الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة-

كلية الآداب والعلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية
قسم التاريخ و علم الآثار

رقم التسجيل :.....

الرقم التسلسلي :.....

التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر 1830-1871

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب: كليل صالح

إشراف الأستاذ الدكتور: علي أجقو

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
د.قريري سليمان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة1	عضوا مناقشا
أ.د اجقو علي	أستاذ تعليم عالي	جامعة باتنة1	مشرفا ومقررا
أ.د ميسوم بلقاسم	أستاذ تعليم عالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
أ.د صاري احمد	أستاذ تعليم عالي	جامعة الامير عبد القادر	عضوا مناقشا
أ.د.غيلاني السبتي	أستاذ تعليم عالي	جامعة باتنة1	عضوا مناقشا
د.هواري مختار	استاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى أمي رحمها الله

إلى عائلتي الصغيرة والكبيرة

إلى زملائي في الدراسة والعمل

إلى أساتذتي الكرام

تشكرات

الشكر و الحمد لله

إلى كل من علمني حرفا... إلى أستاذي الدكتور علي اجقو على مرافقته لهذا البحث ..

إلى رفيقة الدرب أم جمال، شكري، إسلام، دعاء و أنفال

إلى كل من قدم لي دعما ولو بكلمة طيبة

إلى أساتذتي الكرام... إلى حكيم صاحب مكتبة الحكمة.

إلى أعضاء اللجنة الموقرة

لكم مني خالص الشكر و التقدير

مقدمـــة

التعريف بالموضوع وأهميته

كان احتلال فرنسا للجزائر تجسيدا لمشروع ضخم يتجاوز حدود السياسة الفرنسية الآنية ويكشف عن حقيقة هذا التواجد المكرس لمنطق الهيمنة ولواقع جديد فرضته أوروبا الصناعية ولقد أدركت فرنسا منذ البداية أن تحقيق مشروعها الكبير لا يمكن أن يتحقق بالقوة العسكرية وحدها ،ولذا تم فتح المجال أمام سياسة مبرمجة ومخططة تخدم في النهاية الأهداف الكبرى للاستعمار.

ففي إطار السياسة الإدماجية بذلت فرنسا جهودا كبيرة من اجل إفراغ الجزائر من العنصر المحلي عن طريق الإبادة والتهجير، والعمل على استقدام اكبر عدد من الأوربيين والفرنسيين وتمكينهم من الأراضي والأملاك العقارية تمهيدا لتغيير معالم هذه البلاد.

في إطار تحقيق أهداف الاحتلال عملت فرنسا على نقل تناقضاتها السياسية إلى المنطقة وإفراغ هذه الصدامات في وعاء المستوطنين باعتبار أن هذه الفئة تشكل الخط الدفاعي الأول ضد الجزائريين المجسد الفعلي بعملية إحكام السيطرة على هذه البلاد الشاسعة مع تدعيمها بالترسانة القانونية التي تعطي لها الشرعية وتهيئ لها بطريقة نحو علمنة المجتمع الجزائري وحرمانه من مقوماته الحياتية اليومية من خلال تشجيع سياسة التنصير ومحو الشخصية الوطنية وإذابة ما يمكن إذابته ضمن إطار شخصية جديدة ذات تنظيم إداري واقتصادي ومالي يعكس الرغبة الفرنسية في تحويل الجزائر إلى جوهرة التاج الفرنسي ويجعل الجزائر مستعمرة امتياز وقاعدة للإمبراطورية الفرنسية للتوغل نحو بقية القارات الإفريقية والآسيوية وضرب النفوذ الإنجليزي في مضيق جبل طارق إلى جانب استغلال إمكانات الجزائر.

لتجسيد هذه الأهداف فرضت فرنسا مشروعا كُرس بصدور العديد من القوانين تفرض واقعا سياسيا وإداريا واقتصاديا وثقافي جديدا على حد قول فرحات عباس ولتحقيق هذا سلكت فرنسا مسلكا تدرجيا في فرض نفوذها على عموم الوطن وتم ذلك باعتماد مسلكين: أولا عسكريا بتسخير كامل الإمكانات للغزو والتوسع والقضاء على المقاومة خاصة مقاومة الحاج احمد باي في الشرق الجزائري وثانيا إصدار قوانين لإنشاء نموذج جديد لمستعمرة يسكنها أهالي يتولى شؤونهم مكاتب عربية تستخدم لإخضاع القبائل والتعامل مع الأهالي ،ثم ربط الجزائر بفرنسا ربطا سياسيا وإداريا بإصدار مرسوم 22جوان 1834 وتلاه قانون 4نوفمبر 1848 ، والى غاية صدور قانون الأهالي وما تلاه من القوانين جاءت كلها لغاية واحدة وهى تحقيق الهدف الشامل وهو التحويل الاجتماعي والثقافي والديني بتشجيع حركة الاستيطان ومصادرة الأراضي وفرنسة المحيط ومحو الشخصية الوطنية.

أهداف البحث:

الهدف العام:

إن الهدف العام هو رسم صورة متكاملة موضوعية لفترة تاريخية من التاريخ الحديث لحوض البحر المتوسط ولتاريخ أوروبا الاستعمارية وحقيقة الاستعمار الاستيطاني الذي يشكل اخطر استعمار عرفته البشرية. فالغرض من هذه الدراسة ليس إرضاء لطموح البحث أو الكتابة التاريخية بل تقديم وإخراج خطة عمل تكفل لنا الوصول إلى تحديد الأهداف العملية من عملية الغزو الفرنسي للجزائر واحتلاله إلى محاولة الكشف عن التناقض بين الوعود الفرنسية الواردة في وثيقة الاستسلام وإجراءاتها الإدارية والاقتصادية للوصول إلى جعل الجزائر إقليما أوربيا بسياسة تعددت مجالاتها واتحدت أهدافها.

الهدف الخاص: إبراز حقيقة فرنسا الاستعمارية والرد على الادعاءات القائلة بالمهام الحضارية الفرنسية في الجزائر ناهيك عن الدفع بحق الجزائريين في المقاومة واستخدام العنف المسلح ضد الاستعمار الفرنسي وليس الشعب الفرنسي.

أسباب اختيار الموضوع:

1- الذاتية: الرغبة الشخصية في إبراز معالم السياسة الاستعمارية الفرنسية وأثرها على الشعب الجزائري التي خلفت معاناة متواصلة لحد اليوم سواء ما تعلق بالمقومات الشخصية التي مسها تحريف وتغريب او مقومات المعيشية للشعب التي أدت في النهاية إلى كارثة متعددة الأوجه: ديموغرافية –بيئية – تاريخية – اقتصادية والرد على شعارات فرنسا في تبرير عملية الغزو ثم الاحتلال فالاستيطان.

2- الموضوعية: تقديم عمل أكاديمي يتناول خطورة الاستعمار الفرنسي الذي تجاوز كل حدود الاستعمار التقليدي نحو فكرة المقاولة الاستعمارية المتعددة الأساليب والسياسات من خلال منظريه وفلاسفته ومؤرخيه .خاصة وان المكتبات الوطنية تفتقر إلى دراسات حول المؤسسات الإدارية والتنظيمات الاقتصادية للحقبة التي تلت الاحتلال 1851-1871 بعد عملية غزو استمرت ما يقارب عشرون سنة (20) باستثناء دراسة ضيف الله عقيلة المعنونة: **التنظيم السياسي والإداري الفرنسي للجزائر من بداية الاحتلال (1830الى بداية الثورة الجزائرية 1954، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، كلية العلوم الاجتماعية والسياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، العدد الأول، 2001-2002**التي حاولت أن تحذو حذو المؤرخClaude Collot وكتابه: Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962). — Paris, C.N.R.S. et Alger, Office des publications universitaires, 1987. أما التنظيمات الاقتصادية فانه لم يقع تناول الموضوع في شكله المؤسساتي بل في إطار سياسة استعمارية شاملة حيث كان أهم مرجع هو ماكتبه لاقتصادي التونسي غربي محمد لزهر في كتابه: Crédit et Discrédit de la Banque d'Algérie

1- الإطار الزمني لموضوع البحث:

ان البحث الموضوعي يقتضي تحديدا زمنيا للفترة المراد دراستها ولدا اخترنا كإطار زمني لبحثنا فترة 1830-1871 أي مند احتلال فرنسا للجزائر وبداية تطبيق المشاريع الاستعمارية إلى تجسيد فكرة الإلحاق والفرنسة عن طريق مجموعة من القوانين السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية والمالية والثقافية.

إن اختيارنا لهذا الإطار الزمني الممتد خلال الفترة الزمنية قاربت نصف قرن يعكس أهمية حقبة تاريخية من تاريخ جزائر الحديث التي تميزت بالتصادم الحضاري والديني وتعدد مشاريع المقاولة الاستعمارية ، مشاريع الإلحاق والسيطرة ومشاريع المقاومة الرسمية والشعبية، للوصول إلى فهم حقيقي لتطور بعض القضايا: الاستعمار الاستيطاني المكرس لإرادة الهيمنة الاجتماعية والثقافية والإخلال بالبنية الديموغرافية إلى نية الإلحاق وفرنسة الجزائر إقليما وسكانا فمن الصعب تحديد المظاهر لتداخله وتعددها وتحديد الأهداف البعيدة والقريبة وبعيدا عن التصورات الآنية والأحكام المسبقة .

إشكالية الموضوع:

بغية الإحاطة الشاملة بجوانب الموضوع سنحاول معرفة ما إذا كانت السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر وليدة المشروع الاستعماري المتعدد الأهداف والوسائل الهادفة للقضاء على الدولة الجزائرية ككيان مستقل يمكن أن يشكل احتلاله بابا للتوسع في الشرق أولا ثم العمل على فرنسته أولا وإلحاقه ثانيا أم هي وليدة الصراع الديني الحضاري في إطار اختلال التوازن بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي بعد تراجع قوة الخلافة الإسلامية.

وللإجابة على هذه الإشكالية: سنحاول طرح بعض الأسئلة الفرعية التي ستساعدنا في حل هذه الإشكالية ومعرفة حقيقتها:

- حقيقة الفكرة الاستعمارية الاستيطانية وما مدلولها التاريخي والسياسي؟ وهل كان المشروع الاستيطاني مشروعا أوربيا أكثر منه فرنسيا؟

- ماهي الركائز التي استندت عليها التنظيمات الفرنسية الإدارية والاقتصادية وما طبيعة الصراع القائم بين المعمرين والسلطة في باريس؟

- ماهي أهم التنظيمات الإدارة والاقتصادية والمالية التي استحدثتها فرنسا لتكريس هيمنتها على الجزائر

- ماهي مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية وما هي انعكاساتها على الواقع الجزائري؟ والى أي مدى نجحت هذه القوانين في تحقيق الأهداف التي أصدرت من اجلها؟

- إلى أي مدى ساهمت هذه التنظيمات الإدارية والاقتصادية في إضعاف الجبهة الداخلية الجزائرية وانهيارها وما أعقبه ذلك من محاولات الإدماج؟ وما مدى الارتباط الوثيق بين هذا الانهيار وظهور الاتجاهات السياسية الاندماجية؟

- ماذا كان موقف الإنسان الجزائري من هذه القوانين المكرسة لسياسة الاستعمار البعيدة المدى؟

مناهج البحث:

للوصول إلى إعداد بحث متكامل ،.الأكيد أن المهمة ستكون صعبة جدا خاصة في ظل المتناقضات الكثيرة،. ولتحقيق ذلك من الضروري الأخذ بالمنهج التاريخي (الوصفي للأحداث والأسلوب التحليلي النقدي الموضوعي لمضامين القوانين المنظمة للمؤسسات الفرنسية في الجزائر للفترة المدروسة والمنهج الإحصائي لدراسة بعض الجوانب الإحصائية في الدراسة المالية النقدية للجزائر سواء ما تعلق بالجداول الواردة أو الخرائط المدرجة والرسوم البيانية والمنهج القانوني المقارن لطبيعة الموضوع الإداري القانوني المالي المؤسساتي.

المصادر والمراجع:

تنوعت المصادر والمراجع المعتمدة في إعداد وانجاز هذا البحث، إذ تفاوتت من حيث الأهمية بناء على علاقتها بالموضوع ومن خلال تواصلنا بدور المكتبات والأرشيف يمكننا الاعتماد على العديد من المصادر والمراجع خاصة ما كتب على أيدي المؤرخين الغربيين وبعض الكتابات العربية سواء كاعتماد أساسي أو من خلال الاستئناس بها في تحديد بعض محتوى البحث ومنها على سبيل الذكر مصادر أرشيفية

1- أرشيف ما وراء البحار باكس اون بروفانس AIX-EN-PROVENCE والأرشيف الدبلوماسي بباريس ونانت بشقيه: Courneuve وNantes إلى جانب الأرشيف المتواجد بمدينة جنيف وهي مصادر تقدم بعض المعلومات حول النشاط الاقتصادي والمالي إلى جانب المؤسسات الاقتصادية والمالية في حين لم يقدم الأرشيف الحربي بت vincene سوى معلومات حول المكاتب العربية ودورها في إدارة النزاعات.

2- المدونات الرسمية من النصوص القانونية والقواميس المتضمنة للقوانين والتشريعات الصادرة منذ 1830 والتي تشكل المصدر القانوني الأمثل لهذا البحث ناهيك عن الجرائد والصحف والتي وان كانت تفتقر إلى التحليل فقد كانت الأساس القانوني للدراسة.

خطة البحث:

بعد تحديدنا لهدف اختيارنا للموضوع والدافع وراء هذا الاختيار ضمن إطاره ألزماني سنحاول عرض هدا العمل ضمن مخطط عمل متوازن تضمن مقدمة وأربعة فصول أساسية بعد حذف الفصل الأول الذي تمن التاريخ للفترة السابقة لسنة 1830 وبدايات الغزو بناء على مقترحات لجنة المناقشة بتاريخ 06جويلية 2019

الفصل الأول: الذي تناولت فيه أسباب المقاولة الاستعمارية و بدايات النظام السياسي الفرنسي ومعضلة إدارة الجزائر(الطبيعة والأدوات) وظهور الإدارة الفرنسية الأولى في ظل السلطة العسكرية أي الحكم الفرنسي في الجزائر وبداية الإدارة الاستعمارية إلى جانب التفرقة بين التنظيم والسلطة الفرنسية في الجزائر وظهور مشاريع لتكريس السيطرة الجزائرية خاصة فكرة المملكة العربية وفشلها بفعل صراع العسكري مع المدني. إلى جانب التنظيمات الإدارية الفرنسية في الجزائر وإشكالية الإلحاق حيث يتأكد ذلك من خلال التنظيم السياسي والإداري في حد ذاته أي نظام الإشراف المباشر وظهور العديد من المشاريع للإشراف غير المباشر بالإضافة إلى التنظيم القضائي الذي يشكل الحلقة الهامة في التنظيم الإداري.

الفصل الثاني: فقد خصصته للتنظيمات الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية في المستعمرة الجزائر للوصول إلى تحديد طبيعة التنظيم الرأسمالي للجزائر وقسمته إلى جملة من المباحث وقع التركيز فيها على ظهور المؤسسات الاستثمارية الكبرى التي حولت الاقتصاد نحو الإقطاع الرأسمالي بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية التجارية خاصة.

الفصل الثالث: خصصته للتنظيمات المالية والنقدية حيث وقع التركيز على التنظيم البنكي والمصرفي إضافة إلى إدخال النقد الورقي الى جانب تنظيم سياسة الإقراض وما لحق من حازمات بالاقتصاد الأهلي جراء تغيير نموذج التداول النقدي

الفصل الرابع: فقد تم التطرق فيه إلى الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية واللغوية للتنظيمات الإدارية والمالية على جميع مناحي الحياة وردات الفعل الوطنية سواء بالمقاومات المسلحة او السياسية وقصد الوصول إلى تحديد خطورة هذه التنظيمات قسم الفصل إلى جملة مباحث تناولت تحويل البنية المجالية والإخلال بالبيئة الطبيعية والاجتماعية إلى جانب تراجع النمو الاقتصادي وظهور محاولات الانفصال من قبل المستوطنين وصراع المدني والعسكري. وفي الأخير قدمت خاتمة لمجموع الاستنتاجات التي توصلت إليها.

الفصل الاول :

التنظيمات الإدارية الفرنسية في الجزائر

المبحث الأول: مبررات الغزو والاحتلال وسياسة المصادرة للإدارة السابقة.

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية والسياسية والدينية والديموغرافية

طالما ان الامبريالية هي اعلى مراحل الرأسمالية المبنية أساسا على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فان الحروب الامبريالية هي حروب حتمية بهدف الغزو واقتسام العالم بين الامبرياليات القوية ما دامت وسائل الإنتاج ملكا خاصا وليست ملكية عامةبلغت بعض الرأسماليات الى الامبريالية عبر تضخيم الإنتاج والاحتكارات واتحادات البنوك وأصبح هناك صراعا بين هذه الاحتكاراتوالاتحادات والبنوك رغم التفاوت بين قطاع وآخر[1].

جرى الدمج بين الاحتكارات الضخمة المالية والصناعيةواقتسام مناطق النفوذ في العالم كسمة أساسية للنظام الاقتصادي القائم بعد ظهور الإمبراطوريات الاستعمارية على الصعيد العالمي بعد تحول الرأسماليةإلى امبريالية وذلك عبر حروب متلاحقة وقد ترتب عن اندماج الرأسمال الصناعي مع الرأسمال النقدي في الجزائر المستعمرة تحت إشراف البنوك الكبيرة الى تمركز الإنتاج لدى فئة قليلة من الاحتكارات وخضعت الملكيات الصغيرة الى حملة مستمرة والتدمير المنظم حيث اغرقت الأسواق بالسلع الرخيصة واستغلت الثروات لدى الاهالي بشكل انهكت به مصادر الثروةهي الأرض وامتصت ما تبقى من الانتاج[2].

I- الأسباب الاقتصادية

1- الرأسمالية الفرنسية ومسألة الجزائر

إن الجوانب الاقتصادية قد لعبت دورا قويا في أقدام فرنسا على احتلال الجزائر ويظهر هذا بوضوح في الدراسة التي نشرها تاليران في شهر جويلية من عام 1797والتي كان عنوانها محاولة حول الامتيازات التي يمكن الحصول عليها من جراء إنشاء مستعمرات جديدة في الظروف الحالية وقد طلبت حكومة فرنسا في عهد نابليون بونابرت من قنصلها في الجزائر أن يجيبها بدقة عن بعض الأسئلة المتعلقة بمشروع احتلال الجزائر.

انطلاقا من هذه الحقائق، فقد تعاون الرأسماليون الفرنسيون الذين كانت تدفعهم مصالحهم المالية إلى التوسع والعثور على أسواق جديدة وموارد خام ضرورية لهم معرجال الجيش الفرنسي الذين كانوا يبحثون عن المغامرات لملأ جيوبهم بواسطة النهب حتى يرتقوا إلى مصاف الشخصيات الراقية في المجتمع

[1] Georges Édouard d' aultDumesnil: Relation de l'Expéditiond'Afrique en 1830 et de la conquêted'Alger, Victor PalméLibriarieEditeur, Paris, 1868, pp 160-164

[2] جاك توبي: الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية 18401914 ترجمة فارس غصوب ومراجعة مسعود ضاهر ط1 دار الفرابيبيروت 1990 ص 1314

الفرنسي، كما أن مجموعة كبيرة من التجار كانت متحمسة لفكرة احتلال الجزائر والاستيلاء على الأراضي الخصبة بها وزراعة العنب والبحث عن الذهب في المناجم الجزائرية.[1]

2- دور التجارة في مقاولة الغزو الفرنسي للجزائر

كانت فرنسا تهدف الى جعل الجزائر جزءا من حظيرة الإمبراطورية الفرنسية التي ستشكل ثورة داخلية حقيقية وتقوض الاقتصاد العائلي بفرنسا سواء التقليدي البسيط او المعقد [2]كانت التجارة تمثل جانب بارزا في العلاقات الفرنسية الجزائرية إذ تعتبر الوجه الآخر لهذه العلاقات السياسية فقد ظلت العلاقات مرتبطةأساسا على التبادل السلعي والبضائع بمختل أنواعها خاصة الحبوب والقمح[3]، حيث تميزت العلاقات بطابع خاص وامتيازات تجارية من الدرجة الأولى نظرا لوجود مؤسسات اقتصادية فرنسية [4*] ، من جهة ومن جهة أخرى تعرضت هذه العلاقات الاهتزازات مثلما حدث في العلاقات السياسية طوال القرن السابع عشر، كما عرفت أيضا ازدهارا واكب استقرار العلاقات السياسية .[5]لذا كان موقف بريطانيا من امتلاك فرنسا للجزائر مضطربا فبريطانيا ليست في حاجة إلى الجزائر قصد إثبات قوتها في البحر المتوسط وانما رغبتها في احترام التقاليد والأعراف الدبلوماسية من قبل فرنسا على غرار إقدام روسيا على احتلال أقاليم في الشرق[6] وهو ما يتضح من كتابة السيد Louis Goldsmithفي Observation sur la nomination du right honsir Georges Canningau ministre des affaires étrangère

" لقد كان من الضروري الاستيلاء على الجزائر وكان هذا خطأ من قبل حكومتنا وكان من الممكن تحويل الدول البربرية ضمن حظيرة إمبراطورية كولونيالية مفتوحة للاستيطان تضم شعوب أوربية مختلفة وتسمح بنمو للتجارة البريطانية وتصبح الجزائر جوهرة من جواهر التاج البريطاني..."[7]

---

[1] Thémistocle Lestiboudois: voyage en Algérie, ou Études sur la colonisation de l'Afrique française, Imprimerie de d'anel, Lille, 1853, p 144

[2] Viard PaulEmile: Traité Elémentaire de Droit Public et de Droit Privé en Algérie, 1ere Partie "les caracteres politique de l'Algérie"Faculté de Droit et des sciences economiques, Alger, 1960, p13

[3] اديب حرب: التاريخ السياسي والعسكري والإداري للأمير عبد القادر (1808-1847) دار الرائد للكتاب، ط1، ج1 ص38

* الدولة الاكثر رعاية مكن فرنسا من الحصول على العونبعد فرض الحصار البحري عليها جراء الثورة وسقوط النظام الملكي عام 1789 وتفاديها لمجاعة محققة ومالفرزته من قضية الديون

[4] عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، قبل التاريخ الى 1962 ندار المعرفة،، ط3، الجزائر، 2009، ص 249

[5] جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830) دار هومة ، الجزائر 2010، ص120

[6] Hubert de Beaumont Brivac Le Comte: De l'Algérie et de sa colonisation, Crochard Librairie editeur, Paris, 1834, p 23

[7] LeonGalibert et Clément Pellé: l'Univers, Angleterre, T 4 Typographie de Firmin Didot Frères Edition, Paris, 1842, p 303 et 424

3-الثروات الجزائرية والمسألة الاقتصادية الفرنسية

تطلع فرنسا إلى ثروات الجزائر الزراعية والمعدنية وأسواقها التجارية خاصة بعد انطلاق ثوراتها الصناعية حول عام 1825، وهو العام الذي رفعت فيه بريطانيا الحضر الذي كانت تفرضه على تصدير الآلات الجديدة إلى الخارج ما سمح لفرنسا بالإفادة منها وتقليدها، وذلك ما يشتق مما ورد في تقرير وزير الحرب الفرنسي الجنرال كليرمونتونير إلى شارل العاشر في سبتمبر 1827: "توجد مراسي عديدة على السواحل الجزائرية الطويلة التييعتبر الاستيلاء عليها مفيدا لفرنسا وتحوي أراضي الجزائر مناجم غنية بالحديد والرصاص، وتزخر بكميات هائلة من الملح والبارود كما توجد في سواحلها ملاحات غنية، والى جانب كل هذه الثروات ويوفر موارد للصناعات الفرنسية التي كانت تعاني من نقص فادح في الموارد الأولية بفعل استنزاف حروب نابليون لكل شيء[1]. ومع وجود الكنوز المكدسة في قصر الداي وتفوق قيمتها 150 مليون فرنك فرنسية من أن تشكل حلا للمسألة[2].فحرك هذا الطمع الفرنسي في وضع اليد على خزائن القصبة الطافحة بالذهب وقد قدرها الفرنسيون بعد الاحتلال ب7,48 مليون فرنك ذهبي[3] والراجح أنها لم تكن تقل عن 100مليون ويمثل هذا موردا حقيقيا يكفل التخلص من الديون وحل الازمة المالية التي تتخبط فيها فرنسا بفعل الانتقال من النظام الإقطاعي ألفلاحي الى النظام الصناعي الرأسمالي[4]

4- الخزينة الجزائرية والمسألة الاقتصادية الفرنسية

كان تطلع فرنسا لحل أزماتهاالاقتصادية من خلال استغلال ثروات الجزائر الزراعية والمعدنية وأسواقها التجارية التي تزخر بها خاصة كنوز القصبة او الخزينة [5]فقد تمتقدير الأموال التي وجدت في الخزينة حسبAzan Paul * ب48700 الف فرنك فرنسي[6] ان تحديد مقدار الذي تحويه الخزينتان الكبرى والصغرى كان صعبا نظرا لاختلاف الروايات وسياسة الإتلافالممنهجة لجميع الوثائق التي تدون المداخيل والنفقات أثناء الفوضى والنهب المنظم من قبل اليهود والجيش الفرنسي الذين سهروا على نهب الخزينة

[1] امين شاكر وآخرون: شمال إفريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، د.ط، دار المعرفة، مصر، ص 38.

[2] Maurice Allart: Considerations sur la difficulté de coloniser la Regence d'Alger et sur lesresultats probables de cette colonisation, Imprimeriede Selligue, Paris, 1830 pp 3540

[3] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر(18301889)، ج 1، دار المعرفة الجزائر 2006 ص 49

[4] علي محمد صلابي: كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي –تاريخ الجزائر الى ما قبل الحرب العالمية الأولى – دار المعرفة، بيروت ، لبنان ، ص 275

[5] Claude Antoine Rozet: Relation de la guerre d'Afrique pendant les années1830-1831, Tome 2 , Firmin Didot frère Editeur ,Paris 1832, pp 264265

* الجنرال بول ازان Paul JeanLouis Azan ولد عام1874توفي عام 1954 كاتب عسكري اهم انتاجه الفكري كتابConquête et Pacification de l'Algérie

[6] Paul Jean Louis Azan: l'Expédition d'Alger avec 4 gravures et une carte, Ed Plon, Paris1929, p17

[1]خاصة بعد نفي الضباط لوجود مثل هذه المصادر التي تدون دخل الخزينة ونفقاتها[2] قد اكد السيد بيشونPichon مستشار الدولة والمقتصد المدني للجزائر بعد الاحتلال فرضية وجود السجلات[**] حيث أشار في كتابه عن الجزائر[***]ان هناك مدونة ضخمة من السجلات المحاسبية المالية، دون بقية السجلات الخاصة بالمداخيل والنفقات الى جانب الدفاتر اليومية الرسمية الخاصة بضرائب الدولة على اليهود وضرائب تم إيداعها في خزينة الدولةإضافة الى دفاتر الواردات وصادرات البلاد والمصاريف السنوية[3] .

حاول ناصر الدين سعيدوني إجراء دراسة مقارنة بناء على تقارير مختلفة صادرة عن الرحالة الأوروبيين وضباط الجيش الفرنسي خاصة مارل Merle كإحصاء أولي لثروات الخزينة وهذه الدراسة اعتمدت على مبدأ حمولة البغال التي استعملت لنقل ثروات الخزينة من قصر الجنينة إلى حصون القصبة عام 1817[*] باعتبار ان حمولة واحدة تزن ثلاثة قناطير واستنادا الى دراسته نجد:[4]

الجدول رقم 01: تقديرات ثروة خزينة الدولة الجزائرية عام 1830

76حمولة ذهبا	140 حمولة فضة	ثمن الجواهر والحلي والاشياء الثمينة	المجموع
34492469	30544000	3500000	8536469 فرنك ذهبي
المصدر: Merle.J.T: Anecdotes historiques et politiques pour servir à l'histoire de la conquête d'Alger en 1830 ,Paris ,1831,			

قدر وليام شالرShaler قنصل الولايات المتحدة الأمريكيةكتقدير اولي بـ 200مليون فرنك عام 1822 ثم قدر محتويات الخزينة الصغرى والكبرى بمجموع يساوي 130 مليون دولار اي ما يعادل 160 مليون

[1]Etourneau .M: L'Algérie faisant appel à la France, Grassart Librairie editeur, Paris, 1867pp 116118

[2]Jean Baptiste Flandin: Notice sur la prise d'Alger de possession de trésors de la Régence d'Alger, Paris, 1848, p 7, 22, 40

[*]H225 هذه السجلات موجودة في ارشيف فانسانعبارة عن وثائق تحصي بعض ماكان في الخزينة و3 رسائل مؤرخة في30 جويليةة1830 والثانية في 11 فيفري 1831 والتي تفيد نقل كنوز القصبة الى بعض السفارات الاجنبية خاصة البريطانية والدانماركوهذه الوثائق تكشف عملية تهرب فرنسا من تحمل مسؤولية النهب الذي طال كنوز خزينة الجزائر واخفاء لحقيقة ما حدث.بالاضافة الى: GR1H4, VI2712/9E4 DossierN°1et2 المتضمنة تقارير حول موجودات الخزينة والرسائل وتقارير التي وجدت بمقر الحكومة الجزائرية بقصر الجنينة وإقامة الداي

[***]Alger sous la domination française, son état présent et son avenir Théophile Barrois et Benjamin Duprat, 1833

[3] Jean Baptiste Flandin: Notice ….OpCit, p 24 et Dennieé . B: Précis Historique et administration de la Compagnie d'Afrique, Delannay, Paris, 1830, p 50 voir aussi: GR1H4, VI2712/9E4 DossierN° 1 Rapports et correspondances

[**]للمزيد ينظردرياس يمينة كسال: السكة الجزائرية في العهد العثماني، جامعة الجزائر، الجزائر، 19871988، ص ص2182

[4] Merle.J.T: Anecdotes historiques et politiques pour servir à l'histoire de la conquête d'Alger en 1830, Paris, 1831, pp 291, 292voir aussi: GR1H4, VI2712/9E4 DossierN° 2 Rapports et correspondances

فرنك ذهبي[1] الى جانب القنصل دوفال Deval الذي قدم مذكرة للحكومة الفرنسية سنة 1828 و ClermontTonnerre وزير الحربية الفرنسي الذي اكد في تقريره عام 1827 للملك على ان الخزينة تحوي ما يقارب 150 مليون فرنك[2] غير ان دي بورمون اكد في تقريره حول اللجنة المكلفة بالتحقيق في قضية نهب الخزينة ان الموجودات الفعلية قدرت بـ 80 مليون فرنك وان ما تم ضبطه هو 50 مليون فقط[3] وبخصوص اللجنة المشكلة من قبل فيرينو Firino الامين العام للصندوق ودونيي Dennieé المقتصد العام والجنرال طولوزي Tholosé فقد توصلت الى تحديد المقدار الذي تمت سرقته وارساله الى فرنسا بـ 4868452794 فرنك وهو ما يتعارض مع ما ورد في كل التقارير الخاصة بالقضية خاصة تقرير Flandin الذي اكد على ان موجودات الخزينة لم يتعدى 14 مليون فرنك [4] اما Fillias و Halin فقد قدر اموال الخزينة بـ 6، 48 مليون فرنك [5] غير أن حمدان خوجة يعتبر الحملة الفرنسية على الجزائر صدفة تاريخية! معتبرا الخلاف بين فرنسا والجزائر مرده إلى سوء التفاهم المتبادل وليس الجشع الفرنسي لأموال الخزينة غير انه في الفصل الثالث يذهب إلى غير ذلك[6] لكن تصريح لوزير الحرب الفرنسي الجنرال جيرار Gérard فور نزول القوات الغازية ببلادنا سيناقض حمدان خوجة كلية اذ يقول"...ان هذا الاحتلال يستند إلى ضرورات هامة للتخلص من الأزمة المالية ويرمي إلى فتح منفذ واسع لصرف بضائعنا...إلى جانب التخلص من تسديد ديونها المتبقية للجزائر..."[7] ومحاولة تحسين الوضعية المالية والاقتصادية بعدنمو الحركة الصناعية في فرنسا فكلها كانت تدفع لإيجاد موقع لها خارج القارة الأوربية بمستعمرات بكر خاصة بالجزائر، لاستحواذ على جزئياتها ومواردها الاقتصادية وتصريف المنتجات الفرنسية بها[8].وهو ما تكشفه حقيقة قيام القوات الفرنسية بالنهب المنظم بمجرد الدخول الى القصبة تحصل فيرينو Firino على مفاتيح القصبة من الخزناجي وقدم له دفاتر الجرد والحسابات وقدرت الثروة آنذاك بـ 80 مليون غير ان بعض موظفي Firino قدروا الكنز بـ 50 مليون مقسمة على النحو التالي: 7212 كلغ ذهب بقيمة

---

[1] Jean Baptiste Flandin: Notice….Op-cit, p 7 et السليماني احمد: النظام السياسي في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص ص 58-61

[2] S A: Un officier de l'armée d'Afrique, quelques mots sur le trésor d'Alger, Imprimerie .deDondey Dupré, Paris, 1830, pp 5, 6

[3] A.M.G: H1000: rapport au roi sur Alger 14 Octobre 1827 et A.M.G, H235: PapiersDe Bourmont

[4] Jean Baptiste Flandin: Notice ….OpCit, pp 2728 et Stéphen Destry: Aperçu historique de l'Algérie statistiques,Mame Imprimeur Libraires, Tours ,France ,1845, pp 142, 143

[5] Achille Fillias: Histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie 1830-1860, A de Vresse, Paris 1860, P85 et Halin, F: Histoire Pittoresque de l'Algérie, Imp. Guiraudet, Paris, 1840, P 187

[6] حمدان خوجة: المرآة، تر: الزبيري محمد العربي: الجزائر، 1975، ص 175-181.

[7] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1889)، ج 1، دار المعرفة الجزائر 2006 ، ص ص 49-50.

[8] عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية –مقاومة المستعمر المستمرة من الإحتلال الى الفاتح نوفمبر 1954، شمس الزيبان، الجزائر، ، ص 15

3434 فرنك للكلغ و108704 كلغ من الفضة بقيمة 220 فرنك للكلغ اي إجمالا 48683000 فرنك ارسل الى فرنسا 43 مليون والباقي تم صرفه على الجنود والحملة[1]حيث ضاعت80مليون من النقد الذهبي والفضة حسب إحصائيات دي بورمون قائد القوات الغازية و20 مليون من الحلي اذ اشارت التقارير ان بدءا من 6 جويلية 1830 بدأت عملية الاستيلاء على كل ماهو ثمين[2] فالسيطرة على الخزينة سيعوض تكاليف الحملة وحل المشاكل الاقتصادية [3]قدكان حرص فرنساعلى احتلال الجزائراعتقادا منها أنهاستحصل على غنيمة تقدر150 مليون فرنك توجد في خزينة الداي فقد سبق وأن تم الكشف عن ومجوداتها وهو ما دلت عليه التقارير والرسائل التي وجدت بخزينة الداي ومقر الحكومة الجزائرية[4]، كماكانت تسعى إلى إقامةعلاقات دبلوماسية مع الجزائر من أجل استغلال خيرات البلاد الاقتصادية، وقدتعاون الرأسماليون الفرنسيون الذين كانت تدفعهم مصالحهم المالية إلى التوسع والعثور على أسواق جديدة ومواد خام ضرورية لهم، مع رجال الجيش الذين كانوا يبحثون عن المغامرة وإملء جيوبهم بواسطةالسلب والنهب حتى يرتقوا االى مصف الشخصيات الراقية في المجتمع الفرنسي كماأن مجموعة من التجار كانت متحمسة لفكرةاحتلال الجزائر والاستيلاءعلى الأراض يالخصبة بها وزراعةالعنب والبحث عن المناجم والذهب[5] وكان المستفيد الوحيد من قضية الصراع هم اليهود فقد استفادوا من الاتفاقية الموقعة بين دي بورمون والدي حسين بان وضعوا جميع مكانتهم المعرفية والاقتصادية في خدمة الغزو والاحتلال[6]

II- الأسباب السياسة

كانت الجزائر ذات موقع استراتيجي بساحل طويل يمكن ان يشكل لفرنسا واجهة جنوبية لحماية التجارة الفرنسية في سنة 1827 وضع وزير الحربية Clermont De Tonner* لدى شارل العاشر تصوره

[1]Gaffarel Paul: l'Algérie Histoire, Conquête et colonisation, Ed Jacques Gaudini, Nice France, 2004, pp9296

[2]Jules Mohl" :la prise d'Alger", Journal Asiatique ou Recueil de memoires1862 N° 11 Société Asiatique, Impemerie Impériale, Paris, 1862pp 12, 322

[3]Montagnon Pierre: Histoire de l'Algérie, des origines à nos joursEdition Pygmalion Gérard Watelet, Paris 1998, p124

[4]GR1H4, VI2712 /9E4: Dossier N° 1et 2, Rapports et correspondances

[5]Camille Rosset: les commencements d'une conquête, L'Algérie de 1830 à 1840. T1 Librairie Plon, Paris, 1887, p 17

[6]بن الشيخ حكيم: مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية والانثروبولوجية 19451954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 76

*غاسبارد دي كليرمونت تونير، دوق كليرمونت تونير، ولد في 27 نوفمبر 1779 في باريس وتوفي في 8 جانفي 1865 في قلعة غليسولس، وهو جندي وسياسي فرنسي. في ديسمبر 1821، أصبح في مجلس الوزراء في ليل، وزير البحرية والمستعمرات، حتى3أوت 1824. يرسل هاسينتبوغانفيل القيام بحملة في جميع أنحاء العالم من 1824 إلى 1826 على متن ثيتيس وفي 1827، نظم البعثة إلى الجزائر العاصمة، التي وقعت في عام 1830. وبعد أيام قليلة من مغادرة البحرية، أصبح وزير الحرب حتى 4 جانفي 1828 de GeorgesMartin: Histoire et généalogiedelaMaison ClermontTonnerre, LyonFrance, 2004pp6975

للمسألة من الناحية السياسية بان قدم تقريرا للملك يوضح فيه الأسباب التي تدفع فرنسا إلى القيام بالعملية العسكرية حيث أورد في تقريره ." توجد حراسة عديدة على السواحل الجزائرية الطويلة التي يشكل الاستيلاء عليها فائدة كبيرة –لفرنسا– كما تحتوي أراضي الجزائر على مناجم غنية بالحديد والرصاص ويتوفر على خام البارود بكمية كبيرة، وتوجد في شواطئها ملاحات غنية والى جانب كل هذه الثروات توجد كنوز مكدسة في خزينة الداي وهي تقدر بأكثر من 150 مليون فرنك"[1].

وقد اكد ما جاء في هذا التقرير وزير الحربية جيرارGerard بقوله" ان غزو الجزائر إنما مرده إلى ضرورة بالغة الأهمية متصلا بحفظ النظام العام في فرنسا وأوروبا والعالم وتلك الضرورة هي لفتح أفاق للفائض من عدد سكانها ولمبادلات منتجات مصانعنا بمنتجات أخرى غريبة عن أرضنا وعن جو بلادنا..."[2]ولذاكانت المصاعب الداخلية قد دفعت السلطات الفرنسية إلى البحث عن انجاز وانتصار خارجييمكن من الخروج من الأزمة السياسية والمالية بالسطو على الخزينة الجزائرية وخلق تعاون وثيق مع روسيا في حوض المتوسط لوقف الهيمنة البريطانية من جهة وتحطيم المعارضة التي فازت في الانتخابات وسيطرت على البرلمان عام 1827 من جهة أخرى[3].فتولد لدى فرنسا الرغبة في تحقيق امجاد قومية بدافع :

*)– تطلع فرنسا إلى التعويض عما فقدته من مستعمرات ومراكز في أمريكا الشمالية والهند وغرب إفريقيا (السنغال) عقب حرب السنوات السبع (1756–1763) ضد بريطانيا، وكذلك بعض الأراضي في أوروبا بعد حروب نابليون.[4] وهو ما تحمله الملك شارل العاشر الذي حاول من خلال الحملةزيادة شعبيتهوشعبية نظامه غير المحبوبة.[5]

*)– اعتبار حكومة الرياس في الجزائر تابعة للإمبراطورية العثمانية التي بدأت تنهار، والدول الأوروبية تتهيأ للاستيلاء على الأراضي التابعة لها، وخاصة أن الفرنسيين كانوا يعتقدون أنهم سيحصلون على غنيمة تقدر 150 مليون فرنك توجد بخزينة الداي[6]، كما أن شارل العاشر ملك فرنسا كان يرغب في خلق تعاون وثيق مع روسيا في حوض البحر الأبيض المتوسط حتى يتغلب على الهيمنة البريطانية في البحر والتمركزفي ميناء الجزائر الذي كان يعتبر في نظر الملك الفرنسي تابعا للإمبراطورية العثمانية المنهارة، ثم إن المعارضة التي سيطرت على مجلس النواب في انتخاب نوفمبر 1827 خلفت مصاعب

[1]J.C.L. de Sismondi: De l'expédition contre Alger, Bureau de la Revu Encyclopédique, Paris, 1830, pp214

[2]Georges Édouard d' aultDumesnil OpCit, pp8892

[3]علي محمد صلابي: كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي –تاريخ الجزائر الى ما قبل الحرب العالمية الأولى – دار المعرفة، بيروت نلبنان، ص ص 272ن273

[4] بشير ملاح: نفس المرجع السابق، ص 48.

[5] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 17.

[6]Georges Édouard d'aultDumesnil: Relation de l'Expédition d'Afrique en 1830 et de la conquête d'Alger, 2eme Ed, Victor Palmé Librairie Editeur, Paris, 1868 pp 334335

داخلية للملك الفرنسي الذي كان يعتقد أن الحل الوحيد لإسكات المعارضة هو إحراز انتصار باهرا على داي الجزائر وإذا لم يتمكن من ذلك فان المعارضة ستحرز انتصارا آخر في الانتخابات البرلمانية[1].اهتمام فرنسا بالقطر الجزائري في اجتهادها في الحصول على مطالب إقليمية على الشواطئ الساحلية، وذلك من خلال مساومة الدايات وتهديدهم، وأدى فشلها في ذلك إلى التفكير الجدي في إرسال حملة لغزو الجزائر قصد مزاحمة الدول الأوروبية الأخرى وخصوصا بريطانيا، على خلق إمبراطورية جديدة.

*)-النوايا الاستعمارية التي كان يكنها الأوربيون للجزائر والتي تجسدت في مؤتمر فيينا 1815، ومؤتمر ايكس لاشبيل 1818 حيث اتفقت 20 دولة أوروبية على توحيد صفوفها وشكلوا لهذا الغرض تحالفا دفاعيا بحريا للقضاء على عملية القرصنة الجزائرية في البحر وتحرير الأسرى الأوروبيين وتحريم استرقاق المسحين والحفاظ على حرية التجارة وبالتالي أعطت لفرنسا الضوء الأخضر للاعتداء.[2] بدعوى القضاء على القرصنة وتحرير اوروبا من هيمنة الجزائر[3]مما ادى الى نمو الذهنية العدوانية وتعاظم شأنها في الغرب الأوروبي شجع فرنسا على المضي في احتلال الجزائر، مستغلة الظروف التي كانت تمر بها الجزائر والدولة العثمانية وظهور ما يسمى بالوئام الأوروبي إثر مؤتمر فيينا1815.[4]خاصة بعد ضعف قوة الجزائر العسكرية، خاصة بعد تحطم الأسطول في معركة نافارين 1827.[5]

III- الأسباب العسكرية

إن انهزام الجيش الفرنسي في أوربا وفشله في إحتلال مصروالانسحاب منهاتحت ضرباتالقوات الإنجليزية في 1801، دفع بنابليون بونابرت إلى ارسال أحدضباطه إلى الجزائرفي الفترةالممتدة من 24-27 جويلية 1808 ليضع له خطةعسكرية تسمح له بإقامة محميات فرنسية في شمال إفريقيا تمتد من المغرب الأقصى إلى مصر، وفي 1809 قام هذاالضابط "بوتان" بتسليم مخطط لإحتلال الجزائر عن طريق البر، إلاأن نابليون أضطرإلى تأخير هذه الحملة خاصة بعد هزيمة "وترلو" 1815، ولماشعر ملك فرنسا شارل العاشر بخطورة مؤامرات الجيش فضل الاعتمادعلى سياسة التوسع في أفريقيامن أجل إشغاله بمسائل حيوية تتمثل في إحتلال الجزائر وتحقيق انتصار باهر وبالتالي التخلص من إمكانية قيام الجيش

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر،من البداية وإلى غاية 1962، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص ص 8384

[2]عمار عمورة: الموجز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار للنشر والتوزيع ن الجزائر، 2002، ص 112.

[3]ابراهيم مياسي: توسع الاستعمار الغربي في الجنوب الجزائري 18811912، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996 ص75.

[4]عبد الله مقلاتي: نفس المرجع السابق، ص 15

[5]بشير بلاح: نفس المرجع السابق، ص 49 .

بانقلاب ضده فما جاء في تقرير Clermont Tonnerre يكشف حقيقةاتجاه شارل العاشر في اقناع الجميع بضرورة تحطيم قوة الجزائر تحقيقا لانتصار الهي للجيش الفرنسي[1]تحقيقا لحلم نابليون .

ففي عام 1809 قام الضابط العسكري بوتان بتسليم المخطط العسكري لاحتلال الجزائر إلى نابليونواقترح فيه على الإمبراطور الفرنسي أن يحتل مدينة الجزائر عن طريق البر ثم التوسع لاحتلال بقية أراضي الجزائر لان بقية المقاطعات الجزائريةسوف تتعاون فيها بينها وتطيع بالسلطات الفرنسية في الجزائر العاصمة[2]، ومنذ انهزام فرنسافي معركة واترلوا سنة 1815 وتحالف الدول الكبرى ضد الجيش الفرنسي في أوروبا، شعر ملك فرنسا أن من الأفضل أن يعتمد على سياسة التوسع في إفريقيا ويعمل على انشغال الجيش بمسائل حيوية تتمثل في احتلال الجزائر وتحقيق انتصار باهر هناك، وبالتالي يتخلص الملك من إمكانية قيام الجيش بانقلاب ضده في فرنسا، فان الجيش الفرنسي قد انشغل باحتلال الجزائر وأقام سلطة عسكرية اشغلته بعيدا عن شؤون فرنسا السياسية واعادت له الاعتبار النفسي والثقة [3] لذا كانلزاما تنظيم الجيش من خلال حملة ومنحه انتصارا يعيد له مجده خاصة وان حالة اوروبا السلمية تفرض البحث عن مجالات اخرى تسهل تنظيم الجيش من خلال قضية هامة[4]فبنسبة لتيير فان قوة فرنسا بعد احتلالها للجزائر تكمن في التحول الى قوة ثانية بحرية في حوض المتوسط بعد شعوره بتنامي قوة الولايات المتحدة الامريكية التي اعتبرها قوة مستقبلية بمجرد تحقيق الامريكين لنموهم الكامل ووحدتهم.[5]

IV- الأسباب الدينية

كانت إرادة فرنسا كسلطة سياسية ودينية عدم اثارة القوى الأوربيةولتضمن حيادها صبغت حملتها بالطابع الديني على اساس ان جميع الدول الأوربية كانت متحمسة للقضاء على القوة الإسلامية الجزائرية[6] في الحقيقة أن الصراع الذي كان قائم ابين الدول المسيحية الأوروبية والدولة العثمانية قدانعكس على الجزائر، لأن الأسطول الجزائري القوي يعتبرفي نظرالدول المسيحية امتداد للأسطول العثماني، الذي كان يسيطر على منطقة الشرق العربي، ومماالاشك فيه أن التعاون الوثيق بين الدولة العثمانية الإسلامية والدولةالجزائرية هدفه الدفاع عن حوزة الإسلام، مماجعل الدول المسيحية تتعاون فيما بينها لضرب هذه القوة الإسلامية، بل وتتنافس فيم ابينهافي شرف القضاءعلى الأسطول الجزائري وكانت فرنسا تشعر بأنهاالحامية للبابوية والمدافعة عن مصالحها حيث أعلن شارل العاشر عن هذا الاتجاه في عام 1830

---

[1]Georges Édouard d' AultDumesnil: OpCit .pp 9295

[2]Jean Baptiste Flandin: De la régence d'Alger, Solution de ces questions: Doiton conserver cette régence, Anselin Librairie, Paris, 1834 pp1115

[3]علي محمد صلابي: نفس المرجع السابق، ص 275

[4]Aubignose .M" :Alger"Revue de Paris T 23, 24Demangeot et Goodman, Bruxelles, 1831pp1324, p69

[5]Guiral Pierre: Adolphe Thiers, LibrairieArthéne, Fayard, 1986, p125p131

[6]خضر خضر: تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية حتى بداية الحرب العالمية الاولى (17891914)، ط1 المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1998، ص148

"أن التعويض الحاسم الذي أريد الحصول عليه هوأن أثأرلشرف فرنسا وأن يتحول هذا الثأر بمعونةالله لصالح فرنسا...." وذكر وزيرالحربية الفرنسية "كليرمون" فيتقريره الذي رفعه إلى مجلس الوزراء الفرنسي في 14 أكتوبر 1827 "....ربمايكون من حضنا أن نمدنهم معا لوقت وذلك بجعلهم مسيحيين...."[1]

أ- إن الصراع الذي كان قائما بين الدول المسيحية الأوروبية والدول العثمانية الإسلامية قد انعكست على الجزائر لان الأسطول الجزائري القوي يعتبر في نظر الدول المسيحية الأوروبية عبارة عن امتداد للأسطول العثماني هذا الاخير الذي كان يسيطر على منطقة المشرق العربي وليس هناك شك بان التعاون الوثيق بين الدولة العثمانية الإسلامية والدولة الجزائرية المؤيدة لها في الدفاع عن حوزة الإسلام، فقد دفع بالدول المسيحية في أوروبا أن تتعاون فيها بينها لضرب المسلمين في الجزائر واسطنبول[2] وقد كان المسيحيون الأوروبيون يتهمون الجزائريين بأنهم كانوا يقومون بالقرصنة في عرض البحر المتوسط بقصد الحصولعلى الغنائم والثروة وسجن المسيحيين الذين يعملون في السفن إلى حين دفع دولتهم فدية، لكن داي الجزائر لم يبال بهذه الاتهامات وأجاب الدول المسيحية بأنه يستحيل على حكومته أن تتخلى عن حقها في الإشراف على ما يعرف في البحر المتوسط بالحق في الاطلاع على البواخر المعادية، وهي بذلك تعمل على صيانة استقلالالجزائر بعبارة اخرى ان عملية احتجاز السفن والقاء القبض على المسيحين المتواجدين على ظهرها هي عبارة عن عملية جهاد ودفاع عن الأوطان ورد فعل من جنس العمل ونفس النزع المتبقية في أوساط المعسكر المسيحي.[3]

ب- التعصب الديني لدى أعضاء الحكومة البوربونية ذات النزعة المسيحية الكاثوليكية تطلعها إلى تكريس زعامتها للكنيسة الكاثوليكية نتيجة لنمو الذهنية العدوانية الدينية وتعاظم شأنها في الغرب الاوربي منذ نهاية القرن 18 [4] فعملت فرنسا على تسويف إضاءة ارض الجزائر بالإنجيل على اساس انه رسالة آلهية فرنسية وان احتلال الجزائر عمل مقدس[5] فالدافع الديني الصليبي كان حاضرا بقوة، خاصة حين طرحت مسألة الثأر لملكها لويس التاسع الذي هلك أثناء قيادته للحملة الصليبية الثامنة على تونس1270 وان فرنسا كانت حامية المسيحية في أوروبا فقد اعتبرت هذه الحملة هي انتصار للمسيحية على الإسلام وتقويضا للقوات الجزائرية التي كانت تشكل خطرا على الدول الأوروبية.[6]ونظرا لتحكم العامل الديني في

[1]Pierre de La Gorce: Charles X: La Restauration T 2, Edition Frédérique Patat, p121p144

[2]Edgard Le Marchand: L' Europe Et la Conquête D'Alger, BiblioBazaar, Paris 2010, p7273

[3]عمار بوحوش: نفس المرجع السابق، ص ص 84-86

[4]جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ن1994، ص93

[5]Claude Antoine Rozet: OpCit, p255

[6]عبدالله مقلاتي: نفس المرجع السابق، ص ص 1516 .

العقلية العسكرية الفرنسية فقد جعلهم يقتربون من فهم القيمة الحقيقية لتلك الاتفاقية المؤرخة في 5 جويلية 1830.[1]

ج-إحياء الكنيسة المسيحية في إفريقيا كما كان يتزعمها أيام القديس اوغسطينوس والقديس سيبريانوس وذلك ما جاء في تقارير قادة فرنسا السياسيين والدينيين عشية الغزو، وقد عبر وزير الحرب كليرمونتونير في تقرير إلى الحكومةيوم 14 أكتوبر 1827 عن آماله في تنصير الجزائر بقوله "يمكننافي المستقبل آن نكون سعداء ونحن نمدن الجزائريين، أن نجعلهم مسيحيين وتحقيق ذلك نصرا ويبدوا أن العناية الإلهية تعده لنا".[2]

V - الأسباب الاجتماعية والديموغرافية

كان من أهداف العملية كلها هو تحقيق الأمن الغذائي للعدد المتزايد منسكان فرنسا بفضل تحسن ظروف الصحة والحياة، إذ بلغوا 33 مليون عام 1830 والبحث عن مجال لإسكان بعضهم.[3] من جهة وتوفير الغذاء للعناصر الوافدة على الجزائر بخاصة الحبوب حيث كانت تشكل مادة استراتجية وهدفا تنشده كل الدول الاوربية وعلى راسها فرنسا[4] فقد شكلت الجزائر بالنسبة لفرنسا امتدادا طبيعيا وبشريا يمكن ان يسد حاجيات السوق الفرنسية والاوربيةعلى حد سواء ويعمل على تنميتها وتلبية سياسة قادتها للخروج من الضائقة الاقتصادية الذي شكلهاالانفجار السكاني الهائل الذي حدث داخل المجتمع الفرنسي[5]حيث بلغ عام 1851، 36 مليون نسمة مما يعني انفجارا ديموغرافيا قد شهدته فرنسا قبل هذا التاريخ الذي يمثل اول إحصاء حقيقي للشعب الفرنسي [6]وكان من الأسباب المباشرة لمشكلة الغذاء بها ووغير مباشر للازمة الاقتصادية الحادة التي شهدتها من 1780 وما انجر عنها من قيام العديد من الثورات 1789 - 1830-1848واندفاعها نحو الاحتلال والاستيطان بالعالم الجديد وافريقيا الشمالية وعلى غرارها فقد شهد حجم السكان بالمنطقة الاوربية -رغم التفاوت المسجل بين مختلف أقطارها- قفزة عملاقة أثناء النصف الأخير من القرن 18 وبداية القرن 19فبعد أن كان يقدر بحوالي 76.7 مليون نسمة سنة 1815م، ارتفع إلى حوالي 150.4 مليون نسمة سنة 1884م، كان من المنتظر أن يبلغ ما يناهز 257 مليون نسمة سنة 2000ممسجلاً بذلك نسب تغير سنوية يحوم معدلها على امتداد فترة

[1]الطاهر العمري: دور بنى المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار (18301900)، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة 19981999، ص 80

[2]Ministère de la Guerre: Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger, Dépôt de la guerre, Paris 1830 p79

[3]بشير بلاح: نفس المرجع السابق، ص ص 5051 .

[4]بن الشيح حكيم: نفس المرجع السابق، ص 111

[5]مغنية الأزرق: نشوء الطبقات في الجزائر، تر، سمير كرم، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1980، ص 67

[6]Arnaud Dominique: Louis Napoleon Bonaparte, le coup d'Etat du 2decembre 1851, Larousse, Paris, 2011, p193

(1815-2000م) حول 2.4% مقابل 0.4% ببلدان أوروبا، و1.4% بشمال ووسط أمريكا، و1.7% بآسيا .

انجر عن هذه الظاهرة، وفق تعبير "كارلو سيبولا" دخول أقطار الأوربية، وخاصة فرنسا، مرحلة الوفيات الصناعية، في حين أن ولاداتها ظلت فلاحية. ويعني ذلك أنها، بعد أن كانت تعيش نسب إنجاب ووفيات مرتفعة نسبيًا، حالت دونها وحدوث زيادة ملموسة في السكان، شهدت تغييرًا جذريًا على صعيد هياكلها الديموغرافية، انخفضت معه الوفيات كما هو الشأن في سائر الدول الرأسمالية أساسًا، في حين أن الميل إلى كثرة الإنجاب ظل مرتفعًا نسبيًا بالمقارنة مع ما هوعليه بتلك الدول، التي كان تغيير هياكلها الديموغرافية وليد تحولات عميقة لهياكلها الذهنية، والاقتصادية، والاجتماعية، خلافًا للمنطقة العربية الإسلامية التي سبق تغيير بناها الديموغرافية تَحوُّل هياكلها الفكرية والاقتصادية والاجتماعيةليتوج بالاستعمار الرأسمالي المباشر[1].كما أنه يعود كذلك، علاوة على الميل إلى كثرة الإنجاب بالمقارنة مع ما هو عليه بالدول الرأسمالية الاخرى، كما أسلفنا، إلى جملة وما يتولد عنه من استغلال أقصى لفترة الخصوبة لدى المرأة الفرنسية، التي رغم انخفاض معدلها من 6.7% أثناء فترة (1670-1675م) إلى 5% على امتداد فترة (1690-1695م)، فإنها تظل من أعلى معدلات الخصوبة في العالم بالإضافة إلى زيادة السكان غير الطبيعية الناجمة عن استقطاب بعض الأقطار الأوربية، مثل بروسيا وبريطانيا لليد العاملة الأجنبية.وقد تولد عن هذا الانفجار الديمغرافي ضغط على النشاط الفلاحي، أصبح بموجبه عرض الإنتاج الغذائي عاجزًا عن تلبية الطلب المتزايد على المواد الغذائية... وضغط كذلك على الموارد الطبيعية الزراعية، مما يتطلب كميات إضافية من مياه الشرب والري ومساحات للسكن، وبقية المرافق الحياة . إذا كان التفاوت بين نسق النمو السنوي للسكان ووتيرة نمو الإنتاج الغذائي، الذي تزيد من حدته منافسة مختلف الأنشطة للقطاع الفلاحي في استعمال المياه، وكذلك التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة، حقيقة لا جدال بشأنها.[2]

إذا كان الاستعمار يسمح لبعض تطوير النقل، وفي بعض المناطق، وإنشاء الصناعة الحديثة والزراعة. ولكن معظم هذا التقدم لا يفيد سوى أقلية صغيرة من الناس المستعمرين. في كل مكان، يعني الفتح الاستيلاء على أفضل الأراضي من قبل المستعمرين وتنميتها لزراعة المنتجات المحلية مثل الكرمة في الجزائر أو المطاط في الهند الصينية. بالإضافة إلى المزارع الكبيرة، وهناك أيضا استغلال الموارد الطبيعية: الخامات المعدنية والخشب[3]حيث نلاحظ هذا التطور السكاني الذي يفرض البحث عن مصادر التمويل:

[1]J.DennisWilligan ،Katherine A. LynchThomasHollingsworth: Sources and Methods of HistoricalDemography: Studies in Social Discontinuity, AcademicPressLondon, 1969, pp15 p39

[2]Michel Peronnet: Le xvie siècle (14921620), Hachette Supérieur, Paris 2013, p 334

[3]Michel Peronnet: Idem, 334 et J Dennis Willigan ،Katherine A. LynchThomasHollingsworth: OpCit, p 70

الجدول رقم 02 تطور السكان في فرنسا مما يفسر ازدياد الحاجيات الفرنسية

السنة	1500	1550	1600	1780	1789	1795	1810	1820	1826	1831
عدد السكان بالتقريب	0.5/ت	6,5	8,5	27,6	28,6	28,1	30	31,5	32,6	33,5

Michel Peronnet: Op-Cit ,334et J Dennis Williga ،Katherine A. LynchThomasHollingsworth: Op-Cit ,p 70

لا يمكن تحقيق التنمية الاستعمارية إلا عن طريق الاستغلال المفرط للسكان الأصليين وجعل المال والاقتصاد في خدمة الاستيطان ففرض الضرائب يؤدي الى تفقير السكان وبالتالي يوفر يد عاملة [1]: ففي أفريقيا السوداء يجري العمل الجبري، ولا سيما من أجل تشييد الطرق والسكك الحديدية. التحديث الاقتصادي مفروض ولا يتم في مصلحة المستعمرين، ولكن وفقا لتلك التي من المدينة، بالتالي فإن للمستعمرة الحق في التجارة بحرية فقط مع حاضرتها. المستعمرون يعانون من نقص في الأجور ويعاملون معاملة سيئة، حيث أنهم يفرون أحيانا إلى الغابة، كما هو الحال في وسط أفريقيا حوالي عام 1920. وهم يبيعون منتجات رديئة النوعية وبأسعار مرتفعة جدا. في الواقع، من خلال تزويد المستعمرات مع السلع المصنعة، ومدينة يتباطأ التصنيع. وفي الجزائر تم توجيه 40% من نفقات التجهيز لخدمة طرق سكك الحديد لتخفيف أعباء النقل والكلفة الإنتاجية وبهدف تحويل رؤوس الأموال.[2]

كل هذه العوامل وأخرى ساهمت في الحادثة المفتعلة من قبل القنصل الفرنسي ومنذ تلك اللحظة بدأت فرنسا في حصار الجزائر والساحل. وقدعززت الفرقةالبحريةالتي كانت في هذه الأجزاء من قبل السفن بروفانس، ترايدنتوبريسلاو. منجانبه، أمرباي قسنطينة بتدميرالمستوطنات الفرنسية في أفريقيا، سيما قلعة القالة، التي دمرت بالكامل يوم 21 جوان 1827، بعدأن تم إجلاء الفرنسيين حسب المخطط السابق.

المطلب الثاني: السلطة السياسية والصراع على الحكم في الجزائر

I- الحكم العسكري1830 -1871:

ظلت الجزائر تدار بواسطة السلطة العسكرية منذ الغزو إلى غاية تعيين D'Albert Grévyكحاكم عام 1879 فقد كان هذا النظام العنيف وعقيم قائم على عدم منح أية ضمانةللسلم على اعتبار انهكان نظاما قائما على شخصية واحدة وهي شخصية الحاكم العام العسكري والذي كان في الأصل القائد العام للقوات المسلحة[3]فقد ظل النظام الإداري والسياسي في الجزائر قائم على التفرقة باستعمال العنف في بلد يجمع العديد من العناصر البشرية، فالنظام العسكري هو من الأنظمة التي تحكم الدول إذا استلم العسكريون الحكم وأوقفوا العمل بالقوانين المدنية أو أخضعوها لسيطرتهم أداروها بواسطةأوامر ومراسيم خاصة[4]وهو نظام استثنائي تلجأ إليه الدول في حالة الأزمات الطارئة واختلال الأمن وتقرر في حالة

[1]Surun Isabelle, Blais H, Caru V, Enders A, Fredj C, Sebend E, Singaravélou P, de sure main M.A, Thémault S: les societé coloniales a l'âge des Empires 18501960, Ed Allande, 2012, p85p184186

[2]Surun Isabelle, Blais H, Caru V, Enders A, Fredj C, Sebend E, Singaravélou P, de sure main M.A, Thémault S: Idem, pp 550556

[3]Tailliart Charles: l'Algérie dans la littérature Française, Slatkine, Paris, 1925, pp 8788

[4]المادةالرابعة والسادسة من الامر رقم 5450 الصادر في 22 جويلية 1834 ,Bulletin des Lois N°324 .Op Cit, p 122

الطوارئ ومنع التجول حتى يزول الخطر عن البلاد وتمنح فيها السلطة التنفيذية سلطات واسعة حتى يعود الأمن والاستقرار للبلد وغالبا ما يقرر حاكم الدولة هذه الأحكام العرفية، وهناك الكثير من أدوار الحكم العرفي في كافة مؤسسات الدولة.[1]

هذا التعريف يمكن إسقاطه على الحكم العسكري في الجزائر الذي استطاعت فرنسا الاستعمارية منذ بداية الاحتلال 1830م إلى غاية1871م السيطرة على الجزائر عن طريق الحكام العسكريين. فالسلطة السياسية لحكم الجزائر هي السلطة العسكرية، في ظل السلطات والوسائل المسخرة للحاكم العام. فإن تنظيم الجانب الإداري لم يؤخذ بعين الاعتبار اذ ظل النظام العسكري يهيمن على كل السلطات لضم الجزائر بطريقة رسمية إلى ممتلكات فرنسا ما وراء البحر، وذلك بوضع قانون خاص بالجزائر يجعل منها أرضا فرنسية، في انتظار الدمج الكامل للمجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي، بواسطة نظام عسكري يتحكم في المؤسسات الإدارية.[2]ويسخر أدوات قمعية قانونية مؤسساتية.

II-ادوات السلطة المحلية للحكم العسكري:

1-مركزية الحاكم العام:

غداة غزو مدينة الجزائر كانت الظروف المحلية ومتطلبات العمليات العسكرية لحكومة "لويس فليب*Louis Philippe تدفعها لوضع استراتجية تنظيمية قاسية حيث كان القائد الاعلى لجيش إفريقيا، الذي خلفه في عام 1832 القائد العام للقوات المسلحة يستحوذ على كل السلطات- مركزية سلطة الحكم – وأنشأ آنذاك مكتب العرب او مكتب الشؤون العربيةوفي شهر سبتمبر من عام 1833م توصل هؤلاء القادة إلى قناعة بأن السلطة المدنية لا يجب أن تكون منفصلة عن السلطة العسكرية بل يجب أن تكون متناغمة مع الوضع العام السائد في البلاد وخاضعة لها[3]وبموجب مرسوم الملكي 22جويلية 1834م تقرر تعيين حاكما عاما بمساعدة مقتصد مدني ونائب عام ومدير للمالية، تحت وصاية سلطة وزارة الحربية، والقيادة العامة، والإدارة العليا للممتلكات الفرنسية بشمال إفريقيا[4].

---

[1]Chikh Bouamrane, Djidjelli Mohamed: L'Algérie coloniale par les textes (18301962)Éd, ANEP, Alger, 2009, p, p14, 103

[2]بوضرساية بوعزة: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (18301930) وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص ص49-64.

*لويس فيليبLouis Philippe دوق اورليان: ملك فرنسا ولد عام 1773 وتوفي عام 1850 كان من قادة الثورة الفرنسية 1789 عارض حكم شارل العاشر وبعد تعيينه من قبل البرلمان الفرنسي في 07 اوت 1830 استبد بالحكم، الموسوعة العربية: اعلام ومشاهير، المجلد 17، ص 243

[3]Chikh Bouamrane, Muḥammad Jayjalī: OpCit, p 14p103

[4]بارنكافنيو، جون بلا نشاش: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن دواد سلامة، ج1، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ص ص124-125.

فوق كل هذه المركزية للسلطة وتداخل الصلاحيات تتضح مركزية السلطة في يدالحاكم العام لكن ب طبيعتها السياسية أكثر منها إدارية، بإمكان الحاكم العام أن يعطي دفعا عاما للإدارة لكن منالصعب عليه أن يتابع إجراءاتها وينسقها، فقد كانت مهمته الأساسية هي السيطرة على البلد وتأمينها للاستيطان بواسطة قيادة الحرب والتوسع وتلبية احتياجات الجيش وتوزيع السكان الأوربيون والأهالي على الأرض[1].الغي المنصب على عهد نابليون الثالث سنة 1858، وعوض بمنصب وزير الجزائر، النظام الإمبراطوري تراجع عن هذا القرار بإعادة منصب الحاكم العام .

2-المكاتب العربية

نشأ المكتب العربي سنة 1833م من أجل فرض سلطة المستعمر وحكم المناطق العربية وجمع المعلومات والضرائب وتسيير مختلف الشؤون الإدارية، ونظر لأهمية دور هذه المكاتب العربية قام "بيجو" بتوسيعها وجعلها في خدمة الجيش فأنشأ سلطات فرعية لها على مستوى المقاطعات، وشملت بحكمها البلديات المختلطة او الأقاليم العربية وبذلك توسع نشاط هذه المكاتب وتحول إلى إدارة محلية للتحكم في السكان وكان يساعدها في ذلك القياد ورؤساء العشائر[2]، والقيام بتسيير المسائل الشرعية والقضائية وتنفيذها،فقد تم إسنادالإدارة العسكرية الى عناصر لها كفاءة للسيطرة على هذه الارض[3] وأصبح نفوذ بعض رؤساء المكاتب يتجاوز نفوذ بعض القادة العسكريين على مستوى العمالة، ونظرا لازدياد نفوذها وتدعيمها للجيش ضاق بها المستوطنون ذرعا فشنوا ضدها حملة شرسة، وفي عام 1870م تحولت مناطقها في الشمال إلى مناطق مدنية، في حين ظلت مناطق الجنوب الصحراوية خاضعة للنظام العسكري ولنفوذ المكاتب العربية.[4]

كانت المكاتب العربية تدير الأهالي نيابة عن السلطة العسكريةإداریاكنظاماستحوذ على كل الكفاءات الإدارية العسكرية[5] يكفل للحكم الفرنسي بالاستمرار في الجزائر وينهي مقاومة الأهالي له[6] فقد كانت تمثل سلطة حقيقية كمؤسسة سياسية يتمثل موضوعها في ضمان التهدئة: تهدئة القبائل بصفة دائمة وذلك بإدارة عادية ومنتظمة وكذلك تهيئة السبل لإنجاح الاستيطانوتحفيزطرق البحث عن الحلول السلمية لكل المشاكل التي كانت تتطلب في أحيان كثيرة استعمال القوة، من خلال تمتع المكتب العربي بقوة عسكرية

[1] أليكس دوطو كفيل: نصوص عنالجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: ابراهيم صحرواي، ط2007، د، م، جالجزائر، ص ص142، 143.

[2] C.A.O.M 93301/1et 7, Communes mixtes d'Algérie et aussi, C.A.O.M GGA L 165241 – Colonisation, Centres, villes et villages

[3] Rabelais Ch: Les Arabes et les Bureau Arabes, Challamel ainé Tanera Editeur Paris 1864, p4

[1] عبد الله مقلاتي: نفس المرجع السابق، ص 132.

[5] Rabelais Ch: Idem, p 5

[6] بشير كاشةالفرحي: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي 18301962، د.ط،م.و.ن.إ، الجزائر 2007، ص50

تستخدم لقمع الأهالي وفرض القانون الفرنسيبدراسة البلاد، وتقييم جميع المصالح التي تحرك السكان العرب، بواسطة مؤسسة تميل أكثرإلى الطرق السلمية لحل مشاكل الاستيطان بدل المواجهة مع السكان.[1]

فالمكتب العربي هو همزة وصل بين المستوطنة والأهالي لبسط السيطرة بعد الاحتلال.[2] والعمل على قمع الثورات واستخلاص الضرائب والأموال خاصة الزكاة والعشور من المهام الأساسية لهذه الأداة[3] واستغلال خيرات الأرض وسكانها الأصليين بشتى الطرق والأساليب[4]، ذلك من أجل مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي وتنفيذ أوامرهم مع توجيه السياسة الاستعمارية وذلك لتمهيد ولطرق الاحتلال والاتصال والتجارة الاستعمارية عن طريق إقرار الأمن والاستقرار.[4] وكذلك التقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة وتولى مهمةالقضاء والفصل في خصومات الأهالي ... وهي الأهداف في صالح الاستعمار.[5]

فقد تم تنظيمها في كل مقاطعة حيث ترأس كل مقاطعة جنرال وقائد فيلق يدير مديرية الشؤون العربية أما المستوطنون فيديرون المقاطعات الإدارية[6] فقد كانت وسيلة لمعاقبة الأهالي خاصة في عهد الجنرال Dumas حيث كان يمكن إعدامالأهالي دون محاكمة بناء على تقرير ضابط المكتب[7]، كما كانت سياسته المبنية على الاستعانة بزعماء محليين لإدارة أبناء جلدته[8]والمراقبة مستمرة في تطبيق القانوني الفرنسي على الجزائريين خاصة قانون نزع الملكية ثم قانون الحالة المدنية بعد سقوط الحكم العسكري على اعتبار أن مواده إلزامية لكل الجزائريين حتى النظر في المسائل الشرعية للمسلمين الجزائريين الدينية منها القضائية أصبح من اختصاص هذه المكاتب كذلك.[9]

---

[1] عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 18301900، د.م.ج، ط 1، الجزائر 19892007، ص 177

[2] عبد الحميد زوزو: نفسه، ص177.

[3] C.A.O.M. GGA 1 II/275: Achour et zekkat (1858/1888), États récapitulatifs et comparatifs

[4] صالح فركوس: إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1884م1871م، منشوراتجامعة باجي مختار، الجزائر، 2006، ص20.

[5] عبد الحميد زوزو: الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي (التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية 1837م1939م)، تر: مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومه، 2005م، ص233.

[6] Rabelais Ch: OpCit, p 6

[7] Alexander Dumas: Impressions de voyage " Le Véloce ou Tanger, Alger, Tunis" Vol 2, le JoyeuxParis 1849pp1011

[8] Boujoulat . M: Etudes Africaines –Récits et pensées d'un voyageur, T2, comptoir des Imprimeurs Unis, Paris, 1847, p 141

[9] بوضرساية بوعزة: نفس المرجع السابق، ص95 .

بلغ عدد المكاتب العربية سنة 1865م في مقاطعة الجزائر 14 مكتبا ومقاطعة قسنطينة 15 مكتبا ومقاطعة وهران 12 مكتبا.[1] فخلال فترة الحكم العسكري 1830-1870م، أي في نهاية الحكم العسكري في الجزائر بلغ عدد المكاتب العربية ما يقارب 150 مكتبا تحت قيادة ضباط عسكريين بجميع الأجهزة من الموظفين الملحقين* وبالتالي يمكن القول أن الجزائر كان يديرها مابين 1500 إلى 2000 رجل، بالإضافة إلى 600 إلى 700 قائد معين.[2]

لكن رغم انتهاء الحكم العسكري وظهور بوادر الحكم المدني الذي سيعمل على إنهاء مسألة المكاتب العربية خاصة في منطقة قسنطينة التي تشكل مستودع بشري وزراعي ومجال للاستيطان المدني الرأسمالي[3]إلاأنسنة 1870 ستتشكل بداية المواجهة المعلنة بين هذه المؤسسة والمستوطنين اثر قضية Sériziat[4*] حيثتم حل المكاتب العربية مباشرة إثرها بقرارين الأول في 12 أكتوبر 1870م والثاني في 10 نوفمبر من نفس السنة وبموجبها تم تحويل المناطق التي كانت تابعة للمكاتب العربية إلى مناطق مدينة تشرف عليها الإدارة المدنية التي أصبحت خاضعة لنفوذ المستوطنين.[5]

3-التنظيم الإقليمي وتقسيم الجزائر جغرافيا

كان التقطيع الجغرافياالإداري في الجزائر يختلف عن البلد المستَّعمَر القائم على فرض إرادة المستعمر فلإجراءات الجديدةمن خلال فرض سلطة اللامركزية والتقسيم القطاعي بالمقاطعات والبلديات حيث تم منح صورة الإدارة في فرنسا التي حاولت غرس تنظيمها المدني في هذه المستعمرة[6] فسياسة الدمج كانت تقضي فرض النظام المؤسساتي للوطن الأم حيث تسمح لسكان المستعمرة** بجميع حقوق المواطنة وتولي

---

[1] عبد الوهاب ابن خلدون: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط2، دار طليطلة، الجزائر، 2009م، ص59.

* تشكل المكاتب العربية في كل مقاطعة أو عمالة جزائرية من "مدير، ضابط مسؤول عن الصحة (طبيب) ضابط مسؤول عن دفع المؤلفات المالية، مترجمان، ضابط صف (حارس)، خوجة كاتب عربي، وكيل الضياف حاجيان (الشاوش)". الباحث

[2] عبد الوهاب ابن خلدون: نفس المرجع السابق، ص59.

[3]C.A.O.M. GGA 1 KK/504: Colonisation (1851/1880)

*قضية محاكمةقائد فيلقوالقائد الأعلى لدائرة تبسة ورئيس المكتب العربيفي افريل 1870 بتهم مختلفة: قتل 25 تونسي من أصل 31 مع سبق الإصرار والترصدكانوا ضمن قافلة (27 مسلم وامرأة و3 يهود)قادمة من قفصة، إعطاء الأوامر والمشاركة في هذه الجريمة، السرقة المصاحبة لهذه الجريمة مع إعطاء أوامر بذلكوذلك بتاريخ 9 افريل 1869 غير ان المحكمة برأت الضابط الفرنسي وعاقبت فرقة القوم الأهلية التي قامت بالجريمة . نقلا عن Gazette des tribunaux, Avril 1870: Maurice Mauviel: Labyrinthe algérien: passé masqué, passé retrouvé, l'Harmattan, Paris, 2006, p 41

[4]Jacqueline Baylé: Quand l'Algérie devenait française, Librairie Arthénefayard, France, 1981, p 355

[5] بوضرساية بوعزة : نفس المرجع السابق، ص ص95، 96.

[6]Larcher .Emile et Georges Rectenwald: Traité élémentaire de législation algérienne. L'Algérie: organisation politique et administrative, T 1, librairie Arthur Rousseau, 1923, pp1819

**ويقصد هنا سكان المستعمرة من المستوطنين وليس الجزائريين: الباحث

الوظائف في المؤسسات مثل البلدية والولاية والمؤسسات القضائية والمدنية[1]، فصدر مرسوم ملكي فرنسي في 15 أفريل 1845ينظم اقليم الجزائريتضمن تقسيم الجزائر من الناحية الإدارية إلى ثلاث مقاطعات[2]ثم تم إلغاءه في 09 ديسمبر 1845 وعوض بنظام العمالاتوهي:

أ- الأقاليم

أقاليم مدنية: وهي أماكن تقيم فيها الجالية الأوروبية وتخضع للإدارة المدنية.

أقاليم عربية: وهي أماكن تخضع للإدارة العسكرية واغلب سكانها من الجزائريين .

أقاليم مختلطة: وهي أماكن تقطنها أقلية أوروبية تخضع للحكم المدني وأكثرية عربية تخضع للحكم العسكري .[3] كما صدر مرسوم آخر في 09 ديسمبر 1848م يقضي تقسيم الجزائر إلى منطقتين رئيسيتين:

منطقة الجزائر الشمالية، قسمت إلى ثلاث مقاطعات إدارية مقسمة بدورها إلى بلديات منتخبة وتخضع للحكم المدني، ومنطقة الجنوب للحكم العسكري الفرنسي،[4] عليه يمكن القول أن الجزائر وفق لهذه السياسية الفرنسية الجديدة أصبحت تابعة إداريا لوزارة الحرب إلى غاية 1870م. [5]

ب- العمالات والبلديات:

1/العمالات:

كانت بلاد الجزائر مقسمة إلى عملات «مقاطعات» فرنسية؛ هي قسنطينة الجزائر وهران، وأما بلاد الجنوبية وهي الصحراء الواقعة تحت جبال الأطلس الصحراوي، فيحكمها العسكريون حكما عرفيا والعامل أو بريفي* فرنسي، يتبع رأسا وزير الداخلية بباريس وللوالي العام عليه حق الإشراف ليس إلا والعمالة عبارة عن إدارة محلية واسعة النطاق شديدة الحكم صارمة التنفيذ للاستعمار فيها سلطة تعادل سلطته ونفوذه في الولاية العامة، فالأوربي يعتبر في دار العمالة صاحب البيت كل من فيها يخدم ركابه، وفي كل

---

[1]Wahl Maurice: OpCit, p 296297

[2]. Ministère de la guerre: Recueil général des lois, décrets et arrêtésdepuis 7Aout 1830, T15, année 1845, Administration du journal des Notaires etdes avocats, Paris, 1845

"Ordonnance du Roi du 15 avril 1845 portant réorganisation de l'administration générale et des provinces en Algérie1845 ،", p112

[3]GGA: Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie. 18301854, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1856, pp333342

[4]Julien Fronc: l'Histoire de la colonisation de l'Algérie, les sources d'archives, Pfeifer et assant, Alger 1928, p 169

[5]GF: Corps du droit français, ou Recueil complet des lois, décrets, Vol 9, Imprimerie et Librairie général jurisprudence, Paris 1846, ,p1022

*بريفيPréfetرئيس العمالة Préfecture Départementale

إدارة عمالة، طائفة عظيمة من الموظفين، الذين تعد عليهم الأموال جزافا، لكن لا يوجد لمسلم بينهم والإدارة هنا، كما في الولاية العامة فرنسية عنصرية، لا تعمل إلا لفائدة المستعمر.[1]

ففي هذه المقاطعات توجد الأراضي التي تخضع للحكم المدني، وأراضي تخضع للحكم العسكري وأراضي مختلطة وبكلمة أخرى؛ فإن هذا التنظيم قد جاء لوضع السلطة في يد المعمرين الأوربيين بدلا من ضابط الجيش الذين يرفضون تقاسم السلطة مع المدنيين[2] ولهذا بيجو الحاكم العام للجزائر الذي يخضع لوزارة الحربية تحويل السلطة إلى المعمرين واستمرار في العمل بأسلوب القديم المتمثل في خضوع جميع المسؤولين الإداريين إلى السلطات العسكرية ولم يتغير الوضع إلا في سنة 1847م حين استقال بيجو* من منصبه تم بعد ذلك ثورة 1848م التي انحازت إلى فكرة إعطاء نفس حديد للسلطة المدينة في الجزائر.[3]

وفي سنة 1848م استفادة المستوطنون من تغير نظام الحكموانقلابالثورة الفرنسيةعلى النظام الملكي وميلاد النظام الجمهوري من جديد التي أقرت التجسيد الفعلي للنظام المدني في الجزائر وهو ما كان يطمح اليه المستوطنون، حيث قررت الحكومة الفرنسية تطبيق نفس النظام السياسي والإداري الموجود في فرنسا وفي سنة 1862م استبدال نظام المقاطعات الإدارية بنظامالعاملات**.[4] إنشاء نظام عامل العمالة Préfet لكن عكسماهو في فرنسا، فإن عامل العمالة يخضع لسلطة وزير الحربية وليس إلى وزير الداخلية ويساعد عامل العمالة مجلسايتكونمنعاملالعمالة وثلاثةأعضاء.

زيادة على هذا المجلس كانهنا كمجلس امنتخبا هو المجلس العام وكان بمثابة برلمان مصغر للمعمرين بعدد أعضاء بلغ 15 عضوا*. كما أن علاقاته مع الحاكم العام غير واضحة ولذلك بقي الخلاف قائما بين الحاكم العام الذي هو رجل عسكري وبين عامل العمالة الذي هو رجل مدني وطبعا فإن وزارة الحربية

---

[1] أحمد توفيقالمدني: نفس المرجع السابق، ص ص 100، 101.

[2]Michel Levallois: Ismaÿl Urbain (18121884): une autre conquête de l'Algérie, Maisonneuve et Larousse, Paris, 2001, p114

*توماس روبير بيجو ولد في 15 أكتوبر سنة 1784 بليمونج، ومات بباريس بالكوليرا 10 جوان سنة 1849.رقي إلى رتبة ماريشال فرنسا في 31جويلية 1843. حارب قبل مجيئه إلى الجزائر في إسبانيا وأشتهر هناك بالعنف . تولى بيجو الحكم في الجزائر في 29 ديسمبر 1840 إلى 29 جوان 1847. سلك خلال سنوات حكمه سياسة القهر والعنف والإبادة والتدمير والتهجير والنفي في إطار الحرب الشاملة التي مارسها تجاه الجزائريين. Faucon, Narcisse: Le livre d'or de l'Algérie: histoire politique, militaire, administrative, événements et faits principaux, biographie des hommes ayant marqué dans l'armée, les sciences, les lettres de 1830 à 1889, T1, Challamel Et Cie Editeur, Paris 1889, p 128 130

[3]عمار بوحوش: نفس المرجع السابق، ص132.

**Préfectures Départementales

[4] عبد الله مقلاتي: نفس المرجع السابق، ص133

*من مهامه النظر في الميزانية وأوجه صرفها. وقد وصل عدد أعضاء هذا المجلس في عمالة الجزائر سنة 1858 الى 18 عضوا وأرتفع الى 25 عضوا سنة 1860، ويدخل ضمن هذا العدد اثنان من المسلمين وإسرائيلي واحد يتم تعيينهم من قبل الإمبراطور الذي يختارهم من الأعيان لمدة ثلاثة سنوات .الباحث

كانت تساند العسكريين وترفض أن تحدد المناطق الخاضعة للسلطات المدنية والمناطق الخاضعة للسلطات وعندما حاول بعض المسؤولين المدنين فرض سلطاتهم على المناطق التابعة إليهم قامت وزارة الحربية بعرقلتهم واستبدالهم بمسؤولين وموالين للجيش.[1]

2/ البلديات:

وفيما يخص البلديات الخاضعة للنظام المدني فقد مر تنظيم الإدارة المحلية بعد مراحل إلى أن استقر الرأي على أسلوب موحد العمل ففي الفترة الممتدة من 1830م إلى 1833م قامت فرنسا بإنشاء لجان بلدية Municipales commissions لإدارة مدينة الجزائر والمدن الكبرى التي استولت عليها القوات العسكرية[2] لكن في عام 1833 تغيرت الأمور بعد الإقتراحات التي قدمتها لجنة التحقيق البرلمانية والخاصة بإقامة نظام جديد للبلديات الجزائر[3] وبناء عليه قررت الحكومة الفرنسية في مطلع شهر سبتمبر من عام 1834م أن تنشئ بلديات في الجزائر، وهران، عنابة، بجاية ومستغانم، وكلها تخضع للمسؤول الإداريl'intendant civil وفي العادة كان يتكون المجلس البلدي من رئيس البلدية ونواب له ينتمون إلى فئات تمثل فرنسا والمسلمين جزائريين اليهود الأهالي[4] وكانت مقاعد المجالس البلدية بالمناطق المدنية تظم ثلاثين من المستوطنين والثلث الباقي من الأهالي المعنيين ومن الإسرائيليين وقد أقرت الحكومة الفرنسية بعد ثورة 1848م أسلوب الانتخابات وفي27ديسمبر1866م قرر نابليون الثالث تغيير أسلوب الانتخابات، وأصبح يقوم بتعين رئيس البلدية ونوابه، في حين يقوم رئيس العمالة بتعيين بقية أعضاء المجلس البلدي وكان سعي المستوطنين حيثما لتكريس النظام المدني وتوسيع نفوذهم بالجزائر على حساب العسكريين والأهالي.[5]

أما فيما يتعلق بمناطق العسكرية والتي لا تخضع للنظام المدني فقد كان الأمر يختلف اختلافا كليا، فالقيادة العسكرية التي تعتمد على المكاتب العربية للحكم في الناس وفي مملكاتهم، هي التي كانت تقرر ما نراه مناسبا وملائما للمعمرين الموالين للسلطات العسكرية حيث كانت قيادة الجيش تصادر بكل سهولة جميع الأراضي التي هي ملك لكل عرش بدعوى أنها تفوق احتياجات السكان وتقوم بتوزيعها على المعمرين المتلهفين للاستيلاء على ثروات الجزائريين.

---

[1] Jean Baptiste Duvergier: Collection complète des lois, décrets et avis du conseil d'Etats, Vol 45 à 46 Directeur de l'Administration, Paris, 1845pp 85, 539et 567

[2] Jean Baptiste Duvergier: Collection complète des lois, décrets ..., Vol 45 à 46: OpCit, p 95, p795

[3] E. Sautayra: Législation de l'Algérie: lois, ordonnances, décrets et arrêtés avec notices et 2 tables, analytique et chronologique, 2e Ed, Maisonneuve LibrairieEd, Paris, 1883, p 164, p306

[4] Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: 1860 1866, Jourdan .A, Alger, 1872 pp217218

[5] Jean Baptiste Duvergier: Collection complète des lois, décrets d'intérêt général, traités ..., Vol 71, Administration Editeur, Paris, 1871 p 79

ج- سلطةالمكاتب البلدية

هي وحدات لإدارة القبائل، إذ كان المسؤولون الفرنسيون يقومون بزيارات أسبوعية لهذه القبائل فيشرفون على القضاء ويفرضون الضرائب والعقوبات والغرامات وفي نفس الوقت يقومون بجمع المعلومات كمكتب استعلامات ولعبت شخصية القايد أومايسمى المساعد البلدي دورا كبيرافي هذاالنظام . وكانت مهمته مساعدة المبعوثين الفرنسيين في جمع الضرائب وإحصاءالسكان وتقديم المعلومات عن الغائبين . وكان على رأس كل دوارقايد . ولماعمم النظام المدني، أصبح الجزائريون يخضعون إداريا لسلطة البلديات بواسطة القياد ورؤساء القبائل وأعوانهم .[1]

III- السلطة السياسية والحكام العسكريون

انطلاقا من قائمة حكام الجزائر من اليوم الأول 05 جويلية 1830وإلى غاية 1870م، حكم الجزائر واحد وثلاثون حاكما، أغلبيتهم عسكريون أي 6 ماريشالات و21 جنرالا ما يساوي 27 ضابط سامي من بين واحد وثلاثون اللذين حكموا الجزائر في هذه الفترة.[2]**(ملحق رقم 01)**

1- في عهد النظام الملكي

عندما عين كلوزيل*Clauzel حاكما عام من أوت 1835م إلى فيفري 1837م نشط في تطبيق سياسية الاستيطان الحر والرسمي انشأ كلوزيل مؤسسة نموذجية للاستيطان سماها Ferme expérimentale de l'Afriqueوسمح لها بموجب الأمر الصادر عنه في 01 أكتوبر 1830 لعناصر الجيش بتشكيل رأسمالها من خلال إصدار السندات [3]كما عمل على تحويل سهل متيجة إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوربيين الوافدين من فرنسا وأوربا. منح كلوزيل 100 ألف هكتار لمؤسسة [4]كما سجل عهده نقطة انطلاق لمشروع ستة أشهر من سبتمبر 1830 الى فيفري 1831 حيث شمل كل القطاعات فاشرف على تنظيم الإدارة الاستعمارية ونظم التجارة ونظم مجالات الوقاية خاصة تنظيم المجاري وجمع النفايات

---

[1] عمار بوحوش: نفس المرجع السابق، ص135

[2] بوضرساية بوعزة: نفس المرجع السابق ص ص 78، 79.

*كلوزيل: ولد عام 1772تحصل على رتبة ماريشال وقائد لجيشها بالجزائر بعد الكونت دي برمون على الجزائر من 12 اوت 1830 الى 21 فبراير 1831 .. توفي في 21 افريل 1842. وبقي في منصبه ستة أشهر إلى غاية فبراير 1831 وأعيد تعيينه للمرة الثانية حاكما عاما على الجزائر ما بين جويلية 1835 وفيفري 1837 برتبة مارشال. انشأ فرقة مشاة من الجزائريين في أكتوبر 1830قام بتوزيع الأراضي على فرقه العسكرية وأصدر قرارا بجعل أملاك الأوقاف وإحصائها وإدارتها وحساباتها ترجع الى إدارته الجديدة. عزل من منصبه في 20 فبراير 1831، عاد الى الجزائر سنة 1835. فشل في معركة قسنطينة الأولى سنة1836. Faucon, Narcisse: OpCit, p.157158

[3] Paul Azan: Ibid p 32

[4] محمود باشا محمد: ذريعة المروحة 1827 للاستيلاء على ايالة الجزائر ترجمة عزيز نعمان دار الأمل الجزائر2010 ص 132

كما نظم فرق الزواوة والخيالة من الأهالي[1]، غير ان الاستيطان كان يسير بصورة بطيئة جدا ففي سنة 1831 لم يكن سوى 529 مدني أوروبي استقروا للممارسة النشاط ألفلاحي واستغلال الأرض طيلة شتاء 1833- 1834 ظلت الأعمال متواصلة بمد الطرقاتبين الجزائر – البليدة عبر بئر خادم وبئر مراد رايس – بير توتة[2] كما استخدام المساجين لتدعيم المزرعة النموذجية وانجاز ما سمي بـ Maison carrées*[3] سياسة المصادرة دفعت بمايقرب من 150جزائري إلى رفعرسالة احتجاجللجنرال كلوزيل يحتجون فيها عن عمليات المصادرة التي طالت أملاكهم.[4]

في المرحلة الثانية 08 جويلية 1835 -12 فيفري 1837 من حكم كلوزيل قام باستقدام المعمرين وحتى الأمراءالأوربيين من بينهم أمير بولوني يدعى مير ميرسكىmir-mirski واستوطنوا أراضي واسعة خاصة في المنطقة السهلية الخصبة ببوفاريك قلب متيجة وأطلق عليها مدينة كلوز يل كما صاحبهذه العودة تنامي قناعة لدى الكثير من الفرنسيين بضرورة بقاء فرنسا في الجزائر الأمرالذي شجع الحركة استيطانية بشكل واسع ففي جانفي 1836م. قدم إلى الجزائر عدد جديد من المعمرين لإنشاء مستوطنة من المزارعين والعمال يقودها دي شامبسDeschamps وهو عسكري سابق ضمن الحرس الإمبراطورييبرتبة نقيب. بعد الحمالات التي قادها بيجو Bugeaud والتي لم تكلفه خسائر كبيرة في الأرواح، رأى كلوزيل في الوضع الجديد فرصة شجعته على التوسع والتحضير الجدي للحملة على عاصمة الشرقحيث دعم بقوة قدرت بـ ثلاثون ألف عنصر من المشاة والخيالة، غير أن كبار الضباط في فرنسا شككوا في قدرات كلوزيل العسكرية.[5]سار كلوزيل في حملة على مدينة قسنطينة في 21 نوفمبر، لكنه سرعان ما اقتنع بصعوبة المهمة وقد كتبت الصحف الباريسية والمارسيلية تعاليق كثيرة عن حملة قسنطينة والفضائح التي وقعت فيها، وبالرغم من ذلك استمر كلوزيل في تشجيع المزيد من المعمرين على الاستيطان[6] وقد خصه الأديب مونتان Montagne كلوزيل بمؤلفين الأول بعنوان Physiologie

[1]Paul Azan: Conquête et Pacification de l'Algérie, librairie de France 1931, PP42, 52, 62

[2]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: T1, 18301860…, OpCit, pp 152153

* الحراش: مدينة جزائرية تابعة لولاية الجزائر هي بلدية ومقر دائرة الواقعة في شرق الجزائراسمها نسبة الى الحطباو منطقة الاحراش

Mohand AkliHaddadou:, Dictionnaire toponymique et historique de l'Algérie, TiziOuzou, Éditions Achab, 2012, p. 284.

[3]Paul Azan: OpCit, p 72

[4]C.A.O.M. carton F 80 1161Copie d'une lettre écrite au général Clauzel au nom de 150 individus qui vont à AlgerLe Havre

[5]Bertrand Clauzel: Explications du maréchal Clauzel, Ambroise Dupontjules janin, Paris 1837, p7p21

[6]Idim, p 9 p138

Moral et Politique D'Algérie[1] والثاني.Du Maréchal de L'éloge[2] لكن في الأخير تم إقالته في المرحلة الثانية .

في المرحلة الاولى اللواء برتزينBerthezène[*] الذي كلف بإدارة الجزائر كحاكم عام استمرت مدة حكمه من 20 فيفري 1831م إلى غاية ديسمبر 1831م، وتميزت بسياسة الترغيب والترهيب مع الأهالي، ووضع أسس الاستيطان وقام بتسليم الأراضي للمعمرين[3] كان دائما يردد بأن مهمته في الجزائر ستكون في الأساس الاستحواذ على الثروات العمومية والخاصة ويعتبر بتزين الجزائر البلد الملعون، كان يشتكي السلطات العسكرية ـ وزارة الحربية ـ قلة الجيش الفرنسي العامل في الجزائر ليبرر أسباب تأخير حملته على المدية إلى غاية جوان 1831م وقد أتهم بالمسالمة والافتقار لروح القتال وكان رجل ذو حسابات شخصية ويبدو أنه كان يستغل هذا المنصب ويعتبره فرصة لتحقيق مكاسب كبيرة في تعاملاته المعتبرة؛ وكان غير قادر على رفع أعمال الإدارة العسكرية بطرق آثمة هذا الضيق في الفكرة والشعور[4] حيث أشعر في منتصف ديسمبر بأمرية أثارت استغرابه تفيد تنحيته من منصبه واستخلافه بالدوق دي روفيغو[**]Savary Duc de Rovigo[5] الذي تولى زمام الأمور في أواخر ديسمبر 1831م إلى غاية 1833.

تتمثل سياسيته الإجرامية في الاستيلاء على المؤسسات الدينية وتحويلجامع كتشاوة إلى كنسية كاثوليكية، وارتكب مذبحة رهيبة في ليلة من ليالي أفريل 1832م في حق قبيلة العوفية حيث أبيدت عن آخرها.[6] كما تعرضت مدينة البليدة للحرق والنهب وقد نقلت جريدة Lagazettedu Midi تفاصيل هذه الاعمال الإجرامية التي رأت فيها جزءا من المشروع الحضاري والمدينة الغربية![7] بدليل أن دي روفيغو

---

[1] D J Montagne: Physiologie morale et physique d'Alger, 1833, Delaunay Librairie, Paris 1834

[2] الغالي غربي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر– الخلفيات والإبعاد، منشورات المركز الوطني، الجزائر، 2007، ص ص310، 311.

[*] ولد برتزين يوم 24ماي 1778م كانت بدايته مع الجيش أول الأمر ضمن فرق الجيش الجمهوري والإمبراطوري وفي سنة 1799م ترقى إلى رتبة نقيبثم عقيد وخبير سنة 1811م وتوفي سنة 1847 C. Mullié: Biographie des célébrité militaires des armées de terre et de mer de 1789 à 1850, Exporté de Wikisource le 12/04/2018, p 76

[3] صالح فركوس: تاريخ الجزائر ماقبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر، 2005م، ص198.

[4] بيليسي دو رينودPélissier de Reynaud: حوليات جزائرية، المجلد الأول، تر: دليلة جباني، أصالة، 2012م، ص ص 170، 179.

[**] دوق دي روفيقو: ولد سنة 1774م، تحصل على نجاحات هامة في الدراسة التحق بالجيش سنة 1790م، عين سفير لفرنسا في روسيا عام 1807م ثم وزير لشرطة مابين 1810م1814م، وحاكم عام في الجزائر، توفي في باريس عام 1833.Thierry Lentz, Savary, le séide de Napoléon, Éditions Fayard, 2001, p17

[5] الغالي غربي وآخرون: نفس المرجع السابق، ص 312.

[6] صالح فركوس: نفس المرجع السابق، ص 198.

[7] C.A.O.M.carton F80 1799: article extrait de la gazette du midi 20 Aout 1834

كان يوصي الجنرال بوابيرBoyer بإضرام النيران والقتل وقطع الرؤوس وضرب الرقاب لأن ذلك سيخدم كثيرا الحضارة ويحقق استقرار الأمن في المستعمرة أكثر من استخدام الطرائق السلمية.[1] فالوحشية بالنسبة إليهمي وحدها القادرة على ضمان الأهداف والغايات العسكرية[2]كما أن الدوق كان يعتبر نفسه من أشد المدافعين عن فكرة ضرورة الاستحواذ على الجزائر وإلحاقها بممتلكات فرنسا الثمينة وأنه بإمكانه المساهمة في تدفق مليون عائلة فرنسية[3].

اما فوارولVoirol**فقدعرف عنه أنه لا يفهم لغة غير لغة القوة والعنف وأن فرض النظام لا يكون سوى بالحرب الخاطفة التي تسقط فيها الأرواح الكثيرة وتتدفق فيها دماء الموتى مثلما فعله مع قبائل حجوط، في ضواحي الجزائر العاصمة .[4]وحسب رأي بيليسي أن رغم تقديم الأعمال السياسية والعسكرية لقيادة الجنرال فوارول وكل ما حدث تحت قيادته من الأخطاء إلا أن إدارته هي التي سمحت بالتقدم في علاقات بين فرنسا والعرب مقارنة مع إدارة الدونروفيغو، وأثبتت أنه إن كانت هناك مبالغة في الصرامة أو الضعف فإن الثانية هي التي حققت النتائج الأقل تأثيرا علىالسلطة الفرنسية[5].

بعد تعيين مكان تيوفيلفوارول الجنرال دانرمونDanrémont*، الذي أظهر دراية كبيرة في الجمع بين التسيير الإداري والعمل العسكري، لكنه عند تعيينه على الجزائر، كان مقتنعا بعد كل ما جمعه من أخبار عن الجزائر وما رآه بأن الطريق الأضمن لتحقيق نتائج ملموسة، إنما يكون استخدام القوة في كل مراحل

---

[1]A. G. Rozey: Mémoire aux chambres législatives: Esquisse rapide et historique sur l'Administration de l'Algérie depuis 1830, Marieus olive Imprimeur, Marseille, 1842, pp 39 40

[2]C .A .O.M.carton F80 1799: article extrait de la gazette du midi 20 Aout 1834

[3]Saint Hypolite, Achille Hippolyte Blanc, : De l'Algérie.Système du duc de Rovigo, en 1832. Moyens d'affermir nos possessions en 1840, Imprimerie de Bourgogne et martinet, 1840, pp9, 11

**تيوفيلفوارول: وهو سويسري الأصل، اسمه الكامل تيوفيلفوارول، ولد بمدينة برن Berne صباح يوم 3سبتمبر 1781م تجنس بالجنسية الفرنسية بعد صدور قرار يسمح بذلك منذ 19 جوان 1816م، اختار منذ صغره أن يلتحق بالجيش ويشارك في العديد من المعارك والحمالات من ذلك مشاركته في الجيش الرين سنة 1799م، ثم صفوف جيش هانوفر، وبعد ذلك أيضا في جيش اسبانيا مابين 1808م1812م وقد جرح في العديد من المراتحتى أنه نجا من الموت المحقق بأعجوبة بعدما أصيب في مناطق حساسة من جسدهFaucon, Narcisse: Op Cit, p 570 et suit

[4] 33. الغالي غربي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات والأبعاد منشورات المركزالوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص ص313، 315.

[5]أبيليسي: حوليات جزائرية، تر: بن تركي نصيرة، مجلد2، أصالة للنشر، الجزائر، 2012م، ص ص 137، 138.

*شارل ماري دينيس دانريمون CharlesMarie Denys de Danrémont: حسب سجلات الحالة المدنية ينطق بـ Nوليس بـ Mجنرال فرنسي، ولد في 8 فيفري 1783م بشومان (المارن العليا فرنسا) وتوفي في 21 أكتوبر 1837م أثناء حصار مدينة قسنطينة.انطلق سنة 1830 في حملة أفريقيا قائدا لفرقة المدفعية.عين في 12 فيفري 1837 حاكما عاما للمكتسبات الفرنسية بشمال أفريقيا.قام بتنظيم حملة على منطقة "ثنية بني عائشة" في شرق سهل متيجة أين نشبت معركة الثنية ابتداء من تاريخ 17 ماي 1837م.في 1 أكتوبر 1837م انطلقت الحملة الثانية لقسنطينة. ليتم حصارها وفي 11 من الشهر. أثناء الهجوم تلقى دامريمونت حتفه بقذيفة.Faucon, Narcisse: OpCit, pp176-177

التوسع، هذا الأسلوب سيحمل العرب على ترك أراضيهم بما يمكن من تحويلها إلى ضيعات جميلة لزراعة القطن ومختلف المحاصيل بعد التوقيع على معاهدة التافنة كانت الفرصة مواتية لدانرمون كي يشن عملا عسكريا على قسنطينة، وذلك بعدما عرض على أحمد باي الاعتراف بالسيادة الفرنسية، قادالهجوم على قسنطينة يوم 19 أكتوبر 1837م وقتل خلاله دانرمون كانت حصيلة المعركة في صفوف الفرنسيين ثقيلة 15 قتيلا من كبار الضباط السامين وأزيد من 600 ضمن الجنود[1]فخلفه فاليVallée**الذي تلقى بشكل سريع امرابتعينه كحاكم بالنيابة في 25 أكتوبر1837، وتحجج بحالته الصحية ليعود إلى فرنسا ولكن وزير الحرب طلب منه التضحية لمدة شهرين، أو ثلاث أشهر لإعادة تنظيم الجيش والإقليم المحتل، فمكث في منصبه أكثر من ثلاث سنوات، واعتبر كأفضل اختصاصي في خدمة المدافع في أوروبا، كان يملك روح القيادة ولما أراد أن يكون حاكما يحكم جعل الموظفين يحسون بأن لهم معلما[2] وقد تميز بطرح فكرة تقسيم الجزائر في عهده إلى منطقة مدينة مفتوحة للاستيطان الأوربي ومنطقة عسكرية تخضع للحكم العسكري، بسبب صعوبة الاستيطان الأوربي فيها نظرا للظروف المناخية والجغرافية بل وحتى البشرية.[3]وكان من المرشحين الأقوياء ليشغل منصب وزير الحربية، وكثيرا ما كان محط إعجاب كثير من السياسيين والعسكريين الفرنسيين.[4]كما كان تلميذالبيجوBugeaudالذي عين هو أيضا حاكماعلى الجزائر بدأت مغامرتهفي الجزائر منذ 1836م بالمواجهة الشرسة التي لاقاها من جانب مقاومة الغرب الوهراني[5]عشية تعينه حاكما للجزائر قرر بيجو ان هذا التعين بمثابة دخول الجزائر في مرحلة حاسمة وجديدة مقنعا بالاحتلال الشامل وبالتنمية[6]، وكان يعلن قدرته ليس على الحرب فحسب وإنما على الإدارة والاستيطان لهذه المستعمرة أيضا وحول جميع المسائل المتعلقة بالحكم والاستيطان تحت قيادته .[7]

---

[1] الغربي الغالي وآخرون: نفس المرجع السابق، ص ص318320.

**ولد شارل سيلفان فاليه Vallée في برينلوشاتو بفرنسا في 17ديسمبر.1773ترقى في الجيش وتولى وظائف هامة، واشترك في حرب بروسيا واسبانيا وأحيل على الإيداع سنة 1830. عاد إلى الخدمة سنة 1834 وتمت ترقيته إلى رتبة ماريشال بعد معركة قسنطينة الثانية في أكتوبر 1837 .عين حاكما عاما بعد مقتل الجنرال دامريمون ومات يوم 15 أوت .1846 Faucon, Narcisse: OpCit, p 560 et suit .

[2] شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الاستعمار 1827م1871م، تر: المعهد العالي للترجمة، المجلد الأول، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2008م، دار الأمة للنشر والتوزيع، 2013.

[3] يحي بوعزيز: نفس المرجع السابق، ص 12.

[4] الغربي الغالي وآخرون: نفس المرجع السابق، ص 320 .

[5] الغربي الغالي وآخرون: نفس المرجع السابق، ص 328.

[6]Camille Rousset: les commencements d'une conquête, l'Algérie de 1830 a 1840, T 2, Librairie Plon, Paris 1887, p85, p489

[7] شارل أندري جوليان: نفسه، ص 361.

كان لبيجو مبادئ وأساليب في التعمير فاختار سياسة " السيف والمحراث"* فأحسن وسيلة لتغيير أوضاع الأهالي هو إرغامهم على تقليد المستوطنين كما استعان بيجو بالعسكريين لإدارة شؤونه[1]وهذا ما ميز السنوات الأولى التي تم تحقيقها لصالح توظيف عمال متخصصين والمعمرين في جلب العديد من المهاجرين الذين أضطر العديد منهم العودةإلى فرنسا بسب قسوة المعيشة ومماطلات الإدارة [2]وأصبح جزء صغير من المهاجرين معمرين ريفيين15الف منهم 9000 فرنسي في سنة 1847م من أصل 109380 أي ضعف العدد وتراجع الكثير منهم بسب بطء الإجراءات الإدارية* كما تسبب الطقس والأمراض في الكثير من الخسائر وفي عهد بيجو لم ينجح من المعمرين سوى بعض الكبار منهم بالرغم من اختلاف الأجناس التي اتجهت إلى الاستيطان نحو الجزائر خاصة الأسبان باعتبارهم مزارعين بالفطرة فلاستيطان[3] والحركة الاستيطانية تمثل حقيقة ايديولوجية استعمارية ولذا فان فكرة التخلي عن الجزائر فكرة تناقض السياسة الاستيطانية التي خلقت وضعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية جديدبالرغم من تحالف نظرية التطور الاقتصادي مع الاستيطان البشري بفتح مجال الاستيطان الأوربي على مصراعيه من قبل بيجو.[4]فقد سلك منذ 1840 سياسة تقوم على خلق جو من الرعب جعل الحياة مستحيلة بالنسبة للاهالي ودفعهم نحو الرحيل او الاستسلام[5] الى جانب أسلوب الاحتلال المكثف والشامل بعد تراجع فكرة الاحتلال الجزئي وهو ما اعلن عنه كلوزيل في اكثر من مرة بعد تعينه في 10 اوت 1835 فقد كان هدفه جعل سهل متيجة مستودع للتسولالأوروبي وستكون الجزائر جزءا من أوروبا.[6]

2- عهد الجمهورية الثانية 1848-1852

عين لويس أوجين كافينياك:CavaignacLouis Eugéne** كحاكم فقد سبق وانكلف بمهام عسكرية بالجزائر حيث شارك في الحملة على مدينة معسكر، وكلفه كلوزيل شخصيا بالاحتفاظ بتلمسان،[7] وهي

*المغزى من هذا الشعار هو الأسلوب الذي طبق به بيجو هو أن البلد لم يتحقق فيه الإتحاد والسلام في الماضي إلا بالسيف باعتباره كوسيلة ضرورية وإنه لا يفيد السيف إلا إذا ترك المجال للمحراث وذلك من خلال الجيش أي المعمرين المدنين المجندين فهؤلاء، الباحث

[1] مصطفى الأشرف: الجزائر الأمةوالمجتمع، تر حنيفي بن عيسى، دارالقصبة للنشر، ط2 الجزائر 2006، ص 309.

[2]Gilbert Meynier: L'Algérie révélée: la guerre de 19141918 et le premier quart du XXe siècle 1ere Ed, Librairie droz, GenèveParis, 1981, p 71

* انتظار المعمرين الريفيين عدة أشهر قبل الحصول على العقود المؤقتة اذ لم يتم تسليم سوى 23.000 عقد من أصل 105.000 هكتار الممنوحة لهم سنة 1840م نقلا عن Moniteur Algérien du 1840

[3]Jules Duval: Histoire de l'émigration européenne, asiatique et africaine aux XIXe siècle, librairie de Guillaumin, Paris 1862, pp1820

[4] شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة – الغزو 18271871.، نفس المرجع السابق ص ص، 425-427.

[5]ابو القاسم سعدالله: الحركة الوطنية 19001930 الجزء 2.... نفس المرجع السابق، ص 21

[6]احمد خطيب: حزب الشعب الجزائري، الجزء 1 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 ص ص 2122

**كافينياك: ولد في أكتوبر 1802م بالعاصمة الفرنسية باريس، التحق بالمدرسة المتعددة التقنيات، انتقل بعدها إلى المدرسة التطبيقية بمتزMtez، حصل على رتبة ملازم في سلك الهندسة ثم ملازما أول سنة 1826م، وفي سنة 1829م أصبح ضابطا برتبة نقيب Faucon Narcisse: OpCit, pp 140141

[7]Auguste Deschamps: Eugène Cavaignac, Vol 1 Librairie internationale, Paris, 1870, p 129133

وظائف التي اقترنت اقترافهللجرائم الكثيرة في حق أهالي تلمسان وما جاورها[1] أين أقام ثكنة عسكرية وبني مستشفى لمعالجة الجرحى في صفوف جنوده وعلى الرغم مما حققه من نتائج لصالح فرنسا[2] فمهنة كافينياك كعسكري في الجزائر كانت التفنن في إضطهاد الأهالي وحرقهم وهم أحياء[3]غير ان موقفهمنالاستيطان كان الدعوة إلى توطين ما لا يقل عن 120الف أو 130الف من المعمرين، بتقديم الاموال لهم والتي سيوفرها بنك دائم يخصص للاستيطان [4] وكان رأيه أن يقوم على إعادة النظر في عقود التمليك، قصد تمكين الأجانب من استملاك الأراضي التي هي في حوزة الجزائريين.[5]ومنهم سكان الالزاسواللورينالذيناستقروا في عهدهبقرى دواودة وزرالدة وعان الكثير من عدم القدرة على التأقلم والعمل[6].

مع تولي الجنرال شارون*عمل منذ الأسابيع الأولى من حكمه على خلق 42 مركزا وتهيئتها فازدهر بعضها بسرعة مثل سان كلو وبلغ عدد المعمرين بها بتاريخ 31 ديسمبر 1850م، عشر آلاف 10، فلقد تم استصلاح مساحة10491 هكتار خصص ما يقارب النصف منها لزراعة الحبوب وذلك من المجموع 23728 هكتارا تم توزيعها، ولم تعد اليد العاملة العسكرية كافية، مما أدى إلى اللجوء إلى البطالين من الأهالي، وتحولت بعض الورش إلى معمل لليد العاملة. واقتطعت الأراضي الضرورية بسرعة من الأملاك العمومية في المناطق المدنية، ومن أراضي العرش أو أراضي القبائل بالمناطق العسكرية، حيث أقيمت معظم المستعمرات[7]، اذ أنشأ في سنة 1848م مركز أفروفيلAfferville، 9كلم جنوب مليانة*، على ضفة وادي بوتان بسفح جبل زكار، اين استقر معمرون من مليانة رغم أحداث الجزائر وأبرزها ثورة الزعاطشة جويليةإلى 26 نوفمبر 1849فان الجنرال شارون فقد أقلقه الوضع، ولهذا أصدر منشورا وزعه على ضباط المقاطعات، وطالبهم بتقديمه بتقارير عن المراكز المقامة.[8]

---

[1]Biographies de Cavaignac, Lamartine, LedruRollin, Louis Napoléon Bonaparte, Duquesne Librairie, A .gand1850 pp5152

[2] الغربي الغالي وآخرون: نفس المرجع السابق، ص 325.

[3]Auguste Deschamps: OpCit, pp21, 117

[4]Louis Eugène Cavaignac: Observations présentées au citoyen Cavaignacchef du pouvoir exécutif, Imprimerie de Dumoulin, Lyon, 1848, p11

[5] مصطفى الأشرف: نفس المرجع السابق، ص 294.

[6]Donatien Thibaut: Acclimatement, et Bulletin du Sig octobre 1849, pp 116117

*الجنرال شارون: ولد في 29 جويلية 1794 التحق بالجزائر عام 1835 وشارك في العمليات العسكرية ضد 18401843بشرشال، معسكروساهم في احتلال بوسعادة وشجع الاستيطان بتطوير اساليب نزع الاراضي توفي في 26 نوفمبرFaucon Narcisse: OpCit, pp1511521880

[7]C.A.O.M11 :LVillages arabes 1845 etC.A.O.M, GGA 11 L 12

*هي مركز من مراكز المستعمرات الزراعية وهي واقعة عل بعد 25 كلم شمال الشرقي وهران

[8]C.A.O.M: 11 LVillages arabes 1845 etC.A.O.M, GGA 11 L 12

أقيمت في وهران ثلاث مراكز: عين الترك16 كلم شمال غربي وهرانفي عمقخليج ملائم لرسو السفن، حيث تم بناءحوالي ستين منزلا،ثم عين تيموشنت 73كلم جنوب غربي وهران، وأقيمت في مكان موقع عسكري بني هو الآخر على أطلال قصر بن سنان الذي شيده العرب وحيث كانت قائمة قبله قلعة رومانية، حيثتم بناء حوالي إثني عشرة منزلا، وأخيرا سيدي بلعباس82 كلم جنوب وهران وعلى نفس المسافة تقريبا من معسكر الواقعة إلى الشمال الشرقي وتلمسان إلى الجنوب الغربي، وسط سهل شاسع يقع بين جبل تسالة شمالا وجبال الضاية جنوبا ولقد شن المركز نهائيا في سنة 1849م وتبوأت المدينة منذ تأسيسها مكانتها كمركز للاستيطان.واستمر الاستيطانالحر ببطء حيث تأسستمزارع جديدة على الساحل وبمتيجة وحول بونة (عنابة) وقالمة .[1]

3- عهد الإمبراطور نابليون الثالث 1852-1858

مع تعيين روندونRandon [**]عندما سقوط الجمهورية الثانية، ومجيء الإمبراطورية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث أوائل عام 1852م، الذي تحكم في أقدار فرنسا والجزائر استعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامته اي الحاكم العام روندونRandon[3]هذا الأخير بعد عين على رأس حكومة الجزائر.عمل منذ سنة 1848 على ترقية الجزائر رأسماليا فاصدر في21 أفريل 1857 المرسوم المتعلق بالسكك الحديدية وعمل راندون على إنجاحمشروعه الذي كان يتضمن إنجاز خط كبير موازي للساحل يربط المقار الرئيسية للمقاطعات، وكان ذلك مرتبط بحاجات الاستيطان باستعمال اليد العاملة العسكرية[4]. وفي صيف عام 1857م قام را ندون بشن حملة على ثورة القبائل[*] وأسر خلالها معظم قادة الثورة الحاج عمر والمجاهدة لالا فاطمة النسومر وشرع بعد ذلك في بناء حصون دائمة لهم في المنطقة لخنق أنفاس الثورة وكان أكبرها حصن نابليون الذي أصبح الحصن الوطني fort national المقام على أنقاض قرية ايشرعيون المدمرة بمنطقة الأربعاء27كلم جنوب شرق تيزي وزو، وحصن ذراع الميزان.[5]

---

[1] شارل أندري جوليان: نفس المرجع السابق، ص ص 603619.

[**]روندونRandon بدأ مساره المهني في الجزائر سنة 1838م، برتبة عقيد في الفيلق الثاني للقناصين بوهران، وقام بأشغال زراعية اعترف بيجو بنجاحها المعتبر.وخلال فترة قيادته للقطاع الفرعي لعنابة ابتداء سنة 1841م، اهتم بشكل خاص بمشاكل شبكة الطرق ثم تولى في سنة 1848م، إدارة الشؤون الجزائرية في باريس، ثم وقع عليه الاختيار ليكون وزيرا للحرب في سنة 1851م ,Faucon Narcisse: OpCit, pp 460 et suit

[3]Randon M. S. E.D.G.: à l'Empereur; Rapport concernant l'exécution du SénatusConsulte du 22 avril 1863. Délimitation et répartition du territoire de la tribu des IssersElDjedian.Le 27 octobre 1866. B.O.G.G.A. année 1867. p. 773.

[4] شارل أندري جوليان: نفس المرجع السابقص ص699-657.

[*] ثورة القبائل (1851م1857م) تزعمها بوبغلة مابين 1851م و1854م ثم الحاج عمرو المجاهدة لالا فاطمة نسومر من 55 إلى 1857م، وكانت من الأسباب المباشرة لهذه الثورة ومحاولات الفرنسين ترسيخ احتلالهم لبلاد القبائل وأحداث ثورة الزعاطشة التي شجعت سكانها على رفع الخضوع للمحتل الباحث نقلا عن وبتصرف ، يحي بوعزير : ثورات الجزائر ..دار الغرب للنشر والتوزيع الجزائر 2004

[5] بشير بلاح: نفس المرجع السابق، ص 128.

الإدارة العسكرية للمكاتب العربية مكنته من توسيع دائرة سلطته ومكنته من توسيع دائرة الاستيطان الأوروبي وإشراكهم في الحياة الاقتصادية في المناطق الشرقية والوسطى غير أن هؤلاء كانوا يطالبونه بتمكينهم من الإدارة[1]ومن خلال تشجيعه لحركة الاستيطان الأوربي بنى حوالى56 قرية استيطانية خلال أعوام 1853م، 1859ماستعمل أسلوب مصادرة أملاك الأهالي، وتنقيب أراضي الأعراس المشاعة، وتحصل على 61363 هكتارا مابين عامي 1851م –1861م، كما شجع الإمبراطور حركة الاستعمار الرسمي الرأسماليالذي لا يتطلب تدخل الدولة عن طريق الشركات العقارية الرأسمالية الكبيرة التي أدت إلى فقدان الأهالي لمئات الآلاف من الهكتارات بواسطة الانتزاع القهري والمصادرة والحيل القانونية المشبوهة.[2] وفي غضون ست سنوات 1851م–1857م ارتفع عدد السكان الأوروبيين من 131 الف نسمة6600 فرنسي و65 الف أجنبي إلى 181 الف نسمة، 107 الف فرنسي و74 الف أجنبي أي بنسبة حوالي 40%وكان ذلك العدد معتبرا خاصة بالنسبة للهجرة الفرنسية.[3]

4- عهد وزارة الجزائر والمستعمرات1858-1860

بعد عشر سنوات من تجربة وتطبيق سياسية الإدماج الإداري والسياسي الأولى التي بدأتها الجمهورية الثانية عام 1848م، وواصلتها الإمبراطورية الثانية في بداية عهدها، حاول نابليون أن يطبق سياسية إدماج جديدة وأسلوبا جديدا في إطار إنشاء ما عرف بوزارة الجزائر والمستعمرات التي أسندت إليها كل مصالح الجزائر الإدارية ماعدا التعليم العام والدين، وألغي منصب الحاكم العام وعين مكانه وزيرا مقيما بباريس، تولاه جيروم نابليونNapoléonJérôme* سنة 1858 .[4]

أراد الوزير الديمقراطي نابليون جيروم المناهض للاكليروس والعسكريين، أن يعتبر الجزائر مجرد امتداد لفرنسا وكان يرى "أن يحكم من باريس ويدير الأمور محليا " بحسب المبادئ والقوانين الفرنسية وتضاعفت على الفور مساحة الرقعة المدنية وأحدثت ست مناطق فرعية جديدة كما أنشئت خمس مفوضيات مدنية في المنطقةالعسكريةوأنشئت أخيرا مجالس عامة وفضح هذا النظام عجز الحكام العسكريين وتجاوزاتهم.

كتب الوزير في 31 أبريل 1858ميقول: "نحن أمام قومية مسلحة صلبةيجب إخمادها بالدمج" ولم يكن يخفي أن الغاية التي يسعى إليها هي تفكيك الشعب العربي والإدماج وكان ينوي إزالة الارستقراطية

---

[1] MercelEmerit: la réVoltion de 1848 en Algérie mélanges d'Histoire par Pierre Boyer, Edition Pirose 1949p, 87

[2] يحي بوعزيز: نفس المرجع السابق، ص 17.

[3] شارل أندري جوليان: نفس المرجع السابق، ص 660.

* الأمير جيروم Napoléon Joseph Charles Paul BonaparteاوNapoléonJérôme prince Jérômeولدعام 1822 وتوفي 1891 شخصية سياسية وإدارية في حياة الإمبراطورية الثانيةعين كوزير للجزائر والمستعمرات بعد إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات 18581859

Gaston FlammarionUn neveu de Napoléon Ier, le prince Napoléon (Jérôme) 18221891J. Tallandier, 1939, pp410 و dictionnaire le petit Robert 1985, p247

[4] يحي بوعزيز: نفس المرجع السابق، ص 21.

الأهلية، وإضعاف سلطة القادة – من الأهالي–وتفكيك القبيلة.[1] غير ان الحكومة الفرنسية لم تمنح اية ضمانات للمستوطنين.

على العكس فرضت احترام ملكيات القبائل لكن ضعف السلطة الإدارية الفرنسية نتيجة لسياسة نابليون وأسلوب الحصر للقبائل ادىإلى التخفيف من الاستيطان الفوضوي بالسماح بإنشاء شركات كبرى مالية تحت تأثير الأفكار السان سيمونية على غرار الشركة الجنيفيةSt Genevoiseفي سطيف والشركة الجزائرية بقسنطينة والهبرة والمقطع بالغرب الجزائري هذه الاخيرة التي تم التنازل عليها لفائدة شركة Jules Cahen تحت ادارة Francois dbrousseعام 1864 برأس مال بلغ 4 مليون فرنك ونصف تضمن الربع ¼ الذي جمع من خلال طرف Du Pré de saint Maur* بمساهمة جزائريين [2].

5- إدارة الجزائر في عهد وزارة المستعمرات

عندما استقال جيروم نابليون عام 1859م خلفه شاسلوباتChasseLoupLaubat**على رأس الوزارة، وسار على نفس سياسة، فالغي القضاء الإسلامي الذي كان قد أعيد تنظيمه عام 1854م، وأرغم الأهالي على التقاضي لدى القضاء الفرنسي والمحاكم الفرنسية فأصبح هذا التوجه يثير تخوف الجزائريين على مستقبل شخصيتهم الإسلامية القومية.[3]

خاصة أن هذا الإجراءكان سببه المباشر ثورة لأوراس عام 1859، إلا أن ثورة الحضنة في عام 1860م كشفت عن حقيقة الخوف السائد منتفكيك القضاء الإسلامي كما فتحت من جديد عهد الثورات وقد تم خلال عهد هذه الوزارة إنشاء سبع عشرة قرية استيطانية ومنحت فيها 4600 قطعة أرض مجانية شهدت توجه خاص انتصار المستوطنين السياسي.[4]

ففي سنة 1860 تمالعودة إلى نظام الحاكم العام مجددا وسلطة النظام العسكري ثانية وتم إلغاء وزارة الجزائر في شهر نوفمبر من نفس السنة وظهر منصب الحاكم العام الذي استعان في أداء مهامه بلجنة

---

[1] شارل روبيراجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ط1، تر عيسعصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982م، ص56.

Du Pré de saint Maur*: ولد سان مور في 24 سبتمبر 1812و توفي في 14 اكتوبر 1877 استقر بوهران عام 1844 وكان من الشخصيات الاستيطانية في الغرب ساعده الجنرال لامورسير على انشاء مركز استيطاني عام 1847 واقامة سد سنة 1863على مساحة قدرت بـ 1200 هكتار على الساحل الوهراني في الاندلسيات :Faucon Narcisse OpCit, p211

[2]Paul Birebent: Hommes, Vignes et vins de l'Algérie Française18301962, Edition Grandini, 2007, p 60 et 69et 126

Chasse Loup Laubat** شخصية سياسية وعسكرية ولد في 29 ماي 1805 وتوفي في 29 مارس 1873 عين كرئيس لوزارة البحرية والمستعمرات في 24 نوفمبر 1860 الى غاية 20 جانفي 1867 عرف باصلاحاته لفائدة الاستيطان اذ نظم المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا ووسع دائة محاكم الرد في الاقاليم العسكرية ورفع قيمة ضريبة العشور وعمم العقاب الجماعي على القبائلFaucon, Narcisse: OpCit, pp154155

[3]Cocquerel, A: Algérie Une Solution, Octobre 1860, Imprimerie Algérienne, Alger, 1860 pp 1314

[4] شارل روبير أجيرون: نفس المرجع السابق، ص ص57، 58

استشارية وأصبح هو المتحكم بالقوات البرية البحرية للجيش ويقوم بإعداد تقارير مباشرة للإمبراطور عن الوضع السياسي والإداري للبلاد، وتم تحويل كل المصالح من باريس إلى الجزائر.[1]

خلال حكمبيليسيPéllissier*وماك ماهونMac-Mahon1860م-1870، الذي جاءبعد إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات من طرف نابليون يوم 26 نوفمبر 1860م، حيث تمتعين المارشال بيليسي حاكما عاما جديدا (1860م-1864م) والذي جمع في يده كل السلطات تقريبا، رغم معارضة المستوطنين الأوروبيين، حيث كان عازما على إتباع سياسة راندون فيها يخص مصادرة الأراضي وتهجير العناصر الأوروبية وتوطينهم ومد الطرق البرية وسكك الحديد لخدمة المشاريع الأوروبيين الاقتصادية ومستقبلهم السياسي.[2]

رغم أن الإمبراطور لم يكن يحب المعمرين وكان يكن إعجابا بالعرب حيث تأثر بعمل الموالين للعرب والذين كان أشهرهم فرديناللويسلاباسياو إسماعيل عربان** ، الذي كرس حياته للدفاع عن القضية الجزائريين وانضمامهم إلى الفرنسية أصبح إسماعيلعدو لحرب الاستعمار، وكان مطارد من طرف بيليسي وفي المقابل كان يحظى بمودة من طرف نابليون الثالث[3] وأظهر هذا الأخير إرادته في رسالة 6فيفري 1863م الشهيرة التي ردد فيها أنه يحب العمل أكثر معالعربي وأن الفرنسيين يريدون نقل الحضارة وما تحمله من منافع للعرب وأضاف أن الجزائر ليست مستعمرة ولكنها مملكة عربية وللأهالي نفس الحقوق مثلهم مثل الكولون وأكد أنه إمبراطور العرب والفرنسيين.[4] من خلال محاولته التأكيد على ان الجزائر مملكة حرة وان وجود الجيش وإدارته لها مسالة وقت فقط .[5]

كانت الرسالة إدانة حقيقة لأخطاء الماضي والاعتراف بواقع القمعوالاغتصاب وبتفاهة الامتيازات التي قدموها، كما وصلت الحكومة تشجيعها لجمعيات رؤوس الأموال الأوروبية مع إهمال التكفل بالهجرة

---

[1]Julie d'Andurain et JeanPhilippe Zanco, " Les ministères de l'outremer en 1912, concurrence ou complémentarité ? ", Revue françaised'histoire d'outre mer, janvier 2012, pp. 59-72 societe francaise d histoire d'outre mer , centre nationale de larecherche scienttifique , Paris France 2012,et Décret du 24 juin 1858 qui crée un ministère de l'Algérie et des colonies, et charge de ce ministère, le prince Napoléon, dans Bulletin officiel de l'Algérie et des colonies, vol. 1re année, no 1, 6 novembre 1858, texte N° 1, p. 23

*Pélissier de Reynaud: ولد عام 1798 وتوفي في باريس عام 1858 مؤرخ ورجل عسكري شارك في الحملة على الجزائر عام 1830، تولى القيادة في مستغانم لمدة 3 سنوات ثم قيادة الجيش بوهران .شارك في معركة إيسليكما تولى مسؤوليات سياسيةلمصلحة الشؤون العربية عام، 1837 Faucon, Narcisse: OpCit, pp446 et suit

[2] يحي بوعزيز: نفس المرجع السابق، ص ص 22، 23.

** فرديناال لويس لاباسي: ولد سنة 1817م توفي في مدينة طولون 1875م، ويدعى إسماعيل عربان من المتطرفين مع الأهالي، وكان مستشار في حكومة نابليون في الجزائر (محب الأهالي Arabofil). Faucon, Narcisse: OpCit, p .331

[3] شارل أندري جوليان: نفس المرجع السابق، ص ص 691، 692.

[4]بوضرساية بوعزة: نفس المرجع السابق، ص 223.

[5]Paul Birebent: OpCit, p 70

والاستعمار وهذا ما أثار غضب المستوطنين وتعصب بعض المؤرخين فرأوا وجوب التنديد، بهذه السياسة المناهضة للاستيطان.[1]

وتماشيا مع هذه السياسية أقنع مجلس الشيوخ باصدار استشارة *(Sénatus-consulte) بإصدار قرار22أفريل 1863م الذي يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم سواء كانت في الأصل ملكا شخصيا لهم أو مشاعين الأعراش وقد جلبت له هذه السياسة عداء العسكريين الذين هم الأداة السياسية لتنفيذها فبيليسي الحاكم العام لم يخفي غضبه من الرسالة السابقة، وغيره من العسكريين زعموا أن سياسة بيليسي المدنية هي السبب في ثورة أولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني عام 1864م بقيادة سي حمزة.

وبسبب ضغوط العسكريين هذه اضطرت السلطة الاستعمارية الى اصدار قرار 7جويلية1864م القاضي بإخضاع الحكام المدنيين للمقاطعات الثلاث إلى إحكام الفيالق العسكرية الذين اشتدت قبضتهم على البلاد،ولكن المستوطنين الأوربيين لم يستكينوا لهذه الإجراءات بل أظهروا استياءهم، وغضبهم واستقبلوا بتحفظ تعيين المارشال ماك ماهون حاكما عاما جديدا للجزائر في سبتمبر1864خلفا لبيليسي.[2]

بعد زيارة نابليون مرة أخرى للجزائر، حيث دامت زيارته لها من 3ماي إلى 7 جوان 1865م وتمكن من الاطلاع من جديد على الوضع المؤسف الذي آلت إليه المستعمرة، بعث إلى الحاكم العسكري ماك ماهون رسالة عبارة عن مذكرة مكونة من 88 صفحة تميزت بانتقادات لسياسة الادارة الفرنسية في الجزائر، وخيانتها له من خلال ممارستها أحيانا لسياسة مستقلة ضده وضد مشاريعه.[3]

بتاريخ 14 جويلية 1865، قررت فرنسا إعطاء صفة الفرنسي للجزائريين Indigène لكنها سمحت لهم بالاحتفاظ بخصوصيتهم كمسلمين، أما المواطنة الفرنسية لن تمنح لهم إلا عن طريق التجنس أي ما يسميه رجال القانون بالموطنين من الدرجة الثانية .[4]

---

[1] شارل أندري جوليان: نفس المرجع السابق، ص 694.

*قانون صوت عليه مجلس الشيوخ الاستشاري في 22 أبريل 1863 تحت سلطة الامبراطورية الثانية لتنظيم ملكية الأراضي في الجزائر وتحديد حدود القبائل والدوار، الى جانب قانون 14 جويلية 1865.الذي يمثل استشارة مجلس الشيوخ مقدمة للامبراطور بشأن حالة الشعب والتجنس في الجزائر هو قانون في خمس مقالات مستوحاة من الفكر السان سيموني و زعيمه إسماعيل عربان ومن ناحية اخرى فهو يحدد الوضع الشخصي وتجنيس الاهالي و اليهود الى جانب الاجانب الاوربيين الذين يثبتون ثلاث سنوات من الإقامة الفعلية في الجزائر وهو ماتنص عليه المادة 5 من المرسوم التطبيقي لقانون 14 جويلية 1865، الذي أصدره الإمبراطور نابليون الثالث، في 21 أفريل 1866 للمزيد انظر:

SainteMarie Alain: L'application du Senatus Consulte du 22 avril 1863 dans la province d'Alger. In: Cahiers de la Méditerranée, n°3, 1, 1971. Vie rurale. Migrations et accueil. pp. 1534

[2]Patrick Weil, « Le statut des musulmans en Algérie coloniale – Une nationalité française dénaturée», dans La Justice en Algérie 18301962, la Documentation française, collection « Histoire de la Justice », Paris, 2005, p. 95109

[3] يحي بوعزيز: نفس المرجع السابق، ص24.

[4] شارل أندري جوليان: نفس المرجع السابق، ص ص 707، 708.

وكما هجرت 4580 مستوطن أوربيا جديدا وارتفع عدد المستوطنون خلال 1870م من 86 إلى 118 ألف شخص وشجعت الرأس مالية على القيام بمشاريع استيطانية مقابل حصولها على المساحات الواسعة من الأرضي الزراعية غير أن هذه الشركات أخلت بإلتزاماتها ،واستفاد المستوطنون الأوربيون من القروض، دون الأهالي وطالبوا بأن تخصص لهم مساحة 100 ألف هكتار من الأراضي للاستيطان كانت مؤجرة لغيرهم وتم جلب 50ألف أوربي جديدبفضل هذه السياسية والمشاريع، فقد ارتفع عدد الأوربيين المهاجرين إلى 295ألف شخص عام 1870م.[1] على حسب تصريح الحاكم العام الفرنسي على الجزائر ماك ماهون صحيح أننا حكمنا البلاد لكننا لم نخضعها قط.[2]

IV- اختلاف وجهات النظر بين العسكريين والمدنيين في حكم الجزائر

1- تصادم المصالح والرغبة في الاستقلال

إن موقف المعمرين اختلف عن موقف العسكريين، بعبارة أخرى اصطدام مصالح المعمرين بمواقف العسكريين فكان الصراع بين الطرفين شديد، أثرت فيه التطورات الاجتماعية والسياسية[3] فقد عارض العسكريون المدنيون في أحيان كثيرة، حيث سعوا في المقام الأول إلى منعهم من الإقامة في الجزائر خوفا من أن يتحد هؤلاء لتشكيل قوة معارضة خطيرة يصعب السيطرة عليها وعلى سبيل المثال منع المارشال بيجو لأكثر من مرة الفرنسيين من جلب رؤوس أموالهم وصناعاتهم بغرض إقامة ملكية في الجزائر، إذ يعنى الاستيطان المدني حسب نظره انتشار الفوضى .

على عكس الاستيطان العسكري القائم على قوانين والمنفّذ من قبل جنود منضبطين، دام هذا الخلاف بين المدنيين الذين أبدوا شعور بالكراهية تجاه الأشخاص المملين والسكان المحليين، وبين العسكريين لمدة طويلة وأدى إلى ظهور فئتين متخالفتين تماما غير أن، كما كان يضم الجيش العسكري عناصر متنوعة كاختلاف مثلا وجهة نظر الضباط عن وجهه نظر قادتهم.[4] فقد بلغ الصراع حد أن طالب المستوطنون بضرورة الربط بين الاستيطان وتنمية البلاد من خلال البحث عن أهميةالأراضيبالاستقصاء استجابة لمطالب الاستيطان الجزائري حيث طالب الكولون بيفاد لجان تحقيق للتحقيق في دور الحكومة العامة في إفشال الاستيطان الذي كان ضرورة اقتصادية لتنمية الجزائر[5].

---

[1] يحي بوعزيز: نفس المرجع السابق، ص ص 27، 28.

[2] حسين بوزاهر سلسلة المترجمات المستعمرةالعدالة القمعية في الجزائر" La justice Répressive Dans L'Algérie Coloniale"، دار هومه، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2010م، ص 33.

[3] صالح عباد: المعمرون والسياسية الفرنسية في الجزائر 1870م_1900م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص2.

[4] عبد الجليل التميمي: الاستعمار والعمران السياسة الاستيطانية والعمرانية في الجزائر، تر: نصر الدين لولى ومحمد رضا بوخالفة، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار الخطاب ص ص6162.

[5] André Mallarmé: l'Organisation gouvernementale de l'Algérie, Etude sur son éVoltion historique, son état actuelet les projetsde reformes, S . Chevalier, Marescq, 1900, p XV et 54 et 133

فينبغي إذن أن نستنتج بعض التناقضات (وليست في الحقيقة تناقضات)، لأن التناقض ليس إلا من حيث الأقوال تخفي وراءها نظاما مدروسا يتعالى فوق الصراع ويشكل باستمرار الخط الموجه للسلوك العسكري في الجزائر ، سواء كان الضباط مؤيدين أو معارضين لفكرة نابليون الثالث،او الحكم المدني الذي أخذ يتوسع منذ عام 1870م، فإنهم كانوا مؤيدين لمشروع الاستيلاء على الأراضي الجزائرية، ووضع الشعب الجزائري باستمرار تحت الوصاية باستثناء القليل منهم، ولقد يقولون بين الحين والآخر عبارات محتشمة مقصودة أو غير مقصودة للتخفيف من الحقيقة، ولكن العبارات لا تغير من الأمر شيء[1].

إن مهمة إنقاذ الأهالي والدفاع عنهم وحمايتهم قد أخذت تطبق في المناطق المأهولة بالسكان، وتزول حيثما وجد نظام مدني للمعمرين وينحصر وجودها إلى المناطق الجنوبية، أن الكولونيل شالمان الذي شارك إلى حد ما في هذا العمل، قد حدد الدور الذي خوله الجيش الفرنسي لنفسه بين 1830و1870، بإجماع كافة إطاراته، رغم بعض الخلافات الطفيفة المتعلقة بالشكل لا بالجوهر، فكتب يقول " أصبحت الجزائر في هذه الفترة مجالاللتجربة بالنسبة للجيش الفرنسي، فالجيش هو الذي فتحها وأقام فيها السلام" وأخيرا عمل على إدارتها، وهناك جوانب من السلوك الأخلاقي لبعض أفراده قد أخذت تنكشف ابتداء من 1840م تقريبا، أي هذا السلوك يتعلق بالسياسة المسطرة على الصعيد النظري،أو المطبقة عمليا مع الأهاليفقانون 17 جوان 1851 في مادته 11 يحدد طبيعة حقوق الأهالي.[2]

2- الأهالي في معادلة الصراع بين الإدارة والمعمرين

وقع الإجماع بين الضباط المهتمين بسياسة الأهالي، العاملين في مراكز القيادة على مستوى المقاطعات والأقسام الفرعية والدائرات والمكاتب العربية، وقع الإجماع بينهم حول نقطتين، وهما:

- قد تختلف الوسائل المستعملة بحسب الأمكنة والظروف، وبحسب الوسط البشري على الأخص، ولكنها تؤدي كلها إلى هدف واحد وهذه السياسة قائمة على فرض السلطة لصالح ضباط الجيش الفرنسي، أو بالأحرى لصالح فرنسا.فإذا تحقق هذا الهدف فعلى هؤلاء الضباط أو من يخلفهم في عملهم أن يمارسوا سياسة حماية الأهالي والدفاع عنهم، وهنا أيضا وقع الإجماع التام، وهذا ما يبرز إحدى الخصائص المميزة للعسكريين الضباط ككتلة موحدة.[3]

- إن أراء بيجوBugeaud رمز السلطة العسكرية يرى: أن يستولي الجيش على كل ميادين النشاط الإنساني والسياسي، إذا تعذر هذا فلا بد من ترجيح السلطة العسكرية، والسبيل إلى ذلك هو وضع الجزائر في حالة حرب، كما أن بيجو يعتبر المنظّر المعتمد وصانع هذه السياسة العسكرية، فقد ادعىبيجو في

[1]Worms, Émile: De la Constitution territoriale des pays Musulmans, Vol 15Extrait de la Revue de législation et de Jurisprudence, Paris, 1842pp1554

[2]Worms, Émile" :sur la Constitution de la propriété territoriale en Algérie" Revue de législation et de jurisprudence, Vol 19Bureau de al redaction, Paris 1844pp360379

[3]Eugène Bodichon: Considérations sur l'Algérie, Comptoir centrale de la Librairie, Paris 1845, pp2829

العديد من الكتابات انه كان يدافععن الجزائريين ويصدر تعليماته بواسطة الرسائل الإدارية العديدة لضمان حمايتهم![1] اذ اقتصرت هذه الحماية على موقف عاطفي بهدف تحاشي بعض الآثار السيئة، مثل صدم مشاعر الأهالي واستفزازهم وجرح مشاعرهم وإثارتهم من غير أن يقضي على الأسباب التي هي أهم منها وأكثر ضررا، وأما الخلافات الطفيفة الموجودة آنذاك بين ضباط الجيش، فقد كانت متعلقة باختيار الأعوان من الأهالي، من بين الإقطاعيين أو من عامة الشعب، وكانت أيضا متعلقة بأسلوب الإدارة هل تكون مباشرة أو غير مباشرة وبينما كان بعض الضباط لا يثقون بالرؤساء الأهليين المعينين من طرف فرنسا، فإن البعض الأخر منهم كانوا على العكس لا يمانعون في استخدام أولئك الأعوان الذين ليس لديهم في الحقيقة أي نفوذ.[2]

– وكان المتعاونون الجزائريون مع الإدارة الاستعمارية باعتراف الجنرالات والمؤرخين الفرنسيين أنفسهم، من النوع الرديء .ولهذا فان موقف الضباط إذ يرفضون، أو يتحفظون في إبداء الرأي، كان إما مبعثه للحقد على الأهالي أو الاحتجاج عليهم. بالرغم أن الإدارة الاستعمارية أخذت فيما بعد تستعين بأي كان من غير ادني تحفظ[3]. وهذا ما قد أدى إلى صعود حدة الصراع القائم في رفض المعمرين وممثليهم حينها انتخاب مجلس استعماري بصلاحيات مالية وتشريعية ومن خلاله يمكن العمل بواسطة القانون الفرنسي[4] وهذا المجلس المستعمرة بتطبيق القوانين متطورة الى السلطات الفرنسية [5]يمكن ان يتحول إلى برلمان جزائري قادر على إيصال صوت إلىالسلطة المركزية ويمكن أن يتحول كما أعلنوا صراحة رفضهم المطلق لحكومة عسكرية عن طريق تبريرهم استغناء النظام المدني عن النظام العسكري؛ من خلال مجادلة المكاتب العربية واتهامها بتأجيل عمليات الاستيطان تدريجيا وأنهم يحضون بسلطة واسعة الصلاحيات في إدارة البلاد ولا تخضع إلى أي مراقبة.

على هذا الأساس قام المعمرين بالمطالبة بمزيد من الأراضي لتوطينهم، ففي نظرهم لا يمتلكون الأراضي الكافية وهذا كان دفاعا عن مصالحهم، ومعنى ذلك أيضا اعتبارهم أن الإدارة العسكرية لم تستطع من جهة إخضاع الأهالي لإرادتها التعسفية ورغم العداوة التي يكنها المعمرين تجاه العسكريين والجزائريين الأهالي، إلا أن نظرية عدو عدوك هو صديقك لا أساس لها هنا في منطق الاستعمار بشكل عام، بل ظل الجزائريين بين مطرقة الاستيطان العسكري والمستوطنينوسندان الادارة. [2]

---

[1]Christian. P: Souvenirs Du Maréchal Bugeaud, De L'Algérie Et Du Maroc, T.1, Alexsanderecadot, Paris, 1845, p124

[2]Napoleon III: Lettre sur la politique de la France en Algérie, adressée par l'Empereur Au maréchal MacMahonImprimerie Impériale, Paris, 1865 p 8384

[3]مصطفى الأشرف: نفس المرجع السابق، ص ص305، 307.

[4]André Mallarmé: Opcit, p 115

[5]André Mallarmé: OpCit, p147148

المطلب الثالث: مشروع المملكة العربية نابليون ورأسملة الاستيطان

I- نابليون وفكرة السلطة الناعمة في الجزائر

كان حلم نابليون الثالثالسيطرة على أوروبا خاصةبعد تمكنه من الهيمنة على الحكم في فرنسا عام 23 ماي 1856[1]وهذا لن يتحقق إلا بتامين الجزائروتحويل الجزائر إلى مستعمرة مسيرة من قبل المنتجين أي المستوطنين بمساعدة الاهالي الجزائريينوليس بالعسكريين او السياسيين وعليه فان مسؤولية فرنسا مسؤولية حضارية حسبهفتحقيق ذلك يقتضي بعدم الاعتماد على النماذج الاستيطانية الصغيرة التي ثبت فشلها وإنما على النماذج الاستيطانية الكبرى الواسعة على غرار ما تم في مقاطعة قسنطينة بهدف تنمية الفكر الجماعي او التعاضدي [2]وعلى هذا الأساسبرزت أهمية الجزائر من خلال التقرير المقدم من قبل الجنرال Vaillant بتاريخ 20 ماي 1854 اذ أشار الى أن الجزائر قدمت مليون هكتلتر من الحبوب بقيمة 14 مليون فرنك وتشتمل هذه الكمية 88 هكتلتر من القمح اللين الذي يدخل في العديد من الصناعات الغذائية مؤكد على ان المردود في بعض الأحيان يصل الى 150 حبة في السنبلة الواحدة ليصل الى 312 في الأراضي ذات الخصوبة العاليةبالهضاب العليا وسهول عنابة.[3]

II- المملكة العربية وفكرة السلطةالأهلية

لتحقيق كفاءة الاقتصادية عالية في المستوطنة قرر نابليون الثالث إشراك في الحياة السياسية والاقتصادية بإنشاء مملكة عربية والدفع نحو تطبيق نظرية المستوطنات الكبرى بواسطة المؤسسات الرأسمالية عمومية الكبرى المالية خاصة البنوك وأشغال عمومية كبرى باحترام الملكية العقاريةالأهلية وهو ما سيقرره قانون السيناتوسكونسلت الصادر في8 ماي 1863 الذي سينظم أراضي العرش ويضرب الملكية الجماعية في العمق، وحتى الأفكار الواردة في رسالة الإمبراطور المؤرخة في 20 جوان 1865 إلى الماريشال مكماهون*Mac Mahon تحدد التوجه الجديد للاستيطان بالدفع به نحو الاستيطان الأهلي بتشجيع رؤوس الأموال المنظمة في إطار الشركات الكبرى بعد توقف سياسة المنح للأراضي ذات المساحات القليلة للمستوطنينبموجب المرسوم الصادر عام 1864 فان التنازل عن الأراضي مجانا لفائدة الشركات الكبرى قد استمرت سواء لمؤسسة الهبرة والمقطع او الشركة العامة الجزائرية التي تحصلت على

---

[1]Germain Bapst: le Marechal Canrobert, souvenirs d'un siècle, Tome III, PlonNourrit, Paris, 1898, pp 163164

[2]Marcellin de Bonnal: Algérie, examen de la colonisation au point de vue politique, Imprimerie de Dupont . Paris 1847, p50

[3]Ministère de la guerre: Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, 1868, "Rapport du ministre de la Guerre à l'empereur, 4 mars 1868", p. 712714.

*مكماهون: باتريس دو مكماهونPatrice de Mac Mahon: عسكري وسياسي فرنسي.، بتاريخ 13 جوان 1808، . بتاريخ اكتوبر 1893. كان مكماهونماريشالاً في الجيش الفرنسي، وهو أعلى الرتب الفرنسية العسكرية. كما أصبح رئيساً لفرنسا في الجمهورية الفرنسية الثالثة من 24ماي 1873 إلى 1879 Faucon, Narcisse: OpCit, p 369371

أراضي مقابل القيام بأشغال عمومية[1]وعليه فانه كان من الضروري العمل علىخلق الملكية الخاصة في أراضي القبائل، والاعتراف بها في أراضي الملك قصد الحصول على مساحات واسعة منأراضيتوجه الى المراكز الاستيطانية وتنظيم الغابات توظف اليد العاملة الاهلية، من خلال نقل ملكيتها من الدولة إلى الشركات الرأسمالية لتحقيق المصلحة العامة وذلك بتطبيق قوانين 1873 –1887 لإنشاء الملكية الفردية وإنهاء مسألة استغلال الغابات.[2]

قبل اعتماد سياسة المملكة العربية ادركنابليون الثالث أن الاستيطان البشري عن طريق الشركات الكبرى خاصة بداية عام 1853امرأ ضروريا لاستمرار الوجود الاقتصادي الفرنسيفحين تحصلت الشركة الجنيفية المسيرة من قبل الكونت Beauregard والطبيب Lullin والسيدة Pautter, Mirabeaud على 20 الف هكتار بغرض إنشاء مجمعات سكانية[3] كانت تجربة استيطانية وخلال هذه الفترة تم تجربة أسلوب جديد من الاستيطان من خلال إنشاء الملكيات الكبرى التي تعتمد على العنصر الأهلي، فصدر في 26 افريل 1853 مرسوما يسمح بالتنازل عن هذه الأراضي قصد إنشاء قرى استيطانية لكل1000 هكتار وتقدم لكل عائلة مساحة 20 هكتار كما تحتفظ بـ800 هكتار وكل قرية ستحصل على أراضي بمساحة قدرت 200 هكتار وتتم عملية التسديد من قبل المساهمين وتتحمل لشركة على 50% من الفوائد المحصلة في الأشغال الفلاحية وفي المقابل تتعهد الدولة بإنشاء الطرقات والأشغال العمومية الضرورية كمد قنوات المياه وحفر الآبار وطرق المواصلات وأشغال الدفاع، ومع صدور مرسوم 24 افريل 1858 وعوض ان يمنح لها المساحة المتفق عليها والمقدرة بـ 8000 هكتارتم منح 12 الف هكتار أي بزيادة قدرت بـ 4000هكتار وذلك رغم إخفاقاتها حيث لم تتمكن الشركة جلب سوى 500 مستوطن نهاية شهر ديسمبر 1858. وقد أقدم المستوطنين عام 1863 على شرح الظروف التي ساهمت في الإخفاقات في الشكوى المرفوعة إلىإدارة الشركة خاصة عزوف الفلاحين عن الاستقرار بفعل الممارسات التعسفية للشركة: "ان عدم الإقبال والخوف هو نتيجة للاستغلال غير إنساني للشركة لليد العاملة الأوربية والأهلية، ونزع ومصادرة الملكية بمجرد التأخر عن تسديد مستحقات المنازل....." وهو ما انعكس على الهدف الحقيقي للشركة إذ لم يتبقى في 1 جانفي 1868 في هذه القرى سوى 308 نسمة في الوقت الذي ارتفع فيه عدد الأهالي الذين استوطنوا هذه القرى 2342 نسمة يشتغلون بهذه الأراضي في شكل إيجار للتحول المقاولة الاستيطانية الى مجرد تلاعب رأسمالي.الذي كان توجها عاما خلال الخمسينات باعتماد على

[1] Marcel Dubois et Auguste terrier: les colonies Françaises un siècle d'expansion coloniale, Ed Auguste Challamel, Paris, 1902, p 264

[2] Jules Cambon: gouvernement général de l'Algérie 18911897, Librairie II Champion, Edouard, Paris 1918, p110

[3] Marcel Dubois et Auguste terrier: idem, p 265

الشركات الاستيطانية لمحاربة عزوف المستوطنين عن الاستيطان في الجزائر وقد أشارالماريشال سولت Soultإلىأن الاستيطان الفردي فرض على الحكومة الفرنسية التزامات كبيرة مالية وإدارية مكلفة[1].

III-السان سيمونيون وفكرة المملكة العربية Les Saint-simoniens

اتسمت سياسة نابليون تجاه الجزائر بالتقلب والاضطراب، فمن جهة كان يسعى الى إرضاءالأهاليعملا بتوصيات إسماعيل اربان ومن جهة أخرى كان يشجع الاستيطان الرأسمالي تنفيذا لتوجهاته الاقتصادية التي تبناها انفتانفكانت السياسة الفرنسية العربية في ظل الإمبراطورية الثانية مزيجا من محصلة التأثيرات المختلفة التي شهدتها هذه السياسة الفرنسية نتيجة التحولات في المشرق العربي والمغرب على أساس العضوية الكاثوليكية للنظام السياسي الفرنسي والسياسة الدولية الفرنسيةباعتبار أن فرنسا حامية الكاثوليكية في الخلافة العثمانية اثر حروب القرم التي خلقت جوا من التوتر فرض على فرنسا إعادة النظر في سياستها [2]. فنابليون الثالث حاول تطبيق سياسة جديدة تقوم على الإدماجالفعلي للجزائرفانشأ وزارة الجزائر والمستعمرات[3]وإعطاءهاإطارا سياسيا واقتصاديا يكون نموذجا حيا للسياسة العالمية الفرنسيةتربط بين التقاليد العريقة لفرنسا الاستعمارية والتوجهات الجديدةباستغلال الفرص المتاحة لبناء مجد فرنسا الجديد .[4]

فسياسة الإمبراطور الجديدة ركزت على تجميع الأساليب المستخلصة من العادات والتقاليدالجزائرية التي منحتها الإجراءات المتبعة على غرار سياسة المكاتب العربية والتقسيمات الإدارية للبلديات وهي الإجراءات التي ظلت مستمرة حتى بعد سقوط الإمبراطورية الثانية فبفضل صداقة الجنرالFleuryبنابليون الثالث تمكن يوسف المملوك من التحول الى جنرال وكرمز للسياسة الجديدة "المملكة العربية" ومن المدافعين على السياسة الأهلية*Indigénophile النابوليونية على غرار الجنرال Gaudil حيث وصفه بليسيه بريشة حبر يوسفLe porte plume de Joseph[5] كدلالة على التوجه الديني لمشروع نابليون الثالث الذي اتجه إلى محاولة البحث عن أفكار جديدة تكون كأسلوب للحكم بالاعتماد على الأفكار التي طرحت من قبل أثناء عهد الإمبراطورية الأولى غير أنها لا تعيد فرنسا إلى الدمار الذي لحقها نتيجة الطموحات الشبيهة بطموحات الإمبراطورية الثالثة برغم انها تسير في السياق نفسه الذي قاد السياسة الفرنسية إلى وضع صورة وتصور للعالم الفرنسي.[6]

---

[1]Jules Cambon: OpCit p 148

[2]Gérald Arboit: Aux sources de la politique arabe de la France: le Second Empire au Machrek, l'Harmattan, 2000, p 1516

[3]C.A.O.M: M/63 et 2N/56FondsColonisation et propriété indigène, du gouvernement général, Le fonds originel du sénatusconsulte

[4]C.A.O.M: 53J/7, rapport annuel du 1er janvier 1862, . 53J/5, rapport trimestriel du 1er avril 1858

*Indigénophile : الشخص الذي يدافع عن حقوق المواطنين ضد المستوطنين الذين يحتكرون كل شيء

Sophie Dulucq, Jean François Klein, Benjamin Stora: Les mots de lacolonisation, Presse Universitaire de Mirail, Toulouse, France, 2008 p55 56

[5]ZahirIhaddaden: La Presse musulmane algérienne de 1830 à 1930, E.N.A.L., 1986, pp1213p124

[6]C.A.O.M3F80/525, procèsverbal de séance du conseil de gouvernement à Alger, N° 10671077du 7 février 1866.

فكانت أفكار نابليون الثالث تكمن في خلق إمبراطورية استعمارية تمتد من الجزائر الى غيانا ومن خلال هذه السياسة الاستعمارية العالمية ستحقق فرنساالانسجام بين أعمال السانسيمونية بقيادة انفنتانEnfantin والقضايا الاستعمارية المطروحة بإلحاح خاصة ما تعلق باستيطان الجزائر بشكل يحولها إلى مملكة عربية إمبراطورها نابليون الثالث الذي تميز بطرحه الاقتصادي أكثر من الطرح السياسي معتبرا ان بعض المناطق لا تجلب الرغبة الاستيطانية ولا تثير الحماس نحو السيطرةعليها من قبل فرنسا وحتى بريطانيا لأنها ببساطة لا تلبي الحاجة الاقتصادية[1] . فمثلا المشرق العربي بارغمما يمثله من مكانة دينية لا يحقق الأهداف الاقتصاديةالتي تسعى إليها فرنسا بالقدر الذي كانت تبحث فيه عن سياسة تقود المصالح الفرنسيةنحو الازدهار ،[2]غير ان نابليون الثالث بدوره لم يستغل الظرف وهذه الحاجة بل عمل على استغلال هذه الأدوات لصب جل اهتمامه وبشكل كلي على القضايا الأوربية فأهمل بذلك وبصورة مؤقتة قضايا الجزائر حيث أبقاها في يد السياسيين بباريس ورجالات الجيش بالجزائرالذين عجزوا عن وضع تصور لفكرة المملكة العربية[3].

في ظل استمرار الخلافة في المطالبة بإعادة الجزائر إلى الحظيرة العثمانية وهي القضية التي أثرت على التوجه الشرقي الفاعل للدبلوماسية الفرنسية[4] فان جميع محاولات الوزراء الفرنسيين الذين كانوا يطالبون بالتدخل أكثر في لعبة المشرق العربي كما سماها البريطانيون بدل أوروبا لان باب الجزائر يفتح من الشرق قد باءت بالفشل[5] فمواجهة ممثلي القوى الأوربية الأخرى ومناقشة قضايا السياسة العامة الخارجية كانت تفرض تصورا استراتجيا للمنطقة من قبل صانعي السياسة الفرنسية [6].

خاصة حينما يتعلق الأمر بتسخير الضباط في مهمات داخل الأراضي العثمانية فقد كانوا يقترحون من زعماء الجيش الإفريقي*[7] المتواجد بالجزائر مما يعني إضعاف الموقف الدبلوماسي الفرنسي في مواجهة الموقف الدبلوماسي البريطاني، في الحوض الغربي للمتوسط الذييشكل أهمية قصوى عكس الحوض

---

[1]Saïd Almi: Urbanisme et colonisation: présence française en Algérie, Pierre Mardaga Editeur, Belgique, 2002 pp 3437

[2]Edouard Leduc: LouisNapoléon Bonaparte, le dernier empereur, PubliBook, Collection Pantheon, Paris, 2010 p136138

[3]Marcel Emerit: Les Saintsimoniens en Algérie, Société d'édition "Les Belles Lettres, ", Paris, 1941, pp252253

[4]Edouard Leduc: OpCit, 160162

[5]Rudolf Willem Jan Cornelis de MenthonBake: La Question d'Orient et sa portée coloniale, Susane LibrairieLa Haye Hollande, 1874, pp 1617

[6]John Hawkins Simpson: Napoléon III on England, sandersotley Editeur, London, 1860, p33, p36

*الجيش الافريقي: اسم جيش أفريقيا، كما تم وصفه من قبل قادةالجيش الفرنسي فيالجزائر آنذاك بعد استقراره في شمال أفريقيا، حدد جميع الوحدات العسكرية الفرنسية القادمة من أراضي شمال إفريقيا الفرنسية (الجزائر والمغرب وتونس) التي يعود أصلها يعود معظم الوقت لغزو الجزائر ومصطلح "جيش إفريقيا" ليس له معنى مؤسساتي، وإنما المعنى العام لقوى السيادة المتمركزة في الجزائر الفرنسية وتونس والمغرب خلال الفترة الاستعمارية من عام 1830 حتى عام 1962. Anthony Clayton, Histoire de l'Armée française en Afrique 1830 1962, Albin Michel, 1994, p. 21

[7]Charles Féraud: Les interprètes de l'Armée d'AfriqueArchives du CorpsA.Jourdan Librairie Ed, Alger, 1876, p 56

الشرقي خصوصا أثناء الأزمات الدولية الأوربية العثمانية على غرار الأزمة اليونانية والأزمة المصرية والأزمة السورية وحروب القرم[1].

فمثلا عند افتتاح قناة السويس سعى نابليون إلى التمدد داخل البحر المتوسط والبحر الأحمر على حد سواء واستمالة الطامعين في التعامل مع فرنسا من الامارات والمشيخات الساحلية وحتى الداخلية[2]، ففي نهاية عام 1868 تحصلت فرنسا على امتياز تجاري بباب المندب لفائدة دار لابو بمرسيليا Laboud de Marseille مما فرض تقاطع بين المصالح الفرنسية العليا ومصالح هؤلاء التجار فاتجهت فرنسا الى استغلال رغبة محمد علي في تحديث مصر وحاجته الى المساعدات الأجنبية المالية والتقنية بهدف إضفاء الشرعية على حكمه[3] فتمكنت فرنسا من الحصول على امتياز إنشاء مجموعة فرنسية تجارية هدفها تكريس سياسة التوسع الشامل حتى خارج مصر وتحويل ميناء مرسيليا الى ميناء الشرق الأوسط والأدنى لينافس الموانئ الانجليزية المستحوذة على ثروات العالم، ففي ظل كل هذا كانت بقية الموانئ الفرنسية ذاتتوجه نحو الموانئ الاوربية وموانئ العالم الجديد خاصة مع قيام الحرب الأهليةالأمريكية التي ستدفع بتجار القطن الامريكي إلى بالأسواق الأوربية وبالقطن المصري. غير ان هذا التوجه لن يدوم طويلا حيث سيعود الاهتمام والتوجه الفرنسي نحو المشرق من جديد وتصبح من الاهتمامات الكبرى لفرنسا.

عكس بقية القضايا على غرار مشاكل ايطاليا ومشاكل المكسيك التي سترتبط بالشخصيات الفاعلة في السياسة الخارجية الفرنسية على غرار الكسيس دو توكفيل* الذي مثل وجهان لعملة واحدة وجه خصصه للتحرر ووجه آخر الاستيطان والاستعباد[4] فتشكيل سياسة واضحة المعالم تقتضي تحديد التوجه العامولیس الاعتماد على متغيرات السياسة الدولية[5]، فانعدام النظرة البعيدة للسياسة العالمية ترك المجال مفتوحا امام مختلف التوجهات لملأ الفراغالذي أوجدته سياسة فرنسا المضطربة بإيديولوجيات وسياسات مختلفة[6].

فالمارشال راندونRandon لم يكن يرغبفي تشتيت القوة الفرنسية بين الجزائر والمشرقوهو ما تأكد خلال ازمة سوريا بين الموارنة والدروزوحتى نابليون وجد نفسه في مواجهة هذه التناقضاتوالشكوك التي تقدم بهاWarewskiبخصوص قضية تواجد القوات الفرنسية في البحر الأحمر(مشروع مراقبة البحر

---

[1]Edouard Leduc: OpCit, p77

[2]Henry Laurens: OpCit, p 128, p184

[3]Louis Étienne Arthur DubreuilHélion La Guéronnière: A Voice fromEngland, in answer to 'L'empereur Napoléon iii. et l'Angleterre, Charman and hall, London, 1858, pp 110

*الكسيسدوتوكفيل: 18051859 مؤرخ ومنظر سياسي فرنسي. اهتم بالسياسة في بعدها التاريخي. أشهر آثاره: في الديمقراطية الأمريكية 18351840، والنظام القديم والثورة17821856p Dictionnaire le petit Robert 2,

[4]JeanFrançois Lecaillon: Napoléon III et le Mexique: Les illusions d'un grand dessein, Ed, l'Harmattan, Paris, 1994, p24 et 15

[5]S.A: La France et la Russie: Question d'Orient. Février 1854. Documents. Librairie nouvelle, Paris, 1854, pp58

[6]Xavier Tanc: Histoire diplomatique de la guerre d'Orient en 1854: son origine et ses causes Ed Librairie Ed, E.Denty, Paris, 1864, pp6973

الأحمر) والاراضي العذراء المحيطة به حيت تصل الى قناة السويس[1] وهو الامر الذي سيدفع فرنسا الى محاولة تدارك الامر باللجوء الى سياسة بذل الجهد للتأثير على السياسات المشرقية ولو بصورة بسيطة في اطار التحالف مع بريطانيا وفقا لمبدأ المقايضة والمناصفة فالدبلوماسية الفرنسية لم تخرج بعد من طور التخيل فالتخوف الذي واكب كل المبادرات الفرنسية منضياع المشرق والمغرب هو الذي كشف عن المغالطة الكبيرة التي حاول نابليون العيش في ظلها.[2]

IV-السلطة الأهلية ومحاولةإعادة بناء جنسية عربية

كررنابليون في رسالتهالشهيرة المؤرخة في 06 فيفري 1863 " عند غزو الجزائر وعدت فرنسا العرب على احترام دينهم وممتلكاتهم، هذا الاحترام مايزال قائما بالنسبة لنا، ومن ناحية أخرى فحتى ولوكانت هناك تجاوزات على العدالة فمن الضروري بالنسبة للسلام والازدهار في الجزائر ان توحد وتثبت الملكية العقارية في أيديأولئك الذين يمتلكونها...[3]" إن مساحة الأرض في إفريقيا كبيرة بمافيه الكفاية والموارد اللازمة متوفرة لوضع مشاريع مستقبلية بحيث يمكن لا شخص الحصول على عقار وإطلاق العنان للإعمال وفقا لطبيعته وأخلاقه واحتياجاته...فإلى السكان المحليين تؤول ملكية الخيول وتربية الماشية وفلاحة الأرض واستغلال الموارد الطبيعية وللمستوطنين الاوربيين يؤول استغلال الخيرات والغابات والمناجم والتهيئة الحضرية والري وإدخال المحاصيل المحسنة والصناعات التي تصاحب دائما التقدم الزراعي وتساهم فيه، فعلى الحكومة المحلية المساهمة في رعاية المصالح العامة وتطور الرفاهية المعنوية من خلال التعليم والرفاهية المادية من خلال الأشغال العامة، فعلى السيد الماريشال سلك هذا السبيل وتطبيق هذه المشاريع بحزم ... لأنه مرة أخرى، الجزائر ليست مستعمرة في حد ذاتها ولكن مملكة عربية، فالسكان الأصليين والمستوطنين متساوون في الحكومة ولهم الحق في حمايتي الخاصة لأنني إمبراطور كل العرب والفرنسيين...."[4]

هذا البرنامج الوارد في الخطاب كان رسالة واضحة للمستوطنين الذين زاد غضبهم وساهم فيه موقف الحاكم العام الذي وجد في هذا التصور الجديد لحكم الجزائر إنقاص من صلاحياتهفاندفع الكل إلى رفض هذا المشروع والدعوة إلى العصيان السلمي[5]، ومع تولي مكماهون منصب الحاكم العام في 19 سبتمبر 1864 اثر وفاة بليسيي بسكتة دماغية في 22 ماي 1864 كانت مشاعر مكماهون مغايرة لمشاعر سلفه فهذا الملكي العقيدة كان يميل الى اتخاذ سياسة سيادية لبلدية الجزائر من خلال الحفاظ على قيادته

[1]Jeanne HenriPajot: Napoléon III l'empereur, Calomnié, Beauchesne, Paris 1972, p 61

[2]XavierTanc: OpCit, pp6669

[3]Spillmann Georges: Napoléon III et le Royaume Arabe d'Algérie, Académie des sciences d'outremer, Paris1975, p112

[4]Napoleon III: Lettre sur la politique de la France en Algérie adressée par l'Empereur au Maréchal de Mac Mahon, imprimerie Impériale, 1865, pp915

[5]Idem: p40

المتسمة بالحرص واليقظة محاولا إيجاد تفسير منطقي للتوجه الجديد للحكومة الفرنسية من خلال سياسة نابليون وفكرته "المملكة العربية"[1] فكتب في مذكراته:

"كان لي مقابلات عديدة مع الإمبراطور، فقد سعي بوسيلة او بأخرى التعامل بشكل ملائم مع العرب حيث تحدث عن الأحداث الخطيرة التي قد تحدث في المشرق: مما يدفعه الى التخطيط وبسرعة لإعادة بناء جنسية عربية لتحل محل الجنسية التركية التي غرست لمدة زمنية طويلة!، لانه حسب رأيه ودون شك نبعت عندما تم إطلاق سراح عبد القادر بن محي الدين وإرساله الى بيروت، حيث كان بنتظر من خلال هذه السياسة ان يكّون الدعم العربي كبيرا لتوجهات فرنسا العالمية..."[2]

كان مكماهون يوافق الرأي الذي ذهب إليه المارشال راندونRondon في محاولة لبناء سياسة جديدة تعرض على نابليون اثناء زيارته الثانية للجزائر[3]، حيث قرر هذا الأخير القيام بزيارة الجزائر بمقاطعاتها الثلاثة بدا من 03 ماي الى 07 جوان 1865 حيث كان ينوي من خلالها انشاء مستعمرات كبيرة او ما سماها بسياسة القفازات الصفراء Yellows Goesاو كبار المزارعين الأوربيين بالمتيجة والهضاب العليا[4]، وهو ما جسده شكلا في شكلا أثناء اجتماع المجلس العام بوهران حيث جلس الفرنسيين والمسلمين جنبا إلى جنب هؤلاء الذين أذهلوا نابليون بمستوى مشاركتهم في النقاش دون معرفة الفرنسية او وجود مترجم وفي المقابل تجنب مكماهون الاتصال بالمسلمين إرضاء للمستوطنين ولدى عودة نابليون الى باريس كتب نابليون رسالة طويلة من 88 صفحة في 20 جوان 1865 اشتملت وبشكل مفصل وجهات النظر بشأن الجزائر بعيدا عن الافكار الواردة في رسالته المؤرخة في 1863 للماريشال بليسي Pellissie[5] وما جاء فيها*:

"انه يطرح مبادئ المملكة العربية كمستعمرة اوربية فرنسية من جهة ويسمح للمواطنين العرب بالوجود جنبا الى جنب مع الفرنسيين... يجب ان يتوقف الاستيطان الاوروبيوان كان يجب ان يكون محدود وتحت الرقابة، من خلال مراقبة الهجرة الى المناطق الداخلية وايضا الساحل او في جميع انحاء المدن والمقاطعات... وتحقيق ذلك يجب ان يكون ايضا في المناطق الفرنسية باستثناء الغابات، وتحقيق التعاون بينهما...."[6]

---

[1]TornéChavigny: Lettres du grand prophète d'après l'histoire prédite et jugée par Nostardamus, Saint Jean Editeur, Paris 1870 .pp 298300

[2]Napoleon III: Lettre sur la politique…OpCit, P 10

[3]Spillmann Georges: Napoléon III et le royaume arabe d'Algérie….OpCit, p3744

[4]باتريك إيفينو وجون بلانشنايس: نفس المرجع السابق، ص 368

[5]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: 18601866, code annoté et manuel raisonné, 2Vol, A.jourdan 1872, pp186187

*يمكن الاطلاع على المحتوى الكامل للرسالة في Dictionnaire de la législation algérienne: 18601866Charles Louis Pinson de Ménerville الهامش الصفحة187186

[6]Nabila Oulebsir: Les Usages du patrimoine: Monuments, musées et politique coloniale en Algerie (18301930) Edition de la Maison des sciences de l'homme, Paris 2004 p 116117

كانت أجوبة مكماهون على التساؤلات التي طرحها نابليون مرتبة نقطة بنقطة وبشجاعة كبيرة، ففي رسالة وجهها الى نابليون بتاريخ 11اوت 1865: "ان المملكة العربية هي فكرة معادية للتسوية، فهذا اسماعيل اوربان يثير قلق المستوطنين والجماهير العربية، وقصد تحقيق ذلك يجب اقناع المستوطنين بضرورة الابقاء على الجنسية العربية وتخفيف الضغوطعلى العنصر اوروبي الذي لم يعد قادرا على الدخول في العملية ...."واقترح استبدال هذه الفكرة بفكرة تكفل".. تسخير المساحات الشاسعة من الأراضي لفائدة المستوطنينحتى يعيش الشعبان جنبا الى جنب في شكل مستعمرة اوربية فرنسية، تكون كبيرة نسبيا وتستوعب الكل.."كما اقترح مكماهون استبدال كلمة المملكة العربية او البربرية بكلمة" البلد الام " فهذه العناصر تشكل الجزء الاكبر من السكان. الا ان نابليون كانت لديه نظرة عالمية للمشكلة وليس نظرة محلية ناذ كان يستخدم مصطلح عربي لأنه يعتقد ايضا ان المشرق كان اكثر استعدادا لتقبل فكرةالمملكة العربية ودعمها.[1]

V- إجراءات نابليون لتجسيد فكرة السلطة العربية

تتجسد الإجراءات في الكلمة التي توجه بها الإمبراطور الى سكان الجزائر من الأوربيين بتاريخ 03 ماي 1865:

""لقد جئت إليكم للاطلاع بنفسي على ما يمكن ان أقدمه لكم وأوضح لكم قدرة فرنسا على حمايتكم، لقد ناضلت لمدة طويلة ضد العراقيل الأولىالأرض العذراء وشعب محارب ... غير أن مصيرهم أصبح واضحا فمن جهة هناك شركات صناعية ستقوم بتنمية الثروات الموجود في الأرض برؤوس أموال، وفي المقابل فان العرب سيتضح أمامهماهتماماتناتماما سيدفعهم إلى التوقف عن التمرد وسيسود الهدوء والطمأنينة في البلد، يجب ان يعمل الأوروبي على التشبث بالأرض كأنها وطنه الجديد ومعاملة العرب الذين يعيشون وسطهم أخوة في الأرض.[2]

يجب أن نكون نحن السادة ... لأننا لأكثر تحضرا.... لنوضح دائما ان المنتصرون منذ 35 سنة على هذه الأرض الإفريقية، حيث يرفرف العلم الفرنسي والصليب ... وحيث تظهر علامات الحضارة ورمز السلم والسخاء.."[3]

ولقد وضح نابليون الثالث تصورا اثناء حديثه مع رئيس بلدية الجزائر:

[1]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne .....OpCit, p2182190

[2]Octave Teissier: Napoléon III en Algérie, Challamel Aine Editeur, Paris, 1865 pp xx, 7et suit

[3]Octave Teissier: Opcit, pp 515

".. الاشخاص الشجعان الذين حملوا جهود الحضارة من فرنسا بحيث ان يتمتعوا بالثقة، من اليوم فصاعدا اصبحت على ثقة ان هناك مقالة ستحقق طموحاتنا وستستمر في ترقية تمنياتنا..."[1]

كان نابليون بعيد النظر من خلال الحديث عن المملكة العربية بقدر ماكان مدركا ان الأراضي الشاسعة كانت تحت السيادة العربية من خلال المكاتب العربية والتي كانت تشكل نوعا من الحماية في الواقع، فقد حاول إعطاء سلطة المملكة لعبد القادر بن محي الدين، إلاأن سرعان ما أدرك ان هذا الإجراء لن يجد قبولا لدى القادة العسكريين او المستوطنين، مما دفعه الى الإبقاء على الفكرة كحل احتياطي في حالة فشل الاستحقاق النهائي. بالسماح للمواطنين بشراء الأراضي التي تباع من قبل الدولة ثم اصدر مرسوم المشيخي في 14 جويلية 1865 حيث حدد هذا المرسوم شروط الحصول على المواطنة الفرنسية للمسلمين واليهود دون التخلي عن الأحوال الشخصية، مما يمكنهم التمتع بكامل الحقوق المدنية والسياسية وسمح لهم بالخدمة العسكرية في الجيش وتولي وظائف مدنية في الجزائر..[2]

اما مكماهون فقد سجل موقفه من هذه للإجراءات في الرسالة الموجهة لنابليون والمؤرخة في جانفي 1868:

".....في رسالتكم التي أشرتم فيها إلى المجاعة والبؤس لدى العرب والناتجة عن الجفاف والتيفوس، لانيأريد ان اعرف ما يجب التفكير فيه او زيادة المساعدة فاذا كان ذلك ضروريا فوفقا للرسالة التي تصلني من جهات مختلفة في الجزائر فان هذا العام سيكون كارثيا ولذا وجب عدم التفكير في إقامة المملكة...فقد توفي 500الف عربي جوعا..لا استطيع ان اصدق مثل هذه الكارثة وعلى اي حال أجد ان حكومة الجزائر لديها الكثير من المتاعب، ولذا وجب البحث عن علاج لهذا الشر او لتبديد المخاوف لدى الأهالي..." [3]غير ان معارضة المستوطنين والإدارة في الجزائر والتي أخذت في الازدياد أجبرتمكماهون على الرحيل ومع رحيله فقد نابليون السند الأساسي لفكرة الملكة العربية.

في الاستفتاء الذي اجري عام 1870 بخوص هذا المشروع فاز نابليون في استفتاء العاصمة حيث صوت لفائدة المشروع 13852 بينما صوت بالرفض 11156 صوتا وامتنع 35% عن التصويت مما جعل نتيجة التصويت سلبية وبالنسبة للجيش الإفريقي فقد كشف استطلاع للرأيأن16 %من عناصره كانت معارضة لنابليون وسياسته التي لخصها في اخر اجتماع حضره عام 1870 يجب الحفاظ على التراث القبلي وترسيم حدود أراضي القبائل[4] معيدا تشكيل 667 دوار لـ: 1037066 نسمة على مساحة قدرت ب 6833811 هكتار التي تم تحديده الى جانب 1186175 هكتار المملوكة للدولة او البلديات فتملكت 1336492 هكتار ومنحت سندات الملكية1523013 هكتار واعترفت بالملكية الخاصة على

[1]Le Moniteur Belge Journal officiel35 Année Lundi 1 Mai 1865 N°121 Imprimerie du Moniteur Belge Bruxelles, 1865, p 2307

[2]Germain Bapst: le maréchal Canrobert, souvenirs d'un siècle, Tome 3, Ed Plon, Paris, 1913 p 163164

[3]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation Algérienne ..Vol2 …OpCit, p 115, p219

[4]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne…Vol 2..OpCit, pp135136

2840951 هكتار[1] وهذا التوجه نحو تمليك المعمرين كان هدفه خلق وعاء عقاري استيطاني قادر على استغلال الاراضي واليد العاملة الاهلية[2]:

جدول رقم 03: يوضح انتقال الاراضي للمعمرين خلال سنوات 1850-1900

السنوات	اراضي البايلك /هك	اراضي المعمرين /هك	اراضي الملك /هك
1850	1,5 مليون	115000	3 مليون
1880	1,5 مليون	1245000	3 مليون
1900	1,5 مليون	1912000	2588000
المصدر: صالح عوض: نفس المرجع السابق، ص 185			

[1] G. Cahn: de la constitution de la propriété indigène, Challamel, Paris, 1880, pp5 9

[2] صالح عوض: معركة الإسلام والصليبية في الجزائر منى سنة 1830-1962، الجزء الاول، الزيتونة للاعلام والنشر تونس 1989، ص 185

المبحث الثاني: الاحتلال وسياسة المصادرة للإدارة السابقة.

المطلب الأول: مشاريع الإدارة الفرنسية في الجزائر

I- المشروع الأول: الإبقاء على الإدارة السابقة

طرحت فكرة الاحتفاظ بالجزائر وإدارة الجزائر فقد تم اقتراح إدارة الجزائر من قبل الداي بعد احتلالها، لكن يجب أن تشجع فكرة الاحتفاظ بالجزائر بالنسبة FloventThiersعلى اعتبار أن الاستحواذ على الجزائر كان عملا عسكريا[1]وبفضل القوانين* الصادرة في 8 سبتمبر1830 و11 جويلية 1831 و24 أفريل 1834 و01 ديسمبر 1840 والأمر** الملكي 31 أكتوبر 1845 تحولت فرنسا إلى مالك للإرث الدولة الجزائرية[2].

رغم أن وثيقة تسليم الجزائر تفرض على الإدارة الفرنسية الإبقاء دون تغيير أشخاصالإدارة والمكتسبات والديانة، لكن وجود قوة جديدة تجهل كلية خصوصيات المجتمع الجزائري المسلم، فأهملت السلطة الجديدة وجود الإدارة المحلية وعملت على إنهاء وجود الإدارة القديمة[3]، مما خلق فوضى وضياع الوثائق الأمر الذي اقلق الحكومة الفرنسية، فحاولت الحفاظ على الإدارة السابقة في الأقاليم التي احتلتها أو حاولت فرض نفوذها في شكل حماية وفي الجزائر العاصمة، فوضعت آلية إدارية لتسيير الجزائر بأشخاص يدينون بالولاء لفرنسا ويعترفون بسيادتها[4] أصدر دي بورمونقرار* بتاريخ06جويلية 1830 يقضي بإنشاء "لجنة حكومية" مهمتها تسيير شؤون المدينة والمحافظة على الأمن والمرافق باستخدام أعيان البلاد وإنشاء لجنة إدارة محلية ثانية**، مهمتها تسهيل الاتصال بين الأهالي والإدارة الجديدة ثم لجنة

---

[1]Henri Brunschwig: "Colonisation Française"Revue Historique83eme annéeT222, Presse universitaire de France ,Paris 1959p 142

* القانونLoi وهو النص التشريعيالذي تقره السلطة التشريعية او يصدره رئيس الدولة او الجمهورية او الملكويحدد القانون القواعد والمبادئ الاساسية في المجلات المذكورة في الدساتير او الشرائع المنظمة لعمل الدولة او المملكة وهو المصدر النصي الاكثر اهمية ولا يلغي ولا يعدل القانون الا بقانون آخر للمزيد:

https: //www.larousse.fr/encyclopedie/divers/loi/6649

** الامر Ordonnanceوهو نص تشريعي الثاني الذي يتخذه رئيس الدولة الا في القضايا المستعجلة التي هي من اختصاص القانون . كمون حسين: مصطلحات القانون العام، جامعة البويرة، الجزائر، 2013، ص6، ص 20.

[2]Henni Ahmed: la colonisation agraire et le sous-développement en Algérie,ENAG Ed ,Alger ,2009, p24

[3]Viard Paul-Emile: Op-Cit ,p14

[4]Viard Paul-Emile: Op-cit ,p 14

*القرار: وهو النص الذي يتخذه الوزير او القائد او الوالي او رئيس المؤسسات البلدية (رئيس البلدية)فيما يخص تسيير الادارة الموضوعة تحت اشرافه في دائرة النصوص السارية المفعول ويعتمد القرار على المرسوم ويحدد كيفيات تنفيذه، كمون حسين: مرجع سابق، ص ص 7-8

**للجنة الثانيةمشكلة منشخصيات: احمد بوضربة –الحاج علي ابن أمين السكة – حمدان بن عثمان خوجة

ثالثة***مشكلة من 09 أشخاصتختص بالقضايا الدينية والمالية وإحصاء الموارد خاصة الأوقاف ومواردها،[1] وقد حاول حمدان خوجة في اتصاله مع الدبلوماسي السويسري Emer de Vattel إثارة مسألة انتقال الحكمإلى الجزائريين بعد إسقاط الداي حسين، استنادا إلى معاهدة حماية الأشخاص الموقعة عام 1748 التي تحمي المواطنين الخاضعين لسلطة مغايرة غير أن الإدارة الفرنسية رفضت الالتزام بذلك.[2]

ظل بارتزين Pierre Berthezène مقتنعا بضرورة الاعتماد على الأهالي في إدارة المستعمرة وأنه يستحيل إدارة الجزائر بواسطة شخصية أوربية التي لا تعرف أي شيء عن الحياة الاجتماعية أو قوانين وعادات أو لغة البلد المحتل وحتى المصلحة أو الحاجات، إذ يجب العودة إلى شخصيات تكون الوسيط الأمثل لإدارة البلد من خلال السعي إلى جمع الأملاك الفرنسية في شمال إفريقيا مع الوطن الأم فرنسا[3]، وقد كان دي بورمون مقتنعا بنفس الفكرة فمنذ 8 جويلية 1830 عين آغا العرب حمدان بن أمين السكة* الذي كان ينتمي للطبقة البرجوازية وعائلة دارست العديد من المهام الإدارية والمالية عليا في البلاد، وبالرغم من كراهية الجنرال كلوزيل لهذه الشخصية فإنه قرر تنصيبه لعدة أسباب خاصة تهديده للعديد من القبائل باستخدام القوة الفرنسية، إلا أن الجنرال بليسيهPellissier فند هذا الاتهام معتبرا أنه شخصيته مكلفة أكثر من حاجة فرنسا لها، خاصة ما تعلق بالأجر، حيث كان يتقاضى 18 ألف فرنك ويطالب بـ

***اللجنة الثالثة: حمدان بن عثمان خوجة– عبد الرحمان سطمبولي –مصطفى السائحي –محمد بن عبد اللطيف

[1]غربي الغالي وآخرون: نفس المرجع السابق ، ص ص 210–211

[2]Alexandre Saint-Léger: l'ExpéditionFrançaise d'Alger de 1830 a la lumière des principes de droit des Gens ,le point de vue de si HamdaneKhodja notable Algérois lecteur de Vattel "Revue du Nord, Vol 82,Numéros 334 à 337 Université de Lille,France , 2000,p145-146

[3]E .Desmarest etH Rodrigues: De Constantine et de la domination française en Afrique, Paulin librairie ,Paris,1837 ,p 144

*حمدان بن امين السكة: ينتمي إلى عائلة جزائرية عريقة ، حيث كان والده عثمان فقيها وإداريا، يشغل منصب الأمين العام للإيالة، يشرف على حسابات الميزانية وعلى السجلات التي تشمل أسماء ورتب ورواتب الإنكشارية. أما خاله الحاج محمد فكان أمينا للسكة قبل الاحتلال الفرنسي.ولد حمدان سنة 1773، زارمع خاله اسطنبول سنة 1784م، بعد عودته انتقل إلى المرحلة العليا حيث تلقى فيها علم الأصول والفلسفةوالطب الذي كتب في بعض جوانبه كالحديث عن العدوى ومسبباتها في كتابه "إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء.بعد وفاة والده، أصبح من أغنياء الجزائر، وهو ما فتح له المجال للقيام بعدة رحلات إلى أوربا، وبلاد المشرق والقسطنطينية،. وأثناء الحملة الفرنسية على الجزائر ساهم في الدفاع عن البلاد ولكن بطريقته الخاصة بعد الاحتلال الفرنسي اشتغل كعضو في بلدية الجزائر،، شارك في لجنة التعويضات الفرنسية لتعويض الأشخاص الذين هدمت ممتلكاتهم لفائدة، بعد ذلك شارك خوجة كوسيط بين أحمد باي والفرنسيين، وأرسل إلى الجنرال سولت مذكرة يصف فيها التجاوزات التي قام بها الفرنسيون في الجزائر، فكان من نتائج هذه المذكرة إنشاء اللجنة الإفريقية في 07 جويلية 1833بعدها غادر باريس نحو القسطنطينية في 1836 وتوفي هناك ما بين 1840– 1845 للمزيد ينظر: محمد العربي الزبيري: "حمدان خوجة أصله ونشأته وثقافته"، مجلة المجاهد ألأسبوعي، العدد 628، عام 1972

12 ألف إضافية لتلبية حاجيات حاشيته وتم تعيين C^dMendiri مكانه حيث أصبح يمارس مهام ضابط شرطة بدل من مهام الآغا بخليفة Roland de Bussy كان بارتزين[1] مع تعيين آغا عرب من العرب أو المورسيك يتمتع بمواصفات النشاط والفعالية، بحيث يتمكن من إخضاع القبائل غير أن مثل هذهالشخصيات كانت نادرة على أساس أن خدمة المسيحيين تثير الجمع ضدهم.[2]

فبدأت عملية البحث عن شخصية مؤثرة ذات مكانة اجتماعية ودينية قادرة على التأثير في مجريات الأمور والأحداث بالمستعمرة الجديدة، فتم اقتراح علي بن سعدي الذي كان يخوض مقاومة شرسة ضد فرنسا خلال أعوام 1831-1832 فاشترطضرورة منحه صلاحيات واسعة لإدارةمصلحة الشؤون لأهلية (العربية والمورسك)*التي سيعاد إنشائها من قبل Combon* وألحقها مباشرة بمصلحة ديوانه[3]وكان الهدف هو إعادة الاستعمار الإداري[4]وأن يكون مقر إقامته القصبة فرفض الجنرال بارتزنPierre Berthezène هذه غير أن الشيخ محي الدين بن مبارك** تردد كثيرا في قبول تقديم الخدمات للمسيحيين بفعل عدم فهم مقاصد المستعمر؛ في ظل استمرار المقاومة من قبل أهالي الجزائر او خوفا من ما قد يحدث على غرار حمدان خوجة وبقية المتعاملين مع الاستعمار الذين فقدوا كل سلطاتهم الروحية والمادية، وبالتالي فقدان

[1]C.A.O.M: GGA1E15Correspondance avec les Arabes (1831/1832) (consulté le 21 mai 2015 ,18MIOM/14): «Lettres adressées au général Berthezène: de Mahieddine ben Sid Ali ben Mbarek, agha »

[2]Charles Robert Ageron: le Gouvernement du général Berthezène à Alger en 1831 Editions Bouchéne, Paris 2005,p 27

*العرب والمورسك مصطلح أطلقه الفرنسيون على سكان الجزائر قصد التفرقةوالمورسك هم الأندلسيون (المرسكيون)وبقية العناصر القاطنة في الجزائر العاصمة: انظر، الهام محمود كاظم –مشتاق بشير غزالي –نور حسين: اضطهاد مسلمي الأندلس (الموريسكيونMoriscos) في عهد شارل الاول، كارلوس الخامس 1516-1556، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 20السنة11جامعة الكوفةالعراق، 2017

*Jules Cambonولد عام 1845وتوفي 1935 تولى منصب الحاكم العامفي 18 افريل 1891إلى غاية أكتوبر 1897 ثم قنصل بواشنطنثم مدريد واخيرا ببرلين سنوات 1897-1914 واصبح عضوا بالاكاديميةالفرنسية 1918 https: //fr.wikipedia.org/wiki/Jules_Cambonاطلع عليه يوم 17 جوان 2017

[3]Ministère de la guerre: Annuaire officiel des officiers de l'armée activepour l'année 1849,levrault Edi , Paris1849, pp 9-10

[4]Publications: série recherches: " les algériens musulmans et la France"Vol 45 ,Université de Paris. Faculté des lettres et sciences humaines, Paris ,1968 p 1005

**محي الدين بن مبارك: الشيخ "محي الدين بن صغير بن مبارك" من علماء الصوفية في القليعةتزعم المقاومة بعد اجتماعا في 23 جويلية 1830 في البرج البحري الذي ضم أهالي متيجة: فليسةعمراوةالحجوط، يسر...لتوحيد جهود المقاومة. وتنفيذا لمقررات هذا الاجتماع هاجمت القوات الجزائرية جيش "دي برومون" اثناء عودته الفاشلةمن البليدة وفرض المقاومون حصارا على الجزائر ومنعوا المؤونة عنها في سبتمبر عقدت قيادات المقاومة اجتماعا قرب بوفاريك أدى إلى وتشكيل قوة كبيرة من المجاهدين استطاعت ان تلحق الهزيمة بقوات العدو في 02 اكتوبر 1832 فتراجع العدووانحصر داخل مدينة الجزائر انظر: VictorDémontés, LespréventionsduGénéralBerthezènecontrelacolonisationdel'Algérie, E. Larousse, 1918,249

كل شيء خاصةتأثيره وسمعته*** وقبل الرد بالقبول بهذا المنصب قام الشيخ محيالدين برحلة طويلة للحصول على التأييد وإنهاء بعض الصدامات، ومع قبوله بالمنصب انتهت المقاومة في 22 جويلية[1] كان هذا الحل الأمثل في غياب القوة العسكرية إذ لم يكن لدى بارتزين سوى 3000 مقاتل، ولا يستطيعون البقاء في السهول المحيطة بالجزائر العاصمة دون الإصابة بالأمراض وقد اشترط الآغا الجديد عدم قيام القبائل بأي عمل عسكري ضد الاحتلال إذا التزم الفرنسيون من جهتهم بعدم التوسع أو الدخول في مواجهة مع هذه القبائل التي أقنعها بالاستسلام.[2]

تعهد الآغا بعد حلفه اليمين على المصحف بالوفاء لفرنسا ومهمتها الحضارية والخضوع لإرادة الحاكم العام الفرنسي، وقائد القوات الفرنسية وتسخير كامل جهده للإبقاء على القبائل هادئة وتقديم كل المعلومات حول مشاريع القبائل ضد السلطة الفرنسية، كما أجبره بارتزن على البقاء في الجزائر العاصمة وعدم مغادرتها ومنح في الوقت ذاته أجرا قدر بـ 70 ألف فرنك في حين كان الجنرال يتقاضى 36 ألف فرنك، لكن في حقيقة الأمر لم يكن يتقاضى سوى 12 ألف فرنك على عكس الآغا الأول الذي كان أجره 18 ألف فرنك أما باي التيطري فقد كان يتقاضى 10140 فرنك كتسبيق على الأجر المقدر بـ 12 ألف فرنك[3] ويذكر بليسيهPellissier أنا لأجر الفعلي الذي كان يتقاضاه الآغـا محي الدين 14800 فرنك.[4]

II- إنشاء قوات أهلية

انطلقت القوات الفرنسية في استهداف مقوم قوة أخر وهو الجيش الجزائري إذ قامت بتسريح كل موظفي الدولة والجند من الثكنات العسكرية وأرغمتهم على تسليم أسلحتهم والوثائق الموجودة، ثم قامت بفرض منطق الترحيل، إذ سمحت للانكشاريين العزاب بالرحيل إلى دار الخلافة وحين أدركت خطورة بقاء المتزوجين والكراغلة سارعت إلى الضغط عليهم بمصادرة أرزاقهم، الأمر الذي دفعهم إلى الهجرةنحو الداخل أو خارج الوطن [5]و فرضت على البقية الانخراط في المشروع العسكري المتضمن إنشاء قوات محلية:

***كان أيضا الشيخ سيدي علي مبارك يتمتع بتأثير قوي جدا وتم تعيينه من قبل الفرنسي خلفا لأحمد .... CharlesRobert Ageron: Le gouvernement…,Op-Cit ,p 28

[1]Charles Robert Ageron: Le gouvernement……,Op-Cit , p28 et p115,p250

[2]Claude Antoine Rozet,Ernest Carette,Jean Chrétien Ferdinand Hoefer,Louis Frank,Jean Joseph Marcel: Algérie , Firmin Didot, Paris 1850 pp 272-275

[3]حمدان بن عثمان خوجة: نفس المصدر السابق، ص 188 وأيضا:

Claude Antoine Rozet: Relation de la guerre d'Afrique pendant les années T2 chez Firmin Didot frère Editeur ,Paris 1832,p344

[4]Sophie Dulucq, Jean-François Klein, Benjamin Stora: "Les Mots de la colonisation" Presses Universitédu Mirail, 2008 p 20

[5]اندري نوشي وايف لاكوست واندري برنيان: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر اسطمبولي رابح، د.م.ج، الجزائر 1984، ص 323

1- **جيش الزواوة:** فرقة الزواف les zouaves:تشكلت فرقة الزواف أولا في الجزائر وحسب المؤرخ De Grammontفقد قام على بن أحمد المدعو علي خوجة بالاستيلاء على الحكم بعد مقتل عمر أغا، فيقوم بقتل 1200 جنديإنكشارياو150ظابطا انكشاريا، كمحاولة منه للتقليص من سيطرة جيش الانكشارية الذي عرف بالتمرد حتى أصبح على شكل دولة داخل دولةفيقوم بتعويضهم بـ: 6 ألاف جندي من الكراغلةوألفين جزائري من منطقة القبائل جندوا في الجيش العثمانية تم إسكانهم في مدينة الجزائر؛ شكل بعضهم جيش المخزن وبعضهم فرقة الزواف التي التحق بها جزائريون من شتى المناطق فيما بعد ،وبعد سقوط مدينة الجزائر على يد الفرنسيين كان يتواجد فيها 500 جندي من فرقة الزواف من الذين كانوا يخدمون الأتراك، قامت فرنسا بتجنيدهم إضافةإليهم جنودا فرنسيين مثلما سبق وذكرنا، وكان ذلك في عهد دي بورمون الذي تم عزله مباشرة بعد هزيمته على يد زعيم قبائلفليسة الأمازيغية وهو ابن زعموم*، خلفه بعد ذلك الجنرال كلوزيل في سبتمبر 1830 وهذا الأخير أدرك فعالية المرتزقة الجزائريين؛ فأسست كتيبتين للمشاة منفصلتين، بحيث كانت كل كتيبة تضم06سرايا تضم في مجموعها 397 بين ضابط وجنود وكان ذلك بقرار مؤرخ في 01 أكتوبر 1830، تم إسناد قيادة الكتيبين إلى كل من النقيب موميلMaumelودوفيفيوفي07مارس1833،تم إصدارمرسوم يقرر إدماج الكتيبتين في كتيبة واحدة، بسبب تكرار هروب المجندين الجزائريين منه وهذا بعد الهزيمة التي تعرض لها جيش كلوزيل وزوافه خلال الحملة الثانية له في المدية بتاريخ 03جويلية1831. تم إسناد هذه الكتيبة إلى الضابط لاموريسيير Lamoricière، تم دعم هذه الكتيبة بجنود فرنسيين ليتشكل من 10 سرايا منها سريتان فرنسيتانو08 سرايا من الأهالي الجزائرييناًبقت علىأن هذه القوة وجدت بامتيازاتها لخدمة فرنسا كقوة محلية فاعلة، وقد استخدمت للقضاء على العديد من المقاومات لأنها سريعة الحركة .[1]

2- **قناصة إفريقيا:** بادرت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى تفكيك الصف الجزائري من خلال إنشاء الفرق العسكرية من سكان الجزائري ففي عام 1831 تأسست فرقة قناصة إفريقيا وفرقة الزواوةLesZouaves وفي عام 1841 ظهرت فرقة الصبايحية التي كانت عبارة عن مزيج من القناصة الجزائريين والفرنسيين، وقد كان وراء ذلك الجنرال يوسف المملوك اليهودي . وهذا الخليط الذي أطلق عليه اسمالصبايحية وأوكلت مهمة تسييره إلى فرنسي برتبة عقيد أو مقدم وهي نواة لقوة خاصة من الخيالة التابعة لجيش الزواوة مشكلا من جزائريين وفرنسيين شكل عام 1830لكنه أصبح منذ بداية 1844 مشكلا

*مجاهد ومقاوم (من عرش إفليسَنْأُومْليلْ)، كان شخصية بارزة في عهد العثمانيين، شارك في مقاومة الاستعمار الفرنسي منذ نزوله بسيدي فرج في جوان سنة 1830، ثم شارك في اجتماع برج البحري لسد الاستعمار الفرنسي قاد المقاومة الشعبية في منطقة متيجة. واستمر في المقاومة إلى أن تمكن الماريشال بيجو من إخضاع عرش إفليسَنْأُومْليلْ في سياق حملته العسكرية التي قادها ضد بلاد الزواوة في ربيع سنة 1844م V.Robin: " lesOuladbenZemoum,R.A,N°109 ,19eannée 1875 , pp48et suit

[1]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: 1830-1860…Op-Cit,p96, voir aussi, Pierre Zaccone: Les Zouaves, Arnaud de Vresse Librairie Editeur,Paris 1859pp 137-138

من الفرنسيين فقط تحت قيادة ماري مونج*Marey–Monge لينظم فيما بعد عناصر أخرى له خاصة القناصة السنغاليين والمغاربة.وقد بلغ عدد الفيالق أربعة فيالق بين سنوات 1841–1867[1]لتشكل أيضا القناصة الجزائريين مشكلة من فرقتين من الأهالي الزواف وتضم 40 رجلا وضابطين.[2]

3– **المرتزقة الأجانب:** أسسه لويس يوم 10 مارس 1831 وسمي بجيش المرتزقة او اللفيف الأجنبي وشكلت من سبعة فيالق من جنسيات متعددة بدأ نشاطه في أوت1831 وينسق بشكل كامل مع جيش قناصة إفريقيا خصوصا في حروب القرم وقد شكلت أكثر من ثمانية فيالق في المكسيك أثناء الغزو الفرنسي له.[3]

4– **الزفير**Zephyrs: تشكل هذا الجيش المتميز من فيالق المشاة الفرنسية عام 1832 وكانت قوة متحركة تمركزت في الغرب الجزائري وساهمت في مد الطرقات في الجزائر والمكسيك[4]. كانت كتائب المشاة الخفيفة في أفريقيا (بيلا)، المعروفة باسم ألقاب بات 'أف'وجوبيوكس، وحدات تابعة لجيش أفريقيا، مكون من الجيش الفرنسي، وكان من بينهم جنود محررون (سجون عسكرية في الانقسامات الإقليمية، ثم السجون وورش الأشغال العامة،) أو معاقبتهم أثناء خدمتهم (ضباط تأديبيون سابقون، ولكن من 1832 إلى 1836 فقط).وظهرجنود المشاة الخفيفة الراجلة Bataillonsd'InfanterieLégèred'Afrique (BILA) من 2 إلى 6 فبراير 1840 دفاعا عن مازافران. ولم يمنح حق العلم إلا في عام 1952، ولم يتم أبدا استعادة الحقوق الأخرى على الرغم من الإجراءات المستمرة التي اتخذتها رابطة الضباط السابقين في جوبيوكس الجنرال[5]Clauzel.

5– **الصبايحية:** جنود من الأهالي يشكلونفرقة جزائرية مجندة إلى جانب فرق أخرى كالزواوة، وهي فرق كانت موجودة قبل الاحتلال الفرنسي.دافع عنها الجنرال فالي ثم أنشأت تجارب عسكرية: الزمالة، فرسان، صبايحيةيختارون من الطبقة الغنية وتشكل في بعض الأحيان قرى عسكرية[6]، ويسمون أيضا بالسبايس spahisوهي كلم تركية تعني الخيالة كان جيش الفرسان العرب أنشأتعام 1834 ثم تطورت

*ماري مونج: Guillaume Stanislas Marey-Monge1796-1863 عين حاكما عام بالنيابة عام 1848وهو اول من فكر في تنظيم الأغوات والصبايحية Narcisse Faucon: Op-Cit pp 375-376،

[1]Maurice Faivre: "L'Armée d'Afrique et l'armée coloniale des origines à 1962", Revue l'AlgérianisteN° 131 septembre 2010

[2]CornulierLuciniére: Op-Cit ,p 30

[3]Lieutenant-Colonel Gelez," Les tirailleurs algériens",La Revue des Deux-Mondes, N° 5-8, Ed Bureau Revue des Deux-Mondes ,1951, p. 180 voir aussi Louis Lamborelle: Cinq ans en Afrique: souvenirs militaire , d'un Belge au service de la France , Bruxelles,1863p62

[4]Faucher de Saint Maurice: "de Québec a mexico"Revue Canadienne, Vol‹4, ImprimerieMontréalCanada ,1867, p430-431 ;voir Aussi Louis Lamborelle: Op-Cit ,pp 169-171

[5]ClementDuvernois: L'Algérie pittoresque: description, moeurs, coutumes, commerce,J.Rouvier Librairie Editeur ; Paris ,1863 pp113-116

[6]سهيل صابات: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض 2000 ص 106

بصدور مرسوم 07 ديسمبر 1841لتصبح فرق منظمة وتنظم إليها جنسيات مختلفة فرنسية ومغربية وتونسية تحت قيادة ضباط جزائريين وفرنسيين يتمركزونالفيلق الأول بالجزائر العاصمة والثاني بقسنطينة في الشرق والثالث بالغرب[1]، بلغ عدد أفرادها عام 184_ حوالي 160صبايحيا ليرتفع إلى200 فرد عام 1849 يساعدهم قوات **"القوم"** التي تشكل الحرس الوطني وحددت وظيفتها؛ هي ملاحقة المطلوبين واستخلاص الضرائب وفرض النظام العام وربط الاتصالات بين المكاتب العربية وتبليغ أوامرها[2]، وظلت تشكل عنصر تجسس لصالح الإدارة الاستعمارية والقوة الاستعلامية للمكاتب العربية.[3]

6- **المخزن:** القوة المنتظمة الثانية بعد القوم وتعتبر العنصر الفاعل في تنظيم الحياة في المستعمرة، وكلفت بمهمة التجسس وجمع المعلومات وتقديم تقارير للمكاتب العربية والتصدي لكل تمرد وتحصيل الضرائب، ومن هذه القبائل المخزنية: قبيلة الصحاري ببسكرة كانت تزود المؤسسة المخزنية بـ 400 فارس[4].

7- **الخيالة:** أنشأت هذه القوة بمرسوم 16 سبتمبر 1843 قوة غير منتظمة من أجل تنظيم الاتصالات بين الأقاليم الجزائرية قبل مد خطوط الاتصال والمواصلات والربط بين المكاتب العربية. اعتبرها الكثير عبارة عن درك سياسي هدفها فرض منطق الخضوع على الجزائريين بواسطة العمل النفسي، كما اعتبر واسطة بين الأهالي والمكاتب العربية.[5]

III- مشروع نظام الإشراف الإداري غير المباشر

كان من المقرر للآغا الجديد أن يؤدي الوظائف والتعهدات التي تعهد بها وبعد شهرين من تعينه تحصل على تعهدات القبائل الموجودة في محيط الجزائر بالعيش بسلام مع الفرنسيين، فبعد الاجتماع الذي عقد بالشلف بخربة بني جندل في 10 أوت أين قررت القبائل الخضوع للسلطة الفرنسية، مقابل إيقاف جميع عمليات المصادرة وإعادة ما تم مصادرته من الحبوس والمساجد ولم تخرج عن هذا الاتفاق سوى قبائل بني صالح وفليسةالتي رفضت الاتفاق كما فشل بن زعموم في تولي قيادة قبائل الخشاشنة إلى قبلت قايد جديد[6] عينه الآغا محي الدين[7]، أما لدى قبائل بني خليل فقد أقيل القائد القديم العربي بن موسى الذي عينه Mendiri وقرر الآغا في أكتوبرمن نفس العام القيام بحملة ضد قبائل بني عامر

[1] مصطفى الاشرف: نفس المرجع السابق، ص 66

[2] فركوس صالح: تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ إلى غاية الاستقلال نالمراحل الكبرى، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2005، ص 262

[3] فركوس صالح: إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر 1830، البصائر الجديدة، ط1 الجزائر 2013، ص 41

[4] فركوس صالح: تاريخ الجزائر.....مرجع نفسه، ص257

[5] فركوس صالح: تاريخ الجزائر.....مرجع نفسه، ص257

[6] حمدان بن عثمان خوجة:المصدر السابق، ص 56

[7] Charles Robert Ageron: Le gouvernement …Op-Cit,p250

سمطرةا*smatra الذين حاولوا قطع الطرق المؤدية إلى الأسواق الأسبوعية، وعندما حاول المغرب الأقصى فرض والى مغربي على تلمسان رفض الأغا ذلك وسير حملة ضد هذا الدخيل خاصة بعد ظهور قبائل سطاوالي[1].

هذه المواقف جعلته يدخل في صدام مع بن زعموم ورجالات أحمد باي وحتى الأوربيين الذين توجسوا خيفة من تزايد سلطانة؛ فبدأ بارتزن يشعر منذ 4سبتمبر1831** بمخاوف جدية بعد قيام مجلة SémaphoredeMarseille بالهجوم على سياسته بالرغم من تطمينات بليسيهPélissier للمناوئين على أن الآغا مازال يحافظ على تعهداته[2] فإن الآغا قام بتوجيه استقالته في 2ديسمبر1831 رغم محاولات الجنرال إبقاءه إلى جانبه وقد توصل الأمر بليسيهPélissier إلى تسمية ابنه باسم Hadjout احتراما لهذا القائد والقبيلة حيث عمل على التحول إلى مساندة الاستيطان بأيدي أوربية وسياسة دمج بين الفئتين الجزائرية والأوربية حيث اعتبر أن سياسة الدمج هي الأسلوب الوحيد القابل للتطبيق.[3]بالرغم من أنالاستيطان ليس هو الهدف بل الشرف الفرنسي، فالكرامة الفرنسية لم تأمر أو ساندت مذبحة العوفية**.[4]

قدم FerroMarc تحليلا خاصا لوضعية الاستعمار على أساس انه استيطان بدون مستوطنين وهي النظرة التي كان يهدف إليها نابليون الثالث[5] وحتى أحسن عمروشقدم طرحا لمسالة التحول في الجزائر من خلال النظام الكولونيالي معتبرا أنه لا يمكن حصول استيطان دون إجراء تحول عميق على النظم الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحرير الاقتصاد الذي هو هدف المقاولة الاستعمارية [6].

كانت السياسة الفرنسية مبنية على إشراك البرجوازية الجزائرية في غدارة البلاد حيث اعتبرتهم فئة خاصة مضادة لبقية الفئات العربية والأمازيغية، غير أن صعوبة الاعتماد على هذه الشخصيات تتمثل في

---

*قبائل سومترة:بطن من بطونقبائل بني عامر العربية في الغرب الوهراني-1960 De Michel Launay: Paysans algériens: 2006, 3eme Ed , Karthala , Seuil ,Paris 2007 ,pp130-131

[1]LeonGalibert: L'Algérie, ancienne et moderne depuis les premiers établissements des carthaginois jusqu'au L'expédition du général Randon 1853,Furne et Cielibrairie Editeur 1861,Paris,,pp395, 397

**في نفس التاريخ 4 سبتمبر قرر قادة القبائل الذين يعترفون بسلطة الآغا إلى جانب 57 شخصية من أعيان المسلمين الكتابة لوزارة الحرية الفرنسية يطالبون فيها الإبقاء على الجنرال بارتزين كحاكم على الجزائر، وكان صاحب الفكرة هو بوضربة الذي مازال يحاول تولي السلطة في الجزائر.

[2]Pélissier de Reynaud: Annales Algériennes1836 T2 ,Librairie Militaire, Paris,1854, p31

[3]Pélissier de Reynaud:Annales Algériennes1836 T1 ……Op-Cit, p 179

*مذبحة العوفية في07 افريل 1832 أقدم على تنفيذها فوج الفرسان، مدعوما بسريتين من الفيلق الأجنبي الفرنسي، تحت إشراف وقيادة العقيد ماكسيميليان جوزيف شوينبيرغ، كانت "قبيلة العوفية" تقطن في الجنوب الشرقي من مدينة الجزائر حيث تمت ابادتها خلال ليلة 6 أفريل 1832م إلى 7 أفريل 1832م، حيث تم القضاء على حوالي مائة جزائري، LeonGalibert: Histoire d'Algérie Ancienne et Moderne . ;Op-cit p409,625

[4] A. Desjobert: La question d'Alger: politique, colonisation, commerce ,p 26 ,p100

[5]Ferro .Marc: le livre noir du colonialisme XVI-XXI e siècle de l'extermination à la repentance ,Ed, Robert Laffont ,Paris ,2003,p 13

[6]AhceneAmarouche: libération économique et problème de transition en Algérie , Thèse de Doctorat en science Economique ,dirigée par girard Klotz soutenue le 26 Mai 2004 université Lumiere Lyon 2, p36 et suit

أنهم لا يمتلكون القدرة على التأثير في القبائل[1] خاصة بن عمار وحمدان آغا وبوضربة وسيدي حمدان ولا يمكن أن يكونوا الوسطاء الضروريين مع القبائل.[2]

فقد اتهمالجنرال دو روفيقو Duc de Rovigo البارون *Baron Bichon بالسعي إلى إنشاء حكم وطني تحت قيادة وطنية وحتى الجنرال Brassardكان إلى جانب هذه الفكرة إذ أشار إلى أن سكان المدن اهتموا بالتجارة والصناعة فيجب استغلال ذلك لجذبهم إلى جانبنا إذا أردنا تحقيقي المصلحة العليا لفرنسا [3] وحتى DelaCharrièreاعتبر أن العناصر الوطنية مؤهلة لتولي الإدارة نيابة عن فرنسا وتحت رعايتها[4] حيث ستمنح لهم الحرية والأمن مقابل الدعم الكامل لفرنسا، ففي بداية التواجد الاستعماري لجأت القيادة الفرنسية إلى كراء بعض الدور من البرجوازية الجزائرية وحولتها إلى موافق إدارية[5]، وهذا الاحتكار دفع بها إلى محاولة الاتصال بباريس في 28جانفي1831 برئاسة أحمد بوضربة[6] الذي أصبح من أكبر المدافعين عن القضية الفرنسية، وبالرغم من بقاءه لأشهر كثيرة بباريس فإن مهمته* لم تصل إلى نتيجة ولم يتحصل خلال المدة من شهر فيفري إلى شهر ماي على أي وعد أوإجابة على الطلب المقدم من قبل جماعته، وفي هذه الأثناء أصبحت السياسة الفرنسية لإدارة الجزائر غير ثابتة وغير واضحة، فبوضربة قُدم على أساس أنه الشخصية الإدارية القادرة على إدارة الجزائر في ظل الحكم الجديد ومع بداية فيفري 1832 أصبح شخصية مشكوك فيها من قبل الدوق دو ريفيقو Duc de Rovigo الذي شك في محاولاته إقامة حكومة وطنية مستقلة، واتهمه بإجراء اتصالات مع القائدين بن زعموم والشيخ سيدي السعيد الذين رفضوا الخضوع لحكومة القصبة فأصبح شخصا خطيرا خاصة بعد أن تأكد دو ريفيقو deRovigo بوقوف القنصل البريطاني السيرجون SirJohn وراء الفكرة إلى طرحها أثناء مفاوضات الاستسلام جويلية1830،

---

[1]Pierre Berthezène: Dix-huit mois à Alger, ou récit des événements qui s'y sont passés depuis le14 juin 1830,Auguste Ricard Editeur ,Montpelier France ,1834 p 190

[2]Pichon Louis André: Alger sons la domination française, son Etat présent et son Avenir Théophile Barrois ,Paris 1833,p 99

** Baron Louis André Pichon 1771-: 1854دبلوماسي ورجل دولة فرنسي امضى معظم حياته السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ارتبط اسمه ببيع ولاية لويزيانا للامريكين كان اول متصرف اداري فرنسي بالجزائر بعد احتلالها 1830-1832، للمزيد

Les debuts de l'administration civile à Alger''R.A, Vol 56 , 1912,p304'Esquer .G :

[3]Lebon . M.Fet HallaysDabot: Recueil des décisions du Conseil d'État statuant au contentieux: Brossard: mémoire adressé par le sieur Bonnet au cons . de préf . le 1er juin 1861 , T 34 ,D'anjou Dauphine ,Paris1864 pp 117-119

[4]La Charrière: De la domination française à Alger.A Colin Paris 1880, p 29

[5]حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 183.

[6]André La Charrière:Idem, p29

*حيث حاول الحلول محل النظام السياسي الجزائر الزائل وتولي إدارة البلاد: حمدان بن عثمان خوجة:نفس المرجع السابق، ص 223.

حين قام لجنة من أهالي الجزائر**وبعد هذا الشك تقرر نفيه وغُرم بغرامة بلغت 25 ألف فرنك عام 1830 لترفع إلى 52 ألف عام 1832 مما أدى به إلى الإفلاس وضياع تجارته للقمح التي مارسها مع الإمارات الإيطالية.[1]

IV- المشروع البريطاني لإدارة الجزائر

يتضح الدور البريطاني من خلال منطلقين أساسيين فالشيء المؤكد أن بريطانيا كانت تنطلق من مبدأين:

المبدأ الأول: أن هناك اتفاقا بينها وفرنسا حول الجزائر بالتزامها بعدم احتلال الجزائر كلية وعدم البقاء فيها أكثر من 6 أشهر غير أن كل الدلائل تشير أنه بعد حادثة مرفأ بجاية* لم يعد لهذا الموقف من أثر[2]، خاصة حين تعترف بريطانيا بنظام لويس فيليب ملكا على فرنسا والذي خلف شارل العاشر الفار إلى بريطانيا وأعلنت صداقتها لفرنسا في مواجهة تكتل الدول الملكية النمسا وروسيا وبروسيا.[3]

المبدأ الثاني: إن القنصل البريطاني ظل وراء الحملةالإعلامية بقرب انتهاء الوجود الفرنسي وانسحابه من الجزائر [4]وهو ما أكده حسونة المفوض التونسي الذي زار باريس في سبتمبر 1833 للتأكد من قضية انسحاب فرنسا من الجزائر وتجسيد المشروع التونسي– الفرنسي لإدارة الجزائر[5] وفي المقابل فإن استقلال الجزائر ظل مطلبا قائما منذعام 1833 في مؤلفين صدرا بفرنسا: الأول صدر عام 1830 تحت عنوان *appel en faveur d'Alger et de l'Afrique du nord*الإنجليزي مشروع الاحتلال ومسؤول HumanPolicy السيد SaxeBannister[6]حيث ظل يكتب بضرورة الاعتراف باستقلال شمال أفريقيا استجابة للحقوق الطبيعية للبلد، معتبرا أن فرنسا هي الوحيدة المخولة بوضع نظام حكومي وسياسي وطني بالجزائر، وبعد هذا الاعتراف بحق تقرير المصير، حيث سيمكن هذه الحكومة من إقامة علاقات مع

**كان المفاوض في عملية الاستسلام الداي حسين وأول رئيس بلدية الجزائر تحت السلطة الفرنسية

[1]baron Louis andréPichon: Op-Cit , p 334, Guirroye du 1 novembre 1831,voir aussi , GGA: recueil des actes du Gouvernement de l'Algérie: 1830/54, Imprimerie du Gouvernement , Alger ,1856 ,pp 15-17

*اقدمت القوات الفرنسية على اطلاق قذائف على زورق من نوع بريكة يحمل اسم Procrisمن جنسية بريطانية ويحمل العلم البريطانياما سواحل بجايةفي اكتوبر 1832 احتاء من عاصفة بحرية رغم ان بجاية لم تسقط بعد في يد الفرنسييونوهذا ما اجبره على الابتعادمما دفع القنصل البريطاني الى تقديماحتجاج رسميوطلب توضيحات .

[2]– Ernest Carette: exploration scientifique de l'Algérie pendantles année 1840-1841-1842 ,partie 1 Vol 5 ,Imprimerie Nationale ,Paris ,1846 ,p 40

[3]ارجمند كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827–1847، تر عبد الجليل التميمي ط2، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1974 ص 45.

[4]Bannister Saxe: Appel en faveur d'Alger, et de l'Afrique du Nord, par un Anglais,Dondey-Dupré père et fils,Paris ,1833,pp 3-4

[5] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 231–236.

[6]Bannister Saxe: Appel en faveur d'Alger ….Idem ,p11-17

البلدان والأمم الأوربية وتضمن حقوق الأوربيين المتواجدين بالجزائر، خاصة وأن الفرنسيين كانوا غير متأكدين من مواصلة الاستعمار.[1]

وقد ساند حمدان خوجة هذه الأفكار في كتابه المرآة حيث كتب في 1834/07/25 رسالة ترجمها حسونة ترجمان تونس وجهها حمدان خوجةإلى ملك بريطانيا عبر أعضاء من حزب المحافظين الإنجليزي عن طريق القنصل البريطاني في تونسSir*ThomasReade الذي دعم مشروع لجنة الموريسيك أو البرجوازية الجزائرية وفي عام 1834 تم تقديم عريضة جديدة من أعيان قسنطينة إلى البرلمان البريطاني من قبل القنصل ذاته تطرحون فيها الفكرة نفسها[2]، وإذا كان الهدوء الذي ساد نهاية شهر جويلية1831إلى ديسمبر من نفس السنة مرده إلى السياسة الجديدة التي انتهجتها الحكومة الفرنسية وليس للعمليات العسكرية، فهذه السياسة الأهلية الجديد الجاذبة أو ما يعرف بسياسة احتواء الخصم[3] لكن هذه السياسة فرضتهامعضلة قلة تعداد الجيش الفرنسي الذي تناقص منذ أوت 1830 من 37357 رجل إلى8ألاف رجل، وبالرغم من الدعم الذي وصله في 15 جوان 1831 ليصل التعداد إلى 15532 رجل وهذا التعداد ينقسم إلى 13867 رجل صالح للعمل العسكري بينما 948 رجل يخضعون للعلاج بالمستشفيات[4].

بالرغم من تعيين باي على المدية فانهفشلهو الآخر في خلق حزب من القبائل المجاورة ما دفع كلوزيل إلى التخلي عنه بعد تحالف القبائل مع بومزراق الذي حاول الجنرال الفرنسي استمالته ومساعدة يوسف المملوك في جولته إلى المدية[5] وهو ما عرض الباي مصطفى بن عمر لمحاولة الاغتيال ودفعته للمطالبة بنجدة عسكرية في 18 جوان 1832[6] فقامت الحملة بتنصيبه في سبتمبر 1835 غير أنه سرعان ما استقال[7] وكان لهذا الفشل أن تحولت السلطة إلى يد محي الدين بن مبارك الذي أصبح يمارس نوع من

---

[1] LeonGalibert: L'Algérie….,Op.cit. ,p 396

[*] Thomas Reade 1782-1849من القادة البريطانين الذين حاربوا نابليون بونابرتعين قنصلا عاما بتونسحاول ان يحد من نفوذ فرنسا في الجزائر من خلال طرح فكرة الغاء الاسترقاق انظر

Christian Windler: a diplomatie comme experience de l'autre: consuls francais au Maghreb (1700-1840),Librairie Dros.S.A Genève 2002 pp 479-480etL'Institut de l'Afrique" :De l'Esclavage en Orient" ,Revue britannique,5eme serie , T11, Bureau de la Revue ,Paris 1842 ,p 400 - 401

[2] Edouard Cat: petite histoire de l'Algérie ,Tunisie, Maroc 2V, Nouvelle bibliothèque algérienne, collection Adolphe Jourdan,1889, p 127

[3] Angustinbernard: Histoire des Colonies Franc¸aises -Algérie -, Société de l'Histoire dans le monde, T2, Plon, Paris, 1930,p 13.

[4] Ministère de la Guerre: TESF dans l'Algérie….Op-Cit, p 148.

[5] حمدان خوجة: نفس المصدر السابق، ص ص 214-216.

[6] Pierre Berthezène: Dix-huit mois à Alger, ou récit des événements qui s'y sont passés depuis le 14 juin1830, chez August recard ,Montpellier , France ,1834, p 226.

[7] Charles Rober Ageron: le Gouvernement, ….Op.Cit.page 24.

الحماية للجيش الفرنسي تجاه الأهالي، وحتى قائدهم أصبح تحت الحماية الشخصية لهذا الموظف[1] وقد دفعت هذه السياسة إلى تنازل فرنسا عنمتيجة لصالح هذا الشيخ.[2]

حاول دو روفيقو Rovigoالحصول على اعتراف من زوجة بوضربة الفرنسية؛ غير أنه لم يتحصل سوى على تأكيد بأن بوضربة في تقديمه للعريضة الممضاة من قبل الجزائريين* كانت مصادفة فقط دون أن يكون على اتصال أو معرفة ببن زعموم، ونظرا لطبيعة الاتهامات التي لا تستند إلى أدلة حقيقية لم يتمكن ريفيقو من تحويل بوضربة أمام المجلس الحربي كما شاء، فقام بنفيه إلى باريس مما أثار بعض الشكوك والاحتجاجات لدى معارفه وأهله خاصة مصطفى بوضربة عمه وحمدان آغا وعلي بن نيقو شقيق الآغا محي الدين الذين كانت تربطهم علاقات مع بارتزن فتم نفيهم عدا الأخير، الذي تمكن من الفرار، فأعتقل أخوه غير الشقيق حميدو ملازم الآغا بتهمة الخيانة العظمى ومات في السجنوشابت وفاته الكثير من الشكوك، الأمر الذيدفع بالكثير من الأعيان إلى التفكير في السفر إلى فرنسا على غرار باي التيطري مصطفى بن عمار وبن تركية، ومصطفى باشا للاحتجاج والشكوى للسلطات الفرنسيةفاثار ذلك خوفريفيقو من هذا التحرك فأعلن أن هناك مؤامرة جديدة لإنشاء لجنة جزائرية لتسهيل عمليات الاتصال مع الداي حسين[3] وأحمد باي بعد أن وقع تحت تأثير مستشاره حمدان بن عثمان خوجة الذي فرض على الآغا محي الدين الذهاب إلى قسنطينة كوسيط بين السلطة الفرنسية والسلطة في قسنطينةللتفاوض مع أحمد باي واقناعه بالاستسلام وأشار دو روفيقوRovigo أن حمدان خوجة قد عاد بدليل على وجود لجنة جزائرية من الأعيان تهدف إلى الاستحواذ على السلطة[4] وذلك بتاريخ 22 أكتوبر حيث ظل حمدان خوجة يشك بوجود هذه الهيئة التي كان من جملة أهدافها؛ تقويض السلطة الفرنسية بمساعدة القنصلية البريطانية في الجزائر وتونس التي ظلت في تواصل مع الأعيانبعدان تقرر لدى الغالبية العظمى من الساسة الفرنسيين الاحتفاظ بالجزائر.[5]

وقد حاول دو روفيقوRovigo خلال الأشهر الست التي أعقبت عمليات اعتقال اعيان الجزائر على تضخيم الأمر في تقاريره حيث أكد على أن السير سان جون القنصل البريطاني كان له تأثير قوي في حركية القبائل أثناء حملة الجنرال برتزين على المدية[6] وحتى بليسيه Pellissier اقتنع بقصة هذه

[1]Demontés Victor: Le peuple algérien: essais de démographie algérienneavec la collaborationde Direction de l'agriculture, du commerce et de l'industrie,Imprimerie algérienne, Alger , 1906, p 10.

[2]CatEdouard: Op-Cit ,pp 183,

*قدمت للحكومة الفرنسية عام 1831.

[3]Démontes Victor: trois ans d'exil. trois ans d'intriguer,Imprimerie . typo-litho S. Léon, Paris ,1905,p5

[4]Anne-Jean-Marie-René Savary (duc de Rovigo), Gabriel Esquer: Correspondance du duc de Rovigo, Vol 1,J. Carbonel, Paris ,1914,p80

[5]Paul Jean Louis Azan: conquête et pacification de l'Algérie , Librairie de France,Paris 1931 ,p 89

[6]Georges Nicolas Marc: Des Moyens d'assurer la domination française en Algérie par le maréchal de camp B[en]Letang ,Paris 1840 pp 1,4

المؤامرات، غير أن كل هذا التضخيم كان دون دليل باستثناء تلك العريضة المقدمة من قبل الأعيان للسلطة الفرنسية فالعريضة الأولى قدمت إلى المسير المالي Pichon من قبل الآغا في 7 أكتوبر 1832 والثانية قدمت لدو روفيقو Rovigo في 26 ديسمبر 1832 والذي قام بتوجيهها بدورة إلى الوزارة وفي نفس التاريخ أعلمه القنصل البريطاني السير جون أن الأعيان يعدون عريضة ستوجه إلى الحكومة يطالبون فيها الحكومة الفرنسية بضرورة عدم فتح المفاوضات مع الداي حسين ولا أحمد باي دون العودة إلى أعيان الجزائر وهم أنفسهم الذين وجهوا العرائض من خلال بوضربة، وهو ما يتنافى مع حقيقة التطورات الحاصلة في الجزائر أو فرنسا[1].

تمحورت جميع هذه العرائض في موضوعها على أنه إذا قررت فرنسا التخلي عن الجزائر لبعض القوى الأجنبية، فإن عليها الرضوخ لمطالب أهالي الجزائر بمنحهم حكما محليا بقيادة أحد شيوخ الجزائر وفي الوقت الذي كان دو روفيقو Rovigo يعلن عن وجود مؤامرة تحاك من قبل لجنة الأهالي أو الأعيان بقيادة الداي حسين وأحمد باي أعلن الماريشال سولت *Soult بدوره، أنه يحتكم على عرائض تبين التهم الموجهة للأعيان والسلطة الجزائرية القديمة الداي حسين وأحمد باي، غير أن الوحيد الذي كان في وضعية البديل الأمثل في نظر هؤلاء هو حمدان خوجة –الذي زكاه الداي حسين كأمير يمكن له حكم الجزائر–أثناء مفاوضات الساعة الأخيرة[2]على أساس أن دون روفيقو قد وظفه لإقصاء البقية إذ أصبح منذ ماي 1832 الوحيد المتصل بالداي حسين في ليفورن[3] بفضل سفينة تحمل العلم التوسكاني كما استعاد أملاكه في البادية والتي صودرت وقد ظل على ولاته للداي أملا في استعادة الحكم. أما ابنه حمدان أفندي فقد أكد في كتابه ذكريات عن رحلة عبر الجبال من الجزائر الى قسنطينةوالذي ترجم إلى العربية**[4]، أنأباه ظل على ولائه للحكم العثماني وقد كشف عن هذا الولاء أثناء وجوده بباريس عام 1833 وبداية عام 1836 مما عرضه للتوقيف والاعتقال من قبل الجنرال كلوزيل الذي اتهمه بإجراء اتصالات مع القنصل

---

[1]Jean Leca ,Jean Claude Vatin: '' l'Algérie politique , institution et Régime'' Presse de lafondation nationale des sciences politique ,N° 197 de Cahier ,1975 p 22

*Maréchal SoultNicolas–Jean–de–Dieu1769–1853 قائد عسكري فرنسيأصبح وزيرا للحربيةوأول من وضع لبنة الفيلق الأجنبي عام 1831 والذي يعد نموذج فرنسي بامتياز ثم أصبح رئيسا للحكومة ثلاث مرات من أشخاص الذين حاولوا التستر على جريمة الظهرة جوان 1845، Nicole Gotteri, Soult: maréchal d'Empire et homme d'Etat, La Manufacture, 1991pp20-2

[2]Abel Hugo: France militaire. Histoire des armées françaises de terre et demer , V5,Delloy Editeur, Paris,1838, pp 339-340,362

[3]Edme T. Bourg: Biographie des hommes du jour industriels, conseillers - d'État, V 4 ,Pillou Librairie Paris, 1838,pp 6,136,270

**ترجم Souvenir d'un voyage d'Alger a Constantine par montagneالى العربية بعنوان: "عليأفندي بن حمدان خوجة الجزائري، وصف رحلة من الجزائر العاصمة إلى قسنطينة عبر الجبال عام 1832"، ترجمة وتقديم د. عميراوياحميدة، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، جانفي 2000

العثمانيفي باريس، ومطالبته إياه بضرورة إرسال أسطول عثماني لمساعدة أحمد باي في مقاومته[1] هذا الاتهام دفعه للفرار إلى العاصمة العثمانية أين اشتغل في مطبعة السلطان[***] وبخصوص بوضربة وبالرغم من التحقيق الذي باشرته وزارة الحربية تبين للمارشال سولت Soult في تقرير لدون ريفيقو المؤرخ في1 جويلية 1832 أن بوضربة فوق كل الشبهات وأن هذه الاتهامات باطلة ولا يحق له إبعاده عن بلده وعائلته ومصالحه، وتم السماح له بالعودة إلى الجزائر، غير أن روفيقو اعترض على ذلك مما أجبره على البقاء في مرسيليا بعد أن خصصت له وزارة الحربية دخلا سنويا وقد أكد بوضربة في الكثير من الأحيان خاصة في مذكراته[2] أنه كان من دعاة التفاهم بين الفرنسيين والجزائريين، بينما كان حمدان بن عثمان خوجة يطالب بتراجع فرنسا عن فكرة احتلال الجزائر، وتسليم مقاليد الحكم لأمير مسلم معروف قادر على تسيير البلد مؤكدا أن القبائل لن تقبل بالاستسلام والقبول بحكم مسيحي.[3]

كشف بوضربة أمام اللجنة الأفريقية 1833[4]اعتراضه على سياسة السيف والترهيب المنتهجة من قبل كل القادة الفرنسيون وقبوله بنظام حكم يقوم على الإدماج بين الشعبين ويكون أساسه العدالة والمساواة[5] والملاحظ أن هناك تلاقيا بين ما عرضه في نقاط ثلاث لمشروعه والأفكار التي طرحت عام 1833، من قبل الجنرال Brossardلبرتزين الذي كان قد قرر عام 1831 إنشاء مجلس أعلى للمستعمرة يشارك فيه بوضربةوبروسارBrossard ومنح للمتقاضين المسلمين إمكانية التقاضي والطعن أو الاستئناف لأحكام القاضي المسلم أمام المجلس أو الحكمة الملكية الفرنسية كما منح مكانة خاصة لبلدية الجزائر وذلك بالتنسيق بين الشخصيات الثلاث برتزين –بروصار– بوضربة هذا الأخير الذي طالب بضرورة إعادة الأملاك الخاصة بالحبوس ودور العبادة وهي المطالب التي قدمها عام 1831 ثم عاد وطالب بها عام 1833 كشرط للمشاركة في المخطط الثلاثي وهو الشيء الذي اقترحه بارتزن لوزارة الحربية في 2 فيفري 1831 سواء بإعادة الأملاك أو التعويض المادي مما يعني أن اتهام بوضربة بمحاولات قلب نظام الحكم الاستعماري في الجزائر اتهام لا يقوم على أي سند صحيح.[6]

---

[1] Christian Pitois et Pierre Christian: L'Afrique française, l'empire de Maroc et les déserts de Sahara conquêtesA, Barbier éditeur ,Paris1846 ,p 135

[***]وهي الاتهامات التي طالب أحمد بوضربة فالمسير المالي Pichon يؤكد أن توقيف بوضربة جاء في نهاية دورة المجلس البلدي حين طرحت مشكلة تجارة الأصواف baron Louis andré Pichon : Alger sous la domination p 56et 339 « Fut décidée le fameux des laines contribution » وبالنسبة للملاحظين فإن البلدية قامت بالتوزيع العادل لمساحة الصوف ويؤكد الجنرال Brossard أن السبب الحقيقي لهذا النفي كان مشكلة احتكاره لجمع وتجارة الأصواف وصراعه مع تجار اخرين من الاهالي واليهود général BrossardÉtienne: mémoire Op-cit ,p 88-89.

[2]Georges yver: ''si Hamdan ben Athman Khodja'' RAN° 288,1913 , Adolphe Jourdan librairie Editeur, pp 101, 104

[3]Edme T. Bourg: Biographie des hommes..., Vol 4,Op-Cit , p 362

[4]Commission D'Afrique par Ordonnance du Roi 12décembre 1833: Procès-verbaux et rapports, Imprimerie Royale, 1834,pp 39-44

[5]Procès-verbaux et rapports, 1833. Commission d'AfriquePar la France, pp 39 , 40

[6]Brossard Étienne: mémoire ,Op-Cit: p 93.

في المقابل فإن بعض الأصوات الفرنسية بدأت تظهر على غرار Aubignosc الذي طالب بضرورة منح السكان حرية أكبر خاصة سكان المدن قصد عزل بقية السكان ودفعهم لقبول فكرة إدارتهم من قبل الفئة الأولى[1]، وحتى الجنرال بروسارBrossard أكد على ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين السلطة الفرنسية وسكان الجزائر بمنح بعض الاستقلالية للأهالي وتركهم يسيرون أنفسهم بأنفسهم وذلك لتحقيق إخلاص المدن لفرنسا ونقطة الارتكاز لسياستها وتوسعها نحو الداخل.[2]

إذا فتوظيف بوضربة من خلال استخدام عائلته –حميدو خليفة الآغا وبن نقرو آخر الآغوات وصديق بوضربة، قد جلب له نقمة سكان الجزائر وحتى السلطة الجزائرية المتبقية والمتمثلة في احمد باي [3]فأي مسلم يقدم خدماته للمسيحيين من النادر أن لا يصبح عدوا للمسلمين.[4]فالأغا محي الدين بن مبارك وزايد بن علال شخصيتان تنتميان لعائلات مستقلة انضمت فيما بعد إلى الأمير عبد القادر 1835.[5]

حيث كان الآغا محي الدين مصرا على طلب تعين أمين السوق لسوق المواشي والمكلف بتسجيل ومراقبة وتحصيل كل ماله علاقة بعمليات البيع والضرائب والتأكد من هويات التجار ورواد الأسواق وتحصيل الرسوم. هذا الطلب آثار شكوك برتزين خاصة في الاسم المقترح لتولي هذا المنصب وهو لبوضربة أو لبعض معارفه وبعد استشارة المسير المالي رفض الطلب لما له من تأثيرات على السير العادي للعملية الاستيطانية.[6]

وحتى الجنرال بويرBoyer كشف عن اتهاماته للجنة الجزائرية للأعيان برئاسة بوضربة وخلفائه وكتب للوزارة يؤكد أن هذه الشخصية لا تستحق ثقة فرنسا ومع هذا الاتهام حتىآغا وهران بن عمار، ولم يكتف بذلك بل أقدم على القيام بممارسات مرعبة ضد أعيان الجزائر بأحكام دموية حتىاجبار أهالي المدن على الرحيل عن البلاد أو نحو الداخل وهذه الأفعال سيكرسها كلوزيل أثناء عودته إلى الجزائر في 10 أوت 1835 عندما تعهد بأنه خلال 3 أشهر لن يبقى أي فرد من قبائل الحجوط*بالمتيجةحيث ستظهر مدينة جديدة فرنسية.[1]

---

[1]Aubignosc: Nouveau système d'occupation et d'exploitation, 4° Ed ,1835Paris, pp 18 ,165

[2]Sol (chef d'escadron d'état-major.): du système à suivre pour la colonisation d'Alger, Noirot, Paris , 1835,p

[3]Ali effendi ibn Hamdan ibn OtsmanKhodja: Souvenir d'un voyage d'Alger a Constantinepar montagneVerronais imprimerie Libraire, Metz,1832 ,pp29- 32

[4]Baron Louis andréPichon :Op-cit p 325.

[5]Pellissier de Reynaud: Op-Cit ,p 451

[6]Pierre Berthezène: Dix-huit mois à Alger, ou Récit des événements qui s'y sont passés depuis le 14 juin 1830 , imprimerie August recardMontpellier France , p271.

*مدينة حجوط مدينة جزائرية قديمة سكنت من طرف الحجاجطة في العهد العثماني عرفت سابقا بمدينة مارينغو إلى ما بعد الاستقلال في 1963 حين غير الرئيس بن بلة اسمها ال الاسم الحالي، تأسست المدينة الجديدة سنة 1848على يد القائد الفرنسي " Capitaine Victor de Malglaive " جنوب المدينة القديمة بين حافتي ووديان بينهما مرج ماء ومستنقع ماء ضحل. تبعد مدينة حجوط عن ولاية تيبازة بـ 14 كلم و75 كلم غرب العاصمة. عرفت قديما بزراعتها وتربية المواشي والخيول، وأسواقها كانت معروفة قديما والى

V- موقف الإدارة الاستعمارية من المشاريع المطروحة من قبل الأهالي

ومن أجل وقف سياسة العرائض المتبعة من قبل الجزائريين قرر بارتزن الاستجابة لمطالب التعويض المتعلقة بالمحلات المشغولة من قبل الجيش والتي تم تدميرها بحجة المنفعة العامة إلى جانب المصادرات التي تمت بطرق متعددة، خاصة تلك التي حدثت في عهد كلوزيل الذي صدر أمر 8 سبتمبر 1830 لإنشاء وعاء عقاري لأملاك الدولة يجمع فيه كل أملاك المطرودين من الجزائر (أتراك- جزائريين وكل الأملاك المحبوسة لفائدة الأوقاف - وقف مكة والمدينة- ثم أصدر في 7 ديسمبر 1830 أمرا بمصادرة المساجد والمؤسسات الدينية حيث استهدفت العملية بالجزائر العاصمة[2]:

1/ أملاك وحبوس مكة والمدينة التي كانت تذهب مداخلها إلى مكة لتمويل فقراءها وحتى الجزائريين المستقرين بمكة.

2/ أملاك وحبوس سبل الخبرات التي كانت عبارة عدة مساجد يستفيد منها طلبة علوم الدين وتمولهم (اقامة وتدريس).

3/ أملاك بعض المساجد وحبوسها.

4/ أملاك إشراف الجزائر وأعيانها الذين يشكلون جمعية الإشراف خاصة الأحواش كحوش قائد السبت بالبليدة البالغ 310هكتار الى جاني أحواشمليانة والمدية.[3]

5/ أملاك الزوايا المخصصة للتلاميذ.

6/ أملاك 19 مرابط ورجل دين.[4]

7/ أملاك الأندلس وحبوسها التي أنشأتها الجالية الأندلسية القادمة من الأندلس بعد سقوط غرناطة عام 1492

8/ أملاك بيت المال والوكيل الإسلامي المكلف بتسيير أملاك الحبوس [5]

كلها تمت مصادرتها قانونيا لفائدة أملاك ألدولة وهذه السياسة التي انتهجها كلوزيل كانت تحت إشراف Gérardin الذي زوال مهمة الترجمة لفائدة الجيش الفرنسي، فأشرف على مصادرة 3000 بناية من أصل 5000 الموجودة بالجزائر على أمل التعويض لشاغليهابناء على وعود كلوزيل في الأمرية الصادرة

يومنا هذا.تعتبر القلب النابض لولاية تيبازة لما تحتله من مكان جغرافي يمكنها من توسط سهل متيجة الغني والزراعي، يبلغ عدد سكان دائرة حجوط 71 ألف نسمة، انظر

Amirouche Lebbal, " Hadjout (Tipasa): Une ville commerciale prospère ", Horizons, n° 4274, 18 avril 2011, p. 6

[1] Charles robert Ageron: le Gouvernement……., Op-Cit,p 24

[2]Eugène Clavel: Droit musulman: Le Wakf, ou habous, d'après la doctrine et la jurisprudence (rites hanafite et malékite)Imprimerie Diemer,Paris, 1896,p 256

[3]Ministère de la guerre : TSEFA……Op-Cit, V 5,p 211

[4]Ministère de la guerre: TSEFA….. Op-Cit ,Vol4 , pp348-358

[5]WormsMayer-Goudchaux: "Recherches sur la Constitution de la Propriété Territoriale dans le paysmusulmans, de la propriété rurale et urbaine en Algérie "Revue de législationet de la jurisprudence ,bureau de la Revue ,Paris ,1844 , pp 5,29..

بتاريخ 26 أكتوبر 1830[1]وذلك لتكريس سياسة المبادلة والمقايضة غير العادلة والتي استفاد منها هو شخصيا ثم أصدر الأمر بتاريخ 8 نوفمبر 1830 بفرض مبدأ تنظيم الأملاك العامة وإخضاعها للمبدأ المنفعة العامة[2] إذ شرع في تقسيم الجزائر العاصمة إلى7 أوطان: وطن سباو – بني خليف – بني موسى – خاشنة – بني مراد – بني سليمان – السبت – والأوطان قسمت الى دواير تسهيلا للاستيلاء على أراضي القبائل خاصة بعد قيام الإدارة الاستعمارية بتجفيف المستنقعات في أودية: الحميز والكرمة والحراش [3] مما جعل عملية الاستجابة لطلبات التعويض تأخذ طريقا آخر وقد صرح المدير Gérardin أنه وجد صعوبة في الاستجابة لطلبات التعويض الكثيرة حيث لا يمكن لبند النفقات المخصص لهذه العملية أن يغطي كل طلبات التعويض إلى جانب إصدار المفتش العام للمالية Fougeroux على تطبيق المصادرة على أملاك الأتراك، في الوقت الذي سعت فيه بريطانيا إلى شراء أملاك الداي حسين والبايات بناء على أوامرالماريشال.Soult

في 11جويلية1831صدرأمر آخر ضد الأتراك الذين ثبت بحقهم فعل المعارضة للوجود الفرنسي في الجزائر بمصادرة أملاكهم وهو الأمر المؤرخ في 21 جوان 1831، هذه الأفعال حركت النخبة والأعيان فقررت فرنسا في 1 نوفمبر 1831 إيفادGuirroie الأمين العام للجنة الإدارية للجزائر الذي توصل إلى نتيجة بضرورة إعادة الأملاك الوقفية –مكة والمدينة– للمسلمين قصد الإشراف عليها وتسييرها إلا أن معارضة أعضاء اللجنة المالية أبقت الوضع كما هو.[4]

المطلب الثاني: سياسة فرنسا لفرض نظام الحماية على الجزائر

الكثير من التساؤلات التي طرحت حول كيفية إدارة الجزائر فكل شئ كان يدل على الجهل واللامبالاة المطبقين بخصوص الطباع ونوع الحكم والنظام الإداري الذي يجب تنفيذه، وما جعل الجزائريين لا يأبهون بنزول العدو او توسعه او مشاريعه لأنهمألفوا ذلك[5] وهو ما جعل التصادم يتحكم فيه العوامل الدينية أكثر من عوامل الجغرافية او الوطن[6] الذي كان أقوى من السياسة والمصالح المادية وحتى السلطة.[7]

[1]GGA: Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie. 1830-1854, Imprimerie du gouvernement ,Alger , 1856, pp2-3

[2]Ministère de la guerre: TSEFA, …Op-Cit Vol 5,p 264

[3]Ministère de la guerre: TSEFA ……Op-Cit Vol 5 p178 , 186

[4]baron Louis andré Pichon : Op-Cit ,p 211.

[2] تشرشل شارل هنري: حياة الأمير عبد القادر، ط 2، ترجمة أبو القاسم سعدالله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص49 و 71

[6]Roches Léon: Dix ans a travers l'Islam ,3ed ,librairie académique ,Paris , 1904 ,p 70

[7]Tournier .J: la conquête religieuse de l'Algérie , Ed Plon ,Paris 1930,p 250

يعود المشروع والاتفاقيات الموقعة من قبل الجنرال كلوزيل وحكام تونس لإدارة الجزائر إلى شخصيتين رئيستين دي لسيبس*FerdinanddeLesseps فالأول كان قنصلا عاما لفرنسا بتونس منذ 1829 وتمكن من الحصول على التأييد التونسي للحملة الفرنسية نظرا للصراع والعداء المتأصل بين الداي حسين وباي تونس بخصوص تبعية هذا الأخير لداي الجزائر ومطالبته بضرورة استقلال عن الجزائر.[1]

أما الشخصية الثانيةفكانت كلوزيل الذي حمل المشروع الواعد لإدارة الجزائر، حيث كان يهدف إلى إرضاء الثوريين الناقمين على الإدارة الفرنسية الجديدة[2] فعرض على الحكومة الفرنسية في 30 أفريل 1830 مشروع إدارة الجزائر بالنيابة من خلال تعيين سيدي مصطفى شقيق باي تونس المرشح الأوفر لتولي حكم الجزائر بعد الإطاحة بالدالي حسين.[3]

من جهة أخرى فإن تونس كانت قد سارع إلى توجيه تهنئة وتحية للقائد الفرنسي دي بورمون اثر سقوط الجزائر واستسلامها كما أرسلت بعثة تونسية مهمتها التنسيق بين أعيان الجزائر والبرجوازية وفرنسا لإنهاء الصراع والاستسلام؛هذه البعثة لم تنسحب إلا بعد سقوط القصبة ونهبها، هذا المشروع وجد استحسانا لدى دي بورمون الذي عرض التنازل عن الإقليم الشرقي للباي وهو ما تبنته وقبلته البعثة التونسية[4] حيث انطلقت عملية إعداد المخطط باحتلال عناية إلا أن اندلاع ثورة جويلية1830أجهضت مشروع تولي باي تونس حكم قسنطينة.

حاول كلوزيل بجهد جديد بعث وإنجاح المشروع فوجه تعليمات لدى لسيبس بضرورة الإسراع في إقناع باي تونس بالعملية شريطة أن تكون لفرنسا اليد العليا في الإشرافعلى إدارة البلاد[5] من جهته باي تونس بادر بإرسال بعثة ثانية إلى الجزائر بتاريخ 28 أكتوبر وظلت بها إلى غاية 10 نوفمبر، في مهمة لدراسة كل الجوانب التقنية والنفسية للمشروع والاتصال بأعيان الجزائر للنظر في مدى قابلية هذا المشروع للتطبيق لديهم[6]، وقد تضمن المشروع خلافة الأمير التونسي لأحمد باي مقابل تقديم ضريبة 1200ألف

* دي ليبسيبس: فرديناندديليسبس مهندس فرنسي درس مشروع توصيل البحر الأحمر بالبحر المتوسط لفترة طويلة وحاول إقناع عباس باشا به فرفض باريس بفرنسا في 19 نوفمبرعام 1805 واشتهر بمواقف المؤيدة لنابليون. قضى أعوامه الأولى وفيعام1803 أوفد نابليون مبعوثا شخصياإلي مصر هو ماتيوديليسبس والد فرديناند وكان مقربا لشيوخ الأزهروأصبح المستشار الفعلي السياسي والعسكري والإداري لمحمد علي. اختير فرديناند دي لسبس قنصلا مساعدا لفرنسا بالإسكندرية عام 1832. Dictionnaire le Petit Robert 2 ,1985,p1056

[1] C.A.O.M: 1H7dossier N°1et 3 sous dossier N° 1: correspondances en France 1831

[2]Louis de Baudicour: Histoire de la colonisation de l'Algérie , librairie challamel Ainé EditeurParis 1860 p 2

[3]C.A.O.M: 1H4 dossier 6 ,sous dossier 1et 2 correspondances Alger- France , France – Alger Oct-Déc 1830

[4]Pierre Berthezène: Op-Cit 173.

[5]Camille Rousset: L'Algérie de 1830 à1840 les commencements d'une conquête , Hachette Livre, Paris , 2012 p 226

[6]Paul Chaudru de Raynal: De la domination française en Afrique: et des principales questions, Imprimerie dondey ,Paris ,1832 ,pp 114-117

فرنك سنويا تدفع على شطرين وحماية المؤسسات الفرنسية المنشأ بالمستعمرة الجديدة، وهذه المفاوضات أعادت الأمل لدى أمراء تونس في توليه حكم قسنطينة وحتى الجزائر* هذه الأخيرة التي منحت لسيدي مصطفى باعتباره حاكما ووالیا على قسنطينة[1].

I: طبيعة مشروع الحماية او الاحتلال بالوكالة

تم إعداد المشروع بقصر باردو بتونس العاصمة وأرسل إلى الجزائر مقابل المشروع الفرنسي ليصدر في شكل اتفاقية وقعت بالجزائر في 1 ديسمبر 1830[2] تضمنت بعد البسملة والاعتراف بإرادة الله وملك فرنسا:

1/ اعتراف بسيادة الباي على الإيالة برا وبحرا (م1).

2/ تسمية الأمير سيدي مصطفى كباي على قسنطينة.

3/ يتعهد باي تونس في حالة استدعاء هذا الأمير أو إنهاء مهامه بتعين شخصية ذات أهمية ومكانة نفسها وبعد موافقة الجنرال الذي يعطى موافقة مبدئية (م8).

4/ أن يدفع على أربع دفعات ضريبة من 800 ألف فرنك للسنة الأولى ومليون فرنك للسنوات اللاحقة ويمكن أن تتم مراجعة أو تخفيضها (م2).

5/ يتحصل الباي على كل المداخيل الضريبية (م5) باستثناء الحقوق الجمركية التي يتقاسمها مناصفة مع فرنسا وإدارتها المتواجدة في الموانئ (م4).[3]

6/ القوات الفرنسية لا يمكنها الدخول إلى اقليم قسنطينة إلا بموافقة وتصريح من الباي وبعد الاتفاق على مهمة هذه القوات ومدة تواجدها(م7).[4]

وقد سعي كلوزيل إلى التلاعب بالاتفاقية حيث تضمن النص العربي ما لم يتضمنه النص الفرنسي إذ أراده أن يكون أكثر كرما على تونس وأكثر حزما وصدقا على فرنسا، فأخفى النص العربي عن وزارة الخارجية ولم يكشف عنه إلا أثناء المفاوضات في جوان 1831 وهو ما قلص من حظوظه فينجاح المشروع[5].كما أن الاتفاقية لم تتضمن أي شروط للتعديل ولا ضمانات التطبيق على أساس أن كلوزيل كان يملك كامل الصلاحيات في إدارة الجزائر، وقد كشف تقرير المفاوض Huder الذي لم يدع مجال للشك

*كان الحفصيون قد حكموا هذه المنطقة بعد سقوط دولة الموحدين وكانت سبب توتر العلاقات التونسية الجزائرية إلى غاية 1882 تاريخ فرض الحماية على تونس.الباحث

[1]C.A.O.M: 1H6 dossier N°1et 2sous dossier: correspondances des Affaires Etrangère avec les consules de France aTunis ,Rapport Huder Tunis 5 juillet 1831.

[2]Charles Robert Ageron: le gouvernement du générale …….Op-Cit ,pp57, 59

[3]Christian Schefer: La politique coloniale de la monarchie de juillet: l'Algérie et l'évolution de la colonisation française, Champion,Paris ,1928,pp247-255

[4]Charles Robert Ageron: le gouvernement ……. Op-Cit,pp 186 , 188

[5]André La charrière: "un essai de pénétration pacifique en Algérie"Revue d'Histoire Diplomatique 1909 N° 2.3 ,pp ,466-467

أن التعهدات السرية والوعود الشفهية لا تشكل سوى ملاحق للاتفاقية باعتبارها ذات وزن سياسي بالنسبة للأشخاص الذين قدموا هذه التعهدات وليست ذات وزن قانوني.[1]

فالمفاوضون التونسيون أضافوا نوعا من الثقل الروحي على الشروحات المقدمة من قبل كلوزيل وحتى باي تونس لم يطرح الاتفاقية أمام الديوان خوفا من ردود الفعل على حقيقة هذا الاتفاق مع المسيحيين، وحسب دي ليسبس فإن الباي أعلن أمام الديوان وسكان قسنطينة أنه عقد اتفاقية مع الفرنسيين قصد ابعاد الخطر الذي يهدد الإسلام بإقليم قسنطينة فقد اشترى هذه الأبعاد بـ 15 إلى 20 مليون فرنك، ثم حث التونسيون على قبول عرض آخر تقدم به الفرنسيون هو تولي أمر اقليم وهران ففي 30 ديسمبر تلقى دي ليسيس أوامر بتحصيل ضريبة 1200 ألف فرنك كاعتراف من قبل فرنسا باحتلال المرسى الكبير، غير أن التونسيون لم تكن مسألة وهران أو الجزائر تثير اهتمامهم بالقدر الذي كانت عليهقسنطينة رغم إصرار الجانب الفرنسي أن المسألة مرتبطة باتفاقية قسنطينة ورغم التوبيخ الذي لحق كلوزيل[2]وكذلك التوبيخ الذي لحق دي ليسيبس الذي كلف بتبليغ باي تونس برفض الحكومة الفرنسية للاتفاقية فان كلا من كلوزيل ودي ليسيبسظلا مصرين على أن اسلم وسيلة لفرض النفوذ الفرنسي على الجزائر ثم تونس هو خلق نظام موحد في البلدين يمكن توجيهه وفقا لمقتضيات المصالح الفرنسية فأسلوب إدارة الجزائر على غرار المتبع في مستعمرات غيانا وغوادلوبومارتنيك يمكن ان يفي الغرض [3] بعد أن تم استدعاء الكولونيل Auvray الذي قدم توضيحاتهبخصوص الاتفاقية [4]فأقدم كلوزيل على التهديد بالاستقالة من جهته فإن الاتفاقية الجديدة تم عقدها من قبل المسير العسكري Volland يوم 06 فيفري 1831 وهذا الاتفاق الجديد احتوى على مادة سرية مفادها أن الباي المعين على وهران يلتزم كغيره المعين على قسنطينة بنفس الالتزامات الواردة في المعاهدة، كما أنه يتمتع بنفس الاستقلالية وأضيفت إلى المعاهدة الجديدة التزام بإعفاء المستوطنين ولمدة عامين من دفع الضرائب وقد تضمنت المادة الثامنة: "أن تنصيب الباي لا يمكن أن يتم إلا بعد استشارة الجنرال الفرنسي وموافقته" أما المادة العاشرة فتضمنت: تعديل لبعض الإجراءات لتسديد الضريبة أو غرامة مالية على شطرين ولم يتم إعلام باريس إلا بعد أن تم عقد الاتفاق حيث لم يتلقى الملك تقرير وزير الخارجية إلا في 30 جانفي 1831 [5] الذي قرر إلغاء اتفاق قسنطينة لأنه لا يحقق المصالح

[1]Charles Robert Ageron: le gouvernement …Op-Cit,pp 63,64,65 **et** Christian Schefer: Op-Cit ,p 256

[2]C.A.O.M: 1H2correspondances des Affaires Etrangère avec les consules de France aTunis ,Rapport Huder Tunis 5 juillet 1831.

[3]M.A.L .De Lachariere: Du système de colonisation suivi par la France .Alger.,Auguste Auffray ,Imprimeur ,Paris 1832 ,p 27

[4]Paul Jean Louis Azan: Conquête et pacification ....Op-Cit pp 41,42

[5]A.. Cour: L'Occupation marocaine de Tlemcen (septembre 1830 – janvier 1836 , typo. Adolphe Jourdan, 1908 pp 59,60

الفرنسية ويشكل مخاطر دولية فرفضه في 4 فيفري 1831 .كما تم رفض مشروع وهران لأسباب جغرافية في 14 فيفري وقد تعهدت فرنسا بعد إلغاء هاذين المشروعين بحماية الباي التونسي.[1]

رغم المواقف الإيجابية لخليفة كلوزيل، بارتزن وكذلك سولت Soult[2] حيث حاول تفعيل إعادة النظر فالاتفاقيات داخل الوزارة ففي 10 مارس قررت وزارة الخارجية تحريك المفاوضات مع تونس وفي 11 مارس أمر سولت بارتزن بتنفيذ التزامات الاتفاقيتين غير أن وجود البعثة الدبلوماسية المسندة إلى Huder اقلقت كلوزيل على مصير الاتفاق مع باي تونس خاصة بعد طرح فرنسا لبعض الشروط والمطالب التي ترفض من الجانب التونسي.[3]

أما الجنرال بارتزن فقد كان يفكر في مشروع آخر وهو القيام بحملة مشتركة فرنسية تونسية ضد قسنطينة لتنصيب الوالي مصطفى[4] ومع وصول بعثه Huder يحمل الشروط الجديدة لمشروع تعديل الاتفاقيتين، إذ تضمن المشروع الجديد تحويل بايات تونس إلى مجرد موظفين لدى فرنسا بدون أية سلطة ودون حرية ودون استقرار، وهو ما أثار غضب الباي التونسي الذي اعتبر هذه الشروط خيانة من قبل فرنسا ودفعتهم إلى إنهاء المحاولة خوفا من الثورة الداخلية التي بدأت تلوح في الأفق[5] وبالنسبة للحكومة الفرنسية، فإن مجلس الوزراء كان قد رفض الاتفاقيتين أو كل فكرة حماية بالرغم من محاولات بارتزن معتبرا أن خضوع الإقليم الشرقي والإقليم الغربي لسلطة الأمراءالذين يخضعون لفرنسا يحقق المصالح الاقتصادية دون الحاجة إلى تقديم أية تضحية، وحتى للمستوطنين الفرنسيين سيتحقق لهم الهدوء وللجزائر سيتحقق الأمن[6]، حيث اعتبر من الضروري خضوع قسنطينة ووهران لسلطة باي تونس عوض سقوطها في سلطة المغاربة[7] وعليه تلقى الجنرال Delortيوم 5 جوان تعليمات بدراسة الطرق المؤدية إلى

[1]Bulletin et Correspondance: le Globe journal géographique organe de la société de géographie de Genève ,tome 4 Librairie Burkhardt Genève 1888 p 88,89

[2]1H5 dossier N° 6et7 sous dossier N°1et 2"correspondances des Affaires Etrangère ،et aussi " l'Occupation Marocaine de Tlemcen Sept 1830 – Janvier 1836"R.A, Vol 52, Jourdan librairie Editeur,Constantine – Paris ,1908 ,p,p 29-31 et 59-60

[3]E.Desmarest etH Rodrigues: De Constantine et de la domination française en Afrique, Librairie palais royale, PaulinParis. 1857,p,p 34, 129

[4]عبد الجليل التميمي: مغامرة الحماية التونسية على وهران سنة 1831، دراسات ووثائق في التاريخ المغاربي في العصر الحديث، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، اكتوبر 1999، ص 54

[5]Victor Demontés: « la mission du comandantHudera Tunis » , Comité des travaux historiques et scientifiques. Section de géographie historique et descriptive Bulletin de géographie historique et descriptive, V 20, EditionErnest Leroux, France 1905 pp 311

[6]Pierre Berthezène: Op-Cit p 178.

[7]Annales du parlement français session de 1844, « Rapport du général Delort », T5, Librairie de Firmin Didot Frères,Paris 1844 p11

قسنطينة؛ قصد إعداد حملة أو إقامة اتصالات مع باي قسنطينة أحمد باي تمهيدا لعقد معاهدة معه خاصة بعد إجهاض مشروع المعاهدة الفرنسية التونسية إثر رفض سكان وهران الخضوع لسلطة تونس.[1*]

II-التدخل المغربي في الغرب الجزائري ومحاولة فرض الحماية التونسية على وهران

بمجرد استسلام الداي حسين سارعت القبائل في الغرب إلى محاولة تنظيم نفسها حيث انقسمت قبائل المخزن، فبالنسبة لقبائل الدوابر ظلت على وفاءها لباي وهران أما قبائل الزمالة[**]فقد تحولت في ولائها نحو المغرب أما الحضر[***]تلمسان فقد طالبوا بضرورة الخضوع لحاكممغربي2 من خلال إرسال رسالتين إلى السلطان المغربي بمكناس يستنجدون به ويعلنون له الولاء والبيعة، فاستجاب المغرب لهذا الطلب بتعيين الأمير مولاي علي كوال على تلمسان في أكتوبر 1830 وساعدته في ذلك قوة عسكرية لحاكم وجدة القائد إدريس أما بقايا الترك والكراغلة فقد فضلوا التحصن في قلعة المشوار[**] وهذا الاعتداء دفع كلوزيل إلى إرسال الضابط Auvray يحمل رسالة تهديد إلى السلطان مولاي عبد الرحمن يطالبه فيها باحترام الحدود الموروثة عن السلطة السابقة[3]، ودعم موقفه بإعادة احتلال مرسى الكبير في 12ديسمبر 1830 والاتجاه لمحاصرة وهران، واحتلالها في 18ديسمبر 1830في الوقت الذي لم يجد باي وهران حسن وأتباعه بدامن تفضيل الدعم الفرنسي ضد ثورات البدو وتهديدات المغرب، وغير أن كلوزيل

---

[*]حيث حاول قاض مستغانم تحفيز سكان وهران لاستقبال باي تونس إلا أنه اغتيل في الغد وأرسلت جثته إلى البعثة التونسية في وهران.الباحث نقلا عن عبد الجليل التميمي: مغامرة .....مرجع سابق، ص 54

[1]baron Louis andréPichon: Op-Cit , p 323.

[**]قبائلالزمول: وتتشكل من 20 قبيلة يرأسها قائد وتدين بالولاء للسلطةوتعتبر من قبائل الرعية او قبائل المخزن وتدارمن قبل باسي قسنطينةصالح عباد: الجزائر خلال الحكم العثماني، دار الالمعية للنشر والتوزيع الجزائر، 2012ص 453-454

[***]حضر الجزائرHadar: عندما بدأ الفرنسيون في شرح الوضع الاجتماعي في الجزائر، صنفوا طبقة كطبقة غنية منحدرة من أهل البلاد ومن مهاجري الأندلس. وكانوا سياسيا في المرتبة الثالثة بعد الأتراك والكراغلة. وكانوا يملكون الأراضي في سهل متيجة وبعض الأملاك في مدينة الجزائر نفسها ويمتهنون التجارة. وكانوا غالبا راضين بوضعهم ولا يطمحون إلى مناصب سياسية. ولكن منهم من تقلد مناصب القضاء والإفتاء والكتابة ونحوها من المقاليد الثانوية الهامة. كان بعضم محل ثقة الباشا كحمدان بن عثمان خوجة. انظرp172Pellissier de Reynaud,..Op-Cit ,T2

[2]Mohamed Lakhssassi: Des rapports franco-marocains pendant la conquête et l'occupation de l'Algérie, 1830-1851, Thèse pour le Doctorat de l'Université Es-Lettres Presses universitaires du Septentrion, Université de Paris I - Panthéon-Sorbonne - 2002,p7, 32 voir aussiA.Cour: "l'Occupation Marocaine de Tlemcen",R.A ,Op-Cit ,pp29,58-59

[*]قلعة المشوار تقع قلعة المشور التاريخية بقلب مدينة تلمسان.. أسوار عالية تنسج محيطها الخارجي في شكل مربع يحتل حوالي 400 متر من المساحة، تحوز بداخلها قصرا ملكيا كبيرا وفسيحا يعود بناؤه وترميمه إلى فترات تاريخية مختلفة تعاقب عليها حكام كثيرون كلمة "المشور" تعني المكان الذي يعقد فيه السلطان أمير المسلمين اجتماعاته مع وزرائه وكتّابه وضُبّاطه لمناقشة شؤون الدولة، والتشاور في أمور الرعية وقت السلم ووقت الحرب

[3]Paul Jean Louis Azan: Conquête et pacification ....Op-Cit ,p 373

ودامريمونDamrémont لم يكن اعتراضهمعلى السياسة المغربية [1]هذه وهذا التهديد للجزائر سوى لاعتبارات سياسية وهي المشروع الفرنسي التونسيفتفكيرهم نحو المشروع التونسيكان يسيطر على كل انشغالاتهم ففي 4 جانفي 1831 استغل دانريمون خروج قوات المخزن المرابطة في وهران لمواجهة قوات المغرب فقام باحتلال وهران فدفع ذلك بالأعيان إلى اللجوء نحو هذا الأخير وإعلان البيعة للسلطان المغربي والاعتراف بسيادته الممتدة إلى غاية معسكرإلا أن تصرف الأمير مولاي تجاه أعيان الدوابر بالمنطقة واحتقاره لهم دفعت بقبائل معسكر إلى الانسحاب من مدينة معسكر والاتجاه نحو الاستقرار بمحيط وهران في محاولة للدخول في مفاوضات مع فرنسا[2]، ومع نهاية جانفي 1831 انسحب الباي حسن الذي خلف بومزراق من وهران مفضلا المنفى على الرضوخ لمشروع كلوزيل هذا الأخير سارع إلى توقيع أمر بتعيين الباي أحمد احد أمراء الأسرةالحاكمة**بتونس[3] مكان باي وهران وقام باي تونس بإرسال الوزير خير الدين آغامع 250 جندي تونسي لحماية الأمير، في نفس الوقت طالب خير الدين دامريمون بالإبقاء على القوة العسكرية الفرنسية والأهليةللحفاظ على المرسى الكبير ووهران وقد قدرت القوةبـ 600 رجل تحت قيادة Lefol ومع وصول خير الدين آغا إلى وهران 11 فيفري 1831 لترتيب الأمور قبل وصول الأمير التونسي، فاكتشف أنه خدع، فقد وعد بتولي مقاطعة فإذا به وجد مدينة مخربة خالية من سكانها لكنه فضل المكوث في انتظار عودة قبائل الدوابر إلى أسوار وهران ومع عودتها عاد له الأمل واستطاع خير الدين فرض سلطته على تلمسان والحامية التركية المشكلة من 400 جنديا بوهران ومستغانم [4]وهذا الوصول دفع ببارتزين إلى تنفيذ التعليماتحرفيا بضرورة الحفاظ على المرسى الكبير بواسطة قوة بلغت 500 رجل في حين أن السلطة في وهران لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود سلطة عربية سواء أكانت الباي القديم أو الأمير التونسي، وهذا سيدفع العرب إلى الارتماء في أحضان المغاربة ونظرا لقلة الإطلاع على الموضوع من قبل الكولونيل Lofol بأن قبائل المنطقة انقسموا بين الولاء لمسيرلي أو لمصطفى آغا وهذه القبائل هي التي كانت تمول وهران بالمؤونة في الوقت الذي حاول المغاربة الاستفادة من الوضعية وتهديد الجزائر في حد ذاتها، الأمر الذي دفع بارتزين إلى التفكير في إسناد السلطة إلى باي التيطري السابق بن عمار غير أنه رفض من قبل الشخصيات الفرنسية مثل Pierre Boyer– le

[1]Paul Chaudru de Raynal: Op-Cit ,pp124-126

[2] محمد بن سليمان خليفة: "الغزو الفرنسي للغرب الجزائري وانعكاساته" مجلة المصادر، م .وللحركة الوطنيةوالثورة الجزائرية، الجزائر، ص ص196–198

**سلالة من البايات حكمت في تونس سنوات 1705–1957 م. وتنحدر أصولها من كريت كان مؤسس السلالة الحسين بن علي (1705 – 1735 م) Dictionnaire le Petit Robert 2 ,1985 ,1808

[3]C.fWalsimlsterhagy: Notice Historique sur leMakhzen d'Oran, Typographie de Perrier, 1849,p 51-52

[4]Boyer.P: "l'Effacement des Béni Amer dans l'organisation Turque et le Sursaut et Derkaoua"Revue de L'Occident Musulman Et de la Méditerranée, Numéros 23 à 24 , Association pour l'étude des sciences humaines en Afrique du Nord ,Marseille ,1977 p55

Marquis de Fandosالذين اعتبروا هذا المشروع هو عودة إلى النظام القديم وإيجاد حليف مستقبلي للباي احمد في قسنطينة [1]الأمر الذي دفعبشخصية أخرى كان معول عليها القيام بالوساطة في الحكموهي مصطفى بن الحاج عمار الإبحار إلى الجزائر مما انعكس على الصراع بين الكراغلة والحضر إلى جانب قبائل المخزن مما سمح لفرنسا بفرض نمط جديد من الهيمنة على المنطقة بأسلوب قمعي[2] وتطبيق سياسة الجنرالAzan وBoyerالمبنية على فرض هيمنة مباشرة على القبائل وقبائل المخزن دون اللجوء إلى الشخصيات الدينية المحليةهذه الأخيرة كانت قد اقترحت في وقت سابق تعيين بايا تركيا يقبل بالسيادة الفرنسية[3] واتهم بارتزين بأنه لم يحاول تعويض الأهالي المتوحشين ! بأشخاص أفضل[4]او انتهاج أسلوب يضمن تمكين الأعيان من الاستقرار على أراضي الجزائر وذلك على حساب الخزينة الفرنسية وهو أمر مرفوض من قبل الإدارة الفرنسية [5].

III- مشروع أحمد باي وفرنسا لإدارة الجزائر.

بالموازاة مع مشروع تونس وسعي المغرب لفرض سيطرته على الغرب بدأ عملية التحول في السياسة الفرنسية فالتحالف مع باي قسنطينة الذي اتخذ لقب ومنصب الباشا كخليفة شرعي للداي حسين فبدأ القائد Huder باقتراح الدخول في مفاوضات مع الباي أحمد خاصة وأن هناك معلومات تفيد بأنه لم يكن مستعدا للاستسلام لفرنسا، خاصة ما نقله اليهودي بن داران لبارتزينمن موقف الباي من الحربالمتواصلة واستعداده للتفاوض حول السلم شريطة تراجع هذه الأخيرة عن محاولات احتلال عنابة، وبالرغم من رفضها لهذه الفكرة فإن الوزارة أعطت الأمر لبارتزين مفاده ضرورة السعي للدخول في مفاوضات مع باي قسنطينة دون شروط مسبقة باستثناء اعترافه بالسيادة الفرنسية على الأقاليم المحتلة وتقديم ضريبة مقابل الاعتراف له بالسلطة على الشرق[*]فكان رد أحمد باي الرفض المطلق معتبرا أن هذه الشروط والمطالب مخالفة لمكانته ووضعه القانوني خاصة وأن فرنسا مازالت تحاول احتلال عنابة رئة قسنطينةعام1830، فانطلق بارتزين في مشروع جديد هو إرسالHuder إلى عنابة حيث التقى بباي قسنطينة السابق اللاجئ

[1]Paul Jean Louis Azan: Conquête et pacification ....Op-cit ,p276

[2]Walsinesterhozy: notice sur le,….Idem p 298.

[3]Claude Antoine Rozet: Relation de l'Armée d'Afrique, T 2,Op-Cit p409.et Paul Jean Louis Azan: Conquête et pacification..Op-Cit pp245et 475

[4]Victor Armand Hain: a la Nation sur Alger , marchands de nouveautés, Coll. Joseph, Antoine et Pierre Dumas, Paris ,1832,p133-135

[5]baron Louis andrépichon: Alger note….,Op-Cit ,p 89.

[*]AbdeljelilTemimi, « Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey, 1830 – 1837 », للمزيد من التفاصيل' انظر :.R.H.M. vol 1, Tunis, 1978, p304 p., 24 planches h.t. 36 documents inédits و :Louis Grégoire:Histoire de France: période contemporaine jusqu'à la constitution de 1875, T2,Garnier et frères, librairie éditeurs Paris ,1879 pp625-630

إلى عنابة الباي إبراهيم** وقد حاول القائد الفرنسي دفعه إلى التمرد وإعلان نفسه خليفة على بايلك الشرق وتسليم عنابة، إلا أن أحمد باي تمكن من مقاومة المحاولات الاستيلاء على عنابة وفرض على فرنسا الانسحاب والكف عن دعم أعوانها بعنابة خاصة الزواوة الذين جندوا في صفوف الجيش الفرنسي.[1]

بعد فشل مشروع Huder حاول الجنرال بارتزين تنظيم حملة عقابية ضد سكان المنطقة الذي ساندوا الباي المقال إبراهيم لكن الوزارة عارضت الأمر وحملته مسؤولية ما وقع وعليه تحمل مسؤولية ما حدث[2] غير أنه رفض تحميل مسؤولية الأخطاء العسكرية فالقائد Huder يتحمل المسؤولية الكاملة حيث كانت أبواب القصبة مفتوحة وحتى وضعه كان سيئا خاصة وأن كل الضباط يتمرنون من القصبة يوميا وقد كشف المارشال سولت Soult عن حقيقة مشروعه البعيد المدى ورغبته كانت استيراد النموذج البريطاني بإنشاء هند فرنسية[3]*.وقد كرس هذا المشروع حين أقدم الجنرالGalbois على تقسيم قسنطينة بعد احتلالها إلى ثلاث (3) وحدات كبرى بعد أن جمع كل المسؤوليات في يد القائد العسكري الذي تولى مهام الإدارة المدنية والعسكرية اثر تراجع فكرة إسنادإدارة المقاطعة إلى قيادة تونسية او محلية تحت الحماية الفرنسية وأسندت مهام إدارةالأقسامإلى خلفاء يخضع له العديد من القواد والشيوخ[4]، وضعت قسنطينة المدينة تحت إدارة الحاكم ومجلس إداري ومجلس بلدي وقد ابقي الجنرال فاليValée على الطابع المحلي للمدينة في شكل مملكة عربية حيث تم إسناد المهمة إلىأربعةأعيان من الأهالي بعد أداء القسم بالولاء للملك[5].

**الباي ابراهيم: حاكم عنابة نيابة عن احمد باي وهو ابراهيم الكريتلي الذي حكم قسنطينة اعوام 1819– 1820 او حكم بعد احمد المملوك لسنتين 1822– 1824 وخلفه احمد بن مناماني تآمر مع فرنسا واضعف مقاومة احمد باي رفقة فرحات بن السعيد بان قطع الامدادات عنه بحراكان هذا البايقد تعرض للعزل من قبل الداي حسين في ديسمبر 1824 وفي عام 1830 أصبح الداعم لبومزراق ثم فرحات بن السعيد وبعد هزيمة هذا الأخير فر إلى تونس ووضع نفسه في خدمة باي تونس لإحتلال قسنطينة وبعد احتلال عنابة عام 1832 رحل إلى ينزرت وحاول مواجهة فرنسا لكنه هزم على يد الجنرال d'Uzer وتم اغتياله من قبل أعوان أحمد باي عام 1834، صالح عباد: نفس المرجع السابق، ص 272

[1]baron Louis andrépichon: Ahmed Bey à sidi khoulilpiecesjustificatife N° 42titré"relation verbal" p 455.voir aussiCharles Robert Ageron: Le gouvernement du général Berthezène à Alger en 1831, Bouchéne,Paris ,2005,p65, 197

[2]Camille Rousset: L'Algérie de 1830 à 1840: les commencements d'une conquête. Tome 1 , Librairie Plon , Paris, 1887 ,pp173-175

[3]Aristide Guilbert: De la colonisation du Nord de l'Afrique: nécessité d'une association Nationale pour l'Exploitation agricole et industrielle de l'Algérie , Paulin Libraire Editeur Paris 1839 ,pp 20- 25

*اذ كانت الهند تحكم من قبل طبقة المهراجا تحولت الشركة من مجرد مشروع صناعي تجاري إلى مشروع لحكم الهند باعتبارها قد اكتسبت وظائف حكومية وعسكرية ثانوية مع ما لديها من جيش كبير خاص مكون من جنود ذات أصول هندية، الذين كانوا مخلصين لقادتهم من البريطانيين وشكلوا عاملا مهما في غزو بريطانيا الآسيوية الباحث

[4]Mercier Arnest: Histoire de Constantine ,J.Marle et F Biron ,Imprimerie ,Editeur , Constantine ,1908 ,p,p 468,470

[5]Moniteur AlgérienN° 349December .1838

غير أن جل هذه المشاريع المطروحة لإدارة الجزائر بطريقة غير مباشرةلفائدة المشروع الاستعماري فشلت فاتجهت إلى الإدارة المباشرة.

المطلب الثالث: الإدارة الجزائرية بدايات الاحتلال1830-1847

I- مفهوم الإدارة الفرنسية في الجزائر

الإدارة تعني النظام أو الانتظام[1]. وعليه فان لإدارة الاستعمارية كانتعملية خاصة تقومبتنسيق وتوحيد جهود العناصر المادية والبشرية في المنظمة من قواعد قانونيةمواد وعدة ومعدات وأفراد وأموال عن طريق تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة هذه الجهود من أجل تحقيق الأهداف النهائية للمنظمة وهي السيطرة والهيمنة على الجزائر [2]ومن خلال استعراضأهداف عملية الغزو والاحتلال، يمكن وضع تعريفاً إجرائياً للإدارة الفرنسية: جملةمن التنظيمات والعمليات الوظيفية تشمل التخطيط التنظيم . التوجيه . الرقابة. تمارس بغرض تنفيذ مهام بواسطة آخرين من أجل تحقيق أهداف منظمة[3].

II- الإدارة الجزائرية قبل الاحتلال وفي السنوات الأولى للاحتلال

أرست الجزائر قواعد التنظيم الإداري تميز بالمرونة يستند إلى قواعد التقاليد المحلية هذه الخاصية دفعت بالإدارة الفرنسية إلى التفكير فيالقيام بإحداث تغييرات عميقة منذ الفترة الأولى لتواجدها[4].تميزت الإدارة الجزائرية قبل الاحتلال بالتنوع والتميز حيث كانت كل مقاطعة تكون إدارة مختلفة عن بقية المقاطعات؛ تبعا لظروف كل منطقة ومساحتها الجغرافية وعدد سكانها.وقد حاولت فرنسا الإبقاء على نفس النمط الإداري في السنوات الأولى.

أ/ بايلك وهران:

تتميز بتكوينه الإداري من خلال المخزن حيث انقسم هذا البايلك إلى ثلاث مقاطعات آمرة المنطقة الشرقية التي يمتد فيها سهل الشلف والمناطق المحيطة، وكذلك أملاك خليفة الباي أما البقية فمقسمة بين الأغوات للقبائل المخزن والدوايروالزمول حسب التقسيم الذي يجتمع لسلطة الآغا.[5]

فالمخزن مشكل من العديد من القبائل بعناصرها المندمجة الدوابر الزمالة (الزمول) هذه القبائل تقوم بخدمة الجيش وتقديم الخراج وكذلك خدمة أراضي الدولة والسهر عليها فرؤساء القبائل يقومون بتولي

---

[1] ChauveauAdolph: Journal du droit administratif, V 1, 1 année , bureau du journal , Toulouse ,France , pp 15-17

[2] الكبيسي عامر: نظرية التنظيم، منشورات جامعةالملك عبد العزيز، السعودية، ص 7- 9

[3] عكوشي عبد القادر:التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، اشراف مقراني الهاشمي،، جامعة الجزائر2005 / 2004، ص ص 17-19

[4] عقيلة ضيف الله: "التنظيم السياسي والإداري الفرنسي للجزائر من بداية الاحتلال (1830الى بداية الثورة الجزائرية 1954"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، كلية العلوم الاجتماعية والسياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، العدد الأول، 2001-2002، ص 69

[5] Mouloud Gaïd: L'Algérie sous les Turcs, Maison tunisienne de l'Edition, Tunis, 1975,p94

المسؤولية وراثيا ومن أجل الابقاء على وفاء هذه القبائل قام النظام السياسي بتحفيز رؤوساء القبائل لشراء مساكن بمدينة معسكر عاصمة الإقليم إلى غاية 1792 *للاستقرار فيها كما تقدم هذه القبائل ضباط وقادة لإدارة البايلك.[1]

إلى جانب المخزن كان هناك قبائل مستقرة في سعيدة وسبدو وعلى طول جبال الأطلس التليمن سبخة وهران إلى سهول الشلف وكان لها امتياز هو دفع الخراج[2].

ب/ بايلك قسنطينة:

لم يكن يتشكل من قبائل المخزن **على غرار بايلك وهران بل كان عبارة عن قبائل مسلحة تتمتع بنوع من الاستقلالية والولاء للإدارة ويتشكل هؤلاء من صغار المزارعين يقيمون شتاء في قسنطينة أين يمتلكون مساكن، وهؤلاء المزارعين كانوا يحتكرون ثلثي 3/2 الأراضي مقسمة في شكل عزلAzel كما كانوا يدفعون الكراء والحكور ***هذه الأخيرة التي فرضها الباي أحمد منذ تعينه عام 1826 بعد أن ألغى نظام الخليفة ونوابه وقام بتعين أعيان على رأس الإدارة والقواد، كما فرض نظام مالي وقام بتجنيد جنود خيالة من القبائل الأمازيغية إلى جانب سلطته كانت سلطة الدوادي أو الداودية*أمثال عائلة بن قانة في الجنوب

*تاريخ استرجاع وهران من يد الأسبان بعد جهاد عثمان باشا قارب العشرة أعوام.

[1]Ministère de la Guerre: TSEF dans l'Algérie …Op-Cit, V 4 pp 348-350

[2] سيساوي أحمد: النظام الإداري لبابلك الشرق 1791-1830 رسالة ماجستير جامعة قسنطينة 1987-1988، أشرف باسر حسين عباس، ص 37-46.

**قبائل المخزن وهي القبائل المتعاونة مع السلطة سواء المركزية او في المقاطعات وتشكل حلقة الوصل بينها كلمة «المخزن» تعنى حرفيا «المستودع» ولكن طالما استخدمت لتشير إلى النخبة الحاكمة. ومن المرجح ان المعنى المجازي للمصطلح متصل بالضرائب، والتي كانت تُجمع وتُكدس في مخازن السلطان او السلطةسواء مخازن لتحصيل الزكاة عن الحبوب، واضعا عليها حرسا بلباس موحد. فأطلق العامة على هؤلاء اسم «المخازنية» (أي رجال المخازن) ناصر الدين سعيدوني: دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص ص 101-109 و RA,N° 224,41année 1897,pp120 et suit

*الحكور. معناها ان الأرض ملك الدولة وتم تخصيصها لأحد الأفراد بحق حكر لإقامة مشروع ما مقابل رسوم سنوية(إيجار) ويقابلها في نفس المعني حاليا عبارة حق الانتفاع فالمعني واحد والغرض واحد.والحائز علي قطعة أرض حكر أو حق انتفاع لا يمتلك هذه الأرض لحكر فالمقصود به وقف حكري وهو مايحتكر فيه المنفعة على أهله دون غيرهم وعلى المنفعة دون المساس برأس المال أي لا يمكن بيعه إلا بأمر قضائي يثبت عدم جدوى بقاءه ولا إهداءه ولا تقسيمه بل يقسم بين المستثمرين أو المستأجرين لأن لا احد يملكه لكن أهله يملكون الانتفاع: حميدةعميراوي:وردودالفعل الوطنيةفي يقطاع الشرق الجزائري بداية الإحتلال، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص28 وفاطمة الزهراء سيدهم: موارد إيالةالجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر"، دورية كان التاريخية، العدد13 دار الناشري، الكويت2011، ص 23

**من العائلات الكبيرة. هي العائلات التي كانت لها سلطة في نظام الحكم كعائلة بوعكاز وبن قانةوبلفقون RA,N°224 année 40, 1897,pp120 et suit

وعائلة المقراني في منطقة البيبان وعائلة بن زعموم في القبائل الشرقية.[1]أما الأوراس فكان محميا تضاريسيا حيث ظل يتمتع ببعض الاستقلالية مثله مثل القبائل الصغرى الشرقية وكانوا يخضعون إلى شيوخ القبائل "شيخ كبير يساعده رئيس الأمناء، ويسهر كل واحد منهما على المصالح العامة للقبيلة وعادة ما تقسم القبائل إلى بطون يشرف عليها شيخ منتخب من قبل رؤساء القرى.[2]

ج/ بايلك التيطري ولمدية:

رغم الأهمية السياسية التي يتمتع بها هذا الإقليم فقد كان الأصغر والأفقر حيث كان نشاطه يقوم على فلاحة الأراضي الخاضعة لدار السلطان وكان يضم أربع دوائر –دائرة التل الأعلى الذي يظم المحيط الجديد للمدية والذي يدوره يظم 6 أوطان مستقرة على أراضي سبعة قبائل وأخرى على التل الأوسط méridien[3] وتظم قاعدة الدراح[***] مسيرة من قبل أحد أقرباء الداي والمنطقة الجنوبية التي تظم القبائل الرحل المحمية من قبل الدولة وهي قاعدة أولاد مختار.[4]

ويشرف على البايلك باي التيطري الذي يساعده الخليفة بناء على اقتراحه ويعين بقرار من الجزائر العاصمة (الداي) وكل ضريبة مستخلصة من قبل أي قايد يخصص بها نظام – قائد العشور– قائد الدخان–قائد الإبل، وبخصوص الجانب المالي فإن الباي يساعده وكيل الباي (مسؤول الخزينة) الذي يشرف على كل المداخيل والنفقات والذي بدوره يستعين بوكيل الخوجة و3محاسبين.[5]

أما الإدارة العامة فكانت تظم 4 شواش يقومون بأعمال الإدارة مثل البريد –النقل، ويستعين الباي بقوة عسكرية من الشباب العازب والأتراك والكورغولين تتشكل من 130 إلى 150 رجل وقبيلتين من المخزن عبيدودواير الذي يشكلون 500 فارس كم توجد قوة احتياطية تتراوح بين 15 و50 صبايحي[6].

د/ إدارة او دار السلطان:

وتظم متيجة وتمتد إلى غاية شرشال ودلس إلى حدود بايلكالتيطري وهذه المقاطعة خاصعة بصورة مباشرة إلى سلطة الداي حيث يساعدة في إدارته إداريين آغا العرب والذي يقود فرقة الصبايحية والمخزن

---

[1]Ministère de la Guerre: TSEF dans l'Algérie..., Op-Cit,Vol 4,pp 348 -350

[2]Kay Adamson: Algeria: A Study in Competing Idéologies, CasselLondon and New York, 1998 p 31- 32

[3]Rinn Louis : "le Royaume d'Alger sous le dernier Dey" , R.A, Vol 41,Société Historique Algérienne, Constantine, Algérie 1897 ,p-p 135-136 ,339

[***]وهي القاعدة التي ستحول إلى دائرة سور الغزلانAumale خلال فترة الاحتلال عام 1845: مدينة جزائرية عريقة بأثارها تقع في الجنوب الغربي لولاية البويرة. وقد أطلق عليها الفرنسيون اسم أومال وذلك نسبة إلى دوق أومال وهو ابن آخر ملوك فرنسا لويس فيليب الأول1693p, 1985, 2 Dictionnaire le Petit Robert

[4]Ministère de la Guerre: TSEF dans l'Algérie,1843-1844 ,2emePartie ….,Op-Cit, p 391

[5]Daniel Panzac: Histoire économique et sociale de l'Empire ottoman et de la Turquie (1326 1960)collection Turcica ,vol VIII,Peeters ,Paris , 1995, pp 63-64

[6]Ministère de la Guerre: TSEF dans l'Algérie ,1843-1844,2eme Partie,….Op-Citp 402

مشكلة من قبائل الحجوط، أما التنظيم المالي فيخضع للخزناجي (أمين المال) أما الآغا فقد كان يشرف على قيادة قواعد 9 أوطان من بينها وطن سباو الذي كان يتمتع بنوع من الاستقلال والفحص*أين كانت الأحواش المنتشرة وهي ملك للأعيان والبرجوازية الجزائرية وكانت هذه الفحوص مقسمة إلى 7 مقاطعات كل قطاع كان يشرف عليه شيخ وكل وطن يتمتع بنوع من المسؤولية.[1]

ويشرف على هرم الحكم الداي الذي يسير شؤون البايلك إضافة إلى شؤون الدولة يساعده مجلسان يمثلان السلطة التشريعية الاستشارية.

III- الإدارة الفرنسية في السنوات الأولى للاحتلال

عملت الإدارة الاستعمارية منذ الوهلة الأولى على إحداث تغيرات تتماشى والواقع الجديد، غير أنها فشلت نتيجة لتصادم إرادة البقاء وإرادة التأديب والرحيل .إذ ظلت الإدارة الجزائرية إدارة عسكرية بامتياز وخلقت معضلة البحث عن كيفية التعامل مع الأهالي بالرغم من إصدار مرسوم 1 ديسمبر 1831 لتنظيم البلد المحتل قصد بسط نفوذها على القطر المهزوم [2]، فبدأت تطرح العديد من الأسئلة هل يتم تسليم الجزائر للأهالي وتحميلهم مسؤولية إدارة البلد نيابة عن فرنس وهو ما يعيدن إلى مشروع الجنرال سولت وقضية الهند الفرنسية من خلال مسؤولية الدفاع والأمن ام للمستوطنين وهو ما يفرض ربط المستعمرة بفرنسا والبدء في إدخال جميع المهام الإدارية المتخصصة وعدم تطبيق القوانين الفرنسية بها [3] في حين أبقتعلى نفوذ الكاهية (مساعد الرئيس للديات السابقين) عشية الاحتلال الفرنسي الذي انحصر في الإشراف على الحرس المدني [4]

1- التعقيدات الادارية سنوات 1830-1848:

استنادا إلى أن العملية العسكرية ضد الجزائرفي أساسها كانت عملية عسكرية لاحتلال الجزائر، فإن أول نظام إداري تم وضعه هو الإبقاء على النظام القديم إلى غاية 1840 أين تم الاستعانة بنظام أقامهعبد القادر بن محي الدين، إلى غاية 1848 أين تم الجمع بين النظامين نظام إداري عسكري ومكاتب عربية.فتم خلق منصب الوكيل المدني الذي تولى مهام الإدارة المدنية وشؤون الموظفين كما أسندت مسؤولية المهام الإدارية والعسكرية والدفاع إلى القائد أعلى العسكري ويساعد هاذين المسؤولين

*بادية الجزائر.: ويقصد بها منطقة المتيجةوالحجوط الباحث

[1]Claude Collot: Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962). C.N.R.S. et, Office des publications universitaires, Alger/ Paris ,1987. p 26-28.

[2]- عقيلة ضيف الله: نفس المرجع السابق، ص 69

[3]Duvergier Jean Baptiste: Collection complète des lois, décrets d'intérêt général, traités ..., Vol 31 Directeur de l'Administration ,Paris, 1838p 444-445

[4]ناصر الدين سعيدوني: "الخزينة الجزائرية 1800-1830 " المجلة التاريخية المغاربية، العدد 3، جانفي 1975، تونس، ص 20

مجلس إدارة*Conseild'Administrationمهمته تنظيم وتنسيق الاختصاصات المدنية والاختصاصات العسكرية، ونظرا لتداخل السلطات بين الوكيل المدني والقائد العسكري وصعوبة إدارة الجزائر قررت الحكومة الفرنسية الملكية إصدار مرسوم* 07 جويلية 1833 الذي تضمن تشكيل لجنة مسؤوليتها تقصي الحقائق حول التواجد الفرنسي في الجزائر فقررت اللجنة التوصية ببقاء فرنسا في الجزائر ولتنظيم إدارتها أرسلت لجنة ثانية في 12 سبتمبر 1834 تمثلت مهمتها في التحقيق حول الكيفية المقبولة لإدارة الجزائر فكانت توصيتها ملهمة لصدور المرسوم المؤرخ في 22 جويلية 1834 الذي قضى بـ:

– إلحاق الجزائر بفرنسا واعتبارها جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي لتصبح الجزائر خاضعة بصورة مباشرة لفرنسا وإدارتها[1]

– استحداث منصب حاكم عام GouverneurGénéralعسكري لإدارة الشؤون الجزائرية يتبع رأسا لوزارة الحربية.

– منح صلاحيات واسعة للحاكم العام يجمع بين الاختصاصات المدنية والاختصاصات العسكرية.

– إيجاد مجلس إدارة*Conseil d'administration* يتكون من ستة موظفين من الشخصيات المدنية والعسكرية وهو بمثابة مجلس استشاري يحدد السياسة الفرنسية في الجزائر ويتولى مهام التنسيق بين كل الشؤون الادارية المدنية الفرنسية في الجزائر.[2]

في المنطقة الساحلية التي خضعت مباشرة إلى الاحتلال تم الإبقاء على النظام القديم مع الاستعانة ببعض القبائل الأخرى مثل الغرابة في الحكم باقليموهران gharaba التي كانت تحت إدارة أحد الكراغلةالمازويEl Mazouiلكن قرار التعيين استند إلى الإدارة العسكرية وليس قرارا إداريا، إذ كانت السلطة العسكرية هي المكلفة والقائمة على تسمية ومراقبة قادة القبائل وشيوخها والقياد، الذين كانوا يحافظون على الطبقة الحاكمة الحربية لشخصيتهم.[3]ففي مقاطعة الجزائر كانت مهمة تنصيب الأغا مهمة عسكرية –إدارية– استخباراتية، فقد كان يقوم بهذه المهام التي أوكلت في بداية الأمر إلى تاجر ثم رجل دين حيث أوكلت إلى الشيخ الحاج محي الدين من أسرة مرابطية سيدي مبارك للقليعة ليتم فيها بعد إلغاء

*ضم مجلس الإدارة المنشأ بموجب مرسوم 22 جويلية 1834موظفين سامين منهم:

– السلك العسكري: القائد الأعلى العسكريCommandant en chef des troupes militaires– القائد العام للقوات المسلحة l'Officier général commandant de la marine– الوكيل العسكريL'intendantMilitaire

– السلك الإداري المدني: الوكيل المدنيl'IntendantCivil– النائب العام le procureur général– مدير المالية ledirecteur desFinances,Arrêté Ministérieldu 2 Aout 1863,

* المرسوم:هو النص الذي يتخذه رئيس الدولة (مرسوم رئاسي) او رئيس الحكومة (مرسوم حكومي تنفيذي) في المسائل التنظيمية ليس لها مجال وطني ولا يلغى ولا يعدل المرسوم الا بمرسوم آخر او بنص اعلى منه درجة

Guinchad Serge, Debard Thiery: Lexique des termes juridiques 2017-2018 ,25e Ed Ebook Livre, Dalloz 2017,p10

[1] عقيلة ضيف الله: نفس المرجع السابق، ص 73

[2]Ministère de la Guerre: TSEF dans l'Algérie, 1843-1844,2emePartie ….Op-Cit ,pp 23- 28

[3]GGA: Tableau Général des communes de l'Algérie – colonisation – sénatus consulte – justice, situation au 7 Mars 1926 ,imprimerie Administrative ,Emile Prister ,Alger 1927 , p 137

هذا المنصب من قبل الكولونيل ماري مونغMary Mongeعام 1837 عندما تم استحداث مؤسسة تعني بالشؤون الأهلية سميت بإدارة الشؤون العربية لمقاطعة الجزائر [1] *Direction des affaires arabes*وخلقت المكتب السياسي وهو مكتب مكلف بإدارة الشؤون الأهلية الإدارية *Administrations Indigènes* بهدف مركزة القضايا الخاصة بتسيير الإداري للأهالي، وكل مسؤول عن إدارة الشؤون الأهلية يتولاها قائد فرقة عسكرية [2]وأوجدت فرنسا في كل مقاطعة إدارية عسكرية آلية لتسيير شؤون الأهالي خاصة بالمناطق العسكرية وحتى في المقاطعات الثلاث فيما بعد تم إيجاد فرق تتكفل بالاهتمام بالشؤون الأهلية كبديل للإدارة السالفة.[3]

وفي المناطق الداخلية خاصة مقاطعة قسنطينة التي تم احتلالها عام 1837 فإن التنظيم العائلي العشائري ظل قائما إذ كان يقوم على أساس العديد من العائلات التي خضعت للإدارة الجزائرية القديمة مقابل امتيازات مالية وعقارية وحتى سياسية، فالامتيازات في نهاية الأمر كانت وراء تخليالعائلات عن أحمد باي على غرارعائلة المقراني وبن قانة وبن عيسى لأجل المحافظة على مناصبها فخضعت لسلطة الاحتلال بعد أن أدت يمين الولاء والطاعة وقبلت بتقديم إتاوات مالية ومؤونة وجنود، حيث يقوم قادة المكاتب العربية أو شيوخ القبائل بقيادة فرق القوم، وبتقدم الفرق العسكرية لمعرفتهم للجغرافيا والأوضاع الاجتماعية في حالة الحروب وقد ترأس ضباط المكاتب العربية فرق القوم نظرا لمعرفتهم للبلاد والأشخاص والوضعية السياسية للبلاد، [4] في مقابل يحتفظ هؤلاء بمهامهم وامتيازاتهم ويمارسون سلطتهم بنوع من الحرية عكس ما كان أثناء فترة حكم أحمد باي الذي كان يراقب عملهم ويقومه[5]كما منح هؤلاء حرية تحديد مبلغ سلة الضرائب التي تقدمها القبائل للسلطة الجديدةفي حين يحتفظون هم بعائدات العزل والحبوس لأنفسهم، فكانت مهمتهم الحفاظ على الأمن وجمع الضرائب وهو النظام الذي سنه المارشال فالي *Vallé عام 1838 وطبقه في ناحية قسنطينة وأبقعليه الجنرال نيقريNégrier**.

---

[1]Michel Levallois: Ismaÿl Urbain (1812-1884): une autre conquête de l'Algérie, Maisonneuve et Larousse, Paris, 2001,pp510-511

[2]Michel Levallois: Idem ,p589

[3]Albert Ringet: les bureaux arabes de Bugeaud et les cercles militaires de Gallieni, édition haros ,Université. de Californie 1903, pp 15 à69.

[4]Albert Ringet: idem p. 58

[5]Claude collot: Op-Cit p 32.

*الماريشال فالي: ولد شارل سيلفان فاليه Valéeفي برين –لوشاتو بفرنسا في 17ديسمبر.1773ترقى في الجيش وتولى وظائف هامة، واشترك في حرب بروسيا واسبانيا وأحيل على الإيداع سنة 1830. عاد إلىالخدمة سنة 1834 وتمت ترقيته إلى رتبة ماريشال بعد معركة قسنطينة الثانية في أكتوبر 1837 .عين حاكما عاما بعد مقتل الجنرال دامريمون ومات في 15 اوت 1846
Narcisse Faucon: Op-Cit pp559-560

**الماريشالنيقريFrançois-Marie-Casimir de Négrier: ولد عام 1788 وتوفي 1848 جنرال فرنسي شارك في حروب نابليون وحملة غزو الجزائر MullieC,M: Biographie des célébrités militaires des armées de terre et de mer de 1789 à 1850.T2,Poingnavant Editeur ,Paris, 1851 pp364-365

أما بيجو Bugeaud صاحب فكرة المكاتب العربية الذي كان يرى انه لا يمكن فرض على الشعب المحتل أي نظام***[1] فبمجرد توليه الحكم ابدي اهتمام واضح بإدارة الشؤون الأهلية، فأعطى القيادة ليوجين (بوجين) دوماس**** وجعلها وسيلة لتطبيق الأرض المحروقة لتصبح أجهزة إدارية بمقتضى المرسوم الوزاري 01 فيفري 1844 [2] ففي كل دائرة إدارية عسكرية تم وضع مصلحة لتسيير الشؤون الأهلية في الإقليم العسكري، إلى جانب أنه في كل مقاطعة تم إنشاء فرع للشؤون الأهلية التي عوضت المصالح الإدارية القطاعية للمكاتب العربية ونصب فرعين لهذه الفروع تابعة للقيادة العامة للمقاطعة[3] وهو ما مكنه من القضاء على مقاومة الغرب أبقى على النظام الذي أقامهعبد القادر بن محي الدين*****خاصة في المنطقة الغربية (وهران) وبعض المناطق بالجزائر 1841-1848قرر الاحتفاظ بنفس التنظيم الذي كان يقوم على المعرفة الكبيرة بالمنطقة وسكانها خاصة القبائل الموجودة ومصالحها غير أنه قام بتقليص مساحات الإدارة حيث قلص مساحة الخلفاء*كما أنشأ دوائر تظم الأغاليك** أو القواعد الكبرى[4]، كما عقد اتفاقية الحدود مع المغرب في 18 مارس 1845 وتم ترتيب الحدود **(الملحق رقم02)** أبقى على بعض التعديلات على التسلسل القيادي للخلفاء –الآغا- الشيخ حيثثم إضافة الباشا آغا فأصبح التسلسل على الشكل التالي:

الخليفة –الباشا آغا- الآغا- الشيخ- وكانوا مستقلين إداريا وفي الأسفل نجد الأغوات[5] وفي النهاية فإن على رأس القبائل المهمة تم إسناد مهمة الإدارة والإشراف إلى الشيوخ وتم تسمية هؤلاء من قبل

***حيث صرح بقوله" يجب الاحتفاظ بالمسؤولية والوحدة للقبائل في مواجهة المخالفات التي تقع بفرض عقوبات جماعية....فالقبيلة مسؤولة عن أية مخالفة تقع على أراضيها " انظر AlbertRingelص 11، 26، 37

****يوجين دوماس: ، Melchior Joseph Eugène Daumas: ولد في سبتمبر 1803 في ديليمونت بسويسرا وتوفي في كامبلانس 29 أفريل 1871، هو جندي وكاتب وسياسي فرنسي.عين في أفريل 1850 مدير الشؤون الجزائرية في وزارة الحرب ثم عينعضو مجلس الشيوخ الإمبراطورية الثانية 12 اوت 1857 Narcisse Faucon: Op-Cit pp178-179

[2] شارل اندري جوليان: إفريقيا الشمالية – القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية – ترجمة المنجي سليم الطيب وآخروندار التونسية للنشرالجزائر 1976 ص 41

[3]Albert Ringel: les Bureaux...Op-Cit, p 15, 69

*****قسمت الجزائر إلى عدد من خليفليكkhalifaliksأو حكومات كبيرة. تم تقسيم كل خليفاليك إلى أغاليكس، كل أغاليك إلى كيداتس، كل كيدات في شيخاتس. اتحد الخليفة أو حكام المقاطعات في أيديهم جميع القوى المدنيةوالدينية
Octave Teissier: Algérie, géographie, histoire, statistique, description des villes, villages et ,Librairie Hachette et Cie,,Paris ,1864,p61

*khalifaliks وهم الخلفاء او روءساء الحكومات المحلية (مقاطعات) وتنقسم الى العديد من الاغاليك

**aghalikes وهم خلفاء الخلفاء ونوابهمفي دوائر المقاطعات وتنقسم الى مجموعة منالقواعد (قاعدة ادارية) وكل قاعدة الى شيخالدائرة Augustin Bernard: Histoire des colonies francaiseslibrairie Plan,T2 p 193

[4]Bellmare.A: '' Abed-kader sa vie politique et militaire'' Revue contemporaine ,2eme série ,T 28,Vol 63,Bureau de la revue contemporaine, Paris1862p660-661

[5]G.G.A: Exposé de l'état actuel de la société arabe, du gouvernement … Op-Cit ,p53

السلطة الفرنسية فكانوا يتقاضون أجرا تراوحت بين 30و 50 ألف فرنك للقواد والقياد في حين كان يتقاضى البعض 10آلاففرنك وقد بلغ عدد المشاركين، منهم في المجالس البلدية 108 مقعد و 201 مقعد في المجالس القطاعية للمقاطعات[1]ويتولى مهمة قيادة فرق فرعية إضافية تقوم بجمع الضرائب حيث تحصل على العشر 10/1 بموجب الأمر الصادر في 17 جانفي 1845 كما احتفظ هؤلاء بمسؤولية إقامة العدالة وفرض الغرامات حيث يتم التقديم للباشا آغا مبلغ 100 فرنك، والشيخ مبلغ 25 فرنك كما يتحصل هؤلاء على 10/3 الغرامة المفروضة كما يحتفظ هؤلاء بحق السخرة في الأرض والأحواش*** ونقل الحبوب وهو ما يمثل الإبقاء على نظامعبد القادر لكن بطريقة مغايرة، لأنه لم يعد هناك جزائر مسلمة بل جزائر عسكرية[2] ومستوطنو هذه الإدارة لم يكونوا سوى ستار، اختفت وراءه الإدارة العسكرية والمكاتب العربية التي مارست السلطة الحقيقية، ومن هذه السلطة جاءت فكرة توحيد الأراضي تحت سلطة واحدة.[3]

2-محاولة خلق نظام عسكري موحد

عندما تمكن بيجو من إنهاء الصراع مع المغرب قرر إنشاء تنظيمات تكلف بمراقبة رؤساء الأهالي فقام بإصدار القرار 16 أوت 1841 الذي أعاد العمل بإدارة الشؤون الأهلية ونظمها في مقاطعة الجزائر التي حلت عام 1839 وتولى إدارة هذا المكتبمدير يشرف على القياد والشيوخ وبقية الزعماء المسلمين كما يشرف على الشرطة والإدارة ويتلقى تقارير دورية مرتبطة بنشاط هذه الإدارة كما كلفبالإشراف على العلاقات مع القبائل المتمردة.هذا النظام أصبح رسميا بموجب الأمر الصادر بتاريخ 1 فيفري 1844 إلى جانب بعض التعليمات المحددة والمنظمة للمهام[4]. وتم إلحاق المكاتب المكلفة بالشؤون الأهلية العربية بسلطة الضباط وتم تقسيم الأراضي المحتلة إلى 3 نواحي وقسمات يقود كل واحدة منها ضابط عسكري برتبة جنرال يساعده مدير مكتب للشؤون العربية divisionnaireبالمقاطعة وقد قسمت المقاطعة إلى قسمات واسعة وها التقسيم سيكون المبدأ الذي سيتم اعتماده لاحقا وكل دائرةsubdivisons يوجد بها مكتب للشؤون العربية من الدرجة الوالي يشرف عليه ضابط برتبة عقيد الذي يُسمى القواد على القبائل بناء على اقتراح من رئيس مكتب الدائرة.[5]

---

[1]Publications: série recherches ,V 45 , Université de Paris. Faculté des lettres et sciences humaines,1968, pp 638-642

***الاحواش: وهي املاك رجال الدولة في شكل حدائق وحظائر لتربيةالحيوان

[2]Bellmare Alexandre: Abed-kader sa vie politique et militaire Imprimerie de Ch .Lahure Paris. 1858 pp 218-232

[3]Claude Collot: opcit p 33.

[4]Sophie Dulucq,Jean-François Klein,Benjamin Stora: Les mots de la colonisation, Presses Universitaires du Mirail ,Toulouse ,2008 ,p20-21

[5]Piquet Victor: Op-Cit ,pp337,340

تقسم الناحية إلى مجموعة من الدوائر Cercles التي تشبه الخليفةKhalifalik في المنطقة الغربية وجهزت الدائرة بمكتب عربي من الدرجة الثانية يقوده ملازم أول أو نقيب[1]، وفي بعض الأحيان ونظرا لاتساع الدائرة يتم إنشاء مكاتب فرعية وكل مكتب دائرة يظم رئيس مكتب يساعده ضباط مساعدين وأعوان وقاضي وكاتب فرنسي برتبة ضابط صف وكاتب عربي ومترجم وشاوش و10 موظفين من المجموعتين الجزائرية والفرنسية. فكان الهدفمن هذا الإجراء هو خلق نوعمن الاندماج بين المجموعتين[2]، هذا التسلسل الإداري وضع بالتنسيق مع رؤساء الأهالي(الخلفاء) البشاغات الذين يتمتعون بنوع من الاستقلالية حيث يعود الإشراف عليهم إلى قائد المقاطعة وتعينهم يكون من قبل الملك.[3]

أما الأغوات الين يتولون مقاطعة الأغاويةAghalikالتي قسمت إلى أقسام اغاويةيعين عليها أغاوات من قبل الملك وبناء على اقتراح الخليفة والباشا آغا ويتلقون أوامرهم من نائب قائد المقاطعة والشيوخ ورؤساء القبائل المعيّنين من قبل قائد الدائرة وتخضع له بطريقة غير مباشرةالقبائل الكبرى إلاأن السلطة الحقيقية كانت في يد المكاتب العربية المتواجدة بالأقسام والدوائر، فهي التي تشكل السلطة الفعلية إذ كان موظفوها يراقبون ويقدرون رؤساء الأهالي حتى في أبسط الأمور ويطبقون السياسة المقررة من قبل الحاكم العام[4].

هذه الإجراءات المتبعة من قبل الجيش وحدت الإدارة وقلصت من نفوذ رؤساء الأهالي وظلت هذه التنظيمات قائمة حتى بعد عام 1848 وحتى بعد إنشاء المقاطعات ويمكن توضيح هذا التنظيم بواسطة المخطط **(الملحق رقم03)**

IV- سياسة الجمهورية الثانية لمعالجة التعقيدات الإدارية

غيرت ثورة 1848 بفضل نتائجها من نظرة السلطة الفرنسية تجاه الجزائر إذ كانت لها نتائج سلبية على الإدارة والسياسة في الجزائر، حيث صادقت الجمهورية الجديدة على قرارات تخدم الاستيطان حيث أكدت على اهتمامها بالوضع في الجزائر .

أكدت على أنها ستحدد مستقبل الإدارة في الجزائر وفقا لما يرضي المستوطنين وأن الجمهورية الجديدة ستدافع على الجزائر كدفاعها عن الأراضي الفرنسية، وبدأت التفكير إدماج المؤسسات الجزائرية في الإدارة الفرنسية بصورة تدريجية[5] وبالفعل فقد قرر الدستور الفرنسي لسنة 1848 في مادته 109 " إن الأراضي الجزائرية والمستعمرات هي جزء من الأرض الفرنسية وسينصرف فيها بمقتضى قوانين

[1]Auguste Pavy: "La circoncision chez les indigènes israélites et musulmans"Revue tunisienne, Vol 7, Institut de Carthage, Tunis 1900,p 209

[2]Jeans francoisKlein , benjamin Stora , Sophie Dulucq: les mots de la colonisation ,Presse universitaire du mirail ,France ,2008 ,p 20-22

[3]G.G.A: Exposé de l'état actuel de la société arabe, du gouvernement….Op-cit ,p34

[4]Auguste Pavy: "La circoncision ……Vol 7,Op-Cit,p 154,156

[5]Henri-Hyacinthe Fabre de Navacelle Fabre: L'Algérie en 1840 – 1848,E.Plon Editeurs,Paris, 1876 pp 4-6

خصوصية إلىأن يصدر قانون يسمح بإدخالها ضمن نصوص الدستور الجاري به العمل "* فقد ابقي الدستور التقسيم المقدم للأراضي الجزائرية وبرزت معه عبارة "الأرض الفرنسية " .[1]وهو تكريس للائحةسابقةصادرة في 22 جويلية 1834 والتي اعتبرت الجزائر جزءا لا يتجزأ من ممتلكات فرنسا في شمال إفريقياواعتبار المعمرين مواطنين فرنسيين مثل غيرهم، في الأراضي الفرنسية ينتخبون نواب عظوا واحد عن كل مقاطعة الأمر الذي حرك الحياة السياسية بالجزائر ودفع إلى ظهور تيارات سياسية وصحف ومرشحين لهم الاستعداد للدفاع عن مصالح المعمرين.

إذا كان هناك بعض النواب الجزائريين في الجمعية الوطنية فدورهم لا يتجاوز قرارات الحكومة فيما تعلق بإدارة الجزائر التي ظلت تحت سلطة الحاكم العام الذي جمع في يده السلطات التشريعية المحلية والتنفيذية والقضائية والإدارة الاستعمارية ؛و هي الصفة الاستثنائية التي ستتحول إلى قاعدة اتبعت في الجزائر إلى غاية الاستقلال.فبالنسبة للبلديات واصلت الإدارة الفرنسية الجديدة سياسة الدمج استنادا إلى لائحة 1847 وبقرار من السلطة التنفيذية في 16 أوت 1848 أصبحت المجالس البلدية الجزائري تعين بالانتخاب وشارك في هذه المجالس الفرنسيون والأجانب الذين لهم الحق في الترشح على غرار الفرنسيين شريطة عدم تجاوز عددهم في المجلس 3/1 المجموع [2]أما على المستوى الإداري فقد قسمت الجزائر إلى ثلاثة مناطق وكل منطقة قسمت إلى دوائر يتولاها ولاة ومساعدون لهم مجالس ولائية وما ميزالولايات الجزائرية (العمالات) أنها تنعدم فيها المجالس العامة التي سيتم إنشاؤها سنة 1858 بقرار من نابليون الثالث[3]، بتعين الأعضاء دون انتخاب ويشرف الحاكم العام على الولايات التي يعود في سلطته إلى وزارة الحربية لا وزارة الداخلية وليس للولاة أية سلطة مدنية في حين أن القادة العسكريين يديرون البلديات المختلطة والمناطق العربية، فوضعهم مخالف لما عليه الولاة في فرنسا [4] وإذا كان الحاكم العام هو ممثل الحكومة فهناك بعض المصالح (العدل والتعليم العمومي والمالية) التي ترتبط مباشرة مع باريس وساعد الحاكم العام مجلس حكومي التي ستظهر عام 1848 كلجنة حكومية في الأول وظل دون صفة استشارية مؤلفة من موظفينساميين غير أن هذا المجلس أبطل عام 1858 عند إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات[5].

كان هذا السعي الفرنسي لإدارة الجزائر هو محاولة إيجاد نموذج موحد للإدارة الفرنسية. ففي أول مسعى قامت فرنسا بنقل بعض الإطاراتالإدارية من فرنسا مع إدخال بعض التحويلات مثل المقاطعات

*Article 109. –" Le territoire de l'Algérie et des colonies est déclaré territoire français, et sera régi par des lois particulières jusqu'à ce qu'une loi spéciale les place sous le régime de la présente Constitution." ,République Française - Constitution – 1848 , Garnier frères Libraires, 1848p 113

[1]République Française – Constitution – 1848 …Op–Cit,p 113

[2]Jean Baptiste Duvergier: Collection complète des lois, décrets, ordonnances, règlements ..., Vol48 ,année 1848Op-Cit ,p472, 473

[3]E. Lomchampt: Bulletin des lois de la République Française, Vol14 ,Imprimerie impériale ,Paris ,1858261 ,632

[4] اندري نوشي وآخرون: نفس المرجع السابق ص ص 326–327

[5]Moniteur du Sénégal et dépendances: journal officiel ,3année N° 130 du 21septembre 1858, pp 1-2

والبلديات وفي الثانية سلمت إدارة السكان للجيش، اعتقادا منها بحل مشاكل الاحتلال وتظاهر قادة الجيش بعدم التدخل في الشؤون الإدارية للسكان المسلمين من خلال التدخل في القضايا ذات الصبغة العمومية؛ مثل: الأمن، مكافحة الأمراض، وحماية الأمن العام، ومسألة الضرائب، إذ كانت الأراضي العربية تهم الإدارة العسكرية من ناحية الضرائب وهذه الثنائية الإدارية بدت واضحة منذ البداية[1].

1- التنظيم الإداري في عهد الإمبراطورية الثانية

تراجعت الإمبراطورية منذ 1852 عن نص قرارات التغيير لسنة 1848 وهذا التراجع ينصب في مصلحة الحياة السياسية للأوربيين بالدرجة الأولى حيث ضاعف العسكريون من نفوذهم بقيادة راندونRandonالذي أصبح حاكما عاما على كافة الحياة الإدارية الجزائرية وكان حكم العنف والقوةهو الأسلوب الأفضل في المناطق المدنية والعسكرية العربية[2]، خاصة بعد تعيين الأمير جيروم على رأس ولاية الجزائر كوزير للجزائر والمستعمرات فجمع كل المصالح الإدارية الجزائرية في باريس ولم يبق بالجزائر إلا قائد للقوات البرية والبحرية، وهو ما أدىإلى تدعيم نفوذ الولاة الذين كانوا مساعدين من طرف مجالس عامة وكان لوجود الأمير جيروم أن ازداد سلطة طرح القضايا ومصالح المعمرين والملكية الصناعية التجارية، غير أن إدارة الأمير لاقت انتقادات نتيجة طابع التسرع في القرارات التي كانت تستند إلى الجهل المطلق للواقع المحلي؛ مثل: التقسيم الجهوي يضاف إلى ذلك بعد المسافة بين باريس والجزائر الأمر الذي أعاق نجاعة الإدارة[3]و سرعان ما تم تعويض الأمير جيروم بالكونت دي شاسلوبلوبات Chasseloup-Laubatالذي فشل في إدارة البلاد عن بعد فكانت النتيجة حذف وزارة الجزائر وحلت محلها حكومة عامة عام 1860 يرأسها بليسيهPelissier بقرار إمبراطوري[4].

2-بداية الإدارة المدنية الفرنسية في الجزائر

لم يشمل النظام المدني أو الإدارة المدنية إلى غاية 1869 سوى 1234371 هكتار من المساحة المحتلة و478342 نسمة موزعين على 11 قرية فلاحية استيطانية بمساحة قدرت بـ 15382 هكتار، وزعت على هؤلاء من أصل207314 هكتار من أراضي مسقية [5]ومع قدوم سكان الالزاسواللورين الذين أصبحت الجزائر بالنسبة لهم الملجأ الوحيد على حد قول Ferdinand Barrotالذي رافع لصالحهم أمام الجمعية الوطنية بقوله " إن الجزائر تحتاج إلى الحركة والأعمال وحرية المجال الجغرافي " وتمكن الإقليم المدني من التوسع في شهر نوفمبر 1875 أصبح يضم 4159955 هكتار لمجموع سكان بلغ

[1] اندري نوشي وآخرون: الجزائر...نفس المرجع السابق، ص 329

[2]Édouard Henri Cordier: Napoléon III et l'Algérie. Heintz, 1937 ,p 234 et voir aussi: Mémoires du maréchal Randon, Vol 1,Typographie Lahure Paris 1875,pp 62-64 et 102

[3]Gaston Flammarion: Un Neveu de Napoléon Ier, le prince Napoléon Jérôme 1822-1891, J. Tallandier,Paris1939,pp 9,32

[4]اندري نوشيه وأخرون:الجزائر...نفس المرجع السابق، ص ص 328-329

[5]GR1H28-1,92-1: administration civil en Algérie

1047092 نسمة من كل الأجناس، موزعة على 165 بلدية و80 ملحقة و340 دوار بلدي ويضم هذا الإقليم ثلاثة ولايات و15 دائرة و20 ملحقة دائرة وجهز بـ 11 محكمة ابتدائية وثلاثة محاكم تجارية و69 محكمة صلح ومحاكم متنقلة Audiences Foraines عبر 21 محل ومنطقة ونظرا لتوسع الإقليم المدني لم تعد سلطة الإقليم العسكري سوى على 1412462 نسمة و26697598 هكتار تضم ثلاثة مقاطعات و10 ملحقات مقاطعة و25 دائرة تظم الإقليمين 180 مكتب بريدي و101 محطة تلغراف [1].فإذا كان للإقليم المدني الذي يضم أساسا البلديات التي خضعت إلى القانون البلدي الفرنسي عام 1837و 1855و 1867 فإن الأقاليم العسكرية ظلت تدار من قبل المكاتب العربية التي حولت البلديات إلى بلديات أهلية وبلديات مختلطة التي أنشأتبالأمر الصادر في 20 ماي 1868 خلال حكم الإمبراطورية الثانية والذي يمثل بداية التوسع للأقاليم المدنية[2]ويمكن أن نوضح ذلك من خلال الجدول التالي[3]:

الجدول رقم 04:يوضح التقسيمات الإقليمية والمساحات حسب التقسيم الجغرافي

المقاطعة	طبيعة البلديات	متوسط المساحة
الجزائر الشمالية	البلديات ذات الصلاحية الكاملة	90، 50كلم^2
	البلديات المختلطة	2329 كلم^2
الأقاليم الجنوبية	البلديات المختلطة	18576 كلم^2
	البلديات الأهلية	285000 كلم^2
المصدر: Gilbert Meynier: L'Algérie révélée: la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siècle, librairie Droz ,Genève /Paris 1981 p 19		

ومقارنة بفرنسا فان متوسط المساحة للبلديات هو 14، 5 كلم^2 [4]فعند وضع الإدارة العسكرية كانت كل المؤشرات تدل على أنها فترة انتقالية حيث كان من المقرر إنهاءها بمجرد وصول عملية الإدماج إلى مرحلتها الأخيرة بعد تطبيق القانون العام على غرار ما هو معمول به بفرنسا حيث أنه منذ 1830 تم تطبيق الإدارة المدنية في المدن الكبرى وامتدت شيئا فشيئا إلى البلديات التي كان تقطنها أقلية أوربية معتبرة، أو مقبولة، وإلى غاية إنشاء المقاطعات من قبل الجمهورية الثانية، تم وضع نظامين إداريين مدنيين في المدن، كما أخضعت البلديات منذ 1834 إلى نظام مدني ومع صور الآمرية عام 1845 التي تقرر بموجبها إنشاء 3 مقاطعاتالتي كانت بمثابة اللبنة لإنشاء الإقليم المدني.[5]

أ- الإدارة المدنية في المدن والبلديات

أعقب صدورالأمر عام 1834 الذي نظم الإدارة في الأملاك الفرنسية بشمال أفريقيا، صدورالعديد من القوانين والمراسيم نظمت القنوات الإدارية والمدنية في المدن ذات الأغلبية الأوروبية، وتمت تسمية المتصرف المدني بالجزائر العاصمة ونائب المتصرف في عنابة وقسنطينة وجهز المتصرف الإداري

[1]M.C.Guy: Op.Cit , p p 21-23 et l'Abbé .G. Dervin: Op -Cit ,pp 59, 160

[2]C.O.A.M: F80 ,A.E.F Algérie Laisse 1674 Rapport Politique Militaire et Administratifsur la Régence d'Alger

[3]Gilbert Meynier: L'Algérie révélée: la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siècle, librairie Droz ,Genève /Paris 1981 p 19

[4]Gilbert Meynier: Idem,p19

[5]Achille Fillias: Dictionnaire des communes ;villes et villages de l'Algérie, Imprimerie, typographique et lithographique , J Lavage ;Alger 1878,

بمهام ولاة الوطن الأم واستثنيت منها مهام الشرطة– الصحافة– الأديان– الشؤون العقارية تسير بواسطة المكاتب العربيةالتي أبقيت لدى قادة الجيش.[1]أما المتصرف وإلى غاية 1855 لم تكن سلطته تتجاوز مدينة الجزائر وتحت إدارته كان الموظفون الإداريون في البلدية وموظفون للإجراءات العامة –الأشغال العامة (الطرقات)– الصحة– الموظفون مكلفون بمهام الاستيطان.[2]وتم إلحاق البلديات الواقعة في مرتفعات الجزائر عام 1835 بوفاريك– دويرة– القليعة– البليدة عام 1843 بمقاطعة الجزائر فالإقليم المدني ضم 170 ألف أوروبي من أصل 189 ألف وتم وضعهم تحت إدارة السلطة المدنية [3]، أما المناطق البعيدة فقد وجدت الإدارة صعوبة في تسييرها مما دفعها إلى تعيين بعض للمحافظين المدنيين الذين كان من المقرر أن تسند لهم هذه المناصب بعد إنشاءها عام 1834 لكن لم يتم اعتمادهم سوى عام 1840 في أربع بلديات (القبة، الدويرة، بوفاريك، الحميز) حيث تم تكليفهم بإدارة بعض الجيوب الأوربية في الأقاليم العسكرية للمحافظ المدني الذي يجمع في شخصته القانونية مسؤولية رئيس البلديةوالقاضي المدني والتجاري، محافظ الشرطة وكيل وقاضي التحقيق[4].

بغرض القيام بكل هذه المسؤوليات المتعددة تقرر تمكين المحافظ من مساعد وكتاب وأمناء ومترجمين وحراس ويعتمد كذلك على ضباط المكاتب العربية الذين يتمتعون بنفس السلطة وتتعدى مسؤولية هؤلاء في تفعيل عملية انتقال هذه الجيوب إلى البلديات المدنية كاملة الصلاحيات وتتم فيما بعد إدارة نفس المحافظة المدنية المنشأة على إقليم العسكري هذه المؤسسة ستضل موجودة إلى غاية 1875.[5] وقد طالب المعمرين بالزيادة في مساحة الأراضي المدنية وفي عدد البلديات وبضرورة إلحاق الدوار إلى نفوذها كمصدر للمداخيل، حتى تمكنوا من تولي الحكم في الدوار والقرى الأهلية التي تمول الميزانية الاستعمارية وفي بعض البلديات تبلغ نسبة الأوربيين اقل من 5% من مجموع السكان [6]:

الجدول رقم05: لتوزيع المستوطنين حسب بعض المناطق والنسبة المئوية للتركز

البلدية	تعداد الناخب الأوروبي	عدد السكان الإجمالي	النسبة المئوية%
تيزي وزو	304	24000	1، 26
وادي زناتي	185	13997	1، 32
الاربعاء (فورناسيونال)	186	13883	1، 33
ستارنيفيل	280	13605	2، 05
الصدر: اندري نوشي وآخرون: نفس المرجع السابق، ص 371			

[1]Claude Collot: Op-Cit p 35.

[2]Henri de Saint Genis: Quelques mots sur l'Algérie, à l'occasion de la discussion des Crédits supplémentaires pour 1846 , Imprimerie de Guiraudet et Jouaust ,Paris ,1846 pp19-23

[3]Arthur savaétearticle de Noirot .A:"les conseils généraux de l'Algérie"Revue du Monde Coloniale ,Asiatique et Américain ,Organe politique ,V3 , Au Bureau de la rédaction ,de laRevue du Monde Coloniale, Paris , p 281-294

[4]Gouverneur Général de l'Algérie, Service d'information du Cabinet, les institutions algériennes: 1870 - 1896 Documents algériens, n°17 - 10 août 1948,

[5]Claude Collot: Op-Cit p 36.

[6] اندري نوشي وآخرون: الجزائر .. نفس المرجع السابق، ص 371

ب- الولايات الثلاث وأمرية 15 أفريل 1845

صدر مرسوم ملكي مكملا للمرسوم الملكي الصادر عام 1834 الذي ينص على تقسيم الجزائر إداريا إلى ثلاث مقاطعات Provinces[1] تتألف من:

- أقاليم مدنية تشمل القرى الساحلية وتخضع لإدارة مدنية
- أقاليم عربية وتتمثل الأقاليم مازالت مستقلة وتشمل: الهضاب العليا، الصحراء وتخضع لإدارة عسكرية تقودها المكاتب العربية
- الأقاليم المختلطة وهي الأقاليم التي يقل فيها العنصر الأوربي ويخضع الأوربيون للحكم المدني وسكان البلد للحكم العسكري المطلق[2].

ج- تنظيم الإقليم جغرافيا وإداريا

تم تقسيم الجزائر عام 1845 إلى أربع ولايات (وهران، الجزائر، قسنطينة) وكل ولاية كانت تظم 3 أنواع من الدوائر:

1/ **الإقليم المدني** ويسير بواسطة القانون العام ويخضع لإدارة المتصرف ونواب المتصرف وتم ضم الأقاليم التي يتواجد بها عدد كبير من المستوطنين الأوربيين ولكن بهدف إقامة إدارة مدنية وجعل كل المصالحمدنية تم تقسيمه إلى بلديات ومحافظات مدنية جمعت عام 1848 في أقسام إدارية sous préfectures.[3]

2/ الإقليم المختلط: وضع تحت نظام انتقالي بحيث أن العنصر الأوروبي المتواجد لا يحتاج إلى إيجاد كل المصالح فالإدارة العسكرية كانت تقوم بإدارة الإقليم مدنيا إذ كان الضابط يمارس مهامه كمحافظ مدني في المدن الواقعة في ها الإقليم.[4]

3/ الإقليم العسكري: ويسير بواسطة المكاتب العربية العسكرية والأوربيون لا يستطيعون الاستقرار في هذه المنطقة إلا برخصة الاستثنائية دون الخضوع للقوانين الصادرة عن المكاتب العربية، ومع نهاية السلطة الملكية في جويلية 1848 فإن المبادئ العامة للتنظيم الإقليمي أصبحت قائمة فعليا، وفرضت نوع من الإدارة الاستعمارية ظلت قائمة إلى غاية 1956 في شكل إدارة عسكرية وإدارة مدنية.[5]

---

[1]Ministère de la guerre: Ordonnance du Roi du 15 avril 1845 portant réorganisation de l'administration générale et des provinces en Algérie,1845 .in Collection complète des lois, décrets, ordonnances, réglemens ..., Vol 46.. Op-Cit ,pp 13-14

[2]GGACollection complète des lois décrets ordonnances règlementsT 43…Op-Cit, p 629

[3]GGA Service de la statistique générale, Pierre Bordes: Tableau Générale des communes de l'Algérie ,colonisation – sénatus consulte justice , « situation Au 7 mars 1926 »,Imprimerie administration Emil Prister ,Alger 1927 , P 137

[4]Galliset.M.C: Corps du droit français ou Recueil Complet des Lois ,décrets ,Vol 10,Administration du journal des Notaires et des Avocats ,Paris 1850 ,p 514

[5]Alfred Franque: Lois de l'Algérie année 1844, J. Corréard, 1844, pp 14, 34

د- **التنظيم الإداري للأقسام المقاطعات**

مع صدور القرار 4 مارس 1848القاضي بدمج الجزائر وجعلها جزءا لا يتجزأ من فرنسا سعت إلى تطبيق القوانين والتنظيمات الإدارية الفرنسية قصد إنهاء وجود الجزائر ككيان فوضعت الجمهورية الثانية* مخطط لسياسة إدماجية فكان الإعلان الصادر في 4 نوفمبر 1848 الذي نص على اعتبار الجزائر إقليما فرنسيا، لكن كل إقليم عير خاضع للإدارة المدنية، لا يعتبر إقليما على الشكل الفرنسي، غير أن هذا الإعلان حافظ على التقسيم الثلاثي لثلاث عمالاتوبعد صدور قانون 8 ديسمبر 1848[1] ألغيت الإقليم المختلطة واستحدثتقسيم جديد قسم بموجبهكل عمالة إلى إقليمين:

* **الإقليم العسكري** ويشرف عليه ضابط عسكري برتبة جنرال وضباط المكاتب الأهليةويتركز جغرافيا في الجزائر الجنوبية .

* **اقليم مدني:** مشكل على الأسس إدارية التي تشكل الولاية بمجالس منتخبة أوروبيا ولتحقيق الدمج الأكثر فعالية أقدمالإمبراطور نابليون الثالث في 24 جوان1858 على دمج الجزائر سياسيا وإداريا ضمن ما عرف بوزارة الجزائر والمستعمرات، فألغى بذلك منصب الحاكم العام، وشرع في تطبيق القوانين الفرنسية[2] غير انه سرعان ما تم التخلي عن هذا الأسلوبالإداري الذي لا يحقق طموح المستوطنين بان أقدم نابليون الثالث على إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات في 26 نوفمبر 1860 نتيجة لاستمرار الاضطراب فقد اصدر قرار في 7جويلية 1864 يقضي بإخضاع الحاكم المدني في المقاطعات إلى الجنرال العسكري مما يعني استمرار نظام القطاعين[3].

هذا الإطار القطاعي ظل موجودا في شكله الثنائي إلى غاية 1870 حيث صدر المرسوم 24 أكتوبر 1870 أوجد نظام الولايات وكل ولاية جديدة قسمت من جديد إلى أقاليم المدنية والأقاليم العسكرية.[4]

في عام 1902 هذه الولايات الواسعة قلصت بإتحاد الأقاليم الجنوبية وأصبحت جزائر الشمال تضم 3 ولايات وتقلصت خلالها سلطة الأقاليم العسكرية شيئا فشيئا آخرها كان في الشرق عام 1922 أما بخصوص الإقليم الجنوبي فنظم بموجب مرسوم 14 أوت 1905، يشرف عليه مباشرة الحاكم العام ويسير بواسطة قادة عسكريون ومع صدور القانون الأساسيين في 20 سبتمبر 1947 خاصة المادة 50 التي اعتبرته عبارة من ولايات.[5]

---

*هو النظام السياسي الجمهوري الذي اتحد في فرنسا بين 25 فبراير 1848 و2 ديسمبر 1851 بعد الثورة الفرنسية الثالثة وانتخاب لويس نابليون بونابارت رئيسًا لها. في 2 ديسمبر 1851 قام نابليون بانقلاب وانفرد بالسلطة بعد إعلان قيام إمبراطورية فرنسا الثانية وتنصيب نفسه إمبراطورا.الباحث نقلا عن Dictionnaire le Petit Robert2 1985 ,p672

[1] عقيلة ضيف الله: نفس المرجع السابق ص76

[2] احمد توفيق المدني :هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1856، ص ص 97- 99

[3] عقيلة ضيف الله: نفس المرجع السابق، ص ص 76-78

[4] GGA: Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie ,Vol 10 /1871…Op-Cit, p378

[5] Claude Collot: Op-Cit p 37-36.

مع سقوط الإمبراطورية وقيام الجمهورية اتبعت الجمهورية الثانية ثنائية الحكم الإداري 1848-1870 كما أبقت على التقسيم الإداري لمحافظات الإدارة المزدوجة.* المستحدث بموجب قانون 1845 مع تقطيعه إلى نوعان من الأقاليم، أقاليم مدنية تدار بواسطة ولاةوأقاليم عسكرية تدار بواسطة جنرالات Divisions "القسمات"، هذه الثنائية خلقت أزمات عديدة بين والولاة والجنرالات حيث وضعا بنفس المستوى وعلى قدم المساواة خلال سنوات 1848-1864 ، غير أنه بعد هذا التاريخ أصبحت سلطة قادة الجيش على الولاة كاملة إلى غاية 1870 أين سيتحول الولاة في ظل الحكم المدني إلى أعلى سلطة إداريةتشريعية وتنفيذية في الولايات والأقاليم [1].

كان قرار 9 ديسمبر 1848 الذي أنشأ الولايات على الأقاليم المدنية قد ابقي على الأقاليم المختلطة كما أبقى على الأقاليم العسكرية فعلى كل اقليم ومقاطعة تم تنصيب ضابط عسكري برتبة جنرال تساعدهالمكاتب العربية وكان مرسوم 27 اكتوبر 1858 الذي أنشأ بجانب الجنرال مجلس ولاية يختص بوظيفة الاستشارة، وفي نفس الوقت أنشأ مجالس في المقاطعات يتشكل من أعضاء تم جمعهم من الإقليم المدني والإقليم العسكري ويمارس مهام التنسيق مع المؤسسات المالية القطاعية المنصبة في الأقاليم المدنية والأقاليم العسكرية وباستثناء هذه المجالس الولائية المنصبة في الأقاليم العسكرية فان بقية المهام قد أسندت للمكاتب العربية.[2] **(ملحق رقم 04)**

المطلب الرابع: المكاتب العربية كتنظيم إداري متقدم

لم يكن هدف الغزوالقيام بعمليات عسكرية للسيطرة على الجزائر فحسب بل كان الاستيطان هو الهدف ولذا كانت مهمة المكاتب العربية تثبيت النظام الفرنسي بالأقاليم الجزائرية غير أن المهم كان العمل على الحفاظ على النظام، الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة إجراءات بوليسية سياسيةوالتركيز على الاقتصاد الذي يشكل المخرج السليم والوسيلة المثلى لتحقيق أهداف فرنساالمرتبطة باستغلال الأرض لتوفير مداخيل من الضرائب، تكون كافية لاستغلال الموارد الفلاحيةمن خلال توفير إدارة صلبة قادرة على معرفة المهام الاقتصاديةخاصة الزراعية [3] حيث اعتبر بيجو من خلالاقترحه عدم فرض أي نظام على الشعب الجزائري؛ بل يجب إدارة الأهالي [4]من خلال فرض استتباب الأمن في كل البلاد بالإخضاع والسيطرة على كل ماهو ثمين" [5]يجب ضمان مسؤولية وتضامن القبائل في تحمل مسؤولية الأفعال التي تقع ضد

*Administration provincialedualiste

[1]GGA ,Direction des affaires arabes: Exposé de l'Etatactuel de la sociétéarabe du gouvernement etde la législation qui la régit,Imprimerie du gouvernement , Alger ,1844 p142

[2]Claude Collot: Op-Citp 38-39.

[3]Frémeaux Jacques: Op-Cit,p157

[4]Foucher Victor: les Bureauxarabes en Algérie , Librairie International, Paris ,1858,p 14

[5]Albert Ringet: Op-Citp 37

فرنسا حيث أصبحت القبائل في تحمل مسؤولية على كل المخالفات التي تحدث على أراضيها ومن مصلحتها ومن واجبها تسليم كل من قام بالفعل .

كان أول مكتب عربي افتتح سنة 1833 غير انه أصبح مؤسسة قائمة سنة 1844 حين قام بيجو بتحديد هذا النموذج الإداري لحكم البلاد من خلال إسناد مهمة مساعدة القادة العسكريين على إدارة البلاد كما استند عليه نابليون في مشروعه المملكة العربية وظلت موجودة إلى غاية 1955 بعد أن تم تحويلها إلىضباط الشؤون الأهلية[1] وقد حاولت الإدارة القيام بالعديد من المحاولات لإيجاد تنظيم دائم ومعروف لمنطقة الجزائر، وأشهر محاولة هي محاولة Eplémére خلال سنوات 1833-1834 تحت إشرافلامورسيار Lamoricière حين أقدم على تعيين الضابط ماري مونج Marey Monge برتبة آغا العرب 1834-1837هو المنصب الذي ألغاه فيمابعد ثم مدير الشؤون العربية الضابط بليسيه Pellisier1837-1839 الذي سيصبح رئيس المكتب للشؤون العربية[2] ونظرا للشكوك الكثيرة التي أحطت بالوجود الفرنسي خاصة بعد الأعمال الانتقامية للجيش الفرنسي وخرقه لاتفاقية الهدنة فان المشروع الخاص بإدارة الجزائر فشل [3]مع وصول بيجوإلى الحكم في الجزائر قررمن خلال إصدار المرسوم الوزاري01 فيفري 1844إلغاء منصب المسير المدني وتعويضه بمسؤول عن الشؤون المدنية تحت قيادة القائد العام لجيش إفريقيا، وتم تركيز حكومة ذات صلاحيات إدارية عليا بالجزائر تحت سلطة إدارية قادرة على تنظيم القطر بمكاتب إدارية في شكل حاكم مدني للمقاطعات الثلاث، وجاء الأمر من مسؤول السلطة المدنية 9-16 ديسمبر 1848 الذي ألغى المناطق المختلطة[4] وقسمت الجزائر إلى أراضي مدنية وأراضي عسكرية وهذه الأخيرة يخضع للسلطة العسكرية ويدار إداريا وكل المناطق الأهلية لم تصنف لا مختلطة ولا مدنية وهو الأمر الذي سيخطط له بيجو .[5]

فبعد تأسيس هيئة عام 1833 أطلقت عليها تسمية "الديوان العربي" وعين على رأسها النقيب لامورسيير Lamoricièreوتحولت هذه الهيئة إلى مصلحة إدارة الشؤون الأهليةعام 1837 وكلفت بمهمة:

- تزويد الإدارة الاستعمارية بالمعلومات الضرورية ومراقبة الرأي العام الأهلي [6].
- تسهيل عمليات الاتصال بالأعيان والشخصيات المحلية والتفاوض معهموالتعاون معهم ومع رؤساء القبائل للدفاع عن مناطق النفوذ الفرنسية مقابل حماية مصالحهم [7].

[1]BoualemNedjadi: Colonisationfrançaise en Algérie le temps des massacres, ENAG ,2013 p 21

[2]Camille Rousset: L'Algérie de 1830 à 1840 les commencements d'uneconquête, T2 LibrairiePlon, Paris 1887,p 214

[3]Frémeaux Jacques: les bureauxarabesdansl'Algérie de la conquête .collection DestinsCroisée Denoël1993 , p 17-18

[4]Germain Roger: la politiqueIndigène de Bugeaud, Éditions Larousse,Paris ,1955, pp 323 , 325 et 381

[5]Ringet Albert: Op-Cit p11 , 14 ,39

[6]عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، ماقبل التاريخ الى 1962، دار المعرفة الجزائر، د ط، 2006، ص 299

[7]Foucher Victor: les bureauxarabes en Algérie ,Bibliothèque des colon , Paris 1858pp 12. 13

أوجدت فرنسا في كل مقاطعة إدارية العسكرية آلية لتسيير شؤون الأهالي خاصة المناطق العسكرية وحتى في المقاطعات الثلاث؛ تم إيجاد فرق لاهتمام في الشؤون الأهليةكبديل للإدارة السابقة [1].

نظرا لاتساع مهام هذه الهيئة وتوسع نطاق نفوذ فرنسا تقرر تحويل هذه الهيئة إلى مكتب مجهز بهياكل تنظيمية، وتحويل أداءها من تنسيق العمليات مع الأهالي إلى وسيلة لإخضاعهم والقضاء على المؤسسات المحلية ومؤسسات الدولة الجزائرية والتحكم في مفاصل المجتمع الجزائري خاصة الأعيان والأسرة[2].

نتيجة التوسع الجغرافي للإدارة الفرنسية أن بدأت السلطة الفرنسية بـ:

–التفكير في استحداث وسائل وأساليب لإدارة الأهالي[3]، وأن تكون هذه الأساليب جزءا من السياسة العربية[4] هذه السياسة التي ستتمحور في أسلوبين، المكاتب العربية والمملكة العربية نتيجة لجهل القيادة الفرنسية بأحوال وطبيعة الجزائريين[5]؛هو المشكل الذي ظل مطروحا منذ الاحتلال وهكذا بدأ الحكام العسكريون التفكير في حقيقة"؛ أنه من المستحيل حكم الأهالي بصورة مباشرة وأن اللجوء إلى الحكام الأهالي لإدارة الأهاليأمرا ملحا، فهؤلاء الحكام يشكلونالوسيلة المثلى لفرض النظام والولاء للسلطة الفرنسية من جهة وإيجاد آلية لمراقبة الأهالي وإدارتهم بطريقة تسمح بإنهاء التمرد من جهة أخرى[6].فكل مسؤول عن إدارة الشؤون الأهلية يتولاها قائد فرقة عسكرية بالإضافة إلى مساعدين من رئيس المكتب العربي وترجمان الجيش معين من قبل الجنرال [7]، وكذا إيجاد آلية تربط علاقات في عمق الأوساط الشعبية وتكوين رجال يتقنون العربية ولديهم القدرة في تمثيل الإدارة الفرنسية بصورة تكفل السيطرة وبسط الأمن في ربوع الجزائر.[8]

I–بدايات ظهور المكاتب العربية

حاولت السلطة العسكريةإتمام عملية بناء منظمة للاحتلال الفرنسي للجزائر التي انطلقت منذ 1827 بالاستعانة الجيش بمتخصصين لمعرفة البلد والوصول إلى المعلومة والاتصال بأعيان البلاد وتوجيه

[1]Ringet Albert:Op-Cit p 62

[2]Bentems Claude : manuel des Institutions Algériennede la domination turque a l'Independence , T1 – domination turque et le Régime Militaire , Edition CujasParis ,1976 ,p173,188

[3]Foucher Victor: les bureauxArabes …Op-Cit, p14

[4]يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية..... نفس المرجع السابق، ص 11

[5]Michel levallois: le "Royaumearabe"de Napoléon III et l'Algériefronco-musulmaned'IsmaylUrbain ,ouvrageCollectif: L'Epreuved'UneDécennie ,Algérie ,Art et Culture 1992-2002, Centre National du Livre (CNL) , Edition Paris-Méditerranée ,Paris 2004 , p121 et suit

[6]Xavier Yacono: Les Bureauxarabes et l'évolution des genres de vie indigènesdansl'Ouest du Tell algérois (Dahra, Chélif, Ouarsenis, Sersou) T1Edition larose ,Paris 1953,p 10

[7]Ringel Albert: Op-Cit ,p 69

[8]فرنسوا ماسبيرو،: سانت أونو او الشرف الضائع، تر مسعود حاج مسعود مراجعة، احمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005 ص، ص 89، 135

المستوطنين[1] باستحداث أساليب التعاطي مع الأهالي المسلمينمن خلال إيجاد وسيلة مباشرة لتفادي الجهل اللغوي واللهجات المحلية إلى جانب إدخال آليات تمكن الإدارةالفرنسية من التغلغل داخل المجتمع الآهلي، فمن جهة تجعل الاحتلال أسهلومن جهة أخرى تسهر على مراقبة الأهالي إداريا، هذا التنظيم من المقرر أن ينصب في كل دائرة عسكريةقسمة إقليمية تمثل المقاطعات الثلاثة الجزائر –قسنطينة –وهران تحت مراقبة ومسؤولية القائد الأعلى للمقاطعات (ضباط متخصصون يكلفون بمعالجة القضايا المتعلقة بالأهالي في الأقاليم العسكرية)، فهذه الأقاليم التي غاب عنها العنصر الأوربي بحيث يتم إنشاء مؤسسات دائمة على شاكلة الأقاليم المدنية أين تم إنشاء قطاع خدماتي منظم وبشكل نهائي[2].

تعود عملية التفكير في إنشاء المكاتب العربية إلى بدايات الاحتلال الأولى خاصة حين وجد الإدارة نفسها في قلل نتيجة عدم فهم المنطقة [3]ففي عام 1837 حين بدأت العملية المنظمة لاحتلال الجزائرفحاولت السلطة العسكرية استحداث أساليب للتعاطي اللغوي مع المجتمع الأهلي، قصد إدارة المناطق المحتلة تسهيل عملية توسيع الاحتلال وتوجيه المستوطنينفحاولت الإدارة القيام بالعديد من المحاولاتأن عدم وضوح الرؤية واشتداد المقاومة حالت دون التفكير الواضح في إدارة الأهالي، مما دفع السلطة الفرنسية إلى الاعتماد على نقابات النظام القديم(النقابات الحرفية) ومن الأعوانالمحليين من أعيان البلاد أو من شيوخ القبائل إلى جانب الضابط الفرنسيين في إدارة شؤون الجزائريين.[4]مستعينة بمترجمين الذين كانوا في الغالب من المسيحيين الموارنة الذين استقدموا خلال العام الأول من الحملةالفرنسية[5]أو الأندلسيين أو اليهود، فكان أول مكتب عربي ينشأ في عهد الجنرال افيزار* بجانب الدوق دون ريفيقو، وذلك سنة 1830 لإدارة وتسيير الشؤون العربية وإيجاد خطوط للتوافق بين فرنسا والأهالي بواسطة سياسة تطبيع وتطويع، وكان المكتب في حقيقة الأمر عبارة عن مكتب عسكري إداري تجسسياستعلاماتي حول حركية القبائل الثائرة، وجمع المعلومات عنها لتوظيفها في عمليات التوسع والغزو وعين على رأس هذا المكتب الضابط لاموسيير المتمتع بدراية واسعةبشؤون الأهالي وبتحكمه الجيدفي

[1]Frémeaux Jacques: Op-Cit , p 17

[2]Frémeaux Jacques: Op-Cit , p18

[3]Général wolf: les bureauxarabesdevant le jury, Alger 1871 ,p4 in Enquêteparlementairesur les actes du gouvernement de la défense-Rapport- T1, Vol 15 pp Serf Imprimerie ,Versailles Paris, 1875, 208-209 et 800 et suit

[4]Girault Arthur: principes de colonisation et de législation colonialeT1,p 136,etT2,p427 ,Librairie de la société du recueilgénéral des lois et des arrêts ,Paris , 1895 -1904 . voiraussi C.A.O.M /F 80 1678 et 1679, « Note surl'administration des indigènesmusulmans en territoire civil », adressée en 1861 à la Direction générale des services civils, par courrier personnel au maréchalRandon, le 18 avril 1864.

[5]سركيس ابو زيد: تهجير الموارنة الى الجزائر، دار ابعاد للطباعة والنشر، بيروت، 1994، ص 60

*الجنرال افيزار:عين في شهر مارس 1833 كقائد عام بالنيابة للجزائر بعد وفاة دي روفيغو الذي عينكقائد عاما للجزائر في 06 سبتمبر 1832 الى غاية التاق فواريولVoirol بالجزائر-E, Duchassaing:La Véritésur Alger,Desessart Editeur ,Paris 1840, pp45-46

اللغة العربية نطقا وكتابة.[1] إلا أنه لم يعمر طويلا –هذا المكتب– حيث ألغي من قبل الجنرال كرويتأورليون معيدا بذلك وظيفة آغا العرب، وأسندت المهمة الجديدة إلى الضابط ماري مونج MareyMangeفي سبتمبر 1834[2] لتلغي بدورها في 22 أفريل 18 بموجب قرار انشأ منصب مدير مديرية الشؤون العربية واعفي الضباط الفرنسيون من وظيفة آغا العرب، على أساس أن المكتب السياسي هو مكتب مكلف بإدارة الشؤون الأهلية الإدارية ويهدف إلى مركزة القضايا الخاصة بتسيير الإداري للأهالي[3]، بعد تزايد الثورات ورفض الأهالي الخضوع لإدارة المسيحيين[4] قام الحاكم العام دانريمون بإعادة العمل بالمكتب العربي تحت اسم جديد وهو مديرية الشؤون العربية وتولى دي رينو بليسيهPéllisierمسؤولية إدارته تحت مراقبة وتوجيهات الحاكم العام.[5]

غير أنه سرعان ما تم إلغاءه من جديد وإنهاء العمل بهذه السياسة عام 1839 ليعيد الجنرال بيجو في 16 أوت 1841 تأسيسه مسندا قيادة المديرية للجنرال دوماسDaumas*[6] الذي كان إلى جانب هذه المهمة يزاول نشاطه كقنصل لدى عبد القادربن محي الدين مما سمح له بالإطلاعأكثر على عادات وتقاليد العرب وأساليب إخضاعهم.[7] نظرا للاتساع المهام الموكلة لجيش الاحتلال وصعوبة إدارة المناطق المحتلة من منطقة الجزائر كإقليم عسكري، وقع التفكير في إنشاء مكاتب عربية تسهل على الإدارةإدارة الأقاليم الخاضعة وتسمح للسلطة الفرنسية بتوسيع مجال نفوذها.[8]

كان التأسيس الرسمي بموجب القرار الوزاري الصادر في 1 فيفري 1844 للمكاتب العربية نهاية لكل التجارب التي خاضتها فرنسا منذ 1830 لإدارة الأهالي وإخضاعهم.[9] فمنذ احتلال الجزائر وقضية إدارة الشؤون الأهلية تشكلالعقبة الأساسية أمام حكام الجزائر الجدد[10]، ومنحت الأفضلية للإدارة لضباط الجيش

---

[1]Ringet Albert:Op-citP 16-18.

[2]Doyer: Op-Citp.p 98-99

[3]Ringel Albert: Op-cit,p 49

[4]Ringet Albert: Op-Cit, p 22-23.

[5]Girault Arthur: Op-cit p 137.

** دوماس: جوزيف يوجين دوماس، ولد في 4 سبتمبر 1803 في ديليمونت (سويسرا) وتوفي في كامبلان (1837–1839)، كلفه الجنرال دي لا موريسير بتوجيه الشؤون العربية في محافظة وهران . وبعد ذلك بوقت قصير، كلف بتنظيم الشؤون المحلية لكل الجزائر. أعاد تنظيم إدارة المكاتب العربية. بعد اعتقال عبد القادر (22 ديسمبر 1847)، في أفريل 1850 تم تعيينه مديرا للشؤون الجزائرية في وزارة الحرب، . وأخيرا تم ترقيته عضوية مجلس الشيوخ الامبراطورية الثانية في 12 أوت 18571 برتبة الصليب الكبير من فصيل الشرف في 28 ديسمبر. Le livre d'or de l'Algérie,Op–Cit ,pp178 et suit,: Narcisse Faucon

[6]Girault Arthur: Op-Cit p137-138

[7]Yacono: Op-Cit p 12.

[8]wolf: Op-Cit p 5.

[9]Foucher Victor: Op-Citpp 14-15.

[10]Louis millot: le gouvernement et l'administration des tribusarabes, Imprimerienationale ,Paris ,1851 , p 17 et aussiC.A.O .M /ALG/ GGA 3F 52« Rapport sur les types de propriété à délivrer en exécution du sénatus-consulte » etAuguste-Michel-Étienne Regnaud de Saint-Jean d'Angély, Ministère de la Guerre: Rapportadressé à M. le Président de la République par le Ministre de la Guerre, Regnaud de Saint-Jean d'Angély sur le gouvernement et l'administration des tribus arabes de l'Algérie 23 janvier 1851

وبمساعدة زعماء الأهالي ومترجمين يتحكمون في اللغة العربية[1]، فهذه الهيئة أصبحت حلقة الوصل بين الأهالي والإدارة الفرنسية في المناطق الخاضعة لها بإدارة معروفة لدى الأهالي، والإبقاء على المؤسسات المتوارثة طبقا للمتغيرات الجديدة[2]، وحسب القرار الوزاري السابق الذكر في مادته الأولى تم تحديد التنظيم المقرر للمكتب العربي.

المادة1: المكاتب العربية أولا يحتوي على مكتب سياسي مركزي في الجزائر وتبعيته لمديرية الشؤون الأهلية في كل مقاطعة عسكرية بجانب وتحت السلطة المباشرة لقائد المقاطعة [3]، وتنتشر المكاتب العربية عبر كل النقاط المحتلة أو حين تظهر الحاجة إليها، وبعد عمل مرحلي منظم تم إعادة تنظيمه بموجب الآمرية الصادرة من ماك ماهون في 21 مارس 1867 على أساس أن كل مكتب يظم ضابط مسؤول الخدمة وضابطين كنواب وكاتب فرنسي وخوجة ومترجم وشاوش وتم إضافة طبيب عام 1867، خلال النظر إلى العدد القليل من العنصر البشري يفسر شيء واحد هوان المكاتب العربية هي مكاتب خدمة وحركية من خلال السلطة الممنوحة لهم، حيث لم يبلغ عدد المكاتب عام 184421 مكتبا، وفي عام 1870بلغ 49 مكتب بحوالي 200 ضابط*[4] وكان أول قادته الفعلين هو لاموريسياركما قسمت المكاتب العربية من حيث الشكل إلى مكاتب من الدرجة الأولى، ومكاتب من الدرجة الثانية فالأولى تنشأ حيث يتواجد الجنرالات كقادة للمقاطعات العسكرية. أما الثانية فتوجد في الأقاليم أو المناطق الثانوية والدوائر العسكرية وتتبع كل من مديرية الشؤون الأهلية الموجودة على مستوى مدينة وهران وقسنطينة للمديرية المركزية في الجزائر العاصمة وتتبع مباشرة القادة العسكرية[5] في الولايات الثلاث إذ يوجد إلى جانب كل قائد عسكري مكتب عربي في شكل وسيلة اتصال ومراقبة بين الأهالي وللأهالي، وصيانة المرافق العمومية والأسواق وحركية القبائل مما ساعد على تثبيت هذه المؤسسة الداعية والداعمة للاستيطان.[6]

---

[1] بوعزيزيحي: نفس مرجع سابق، ص 12.

[2] Ferdinand Lapasset: Aperçusurl'organisation des indigènesdans les territoiresmilitairesetdans les territoirescivils, Dubos frères, Paris, 1850, pp 2-3.

[3] Girault Arthur: Op-Cit p 137.

* غير اننا نجد تناقض واضح مع كلود كولو حيث اشار الى ان عدد المكاتب العربية هو 40 مكتبا ليصل الى 49 مكتبا عام 1870 وكان يشرف عليه 150 ضابطا ليرتفع هذا العدد إلى 206 ضابط عام1866 Claude Collot: Op-Citp 53

[4] Claude Collot: Op-Cit p 39.

[5] Foucher Victor: Op- Citpp 15-16.

[6] Piquet Victor: L'Algériefrançaise: une siècle de colonisation (1830-1930) ,A.Colin, 1930,p 278

II- مفهوم المكاتب العربية وهياكلها

1- مفهوم المكاتب العربية

تشكل المكاتب العربية*عبارة من مؤسسات متعدد الوظائف والتخصصات ذات مهام إدارية مالية، عسكرية، اجتماعية، نفسية، وهي بمثابة الإدارة المثالية لتطويع القبائل الجزائرية فهي بمثل مصلحة للشؤون العربية إلى جانب القائد العام للمقاطعات والدوائر الإدارية، كما تعتبر مؤسسة مستقلة تتمتع بسلطة سلمية ومركزية خاصة، ويمارس مهمة الوساطة بين السلطة العسكرية والقبائل وقد أنشئت بناء على القرار الوزاري الصادرفي1 فيفري 1844، وقد عرفها هذا القرار على أنه "إدارة متخصصة بالترجمة والتحرير بالعربية إعداد الحملات والأشغال ومراقبة الأسواق والمؤسسات ويقدم تقارير حول الوضعية السياسية والإدارية للبلد.[1]

2- هيكل المكاتب العربية

شكل المكتب العربي بلدية القرية حيث تم استحداث شكله عام 1847 من قبل قطاع الهندسة العسكريةحيث ضم البناء: سكن قائد المكتبومكتب لنائب القائد ومكاتب للكاتب والترجمان والخوجةإلى جانب قاعة الاستقبال عامة وقاعة محكمة (تعارف عليها باسم حكومة) وبيت فيه غرفة للزوار ومطبخ وإسطبل ومغازة) وهذه الهياكل كانت لا تستجيب للأهداف المسطرة[2].

في عام 1844 بلغ عددالمكاتب العربية 21 مكتبا ليرتفع هذا العدد إلى 46 مكتبا في عام 1865 وتوزعت هذه المكاتب 14 مكتبا وثلاث ملحقات في عمالة الجزائر و12 مكتبا وملحقة واحدة في عمالة وهران و15 مكتبا وملحة واحدة في عمالة قسنطينة[3].ليصل عدد المكاتب في 1870 إلى 49 مكتبا يشرف عليهم 200 ضابط[4] .واستنادا إلى القرار الوزاري الصادر في 01 فيفري 1844 فإن كل مكتب يشكل في المقاطعة سيتشكل من 10 أشخاص كحد أقصى. وتساعدهافرق من الصبايحية تتكون من 25 فارسا و08 فرسان من قوات المخزنوفي حالة قيام حرب فان قادة المكاتب العربية من الضباط يكلفون بقيادة هذه الفرق من الصبايحية وحتى القوم الذين يتمتعون القدرة على معرفة الجغرافيا والأوضاع الاجتماعية للأهالي[5].

**يطلق عليها ايضا المكاتب الاهليةالباحث

[1] Foucher Victor: Op- Citpp 16.

[2] Frémeaux Jacques: Op.Cit ,p37

[3] WarnierAuguste: l'Algériedevantl'Empereur , ChallamelAiné, Libraire-éditeurParis1865 ,pp 238.239

[4] Claude Collot: Op-Cit, p 39

[5] Ringel Albert: Op-Cit, 49

كل مكتب مقاطعة أو دارة أو مركز سكاني أنشأ به جهاز متعدد الأعضاء ومختلط العناصر[1]فقد نص المنشور الصادر سنة 1867 على أن تشمل القيادة الإقليمية للمكاتب العربية على 12 شخصا، وفي المكاتب العربية للمقاطعاتثمانية أشخاص 08 ومكاتبالدوائرسبعة أشخاص، أما المكتب المركزي فاشتمل على ستة عشر شخصا وعليه فان تعداد المكاتب كمتوسط [2] تراوح عدد الأعضاء بين 10 و12 عنصرا ويكون مدير المكتب العربي ضابطا عسكريا ويساعده هيكل تنظيمي في كل مقاطعة[3] ويشكل جهاز المكتب العربي من ضابط عسكري رئيسا وضابط متربص نائبا وأرشيفي مدني عسكري، وموظفين ثانويين (خوجة، كاتب شاوش، مترجمين، قوة خيالة (زواوة– الصبايحية) وطبيب مكلف بصحة أعضاء المكتب والقبيلة أو المركز، وتعتبر وظيفة المترجم هو تحرير ترجمة وتحرير الرسائل والوثائق بالعربية والسجلات الخاصة بالقاضي للحالات المدنية، ويساعد هؤلاء ضباط المكتب المكلفين بحل الخلافات وإصدار الأحكام القضائية، إلى جانب وظيفة المرافقة أثناء تنقل مسؤول المكتب لتفقد القبائل.

إلى جانب هؤلاء نجد الطبيب المكلف بالخدمات الصحية، وهم الأطباء الذين ساهموا في اكتشاف بؤر الأمراض وإجراء بحوث ودراسات كما يساعد الضباط في الشرطة القضائية وما يعرف بالشرطة العلمية ويمارس أيضا الكتاب مسؤولية الإشراف على التكوين القضائي، ويمارسونالأعمال المكتبية بالمكتب يضاف إلى هؤلاء قوة عسكرية متحركة من الصبايحية وهي فرقة عسكرية أو شبه عسكرية تقدم الدعم للمكتب في فرض القانون وجباية الضرائب والغرامات ومعاقبة القبائل المتمردة على السلطة الفرنسية[4]، كما نجد العاملين في مكاتب الشؤون العربية متخصصون في الارشفةالمدنية والعسكرية والترجمة والطب وأعوان تابعونوخوجات وكتاب وشواش** والخيالة[5]وفي نيابة المقاطعة يشكل رئيس مكتب من الدرجة الأولى ونائب من الدرجة الثانية وترجمان وكاتبين وخوجة وشاوش التركيبة البشرية للمكتب أما مكتب الدرجة الثانية فيتشكل من رئيس ونائب الرئيس وترجمان وكاتب وخوجة وشاوش[6]، وبخصوص الجهاز المادي فهو يتشكل من البرج الذي يقيم فيه حاكم المكتب العربي والمباني الخاصة بالضباط وعدد من القاعات الخاصة بالتحرير والاتصالات ومكتبة وقاعة أرشيف –صيدلية، إسطبل، سجن إلى جانب دار الضيافة.[7]

---

[1]Ministère de la guerre: TSEF dansl'Algérie, 1850-1852 …..,Op-Cit,pp 24,68

[2]شارل روبير اجيرون :تاريخ الجزائر المعاصربدايات الاستعمار 1827 – 1871، ج1 ط1 دار الأمة الجزائر 2008ص 30

[3]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législationalgérienne T2, 1860-1866, …Op-Cit,20-23

[4]Ringel Albert: Op-Cit,p 24.

** تنظيم عسكري عثماني منظم يتكون من ست فرق

[5] عبدالحميد زوزو: الاوراس إبان فترة الاستعمارالفرنسي – التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية – 1831– 1939، ج1 دار هومة الجزائر2005ص 194

[6] شارل اندري جوليان: نفس المرجع السابق ص 287، 288

[7]Yacono Xavier: Les Bureauxarabes.. Op-Cit, pp 14-15.

III مهام ومسؤوليات وسلطة المكاتب العربية

أنهت عملية إنشاء المكاتب العربية الجدل الحاصل بين أنصار مواصلة الاستعمار ومناهضته، لكن بين أنصار الاحتلال المحدود وأنصار الاحتلال الواسع نظرا للخوف من تحول الجزائر إلى وعاء لا قعرله يلتهم أموال الدولة الفرنسية فبدأ العمل منذ المرحلة الأولى في العمل على تحديد مهام وسلطة المكاتب العربية فعمل دون روفيقو على إنشاء فرق الزواوة، تسهيلا لإدارة الأهالي فتم وضع رزنامة لمسؤوليات المكاتب العربية.[1]

خلال سنة 1848 تم تنظيم الإدارة من جديدولضيفتإدارة الشؤون الأهليةإلى الدوائر الأربعة الكبرى للإدارة الفرنسية في الجزائر، التي أنشات عام 1845 وتم إلغاء المكتب الثاني للأمانة العامة والتي ستصبح خلال شهر ماي من العام 1850المكتب السياسي للقضايا العربية[2]، هذه الإرادة ترجمت على أساسأن المكاتب العربية آلية غير مستقلة قليلة الإمكانات ففي مقاطعة الجزائر لانجد سوى 209 موظف عام 1856 و28 ضابط (مدير القسمة –11رئيس مكتب –3ورؤساء الملحقات –13 نائب لرؤساء المكاتب)13 ترجمان– 15 طبيب–19موظف للأرشيف وكتاب فرنسيون – 26 قاضي وخوجة وشاوش –و103 خيالة السبايس يضاف إلى الفقر من حيث الإمكانات المادية والمصادر المالية [3]

1– مهام المكاتب العربية

تم اعتبار أن ضباط المكاتب العربية بمثابة قادة الاستيطان فالمهمة الأساسية هي الاستعلامات، إذ كلف الضابط بمهمة الاطلاع على كل ما يحدث في الدائرة ووضع القائد العام في العلم بهذه المعلومات المتعلقة بالقضايا السياسية والبحث عن الأعمال العدائية ضد السلطة الاستعمارية، ومراقبة الرأي العام السياسي إلى جانب التقصي حول الجرائم والمخالفات ومراقة الأهالي؛ استنادا إلى الترتيب = الخليفة، الباشا آغا، الآغا، القائد، الشيخ.[4]إضافةإلى مراقبة الأداء وعمل العدالة الإسلامية الجزائية والمدنية وكذا المدارس والمساجد والزوايا والمؤسسات الدينية الريفية وشرطة الطرقات والأسواق هذه المهام. يضاف إليها القضايا المالية كجباية الضرائبوتعتبر أساسية حيث كلف بمهام الإشراف على المؤسسات المكلفة بالضرائب، ويراقب النفقات الموجهة للأشغال العمومية ذات المنفعة العامة في الدائرة (الطرقات – الجسور– السدود)إلى جانب تحمله للمسؤولية تسخير الموارد لخدمة الجيش (تعبئة الفرسان – تسخير الدواب والجمال والبغال لنقل أغراض المناسبة للقيام بالعمليات العسكرية)[5].أما المهام الاستيطانية فان

---

[1] فرنسوا ماسبيرو :نفس المرجع السابق، ص 135.

[2]Frémeaux Jacques: Op.Cit , p34

[3]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législationalgérienne, T2, 1860-1866 ,….Op-Cit p 311-313

[4]Georges Nicolas Marc Létang: Des moyensd'assurer la domination française en Algérie ,Imprimerie de Guyot ,Paris 1846 ,p142

[5]Frémeaux Jacques: Op-Cit , p 37

المكاتب العربية ورئيسها مكلف بالاستطلاع للوعاء العقاري والأراضي الصالحة للنشاط الاقتصادي والقيام بعملياتإحصائية حول أسعار المواد المباعة في الأسواق وإجراء جرد دوري حول الموارد الزراعية – المائية – المنجمية، كما هو مكلف بالحالة الصحية للسكان في نطاقه الجغرافي إلى جانب تلقي الشكاوي[1] ومن أجل إنهاء المهام وتولي القضايا، فإن المكتب العربي أوجد مصلحة الأرشيف الخاص به حسب الاحتياجات وقد نظمت الأمرية الصادرة في عام 1848 هذه الوثائق، حيث قسمت حسب مبدأ التوثيق إلىأربعةأقسام:

1- القسم الأول: خصص للمراسلات (الرسائل المتبادلة –الجرائد خاصة leMoniteur و el Mobacher

2- القسم الثاني: فقد خصص للطاقم البشري المكلف بجمع المعلومات المرتبطة بالتنظيم والقضايا العدلية ويتم وضع التقارير دوريا –تقارير دورية –.

3- القسم الثالث: وهو القسم الإحصائيإذ يقوم بجمع الإحصاءات الخاصة بأملاك القبائل والتحقيقات حول ملكية الأهالي (خاصة او عامة) ودراسة حول التجارة والأسواقإلى جانب جمع المعلومات حول الانشطة السياسية والادارية ودراسة شخصية رؤساءالأهالي .

3- القسم الرابع: وخصص للقضايا المالية: الضرائب ومسك الحسابات والميزانية، الكراء والأملاك[2].

2- مسؤوليات المكاتب العربية

أ- **المسؤولية الإدارية:**

شكل رؤساءالأهالي وهم الخلفاءوالأغوات والقياد وقطاع كبير من الموظفين الأهالي رسميا الوسيلة والرابطللتواصل بين المكاتب العربية والأهالي في ظل المسؤولية الواسعة[3]، حيث كان المكتب يراقب قادة القبائل ويقترح الإقالة والتنحية والتعيين، ويقوم بدور الوساطة بحل الخلافات بين القبائل ويوجه الأشغال العامة ونظم حالة الملكية العقارية، [4]رغم صعوبة إتباع الجزائريين للإدارة المدنية الفرنسية بمحاكمها فانه ولتسهيل الإدارة ووسائل الاتصال بين الحاكمين والمحكومين، وحتى يشكل حلقه الاتصالفقد عمل بيجو منذ البداية على اجتذاب الشخصيات المهمة والمعروفة سواء من رجال الطرق الصوفية أو أقارب الخلفاء الذين عينهم عبد القادر أو أحمد باي تشجيعا لروح الخيانة بين الأسر، ولما ضعفت المقاومات استغنى عن هؤلاء واتجه إلى استخدام أبناء الأسر التقليدية إلى خدمت الدولة الجزائرية، والتي سميت

[1]Alphonse Daudet: Lettre de monmoulinclasse 19 ,Candide et Cyrano , grandeclassiqueParis ,2012 p 55

[2]Frémeaux Jacques: Op-Cit , pp,47 -51

[3]Frémeaux Jacques: Op-Cit , p88

[4]Alphonse Daudet, présenté par DidieHallépée: Lettres de monmoulin – Contes du lundi ; collection lettresclassiques ;Fondcombe,Paris ,2012 pp130-131 et 259

بالارستقراطية الجزائرية تجاوز[1] غير أن الهدف الحقيقي من وراء هذه المسؤولية الإدارية هو إقامة إدارة مباشرة على الأهالي، من خلال الأشراف على الخوجة والشاوش وتحديد مهامهما إضافةإلى القوم[2]Goumes*. تسمح بتفتيت القيادات الأهلية التي اتسع نطاق سلطتها تمهيدا لفرض سياسة الدمج.[3]فالمكاتب العربية من حيث الموقع ليست سوى هياكل تضم تقنيين يساعدون القادة العسكريين في الحفاظ على الأمن وبسط النظام[4]. كما أقدمCavaignac و Richardعلى سياسة تسند إلىإلغاء سلطة رؤساء الأهالي أسوة بما قام به القادةأمثال بيجو [5].

ب/ المسؤولية القضائية العربية:

أسندت هذه المهمة بعد إنهاء أسلوب السياسة المختلطة بين السيطرة والحماية التي تزعمها Daumas وبدأت تظهر سياسة الدمج فأصبح التصرف وفقا لقانونالبلد الأم، فأنشأ أعوام 1841-1842 قضاء فرنسي في الجزائر وألغيت السلطة القضائية الجزائرية للقضاء الأهلي قصد تدمير المؤسسات الإسلامية، [6] فأصبح قائد المكتب يقوم بالدور القضائي ومعالج لكل القضايا المدنية ويراقب القاضي أثناء قيامه بأعماله أما القضايا الجزائية فأسند النظر فيها إلى المحاكم العسكرية، ولعب كل قائد المكتب العربي دور قاضي التحقيق، وفي حالة طرح قضية دعوى المسلم والأوروبي يتحول الضابط قائد المكتب إلى محامي استشاري لفائدة المتقاضي المسلم ويتأسس كطرف مدني[7]؛ وهو ماجر على المكاتب نقمة بيجو ودوماس الذين عملوا على التشهير بمديرية الشؤون العربية ومكاتبها بمجلس النواب الفرنسي، واتهموها بالتجهيز للأهالي.[8]

ج/ المسؤولية المالية الاقتصادية:

كانت أول ميزانية تم وضعها لفائدة المكاتب العربية بموجب الأمر الصادر في 1855 حيث اشتملت على صنفين من النفقات:

- الأعمال والأشغال العامة ذات المنفعة العامة كالطرق والجسور والحنفيات العامة ومنازل القادة .

---

[1]صلاح العقاد:نفس المرجع السابق، ط 06، 1993، صص 136-137.

[2]Yusuf, Colonel de Pommayrac: Résumé de la "Guerre en Afrique" du général Yusuf, A. Jourdan, Paris ,1896,p17

*القوم:فرق خيالةملحقة بالمكاتب العربية وظيفتها تأديبية للقبائلالرافضة لدفع الضرائب ثم أصبحت قطاع عسكري قائم كفرق تدخل وتأديب الباحث

[3]العقاد صلاح: نفس المرجع السابق، ط06، 1993ص 39.

[4]Frémeaux Jacques: Op.Cit , p53

[5]Frémeaux Jacques: Op.Cit , pp113-114

[6]شارل روبير اجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر نفس المرجع السابق.....، ص 40-41.

[7]Claude Collot: Op.Cit, p 39.

[8]شارل روبير اجيرون: نفس المرجع السابقص 39

- النفقات الإدارية والمساعدات الطبية والثقافة والدين[1].

حاولت إدارة المكاتب العربية إشراك الجزائريين في العملية الاقتصادية، كما أبقت الإدارة الفرنسية على النظام الضريبي السابق وحتى النظام الضريبي الذي فرضه عبد القادر بن محي الدين[2]، فانطلقت المكاتب العربية في الإشراف على المزارعين والرعاة وتكوين طبقة فلاحية ثابتة من صغار الملاكين الذين تعهدت فرنسا بسلامة أملاكهم، ولذلك انطلقت المكاتب العربية في سياسة تحديد الملكيات ومباشرة الاستيطان العمراني ببناء قرى للجزائريين وأدخلت الأدوات الفلاحية التقنية على زراعات جديدة، ووسعت زراعة الكرمة والتين والزيتون كما أوصت بحماية الغابات وشجعت توسيع تربية الأغنام، كما عملت بناء ملاجئ ومراكز للمياه واستعمال الأعلاف[3] وكان الازدهار الاقتصادي لسنوات 1851-1857 خاصة مع ارتفاع أسعار الحبوب قد وسع أراضي القمح ودفع الضرائب المتزايدة فأدت ذلك إلى ازدياد الممارسات الربوية وجاءت أزمة 1857-1858 الاقتصادية لتحدث الكارثة.[4]

أصبحت مسؤولية قائد المكتب العربي المالية ضرائب وميزانية والكراء والاستهلاك، [5]فهي تحدد الأقساط الواجب دفعها على كل قبيلة حيث يكلف رئيس القبيلة بجمعها ويوجهها إلى خزينة الدولة، إلى جانب الإجراءات الردعية على غرار الغرامة التي نظمت عام 1844 كعقوبة فردية، يفرضها رئيس الأهالي أو المتصرف العسكري أو المدني كما تقوم المكاتب بتحصيل الضرائب العربية الصادرة بالأمر 17 جانفي 1895 وضرائب اللزمة إلى جانب الضرائب المباشرة الأولية، يضاف إليها ضرائب العشور والسخرة –رقابة الغابات- محاربة الجراد، الزكاة، الحكور.[6] ففي إطار النظام الغابي الجديد واستنادا إلى قانون الغابات فان الجزائري دفع للخزينة 2000 فرنك عائدة من الغرامات التي فرضتها مصلحة المياه والغابات عليهم عام 1851.

د/ **المسؤولية المالية:** إنأول مهمة للمكاتب العربية هو إيجاد الظروف الملائمة للإنتاج والتجارة من خلال السهر على احترام قواعد اللعبة الاقتصادية، بالعمل على الحفاظ على الموازين وشرطة الطرق والأسواق بشكل يحافظ على الفضاء الاقتصادي الكفيل بتنمية الشؤون الاقتصادية والحرية الاقتصادية التي اتفقت كل القوى الأوربية كلها على إبقاء مسؤولية الدولة في مراقبة العمل الاقتصادي .

فقضية الموازين طرحت بشكل جدي نظرا لان هذه الوحدات القياس تختلف من منطقة إلىأخرى ففي تقرير صادر عام 1848 كشف عن وجود وحدة قياس "صاع"Sââلقياس القمح يصل إلى192 لتر في المدية و168 في قبيلة لغريب و148 في أسواق بني يعقوب و128 لدى أولاد علان، مما يعني صعوبة

[1]Frémeaux Jacques: Op.Cit , p61

[2]فرنسوا ماسبيرو:نفس المرجع السابق، ص 162.

[3]Ferdinand Hugonnet: Souvenirs d'un chef de bureau arabe, Michel Lévy Frères LibrairieEditeur Paris ,1858 ,pp141-143,275

[4]شارل روبير اجيرون:نفس المرجع السابق، ص ص 53-54.

[5]Frémeaux Jacques: Op-Cit , pp50-51

[6]Claude Collot: Op-Cit p 276-287

مراقبة الأسواق في حيز ضيق من الجزائر وهو لمدية ومحيطها ناما النقد فالمكاتب العربية كلفت بمسؤولية تشجيع قبول النقد الفرنسي ومنحه الأفضلية في التعامل بالجزائر، وكانت أول مهمة لفرنسا ماليا هو غرس أنواع من النقد إلى غاية تعميم حركيته ثم العمل على سحب النقد المتداول قبل الاحتلال مثل: البوجو – المحبوب – الريال – المحمدية – اليوسفية – والنقد القادم من البلدان المجاورة على غرار الدورو الاسباني[1] وقد أشارLapasset عام 1847 أن سوق تنس شكلت سوقا رابحة للعملة الاسبانية الدوروDouros الذي لاقى قبولا لدى الجزائريين باعتباره ذو قيمة تحويلية بـ06فرنكات، في حين أن السعر الرسمي للصرف كان 5.40 فرنك، [2]وهو ما جعل العملة لها قابلية التعامل لدى الجزائريين في البيع والشراء خاصة في أسواقالأغنام[3]إلى جانب الدولار الاسباني[4]، هذا الخوف من العملة الفرنسية يعود بالأساسإلى الرغبة في النقد الفضي الذي استخدم بطريقة كبيرة، عكس النقد الذهبي إلى جانب رفض كل ماهو أجنبي يضاف إلى ذلك أن الخوف الجزائري، مما عرف بقضية النقد الفضي الفرنسي الذي تم تزويره وتبعا للتقرير الصادر عام 1851 فإن السماسرة اليهود قاموا بالبيع تحت اسم الفضية الفرنسية مصوغات مصنوعة من القصدير دون قيمة نقدية ذات قاعدة نحاسية وخضعوا لغرامات مالية بلغت 100فرنك وشهرين حبس[5].

نظرا لتطور للتجارة وازدياد الرغبة في إقناع الجزائريين بضرورة قبولالنقد الفرنسي لتنمية التبادل التجاري مع فرنسا فرض نمط جديد على الجزائريين، فابتداء من الموسمالفلاحي 1849 –1850 أصبح العشور يدفع نقدا وليس عينا مما أعطى نوعا من الحركية للنقد الفرنسي.[6]كما بدا المكتب العربي نضاله ضد امتياز الثروة والعملة وهي الظاهرة المنتشرة كثيرا في الريف وكان مطلبا للاقتصاديين الفرنسيين، لما فيه من كبح للأعمال والمشاريع الاستثمارية، ويرفع من درجة التضخم* حيث كشفت الكتابات الفرنسية أنه في

[1]Ernest Carette: Exploration scientifique de l'Algérie pendant les années 1840,1841,1842 , Part 1,Imprimerie royale, Paris, 1848 p 222

[2]Pierre Genty de Bussy ; De l'établissement des français dans la régence d'Alger et des moyens d'en assurer la prospéritéT1 , Firmin Didot Libraires ,Paris,1839pp418-419

[3]Marcel J.J: Tableau général des monnaies ayant cours en Algérie,Imprimerie Orientale, Paris, 1844,p 17

[4]Bianchi. M: Conquête d'Alger ou pièces sur la conquête d'Alger et sur l'Algérie, De la Bretonniere chez L'auteur ,Paris 1830,p307

[5]Pierre Genty de Bussy: idem ;p 420

[6]Ministère de la guerre: Collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1 octobre 1834 ; Imprimerie royale , Paris ,1843 ,pp138-139

*التضخم : يعُرف التضخّم في اللغة الإنجليزيّة بمصطلح(Inflation) ؛ وهو مفهوم يُستخدم للإشارة إلى الحالة الاقتصاديّة، والتي تتأثر بارتفاع أسعار السلع والخدمات، مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائيّة المرتبطة بسعر صرف العملة، والتي تؤثر في قطاع الأعمال؛ وتحديداً في الشركات الصناعيّة والخدميّة، ويُعرف التضخّم أيضاً بأنّه الزيادة العامة في أغلب قيم الأسعار، ويرافقها تأثير في قيمة النقود المتداولة، ممّا يؤدّي إلى انخفاض في قيمتها الفعليّة، ومن التعريفات الأخرى للتضخّم هو زيادة في حجم النقود في السوق، والذي ينتج عنه فقدان للقيمة الحقيقيّة للعملات، ويقابله ارتفاع في سعر السلع، والخدمات في الأسواق التجاريّة.سعيد هنهات: دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص 28

عام 1839 كشف رجل البنك Grossetete حسب تقرير المكاتب العربية أن هناك ثلاثة ملايين عائلة تقوم باكتناز 50فرنك مما يعني أنهم يكتنزون حوالي 150مليون فرنك من السيولة النقدية**[1] المطروحة في السوق.

كما كشف الضابطHugonnet* انه في عام 1858 تم اكتناز حوالي 334 مليون فرنك[2]، هذه المبالغ التي قام الجزائريون باكتنازها كانت تقدم كهدايا زواج او احتياط من سنوات الجفاف وهو ما دفع الإدارة الفرنسية إلىإجبار الجزائريين على دفع الضرائب نقدا (عملات بيضاء صغيرة)حيث تم دفع العشور مبلغ 280ألف فرنك في إحدى الدوائر الوسطى (18 ألف عبارة عن قطع صغيرة – 2500 فرنك من قطع 5فرنك، 10فرنك و20 فرنك فضية[3]

هـ/ المسؤولية الإدارية السياسية:يتمتع المكتب العربي بسلطة إدارية وسياسية مركزية وتتمثل في العديد من الوظائف، حيث نجد المكتب السياسي الذي يوجد إلى جانب الحاكم العام حيث يتولى كل الشؤون والقضايا الخاصة بالأهالي في المناطق العسكرية إذ يقوم بوظائف إدارية هي:

* تحرير المراسلات الموجهة إلى الإدارة المركزية أو تقديم تقارير دورية حول سير المكتب ووضعية القبائل وتحركات الزعماء، وعلاقة المستوطنين بالأهالي وحفظ المعلومات وأرشفتها[4]

* تقديم عرض حول المداخيل والنفقات خاصة الضرائب إلى جانب تقرير مفصل بخصوص الوضعية الاقتصادية والمنتوج السنوي، وتقديرات الإنتاج.

* كما تقوم المكاتب العربية بإصدار رخص السفر أو التنقل ورفض إقامة الزرد والأعراس وتأمين الاستقرار العام. إضافة إلى هذه المهام تقوم بمراقبة التعليم سواء التعليم العام أو المدارس العربية ومراقبة الطرق الدينية والزاوية.[5]

**السيولة النقدية : يمكن أن نعرف السيولة النقدية بأنها، قدرة المنشاة على تحويل موجوداتها إلى نقدية. كذلك يمكن أن نعرفها السيولة بأنها: تعبرعن قدرة المنشأةعلى مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، المتوقعة منها وغير المتوقعة، عند استحقاقها من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى، ومن خلال الحصول على النقد من المصادر الأخرى بالدرجة الثانية انظر: رجراج وهيبة: ادارة السيولة المصرفية في البنوك الجزائرية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 05، 2014، ص ص262-163

Hugonnet*:يعتبر من الكتاب والمؤرخين الفرنسيين الذين كتبوا عن المكاتب العربية والثقافة والمجتمع الجزائري خلال سنوات 1840 مارس مهام رئيس المكتب العربي في التل وهو شاهد على اداء المكاتب العربية وكتب كتابا عن هذه المؤسسة عام 1858 تحت عنوان Souvenirs d'un chef de bureau arabe

[2]Victor Foucher: " les Bureaux Arabes en Algérie" ,Revue contemporain et Athenaeum françaisT 34, Bureaux de la revue contemporaine, Paris , 1857,p 209-212

[3]Frémeaux Jacques: Op-cit ,pp 173-176

[4]Bentems Claude: Op-cit p 23.

[5]Ringel Albert: Op-Cit p 50.

و/ المسؤولية العسكرية الاستيطانية:

كان الدور العسكري لهذه الهيئة مراقبة الرأي العام وتطوراتهبتقصي تطور الأحداث واعتبرت المسألة كوسيلة لاتخاذ الإجراءات العنيفة والقوية ضد كل من يحاول التمرد، وتم إسناد مهمة ذلك لضباط المكاتب باعتبارهم القادة سواء بالاستخبارات او التدخل إلى جانب استخدام الصحافة "**كالمبشر**"[1]أوكلت للمكاتب العربية مسؤوليات كثيفة في الجانب العسكري، خاصة بعد قيام بيجو بتنظيم الفرق العسكرية من جزائريين فأنشأت فرق الزواوة –السبايس– قناصة إفريقيا والبدو الفرنسيون الزيفيرles Zephyrs (قوات حليفة) كما شكلت الفرق العسكرية الخاصة[2] وعمل القادة الفرنسيين من خلال المكاتب العربية على التحالف بعض القادة الأهالي، أمثال الخليفة أحمد بن سالم في المدينة الأغواط إلي تسانده الزاوية التيجانية*، هذا الأخير ظل مستقلا عن الفرنسيين فحاولوا استمالته من خلال إشراف ماري مونج الذي كان أول من شكل فرقه المهاري** – وحدة مهاري من مائتي جمل[3]

ومع تولي راندونRandonالحكم استعادت المكاتب العربية والعسكريون السلطة، بعدم القبول بالوساطة بين الأهالي والسلطة الفرنسية التي اسندت قبل هذا التاريخ لشيوخ القبائل على غرار قبائل بني عمور وذراع الميزان، [4] واهتم المارشال بالاستيطان البسيط فشجع الهجرة وبناء القرى فبنيت 56 قرية من عام 1853 إلى 1859 متبعا أسلوب حصر القبائل، أن سياسة التحديد وإلزام السكان على التنازل عن الأراضي التي لا يحتاجونها بالمقابل تعترف لهم الدولة بحق المكية الفردية أو الجماعية، وشمل هذا الإجراء 16 قبيلة خلال عشرة سنوات 1851–1861 أي 343387 هكتار منها 61363 هكتار، عادت إلى الدولة كما شجع من جهة أخربالاستيطان الحر من خلال المبادرة التي عرض أراضي على رجال

[1] صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال.....ص ص 262، 263

[2] فرنسوا مسبيرو: نفس المرجع، ص ص 96–126

*الزاوية التيجانية: لتجانية هي طريقة دينية عقائدية تنتمي إلى الطرق الصوفية ولديها أتباع في القارات الخمس . وأشهر المناطق التي تحتضن الزاوية التجانية، ولاية الاغواط في الجزائر ومدينة فاس بالمغرب الاقصىانظرأحمد بن الشين، الطريقة التجانية بين الماضي والحاضر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع، سنة 2000.ص 59

**فرقة المهاري: اصطدمت فكرة التوغّل الفرنسيّ في الصحراء بتوظيف قوّات نظامية فرنسيّة بعائق الكلفة العالية، بعد تجربة احتلال واحات تديكلتوقورارتوات، وواحات الساورة حوالي سنة 1894، فأهتدّت الحكومة الفرنسيةإلى التفكير في إمكان التخلّي عن هذه المناطق المحتلّة حديثا؛ ولتجنّب الوصول إلى هذه النتيجة كان التفكير في طريقة تَحُدُّ كثيرا من هذهالنفقات، وذلك بتعويض القوّات النظامية، بتشكيلة خاصّة أكثر تكيّفا مع حياة الصحراء؛ فكان إنشاء فرق المهاري الصحراوية من قبيلةالشعانبة، حتّى قال لهيرو: " هؤلاء الشعانبة الذين لا ينفصل إسمهم عن تاريخ التوغّل الفرنسيّ في الصحراء" Daniel Grévoz: Les méharistes français à la conquête du Sahara: 1900–1930 ,Harmattan, Paris, 1994 ,pp32–40 et p149

[3] فرنسوا مسبيرو: نفس المرجع السابقص ص 117–118.

[4] Jacques Louis César Alexandre Randon: Mémoires du maréchal Randon, Vol 1 Typographie Lahur ,Paris ,1875,485

المال– الأرض واليد العاملة– في عشرة سنوات منحت للشركة الواحدة نحو 50 ألف هكتار في حين منح الاستيطان البسيط 250 ألف هكتار.[1]

ل/المسؤولية الدينية:

كان من المهام الأولية للمكاتب العربية وضع مبادئ القانون الفرنسي موضع تنفيذ إلى جانب تطبيق الشريعة الإسلامية والعمل على إنهاء العمل بها على أساسأنها لم تطبق إطلاقا ولذا سيعمل المكتب على فرض احترام بعض الأحكام الواردة في القرآن بدعوى الدفاع عن مصالح الأهالي[2]، حيث يقوم قائد المكتب العربي بزيارة المدارس القرآنية ويراقب الشيوخ الدينين. وقد تكفلت هذه الهيئة بمراقبة رجال الدين والأشراف على الطلبة وأنشئت للغاية قوة اهلية عام 1849 تحت اسم " الإخوان والطرق الدينية عند مسلمي القطر الجزائري ومراقبة الزوايا[3] كما يسهر على تطبيق القانون الإسلامي والشريعة الإسلامية! ففي المجالس القضائية لوحظ وضع قواعد عقابية تمثلت في: القضايا المخلة بالنظام العام، إذ تم إحصاء: السرقة 16% المخاطر26% الآداب العامة8% المساس بالملكية14 %[4].

وقد سجلت تقاريرالمكاتب العربية أعمال القضاة؛ فخلال سنة 1854 وبدائرة البليدة وحدها سجلت المحكم القبلية والمجلس القضائي 257 حالة زواج و78 حالة طلاق و149 قضية ميراث و82 قضية بيع و6 قضايا قسمة و104 قضية شهادة و52 قضية وكالة وتم إصدار 77 حكما وفي دائرة لمدية خلال سنوات 1851–1854 عالجت هذه المؤسسات 3200 قضية ومن هذه القضايا نجد 1800قضية معدل المصاريف القضائية فيها 200 فرنك لكل قضية و1400 أكثر من هذا المبلغ[5]، كما عمل بيجو من خلال المكاتب العربية، استنادا إلى المادة 13 من أمريته الصادرة في 20 فيفري 1844 بخصوص العقوبات والغرامات المفروضة على الجزائريين أن القتل يعطي الحق بفرض الدية على أهل القاتل تمنح لأهل القتيل وخطية تفرض من قبل السلطات الفرنسية وتحدد من قبلها [6].

ي/ المسؤولية التعليمية: قام المكتب العربي بتشجيع التعليم والتربية في إطار فرنسة المحيط والذهنية لدرجة مطالبته عام 1848 لرجال القبائل والأعيانبإرسالأبنائهمإلى المدارس الفرنسية[7]، وقد حاول لامورسيار منذ الوهلة الأولى منح هذه المكاتب مسؤولية تربوية حيث أشار في كلمته بخصوص أهمية

[1] شارل روبير اجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر..... نفس المرجع السابق، ص 50

[2] Frémeaux Jacques: Op.Cit ,pp246et 257

[3] Pierre J. André: Contribution à l'étude des confréries religieuses musulmanes, La Maison des livres, 1956, Paris ,p280

[4] Mac Carty: " Colonisation de l'Algérie réclamations et rectification "Revue de l'Orient, de l'Algérie et des colonies, T2, Just Revier Librairie, Paris 1847, p 423-425

[5] Frémeaux Jacques: Op-Cit ,p234

[6] Frémeaux Jacques: Op.Cit:notes pages 263

[7] Frémeaux Jacques: Op.Cit ,p204

هذه المؤسسة "...إن مسؤوليتها تكمن في الحفاظ على هذه المستعمرة لفائدة فرنسا ومصالحها العليا ...الدفاع عن المستوطنين وأملاكهم ..."[1]

IV- سياسة المكاتب العربية

شهدت سياسة المكاتب العربية حقبتين هامتين تبعا للتوسع الإقليمي وتمدد الاحتلال فبالإضافة إلى مرحلة النشوء نجد:

أ/ الحقبة الأولى1848 إلى 1858:

وهي حقبة التنظيم الإقليمي وتمثل فترة المكاتب العربية الحكوميةفالغرض الذي كان يسعى إليه القادة العسكريون هو فرض الأمن بواسطة القوة العسكرية والسلاح، ثم بتحويل نمط الحياة من خلال تثبيت الأهالي في الأرض وتطوير أنماط الاستغلال، وهو ما أشرنا إليه في المسؤولية المالية الاقتصادية للمكاتب العربية وهذا التثبيت سيكون له عواقب في استمرار الرفض للاحتلال والاستيطان.[2]

فالسياسة المنتهجة كانت تهدف بالأساس إلى تحويل القبائل من طابعها المعيشي القبلي إلى الطابع الأوروبي، وحتى ولو بالقوة ودون إرادتها حيث تشكل الأبوة الاستيطانية على الشعب الجزائري.[3]

ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف كانت المكاتب العربية تتصرف من خلال قوات المخزن هذه القوة المشكلة من أبناء العائلات النافذة، والتي كانت تتمتع بامتيازات (الإعفاء من الضرائب- والعمل إلى جانب شيوخ القبائل الذين كانوا يشكلون واسطة إدارية لما يتمتعون به من جاه وثروة، مكنتهم من اكتساب المعرفة الإدارية وفرض نفوذ المكاتب العربية لما يقدمونه من مثال في الدفاع عن مشاريع فرنسا، خاصة تلك المتعلقة بالاستيطان وإنشاء الإقطاع المحلي وخلق فئة أكثر إطلاعا على الثقافة الفرنسية وبالتالي فرنستهم من خلال الإجراءات الفلاحية الجديدة والوعود بإيجاز مشاريع سكنية لفائدة الأهالي.[4]

ب/ الحقبة الثانية: 1858-1870.

شكلت هذه الحقبة أهم مرحلة في حياة المكاتب العربية وسياستها فالتحولات الجديدة التي فرضتها مشاريع نابليون الثالث –المملكة العربية- وسياسة التقارب العربي الفرنسي؛ دفعت إلى التفكير في تحديد الوظيفة العملية على اعتبار أن الوظيفة الأساسية لهذه المؤسسة تكمن في ضمان الأمن والسلم الدائم المستمر من القبائل وبين فرنسا والقبائل. بواسطة إدارة منظمة وفي نفس الوقت تهيئة الأرضية للاستيطان والتجارة الفرنسية، بحماية المصالح والرفع من مستوى المعيشة الأهالي وحل المشاكل باستعمال القوة أمام

[1]Moniteur Algérien du 30 Avril 1833

[2]Achille Fillias: Histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie, 1830-1860, Arneau de vresse , Paris, 1860, p135-136

[3]Claude Collot: Op-Cit ,p 40.

[4]Victor Piquet: Op-Cit , p 233 ,et Jeans François Klein et autres: Op-Cit , 22

مجتمع يختلف عن الفرنسيين، للوصول في النهاية إلى جعله يتقبل السلطة الفرنسية[1]، ولذا فإنها تعتبر الخطوة الأولى للإدارة المختلطة بين الأهالي والفرنسيين قبل أي تنظيم إداري آخر والخطوة الثانية لتطوير إدارة الأهالي صورة تدريجية للمرور إلى الإدارة المباشرة التي ستظهر في شكل بلديات مختلطة وبلديات أهلية.[2]

غير أن حرب 1870 والتحولات الجديدة التي صاحبتها غيرت النظام الدستوري الفرنسي، ومكنت المستوطنين من تحديد كل الأخطاء المرتبطة بالنظام العسكري المتبع في الجزائر، إلى جانب التجاوزات الحاصلة من قبل هياكل هذا التنظيم والمطالبة بتغيير سريع وجذري لهذا الأسلوب الإداري المتبع في الجزائر.

ومن جهة أخرى كانت السلطة المطلقة التي تتمتع بها المكاتب العربية والتي ساهمت في وقوع تجاوزات، تحت غطاء سياسة العصا أو نظام السيف والتي تحولت في فترة إلى أهم عضو في سياسة الحكومة، وكانت الصحافة وحملاتها المكشفة المتهمة للمكاتب العربية بإقامة دولة مستقلة عن الحكومة المركزية بميزانية مستقلة بموظفيها، إلى جانب أن النظام العسكري اتهم من قبل المستوطنين بعرقلة الاستيطان بحمايتهم لأراضي القبائل هذه الأخيرة من جهتها كانت غير قادرة على تقبل سلطة المكاتب العربية ففي عام 1870 صدر مرسوم ألغى إدارة المكاتب العربية والسياسة التقليدية غير الوطنية بالنسبة للمستوطنين التي انتهجتها هذه التنظيمات، ليصدر مرسوم آخر في نفس اليوم يلحق بالأقاليم المدنية الأقاليم العسكرية المتاخمة للأقاليم المدنية ثم صدر في 6 فيفري 1871 قرار الذي سيوجه الضربة القاضية لهذه المؤسسة، حيث منح آلية تسمية قادة المكاتب العربية لوزير الداخلية في الأقاليم الخاضعة للحكم العسكري التي بقيت محدودة. وقد صدرت العديد من المراسيم التي أنهت وجود الأقاليم العسكرية شيئا فشيئا خاصة في الجزائر الشمالية، وأبقي على المكاتب العربية في المناطق الجنوبية لتحول في شكل جديد عام 1902 تحت تسمية جديدة لتصبح مصلحة الشؤون الأهليةغير أن البصمة والتوجيهالعسكري ظل موجودا بالأقاليم المدنية.[3]

V- أهمية ضباط المكاتب العربية في الإدارة الفرنسية

تمكنت المكاتب العربية من استقطاب كل القيادات العسكرية التي تمثل النخبة فكل ضباط المكاتب العربية تابعوا تكوينا عالي في المعاهد التقنيةالنفسية والإدارية وهو ما دفع الإدارة الاستعمارية إلىإصدار مرسوم؛ يحدد مهام رئيس المكتب العربي ثم جاءت امرية ديسمبر 1846 لتوجد منصب نائب رئيس المكتب العربي لمساعدة هؤلاء على إدارة المكتب ثم جاء القرار الوزاري 13 فيفري 1852 ليجعل من هؤلاء النواب نواب دائمين ينوبون عن رئيس المكتب في العديد من القضايا ثم جاء الحاكم العام

[1]Yacono Xavier: Op-Cit pp339-340etp441.

[2]Germain: Op-Cit pp 334-339.

[3]Claude Collot: Op-Cit, p 40-41.

راندونRandon واصدر الامرية المؤرخة في 7 جانفي 1854 لتطوير أداء المكتب، قصد إنهاء الوضعية الخاصة لهم[1] وهذه التغيرات هي التي منحت للمكاتب العربية أهميةفأوجدت لجنة تفتيش عام بموجب المرسوم الرئاسي 11جوان 1858 وتكمن الأهمية في النوعية الخاصة لهؤلاء الضباط الذين يعتبرون مختصون في القضايا الأهلية، فهم يمثلون الواسطة بين الأهالي والسلطات سواء بواسطة الكتابات أو شفاهة والتني=سيق بين الأعيانوالإدارة مما يقضي معرفة اللغة والاطلاع على بعض التقاليد والعادات[2].

VI- المكاتب العربية للعمالات

خلقت العملية الفجائيةوغير المدروسة في تحويل الأقاليم العسكرية إلى أقاليم الإدارة المدنية، العديد من التناقضات، إلا أن الإدارة المدنية حاولت تنظيم هذه الأقاليم المحولة بأسلوب البلديات أو التنظيم البلدي ومن أجل حل المشكل، قامت بتحويل التقنيات العسكرية المسيرة للأقاليم إلى تقنيات أكثر مدنية، فصدر المرسوم 8 أوت 1854 الذي أنشأ المكاتب العربية للعمالة، ويعتبر ذلك إفشال للمكاتب العربية العسكرية الين سيتقاسمون السلطة مع رؤساء البلديات الإدارية للمناطق الإسلامية فرؤساء البلديات أسندتإليهمالعمل الإداري وللمكاتب العربية أسندت لها دور المراقبة والسياسة.[3]

فالمكاتب العربية للعمالة هي مكاتب عمالة تخضع للوالي و هي مكلفة بمراقبة السياسة العامة للسكان المسلمين، ومهمتها غير المعلنة هي تفكيك القبائل قصد تسهيل عملية الإلحاق نحو البلديات الفرنسية، لذا كانت تشكيلتها ذات خصوصية فهي تتشكل من موظفين مدنيين يتمتعون بصلاحيات وسلط المكاتب العربية العسكرية (حق إصدار الغرامات وتطبيق العقوبات الخفيفة) وتتمتع بنوع من الاستقلالية في البلديات.[4]

كما يقوم الموظفون بدورات على الأقاليم مصحوبين بقوة من حراس الغابات قصد حل المشاكل السياسية الحاصلة من القبائل، وعقد جلسات استمتاع للشكاوي والجولات في الأسواق أما رؤساء البلديات فيحتفظون بصلاحياتهم الإدارية ويعينون من قبل الوالي.

هذا التقسيم في الصلاحيات خلق بعض التناقضات وأزمات بين رؤساء البلديات والموظفين في المكاتب العربية للعمالة، فصدر مرسوم 1866 أوجد نواب من الأهالي في البلديات كتمثيل للمسلمين في

[1]Adrien Louis Carpentier: Codes et lois pour la France, l'Algérie et les colonies: ouvrage contenant sous chaque article des codes de nombreuses références…. Marchal et Billard,Paris ,1898,p 39

[2]Mordocq.C: La guerre en Afrique: tactique des grosses colonnes, enseignement de l'expédition contre les Beni Snassen 1859,Librairie Militaire ,Paris ,1908 ,p,p11,96

[3]Daloz M.D: Jurisprudence générale: Répertoire méthodique et alphabétique de législationde doctrine et de Jurisprudence ,T 34 ,2eme partie ,Bureau de la Jurisprudence générale , Paris ,1869.pp 836-837

[4]Ferdinand Hugonnet: Op-Cit ,pp243-247

المجالس البلدية مما افقد مكاتب العمالة دورها وأصبحت دون فائدة تذكر فتم إلغاءها في سبتمبر 1868 وفي نفس الوقت تم التراجع عن محاولة إنشاء جهاز خاص على مستوى العمالة لإدارة المسلمين.[1]

كانت المكاتب العربية أهم الوسيلة التي وضعتها فرنسا لإدارة الأهالي ومع ظهور البلديات أصبحوا يخضعون لها في الشمال وانتقلت إلى الجنوب، فكانت إدارة الأهالي من أصعب المهام التي واجهت فرنسا وفضلت إدارة الأهالي بالأهاليمكتفية بالسلطة العليا في البلاد وتأمين طريق للاستيطان الحر والرسمي.

[1]Claude Collot: Op-Cit , p 43-44.

المبحث الثالث: تكريس التنظيم الإداري الفرنسي في للجزائر

عرفت الجزائر نوعان من الأنظمة الحكم في البداية كان النظام العسكري ثم المدني، وتميزت هاتين المرحلتين بالصراع عقب سقوط الحكم الجزائري 27 سنة من التوسع ثم 13 سنة من ترسيخ للسلطة الإدارية فتغير السياسة الإدارية الفرنسية بدأ مع وصول بيجو إلى حكم الجزائر حيث وضعت سنواته التي قضاها في حكم الجزائر، نهاية لسياسة التردد والمراوحة في نوعية النظام الذي يجب أن يسلك حيث سن سياسة: السيف والمحراث*فأعطى أولوية للسيطرة العسكرية فتم تقسيم البلاد عام 1848 إلى ثلاث مقاطعات عسكرية وترك بلاد القبائل خارج السيطرة إلا أن قام دانتون عام 1850-1857 بأحكام السيطرة على المنطقة وسقوطها بصورة نهاية تحت الحكم الفرنسي.[1]

فقد تبنت الادارة الفرنسية الأيديولوجية التي اعتنقها بيجو أو النظرية الاستعمارية الفرنسية في القرن19 وتمخضت عنها نظريتين نظرية الإدماج ونظرية الاشتراك والإشراك وهي النظرية التقليدية الفرنسية.

النظرية الأولى: تقوم على دمج المؤسسات والهياكل السياسية، اقتصادية والقضائية الجزائرية مع تلك المتواجدة بفرنسا لاستكمال مشروع مستوطنة فرنسية جغرافية وسياسية وإدارية وفضائية.

النظرية الثانية: إدماج الأهالي من خلال منحهم الجنسية في ظل مسار حضاري،

لكن مع نهاية القرن اتضح أن هذه السياسة غير ايجابية بالنسبة للمستوطنين وتعرقل نمو المستعمرة.[2]

المطلب الأول: أشخاص الإدارة المدنية وإدارة المقاطعات والعمالات

I- العمالة او الولاية

أسس المرسوم الصادر في 9 ديسمبر 1848 العمالات (المحافظات) في الأقاليم المدنية حيث ألحق بها الأقاليم المختلط، هذه الأقاليم المدنية التي تشكل المحافظات أو العمالات المدنية تدار بواسطة والي عام يساعده فيما بعد كانت (أمين عام) ثم نائب الوالي وإلى جانبه تم إنشاء مجلس عام 1848 لكنه لم يؤسس إلا في عام 1858 ولأجل إدارة شؤون المسلمين في الأقاليم المدنية أنشأت المكاتب العربية للعمالات عام 1854 والتي ستلغى عام 1868.[3]

1-الوالي ومساعديه

تمتع الوالي بموجب المرسوم الصادر عام 1848 ثم مراسيم 9 و16 ديسمبر 1849 بنفس الصلاحيات التي تمتع بها الولاة بفرنسا[4] وقد اخضع في بداية الأمر لوزير الحربية والوزارات ذات الصلة باستثناء قضايا الاستيطان، التي كانتخاضعة للمصالح الإدارية المتخصصة وتدار بموجب التقارير

*Ense et arato

[1]Patricia Mie Lorain: Kabyles, arabes, Français, identités coloniale, pulim collection Histoire Vienne ,2003, p,p 17,19

[2]Annie Rey Goldzeigueret Jean Meyerel: la France coloniale de 1830-1870 in Histoire de la France colonialevol 1 , ,Armand colin Paris 1991 pp 447-448

[3]GGA: Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie. 1830-1854,Imprimerie du gouvernement ,Alger , 1856 p642

[4]GGA: Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie. 1830-1854… Op-Cit,pp 699-700

الدورية، وتمتع الولاة بنوع من الاستقلالية تجاه الحاكم العام، الذي كان دوره الرابط للعلاقات من الولاة الجزائرية والوزارات، تفرضه طبيعة الجزائر وخصوصيته وكذلك وجود فئة الأهالي المسلمين المشكلة للأغلبيةالتي تطرح مشاكل إدارية خاصة، فإذا كان الوالي في الجزائر يعين من قبل رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وتوصية وزير الداخلية بعد استشارة الوالي العام، فانه يتمتع بسلطة مغايرة لسلطة زملائه بفرنسا خاصة في عدد المساعدين.[1]

2- مهام الوالي وصلاحياته

حدد المرسوم الصادر في 27 أكتوبر 1858 وكذلك الأمر الصادر عن الحاكم العام في 31 ديسمبر 1873 و18 جانفي 1895 و29-12-1900 و31 مارس 1906 ثم المرسوم الصادر في 10 أفريل 1954 صلاحيات واسعة لهذا المنصب الي ظل حكرا على المستوطنين الفرنسين وأول والي من أصل جزائري كان السيد مشريMecheri الذي عين على رأس عماله بفرنساBasses-Alpes فكل الذين عينوا في الجزائر إلى غاية 1954 كانوا فرنسي الأصل.[2]

حددت المادة 07 تلك الصلاحيات الواسعة باستثناء المصالح العليا للدولة والشؤون البلدية في الأقاليم المدنية والعسكرية للمقاطعة، فالوالي هو المسؤول الوحيد عن كل القضايا المحلية ذات الصلة بإقليمه كما يكلف الوالي أيضا بمهمة إعداد التقرير المالي المدني لميزانية المقاطعة[3] وابتداء من عام 1861 أصبح يساعده في إعداد الميزانية نواب الوالي الذين يتمتعون بنفس الصلاحيات التي يتمتع بها رؤساء الدوائر الفرنسية وفقا (لمبدأ الوصاية على البلديات).[4]

ومع صدور المرسوم المؤرخ في 07 جويلية[5] أخضع الولاة إلى قادة الجيش سواء جنرال الأقسام ورائد الأقاليم العسكري للمقاطعة، وصودرت منهم الصلاحيات تجاه المجلس العام ومع صدور مرسوم ديسمبر 1870 أعيدت إليهم إدارة المحافظات التي ألحقت بها الأقاليم العسكرية واسترجع الولاة الصلاحيات كاملة وأصبح القادة العسكريين مجبرين على المرور على الوالي في أي مراسلة مع الحاكم العام أو هيئة او بقية الوزارات.

وإذا كان الوالي يتبع مباشرة الوالي العام ولا يتواصل مباشرة مع الوزارات الفرنسية بعكس ما هو مطبق، فأنه في القضايا الخاصة بالتسيير وعلى غرار الوالي الفرنسي يتواصل بشكل مباشر مع الهيئات العليا من خلال ممارسة مهمتين:

---

[1] GGA: Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie. 1830-1854… Op-Cit,p 642-644

[2] ,Jean Baptiste Duvergier: Collection complète des lois, décrets d'intérêt général, traités ..., Vol 58 , Impremerie de pommeret et Moreau ,Paris , 1858 pp483-484

[3] Alain Lardillier: Le peuplement français en Algérie de 1830 à 1900: les raisons de son échec, Éditions de l'Atlanthrope,Paris, 1992,p26 ,44

[4] Anne-Marie Briat: Des chemins et des hommes: La France en Algérie (1830-1962), Jean Curutchet,Paris,1995,p90-91

[5] Alain Lardillier: Idem pp 57 - 58

أ)- **المهمة الأولى:** وتتعلق بالعمل التمثيلي، بتمثيلالدولة والحكومة الفرنسية في العمالاتفيسهر على تطبيق القانون والإجراءات كمسؤول عن العمالة، فهو يمثل العمالة أمام العدالة ويشرف على المناقصات ويبرم العقود ويتصرف بالأملاكيؤجرها باسم العمالة، ويطبق القرارات المتخذة من قبل المجلس العمومي ويعد الميزانية الخاصة بالعمالةويسهر على تطبيقها.[1]

ب)- **المهمة الثانية:**يتمتع الوالي بصلاحيات علمية وكفاءات علمية عكس الوالي الفرنسي يضاف إلىذالك السهر على إدارة ومراقبة المسلمين وتسمية وتعيين الإداريين في البلديات المختلطة(القواد- الأوصياء على الجماعة- تطبيق قانون الأهالي) وفي ميدان الأملاك العقارية يقوم بمصادرة الأراضي لفائدة الاستيطان، إنشاء الملكية الفردية، تحديد الأراضي القبلية والدواوير.[2]

بعد التعديلات التي أدخلت على مهام نواب الوالي أو ورؤساء الدوائر فإن بعض الصلاحيات منحت إلى الوالي بموجب المرسوم 29 ديسمبر 1900 وحتى الوالي العام كان في بعض الأحيان يفوض بعض صلاحياته للولاة، [3]غير أن الوالي في العديد من الحالات يكون أقل صلاحية، خاصة ، فهو ورؤساء بعض المصالح الإدارية بالحكومة العامة يمارسون بعض المهام التي هي في الأصل بفرنسا من صلاحيات الوالي، فالمعلمون مثلا تتم تسميتهم من قبل الولاة، لكن في الجزائر تتم تسميتهم من قبل أكاديمية الجزائر، التي يمثلها مدير التعليم في الجزائر ونفس المهام في المناطق العسكرية (الأقاليم العسكرية) كانت مهام الولاة قبل إلغاء هذه الأقاليم تدار من قبل الضابط المنصب على رأس هذا الإقليم استنادا المادة 03 من المرسوم الصادر في 23 سبتمبر 1875 [4].

3- مساعدوا الوالي

على غرار الوالي بفرنسا فإن والي الجزائر يساعده كاتب عام ونواب للوالي في الدوائر (رؤساء الدوائر) ورئيس ديوان الوالي ومصالح ولايته منظمة في شكل مكاتب اين يتم إدارة الشؤون العامة(إدارة عامة- الشؤون البلدية- الشؤون المالية- المساعدات).[5]

أ/ الكاتب العام: (الأمين العام).

يتمتع بنفس السلم إلي يتمتع به الكاتب العام بفرنسا حيث أنشأ هذا المنصب بموجب المرسوم 27 أكتوبر 1858 [6]كما يتمتع بنفس الصلاحيات التي يتمتع بها نظرائه بفرنسا حيث يسير مكاتب العمالة ويدير دوائر العمالة وينوب عن الوالي في حالة الغياب، كما يمارس مهام محافظ الحكومة أمام مجلس

[1]G.G.A: Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie. 1830-1854, Imprimerie du Gouvernement, 1856…. pp 527 et suit

[2]Ministère de la guerre: TSEF dans l'Algérie, 1846-1849…. Op-Cit ,pp 49,81

[3]Jean Baptiste Duvergier: Collection complète …..Op-Cit ,Vol 101, Conseil d'État Sirey, 1901 ,pp 8,11

[4]G.G.A: B.O du gouvernement général de l'Algérie ,15 année, Imprimerie de l'association ouvrière ,1876 ,p 671

[5]GGA: B‹O du gouvernement général de l'Algérie……Op-Cit , Vol 7,pp 184-185

[6]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: 1830-1860…Op-Cit ,pp56-58

العمالة (إلى غاية 1926) ويأخذ صفة الكاتب العام للإدارة ليتم خلق عام 1901 في كل عمالة جزائرية منصب ثان للأمين العام والذي سيحمل اسم وصفة الأمين العام للشؤون الأهلية والشرطة العامة عام 1861 يساعدون الوالي في إعداد الميزانية ويتمتعون بنفس صلاحيات رؤساء الدوائر الفرنسية.[1]

كما حددت اختصاصاته في الآمرية الصادرة عن الحاكم العام في 7 مارس 1901 حيث كلف بالإشراف على دراسة القضايا المتعلقة بالمسلمين ويقوم Cuttoli بتسيير الطاقم الإداري والشرطة المرتبطة بهذه المصلحة ومع صدور قانون كوتولي عام 1921 أصبح يشترط في الشخصية المقترحة لتولي هذه المنصب: أن يكون قد مارس مهام إدارته مدة 03 سنوات في الإدارة الجزائرية وحاصل على شهادة دبلوم للتشريع الجزائري وكانت الغاية هو مساعدة الوالي بشخصية إدارية لها دراية بالقضايا الإسلامية.[2]

هذه الازدواجية في تسيير القضايا الإدارية خلقت نوعا من التناقص مع سياسة الإدماج المنتهجة من قبل فرنسا، فالتوفيق بين ادارة الشؤون الأوروبية وشؤون المسلمين امرا صعب من جهة و ما يتناقض بصورة عامة مع أهدافالإدارة الفرنسية .[3]

ب/ مكاتب العمالة

ومن أجل معالجة جل القضايا أوجدت الإدارة والقوانين إلى جانب الوالي طاقم بشرى من موظفين بسطاء، كتاب ومحررين، رؤساء المكاتب ونوابهم مثل بقية العمالات الفرنسية بفرنسا[4] وتظم العمالات الجزائرية 5 مكاتب سميت فيما بعد بمصالح ودوائر الجزائر [5]، ويتدخل الوالي العام تحديد إجراءات التوظيف ورواتب هؤلاء فكل موظف يعين من قبل الوالي تدفع رواتبه من ميزانية العمالة، وبعدد قليل من الموظفين رغم المهام الكثيرة المسندة إليهم استطاعت العمالات القيام بمهامها والاستجابة للحاجيات المتزايدة للعملية الاستيطانية، في الجانب الآخر فإن كل الموظفين تم اختيارهم وتعينهم من العنصر الأوربي فمن بين 229 موظف مرسم في العمالة بموجب المرسوم الصادر في 3 ديسمبر 1877 لا نحصى سوى 14 موظف مسلم (موظفين ونواب رؤساء الدوائر) هذا العدد سيرتفع إلى 42 مسلم بعد إضافة وظائف جديدة (خوجة– شاوش– محضرين قضائيين للدوائر) من العدد الإجمالي المقدر بـ 188 وظف في 1909 ومع تزايد المهام الإدارية ارتفع العدد إلى 102 مسلم و517 أوروبي و499 مساعد أوروبي وفي المجموع بلغ عدد الموظفين من الاهالي147 مسلم مقابل 1016 أوروبي.[6]

---

[1]Jean Baptiste Duvergier: Collection complète …Op-Cit, Vol 58,p484

[2]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: 1830-1860….,Op-Cit,p27et suit

[3]GGA Département d'Alger: projet de budget pour l'exercice 1872 et comptes administratifs des exercices 1869-1870 ,Alger ,1870,p p 164-165

[4]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: 1830-1860…..,Op-Cit,pp29-30

[5]Emile Larcher et georgesRectenwald: Traité élémentaire de législation algérienne. L'Algérie: organisation politique et Administrative,librairie Arthur Rousseau, Paris,1923 pp 169-170

[6]Claude Collot: Op-Cit: page 51

ج/ المجلس العام

أنشأت هذه الهيئة بموجب القرار الصادر في 16 ديسمبر 1848 لفائدة الإقليم المدني الذي تحول إلى محافظة وأنشأ فعليا بموجب المرسوم الصادر في 27 أكتوبر 1858[1]حيث أعطى هذا المجلس وحدة إدارية وجغرافية للمقاطعة ثم العمالة، حيث تم جمع كل الممثلين للأقاليم المدنية [2]التي تحولت إلى عمالات وتلك الأقاليم العسكرية التي تحولت إلى أقاليم القيادة داخل مجلس واحد، غير أن هذا المجلس كان يسير بآليات متناقضة منذ 1858 وإلى غاية 1870إذ أبقي دون تمثيل حقيقي للأهالي الجزائريين وبموجب المادة 16 من المرسوم في 16 ديسمبر 1848 الذي سيخلق في كل عمالة مجلس عمومي منتخب وستكون مهامه وصلاحياته شبيهة بتلك المسندة إلى المجالس العامة بفرنسا، لكن هذا النص لم يطبق لتنافيه مع طموحات المستوطنين وقادة الجيش على حد سواء[3] وجاء المرسوم الصادر في 27 أكتوبر 1858 الذي سينشأ المجلس الأعلى للمقاطعة والذي سيضم بعض الشخصيات والأعيان بموجب قرار نابليون الثالث، فتم تعيين عضوان اثنان من المسلمين وواحدا يهودي وبلغ عدد أعضاء المجلس عام 1860، 25عضوا بالجزائر العاصمة و23 عضوا بوهران و23 عضوا بقسنطينة وبموجب المرسوم الصادر في 25 جويلية 1860 تم إنقاص العدد إلى 5/1 العدد(الخمس) بالنسبة لعدد السكان غير القاطنين أو غير المقيمين بصفة دائمة بالجزائر وأعقبه الأمر الصادر في 11 ماي 1861 وكان الغاية من هاذين القرارين هو تحقيق التمثيل الواسع لكل شرائح المقاطعة.[4]

تبعا لمطالب هذه المجالس صدر المرسوم 11 جوان 1870 الذي أنشأ المجلس العام، يضم 30 عضوا منتخبا من كل الأقاليم المدنية في المقاطعات الثلاث ويضم أيضا تحت شروط معينة اليهود والمسلمين والأوروبيين الأجانب، غير المتمتعين بالجنسية الفرنسية عبر العملية الانتخابية، غير أن المجلس لم يباشر مهامه إذ كانت حرب 1870 وما تبعها من نتائج سقوط مشاريع نابليون ومع صدور المرسوم التنفيذي في 28 ديسمبر 1870 تم حل هذه الهيئة وأنهى العمل بالمرسوم الصادر في 11 جوان 1870 بحجة تعارضه مع القانون العام الفرنسي، لأنه يضمن المشاركةالانتخابات والشرعية السياسيةولا يضمن المواطنة الفرنسية، إلا أن هذه الحجة كانت واهية فالمجلس بطبيعتهكان مؤسسةإدارية محضة[5] ولذا فإن القول بعدم شرعيته إرضاءلمطالب المستوطنين وفرضهم للرأي المخالف لمسألة إشراك غير الفرنسيين، فكان مرسوم ديسمبر 1870 بمثابة تحويل للفعل القانوني إذ ثُبت العدد فأصبح المجلس

[1]GGA: Bulletin judiciaire de l'Algérie: doctrine, jurisprudence, législation, Typographie A. Jourdan ,Alger, 1878,p293

[2]Robert Estoublon, Adolphe Lefébure: Code de l'Algérie annoté, A. Jourdan, Alger 1907,p151

[3]GGA: Notice sur le conseil supérieur du gouvernement de l'Algérie, grande Imprimerie Administrative Gojosso , Alger ,1899 p16-17

[4]Jean Baptiste Duvergier: Collection complète…. Vol 58....,Op-Cit, ,pp487-490

[5]Jean Baptiste. Duvergier: collectioncomplète des Lois, Décrets, Ordonnances, Règlements etAvis du Conseil d'Etat, Tome 70 ,Direction de l'Administration ,, imprimerie Charles noblet ,Paris1870 ,pp491-493

يتشكل من30 منتخبا و6 أعضاء معينين منالمسلمين وتبعا لنظام الكانتونات* فإنه تم تقسيم الإقليم المدني إلى 30 كانتون لكل عمالة ثم إلى 26 كانتون عندما صدر المرسوم المؤرخ في 12 أكتوبر 1871 تم اعتبار أن قانون المجلس العام يمكن تطبيقه في الجزائر أي قانون 10 أوت 1871 وهذا تمهيدا للإدماج الفعلي غير أن هذا التطبيق يطرح العديد من التناقضات.[1]

***التناقض الأول:** هو التقطيع الإقليمي للكانتونات الانتخابية ففي قسنطينة تم انتخاب مجلس من 11 عضو منتخب من أصل 19 عضو منتخب مسجل وفي الجزائر تم اعتماد مبدأ مستشار لكل 2000 ساكن أوروبي يتمتع بالمواطنة والجنسية الفرنسية.

* **التناقض الثاني:** ويتعلق بالممثلين المسلمين الذين اتهموا بأن اختيارهم تم بناء على مبدأ الموالاة للإدارة الفرنسية خاصة وأن القرار الصادر في نوفمبر 1871 منح حق المداولة للممثلين المسلمين، وهذا الحق يعود إلى سنة 1858 غير أن مجلس الجزائر العاصمة رفض اعتماد هذا القرار ليصدر قانون خاص في نوفمبر 1872 إلي يقر حق الممثلين المسلمين في المداولة، واعترض مجلس الجزائر مرة أخرى في مداولة ألغيت فيما بعد.[2]

* **التناقض الثالث:** ويتعلق الأمر بلجنة العمالة المنشأة بموجب قانون 10 أوت 1871 الذي أعلن صلاحية وجود هذه اللجنة في الجزائر، فمنحت الإدارة لمجالس العامة المحلية رخصة إنشاء هذه اللجان ولكن عندما حدث التدخل في السلطات بين الولاة واللجان وتمكن الولاة من فرض رؤيتهم وتنكروا لوجود هذه اللجان ورفضوا أعمالها، الأمر الذي سيدفع الحكومة الفرنسية ممثلة في مجلس الدولة إلى إصدار مرسوم بتاريخ 12 فيفري 1875 يقرر أن قانون أوت 1871 لا يمتد مجال تطبيقه إلى الجزائر[3] وغير قابل للتطبيق، وقصد إنهاء حالة الانسدادالقائمة بين الولاة واللجان قامت الحكومة بإصدار مرسوم 23 سبتمبر 1875 الذي أعاد قانون أوت 1871 للعمل به في الجزائر مع بعض التعديلات، لأنالوعاء الانتخابي في الجزائر مغاير تماما لما هو عليه بفرنسا والحملة الانتخابية بالجزائر مختلفة تماماعن نظيرتها بفرنسافالمجلس لا يؤسس لا للانتخابات ولا لمجلس الدائرة غير الموجود أصلا، ولا حول الانتخابات الخاصة بغرف التجارة فهو لا يتأسس إلا في قضايا الطعون المقدمة بخصوص انتخابات

*كانتونات هي تجمعات سياسية: وعبارة عن تقسيم إداري. عمومًا، الكانتونات صغيرة نسبيًا من حيث المساحة والسكان عندما تقارن بالتقسيمات الأخرى مثل المحافظات أو الإدارات أو الأقاليم. أشهر الكانتونات وأهمها سياسيًا هي تلك في سويسرا،والكانتونات في كوستاريكا. انظر

Eusébe Henri Elban Gaullieur, Charles Schaub, Roger de Bons, Édouard Mallet, Louis Vulliemin: La Suisse historique et pittoresque: ptie. La Suisse pittoresque, Vol 2, CruazEditeur ,Genève , 1856 ,pp525-526

[1]Jean Baptiste Duvergier: Collection complète…… Op-CitVol 71,p 175etsuit

[2]Jules Liégeois: de l'Organisation départementale, ou Commentaire de la loi du 10 août 1871 sur l'organisation et les attributions des conseils généraux et des commissions départementales, Marescq aîné, Paris ,1873,pp62-63

[3]Jean Baptiste Duvergier Collection complète ……Op-Cit , 1874Vol 74 et 75 ,pp18-20

المجالس البلدية او المجالس العامة وكذالك الطعون الخاصة بانتخابات جماعة الدوار حيث تم اقصاء 205 طعن حول الانتخابات الخاصة و550 للانتخابات العامة.[1]

4- إدارة العمالة ضمن سياسة الدمج

حول المرسوم الصادر في 24 أكتوبر 1870 المقاطعات الثلاثة إلى 3 عمالات تضم كل واحدة إقليما مدني يدارمباشرة من قبل الوالي وإقليم عسكري عملياتي يدار عسكريامن قبل ضابط برتبة جنراليخضع للوالي، كما خضعت صلاحيات إدارة الإقليم العسكري إلى تقليصات شيئا فشيئا إلى حين إلغائها بشكل كامل عام 1923 لكن هذه العمالات الواسعة تم تحديد صلاحياتها بموجب قانون 24 ديسمبر 1902 وهونفس القانون الذي انشأ الإقليم الجنوبي فبالمقارنة مع فرنسا فإن العمالات بهذه الأخيرة يصل متوسط مساحتها إلى 6 آلاف كلم مربع وسكانها يبلغ تعدادهم 400 ألف نسمة لكن عمالات الجزائر تبلغ من 10 و14 مرة اتسعا و4و7 من مرات سكانأكبر من عمالة فرنسية غير أنها منحت إدارة هشة وبيروقراطية مقارنة بالإدارة الفرنسية بفرنسا.[2]

5-المجلس العام المصغر

يساعد الوالي في الإدارة العمالة مجلس عام مصغر منتخب يمارس مهام واسعة منذ تاريخ إنشاءه عام 1800 وإلى غاية 1871 فقانون 10 أوت 1871 أعطى أهمية واسعة لسلطة المجلس التي امتدت إلى غاية الجزائر لكن مع تغيرات كبيرة التي استحدثت على الإدارة الفرنسية عامة والجزائرية بصورة خاصة، فبموجب مرسوم 23 سبتمبر 1825 [3]ونظرا الاتجاه فرنسا عامة إلى نظام اللامركزية الإدارية أعطت العديد من الصلاحيات للشخصيات السياسية والإدارية من خلال:

- التصويت على الميزانية للعمالة من خلال التقرير الذي يوضح النفقات (رواتب الموظفين – نفقات صيانة المقرات والطرق – نفقات الوصاية والمشاركة في نفقات التعليم) كما تحدد المداخيل المحددة – الضرائب – القروض – المساهمات – الاعتمادات).
- يقرر التحصيل – التملك – بيع – مبادلة – العقارات – المنازل – المنقولات الخاضعة للملكية العامة
- وضع مصنفة الطرق ومسالك العمالة من حيث الترميم والترتيب والتصنيف
- يقدم اقتراحات حول تغيير او تعديل حدود الأقاليم العمالة او الدوائر او البلديات المشكلة للعمالة

والملاحظ أن هناك هيمنة العنصر الأوروبي على هذه المجالس منذ 1875 إلى 1956[4].

---

[1]Claude Collot: Op-Cit, p 52.

[2]Mony René Etienne: Etude comparée des conseils de préfectures en France et en Algérie, N°1,thèse de Droit ,Impr. de A. Paulette et ses fils,Constantine -Alger1931.

[3]Jules Liégeois: De l'organisation départementale: ou, Commentaire de la loi du 10 août 1871 Université Librairie ,1873, pp143-145

[4]Claude Collot: Op-Cit, p 45.

6-مجلس العمالة

رغم أن الهدف هو إدماج الجزائر بفرنسا إلا أن العملية ظلت محتشمة من أجل إعطاء حرية أكبر للأداء الإدارة، فقد وضعت الثورة الفرنسية مبدأ فصل السلطات بين السلطة الإدارية والسلطة القضائية تبعا لذلك فإن قانون nivôse العامVIII *من تاريخ الثورة (ديسمبر 1799) الذي نظم الإدارة في العمالات، قام بخلق سلطة قضائية إدارية في كل عمالة مكلفة بحل الإشكالات التي يمكن أن تحدث بين الهيئات الإدارية والإدارة العامة والأفراد خاصة ما تعلق بالضرائب ومع إنشاء هذا المجلس le conseil de la préfécture في الجزائر العاصمة في ديسمبر 1848وتنظيمه على شاكلة فرنسا، جاءت التغيرات الكبرى على الإدارة الفرنسية بفرنسا، وامتدت إلى الجزائر لكن بتعديلات ضخمة تماشيا مع الحالة الجزائرية وتميز هذا النظام بـ:

أ/ أن المجلس مؤسسة استشارية للوالي وهذا الأخير يجب أن يستشيره قبل إقرار أي قرار خاصة في القضايا الهامة ففي الجزائر الوالي ملزم بالعودة إليه لأنه يتعدى في اختصاصاته اختصاصات ولاة فرنسا، خاصة في القضايا المتعلقة بتأسيس الملكية العقارية فمرسوم 28 أكتوبر 1858 يحدد 46 حالة * التي تستوجب على الوالي استشارة المجلس والأخذ برأيه[1] ففي قسنطينة مثلا قدم المجلس خلال الفترة الممتدة بين 1826-1870 كمتوسط حسابي 440 رأيا استشاريا .

ب/ كما يمكن للوالي إنابة المجلس في بعض القضايا الإدارية أو إلى أعضاء من المجلس خاصة في القضايا التقنية للأشخاص المتخصصين، نظرا الاتساع مساحة الجزائر وأهمية سكانها فإن الوالي عادة ما يلجأ إلى هذه المهمة عكس ما هو حاصل بفرنسا: إنشاء اللجان، إرسال مبعوثين الذين يتمتعون بسلطة واسعة في مجال الاستشارة فهم على دراية واسعة بكل قضايا العمالة.[2]

ج/ ظل المجلس المحكمة ذات الطابع الإداري أو بمثابة محكمة القضاء الإداري خاصة في القضايا المالية، الضرائب، شبكة الطرقات[3]، فالانتخابات في مختلفة تماماوالوعاء الانتخابي ظل مغاير لما هو عليه بفرنسا فالحملة الانتخابيةبالجزائر مختلفة تماما فالمجلس لا يؤمن لا لانتخابات ولا لمجلس الدائرة غير موجود. ولا حول الانتخابات الخاصة بغرف التجارة فهؤلاء لا يتأسس إلا في قضاياالطعونالمقدمة

* nivôse العام VIII: الشهر الرابع من التقويم الجمهوري الفرنسي من السنة الرابعة للثورة
https://fr.wikipedia.org/wiki/ nivôse

*46 حالة: من بينها صرف الميزانية التهيئة العقارية، انتقال الملكية من المسلم الى المسلم وبين المسلم واليهودي استنادا الى المادة 3 من الامر الصادر في 1 اكتوبر 1844 احترام الملكية الخاصة المثبتة، نزع الملكية للصالح العام .... للمزيد يرجع الـ:Dictionnaire de la …,1830-1860,Op-Cit ,p589et suit Charles LouisPinson Ménerville

[1]Claude Collot: Op-Cit p 52.

[2] Jean BaptisteDuvergier: Collection complète ,…..Op-Cit ,T 58, , Op-Cit,pp476-479

[3]Jean Baptiste Duvergier: Collection complète …..Op-Cit ,Vol71, p332

بخصوص الانتخابات للمجالس البلدية إلى مجالس العامة وكذالك الطعون في الانتخابات الجماعة والدوار، حيث تم إقصاء 205 طعن حول انتخابات 550 انتخابات [1]الجماعة بموجب القانوني 5 نوفمبر 1926 لكن في الجزائر بقيت خاضعة للمرسوم1875 إلى غاية 1958 وقد أسندت مهام للمجلس تملت فيما يلي:

1/ التصويت على الميزانية، ميزانية العمالة من خلال التقرير الذي يوضح النفقات رواتب الموظفين– نفقات صيانة المقرات والطرق– نفقات الوصاية والمشاركة– نفقات التعليم) كما يحدد المداخيل الضرائب– القروض– المساهمات– الاعتماداتالمالية...)

2/ يقرر التحصيل– التملك– البيع– المبادلة– يسيرالعقارات والمنازل– المنقولات الخاصة– الملكية العامة)

3/ وضع مصنفة الطرق ومسالك العمالة من حيث الترقيم والترتيب والتصنيف.

4/ يقدم الاقتراحات حول تغيير أو تعديل حدود الأقاليم للعمالة أو الدوائر أو البلديات المشكلة للعمالة.[2]

والملاحظ أن هناك هيمنة واضحة للعنصر الأوروبي على هذه المجالس منذ 1875 إلى غاية 1956.

7- المجلس العام الأعلى الجزائري

منذ عام 1875 ظل المجلس العام الجزائري*Conseil Générale Suprême* مشكل من أغلبية ساحقه من الأوربيين الذي كانوا يفرضون إرادتهم خلال المداولات المتعددة ويضم المجلس صنفان من الأعضاء:

أ/ أعضاء منتخبون من المواطنين الفرنسيين ويشكلون 5/4 المقاعد والخمس منح للجزائريين الذين يتم تعينهم أو ينتخبون قصد تفعيل مشاركة الجزائريين لتفعيل عملية الإدماج وكل الأعضاء لهم صوت واحد في المداولات ولهم الحق في التداول استناد إلى مرسوم 1875.[3]

8- المجالس الأوربية

في المجالس الأوربية[4] يتم تعين هؤلاء بناء على انتخابات عامة لست(06) سنوات ويمكن تجديد العضوية للنصف كل 3 سنوات من قبل المسجلين من المواطنين وأن يكونمن جنس ذكر يبلغ من العمر 21 سنة كاملة وتزايد عددهم تبعا لارتفاع عدد السكان الأوروبيين حيث كانوا عام 1871، 26 عضوا تم ارتفع إلى 30 عضوا سنة 1883 لكل من مجلس الجزائر وكذلك قسنطينة أما بالنسبة لوهران فقد ارتفع

[1]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: 1830-1860….,Op-Cit ,p29-40

[2]Idem,p213

[3]Claude Collot: Op-Cit p 53.

[4]GGA: Bulletin officiel de l'Algérie et des colonies: contenant les ..., Vol1,pp280-283

العدد من 24 إلى 27 عضوا والفرق الوحيد في هذه الوضعية مع فرنسا هو وجود طبيب الاستيطان – متصرف إداري للبلديات المختلطة– غير منتخبين ضمن دائرتهم الانتخابية وبخصوص مشاركة المسلمين فبالرغم من محاولات الإدماج وارتفاع عدد سكان الجزائر المسلمين – ارتفع عدد سكان مقاطعة الجزائر بالضعف 1875–1913 من 750 ألف إلى 1.4 مليون نسمة– فإن عدد الأعضاء ظل ثابتا بستة أعضاء لكل عمالة إذ كانت تتم عملية تسميتهم من قبل الوالي العام في البداية، من بين الأشخاص ملاك الأراضي والقاطنين بالدائرة الانتخابية ومع صدور مرسوم 1908/09/14 أصبح أعضاء المسمين ينتخبون لكل في فئته الانتخابية Collège الدائرة الانتخابية) الخاصة بالمبعوثين التي تتضمن 5000 ناخب بدل 60 الف ناخب في الدوائر الانتخابية البلدية.[1]

II–الدوائر:

قسمت العمالات الفرنسية بفرنسا إلى دوائ*Arrondissements* أو كنتوناتContonsهذه الأخيرة لا تمثل في الجزائر سوى: دوائر تشريعية وانتخابية فالدوائر في الجزائر هي دوائر إدارية واسعة وتعامل من حيث المساحة والسكان كولاية فرنسية ولا تظم الجزائر سوى 14 دائرة عام 1877 و20 دائرة ابتداء من 1944 وعلى رأس الدوائر الفرنسية عين نائب للوالي يساعده مجلس منتخب مكلف بإعداد الضرائب العقارية للبلديات[2]، وهذا المجلس الغي بفرنسا فيما بعد في حين في الجزائر ظل رئيس الدائرة يتمتع بصلاحيات ومهام تختلف كلية عن تلك التي يتمتع بها رؤساء الدوائر في فرنسا، فهو يمثل واسطة بين البلديات والعمالة فهو مستشار إداري ومالي للمجالس البلدية ورؤساء البلديات، كما يصادق على الميزانية للبلديات الصغيرة [3].غير أنه سرعان ما نزعت منه أغلب الصلاحيات الإدارية المتعلقة بالبلديات المختلطة فلم تبقى لهم سوى مهمة الشرطة –الاستعلامات– تفتيش الدوائر، نتيجة لقلة البلديات ذات الصلاحيات الكاملة في العمالات مقارنة بالبلديات المختلطة، هذه الأخيرة المسيرة من قبل متصرفين إداريين تحت اسم المتصرف الإداري للبلديات المختلطة أين يكون رئيس البلدية خاضعا للعمالة من حيث الاستشارة والرقابة. قدر سكان البلديات كاملة الصلاحيات إذ بلغ 2361798 نسمة على مساحة قدرت 2730383 هكتار وقد عمل الحاكم العام على تطوير أساليب العمل الإداري في هذه البلديات المختلطة على غرار بقية البلديات[4].

[1]Jean-Esprit-Marie-Pierre Lemoine de Villeneuve: Lois annotées ou lois, décrets, ordonnances, avis du Conseil d'Etat,Bureaux de l'administration, Paris , 1846 ,pp24-32

[2]GGA: Bulletin officiel de l'Algérie et des colonies: contenant ..., Vol 1,Op-Cit ,pp71 et suit

[3]Paul Gaffarel: L'Algérie: histoire, conquête et colonisationEdition Jacques Gandini paris ,2004 ,pp 559-561

[4]Claude Collot: Op-cit p 61-62.et Maxime Champ: La commune mixte d'Algérie, Éditions P. & G. Soubiron, Paris,1933,pp 1 3,39

المطلب الثاني: أشخاص التنظيم البلدي الفرنسي للجزائر

عرفت التنظيمات الإدارية البلدية كتنظيم قاعدي ضروري للاستعمار بواسطة العديد من المحاولات إذ شهدت ميلاد أول تنظيم بلدي لدى العثمانيين، كشكل موحد للبلدياتطبق بالجزائر خلال الفترة 1518-1830، وجاء النموذج الفرنسي الذي أعاق عملية التحول خاصة بعد تدخل المستوطنين الذين حاولوا بقاء الجزائر في نطاق أدنى سياسيا وماليا، فطرحت السلطة الجديدة إشكالية تطبيق النموذج الفرنسي الذي يقوم على مبدأ المساواة بين السكان الذكور البالغين سن 21 سنة في المجتمع الاستيطاني الذي يسعى إلى الإبقاء على المساواة ويرفض مشاركة المسلمين الجزائريين في تسيير شؤون البلديات.[1]

I- بدايات التنظيم البلدي:

حملت فرنسا معها تصميم النظام البلدي المعروف les premiers Jalons* وكيفية تنظيمه بشكل موحد خاصة ذلك المطبق في البلديات الريفية ذات الكثافة القليلة ونفس الشيء في المدن ذات الكثافة العالية ووحدت في الجزائر ثلاثة أنواع:

أ/ تلك الموجودة في بعض المدن على غرار مدينه الجزائر- وهران- قسنطينة- لمدية- شرشال- ملیانة- بجاية.

ب/ تلك التنظيمات الخاصة بالقبائل في النطاق قبائل الرحل.

ج/ تلك الموجود في القرى حيث تجتمع فيها العديد من القرى.[2]

وبسرعة حاولت فرنسا فرض نظام بلدي فرنسي معدل حتى يتأقلم مع الجزائر وطبيعتها الجغرافية والبشرية حيث يتواجد الأهالي بكثافة معتبرة ويمكن تطبيقه أيضا في المناطق الجبلية والريفية، أين حافظت الإدارة القبلية إلى غاية صدور قانون السيناتوسكونسلت 1863على خصوصيات التسييرالتي تقوم على مبدأ الجماعة والمكاتب العربية [3] فجاءقرار تنظيم القبائل في إطار إقليمي -الدوار-كنموذج فرنسي معدل للقرى الفرنسية les villages وأصبحت النظام الإداري يقوم على البلدية والدوار وتم تحويل الإقليم المدني والعسكري على الشكل البلدي عام 1868.[4]

II- إدارة المدن وبداية التنظيم

ظلت الإدارة الجزائرية تخضع لنمط خاص من التنظيم: إدارة حضرية وإدارة ريفية ومع بداية الاحتلال حيث خسرت العديد في المدن عددا هائل من السكان نتيجة للهجرة أو للفرار وللطرد وفي المقابل كانت

---

[1] Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire, 1830-1860,….Op-Cit, pp206-210

* التنظيمات الاولية التي اطلق عليها المشارب الاولى

[2] GGA: Collection complète des lois, décrets d'intérêts ….. ,Op-Cit,Vol 74 à 75,pp2-5,69

[3] Paul Gaffarel: Op-Cit,pp553-560

[4] Mac Carthy: , de l'Algérie et des colonies, Revue de l'Orient Vol 2 Just Rouvier , Paris ,1849,p478 et Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: 1860-1866,Op-Cit p 45 et suit

الهجرة المضادة من أوروبا نحو الخارج الجزائري، تسعى إلى استبدال وغرس بشريمن خلال فرض نظام بلدي فرنسي جديد مع الاحتفاظ ولو بشكل بسيط بالإدارة السابقة.[1]

وضع النظام الجزائري قبل الاحتلال المدن تحت سلطة حكام كقادة ولعب هذا القائد دور قبلي بموجب صلاحيات متغيرة، لأعمال ثابتة ومعتادة هي مراقبة السكان ورفع الرسوم الحضرية على العقارات وهذا الحاكم كان يشرف أيضا على إدارة شؤون القبائل المجاورة للمدن على غرار قائد شرشال وتنس الذي كان يدير القبائل المجاورة للمدينتين ويساعده موظفون بمهام محددة ورئيس مليشيا الحضرية: امين العيون المكلف بتموين المدن بالماء والمكتسب والمكلف بمراقبة الأسواق إلى جانب شيخ البلد الذي يشرف على الشؤون البلدية بدلا من الحاكم.

وبالاتجاه نحو القاعدة نجد التنظيم القديم على رأسه الأمناء الذين يشرفون على المهن ومهمة هؤلاء هو تنظيم الحياة داخل المجموعة المهنية الواحدة ويمثلها لدى السلطات، فكل مدينة توجد بها مجموعات مهنية (الجزارين- الصباغة) الذين يمكن أن يكونوا قادمين من جهة جغرافية واحدة (بسكرة- الأغواط- ميزاب) هؤلاء الأجانب بالمنظور المدني عن المدينة تطلق عليهم كلمة "البرانية" يتعايشون مع البرجوازية المحلية ،هؤلاء الأمناء يمثلون شخصية قانونية خاصة كما أنهم يشكلوا قوة شرطة في بعض المدن[2]، كما نجد سكان المدن يخضعون لمسؤول الحي يسمى شيخ الحي، وهذه هي الإدارة المحلية المدنية.

III- تشكيل البلديات كاملة الصلاحية Communes Pleines Exercices

منذ بدايات الأولى للاحتلال تحصلت الجزائر على التنظيم البلدي الفرنسي بعد طرد كل الموظفين المحليين، وامتد هذا التنظيم إلى وهران وعنابة وبجاية ومستغانم منذ 1834 وظل هذا النظام محدود ومحصورفي المدن الكبرى إلى غاية 1868 في شكل نظام خاص في الوقت الذي كان نظام القبيلة والدوار مازال قائما[3]وقد عملت الإصلاحات الفرنسية المتعددة على خلق البلديات الجزائرية حيث نص المرسوم الصادر في 18 جويلية 1837 بضرورة إنشاء بلديات منظمة وفقا للمبادئ الخاصة بالمترويل[4] وقد تم اعتماد مبدأ البلديات الكاملة التشكيل في كل المناطق الساحلية والسهلية التي يوجد بها الأغلبية من المعمريين تديرها مجالس منتخبة معظم أعضاءها من الأوروبين[5] فقد كان هذا التنظيم يشبه بما هو

---

[1]GGA: Codes et lois pour la France, l'Algérie et les colonies: mise au courant à la date du 15 août 1927. Supplément à la vingtième édition Librairie des Juris-classeurs -- Editions Godde, 1928,pp92,210-231

[2]ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعيدلي، الجزائر في التاريخ، ج4، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص-ص 92-102.

[3]Gilbert Meynier: L'Algérie révélée: la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siècle, Librairie DrozGenève ,1981p19-20

[4]Bourrouillou – Joseph -Gabriel: de l'origine et de l'Etablissement des institutions municipales en Algérie discours prononcé par M. BourrouillouImp de A, Jourdan Alger 1893,p13.

[5]BequetLeon et Marcel Simon: l'Algérie gouvernement, administration, Législation, société d'imprimerie Paul Dupont ,Paris 1883, p 9

موجود بفرنسا غير أن الاختلاف الوحيد بينهما أن هذه الأخيرة يوجد بها العنصر الأجنبي والأهلي عكس ما يوجد في المتربول.[1] وقد عملت الإصلاحات الفرنسية المتعددة على خلق البلديات الجزائرية على 3 مراحل:

1- البلديات المُعيَنة 1830-1847

ابتداء من أكتوبر 1830 قرر النظام الجديد في الجزائر تنصيب بلديات حيث سمح للأعيان بتولي إدارة المناطق (سواء من المسلمين أو اليهود) ويقوم المجلس بإعداد الميزانية البلدية تحت إدارة المتصرف الإداري وقد تم تمديد هذا النظام إلى وهران وعنابة وبجاية ومستغانم .

ومع صدور المرسوم 1 سبتمبر 1834وزيارة الحربية قصد وضع قواعد إدارية للمدن الخاضعة للسلطة الفرنسية، إذ حدد القواعد التي يقوم عليها النظام البلدي الذي يخضع مباشرة لسلطة المتصرف المدني أو تحت سلطة نواب المتصرف المدني[2]، ولإدارة هذه المدن أسندت إلى فئة بلدية مشكلة من رئيس البلدية ونائب فرنسي ونائب مسلم ونائب يهودي ومستشارين بلديين من الفرنسيين والأهالي يتم تعينهم من قبل الحاكم العام من بين الأعيان، وهؤلاء المستشارين مكلفين بالحالة المدنية –الشرطة وإقرار الميزانية، لكن في حقيقة الأمر ظلت الإدارة القديمة هي السائدة،

وبعد تجاهل دام إلى غاية 1838 فبحلول عام 1846 تم إنشاء فرقة إدارية للأهالي مكلفة بتنظيم العلاقات مع الأمناء الحرف، وهذه الوضعية كرسها الأمر في 28 سبتمبر 1847 الذي قرر تحويل المراكز السكانية إلى بلديات بمقتضى المرسوم ملكي باقتراح من الحاكم العام وباستشارة المجلس الأعلى للإدارة[3]، وذلك إذا بلغت المستوى والعدد المطلوب من السكان والمحدد بثلاثين ألف نسمة.[4]

وتم بموجب هذا الأمر تطبيق القانون البلدي الفرنسي لسنة 1837 وأصبحت البلدية شخص اعتباري بميزانية مستقلة ورئيس بلدية ومجلس معين بمساهمة المسلمين لكن هذا التنظيم لم يمس سوى ست بلديات المنشأة.

2- بلديات منتخبة 1848-1854.

بعد انتصار الجمهورية الثانية تحررتالإرادة السياسية في المستعمرة الجديدة فقامت بمد النظام البلدي المعمول به بفرنسا، بموجب قرار 16 أوت 1848 وفرضت هذا النظام على كل الإقليم المدني وأصبح

---

[1] محمود احسان الهندي: الحوليات الجزائرية: تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني الى عهد الثورة والاستقلال العربي للاعلان والنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 1977، ص 101.

[2]Ministère de l'Intérieure sous la direction deMaurice Bloc: "les Particularités de l'Organisation Municipale dans la commune pleine exercise de l'Algerie"Revue générale d'administration,Vol 35,Numéro 3 1912 Imprimerie Berger-Levrault,Paris, 1912,p7

[3]Charpentier Léon: Op-Cit, pp 107-108.

[4]RenéTilloy: Régime Municipal en Algérie , étude sur l'organisation actuelle 1° des communes de plein exercice, 2° des communes mixtes de territoire civil et de territoire militaire, 3° des communesindigènes,Imprimerie Administrative Gojosso ,Alger 1897 , pp 5-10,et ,Louis Philippe: de l'organisation de l'Administration municipale en Algérie de magindplace de soudan Alger 1848 pp325-326

مسير لمعظم البلديات ومجالس البلدية المنتخبة وفتح مجال التمثيل للمسلمين واليهود والأجانب للمرشح لتولي منصب مستشار بلدي إلا أن العدد تم تحديده بـ الثلث (3/1) وبأن لا يتجاوز على هذا الحد من مجموع المنتخبين، [1]وتم حرمانهم من تولي منصب رئيس البلدية ومع اندلاع ثورة 1848 تم وضع نظام أكثر تحررا وانفتاحا وتمت الانتخابات إلا أنه بحلول عام 1850 تم عزل كل المستشارين بتهمة تصرفاتهم غير العادلة في الكثير من القضايا، وعوضوا بلجان بلدية معينة وفي 8 جويلية 1854 صدر مرسوم ألغي مبدأ الانتخابات للجان وإعادة نظام المراسيم الصادرة عام 1847 [2]ومن جهة أخرى تم تنصيب بلديات مشكلة من قطاعات بلغت حوالي 10 بلديات، وكانت مهمة الجمهورية الثانية وضع دستور بلدي ينظم البلديات بموجب مرسوم 4 نوفمبر 1848 وقانون 16 جوان 1851 خاصة المادة 16 إذ بلغت تعداد البلديات 47 بلدية تظم 150 ألف أوروبي و123 ألف مسلم.[3]

IV- النموذج البلدي الأخير 1866-1868

جاء مرسوم 27 ديسمبر 1866 الذي سيعطي النموذج الجزائري الخاص للبلديات كاملة الصلاحية وليأخذ الشكل النهائي بموجب المرسوم 18 أوت 1868، حيث سيتم تشكيل البلديات وسيطبق هذه التشريعات على 80 بلدية نزولا عند رغبة المستوطنين المطالبة بالإدماج ليصدر المرسوم السابق عام 1866، الذي سيقرر بأن المستشارين البلديين يجب أن يكونوا منتخبين، أما رئيس البلدية ونوابه سيتم تعينهم كما منح الحق للمسلمين واليهود والأجانب بالتصويب بشروط قاسية وتعجيزية منها تشكيل هيئة انتخابية مفصولة قصد أن تعين كل فئة ممثل عنها (عدد وصنفا)[*]حيث لم يتجاوز العدد 3/1 من العددالإجمالي، وقد عمل المرسوم على تطبيق سياسة الدمج فيما أنشأ إلى جانب المستشارين البلديين نواب أهالي لمساعدة رئيس البلدية في إدارة القبائل والدواوير التيألحقت بالبلديات الحضرية.[4]

أما مرسوم 1868 فقد أكمل عملية الإصلاحات ليس فقط بمنح البلديات الحضرية الجزائرية السلطات والصلاحيات المخولة للبلديات الفرنسية بل منح لهم أيضا بعض المهام المسندة أساسا إلى العمالات؛ مثل: التكفل بالقضايا الأهلية –المدارس العربية والفرنسية، كذلك جعل هذه المهام مهام النواب الأهالي والغيث النظم التقليدية كأمناء الحرف وحتى المنظمات الحرفية، وأصبح النائب الأهلي والقايد القديم وشيخ

[1]Messimy, Adolphe: Statut des indigènes algériens, Henri Charles-lavauzelle, Editeur militaire,Paris 1913,p 35,73

[2]Journal du Palais, Pandectes françaises périodique, du 31 Décembre 1856" Administration départementale et municipale –communes ,Commissariats",p177-179

[3]Ministère de la guerre. TSEF dans l'Algérie1850-1852,…Op-Citp 69.

[*]وهو ما كان معمول به قبل الثورة الفرنسية: الانتخاب حسب الطبقات الاجتماعية.الباحث

[4]Jean Baptiste Duvergier: Collection complète des lois, décrets, ordonnances, règlements, avis du conseil d'Etat ,"Décret impérialesur l'organisation municipale en Algérie, "tome 67 Année 1867 ,imprimerie charles noblet,Paris , 1867p 5-6

القبيلة عبارة عن موظفين بلديين[1]، وتحولوا إلى مهام أكثر إدارة: **كالمراقبة والحالة المدنية والشرطة** وكان الغرض من هذا التحول هو رهن ووضع المسلمين تحت إدارة البلدية الكاملة الصلاحية خاصة تحت رحمة المنتخبين الفرنسيين الذين كانوا يتمتعون بالأغلبية في المجالس البلدية وجعلهم مسيطرين على العملية الانتخابية[2]، عكس ما كان يرغب فيه نابليون الثالث الذي حاول تمكين المسلمين من التعلم على إدارة البلديات وإعدادهم لتولي أمور المملكة العربية[3] وبحلول عام 1869 تم تعميم النظام البلدي على كامل التراب الجزائر المدني.[4]

V-إدارة المراكز الحضرية الجديدة

إذا كان لتحقيق الإدارة جيدة فتم تركيز الإدارة العليا في الجزائر تحت إدارة موظف الذي تحصل على لقب الحاكم العام المدني للمقاطعات الثلاثة الجزائرية، فإن إدارتهاكان من قبل الوالي الذي يتولى إدارة الدوائر والبلديات من خلال نواب الوالي ورؤساء البلديات[5].

قررت الإدارة الفرنسية إلى جانب المدن الموجودة، التعجيل بفرض الدستور البلدي على المراكز الاستيطانية الأوروبية، ومن أجل تسيير هذه المراكز من الداخل قامت بخلق عام 1840المحافظ المدني، وبموجب المرسوم الصادر في 1 سبتمبر 1834 أوجد رؤساء بلديات –قضاة– محافظ شرطة– قاضي تحقيق والذي قام المتصرف المدني بتعيينهم وقد أصبح المحافظ المدني على شاكلة ضابط المكتب العربي، ثم جاء مرسوم 18 أفريل 1856 ليشكل النظام الإداري الأقرب إلى العادات الإدارية الفرنسية ليلغى المنصب ويعوض برئيس المصالح المدنية تحت مسؤولية القائد العام للقوات المسلحة [6].كما خولت القوانين للحاكم العام السلطة بإنشاء قرى استيطانية لجان مهنية حددت مهامهم الإدارة بتسيير باعتبارها تجمعات للفلاحينومراقبة أملاك الدولة بالبلديات.[7]

وممارسة الصلاحيات الممنوحة للمجالس البلدية فيما يتعلق بالطرق والمواصلات وإعداد ميزانية البلدية تحت إدارة وإشراف اللجان المدينة وهذه الإجراءات الهدف منها؛ إعداد المناطق الحضرية الجديدة لاستكمال النظام البلدي، وتحولت العديد من المراكز إلى بلديات بعد أن بلغت مستوى معين من التنظيم

[1]Louis Philippe: Op-Cit ,p73

[2]ClaudeCollot: Op-Cit: 84-85.

[3]Annie Rey Goldzeiguer: Le Royaume arabe……Op-Cit ,pp 249-502

[4]Claude Collot: Op-Cit 85.

[5]C.A.O.M: F80/1589,Circulaire du gouvernement general de l'Algerie du 15 Novembre 1854 adressé aux généraux commandant de divisions et au Prefets de Departement .

[6]Ringel Albert: Op-Cit ,p 11

[7]Louis Moll: Colonisation et agriculture de l'Algérie, Vol1 LibrairieAgricole de la maison rustique Paris 1845,p,pp 242, 277-280

وأصبحت بلديات كاملة الصلاحية؛ بموجب المرسوم الصادر في 27 ديسمبر 1866 [1]وبقية المراكز ضمت إلى البلديات المختلطة المنشأة بموجب المرسوم الصادر في 20 ماي 1868.[2]

1- تنظيم البلديات القبلية

يمكن الإشارة إلى أنه بين سنوات 1848 إلى 1868 يمكن تحديد ثلاث مراحل أساسية التي ساهمت في تفعيل عملية ترتيب الأقاليم الخاضعة للنظام العسكري بموجب التنظيم البلدي الشبيه بالتنظيم الفرنسي ففي المرحلة الأولى الممتدة من 1848 إلى 1863.قامت السياسة المنتهجة على هدم بقايا الإدارة القديمة من أجل جعل القبيلة خلية إدارية قاعدية ثم جاء السيناتوسكونسلت 1863 فحول القبيلة إلى الدوار كبديل للوحدة الترابية والوحدة القبلية، وفي المرحلة الثالثة بدأت مع صدور مرسوم 28 ماي 1868 الذي قام لعملية التقطيع الإقليمي للإقليم العسكري في شكل بلديات وبلديات قطاعية وبلديات مختلطة كشكل من التنظيمات الادارية القبلية والتي اطلق عليها في التشريعات الفرنسية *l'Organisation Communale Tribale*.[3]

2- القبيلة كخلية إدارية وتطور الإدارة الأهلية 1848-1864

خلال تنظيم القبيلة كتنظيم التقليدي أعلن في التقارير الرسمية الفرنسية الصادرة بين 1850-1865 أن القبيلة التي تعتبر النموذج الذي يبن عنصر الثقافة العربية، أصبحت لا تعبر عن معيار الجغرافيا الذي أراده المستعمر من خلال المرسوم المشيخي 22افريل 1863 في مادته الأولى[4]لا تشكل القاعدة الأساسية بل هو الدوار.[*]

أما بخصوص الجماعة فهي من صنف مغاير فهي تعمل كنظام في فروع القبائل الرحل كما أنها تشكل من تجمعات المشاتي أين تكون الأراضي الصالحة للفلاحة فهي تتواجد أساسا في بلاد القبائل

---

[1]GGADuvergier Jean Baptiste: Collection complète des lois, décrets, ordonnances, règlements ..., Vol 67, Imprimerie de Charles NobletParis , 1867 pp 7-8

[2]Claude Collot: Op-Cit 85.

[3]Jacques Bouveresse: Un parlementcolonial ? Les Délégationsfinancièresalgériennes 1898-1945: Tome 2, Le déséquilibre des réalisations, Publications des universités de Rouen et du Havre, 2010 ,p p 85,86

[4]DahoDjerbal: Processus de colonisation et Evolution de la propriétéfoncièredans les plainesintérieures de l'Oranie (subdivisions de mascara et sidiBelAbbés 1850-1920) ,Thèses de Doctorat de 3e ,Université de Paris VII Jussieu ,Paris 1979 ,p37

[*]تجمع عائلي عقائدي او طائفي اثني وعاداتهم المشتركة من 8 الى 10 خيم ويتنقلون من منطقة الى اخرى مجتمعين بحثا عن الاراضي الصالحة للنشاط الرعوي ويخيمون بطريقة دائرية وهو ما يعني الدوار من فعل دارة أي يدور ومعنى ذلك ان الدوار هو مجموعة قليلة العدداما بخصوص الجماعة فهي من صنف مغاير، فهي التي تعمل كنظام في فروع القبائل الرحل كماتكون في التجمعات المشاتي اين تكون الاراضي الصالحة للفلاحة فهي تتواجد في الاساس في بلاد القبائلوالقرى المسماة Tacket او في جموع القرى Toufiaفالجماعة لها قانون ونظام خاصمشكلة من رؤوساء العائلات وتقومبادارة الاملاك- تصادق على نظام الضرائب – تشكيل المحاكم – كما ان لها صلاحية ادخال تعديلات على نظامالعاداتKanouns ينظر Dictionnaire de la languefrançaise Le Robert, 1990 article Douar,p214

والقرى المسماة الطَرّقية tacket او Tarquet*أو في جموع القربالتافية***toufiaكما تتواجد ببلاد الأوراس: النمامشة– الحراكتة، والأوراس الغربي، فالجماعة لها قانون خاص ومجلس مشكل من رؤوساء العائلات ويقوم بإدارة الأملاك العامة ويصادق على نظام الضرائب[1] وتشكيل المحاكم، كما أنها تتمتع بصلاحيات إدخال التعديلات على نظام العادات ومع بداية الاحتلال فقد نظام الجماعة الاستقلالية السياسة والمالية وأصبحت خاضعة لرقابة الإدارة الفرنسية وجنرالات الاحتلال، وتحولت في تسميتها فسميت بجماعة الظروف الاستثنائية تتشكل زمن الحرب لتمثيل القبائل في محادثات الاستسلام ومنح الأمان[2]، ورغم ذلك أصبحت متناقضة مع السياسة الفرنسية التنظيمية.وقد لاحظنا من خلال تصفح كتاب *droit Musulman du statut personnel et des successions* نجد التصور الحقيقي للسياسة الفرنسية من خلال الاطلاع على نظام المجتمع الإسلامي ومحالة إعادة تركيبه بما يخدم المجتمع الاستيطاني الذي تسعى الإدارة الفرنسية لإقامته بالجزائر [3].

ساهمت سياسة المكاتب العربية في اعتماد تنظيم الإقليم الخاضع للقبيلة والذي تحكمه الأعراف القبلية ونمت إدارته شيئا فشيئا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل المكاتب العربية[4]، كانت الإدارة القاعدية الرسمية هي القبيلة باعتبارها تجمعا لفرق أو أجزاء القبيلة فهذه الأخيرة شكلت الخلايا السوسيو اقتصادية، غير أن هذه القبائل كانت تتشكل من تجمع مستقر ومتداخل ومتماسك رغم أن بعض القبائل اضمحلت شيئا فشيئا، على غرار أولاد سيدي هجرسشمال بوسعادة والبعض الآخر بدأ يتكون على سبيل المثال ربيعة جنوب البرواقية، والملاحظ أن أهم شيء كان يثير شكوك المكاتب العربية هو إعادة تشكيل القبائل المشتتة بواسطة الحروب أفضل من تثبيتهم على الأرض المحددة المعالم والحدود فالقبائل ظلت تأخذ بعين الاعتبار وحدتها، [5] فمثلا في سهول الشلف عام 1854 أولاد سيدي بن شعة تجمعوا في شكل انضمام إلى قبيلة المحلة في حين كان انتمائهم منذ القديم إلى قبلية اكرمة الشراقة وفرقة أولاد أحمد بن سلطان التي ظلت مستقلة تحت سلطة القائد فشكلت وحدة إدارية وحضرية مع اكرمة الشراقة، هذا العمل أثرت عليه سياسة التوطين للمستوطنين الأوروبيين ورغبة الإدارة الفرنسية في الاستحواذ على الأراضي

** القرى الفردية او القرى المنقسمة متباعدة Encyclopédie, Ou Dictionnaire Universel Raisonné Desconnaissances humaines,Vol 40,Yverdon ,1775,p184

***كلمة فارسية نسبة إلى قرية ببلاد تركيا وهي تجمع كبير للعديد من خيم القبائل في شكل دائري VoyageenTurquie et en Perse. Avec une Relation des expéditions de TahmasKouli –Khan ,T2,cher frères Guerin,Paris 1748,p348...

[1]Jacques Bouveresse: Op.Cit ,p 382

[2]Claude Collot: Op-Cit ,pp 88-89

[3]Claude Collot: Op-Cit, p 88

[4]MessimyAdolphe: Op-Citp32

[5]Charles Louis Pinson de Ménerville:Dictionnaire de la législation algérienne, code annoté et manuel raisonné des lois, 1866-1872 ,3eme vol ,Jourdan librairie ,Alger ,1872,p 22-24

فأنشأت بذلك سياسة الحصر *Cantonnementوتبعا لها فإن القبائل لم تعد تملك الأراضي وفضلت التنازل عن جزء للاحتفاظ بالجزء الآخر الذي سيتحول إلى ملكيتها[1]فأراضي الملكية تشمل أراضي شاسعة تحيط بالمدن وأراضي ريفية مخصصة للزراعة أو تربية المواشي وهي أراض يملكها أشخاص قاموا باستغلالها مما يجعل عملية استصلاح الأراضي بواسطة العمل يخلق عملية التمليك[2].

رغم محاولات المكاتب العربية الاعتراض على هذه السياسة[3]، فإن كل الجهود لم تفد شيئا وبالتوازي مع ذلك فإن الإدارة المباشرة لهذه المكاتب تحولت إدارة مباشرة للقبائل من خلال إلغاء واسطة الزعماء وشيوخ الأهالي، ويجب التأكيد هنا على شيء وهو الفرق بين وظيفة المكاتب العربية المتواجدة في المناطق الخاضعة للحكم، حيث يوجد الوسطاء من الخلفاء والباشا أغا والأغوات إلى غاية عام 1858[4] فالمكاتب العربية الإدارية التي كانت تدير القبائل بدون وساطة على الطريقة الفرنسية، حيث ألغيت الوسائط بين السلطة الفرنسية ورؤساء القبائل الآغا والباشا آغا ففي قسنطينة مثلا كان الجنرالات يمارسون سياسية التقليل من شأن الأهالي ورؤسائهم بحرمانهم من الامتيازات الشخصية فتمكنت هذه السياسة من تحويل القياد والشيوخ الى موظفين لدى الادارة الفرنسية، كما حولتهم إلى أشخاص عاديين أو منفذين للسياسة الفرنسية، ففي عام 1850 ألغيت سياسة التسخير وفي عام 1863 ألغي امتياز حق البرنوسDroit d’un vesture [5] وهذا المثال عن السياسة الفرنسية في بلاد القبائل وإلى غاية 1858 قام الجنرالات بمحاصرة الشيوخ وتركوا لهم حرية الحركة في مجالهم، لكن في نفس أي عام 1858 قرر المارشال راندونRandonوضع تنظيم قبلي كفيل بإلغاء الحكم العسكري حيث زال الباشا أغاليك Bacha ghalik سيدي الجودي عام 1857 وسباو 1864 وأغاليك Aghalikفليسة أم الليل عام 1858 وتوارقةTaouargaعام 1859 وامروةAmrroua عام 1860 في الوقت الذي تم فيه خلق وزيادة عدد

*الحصرCantonnement وهو تجميع القبائل في مناطق محددة بموجب قانون السناتوسكونسلت بهدف اعادة توزيع الأرض على القبائل بما يخدم مشروع تفكيك نظام الملكية الجماعية وخدمة الاستيطان وطرح في البداية كبديل لضرب المقاومة من خلال دفع الجزائريين نحو الصحراء وحصرهم هناك على غرار ما فعله الامريكيين بالهنودحيث يتم احصاء القبائل وتوزيعها على اراضي فلاحية تم مسحها وتحديد محيطها الى جانب خلق الملكية الخاصة

Jean B. Proudhon: Traité des droits d'usufruit, d'usage, d'habitation et de superficie, Vol 4, Librairie de jurispridenceTarlier ,Bruxelles ,Belgique ,1833 ,pp200-210،

[1]Henni Ahmed: Op-Cit, p 25, d’après le Rapport de la commission sénatoriale du 4fevrier 1896par Labiche .E

[2]VayessetteEugéne: "la question de la propriété"R.AVol N° 7 , 1863 ,Jourdan Librairie Editeur ,Alger ,1863,p 353.

[3]Claude Collot: Op-Cit p 86.

[4]Maréchal Bugeaud Duc D’Isly: "Algerie Bases de l’Organisation francaise attribution des autoritésArabes", Revue de l'Orient, de l'Algérie et des colonies, Vol 7, Librerie de la societe Orientale, 1845,pp39-42

[5]Claude Collot: Op-Cit p 87.

الأمناء وأمناء الأُمينة *El.Ouména المنتخبين بعدد 54 [1]، كما تم تجميع بعض القرى مع أمناءهم وتم انتخاب رئيس لبلدية في المناطق الواسعة إداريا مع مجلسه غير الدائم المشكل من أمناء القرى ورئيسه يتم انتخابه من قبل الأمناء وأُمينةEl.Ouména، هذا التنظيم القبلي المفتعل تم وضعه عام 1858 في دائرة دلس –تيزي وزو– ذراع الميزان– لكن لم يتم تأخير الذهاب بعيدا خاصة بتحويل القبيلة إلى دوار بموجب قانون السيناتوسكونسلت 22 أفريل و23 ماي 1863.[2]

3- التحول من القبلية إلى دوار 1863-1868

كانت سياسة تحويل القبيلة إلى دوار تسير بشكل متتابع في شكل تنظيمات إدارية وفي المقابل كانت سياسة أخرى قائمة على نظريه إلغاء وحدة القبيلة وتفكيكها حيث أشارت التقارير الصادرة عن الوزارات المختلفة، أن الهدف الأساسي للسلطة الفرنسية في مجال الإدارة هو تفكيك القبيلة وضرب مبدأ الجماعة كتنظيم إداري عرفي؛[3]وهو ما دفع الإدارة إلى السعي من خلال قانون السينانوسكونسلتأفريل– ماي 1863 إلى وضع آلية ضرورية للاستيطان والمتمثلة في التقليل من سلطة رؤساء القبائل، وتفكيك هذه الأخيرة، وللوصول إلى ذلك جاء في قانون السيناتوس كونسلت 22 أفريل 1863 الذي أكمل ما بقي من بقية القوانين [4]"أن القبائل المالكة للأراضي والتي تتمتع بها بصورة دائمة ستخضع إلى التقسيم بصورة مباشرة وفي نفس الوقت هذا التوزيع بين الدوار ودوار الفرقة Fraction وأن الدوار هو بذرة* للبلدية العربية"[5]، واعتبار أنه يجب تفضيل ومنح الأولوية للاستيطان من خلال السماح للدواوير الجديدة بالتبادل السلعي (بيع وشراء) خاصة لأملاكهم، وأن المرسوم الصادر في 23 ماي 1863 في مادة 16 قد قرر أن الجماعة ستشكل في كل دوار من قبل جنرال الحكم للمقاطعة أو الوالي من أجلأن تسهر على هذه المبادلات أو عمليات الانتقال للملكية أو العقارات[6]، وجاء مرسوم جويلية 1863 الذي أنشأ اللجان النقابية أو الجماعة المكلفة بتمثيل الدوار أمام السلطات وتسيير البلديات هذه لإرادة الحثيثة لإنشاء التنظيم البلدي للجماعة بتفكيك القبائل إلى دواوير ترتكز على حقيقة هي أن الدوار والجماعة المنشأة عام 1863 هي تنظيم يكرس العادات المتمثلة في التنظيم التقليدي للقبيلة الذي من خلاله فقدت الجماعة

---

*يقصد بها نظام الجماعة المهنية او النقابة على غرار العصر الحديثاي أمين الأمناء الذي يجب ان يقود كل القبيلة

" N. Bibesco: "Les Cabyles du Djurdjura"Revue des deux mondes ,T56,bureau de la Revue Paris ,1865, p,pp574,958-969

[1]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire ….., 1860-1866, Vol2,Op-Cit ,p245

[2]Messimy, Adolphe: Op-Cit ,pp 47,60aussi N. Bibesco M: Idem,p958

[3]Gilbert Meynier: Op-Cit ,20- 25

[4]Alain Sainte-Marie: L'application du Senatus Consulte du 22 avril 1863 dans la province d'Alger, Cahiers de la Méditerranée, n°3, 1, Paris , 1971,pp15 et suit

* جاءت في القانون بكلمةGermeعلى اساس المعنىالاداري والتي تعنيبذرة وليس جرثومة وبذرة جنينية

[5]Claude Collot: Op-Cit 88.

[6]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire……, 1860-1866,2eme Vol , Op-Cit,p200,223

استقلاليتهاالسياسية.خاصة وان تنظيم القبيلة أعلن عنه في التقارير الرسمية الفرنسية الصادرة بين 1850 – 1865 أنالقاعدة الأساسية هي الدوار.[1]

المطلب الثالث: التنظيمات الفرنسية الأهلية في الجزائر

I-الدائرة قاعدة الإدارة الفرنسية

شكلت الدائرة أهم نظام الواسطة الإدارية للإدارة الفرنسية التي ستترجم حقيقة السيطرة الاستعمارية، هذه الوحدة الإدارية تشكل الإطار في اغلب الدراسات التي يقدمها الضباط القضايا العربية، فمنذ البداية شكلت الدائرة تجمع للعديد من القبائل التي تخضع لرئيس القبيلة الذي يخضع بدوره للقائد العسكري، الذي يمكن أن يتعدى سلطة الاقتراح تحويل الدائرة إلى مجال جغرافي يخضع للمكتب العربي، [2]إذ اقترح الجنرال Blangini عام 1851 قائد المقاطعة عدم الاكتفاء بالعمل الاستعلامي بل السعي إلى القدرة على اتخاذ الإجراءات وفقا لوضعية الحالة الذهنية لسكان الحيز الجغرافي* واستباق الانتفاضات حيث أعطىالإحصاء الذي اجري عام 1845 أن 1185 ساكن يمكن أن يخضعوا لهذا التوجه الجديد في الإدارة خاصة وان المنطقة حسب ما لاحظه M.Boyerأن المنطقة قد شهدت ارتفاع في عدد السكان الأوربيين إلى 756 ألف عام 1851 واقترح رفع العدد إلى 880 ألف ساكن أوروبي[3].

1- دوار البلدية:

من خلال التعريف الفرنسي للدوار فإن دوار البلدية هو مجموعة المنازل قوربيGourbis من طين وتبن أو المشتة أو من العديد من الدواوير التقليدية للرحل، [4] فهي إقليم محدد ويستجيب لتفكيك القبائل أكثر من ضرورة إدارية فمحافظوا التحقيقات توصلوا إلى أن إنشاء الدواوير يهدف من خلال تجميع العديد من الفرق Fractionsالمشكلة من 2000 إلى 3000 نسمة، ويحافظهذا التجمع على الوضع التقليدي للقبيلة.[5]

وفي إطار الحفاظ على دوار القبائل الصغيرة وإعادة تنظيم القبائل الكبرى شكلت تجمعات اقتصادية مدمجة، فالدوار الجديد سيغير البناءات التقليدية تغييرا جذريا سواء ما تعلق بالقبيلة أو الجماعة، فمن مجموع 789 قبيلة موجودة أنشأت منها 1196 دوار بلدية منذ ديسمبر 1870 وتم تحديد 372 قبيلة في

---

[1]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire ….., 1860-1866,2eme VolOp-Cit ,p207

[2]Georges S. Vlachos: institutions administratives et économiques de l'Algérie, Vol 1, Société nationale d'édition et de diffusion, 1973,pp28 ,107

*الحيز الجغرافي: الوعاء الفكري للمحتوى المكاني ومحتوى الأشخاص والأشياء. والبيئة والإنسان، انظر هيلبرت ازنار، الحيز الجغرافي، تر محمد إسماعيل الشيخ، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت 1994، ص 11

[3]Frémeaux .Jacques: les Bureaux arabes dans l'Algérie de la conquête, Collection Documents histoire, Denoël, Paris ,1993 ,pp253

[4]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire …..1860-1866,2eme Vol,Op-Cit p 214

[5]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire….., 1860-1866,2eme Vol,Op-Cit,P27

شكل دوار بعدد بلغ 667 دوار. أما بالنسبة للجماعة المنشأة في كل دوار بلدية بموجب المرسوم 23 ماي 1863 فقد شكلت على شاكلة الجمعيات المختلفة عن الجماعات التقليدية[1]، وحاول المشرع والسياسي الفرنسي إعطاءها صفة انتخابية، قصد تقريبها إلى الشكل التشريعي الفرنسي أي لمجلس بلدي حيث أصبحت مشكلة من أعضاء معينين من قبل الإدارة ويترأسها قائد القبيلة المعين هو أيضا، هذه الجماعة أسندت لها عام 1865 مهام تتمثل في مراقبة رؤساء الأهالي ويشاركون في النقاش حول القضايا المتعلقة بتسيير الدوار وأملاك البلدية والأراضي الجماعية المستغلة فلاحيا[2].

فالجماعة لها الحق أيضا في التدخل في قضايا تبادل أو التنازل عن الأملاك القبيلة غير أن الدوار لم يؤخذ ولا الجماعة أهمية، إلا بعد ظهور التنظيم البلدي في الإقليم الخاضع للنظام العسكري خلال سنوات 1868-1870.

2- من الدوار إلى البلديات المختلطة

بعد إنشاء الدوار ولفترة وجيزة بدأت تظهر المطالب الملحة قصد تنظيم الإقليم العسكري بطريقة نظامية وبصلاحيات مقيدة ومحددة، فصدر مرسوم 26 أفريل 1865 الذي وضع الخطوات الأولى لإنشاء في كل دائرة عسكرية لجان*Commissions des centimes additionnels** مشكلة من رؤساء الأهالي المكلفة بإعطاء آراء حول النفقات التي سيتم انفاقها على القبائل ودواوير الدائرة العسكرية[3].

لتكريس ذلك أعلن الإمبراطور في جوان 1865 برنامجا واسعا للإصلاحات[4]، وبتوسيع تطبيق النظام البلدي وتنظيم الأهالي فتقرر إنشاء نظام بلدي في الأقاليم عامة والمدنية خاصة بموجب المرسوم الصادر في ديسمبر 1866 ومس الأقاليم المدنية خاصة، ثم تمديد هذه الإصلاحات إلى الإقليم العسكري بموجب المرسوم الصادر في 20 ماي 1868 وهذا الهدف كان بمثابة متابعة لسياسة الترويض وإخضاع الجزائريين للمؤسسات الفرنسية وإشراك المجموعتين الفرنسية والجزائرية في تسيير الشؤون المحلية [5]وجاء هذا المرسوم الصادر في 20 ماي 1868 لينشأ نموذجين من البلديات بلديات مختلطة وبلديات فرعية *subdivisionnaire* أنشأت بوجود أو غياب المستوطنين بالمنطقة.[6]

---

[1]Jean Baptiste Duvergier: Collection complète des lois, décrets,..., Op-cit Vol 63…p585 et suit

[2]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire …...1830-1860,1eme Vol ,Op-Cit ,P72

*لجان لجمع المبالغ الاضافية للخزينة الباحث

[3]Jean Baptiste Duvergier,EdGonjon,MarcelDemonts,CustaveLange,Lucien Bocquet: Collection complète des lois, décrets d'intérét général ..., Vols 63 et 64 Directeur de l'Administration ,Paris 1863,p539 et suit

[4]Larcher Emile etGeorges Rectenwald: …T1 ,Op-Cit ,pp 751-753

[5]A. Sainte-Marie: " La province d'Alger vers 1870: l'établissement du douar- commune et la fixation de la nature de la propriété en territoire militaire dans le cadre du Sénatus Consulte du 22 Avril 1863",Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée , Année 1971,Vol 9,Numéro 1pp. 44- 61

[6]Claude Collot, Op-Cit p 89.

3- البلدية الدائرة الفرعية

في الأقاليم والمناطق ذات الكثافة النادرة الأوروبية قسمت إلى بلديات الدوائر وتم مركزة إدارتها عند مقرر العمالة (عاصمة العمالة) هذه البلديات *la commune subdivisionnaire* يجتمع فيها العديد من الدواوير نظمت في إطار فرق بلدية، لديها مجلس تسيير والذي من خلاله يمارس القائد العسكري للدائرة دور رئيس البلدية أمام ضباط الدائرة الذين يقومون بمهمة النواب وأعيان الأهالي المعنيين من قبل الحاكم العام، يمثلون أعضاء مجلس البلدية.[1]

فكل دوار يظم وفقا لقانون السيناتوسكونسلت الصادر عام 1863 العديد من التجمعات القبلية او الجماعة، حيث منحت الجماعة أو مجلس البلدية عدد من الأعضاءتراوح من 8 إلى 12 عضوا من أعيان الأهالي وفقا لمبدأمستشارين لكل 1000 نسمة و12 مستشار لكل 1500 فما فوق، ولا يمكن إعادة تسميتهم بعد 3 سنوات من التعيين من قبل قائد القطاع العسكري –جنرال العمالة– ثم من قبل ولاة العمالات يرأسه قايد أو شيخ، أما ماليا فإن مداخيل دواوير البلديات، فألحقت بالميزانية العامة للبلديات غير أنها موجهة في إطار الأنفاق على الدواوير بخصم 5% من المداخيل لفائدة إنشاء رصيد العمالة.[2]

الجماعة مبدئيا كانت تسير الأملاك العمومية للبلدية وتقوم بتوزيع الأراضي الجماعية قصد استغلالها كما كانت تستشار حول حاجياتها في إطار القيام بالأمور المتعلقة بالعيادة، التعليم العمومي والضرائب وتنظيم الوعاء الضريبي إلا أن الجماعة كانت تسير بشكل سيء مما أثر على النظام ككل، [3]وهذا بسبب أن القياد ورؤساء الدواوير قد قلصت صلاحياتهم شيئا فشيئا، إلى جانب ضعف المستوى الثقافي لكتاب الجماعة، التي كانت مهامها لا يتعدى القرية الواحدة.البلديات الدائرة الخمسة عشرة المنشاة عام 1870 ظلت صامدة إلى غاية 1874 صدر مرسوم 13 نوفمبر 1874 حيث قسم هذه البلديات إلى 29 بلدية أهلية غير أن هذا النوع من البلديات لم يصمد هو أيضا حيث زالت ولم تبقى سوى في الجنوب، إذتم إحصاء عام 1956 13 بلدية ظلت مسيرة بموجب المرسوم 13 نوفمبر 1874 وأصبحت المجالس البلدية معينة من قبل الحاكم العام إلى جانب الجماعة وأعضاءها بموجب المرسوم 9 ديسمبر 1952.[4]

II- ظهور البلديات المختلطة كتنظيم بلدي أهلي

هي تلك البلديات ذات الطابع الخاص إذ أنها تتواجد حيث تقطن الأغلبية الساحقة من الأهالي، وهي البلديات التي مستها العملية الاستيطانية فهي كل دائرة أو ملحقة يسكن فيها العنصر الأوروبي قامت

[1]Service d'information du Cabinet du GouverneurGénéral de l'Algérie:les institutions algériennes 1870 – 1896 ,N°17 - 10 Août 1948 Documents Algériens

[2]Claude Collot: Op-Cit p 90 et Hubert Michel: "Les nouvelles institutions communales algériennes", Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°5, Centre régional de publication de, Marseille-C NRS-Association pour l'Etude des sciences humaines en Afrique du Nord, Marseille 1968. pp. 95-109

[3]G G civil de l'Algerie: Statistiquesgénérale de l'Algérie, 1867-1872 ,Imprimerie Royale Paris1872 ,pp 200,201

[4]GGA: Bulletin officiel du gouvernement, "Arrêt le20 Janvier 1874" ,Vol 14,pp 58 -59

الإدارة الفرنسية، بإنشاء بلديات مختلطة فالبلدية المختلطة تسير بواسطة لجنة بلدية مشكلة من إداريين عسكريين ومستشارين أوروبيين، مسلمين ويهود معنيين من قبل الحاكم العسكري للمقاطعة فهذه لجنة يرأسها حاكم معين من طرف الحاكم العام ويساعده أهالي وفرنسيين[1]، أما الحاكم للدائرة العسكري فهو يعين رئيس البلدية واللجنة البلدية وهذه اللجنة البلدية التي يتمتع فيها ممثلين عن المجموعتين بنفس الحقوق فهذه البلديات أيضا، تضم الدواوير التي يجب أن تكون مجهزة بمجلس الجماعة وتكون مستقلة ماليا بفضل ميزانيتها الخاصة، حيث تم إنشاء عام 1870، 17 بلدية مختلطة (عمالة الجزائر خمس 5بلديات، عمالة وهران 7 سبعة بلديات وعمالة قسنطينة 5 بلديات) إذ كانت تظم 3870 أوروبي وظلت قائمة دون تغيير او تعديل إلى غاية تحويلها عام 1874إلى بلديات كاملة الصلاحيات كما تم إنشاء 16 بلدية أخرى مختلطة عام 1879 لكن جماعة الدواوير في هذه البلديات المختلطة لأقاليم العسكرية سرعان ما بدأت تندثر شيئا فشيئا.[2]

ومع سقوط الإمبراطورية الثانية في سبتمبر 1870 تغيرت القواعد والمبادئ التي قام عليها التنظيم البلدي الجزائري وأصبحت على الحالة التالية:

– في الأقاليم المدنية ساد نظام البلديات ذات الصلاحيات الكاملة 1866–1869.

– في الأقاليم العسكرية (مرسوم 1868) ساد نظام البلديات المختلطة المشكلة من مراكز أوروبية ودواوير وبلديات دائرة (القسمات) مكونة فقط من بلدية الدوار الموجهة أساسا إلى تحويلها إلى بلديات ذات استقلالية لكن هذه الفكرة تلاشت مع مجيء الجمهورية الثالثة ولم تظهر إلا في نهاية 1937 من إنشاء المراكز البلدية.[3]

I– التنظيم البلدي الانتقالي للجزائر سنة 1870.

كانت إيديولوجية الجمهورية التي جاءت بعد سقوط نابليون بالنسبة للجزائر هو فرض النظام المدني، وإنهاء سلطة العسكريين والمكاتب العربية والمملكة العربية بالسعي إلى دمج البلديات بأنواعها في شكل جديد من البلديات شبيهة بتلك الموجودة بفرنسا، بالرغم من معارضة المستوطنين الذين كان هدفهم هو توسيع الأقاليم المدني ونظام البلديات ذات الصلاحية الكاملة على كامل التراب الوطني، غير أن الإدارة ونظام البلدية المختلط الذي أنشأ عام 1868 لفائدة الأقاليم العسكرية، سيدمج خلال سنوات 1870–1875 ضمن الأقاليم المدنية بهدف ترقية البلديات الكاملة الصلاحيات وتنميتها بشكل كبير لفائدة العملية الاستيطانية [4].

[1]Larcher Emile etGeorges Rectenwald: T1, Op-Citp.p 507-508.

[2]Larcher Emile etGeorgesRectenwald ,: Op-Cit ,T1 …..pp 751-753

[3]Claude Collot: Op-Cit p 91

[4]Djamel Kharchi: Colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962, Casbah, 2004,pp 241-245

ظلت هذه البلديات تشرف على إدارات واسعة لتمكين الإدارة الفرنسية من إدارة البلاد بفعالية أكبر فقامت بتقسيم الوحدة الإدارية إلى ببلديات أوروبية وبلديات استيطانية مسيطرة عليها بواسطة النائب ألأوروبي أما المسلمين فإن الدوار كان يمثل الهيكل الإداري الملائم ونصب على رأسه قايد، وقد ظل هذا النظام قائما طيلة الفترة 1870-1956 كما أن التقسيم القطاعي امتص الإدارة البلدية، ومع تناقص مراكز الاستيطان وتنامي البلديات ذات الصلاحية الكاملة[1]، بحيث ارتفع العدد من 96 عام 1870 إلى 333 عام 1956 فقد تم الإبقاء على البلديات المختلطة التي ارتفع عددها من 59 بلدية عام 1878 إلى78 بلدية عام 1886 كما كانت سياسة المحافظة على الدوار تعد أقل اهتماماخاصة أثناء السعي لتحويلها إلى مراكز بلدية.[2]

2-البلديات ذات الصلاحية الكاملة(بلديات كاملة الصلاحيات)

يشكل هذا النوع من البلديات بلديات لامركزية، منفصلة عن الإدارات المحلية لها شخصية قانونية وميزانية خاصة وأملاك وإدارةتدار من قبل مجموعة من أشخاص يمثلون سلطة تنفيذية منتخبة من قبل السكان، لكل هذا النوع من البلديات، لم يتم تنصيبه إلا في المناطق التي تسكنها الفئة الأوروبية ذات الأغلبية وهذا النظام يكفل لها من خلال الإدماج والهيمنة والسيطرة على الجزائريين إذ ساهمت فعليا في فرض السيطرة دون حدود بهدف تفعيل الدمج[3]

جدول رقم06: يوضح تزايد البلديات ذات النمط الأوربي بين سنوات 1878-1921

	1878	1875	1891	1911	1921
عدد البلديات	96	181	249	269	276
عدد لسكان /ن	493000	1420000	1620000	1680000	2002000

Claude Martin: Histoire de l'Algérie française 1830-1962, Quatre fils Aymon,Paris , 1963,pp153, 254 et Victor Démontés: Le peuple algérien: essais de démographie algérienne, Imprimerie algérienne, 1906,p101-104

فإلى غاية 1873 ظلت الشكوك قائمة حول مدى فعالية الإدارة البلدية في الإقليم المدني الذي كان يتربع على مساحة 3 مليون هكتار ليرتفع هذا العدد إلى 9.8 مليون هكتار عام 1881 بفضل تمديد المستوطنين لسلطتهم إلى غاية الأقاليم العسكري فقد تقرر عام 1874 إلحاق أكبر مساحة ممكنة من الإقليم العسكريبالبلديات ذات الصلاحية الكاملة[4]. وتنظيم البلديات المختلطة في الإقليم المتبقي بسياسة الضم ثم ضم الدواوير المجاورة التي تضم قبائل ولم يتم تفكيكها بعد ضمن البلديات ذات الصلاحية الكاملة، ومن خلال هذه البلديات تم إخضاع الأوروبين والأهالي المسلمين إلى نفس النظام البلدي، [5] هذا

[1]SylvainWisner: L'Algérie dans l'impasse: démission de la France? R. Lefeuvre,Paris1948,pp39-40,p 64

[2]A. Sainte-Marie: OP-Citpp. 37-61

[3]Wahl Maurice: Op-Cit, pp 300-303

[4]Edouard Sautayra: Législation de l'Algérie: lois, ordonnances, décrets et arrêtés par ordre alphabétique, Maisonneuve, Paris, 1878,pp 143-146

[5]G Général civil de l'Algérie: Statistique générale de l'Algérie,Impremerie National ,Paris 1872 , Op-Cit ,p80,p200

النظام حدد بموجب القانون الفرنسي الصادر عام 1847، وعدل بمراسيم 1866-1868-1882 وعندما تم التصويب على قانون البلديات عام 1884 الذي شُرع وأخضع للانتخابات رؤساء البلديات والمجالس البلدية، نفس القانون منح لرؤساء البلدية والمجالس سلطات واسعة إدارية ومالية بالمتروبول*، ونظرا لفعاليته فقدقرر البرلمان الفرنسي تمديد هذا القانون ليشمل الجزائرككل استنادا إلى ألمادة 164، والمحددة للبلديات الكاملة الصلاحية والمرسوم الصادر في 5 افريل 1884 فحقق هذا التوسع مع إدخال العديد من التعديلات لجعله يتماشى والوضعية الجزائرية[1] فكانت نتيجة هذا التطور إن مكنت الإدارة الفرنسية من خلق تجانس بين المجموعتين أوروبية وإسلامية، هذه السياسة الإدماجية أدت في النهاية إلى هيمنة الأقلية الأوروبية على الأغلبية المسلمة في ثلاث مجالات:

المجال الأول: إنشاء البلديات ذات الصلاحية الكاملة، أنشأت عكس البلديات الفرنسية بموجب مراسيم بسيطة لفائدة الأوروبيين، ثم إنشاء المجالس العامة ذات الأغلبية الأوروبية فالضغط المسلط على الولاة والحاكم العام ووزير الداخلية، من قبل النواب المساندين للرغبة الاستيطانيةساهمت في خلق وضعية تمثلت في ظهوربلديات قديمة وجديدة غير متجانسة فعلى سبيل المثال كانت بلدية سطاوالي قد فصلت عن الشراقة عام 1887[2] سواء بإقامة مركز استيطاني بعملية فصل من بلدية مختلطة بلدية مقلة mekla- الجزائر العاصمة 1887 التي فصلت من البلدية المختلطة Fort Nationale*ويمكن أن نلاحظ الزيادة في هذه البلديات وهو ما يبرز حقيقة سياسية الإدارية الاستيطانية.[3]

وبخصوص الكثافة السكانية فإنه الملاحظ من خلال دراسة الجداول السابقة أن أغلب البلديات الجزائرية تراوح عدد سكان من 15 ألف إلى 30 ألف نسمة عام 1879 على عكس البلديات الفرنسية التي بلغ متوسط السكان فيها 1650 نسمة ففي الجزائر نجد 56 بلدية من أصل 178 بلدية تجاوز عدد سكانها 10 ألاف ساكن وفي سنة 1881 كان متوسط البلديات الجزائرية من حيث المساحة يصل إلى 8 ألاف هكتار بـ 3500 ساكن منهم 2000 مسلم و9 الاف فرنسي و750 أجنبي أما البلديات الكاملة الصلاحية فكانت تظم كمتوسط سكاني 7الاف ساكن حيث نلاحظ تزايد عدد السكان المسلمينمن سنة إلىأخرى رغم الفقر والأوبئة، ففي عام 1851 نجد 610 آلاف نسمة أرتفع ها العدد إلى 880 ألف نسمة

*المتروبول métropole: ويقصد بها اصطلاحا العاصمة التي ترتبط معها المستعمرة ومن حيث المفهوم فهي المستعمرة المتلازمة مع الوطن الأم le grand Dictionnaire de Français ,Eclairs de plume ,2006 p287

[1]Marcel Juillet Saint-Lager: Élections municipales (application des lois des 5 avril 1884 et 22 juillet 1889): Jurisprudence du Conseil d'état, Berger-Levrault et Cie,Paris ,1904,p p370-371

[2]GGA: Bulletin officiel du gouvernement général 1887…..Op-Citp.p 352-353.

* Fort National :مدينة ودائرةالاربعاء ناثيراثنإحدى بلديات ولاية تيزي وزو

[3]Claude Martin: Histoire de l'Algérie française 1830-1962, Quatre fils Aymon,Paris , 1963,pp153, 254 et Victor Démontés: Le peuple algérien: essais de démographie algérienne, Imprimerie algérienne, 1906,p101-104

عام 1900،[1]وهو ما جعل الساسة الفرنسيين يكشفون في تقاريرهم عام 1878 عن ذلك النفور العام من الأهالي الذين يسيطرون على البلديات الكاملة الصلاحية خاصة تلك البلديات الريفية، وهو ما أخل بالتمثيل فإلى غاية 1884 ظل التمثيل محدد بموجب المراسيم الصادرة في ديسمبر 1866 وأوت 1868 التي أوجدت المجالس البلدية وحدد تمثيل المسلمين واليهود والأجانب بنسبة 3/1 من مجموع المنتخبين لكن منذ سنة 1882 أصبح رؤساء البلديات والنواب المنتخبين ينتخبون فقط من قبل المستشارين البلديين الأوروبيين.[2]

جاء المرسوم 5 افريل 1884 الذي أخذ على عاتقه تنفيذ القانون البلدي الفرنسي حيث قام بتقوية سياسة الإدماج، وكذا هيمنة الأقلية الأوروبية على شؤون البلدية وارتفع عدد ممثليهم داخل المجالس المنتخبة، [3] في حين أهمل هذا المرسوم حق الأجانب في التمثيل ولم يعد لهم تمثيل في المجالس بينما أباح لليهود فرنسيون حق التمثيلعلى غرار الفرنسيين في وعاء انتخابي واحد وتمكن الأوربيينمن الاستمتاع بكل الامتيازات الانتخابية وأصبح المسلمون يتبعون الدوار الذي تم إلحاقها بالبلدية الفرنسية.[4]

تم بفضل سياسة الإدماج، حرمان المسلمين من التأثير على السياسة العامة ومتنت الهيمنة الأوروبيةعلى الأرض والبشر، من خلال منح القانون الصادر عام 1884 إلى المجالس البلدية ذات الأغلبية المطلقة الأوروبية ولرؤساءالبلديات صلاحيات الكاملة [5]، فأسندت المهام الأساسية إلى المجلس عبر التصويت على الميزانية وتسيير أملاك البلدية[6]، ففي المجال المالي كانت الأغلبية الأوروبية تفرض إرادتها المستغلة للأغلبية المسلمة الدافعة للضرائب أما رئيس البلدية فكان يمثل الدولة كضابط دولة مدني ويمارس عمله كمسؤول على الشرطة ويمثل البلدية أمام السلطات العليا ويعد وينفذ بنود الميزانية وموادها، ويشرف على مداولات المجلس البلدي –العدالة– ويقوم بتوظيف أشخاص البلدية مما يعني أنه يقوم بالدفاع عن المصالح الأوروبية.[7]

3- البلديات المختلطة

ظلت البلديات الكاملة الصلاحية تمثل السياسة العامة الفرنسية الإدماجية وكدليل على وجود السلطة الفرنسية المباشرة بالرغم من أن بوادر التجديد كانت ضعيفة سنة 1848 ففي عام 1850 حلت المجالس

[1]Victor Démontés: Op-cit ,p101-103 et EmileLarcher etGeorges Rectenwald: traite élémentaire de législation algérienne. L'Algérie: organisation politique et administrative , T 1,librairie Arthur Rousseau Paris ,1923, p 67

[2]Gastu.M: Le peuple algérien,challamel ainé éditeur ,Paris 1884,pp 100-102

[3]Léon François Théophile Morgand: La loi municipale: commentaire de la Loi du 5 avril 1884 sur l'organisation et les attributions des conseils municipaux, Vol 1, Berger-Levrault,Canada , 1923,p-p59-74

[4]Gastu.M: Op-Cit ,p 136

[5] Jacques Bouveresse: Op-Cit V 1,pp 815 -817 EmileLarcher etGeorges Rectenwald: Op-Cit ,pp 711-714etpp 746-747

[6]Ducrocq .Th: Études sur la loi municipale du 5 avril 1884,Ernest Thorin ,Paris ,1886 p 129 p138

[7]Claude Collot ,Op-Cit pp 96.97.

البلدية ثم أبطلت وعوضت بجمعيات بلدية تعينها الادارة وبعد اربع سنوات يعود التنظيم البلدي إلى الوجود بمقتضى قانون 8 جويلية الذي ابطل قانون 1848 وسيتواصل العمل بهذا النظام إلى سنة 1866[1]، ومع ظهور البلديات المختلطة التي كانت تضم الأغلبية المسلمة مقابل أقلية فرنسية ومرور سياسة الإدماج إلىأقصى مراحلها، أصبح المبدأ الإداري السائد هو وجود المتصرف المعين ونوابه المسلمين المعنيين تعني محاولة المزج بين الفئتين فسياسة الدمج بواسطة النواب الأوروبين والمستشارين الأوروبيين المنتخبين، كانت تسير بشكل آلي وهذا التركيب يوضح أن البلديات المختلطة حدد لها مفهوم: وهي أنها بناء انتقالي أو مؤسسة انتقالية هدفها نقل الجزائريين من الوضع القبلي إلى النظام البلدي الفرنسي، غير أن هذا الهدف لم يتحقق إطلاقا فصفة الانتقالية توضح فعليا مفهوم البلدية المختلطة وبشرح المبادئ التي تقوم عليها هذه السياسة[2].

ففي عام 1868 قامت السلطات العسكرية بالتفكير في تنظيم الأقاليم المختلطة في إطار بلدية تسيير بغالبية إسلاميةوأقلية أوروبية، ولكن عندما صدر مرسوم 24 ديسمبر 1870 في إطار إنشاء المقاطعات تم إلحاق بعض الأقاليم العسكرية بالأقاليم المدنية[3]، ولم تكن الإدارة قادرة على الإدارة الثنائية أو إيجاد الطرق التي يمكن أن يديرها نظام البلديات ذات الصلاحية الكاملة، [4]حيث يظهر صعوبة التناسق بينهما كما أن الحاكم خلال هذه الفترة قرر العودةإلى نظام الإدارة العسكرية المتحضرة، ومن أجل إدارة هذه المناطق العسكرية المحولة إلى إدارة مدنية قرر الحاكم العام التفكير في إنشاء دوائر مقاطعة المختلطة *circonscription confondes* إلى جانب المطالبة بأن تكون عبارة عن مقاطعة انتخابية، وأن تجهز هذه الدوائر بقاضي صلح مسلمJuge de Paix وانطلاقا من سنة 1871والى غاية 1873 تم إنشاء 26 دائرة مقاطعة سلخت من الأقاليم العسكري وعلى رأس هذه المقاطعة عين محافظ مدني تم اختياره من الضباط القدماء أو من موظفي العمالة ويساعده موظف إحصاء للسكان، قصد إعداد الوعاء الضريبي[5] هذا المحافظ جهز بصلاحيات ردعية استثنائية التي منحت لضباط المكاتب العربية العسكرية ذات مهام معقدة.[6]إذ كلف بإدارة القبائل والدوار المجمع في البلديات الأهلية تساعده هيئة جماعة المقاطعة (المشكلة من القياد، القبائل ورؤساء الجماعة) كما تم فرض رقابة على الأسواق البلدية المختلطة المدارة من قبل

[1] اندري نوشي وآخرون: الجزائر.... نفس المرجع السابق، ص 329

[2]EmileLarcher etGeorges Rectenwald : Op-cit ,p729p 752

[3]Journal officiel de la République française: 3eme Année N°286 samedi 14 octobre 1871

[4]EmileLarcher etGeorges Rectenwald: Op-Cit ,pp 701-702

[5]EmileLarcher etGeorges Rectenwald: Op-Cit ,p715

[6]Larcher Emile:Trois Années d'études algériennes legislatives, sociales, pénitentiaireset pénales, 1899-1901, Adolphe Jourdan ,Alger1902, pp 75-76 et p225

المحافظين البلديين المعنيين. كما منح الدورذاته لنائب الوالي أو رئيس الدائرة ودور رئيس البلدية في نفس الوقت.[1]

هذا التنظيم الذي يمثل ثقل كبير على الإدارة الفرنسية سرعان ما تم إلغاءه بموجب المرسوم الصادر في 24 ديسمبر 1875 وتم تحويل دائرة المقاطعة إلى بلدية مختلطة للإقليم المدني[2] والذي سينظم بموجب المرسوم الصادر في 1874 إلى غاية إلغاء الإقليم العسكري للمقاطعة عام 1932، إذ فرض نوعان من البلديات المختلطة واحدة للإقليم العسكري والثانية للحكم المدني، وفي عام 1923 تم دمج كليهما في بلدية واحدة، ويمكن ملاحظة:

– الطبيعة الانتقالية لهذا التنظيم عام 1874 يوضح الطابع الأساسي.

– الطبيعة الاصطناعية الواسعة حيث يمكن تحديد مفهوم البلدية المختلطة بـ:

هي عملية إدماج الأقاليم المدنية التي قدر عدد سكانها بـ 4500 الف ساكن بمركز استيطان مجمع لدواويريطلق عليها بالفرنسية "التجميع الاقليمي"*une agrégation des territoires* ليشكل بموجب مرسوم صادر عن الحاكم العام[3] دائرة دارية ذات شخصية مدنية قانونية واستقلالية مالية، فهي الوصفة الوحيدة للأقاليم.[4] أنشأت وحددت بموجب قرار صادر عن الحاكم العام الوحيد المخول بتعيين متصرف إداري على رأسها ولجنة بلدية ذات شخصية معنوية مدنية وميزانية.

غير أن هذه الدائرة الإدارية وضعت بين مراكز الاستيطانية أوروبية والدواوير الجزائرية المتهمة على غرار البلديات المختلطة، بأنها مؤسسات مصطنعة نظرا لاتساعها تشكل اتهاما خاطئ فهي تمثل حقيقة مقاطعة فرنسية بطرق مواصلات ضعيفة وإدارة أضعف فهذه البلديات أصبحت تغطي 6/5 المساحة الشمالية للجزائر وتظم 5/3 السكان و5/1 من السكان الأوربيين و77 بلدية مختلطة عام 1881 تظم كمتوسط 20600 ساكن و78 بلدية عام 1956 تظم متوسط سكاني بلغ 56600 ساكن.[5]

فالإبقاء على البلديات المختلطة عام 1874 مع تنظيم مثالي مكنت من قيادتها إلى شبه إدارة ثم اتجهت شيئا فشيئا نحو إدارة حقيقية تبعا لارتفاع عدد السكان والتحول اقتصادي والاجتماعي.لقد أظهرت هذه البلدية تنوع فريد غير معروف بفرنسا حيث شكلت تجمع وتشكيل لجمع الخلايا الإدارية، المختلفة

[1]Ministere de l’Intérieur sous la direction deMaurice Block: ‘’les particularité de l’organisation …Op-Cit, pp 11-18

[2]Maxime Champ: La commune mixte d'Algérie, Éditions P. & G. Soubiron,Paris , 1933,p32p45et p92

[3]R P Legrand: "Des droits Particuliers oucollectifs des indigène", Bulletin de la Société belge d'études coloniales, Vol 16 , Société belge d'études coloniales, Bruxelles ,Belgique,1909,p 565

[4]Claude Collot: Op-Cit ,pp104-105

[5]Claude Collot: Op-cit ,pp 133,147 et GGA: Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie,…. Vol 16 …Op-Cit p 274

بعيد عن التنظيم البلدي العادي وتدار بشكل بلدية حيث أنشأ المرسوم 30 ديسمبر 1876 المتصرف الإداري للبلديات المختلفة ونظم عام 1897.[1]

III-أشخاص البلديات وهياكلها

1- رئيس البلدية

يمثل المتصرف الإداري للبلديات المختلطة رمز النظام الاستعماري نظرا للعديد من المهام المسندة إليه وما ورثه المحافظون المدنيون منذ 1840 ثم المكاتب العربية العسكرية، فالمتصرف الإداري قاضي ورئيس بلدية ومقاول ورجل بنك فهو المتصرف الممارس لمهام رئيس البلدية ودوره نما بطريقة أساسية، وحددت مهامه بموجب المرسوم الصادر في 1868 وقبله بالأمر الصادر عام 1847، فهو رئيس البلدية موظف دولة وموظف السلطة المركزية، فهو ضابط الحالة المدنية كما يمثل مهام وكيل الجمهورية وقاض التحقيق وقاضي حكم لدى المحاكم إلى جانب القيام بمهام الشرطة العامة كترقيم الأسلحة واستقبال والبت في طلبات التجنيس ومقررات الدوار والبائع للجرائد، إلى جانب الإشراف على اللجنة الخاصة بمراجعة قوائم الانتخابات بالإضافة إلى الحفاظ على الأمن وتنظيم مراكز مراقبة الغابات ويشارك أيضا في توزيع المساحات الخاصة بالوعاء الضريبي وإعداد تقرير دوري حول البلدية.[2]

2-موظف البلدية: أو وكيل البلدية

وهو شخصية مدنية قانونية للبلدية تمثيلية للمتصرف الإداري البلدي ويقوم بإعداد الميزانية وصياغة ومتابعة تنفيذ قرارات اللجنة البلدية [3]، ويمثل البلدية المختلطة أمام العدالة، كما يقوم بنشر قرارات شرطة البلدية، لكن هذه القرارات ذات الصبغة الدائمة والعامة يجب أن تتم المصادقة عليها حتى تصبح نافذة والوصاية على هذا المتصرف الإداري واضحة على نقيض رئيس البلدية، فهي وصاية كاملة الصلاحية إذ يقوم بتسمية الوظائف في البلدية ويقود الأشخاص الإداريين للبلدية: القياد، الكتاب العامون، رجال الشرطة، [4] ويضاف إلى هذا يقوم بالحفاظ على الأمن العام من خلال الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها إذ يمكن أن يكلف ويسخر مصالح حراسة الغابات ومصالح الجيش وحاميات الجيش للقيام بأعمال تكون ضمن نطاق صلاحياته، على غرار تسيير العمليات لفرض الأمن العام كما يمكن أن يسند هذا العمل

[1]GGA: Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Vol 16 ,… Op-Cit p 841 voir Aussi: Paul Lapra et Henry Hugues: Le Code algérien: recueil annoté suivant l'ordre alphabétique des matières ,lois ,Décrets ,Décisions ,Arretes et circulaires , 1872-1878,Challamel Ainé,Paris 1878,.pp 142-145

[2]Jean Marie Antoine de Lanessan: L'expansion coloniale de la France: étude économique, politique Imprimerie générale ,Paris 1886, pp 87-89

[3]GGA: Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie…., Vol 16 …,Op-Cit ,pp330-331

[4]Louis de Baudicour: Histoire de la colonisation de l'Algérie, Challamel Ainé, Paris 1860 ,pp449-453

للأهالي حيث كان يكلف المسلمون منذ عام 1868 بحراسة الغابات حراسة بالتناوب قبل أن يفرض التجنيد الإجباري.[1]

3- ضابط الشرطة القضائية

هذه المهمة المسندة تمثل نوعية استثنائية، حيث كانت مسندة للقائد العسكري للدائرة بموجب قرار صادر عام 1868 ثم أسندت إلى رؤساء الدوائر المقاطعة بموجب المرسوم الصادر في 30 أفريل 1872 إذ نقلت هذه المهمة إلى المتصرفين الإداريين الذين عوضوا في ديسمبر 1875 المتصرف الإداري، مثل: ضابط الشرطة القضائية، [2] ومن المهام المسندة إليه القيام بالتحقيق في الجرائم والأخطاء وفرض الغرامات ويتلقي التقارير من الجهات الأمنية والبلدية الإدارية، وفي عام 1889 تم حصر نشاطه في القضايا الجنائية، وقد شابهذه المهمة العديد من التناقضات والتضارب في المهام بين المتصرف الإداري والقاضي، وهو ما يطلق عليهبتضارب الصلاحيات.[3]

4-قاضي القضاة (قضاة العقوبات والمحاكم)

متصرف إداري حقق استمرارية عمل ضباط المكاتب العربية والمحافظون المدنيون إلى غاية 1870 فإلى غاية هذا التاريخ كان يمارس السلطات التأديبية الموسعة منذ 1834 حيث أصدر الجنرال بيجو في 12 فيفري 1844 مصنفة الأخطاء والجرائم، فصنف الأخطاء التي لا يكون جزاءها الحبس وقيمة المخالفات، فصدر قرار فيفري 1872 بمنح المتصرفين الإداريين بدوائر المقاطعات السلطات التأديبية المسندة إلى ضباط المكاتب العربية، وهذا القرار تم تمديده إلى الأقاليم المدنية بشكل غير قانوني. مما سمح بحدوث تجاوزات من قبل الإداريين وتعسف في استخدام السلطة ثم جاء قرار 29 أوت 1874 لمنح هذه السلطة التأديبية إلى قضاء الصلح وفي 28 جوان 1881 صدر قانون الأهالي الذي سيحدد المخالفات والعقوبات ويمنح السلطة للمتصرف الإداري لفرض هذه العقوبات في حين منح لقضاء البلديات كامل الصلاحيات سواء للمتصرفين الإداريين للشركات الأهلية الاستشرافية *Société indigène de Prévoyance*(SIP)[4]وبموجب قانون 24 أفريل 1893 أعيد تنظيم هذه الشركة المتواجدة في كل بلدية مختلطة، فتم تحديد الصلاحيات على أساس أن رئيس المجلس الإداري يتم تعيينه من قبل الوالي من قائمة تظم 3 أعضاء مقترحين من قبل اللجنة البلدية للبلدية المختلطة.[5]

---

[1]Claude Collot: opcit p 106.etRobert Estoublon, AdolpheLefébure: Code de l'Algérie annoté…Op-Cit ,p 190

[2]GGA: Exposé de l'état actuel de la société arabe, du gouvernement et de la législation qui la régit Imprimerie du Gouvernement ,1844, pp 34,73p128

[3]GGA: Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Vol 12 , Imprimerie Typographique et lithographique ,Alger ,1873 p 220

[4]Roger-Georges-Lazare Parant: La société indigène de prévoyance d'Algérie, Vol. Heintz, Paris,1942,p121p133

[5]Claude Collot, opcit p 107.

الاعتقاد السائد وأن الرئيس سيعين من قبل الأعضاء المسلمين في الشركة لكن خلافا لكل التوقعات، فإن التعيين كان من بين الأعضاء الأوروبيين الثلاث حيث يتواجد الإداري المكلف بإدارة البلدية المختلطة، وعادة مايكون المتصرفين الإداريين للبلديات المختلطة هم الذين يقومون بتسمية رؤساء مجلس الإدارة لـ SIP ثم تم إنشاء SAP الشركة الفلاحية الاستشرافية*Société agricole de prévoyance* حيث وحدت وجمعت الإدارة البلدية المختلطة مع إدارة SAP وتم إنشاء *travaux d'Initiatives communalesTTC* الخاصة بأشغال الري ثم جاء مشروع *P.M.APlan de modernisation accélérée*[1]ليكون الضامن لانطلاق الأشغال في هذه البلديات التي كانت تضع شروط للتوظيف إذ كانوا يختارون من قبل الموظفين في الإدارة المدنية الذين اثبتوا أقدمية سنتان أو من بين الضباط أو صف الضباط المقترحين من قبل قادة الدوائر والمقاطعات بشرط واحد؛ وهو معرفة اللغة العربية أو الأمازيغية أو يتم اختيارهم من قبل الموظفين الصغار في العمالة وفي عام 1877 تم تحديد الإطارات الإدارية بـ 30 إداري رئيسي و30 نائب وبعد إنشاء 42 بلدية مختلطة أصبح الطاقم الإداري بتعداد 80 إداري مقسم على 5 أقسام و80 نائب إداري مقسم على 3 أقسام و20 موظف متمرن وفي عام 1882 تقرر توظيف من بين الجزائريين الحاصلين على البكالوريا أو شهادة في الحقوق –قانون إداري والعادات الأهلية–[2]ولأجل ذلك أنشأت عام 1889 مدرسة استعمارية موجهة لاستقبال حاملي شهادة البكالوريا وليسانس والذين سيخضعون إلى تكوين مدته سنتان أو 3 سنوات دراسية ثم يصبحون إداريين في المستعمرات[3].

5-اللجنة البلدية

مع تحديد البلديات ذات الصلاحيات الكاملة والتي تميزت بوجود مجلس البلدي بموجب القرار الصادر في ماي 1868 ثم إنشاء لجنة بلدية تمارس مهامها في إطار دراسة والتنسيق بين ممثلي المجموعتين الإسلامية والأوروبية، لكن بطبيعة تشكيلها وكفاءتها أصبحت عبارة عن مجلس بلدي أكثر منها آلية لإخضاع المجتمع الإسلامي للاستيطان والإدارة الاستعمارية، فإلى جانب طبيعة التشكيلة غير العادلة استنادا لقرار 22 جويلية 1874، الذي نص على أن أعضاءها من الدوار ومراكز الاستيطان فإنها لجأت إلى البحث عن أعضاء أوربيين في المناطق المجاورة لقرض منطق الأغلبية، فحينما أنشأت بلدية Palestro (الأخضرية) الأهلية عام 1875 كانت تتشكل من 38 ألف ساكن و7دواوير و4 أوربيين غير أن اللجنة البلدية شكلت من 7 أعضاء أوروبيين و7 أعضاء مسلمين.[4]

---

[1]Roger-Georges-Lazare Parant: Idem,p166

[2]Henri Charpin ,PaulBourdarie"Lutaud et la Réformes algériennes"La Revue Indigène, Vol 14 à 16, Kraus Reprint, Université d'État du Michigan 1977 pp 142 et suit

[3]Claude Collot: Op-Cit p 109.

[4]GGA: Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Vol 13,p341 et vol 14 p477 Article N°278

6- نظام الجماعة

تعتبر الجماعة كتجمع شعبي محلي ثابت من أشهر التنظيمات الإدارية الجماهيرية التي حاولت فرنسا استغلالها وتوظيفها توظيفا إداريا، فيه تتشكل من أشخاص ينتخبون من نفس العائلة ويرتبطون برابطة الدم ويستقرون عادة في الدشرة، بجانب إحدىالأحواشأو زاوية أو جامع فهي تشكل قاعدة التشكيلة الاجتماعية، ظلت قائمة بفعل التضامن والمصالح المشتركة بين أعضائها، فهي لا تشكل عالم منغلق لكن وحدة إنسانية منظمة مهيكلة في إطار القبيلة وعلاقاتها مع السلطة سواء بزاوية او البايلك قبل الاحتلال او السلطة الفرنسية بعد الاحتلال.[1]أين برزت الجماعة والشيوخ ودورهما في تحصيل الضرائب على غرار رجالات البايلك ودار السلطان .[2] مارست الجماعة سلطتها من خلال تحكمها في أراض الشيوع * فالعلاقات الاجتماعية في حياة الريف المستقرة والمتضامنة[3] وفي حالة محاولة نقل الملكية فان حق الشفعة يصبح هو الفاصل لإبقاء الملكية الجماعية وعدم السماح بانتقال الأرضإلىإطرافأخرى وهو ما عرقل عملية الرهن ومنح القروض، التي حاولت فرنسا فرضها على الفلاحين بوساطةالجماعة خلال سنوات الستينات إثر الجفاف ووصول الفلاح الجزائري إلى عجز في دفع وتسديد أقساط الديون[4]، ويمكن أن تشكل الفرقة جزءا من الجماعة وحي تجمع للعديد من الجماعات كجزء من القبيلة وتغذيه الشعور بالانتماء إلىالأصول الواحدة والمصالح المشتركة بين الجماعات بشكل منظومة ذات الإحساس والانتماء للفرقة التي يشترط فيها الاندماج والحفاظ على المجموعة[5]. أما القبيلة فهي جمع للعديد من الفرق بشكل إراديإداريأم جمع متنوع ومتغير للعديد من الدواوير فيما بعد، لكن في الحقيقة فهي تجمع لأشخاص من نفس الفصيلة وذوي أصول واحدة[6].

7- المراكز الاستيطانية

تعتبر المراكز الاستيطانية رمز ودليل على تواجد الأوروبي الاستيطاني في البلديات المختلطة أي في الأقاليم التي ظلت حكرا على الأغلبية المسلمة الجزائرية وقد جاءت القرارات الصادرة في أفريل 1846

[1]SaidouniNacereddine: l'Algérie rurale a la fin de l'époque ottomane 1791-1830 , dar al gharbAlislam , Beyrouth ,Liban 2001 ,p 332

[2]YaconoXavier , la Régence d'Alger en 1830 l'enquête des Commissions de 1833-1834 ,R.O.M.M, N°1et 2 ,1966 p 237

* وهو الطابع الغالب في الملكية العقارية في الجزائر حيث كانت تقف عائق أمام الانتقال والقسمة والشراء والبيع والهبة ولذا سعت فرنسا الى استقطاب الجماعة لتسهيل المهمة الباحث

[3]SaidouniNacereddine: idem ,p 197

[4]LavionHanry: l'Algérie musulmane dans le passé le présent et l'avenir ,AugustinChallamel, Paris,1914 pp 31-32

[5]Lavion: idem , p 9

[6]SaidouniNacereddine: Op.Cit ,p 337-338

و31 ديسمبر 1862 التي نظمت وسيرت اللجان المكلفة بدراسة مشاريع إنشاء المراكز الاستيطانية[1]، خاصة بعد 1871 أثر وصول المهاجرين القادمين من الالزاسوالورين* الذي اعتبروا أن الهجرة نحو الجزائر أمل جديد إذ شهدت الفترة 1830-1870 وهي المرحلة الأولى العديد من العناصر المحركة لهذه المراكز تحرك ديمقراطي وتحرك سياسي واقتصادي المحرك هؤلاء نحو الاستيطان بالجزائر، إذ ستطور السياسة لغرس المستوطنين الأوروبيين. خاصة في الأحواش التي بلغ تعدادها 16 حوش[2] وأراضيالمتيجة التي بلغت مساحتها حسب Boudicour بين 30و40الف هكتار[3].

فخلال سنة واحدة 1872 أنشأت 32 مركز استيطاني وجاء قرار 24 ديسمبر 1875 المنشأ للبلديات المختلطة المشكلة من الدواوير ومراكز استيطانية أطلق عليها اسم: *les sections française des communes mixte* ومع ازدياد حدة الاستيطان بعد سنة 1871 رغم أن الفترة الممتدة بين 1830-1870، لم تكن مواتية لهؤلاء المستوطنين لكي يفرضوا أنفسهم ومصالحهم في الجزائر خاصة على الأراضي الحكومية المصادرة من قبل الإدارة الفرنسية، كان الهدف من وراء التشريع لمثل هذه المراكز هو احتلال النقاط الأساسية، التي يجب احتلالها لفائدة الهيمنة الكاملة وتحقيق الأمن في البلد المستوطنين.فأصبحت وسيلة التغلغل في الدواوير تتمثل في تعيين المسؤولين والموظفين مكلفين بتحقيق الإدماج الأهلي.[4]

فإنشاء مركز استيطاني يكون بناء على قرار الحاكم العام بعد تحقيقات تجريها لجنة الدائرة المكلفة بمراقبة المشاريع لإنشاء هذه المراكز الاستيطانية وذلك بموجب الأوامرالصادرة في ديسمبر 1881 وجوان 1893 ومارس 1896 وماي 1900 وجوان 1902 وهي الترتيبات التي تحدد أعضاء هذه الجان وإجراءات التحقيق، وتحديد الأراضي الصالحة داخل محيط البلديات المختلطة حيث يتم تقسيم هذه الأراضي وتمنح للمستوطنين حسب الحاجة والمتغيرات المحددة (بيع- كراء- تنازل مجاني) وكل النفقات الخاصة بالمشروع تكون على عاتق القرض الموجه للاستيطان.[5]

---

[1]GGA: Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Vol 2 Article N°317,Imprimeriebouyer ,1862, p554

* بلغ سكانالالزاس واللورين 800 ألف ساكن عام 1814 ليرتفع هذا العدد إلى 914 ألف عام1830 وإلى 1067 ألف عام 1846 بكثافة سكانية بلغت 124 ن/كلم سا نظرا لمعدل المواليد العالي.انظر

Fabien Fisher: Alsaciens et Lorrains en Algérie ,Histoire d'une Immigration 1830-1914 ,Ed Jaques Gardini France 1998 Collection: histoire des Temps coloniaux pp 5 - 11

[2]Commissions d'Afrique …, Tome 1…. ,Op-Cit p 405

[3]Louis de Boudicour : Histoire de la colonisation de l'Algérie ….Op-Cit ,p 37

[4]Henry Hugues, Paul Lapra: Le Code algérien: recueil annoté suivant l'ordre alphabétique des matières 1872-1878,Harry Hugues Challamed Ainé ,Paris 1878,pp115-117

[5]Frédéric Paul Victor Selnet: Colonisation officielle et Crédit agricole en Algérie, Imprimerie Minerva, 1930,p99

فالإدارة تقوم ببناء عمارات إدارية (البلدية– المدرسة– مكاتب البريد) وتصدر شهادة إنشاء هذا المراكز ويمنح كل الإمكانات والشروط المادية الكفيلة بتوفير الموارد المالية وأملاك البلدية، التي يمنح حق الانتفاع بها لسكان المركز فتحول هذا الأخير إلى شخصية معنوية في شكل دارة أو ملحقة إدارية، ويحتوي المركز في حد ذاته على أراضي صالحة للزراعة واسعة تختلف مساحتها من منطقة إلى أخرى، [1] غير أن هذا المركز في بعض الأحيان لا تكون له ميزانية خاصة نظرا لضعف موارده، ويمكن أن يتحول إلى بلدية مختلطة أين أنشأ المركز ويصبح جزءا منها إداريا وماليا، ويمثل في اللجنة البلدية للبلدية المختلطة بواسطة مستشارين منتخبين ونائب خاص، وإذ وجد تضارب بين المركز والبلدية المختلطة فيما يخص التمثيل والقيام بإجراء قضائي ضد البلدية. فيما يتعلق بأملاكها أو الحصول على مبيعات البلدية، فإن الإجراء الخاص سيكون ممثل بواسطة لجنة نقابية أعضاءها منتخبون فقط من سكان المركز وهنا سيتحول إلى شبه دائرة إدارية مستقلة يوجد على رأسها نائب خاص بموجب القرار المؤرخ في 20 ماي 1868 والمرسوم الصادر في 07 أفريل 1884 ومرسوم 6 فيفري 1919 فقد حددت هذه القوانين مهامه باعتباره ضابط الحالة المدنية ويمارس مهامه كضابط شرطة قضائية مكلف بتنفيذ القوانين والإجراءات، كما يمكن أن يمارس مهام البلدية التي يكلف من قبل المتصرف الإداري (شرطة الطرقات مثلا) .كما يمثل مسؤول الاستعلامات للإدارة الفرنسية في لجنة البلدية الحقوقية[2] فالمركز الاستيطاني يمكن أن يشكل بلدية في حد ذاتها، فهو يمثل مرحلة انتقالية نحو إنشاء بلدية ذات الصلاحية الكاملة، فالسلطات الفرنسية اعتبرت أن المراكز الاستيطانية عبارة عن أجنة للبلديات ذات الصلاحية الكاملة أو المرحلة الجنينية لهذه البلديات فتحويلها يتم من خلال استيفاء الشروط الثلاثة:

1/ الشرط الأول: التوفر على مرافق عمرانية – إدارية ضرورة لاستجابة لحاجيات البلدية.

2/ الشرط الثاني الاحتواء على قوات استيطانية أوروبية كافية من أجل إنشاء جمعية بلدية أو مجلس بلدي.

3/ الشرط الثالث: وجود مصادر مالية كافية من أجل تسديد أجور الموظفين للبلدية.[3]

وبناء على طلب سكان هذه المراكز فإن الإجراءات المتبعة كانت بسيطة إلى جانب طموحات مجلس المقاطعة أو العمالة، فقد قام الوالي بتحيين لجنة تحقيق للإطلاع على الشروط الكفيلة بتحويل المراكز إلى بلديات، حيث استمعت اللجنة إلى اللجنة النقابية للمركز حول تحديد بلديات جديدة وبعد أن أقر رأي مجلس العمالة ومجلس الحكومة (مجلس يساعد الحاكم العام) تقرر أن يتم اعتماد التحويل للمركز إلى بلدية بصدور مرسوم فقط فتم تحويل العديد من المراكز إلى بلديات دون توفر الشروط السابقة، بل عملت

[1]Société d'agriculture de Constantine: "Rapport fait au nom de la commission chargée d'examinerle projet de lois surImpôts foncier en Algérie", imprimerie de marle ,Constantine 1875pp 13-16

[2]François Leblanc de Prébois: Algérie: de la nécessité de substituer le gouvernement civil au gouvernement militaire pour le succès de la colonisation d'Alger chez DelaunayLibrairie Montpellier , 1840,pp73-75

[3]Claude Collot: Op-Cit ,p 94p127

المراكز على ضم الدواوير المجاورة؛ قصد استغلالها في تمويل المركز بمصادر مالية كبيرة والتي ستوجه لخدمة المستوطنين.[1]

برزت السياسة الاستيطانية بشكل كبير في إنشاء المراكز الاستيطانية بعد تحويلها إلى بلديات ذات الصلاحية الكاملة، حيث تطورت بشكل كبير منذ عام 1870 خاصة وأنها تمثل بداية مرحلة الاستيطان السريع والكثيف والذي سيستمر إلى غاية 1897 حيث استعملت الإدارة الفرنسية 650 ألف هكتار من أجل توسيع 37 مركز قائم وإنشاء 248 مركز آخر بمعدل مساحي تراوحت من 1300 هكتار و3500 هكتار وإنشاء 90 مجمع زراعي وهذه الأراضي تمت مصادرتها وتحويلها إلى أملاك الدولة والمقدرة بـ 176 ألف هكتار وغابات 11الف هكتار[2]، وخاصة الأراضي المصادرة إثر ثورة المقراني والتى بلغت 234 ألف هكتار عام 1871 [3]وقصد إنشاء مركز استيطاني قامت الإدارة بالاستحواذ على 208 ألف هكتار سواء عن طريق الشراء أو تنازل البلديات عنها أو بنزع الملكية، وخلال هذه الفترة تم إنشاء 153 بلدية ذات الصلاحيات الكاملة أي أن العديد من المراكز الاستيطانية تم تحويلها إلى بلديات غير أن بعد سنة 1897 شهدت العملية الاستيطانية بعض البطء إثر تمكن الإدارة من استعمال ما مجموعه 643 ألف هكتار لتوسيع وإقامة هذه المراكز، فإنه خلال سنوات 1895 إلى غاية 1905 لم تتمكن الإدارة من توفير الوعاء العقاري، سوى 141 ألف هكتار ففي مقاطعة الجزائر العاصمة أنشأت 205 مركز عام 1895 ولم يتم إنشاء بعد هذا التاريخ سوى 187 مركز خلال الفترة 1895-1921من أصل 8الاف عائلة استوطنت لم يبقى سوى 1200 عائلة في هذه المراكز.[4]**(ملحق رقم05 أ-ب-ج)**

8- دوار البلدية

يشكل دوار البلدية الخلية الأساسية الإدارية والقاعدية بمساحة متغيرة تضم 300 إلى 600 ساكن ومئات ألاف من الهكتارات، أنشأت بموجب قانون السيناتوسكونسلت 1863 حيث عين على رأسه نائب أهلي والجماعة، فالدوار تلقى من خلال قانون 1866 إلى 1868 شخصية معنوية محدد بالملكية العقارية والتسيير لأملاك البلدية هذا التنظيم تم تفكيكه خلال مرحلة الهيمنة الكولونيالية 1870-1919 وأعيد تطبيقه بعد 1919 [5]حينما بدأت مرحلة جديدة من السياسة الإدماجية كان مرسوم 27 ديسمبر 1866 الذي ينظم البلديات الكاملة الصلاحية وقرارات 1874 وديسمبر 1875، الذي حول إلى البلديات

[1]Claude Collot: Op-Cit, pp 116-117.

[2]Kamel Kateb: Européens, "indigènes" et juifs en Algérie (1830-1962): représentations et réalité des population ,INED,2001 .,pp 85-90

[3]Delfraissy: Colonisation de l'Algérie par le système du Marechal Bugeaud, Imprimerie Association Ouvrière ,Alger ,1871,p50

[4]Louis Moll: Colonisation et agriculture de l'Algérie, Vol 1 Librairie Agricole de la maison Rustique , Paris ,1845, p 251-252

[5]Henri-Edouard-Louis Brenot: Le douar: cellule administrative de l'Algérie du Nord, Victor Heintz,Paris ,1938,p17

المختلطة إلى تنظيمات كانتونات والحفاظ على الدوار والجماعة والنواب الأهالي تحت إشراف البلديات الكاملة الصلاحية، وأستأثر رئيس البلدية والمجلس البلدي بتلك الصلاحيات[1].أما في البلديات المختلطة فقد استأثر المتصرف الإداري واللجنة البلدية بتلك الصلاحياتفي حين تم توقيف الجماعة عن ممارسة نشاطها وكذا النواب الأهالي وحولوا إلى المهام الأخرى والمحددة منذ 1871 وإلى غاية 1919.[2]

إذ كان القرارين الصادرين عام 1866 و1874 ظلا محافظين على البلديات المختلطة وخلق بلديات كاملة الصلاحية ودواوير بنظامها الجماعة، فإن الواقع غيرذلك فالجماعة لم تكن موجودة عمليا ولم تتم تسمية أعضاءها لكن مع حلول عام 1884 تغيرت المعطيات حيث فرض منطق الغلبة للقانون على نظام الجماعة[3]. فبموجب المرسوم الصادر في 5 أفريل 1884 الذي حول الدوار إلى قسم بلدي بدأ عملية إعادة تنظيم الجماعة في البلديات المختلطة ومنحها صفة الشرعية، فكان قرار 1895 الذي منح الاستمرارية للجماعة وأعطها صفة الشرعيةولذا قام الحاكم العام بإصدار قرار بتاريخ 11 سبتمبر 1895 يعيد تنظيم الجماعة المشكلة من 6 إلى 16 عظوا معينين لمدة 3 سنواتمن قبل الوالي ويداول هؤلاء في القضايا الأهلية تحت رئاسة نائب أهلي يدعى القائد Caid[4]واهم القضايا هي: أملاك البلدية والدوار – حقوق الانتفاع من الغابات – توزيع الأراضي الجماعيةغير أن المداولات تخضع لموافقة اللجنة البلدية المختلطة، وكان الغرض من هذا الأحياء هو القضاء على الجماعات الخفية ووضع حد لهاالتي كانت تنشط في إطار مقاومة مشاريع الاستيطان، غير أن هذه المحاولة فشلت[5] مما دفع بالإدارة إلى الاستغناء عن النواب الأهالي الذين حولتهم بموجب القانون الصادر عام 1866 من رؤساء الأهاليإلى نواب لرؤساء البلديات ذات الصلاحية الكاملة وكان قرار ماي 1874 الذي قام بدمجفي البلديات المختلطة نواب البلدية إلى النواب الأهالي للبلديات ذات الصلاحية الكاملة[6]، مما ساهم في تقليص من نفوذهم ومسؤولياتهم الإداريةجاء مرسوم 7افريل 1884 الذي طبق القانون البلدي الفرنسي على الجزائر وفرض على النواب الأهالي مسؤولية محدودة في البلديات ذات الأغلبية المسلمة، حيث سيقوم بعملية زوجية خاصة أيأن مسؤولياتهم على المسلمين كانت الشرطة او الاستعلامات وتزويد الإدارة بجميع المعلومات التي تحتاجها[7].

---

[1]Henri de Saint-Genis: Op-Cit ,p47

[2]Mayer-Goudchaux Worms: Recherches sur la constitution de la propriété territoriale dans les paysA,Franck Librairie Editeur,Paris1846, p46

[3]GGA: Bulletin officiel du gouvernement …, Vol 14,Article N°24 Op-Cit ,p27et Louis Piesse: Itinéraire historique et descriptif de l'Algérie, comprenant le Tell et le SaharaLibrairie Hachette Paris 1862 ,p 'Histoire'CLXXI- CLXXII

[4]GGA: Recueil des actes du gouvernement ….. 1830-1854, Op-Cit, p 271- 272

[5]Claude Collot: Op-Cit ,p121

[6]GGA: Bulletin officiel des actes du gouvernement…, Vol 1,Op-Cit ,p 152

[7]Paul Lapra et Henry Hugues: Le Code algérien: recueil annoté suivant l'ordre alphabétique des matière: Lois ,codes ,décisions, Arrêtes et circulaires ,1872-1878,Challamel.Ainé,Paris ,Blida ,1878 ,pp238-240

المطلب الرابع :معالم السلطة في عهد النظام المدني 1870-1900

انتهجت فرنسا منذ سنة 1869 سياسة توفيقية بمنح الجزائر دستور خاصايوفق بين طموحات المستوطنين ومصالح السكان الأصليين، كما سلكت أسلوب تنمية المشاريع المختلفةأهمها مشروع راندون الدستوري الجديد في مارس 1870 الذي يقوم على تحويل الجزائر إلى مقاطعة مدنية تدار من باريس. إذا كان الهدف بهذا التوجه هو الدمج الكامل بإعادة كل السلطات الإدارة والتنظيميةتحت سلطة وزير مقيم في مدينة الجزائر، وفان الهدف الأسمى هوأن تصبح جزائر ذات استقلال مالي مقسمة إلى محافظات مدنيةومحافظات أهلية يمثل فيها المسلمون في المجالس بكيفية مقبولة وحتى في المجلس الأعلى للحكومة الجزائرية، كما يشاركهؤلاء في انتخاب نواب الجزائر للجمعية الوطنية الفرنسية في قائمة واحدة .غير أن المستوطنين رفضوا ذلك بهدف عدم الاتصال بالوطن الأم طالبوا بضرورة تحديد مهامالمكلفين الأهليين بالبلديات الفرنسية . كما طالبوا باستعادة الأراضي التي تخلى عنها القانون الإمبراطوري تمكنوا من الحصول على نظام في 9 مارس 1870[1].

I- أشخاص النظام المدني الجديد

بعد سقوط نابليون الثالث عمد دعاة الحكم المدني، إلى وضع العديد من القواعد وآليات التي تمكنهم من السيطرة على الجزائر ويمكن من خلالها السيطرة إداريا على دواليب السلطة وتسييرها وفقا لمصالحهم وتمثلت هذه الآليات والقواعد في:

1- الحاكم العام

وهو حاكم مدني يتم تعينه من الشخصيات السياسية الفرنسية القاطنة بالجزائر وتتركز السلطة تحت يده بالجزائر العاصمة [2]حيث حدد القرار رقم 301 المؤرخ في 21 اوت 1898 صلاحيات هذه الشخصية السياسية والادارية والعسكرية الواردة في المرسوم الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1896، كما حدد المرسوم الصادر في 23 اوت 1898 طبيعة هذا الحاكم حيث جاء في المادة الاولىوالثانية ان الحاكم العام يمثل الجمهورية ويعين من قبل رئيس الجمهوريةويمارس حكمه على الاراضي الجزائر ويخضع له جميع الموضفين مدنيين وعسكريين (المواد من 04 الى المادة 07)[3]

[1] شارل روبير اجرون: نفس المرجع السابق، ص 69

[2] C.A.O.M F80/1703: Gouvernement général de l'Algérie, et GGA: Bulletin Officiel du Gouvernement Général de l'Algérie ,T38 année 1898 ,Imprimerie Administrative Gojosso ,Alger ,1899,p859 et suit

[3] GGA: Bulletin Officiel du Gouvernement Général de l'Algérie ,T38 année 1898 ,Imprimerie Administrative Gojosso ,Alger ,1899,p863 -866

2- المجلس الأعلى للحكومة

هو مجلس منتخب من فئة المستوطنين والمسؤولين الرئيسين للمصالح الحكومية ومندوبي المجالس العامة وبلغ عددهم 60 عضوا استنادا الى القرار الصادر عن الحكومة الفرنسية تحت رقم 303* المؤرخ في 21 اوت 1898[1]، انحصر عمله في دراسة والتصويت والمداولة في المسائل المتعلقة بمشروع الميزانية المقترح من طرف الحاكم العام. المشاريع ذات الأهمية مثل الأشغال العمومية. وفي بداية تأسيسه لم يكن في تركيبته أي مسلم جزائري إلى غاية صدور مرسوم 23 أوت 1898 الذي سمح بتعيين مستشارين من الجزائريين بلغ عددهم 04 يشهد لهم الحاكم العام بالنزاهة والاعتدال [2].كما خوّل هذا المرسوم للأعضاء المسلمين الجزائريين (03 أعيان) يتم اختيارهم من قبل الحاكم العام، من الحصول على كل الحقوق التي يتمتع بها أعضاء المجلس من الفرنسيين مثل حق المداولة والانتخاب وتقديم الاقتراحات حول الميزانية.[3]

II- النيابات المالية وسلطتها

تأسست بموجب مرسوم 23 أوت 1898 المتضمن لـ 16 مادة حدد التشكيلة والمهام وقد حددها هذا المرسوم في ثلاثة لجان وهي:

1- اللجنة المالية للمستوطنين. من الملكين للاراضي والمستغلين وتتشكل سب المادة الثانية الفقرة الاولى منمن 24 عضوا ينتخبون بانتخاب من جميع المقاطعات 08 لكل مقاطعة من المقاطعات الثلاثة

2- للجنة المالية لغير المستوطنين.و دافعي الضرائبوتتشكل من 24 عضوا موزعين على 08 أعضاء لكل مقاطعة.

3- اللجنة المالية الخاصة بالأهالي وقد ضمت 21 عضوا موزعين على النحو التالي:

- 09 أعضاء ممثلين للأهالي القاطنين بالأقاليم المدنية والبلديات الكاملة الصلاحية حسب المقاطعات الثلاثة (03 لكل مقاطعة)
- 06 أعضاء يمثلون الأراضي الخاضعة للإدارة العسكرية (02 لكل مقاطعة)
- 06 أعضاء يمثلون منطقة القبائل[4]

---

*يمكن الاطلاع على القانونالمتضمن لـ 12 مادةRéorganisation du Conseil supérieur deGouvernement من الصفحة872 الى غاية 877في:

Bulletin Officiel du Gouvernement Général de l'Algérie ,T38 année 1898..Op-Cit

[1]GGA: Idem, p872 et suit

[2]GGA: Bulletin Officiel du Gouvernement Général de l'Algérie ,T38 année 1898,..Op-Cit ,p875

[3]F80/2041: Commission de la constitution de l'Algérie, Procès-verbaux, et F80/1706, Organisation et fonctionnement, aussi Enquête parlementaire sur les actes du gouvernement de la défense national, Algérie ,T3 , Dépositions ,cerf et file imprimeurs de l'Assemblé nationale , Versailles 1875 ,p 286 et suit

[4]GGA: Délégations financières algériennes, Imprimerie Papeterie Galmiche , Alger ,1901 PP 3-4 et GGA: Bulletin Officiel du Gouvernement Général de l'Algérie ,T38 année 1898,..Op-Cit,pp869-871

وقد خول قانون 19 ديسمبر 1900 اللجان المالية حق اتخاذ القرار فيما يخص الميزانية والتداول حول مشروع الميزانية المقدم من طرف الحاكم العام قبل تحويله على المجلس الأعلى . اعتبرت النيابات المالية عبارة عن برلمان خاص يهدف بالدرجة الأولى إلى تمثيل دافعي الضرائب والاستشارة بآراء ممثليهم[1].

III –السلطات الإدارية للحكم المدني

1- سلطة في المجالس العامة

كان في كل عمالة مجلسا عاماستشاريا يحدد مجاله الجغرافي في اطارالمجالس الاستشارية المرسوم الصادر في 15 سبتمبر 1870[2] تشكيلاته مرسوم 23 سبتمبر 1875 الذي شرَّع لتمثيل الأهالي المسلمين في المجالس العامة، بستة أعضاء لكل عمالة ومرسوم 24 سبتمبر 1908 نفس الإجراءات التعيينمن قبل الحاكم العام في المجالس العامة الثلاثة للجزائر.و المستشارين العامين في المجالس العامة ويتمتع المسلمين الأهالي بنفس الحقوق، التي يتمتع بها المستشارون العامون الفرنسيون[3] ..و المجلس العام لا يضم في تركيبته الفرنسيين فقط، إنما الأهالي المسلمين الذين يمثلون عامة الأهالي الجزائريين المسلمين في كل المجالس العامة ونص مرسوم 27 أكتوبر 1858 [4]، على أن أعضاء المجالس العامة يمكن اختيارهم من بين الأهالي على غرار الفرنسيين.وهو ما نصت عليهالمراسيم الصادرة في11جوان 1870 و28ديسمبر 1870[5].

2- السلطة في المجالس البلديةذات الصلاحيات الكاملة

في كل البلديات الخاضعة للحكم المدني يمارس مجلس بلدي بتركيبته المحددة بقانون 5 أفريل 1884 الخاص بالتنظيم الإداري للبلدياتفي مواده 164 وما يتبعها[6]و كذلك مرسوم 7 أفريل 1884 المتعلق بتمثيل الأهالي الجزائريين في المجالس البلدية المتواجدة عبر التراب الجزائري آنذاك.ويترأس المجلس البلدي شيخ البلدية أو من ينوبه، ولا يتمثل فقط من الفرنسيين وإنما من الأهالي المسلمين الجزائريين كذلك .قانون 15 أفريل 1884م الذي عمل على تنظيم الجزائر إداريا وهذا من خلال استحداث بلديات كاملة الصلاحيات أغلب سكانها أوربيين، تخضع لحكم مدني وبلديات مختلطة أغلب سكانها من الأهالي وأقلية أوربية نظام الحكم فيها عسكري[7].

---

[1]Octave Dupond: Les Délégations financières algériennes, Librairie des juris-classeursGodde, Paris ,1930,p 120,133

[2]GGA: Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Vol 10… Op-Cit ,p 289et suit

[3]Armand Dalloz: Jurisprudence générale du royaume. Recueil périodiqueEd critique,jurisprudence de la législation et de la DoctrineAnnée 1871, vol 30 Bureau de la jurisprudence , générale ,Paris ,1871 p 15et C. A.O.M: F80/1706, Organisation et fonctionnement

[4]Robert Estoublon,Marcel Morand: Revue algérienne, tunisienne et marocaine de législation et de Jurisprudence ; Vol 13,Adolph Jourdan Librairie Editeur ,Alger 1897 p 459-460

[5]Journal officiel de la République Française: 1872, 1 – 2 du 24 Février 1872,p1332

[6]Albert Faivre: La loi municipale du 5 avril 1884: texte complet... annoté,Derveaux Editeur ,Paris,1886,p71-72

[7]Maurice Boivin: Code municipal. Loi municipale du 5 avril 1884, expliquée par la circulaire du 15 mai 1884 et l'Instruction du 11 Avril 1898 Décret du 7 Avril 1884 ,Paul Roy Libraire ,Paris 1897 p71et suit

3- السلطة في اللجان البلدية الخاصة بالبلديات المختلطة

يوجد في كل بلدية مختلطة في الإقليمين العسكري والمدني بما في ذلك أقاليم الجنوب، لجنة بلدية تعود تركيبتها إلى مرسوم التأسيسي الصادر في 7 أفريل 1884 في مواده التسع (9) . على هذا الأساس فإن اللجنة البلدية في كل بلدية مختلطة داخل الإقليم المدني تتكون مما يلي:

-متصرف البلدية المختلطة رئيسا وفي حالة غيابهأو تعذر ممارسة مهامهينوبه نائب المتصرف البلدي.

-النواب والأعضاء الفرنسيون، المنتخبون من طرف الفرنسيين لمدة أربعة سنوات .

-النواب الأهالي من رؤساء القبائل أو الدواوير الموجودة داخل نطاق البلدية المختلطة أما داخل الأقاليم العسكرية وأقاليم الجنوب فإن اللجنة البلدية لكل بلدية مختلطة تتشكل من:

-القائد العسكري الأعلى رئيسا وفي حالة غيابه ينوبه رئيس مكتب الشؤون الأهلية .

-النواب والأعضاء الفرنسيون المنتخبون من طرف المواطنين الفرنسيين لمدة أربع سنوات .

-القياد وهم رؤساء القبائل الداخلة ضمن نفوذ البلدية المختلطة[1] .

-القضاة ومساعدي القضاة وكتاب العدل ضمن نفوذ الإدارة العدلية بموجب مرسوم 05 سبتمبر 1870.[2]

وبموجب مرسوم 20 ماي 1868 المتضمن التنظيم البلدي للإقليم العسكري ومرسوم 24 نوفمبر 1871 حول التنظيم البلدي في التلّ، فإن الأعضاء في اللجنة البلدية من الأهالي المسلمين الجزائريين لهم نفس الحقوق الممنوحة للأعضاء الفرنسيين[3].

[1] Journal officiel de la République française,6eme année N°25/100 du 10 avril 1884 p 1939

[2] GGA: Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Vol 10 Op-Cit ,p281et suit

[3] Journal officiel de la République Française,5eme année ,N°59, du 4 mars 1873p 2603

المبحث الرابع: مؤسسات القضاء الفرنسي ولإدارة الاستعمارية

المطلب الأول: التنظيم القضائي والعدالة في الجزائر.

ترددت فرنسا كثير في وضع تنظيم للعدالة الجزائرية أو نوعية التنظيم العدلي إلي يجب أن تسلكه ونطبقه على الجزائريين، من اجل وضع أسس الوحدةالقضائية بين جميع سكان الجزائر فأبقت الحكومة الفرنسية أولا على استقلال القضاء الإسلامي واحترم النظام القضائي القائم على مبدأ شخصية القوانين وذلك بموجب قرار 22 أكتوبر 1830 خاصة في مادته الأولى[1]غير أنهاأقامت محكمة مدنية بالنسبة للأوربيين*بمدينة الجزائر قصد حل الخلافات في المسائل المدنية والتجارية بين الفرنسيين أنفسهم أو بين الفرنسيين والأجانب[2]، وقصد فرض وحدة القضاء لكل السكان الجزائريين فأصدرت المرسوم 9 سبتمبر 1830 الذي أنشأ بالجزائر محكمة مشكلة من قضاة فرنسيين: رئيس وقاضيين ووكيل الملك يساعدهم قضاة مسلمين أو يهود، [3]بصلاحيات مدنية وجناية وعندما يتعلق الأمر بمسلم أو يهودي كطرف الدعوى تتم الاستعانة بقاض مسلم أو يهودي.[4]وفي 22 أكتوبر 1830 تم إنشاء مجلس للعدالة بموجب قرار صادر عن الحاكم العاميختص في القضايا المدنية والتجارية وفي القضايا الجزائرية يحقق في القضايا التي تخص الفرنسيين ويحيل المتهمين بعدها على المحاكم الفرنسية بفرنسا.[5] ونص نفس القرار على إنشاء محكمة جنح تتشكل من محافظ الشرطة، يساعده محلفين فرنسيين كما نص القرار على الإبقاء على المحاكم القنصلية**والمحاكم الشرعية* في النظر في القضايا الجزائية والمدنية من قبل القضاة الشرعيين في القضايا التي تهم المسلمين فالعدالة الإسلامية وجدت لتنظيم التقاضي وحل النزاعات بين المسلمين ويتم التقاضي أمام قضاة من المذهبين الحنفي والمالكي، أما اليهود فقد نص القرار على النظر في

---

[1]Maurice Gentil: Administration de la justice musulmane en Algérie,A. Rousseau, Paris 1893,p11

*محكمة درجة اولى تصل قضياها المدنية الى12الف فرنك قديم كما تنظر في الجرائم المرتكبة من غير العسكريين

[2]محمد إحسان الهندي: نفس المرجع السابق، ص 109-110

[3]Claude Collot: "La Justice en Algérie: Repères Historiques"Histoire de la justice ,N° 1 ,1/2005, Éditeur Association française pour l'histoire de la Justice, pp300 et suit

[4]Léon Charpentier: Précis de législation algérienne et tunisienne, destiné aux candidats aux certificats d'études de législation algérienne Typ. A. Jourdan, 1899 p 141

[5]Claude Collot: "La Justice en Algérie….idem ,p300

**المحاكم القنصلية: أنشئت هذه المحاكم للنظر في القضايا المتعلقة ببعض الأجانب غير أن السلطة المشرفة على هذه المؤسسات القضائية هي التي يحمل المتقاضون جنسيتها وهي امتياز قضائيوتنازل للدول الأجنبيةعن حق قضائي معين شرط أن لا يمس بسيادة الدولةوأصبح اليوم يطلق عليه القانون الدولي العام والخاص او القضاء الدولي

Edouard Clunet, André Henri Alfred Prudhomme: "de la compétence des tribunaux Ottomans à l'égard des étranger"Journal du droit internationale de la jurisprudence comparée, Vol 20Marchal et Billard ,Paris 1893,pp47-49

*المحاكم الشرعيةوهي المحاكم المعمول بها قبل الاحتلال وكانت تفصل في جميع القضايا التي تهم الجزائرييننوينظر فيها قاضيين شرعيين قاضي حنفي وقاضي ملكيوتصدر حكمها علنيا Idem: p46

القضايا المدنية والجزائية بالنسبة لليهود يتم أمام محكمة مشكلة من ثلاثة أحبار، كما نص على أنأحكام القضاة المسلمين واليهود غير قابلة للاستئناف كما تلا هذا إقرار صدور العديد من القرارات منذ 16 فيفري 1832 إلى 9 ماي1833 التي نظمت عمليات الطعن في أحكام مجلس العدالة أمام مجلس إدارة الجزائر ولتوسيع دائرة التقاضي، تم إنشاء محكمة عنابة في 20افريل 1832 ومحكمة وهران في 20 سبتمبر 1832 ولكن في 10 أوت 1834 قرر الملك لويس فيليب في أمر ملكي إنشاء عدة أنواع من المحاكم؛أهمها: محكمة عليا في الجزائر العاصمة في 16 أوت 1832 كمحكمة استئناف تنظر في القضايا المدنية وجزائية الفرنسية او الإسلاميةأوإسرائيلية كمحكمة درجة ثانية بعضوية مساعدين**.بموجب المادة 38 و39 حاول هذا الأمر الملكي التوفيق بين مبدأين متناقضين: مبدأ شخصية القوانين والرقابة القضائية على الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية والتي تأخذ بعين الاعتبار نوعية القضايا المعروضة صدر قرار22 سبتمبر 1832 يلغي المحاكم القنصلية[1]، وتم بموجب قرار 8 أكتوبر 1832أصبحت قرارات محكمة الجنايات تصدر بالدرجة الأخيرة باستثناء القرارات المتضمنة أحكامالإعدام ضد الفرنسيين او الأجانب التي تستأنف أمام مجلس إدارة الجزائر. كما أصبحت الأحكام الصادرة عن القضاة الشرعيين وقضاة اليهود تستأنف أمام محكمة الجنايات [2]، غير أن المعيار هنا هو المفهوم الفرنسي للقانون، وليس بقية الشرائع؛لكن الغاية كانت نزع الاختصاص الجزائي من المحاكم الإسلامية، قصد تطبيق قانون العقوبات الفرنسيفصدر مرسوم 28 فيفري 1841 لتعميمه على كامل سكان الجزائر على اختلاف ديانتهم وجنسهم وتم حصر وظيفة القاضي المسلم والقضاء الشرعي في قضايا المرتبطة بالأحوال الشخصية (زواج –طلاق– الميراث) والقضايا المدنية (البيع – الشراء – الديون) ونزعت القضايا الجزائية من اختصاص المحاكم الإسلاميةوأصبح النطق بالأحكام يتم باسم ملك فرنسا وألغيت البسملة من الأحكام والعقود[3].كما نظمت الآمرية الصادرة في 26سبتمبر 1842، والتي تضمنت 76 مادة تنظم العدالة في الجزائر إلى جانب تنظيم عملية الاستئناف أمام المتقاضين من خلال السماح للمسلمين باستئناف الأحكامأمام المحاكم الفرنسية[4].

** ويطلق عليهم assesseursيساعدون رئيس المحكمة ويتداولون معه. ويطلق على بعض هؤلاء في بعض أعضاء الولايةالقضائية الاستئنائية (المحاكم المشتركة للإيجارات الريفية والمحاكم البحرية التجارية، أو أعضاء مكاتب الدوائر الانتخابية،

[1] Lucien Guénoun: L'ordonnance du 10 août 1834 sur l'organisation de la justice en Algérie,Librairie. P. Guethner, 1920,pp20-31

[2] Duvergier Jean Baptiste: Collection complète des lois, décrets Ordonnances Règlements, d'intérêt général, Vol 69 à 70,Directeur de l'Administration , Paris , 1869 ,p458

[3] Maurice Gentil: Op-Cit,p16

[4] Ministère de la Guerre: TSEF dans l'Algérie…..Op-Cit ,203 et suit

تم العودة إلى الشخصية القضائية ومبدأ التقاضي والسلطة القضائية بما يتناسب مع الشخصية القانونية وسيادتها، فصدر مرسوم 22 أكتوبر 1830 الذي أنشأ محكمة قصد الوقوف على الخصومات المدنية والتجارية ذات الاهتمام الفرنسي[1]، هذه المحكمة تتطلع وتضبط على المحاضر الجنائية للفرنسيين وبخصوص المخالفات فيتم عرضها على المحاكم الشرطة، التي تقوم بالفصل فيها هذه المحكمة المشكلة من محافظ الشرطة ويساعده قاضين فرنسيين، أما قضايا اليهود فإن المحكمة تشكل من ثلاثة حاخامات. وبخصوص بعض القضايا الخاصة بالفرنسيين، فكانت تحول إلى فرنسا للمحاكمة وتم الإبقاء على المحاكم القنصلية إلى جانب المحاكم الأهلية[2] وجاءت أمرية 10 أوت 1834 لتلقي بأول تنصيب للتنظيم القضائي الفرنسي تحت قاعدة الإدماج والتوفيق بين المؤسسات الموجودة بفرنسا وتلك المنشأة بالجزائر، فتضمن تشكيل المحكمة الفرنسيةالمكونة من ثلاث محاكم درجة أولى –الجزائر عنابة وهران – ومحكمة تجارية في الجزائرومحكمة عليا بالجزائر العاصمة، وكل محكمة من هذه المحاكم تتشكل من قاض الذي له اختصاصات قاضي الصلح وقاضي المحكمة الابتدائية الكبرى في القضايا المدنية والجزائية أمام المحكمة التجارية فتتشكل من سبعة أشخاص ورئيسها يعينون من قبل الحاكم العام، أمام المحكمة العليا فتتشكل من رئيس وثلاثة قضاة ووكيل الملك ومساعد له كما تتضمن المحكمة محلفين أربعة في الجزائر واثنان في كل من عنابة ووهران ولهم صوت استشاري وترجمان ملحق بالمحكمة[3].وان جميع الأحكام الصادرة يجب أن تصدر باسم الملك واعتبر انه يمكن لجميع الأحكام الصادرة عن القضاة يمكن استئنافها أمام المحاكم العليا[4].وجاء المرسوم 12 فيفري ومرسوم28 فيفري 1841 الذي بسط العدالة الفرنسية وإنشاء محكمة الاستئناف الملكية تختص بالقضايا المدنية، الذي سيعوض بمرسوم 26 ديسمبر 1842 أنشأ 5 قضاة لهم نفس الصلاحيات ومهام قضاة فرنسا، كما تم تحويل المحاكم الابتدائية الموجودة بقاضي واحد إلى محاكم مجمعة مثل فرنسا.وذلك لتطوير ودمج المؤسسات الفرنسية المتواجدة بالجزائر بالمؤسسات العدلية الموجودة بفرنسا ووضع قاعدة الازدواجية في التقاضي ووحدة القضاء الجزائي والمدني، فأسس المرسوم خمسة قضاة يتمتعون بنفس سلطات وصلاحيات القضاة في فرنسا.

كما أدخلتإصلاحات على محكمة الاستئناف الملكية ومحاكم الدرجة الأولىكما انشأ محاكم صلح بالجزائر – البليدة –عنابة –وهران – سكيكدةومنحت اختصاصات محاكم فرنسا[5] مع الإبقاء على مبدأ احترام الشخصية القانونية لعملية التقاضي في القضايا المدنية –جزائرية– تجارية بين الفرنسيين، كما تم

[1]Émile Larcher, GeorgesRecten: Traité élémentaire, T2,1923 pp 520,522

[2]Léon Charpentier: ibid p 142

[3]Lucien Guénoun: L'ordonnance du 10 août 1834 sur l'organisation de la justice en Algérie, Libr. P. Guethner, 1920,p,p 3,p33 et suit

[4]Louis-Augustin Barrière: Le statut personnel des musulmans d'Algérie de 1834 à 1962, Centre Georges Chevrier pour l'histoire du droit, Paris 1993,p 24

[5]Arthur Girault: Principes….,T 3,Op-Cit ,p277p238

إنشاء ثلاث سلط قضائية على النمط الفرنسي ومنح سلطة التقاضي على درجتين وإتباع السلم القضائي، وتم توزيع 3 محاكم الدرجة الأولى (الابتدائية) بالجزائر وعنابة ووهران يترأسها قاضي واحد لكل محكمة وقاضي صلح والشرطة ومحكمة تجارية في الجزائر مشكلة من 7 وجهاء يعينون من قبل الحاكم العام لمدة سنة ومحكمة عليا، بمثابة محكمة استئناف للمحاكم الابتدائية والتجارية ومحكمة جامعة يرأسها قاضي و3 قضاة صلح وقاضي تحقيق والنائب العام وممثلين عن المواطنين الفرنسيين، وأخضعت المحاكم الأهلية للمراقبة الفرنسية.[1]

أما بخصوص محاضر الجلسات المدنية والتجارية والجزائية من المسلمين فبقيت من صلاحيات القضاة المسلمين غير أن هؤلاء القضاة يعينون من قبل السلطات الفرنسية وأحكامهم يمكن استئنافها أمام المحاكم الفرنسية أو المحكمة العليا.[2]وقصد الإدماج الكلي أقدمت فرنسا على إنشاء محاكم جنائية في المدن الجزائر الأمر المؤرخ في 30 نوفمبر 1844 –قسنطينة الأمر الصادر في 09 ديسمبر 1842 تحت رقم 137 – وهران الأمر الصادر في 26 سبتمبر 1842–عنابة الأمر 26 سبتمبر 1842.[3]

كما تم الإبقاء على المحاكم اليهودية ويتم الاستئناف أيضا أمام المحكمة العليا. وإذا كانت القوانين والتنظيمات الفرنسية، قد أبقت على استقلالية السلطة القضائية على المستوى القاعدي فالمحاكم الابتدائيةوحدتها في عملية الاستئناف فإذا كانت مرحلة جس النبض العدلي قد امتدت من 1830 إلى 1841، فإن مرحلة الاستقلالية القضائية قد بدأت عام 1841 وامتدت إلى غاية 1870 حيث صدرت ثلاث أوامر 28 فيفري 1841 و26 ديسمبر 1842 و10 افريل 1843 مسجلة انطلاقة فعلية لفترة جديدة من التنظيمات القضائية والتي ستستمر إلى غاية تطبيق النظام المدني عام 1888 حيث انطلقت عملية تنظيم العدالة على الشاكلة الفرنسية، باعتماد نفس المبادئ الفرنسية والذي كان موجودا في الجزائر قبل الاحتلال مثل التقاضي على درجتين –التخصص القضائي– وحدة السلطة القضائية المدنية الجزائية باستثناء القضايا الجنائية مع اختلافات طفيفة في الجزائر وتم إنهاء عملالمحاكم القنصلية واخضع الأوروبي إلى المحاكم الفرنسية[4]أما في القضايا المدنية فإنه تم إنشاء نفس المحاكم للقانون العام بمهام كاملة من خلال:

- الأمر الصادر في1843الي أعلن عن قابلية تطبيق قانون الإجراءات المدنية في الجزائر وأنشأ هيئة الموثقين والمحضرين القضائيين وألغى المحاكم التجارية.

[1]Léon Charpentier: Op-Citp 142.

[2]Émile Larcher et Georges Rectenwald: Traité élémentaire ……T 2,… Op-Cit ,p55

[3]Charles Louis Pinson de MénervilleDictionnaire de la législation algérienne….Op-Cit 1830-1860.Op-Cit …pp410 et suit

[4]Arthur Girault: Principes de colonisation et de législation coloniale 3eme partie Recueil Sirey, 1933p 277

– المرسوم الصادر عام 1845 والذي يقضي بإنشاء محاكم استئناف إسلامية خاصة، تنظر في القضايا من الدرجة الثانية استنادا إلىالإحكام الصادرة عن محاكم القضاة الدرجة الأولى في القضايا المدنية والعقارية وقضايا الأحوال الشخصية، حتى هذه القضايا لم تعد من اختصاص المحاكم الإسلامية بل من اختصاص محاكم الصلح.[1]

– وبخصوص القضايا الجزائية فإن المخالفات يتم التقاضي فيها أمام قضاة الشرطة الجزائية وقضاة الصلح في القضايا المدنية، [2] أما الجرائم فتتم عملية التقاضي أمام المحكمة الابتدائية التأديبية*والمحكمة الابتدائية المدنية، غير أن الجرائم التي يتم إحالتها على المجالس القضائية المشكلة من قضاة اختصاص بدون محلفين المنشأ بمرسوم 18 أوت 1848، فإن عددها أربع محاكم تمتد سلطتها القضائية إلى العمالات التي تخضع إلى السلطة المباشرة لوزير العدل.[3]

– قرار 8 أوت 1848 ومرسوم 20 أوت 1848 بعد الإبقاء على التنظيم القديم المتميز عن النظام الفرنسي فإن المرسوم الثاني قد قرر فصل العدالة الفرنسية بأجهزتها عن العدالة الإسلامية، وتم ربط الجهاز القضائي الفرنسي في الجزائر بوزارة العدل وأجهزة العدالة الإسلاميةأبقت على تبعيتها لوزارة الحرب الفرنسية[4]

وقد حافظت هذه الهيئة على شكلها الخاص إلى غاية 1871 حيث سيصدر قانون ملحق بقانون العقوبات الفرنسي وهو قانون الأهاليCode de l'Indigénatالذي سيمنح معنى الإنسان الأهلي بصفة قانونية [5].**والملاحظ هنا هو غياب المحلفين في المجالس إلا أن الأمرية الصادرة في 19 أوت 1854 قد أوجدت قضاة الصلح هذا القاضي الذي يتمتع بصلاحيات واسعة في القضايا المدنية، وهي الخاصية

---

[1] محمود إحسان الهندي: نفس المرجع السابق، ص 111–112

[2] Maurice Gentil: Op-Cit,293-298

* محاكم إصلاحية أو تأديبية.Correctionnels المحكمة الجنائية هي محكمة ذات التقاضي الأول في المسائل الجنائيةفي المخالفات التي تصنف على أنها جرائم يرتكبها شخص مؤهل انظر: ……M.Guerre: TSEF dans l'Algérie, 1846-1849 ,Op-Cit, pp159-160

[3] Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: 1830-186.....,Op-Cit,p411-413

[4] Charles Louis Pinson de MénervilleDictionnaire de la législation algérienne….1830-1860.....,.p410 et suit

[5] Décret no 605 relatif aux Israélites indigènes de l'Algérie », Journal officiel de la République française, vol. 3, no 281, 9 octobre 1871

** الاسم القانوني: ملحق لقانون العقوبات الفرنسي يطبق على سكان الجزائر الأصليين المسلمين او الاجانب المسلمين فقط وقد أعطى القانون لقضاة الصلح في المناطق المدنية والمدير التنفيذي administrateurs في المناطق العسكرية صلاحية قمع الجنح الواردة في القانون بدون ان يكون للمحكوم عليه الحق في الاستئناف وتم تعديل هذا القانون في 1882 و1886 ثم 1890 أين تم إضافة العديد من العقوبات الردعية خاصة حين منح للادارة الفرنسية الحق في حجز او طرد ونفي الجزائريين بدون محاكمة بموجب ما يسمى ختم المغادرة stamp lettres او الرسائل المختومةالى غاية إلغائه عام 1927 Guy Pervillé, « L'élite intellectuelle, l'avant-garde militante et le peuple algérien », Vingtième Siècle. Revue d'histoire, vol. 12, no 12, 1986, p. 51-58

التي يتميز بها النظام العدلي الجزائري مقارنة بالفرنسي[1]، وما يميز الجزائر أيضا هو الأمر الصادر في 26 ديسمبر 1842 بخصوص صلاحيات الموثقين والمحضرين القضائيين، خاصة في المواد: 01 الفقرة من 1الى 6 حيث أنشأ مساهمين للعدالة في الجزائر.[2] ففي بداية ألأمر اجد الترجمان للمحلفين ملحق بالمحاكم يتقن العربية والقبائلية وفي المرحلة الثانية أوجد وكلاء معنيين من قبل النائب العام في كل دائرة للتسيير وإدارة الأملاك الشاغرة، غير المورثة، ومنذ الأمرية أوت 1834 ظهر نظام الدفاع أمام السلطة القضائيةفقضاة الصلح وجدوا من أجل الفصل في القضايا التي تقع بين المسلم والمستوطن الأوروبي باعتبار أن القضاء الإسلامي لا يمكن تطبيقه في هذه الحالة .[3]

جاء المرسوم الصادر في 1اكتوبر 1854 الذي صدر في عهد الحاكم العام راندونRandonحاول منح حرية اكبر للمحاكم الإسلامية واستقلالية في القضايا المدنية وتم تجريد المدعى العام الفرنسي من سلطة الرقابة على أحكام القضاة المسلمينمن خلال إيجاد محاكم استئناف إسلامية، بتشكيل وتفعيل المجلس الذي كان يظم قاضيين ومفتيين غير أنها سرعان ما تم إلغاءه بمرسوم 31 ديسمبر 1859 حيث تم إلحاق القضاء الإسلامي بالقضاء الفرنسي، ليتحول قضاة المسلمين إلى قضاة الصلح وجردوا من صلاحياتهمتم إلحاق صلاحيات المدنية والإدارية والقضايا الحق العام الى محكمة استئناف او مجلس الدولة وتم تحديد مدة الاستئناف لثلاثة أشهر*واستنادا الى المادة 37 من مرسوم 31 ديسمبر1859 المشار إليه، فان كل الأحكام الصادرة من القضاة او الأحكام المستأنفة لا يمكن الطعن فيها أمام اي هيئة قضائية،[4] ونتيجة لاتجاه نابليون الثالث الى الاعتراف بالشخصية الإسلامية فقد اصدر مرسوم 1866 حيث نظم القضاء الإسلامي من جديد كإنشاء غرف مختلطة إسلامية – فرنسيةتساعد المجالس الاستشارية كما تم إنشاء:

I- المجلس الأعلى للقانون الفرنسي

يضم خمسة علماء قانون وشريعة يختص في التأويل القانوني لأحكام الشريعة الإسلاميةوتكييف العدالة الفرنسية مع خصوصيات المسلمين الجزائريين، وإذا كان المرسوم يهدف إلى شخصنة القضاء الإسلامي وعدالته ومنحها استقلالية اكبر عن العدالة الفرنسية إلاأن انتهاء حكم نابليون وصدور قانون وارني 1870 –1873، أنهى استقلالية العدالة الإسلامية وأصبحت النظم القضائية الفرنسية هي

[1]Léon Charpentier: Op cit pp 148-150.

[2]Jean Baptiste Duvergier: Collection complète des lois, ,...Op-Cit , Vol 43,Op-Cit pp 14 -19

[3]André Canac: , La justice musulmane et le juge de paix en Algérie, La Maison des Livres,Paris , 1958,pp63-68

*قانون 11 جوان 1859 وقانون 3ماي 1862 الذي قلص مدة الاستئناف الى شهرين لفرنسا وتم الابقاء على مدة ثلاثة أشهر بالنسبة للجزائر

[4]Rodolphe Dareste: De la propriété en Algérie: loi du 16 juin 1851, sénatus-consulte du 22Avril 1863 ,Challamel Ainé ,Paris ,1864,p15-16

السائدةفي الجزائر ومع إلغاء مرسوم 1870 القاضي بإنشاء هيئة محلفين لدى المحاكم الفرنسية الجزائريةوفرض القانون المدني الفرنسي الذي يخدم السياسة العقارية الفرنسية [1].

إلى جانب هذه الهيئات القضائية الفرنسية تم إنشاء هيئات قضائية إسلامية موازية، غير أنها سرعان ما أنهيت مهامها عام 1870 لتظهر فترة إدماج النظام القضائي وحدت الإجراءات القضائية.[2]وبذلك أصبحت المحاكم الفرنسية في الجزائر على شاكلة والنمط الفرنسي، رتبت هذه المحاكم بشكل، فنجد المحاكم الابتدائية الموجودة في كل من وهران، عنابة والجزائر ويشترط في الموظف الذي يتولى مهام قضائية، نفس الشروط المطبقة في فرنسا أما صلاحياتها فتشمل الرقعة المحتلة في كل ولاية أو مقاطعة أما المحاكم الجزائية فقد بلغ عددها ثلاث محاكم موزعة في عنابة– الجزائر– وهران.[3]

II–المحاكم الإصلاحية (التأديبية)

فهي فرع من المحاكم المدنية، وتتوزع في كل الأقاليم المدنية، كان عددها 4 محاكم لها صلاحية إصدار الأحكام مع كل الأشخاص مهما كانت جنسيتهم، والمحاكم التجارية، والتي ظهرت بموجبها مرسوم 4 أكتوبر 1834 طبقا للمادة 10 الخاص بقانون العدالة الجزائرية.[4]كان أعضاءها من الأعيان والبرجوازية، الذين يختارهم الحاكم العام[5] وفي سنة 1847 تم تأسيس محكمة تجارية أخرى بوهران عين أعضاءها في بداية الأمر من قبل الحاكم العام ثم أصبحوا ينتخبون.[6]

III – المحكمة العليا في الجزائر

فقد أنشأت بالجزائر العاصمة والمشكلة من رئيس المحكمة وثلاث قضاة وتمارس مهام قضائية واستشارية، حيث تنظر في الأحكام المطعون فيها الصادرة عن المحاكم الابتدائية والتجارية والمحاكم الإصلاحية إلى جانب الأحكام الصادرة عن قضاء الأهالي، ولتحقيق نوع من الإدماج القضائي فقد أدرج ضمن تشكيلة المحكمة العليا مساعدين من الأهالي كمستشارين لا يملكون الحق في الحكم أو إصدار الأحكام.[7]تحدد استشارتهم في القضايا المتعلقة بالأهالي ويتم تعينهم من قبل الحاكم العام إلى جانب هؤلاء دعمت الهيئة بمترجمين لمساعدة القاضي الفرنسي على تسيير جلسات القضاء خاصة، حين يكون أحد الأطراف أهلي إلى جانب هذه الهيئات نجد مجلس الاستئناف وهو مجلس تمتد صلاحياته على اقليم

[1]Claude Collot: "La justice en Algérie 1830-1962 ", Repères Historiques" ,Revue-histoire-de-la-justice, 2005/1 N° 16,Éditeur: Association française pour l'histoire de la Justice, pp300-302

[2]Claude Collot: Les institutions de l'Algérie …,Op-cit p 170-172.

[3]Arthur Girault : Op-cit p 238-239.

[4]Ministère de la Guerre: TSEF dans l'Algérie, 1846-1849….. ,Op-Cit,pp 159-171

[5]Léon Charpentier: Op-Cit p145.

[6]Arthur Girault : Op-Cit, p 243.

[7]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire…Op-Cit ,p204

الجزائر ومقره الجزائر العاصمة ويتشكل من 6 غرف وأعضاءه يتوزعون على الشكل التالي: رئيس مجلس إلى جانب رؤساء الغرف و36 مستشارا ووكيل عام وستة محامين عامين.[1]

المطلب الثاني:إلحاق القضاء الإسلامي بالإدارة الفرنسية

مع إلحاق المحاكم الجزائرية من خلال التشكيلة:قضاة ومساعدين قضائيين تشبيهابفرنسا فإن هذا الإلحاق لم يكن كاملا بل ظل القاضي الأهلي يمارس صلاحياته في القضايا المتعلقة بالأهالي.[2] ومع مجيء المرسوم الصادر 13 ديسمبر 1866 شرع لوجود مساعدين مسلمين ملحقين بالمحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف في القضايا التي يكون من بين أطرافها مسلم، غير أن وجود القاضي الأهلي الذي يمارس مهامه بنمطين من الأحكام–أحكامإسلاميةوأحكام مدنية أوربية–دفعتبالإدارة الفرنسية إلى التفكير في استحداث تغييرات عميقة، في هذا الأمر[3]وألغيت هذه الإجراءات بمرسوم 17 أفريل 1889، وإذا كانت فرنسا منذ بداية الاحتلال كانت تسعى إلى إقامةعدالة خاصة بالأهالي[4] فإن المرسوم الملكي المؤرخ في 22 أكتوبر 1830؛ قد نص على إبقاء المحاكم الأهلية وفيها يحكم قاضي المالكي على المالكين وقاضي الحنفي على الأتراك وتتناول القضايا المدنية –الجزائية– الجنائية وتخضع الأحكام الصادرة عنها لاستئناف أو الطعن أمام المحاكم الفرنسية أو المحكمة العليا الفرنسية.[5]

قصد تسهيل عملية التقاضي فإن لإدارة الاستعمارية أوجدت مساعدين قضائيين وضباط الوزارة إلى جانب ترجمانين قضائيين، محلفين بموجب الأمر الصادر في 19 ماي 1846 وملحقين طيلة الوقت إلى السلطة القضائية ثم أوجدت les Greffiers Notaires؛أين سمح لهم بممارسة مهام التوثيق بموجب المرسوم الصادر في 29 أوت 1874 وكذا المرسوم الصادر 18 جانفي 1875 ويتم تعيينهم من قبل وكيل الجمهورية بمحكمة الاستئناف أما المدافعين وهو السلك المنشأ بموجب مرسوم 10 أوت 1834 الذين يمثلون الأطراف المتخاصمة فهم يمثلون الجمع بين وظيفتين محامي والمدعي العاموتم إلغاء هذه الوظيفة بالمرسوم الصادر في 27 ديسمبر 1881 الذي فصل بين وظيفة المدعى العام ووظيفةالمحامي.[6]

إن تطور العدالة الإسلامية في الجزائر المستعمرة معقدة إذ أنه تم منذ عامي 1841–1842 أصبح المبدأ العام هو قانون الأمن الذي طبق على الجزائر، حيثخضعت المحاكم الأهلية إلى تعديلات قصد

[1]Léon Charpentier: Op-Cit 145.

[2]Jean Ernest Mercier: La Question indigène en Algérie au commencement du XXe siècle, Augustin ChallamelEditeur ,Paris1901,p13 etsuit

[3]Christiaan Philip Karel Winckel: Essai sur les principes régissant l'administration de la justice aux Indes Orientales Hollandaises,Amesterdame,1880p57-58voir aussi , André Canac: Op-Cit ,p116

[4]Décret du 17 avril 1889. Réorganisation du service de la justice musulmane en Algérie. Tarif annexé, imp. de l'Association ouvrière, France ,1889

[5]Émile Larcher, GeorgesRectenwald: Traité élémentaire….T2…. Op-Cit,pp 638-659.

[6]Claude Collot: Les institutions de l'Algérie … ,Op-Cit , p 176.

تقليص صلاحيات المحكمة والقاضي الأهلي وبمقتضى مرسوم 10 أوت 1834 الخاص بالقانون العام للعدالة الفرنسية في الجزائر، تم المساس بوظائف القاضي الأهلي والمحكمة الأهلية في حد ذاتها وأصبحت صلاحياتها تقتصر على المجال المدني فقط الخاص بالأهالي (كالزواج والطلاق والمواريث) .[1]أما في المناطق المدنية فإن الأهالي يخضعون إلى المحاكم الفرنسية بكل قوانينها وبكل أنواعها وقد نصت المادة 25 من مرسوم 10 أوت 1834 على أن القضاة الأهالي ابتداء من تاريخ المرسوم، سيتم تعيينهم من طرف السلطة الفرنسية واستمرت المحاكم الأهلية في التراجع والتقليص حيث نصت المادة 40 الأربعين من مرسوم 22 سبتمبر1842 على إيقاف المساعدين من الأهالي في المحاكم الفرنسية، وأصبحت المحاكم الفرنسية الوحيدة ذات الصلاحية في القضايا الأهلية والفرنسية وقلصت صلاحيات القاضي الأهلي في المسائل المدنية والتجارية وأصبح الأهالي يخضعون للقانون والنظام العدلي الفرنسي، كما أكد المرسوم صلاحية المجالس الحربية في المناطق التي تدار عسكريا في المجال القضائي.[2]

كما نصت المادة 45 على أن عملية التعيين في مناصب القضاء الأهليين تتم من طرف الحاكم العام واستنادا إلى المادة الأولى من مرسوم 12 جويلية 1843فقد قلصت الأحكام التي تصدرها المحاكم الأهلية، إذ منعت من إصدار أحكام الإعدام إلا بأمر من السلطة الفرنسية وعن طريق المجالس الحربية التي تعتبر أولى المحاكم القطاعية المنشأ بموجب قرار 15 أكتوبر 1830 والذي نص على كل فعل ارتكب على فرنسي من قبل الأهالي أو اعتداء على الملكية من الملكيات الفرنسية، يتم جدولته أمام محاكم المجالس الحربية وتم توسيع صلاحياته بمقتضى المرسوم الصادر في سبتمبر 1843 فأصبح له صلاحية الفصل في المخالفات المرتكبة من قبل الأهالي ضد الأهالي.[3]

هذه التنظيمات ستقود إلى التفرقة بين السلط القضائية والعدالة المدنية للسلط القضائية والقضاء الجزائي، فالسلطات الفرنسية انطلاقا من هذه المرحلة أوكلتإلى المحاكم الفرنسية وإلى المتصرفين الإداريين المدنيين والعسكريين؛ مهمة إنهاء التناقضات القضائية فكل جريمة أو مخالفة مثبتة استنادا إلى القانون القضائي الفرنسي، تصبح متوافقة مع النصوص الخاصة الصادرة للجزائر وفي المقابل تقرر الاحتفاظ بالمواد المدنية والسلط القضائية الإسلامية، لكن بطريقة منظمة وبشكل مخالف للحالة السابقةلكن بعد 1870تم الحفاظ على العدالة الإسلامية والإجراءات التقاضي وفقا للقانون الإسلامي، وسلطة القاضي المسلم لأن السلطات الفرنسية اعتبرت هذه الميزة لصيقة بالديانة الإسلامية التي تعهدت باحترامها والحفاظ

[1]Judith Surkis, " Propriété, polygamie et statut personnel en Algérie coloniale, 1830-1873 ", Revue d'Histoire du XIXe siècle, 2010, p 1

[2]Germain: Op-Cit pp 380-384.

[3]Marcel Morand: les institutions judicaire……. ,Op-Cit, p 156.

عليها في اتفاقية 15 سبتمبر 1830 وقبلهااتفاقية5 جويلية 1830 والتي نصت على[1] بالرغم من التناقضات الحاصلة في إعادة تنظيمها:

"..القوانين والشرائع الإسلامية يتم الحفاظ عليها واحترامها ويمكن جعلها تواكب القوانين الفرنسية ...."غير أن الحفاظ على المؤسسات الإسلامية وقوانينها لم يكن من الممكن الإبقاء عليهاوعدم المساس بها في حال أريد تنظيم هذه العدالة، فالأمر الصادر في 26 سبتمبر 1842 في مادته 37، حددت بشكل صارم صلاحيات القاضي وحولته إلى سلطة قضائية غير إلزامية وحتى أحكامه يمكن إحالتها إلى محاكم فرنسية في شكل استئناف أمام محكمة الاستئناف.[2]

ابتداء من عام 1848 قامت السلطات الفرنسية بتوجيه السياسة القضائية نحو إدماج القضاء الإسلامي؛ من خلال منح العدالة الإسلامية تنظيم محدد ومستقل لكن وفقا لنمط أوروبي ومع حلول عام 1870 تغيرت السياسة القضائية بشكل واضح.

المطلب الثالث: استقلالية العدالة الإسلامية أو القضاء الإسلامي

عملت فرنسا على فصل القضاء الإسلامي عند القضاء الفرنسي، حيث قامت بإصدار قرار 20 أوت 1848 الذي حدد صلاحيات العدالة الفرنسية والعدالة الإسلامية وألحقت العدالةالفرنسيةبالعدالة المركزية الأوربية القائمة بوزارة العدل الفرنسية مباشرة، فيما ظلت العدالة الإسلامية تخضع لسلطة وزارة الحربية ومنها إلى الحاكم العام ممثل للوزارة.[3]

وقد شكل هذا القرار منطلق وبداية للتنظيم الخاص من قبل الإدارة الاستعماريةالمكلفة بتطبيق العدالة المدنيةعلى المسلمين، هذا التنظيم الجديد أصبح ساري المفعول عام 1854 ليتم إلغاءه عام 1859 ثم يعاد بعثه عام 1866 وقد جاء مرسوم 1 أكتوبر 1854 ليضع المبدأ التالي:

"الشريعة الإسلامية أصبحت تقوم بتسوية القضايا المدنية والتجارية بين المسلمين والقضايا الخاصة بين الدولة والمسلمين، فالمحاكم الإسلامية يكون فيها التقاضي على درجتين وقسمت الجزائر إلى دوائر قضائية وأنشأت في كل منها محكمة إسلامية مشكلة من قاضي وعدلين*حيث تم إنشاء 326 محكمة ويعين القضاة من قبل الحاكم العام؛ وفقا لشروط صارمة من أجل القيام بالمهام ألقضائية وقضاة موثقين، ويتم التقاضي مجانا في القضايا المدنية والتجارية، اما الوكلاء او دفاع المسلمين يمكن أن يقوموابتمثيل

[1]Ida Saint-Elme: La contemporaine en Égypte pour faire suite aux souvenirs d'une Femme ,Vol 6 LadvocatLibrairie Paris 1831 pp 280-285

[2]Jean Baptiste Duvergier: Collection complète des lois,…, Vol 47 ,Vol 48..Op-Cit ,p462

[3]Jean Baptiste Duvergier: Collection complète des lois,...,Op-CitVol. 47 et Vol 48…Op-Cit,p 494

* عدلين جمع عدول، مفرد عَدْل وعادل: عادلون، من تُرضى شهاداتُهم: – شهود، للمزيد: الزمخشري محمود عمر: كتاب اساس البلاغة، ج 21882 ص 69

الأطراف المتنازعة[1].بخصوص القضايا الهامة والتي يتجاوز مبلغها 200 فرنك فإن الاستئناف يجب أن يتم أمام المحاكم المختلطة التي تسمى بالمجلس، حيث بلغ تعداد هذه المجالس 19 مجلسا في كامل التراب الوطني مشكل من 4 مفتين وقاضي أو عالم وعدلين (2 عدول).[2]

كما تم إنشاء مجلس الفقه العدلي مسلم مشكل من مفتي وقاضي يجتمعون بناء على استدعاء الحاكم العام قصد التداول في القضايا والمسائل القانونية التي يتقدم بها الحاكم العام بهدف استصدار قرارات، وحتى تكون سارية المفعول يجب أن يصادق عليها وزير الحربية، فيصبح الرأي أو الحكم إلزامي بالنسبة للمحاكم الإسلامية[3].

هذا التنظيم خلق نوعا من التوتر لدى المجتمع الأوروبي والقضاة الفرنسيين فجاء مرسوم 1854 ليصعب تطبيق الإجراءات السابقةوالذي" نص أن المجلس الإسلامي ليس دائم التشكيل في 4 مدن "[4]غير أن المحاكم الفرنسية سارعت إلى إنهاء مهام العديد من القضاة وأعضاء المجلس بتهمة الرشوة ففي نوفمبر 1858 تمت محاكمة العديد من أعضاء مجلس وهران وفي مارس 1859، عددا آخر من أعضاء مجلس تلمسانوففي هذا التاريخ استطاع الأوربيون المستوطنين بمساعدة وزارة الجزائر الحصول على قرار يعيد النظر في العدالة الإسلامية التي تم تفكيكها، بموجب المرسوم الصادر في 31 ديسمبر 1859 حيث تقرر نقل صلاحية مراقبة القضاة المسلمين إلى النائب العام وعملية استئناف الأحكام القضائية للقضاة المسلمين يكون أمام المحاكم الفرنسية.[5] في حين أن المجالس حولت صلاحياتها إلى مهام استشارية فقط، كما نظم هذا المرسوم مبدأ التقاضي أمام السلطات القضائية حيث سمح للمسلمين التقاضي أمام المحاكم الفرنسية بموجب القانون الفرنسي. كما تم تقليص عدد المحاكم الإسلامية من 326 محكمة إلى 260 محكمة قصد توجيه عملية التقاضي أمام القضاة الفرنسيين، وهذا يسمح بتفعيل الدفاع الفرنسي[6]فأصبح لزاما على المسلم اللجوء إلى هيئة الدفاع قصد تحريك أو رفع الدعوى والتي تشكل عبأ ماليا إضافيا على كاهل الجزائري.

في عام 1865 أنشأ الامبراطور نابليون الثالث لجنة مشكلة من رجال القانون فرنسيين ومسلمين، قصد صهر العدالة الإسلامية داخل العدالة الفرنسية فجاء مرسوم 13 ديسمبر 1866 ليقوم يوضع آليات

---

[1]شارل روبيرآجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919 ج 2 دار الرائد للكتاب الجزائر 2007 ترجمة م حاج مسعود وع بلعربي ص 124، 138، 141

[2]Jacques Bouveresse: Op-Cit Vol 1 ..pp740-742

[3]Jean Paul Charnay: La vie musulmane en Algérie d'apres la jurisprudence de la premiére moitié du XX siècle, Toulouse,1963,p 43

[4]Saïd Benabdellah: La justice en Algérie, des origines à nos jours: La justice précoloniale et coloniale et son évolution, Éditions dar el Gharb, 2005,p,203

[5]Robert Estoublon: Jurisprudence algérienne de 1830 à 1876, Vol 1 à 2, Adolph Jourdan, Alger ,1891,pp198-199

[6]F.Marchis: Des réformes à apporter à l'organisation et à l'administration de la justice en Algérie, imprimerie centrale ,Bône ,1891,pp 11,17

التقاضي لفائدة المسلمين أمام العدالة الفرنسية مع احترام التشريع الإسلامي ومصالح المسلمين وتنظيم عدالة القضاة وتم تقليص عدد المحاكم من 260 إلى 184 محكمة وتم اشتراط عامل السن، حيث يجب أن يكون القاضي في سن 27 سنة فما فوق ويختار بعد امتحان مهني ويتقاضى ألف فرنك إلى 1500 فرنك.[1]

وبالنسبة للمحاكم الابتدائية فإن المتقاضي المسلم يمكن أن يتجه نحو المحكمة الإسلامية أو محكمة الصلح، لكن في كل الحالات فإنه سيحاكم بموجب القانون الإسلامي والقرارات المتخذة يمكن إحالتها إلى المجلس الاستشاري.[2]

أما الاستئناف فهو ببساطة يمكن اللجوء إليه بواسطة إعلان أمام المحاكم المدنية الابتدائية أو أمام محاكم الاستئناف تبعا لأهمية القضية؛ وبخصوص الغرف المتخصصة المختلطة والمشكلة من قضاة فرنسيين وقضاة مسلمين فهم يجتمعون تحت سقف واحد وبنفس الحقوق وتنفيذ الأحكام مهما كانت المحاكم، التي أصدرت القرار أو الحكم تحول إلى القاضي وقصد البتفي القضايا المتعلقة بأحكام شرعية قرآنية أو التفسير لبعض الأحكام القرآنية أنشأت للغاية مجلس أعلى للشرع الإسلامي مشكل من 5 علماءوتعتبر الاستشارة إجبارية بالنسبة للقضاة في القضايا التي خضعت للاستئناف، قاضي الاستئناف يجب أن يخضع أحكامه كما ورد في الاستشارة الصادرة عن المجلس الأعلى.[3]فالتنظيم الذي تم وضعه عام 1866 تم تمديده بموجب المرسوم الصادر في جانفي 1870 على المناطق خارج التل وبلاد القبائل، ويعتبر هذا المرسوم الأول والأخير من المراسيم التي حاولت تحطيم العدالة الإسلامية حيث جاء المرسوم 24 ديسمبر 1870 وخص المجالس القضائية المحلفين أوروبيين فقط. إذ فرضت منطق الهيمنة الأوروبية وجاء هذا بعد سقوط النظام الإمبراطوري وظهور النظام المدني.[4]

بدأً من عام 1871 طالب العديد من المجالس العامة إلغاء القضاء الإسلامي ورئيس المجلس الأعلى للقضاء أو المحكمة العليا، وذلك يهدف تفعيل العمل الاستيطاني وترسيخ الهيمنة الفرنسية بفرض النموذج القضائي الفرنسي والقانون الفرنسي. هذه الطلبات لاقت استجابة من قبل الحكومة فبرزت في شكل إجراءات امتدت إلى إلى غاية 1890الهدف منها إلغاء الازدواجية القضائية غير أن مصيرها كان الفشل واستمرت العملية الثنائية القضائية إلى غاية 1962.[5]

---

[1]Robert Estoublon: Bulletin judiciaire de l'Algérie. Jurisprudence algérienne de 1866 à 1876,T4 ,Adolph Jourdan, Alger1891 ,p 3-4 et T3,p31

[2]C. Frégier: Etudes législatives et judiciaires sur l'Algérie. , imprimerie et librairie , Sétif,1863,p49

[3]F. Marchis:Des réformes à apporter à l'Organisation et a la administration de la justice en AlgerieImprimerieCentrale,Bone ,1891,p9-12

[4]Jean Baptiste Duvergier: Collection complète des lois…Op-Cit .Vol73,Op-Cit ,p336

[5]Louis Rinn: Note sur l'instruction publique musulmane en Algérie, Imprimerie Association Ouvrière,1882,pp22-26

شكل هذا العمل الذي كان يهدف إل ىتقليص العدالة الإسلامية من خلال تقليص صلاحيات القضاة والتقليل من عدد السلطات والهيئات القضائية خلال مرحلتين 1873-1886-1889 أهم مرحلة لتفكيك العدالةالإسلامية، ومع مجيء قانون وارنيWarnier* 26 جويلية 1873 الذي يجعل القضاء العقاري والنزاعات العقارية من صلاحيات القضاء الفرنسي، لكنه أبقى على القانون الإسلامي كفرع قضائي.[1] أبقى على القانون الإسلامي كفرع قضائي وجاء قانون 17 افريل 1889 وقبله قانون 10 سبتمبر 1886 ليقوم بربط المجتمع الجزائري بالقضاء الفرنسي وألغيت أغلب المحاكم الإسلامية [2]ويمكن تلخيص إجمالي العمليات في:

- المرسوم 11 نوفمبر 1875 الذي ألغى المجلس الأعلى للقانون الإسلامي أو الشريعة الإسلامية الذي لم يجتمع إلا 15 مرة منذ إنشاءه ليلغى عام1879بحكمالمراسيم الصادرة عام 1886- و1889 وجاء المرسوم الصادر في 17 أفريل 1889 فأعفي الأعضاء المسلمين من مهامهم بالمحاكم المدنية ومحكمة الاستئناف[3].كما قام بإلغاء عدد المحاكم الإسلامية حيث جاء مرسوم 29 أوت 1874 الذي غير نظام الجماعة بمحاكم الصلح وقضاة والصلح والقضاء الإسلامي.[4]

وبالرغم أن الجماعة استمرت في النشاط بشكل سري إلا أن الإجراء الذي تم بحفظ عدد القضاة المسلمين من 184 إلى 159 ليصل عام 1873 من 145 إلى 88 قاضي عام 1882 وفي المقابل تم رفع عدد قضاة الصلح من 25 عام 1873 إلى 30 قاضي عام 1880 .كما تم تقليص المحاكم المدنية بـ 2 بلاد القبائل و4 بالجزائر بين أعوام 1880 إلى 1882 ساهم في تقليص نفوذ هذه الهيئة الشرعية وأنهى وجودها كنظام قضائي مواكب للقضاء الفرنسي.[5]

*Auguste Hubert Warnier(1810-1875) سان سيموني التفكير والايديولوجية مدافع عن مشروع المملكة العربية وصاحب قانون وارني المفكك للملكية الجماعية وأحداث الملكية الفردية تمهيدا للاستيطان الواسع :Faucon Narcisse Op-Cit, p571

[1]Albert Hugues: La nationalité française chez les musulmans de l'Algérie: thèse pour le doctorat ,par, Faculté de Droit de l'universite de Paris ,librairie Marscq Ainé ,1899 soutenu le 2juin 1899,pp143-146

[2]GF: Collection complète des lois, décrets d'intérêe général, traités ...,Op-CitVol 92,Op-Cit et p254-255

[3]Jacques Bouveresse: Op-Cit ,Vol 1,pp 744-748

[4]Edouard Ducpétiaux: Projet d'association financière pour l'amélioration des habitations ,Librairie polytechnique ,Bruxelles,1846,p 34

[5]André Canac: La justice musulmane et le juge de paix en Algérie, La Maison des Livres,Paris ,1958,pp50,55et 68

المطلب الرابع: ممارسات الإدارة الفرنسية وسياسة القمع الإداري القضائي

مثل تنظيم العدالة القمعية الخاصة بالمسلمين أحد التظاهرات اللامعة للعملية الاستيطانية وبشكل عملي للحلبة الاستيطانية، حيث توضح الإرادة المبنية على الهيمنة والخوف من العنصر الوطنيفي أية سياسة يجب أن تبنى على مبدأ قوة الفعل لا العدل.[1]

هذه العدالة الردعية استغلت منذ 1844 السلطة التأديبية التي أوكلت إلى السلطة الإدارية مدنية او عسكرية قصد فرض عقوبات على المخالفات الخاصة بالمسلمين، هذه العقوبات والمخالفات لم ترد في قانون العقوبات الفرنسي وهو ما شرع فيما بعد بواسطة قانون الأهالي[2].

أ/ الردع الإداري

خلال العملية العسكرية استغلت السلطة العسكرية منذ عام 1834 حالة الإرباك والانقسام داخل المجتمع الجزائري وأدركت السلطة هذا الصراع والتناقض في الأحوال، ففي عام 1844 أصدرت بيجو أمرية فرضت نظام يؤسس للمخالفات والعقوبات التي تصل إلى السجن وتحدد وثمن المخالفات وفي عام 1855 صدر قرار يحدد مدة الحبس من 6 أشهر إلى عام، كما تحصلت المكاتب العربية المدنية للمحافظات والمكاتب العربية العسكرية على سلط تأديبية .[3]هذه السلطالتي ستمنح منذ 1860 للجان التأديبية في الإقليم العسكري وألغيت عام 1868 في الأقاليم المدنية مع إلغاء المكاتب الأهلية في المحافظات غير أنه مع اندلاع الثورة في بلاد القبائل، دفعت بالسلطات الاستعمارية عام 1874 إلى إصدار العديد من القرارات المنظمة للمخالفات الخاصة، غير الواردة في القانون العقابي الفرنسيثم جاء قانون27ديسمبر1881 الذي منح للمتصرفين الإداريين في البلديات المختلطة الحق والآلية لمعاقبة في الدوائر بمخالفات منظمة ومقننة وقائمة في أغلبها على مبادئ محلية خاصة سنوات 1840-1860[4]و ظلت هذه السلطةتحت مسؤوليتهم إلى غاية 1927. [5]

1/ الحاكم العام قاضي ردعي

استنادا إلى الأمرالصادر في22 جويلية 1834 والمرسوم الصادر في 10 ديسمبر 1860 والمرسوم 26 أوت 1881* وفي الأخير المرسوم الصادر في23 أفريل 1898 مارس الحاكم العام اختصاصات الشرطة، حيث كانت تصدر أحكام استثنائية ألغيت فيما بعد بموجب الأمر الصادر في 7 مارس 1944 وأعيدت إليه بموجب قانون 3 أفريل 1955 التي تفرض الطوارئ ومرسوم 17 مارس 1956، ضمن

[1]Albert Hugues: Op-cit ,p 70

[2]Gilbert Meynier: Op-cit p 28

[3]André Canac: Op-Cit ,pp20-25

[4]Sylvie Thénault: Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale: Camps, internements, Assignations a résidence, Odile Jakob,Paris ,2012,pp165-166

[5]Adrien Leclerc: Le décret du 10 septembre 1886 sur la justice musulmane Librairie Alfonse Alger 1887,pp15,43

*تحويل سلطات وزير الداخلية إلى الحاكم العام.

قانون الإجراءات الخاصة[1]، وقد منحت له النصوص الكثيرة سلط خاصةإذ كان تصدر عنه 3أحكام: الإقامة الجبرية (الحجز)، ثم أصبحت الإقامة المراقبة الخاصة، غرامات، الحراسة القضائية، [2] وهذه كلها تحمل دلالة واحدة وهي الردع، فهذه تمثل عقوبات وليس إجراءات إدارية فهي موجهة لقهر وإحداث الضرر، فهيتمثل سياسة منظمة ومنتهجة لم ترد في قانون العقوبات الفرنسي ولم ترد في أي فصل عقابي –عقوبة جنائية– عقوبة تأديبية– عقوبة مؤقتة ودائمة– عقوبة سياسية أو عقوبة القانون العام مدني أو عسكري – التي كانت عادة مزدوجة– وهذه العقوبات (الغرامات والحراسة القضائية)[3]يمكن أن تفكك المجتمعات وهو ما يناقض روح القانون الذي يقول بشخصيته العقوبة، وهنا يتضح انعدام المساواة بشكل حقيقي وأوضح في تطبيق العدالة.[4]

ففي جانب الإقامة الجبرية أو الحجر فقد كان المراسيم الوزارية الصادرة في سبتمبر 1834 وأفريل 1841 وأوت 1845 قد أعطت هذه السلطة إلى الحاكم العام إلي كلف باتخاذ كل الإجراءات الحجز والتحويل؛أي النفي نحو كالواكورسيكاcaloi أو الاعتقال والتحويل إلى معتقل (سجن) أو إخضاعه للرقابة في الدوار أو قبيلة أو محل إقامةواستناد إلى المرسوم الصادر في 25 فيفري 1861، فإنالسلطة المفروضة بالحجرتم نزعها من الحاكم العامإذ تم منح جميع السلطات العقابية إلى الجيش في 31 سبتمبر 1858 كما تم تنظيم اللجنة العقابية التأديبية مشكلة من ضباط من الجيش وقضاة ورجال قانون لمنح الصفة القانونية للعقاب.[5] وبموجب الأمر الوزاري في سبتمبر 1858 وافريل 1860 أنهيتسلطته الجزرية، ثم أعيدت إليه بموجب المرسوم في 26 أوت 1881 وتم تحديدها بالقانون الصادر في جويلية 1914.[6]

فعقوبة الحجر مدتها غير محددة وتفرض بطريقة عشوائية من قبل الحاكم العام لأسباب واهية وغير معلومة، كالقيام بأفعال تصنف كأفعال تمس السيادة الفرنسية بالجزائر ثمأضيفت إليها عام 1902 تهمة سرقة المواشي وفي عام 1910 أضيفت تهمة الذهاب إلى الحج دون رخصة.[7]وقد استخدمت هذه الوسائل الكثيرة بعد عام 1890 وقدرت مدة العقوبة بعامين.[8]

---

[1]Claude Collot: Les institutions,Op -cit p 191.

[2]Sylvie Thénault: Idem,p,p54,284

[3] Hippolyte Ferréol Rivière: Lois usuelles, décrets, ordonnances et avis du Conseil d'État dans l'ordre chronologique: annotés des arrêts de la Cour de cassation et des circulaires ministérielles avec une table alphabétique de concordance, Chevalier-Marescq et Cie,Paris ,1887,p714,1078

[4]Sylvie Thénault: Op-Cit ,p340

[5]Idem: p505-506 et Sylvie Thénault: Op-Cit,p 168

[6]Mayer-Goudchaux Worms: Recherches sur la constitution de la propriété territoriale dans les pays musulmans , et subsidiairement en Algérie ,Franck .A, Libraire Editeur Paris 1846p46

[7]Jacques Bouveresse: Op-Cit…. V1 ,pp 50-51

[8]Jean Baptiste Sirey: Recueil général des lois et des arrêts, Vol 79, France. Cour de cassation, France. Conseil d'État Recueil Sirey, 1900,p421

2/ **الغرامات:**

وهي آلية حربية عسكرية تم تنظيمها بواسطة أمرية 12 فيفري 1844 وظلت قائمة إلى غاية الأمر الصادر في 7 مارس 1946 فمنذ عام 1844، اعتبرت كعقوبة فرديةيمكن أن يفرضها رئيس الأهالي أو المتصرف العسكري أو المدني من أجل معاقبة الأشخاص الذين يقومون بمخالفات، والتي لم ترد في القانون الفرنسي منها عدم طاعة الأوامر الصادرة للقيام بأعمال السخرة –نقل الجنود– رفض التعامل بالنقد الفرنسي الثورة ضد أعوان الاستعمار (الشاوش) إثارة الفوضى، الخطابات التحريضية ضد فرنسا، وكما اعتبرت أيضا عقوبة جماعية التي يمكن للمتصرفين الإداريين فرضه على الدواوير والقبائل بسبب قيامها بتجاوزات جماعية أو عند مالا يسلم الأشخاص الذين أقدموا على هذه الأفعال. هذه العقوبات الجماعية تخالف مبدأ شخصية الفعل والعقوبة الوارد في القانون، ففي نفس الوقت جاء قانون 17 جويلية 1874 الذي أصبح سلاحا فعالا للمحافظة على الغابات واستغلالها لما يخدم استيطان خاصة المواد 5 و6 التي تتضمن العقوبات التي يمكن أن تفرض على المخالفين؛ خاصة فيما يتعلق بحرائق الغابات إذ تشمل هذه الغرامات القبائل والدواوير والتي يفرضها الحاكم العام، بناء على محاضر قضائيةيعدها المتصرف الإداري أو السلطة الإدارية التي يتبعها الإقليم وقد سجلت الدوائر الإدارية الفرنسية 53 غرامة جماعية خلال عام 1881 فقط.[1]

3/ الحراسة القضائية:

هذه العقوبة الفردية أو الجماعية تعتبر اليد الموضوعة على الأملاك العقارية المنازل الفردية أو الجماعية، حيث استعملت بشكل واسع منذ الوهلة الأولى من الاحتلال هذه العقوبة تضمنها الأمر الصادر في 31 أكتوبر 1845 وتعلن من قبل الحاكم بموجب أمر مسبب يحدد فيه الغاية من وراء فرض هذا الإجراء وقد وجدت مخالفتين:

الأولى: الأعمال المناوئة للسلطة الفرنسية أو القبائل الخاضعة للسلطة الفرنسية أو مساعدة العدو.

الثانية: مغادرة الأراضي للانضمام إلى العدو وجاء الأمر الصادر في أفريل 1846 ليمدد المخالفة إلى أن يشمل القبائل المهاجرة إلى الخارج (الفارة) لأكثر من 3 أشهر.[2]

أما القانون الصادر 17 جويلية 1874 وقانون 21 فيفري المادة 130 ليمدد عملية مصادرةالأراضي كعقوبة على التجاوزاتالحاصلة ضد الغابات، حيث أصبح أي حريق يتم إلصاقه بالأهالي تكون عقوبته مصادر الأراضي الواقعة إلى جانب الغابات فخلال سنة واحدة 1851، صدر 43 حكم مصادرة وحجز وحراسة قضائية على عقارات وأشخاص والشخص تأذييصدر في حقهحكم الحراسة، يمكن أن يلجأ إلى طلب رفع الحراسة عن أملاكه إذا ثبت أنه غير مشمول بالحكم في شخصه والأملاك التي يطالب خلال

[1]Mayer-Goudchaux Worms: Op-Cit, pp328 ,345-346

[2]Charles Apchié: De la condition juridique des indigènes en Algérie, dans les colonies et dans les pays de protectorat, Université de Paris, Faculté de Droit, 1898, Paris ,p-p251-253 et 279

سنتين أو التي رفض طلب رفع الحراسة تصبح من ألأملاك العمومية للدولة، حيث ستباع في المزاد العلني ويسمح للمجموعات الاستيطانية (أشخاص- شركات) شراء هذه الأملاك من خلال صب 5/1 قيمة هذه الأملاك المصادرة في خزينة المستعمرة.[1]

والملاحظ أن خلال سنوات 1845-1870 كانت عمليات الحراسة تفرض بشكل جماعي حيث كانت الحراسة على الأملاك الأهلية عقوبة جماعية خاصة بعد صدور الأمر 15 جويلية 1871، إذ تم مصادرة 2640 الف هكتار إثر ثورة المقراني؛ أي مساحة 5 محافظات فرنسية، وقد تمكنت الإدارة الفرنسية بموجب هذا الإجراء من الاستحواذ على 301516 هكتار من الأراضي الزراعية و90430 هـ من مراعي وبلغت الأموال المحصلة من عمليات البيع 8 مليون فرنك[2].كما فرضت حراسة على الأملاك الفردية حيث بلغت مساحتها 54461 هكتار.[3]

ب/ قضاة الردع والإدارة في البلديات المختلطة

بموجب الأمر الصادر في 31 ديسمبر 1842 أنشأت لجنة مدنية سلحت بسلطات ردعية واسعة كتلك الممنوحة لقضاة الصلح، خاصة أثناء فترة الفراغ حيث انعدمتالعدالة أو قضاة الصلح، فتم فرض غرامات مالية على المخالفات الخاصة ومع توسيع الإقليم المدني خلال أعوام1870-1880 قامت فرنسا بسن تشريعات تتمثلفي قانون الأهالي حيث تم منح سلطات الردع للمتصرف الإداري في البلديات المختلطة فتم تسجيل 17000 حكم و40الف مخالفة.[4]ويمكنالقولأن هذه المخالفات وأحكام الردع طبقت أيضا على الفرنسيين الذين يقومون بأعمال منافية للقانون، إذ يتم ترحيلهم إلى الجزائر لمدة محددة (5 سنوات) ومن هؤلاء منتم نفيهم إلى الجزائر بعد رفضهم لانقلاب 2 ديسمبر 1851.[5]

ج) التنظيم القضائي الأخير

ظل القضاء الجزائري رغم بعض المحاولات الاستقلالية تابع للسلطة المركزية الفرنسية بباريس حيث نظم على الشاكلة الفرنسية وفرضت نمط التقاضي وأصبحت الجزائر بمؤسسات قضائية على النحو التالي:

1- محكمة جزائية cours d'assises: تتواجد بمختلف مقاطعات الجزائر.

2- محكمة ابتدائية درجة أولىTribunaux de 1ereInstance: وتختص بالقضايا المدنية والتجارية.

---

[1]Charles Apchié: Idem,p228

[2]شارل روبير أجرون: المسلمون الجزائريون..... ص ص 30-31.

[3]ClaudeCollot: Les institutions de l'Algérie …… ,Op-Cit, p .194

[4]جمال خرشي: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830 -1962 تر: عبد السلام عرتري، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 145

[5]Jean lucMayaud: les secondes républiques du Double Annales littéraires de l'Université de BesançonVol,4 les belles lettres Paris 1986 p 195

3- محكمة إسلاميةMahkama: وتتواجد في مختلف المقاطعات والمديريات وتختص بالقضايا المرتبطة بالأحوال الشخصية الإسلامية.

4- محكمة الاستئناف Cour d'Appel: وأنشأت واحدة فقد وبالعاصمة وتنظر في القضايا المستأنفة او المطعون فيها بطلب من الأطراف المقاضين او وكيل الدولة

5- الباشاعدولBach-adel: عملا بأحكام المرسوم الصادر في 15 سبتمبر1886 المنظم للعدالة الإسلامية فان السكان المتواجدين في المناطق التي لم تخضع بعد للقانون الفرنسي، وخاصة مناطق الجنوب يخضعون التنظيم خاص الباشاعدولإلى جانب إجراء أخر وهو الجماعة حيث يتواجد مجالس الجماعات "تاجماعث"حيث يتواجد العرف المحلي خاصة في المناطق التي تخضع لعرف القبيلة [1]

[1]Duvergier Jean Baptiste: Collection complète des lois, décrets d'intérêt général, traités ...,Op-CitVol.86,Op-Cit ,pp 346 et 350

الفصل الثاني :

التنظيمات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر

المبحث الاول: الاستعمار الرأسمالي وبداية النشاط الاستثماري

المطلب الاول: مشروع الاستيطان الفرنسي في الجزائر

I- سياسة الدفع بالاستيطان الفلاحي المكثف

عُرِّفَ الاستيطان انه انتقال أو تهجير مجموعة من الشعوب من مكان إلى آخر، بعاداتهم وتقاليدهم وأسرهم بحيث تكون هذه الرقعة الجغرافية هي موطنهم الجديد، وهومصطلح حديث الاستعمال ظهرنتيجة للثورة الصناعيةالتي اجتاحت أوروبا ويعتبر من الأساليب الاستعمارية التى تعتمد على توطين اكبرعدد ممكن من الفرنسيين والاروبين بالجزائر لإخضاعها إلى أخطر أنواع إستعمارحديث[1]، وإذا كان الاستيطان في كاليدونيا الجديدة استعمارا بشريا استيطانيا فان الاستعمار في الهند الصينية والسنغال والتشاد كان استعمارا استغلاليا إلا أن الجزائر كانت نموذج ثنائي استيطاني استغلالي يقوم على الاستيطان العسكري الفلاحي[2].

شهدت الجزائر منذ بدأ الاحتلال هجرة استيطانية من مختلف أنحاء أوربا، وبعد دخول الجيش الفرنسي جاءت السفن من مرسيليا واسبانيا وايطاليا وعدة أوروبيين بجنسيات مختلفة وانتشروا في الجزائر يبيعون ويشترون العقارات وفي سنة 1831م، كان عدد الأوروبيين يبلغ 5000 نسمة تقريبيا سنة 1832م أصبح هذا العدد 25000 منهم 2500 معمر ويبدو أن تشجيع حركة الهجرة الاستيطانية أدت إلى تأسيس مراكز الاستعمار في الساحل وفي سهول متيحة ووهران وعنابة وسكيكدة.[3]

بلغ عدد الأوروبيين سنة 1846م مائة عشرة آلاف منهم 48 ألف فرنسيو62 ألف من جنسيات أوروبية مختلفة ولقد وصلت أعداد المعمرين الوافدين سنة 1861م إلى مليون ومائة ألف وافد، وبعدها وصل عدد الوافدين إلى 155 ألف 727 نسمة من الفرنسيين فقط حسب احصيائيات عام 1876.[4] ويتضح ذلك من الجدول التالي[5]:

---

[1] محمد حسين: الإستعمار الفرنسي،، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ط4 القاهرة، 1968ص 80

[2] Froelicher Émile : La domination espagnole en Algérie et au Maroc, Lavauzelle,Paris 1903, p 43

[3] C .A.O.M: sous-séries L, 1-7, Colonisation(1832/1942)

[4] صالح عباد:الجزائريين فرنسا والمستوطنين 1830م- 1930م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص ص 8، 9.

[5] صالح عوض: نفس المرجع السابق ،ص 184

جدول رقم07 يوضح تزايد الهجرة الاستيطانية الاوربية والفرنسية خلال سنوات 1840-1870

السنة	المهاجرين الاوربيين	الفرنسيون
1840	28000	10000
1849	122000	60000
1851	131283	66006
1856	159282	92738
1861	192746	118804
1866	218000	122119
1870	220000	125000

المصدر: صالح عوض: معركة الإسلام والصليبية في الجزائر منى سنة 1830-1962، الجزء الاول، الزيتونة للاعلام والنشر تونس 1989، ص 184

وعليه يجب توطين جالية أوربية كثيرة العدد يتميز أفرادها بالشدة والحزم وقد أكدت في خطابة البرلمان الفرنسي في 14 ماي 1840م أنه لا يتم احتلال الجزائر إلا بواسطة احتلال شامل بتعداد عسكري كاف وبمعمرين منظمين عسكري وتعطي لهم أرضي كملكية خاصة بنواحي معسكر وتلمسان دون السؤال عن ملكيها[1]، وتمنح لهم ضمانات بمنحهم أسلحة وعتاد عسكري للدفاع عن أنفسهم والوسائل الضرورية لبناء قراهما الدفاعية والفلاحية وتموينهم بمئونة تكفيهم مدة سنتين أو ثلاث حتى يتمكنوا من إعانة أنفسهم، لقد فضل الجنود المسرحين من الجيش العودة إلى فرنسا وعدم البقاء في الجزائر نظرا لما واجهوه من مقاومة وطنية دفاعا عن أراضيهم وحرياتهم فشدة المقاومة وطول مدتها اثرت على نفسية هؤلاء الجنود الفرنسيين[2]، نظرا للخسائر التي تكبدوها والضحايا والنفقات التي خسروها جعلتهم يتخلون عن إنشاء هذه المستوطنات العسكرية بالرغم من فوائدها وأرباحها.[3]

لجأت الإدارة الفرنسية إلى استصدار قرارين هامين في سنتي1844م، 1846م يقضيان بمصادرة الأراضي الجزائرية غير المزروعة والأراضي التي لا يملك أصحابها وثائق تثبت الحيازة والملكية، وزعت على القادمين الجدد، فتم أحصاء نهاية عهد بيجو 100ألف مستوطن أوروبي موزعين حسب الجنسيات الآتية (53.5%فرنسيين، 28%اسبان ومالطين8%ايطاليين، والباقي من جنسيات مختلفة[4].وقد ارتفع عدد المعمرين الأوروبيين بالجزائر في 31 ديسمبر سنة 1840م ووصل عددهم 28 ألف من بينهم 13ألف فرنسي والبقية إيطاليين ومالطيين وبروسيين وخلال الفترة 1845-1851 ارتفع عدد المستوطنين من 25335 إلى 41558 مستوطن مثل الفرنسيون نسبة 50%من مجموع هؤلاء ليرتفع العدد خلال السنوات اللاحقة الى 131483 مستوطن 50% فرنسيون 32% إيطاليون و6 %مالطيون و7 % من جنسيات أخرى وقد استفاد المعمرين من 800 هكتار بمدينة وهران تقدر مداخليها بنسبة 3374 الف فرنك[5].ففي

[1]Jennifer Sessions : Le paradoxe des émigrants indésirables pendant la monarchie de Juillet, ou les origines de l´émigration assistée vers l´Algérie , Revue d'histoire du XIXe siècle, n° 41, 2010/2,pp,65-70

[2]C.A.O.M : 5 L, 20-22 L - Création de centres de colonisation 1847

[3]C.A.O.M : GGA 5 L 1-8 Création de centres de colonisation au Département d'Alger 1858

[4]عبد الله مقلاتي: نفس المرجع السابق، ص 142وايضا C.A.O.M / F80 . 1343 le 3eme convoi était arrivé en Algérie le 6 Novembre 1848

فرنك[1].ففي المراسلة المؤرخة في 20 اكتوبر 1854 تحت رقم 251 كشفت عن التشجيع الذي ابداه رئيس المجلس وكاتب الدولة للحربية قصد دفع سكان فرنسا واوروبا للهجرة نحو الجزائر بمنحهم المزيد من الاراضي[2].

كانت سياسة التخلص من العاطلين عن العمل والمعارضين السياسيين خلال سنوات 1848-1852 هي السمة المميزة لهذه الفترة، فتم ارسال ما يقرب 12 ألف شخص من هؤلاء الى الجزائر، سلمت لكل واحد قطعة أرض ومسكن وقد اتجهت الإدارة الفرنسية إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي فحثت رجال الأعمال على الاستثمار في الجزائر، وهو ما أعطى لحركة الاستيطان شكلا واسعا حيث وزعت الإدارة الفرنسية في الفترة مابين1850-1860 واحد وثمانين (81) امتياز قدرت مساحتها بأكثر من خمسين ألف هكتار . وعلى الرغم من اهمية هذه الامتيازات والتشجيع فإن المستوطنين ظلوا يطالبون بامتيازات أكبر، من اجل الحيازة على خيرات البلاد وحكم الجزائر حكما مدنيا يخدم مصالحهم وقد تحقق ذلك مع سقوط النظام الإمبراطوري عام 1870 .[3]

II- الاستيطان ونظام التفرقة العنصرية

ظلت سياسة فرنسا الاستيطانية قائمة منذ البداية على التفرقة بين الجزائريين والأوروبيين في إطار النظام العسكري.[4] حيث لم يتحصل الجزائريين على ادنى حقوقهم السياسية من خلال التمثيل في الهياكل الإدارية أوبالنسبة للمساواة مع الفرنسيين المقيمين بالجزائر وعليه فإن سياسية الإدماج والمساواة بينهما في الحقوق والواجبات لم تجسد في أرض الواقع.[5]

ففي الوقت الذي وضع فيالثه الأوروبيون تحت إدارة مدنية متطورة، مستوحاة من النظم المدنية الفرنسية، وضع الجزائريون تحت إدارة عسكرية قمعية ومع ذلك لم يتقبل هؤلاء المستوطنين بقاء السلطة في يد النظام العسكري بل سعوا الى البحث عن بديل وهو النظام المدني، قصد الأخذ بزمام الأمور بالجزائر وإلى الأبد.[6] وهو ما جعل الكلفة عالية للعملية الاستيطانيةقدرت كل عام 18 مليون فرنك .

فالحكومة الفرنسية اعتبرت مسالة الاستعمار معضلة حقيقية في الوقت الذي اقتضت الضرورة إحلال شعب فلاحي كمستوطن محل الشعب الأصلي من خلال انتهاج الاسلوب المخالف لاستعمار البريطاني

[1] عبد القادر سليماني : الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة (1832-1847)، دار قرطبة، الجزائر، 2013، ص289.

[2] C.A.D.N :4.2MD /1.311 : Correspondance entre la France et d'autre pays Européens

[3] C.A.O.M GGA 6 L 1,192. Projets de colonisation présentés par des particuliers 1833

[4] حسينة حماميد: المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، منشورات الحبر، 2007م، ص 27.

[5] عمار بوحوش:نفس المرجع السابق، ص136.

[6] حسينة حماميد:نفسه ، ص27.

ففي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تنظر الى المسألة من منظار اقتصادي بحت[1] خاصة بما تقدمه المستوطنة لفرنسا التى تنظر الى المسالة على انها مسألة بشرية لا غير.[2]

جدول رقم08 : حركية السفن والتجارة وعائدات الموانئ مقارنة بعدد السكان الاوربيين

السنوات	السكان الأوربيين م/ن	السفن التجارية رست بالجزائر	مبلغ الواردات ف/ف	مبلغ الصادرات ف/ف	مبالغ المواد المجمركة ف/ف
1832	5545	712	6856920	850659	1569108
1833	7612	714	7599158	1028410	2239184
1834	9600	947	8560230	2376662	2514485

المصدر: Eugéne Renault : Colonie d'Alger, première lettre à Mr Passy député rapporteur du Budget,p16

III- طبيعة الاستيطان وطرقه

1- الاستيطان الرسمي 1830-1870

ظلت مسألة العقار والأرض الفلاحية والمراعي السمة المميزة التي طبعت التاريخ الاستيطاني في الجزائر، ففي بداية العهد الاستعماري لوحظ ظهور اسم الأهلي الذي ارتبط بنظام فلاحي قائم، وهو النظام الاكتفائي المحلي او الاشتراكي البدائي في حين عملت فرنسا على تفعيل النظام الفلاحي الكثيف الذي يوظف كل القوى الإنتاجية ومصادر الأرض، من خلال البحث عن تركيز الملكية العقارية وميكنة كثيفة واعطاء زراعات لم تكن ذات أهمية فيقدرتها الانتاجية وجعل الزراعة الكولونيالية زراعة تجارية، خاصة في عهد الامبراطورية الثانية[3]. لتنقل الفلاحة الجزائرية والشعب الجزائري من حالة إلى أخرى، من وفرة الأرض الى ندرتها وذلك لتحقيق نسق كثافة زراعية وتحقيق الوفرة الغذائية. فوجود نظام الفلاحة الكولونيالية الذي يعتمد على الميكنة والاستثمارات الكبرى ساهم في تفكيك شبكة العلاقات الاجتماعية[4] بدأت أول عملية استيطانية في القبة ودالي ابراهيم عام 1832 حيث تم تخصيص قرض قدر بـ 200 ألف فرنك تحت عنوان :تسيير الاستيطان ;بعد صدور الامر 22 جويلية 1834 الذي الحق الجزائر بفرنسا فأصبح الهدف هو خلق مصارف تجارية لإيجاد مستوطنة من اليد العاملة ففي 1835 بدأت فرنسا في محاولة إنجاح المحاولات الفردية ففي محيط الجزائر من سهول متيجة بعد ان قسمت الى أوطان على رأسها قياد [5].

[1] Eugéne Renault : Colonie d'Alger, première lettre à Mr Passy député rapporteur du Budget ,p 12
[2] Idem: p16
[3] Michèle Merger :Transfère technologique en Méditerranée, Presses de Université Paris-Sorbonne, Paris ,2006 pp 293-299
[4] Anne Marie Jouve : terres Méditerranéennes :le Morcellement ,richesse ,ou danger ,Karthala CIHEAM ,Paris ,Montpellier 2001 ,de même : Zoubir Sahli :l'absence de Maitrise foncière en Algérie, Impact sur l'aménagement du territoire p 70
[5] Victor Piquet : Op-Cit ,p 81

أقدم الماريشال كلوزيل في 1836 على إقامة أول مزرعة استيطانية رسمية في بوفاريك *حيث خلق نظام امتياز لثلاثة قطع مقابل مبلغ مالي رمزي قدر بـ 2 فرنك للهكتار وبعد بوفاريك تم خلق 6 قرى أخرى في محيط الجزائر عام 1839 حيث تم إسكان 316 عائلة قدرت بـ 1500 نسمة غير مقاومة 1839 حطمت هذه المجهودات ودفعت بهؤلاء المستوطنين العودة الى الجزائر في ظل ظروف صحية صعبة[1]، ومع مجيء بيجو أصبحت الإدارة أكثر فعالية وتم إنشاء 16 مركزا في ثلاث مناطق سطاوالي، الدويرة والقليعة، البليدة ثم أنشات 14 مركزا عام 1843 و17 مركزا عام 1844 كما تم انشاء 3 مراكز للصيادين بمنطقة فوكة Fouka وسيدي فرج . وفي 20 جويلية 1850 صدر قانون لإنشاء القرى الفلاحية وتجميعها وتم اختيار جزائريين ومزارعين من فرنسا ومع قدوم الالزاسين نهاية جوان 1852 أنشأت مراكز تجميع[2]ومع صدور مرسوم 25 جويلية 1860 بدأت العملية الاستيطانية تشهد بعض التراجع خاصة حين فرض شرط انجاز سكن مقابل الحصول على الامتياز العقاري وبصدور المرسوم 31 ديسمبر 1864 انهي عملية التنازل المجاني واحتفظ بطرق انتقال الأرض بواسطة عمليات البيع .[3]

عملت الإدارة الفرنسية في الجزائر على جلب التيرولين *إلى الجزائر لاستخدامهم في المشاريع الزراعية، وهذا ضمانا لأمن وسلامة مزارعيهم الفرنسيين بعد حرب حقيقية صعبة. لذلك أقترح اغلب القادة العسكريين على إدارة الاحتلال اللجوء إلى المجندين باعتبار المهام الاقتصادية للجيش لا تقل أهمية عن المهام العسكرية، [4] والبدء في بناء القرى الاستيطانية حيث تم تسخير المحكوم عليهم من السجناء للقيام بااستصلاح الأراضي والتشجير في ضواحي العاصمة وتمكنت إدارة الاحتلال من بناء المستوطنات والضيعات وحققت فوائد وأرباحًا للاستعمار.[5]

*اقيمت أول مستوطنة في مدينة بوفاريك سنة 1836، وزعت على القادمين إليها 563 قطعة أرضية مساحة الواحدة منها ثلث الهكتار، كما وزعت 173 قطعة أخرى بلغت مساحة الواحدة منها 4 هكتارا، في الأحواش المجاورة .وانتقلت الإدارة الاستعمارية إلى إجراء آخر لتحريك وتيرة التوسع الاستيطاني، وذلك بتشجيع الاستيطان الحر من خلال بيع أراضي الدومين التي تكونت من أراضي البايليك والوقف المصادرة . بهذا الأسلوب حصل بعض المهاجرين على أكثر من 4500هكتارا خلال السنة فقط.GGA,TSEF en Algérie… 1852-1854 Op-Cit …,pp268-271

[1] Nouvelles Observations de M. le maréchal Clauzel sur la colonisation d'Alger, Imprimerie Selligue 1833,p19 ,42

[2] Fabienne fisher : Alsaciens et Lorrains en Algérie , Histoire d'Une migration 1830-1914 ,Collection histoire des temps coloniaux ,Ed ,Jacques Gandini 1999 , p 5

[3] C.A.O.M : series M ,S series 1MRapport du gouverneure général d'Algérie

*التيروليون سكان المناطق الجبلية بالنمسا لهم القدرة على التحمل المشاقة الطبيعية خاصة البرودة وهو ما كان يبحث عنه دعاة الاستيطان: الموسوعة المعرفية، الاجناس، 1865

[4] Wahl Maurice: Op-Cit ,pp 300-301

[5] بن داهة عدة : الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962)، ج1 طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، 2008، ، ص 40 –41.

لذلك كانت أولى محاولات الاستيطان الرّسمي سنة 1832 حيث وصل إلى ميناء الجزائر حوالي 400 مهاجر، يتم توزيعها على مناطق مختلفة في الجزائر، حيث منحت لهم أراضي زراعية.[1]كما أكد القائد العام الفرنسي على ذلك في تصريحاته التي وجهها للأوربيين في 1835/8/19 قائلا :"لكم ما تشاءون من المزارع وأن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من القوة ".[2]

جراء هذا التصريح الذي طمأن الأوربيين، فباشر المستوطنون عملية إنشاء مراكز استيطانية كبرى تجمع الفلاحين الأوروبيين في الجزائر فمثلاً اقدم ديلاموريسيار على تطبيق مشروعه في إقليم وهران المتمثل في استغلال المثلث المحصور بين وهران ومستغانم ومعسكر وذلك بتوطين خمسة ألاف عائلة فلاحية وتوزيعها على 22 بلدية فوق أرض تقدر مساحتها 80.000 كما اسندت مهمة هذا الاستيطان الواسع للرأسماليين الذين يتحملون كل النفقات باستثناء انشاء طرق المواصلات والمرافق العمومية، أما المهام الموكلة إليهم هي انتزاع الأراضي الزراعية من الجزائريين عن طريق المقايضة أو الشراء بأسعار زهيدة وطردهم منها بطرق لا تثير مشاكل للسلطة.[3] وشرع بعض القادة الفرنسيين في طرح فكرة استقدام الموارنة* الى الجزائر من لبنان كحل للمعضلة السورية من خلال تشجيع هجرة الجزائريين الى سوريا، في المقابل تهجير الموارنة نحو الجزائر حيث تم اعتماد مبالغ عام 1867 من طرف الخزينة الفرنسية بلغت 1500الى 2000 فرنك تقدم للعائلات التي تقبل الهجرة والاستقرار بالجزائر وبالتالي يمكن حل معضلة الاستيطان .[4]

أما الجنرال بيدو Bidou فهو الآخر تقدم بمشروع مماثل في إقليم قسنطينة داخل المثلث المحصور بين سكيكدة وعنابة وقسنطينة مرورًا بالقالة. وقد ترتب عن هذا التشجيع مثل تدفق المزيد من الأوروبيين على الجزائر فقد استطاعت الإدارة الفرنسية تحرير قرض بـ خمسة ملايير فرنك من الجمعية العمومية وجه أساسا بموجب قانون 12ديسمبر 1872 الى تهيئة الظروف لاحتضان الالزاسين خاصة في الشرق[5]

---

[1]–محمد السعيد قاصري :دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830–1962)، دار الثقافة، الجزائر، ص 318 .

[2] Wahl Maurice :Op-Cit p 336-338

[3] Paul Birebent : Hommes , Vignes et vins de l'Algérie Française 1830- 1962 ,Ed ,Grandini ,2007, 53 - 60

*الموارنة:هي مجموعة دينية تقطن في سواحل بلاد الشام وخاصة في لبنان وتتبع الكنيسة المارونية. ليقترن اسمهم به منذ القرن العاشر الميلادي مؤسسين بذلك الكنيسة المارونية فهم جزء من الكنيسة الكاثوليكية التي تقرّ بسيادة البابا، رغم ذلك، فللكنيسة المارونيّة بطريركها الخاص وأساقفتها. ويقيم البطريرك في بكركي الواقعة ضمن قضاء كسروان اللبناني، ويعاونه في الإدارة المجمع المقدس، أما الأبرشيات فهي سبع وعشرون أبرشية حول العالم. وللكنيسة المارونيّة رهبناتها الخاصة، وتعتبر الرهبنة اللبنانية المارونية أكبر رهبنة في الشرق الأوسط. انظر:

Azar . R.P : Les Marounites, d'après le manuscrit arabe ,Cambrai,Paris ,1852,pp32et suit

[4] ابو زيد سركيس :تهجير الموارنة الى الجزائر، دار بعاد للطباعة والنشر والتوزيع 1994، ص ص 29، 85

الشرق[1] وبالرغم ان القرض كان في الأساس موجه لتوسيع الأملاك الاستيطانية القائمة [2] فان صدور مرسوم كريميو في 16 ديسمبر 1870 الذي انهى العمل بقانون السيناتوس كونسلت 22 افريل 1863 شَرَّع في إعداد نموذجا لاستيطان أوروبي جديد[3] بتهيئة الأرض ومد الطرقات وسكك الحديد والمسالك وكان ذلك فيما بين 1871-1877 فأنشأت بذلك 200 قرية استيطانية يقطنها 300 الف معمر يستفيدون من 400الف هكتار .[4]

كما عملت الحكومة الفرنسية على إرضاء بعض الدوّل الأوروبية المعارضة لمشاريعها الاستعمارية من خلال عملية فتح مجال الاستيطان الأوروبي بتطبيق سياسة متميزة تمثلت أساسا في ضرورة الاحتلال الواسع بإنشاء مخيمات فلاحية عسكرية يسكنها ويسيرها الجنود المتطوعون من كامل أوربا[5] وتجلى ذلك من خلال تصريحات بيجو في 14 ماي 1840 قائلا :" حيثما وجدت مياه صالحة وأرض خصبة، يحق للأوربيين الإقامة فيها دون البحث عن مالكها، وبما أن الجزائريين سوف يدافعون عن أراضيهم بكل قوة ولن يتخلوا بسهولة للمستوطنين الأوروبيين، يجب أن ندفعهم بقوة إلى الصحراء.....، او ليكونوا خدما يعملون بثمن بخس عند الأوروبيين . وإما أن يبقوا هناك عندئذ يستطيع المعمر التمتع بالأرض بكل حرية....."[6]

لتطبيق وتحقيق هذه المهامالأساسية وهذه الأفكار الاستيطانية تم الاعتماد على:

أ- القضاء على المقاومات الوطنية بشتى الطرق والوسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ب- تكثيف عملية الاستيطان من خلال مصادرة الأرض الخصبة ومنحها للمستوطن.[7]

ج- القيام ببناء المدن والقرى الفلاحية عل أراضي الجزائريين وهذا وفق لقرار 1844 الذي نص على أن كل أوروبي يملك 1200-1500 فرنك، يتحصل في إحدى القرى الجديدةعلى مبلغ مالي كتسبيق وقطعة أرض لبناء مسكن وقطعة للفلاحة تتراوح بين 4 و12 هكتار.[8]

إزاء هذه السياسة الاستيطانية في حق الأهالي إلا أن مقاومات هؤلاء أصحاب الأراضي الشرعيين دورًا كبيرًا في إجهاض محاولات الادارة والمستوطنين وتعطيلها، كما شكلت عائقا كبيرًا وأحدثت اضطرابات في المراكز الاستيطانية وساهمت في تعطيل نمو الرأسمالية الاستيطانية الاوربية وهو الآمر الذي جعل

[1] Guynemer A : Situation des Alsaciens et Lorrains en Algérie, Ed. A.Chaix, Paris, mars 1873 et juillet 1875.
[2] Wahl Maurice. :L'option et l'émigration des Alsaciens Lorrains (1871-1872), Ed.Ophrys, Paris, 1974. p 141
[3] Mercel Emerit : la révolution en Algerie1848 , Bibl. Histoire Du Maghreb Ed, Bouchéne 2016,p132
[4] بن داهة عدة: نفس المرجع السابق، ص ص 54-55 .
[3] -عبدالقادر سليماني:نفس المرجع السابق، ص 262 .
[6] Roger German : La politique indigène de Bugeaud, Éd Larose, Paris , 1955, p339, p346
[7] عمارعمورة، : نفسالمرجعالسابق، ص284
[8] -كمال كاتب :أروبيون أهالي ويهود الجزائر من (1830-1962)، تر :رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر2011، ص ص 132.

الاستيطان الريفي يسير ببطئ مقارنة مع الاستيطان الحضري بسبب المقاومة الشديدة التي أبداها الريفيون في وجه الاستيطان.[1]

2- الاستيطان الحر 1830-1873

الاستيطان الحر الممارس من قبل مستوطنين أحرار فقد جاء ليكمل علمية الاستيطان الرسمي مستفيدا من خدماته خاصة شبكة الطرق وسكك الحديد والقروض المقدمة، وبالرغم من أنه لم يحقق نجاحات باهرة في بداية أمره مقارنة مع الاستيطان الرسمي[2]، الا انه تحول في الأخير إلى أداة رئيسية للغزو الاقتصادي الاقتصادي المالي في الجزائر[3]. فقد باشر كلوزيل Clauzelفي تطبيق سياسة الاستيطان الحر* خاصة في سهول المتيجة والمقدرة بـ 70 الف هكتار، فقدم من إسبانيا وإيطاليا ومالطا وجزر الباليار وغيرها من المناطق الأوربية معمرون كان هدفهم الاستيلاء على الأراضي والعقارات والغابات [4]، و أصبح الساحل الجزائري مليئا بالمنازل ذات الهندسة الاوربية، واستقر فيها المالكين الجدد من الأوروبيين بالإضافة إلى الخماسين والأرستقراطيين المحليين، كما أنشأ كلوزيل قرية بوفاريك قرب مدينة الجزائر[5] وأخذ يوزع الأراضي والآلات والحيوانات مجانا على المستوطنين الأوروبيين الجدد تشجيعا لهم على البقاء والاستقرار، وجعل من متيحة كذلك مستودعا للمتسولين الأوروبيين[6]. ففي ضواحي معسكر تحصل الكولون الأحرار فيما بين 1841-1851 على 200 هكتار أقاموا عليها 20 ضيعة، وبعد سنة 1871 مكنهم الدعم المالي للدولة من توسيع مشاريعهم الزراعية الطموحة عن طريق شراء المزيد من الأراضي من الفلاحين الجزائريين لزراعة الكروم، وحتى في الأقاليم العسكرية تم تشجيع هؤلاء من خلال التصويت على اعتمادات مالية بقرض بـ 50 مليون فرنك يقتطع من ميزانيات 1848 إلى غاية ميزانية 1852 لإنشاء مستوطنات فلاحيه بالجزائر لفائدة 42 مستوطن[7]، ففي اقليم العسكري بوهران تمكن الكولون الأحرار فيما بين 1852-1853 من إقامة المستوطنات التالية:

- قطاع الاتحاد الزراعي L'union Agricole بسيق .

---

[1] الطاهر خلف الله"التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830-1962، "الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، العدد 2، ربيع 1995، ص103.

[2] C.A.O.M : serie M ,S serie 1Met 2M: colonisation d'Etat

[3]- بن داهة عدة : نفس المرجع السابق، ص 74 .

*الاستيطان الحر :الاستعمار الاستيطاني الحر فهو يستولي على الأرض بطريقة شخصية ولا يكتفي باستغلال السكان وإنما يقتلعهم من أرضهم وديارهم بالإبادة أو التهجير، فهو يحول البلاد التي يستعمرها إلى مستعمرة ليجعلها أرضا خالصة له من دون أهلها. فالاستيطان هو أن يقوم غرباء باستيطان أرض لا تخصهم بتأييد من دول أوروبا الاستعمارية :، الباحث نقلا عن: بن جديد سلوى : قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة، دروب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016 ص 88

[4]Clauzel Bertrand : Nouvelles Observations de M. le maréchal Clauzel sur la colonisation d'Algérie, Imprimerie Selligue ,Paris ,1833,pp8-11

[5] Roger German : Op-Cit ,p1176

[6]- أحمد مهساس: الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 154 .

[7] Mercel Emerit : la révolution ….Op-cit, p 172

- ضيعة سان مور St Maure جنوب شرقي وهران.
- ملكية "فرنكوفيل Francqueville بخميس مليانة.
- ضيعات دوبوي Dupuy في مسيلة بومفورBonfort في تسمسيلت .
- 15 ضيعة بتليلات .
- ملكية فيرات Veyret وشركائه البالغة 2300 هكتار[1].

وفي البلديات الداخلية المدنية إمتد إليها الاستيطان الحر أيضا حيث سبق وان استفادت من خدمات الإستيطان الرسمي على غرار بلديات معسكر وسعيدة وعين لحجر، فحسب تقارير المكاتب العربية فإن بلدية معسكر لوحدها وجدت بها 117 مزرعة للكولون خارج المراكز الإستيطانية القديمة التي تقدر مساحتها ب: 27862 المستغل منها فعلا: 19432 وتشغل فيها الحبوب كالقمح والشعير بماساحات تقدر ب :12544 هكتار بينما ما تبقى من فائض المساحة 6,888 هكتار بدون زراعة.[2]

ففي المناطق الغربية تحولتالمنطقة إلى قاعدة اقتصادية وزراعية للزراعات التجارية الصناعية بتكثيف الزراعات التجارية الصناعية وأصبحت تشتهر بزراعة الكروم .[3]و بلغ مجموع العمال الدائمين من ذوي الأصول الأوربية خاصة الاسبانية في هذه المحيطات الزراعية بـ103 عاملا يعيشون وعائلاتهم داخل الضيعات وهي نتائج مشجعة حققها الاستيطان الحر في بلدية معسكر المختلطة او سيدي بلعباس فقداستفاد الاسبان المقدر عددهم 4433 مستوطن من تنازلات مجانية .[4]

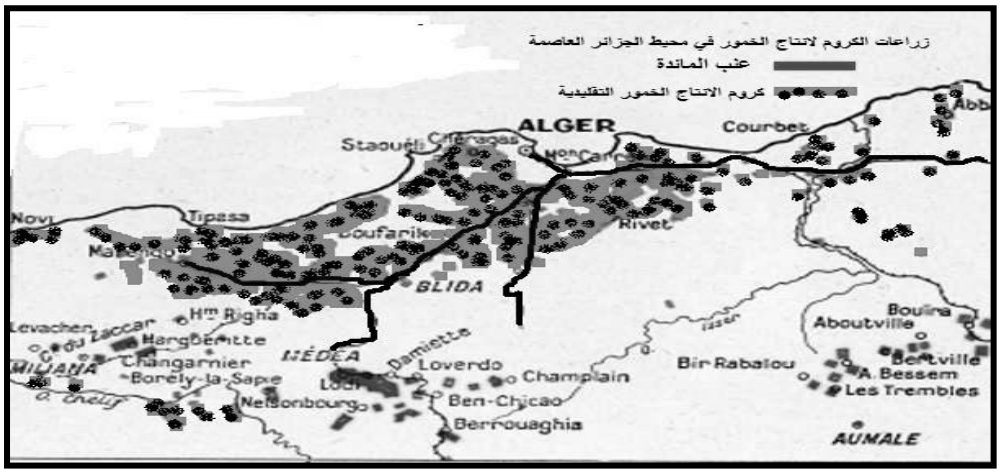

Huetz de Lemps Alain : Boissons et civilisations en Afrique, Presse Universitaire de Bourdeaux, France ,2001p 321

خريطة رقم 01 لتركز زراعات الكروم خلال السنوات الاولى للاستيطان

[1] Henri Vast : L'Algérie et les colonies françaises: comprenant la géographie physique, politique, historique, agricole, industrielle et commerciale d'après les documents les plus récents, Garnier frères, 1901,p 185,p794

[2] Mercel Emerit : la revolution …….p 172

[3] Marcel Duclos ; Précis élémentaire de droit musulman: mis à jour avec la jurisprudence la plus récente ,La Maison des livres, 1940 p9, p366

[4] قنون حياة : الجالية الاسبانية في السياسة العقارية الفرنسية بالغرب الجزائري 1830-1900، أعمال الملتقى الثاني حول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي (1830-1962) منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص ص194-200

3- الاستيطان الرأسمالي 1851-1889

انطلق الاستيطان الرسمي*مع قدوم العديد من المستوطنين اصحاب رؤوس الاموال بنية الاستيطان في الجزائر مدفوعين بالرغبة في انشاء مشاريع خاصة وعليه اقدم هؤلاء على شراء أحواش وأملاك واسعة في بئر مراد رايس –القبة – بوزريعة – حسين داي –الأربعاء – رغاية كمستغلين وفلاحين كما تم إنشاء قرى ومستثمرات وتم شغله من قبل المزارعين المستقدمين من فرنسا وهناك نموذج لهذه المؤسسات الاستيطانية عام 1843، المؤسسة المدنية لترابيست**Trappiste حيث تحصلت على عقار في سطاوالي اذ بدا استغلاله من قبل هذه الفئة بقيادة Borély-la-Sapie بمنطقة حوش سوق علي وقد بدأت الإدارة في تجربة بعض النماذج حيث ظهر لاول مرة شركة خاصة عام 1845 تحت اسم " الاتحاد الزراعي" في Saint Denis du Sig وتحصلت على تنازل بـ 3000هكتار قصد توطين 300 عائلة اوربية [1]كما تنازلت الإدارة لفائدة مقاول على قرية في محيط وهران تسمى Saint Barbe du Tlélat***(**انظر ملحق رقم 05أ.ب.ج للمراكز الاستعمارية**)إلى جانب بعض الرأسماليين تنازلت عن العديد من المراكز الاستيطانية لا سكان المستوطنين. في عام 1853 ظهرت الشركة الجنيفية التي تحصلت على 20 ألف هكتار وفي عام 1854 تم التنازل عن ملكيات تيبازة ووادي ذكري لفائدة مقاولين قصد بناء قرى غير أن المشروع فشل ومع ظهور الشركة العامة الجزائرية التي تحصلت عام 1865 في البلديات :لخروب – وادي زناتي – وادي رحمون على 90 ألف هكتار مقابل تسبيق مالي لفائدة الدولة بـ 100 مليون فرنك للقيام بالإشغال العامة قصد توطين السكان بالقرى المقرر إنشائها في هذه الاراضي[2]، في نفس السنة تم التنازل عن 24 ألف هكتار لشركة أخرى –شركة الهبرة والمقطع – في الغرب، قصد انجاز سد Perrégaux لسقي سهول السيق والهبرة والمقطع، وخلالأعوام 1862- 1863 تم التنازل عن

*الاستيطان الراسمالي : هو عملية مركبة تقوم على إسكان واسع للسكان في أرض محتلة، بواسطة توظيف رؤوس الأموال والشركات الاستثمارية وذلك بذريعة الإعمار واستغلال خيرات البلد وإرساء سيطرة الدولة المهيمنة على العملية للمزيد انظر : بن جديد سلوى : نفس المرجع السابق، ص 88

** Trappistesجماعة دينية رهبان المنتمين إلى النظام السيسترسي من التقيد الصارم ويعيشون في صمت والصلاة والعمل اليدوي استقرت بمنطقة سطاوالي منح لهم في جويلية 1843 مساحة قدرت بـ 1020 هكتار لاستغلالها كمستعمرثم تم انشاء قرية زراعية بناء على ترخيص وزارة الحرب الفرنسية التي منحتهم مساحة قدرا بـ 2000هكتارو تزعمهم-Louis Antoine-Augustin Pavy. Charles de FoucauldD. J.M. Hercelin et de D. Orsise Carayo, abbé d'Aiguebelle, Borgeaud et Vergé : Monographie du Domaine de la Trappe de Staouéli, « La vigne et le vin » Congrès de la colonisation rurale. 1841, p. 273 et suit

[1] Journal semi-quotidien, les Annales coloniales N° 138 ,14 année, Mardi 23 décembre 1913, la colonisation en Algérie 1830 a nos jours

*** وادي تليلات حاليا بلدية من بلديات وهران تبعد 27 كلم جنوب شرق مدينة وهرانالباحث

[2]شارل روبير اجيرون : نفس المرجع السابق، ج 2، ص 163

160 ألف هكتار من غابات الفلين لمدة 90 سنة لعدة شركات، هذه الأملاك ستقوم الحكومة العامة الجزائرية بشرائها عام 1913 قصد توسيع لاستثمار فيها[1].

عملت السلطة الفرنسية تشجيعا لسياسة الاستيطان بالمطالبة بإنشاء صناديق للتعمير تأييدا لقرار الجمعية الوطنية الفرنسية التي تقدم احد نوابها بطلب اعتماد مشروع إنشاء صندوق للتعمير والاستيطان قصد انجاز. 300 قرية بمعدل 50 مسكن في القرية الواحدة الأمر الذي سيسمح بإسكان ما يقارب 15 الاف عائلة[2] وعليه أصبح الاستيطان الفرنسي هو استيطان مؤسساتي رغم اختلاف التسميات من خلال مصادرة الأراضي من الأهالي وتمليكها للأوربيين فقد انتقلت عملية المصادرة والحصر لنزع الملكية حوالي 817130 هكتار وبوضع اليد على 5860492 هكتار منها 434492 هكتار ضمن أملاك الدولة و1336الف هكتار أملاك بلدية و180 هكتار أملاك عامة[3]. كما اقترح احد النواب Merlin كنائب في مجلس الشيوخ تخصيص 20 مليون فرنك لتنمية القنوات المخصصة للري وتم اعتماده أي المشروع من قبل غرفة النواب[4].

كان تعمير الجزائر الضامن الأساسي لتحويل الجزائر الى ارضفرنسية، فشرعت السلطات الإدارية بسن تشريعات تسمح باستفادة المستوطنين خاصة حين أنشأت 200 قرية استيطانية تشمل 400 ألف هكتار وقد حاول القادة العسكريون إتباع أساليب عسكرية استيطانية على غرار بيجو بالقرار الصادر في 18 افريل 1841 من قبله والمتضمن 15 مادة استيطانية في مجملها[5]وهو القرار الذي كان البداية للتفكير في الاستيطان الرأسمالي حيث حددت الكيفية التي يتم بها انشاء المراكز الاستيطانية الرأسمالية من خلال إنشاء تجمعات سكانية[6] خاصة وان , Moll و Cornier وهم من المستوطنين الأوائل الذين حققوا بعض العائدات من المزارع، اذ قدر بـ 23 إلى 30 هكتلتر من القمح و40 إلى 50 هكتلتر من الشعير وهذا بعد تطبيق الأمر الصادر عام 1844 الذي يمكن من إلغاء اي عقد ملكية لا يراه صالحا، ويمكن طرد العرب من بعض الأملاك المقدرة انذاك بـ178 ملك حيث اتفقت المحاكم حول قضية التعويض والضرائب والرسوم التي تدفع عينا برؤوس الماشية[7]. فخلال سنوات 1851–1870 انشأ الاستعمار 104 مركزا استيطانيا موزعة : 35 في عمالة وهران، 39 في عمالة الجزائر، 30 في عمالة قسنطينة [8].

[1] L. Lefébure : Algérie des Travaux d'Irrigation dans la province d'Oran, Le Temps, 25 août 1 ,et Revue des Deux Mondes - 1864 - tome 5 Bureau de la Revue des Deux Mondes,Paris 2,p708

[2] Girault Arthur : Principes de colonisation et de législation coloniale , Recueil Sirey, 1926 Paris 1924 ,p614-616

[3] DjabariYoucef : la France en Algérie :la Genèse d'une capitalisme d'Etat coloniale ,O.P.U ,1995 ,p 75-76

[4] Francis Przybyla : Le Blé, le sucre et le charbon: Les parlementaires du Nord et leur action,1881-1889, Presses Universitaire Septentrion France,2007p 388

[5]Anne-Marie Briat **:**Des chemins et des hommes**:** La France en Algérie (1830-1962),Jean Curutchet,Editions Harriet, Hélette, France 1995 p 48,p 247

[6] Charles Louis Pinson de Ménerville : Dictionnaire ..... ,Vol1 1830 -1860 , Op-Cit ,pp 226-228

[7] Baillet .M : Réflexions sur l'Algérie et les moyens de contribuer a la colonisation –du Tarq librairie augale ,Paris 1848 ,p 35- 37

[8]Paul Leroy Beaulieu :de la colonisation chezles peuples modernes ,Guilloumin librairie ,Paris ,1882, pp319-320 320

المطلب الثاني: وسائل سلطة الاستيطان الأوربي في الجزائر

I- التشريعات العقارية

اتخذت فرنسا من العقار الفلاحي الركيزة الأساسية لهيمنتها الاقتصادية، اذ جعلت سياستها الاقتصادية تعتمد على سلب ما بأيدي الأهالي من أرض بشتى الوسائل ومنحها للولفدين الجدد من الاوربيين، ونجد أن الفلاح الجزائري قد عان الآمرّين في هذه العملية التي تسببت في إفلاسه وهلاكه، بعدما أصبح غريبا عن الأرض التيبعمل فيها اجيرا، فهو يعيش في وسط معاد لعقيدته وتقاليده وثقافته واسلوب معيشته، خاصة حين اصبح الهدف تحطيم العقار الجزائري كنمط معيشي للجزائريين[1] واستغلال أغلبية الجزائريين القاطنين في هذه الأرض كخماسيين ومن أبرز الوسائل القانونية التي لجأت إليها السلطات الاستعمارية لتحقيق ذلك أصدرها للقوانين والمراسيم والاوامر والقررات التالية:

1- قانون 10 أكتوبر 1831: يتعلق بأملاك الداي والبايات والأتراك الذين غادروا البلاد، ووفقا لمبدأ الأملاك الشاغرة في 27ماي1831 وجاء قانون 1اكتوبر1844 وهو قانون خاص بالأوقاف والممتلكات العقارية والذي نص على أن الأرض غير مستغلة والتي لا تثبت ملكيتها قانونيا بعقد مسجل في المصالح العقارية الفرنسية تصبح تابعة لأملاك الدولة التي يخول لها حرية التصرف في هذه الأرض، وهذا القانون لا يعترف بعقود الملكية المسجلة في 5جويلية1830، ويمنح للأهالي مدة ثلاثة أشهر لوضع مخططات مفصلة للأراضي التي هي في حوزتهم ولقد نجحت الإدارة الاستعمارية بفضل هذا القانون في إرساء البنية الأولى لمشروعها الاستيطاني التوسعي من الأراضي الخصبة لأن معظم الأراضي الجزائرية كانت ملكية مشاعة، حيث كانت الأراضي الجزائرية مقسمة في تلك الفترة إلى ثلاثة أقسام :[2]

- أراضي تابعة للبايلك (الدولة) .
- الملكية الخاصة المثبتة بالوثائق .
- الأراضي الشاسعة التي تنتفع بها القبائل والأعراش بشكل مشاعي[3]

2 - مرسوم 22 جويلية 1834: الذي ينص على اعتبار الجزائر جزء من الممتلكات الفرنسية[4].

3- مرسوم : 01 نوفمبر1844: وقد جاء لتحقيق هدفين أولهما: طمأنة الجزائريين بالأمان على ممتلكاتهم مستقبلا وإثبات ملكية الكولون للأراضي الممنوحة لهم بالمصادقة على العقود العقارية السابقة،

---

[1]- سماتي محفوظ : الآمة الجزائرية نشأتها وتطورها، المؤسسة الوطنية للقنوات العامة، الجزائر ،2009،، ص 168

[2]حميدة عميراوي: أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، سلسلة المشاريع الوطنية الوطنية للبحث، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 48 .

[3]إبراهيم لونيسي :الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر من خلال الحكم العسكري، أعمال الملتقى الثاني حول العقار..... نفس المرجع السابق، ص132.

[4]عمار بوحوش :نفس المرجع السابق، ص 198

حيث أن الصفقات العقارية بين الأهالي والأوروبيين ستكون محل رعاية القانون المدني الفرنسي مستقبلا . وقبله نص مرسوم أول اكتوبر 1844 على عدم الاعتراف بملكية الأراضي أو أملاك الحبوس وقابلية الاستلاء عليها من قبل الاروبيين. حلا لمنازعات العقارية بين الاوربيين والجزائريين وفقا للقانون الفرنسي والمحاكم الفرنسية، وأن تخضع النزاعات بين المسلمين للقضاء الإسلامي وكذا وضع اليد على الاراضي[1]

4- مرسوم 31 جويلية 1845 : مرسوم حكومي يقضي بالسماح للسلطة العسكرية بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث أي نشاط عدائي ضد الوجود الفرنسي حيث نصت المادة 10 من هذا المرسوم على مصادرة أملاك الجزائريين الأهالي الذين :

- اقترفوا أعمال عدائية ضد الفرنسيين أي رجال وقبائل المقاومات.
- أهملوا أراضيهم والتحقوا بالثورة .
- غادروا منازلهم لمدة ثلاثة أشهر دون إذن سلطة الاحتلال الفرنسي خاصة الذين انتقلوا الى الخارج نتيجة الاحتلال سواء هجرة داخلية او خارجية الى تونس والمغرب والشام والإسكندرية واسطنبول[2].

- **قانون 31 أكتوبر 1845:** وهو قرار الماريشال –بيجو كوسيلة لقهر مقاومة الغرب التي حققت انتصارات كبيرة على الفرنسيين وهذا ما أدى بالجنرال بيجو بتعيين ليونروش بمهمة خطيرة [*]وهي استصدار فتوى من العلماء المسلمين لكي تمنع فريضة الجهاد.وإن هذه الفتوى كانت تدعوا الجزائريين إلى مهادنة مع الفرنسيين مقابل السماح لهم بممارسة دينهم وحريتهم[3] ومن جهة أخرى تم استغلال هذه الفتوى لمصادرة الأراضي خاصة من القبائل المقاومة اوكل من يساعد أعداء الإدارة الفرنسية[4].

- **مرسوم21 جويلية 1846** اقر بأن السلطة الاستعمارية لها الحق في مباشرة إجراء تحقيق للكشف عن عقود الملكية الريفية، بحيث تعمل عل تحويل جميع الأراضي التي ليس لها سندات ملكية إلى قطاع

---

[1] Robert Estoublon et Adolph Lefébure : Code de l'Algérie annoté: recueil chronologique des lois ,Ordonances Décrets, arrétes ,Circulaires ..., Vol 1 , adolphe jourdan Libraire Editeur ,Alger 1898, pp98 et suit ,p63

[2] صالح عباد : نفس المرجع السابق، ص 8

[*]التحق ليون روش بعد أن تسمى بالحاج عمر بعبد القادر الجزائري ورافقه مدة طويلة ادَّعى خلالها أنه اعتنق الإسلام. ولما قامت الحرب بين الأمير وفرنسا انشقَّ عن الأمير والتحق بالسلطة الفرنسية المستعمرة. وكلفه الجنرال بيجو، باستغلال ولاء الزاوية التيجانية بالسفر إلى تونس ومصر والحجاز حاملًا فتوى تدعو الجزائريين إلى قبول الحكم الفرنسي مقابل أن يحترم هذا الحكم دينهم وعاداتهم وتقاليدهم وحصل مُصدقة علماء جامع الزيتونة في تونس وعلماء الأزهر في مصر، وعلماء المسلمين المجتمعين في الطائف بالحجاز، شريف مكة المكرمة، وقد وصل الحجاز أثناء موسم الحج فأراد أن يشهد هذا الموسم، لكن بعض الجزائرين تعرَّف عليه في عرفات، ورفعوا أصواتهم إستنكاراً لوجوده، كما جعل نشر رحلته إلى الحجاز أمراً كبير الأهمية، عظيم الفائدة لبيجو، ينظر :عرفة عبده علي: أوروبيون في الحرمين الشريفين، عالم الكتب، القاهرة 2013 ص 97 –104

[3] عميراوي حميدة: السياسة الفرنسية.....، نفس المرجع السابق، ص ص88–89.

[4] Léon Roches : Dix ans à travers l'Islam, 1834-1844 ,Nouvelle édition ,Perrin et Cie Librairie Editeur , Paris 1904 ,pp 228,315

أملاك الدولة[1].كما أنها خلقت جملة من العراقيل والصعوبات التي تحول دون حيازة الفلاحين على الوثائق اللازمة وقد شملت هذه الأراضي كذلك أراضي بور لافتراضها أنها بدون مالك، أي عدم زراعة الأراضي سيكون سببا لانتزاع ملكيتها ووضعها تحت تصرف العامة.[2] أي بمعنى أحق أن المعاملات العقارية بين المعمرين والأهالي تخضع للقانون الفرنسي وتبقى الشريعة الإسلامية تحكم المعاملات العقارية بين الأهالي[3]ومعنى هذا أن فرنسا كانت تهدف بهذا القانون هو انتشال من يد الفلاحين العرب أكثر من3 ملايين هكتار من الأراضي الخصبة ومنحها للأوروبيين الذين أصبحوا أربابا بدون منازع.[4]

من الملاحظ أن هذه القرارات والتشريعات العقارية التي كانت صدمة كبيرة بالنسبة للجزائريين هذا من جهة ومن جهة أخرى هو تخوفهم أكثر من قرار الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالثالمؤرخ في 22 أفريل 1863 . والذي يعرف بالقرار المشيخي[5] يعتبر هذا القرار منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر لما أحدثه من انقلاب للتركيبة القبلية، وهدم للبنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري[6]، خاصة بما افرده من أن " .....كل العقود وجميع القرارات التقسيم، وكل عمليات مصادرة الأراضي السابقة والتي أبرمت بين الدولة والأهالي بخصوص ملكية الأرض، تبقى سارية المفعول، كما تبقى حقوق الدولة مصونة فيما يتعلق بأملاك البايلك، وكذلك الأملاك العمومية المحددة في المادة 2 من قانون 16 جوان 1851 وكذلك الأملاك التابعة لقطاع الدولة مثل الأخشاب والغابات....."[7].

أوجد هذا القانون تنظيما جديدا للمجتمع الجزائري وهو نظام الدوار الذي تم على أساسه تفكيك البنية القبلية الاجتماعية للمجتمع الجزائري[8]، وقد شمل هذا التفكيك مناطق مختلفة شرقا وغربا كما شملت كذلك كل الأراضي والتجمعات الاستيطانية والقريبة من الغابات.[9]هذا ما زاد في شكوك ومخاوف الفلاحين

---

[1] بن داهة عدة: الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر، إبان الإحتلال الفرنسي (1830-1873) أعمال الملتقى الأول حول العقار..... نفس المرجع السابق، ص 133 134,

[2]بن داهة عدة: نفس المرجع السابق، ص ص317، 319

[3] رشيد فارح : المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية فترة الإحتلال وأثر ذلك على البنية الإجتماعية، أعمال الملتقى الأول حول العقار ....نفس المرجع السابق، ص 8

[4] فرحات عباس :ليل الاستعمار، منشوراتANEP، الرويبة، 2010، ص ص 82-83

[5]Didier Guignard : « Conservatoire ou révolutionnaire ? Le sénatus-consultede 1863 appliqué au régime foncier d'Algérie » Revue d'histoire du XIXe siècle, 41 | 2010Société d'histoire de la révolution de 1848 et desrévolutions du XIXe siècle paris ,2010,pp 81-83

[6] بن داهة عدة: نفس المرجع السابق، ص 138

[7]شلبي شهرزاد: ثورة واحات لعامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن 19 .مذكرة مقدمةلنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2008-2009 الجزائر ، ص ص 110-111

[8] A. Sainte-Marie : La province d'Alger vers 1870 : l'établissement du douar- commune et la fixation de la nature nature de la propriété en territoire militaire dans le cadre du Sénatus Consulte du 22 Avril 1863, Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée Année 1971 N° 9 , Edisud, Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman Aix-en-Provence,1971 pp. 37-38

[9] Edouard Jean Etienne Deligny : Projet de colonisation des territoires mixtes dans la province d'Oran Typographie du Citoyen Editeur ,Oran 1848,pp 344-350

الفلاحين الجزائريين جراء هذا القرار وما سينجم عنه من تنافس حول تسويق الأراضي وبدى للفلاحين بأن أراضيهم سوف تنتقل من ملكيتهم إلى ملكية المعمرين حيث باشر البعض منهم جراء هذا القرار في تسويق وبيع أراضيهم قبل استحواذ السلطات الفرنسية عليها وأخذها من بين أيديهم وقد باع هؤلاء الفلاحين للكولون.

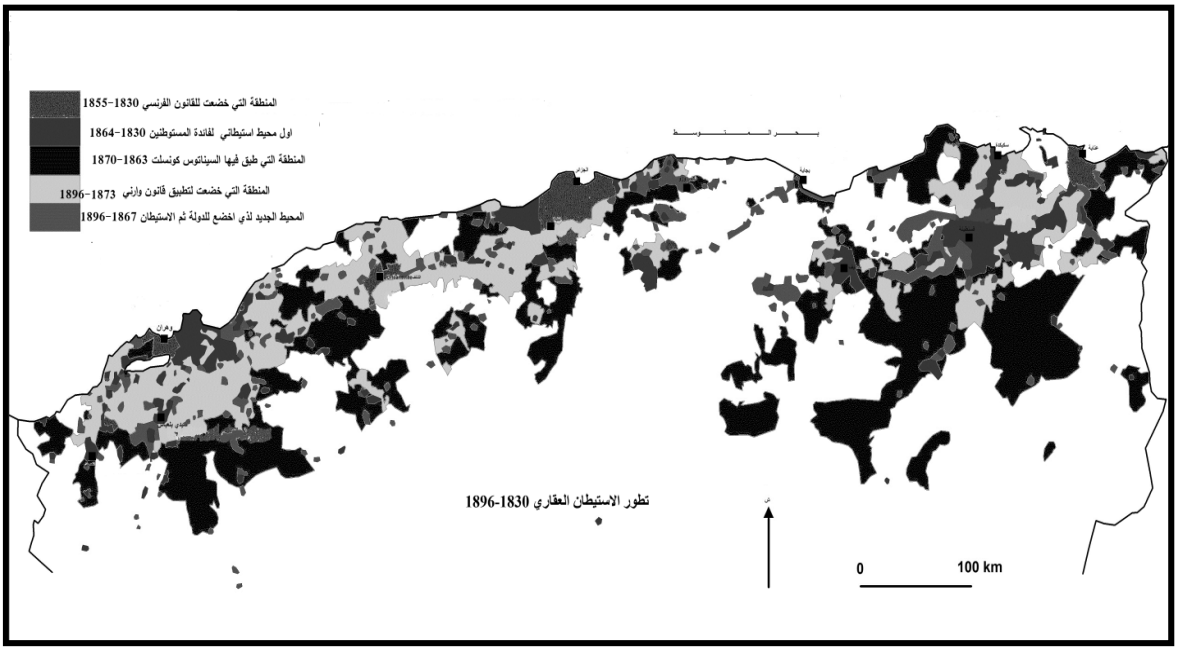

خريطة رقم 02 التوزيع الاستيطان الفلاحي منذ 1830- 1896

-مرسوم 20 سبتمبر 1848: يقتضي هذا المرسوم بأن الجزائر من الممتلكات الفرنسية واعتبارها جزء لا يتجزأ من فرنسا حيث أنها أرادت من ورائه خلق شركات زراعية بينها وبين الجزائريين وهو ما دفع بالجنرال بيجو إلى دعوة الفرنسيين الى الهجرة مما رفع من عدد المستوطنين م 28 الف عام 1840 إلى 109الف نسمة عام 1848 .[1]

لتحقيق غاية الاستيطان باشرت بتشجيع عملية الهجرة إلى الجزائر فقامت بإنشاء مشاريع عمرانية فلاحية على غرار مشروع بناء مستوطنات جديدة يستفيد فيها كل معمر مابين 2 هكتار إلى 10 هكتارات من الأراضي الصالحة لزراعة مع توفير كل الوسائل الضرورية لإنجاح الاستيطان منها المنازل الجاهزة والآلات المتنوعة والبذور الضرورية للزراعة، وحتىالحيوانات كالأحصنة والأبقار إلى جانب توفير الحماية العسكرية لهذه المستوطنات[2].

8- قانون 16 جوان 1851: لقد جاء لتشخيص الملكية العقارية إعطاء الحق للإدارة في الحصول على أراضي العرش، كما يمكن تلخيص أحكامه فيما يلي:

[1] الغالي الغربي و اخرون: نفس المرجع السابق، ص 194

[2] مريم الصغير :الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، دار الحكمة للنشء، الجزائر، 2009، ص233.

– إقرار مبدأ حرمة الملكية دون استثناء الأهالي والفرنسيين كما أقر قانون الحقوق المكتسبة عند بداية الاحتلال والتي بقيت أو شكلت فيما بعد من طرف السلطات الاستعمارية، ولكن حرمة الملكية وقع استثناؤها بإجراء مصادرة أراضي القبائل. كل شخص له الحق في التمتع والتصرف في ملكيته بشكل مطلق ضمن إطار قانون مع استثناء أراضي القبيلة من البيع لفائدة أي شخص أجنبي عن القبيلة، و للدولة الحق في شراء عقارات القبيلة لفائدة المصالح العمومية مع الإبقاء على إمكانية التصرف في أملاك الأوقاف من الأهالي لفائدة الأوروبيين فقط[1]. حيث ضم 300الف إلى أملاك الدولة، فإن 200 ألف هكتار من الأراضي الغابية، و60 ألف من أراضي القبائل أعلنت تابعة لأملاك الدولة، كما نص القانون أيضا تحويل الملكيات بين الأهالي يبقى خاضعا للشريعة الإسلامية، وفي الحالات الأخرى يخضع للقانون المدني الفرنسي [2].

II- الشركات الرأسمالية

منذ الوهلة الاولى سعت الادارة الفرنسية الى تنظيم العقار الجزائري وفقا لنظام الملكيات الكبرى تسهيلا لعمليات الاستغلال الراسمالي للارض الجزائرية [3]عندما تم تعين راندون حاكما عاما على الجزائر أتخذ من الاستيطان العمل القاعدي للاستعمار ووالوسيلة المثلى لبقاء فرنسا فربطه بالمصلحة العليا لفرنسا خاصة الاستيطان ألفلاحي الذي اعتمد منذ 1830 وإلى غاية 1864[4]. ففي عهده أصدر المراسيم والقوانين المتضمنة تشجيعا أكبر للهجرة، وضمان البنيات الأساسية لإقامة اقتصاد زراعي متين، يكون فيه التركيز على المزروعات الصناعية بالدرجة الأولى كالتبغ والحلفاء والقطن والكروم التي حققت إنتاجا غزيرا لملائمة الإنتاج ووفرة المياه، ووفرتلفرنسا غلافا ماليا معتبرا . وهنا استقطب المستوطنون الجدد[5]عن طريق الشركات الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كثيرة لأعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين الذي تتولى هي تهجيرهم من أوروبا مقابل حصولهم على أراضي وأملاك قارية واسعة ومن بين هذه الشركات:[6]

[1] الغالي غربي و اخرون: نفس المرجع السابق، ص ص 221، 222

[2] بن داهة عدة: نفس المرجع السابق، ص136 .

[3] امين شاكر، سعيد عريان، مصطفى امين :شمال افريقيا في الماضي والحاضر والمستقبل، دار المعارف مصر 1954، ص 61-62

[4] Victor piquet :Op-Cit ,p 137

[5] الغالي غربي واخرون: نفس المرجع السابق، ص 201

[6] يحي بوعزيز :نفس المرجع السابق، ص 18

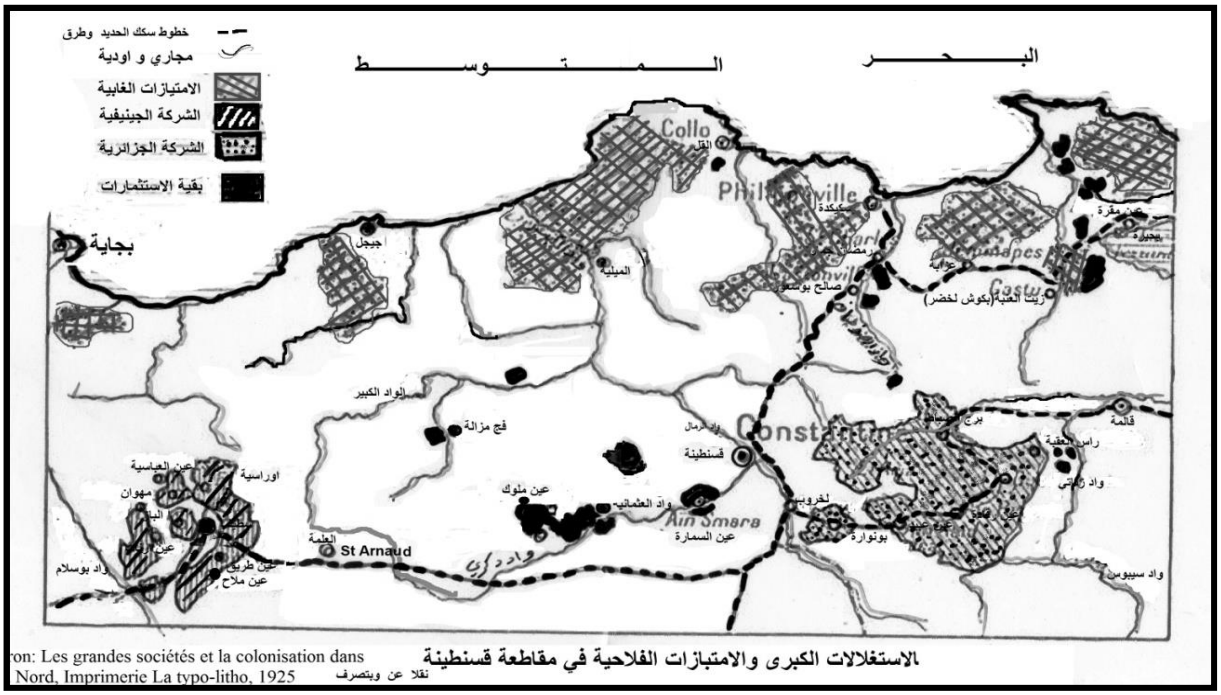

خريطة رقم 03 للاستغلالات الكبرى و الامتيازات الفلاحية في مقاطعة قسنطينة

المصدر : بتصرف من قبل الباحث René passeron : les Grandes societes et la colonisation dans l'afrique du Nord,Imp la Typo-litho ,1925

1- الشركة الجنيفية السويسرية: تأسست عام 1853 من طرف سوتيردي بورفار[1] وتحصلت على 25 ألف هكتار في أحواز سطيف عام 1858، وعلى 281 هكتار خلال عشر سنوات، وهجر إليها 956 مستوطنا أوروبيا .ثم تراجعت عن أعمالها وتخلت عن تعهداتها وطردت المستوطنين وعوضتهم بمستخدمين ومستأجرين من الأهالي لرخص أجورهم، وسهولة السيطرة عليهم، وكثرة أرباحها وفوائدها من ذلك[2].

2- الشركة العامة الجزائرية: وحصلت هذه الشركة في عام 1865 على 100 ألف هكتار بإيجار فرنك واحد للهكتار، وأغلبها 80 ألف في مقاطعة قسنطينة، وعندما أفلست حولت أملاكها إلى الشركة الجزائرية التي تنازلت للدولة مجانا على 70 ألف هكتار، وحصلت عام 1867 على 170 ألف هكتار أخرى من أجود الأراضي في منطقة وادي زناتي تأمينا للقرض المالي الذي قدمته للسلطات الاستعمارية، ومبلغه 100 مليون فرنك.[3]

3- شركة الهبرة والمقطع la Habrat et de Macta: يترأسها رجل أعمال باريس 20 وتأسست في عام 1864، فقد عرضت في مشروعها استصلاح أراضي وسهول المقطع وشق قنوات الرّي وبناء

[1] Djellali Sari ,La Dépossession Des Fellahs (1830-1962) , Ed ,EMAG, Alger,2010 p 31 .

[2] يحي بوعزيز :نفس المرجع لسابق، ص ص 18، 19.

[3] Marcel Larnaude :" La colonisation rurale en Algérie,"Annales de Geographie ,T41 ,N°233 , Paris ,1932,pp 537-539

خزانات المياه وقد استحوذت على 20 ألف هكتار، غير أن ما أنجزته كان ضئيلا بالنظر إلى المشروع وما يحمله .[1]

4-الشركة الفلاحية والصناعية لصحراء الجزائر التي تسيطر على 24000 نخلة في الجنوب[2].

5- شركة جمعية الغابات: إن الغابات الشاسعة الأطراف كانت مرعى لماشية الأهالي ومعدنا للصناعة المحلية فقامت السلطات بمنح أخصبها للشركات الاستثمارية، خاصة حين قام نابليون الثالث بمنح 160 ألف هكتار من أحسن غابات الجزائر إلى ثلاثين من مالكي رؤوس الأموال، أما ما تبقى من الغابات فقد حجزتها الدولة وأصبحت من أملاكها استنادا إلى الأمر الصادر في 21 جويلية 1845 الى جانب المرسوم الصادر في 7 جويلية 1867 بخصوص غابات الفلين[3] .وأما قانون الغابات الذي حرم على أصحابها القدماء حتى الدخول إليها كانت دائما ولازالت مصدر نزاع مستمر مع إدارة المياه والغابات، وقد تفاقم عدد السكان المجاورين لهذه الغابات من جراء هذه القوانين الجائرة والمجحفة، ولم يبقى للجزائريين إلا الأراضي الجبلية[4]، ولكي تسهل حياة المستوطنين الأوروبيين، وتقلل مصاعبهم الاقتصادية والأزمات الاقتصادية سنوات 1848 ثم إلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا، وتنظيم العمل التجاري وأنشئ بنك الجزائر في أوت 1851 وبورصة الجزائر في أفريل 1852 لتقديم المساعدات المالية على اعتبار ان الجزائر أرضا فرنسية[5] ونجحت زراعة القطن منذ عام 1850، وزراعات: التبغ، الكروم، البطاطا، النباتات العطرية، وتم التوسع في زراعة القمح الصلب كأهم منتوج زراعي للبلاد، واهتمت الإدارة الاستعمارية بإنشاء شبكة من الطرق البرية، والحديدية والجسور الكبرى، ابتداء من سنة 1857 .[6] ومع إعلان الجمهورية الثالثة التي رفعت من معنويات المستوطنين وزادتهم قوة إثر إنهاء النفوذ العسكري عن طريق تقديم معونات مالية وعقارية.[7]

في 21 جويلية 1871 صدر مرسوم يمنح الحق للمعمرين الفرنسيين من الالزاس واللورين بامتلاك حوالي 100 ألف هكتار، كما اقترحت لجنة برلمانية مصادرة 340 ألف هكتار من أراضي الجزائريين وذلك لاسكان هؤلاء الوافدين الجدد الى الجزائر، وتبعه بعد ذلك مرسوم آخر في 4 سبتمبر 1871 الذي يعفي المستوطنين من الضرائب عند استئجار مساحات تصل 100 ألف هكتار، وأيضا مجيء القوانين

---

[1] حميدة عميراوي : السياسة الفرنسية .....نفس المرجع السابق، ص 60 .

[2] عميراوي حميدة، زاوية سليم وزغداوي محمد : أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 60 .

[3] Antonin Rousset : Dictionnaire général des forêts: administration et législation ,T1 2 eme Ed , Imprimerie chaspoul ,Digne ,1894 p 414

[4] فرحات عباس :نفس المرجع السابق، ص 83 .

[5] Maurice Agulhon , André Noushi ,Antoine Olivesi ,Ralph Schob : la France de 1848 à nos jours ,Armand Colin ,Paris,2008,p811

[6] Philippe Vigier, « Les troubles forestiers du premier XIXe siècle français », Revue forestière française, 1980, p. 128p135

[7] Annie Rey-Golzeiguer : Royaume Arabe…..Op-Cit., p. 195-197.

والمراسيم الخاصة بإقامة القرى الاستيطانية[1]. بعد نصف قرن من الاستيطان أصبحت الأراضي أقل وتناقصت عقود الانتفاع فلجأت الدولة إلى مصادرة الغابات فبدأت عملية نزع الأراضي من الأهالي بموجب القانون السالف الذكر عام 1873 إذ أجبر الأهالي على تسليم الملكيات والخروج من الملكيات المشتركة كما أصبح الأوروبي شريك في الملكية الجماعية وأضحى لكل مستوطن الحق بمجرد أن يكون مالكا للقطعة إلى جانب الجزائري في التعامل بالعقارفقد حصلت جمعية الغابات على 160 الف هكتار من اراضي الغابات لتستغلها مدة 90 سنة غير انها باعت امتيازها هذا الى ثلاثين مستوطنا اوروبيا وبمقتضى هذه السياسة سيطرت الشركات الراسمالية على حوالي 600 الف هكتار ثم 500 الف هكتار اخرى وسيطرت الادارة الاستعمارية على حوالي 200الف هكتار من اراضي الغابات [2].**(ملحق رقم 06)**

وقد مكن هذا القانون من توسيع دائرة الاستيطان غير أن مشاكل القرض العقاري أثرت فيه حيث لم تواكب حركية رؤوس الأموال حركية الأراضي مما أثر في الفلاحة، فتحقق العنصر الثالث وهو المال قصد تمكين المستوطن من القوة التفاوضية والمنافسة المباشرة بأوراق المالية فالرهن العقاري يفرض عليه إجراءات إدارية معقدة[3] ومكلفة دون بيان عدم قدرته على الوفاء وتسديد أقساط الديون وفي آجالها إلى جانب انعدام الثقة بين المستوطن والمقرض يضاف إلى أن المستوطنين الذين قدموا إلى الجزائر لم تكن لديهم الوسائل المالية الكفيلة بجعل وجودهم ذو فعالية في ظل مصارف اراض (بيوت القرض) فشلت في مواكبة حركية التجارة وتطور الفلاحة وهذا المشكل لا يعود إلى نقص رؤوس الأموال بل غياب تنظيم كفيل بتلبية حاجيات الاستيطان وهو القرض ألفلاحي[4].

III- التهجير الأوروبي نحو الجزائر كأداة للاستيطان الفلاحي

يمكن للجزائر جذب المهاجرين من خلال سياسة الإغراء فالحكومة يجب أن تصدر ضريبة على العقار وتكون معقولة وذلك لسياسة عقارية تقوم أولا على فرض حصار على القبائل منذ 1844 وإلى غاية 1846 للحصول على ما يزيد عن 10 ألاف هكتار لتصل إلى نزع 240 ألف أخرى [5] وثانيا على على عملية تقسيم الأراضي القبلية على أساس معيار 15 هكتار للفرد والمتبقي من الأشخاص غير المالكين يتم نقلهم الى أراضي قبلية أخرى

يكون فيها متسع من الأراضي لتخلق ملكية خاصة لدى الأهالي[6] غير ان هذه المساحة غير كافية فا فا 15 هكتار لـ 140 ألف رب عائلة ستحصل على 2.1 مليون هكتار فالمقترح كان 100 هكتار وبالتالي ستنهي ملكية الشيوخ لتبقى 4,7 مليون هكتار ستتحول إلى ملكية الدولة وتمنع الأهالي من بيع الأراضي مدة عشرة سنوات حيث سيتمكنون من معرفة حقيقة الملكية الفردية وتخلق التماسك بين

[1]Fabienne Fischer : Op-Cit,pp139-140

[2]يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، د.م.ج الجزائر 2007 ص17

[3]Bernard : l'Algérie …Op-Cit, p 490 et Douel Martial:Op-Cit,p 366

[4]Demontes Victor : l'Algérie Industriel et Commerciale Ed, Larose ,Paris ,1930 ,pp 96,111

[5] Maurice Agulhon , André Noushi ,Antoine olivesi ,Ralph schob :Op-Cit ,p143

[6] Jules Vinet : la crise Algérienne , E.Dentu . librairie Editeur ,Paris 1863 ,p 8

الأراضي والإنسان[1] وبالنظر إلى الفوائد التي يمكن أن تحققها الدولة من خلال فرض رسوم لإيجاد مصادر كافية لسد العجز في الميزانية :

- ضريبة التسجيل ورسم الدمغة حيث يدفع الأوربيون البالغ عددهم 200 ألف 4 مليون فرنك سنويا
- ضريبة العقار للملكية الفلاحية الريفية والحضرية قدرت بـ2 مليون فرنك
- الرسوم البحرية 12 مليون فرنك (تراوحت في الأصل بين 7 و12 مليون فرنكوقدر المجموع بـ 18 مليون فرنك [2]
- رسوم بيع الأراضي المقدرة بـ 5مليون

ليصل مجموع المبالغ المحصلة 23 مليون رغم أن الضرائب العقارية تتزايد على بيع العقار خاصة حين يحدث نقل الملكية من الأهالي إلى الأوروبي في حين ان ميزانية الجزائر كانت تحسب على أساس مبلغ 6 مليون و500 ألف فرنك الامر الذي جعل النظام الضريبي المتبع غير فعال نتيجة لسياسة الإدماج للنظام الضريبي مع النظام الفرنسي رغم ان الاستيطان يمنح للمستوطنين حرية اكبر في دفع الضرائب او الاعفاء الضريبي [3]

ارتكزت الحركة الاستعمارية على استيطان الأراضي الجزائرية وجعلها ملكا خاصا للأوروبيين لجعل الجزائر فرنسية، [4] كما عملت السلطة الفرنسية على تشجيع ودعم الحركة الاستيطانية في الجزائر وذلك من خلال خطابات الحكام الذين تداولوا على سلطة الحكم في الجزائر.[5] وقد تجلى ذلك في تصريح الجنرال بيجو عن سياسة تشجيع الاستيطان قائلا :"إنّ الذين لم يستطيعوا أداء واجباتهم بفرنسا، قد جاؤوا إلى الجزائر بحثا عن الثروة إننا بحاجة إلى عمال وفلاحين لهذه الأرض[6]، كما عبر كذلك الماريشال جيرار* وزير الحرب الفرنسي سنة 1834 عن تأييده لهذه السياسة بقوله : ينبغي أن نتقبل بأن تهجير السكان إلى نواحي بعيدة، وحتى أبادتهم وتخريب وحرق وتدمير زراعتهم قد تكون الوسيلة الوحيدة لترسيخ

---

[1]Ibid .p 11

[2]David Todd, 'The "Impôts Arabes": French Impérialism and Land Taxation in Colonial Algeria1919-1830 ،in John Tiley ,vol 3،chapitre 6(ed.), Studies in the History of Tax Law, Oxford, Hart, 2009

[3] Jules Vinet :Op-Cit ,p 14-15

[4]–شهرزاد شبلي :نفس المرجع السابق ، ص 108 .

[5]– بوضرساية بوعزة:نفس المرجع السابق، ص 207 .

[6]–محمد قريشي :الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إندلاع الثورة التحريرية الكبرى الكبرى 1945–1954، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2001 2002، ص27.

*أيتين موريس جيرار Étienne Maurice Gérard ولد في 4 افريل 1773وتوفي 17 افريل 1852 : عسكري وسياسي فرنسي، موظف في القضاء الملكي وتاجر. التحق إيتين بالجيش وشارك في كل الحملات العسكرية الإمبراطورية، ترقى في الرتب إلى أن وصل إلى رتبة ماريشال فرنسا عين كوزير للحربية 18 جويلية 1834 وساهم في إنشاء فرق الصبايحية Charles Mullié : Biographie des célébrités militaires des armées de terre et de mer de 1789 à 1850,T1, Poignavant et Compagnie Editeurs ,Paris 1852,pp563 et suit

سيطرتنا....." .[1]من أجل تحقيق فرنسا مشروعها الاستيطاني في الجزائر باشرت الادارة الفرنسية في توزيع المناشير في أوروبا ونحوها، عارضة على الأوروبيين مختلف الوسائل للهجرة إلى الجزائر، كما شجعت كذلك هجرة الأوروبيين ذوي الأصول اللاتينية[2]، حيث بلغ عددهم 63 الف فرد غير فرنسي منهم 31 الف إسباني، 8700 مالطي، 8500 إيطالي و8600 مستوطن ما بين ألماني وسويسري.[3]كما شهدت الجزائر كذلك منذ بداية هجرة الأوروبيين إلى الجزائر شرائح اجتماعية مختلفة وأكثرها من العناصر المنبوذين والمجرمين.[4]

لما فشل الاستيطان العسكري اتجه بيجو نحو الاستيطان المدني حيث أصّدر قرارا من قبل سلطة الاحتلال الفرنسي يوم 18 افريل 1841 الذي ينص على أن كل فرنسي يملك من 1200 إلى 1500 من الفرنكات يمكنه الحصول على قطعة تتراوح مساحتها ما بين 4 إلى 120 هكتار ومسكن[5] وأتضح من من جراء ذلك أنه اشتدت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر ففي سنة 1843 وصل الى الموانئ الجزائرية حوالي 14137 مهاجرا، [6]ليصل العدد سنة 1846 الى 120 ألف، ولكنه خلال عهد الجمهورية الثانية، فقد اتخذت من الاستيطان وسيلة أخرى لتخلص من العمال الثائرين في فرنسا بنفسها عام 1848 وتم إرسال حوالي 20 ألف مستوطن منهم 15 ألف من باريس لوحدها ووزعوا على 42 مستوطنة أنشأت لهذا الغرض وقد أقر مجلس النواب تخصيص 50 مليون فرنك لإنجاز هذه العملية.[7] كما شهدت الجزائر خلال هذه المرحلة حركة متزايدة للمهاجرين الذين كانوا من كبار الملاك الرأسماليين، وكذا من الصغار المعمرين قدموا إلى الجزائر خاصة بين السنتين 1848-1849 حيث أرتفع عدد الأوروبيين من 35700 نسمة سنة 1840 إلى 130700 نسمة في جانفي 1850[8]وهذا ما أدى بالسلطة الفرنسية خلال سنة 1951-1960 إلى مضاعفة بناء القرى الاستيطانية وتوزيع ما يقارب 250 ألف هكتار من الأراضي على المستوطنين الذين بلغ عددهم خلال هذا التاريخ إلى حوالي 103322 فرنسي .[9] كما عرفت عملية

---

[1]-شهرزاد شبلي :المرجع السابق، ص109 .و Chrétien Pitois, Pierre Christian :l'Afrique Francaise , L'empire de Maroc et les déserts de Sahara: conquêtes, victoires et découvertes des Français, depuis la prise d'Alger jusqu'à nos jours,A barbier Editeur ,Paris 1846 ,p119

[2] Victor Piquet : Op-Cit ,p 231.

[3] Marc Bloch : La terre et le paysan. Agriculture et vie rurale aux XVIIe et XVIIIe siècles, Paris, Armand Colin, 1999, p. 30-31 ,voir aussi , C.A.O.M :, F80/1805, note au ministère et des Colonies, 1er septembre 1858

[4] صالح فركوس :المختصر في تاريخ الجزائر (من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين 814 ق.م-1962 م)، دار العلوم، العلوم، للجزائر، 2002، ص 215

[5]Alphonse-Marie-Ferdinand Rouire :" les Colons de l'Algérie" ,Revue des Deux Mondes, 5e période, T 5,Bureau 5,Bureau de la Revue des Deux Mondes,Paris 1901,p407

[6] مزيان سعيدي:النشاط التبشيري للكاردينال لافيجري في الجزائر (1867-1892)، الجزائر، ط1، 2009، ص 106

[7] شارل روبير أجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة ....نفس المرجع السابق، ص 24 .

[8]حميدة عميراوي : السياسة الفرنسية.... نفس المرجع السابق، ص 48 .

[9] دحمان التواتي :منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، 2012، ص 33.

تهجير كبيرة خلال قيام حكومة نابليون الثالث بترحيل المجرمين والمعارضين لسياسته إلى الجزائر والتخلص من مشاكلهم[1].

من خلال السياسة الاستيطانية التي فرضتها فرنسا على الجزائر عملت على وضع حدود التقليل من هجرة العناصر الأوروبية، بترحيل أكبر عدد ممكن من الفرنسيين قصد خلق توازن في سياستها الاستيطانية خاصة في ملكية الأراضي التي تقع تحت سلطتها ونتيجة لذلك قررت منحالجنسية الفرنسية لغير الفرنسيين بموجب قانون 1889 [2]، ولكن هذا القرار لم يكن مغريا بالنسبة للأوروبيين عدا اليهود فقد فقد رحبوا بهذه الفكرة وفضلوا التجنس والهجرة إلى الجزائر كي يتمتعوا بنفس الامتيازات التي تكفلها السلطات الاستعمارية لهم.[3]

1- الاستيطان الكثيف او هجرة الالزاسيين واللوريين

كانت اهم واكبر عملية تهجير واستيطان كانت خلال سنوات 1870- 1878 هي تلك التي عرفت بهجرة الالزاسين واللوريين المطرودين* الذين قدر عددهم في تلك الفترة بين 100 الف و250 الف نسمة توجه 60 % منهم نحو الجزائر في اطار عملية التعويض والاسكان، حيث قدر الاحتياط العقاري الذي وجه لهم بـ 207 الف هكتار عام 1870، ليرتفع الرقم بعد عام 1871 اين قدر العقار المصادر لفائدة هؤلاء بـ 500 الف هكتار يضاف الى الرقم السابق.[4]

مع فقدان للمنطقتين "الالزاس واللورين " لفائدة المانيا سارعت فرنسا إلى إصدار قانونين قانون 20 جوان 1871 [5]و قانون 15 سبتمبر 1871[6]المتعلق بتنظيم عمليات التنازل عن 100 ألف هكتار لهؤلاء لهؤلاء المهجريين كمستوطنين جدد مقابل تقديم 3000 فرنك كمصدر رزق[7] وفي 16 أكتوبر 1871

---

[1] سعيدي مزيان : نفس المرجع السابق، ص 110.

[2] Louis Campistron : commentaire pratique des lois des 26 juin 1889 et 22 juillet 1893: sur la Nationalité Librairie Nouvelle de Droit et de jurisprudence ,Paris ,1894, pp35-37

[3] عبد المالك خلف التميمي :الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، ج2، العدد 71، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت 1983، ص 24 .

* من منطقة الالزاس واللورين بعد احتلالها من قبل بروسيا 1871 -1945 إقليم فرنسي على التخوم مع ألمانيا وسويسرا وبلجيكا ولوكسمبورغ، يتميز بتنوعه اللغوي والعرقي الكبير وبغناه بالفحم الحجري، ظل موضع خلاف مزمن بين فرنسا وألمانيا منذ قيام الثورة الفرنسية عام 1789 الألزاس واللورين إقليم أوجدته الإمبراطورية الألمانية عام 1871غرد النص عبر تويتر، ويقع شمال شرق فرنسا، توجد سويسرا في جنوبه، ولوكسمبرغ في شماله، ويحده من الشرق نهر الراين الذي يمتد على مسافات طويلة في ألمانيا. وتُقدر مساحة الإقليم بـ8280 كيلومترا مربعا بطول يُقدر بـ190 كيلومترا وعرض يناهز 50 كيلومترا للمزيد : ناصر ذياب خاطر: تاريخ اوروبا الحديث، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، الاردن، 2011 ص ص 166-170

[4] Fabienne Fischer :Op-Cit,p80

[5] Ministère de l'intérieur. Bulletin officiel du Ministère de l'intérieur,N° 8,Imprimerie et libraire de l'Administration ,Paris 1874, p321

[6] Ministère de l'intérieur. Bulletin …Idem, p236

[7] C.A.O.M : Arch. Nat,F80/1805, note au ministère del'Algérie et des Colonies, 1er septembre 1858.

صدر مرسوم الذي يسمح بكراء أراضي لمدة 9 سنوات مقابل إيجار سنوي قدر بـ: فرنك واحد للسنة، ويتحمل المستوطن فقط مسؤولية الإقامة[1] وفي 15 جويلية 1874 صدر مرسوم قلص مدة الامتياز والكراء الى5 سنوات وخلالها سيتحول الامتياز الى ملكية [2] لتحقيق اندماج حقيقي لهؤلاء المزارعين بعد عام 1871 تم تاسيس شركة جديدة" شركة حماية الالزاسيين واللوريين " التي تحصلت على ثلاثة قرى :Boukhala– *Haussonvilles– **Camp du Maréchal وتحملت الدولة مسؤولية الأشغال العامة[3] غير ان المشروع فشل وهو ما دفع بالإدارة ابتداء من عام 1874 الى الاتجاه نحو إنشاء شركات شركات مكلفة باستقدام المستوطنين الذين تم توطينهم في اربعطاش***l'Arbatache او اوقاز ****Oggaz الى جانب الكثير من القرى التي نجحت في اسكان الأوربيين ومع حلول عام 1898 ظهرت مؤسسة خاصة انشأت قرية في البرواقية ولمباز بباتنة بمساهمة الإدارة حيث حاولت استعمال اليد العاملة المستقدمة من السجون بالمنطقة الشرقية فكانت بجاية المركز الذي استقطب الاستيطان الذي موله القرض الليوني عام 1863 الذي انشأ مراكز استيطانية صغيرة.[4]**(انظر الملحق رقم 05للمراكز الاستعمارية أ، ب، ج)**

2- الشركات ومهامها الاستيطانية الكبرى

اوجد الوجود الفرنسي في الجزائر السريع والسقوط المفاجئ لمؤسسات الدولة الجزائرية فراغا قانونيا خلق تناقضات في كيفية ادارة البلاد المختلفة جغرافيا وبشريا عن فرنسا، غير ان هذا التناقض زال بمجرد التوقيع على اتفاقية 1830 ثم صدور قرار الالحاق 1834، اذ لم تكن القوانين الفرنسية في حاجة الى تمديد فعاليتها الى الجزائر على اعتباران الجزائر اصبحت منذ 5جويلية 1830 ارضا فرنسية وهو المبدأ العام لتحقيق الفائدة السياسيةوالادارية والاقتصادية، رغم انه منذ 30 ديسمبر 1842 اصبح التوثيق معمولا به في الجزائر ثم عمم بداية من المرسوم 27 اكتوبر 1858 [5].

---

[1] Robert Estoublon et Alphonse Lefébure: Code ….Op-cit, pp 280-288

[2] C.A.O.M : C/41 /Arch. national, fonds de carte, liste des tribus

*ناصرية ولاية بومرداس حاليا بعد ان كانت ضمن التقسيم الاداري لتيزي وزو قبل 1984

** بلدية تادميت بولاية تيزي وزو

[3] Fabienne Fischer : Alsaciens,….Op-Cit ,p 79

*** لربعطاش: بلدية تقع شرق العاصمة على بعد 35 كلم و25 كلم عن مركز ولاية بومرداس لمزيد: wikipedia.org/wiki/Larbatacheاطلع عليه في 18 مارس 2018

****بلدية من بلديات معسكرتحت اسم عقازتقع حوالي 40 كلم جنوب شرق مدينة وهران و60 كلم شمال غرب مدينة معسكر. مسحاتها حوالي 50 كلم مربع، يحدها شمالا بلدية رأس عين عميروش وجنوبا بلدية القعدة وغربا بلدية زهانة وشرقا بلدية سيق. يشق ترابها الطريق السيار شرق–غرب، كما يمر عبرها الطريق الوطني رقم 4 الرابط بين وهران غرب الجزائر والجزائر العاصمة : الموقع الرسمي لولاية معسكر http://wilayademascara.org/29 اطلع عليه 18 مارس 2018

[4]Charles William Hallberg :Franz Joseph and Napoléon III, 1852-1864: A Study of Austro-French Relations, Octagon Books, 1 janv. 1973, Amazon France ,p176,p388

[5] Rodolphe Dareste :Op-Cit ,pp 5-9

اعتمادا على ميثاق 1830 خاصة المادة 64 ودستور 1848 المادة 109 فان الجزائر سيتم تنظيمها بواسطة قوانين خاصة يتم من خلالها استيعاب المهجرين الذين سيصبحون طبقة متميزة في جميع نواحي الحياة [1]من خلال ايجاد حوليات قانونية وكشف رسمي للقوانين الصادرة عن الحكومة العامة خدمة لمصلحة المستعمرة . واستناد الى دستور 14جانفي 1852 خاصة المادة 27 فان المجلس الشيوخ او الجمعية الوطنية تمكن الشروع في تنظيم مؤسسات المستعمرات والجزائر بواسطة قرارات مشيخية وجاء سيناتوس كونسلت 3ماي 1854 الذي وضع اسس التنظيمالاقتصادي المالي وحتى الاداري الاستعماري بالنسبة للجزائر اما القانون الذي سينظم الجزائر هو قانون16 جوان 1851 حول الملكية العقارية وحتى التقاضي في المجال العقاري[2].

نظرا للاحصاء السكاني 31 ديسمبر 1861 فقد قدر عدد السكان الاوربيين 205888 نسمة وحتى الاجانب ظلوا خاضعين لقوانينهم الخاصة ولا يتمتعون بالحقوق الحالة الاستثنائية وبخوص النزاعات القانونية الاقتصادية فان الاجراءات في الجزائر كانت اوسع واشمل عن ما كان يطبق في فرنسا ففي حالة النزاع بين اوروبي ومسلم حول المواضيع الاقتصادية، فان صلاحية التقاضي تكون امام المحاكم الفرنسية استنادا الى الامر الصادر في 26 سبتمبر 1842 المادة 37 الذي يسمح بان يكون مقر الاقامة او العمل هو الضامن للتقاضي استنادا للامر الصادر في 16 افريل 1843 المادة 19 ويمكن ان يخضع المتقاضي الى مصادرة الاملاك في حالة الادانة[3] كما يمكن ان يستفيد من قانون 10 ديسمبر 1850 المتعلق بعقود الزواج الخاصة بالمتقاضين وكل اجنبي قضى عام كاملا بقطاع اداري او بلدي وعامين قضاها بالجزائر يمكن ان يستدعى لتولي مقعد في المجلس الإسلامي استنادا الى المرسوم الصادر في 26 افريل و1 مارس 1854 وحتى في المجلس الأعلى عملا بأحكام المرسوم 27 اكتوبر 1858 استنادا الى المادة 17 [4]كما يمكن تجنيده بالمليشيات بشرط الإقامة استنادا الى مرسوم الصادر في 12 جوان 1852 المادة 8 [5]غير ان هذه الاستثناءات الممنوحة للأجانب لا تسقط القواعد الواردة في المادة 11 من القانون نابليون خاصة ما تعلق بحقوق المراة بالميراث العقاري للزوج المتواجد بالجزائر اي ان الحقوق لا تنتقل الى الزوج من عقار متواجد بالجزائر عملا باحكام القرار الصادر في 20 ماي 862 تحت رقم Sirg 62.1.673 وحتى يتمتع هذا الأخير يجب ان يتحصل على ترخيص من الحكومة عملا بأحكام المادة 13 من قانون نابليون وبالنسبة للمسلمين فان الامر الصادر في 10 اوت 1834 و28 فيفري 1841 قد انهى وجود المحاكم الاسلامية في حين ابقت على القوانين والقضاة استنادا الى الامر الصادر

[1]محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، د.م.ج، الجزائر، 1990، ص 39

[2] Rodolphe Dareste :Op-Cit ,p19et suit

[3] Moniteur Algérien du 20 octobre 1844,N° 642 ,3eme année

[4]Rodolphe Dareste :Op-Cit,p 9

[5] Le bon .M.F ,M . Hallays –Dabot : Recueil des decisions du Conseil d'État statuant au contentieux , T4 ,2 eme serie ,Ed ,M Descrivan Administration du recueil ,année 1870 Paris 1870 ,p8

في 22 اكتوبر 1830 واصبحت بذلك العدالة فرنسية *كما اخضعت الادارة الفرنسية تعاملات الاهالي اليهود لقوانينهم والقانون الصادر في 16 جوان 1851 في مادته 16 فان كل التحويلات العقارية التي تتم باستثناء تلك التي تتم بين المسلمين[1]، تخضع للقوانين الفرنسية فالمادة 4 تستجيب ايضا لانشغالات اليهود استنادا الى المادة 768 من قانون نابليون فالامر الصادر في 22 اكتوبر 1830 قد اوجد المحاكم الفرنسية الاسلامية واليهودية هذه الاخيرة تم الغاءها عام 1834 و1841 واستنادا الى الامر الصادر في 26 سبتمبر 1842 فان العدالة المدنية الفرنسية قد تم تنظيمها في الجزائر مثل فرنسا باستثناء بعض الظروف خاصة قضاة الصلح فقد ظلت المحاكم منظمة في الاقاليم المدنية بينما خضعت الاقاليم العسكرية للمحاكم العسكرية عملا باحكام المرسوم الصادر في 22 مارس 1852[2].

فالعدالة الادارية ظلت ممارسة بواسطة مجلس الادارة الذي اخذ عام 1895 اسم مجلس المنازعات استنادا الى الامر الصادر في 15 افريل 1895 المادة 67 والمادة 89 الى صدور الامر في 1سبتمبر 1847 المادة 4و 6المادة انشأ مجلس ادارة في كل مقاطعة الجزائر –وهران – قسنطينة وبصدور القرار 9 ديسمبر 1848 في المادة 13 الذي حول مجلس الادارة الى مجلس العمالة يتمتع بنفس المهام والصلاحيات الممنوحة لمجلس عمالة فرنسا غير ان مهام وصلاحيات هذه المجالس لا يتعدى سلطتها الاقاليم المدنية في حينظلت بقية الاقاليم تخضع الى القوانين الاستثنائية فمجلس المنازعات الادارية الذي يخضع لوزارة الحربية وقد ظلت القوانين الصادرة عن هذه الهيئة غير خاضعة للطرح امام مجلس الدولة عبر قسم المنازعات حين يتعلق الامر بالاقاليم العسكرية[3]*.

3-بدايات ظهور المؤسسات الاقتصادية الاستيطانية

شهدت الجزائر منذ تولي الجنرال بيجو السلطة توطين للمؤسسات الاستيطانية العاملة حيث سنشهد مؤسسات صغرى كانت لاشخاص ولخواص والنوع الثاني كانت المؤسسات الكبرى او مؤسسات الدولة او مؤسسات الاستيطان الرسمي لكن وجدت ايضا مؤسسات تمثل النموذج المزدوج على غرار الشركة الجنيفية التي منحت اراض كشركة عامة عام 1853 ثم تحولت الى مؤسسة خاصة عام 1858[4]تلك أن الدوافع التي أدت بفرنسا إلى احتلال الجزائر كثيرة خاصة حين اتضحت اهمية البحر المتوسط في ظل

* القرار الصادر في 22 اكتوبر 1830 المادة 6 الامر 10 اوت 1834 المادة 31 والامر الصادر في 28 فيفري 1841 المادة 37 والامر الصادر في 26 سبتمبر 1842 المادة 37 و49 المرسوم الصادر في 1اكتوبر 1844 المواد 1و2 و28 و29 والمرسوم 31 ديسمبر 1859 المادة 1و2

[1] Rodolphe Dareste :Op-Cit ,pp156et suit

[2] Duvergier Jean Baptiste: Collection complète des lois, décrets d'intérêe général, traités…. , Vol 68… Op-Cit ,p 387

* قرار مجلس الدولة 5جويلية 1855 و24 جوان 1858 و1ماي 1862 Fabus و12 افريل 1860 Logleize

[3] Edouard Sautayra : Législation de l'Algérie: lois, ordonnances, décrets et arrêtés par ordre ...Op-Cit ,2eme ed, 1883 , p518

[4] Ran Aharonson : Rothschild and Early Jewish Colonization in Palestine, Rowman et littlefield publshers inc ,New York ;2000 p25-26

الصراع الدائر بين القوى المسيحية والاسلامية بقيادة الخلافة العثمانية والجزائر [1]وكما أنها استعملت عدة أساليب أدى إلى تقسيم الاستعمار الفرنسي في الجزائر إلى مرحليتين حيث شهدت المرحلة الأولى نظاما عسكريا بين 1830م-1870م، وتميزت المرحلة الثانية بنظام مدني بداية من 1870م وعلى الرغم من كل التحولات التي طرأت على السياسة الإدارية والحكومية، تميزت على العموم بالميل إلى إخضاع الطرف الآخر.وسنحاول من خلال هذه الدارسة معالجة المرحلة الأولى، والمتمثلة في الحكم العسكري في الجزائر خلال 1830م-1871م وأثره على الاستيطان الأوربي، والشيء الذي أعطى لهذه الفترة وزنا كبيرا هو السيطرة على المؤسسات السياسية والإدارية والمدنية من طرف العسكريين؛ الذين لم ينتهجوا السلوك نفسه ولكن وبصفة عامة يعود ذلك السلوك على الأوضاع في الجزائر وبصفة خاصة على الاستيطان من خلال السياسات المنتهجة من طرف الحكم العسكري في الجزائر، [2]الذي عمل على تشجيع حتى الفلاحين البلجيكين للاتجاه نحو الجزائر من خلال المراسلات التي وجهت لقنصل فرنسا والى مصلحة الشؤون السياسية تحت رقم 23 والتي كشف فيها عن تشجيع النواب والشخصيات والتي اتضح ان حكومة بلجيكا لم تستفد من ما تمنحه الجزائر من حوافز وحتى المعلمين الذين توجهو من بلجيكا نحو الجزائر في المراسلة المؤرخة 5جوان 1847 تحت رقم 028/1640[3].

IV-الاستيطان الاوروبي من خلال الشركة العامة الجزائريةSGA

اعتبر إنشاء الشركة العامة الجزائرية عام 1865 التي سعت الى توسيع دائرة نشاطها الرأسمالي تحديا حقيقيا لفرنسا فقد قامت الحكومة بمنحها 100 الف هكتار موزعة على الشكل التالي : في ناحية وهران 6الاف هكتار الجزائر الوسطى 45009هكتار وبقسنطينة 84500 هكتار[4]وقد وقع توظيف في مساحة 62 الف هكتار مجموعة من الخماسين الذين قدر عددهم بـ 20 الف فلاح خماس اما 8الاف هكتار فقد تم استغالها في شكل مزارع اوروبية ذات كفاءة فلاحية عالية ضمت 160 مستوطن[5]. امتداد للتطور الاقتصادي والمالي في الجزائري فقد اعتبرت SGAمؤسسة مالية استثمارية ظهرت في ظروف اقتصادية مواتية، حيث كانت سنوات 1860-1870 سنوات التحرر والنمو الاقتصادي في فرنسا[6] بفضل سياسة نابليون الثالث، وتبعا لاتفاق بين فرنسا وبريطانيا في 29 جانفي 1860 فقد تدفقت السلع الفرنسية إلى الأسواق البريطانية وانتجت الاتفاقية آفاق جديدة أمام الصناعة الفرنسية ومع حلول عام 1863 صدر قانون بخصوص الشركات ذات صبغة المساهمة -شركات مساهمة- حيث بدأت العمليات الاستثمارية الواسعة والمبادلات التجارية في توسع وانطلقت عملية الاستيعاب من البنوك لهذا التطور واصبحت من

[1] Michel Chevalier :Système de la Méditerranée , Bureau du Globe ,Paris 1832 ,pp 37-38
[2] M. P. Elausolles :Op-cit ,p251
[3]C.A.D.N : M.A.E : 2ADP/2/034 : correspondances consulaires
[4]Ran Aharonson : Op-Cit ,p 25
[5]احميدة عميراوي وآخرون : اثار السياسات الاستعمارية .... نفس المرجع السابق ص ص 59-60
[6]Caron : "la stratégie des investisements en France (XIX[e]-XX[siecle])"Revue d'histoire économique et socialeanneé 54 e Volume N° 1,1976 ,Collections Universitaire 1976 p64,114

العناصر المعول عليها لاحداث تغيير اقتصادي أذ شكلت مؤسستين في إطار التشريع المالي الجديد، القرض الليوني الذي أنشأ عام 1883 والشركة العامة الوريثة لتكتل مصرف Pereire عام 1864 برأس مال بلغ 120 مليون فرنك وفي مواجهة فشل القرض العقاري قرر نابليون اعتماد نفس الطرق المنتهجة في فرنسا من قبل الشركة العامة في الجزائر حيث نجحت الشركة على التراب الفرنسي وحتى في الخارج خاصة بريطانيا اين تم افتتاح فرع لندن عام 1871 في لندن[1].

لمواجهة الصعوبات المماثلة بالجزائر وتطوير الظروف المحلية المواكبة لسياسة القرض المحلي قررت فرنسا استحداث وصفة نموذج للشركة العامة التي سبق وأن بدأت النشاط عن طريق المدرسة السان سيمونية بالجزائروعرابها انفنتانEnfantin[2] .

فمنذ 1845 وهذا الاخيريسعى إلى انشاء شركة الاستيطان الفلاحي بالجزائرعن طريق الاستعانة برجال الدين، إذ بدأ في عام 1840 باتخاذ الاحتياطات اللازمة بحق شركة عامة للاستيطان بالجزائر مكلفة بإنجاح المشاريع الكبرى ذات المنفعة العامة والري وتجفيف الأراضي والمستنقعات التي اثرت على الاستقرار فقد اشارت نشرية صادرة تحمل رقم 304 الى المعاناة التي تعانيها المشاريع الاستيطانية باعتبار ان غياب الاسكان او المستوطنين تمثل عقبة حقيقية في تنمية المستعمرات خاصة الجزائر .[3] واعتبر انفنتان ان استخدام العلوم والابحاث لا يعفي من اعتبار المسألة الجزائرية اوسع من هذه الاعمال فهي تمس جميع مصالح الامة الفرنسية [4]، فقد استهوته المساحة الواسعة لسهول المتيجة البالغة عام 1848، 200 كلم طوليخاصة بعد دراسة وضعية المزرعة الفرنسية في سهول وادي متيجة بصورة أكثر، التي كانت تغطي مساحة بلغت4620 هكتار من الأراضي زرع منها462 هكتار بالقمح و189 هكتارخصصت للتبغ وتم تربية 160 رأسا من الماشية و11 جمالا هذه الاخيرة وجهت لاستخدامات النقل، وبنفس الاهمية نجد سهول الشلف التيتمتد لمسافة 200 كيلومترالممتد من الشرق إلى الغرب على طول البحر الأبيض المتوسط بالقرب من مدينة وهران[5]والذي اصبح حقلا خصبا لنشاط الشركة .

لم تكتف الشركة بهذه الانشطة باتجهت الى الاستثمار في الصناعات الحديدية من خلال:شركة مقطع الحديد وشركة النقل البحري بالسفن البخارية، و الاستثمار في سكك الحديد منذ تاريخ 15 اكتوبر 1866[6].وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي للاشغال ذات المصلحة العامة انجازها من قبل الحكومة الحكومة المقررة على حساب 100 مليون لفائدة الشركة العامة[7] الموزعة على الشكل التالي :

[1]Bonin Hubert : la société générale en grande Bretagne (1871-1996), La collection historique de la Société générale, 1996 p 7 - 25

[2] Emerit Marcel : les saints simoniens en Algerie ,Société d'édition "Les Belles Lettres,", Paris 1941 p 306

[3] C.A.D.N : M.A.E : 2ADP/3/304 : correspandances

[4] Journal generale de l'instruction publique et des cultes ,v 29 N° 12, samedi 11feverie 1860 , pp 260-262

[5] Yacono Xavier: La colonisation des plaines du Chéliff: Les facteurs de la transformation (suite) Un siècle de colonisation. La colonisation et les indigènes, Thèse de Doctorat,Universté de Paris ,1955 ,pp 200-207

[6]Bertrand Gille : La Banque en France au 19e siècle: Recherches historiques,Librairie Droz ,Geneve, suisse , 1970, p204

[7] Archives de Vincenne :AMG1H238 Dossier N° 11: note sur la situation au31 décembre 1868 des travaux d'utilité publique exécutés avec les100 millions prêtés à l'État par la Société algérienne (1869)

جدول رقم09 : اشغال ذات مصلحة عامة انجزت من قبل الحكومة لفائدة الشركة العامة

الصيغة 1870	توزيع 100 مليون على القطاعات	المصاريف 1867-1866	قروض 1868	تقسيم القروض 1869	
1- قروض	34215000	8864574	7634000	6100000	4695000
المنارات	1975000	661496	951863	205000	70000
2- مد الطرقات	47123000	11393366	11498614	8400000	7255000
الإصلاح			590000	8184489	7575307
3- التجفيف	3127000	587610	588453	300000	300000
بناء السدود	7290000	252975	1443024	975000	2055000
حفر الآبار	750000	251065	200000	200000	100000
تدعيم البلديات			58605	,,,,,,,,,,,,,	,,,,,,,,,,,
	250000	201009	1029001	1261224	
4- التشجير	3000000	360957	271666	266666	471666
			255385	229341	273263
5- الخط الهاتفي	1500000	.....	.....	.....	1500000
المباشر	100000000	21708926	23743468	16666666	16666666
فرنسا - الجزائر	,,,,,,,,,,,,,,,,	22507568	17579389	15318790	13105760

Archives de VincenneAMG :1H238 Dossier N° 11: note sur la situation au31 décembre 1868 des travaux d'utilité publique exécutés avec les100 millions prêtés à l'État par la Société algérienne (1869)

نظرا للاعباء المالية المترتبة عن عقد الالتزام فقد حاولت الشركة ذات الطابع الدولي التملص من التزاماتها المتعلقة بالاشغال العمومية، الامر الذي سيدفع الكثير من رجال الاعمال الى تقديم مطالب للبرلمان الفرنسي والحكومة الفرنسية بضرورة انهاء هذا الامتياز وتصفيتها والذي لم يتجسد الا في عام 1877 بالرغم من انجازات هذه الشركة فقد انجازت .5 قرى استيطانية و20 مزرعة لـ150 اسرة معمرة الى جانب غرس 90 الف شجرة منها 70 الف شجرة كاليتوس الموجه للاستغلال الصناعي[1] كما قامت بفتح مكاتب قرض بعنابة ووهران وقسنطينة واقرضت مبلغ 400 مليون فرنك بفائدة 7% لمدة 5 سنوات للاشخاص وقروضا للحكومة بفائدة تراوحت بين 5% الى 6% كما اقرضت 3357 الف فرنك سنة 1867 للجماعات المحلية من بلديات وادارات عمومية بفائدة 8.5.%[2]

V- الاستيطان الاوربي المالي من خلال الشركة الجينيفية

1- تجارب الاستيطان المؤسساتي الاولى

حاول الجنرال جيرار Gérard وزير الحربية في رسالته المؤرخة في 30 اكتوبر 1830 للجنرال كلوزيل الدعوة الى تشجيع الاستيطان المالي على اعتبار ان فرنسا منذ الوهلة الاولى كانت تهدف الى البقاء في الجزائر عكس ما شاع، حيث اشار الى انه يمكن ان تتوسع دائرة الاستيطان شيئا فشيئا في الارض المحيطة بالجزائر وتفرض على المستوطنين شروط تقتضي بالمساهمة في اعمال تحصين الدفاعات عن

[1] Lucien Laner : l'Afrique choix de lectures de Geographie ,2eme Ed,Librairie classique Eugéne ,Belin ,Paris ,1885,pp 144-145

[2] شارل روبير اجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة..... ج2.... ص 146-148

المستوطنات، وايجاد مليشيات محلية من المستوطنات قادرة على الدفاع عن مصالحها [1] وهذه المحاولة كان هدفها التقليل من النفقات العامة وايجاد نوع من الامن لتطوير الفلاحة الاستيطانية وهو الامر الذي سيدفع في 22 ماي 1837 وزير الحربية الى توجيه رسالة الى القائد العام في الجزائر دانريمونDanremant جاء فيها "ان هدفالحكومة ليس السيطرة الكاملة او الغزو السريع والاحتلال الواسع لكل اراضي الايالة السابقة بل في مقابل التضحيات الكبرى التي تقدمتها فرنسا يجب تحقيق مستقبل واعد قادر على تحقيق نجاحات كبيرة ..."[2] ،وقد كتب De Feuillide ان الجزائر المستوطنة هي الامل الواعد، مستقبلا وليس ببعيد ستستقل عن الوطن الام (فرنسا) قصد تكوين دولة مستقلة حيث سيكون لها سلطان او امبراطور وستفقد فرنسا كل النتائج المحققة، فالحل يكمن في ابقاء العلاقة قائمة من خلال تكريس مبدأ المغلوب والغالب الابقاء على ذلك الرابط العضوي [3]، وهو ما كرسه مرسوم 4نوفمبر 1848 بسنه لااجراءات الملكية البلدية في مواده الثمانية وفرض ملكية المباني والقيادات البلدية وباعتبار ان ما ليس ملكية خاصة بفرنسا فهو ملكية بلدية مع بعض الاستثناءات فان تطبيق هذه الاجراءات في الجزائر يعني انهاء كل إشكال الملكية التي تعرقل العملية الاستيطانية[4].

ان ما يفسر معايير توزيع المعمرين في الريف هو الارض فلاستيطان الرسمي وظيفته توزيع الأراضي لغرس السكان الاوربيين في افريقيا الجديدة حيث تم التركيز على الساحل اين كان امل الاسقطاب اكبر،[5] ثم المناطق الداخلية والتي كانت عامل جذب يكرس محاولات فرنسا لاعمار الجزائر من خلال انشاء القرى الاستيطانية قصد استكمال الاستعمار في المتيجة* والجزائر العاصمة بواسطة التنازل عن الملكيات التي تمت مصادرتها بموجب الامر الصادر في 21 جويلية 1846 والذي يمنح الحق للسلطة الفرنسية التصرف في الملكيات التي سقط حق الجزائريين في اثبات ملكيتها بعد حلول الآجال، [6] حيث بلغت المساحة الاجمالية 60 الف هكتار في المتيجة وحدها، فاتجهت السلطة الفرنسية(الجديدة) الى اجراء مناقصات والتصفية الادارية كان نتيجتها اقامة اول معسكر استعماري حقيقي بالبليدة، كما قررت لجنة الجزائر تقديم 30 الف هكتار خصص منها 10 الاف لبناء او توسيع القرى الاستيطانية و20 الف لانشاء مزارع كبيرة .[7]

---

[1] Maurice jais : la Banque de l'Algerie et le credit agricole ,Arture Rousseau ,Paris 1902,p 37

[2] Dr Cauquil Perrier : Etudes Economique sur l'Algérie : Administration, colonisation,contonnement des indigénes ,Typographie et lithographie Adolphe Perrier Editeur ,Oran 1860 ,p 8

[3] Jean Gabriel Cappot , C . De . Feuillide : L'Algerie Française ,Henri plon, Impremerie Editeur ,Paris ,1856 ,p 10

[4] Jean Gabriel Cappot : C . De . Feuillide :L'Algerie française …Idem,pp 31-32

[5] Dimontés Victor : l'Algérie agricole suivie de quelque renseignements sur les produits de la steppe et des forêts ,Larouse, 1930 ,p 61p 91

*اصل كلمة المتيجة هي المتوّجة أي المنطقة التي تحيط بها الجبال من كل الجهات وهي عبارة عن سطح مستوي مساحته تصل الى 130000 هكتار يبلغ طوله من وادي الناظور غربا الى وادي بودواو شرقا نحو 100 كلم يتراوح ارتفاعه بين و250 متر Maurice Wahl : "Les Villes de l'Algérie"1887, 2001p12 Revue de l'Afrique française .

[6] Jean Baptiste Duvergier : Collection complète des lois, décrets, ordonnances, règlemens ..., Vol 46. ;Op-Cit pp320-323

[7] Demontès Victor: L'Algérie économique, ,Direction de l'agriculture, du commerce et de l'industrie, Vol 5, Imprimerie algérienne, 1927,pp 517-521

تمكنت فرنسا من انشاء خلال الفترة الممتدة من 1851 الى 1858 ما يقارب 68 قرية ليصل عدد المستوطنين الى 131 الف 40% فرنسيون، غير ان المدن كانت اكثر حظا من القرى في الارياف، اذ بلغ عددالوافدين على المدن 112 الف سنة 1857 في حين لم يصل سكان القرى الاستيطانية سوى 40 الف نسمة[1]. بالرغم من المخاوف التي ابداها راندون غيران بليسيه عند توليه الحكم عام 1853 اعلن تأييده للمضاربة الذكية والنزيهة في اراضي الساحل دعما لاحد الرأسماليين دومونشي، حيث اشار الى ان الدولة لم تكن اكثر عرضة للخطر في تيبازة من تعرضها للخطر مع الشركة الجنيفية، كما شجع سانت ارنو المشروع الذي سيأتي بنتائج ممتازة استنادا الى اقتراح الماريشال فايانVaillant*فقد اقر مجلس الدولة الفرنسي مرسوم تحويل تيبازة الى مستوطنة نموذجية بآمتيآز[2].

عملت الادارة لفرنسية على تشجيع المضاربة دعما للشركات المالية الكبرى باقامة معسكرات فلاحية ذات ملكيات كبيرة، وهو ما مكن الشخصيات المالية الراسمالية من الحصول على أجود الاراضي سواء عن طريق الامتياز بالمجان آو عن طريق الشراء البخس، خاصة حين بلغ الوعاء العقاري الخاص بالاستيطان الناتج عن المصادرة والتنازل 5 مليون ونصف المليون هكتار[3] وتتضح الصورة في طبيعة الملكيات العقارية من خلال الجدول التالي [4] :

جدول رقم10 يوضح طبيعة الملكيات الفلاحية في الجزائر وعدد الملاك

الملكيات	اقل من 15هك	15الى 50 هك	50-100 هك	اكثر 100 هك
عدد الملاك	391000	118000	17400	5600
النسبة %	74	22	3	1
المصدر : De Villers G : pouvoirs politiques et questions agraire en Algérie ,V1 ,Unversitéé catholique de louvain La-Neuve,1978 , p36-39				

كان هدف االسلطات الفرنسية ضمان استيطان ناجح من خلال ايجاد مجتمع استيطاني بشري بالجزائر قادر على ترسيخ وجودها الى الابد، وذلك من خلال استغلال رؤوس الاموال الخاصة، فكان مشروع

[1]شارل اندري جوليان : تاريخ الجزائر المعاصرة –الغزو وبدايات الاستعمار 1827 – 1871، الجزء 1 تعريب جمال الفاطمي، نادية الازرق، فتحي سعيدي، حسين بن قرين، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 658 -661

*جان-بابتيست فيلبرت فايلانت، ولد 6 ديسمبر 1790 –وتوفي 4 يونيو 1872 كان سياسي فرنسي وضابط عسكري، اصبح مارشال فرنسا في 1851، وسناتور في جانفي 1852، ثم المارشال الكبير للقصر، في عهد الإمبراطورية الثانية (1852-1870)، بعده غين وزيرا للحرب من مارس 1854 إلى مايو 1859، وزير بيت الإمبراطور من 1860 إلى 1870، ووزير الفنون الجميلة من 1863 إلى 1870. Robert et Cougny :Dictionnaire des Parlementaires français Éditeur : Edgar Bourloton,Presses universitaires de France

[2]شارل اندري جوليان : المرجع السابق ص 662 وايضا :

Kamel Kateb:Européens, "indigènes" et juifs en Algérie (1830-1962)….Op-Cit ,pp 85-86 et Vaillant :Rapport a l'empreure sur la situation de l'algérie 1853 ,le journal des débats 25 Mai 1854

[3] Démontés Victor : Op-Cit ,p 102

[4] De Villers G : pouvoirs politiques et questions agraire en Algérie ,Vol1 ,Unversitéé catholique de louvain La-Neuve,1978 , p36-39

الشركة الجنيفية التي كان هدف مؤسيسها هو تجربة الاستيطان الرأسمالي الواسع والاستجابة لشروط المرسوم المحدد للامتياز ثم الحصول على الاراضي واستغلالها لتحقيق الارباح وانجاح هذا الاسلوب الاستيطاني من خلال اشراك الشركات الكبرى الرأسمالية والمستوطنين الصغار، فالشركة الجنيفية قدر لها ان توسع نشاطها بشكل يسمح بتوسيع املاكها .[1]

فالتجارب والمشاكل التي واجهت الاستيطان الراسمالي تقتضي توفير الموارد لاستغلال والطرق فقد تحصلت الشركة على مشاريع طرق معبدة لاستخدامها لنقل المنتوجات من خلال توسيع الطرق بمتر واحد كمساهمة من الحكومة، [2] التي يمكن ان تطبق من خلال الاستيطان الرأسمالي بفضل الشركة في بلد مؤهولا بالسكان، حيث ستكون بمثابة الحافز نحو اعادة تنظيم النظام الاستيطاني في حد ذاته بكيفية تحافظ على كفاءة الارض ومردودها وبالتوازي مع ذلك فان الشركة الجنيفية تتحمل مسؤولية تفعيل الامتيازات العقارية من خلال تفعيل نظام الامتياز الفلاحي، الذي يجب ان يكون على النمط الاوروبي باستغلال اليد العاملة اهلية باسلوب مختلط (اهلي اوربي) وهو السؤال الذي طرح بعد مصادرة الاراضي من الاهالي، التي خلقت معظلة حقيقية امام السياسة الفرنسية حيث تم مصادرة 365 الف هكتار كاراض غابية واراضي فلاحية فخلال العشر سنوات 1851- 1861 وحدها تمت مصادرة 249 الف هكتار[3].

كانت من اجود الاراضي ومكنت الادارة الفرنسية من تحطيم النظام القبلي القائم وهو ماطرح سؤال حول العلاقة بين الثلاثية : الاستيطان –مصادرة الاراضي – الشركة الجنيفية، خاصة ما تعلق بالعقار الفلاحي ؟ كيف يمكن استغلال رؤوس الاموال الخاصة في مجال الاستيطان الفلاحي ؟هل يمكن اعتبار الشركة الجنيفية تتممة لظهور الرأسمالية السويسرية او الامبريالية السويسرية؟.[4]

2- تجارب الاستيطان البشري

وقد مرت هذه التجربة الاستيطانية بمرحلتين :

المرحلة الاولى : ابتداء من 1851 والى 1858 حيث عملت الشركة على تشجيع انتقال العنصر البشري ومعه بدأت ملامح الاستغلال الاستيطاني لفائدة الشركة من خلال تبني اسلوب الحصر العقاري اي دفع الادارة لمصادرة الاراضي وتمليكها للشركة كشق اول ثم محاولة الربط بين هذه السياسة وتوجهات نابليون الثالث في اطار مشروع المملكة العربية.[5] ولتحقيق ذلك يجب الغاء قرار 22 افريل

[1]Claude Lützelschwab : La Compagnie genevoise des Colonies suisses. De Sétif (Algérie) et les innovations agricoles de son directeur Gottlieb Ryf (1884-1903), révélatrices des mutations sociales de l'Algérie coloniale, Revue française d'histoire d'outre-mer / Société française d'histoire d'outre-mer N°328,329· janvier 2000,pp185-186

[2] Ministère de l'agriculture, du commerce et des travaux publics :" Enquête agricole Algérie , Alger , Oran, Constantine"Revue de l'Orient et de L'Algérie et de colonies, Imprimerie Impériale ,Paris 1870 p 431

[3]صاري جيلالي : الكارثة الديموغرافية 1867-1868، تر عمر المعراجي نالمؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2008، ص 15

[4]Claude lutzelschwab : la politique coloniale de la compagnie genevoise ,Zeitschrift: Traverse : Zeitschrift für Geschichte , Revue d'histoireBand, 5eme année,1998 ,pp 56-57

[5] Noushi André : Enquête….Op-Cit , p 232

1863 الذي كان مطلب De Frescheville مدير الشركة الجنيفية الذي طالب بضرورة العودة الى قانون 16 جوان 1851 الخاص بنظام المياه[1].

المرحلة الثانية : ابتداء من سنة 1858 والى غاية حل الشركة 1956 حيث بدأ التزام الشركة تجاه السلطات الفرنسية بتنمية الاستيطان الرأسمالي من خلال العقد الذي جمعها[2] والذي سينتهي في24 افريل 1858 .

مع صدور المرسوم الامبراطوري الثاني*الذي حرر الشركة من التزاماتها الادارية وجعلها اكثر حيوية في اتخاذ القرار والعمل وملكيتها لـ 12340 هكتار من الاراضي[3] وهو ما مكنها من تحويل وجهة ازيد من 3000 نسمة تجاه الجزائر[4] غير ان غالبيتهم لم يكونوا مستوطنين فلاحين بل حفارين وبنائين وحدادين الامر الذي وضع الشركة اما مشكلة حقيقية اخرى وهي انعدام اليد العاملة المتخصصة في الفلاحة .[5]رغم ما تحصلت عليه الشركة من امتياز بحرية الملاحة والرسو في الموانئ الجزائرية للبواخر المحملة باليد العاملة الاوربية لفائدة الشركة، فان الاقبال على السفر نحو الجزائر ظل منحصرا في الفئات الفقيرة، وقد تمكنت الشركة من توزيع القادمين على القرى الاستيطانية خاصة خلال السنوات الثلاث الاولى اذ وزعت 1004 مهاجر بنسبة 58% على 450 منزل من اصل 500 منزل الواردة في الامتياز والمطلوبة لاستيعاب هذا العدد، غير انه من 450 منزل هذه كان 293 منزلا فقط صالحا للاقامة والسكن.[6]

استنادا الى تقرير الشركة المقدم لمجلس الادارة فان 719 اوروبي فقط تم اسكانهم، ثم انخفظ هذا العدد الى 522 نسمة، هذا الانخفاظ يعكس فشل الشركة في فرض شروطها خاصة ما تعلق بشرط ملكية كل مهاجر لمبلغ 3000 فرنك كمساهمة من طرفه في العملية [7]، اضافة الى طبيعة المنطقة جغرافيا جغرافيا ومناخيا التي ادت الى انتشار الامراض، يضاف اليه التحول الاقتصادي للمنطقة بعد 1858 حيث تراجع الانتاج المحلي بفعل مصادرة الاراضي وهجرة الفلاح من الريف نحو هوامش المدن، الى جانب الاجراءات القمعية التي فرضت على الاهالي كالضرائب والطرد المنظم[8].

---

[1]Ministère de l'agriculture, du commerce et des travaux publics : Opcit p 429

[2] Jean Bouvie :Histoire économique et histoire sociale: Recherches sur le capitalisme, Librairie Droz,Geneve ,1968.pp 196-197

*مرسوم امبراطوري اعفى الشركة من كل الاعباء التي يفرضها عليها قانون الامتياز خاصة ما تبقى من مشاريع بناء القرى Claude Lützelschwab : La compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif..Op-Cit ,p86

[3] Claude Lützelschwab : La Compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif..Op-Cit ,p86

[4] AEG,AP68.5 Lettre du Ministere de la Guerre à la direction de la compagnie Genevoise le 26 Avril 1858

[5] Piquet Victor : Op-Cit ,pp 71-86

[6] AEG,AP68.4.1,7eme Rapport C.A ,Mars 1851 et l'archives de la compagnie genevoise a Geneve

[7]AEG ,AP 68.4.1 ,Op-Cit

[8]Claude Lützelschwab :La Compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif (1853 – 1956) un cas de coloniation privée en Algerie ,Peter Lang Berne Suisse 2006 ,p72,16

3- سياسة الشركة من خلال الاستيطان الاهلي المزدوج

عملت الشركة على استغلال الاراض الممنوحة لها باستخدام الفلاحين الاهالي، وقد ارجعت الشركة سبب اعتمادها على اسلوب المزاوجة بين اليد العاملة الاوربية واليد العاملة الاهلية الى اختيارها لنمط جديد من الاستيطان وهو الاعتماد على النموذج الامريكي الجنوبي* وهو تثبيت الاهلي في مراكز تواجد المستوطنين قصد استغلالهم بدل ترحيلهم [1]، فحيث يتواجد الاوربي يجب ان يتواجد الاهلي المستّغل كمحاولة لتحضيرهم! من خلال فرض استقرار بشري اهلي في محيط المستوطنات الاوربية الكبرى[2] وادخال اساليب جديدة على الاستغلال الفلاحي سواء الالآت او نمط الاستغلال بانشاء مزارع كبرى للاستفادة من الوسائل الحديثة ويد عاملة اوربية واستغلال الاراضي باسلوب اوربي للثلث 3/1 اما الثلثين الاخيرين 3/2 فيمكن استغلالها بايدي عاملة اهلية تحت رقابة ادارية اوربية من قبل موظفين اهليين او اوربيين وهذا الاجراء الاخير هو الذي سيجنب الادارة الضغط على القبائل ومصادرة اراضيها وتحقيق الاستيطان الفلاحي باساليب عصرية.[3]

وفي اطار الاستغلال هذه الاراضي فان الشركة واجهت العديد من التناقضات :

- زراعة اوربية تقتضي استثمارات ضخمة ووسائل حديثة والالآت ومنشآت.
- تهيئة الارض ومشكلة حصر الاهاليContonnement ونزع الملكيات وتحويلها الى مستثمرات للشركة.[4]

فخلال السنوات الاولى لوحظ ان 1300 هكتاركاراضي للشركة كانت تستغل من قبل الاهالي لتصل الى 3700 هكتار[5]في حين ان 50 هكتار فقط كانت تستغل في الفلاحة الاوربية، وهو ما يمكن ملاحظته ملاحظته من الجدول التالي:

جدول رقم 11: يوضح الاستغلال المكثف من قبل الاوربيين للمساحات الممنوحة للشركة

السنوات	1855	1856	1857	1858
اجمالي المساحة المستغلة	1300	1500	3750	3700
الاوربي	50	120	192	450
المصدر: Noushi André : Enquête …… pp249-253				

الملاحظ ان الفلاحة الاوربية منذ 1851 في تناقص مستمر، مما اضطر الشركة الى توجيه جزء من الاراضي نحو الاستغلال الاهلي الذين كانوا على استعداد للعمل كاجراء او كعمال موسميين او

*النمط الامريكي الجنوبي : الاستخدام الكامل للارض مع استغلال اليد العاملة الرخيصة –الخماسة –قصد التحول الى قوة اساسية عالمية.انظر

Christian Peltier, Jean-Michel Fort :Histoire-géographie : Espaces, temps et durabilité,Educagri Edition,Paris,2014,p282

[1] AEG AP 68.4.1 rapport du Conseil d'Administration du Mars 1859

[2] AEG AP 68.15.2 Fol 69-82 du 18 mai 1857 Notes sur les rapports de la compagnie de setif avec les populations populations arabes

[3] AEG AP 68.4.1 7eme Rapport du Conseil d'Administration du Mars 1959 ,pp 54-57

[4] Compagnie genevoise des colonies suisses de Setif ,le journal des Débats du 17et24 Juin 1854

[5] Noushi André : Enquête …… pp249-253

خماسة[1]من خلال معادلة 5/2 للشركة و5/3 للمزارع تمكنت الشركة من الاستمرار في استغلال الارض والوفاء بالتزامات الاستيطان فقد قامت بتوظيف عامل الوساطة بان قامت بتوظيف زعماء القبائل ورؤسائها وشيوخها للحصول على الامتيازات بإدخال المكاتب العربية في العملية الاستغلالية [2]، اين تم حصر الفلاحين الاهالي بضمان هؤلاء الزعماء والمكاتب العربية الذين كلفوا من جهة اخرى بمراقبة الفلاحة الاهلية فاصبحوا يشكلون شرطة اهلية، في المقابل يتحصل هؤلاء على رواتب حسب وحدة المحراث والمحددة بـ 15 فرنكا *وهذه الضريبة التي تدفع من قبل المستغلين وهو ما يجعل هؤلاء اكثر اداءا وقدرة على مراقبة العمل الفلاحي ومنع اي خرق او تهريب للانتاج [3].هذا الاسلوب الانتاجي كان يهدف الى الحفاظ على سلطة رووٴساء الاهالي والقبائل والتقليل من اعباء الاجور المقدمة للمزارعين وقصد تحقيق الهدف الاكبر وهو تفكيك نمط الحياة والاقتصاد الاهلي[4].

هذا النمط المزدوج في سياسة الشركة كان الهدف منها تفعيل سياسة الحصر من خلال تحويل السياسة الاستثمارية الى سياسة الاستغلال فبدلا من تهجير كملاك يجب جعلهم عمال اجراء في اراض الشركة ونظرا للحاجة الى اليد العاملة وادراك هؤلاء الاهالي لهذه الحاجة قررو رفع احتجاج للشركة يطالبون فيه بضرورة انهاء الوساطة لرووٴساء القبائل سواء التأثير او السلطة او الضرائب .[5]لقد واجهت الشركة مشكلة الحصر التي ضربت التوازن بين الاهالي والكولون فمن حيث تقسيم العمل وتوفير الاراض والعمل للاهالي الذين ظلوا متواجدين في عقد مع الشركة الجنيفية[6].

4 – الاستيطان الاهلي الجزائري

وضعت الشركة منذ انشائها اسلوبا جديدا للاستيطان وهو الاستيطان المزدوج الاهلي – الاوربي، تدعيما للسياسة المتبعة من قبل الادارة الاستعمارية التي كانت تستهدف تحطيم العلاقات الاجتماعية بين زعماء الاهالي والسكان، فالسياسة المنتهجة من قبل الشركات الفلاحية الاستيطانية اوجدت ظاهرة الخماسة *، وعليه طالب الاهالي الشركة بتوسيع املاكها العقارية الى 80 الف هكتار لمعالجة المشاكل

[1] Noushi André : Enquête …… pp 232 ,284

[2] C.A.O.M, GGA :69K7,Rapport mensuel du Bureau arabe du sercle de Setif octobre 1858 ,p 2-4

*القواد 12,50 فرنك و2,50 فرنك للشيوخ انظر : C.A.O.M, GGA :69K7,Rapport mensuel du Bureau arabe du sercle de Setif octobre 1858 ,p 2-4

[3] AEG AP 68.17.3 Lettre du Directeur de la Cie.Genevoise au Générale commandant de la subdivision de Setif 27 october 1857

[4] Hippolyte Peut :Annales de la colonisation algérienne, Bureaux des annales de la colonisation Algérienne , Paris 1854, pp115-117

[5] Idem :p56

[6] Noushi André: Enquête ……Op-Cit, pp 249 -253 , 268- 273

* الخماسة : عقد يربط المالك للأرض بمزارع يشتغل في ملكه بمقدار خمس المحصول هو نظام اقطاعي حيث يعمل الفلاح الفقير لدى صاحب الارض الغني ولاياخذ من المنتوج الا الخمس. كان هذا النظام معمول به وقت الاستعمار. وعند الاستقلال تم الاستغناء عنه، مصطفى حجازي: نظام الخماسة في القطاع الوهراني(سيدي بلعباس انموذج) مجلة المواقف العدد09، ديسمبر 2014، جامعة معسكر الجزائر ص 423

التي واجهها سكان القرى وقصد تمكين الاهالي من العمل في الاراضي الشركة وفقا لنظام الحصص السالف الذكر.

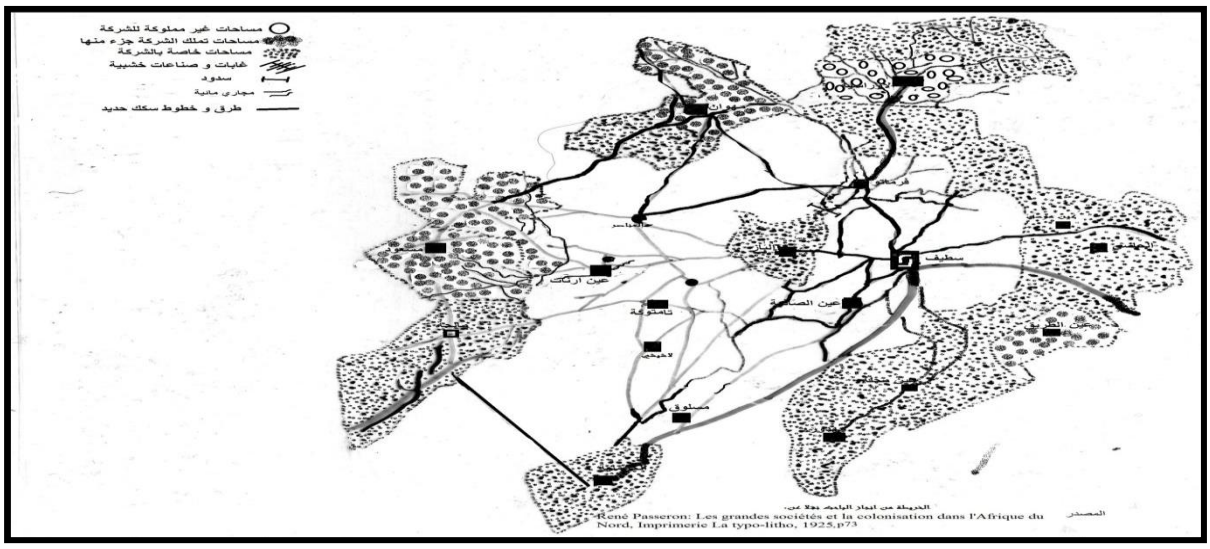

خريطة رقم 04 بتصرف للاستثمارات السويسرية في ناحية سطيف –الشركة الجنيفية–

René Passeron: Les grandes sociétés et la colonisation dans l'Afrique du Nord, Imprimerie La typo-litho, 1925,p73

فتقدمت الشركة في ديسمبر 1854 بصيغة جديدة اقترحتها على وزارة الحربية من قبل الماريشال Vaillant حيث اقترحت الشركة عقد تحالف بين رؤوس الاموال والعمل على توظيف عمال اجراء من الاهالي في ملكيات صغيرة من خلال فرضية الشركة استبدال الكولون المالك بكولون آخر (اوروبي)، بحيث يتم استغلال الاهالي شريطة عدم تجاوز نسبة الربع ¼ من السكان الاجراء.لاقت هذه الفكرة في ترحيبا محتشما من قبل الادارة الاستعمارية[1] وفي جوان 1854 وجه مدير الشركة لمجلس ادارة الشركة بجنيف تقريرا يشير فيه الى ان السلطات الفرنسية في الجزائر اصبحت تتعامل بايجابية مع الاستيطان العربي – الجزائري كنموذج لاستيطان جديد يقوم على انتزاع الاراضي من الاهالي وتنظيم الوعاء العقاري ثم الشروع في النمط الجديد القائم على اساس تقسيم الاراضي، نصف للأهالي والنصف الآخر للأوربيين دون تمييز بخصوص نوعية الارض والعنصر البشري المُستغِل [2]معتبرا ان هذا الحل هو الحل الوحيد امام الادارة لمواصلة المهام الاستيطانية القائمة على التوسع العقاري والبشري في الجزائر وبذلك بانهاء مشروع بيجو.[3]

رغم الموقف السلبي والمحتشم للحاكم العام راندون Randon الى جانب الجنرال كامو Camou بخصوص ما تعلق بقضية الحصر ونزع الملكية نظرا لطبيعة الشركة الاستثماري، فالأول كان يعتبر ان

[1] AEG AP 68.15.1 Fol 248-274 ,30 Decembre 1854
[2] Charles André Julien :Histoire de l'Algerie comtemporaine ,T1 ,la conquête et les debuts de la colonisation (1827-1871) , Presses universitaires de France ,Paris , 1964 ,p 410
[3] AEG AP 68.15.1 Fol 248-274 ,30 Decembre 1854

وجود المضاربة من قبل الشركات او الدولة في حد ذاتها هو تشجيع للاستغلال الفردي لا غير*[1] اما الثاني اي الجنرال كامو Camou فقد كان يعارض اصحاب الامتياز ويعتبر عملية التنازل الواسع عن الاراضي تشجع المضاربة العقارية في الجزائر[2] فالشركة الجنيفية شركة راسمالية ذات مصادر مالية عالية على غرار الشركة الجزائرية العامة من جهة والتخوف من النتائج العكسية على الفلاحة بشكل عام والاستيطان بشكل خاص فالشركة كانت تعمل على ايجاد نمط من الاقطاع المالي بخلق هوية جديدة للمستوطن الاوروبي وليس الفرنسي وحتى المستوطن الاهلي! ضمن سياسة جديدة تقوم على المبادلة والمعادلة، وتوظيف امكانات المكاتب العربية لتحويل الاهالي الى ملاك فلاحين خواص تحت سقف الشركة لتحطيم السلطة الابوية لرؤساء القبائل وبقية السلط الآغاوية والقياد.[3] بالرغم من الموقف السلبي للحاكم العام بضرورة مواصلة سياسة الحصر والمصادرة الضرورية للاستيطان الرأسمالي الكفيل بابقاء هذه المؤسسة الاستيطانية الفلاحية الاوربية نشطة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها [4].

فرضت معارضة راندون Randon لاشراك الاهالي في العملية الاستيطانية على الشركة** موقفا آخر وهو التخلي عن المشروع والاتجاه نحو مشاريع اخرى [5]بدءا من تاريخ جوان 1858 سيشهد ميلاد نظام جديد الادارة الجزائر وهو وزارة الجزائر والمستعمرات مما فرض على الشركة تغيراً كليا في مشاريعها الاهلية، ففي تقارير الشركة الموجهة الى الادارة بتاريخ 11مارس 1859 كشفت الادارة على ان الاستغلال الفلاحي في الهضاب العليا – سطيف– بالمستوطنات الاوربية اصبح مكلفا، في ظل الاستعانة باليد العاملة الاهلية الاجيرة والتي بلغت تكاليفها اكثر من ثلثين.[6] امام تراجع اسعار المواد الفلاحية اثر الازمة الاقتصادية لسنوات 1857–1858 ووصول منتجات اوروبا الشرقية الى الاسواق الفرنسية (القمح خاصة) بعد انتهاء ازمة البلقان 1855–1856 تاثرت كثيرا مداخيل الشركة وخلق ظروف فلاحية جديدة اثرت على العلاقات بين فرنسا والجزائر عموما، و الشركة والادارة الفرنسية خصوصا، خاصة في تمويل الفلاحين بالقمح حيث اجبر الفلاح على تصدير قمحه قصد تمويل سداد القروض [7] وهو ما يبرزه الجدول الجدول التاليحركة التصدير للقمح[8]:

*كتب راندون حول قضية المنح المجاني للاراضي بغرض تشجيع الاستيطان " ماذا ؟الدولة، أي الشركة، تستسلم وتمنح مصالحها للمضاربة، أي للاستغلال الفردي ...." شارل اندري جوليان: نفس المرجع السابق ص 661

[2] شارل اندري جوليان:نفس المرجع السابق الجزء 1، ص 661

[3]شارل اندري جوليان:نفس المرجع السابق الجزء 1، ص 662–663

[4] AEG AP 68.15.1 Fol 248-274 du 30 Decembre 1854

** كان رآندون يفضل آلطآبع المنهجي للتضييق والحصر من خلال آعتمآد مذهبآ قآنونيآ وآجتمآعيآ [آلتميز بين آرآضي آلعشور واراضي آلجزية : شارل اندري جوليان: المرجع السابق الجزء 1، ص662

[5]Jacques Randon :Mémoires du Maréchal Randon: 1812 - 1870, Vol 1, Typographie lahure ,Paris 1875 pp 384-385

[6] AEG AP 68.4.2 ,18 eme Rapport Conseil d'Administration du feverie 1869 ,pp 89-90

[7] AEG AP 68.4.1,7[eme]Rapport de Conseil d'Administration du,Mars 1859 ,48

[8] GF :"Expose de la législation sur le commerce et la navigation de l'Algérie 1830-1863" Enquête sur le commerce et la navigation de l'Algérie: Mars-avril, 1863,Typographie Bastide, Alger,1863,,pp 19-25

جدول رقم 12:حركة تصدير القمح خلال سنوات الازمة 1867-1870

تصدير الحبوب 22819 هكتلتر	القمح 1866 هكتلتر	الشعير 196223 هكتلتر	الدقيق 50959 كلغ
1867	49924	5811	12899
1868	335409	240913	42343
1869	217115	498660	73951
1870	150447	174441	297312

المصدر : GF : Enquête sur le commerce et la navigation de l'Algérie: Mars-avril, 1863,Typographie Bastide, Alger,1863,,pp 19-25

بالرغم من هذا الاخفاق الفلاحي المتكرر للشركة بصفة خاصة والفلاحة الاوربية في الجزائر عموما، فان الشركة ظلت تعتبر ان المنافع الاقتصادية والسياسية لن تتحقق في ظل هذا المناخ السياسي السائد بالجزائر والذي لا يساعد على تطور الشركة الرأسمالية[1] فالشروط المفروضة سواء السياسية او الاقتصادية ظلت تفرض نفسها كحاجز بين المستوطنين الصغار والشركة، فهؤلاء لا يمتلكون القدرة على مواجهة التحديات الطبيعية والبنكية مما جعلهم يتجهون الى المدن او الامتناع عن استغلال الاراضي الممنوحة لهم في اطار الامتياز[2]. يضاف الى ذلك الشروط المناخية الصعبة التي تؤثر على نوعية النشاط والانتاج في حد ذاته، فارتفاع اجور اليد العاملة الاوربية القليلة وقلة المواصلات وارتفاع كلفتها وانعدام وسائل الاتصالات، خلق صعوبات في ايجاد فلاحة كثيفة .[3]

VI- الشركة الجنيفية وسياسة المملكة العربية

مع ظهور النظام الجديد – وزارة الجزائر والمستعمرات– بدأت الشركة تلمح الى اقامة علاقات جديدة، خاصة بعد الغاء الحكومة العامة للجزائر في 31 اوت 1858 والذي اعتبر اول عمل ايجابي بالنسبة للجزائر منذ الغزو 1830، وبتولى الامير جيروم السلطة انتهج سياسة جديدة وهي الادماج المقيد للمستوطنين وسياسة حصر للقبائل وخلق الملكيات الخاصة لتعويض الملكيات الجماعية التي تعني تفكيك القبائل بواسطة فرض مبدأ الحرية – حرية انتقال ملكية الارض والتبادل – وبالرغم من استقالة الامير جيروم في مارس 1859 وتولي شاس لولوبا Chasse loup Laubat الحكم الا ان نفس السياسة ظلت قائمة بالرغم من اجراءات الحد من انتقال الملكيات في المناطق العسكرية استنادا الى التوجه الجديد لنابليون الثالث، وقد تمكنت الشركة بعد هذا الدفع السعي الى وضع نظام قائم على انها مؤسسة رأسمالية فلاحية من خلال الحصول على حصة من الاراضي يمكن ان تشكل رصيد مالي وعلى الارض استثمارية تخلق عليها مزارع نموذجية للفلاحة الاوربية غير انه في مارس 1861 قررت الجمعية العامة للمساهمين انهاء كل اشكال الاستغلال المباشر سواء في الاراضي او المنشآت وقامت بتغيير دفتر شروطها لتمكين الاهالي والقبائل من الحصول على حق الاستغلال والانتفاع لهذه الاراضي والمنشآت من خلال مناقصة اما الاراضي التي لا تخضع لهذه الاجراءات (الكراء – الانتفاع) فتقرر كرائها للأهالي على اساس قاعدة

[1] AEG AP 68.4.1,7eme Rapport de Conseil d'Administration ,Mars 1859
[2] M.F.Lebon et Lallays dabot :Recueil des decisions du Conseil d'État statuant au contentieux ,T37 ,2eme Serie ,année 1867,D'auyon Duaphine ,Paris ,1867,pp 313-314
[3] AEG AP 68.4.1,7eme Rapport de Conseil d'administration,Mars 1859

5/2 من الانتاج للمستغليين و5/3 من الانتاج للشركة، الامر الذي انتج نمطين من الاستغلال : استغلال اوروبي 2000 هكتار للمزارعين الاوربيين والاهالي و3800 هكتارتؤجر مقابل تقديم الجهد لفائدة 900 كأُجراء.[1]

كشفت التقارير الصادرة بخصوص وضعية الارض وطرق الاستغلال خاصة اراضى البور والبراري التي ظلت بعيدة عن الاستغلال الحقيقي، اذ ارتفع عدد العاملين الاهالي في 20 الف هكتار الممنوحة للشركة بين 1853-1861 من خلال عقد شراكة حقيقية2713 فلاح مقارنة بالاوربيين 487 فلاح وهو ما كشفه التقرير المقدم خلال حكم الامبراطورية الثانية فقد حاولت السلطة الفرنسية تدارك اخطاءها بربط مستقبل الشركة بمشروع المملكة العربية الذي حاول نابليون من خلال فرض تصور جديد للسياسة الكلونيالية[2].ففي رسالة نابليون الثالث الى الماريشال بليسيه Pellissierالحاكم العام للجزائر في فيفري 1863 ورسالته لمكماهونMac Mahon في جوان 1865 كشف نابليون عن التصور الذي حدده بشان العلاقة التي يجب ان تنشأ بين الشركة الجنيفية ومشروع المملكة العربية، هذا التصور الذي يكفل المساواة بين المستوطنين الاوربيين والاهالي[3] وذلك بتحديد موقف من الاستيطان الريفي بتمكين الفلاح الاهلي من ممارسة العمل بدعم من رؤوس الاموال الخاصة لتنشيط الحياة الاقتصادية في البلد .[4]

حاولت الشركة التأقلم مع التوجه الجديد باستغلال اليد العاملة الاهلية بكثافة في اطار سياسة التشغيل والتوظيف التي دعا اليها نابليون الثالث –تمكين الاهالي من مصدر رزق – والادماج الاهلي بدل الطرد والابادة وتفعيل دور الثقافة الاوربية في جذب الاهالي في اطار تنشيط التاثير الحضاري الاوربي، [5]من خلال ضمان تواجد المستوطنين على الارض وتوفير الشروط الاقتصادية الكفيلة بخلق حركية كاملة تكون فيها الغلبة للاغلبية الاوربية وخلق قنوات اقتصادية بين الفئتين الاهلية والاوربية بواسطة التوظيف الشامل لليد العاملة الاهلية وهذه الشروط الاربعة التي تؤهل الشركة لتصبح شريك فعلي لسياسة نابليون الثالث الاهلية وهو ما يطلق عليه التحول الشرقي للشركة فشلت الشركة في القيام بالعمليتين الاساسيتين الاسكان والاستغلال الى جانب دخولها في مواجهة مع السلطات حول تصرفاتها تجاه الاهالي، ففشلها في استقطاب السكان يعود اساسا الى طريقة تجنيدها للفئات المستهدفة والفئات المستهدفة في حد ذاتها بذلك الى جانب طرق استغلالها للاراضي الذي كان بعيدا كل البعدعن الطرق الحديثة فالاعتماد على الاساليب التقليدية على غرار اساليب الاهالي في محيط اقتصادي اجتماعي لا يوفر الشروط الملائمة للنشاط الفلاحي سواء المناخية او الاستقرار السياسي لتحقيق اهداف الشركة لا طموحاتها.[6]

[1] AEG AP 68.42.11[eme]Rapport de Conseil d'Administration,Mars 1862 6

[2] GF : Recueil des decisions du Conseil d'État statuant au contentieux,T37 année 1867 ,Danjou Douphin,Paris 1867 pp 313-315

[3] Moniteur Belge : journal officiel N°121 35 année Lundi 1 Mai 1865

[4] Napoléon III : Lettre sur la politique de la France en Algérie adressée par l'Empereur au Marechal de Mac Mahon Duc de Magenta,Gouvrneur général de l'Algérie,Imprimerie Impériale ,Paris 1865, p 13 et suit

[5] Moniteur Algerien du 4 mai 1865

[6]Marques Jacquet: La Compagnie Genevoise des colonies suisses de Sétif:Le village d'Aîn-Arnat et la ferme d'El-Bez,lieux d'expérimentations de la Compagnie (1853-1857)Editions Universitaires Européennes ,2010 ,pp11,17

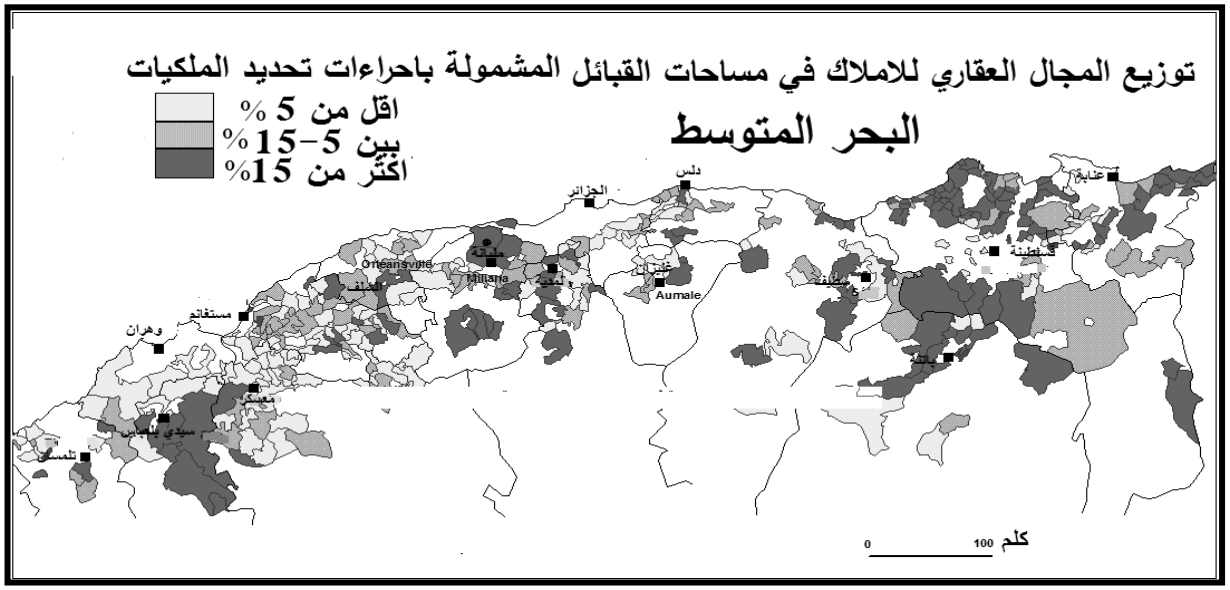

خريطة رقم 05 لتنظيم المجال العقاري في الجزائر من خلال سياسة الحصر للقبائل

رغم ما تحقق خلال سنوات 1851-1857 من تحولات اقتصادية فان تحول الاستغلال الى اسلوب الثراء المالي بدل الانتاج الفلاحي فشل، فالفشل يكمن في التردد الذي ساد العملية الاستيطانية رغم حصول الشركة على اكبر وعاء عقاري في الجزائر، اذ ظلت تعتمد على الفلاح والعمل الاهلي الى غاية انهاء وجودها عام 1956 رغم محاولات مديرها .RyfG استحداث نمط جديد للاستغلال يتلاءم والظروف المناخية للهضاب العليا.الاكيد انه في الجزائر نجد العديد من الشركات المحدودة التي تمكنت من الاراضي مثل الشركة الجزائرية والشركة الفرنسية الجزائرية على غرار الشركة الجنيفية، هذه الشركات تحصلت على امتيازات عقارية مجانا غير ان النتائج المحققة تبقى دون المستوى مما يدفع التصور الى ضرورة اعادة توزيعها في شكل ملكيات فردية وهو ما فشلت في ادارة الاستيطان[1] غير ان السياسة العامة كانت تهدف الى توسيع الزراعات بمساهمة الجميع اهالي واوروبين في الانتاج قصد تنمية الروح الفردية[2]، والدفع نحو ظهور الملكية الفردية لانهاء النظام الرعوي وتطبيق المبدأ على الاراضي المستغلة جماعيا من خلال تنمية الملكية الفردية[3].

المطلب الثالث : تأسيس الشركات الاستثمارية الفلاحية الكبرى

I- الشركة الانجليزية للهبرة

1- ظهور الشركة وتطورها

ان تحويل المستعمرة بواسطة نسق مركب لاحتلال عسكري، ولهجرة اوربية استيطانية وسيادة فرنسية مع وجود سكان اصليين فان الاستيطان لا يمكن ان يتحقق الا بتحويل المواقع كما يرى بيجو للفلاح

[1]Paul Lekoy-Heaulieu:"Le collectivime examen critique du nouveau socialisme et l'evolution du Socialism ،" Revue économique et financière du 5 juillet 1882 , p484 p 200

[2] Quesnel E : histoire de la conquête de l'Algérie,Vol 103 Félix Alcan Editeur ,Paris 1889 ,p121 et aussi Le moniteur de l'arméeN° 33 du 10Juin 1854

[3] Emile de Laveleye :la propriété et ses formes primitives ,Librairie germer Bailliere, Paris ,1874 pp 5-6

الفرنسي بالجزائر لخلق فلاحة غنية قادرة على استقطاب رؤوس الاموال الجامدة في البلدان الاوربية القادرة على تاطير الاهالي[1].

يشكل المقطع كمنطقة امتياز مساحة غنية، حيث تقوم العديد من الاودية بتغذية سهول المقطع خاصة الغربي من واد هبرة ووادي تين، وقد قامت الشركة –شركة الهبرة والمقطع– بتنظيم هذه الاودية لتصب في القناة الى غاية وادي المقطع، فالاول وادي سيق يسقي حوض الادنى من السهل والثاني والثالث يصبان في القناة وتتشكل المنطقة من اربع مناطق:

- منطقة رطبة وتشكل مستنقعات السهول السفلى والبحيرات المالحة (السبخة) او حوض بحيرة السد وغرابة ويشمل سهول المقطع .
- منطقة الاستبس.
- منطقة فلاحية.
- منطقة غابية .[2]

من اجل ري المزروعات خاصة التبغ بواسطة المياه تم الشروع التفكيرفي بناء سدود[3]من اجل توفير شروط الاستغلال لترقية منطقة Saint–Denis –du–Sig تم انجاز العديد من السدود لتحويل مجرى نهرSig السيق عام 1845 لتوفير المياه التي ستساهم في تحقيق الاستقرار في القرى المقرر انشاءها، ولذا انجز سد لحجزالمياه عام 1859 يقوم بحجز وجمع مياه قدرت بـ 3400الف متر[3]ونظرا للمعاناة التي ستتعرض لها المراكز الاستيطانية في المنطقة جراء المستنقعات والفياضانات، فقد تقرر الشروع في عمليات التجفيف وفقا للمشروع الذي اعده المهندس Robin ضابط سلاح الهندسة عام 1846 وتم تقديم المشروع عام 1856 للمصالح الاشغال العمومية الجسور والطرقات من قبل الضابط مهندس الهندسة العسكرية Baysselance قصد انجاز سد على ارض الهبرة Habra لتوسيع سدود منطقة السيق ومد قنوات الري، هذا المشروع تحصل على موافقة السلطات العليا عام 1862 لكن الانجاز لم ينطلق .

نظرا لاندلاع الحرب الاهلية الامريكية التي امتصت الجهد الفرنسي الاقتصادي، فقد تناقصت شحنات القطن الموجهة للسوق الدولية[4]مما اثر على المصانع الفرنسية والاوربية عموما مما خلق "حمى القطن "[5] التي ستدفع بالفرنسيين الى التحول نحو سهول الهبرة التي تجتمع فيها كل شروط الانتاج الكثيف للقطن وقد اكد Charles Brunel في كتابه *le coton en Algérie* الصادر عام 1910 على ان في الهبرة

[1] Isnard Hildebert : Vigne et colonisation en Algerie ,in annales de geographie ,T 58 ,N° 311 ,1949 , Persée N° 58 ,2016 ,pp 212 -219

[2]Metzmacher. M : Les oiseaux de la Macta et de sa Région (Algérie Non Passereaux siège Belgique , Aves ,Vol 16 N° 3et 4 ,1979

[3] Jules Charpentier de Cossigny : Hydraulique Agricole: Aménagement Des Eaux, Irrigation Des Terres Labourables, Baudry, 1889, pp 37,39

[4] René Passeron: Les grandes sociétés et la colonisation dans l'Afrique du Nord, Imprimerie La typo-litho, 1925,p 136

[5] Hutter .P .J : "la famine du coton en westphalie (1861-1865)", Revue d'Histoire Economique et Sociale (XX'Année, 1932) -R.E.H.S-,1932 ,p392-405

والسيق يكمن احتياط القطن الفرنسي[1] على غرار بقية المناطق حيث كان يزرع بالفعل في العصور الوسطى. اذ انتشرت مزارع القطن في المحيطات ببلدة طوبنة والمسيلة حيث كان يزرع من قبل عدد قليل من القبائل. عند الاحتلال حاول الفرنسيون عام 1832، اجراء تجارب عليه في حديقة اختبار الجزائر[2]، قصد الدفع بالعملية الى ابعد حد، تم منح مساحة من الارض في شكل امتياز لشركة فرنسية–انجليزية مقابل تنظيم مشروع ري وتهيئة للمنطقة سهل الهبرة، خاصة وانه سبق وان منح 12 الف هكتار للاستيطان البشري الفلاحي وبقي 24 الف هكتار لكلا الشركتين.[3]

الشركة الفرنسية من جهتها طالبت بدورها بامتياز استغلال الارض المتواجد بالمنطقة وفي 12 مارس 1864 صدر المرسوم الامبراطوري تحت رقم 59[4] لاستغلال سهول الهبرة بتخصيصه لمزارع القطن وتنميتها حيث تقررباصدار قرار ببيع عن طريق المزاد العلني لـ24100 هكتار بسعر شكلي بقيمة 24100 فرنك هذا الوعاء العقاري مشكل من قسمين قسم 15320 هكتار للحراثة والزراعة و8780 هكتار كغابات ومستنقعات، حيث وضعت على عاتق المستفيد آجال الشروع في العمل بتاريخ 1اكتوبر 1867 تحت مراقبة مهندسي اشغال الجسور والطرقات قصد القيام بالاشغال المنصوص عليه في عقد الامتياز [5] وتم تحديد مهام الشركة من خلال دفتر الشروط الوارد في المرسوم والمتضمن في مادته الثانية الثانية الخامسة(م5) :

1- انجاز سد خزان مائي في منطقة الهبرة يكون صالح لاستغلال الهيدروليكي بسعة 30 مليون متر[3]موجهة لري المساحات المشمولة بالامتياز.

2- تجفيف سهل المقطع .

3- مد قنوات ومجاري لري المساحات والاراضي المستغلة[6].

وفي المقابل تتعهد الادارة بضمان استفادة اراضي الامتياز المقدرة بـ36000 هكتار من السقي والري بالمياه المتأتية من السد استنادا الى المادة 25 * كما يتكفل بالاشغال المنصوص عليها في دفتر الشروط من خلال دفع بدل ضمان مالي، في مقابل قيام الدولة ببعض الاشغال غير ان الملاحظ هنا في مرسوم المنح او دفتر الشروط غياب اية اشارة حول بناء قرى استيطانية او اسكان المستوطنين على غرار

[1] Charles Brunel :le coton en Algerie- histoire, culture, préparation, vente et débouchés- Montégut&Déguili, Alger, 1902,p 16-17

[2] Paul Focil Ad Privat-Deschanel : Dictionnaire général des sciences théoriques et appliquées, vol 1, Tandou et cie Editeurs, 1864, page 597

[3] Paul birebent :Op-Cit, pp126-129

[4] GGA :Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie…Op-Cit , p86

[5] René Passeron : Op-Cit p 137 et C.A.O.M/ GGA 8 N 22 les Forêt en Algérie

[6] GGA :Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie…Op-Cit p p 87-88

* Art 25 :"Le droit à la jouissance des eaux d'irrigation pro venant du barrage appartient, sous la réserve énoncée en l'ar ticle 19, aux 36,000 hectares dont le p6érimètre est tracé sur le plan annexé à l'avant-projet dressé par le service des Ponts-etChaussées. La répartition des eaux sera faite proportionnellement aux su perficies, de telle manière, que l'adjudicataire aura droit à la jouissance des vingt-quatre trente-sixièmes de l'eau disponible. Il est bien entendu que les droits actuels des riverains de l'Habra et de ses affluents, placés au-dessus du barrage-réser voir, sont réservés. " GGA :Bulletin officiel du gouvernement gé9néral de l'Algérie …,Op-Cit Vol 4,p87

الشركة الجنيفية وهو ما يجعل من هذه الشركة شركة اقتصادية بامتياز اذ شرعت في العمل الاقتصادي بانجاز السد المطلوب بسعة 30مليون متر[3] عند تقاطع واد الهبرة مع واد فرقوق عند نقطة 15 كلم بعيدا عن مركز Pérrégaux* ومع سد السيق الذي يسع 16 مليون متر.[3]

تمكنت الشركة من ري 7500هكتار من مزروعات صيفية مختلفة و22500هكتار من مزروعات شتوية اي بمجموع 30 الف هكتار لتصل المساحة المروية الى 40الف هكتار بعد ان انتهت اشغال التهيئة بين عامي 1870-1872[1].

كان انطلاق الشركة في العمل بمجرد رسو المزاد عليها في 21 جويلية 1864 بمبلغ 25500 فرنك لفائدة الراسمالي الباريسي Jules Cahen حيث استرجع 80% من البناءات التي منحت للمهندس المدني بباريس Hubert –Francois Derrousse وتم توقيع عقد الامتياز بتاريخ 27 ماي 1865 بعد ان انجز المهندس Derrousse جزءا من الاشغال الواردة في دفتر الشروط عام 1864 قصد توسيع دائرة الاستثمار انضم ستة (06) من اصحاب رؤوس الاموال الى المشروع في 6 افريل 1868 واسسوا شركة ذات اسهم للهبرة والمقطع التي ستعوض وتستبدل بالشركة الفرنسية –جزائرية في 13 فيفري 1873 وهذه الاخيرة بدورها ستتحصل على مشروع امتياز خط سكة حديد ارزيو –سعيدة ويشجعها على رفع راسمالها وهو ما جعل الشركة تستحوذعلى كل اراضي الهبرة وبموجب عقد موقع في 20 ديسمبر 1877 اقدمت الشركة الفرنسية–الجزائري على بيع دومين (اراضي المشروع الهبرة والمقطع) الى شركة اخرى تحمل اسم شركة املاك الهبرة والمقطع والتي قامت من خلال العديد من العمليات بتوسيع العقار الى 25 الف هكتار غير ان الشركة سرعان ما اصطدمت بمشاكل مالية الامر الذي دفع بالقرض العقاري الفرنسي للتدخل ومنحها قرضا بثلاثة ملايين مقابل رهون عقارية للمنشات الشركة وفي 30 جوان 1911 تمت تصفية الشركة لفائدة السيدة Louise–Pauline –Eudoxie زوجة مالك اسهم الشركة Henri Schneider*وبلغت قيمة مبلغ التصفية 4,6مليون فرنك.[2]

* المحمدية : مدينة جزائرية تقع في ولاية معسكر، تعداد سكانها أكثر من مائة ألف نسمة، منطقة فلاحية غنية بسهل الهبرة معروفة بزراعة الحمضيات وخصوصا البرتقال. ملتقى تجاري https://fr.wikipedia.org/wiki/Mohammadia (Mascara)

[1] René Passeron :Op-Cit ,p 141,d'aprés le rapport du service des ponts et chaussées du 31 décembre 1910 et C .A.O.M, GGA :8 N/ 23-29

*المعروف بمالك الصناعات المنجمية ومؤسسSociété des Forges et Ateliers du Creusot وgroupe Schneider et Cie و Société des houillères, forges, aciéries et ateliers de constructions du Creusot الباحث

[2] RF.GGA : Conseil supérieur de gouvernement,Algérie. Procèsverbauxdes délibérations, session1913 ,T2 , Imprimerie de l'Association ouvriere , Alger ,1913 p 13-14,132

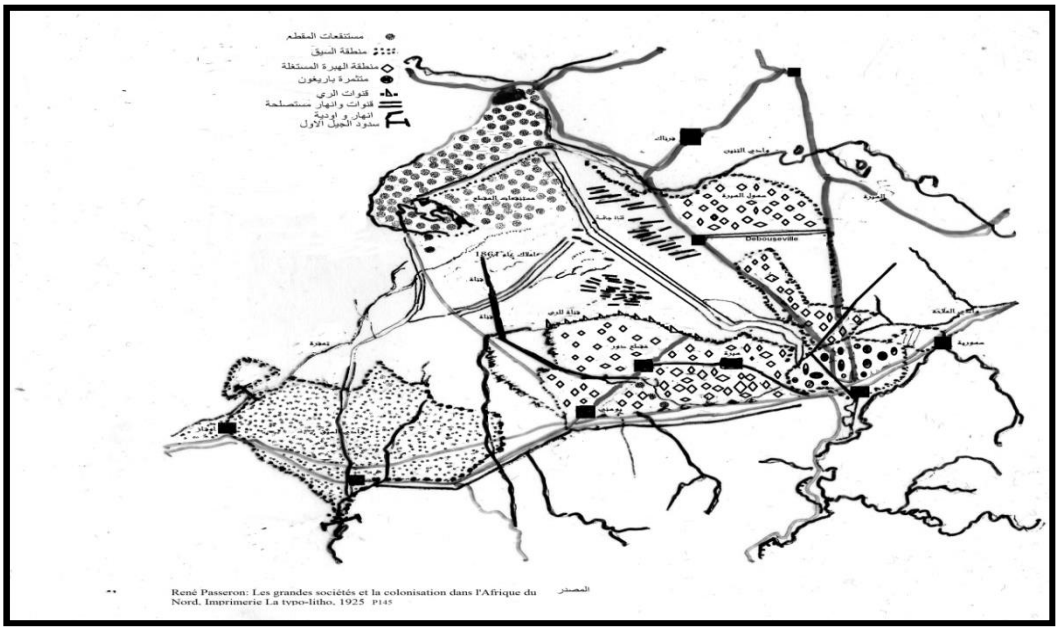

خريطة رقم 06 للاستثمارات شركة الهبرة والمقطع في الغرب الجزائري

كل شروط النجاح فالاتفاق الذي وقعه بليسيه Pellissieبتاريخ 25 جوان 1862 لفائدة رجلي اعمال انجليزين هما السيد مور Moore والسيد Melhadoبالتنازل عن 24100 هكتار من اراضي الدولة في حوض الهبرة وسهولها وحدد المبلغ بمليونين (2مليون) وتعهدت الشركة بالمقابل بانجاز السدود واشغال التجفيف ومجاري الري الضرورية لاستغلال الاراضي الممنوحة وعليه قررت الشركة في نوفمبر 1868 تخصيص 25 مليون فرنك كرأس مال يوظف في انجاز هذه المشاريع مقابل حصول الشركة على كل الامتيازات التفضيلية حيث رفعت 200 الف فرنك كضمان من اصل المليونين (2مليون) .

مع بداية النشاط في مساحة تتوفر على كل شروط النجاح فالري متوفر والارض خصبة ومتنوعة الخصوبة حيث قدرت كلفة الهكتار الواحد 80 فرنك للهكتار وهو معدل منخفض بالمقارنة مع ماهو موجود في بريطانيا 170 فرنك وفرنسا 94 فرنك مما يعني ان الفائدة مضمونة [1]. انطلقت الشركة في النشاط مع بداية شهر اكتوبر حيث شرعت الشركة الفرنسية الوهرانية وهي التسمية الجديدة في السعي من جهتها للحصول على اراضي الموعودة لـ Melhado لان الغرض لم يكن الاستغلال المشترك للارض بل السعي الى استعمال كل الطرق لاستغلال المنفرد متى تم تسليم الامتياز وفي المقابل حققت الشركة استقرار 150 عائلة ثم رفعت الرقم الى 200 عائلة في سهول الهبرة التي ستشهد عملية التخصيب لتهيئتها لزراعة القطن، نظرا لسهولة العمل في المنطقة اتجهت اللجنة المشتركة للمساهمين من الشركة الوهرانية الى تقديم طلب للحاكم العام في 24 نوفمبر قصد اعادة النظر في العقد الذي يربط الحكومة بالشركة الانجليزية ، غير ان رد الحاكم العام كان الرفض بحجة ان الحكومة لا يمكن ان تعيد النظر في

[1] Narcisse Faucon: l'Habra et la Macta (1864-1874)Dupré de Saint-Maur,Initiateur duBarrage, Le Livre d'Or De l'Algérie,Challamel et Cie, Paris 1889,p411 **et** Gil Blas : "Société de l'Habra et de la Macta"Le Capitaliste, 9 novembre 1887

الاتفاقية الا بما يحقق مصلحة الاستيطان وهو ما يتنافى مع طلب الشركة وهو الزيادة في مساحة الارض الممنوحة [1].

2- مهام الشركة في مجال الاستيطان

رغم ان المشروع منذ الوهلة الاولى كان يراوح النجاح والفشل فان العمل الذي يجب ان تقوم به الادارة هو البحث عن تسوية جديد قصد استرجاع هذه الاملاك فكانت اول عقار يتم استرجاعه من قبل الادارة، فمن اصل 25000 هكتار فان 900 هكتار تمثل القنوات والاودية والطرق والمسالك وخصص 100 هكتار وجهت لانجاز محطة تجريبية فلاحية في قرية Ferme Blancheسيدي عبد المومن حاليا في نواحي معسكر على الطريق الوطني رقمَ A17 قرب المحمدية ومساحات من حدائق وقرية Debrousseville* وقد تمكنت الشركة من تنفيذ بعض الاشغال حيث تم تجفيف 6100 هكتار وبقي 18الف هكتار تحتاج الى تفعيلها [2] وتتوزع طبيعة هذه الاراض على النحو التالي :

1- الزراعات الصناعية ذات المردود المتواضع : حصة من الارض بين 1و10 هكتار

2- مزارع البرتقال :حصة بين 10و 12 هكتار.

3- الاراضي ذات الجودة العالية: حصة 15 الى 25 هكتار، كما نجد حصة بين 30 الى 50 هكتار موجهة للمضاربين الذين يملكون مصادر لاستغلالها في مزارع كبرى

4- الاراض ذات الجودة المتوسطة :حصص بين 50الى 100 هكتار.

5- البراري:حصص بين 150 الى 300 هكتار.

6- مستنقعات ومراعي : 300 الى 350 هكتار.[3]

بهدف دعم الاستيطان تم تقسيم هذا العقار الى 227 قطعة قسمت على النحو التالي:

- 15 حصة تحصل عليها ملكيين اثنين من وهران بمبلغ 800 الف فرنك بمساحة قدرت بـ 2400 هكتار.

- حصة واحدة لمستثمر فرنسي من سان لو Saint-Leu* بمبلغ 165 الف فرنك بمساحة قدرت بـ 660 هكتار.

- حصة لفرنسي وشريكه الاسباني بمبلغ 200 الف فرنك بمساحة بلغت 1200 هكتار

---

[1]De Martimprey :Exposé de l'Etat Actuel de la société Arabe du gouvernement et de la législation qui la Régie , Host bibliographie ,imprimerie du gouvernement ,Alger 1844, p 62

*انشأت تخليدا لذكرى احد الشخصيات المالية التي ساهمت في نشأت المشروع وهو M.Debrousse وتسمى اليوم مدينة البيضاء El Bayadhقرية أنشئت حوالي عام 1880 داخل مجال الهبرة والمقطع ضمن مشروع الشركة الفرنسية الجزائرية. C.A.O.M : F80/2037/73

[2] René Passeron :Op-Cit ,p167

[3]Antoine Herzog : L'Algérie et la crise cotonnière ,Imprimerie de Hoffman Colmar ,1864,p11

*انشئت بموجب القرار الامبراطوري الصادر في 5 جوان و 1سبتمبر 1847 بتيوة Bethioua بلدية ارزيو ولاية وهران

وهؤلاء المستثمرين الاربعة استطاعوا جمع 31 حصة تمثل ¼ الماحة الاجمالية 4200 هكتارالى جانب هؤولاء كان هناك ملاك صغار من المنطقة الذين استطاعوا شراء اراضي بمبلغ 1000الى 2000 فرنك للهكتار واستفادوا بحصتين وكان جلهم من الاسبان وبعض الاهالي [1].

استنادا الى التقرير المقدم بتاريخ 25 فيفري 1879 لجمعية المساهمين حيث كشف عن الخسائر التي ألحقت بالشركة للسنة المالية 1878 حيث قدرت الخسارة بـ450948 فرنك و85وقدر انتاج المؤسسات الريفية بـ 415846 فرنك وعليه فقد قدر الربح الصافي 156997 فرنك كما قرر الاجتماع توزيع حصص الفائدة على المساهمين وقدرت بـ 10فرنك و30 سنتيم بحصة الأملاك[2].

II- الشركة الجزائرية

انعقدت الجمعية التأسيسية للشركة في 20 نوفمبر 1849 حدد رأس مالها و60 مليون فرنك مقسمة إلى 120 ألف حصة وقدر مبلغ السهم أو الحصة بـ 500 فرنك وتقرر أن تكون عملية الاقراض والتسديد وفقا لقواعد محددة، تحدد لاحقا، وقد اوكلت لها مهمة الاستغلال في الجزائر لكل المشاريع الصناعية الى جانب البيع والشراء واستغلال كل الملكيات الى جانب التنسيق مع الحكومة العامة قصد شراء الاراضي والغابات والحصول مجانيا ان اقتضى الامر على منابع المياه والمناجم وانشاء مشرف للتسليف وتنشيط العمل البنكي [3]وبعد أزمة 1848 أجهض المشروع ليعاد احياءه بعد عشر سنوات اثر انشاء وزارة الجزائر عام 1858 فأعاد Enfantin طرح المشروع القديم مؤكدا على أن السماح بوجود مثل هذه المؤسسة سيساهم ليس فقط في منح القروض والأموال للاستيطان بالجزائر بل تجسيد مشروع واسع في الفلاحة والصناعة من خلال الاهتمام بالمشاريع الكبرى خاصة الأشغال العامة كما ندد بالاستيطان الضيق الذي تتحكم فيه رؤوس الأموال الصغيرة مطالبا بضرورة فتح الباب أمام رؤوس الأموال الضخمة ،وحاول مع حلول عام 1860 اقباع كل من Paulin Talabots وArtése Dufour و – Les Pereires Ferryبهذه الأفكار غير أنهم أبدو بعض التحفظ وطالبوا بضمانات من الدولة ومرة أخرى قام Enfantin بتفعيل العمليات على الجبهة الاقتصادية والجبهة السياسية واستطاع أن يقنع الجنرال Chabaud Latour* الذي قرر القيام بوضع مخطط للأشغال الكبرى في الجزائر يساهم فيه الرأسماليون لاستثمار رأسمالهم نظرا لعدم قدرة الدولة على تمويل العملية[4] وتوجت هذه الجهود مع الدولة ومع الرأسماليون بخلق قوة اقتصادية تساهم في الاستيطان ووجدت لدى الامبراطور القناعة والاستحسان في دعم هذا المشروع بإنشاء شركة على أساس القواعد الواردة في الاتفاقية المؤرخة في 18 ماي 1865 الموقعة بين وزير

[1] René Passeron :Op-Cit ,p169-171

[2] Le Capitale N° 11 du 12 Mars 1870 ,Journal de la banque parisienne ,p 267

[3] Louis Sévitack :La Compagnie algerienne , Revue l'Orient l'Algérie et les Colonies francaises et Etrangéres ,N° 10 ,25 Janvier 1867 ,Paris 1867,p 1

* مهندس تقني وسان سيموني التوجه.

[4] EnfantinClaude-Henri de Saint-Simon Oeuvres de Saint- Simon et Enfantin : Oeuvres d'Enfantin, T 7 ,Dentu .E ,Editeur ,Paris 1872 , pp 70-71

الحرب وL.Fremy حاكم**CFF وTalabot Paulin مدير على [1]P.L.M***وهذه الشخصيات النافذة والمالية التى تعهدت بخلق شركة تحت اسم الشركة الجزائرية، خلال 3 أشهر فقط حيث حدد رأسمالها بتمويل حكومي بـ 100 مليون فرنك موجهة أساسا كمؤسسة استثمارية للاقتصاد الجزائري[2].

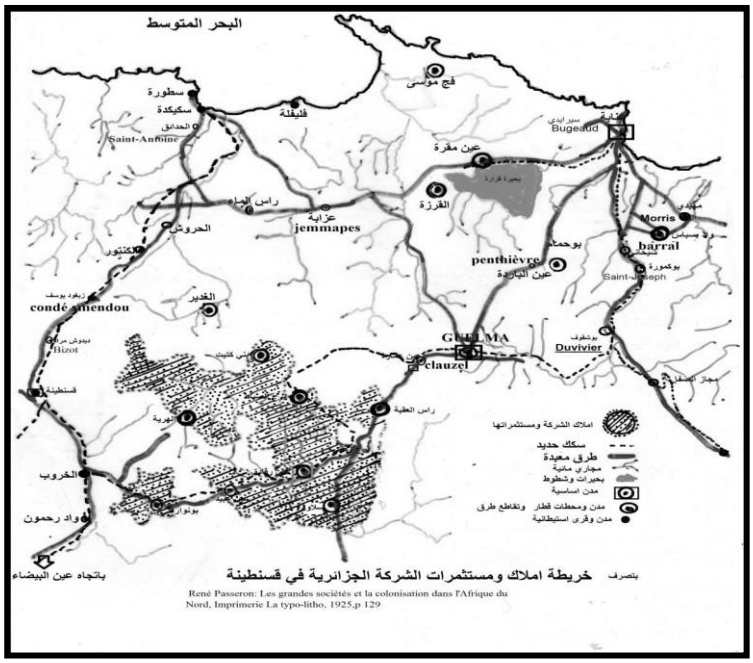

خريطة رقم 07 للاستثمارات الشركة الجزائرية بنواحي قسنطينة

تعهدت الشركة تبعا لاتفاقية 18 ماي 1865 بتحقيق رقم الأعمال المقدر بـ 100 مليون خلال ست سنوات حيث ستقوم بتوظيف هذه الأموال في الأعمال والأشغال العامة وفقا لمنصوص الاتفاقية خاصة المادة1 وفي المقابل رخصت بتقديم سلفة للحكومة الفرنسية قدرت بـ 100 مليون فرنك بنسب فوائد قدرت 5.25%حيث تعهدت الحكومة بتوظيف هذا المبلغ بالجزائر[3]، وفي المقابل تعهدت الشركة بتقديم المزيد من القروض للحكومة قدرت بـ 100 مليون أخرى ستوظف خلال السنوات الست التالية في مشاريع ذات المنفعة العامة كمد الطرقات وبناء الجسور، حيث سيتم حسب هذا الاتفاق حسب هذه المبالغ خلال كل ثلاث ابتداء من الأول من أفريل 1866 بفائدة قدرت بـ 5.25% للسنة الواحدة ومن جهتها تعهدت الحكومة بيع 100 ألف هكتار للشركة* على مدى 50 سنة حيث تم تحديد ثمن الهكتار الواحد بـ 1

** CCF : Crédit foncier de France

*** PLM : Le product lifecycle management (PLM, littéralement « gestion du cycle de vie des produits , en Algerie PLM veut dir : Compagnie ferroviaire Paris-Lyon-Méditerranée

[1]Charles Louis Pinson de Ménerville : Dictionnaire de la législation algérienne: 1860-1866,…..Op-Cit ,p282

[2] Marcel Emerit : les saints –Simoniens…Op-Cit,p 122

[3]Charles Louis Pinson de Ménerville : Dictionnaire de la législation algérienne: 1860-1866,…Op-Cit ,p282

*هذا الامتياز موزع بالشكل التالي :89500 هكتار في مقاطعة قسنطينة (منها 70 الف في منطقة وادي الزناتي) و6000هكتارفي مقاطعة الجزائر بجوار المدنية وملیانة والشلف و4500 هكتار في مقاطعة وهران بين غليزان وتلمسان انظر الخريطة ص 452 من هذا الفصل

فرنك فقط وكدخل للهكتار الواحد خلال سنة واحدة.[1] وقد خضعت الشركة لاشراف بنك الاتحاد الباريسي BUF كانت 10/9 المساحة في المقاطعة الشرقية[2].

تمكنت الشركة من الحصول على مناجم ومقالع الحديد والفوسفات المكتشفة وبخصوص اتفاقية 18 ماي فسرعان ما كرست بقانون 12 جويلية 1865 وقد اجتهدت الحكومة في توظيف الآلة السياسية والإدارية لتسهيل عمل هذه المؤسسة بقيادة الامبراطور نفسه إلى جانب العديد من الشخصيات التي ستساهم في انجاح هذا المشروع سواء كمانحين أو صيارفة.[3]

رغم كل هذه المجهودات لم تستطع المؤسسة أن تعمل بشكل عادي رغم مرور عامل كامل أثر صدور المرسوم الامبراطوري، 15 أكتوبر 1865 الذي سمح في مادته الأولى بالتسيير الحر للمؤسسة لكن عاد في مادته 3 و4 واكد على دور السلطة العمومية في مراقبة تسيير الشركة، ولهذا التأخر في الأداء لم يكشف عنه خاصة الأسباب التي تقف وراء الخلاف مع الحكومة[4] فالبعض فسرها على أساس طبيعة الشخصيات المهيمنة على الشركة مثل الصيرفي Mires وبعض الأوساط الجزائرية من رجال الأعمال والمستوطنين[5] خاصة الصيرفي *Sautter de Beauregard الذي كان مدير الشركة الجنيفية في سطيف الذي قام بالكشف عن الصعوبة التي تجدها الشركة العامة الجزائرية، في الوفاء بتعهداتها خاصة التعهد يمنح قرض 100 مليون للحكومة.[6] فالاخفاق الذي لحق المستوطنين في المستوطنات الفلاحية في الجزائر خاصة ضعف الانتاج الاهلي ساهم في اضعاف المشروع فاصبح ضرورة الفلاحة الرأسمالية، فالاقلية من المستوطنين السويسريين نجحوا فلاحيا خاصة الذين يملكون المال وحاولوا تحديد املاكهم باستغلال اليد العاملة الاهلية فاكبر ملكية لمستوطن كان يحتكر 700 هكتار وهو Dussaix و Levy 6الاف هكتار و Chollet 3500 هكتار والبعض منهم استطاع توسيع املاكهم من خلال اشتغالهم بالتجارة[7] فمن خلال التقرير المقدم من قبل لجنة التحقيق من عام 1927 فادخال الحاصدة بداية عام

[1]Hubert Bonin :" la compagnie algérienne levier de la colonisation et prospére grâce à elle(1865-1939) "Persée :Revue francaise d'histoire d'outre-mer ,T87,N°328-329,2eme semestre 2000

[2]بوحوش عمار : نفس المرجع السابق، ص 186

[3]Douël Martial : Un Siècle Op-Cit, p 237-et 274

[4]Picard Paul Ernest : Op-cit, p 133

[5]AEG ,AP 68.7 Rapport de Conseil d'Administration de la SGA a l'Assemble Générale du 6 Avril 1868

* François Auguste Sautter de Beauregardرجل أعمال من جنيف ثم رجل أعمال فرنسي: شريك البنك الخاص Lullin et Sautter في جنيف، المؤسس المشارك لشركة جنيف للمستعمرات السويسرية في سطيف في الجزائر 1853، وعضو مجلس إدارة شركة الخنادق جنيف 1860، والبنك التجاري في جنيف 1867 –1870، وفرع جنيف لبنك الائتمان والودائع لهولندا 1870–1872، وعضو اللجنة الاستشارية لبنك باريس وهولندا. في جنيف 1872–1880، عضو مجلس الجمعية السويسرية لصناعة السكك الحديدية في جنيف من 1875، الرئيس 79/1878؛ القنصل العام لدوقية توسكانا الكبرى في جنيفBase de données des élites suisses au XXe s.1857-1850 www.gen-gen.ch

[6]Claude Lützelschwab : La Compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif…Op-Cit p25 et C.A .O.M/ GGA 3L2 ,lettre de Sautter de Beauregard à Teste ,9 Novembre 1858

[7]AEG ,AP 68.7 : Rapports du conseil d'administration 1853-1958

1890 وصيف عام 1892 والدارسة ساهم في تطوير الاستغلال في منطقة سطيف وتعميرها من خلال الاستثمار البشري[1].

يضاف إلى هؤلاء بعض المسؤولين السامين في اتخاذ نفس الموقف من الشركة وطالبوا بضرورة تجميد اعتمادها خاصة الحاكم العام في الجزائر حيث حاول الحصول على الامتيازات لفائدة المستعمرة والشركة المستقبلية التي أطلق عليها اسم شركة Fremy et Talabot وهو ما كشفه في رسالته إلى وزير الحربية في 13 جوان 1866 كما طالب بضرورة فرض بعض التعديلات على القانون الأساسي للشركة بهدف فتح فرع لها بالجزائر العاصمة يضاف إلى هذا كان موقف وزير الفلاحة والتجارة والأشغال العمومية الأكثر إثارة للجدل حيث أشار في رسالته للامبراطور مساندته لإنشاء شركة جديدة وضرورة ادخال التعديلات الضرورية على الشركة S.A.[2]وبالنسبة لمسيري شركة S.Aفقد حاولوا تقديم بعض التفسيرات والحجج حول تأخر العمل وبطء الأعمال البنكية بربط ما يقع بالإحداث السياسية الحاصلة خاصة الصراع مع ألمانيا* وهو مما لم يقنع لا وزير المالية ولا وزير الحربية الذي اعتبر هذه الحجج واهية غير أن هناك عوامل أخرى خاصة تلك المتمثلة في محاولات اجراء تعديلات على القانون الأساسي وهو ما جعل الأمر بيدوصعبا خاصة حين وجه Frémy et Talabot رسالة لوزير الحربية مقترحا تمديد أجل مراجعة القانون الأساسي.[3]

غير أن المشكل الحقيقي هو أن المساهمين لم يستطيعوا الوصول إلى جمع رؤوس الأموال الضرورية للمؤسسة، في ظل ظروف عامة مضطربة ماليا واقتصاديا وهو ما دفع بالمؤسسة إلى اقتراح مراجعة الاتفاقية مع الدولة ووضع اتفاقية جديدة تخلف اتفاقية 18 ماي 1865 وهو الأمر الذي وافقت عليه الحكومة وبمجرد أن تم جمع رؤوس الأموال الضرورية بدأت الشركة في النشاط ليتولى**Louis Fremy ادارتها بناء على توجيه واقتراح من مجلس الإدارة في 6 نوفمبر 1866 وبموجب المرسوم الامبراطوري 10 نوفمبر 1866 عين بصورة رسمية وكان الشخصية الأمثل والأفضل لتولي هذه المسؤولية نظرا لخبرته[4]، فقد تمكن من إعطاء المؤسسة وجه جديد في ادارة الأعمال خاصة شركات سكك الحديد التي

---

[1] AEG ,AP 68.7 : Rapports de la commission d'inspection 1905-1933 ,et 218Sid Ahmed Soulah ,Chantal Chanson Jabeur : Villes et Métropoles algériennes hommage à André Prenet ,Abdel Madjid Djenane :60 ans" Facteurs du peuplement d'une ville de l'Afrique interieur :Setif ,Evolution et tendances" Annales de Geographie ,T62 N° 334 , 1953 et l'harmattan 2015,pp31-35 الملاحظ ان الكتاب انتاج جماعي تخليدا لمقال اندري برينون

واعادةلاصداراته

[2],Jean Baptiste Duvergier : Collection complète des lois, décrets d'intérêt général, traités ..., Vol 74, Année 1874 ,Op-Cit,p 62

*وجه رسالة إلى وزير الحربية بتاريخ 31 ماي 1866

[3] Jules Duval : Réflexions sur la politique de l'empereur en Algérie ,Challamel Ainé Librairie Editeur ,Paris 1866,pp145-146

**سياسي فرنسي ولد في 2 أبريل 1805 في سانت فارجو (يون) وتوفي في 17 مارس 1891 في باريس. مستشار في القضايا المالية ثم محافظ للقرض العقاري لفرنسا والجزائر ,Bulletin des lois de la République Française, Vol 28,Op-Cit ,pp1034-1035

[4]Idem ,p8

طالبت بمخصصات مالية لمد الخطوط وقروض عقارية[1] ودعم شركات العمران، ومن المهام التي تلقاها من قبل وزير الداخلية Persigny إعادة تعمير باريس ومرسيليا وتمكن من الولوج إلى عالم السياسة والأعمال ومع توليه إدارة CFF تمكن من توسيع دائرة الاستثمارات المالية بإنشاء القرض العقاري النمساوي وكذلك القرض العقاري الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية كما تمكن من ادماج *CFF* عام 1850 في دائرة البنوك الكبرى على غرار *les trois vieilles* و*S.G* و*L.C.L Crédit lyonnais* و*BNP* و*Paris Bas*[2].

ومع تعينه على رأس إدارة S.A حيث عملت الحكومة على الاستفادة من خبرته وأدائه المحلي والدولي، وكذلك منح الشركة كل امكانات النجاح[3] فكانت الشركة امتداد لشركة آل روتشيلد ومع هذا التعيين أصبحت الشركة قائمة فعليا وحددت أهدافها:

1/ القيام بكل الأعمال داخل الجزائر وخارجها في ميدان الفلاحة والأشغال العامة، الصناعية، التجارة إلى جانب منح القروض وجلب رؤوس الأموال لاستغلالها في هذه المشاريع وفتح المجال أمام كل المساهمات المالية وتقديم تسبيقات حول الرهون العقارية.

2/ استقبال في إطار عمل الخزينة كل النقود والأموال سواء الذهبية أو المعدنية الأخرى وفتح الحسابات الجارية بناء على المادة 2 من القانون الأساسي للشركة العامة الجزائرية كما يمكن للشركة القيام بكل الأعمال المتعلقة بالحسم والخصم والاقتطاع وطرح الأموال إلى جانب تقديم تسبيقات مالية للدولة، والمقاطعات والمدن والبلديات، مما جعل دور الشركة واسع جدا وسلطتها كانت أوسع إذا كان لتنظيم عمليات توفير وتكديس الأموال طرح الأصول المالية للتداول وفتح الاستثمارات بكل الأشكال وفي القطاعات (فلاحة، صناعة، تجارة)، كما كان هدفها ليس فقط جمع الأموال بل توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويمكن أن تقوم بتمديد نشاطها خارج الجزائر شريطة أن يكون هذا النشاط مفيدا للجزائر واقتصادها.[4]

من أجل تحقيق هذه المهمة استطاعت أن تشكل رأس مال بلغ أكثر من 100 مليون فرنك موزعة على 200 ألف سهم لكل سهم حدد مبلغ 500 فرنك كسعر شراء وتداول مقسمة إلى أربعة أقسام كل قسم يظم 50 ألف حصة[5].وخلال انشائها لربع ¼ الحصص تم عرض الاكتتاب فتم جمع مبلغ 25 مليون فرنك كما اشترطت الشركة من أجل جمع 100 مليون اتباع الإجراءات الحكومية الواردة في اتفاقية 18 ماي 1866 أي اتباع نموذج الأقساط كما أن القانون يمنح الحق للشركة بفرض شروط إجرائية طويلة

[1] Henry Didier : le Gouvernement militaire et la colonisation en Algérie ,E.Dentu Librairie Editeur ,Paris , 1865 ,p 7

[2] Jean Baptiste Duvergier : Collection complète des lois, décrets d'intérêe général, traités ..., V. 66,Op-Cit ,pp469-472

[3] Jean-Pierre Alline, Banquiers et bâtisseurs, un siècle de Crédit Foncier, 1852-1940 , Éditions du CNRS Paris , 1984, p 61

[4] Saïd Almi : Urbanisme ….,Op-Cit ,p27

[5] Sans Auteur : La Société générale algérienne, son présent et son avenir,Imprimerie des chemin de fer ,Paris, 1866,p15

الأمد خاصة على الشركات الصناعية والفلاحية.[1] قصد تمويل المشاريع والأشغال المقرر إجراءها على غرار قرض العقار mobilia خاصة خطوط سكك الحديد بعد انشاء الشركة الجزائرية لسكك الحديد عام 1870.[2]

وتطبيقا للإجراءات المالية تم تحديد عمل الشركة بـ 50 سنة وتم الاتفاق على جعل مقرها الاجتماعي باريس وهذا عمل استثنائي انفردت به الشركة عكس بنك الجزائر الذي كان مقره الاجتماعي الجزائر وانشأت فرعا له الجزائرالعاصمة ثم انتقل في توسيع نشاطه نحو بقية المدن على غرار القرض العقاري الفرنسيCFF.[3]

نظرا لطبيعة منشأ الشركة كشركة مساهمة محدودة [*]فإن الشركة تدار بواسطة مجلس إدارة مشكل من 25 إداري منتخب من قبل الجمعية العامة للمساهمين أما مديرها فيعين من قبل الامبراطور[4] بناء على اقتراح مجلس الإدارة[**] ورغم أن طبيعة الشركة تتناقض مع هذا التعيين فإن الشركة انفردت بهذا الإجراء لأنها اداة بيد السلطة السياسية في الجزائر، وأكد القانون الأساسي للشركة أن المدير يساهم بـ 200 حصة كملكية وكل عضو بالمجلس يساهم بـ 100 حصة وكل عضو بالجمعية العامة يساهم بـ 40 حصة قصد امتلاك الحق في المشاركة والإبقاء على الطابع الرأسمالي للشركة.[5]

بموجب التفويض الخاص فإن أول مجلس إدارة ضم 10 أعضاء عوض 25 عضو مع إمكانية استكمال العدد، وبالنظر إلى التركيبة فإنه يكن ملاحظة أن هناك 5 مجموعات مصالح شاركت في تكوينها مجوعة القرض العقاري الفرنسي CFF ومجموعة الشركة العامة ومجموعة شركة الأشغال البحرية ومجموعة البريد الامبراطوري PLM–Messagems وبنك Hentsch من هنا فالملاحظ أيضا أن الشركة العامة الجزائرية شكلت من تحالف وأصدقاء لـ Frey والامبراطور وتبرز التوافق بين الرأسماليون والفكر السان سيموني كلما تعلق الأمل بالمصالح الفرنسية فالتوافق على سياسة القرض وكذلك طبيعة النظام السياسي مكّن الحاكم العام من أن يضع يده على الشركة[6]وقد اتسعت هذه المؤسسة لتضم قطاعات قطاعات أخرى خاصة بالجزائر ويمكن المالك Chappon و Deporlales وDe Ruze من توجيه الشركة لخدمة الاغراض الاستيطانية بفضل راسمالها المقدر بـ 100 مليون فرنك خاصة حين تولى

---

[1]G. Quesnel :Op-Cit,p 101, 121

[2]Xavier Yacono : Histoire de l'Algérie: De la fin de la Régence Turque à lInsurrection de 1954, Éditions de l'Atlanthrope, 1993,

[3]Bernard Desjardins : Le Crédit lyonnais, 1863-1986: études historiques,Librairie Droz,Paris,2003 , p 450

[*] وهي شركة مساهمة برؤوس الأموال حيث لا يعلن عن المساهمين ومنه جاءت التسمية Anonymeحتى يمكن تجاهل هوية هؤلاء عندما تكون سندات المساهمة لحاملها والقانون الأساسي يحمي المساهمين في حالة الإفلاس.

[4]Bourgade.M : Crédit foncier de France, le crédit agricole et les emprunteurs ،Impremerie Administrative de Paule Dupont, Paris ,1861 p 148

[**]المادة 03 و05و06 والمادة 21من القانون الأساسي للشركة

[5] GGA :Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Volume 12 ,1872, Op-Cit ,pp422-423

[6]René Passeron: Op-Cit ,p 91

Fréderic Barrot كمالك للأراضي ورئيس إدارة شركة عنابة قالمة وقد استطاعت هذه الأسماء من امتلاك العقارات والدخول إلى الشركة واحتلال مقاعد في مجلس إدارتها عام 1867.[1]

في عام 1868 تمكن الجنرالDe Chabaud Latour* من أن يصبح عضوا لمجلس الإدارة ثم نائبا للرئيس المجلس ادارة شركة عمال الميناء ومخازن هافر Havre، ونظرا لسعتها المالية فقد التحق العديد من الأشخاص التكنوقراطين ذوي الميول السان سيمونية بمجلس الإدارة[2]. خلال سنوات 1870 واجه هؤلاء تهديدات الجمهوريين فحاولوا التقرب من بنك الجزائر وتغذية الأفكار الكولونيالية واستطاعوا الحصول على مقعدين بمجلس إدارة الشركة لفائدة Licheltin المدير السابق لبنك الجزائر وVillenare عضوا بإدارة البنك أيضا، إلا أن انضمام هؤلاء بأفكارهم الكولونيالية السان سيمونية لم تغير من الواقع.

عملت الشركة على الاستفادة منالقرض العقاري الفرنسي لمساعدتها، بفضل التحاق شخصيتين هامتين إلى مجلس الإدارة الأول Schnapper صيرفي وإداري في القرض العقاري النمساوي[3] حيث ساهم بـ 3500 حصة لوحده ونظرا لانحداره من عائلة غنية وبنكية معروفة حليفة عائلة روتشيد Rotshild صديق Fremy والذي أنشأ معه عام 1867 وبمساهمة Mallet القرض العقاري الأمريكي كما ساهم في انشاء القرض العقاري في النمسا تحت اسمAnglo –Astrian Bank l' القرض الانجلو نمساوي إلى جانب هذه الشخصية كان البارون Soubeyran نائب مدير القرض العقاري الفرنسي والقرض الفلاحي حيث استغل كل العمليات التي جرت سنوات 1860-1880 والتي دفعته إلى المطالبة بتفعيل دور القرض العقاري الفرنسي داخل الشركة العامة الجزائرية والذي سيساهم في تنشيط الأعمال خاصة اثر انضمام شخصيتين إلى مجلس الإدارة وهم De Witt Cornelis عضو الادارة Grand Combe والثاني Vernes Theodorمن ملاك الأراضي وأحد أقطاب عائلة Vernes الغنية[4] ومع ارتفاع عدد أعضاء المجلس الإداري اضفت صفة التنافسية وحصول هذا المجلس على تأييد السلطة العمومية وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة إضافة إلى رأسمالها الكبير 100 مليون فرنك فأصبحت الشركة تلعب دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري مع الاعتماد على مساهمة بنك الجزائر، في المجهود الاقتصادي.

إذا كان بنك الجزائر قد أخذ نموذج بنك فرنسا الكلاسيكي في الشركة العامة الجزائرية فانه كان عبارة عن بنك حديث النشاط مثل القرض العقاري الذي أنشأ عام 1852 تحت اسم الشركة العامة للقرض

---

[1]MohammedLazhar Gharbi : Crédit …….Op-Cit , p 123

*فرانسوا هنري-إرنست، بارون شابود-لاتور، جنرال فرنسي وسياسي، ولد في 25 جانفي 1804 وتوفي في 10 جوان1885 في باريس، شارك مع ضباط الجيش الروسي في معاقل نهر الدانوب في عام 1829، ثم استدعي إلى باريس للعمل في وزارة .Polignacفي عام 1830 تطوع للحملة على الجزائر، وتم ترقيته بعد قصف قلعة L'Empereurواحتلال البليدة . R. d'Amat et R. Limouzin-Lamothe, Dictionnaire de biographie française, Paris, Letouzey, 1965, tome 6, col. 113-115

[2]Annie Rey-Goldzeiguer :Royaume Arabe……Op-Cit, p 102

[3]Fréderic Robenson : "Le Mouvement finanacier de la quinzaine " Revue des deux mondes recueil de la politique, de l'administration et des mœurs, T49BureauxRevue des deux mondes, Paris 1882 p242,1085

[4]Gaston Henry : Dictionnaire des dynasties bourgeoises, Edition alain moreau ,Paris,1975 ,p 432-433

لضمان المنقولات أو القرض الصناعي أو التجاري، فكانت الشركة العامة بمثابة قرض عقاري جزائري والبعض يصفها بأنها شركة قرض عقاري استيطاني.[1]

نتيجة لفشل القرض العقاري الفرنسي عام 1864، حاولت الشركة الاستفادة من أسباب الفشل تلك فأخذت عن النموذج الأصلي للشركة العامة الفرنسية التي أنشأت برأسمال بلغ 120 مليون موجه أساسا للتنمية الصناعية الفرنسية، فإتْخذت نفس الاستراتيجية –تنمية تيار جديد لاستغلال رؤوس الأموال مكون من شخصيات تتمتع بالفاعلية والإنتاج والتبادلية وشجعها مدير الشركة العامة الفرنسية Deniére حين عرض استرتيجية مشابهة بمجلس الإدارة بعيدا عن الاهتمام بدور القرض العقاري الفرنسيCFF[2] في الوقت الذي شكلت فيه الشركة العامة الجزائرية سياسة لاشراك الجميع في نشاطها حيث ساهم كل من القرض العقاري الفرنسي والبنك الجزائري في قبول الاكتتابات وحتى في المؤسسة الأم بباريس، حيث رخص وزير المالية لامناء الخزينة العامون في المدن الأساسية بفتح أبواب الشبابيك أمام الاكتتابات للمؤسسة الجديدة وأعلن المدير العام للشركة بداية الاكتتاب يوم الاثنين 8 أوت 1866 في حفل ظم أعضاء مجلس الإدارة إلى جانب تحديد بنك الاكتتاب على مستوى المحلي فبدأت العملية بـ 100 ألف حصة و200 ألف سند في الجزائر وفرنسا خلال شهر أوت 1866 وبموجب هذه العملية تأسست فعليا الشركة إلا أن المشاكل بدأت تلوح في الافق خاصة الفوائد ونسبها المختلفة والذي كان المشكل الأساسي الذي سيتحول إلى عنوان لمد النشاط هذه المؤسسة المالية:

"..فهي من حيث الجانب القانوني هي مؤسسة أسهم وتستجيب لكل شروط اتفاقية 18 ماي 1865 وقانونها الأساسي ومن جانب آخر فهي مؤسسة خاصة تخضع لمراقبة الدولة وهو شيء مخالف لطبيعة المؤسسات المالية ذات إصدار نقدي التي تخضع للرقابة الحكومية نظرا لطبيعتها العامة والذي سيدفعنا إلى تسميتها بشركة مساهمين .."[3]الأمر الذي جعل أغلب الدارسين يعتبرون الشركة مؤسسة شبه عمومية أو نصف كيان اقتصادي كما أعتبرها البعض على أنها دولة إنتاجية في دولة حكومات حيث وصفها المدير العام Fremy بأنها عمل يهدف إلى تحقيق الصالح العام.[4]

بالرغم من الطابع الخاص للشركة فإنها انشأت بموجب قرار حكومي ولذا قررت تصفيتها عام 1877 من قبل النظام الجمهوري، فقد كانت خاضعة لإشراف المزدوج سياسيين واقتصاديين ومنحت تسهيلات وحماية من قبل السلطات العمومية[5]، وهذا الاهتمام والحماية يعبر عن الالتزام الإمبراطوري لنابليون الثالث أمام الجزائريين أثناء زيارته للجزائر عام 1865 بأنه سيعمل على ترسيخ مبدأ الدولة المالية باعطاء

[1]Charles Louis Pinson de Ménerville : Dictionnaire de la législation algérienne…...Op-Cit ,T3,pp276-278
[2]Jean-PierreAlline :Op-Cit p 61
[3]C.O.A .M :3L25, 26, Société générale : Compte-rendu a l'AG de Actionnaire du 2 février 1869 année 1868 Bruxelles ,1969,p, p 5et 8
[4] Marcel Emerit : Les saint simoniens….Op-Cit ,p 306, 307
[5]C.O.A .M :3L25,Compte rendus ,Op-Cit ,p11

الجزائر مؤسسات قادرة على تحقيق حلمه وهو المملكة العربية، فكان هذا القرار الشخصي قرارا عاطفيا أكثر منه قرارا اقتصاديا[1] فدفعه ذلك إلى المساهمة بمبلغ 2 مليون كأسهم للشركة.[2]

يضاف إلى هذا أهمية دور الفكر السان سيموني الاقتصادي*الذي لعبه في الاقتصاد الجزائري في مرحلة ما حيث كان Enfantin من الذين اقترحوا المشروع وركزوا على ضرورة أن تكون هذه الشركة قوة انتاجية بعيدة عن تأثير الدولة ومؤسساتها بشرط الخضوع لوصياتها ومراقبتها الدائمة، فبفضل مجال الشركة الواسع والوارد باتفاقية 18 ماي 1865 وقانونها الأساسي ذو الكلمات الفضفاضة، أتيح لها العمل على تحقيق المشروع الاستيطاني وهو ما يفسر الصمت على بعض القضايا التي وردت ضمن الاتفاقية وقانونها الخاص: فهي هجين من القطاع الخاص والعام ومتعددة الاختصاصات وبالتالي فهي مؤسسة أنشأت بإرادة النظام الامبراطوري والأيديولوجية السان سيمونية وأصحاب رؤوس الأموال اي أنها نتاج لثلاث قوى تحالفت في محاولة إعادة نسخ النموذج الفرنسي في مجال القروض البنكية في الجزائر.[3]

1- العلاقة بين الشركة الجزائرية وبنك الجزائر.

كان قبول بنك الجزائر بوجود هذه الشركة والمساهمة في عملية الاكتتاب وجمع الأصول والأسهم والسندات على اعتبار أن الشركة تمثل نافذة ضرورية للاستيطان بقوانين أساسية مغايرة، بمثابة تصور لطبيعة القروض المختلفة التي يمكن أن تساهم في عمل المؤسستين في مجالين مختلفين للنشاط الاقتصادي والمالي في منطقة واحدة وهي الجزائر حيث كانت ندرة الأموال ووفرة الطموحات ولذا اتفقت كليهما على تقاسم الدور والأعمال المالية في المستعمرة غير أن لجوء الشركة العامة دون مراجعة البنك أو السوق المالية إلى خفض نسب الخصم على الفوائد بأقل نسبة من البنك شكلت ضربة إلى البنك وأسسه المالية[4] خاصة وأن تطبيق هذا الإجراء يعد سابق لأوانه كما وضعت البنك أمام مخاطر كبرى في مجال القروض داخل المستعمرة وضربا للفوائد الكبيرة المحققة ولذا توجه البنك للشركة بضرورة مراجعة أساليب عملها إذا أرادت جذب الأسهم والسندات ورؤوس الأموال بأن حدد لها هامش الأتعاب ومصاريف الإجراءات بـ 1 من 15 إلى 20% من أصل القرض وتبعا لذلك فإن قرار توسيع الاستثمارات في الجزائر من قبل المؤسستين متوقف على نسبة الفوائد المحققة فالحاجة الملحة في الجزائر كانت تسهيل عمليات الحسم وليس تخفيض الفائدة.[5]

---

[1]Annie Rey-Goldzeiguer : Royaume arabe…..Op-Cit, p603
[2]Picard Paul Ernest : Op-Cit, p132

*كان الفكر السان سيموني يقوم على مبدأ القوة والقدرة السياسية ويمكن أن يقوم أيضا على القدرة المالية بعيدا عن المثالية الاجتماعية وحول محور وهو الاستبطان. Ralph P. Locke : Les Saint-Simoniens et la musique,Mardaga ,Liége France ,1986, pp174-175

[3] Annie Rey-Goldzeiguer:le Royaume arabe ……Op-Cit,p 593
[4]C.O.A .M :3L25,Compte rendu pour l'Assemblé Générale 1868
[5]Mohammed lazher gharbi : Crédit..Op-Cit pp 18-19

وبناء عليه فقد توصل البنك والشركة إلى خلاصة أن المشكل في الجزائر ليس نقص رؤوس الأموال، وإنما في تخفيض قيمة النقد وهو ما قام به البنك إلى جانب تخفيض في عمليات تحويل النقد، مما خلق تناقض مع اهداف الشركة التي رأت ضرورة إتباع سياسة المحافظة بالدفاع عن الإجراءات التقليدية، وترك أكبر قدر من حرية الانتقال للأموال نظرا لتوفرها على احتياط نقدي كبير وثقتها بالمستقبل المالي للجزائر وتعاضم دورها في ميدان القرض، فاقدمت على توجيه نصائح لبنك الجزائر بضرورة العودة إلى الحرية النقدية في انتقال الاموال لتقوم بإجراء راديكالي وهو رفض التعاون مع البنك الذي اعتبر أن توظيفAubert كمدير* عام 1867 على رأس الشركة العامة بمثابة تصرف انتقامي من هذا الشخص تجاه البنك، حيث اتهم عند ادارته لفرع قسنطينة البنكي بتوسيع دائرة الاقراض التجاري[1] وهو التصرف الذي عمق أزمة 1867 وساهم في تفاقم الديون بالشرق الجزائري وتفاقمت معهاأزمة العلاقة بين البنك والشركة عند استقالةDes VignesJacques في أوت 1869 من منصبة ككاتب عام للبنك ليتولى منصب مسير لمصرف الجزائر بناء على اقتراح الشركة العامة قصد الضغط على البنك[2]، وهو ما تحقق فعلا فحينما تقدم Aubert باقتراح في 19 أكتوبر 1868 للمؤسسة الأم بمقترح يضمن توجيه العمليات المالية –حقوق السحب وإصدار الأوراق المالية– بالجزائر إلى الشركة بدل البنك للحصول على نسبة الفوائد والمقدرة بـ 1% على غرار ما هو معمول به في بنك فرنسا .وكان الهدف من هذا الاقتراح هو ضرب السياسة المالية المتبعة من قبل بنك الجزائر من خلال منح الشركة العامة نسبة فارق محفز على الفوائد وهي السياسة التي رفضها بنك الجزائر، فأخذ معيار الفائدة المحمول به في بنك فرنسا لم يكن مصادفة إذ وضعت السوق الجزائرية المحتكرة من قبل البنك موضع شك[3].

هذه القضايا حتمت على البنك طرح القضية للنقاش داخل مجلس الإدارة وأنشأت لجنة لدراسة هذه المسألة وخلصت اللجنة إلى وضع تقرير يفيد بأن التصرفات التي أقدمت عليها الشركة هي مخالفة ومناقضة للقوانين الأساسية خاصة ما تعلق بالإخلال بنسبة الفائدة، وما زاد في عمق الأزمة الثانية بداية شهر ماي 1869 قيام البنك بإعلام قطاع التجارة بواسطة الإعلانات في الجرائد بإجراءاته الجديدة والمتمثلة في قيامه بإصدار حوالات بباريس ومرسيليا خلال خمسة أيام وهي المدة التي اعتبرها كمهلة للسحب والاكتتاب ومع مجئ الجمهورية الثالثة أنهي مشكل الصراع مع الشركة العامة الجزائرية ليبدأ صراعا ثلاثيا بدخول النظام الجديد في حلبة الصراع.[4]

*كان مدير لفرع قسنطينة ثم عين مدير لمصلحة الأشغال المالية للشركة العامة الباحث

[1]Mohammed lazher gharbi : Crédit…..Op-Cit p27

[2] GF : Assemblée nationale (1871-1942). Chambre des députés :Annales: Débats parlementaires, Volume 52, Imprimerie du journal officiel, 1897,pp717,722-723

[3]Mohammed lazher gharbi : Crédit..Op-Cit pp 18-19

[4] Charles Louis Pinson de Ménerville : Dictionnaire de la législation algérienne: 1860-1866.., T 2 ,Op-Cit ,p277 et suit

2- استراتيجية الشركة العامة الجزائرية ونشاطها

منذ إنشاء الشركة تم تحديد استراتيجية ومجال نشاطها هذه الاستراتيجية مبنية أساسا على ما تضمنته اتفاقية 8 ماي 1865 وقوانينها الأساسية باعتبارها مؤسسة قرض وهي غيرمطالبة بتشجيع الصناعة المتخصصة بل بممارسة سياسة التواجد والتدخل في كل فروع الصناعة وانتاجها حيث يجب أن تتحول إلى شركة أوروبية افريقية وهو الأمر الذي جعلها تساهم في بعض العمليات خارج الجزائر، رغم حاجتها لرؤوس الأموال، وصعوبة التدخل في المناطق ذات الحاجة للاستثمارات فخلال عرض حال المقدم أمام الجمعية العامة تم الكشف عن هذه السياسة الجديدة فأصبحت الشركة عبارة عن مصرف وبنك أعمال أكثر من مؤسسة تهتم بتنظيم الاستيطان، ففي 15 أكتوبر 1866تم افتتاح مصرف بالجزائر وفي اعوام 1868-1869 أنشأت مصرفين في المدن الأساسية مصرفعنابة ومصرف بمرسيليا، وكان انشاء هذه المصارف بمثابة إشارة إلى أن نشاطها يمكن أن يتجاوز الجزائر بقيامها بتجسيد تعهداتها الواردة في اتفاقية ماي 1865 بينها وبين الحكومة والتي ستمنح للمؤسسة 100 ألف هكتار*.

تجسيدا لتعهدات الإمبراطور وهي التعهدات التي ورددت في مراسلة الماريشال مكماهون إلى المرشال راندون Randonبمنح هذه الأراضي وتسهيل مهمة الإنطلاق في مشاريعها[1] كما بادر إلى أرسال مراسلات إلى مدراء المقاطعات الثلاث الجزائرية، خاصة مراسلة بتاريخ 04 أوت1865 حيث طالبهم فيها باختيار الأراضي الخصبة ومصادرتهاووضعها تحت تصرف الشركة العامة الجزائرية فكانت 100 ألف هكتار الذي استحوذت عليه في منطقة قسنطينة بنسبة 89.4% من مجموع المساحة الممنوحة ففي عنابة فقط بلغت المساحة الممنوحة 10430 هكتار وقالمة (واد الزناتي) 61570 هـ مما يجعل من المنطقة الشرقية المنطقة الأكثر جذبا لنشاط الشركة، وهذا كان بإرادة الحكومة والسلطة السياسية في فرنسا والجزائر، ففي مداولات مجلس الحكومة بتاريخ 14 جويلية 1869 بخصوص هذا المنهج تم تحديد المالك الجديد كما حددت طبيعة الملكية حيث منح لها في بداية ألامر 82 ألف هكتار بتاريخ 04 مارس 1867 ثم صدر مرسوم ثان في 01 جوان 1869 يمنح بموجبه 1800 هكتار فأصبحت بذلك الشركة العامة الجزائرية المالك الأكبر للأراضي الخصبة، على غرار بقية المؤسسات.[2]

3- مهام الشركة ومساهمتها في ميدان الاستيطان

بعد نشاء لشركة عام 1867 كشركة قرض وشركة عقار في نفس الوقت وفي عام 1877 تحولتلشركة جزائرية تمتلك أرض واسعة سمحت لها بتوظيفرأس مال نشط وتحولت لأنشطة مختلفة صناعية وتجارية ومع بنك لجزائرأصبحت تقدم ضمانات للحصول على قروض عقارية[3].

*تتوزع 100 ألف هكتار على النحو التالي: 5099 هكتار و89 آر و50 سنتار في مقاطعة الجزائر و4521 و21 آر و40 بمنطقة وهران و89421 هـ و89 آر 10 في مقاطعة قسنطينة.

[1] René Passeron: les grandes sociétés …..Op-Cit,p 99

[2]Panhard.M.N,Hallays Dabot : "Rapport du Ministere des travaux Publique du 05 Janvier 1877 " Recueil des decisions du Conseil d'État statuant au contentieux, T47, Librairie de la Cour de cassation ,Paris 1878 ,pp 41-42

[3]Joseph le Coq : les sociétés indigènes …..Op-Cit ,p27

كانت مهمة الشركة وفقا لتعهداتها هو توطين المهاجرين الأوربيين على هذه المساحات قصد خلق مراكز استيطانية أوروبية، غير أنه بالنظر إلى قانون الاستيطان وقانون الامتياز الممنوح لها، لا يوجد أي نص يلزم الشركة على القيام بهذا الإنجاز وحتى اتفاقية 18 ماي 1865 وقوانينها الأساسية لا تلزم الشركة بالقيام بهذه الأعمال فالنصين الواردين في الاتفاقية ينصان صراحة على أن الدولة تتعهد ببيع 100 ألف هكتار من الأراض من الأراض المصادرة ومن الأراضي المتوفرة لدى الحكومة الجزائرية (إدارة أملاك الدولة) خلال 50 سنة، فالدولة ملزمة بتسليم الأرض في حين ان الشركة ليست ملزمة بتنفيذ تعهداتها الاستيطانية.[1]

ومرة أخرى أصبحت الشركة حرة في التصرف في العقار دون قيد[2]، وحتى في الرسالة الموجهة من قبل الحاكم العام مكماهون Mac Mahon إلى ولاة المقاطعات الجزائرية في 04 أوت 1865 لا تحتوي على أي إلزامية أو أمر الزامي للشركة بضرورة المساهمة في المشاريع الاستيطانية (بناء قرى)، مما جعل هذه المهمة مهمة ثانوية بالنسبة للشركة، وفتح لهذه المؤسسة المجال بالتصرف في الأرض بطريقة مباشرة، خاصة البيع.

فالشركة غير ملزمة باقامة الهياكل القاعدية أو توطين السكان الأوروبيين وإلى غاية 1873 وهو تاريخ بداية اهتمام الشركة بالقضايا الاستيطانية حيث أنشأت أول قرية استطيانية على وادي البسباس بناحية عنابة على مساحة قدرت 625 هكتار ومنح حق الإنتفاع في 31 ديسمبر 1872 لفائدة 17 عائلة وفي 1 جانفي 1873 منح 77 هكتار لثلاث عائلات أخرى بعين مقرة ثم منحت 97 هكتار أخرى ضمت إلى التنازل الأول ثم 7 تنازلات بمساحة قدرت بـ 320 هكتار في عين عبيد، أي بمجموع 1117 هكتار من أصل 100 ألف/هـ بما يعني أن الشركة لم تقدم شيء باستثناء كراء الأراضي التي وفرت 558 ألف فرنك أي بعجز قدر 266 ألف فرنك وهذا في مقاطعة قسنطينة.[3]

في عام 1865 بلغ عدد ما تم كراءه 100 أف هكتار لـ 171 وحدة وفي 1878، هكتار لـ 963 وحدة بـ 93 الف هكتار[4] ورغم مجهودات الإدارة لتنمية الاستيطان من خلال هذه الشركة خاصة لسكان الإلزاس واللورين الذين تقرر منحهم 100 الف هكتار من قبل الجمعية الوطنية وبتخصيص غلاف مالي قدر بـ 6254 الف فرنك [5] فانها فشلت باستثناء التعامل مع الأهالي فالأراضي في قالمة (وادي زناتي) لم تجلب المستوطنين فاضطرت الشركة إلى كراءها للأهالي وهو ما يثبت فشل الشركة في مجال الاستيطان فهي لم تنجح حتى في توفير 100 مليون فرنك التي وعدت به الحكومة لتمويل المشاريع الكبرى خاصة الهياكل القاعدية الضرورية لاستقرار الأوروبيين واستغلال الجزائر خلال السنوات الست(06) كما تنص

[1] Panhard.M.N, Hallays Dabot :Op-Cit pp396-397
[2] René Passeron : les grandes societe……Op-Cit p 99,101
[3] Francois Bindeyion : Algerie ,terre de colonisation ,Allera ,1982, pp 425-427
[4] René Passeron : les grandes societe …..Op-Cit ,p 103
[5] Othenin Haussonville : la colonisation officiel en Algerie :des essais tentés depuis la conquête et de la situation actuelle ,calmann Lévy ,1883 ,pp 6-10

المادة الأولى من الاتفاقية 1ماي على توفير مبلغ 100 مليون فرنك كتعهد من قبل الشركة في شكل قرض موفى التسديد بفائدة 5.25% الذي سيوظف بالجزائر خلال ست سنوات في شكل استثمار مالي، إذ سيتم ضخ هذا المبلغ في الخزينة العمومية سنويا وخلال 06 سنوات وأول دفعة ستكون في 1 أفريل 1866 والمبلغ الذي يتم صبه في حساب الحكومة سيتم تسديده في شكل أقساط محسومة بنسبة فائدة 5 فرنك و25 سنتيم [*1] وتم احتساب أول حصة من قبل مؤسس الشركة[**]وحتى قبل أن تنشأ نهائيا وفي 1 أفريل 1868 أقرضت الدولة 37 مليون، وفي أفريل 1869 تم صب 54 مليون فرنك وخلال شهر جويلية 1870 قامت الشركة بصب الحصة الثالثة المقدرةبـ 18 مليون فرنك حيث بلغ المبلغ المقدم للحكومة الـ 94999999 فرنك و88 سنتيم وبمجرد انقضاء أجل السنوات الست أصبحت الشركة ملزمة بتقديم 100 مليون ولم تتمكن من تحقيق سوى 87 مليون.[2]

الملاحظ أن الحكومة لم تقدم على المطالبة بـ 13 مليون المتبقية[3] لكن الأخطر من ذلك أن الشركة لم تستثمر المبالغ المالية المشكلة لرأس مالها باستثناء ما قدمته للسلطات العمومية، كما أن الشركة استعملت الجزء الأكبر من مبلغ 87 مليون في تمويل مشاريع تجفيف المستنقعات وتهيئة الطرق والمواصلات حيث تم تمويل مشروع انجاز طريقوهران الجزائر والجزائر قسنطينةبالاضافة الى أعمال التشجير مثل غرس أشجار Eucalyptus.

واستغلال محاجر فليفلة كما ساعدت على إنجاز ومد خطوط سكك الحديد، [4]كما ساهمت في توظيف أكثر من 2 مليون فرنك في إنشاء الشركة المنجمية Soumah et Tafnaعام 1875 كما أعدت دراسة لمد خط سكك حديد من تلمسان إلى الساحل البحري كما تضمن المشروع إنجاز الميناء الذي سيساهم في استغلال الثروة المنجمية والمواد الصناعية التي تزخر بها تلمسان إلى جانب هذه المهام الاستيطانية فإن الشركة ستساهم في الجوانب المالية.فقامت الشركة بانشاء 4 مصارف في كل من الجزائر– قسنطينة ووهران وعنابة، إلى جانب فرع بنك الجزائر، كما ادخلت إلى الجزائر طريقة الحسابات الجارية والدفع بالصكوك البنكية الى جانب تقديم سلف وقروض للدواوير والقبائل بناء على الأمر الامبراطوري خاصة أثناء أزمة 1867 حيث وضعت تحت تصرف القبائل المحتاجة نهاية عام 1867، 3357789 فرنك نسبة فائدة بلغت 8.5% على مدار عامين وهي اعلى نسبة فوائد حتى بالنسبة لفرنسا وقسمت هذه المساعدات على النحو التالي:

---

*المادة الاولى من اتفاقية 18 ماي ينظر ص302 من: journal général de l'instruction publique et des cultes, Volume 40..Op-Cit ,p302

[1] Charles Louis Pinson de Ménerville : Dictionnaire de la législation algérienne: 1860-1866….,T2, Op-Cit ,p277-278

** فريدريك باروا Fréderic Barrot كان موظف لدى SGA ثم لدى شركة عنابة، وهو ما يفسرهذا التعاون Dictionnaire le Petit Robert2 ,1985 ,p 178

[2] Claude Lutzelschwab :"la compagnie genevoise des colonies suisse" Revue Francaise d'Histoire d'outre mer, T87N°328.329 ,2eme semestre ,2000,pp185-207

[3] René Passeron : les grandes societe…..Op-Cit, p 93 – 95

[4] Emerit Marcel :Op-Cit , p 310

جدول رقم 13مبالغ القروض والفوائد المحصلة من القبائل من قبل الشركة الجزائرية

المقاطعة	المبلغ	مبلغ الفائدة	المجموع
الجزائر	300 ألف فرنك	25500	325500
قسنطينة	457789.50	38912.10	496701.6
وهران	2600.000	221000	2821000
المجموع	3357789.50	285412.1	3643201.6
المصدر:Mohammed lazher gharbi : Crédit ….Op-Cit p 135			

تعهدت الشركة بتقديم المزيد من الأموال للقبائل الجزائرية، إذ اعلنت على استعدادها لتقديم 9 مليون فرنك للقبائل المنكوبةغير انها لم تلتزم بذلك.[1]كما ستساهم الشركة في النشاط التجاري حيث رخصت لعمليات السحب ذلك كانت تحاول تطبيق مبدأ المنافسة تجاه البنك وبتمويل الاقراض الجاري فضخت مبالغ في التجارة وهو ما يوضحه الجدول التالي[2] :

جدول رقم 14 حجم المبالغ المالية تم ضخها في التجارة من قبل الشركة الجزائرية

السنة	مبلغ السحب	ملاحظة
1868	22405704 ف و45	فترة الأزمة
1869	58634236 ف /86	
1870	80823433 ف/ 15	الحرب الفرنسية البروسية
1871	76986440 ف و56	تراجع
1873	8809557 ف77	ارتفاع
1874	85720571 ف/93	اعلان الغرفة التجارية الجزائرية عن افلاسها مما شجع الشركة على الزيادة في الاحتكار
1875	133382298 ف/00	
1876	112165392 ف/65	خسارةبلغت 4.416654 فرنكمع تراجع كبير واعلان المدين للمساهمين عن العجز
المصدر : Enquête sur le commerce et la navigation de l'Algérie,Mars –Avril 1863...Op-Cit ,p 19et suit		

نظرا لهذا العجز المتواصل اتجهت الشركة إلى الحكومة حيث ارادت تحويل الشركة إلى مؤسسة جديدة من خلال التفاوض مع وزارة المالية استنادا الى المادة الخامسة من قرار الانشاءو السماح بالنشاط، وكان هذا النداء بمثابة طلب تصفية الشركة خاصة أنها مرتبطة بنظام حكم مستعمرة، ولذا فإن حل الشركة يعتبر كارثة لسياسة الإقراض الجزائرية، [3] اذ استفاد النظام الجديد لفرنسا من الصعوبات التي عمقت الأزمة 1875–1876 فقد سقطت قيمة الأسهم من 510 فرنك إلى 430 فرنك إلى 410 إلى 400 فرنك فتقرر التخلص منها لأنها تمثل إرث لنظام الامبراطوري الغير المرغوب فيه، ففي 27 ديسمبر 1877 تم تحويل الشركة العامة الجزائرية إلى الشركة الجزائرية وورثت أملاكها المقدرة 94 هكتار باعتبار ملك خاص وتم المصادقة على التصفية من قبل مجلس الدولة.[4]

[1] Mohammed lazher gharbi : Crédit ….Op-Cit :p 135
[2] Enquête sur le commerce et la navigation de l'Algérie,Mars –Avril 1863...Op-Cit ,p 19et suit
[3] GF : La Société générale algérienne, son présent et son avenir, Imprimerie centrale des chemins de fer ,Paris 1866,p34
[4] Journal officiel de la République Française: 27 Novembre 1874,N°325,p7834

III- الشركات التعاضدية لتقديم الاعانة

حيث تم احصاء الى غاية 31 ديسمبر 1857 ما يقرب من 3609 شركة من جميع الاصناف وهو تطور سريع حيث سجل في 31 ديسمبر 1852 ما يقرب من 2438 شركة هدفها القضاء على الفقر داخل المجتمع الاهلي بغرض تهيئته للاقتصاد الاستعماري [1] حيث كانت تنشط في 3الاف بلدية من مجموع 37 الف بلدية فرنسية بما فيها بلديات الجزائر المحتلة فقدمت مساعدات قدرت قيمتها 18897920 فرنك لعدد من الافراد المنخرطين في هذه الشركات بـ 470414 نسمة (359081 رجل و57800 امرأة) احتفظت الجزائر بحوالي 12 مؤسسة موزعة على الشكل التالي :

- 04 في مقاطعة الجزائر العاصمة : مؤسسة مدينة الجزائر- مؤسسة الفنون المهنية (340) عضو -مؤسسة القديس فرنسوا قزافي Saint Francois Xavier (336عضوا) مؤسسة العائلة بالدويرة، البليدة، بوفاريك، لمدية، مليانة، شرشال.
- 03 مؤسسات بمقاطعة وهران : مؤسسة وهران تظم 437 عضوا بميزانية قدرت بـ 6 الاف فرنك ومؤسسة مستغانم بـ 118 عضوا برأس مال 2500 فرنك وبتلمسان (عين تدلس) وحاسي ماميشRivoli مقاطعة غليزان و Fleurus(حسيان الطوال) بوهران.

- 05 مؤسسات بمقاطعة قسنطينة : 02 بقسنطينة ببلدية Sapeurs-Pompier واخرى بعنابة وسكيكدة والقالة [2].

المطلب الرابع : الاقتصاد الفلاحي التجاري الاستعماري

I- تنظيمات السقي والري الفلاحي في الجزائر

كتب احد اعمدة الاستيطان الرأسمالي :"...حين تصل افريقيا الشمالية الى تنظيم نفسها بحيث لن تضيع ولو قطرة ماء المتساقطة من الامطار الشتوية ستتحول الجزائر الى اغنى بلد في العالم...[3] ففرنسا كانت شغوفة بتمويل الجزائر بالمال لتحويلها الى كاليفورنيا افريقيا، وذلك من خلال انشاء سدود كبيرة وقد كان ... هدف الاستيطان ليس تطوير الموارد التي يتمتع بها البلد بل تنظيم هذه الموارد واستغلالها على اساس فلاحة متطورة مالية...."[4]

ففي 16 جوان 1851 صدر قانون اعتبرت فيه المياه والمجاري المائية وحتى المنابع والآبار املاك عمومية واصبحت بذلك خاضعة للقوانين العقارية الفرنسية فبموجب المادة الثانية من ذات القانون اعتبرت :

1- قنوات السقي والملاحة والتجفيف التي تقوم بها الدولة لحسابها وللمنفعة العامة، و الانابيب والآبار المستعملة من قبل العامة.

[1] Victor Robert :Guide pour l'organisation et l'administration des sociétés de secours mutuels,Levrault et Fils librairie ,Strasbourg ,1859 , p112
[2] Victor Robert : Op-cit ,p 114
[3]DémontésVictor : l'Algérie économique : T IV, imprimerie algérienne , Alger ,1930,p 232
[4]Rodolphe Dareste :Op-Cit,p,38,55,105,264

2- البحيرات المالحة والشطوط ومصادر المياه ومجاريها وكل المصادر عبارة عن املاك عمومية بعد ان كانت املاك خاصة.

هذه المادة فرضت الملكية على الماء واستثنت قنوات الري[1].

وقد تضمنت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون 16 جويلية 1851 'ان المياه المستخرجة من الاعماق نحو السطح تعود ملكيتها لصاحب العمل او القائم على الشغل[2].كما ان كل المنشأت الخاصة بالري وتنظيم السقي المنجزة من قبل الدولة ولحاسابها تعتبر ملكية خالصة لها، كما اعتبرت كل العقارات المائية –بحيرات– مجاري مائية –ينابيع املاكا عامة[3].

تكمن اهمية المياه في الحياة الاقتصادية الاستعمارية في ما اورده Jules Duvalفي كتاباته، حول اهمية تطبيق سياسة مائية في الجزائرتكون ذات فائدة للاستيطان، معتبرا ان ترك المياه تذهب الى البحردون استغلالها باقامة السدود كمن يلقي بالذهب الى الحطام[4].فمن خلال تنظيم اعمال التجفيف وشق القنوات وبناء السدود يمكن ان تشكل الاساس وضرورة لتحقيق استيطان فعال، في ارض تتميز بالخصوبة من جهة وتواجه جفافا رهيبا وقلة ايام التساقط داعيا الى استخدام كل المجاري المائية لانعاش الاقتصاد زراعوة وصناعة[5] وبدءا من سنة 1844 انطلقت عملية تنظيم مجال الهيدروليكي بتسخير اليد العاملة الجزائرية لبناء اول سد وهو سد "سيق" .

في 27 ماي 1865 انطلقت الاشغال بتخصيص مبلغ 37500 فرنك لتمويل المشروع غير ان الاشغال لم تنطلق الا عام 1868 الا انها كانت مكلفة لدرجة ان الحكومة الفرنسية اتجهت الى اقتراض 3600 الف فرنك قصد انشاء شركة ذات مساهمة محدودة وهي شركة الهبرة والمقطع وفي عام 1871 انتهت الاشغال بسد واد فرقوق ،غير ان معامل 36/24 من المياه الموجهة للشركة تناقصت بدرجة كبيرة مما اوجد صعوبة في سقي سهول القطن وبتفعيل السدود المنشأة وهي سد السيق عام 1844 ومينا 1844 وتلالات 1860 تمكنت الشركة من ايصال الماء عام 1872 الى Perrégaux بعد انفاق 80 الف فرنك تم اقتطاعه من مساهمة ملاك الاراضي قصد مد قناة عام 1873[6].تم تقسيم الاراضي المسقية المسقية الى اقسام بنفس المساحة حيث يتحصل كل قطعة من مياه الخزان او من الاودية او من القنوات الثانوية المتأتي من القناة الرئيسية ومن اجل تجاوز الصراعات التي يمكن ان تحدث بين المستغلين ويتم السقي من القناة من مالك واحد فقط خلال فترة محددة من قبل الادارة ونقابة المياه للفلاحين القائمين بالسقي، ويتم تحديد المنسوب من قبل الهيئة المكلفة باستغلال المياه وحسب الارض المسقية ففي

[1]Mayer .M : le régime des eaux dans la métropole et en Algerie ,Blida Mangrin, 1953 ,p 131
[2]Mayer .M : Idem ,p 131
[3]GF : Bulletin des lois de la Republique et de l'Empire Francais..Bulettin N° 257., Vol 11 ;Vol 1851 ;Vol 1855, Impremerie Imperiale ,Paris , 1855 ,pp 143
[4] Jules Duval : L'Algérie et les colonies françaises,Librairie Guillaumin,Paris ,1877 p 78
[5]احمد توفيق المدني : هذه هي الجزائر ....، نفس المرجع السابق، ص 112
[6],Bulletin du Comité des travaux historiques et scientifiques ,T 76,Actes de la section de Géographie 1963,Ed. Bibliothèque nationale de France ,pp 222 - 228

المساحات المتاخمة لمنطقة سان دوني بالسيق Saint Denis du Sig* تم تحديد 15 لتر كتدفق للمنطقة الخاصة بالبستنة ومن 25 الى 30 لتر للزراعات السهلية، اما منطقة الهبرة فقد تم الاتفاق على 35.40 الى 50 لتر لكل جزء اما في غيليزان فقد بلغت نسبة التدفق الممنوحة بـ 80 الى 100 لتر الى 110 لتر للملكيات الواسعة، وعليه فانه بـ 100 لتر يمكن سقي 200 هكتار للزراعات الصيفية و600 هكتار للزراعات الشتوية اي 800 هكتار مسقية بتدفق 100 لتر[1].

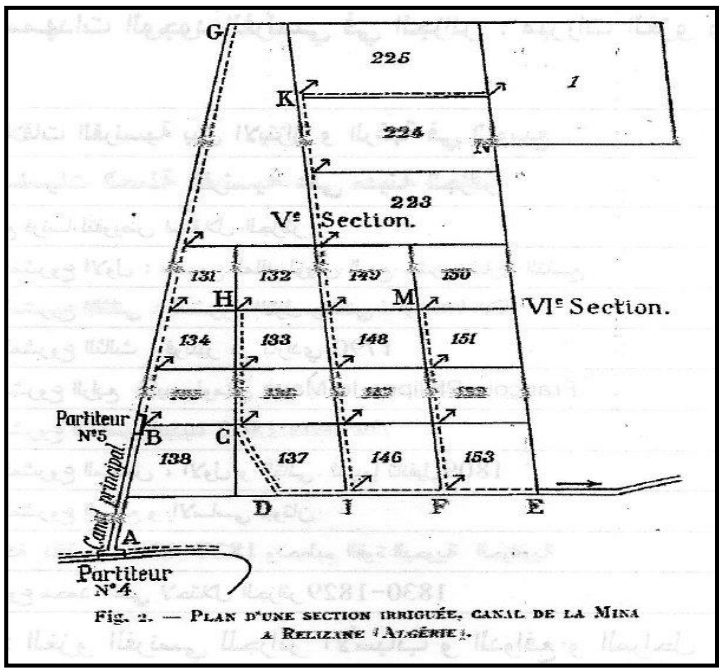

Fig. 2. — Plan d'une section irriguée, canal de la Mina à Relizane (Algérie).

مخطط لنموذج الري الاسباني المطبق في الجزائر

المصدر : Antoine Ronna : les Irrigations ‘’ les eaux d’irrigation..T3,Op-cit ,p25

Saint Denis du Sig*: بتاريخ 20 يونيو 1845، وزير الحرب اصدر مرسوما ينشأ المركز برئاسة سانت دينيس دو سيج. نص على :

المادة 1: سيتم إنشاء مركز سكاني أوروبي من مائة عائلة في محافظة وهران، على الطريق من وهران إلى معسكر، في وادي سيج، ليس بعيدا عن الجسر والسد الذي بني مؤخرا على هذا النهر.

المادة 2: سيتم إنشاء هذا المركز، الذي سيحمل اسم Saint Denis du Sig، وفقا لخطة التوزيع التي أعدها كبير المهندسين في وهران والمرفقة بمداولات اللجنة الإدارية لتلك المدينة.

المادة 3: يحدد المرسوم اللاحق التقسيم الإقليمي.المادة4: يكون الحاكم العام والقائد الأعلى لقسم وهران مسؤولان عن تنفيذ هذا الأمر : C.A.O.M 92/5Q :Préfecture d'Oran

[1]Gaëtan Delphin :Complainte arabe sur la rupture du barrage de Saint-Denis-du-Sig: notes sur la poésie et la musique arabes dans le Maghreb algérien, E. Leroux,Paris, 1886 ,p1-6

كما تم وضع جميع الترتيبات والاجهزة لتنظيم عمليات الري ويمكن العودة الى المخطط المرفق للإطلاع على كيفية التنظيم للعملية في منطقة غليزان اذ نجد ان القناة الرئيسة ABعلىB وتنقسم الى شعبتين V و VI اما القناة الفرعية التي تسقي القطاع السادس (6^e) ليتجه الى BCDE ليغذي القطاع الخامس (5^e)بواسطة الجداول للتوزيع BGوCHوIK و FM فكل قطعة صغيرة يتم سقيها وتتولى النقابة عمليات الصيانة للقنوات في الوقت الذي يجبر فيه كل مزارع بتركيب اليات السقي بري مزروعاته. ويلتزم بإغلاق حنفية السقي في حالة الانتقال مثلا من قطاع 151 الى قطاع 153 حيث سيقوم بفتح قناة I وغلق قناة F حيثستمر المياه عبر جدول **IK** لسقي قطعة رقم 225 ثم 224 وهكذا الى حين الانتهاء من العملية[1].

1- نظام الري في الجزائروالمشاكل القانونية

تعيد المادة 538 من قانون نابليون بونابرت جميع الاجراءات التي تمس المياه سواء الانهار الملاحية او الاودية الى ملكية الدولة في غياب نص صريح فان القانون 16 جوان 1851 يشكل بداية لتنظيم مصلحة المياه في الجزائر والذي يحدد حقوق الاهالي والاوربين في الاستفادة واستغلال الثروة المائية وقد اعطت المادة 714 من قانون نابليون"ان المادة التي لا تعود ملكيتها الى أي احد على اعتبار انها تمثل مصلحة عامة وستنظم القوانين عملية شرطة المياه التي ستحدد ايضا حقوق الانتفاع "[2]رغم المرسوم الصادر في 4 اوت 1789 الفرنسي بمنح حقوق الانتفاع وحتى الملكية للسكان المحيطين بالاودية تحت رقابة الدولة [3] كما تم الترخيص من الولاة لانشاء السدود والحواجز المائية في حالة ان ا الانجاز يمس بحقوق بعض ملاك الاراضي سواء من حيث حقهم في المياه او تعويضهم بسبب الفياضانات واستنادا الى القانون 15افريل 1829 خاصة المادة 24فانه يمنع اي انجاز على الاودية والانهار الصالحة للملاحة فاي حاجز مائي او سد سيعرقل حركية اوانتقال ومرور الاسماك[4].

تم اشتراط ان تستمد الحقوق من قرار اللجنة الخاصة بتنظيم التشريعات المشكلة في 23 افريل 1794 هذه اللجنة التي اقرت بضرورة ان تكون ملكية كاملة استنادا الى المادة 561 من القانون المدني الفرنسي حول الملكية[5] حيث ستسمح المادة 644 " ...الاستفادة من المياه المارة باملاكهم ...." غير ان الملكية ظلت معلقة على اساس ان حق المستغلين لا يشمل الملكية استنادا الى المادة 714 وهو ما اكده الامر الصادر في 10 جوان 1846 الذي سيضع الحقوق المائية ليس لملكية الافراد او الدولة لكن شكل ملكية عام وهو القانون الذي ستخضع له الجزائر بموجب قانون 16 جوان 1851 فالمادة 1و 2 تنص على :

[1] Antoine Ronna : les Irrigations '' les eaux d'irrigation et les machines '' T III, Librairie de firmin-didot et C^e ,Paris ,1890 pP23,25

[2]Paul Pont : Explication théorique et politique du code Napoleon Librairie Conseil d'Etat Paris p 640

[3] Brunhes Jean : l'Irrigation ,ses conditions géographique, ses modes et son organisation ,dans la péninsule Ibérique et dans l'Afrique du Nord ,C .Naud ,Editeur ,Paris ,1902,pp 166-176

[4] Ernest Cadet :Dictionnaire Usuel de législation comprenant :les Eléments du droit civil 8eme Edition ,commercial , industrie ,maritime ,criminel ,Administratif ,Librairie classique Eugéne Betin ,Belin Fréres ,Paris 1895 ,p 86

[5]Brun-Victor : Elements du code Napoleon : Exposés par Demandes, Hachette livre ,Paris,1872 p 33 - 35

" الاملاك الوطنية تظم الاملاك العامة والاملاك الدولة ويشكل هذا الوعاء الوطني من كل ما من شأنه تشكيل املاك ذات الاستغلال المشترك يشملها القانون المدني الفرنسي *des choses qui l'usage est Commun* والقوانين الاخرى العامة الفرنسية التي تحدد الملكية الفردية المتمثلة في :

قنوات الري والملاحة والمساحات المجففة من قبل الدولة لفائدتها قصد المنفعة العامة، منابع هذه القنوات والمحيط الترابي والآبار والقنوات المحفورة الموجهة للاستغلال العموميالبحيرات المالحة ومجاري مائية مختلفة ومنابع المياه حيث اعتبر انه لا توجد ملكية خاصة لهذه الثروة وتتكفل المحاكم العادية بدراسة اي شكوى تقدم حول هذه الحقوق [1]وبالنظر الى القانون فان هذا التشريع ينصب على الحق المشروع الذي تم الحصول عليه بطريقة مشروعة على عكس ماهو حاصل بفرنسا وهذا ما دفع بالسيد Didie المسؤول على الاملاك العمومية على التحفظ في تطبيق هذا القانون الفرنسي على الوضعية الجزائرية بخلق ملكية عمومية باعتبار ان الملكية في الجزائر تنعدم فيها شروط التملك الخاص وعليهفقد طالب احد اعضاء الجمعية الوطنية Raudot بحذف هذه الفقرة خاصة وان تحويل المياه الى مسؤولية الادارة يجعل التسييرفيها يسوده التعسف، فالمالك الذي يمنح هذا الامتياز سيمنع عن البقية الاستغلال مما سيخلق اغتصابا للملكية وقتل للاستيطان الاوربي[2] فقرار تنظيم استغلال المياه في الاعمال الصناعية وفتح المجال امام القطاع الصناعي اخضع هذا القطاع الى حقوق الانتفاع والى ترخيص سواء من الوالي في الاقليم المدني او الضابط في الاقليم العسكري ويرفق الطلب بتصميم مجرى الماء وكمية المياه المقرر استغلالها في عمليات السقي او الري استناد الى المادة 19 من قانون 10 جوان 1851 والامر الصادر في 1 اكتوبر 1814 [3].

كان هدف فرنسا من استخدام المياه لانعاش الزراعة اولا ثم الاستيطان ثانية ولذا ستعمل السلطات الاستعمارية على اتخاذ جملة من القرارات والاجراءات خاصة اعتبار جمع مصادر المياه من املاك الدولة ففي 25 جانفي 1906 ووفقا لقرار الصادر في 22 ديسمبر 1899 اصبح استخدام المياه يقضي موافقة الدولة، كما تم بناء تسعة سدود لسقي 140 الف هكتار في الغرب وكان بناء السدود يتم وفقا لتنازل الدولة عن امتيازات عقارية كما تقوم باعمال التجفيف وصرف المياه ومن امثلة ذلك سد الهبرة الذي اوكلت مهمة انجازه عام 1865 لشركة الفرنسية الجزائرية لاستصلاح الاراضي التي قدرت مساحتها 24100 هكتار مقابل حصولها على 75% من هذه الاراضي[4] وقد تركز النشاط مع التحاق الانجليز لاستثمار في الجزائر بالرغبة في تحويل الغرب الجزائري الى مصر جديدة في القطن من خلال اتباع نفس طرق الاستصلاح التي انتهجها محمد علي [5].

---

[1]Darbon . E : de la proprieté des Eaux en Algérie ,Typographie et lithographie ,Bastide ,Alger ,1858 ,p 6

[2]G.F : Code Napoleon : expliqué article par article ,p 385

[3] Charles-Louis Ménerville: Dictionnaire da la legislation ……Premiere supplement manuel 1853-1854 ..Op-Cit ,1856 ;p 50

[4] بن داهة عدة : نفس المرجع السابق، ص 170، 175

[5] Antoine Herzog : Op-Cit , pp8-14

2- السدود الحواجز و المخازن المائية

فرضت قضية بناء مخازن وحواجز مائية والسدود قصد ري المساحات منذ بداية العملية الاستيطانية وقصد ترغيب المستوطنين في الاستقرار وهذه الاراضي بدون ري لا تساوي شيئا فالري يعني خصوبة فعلية للأرضفالمخازن التي اقيمت كان هدفها ايضا تزويد سكان القرى الاستيطانية بالماء خصوصا القرى التي اقيمت في التل بين وهران والجزائر العاصمة فقد تم وضع اربع انظمة لبناء هذه المخازن:[1](**ملحق رقم 07)**

1- تقوم الدولة وعلى عاتقها بالأشغال الكبرى ثم تتنازل عليها لفائدة الشركات المسيرة للماء.

2- تنجز الاشغال من قبل شركة مساهمة يتم دعمها من قبل الدولة براس مال مضمونة الفوائد المقدرة بـ 5% خلال ثلاثون سنة ويتشارك الطرفان بعد انقضاء هذه المدة في العائدات وتسهر الادارة على مراقبة المشروع وتقدم الاشغال .

3- المقاولة المدعمة من قبل الدولة بمباشرة الاشغال.

4- تتنازل الدولة لشركة المساهمة عن جزء من الاراضي المسقية [2].

وهو ماجعل المشاريع الفرنسية المائية تشكل اهمية لدى السلطات الفرنسية نظرا لدورها في تحقيق استيطان كثيف في مختلف الاراضي ففي جنوب الصحراء تم الاعتماد على حفر الآبار الارتوازية بين ورقلة وتقرت على طول 150 كلم وفي الشمال تم الاعتماد على بناء السدود والحواجز المائية [3]، ومن خلال هذا النظام تم انشاء العديد من السدود يمكن الاشارة الى بعض منها:

أ)- **نقابة مؤسسة سقي سهل المحمدية** لسقي 17الف هكتار من الاراض الزراعية واوكلت هذه المهمة لشركة فرنسية جزائرية لبناء سد على وادي فرقوق فيما بن 1865و 1870 لحجز 30 مليون متر[3] من المياه لكنه تعرض لاضرار بليغة نتيجة لفيضان الاودية المغذية له فعوض بسد مؤقت وهو سد بوحنيفية الذي يتسع لـ 65 مليون متر[4].

ب)- سد الحميز: انشأ على واد الحميز قرب قرية الفندق Fondouk* ويبعد عن الجزائر العاصمة بـ32 كلم وقد انطلقت الاشغال في 1869 وأنهيت الاشغال في 1884 يبلغ ارتفاعه 38 متر وبطول يصل الى 40 متر ليصل الى اعلى نقطة 162 متر ويبلغ سمكه 5متر ومع نهاية الاشغال بلغ سمكه

---

[1] Nouvelles annales d'Agriculture :Irrigations du midi de l'Espagne : études sur les grands travaux hydrauliques, Imprimerie Thunot ,Paris 1859pp1-6

[2]Léo Lamarque :De la conquête et de la colonisation de l'Algérie,Ancelin librairier ,Paris 1841 , p 106

[3] دوتوكفيل الكسيس : نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر :ابراهيم صحروي، د.م.ج، ط1، 2008، ص 184-188

[4]بن داهة عدة : نفس المرجع السابق، ج1، ص 178

*خميس الخشنة: مدينة وبلدية جزائرية تابعة إقليميا إلى دائرة خميس الخشنة ولاية بومرداس انشأتها فرنسا عام 1845 من قبلLouis Philippeوحولت عام 1856 كبلديةhttps://fr.wikipedia.org/wiki/Khemis_El_Khechna

عند الفتحات 27 م و80 سم عند القاعدة بلغ حوضه المائي بـ 30 مليون متر مكعب ونظرا لحاجيات قرية الفندق التي كانت في حاجة الى نسبة كبيرة من المياه فانه تم الابقاء على سيل يصب في سهول المنطقة لسقيها وبعض المراعي وحقول الشعير ويمتد الحوض الهدروقرافي على مساحة تقدر بـ 14الف هكتار يتلقى حسب الدراسات ما يقارب 70 مليون متر^3 من مياه الامطار ويكفي خمس5/1 هذه الكمية لملأ الخزان وقد تم اختيار النموذج الاسباني لبناءه[1]

ج)- **سد مرنغو** Marengo : اقدمت الادارة الفرنسية على استغلال واد المراد بانجاز حاجز مائي بعيدا عن القرية الاستيطانية Marengoووجه لاستيعاب المياه القادمة من الاودية المحاذية وتوجيهها لتمويل المدن والقرى :مرّاد، مورنغو الى جانب سقي البساتين واتبعت الادارة نفس التصاميم وطرق انجاز بحيرة Orédon باستعمال مياة القناة لتمتين السطح الترابي وحفر بئر على غرار الطرق الاسبانية وزود بقناة للتفريغ الطمي والرواسب النهرية الاخرى الامر الذي مكنه من العمل بطاقة كاملة غير ان طاقة استيعابه ظلت قليلة لم تتجاوز 890الف متر ^{3} مما جعل المتر المكعب الواحد يصل الى 0,45 فرنك . نظرا لارتفاع تكاليف الانجاز حيث ان لواحق هذه السدود كلفت الخزينة بين 100 الف و500الف فرنك والعتاد الى جانب اليد العاملة المكلفة ساهمت في ضعف الكفاءة الاقتصادية لهذه السدود اضافة الى التمويل المجاني بالماء للبلديات مما ساهم في ارتفاع التكاليف وتناقص العائدات من مبيعات الماء حيث نجد المستوطن يدفع 22 فرنك ونصف فرنك الى 25 فرنك للهكتار بتدفع خمس اللتر في الثانية عكس ما هو موجود في شرق فرنسا وايطاليا اذنجد لتر واحد /ثانية للهكتار وعليه فان المستوطن بالجزائر كان عليه دفع 112 فرنك و50 سنتم [2]

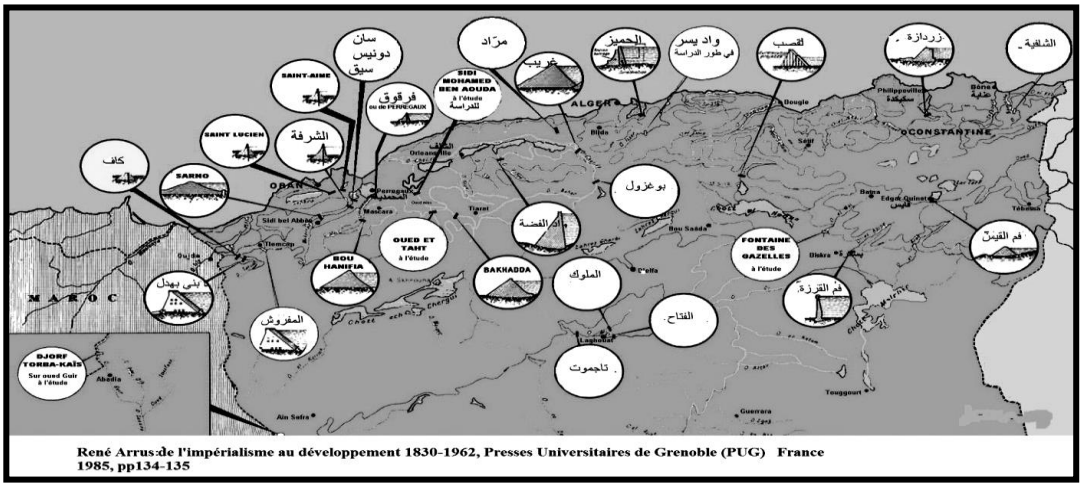

خريطة رقم 08 لتوزيع السدود المنجزة والتي في طور الانجاز بالجزائر 1845-1935

[1] Georges Drouhin : La géologie et les problèmes de l'eau en Algérie, Volume 1 Edition Conférence publication ,Alger , 1952 pp 1- 12

[2]Justin Savornin : La géologie et les grands barrages en Algérie Impr. "la Typo-litho" et J. Carbonel réunies, 1941 - 60 pages

د)- سد الهبرة Habra انطلق مشروع سد الهبرة حيث بدا في انجاز الحائط ارتفاعه33 متر و60 سنتم اما عمق الاساسات تراوحت بين 8 و10 امتار بعرض 40 متر من الاسمنت المسلح اما حائط السد فقد بلغ سمكه 35 متر على مستوى سطح الماء و4 متر و50 سنتم بالنسبة لقمة السد[1] كما كان سطح الحاجز يصل الى 2 متر و50 سنتم و1 متر و50 سنتم عرض وقد اوجد خصيصا من اجل تخفيف صدمات الامواج المائية التي تدفعها الرياح داخل السد وقد بلغ طول حائط السد 375 متر وعلى الضفة الشمالية تم تجهيز السد بقناة تصريف المياه عند امتلاء السد مشكلة من حائط اسمنتي مسقف بارتفاع 1متر و60 سنتم تحت اقدام السد وبطول 125 متر حيث تقوم بتصريف 800متر^3 في الثانية[2] ويقوم السد بري السهول عبر قناة يسرى والتي ستستبدل فيما بعد بواسطة القناة اليمنى المشكلة من انبوبين بقطر 0،80 متر بحصة 5/4 وجهز الانبوبين بحنفيتين ضخمتين حيث يتم ضخ 3الاف متر^3 لسقي 36 الف هكتار ويقوم بعملية السقي عند ضخ 300 لتر/ثا من خلال القناة التي تمول عملية ري اراض شركة *Pérregoux التي تطورت بفعل الحرب الاهلية الامريكية لانتاج القطن عام 1863 والباقي سيأخذ طريقه عبر الواد نفسه المرتبط بقناة نقل المياه الى سد التحويل نحو منطقة Saint-Maur** لشركة البريطانية "هبرة والمقطع "لسقي 24 الف هكتار وفي 10 مارس 1872 تعرض السد الى تشقق بلغ 55 متر طول و12 متر عرض مما ادى الى ضياع 5600 متر^3/ثا ثم ارتفعت الى 200 الف لتر/ثا^3 اما بخصوص التكلفة فقد بلغت 4 مليون فرنك اي اقل بـ 25% عن ما تم انفاقه على سد الحمي، واوكلت مهمة انجازه الى شركة فرنسية جزائرية حدد هدفها لاستصلاح اراضي قدرت مساحتها 24100 هكتار من بينها 15320 هكتار اراضي فلاحية و8780 هكتار من الغابات ومقابل ذلك تستفيد الشركة من الاراضي المسقية بنسبة 75% كفائدة لشركة المساهمين الذين تحصلوا على جزء من الاراضي المروية كما كلفت ذات الشركة بتجفيف البحيرات لاستصلاح اراضي قدرت بـ 14الف هكتار منحت للشركة المنجمية "مقطع الحديد" [4]فانطلقت الاشغال ببناءه كحاجز مائي عام 1865 وانهيت الاشغال به عام 1871- 1872 وقيم على ضفاف مجريين مائيين واد فرقوق وواد الهبرة غير بعيد عن قرية Perregaux بلغ سمكه 4م و30 سم الى غاية قمة الجبل و27 متر على القاعدة يبلغ حوضه

[1] Patrick Le Delliou : Les barrages: conception et maintenance, ENTPE presse Universitaire de Lyon ,France 2003 , p 56-57

[2] Lefebure Leon :" des travaux d'Irrigation dans la Povince d'Oran "Le Temps du mardi 25 Août 1863,N°852 , 3eme année Paris 1863 in Bulletin de la Société de Géographie et d'Archéologie d'Oran, mars 1931,p41p82

*اطلق عليها هذا الاسم تكريما للجنرال الفرنسي من قبل نابليون الثالث وبعد الاستقلال تم تسميتها بالمحمدية (https://fr.wikipedia.org/wiki/Mohammadia_(Mascara

** واصبحت تسمى بعد الاستقلال تامزوغة Tamzouraبلدية تابعة لولاية عين تموشنتhttps://fr.wikipedia.org/wiki/Tamzoura

[3] Lefebure Leon: Idem ,p 41,82

[4] بن دهة عدة : نفس المرجع السابق، ص 173 و Albin Dumas : Etude théorique et pratique sur les barrages réservoires ,le Génié Civil ,Paris 1896,pp 117 ,131-153

800 الف هكتار يتغذى من منسوب تساقط يبلغ 30الى 40 سنتم سنويا ليصل منسوبه 2800 مليون متر^3 وقد خضع سنة 1883 الى اصلاحات دامت عاما كاملا حيث تم بنا حائط ضخم لدعم الاساسات على الضفة اليمنى ويصل تدفقه الى 3 متر^3 في الثانية توجه لسقي 1500 هكتار اي لتر واحد في الثانية لـ 5 هكتار فبالنسبة لسد الشرفة والذي انجز لفائدة جمعية مقاولة السيق فقد تم تمويله بنسبة 3/1 من النفقات من قبل هذه المقاولة .[1]

هـ)- سد السيق: نقلا عن المحضر الصادر عن الجلسة الخاصة باللجنة الادارية بوهران يوم 19 ديسمبر 1843 فانه تم اشعار اللجنة الادارية بتاريخ 6 افريل 1843 بالمشروع المقررانجازه حيث حول الى الحاكم العام قصد الحصول على ترخيص خاص وبعد حصول اللجنة على الترخيص شرعت في الاعداد للدراسة من قبل مصلحة الهندسة المكلفة بتقديم خطة المشروع الذي سيحول خلال شهر ماي 1844 ونظرا لارتفاع كلفة الانجاز فان اللجنة قررت اعادة الدراسة ليحال من جديد بتاريخ 13 سبتمبر قصد البدء في الاشغال وعليه فقد تقرر توصية الضابط المكلف بالشؤون العربية مصحوبا بقائد عسكري Brunet وتم تسخير مايقرب من 500 جزائري للقيام بعمليات الحفر تحت مراقبة القايد والآغا[2]. انطلقت الاشغال من طرف الحكومة باشراف نقابة سقي سهل السيق لسقي 8الاف هكتار من الاراض الزراعية المسقية حيث يستفيد من مياه سد الشرقة بجمع 18 مليون متر^3.

سخرت القيادة العسكرية جيش من الاهالي لبناء السد [3] التي تنازلت عنه لاحقا لفائدة شركة السيق حيث انشأ حاجز او سد الشرفة الكبرى وعلى محور مخيرة على بعد 15 كلم عند قرية Saint Denis du sig ومنطقة السيق بدأت الاشغال عام 1882 الى غاية 1884 من قبل مقاولة السيق تضرر بفعل الفيضانات لكنه عاد الى النشاط عام 1892وقد تم ارتكاب نفس الخطأ الذي كلف الادارة مبلغ 500الف فرنك لاصلاح الحوض في سد الهبرة حيث انهارت الضفة اليمنى من السد وكان السبب هو وجود الحاجز المائي للسيق الذي انشأ عام 1845 من قبل الجيش الفرنسي كسد لتحويل المياه في البداية ثم تم رفع حاجزه الى 16متر 50 سنتم عام 1858 ليصل ارتفاعه الى 26متر و50 سنتم من طرف مصالح الاشغال العامة (الطرقات والجسور) من اجل تجميع مياه واد سيق البالغة 16 مليون متر^3 لكنه هدم في النهاية وحولت مياهه الى سد الشرفة التي اصبحت مياهه تصب في زمن قصير مقداره عشر ساعات،[4] وقبله نهر كان يحوي على 700الف متر^3 سنة 1879 من الوحل من اصل خزان يستوعب

[1] Albin Dumas : Idem ,p121
[2] Brunet .M.J : la question Algerienne , Librairie Militaire ,Paris , 1847,pp163-164
[3] بن دهة عدة : نفس المرجع السابق، ص 183
[4] Ministere de la Guerre : TSEF dans l'Algérie ,V5 ,p 252p334 et V4(1854-1855) p336-342 et volume 1846-1849 de l'année 1851,p 360-361

3مليون ونصف متر[1]في حين أن سد الهبرة كان يتوحل بما يقارب مليون متر[3]مما خلق مسألة انفاق حقيقة أدت الى تبعات مالية على الشركات المستثمرة [2].

ل)– سد ارزيو: نصب الحاجز المائي على مجرى الواد مولاي مغون Muley Magoon الذي يبعد عن مدينة ارزيو بـ 3 كلم وتم انجاز جزء منه بالبناء العادي (بالصخور) جزء في عمق الارض وبلغت طاقة استيعابه مليون متر[3] غير ان ضيق حوضه الهيدروغرافي قلص من امكانية استيعابه لكمية اكبر اضافة الى تناقص منسوبه بفعل التسربات الامر الذي منع من استعماله لتموين مدينة ارزيوا او استخدامه للسقي.[3]

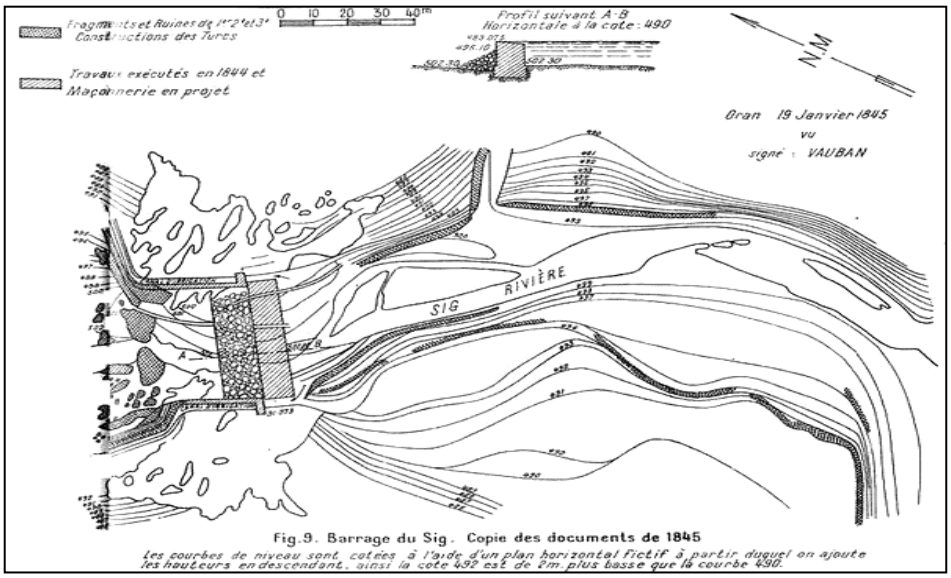

مخطط لنموذج الري الاسباني المطبق في الجزائر :-Antoine Ronna : les Irrigations..Op cit…p,488p

ك)– سد تليلات: تم انشاء او حاجز مائي بتليلات عام 1862، ودخل الخدمة لمدة سنتين ثم شرع في بناء حاجز اخر في نفس المكان المسمى "الحلزون" Escargot من قبل الدولة التي قررت تمويل المشروع الذي انطلقت الاشغال به عام 1869 حيث وجهت حصة من مياهه لتمويل مدينة –Saint – Barbeو بيع الحصة المتبقية للمزارعين لسقي البساتين والمزروعات المتواجدة بالقرية الاستيطانية Saint– Lucien[4]ونظرا لقلة الصيانة الى جانب الكميات الكبيرة من الطمي والاوحال التي قللت من طاقة الاستيعاب الى النصف واضعفت من مردوده .[5]

[1] Léo Lamarque :Op-Cit ,pp5-10
[2]Achille Fillias : Histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie, 1830-1860,pp173 -180
[3]Léo Lamarque :Op-Cit ,p55p86
[4] Lamoricière Christoph : Projets de colonisation pour les provinces d'Oran et de constantine ,imprimirie Royale , Paris ,1848 pp43-47
[5]Christophe-Louis-Léon Juchault de Lamoricière : Projets de colonisation pour les provinces d'Oran et de Constantine, Impremerie Royale , Paris,1847 pp 115-121,157

ي)- سد جديوة *Djidiouiaو Saint- Aimé: نصب هذا الحاجز المائي 1876-1875بطاقة بلغت 2 مليون م[1]في منطقة غير بعيدة عن القرية والبلديات الاستيطانية Saint- Aimé بمسافة 7 كلمتر[3] على الخط الرابط بين وهران والجزائر وتم بناءه لتمويل القرى : Saint- Aimé و Saint Amadéme بالمياه الصالحة للاستعمالات

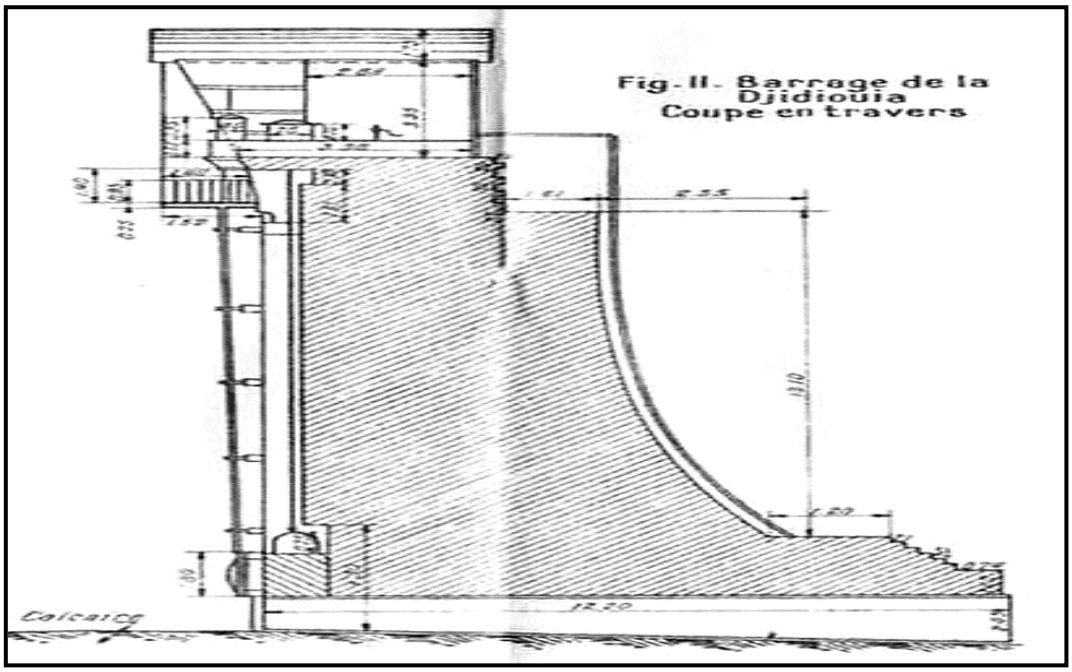

مخطط تصميم لسد جديوة

المصدر:Antoine Ronna : les Irrigations..Op-cit,p492

المنزلية وكذا سقي البساتين المحاذية لها [2]، ويمكن ان يصل تدفق واد جديوة خلال سنة واحدة الى 1.5 مليون متر[3] وقصد استيعاب هذه الكمية اقترح الزيادة في علو الحاجز بميزانية قدرت بـ 350الف فرنك لايصاله الى ثمانية (8) امتار ليستوعب 5 مليون متر[3] من مياه الانهار والاودية القريبة.[3]فمن سبعة سدود تم انجازها خلال خمس وعشرون سنة اثنان فقط صمدوا دون الحاجة الى تمويل جديد وثلاثة واصلوا العمل بكلفة بلغت 12 مليون فرنك لاستغلال 45 مليون متر[3] وري 30الف هكتار من الاراضي لايتحصل النصف منها سوى على حصتين في السنة[4].

*مركز استيطاني فرنسي انشأ عام 1873 تحت اسم Saint-Aimé وبعد الاستقلال اعيد تسميته بجديوة كبلدية تابعة ولاية غيليزان

GGA : Bulletin Officiel du Gouvernement de l'Algerie ,V14 ,p 646

[1] Alfred Durand-Claye : Hydraulique agricole et génie rural: Leçons professées a l'école ,T2 ,Octave doin Editeur Paris,1892 .p363

[2] Centre de recherche en Anthropologie sociale et culturelle « Les acteurs du développement local durable en Algérie: comparaison Méditerranéenne »,actes du colloque international ,Oran 12 ,13,14 Mai 2003 ,Edition UNESCO-CRASC , Alger 2004 p 323 - 350

[3]Alfred Durand-Claye :Idem ,pp 365-368

[4] Jean Jacques Perennes : L'eau et les hommes au Maghreb: contribution à une politique de l'eau en ..Edition Karthala , Maroc / Paris ,1993. pp 125-130

و)- سد بني بهدل : وهو السد اذي اقيم على واد التافنة لحجز 56 مليون متر^3 لسقي12500 هكتار ولذا طالب ممثل المستوطنين السيد Bremond السلطات الفرنسية بضرورة الاعداد لدراسة حول استعمالات مياه السدود وتوجيهها نحو تربية الحيوانات من خلال انهاء المشاريع في طور الانجاز والتي ستوجه نحو سقي ما يقارب 125 الف هكتار قصد كسب معركة القمح[1]

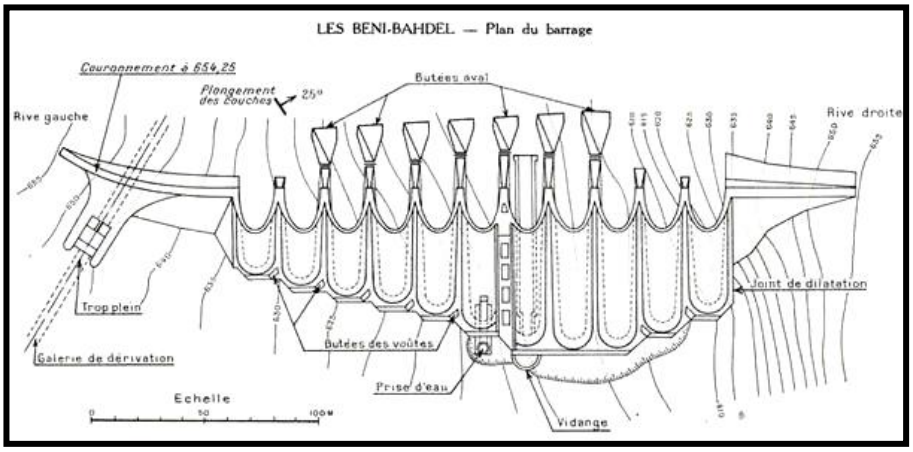

مخطط لتصميم لسد بني بهدل Antoine Ronna : les Irrigations '' les eaux d'irrigation..T3,Op-cit

قد امتدت السياسة المائية الفرنسي لتشمل السبخات والمستنقعات ففي 04 اوت 1860 صدر قرار امبراطور ينص على تجفيف المستنقعات خاصة سبخات وهران الممتدة بين مسرغين والكرمة والعمرية بمساحة قدرت بـ 56.870 هكتار وسبخة البحيرة الصغيرة سبخة أرزيو وسبخة تلامين وسبخة الزمول ومستنقع لغرابة [2].

تفعيل عمل هذه السدود تم طرح مشروع لتطبيق الطريقة الامريكية في مقاولات الري من خلال ايجاد صندوق للري يساهم فيه الكل ويوجه اساسا الى تفعيل عمليات ري المزروعات بمياه السدود[3]. ففي الولايات المتحدة ولتجاوز العراقيل التي تصادف عمليات الري خاصة الأحوال الجوية تم ايجاد قنوات اصطناعية أساسية بمساعدة صندوق انشأ لهذه الغاية من قبل الدولة.

[1] GGA : Délégation financières algérienne –Délégation des Non Colons ,9eme seance samedi 06 juin 1936 N° 3 , 1936/05 ,imprimerie Solal , Alger 1936 pp 304,306

[2] Samira Boukli Hacene1, Karima Hassaine1 & Philippe Ponel : Les peuplements des Coléoptères du marais salé de l'embouchure de la Tafna (Algérie),p 2

[3] GGA : Délégation financières algérienne –Délégation des Colons ,7eme seance samedi 06 juin 1936 N° 2 , 1935/02,imprimerie Solal , Alger 1936 pp 333,334

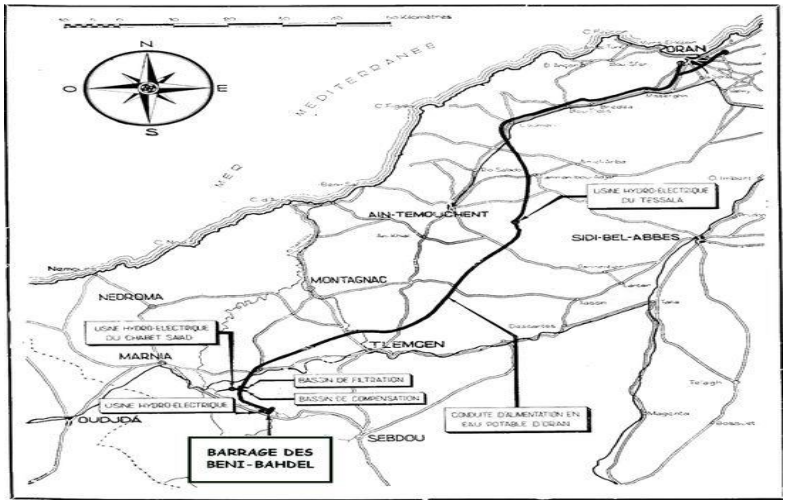

خريطةرقم 09 طبوغرافية لسد بني بهدل

المصدر Anton J. Schleiss, Henri Pougatsch :Les barrages : du projet à la mise en service.Vol 17, Op-Cit,p399

تم وضعه تحت تصرف الحكومة العامة بالجزائر وتقرر ان الملاك المتواجدين على الأراضي ذات الاستغلال المروي في حالة عدم استعمالهم للحصص الممنوحة لهم من الماء ستتم مصادرة اراضيهم لفائدة ملاك آخرين وهذا الاجراء كان لتفعيل عمليات الري والاستغلال العام لمياه السدود[1].

الملاحظ ان لسدود الجزائرية تتوحل كمتوسط بنسبة 35/1 مقارنة بالسدود الاسبانية التي تتوحل بالطمي بنسبة 60/1[2] ولم تتمكن لادارة لاستعمارية من التحكم في التدفق المائي ولا التهيئة للاحواض مما افشل جميع عمليات وقاية السدود من التوحل او ارتفاع منسوب الطمي[3]وقد كتب احد المهندسين عام 1896 ان اغلب السدود الجزائرية ستصبح خارج الخدمة على اساس انها كلها عبارة عن حواجز لتحويل المياه[4] فالتوقف عن انجاز السدود الكبرى كان بفعل نقص الاموال وغياب الاستقلالية المالية مما اثر على المخصصات المالية للمستعمرة خاصة عام 1885[5].

بخصوص مشروع سد بورومي فقد اسند الى شركة انجاز.استطاعت هذه السياسة ان تحقق مساحات واسعة مسقية مقسمة الى اقسام بنفس المساحة [6]و يتحصل على المياه من الخزانات او القنوات الفرعية ففي منطقة Saint denis du Sig فقد تم تقديم 15 لتر للقسم الخاص بالبساتين وبين 25 الى 30 لتر لمزروعات السهلية اما في الهبرة فتحصل على 40 و50 لتر لكل قسم وبغيليزان 80 الى 100 لتر

[1] GGA : Délégation financières algérienne –Délégation des Colons ,7eme seance samedi 06 juin 1936 N° 2 , 1936/05 ,imprimerie Solal , Alger 1936 pp 77,78

[2] Victor Demontès, Algeria. Direction de l'agriculture, du commerce et de l'industrie : L'Algérie économique: Le sol. Le climat. Les irrigations, Imprimerie algérienne, Alger ,1922,p3

[3] Centre de recherche en Anthropologie sociale et culturelle « Les acteurs du développement local durable en Algérie: comparaison Méditerranéenne »,actes du colloque international ,Oran 12 ,13,14 Mai 2003 ,Edition UNESCO-CRASC , Alger 2004 p 47,48

[4] Centre de recherche en Anthropologie sociale et culturelle ;actes du colloque international :Idem p 350

[5] Centre de recherche en Anthropologie sociale et culturelle : actes du colloque international : idem p 326

[6] G G A: Hydraulique ,Agricole ,Etudes sur l'Aménagement et l'Utilisation des Eaux en Algerie ,Impremerie administrative Gojosso et C ie ,Alger 1883 ,pp4-12

و110 للملكيات الواسعة وقد نظمت الجزائر نظام السقي والري لتوفير حاجيات الزراعة الحديثة[1] وهذا الاهتمام ركز اساسا على توفير المياه ليس للشرب فقط بل توفير مياه لري المزوعات خاصة الصناعية والتجارية .

II- النشاط الاقتصادي الفلاحي

1- المجال الزراعي والغابي

لقد تمكنت فرنسا من تحويل الارض ووضعت القواعد والمنشأت القاعدية الاقتصادية ذات الكفاءات العالمية لخدمة مشروع الاستيطان وفي المقابل يمكن اعتبار كل الاجراءات المستخدمة في ربط الاقتصاد والاتحاد الجمركي وتشجيع الصناعات ذات الخصوصية الفرنسية الى جانب فرض نمط ضريبي لايتوافق مع الطبيعة الاقتصادية للبلاد وقد اضرت كثيرا بالسكان الاهالي وهو ما كشفت عنه الازمة الاقتصادية لعام 1867 حيث لم يقدم مرسوم 24 جويلية اية حلول عملية للعملية الانتاجية [2] فتوحيد الجمارك بين فرنسا شكل لهذه الاخيرة انتصار فائق الاهمية حيث جنبها تحمل مسؤولية العجز في الميزان التجاري وتجارتها .

يمكن الملاحظة ان العنصر التقني او تحديث الجزائر ضمن سياسة شاملة لفائدة المشاريع الفلاحية اذ تم توسيع الاراضي الفلاحية المستصلحة والمستغلة من قبل الجزائرين، ففي عام 1830 لم تكن سوى 500 الف هكتار صالحة للفلاحة الكثيفة لايزيد عن مليونين من الجزائريين ليرتفع المعدل الى 4، 7 مليون هكتار لـ 8، 5 مليون جزائري، ففي عام 1830 كانت الملكية لا تتجاوز 0، 25 هكتار للفرد الواحد ارتفع هذا الرقم الى 0، 56هكتار وتحول المسلم من بائع للارض قبل 1871 الى مشتري خلال فترة 1871-1914 غير ان الاعمال الفرنسية هذه لم تقدم سوى تدني المستوى المعيشي للمسلمين خاصة خلال 1830-1850[3].

أ- المجال الزراعي

ميكنة – سقي – تصدير هي الثلاثية الفرنسية المقدسة لاستغلال الجزائر، [4] فادخال الآلة القادمة من الولايات المتحدة مكنت من حراثة الارض بشكل امثل واستطاعت تحقيق "ثورة الحبوب" اذ مكنت من حراثة 45هكتار الى 80 هكتار بالجرارت وادخال الحاصدات التي مكنت من حصد 160 هكتار يوميا[5]كما تم توظيف الري في تشجيع العملية الاستيطانية بالحصول على المعلومات الطبوغرافية والمناخية لتوظيفها في الري وانتهاج سياسة السدود الكبرى لتمكين المستوطنين من انتهاج الزراعة

[1]Antoine Ronna : les Irrigations les cultures arroses T3 ,librairie de firmin ,Didot , Paris 1890 ,pp 23-25 et le Génie Civil ,Revue général hebdomadaire des Industrie ,17 année ,T30 ,Administration et redaction ,Paris 1897, pp136-140

[2]René Gendarme :" l'économie de l'Algérie sous-développement et politique de croissance "Cahier de la Fondation national des sciences politique ,A .Colin ,Paris ,1959,pp224-229

[3] René Gendarme :Op-Cit ,pp227-230

[4] Perennes jean jacques : l'eau et les hommes au Maghreb,contribution a une politique de l'Eau en Mediterranée ,collection :hommes et societe ,Edition Kurthala 1993 ;p 324

[5] Poncet Jean : La colonisation et l'Agriculture Europeenne, Impr. Nationale, Paris ,1962, pp 254- 256

الصناعية من القطن والبنجر السكري خاصة في سهول الشلف التي استجابت لاستخدام الكثيف للالة والري قصد الوصول الى انتاج قادر على المنافسة[1] وقد استطاعت الفلاحة الاوربية في الجزائر تقديم النموذج الامثل عن فلاحة قابلة للتصدير " نموذج انتاجي نادر "[2].

اما في الصحراء فقد شهدت زراعة النخيل والاستيطان تطورا هائلا نظرا لنمو التصدير للمحاصيل الصحراوية ولذا عملت فرنسا على المحاولة لخلق واحات نخيل متطور قادر على الانتاج الوفير[3] كما اخضعت الجنوب الى العديد من التجارب سواء في الاغواط او باتنة لاكتشاف اهم ايام السبات لزراعة النخيل [4] كما تم الاهتمام ببقية الزراعات حيث تم استقدام انواع جديدة من المشمش اضيفت الى الصنف الاهلي خاصة:

L'abricot royal ,Recoce de Boulbon ,le Ruizet ,Rouge hatif ,rouge pondu de Roquevaire

كما ادخلت بعض الاصناف من الفواكه Burbank–kelsey وقد وجد ان المناخ الجزائري لديه القدرة على تحمل انتاج الفواكه الجافة خاصة العنب والتين والمشمش[5].

كان الاقتصاد المحلي يعتمداساساعلى ما تنتجهالارض والمراعي، وهذامنذ العصورالغابرة، كماأن معظم الجزائريين كانوا فلاحين بالفطرة لهذاأولت الادارة الفرنسيةأهمية كبرى للاراضي الزراعية واعتبرتها الركيزة الأساسية لملكيتهاالاقتصادية .[6] فاعتماد إلادارةالاستعمارية عل سياسة الاستيلاء بكل الوسائل على المساحات الزراعية وإعطاءها للمعمرين واقرار قواعد خاصة لملكيةالعقار."[7] كان السمة المميزة للتحول الاقتصادي، حيث كانت أولى النصوص المتعلقة بالنظام العقاري مرسومي 1834 و1844[8]. بالإضافةإلى الأمرالذي صدرفي 21 جويلية 1846 الذي نص على: مراقبة لعقود الملكية الريفية والأراضي التي كانت تعتبر دون مالك تضم الى الدولة. وكان الغرض منهاالاستيلاءعلى أراضيالحبوسوأراضي المواطنين الذين لا يملكون عقود ملكية[9].وبصدورقانون 1851 الاستعماري

[1] Yacono Xavier : la colonisation des Plains du Chelif ,T2 Impr.E . Imbert, 1955,p 202

[2] Perennes jean jacques :Idem , p325

[3] Roland Georges: l'Oued Rhir et la colonisation francaise au sahara , Revue scientifique, , Challamel aîné, éditeur, Paris, 1887 p 3

[4] Arthur Savaète : Revue du monde colonial, asiatique et américain, organe politique, V1Ribourt .M.F" Le gouvernement de l'Algerie de 1852 -1858" Challamet Editeur Librairie ,Paris ,1859, p-5076

[5]Victor Demontès : Algerie ,Direction de l'agriculture ,du commerce ,et de l'industrie ,Impremerie et librairie Administration , Paris ,1927 ,p 3

[6]– الغالي غربي وآخرون: نفس المرجع السابق، ص 219.

[7]– جلول شيتور : "العقار بان الاحتلال دراسة قانونية" أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار ....نفس المرجع السابق، ص 209.

[8]عدي الهواري : الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830–1960، تر: عبدالله جوزيف، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1983، ص 21.

[9]جلول شيتور: نفسه، ص. 210.

صاريعترف بالحدودالتقليدية لاراضي العرش ويعمل عل بمنح واعطاء حق الاستفادة منهالصالح المصلحةالعامة[1].

جاء قانون26فيفري1851 ليلخص في مجموعة واحدة كل القوانين الفرنسية "الزراعية " في الجزائر، وأقر أصنافا لاراضي التي كانت خاضعة للمصادرة لصالح السلطات الفرنسية، وكان من ضمنها الغابات حيث تكفلت الشركة الكبرى للمناجم مقطع الحديد بتجفيف بحيرة Fezzara قرب عنابة وهو مايعكس اتجاه الدولة الى الاعتماد على الخواص وحتى في تطوير الغابات ونظام المياه فالغطاء النباتي كان يغطي غالبية البلاد وتدخل الدولة في النظام الغابي يعتمد بالاساس على التدخل في الانتاج الحيواني، وأننزع ملكيةالغابات الكبيرة التي كانت تشمل أيضا مساحاتهامة منالاحراش الصغيرة، مما مكن المستعمرين من الحصول على مليوني هكتار منالاراضي القابلة للاستصلاح باستثناء أراضي القبائل[2].

كماصدر قانون 16 جوان 1851 الذي جاء لتشخيص الملكيةالعقارية القبلية كباقي الملكيات المعترف بهافي القانون الفرنسي، وجاءهذا القانون ليقسم الاملاك العقارية، معالمحافظةعلى بعض التقسيمات التي كانت موجودة خلال العهد العثماني الى ملكية وطنية، ملكية الدائرة، ملكية البلدية، ملكية خاصة، وهذاالتصنيف غيرمن التصنيف الذي كان سائدا في العهدالعثماني[3].

- أراضي الملك وهي الاراضي التي يملكها أشخاص وعائلات بصفة مشيعة وليست لهاعقود.
- اراضي البايلك ه يالاراضي والعقارات التي كان يملكها الباي وحاشيته،
- امّاالاراضي العائدة لبيت المال هي بمثابة املاك الدولة .

كماصدرالمرسوم المعروف با السيناتوس كونسليت أومجلس الاعيان الذي فرض ثلاث عمليات :- توزيع الاراضي المحددة الى دواوير.

- جمع الدوار الى ملكيات فردية داخل كل دوار .
- كمافرض هذاالمرسوم حق الدولة بملكيةالرقبةعلى ارض العرش واكدحق القبائل في ملكيتها[4]

من هنا نلاحظ ان الادارة الاستعمارية لجأت الى تكوين المكليات الفردية وتسريع وتيرة العمل بها داخل كل دوارمن اجل تفكيك النسيج القبائلي وتكوين نسيج محلي جديد .

1- سلب الاراضي وتأسيس المزارع النموذجية

أولت السطات الفرنسيةاهمية كبرى للاراضي الزراعية واعتبرتها الركيزةالاساسية لهيكلتها الاقتصادية ولتواجدها في الجزائر خاصة بعد الازمة الاقتصادية الفلاحية التي شهدتها فرنسا خلال تاريخها الطويل

---

[1] جلول شيتور : "العقار بان الاحتلال دراسة قانونية" أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار .....نفس المرجع السابق، السابق، ص-ص- 211، 212

[2] على القوزي : دراسات في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص472

[3] Adolphe Dareste : De la propriété……Op-Cit,p244

[4] الهواري عدي: نفس المرجع السابق، ص-ص. 64، 65.

مع الازمات، وليتحقق ذلك قامت بسلب الاراضي من أيدي الاهالي بشتى الوسائل ومنحها للمستوطنين الوافدين من فرنسا وغيرهاالى الجزائر، وذلك عنطريق تقديم اوراقالملكية التي تثبت هذاالحق، فأصدرت عدةمراسيم لتحقيق هذاالغرض منها[1].

فمنشور المارشال بيجو في 10 أفريل 1847 الذي نزع مانسبته5/4 من الأراضي ووزعهاعلى المستوطنين[2] . فنظام السيف الذي يكرس للاستيطان العسكري ساهم في انشاء قطاع هجين استنزف العقار والانسان الجزائري[3].

فمثلا استولى الجنرال كلوزال في منطقةالجزائر الكبرى على أراضي وانتصبت عائلات في شكل محميات فلاحية كما طبقت هذه الاستراتجية من قبل لامورسينار في مقاطعة وهران[4] .وفي سنة 1847 تم توطين 100 الف اوربي وأكثر من 50 ألف فرنسي كماسخرت الخزينة لصالحهم "ما يقرب من 10 الاف فرنك، وبالفعل فان حصول الاوربيين على الاراضي كان يتم بطريقة ذكيةاذأنه كان يكفي للبعض مثلاأن يبدأفي حرث أرض فتصير ملكا له، فاختارالبعض زراعةالعنب لانهأ كثرمردودية بالنسبةلهم كان ذلك على حساب الزراعات المعاشية .[5]

- صدورمرسوم الجمعية الوطنية 20 سبتمبر 1848 الذي ينص عل تأسيس المستعمرات الزراعية في الجزائر.

- كما أصدرت مجموعة قوانين تنص عل تأسيس الشركات الفلاحيةالكبرى منهاالمؤسسة الجينيفية التي تحصلت على 20 ألف هكتار بنواحي سطيف وقد اسست خصيصا لبناءالمستوطنات .

- شركةالهبرة والمقطع وقد ظهرت عام 1864 وتحصلت على 24 ألف هكتار. والشركةالجزائرية التي ظهرت عام 1868 وهي الاخرى تحصلت على 100 ألف هكتار وهذا كان دفعا للراسمالية الزراعيةعلى حسابالاهالي الذين صاروا عمال موسمين في أراضي أجدادهم.[6]

وعليه فان السياسة الاقتصادية هي التي أدت الى نشأة الطبقةالكادحة أوالبروليتاريا، فانالسمسرة في الاسهم والربا والمضاربة أصبحت تنذر الجزائريين بالخطر، فالتجأالجزائريون الى الاراضي القاحلة والجرداء في الجنوب اوعلى جنبات الجبال، وصارت الاراضي الرعوية محرمةعليهم .[7]

---

[1] الغالي غربي وآخرون: نفس المرجع السابق، ص. 219.

[2] بوضرساية بوعزة واخرون: الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 (د.م)، 2007، ص 89

[3]Christian .P : souvenirs Maréchal Bugeaud de l'Algérie et du Maroc ,T2 ,Alexandre Codot Editeur ,Paris 1845,p 33,95

[4] نجادي بوعلام: الجلادون 1830- 1962، تر: المعراجي محمد، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، (د، م)، 2007، ص. 77.

[5] Ministere de la Guerre :TSEF dans l'Algérie 1846-1849,…Op-Cit ,1851,p88p633

[6]بوضرساية بوعزة واخرون :نفس المرجع السابق، ص 90

[7]نجادي بوعلام: نفس المرجع السابق، ص 64

2- الزراعة الكولونيالية والاقتصاد النقدي

بذلك اصبحت السياسة التي يدعوا اليها الاستعمار، هي الاستلاءعلى الاراضي الجزائرية بكل الاشكال غيرالشرعية لصالح المعمرين، فأبعد الفلاح الجزائري واصبح يعمل كخماساوعامل بسيط لدى الاقطاعي المستوطن.

سعتالادارةالاستعمارية الى جانب عملية سلب الاراضي الخصبة منالجزائريين الى توجيه النشاط الزراعي الجزائري القائم على الزراعة المعاشية كنشاط زراعي قائم على انتاج المحاصيل التجارية، اومايعرف باسم المزروعات الصناعية التي لم تكن متطورة في الجزائرمثل التبغ والقطن، لان هذه المزروعات من شأنهاأن تحقق للإدارة الفرنسيةارباح اطائلة، الا أن السلطات الفرنسية عجزت عن توسيع هذاالنوع من المزروعات في الفترة قبل 1848، لكن بعد هذا التاريخ ، فمن أصل 104181الف هكتلتر من انتاج الخمور الفرنسة قدمت الجزائر 800 الف هكتلتر وهو ما يعني تطور كبير لزراعة الكروم[1]وقد تم انتاج العنب السوداء الموجهة سواء لاستهلاك العادي او انتاج الخمور من خلال المزج بين الصنف الجزائري الملائم لمناخ البحر المتوسط وبعض الاصناف المستوردة ومستقدمة من الشرق الموجه للاستهلاك البشري[2].

على العكس ما ذهب اليه محمد خياطي الذي اشار في كتابه :l'Agriculture Algérienne أن الزراعة الكلونيالية لم تدخل اي تطور او ثورة على اساليب الانتاج حيث لم تشهد الفلاحة تطورا حقيقيا الا ابتداء من عام 1914 اذ ارتفعت الانتاجية الى 120 الف قنطار من الحبوب مقارنة بعام 1901 والتي قدرت بـ 30 الف في حين لم تشهد الاراضي اي اتساع اذ ظلت في حدود 835 الف هكتار رغم ان الكولون كان يحتكر 2462537هكتار وذلك بفعل استمرار الاستغلال بالاساليب التقليدية خاصة ما تعلق بالحبوب[3].

حيث كانت تتطور ببطء شديد على عكس ماكانت ترغب فيه، وهذا يعوداساسااالى طبيعةا لفلاح الجزائري الذي كان يعيش في ظل اقتصاد استهلاكي ذاتي، تحكمت فيه طبيعة ونوعيةالملكيةالزراعية حيث ظلت الجزائر تحمل صفة مطمورة العالم نظرا لثرائها وقوتها الانتاجية الزراعية حيث قدرت آنذاك بمعدل خمسة قناطير لكل ساكن في السنة[4] وهو الرقم الذي يعكس حقيقة الثراء خاصة حين تطرح مسألة التجديد التلقائي للعمل الفلاحي والذي يعتبر اسلوبا تقليديا متعارف عليه [5].

[1]Ministere de l'Agriculture, statistique agricole de la France (Algérie et colonies) ,impremerie administrative, berger –Levrault et Cie ,1887,p 143

[2]Auguste Chevalier :"Viticulture",Revue de botanique appliquée et d'agriculture coloniale ,T2 , Laboratoire d'agronomie coloniale, Paris,1922 ,pp153-154

[3]Khiati Mohamed : l'agriculture Algérienne de 1ere précoloniale aux reformes liberales actuelles , edition ANEP,2008 ,p 54 ,p-p60-69

[4]لعروسي خليفة : كراسة المناضل الجزائري، منشورات دحلب، الجزائر 2013، ص 151

[3]سيمون بيفايفر : مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر ابوالعيد دود ندار هومة، الجزائر 2009، ص160

تمكن الكولون في محيط الجزائر خاصة في محيط الحراش والحميز من الاستقرار وممارسة النشاط بفضل وجود مركز عسكري بحوش الشاوش بعد مؤسسة بوفاريك ومع صدور الامر 2 افريل 1834 الذي يقضي بتنظيم التنازل عن المزارع الريفية[1] وفي 22 افريل و23 ماي 1835 صدر قرارين لتحديد حدود البلديات في محيط الجزائر العاصمة وفي عام 1836 تم تحويل مزرعة حوش الشاوش وبوياغبBouyagueb الى العمل الفلاحي من قبل المستوطنين الاوربيين الذين شرعوا في استغلال 2345 هكتار لزراعة القمح و2333هكتار لزراعة الشعير و385 هكتار وجهت لزراعة الكروم اما 2071 هكتاربعد ان كانت عبارة عن مراعي، اما الاشجار فقد تم استغلال 583325 شجرة زيتون منها 64462 شجرة فقط تم تطعيمها و21304 من اشجار الحمضيات (مندرين) و86255 من اشجار التوت و21304 شجرة جدعية و74570 شجرة رومان للشتلات، وتم مد المياه الى الحراش Maison–Carrée من وادي الحراش ووادي كرمةثم الى المزرعة النموذجية ببوفاريك، حيث قدرت المساحة المسقية بـ 610 هكتار زودت بمحراث حديث للوصول الى تغطية حاجيات 3700 هكتار عام 1838 خصص منها 2000هكتار لزراعة الحبوب[2]. وفي 19 ماي 1840 قرر الماريشال فالي Vallée إصدار أمر بإنشاء مستوطنة بالبليدة بـ 300 عائلة حيث تتحصل كل عائلة على منزل و10 هكتارات[3] وخلال عام 1843 تم تخصيص مبلغ 1370الاف فرنك لانشاء 22 قرية خصصت لعدد 65 الف نسمة اما الاهالي الذين كانوا على علاقة بالسوق المنشأة في سطاوالي حيث تم انشاء تجمع ديني للفئة الدينية Trappistes الذين تحصلوا على الف هكتار، ومع تزايد عدد السكان الاوربيين اذ تم تسجيل عام 1845 وارتفع عددهم من 95321 نسمة الى 109400 نسمة عام 1846 حيث تم انشاء قرية للصيادين بسيدي فرج Duzervilles بمساحة قدرت بـ 900 هكتار كما تم انشاء قرى اخرى مثل : , Saint Leu saint Léonie , Joinvilleفي المقاطعة الغربية ومع تجفيف مستنقعات السبع نخلات Sept palmier لبني يخلف شعبة بير توتة وواد تليتات المرتبط مع وادي السمار حيث تم انفاق 900 الف فرنك للحصول على ارض قدرت 2700 هكتار[4]ومع تجفيف حوض الشفة الذي تمت تهيئته بشكل كامل، وفي 8 جويلية 1851 تم انشاء مراكز سكانية على غرار مركز Negrier الذي يبعد 6 كلم على تلمسان وSaint hippolyts Saint Andréعلى ابواب معسكر والمنصورة، كما تم انشاء دور للايتام بمسرغين بمنطقة وهران، من قبل القس ابراهام ومخيم d'Erlon كما تحصل l'Abbé Plasson على 500 هكتار في مجاز عمار بطريق قالمة قسنطينة وانشأ فيه مركز لرعاية وتدريس الايتام وقد بلغت المراكز والمدن الفلاحية الاستيطانية 140 مدينة وكشفت لجنة لوهونLeopold le Hon عام 1869 بضرورة

[1] Paul Birebent : Op-Cit ,pp40-44
[2] Sylvain Charles Valée : Correspondance du maréchal Valée: Septembre 1840-Mars 1841, Éditions Larose,Paris 1957,p206
[3]Idem : p91
[4] Jules Duval : L'Algérie: tableau historique, descriptif et statistique,Librairie Hachette et C^{ie} Paris 1959 ,pp 158-160,pp419-420

اعطاء ضمانات للسكان الاوربيين من اجل تثبيتهم في خدمة الارض [1] . الى جانب العقار تم في عام 1866 احصاء ثروة حيوانية كفيلة بتحقيق الحلم الاستيطاني :203681 حصان 157024 حمار 183754 جمل 1114061 رأس من الابقار و8453782 من الاغنام او نعاج و3421374 من الماعز[2].

كما احتلت زراعة الكروم 11430 هكتار اي بارتفاع 4873 عن ما كان عنه عام 1864 وقد كانت الازمة والكارثة الديموغرافية التي حصلت بين عامي 1869- 1871 قد اخرت نوعا ما العملية الفلاحيةوقد قدر الانتاج عام 1872 بـ: 12200162 قنطار من الحبوب في مساحة قدرت بـ 1814955 هكتار وهذه النتيجة تحققت باستخدام الاسمدة للوصول الى تحقيق انتاج سواء في الفلاحة او في المحاصيل الصناعية بـ 250 كلغ في الهكتار والاسمدة ذات الاصل النباتي والحيواني حيث قدرت نفايات الحيوانات المستعملة سنويا بـ 1500 كلغ/الهكتار[3].

نظرا لاهمية الفلاحة الجزائرية بالنسبة للاقتصاد الفرنسي اهتمت الادارة الفرنسية بهذا النشاط بانشاء مزارع تعليمية بقسنطينة واخرى بالجزائر، ثم صدر مرسوم في 03 اكتوبر 1848 يقضي بانشاء وتنظيم التكوين المهني في الجزائر، ومرسوم آخر في 26 ماي 1865 ينص على انشاء ضيعة تجارب فلاحية باقليم الجزائر العاصمة بمثابة مدرسة زراعية نموذجية [4].

تمكنت الادارة الفرنسية من انشاء 126 مركز استيطاني خلال سنوات الخمسينات استوعب 115 الف نسمة حيث تم التخلص من 100 الف عاطل عن العمل من عمال الورشات التي اغلقت نتيجة للازمة وانجز لهم 48 مركز فلاحي فالمشروع السانسيموني منح كل مهاجر 150 هكتار مجانا خلال 10 سنوات يصبح مالكا للنصف والنصف الاخر يصبح بعد ذلك معروضا للبيع والهدف هو استغلال الخماسة الاهلية، وقد بلغ توزيع هذه العقارات على نحو 3071 مالك كالتالي [5]:

جدول رقم 15: يحصي توزيع العقار الفلاحي حسب الاقاليم

القطاع	المساحة سنة 1851	الاملاك المؤقتة
الاقليم الاوسط الجزائر	13388 هكتار	30997 هكتار
الاقليم الوهراني	3080 هكتار	42147 هكتار
الاقليم الشرقي	3345 هكتار	30510 هكتار
المجموع	19813 هكتار	150171 هكتار
المصدر:Henni Ahmed :Op-Cit p 28		

على العموم فان الحاجات الاجتماعية هي التي تحدد طبيعة النشاط الاقتصادي. فقد تبنى الفلاح الجزائري مثلا زراعةالبطاطا التي دخلت الى الجزائر في منتصف القرن 19 لانها تلبي حاجاتها

[1]Guy . M. C : Op.Cit ,pp34 -44
[2] M. Viger : Étude sur la question ovine en Algérie,Clermont Ferrand , Paris 1892, pp 39-45
[3]Guy . M. C : Op.Cit: pp 48-49p 78
[4]بن داهة عدة : الاستيطان ..... ج1، ص ص 229 225
[5] Henni Ahmed :Op-Cit p 28

لاجتماعية. كمااولت السلطات الاستعمارية عناية خاصة لتربيةالخيول والمواشي بهدف تكوين ثروة حيوانية وتزويد فرنسا بما تحتاجه من الموادالتي تدرهاالمواشي والخيول لتزويد جيشها.[1] ولايمكن أن يدرك حسنات المزروعات التي يمكن القيام بها، الا في ظل اقتصاد تبادلي، الا ان الفلاح الجزائري فضل زراعة القمح والشعيرالتي تقدم له غذاء مباشر[2].

ب- مسألة الغابات والقانون الغابي

لقدكان للغابات دورا رئيسي في النشاط الاقتصادي والحياة المعيشية للمجتمع الريفي الجزائري فقد اعتمدت الجزائرعدة تقنيات في ممارسة الزراعةالغابية فاستغلها الفلاح ، للفلاحة الموسيمة[3] ،وتم غرس الاشجار في أطار هذه التقنيات كما نجدعملية الحرق التي يعمداليها الفلاح في نهاية فصل الصيف لغرضيين هما :

- الحد من تقدم المساحات الغابية على حساب المساحة الزراعية والرعوية .
- تجديدالمراعي مع قدوم فصل الامطار حيث يستخدم الغاز المنبعث من الارض لاشعال الاحراش.

وكانت هذه التقنية تستعمل خمس اوست سنوات خاصة في المناطق التي تعاني نقص في الاراضي الصالحة للرعي والفلاحة .فلم تثر مسألة حرق الغابات اهتمام السلطات الاستعمارية الامع انتشار الوجودالاستيطاني الاوروبي نحو الداخل في عهد بيجو .[4]وقد مرت مسألة الغابات خلال منتصف القرن 19م باربع مراحل رئيسيةهي:

المرحلةالأولى: صدر أول قرار استعماري في مجال الغابات عن بيجو في 1843حيث نص على عدم اشعال القبائل الجزائرية لأطراف الغابات واستعملت قضية استعمال الفلاحيين الجزائريين لاسلوب حرق أطراف الغابات، كسلاح قانوني وقمعي من طرف الادارة الاستعمارية لضرب المجتمع الجزائري في أهم مصادر رزقه "[5]فمثلاعندم انشبت الحرائق في سنة 1863 والتهمت 42 الف هكتارولحق الضرر بالدرجة الاولى بالمستغلين بالشرق القسنطيني، فأصر المحتكرون على اتهام الاهال يبحرقها كذريعة للمطالبة بتعويضات قدرت بنحو 15الف فرنك ومهما وصل اليه مبلغ الغرامات التي فرضها المارشال بيليسي، فانه لم يكن ليفي بطلبات المستغلين. خاصة وأن نابليون الثالث قد تاثرلذلك التصرف وغضب من مطالب المستغلين، وقد امر بالغاء جميع العقوبات وأن يقتصر تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعيةعلى

[1]De Lain L'Héritier L F : L'Afrique française: "Importance de l'Algérie ,sous le rapport de ses produits agricole "Revue Coloniale, politique, administrative, militaire Agricole Commerciale et scientifique, Juillet 1837 ,Au Bureau place de la Bourse ,Paris 1837,p 17

[2] الغالي غربي: نفس المرجع السابق، ص 222.

[3] RF et Ad Combe : Les forêts de l'Algérie, Giralt Imprimeure du Gouvernement Général ,Alger ,1889pp26-36

[4]Thibault .R : Des Incendies de forêts en Algérie, de leurs causes et des moyens préventifs a leur opposer ,Librairie Guened Constantine ,1866 pp 61-68

[5]George Gravius :Les Incendies de forêts en Algérie, leurs causes vraies et leurs remèdes Louis Marle ,constantine , 1866 ,pp63-71

الحالات التي تبين فيها أن التورط الجماعي قداتخذ شكلا تأمريا، وهذاحسب التعليمات الصادرة بتاريخ 30 أكتوبر 1863[1].

المرحلة الثانية : بدأت هذه المرحلة بصدورقانون 16 جوان 1850. الذي صنف الغابات الجزائرية ضمن أملاك الدولة الفرنسية، فمنح هذاالقانون صلاحيات واسعة لمصلحة الغابات في ملاحقة أي اعتداءعلى الممتلكات الغابية.كماشدد الماريشال بيليسي في هذه المرحلة على العقوبات المسلطة على الجزائريين في الامر الصادرفي جويلية 1861 والذي نص على فرض غرامات مالية تعادل 4 مرات قيمةالزكاة على القبائل المتهمة بالتورط في حرق الغابات.[2] بعد قانون جوان 1850 فسح المجال أكثر للاستيلاء على الغابات خاصة بعد تشديد العقوبات على الاعتداءات التي تحصل في المحطات الغابية هذاسمح بالحصول على مجالات غابية أفسح.[3]

بعداصدار نابليون الثالث للقانون العقاري 1863 لعب دورا في توسيع نطاق امتيازات الشركات الاستغلالية فتلك الحرائق لم تندلع في مناطق القبائل الجزائرية، وانماكان جلهاضمن نطاق امتيازات شركات الاستغلال[4].حيث بلغت المساحة التي طبق عليها القانون المذكور بـ1969247 هكتار للدولة و77749 للبلديات و313751 للاشخاص ثم اضيف الى هؤلاء مساحة 7659 هكتار [5].فلم يمنع ذلك الكولون من الضغط على الحكومة الفرنسية للاتخاذ اجراءات عقابية ضدالمتهمين الجزائريين وتعويض الشركات للخسائر التي لحقت بها[6].ومعصدور قانون 17 جويلية 1874 الذي يجسد مبدأ العقوبة الجماعية والمسؤولية الجماعية وهو ضربا للاقتصاد الجزائري خاصة حين صدر قانون 09 ديسمبر 1885 بعد حرائق 1881 ثم اعقبه قانون 21 فيفري 1903 الذي تضمن 190 مادة عقابية [7] حيث تمت تمت مصادرة الاراضي الواقعة داخل الغابات او مشارفها حيث شمل القرار 700 قطعة تراوحت مساحتها بين آر واحد وهكتار ونصف بحجة حماية المحيط الغابي كما شكلت المخالفات المحررة 96750 محضر عقوبة خلال سنوات 1883-1890 دخلا للخزينة بلغ 1658 الف فرنك عام 1890[8].

III-تربية الماشية كنشاط فلاحي تجاري

تشكل تربية الحيوانات أو الزراعة الحيوانية النشاط الاكثر اهمية للجزائري حيث كان يستند عليه الاقتصاد المحلي سواء الحيوانات الداجنة وتوليدها للاستهلاك المحلي او الاقتصاد الواسع، بما في ذلك

[1] Charles devilles : Répertoire de législation et de jurisprudence forestières, Vo 2 1864 – 1865 Revue des Eaux et Forêt ,Bruxelles ,1865,p 311 -313
[2] GG Civil de l'Algerie : Statistique générale de l'Algérie 1867à 1872,Imprimerir Nationale p 420 et suit
[3] GGA : Collection complete des lois ,décrets , ordonnanaces, reglements ,T43…Op-Cit p 566
[4] Henri Lefebvre :Les forêts de l'Algérie, Giralt, imprimeur-photograveur,1900,p106-107
[5] Depelchin Fernand :Les forêts de la France (2e éd). ,Alfred Mame et fils ,Tours France , 1887, p267-268
[6] Angel-Paul Carayol :La législation forestière de l'Algérie,A. Rousseau, 1906,pp 22-26
[7] Angel-Paul Carayol :Idem,pp 75,89-91
[8] Victor Legrand : Mémoire sur les richesses forestières de l'Algérie Impremerie et librairie Administratives ,Paris ,Paris ,1854,p14-15

الأبقار والأحصنة والدجاج والماعز أو أي حيوان آخر يُستخدم كمصدر للطعام أو كمورد، فتربية الحيوانات من اهم وأقدم الانشطة المحلية [1].

مع بداية الاحتلال سعت الادارة الفرنسية الى الاعتناء بهذا القطاع ضمن سياسة واسعة فكثيراً فاهتمت بقطعان الماشية المحلية واستقدمت فصائل جديدة كما سعت من خلالها تنظيم المزارع، والمحطات والحظائر، الى جانب مربين ومتخصصين بصحة الحيوانات وغذائها وحلبها للمساعدة على الاعتناء بالحيوانات قصد تكثيف الانتاج وتوجيهه نحو الانتاج التجاري التبادلي، فاستخدمت التقنيات الحديثة المستقدمة من فرنسا لضمان وتحسين نسل القطيع وموروثاته، كما تم تحسين قدرة الحيوانات على مقاومة الظروف الطبيعية [2]، وفرض نمط الثنائية بمزاولة الزراعة المسقية والرعي جنبا إلى جنب وإيجاد تكامل بينهما في أقصى شمال شرق السهول العليا السهبية الوسطى والغربية التي برزت في حقبة الستينات .فقد اظهرت التحولات الأخيرة خاصة فترة الامبراطورية الثانية جزءا من التحولات في مجتمع ريفيمحلي، المشكل اساسا من قدامى الرحل ومستقرين، الذي مر بأزمات وعراقيل عدة خاصة تفكك النسيج التقليدي .فهذه التحولات كانت بمعزل عن السياسات العامة واحتكاك هذه الفئة بالأوساط الفلاحية المجاورة خصوصا التلية منها.

كان النمط الزراعي المعهود لدى هذه الاوساط هو ممارسة زراعة الحبوب في مساحات ضيقة ذات مردود ضعيف بسبب ضعف التساقط وتذبذبه وقلة الميكنة، ولذا تم تبني نمط زراعي ثاني مسقي يعتمد على الخضر والبقوليات بالدرجة الأولى وإيجاد صيغة تكاملية بينه وبين تربية الماشية وهذا كان له دلالات كبرى على عمق التحول الذي حصل لدى المزارع الموال.

هذا التحول على مستوى التقنيات المكتسبة ونوع وكمية المزروعات الجديدة، وفي تجميع مياه الري في السدود او الحواجز المائية، والإلمام بمختلف تقنيات هذه الزراعات، كما حدث تحول بفعل تغيير نمط الانتاج على المستوى الاجتماعي بظهور علاقات جديدة مع الوسط الخارجي، او الوسط الكولونيالي وأخيرا تحول على مستوى الاقتصادي بتغير مستوى الدخل العائلي لهذا المجتمع الريفي بنسب معتبرة نتيجة هذا النشاط الإضافي وأصبح يدعم تربية الماشية في تأمين متطلباتها وحتى في زيادة عددها، ونفس الشيء يحدث بطريقة عكسية في تمويل الحملة الزراعية بالاعتماد على مبيعات جزء من القطيع إذا دفعت الحاجة إلى ذلك، فقد توجه الاقتصاد الرعوي الى تبني تربية الماشية المدرة للاصواف خاصة في المناطق الجافة بالهضاب العليا حيث تم زراعة الترمس*الموجه للرعي [3] .استطاعت الادارة ان تسترجع من خلال

[1] Compte rendu de la Journée de la laine coloniale. Paris, l'Union Ovine Coloniale ,Paris 1931 ,p 24 pp40-42

[2] Ministère de l'agriculture : Statistiques agricoles de la France (Algérie et colonies),Imprimerie Administrative ,Nancy ,France ,1882 pp191-194

*الترمس (باللاتينية: Lupinus) جنس نباتي من الفصيلة البقولية. يضم ما بين 200 و600 نوع. Jean Baptiste de lamerek : Encyclopidie Methodique Botanique ,Vol 3 ,Imprimerie librairie Agosse Gt ,Paris ,SD,pp519-520

[3] Romuald Dejernon : Bêtes à cornes et fourrages de Constantine, Typographie Arnolet , Constantine ,1881,p51-52

فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة ما يقارب 15 مليون فرنكمن الاصواف، فالجزائر كانت تنتج 10 مليون كلغ من الاصواف وهو ما ساهم في خفض اعتماد فرنسا على الانتاج الالماني والبريطاني لتمويل صناعاتها الصوفية، حيث تراجع استيرادها من الاصواف الى 50 مليون كلغ[1]، ساهم التوجه نحو هذا النشاط قوة تجارة المواشي التي ارتفعت من سنة 1866 الى 1870 بنسبة 73.63%، و هو ما يوضحه الجدول[2]:

جدول رقم 16 يبين عدد رؤوس الماشية خلال سنوات 1866- 1870

السنة	1866	1867	1868	1869	1870
عدد الرؤوس	178259	285164	351541	236425	242096
من 1867 الى 1870 بمعدل 281306 رأسا					
المصدر: Bertaux M : Étude sur la question ovine en Algérie ,Op-Cit ,p 58 et suit Voir aussi : Fournier, L.-A Essais de culture pastorale en Algérie et moyens d'amélioration de ses de ses races bovines et ovines, Imprimerie Carro .A Meaux 1861 , pp 32-34					

يجب التأكيد على ان الانتاج الفرنسي اصبح لا يكفي حاجيات المصانع الفرنسية مما اجبرها على اللجوء الى الخارج قصد تحقيق الاكتفاء بتنظيم مهني قادر على الاستجابة لحاجيات السوق الفرنسية*[3] خاصة وان الحاجة ظلت تتزايد للصوف بمعدل 33% خلال اعوام 1832-1837 اذ ارتفعت حاجيات فرنسا خلال هذه السنوات من خيوط الصوف 74096 فرنك الى 326700فرنك[4] فخلال سنوات الخمسينات قدرت صادرات الجزائر بـ3244432 في حين ارتفعت عام 1853 الى 4354490 اي بارتفاع قدر بـ1110058 كما تم تصدير خلال نفس السنة 2067847 فرنك من الجلود الخام [5] وتتضح اهمية مبيعات الاصواف من خلال العائدات المالية الى جانب ادخال الصناعات الصوفية[6].

جدول رقم 17 يوضح مبيعات الصوف بلكلغرام

السنة	1866	1867	1868	1869	1870
كلغ	1324753	2782967	5694166	1476258	805813
من 1867 الى 1870 بمعدل 2690551 كلغ					
المصدر: Dr Trouette :Compte rendu de la Journée de la laine coloniale :" les possibilité dela production ovine en Algerie ", l'Union Ovine Coloniale, Paris , 1931,pp 24 et suit					

[1] Donatien Thibaut : Op-Cit ,p 114-115

[2] Bertaux M : Étude sur la question ovine en Algérie :Nots sur le commerce des moutons de l'Algerie avec la métropole,Op-Cit ,p 58 et suit Voir aussi : Fournier, L.-A Essais de culture pastorale en Algérie et moyens d'amélioration de ses de ses races bovines et ovines, Imprimerie Carro .A Meaux 1861 , pp 32-34

*l' Union Ovine de l'Afrique du Nord, puis l'Union Ovine Coloniale

[3]le Docteur-Vétérinaire Trouette : " Les possibilités De La Production Ovine en Algérie"Compte rendu de la Journée de la laine coloniale. Paris, 16 juin1931. Au 1931/12/31.,p23et suit

[4] Aristide Guilbert : De la colonisation du Nord de l'Afrique: nécessité d'une association,pp60-61

[5] Dr Trouette :Compte rendu de la Journée de la laine coloniale :" les possibilité de la production ovine en Algerie ", l'Union Ovine Coloniale, Paris , 1931,pp 24 et suit

[6] Favebeau M : Enquête sur le commerce et la navigation de l'Algérie: Mars-avril, 1863, Typographie Bastide ,1863,pp 220-224

IV- النظام الزراعي التجاري

ظلت الزراعة التقليدية الجزائرية تمثل الحاجز امام استقرار الكولون غير ان فرنسا لجأت الى اعتماد اسلوب المستثمرات الفلاحية الواسعة للحبوب وبتوظيف الاساليب الحديثة قصد التغلغل في الوسط الفلاحي الاهلي والذي سيكون له نتائج كارثية باتباع اساليب تقليدية[1]

تتمثل الخصائص الفلاحية الاساسية في الشكل التالي :

- توزيع الاراضي التي تمثل خللا واضحا بين الاوربيين والجزائرين اذ نجدان 2720الف هكتار يتملكها 25 الف مستوطن أي بمتوسط 108 هكتار للفرد الواحد منها 62 أي 57.4%هكتار ذات إنتاجية عالية في حين أن مجموع الاهالي المقدر بـ 532 الف جزائري يمتلكون 7672الف هكتار بمعدل 14 هكتار للفرد الواحد 5 هكتارات اي35.71% فقط ذات مردود عال وهذا التركيز على الثروة مرده الى سياسة المصادرة والاستعمال التجاري الصناعي للارض فالاراضي المخصصة لزراعات الحبوب كانت ضئيلة لم تصل الى 10% في حين ان بقية الاستغلالات كانت موجهة الى الزراعات التجارية على غرار الكروم التي خصصت لها 400الف هكتار أي 90% من اراضي المستوطنين.

- تم استغلال هذه الاراضي حين ظهرت الشركات الاهلية S.A.P و S.I.P التي سارعت الى تقديم القروض للاهالي من خلال مؤسسات قطاع تطوير الريف*SAR[2]فقدمت قروض قصيرة الآجال وسارعت الى احداث اصلاحات اقترحتها SAR , SAP حيث كانت المقترحات موجهة اساسا الى تحسين وضعية الفلاح خدمة للاقتصاد الاستهلاكي الفرنسي غير ان الفلاح لم يستفد منها على اعتبار انها لم تمنح بشكل عادي حيث نجد من اصل 16الف جرار موجود بالجزائر كانت حصة الفلاح الجزائري 277 فقط وجهت لـ .245343 عائلة فلاحية جزائريةالجدول التالي يبرز ذلك:[3]

جدول رقم 18 يوضح ادخال التكنولوجيا الحديثة للقطاع الزراعي الاهلي

عتاد الاهالي	1867		1872	
	عدد الآلات	القيمة	عدد الآلات	القيمة
المحاريث	214833	1833186	183581	1515629
امشاط مملسات وآلات البذر	369		1159	
عربات	305		385	
الات الدرس	2		4	
الآت تذرية	344		220	
ذراية القطن	2		210	

Jeanson .Cet F : l'Algérie hors la lois ,edition seuil paris 1955 ,reedit ENAG Alger 1993 , pp 145-150

[1] Donatien Thibaut : Acclimatement et colonisation ,Algérie et colonie ,Just Rouvier ,Editeur ,Paris 1859 ,p 104, 108

* Secteurs d'Amelioration Rurale

[2] Mercier Marcel,René Raynal. :" Le secteur d'amélioration rurale de la vallée du Guir", In: Annales de Géographie, t. 58, n°309, 1949. pp. 93-94

[3] Jeanson .Cet F : l'Algérie hors la lois ,edition seuil paris 1955 ,reedit ENAG Alger 1993 , pp 145-150

1- زراعة الحبوب واستراتجية الربط الفلاحي

قدمت الجزائر عام 1853 مليون هكتلتر* من الحبوب أي بقيمة 14 مليون فرنك وشكل العائد المقدر بـ 86الى 88 كلغ من القمح اللين عوض 75 الى 76 كلغ في الهكتار فبعض البذور انتجت ما يفوق التوقعات وحسب التقارير فان الجزائر صدرت عام 1854 كمية بلغت 37 مليون طن من الحبوب ثم ارتفع الى 50 مليون طن عام 1855 ولم يساهم المستوطنون سوى بـ ¼ من الانتاج الى جانب عشرات الملايين من الاطنان من الاصواف والجلود والحيوانات حيث يصل انتاجها الى 40 مليون سنويا وهو ما يبينه الجدول التالي من تناقض بين القطاعين الحديث الاوربي والتقليدي الوطني [1]:

جدول رقم 19 يكشف التناقض الحاصل بين القطاعين الحديث الاوربي والتقليدي الوطني

المؤشر	الاوربيون			الاهالي		
السنوات	المساحة هك	الانتاج / م.قنطار	%	المساحة هك	الانتاج / م.قنطار	%
القمح اللين						
1867	44789	143037	88	7936	23743	12
1868	42053	392815	94	6032	25147	6
1869	43984	380048	83	147719	78794	17
1870	42553	382049	87	8853	54659	13
القمح لصلب						
1867	48341	176753	8	842236	1821992	92
1868	47957	408862	11	505124	3188217	89
1869	56854	403393	10	571267	3514398	90
1870	58923	451994	10	612193	4036281	90
الشعير						
1867	59940	159559	7.7	1195197	1859000	92,3
1868	39986	471164	5'7	697439	5809727	92,5
1869	47436	410489	7.4	823327	5070926	92.6
1870	42833	408069	61	845787	6282843	93.9
المجموع			**18,67**			**81,83**

المصدر :Jules Duval :Op-Cit ,p424 et suit

2- زراعة القطن كمنتوج صناعي تجاري

لم يكن القطن بذلك النبات العفوي في الجزائر بل كان موجودا منذ قرون فقد عرف في العهد الروماني حيث كانت زراعته تمارس من قبل الجزائرين خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر اذ يعتبر القطن من المحاصيل الالياف النباتية النسيجية الى جانب الكتان وقد اخذ يحتل مكانة هامة في السياسة الفلاحية الصناعية نتيجة لتقدم الصناعة النسيجية في الجزائر وفرنسا اضافة الى زيادة الطلب على المنسوجات القطنية ودخوله في كثير من الصناعات والاغراض، لذا حافظ الاحتلال الفرنسي على زراعته

*هكتولتر يساوي بين 75 و80 كلغ من القمح و60 كلغ من الشعير

[1] Jules Duval :Op-Cit ,p424 et suit

وعمل على تطويرها وشجعها بدءا من عام 1831 [1]و نظرا للزيادة الكبيرة في الاسعار والجهود المشتركة للمزارعين المتجمعين في تعاونيات ومؤسسات اتسع نطاق زراعته واصبح للقطن مكانته في الاقتصاد الجزائري الاستيطاني كزراعة اجنبية[2] ونظرا لاستحواذ فرنسا على رابع اكبر صناعة قطن في العالم فقد اضطرت الى استيراد ما جملته 260 الف طن من القطن الخام سنويا معظم هذه الواردات تاتيها من الولايات المتحدة وهو ماخلق تبعية حادة للاقتصاد الصناعي الفرنسي غير ان اهتمام فرنسا بزراعة القطن في المستعمرات واقليم ماوراء البحار ارتفعت الواردات الفرنسية من المستعمرات لتصل الى 15، 26% من الحاجيات وقد بلغت مساهمة الجزائر 2200 طن من الالياف القطنية وقد تركزت الزراعة في منطقة عنابة والحروش الشاسعة والتي تصل بين 10الاف و15 الف هكتار تزرع بالنبات القطني متوسط التيلة 26ملم الى 28 ملم ذات نوعية ممتازة والتي خصص لها مايقرب من 6500 هكتار ارتفع هذه المساحة الى 12الف هكتار تقدم 76% من الانتاج الجزائري .[3]

بالا تفاق مع مؤسسة الخدمات التجريبية الحكومية، وبمساعدة مهندسين وفنيين من معهد بحوث التقنية الفلاحية * حيث يتم اختيار اصناف الشتلات الافضل وتكييفها مع مختلف المناطق الجغرافية والمناخية ومنح نماذج جيدة ذات مردود عال. وعلى المستوى الصناعي فان وجود تعاونية القطن التي تشرف على جميع المزارع الموزعة عبر المقاطعات الثلاثة ساهم في ايجاد ثلاثة مصانع مجهزة لتصنيع ومعالجة القطن تستوعب بين 12 الف و15 الف هكتار من القطن وبسبب احتياجاتها فان فرنسا عملت على تطوير زراعة القطن خاصة وان كل كلغ من القطن المنتج في الجزائر يوفر 1دولار وانتاج بين 5 الاف و6 الاف طن من الالياف القطنية يوفر ما يقارب بين 5 و6 مليون دولار [4].

قدمت التجارب العديدة والتشجيعات لزراعة القطن الكثير ففي المنطقة الصحراوية عام 1856 تم زراعة 1923 هكتار اي بنسبة 37% عما كان عليه عام 1851 بنمو وصل الى 38.56% انتجت ما يقارب 200 الف كلغ من القطن من اغلب الانواع المعروضة خاصة فصيلة Bourdonnais والتي يمكن ان تحول الجزائر الى مزرعة قطن مقارنة بالولايات المتحدة عام 1790، فالجزائر تمكنت من تصدير اكثر من 600 حزمة سنويا باسعار بلغت 14 فرنك و60 سنتيم للقطن الجيورجي [5]كما صنف

[1]Jules Duval :Op-Cit,p 161 et suit

[2] Charles Rivière, Barrot M, Godard M. :Les cultures industrielles en Algérie,Mustapha Editeur ,Alger , 2018 pp41-46

[3] René Gendarme : Op-Cit ,p208

*وهي مؤسسات بحثية انشات لتقديم الدعم والاستشارة للمزارعين الاوربيين وحتى الجزائريين لتطوير الزراعة النقدية والتجارية الموجهة للتصدير والصناعة الفرنسية الباحث

[4] Sicard, Adrien-Joseph-Polyeucte : Guide pratique de la culture du coton ,Librairie scientifique , Industrielle et agricole, Paris 1866,pp115-117et Poulain H : production du coton dans notre Colonies ,Challamel Ainé librairie Editeur ,Paris ,1863,p32

[5] Arthur Savaète :" Le gouvernement de l'Algerie 1852-1858 "….. Op-Cit , p 76

القطن الجزائري على انه قطن متوسط التيلة، بنسبة 85% من القطن الجزائري، والبقية من صنف القطن الطويل التيلة في مساحة قدرت بـ 592 هكتار على النحو التالي :[1]

جدول رقم 20 يبرز تطور انتاج القطن وحركية التصدير خلال سنوات 1865-1874

السنة	1856	1862	1874
الكمية	600 حزمة	554060 كلغ	2478000كلغ
المصدر: Gaffarel Paul : l'Algérie….Op-Cit ,p 456			

حاول الكثيرون القيام بعمليات غرس جديدة للاشجار التوت الى جانب زراعة 'فوة' * garance كزراعة طبيعية والتي اثبت صورتها الانتاجية مقارنة بانتاج جزيرة كريت ولتنمية هذه الزراعة اقدم المستوطنون على رفع السعر الى 70 فرنك (100كلغ) خاصة وان اسعار بورصة رون Rouen قد حددت السعر المتداول من 140 و155 فرنك(100) كلغ اي بفائدة100% ونفس الاهتمام تركز على زراعات اخرى لا تقل اهمية وهي تربية دودة القز كمصدر للحرير والتي تم استقدامها من البرازيل *.

شكلت سنة 1853 السنة المفصلية لهذه الزراعة حيث بدأت التجارب في الوقت الذي كانت فيه انجلترا من خلال مستعمراتها الامريكية قد حققت اعوام 1736-1790 انتاجا بلغ 80 حزمة قطن اما عام 1853 فقد بلغ انتاجها 3.5 مليون حزمة تصدر الى اوروبا ففي عام 1853 استوردت بريطانيا 2264170 حزمة اي ما يعادل 350 مليون كلغ بينما استوردت فرنسا 460 الف حزمة اي 69 مليون/ كلغ مما يعكس ضعف الصناعات النسيجية الفرنسية اما بقية البلدان الاوربية فقدرت بـ800 الف حزمة اي 120 مليون /كلغ اي ما تم استيراده 3524170حزمة بكمية قدرت بـ 532 مليون / كلغ مما يعني ان السوق الاوربية واسعة ونشطة امام الانتاج الجزائري خاصة حين بدات صادرات الولايات المتحدة نحو اوروبا تتناقص نتيجة لقيام الصناعة النسيجية الامريكية واتجاهها نحو تحقيق الاكتفاء المحلي يضاف الى تناقص الانتاج الامريكي في حد ذاته بفعل التغيرات السياسية خاصة قضية تحرير العبيد واندلاع الحرب الاهلية بين الشمال الصناعي والجنوب الفلاحي [2]، فلم يعد يقدم في ظل هذه الظروف سوى 30 الف حزمة فقط وهو ما ثار قلق الاوساط الاقتصادية الصناعية الاوربية والفرنسية اساسا فاندفعت الى

[1] Gaffarel Paul : l'Algérie….Op-Cit ,p 456

*الفُوَّة الصَّبْغِيَّة أو فُوَّة الصَّبْغ أو فُوَّة الصَّبَّاغ الاسم العلمي Rubia tinctorum :هو نوع نبات من جنس الفُوَّة، ذي أزهار مصفرة، وطول من 30 إلى 150 سم. يعطي جذر الفوة صباغ أحمر. وينبت في الأحراج. تجرد الساق من الأوراق وتوضع الجذور في المستودع لتجف. عندما تجف الجذور تطحن وتحول إلى مسحوق ويوضع في قدر مع بعض الماء، ويسخن المزيج لاستخراج الصباغ الأحمر البراق. ويمكن استعمال حجر الشب كمرسخ لوني ليعطي لون أحمر عميق لألياف الصوف/https://ar.wikipedia.org/wiki/فوة_صبغية

*تم استقدام هذه الزراعة في المكسيك بلد المنشأ الى جزر الكناري عام 1831 وبلغ الانتاج خلال السنة الاولى 4 كلغ وبعد تسعة عشرة سنة تمكن سكان الجزر من تصدير الحرير خلال تسعة اشهر الاولى لسنة 1850 تم تصدير 233374 كلغ بسعر متوسط بلغ 13 فرنك ثم تحقيق رقم مبيعات بلغ 3,5 مليون فرنكhttp://biodiversitylibrary.org

[2] Thomas, A : Considérations sur l'avenir de la culture du coton et sur les conditions de l'agriculture en Algérie, Imprimerie de l'Akhbar , Alger1870,p5-6

الاستثمار في القطن الجزائري الذي شكل البديل الامثل خاصة فصيلة القطن التكروري Tekrouri[1] وقابلية السوق الاوروبية لاستيعاب الانتاج الجزائري ولسياسة فرنسا التجارية الجديدة –الاعفاءات من الضرائب– .

ادرك المستوطنون ان تاثير هذا الانتاج على السوق العالمية سيكون كبيرا وله اثر اقتصادي على المدى الطويل في جلب رؤوس الاموال الاوربية وعليه يجب اتباع سياسة جديدة تقوم على تهجين بذور القطن لرفع الانتاج بعشرة اضعاف وهذه السياسة دعمها نابليون الثالث من خلال دعم الزراعة بمخطط خماسي تمكنت من خلاله الحكومة من دعم الفلاحين بـ 20الف فرنك من ميزانية المقاطعات الذين اثبتوا قدرتهم الانتاجية للقطن [2]، هذا الاهتمام ادى الى انتهاج سياسة جديدة لجلب رجال الاعمال ورؤوس الاموال للاستثمار في القطاع الفلاحي المتزايد[3]، والاهتمام الذي يجب ان توليه الحكومة للتنمية السريعة للصناعات القطنية وتوسيع دائرة اهتمام السكان بهذه الزراعات ، ففي سهول المقطعSt–Denis du Sig والذي خصص من قبل الادارة الاستعمارية لزراعة القطن وقد حاول الكولون القيام بالعديد من التجارب لتجربة الفصائل الطويلة التيلة فخصصت لها مساحة 1500هكتار بمساعدة المؤسسات المصرفية[4] ولاجل استغلال 24 الف هكتار من سهول المقطع قامت الادارة الاستعمارية بمد قنوات الري وانجاز سد ماني بمبلغ تراوح بين 1، 2 مليون فرنك الى 1، 5 مليون فرنك كما تم مد قنوات صغيرة لتوزيع المياه على الضفتين للحصول على منتوج جيد نوعا باستخدام بذور القطن لويزيان القصير التيلة [5]اغلب الزراعات المنتجة في الجزائر خاصة الصيفية نجد القطن في الدرجة الاولى ثم الذرة والسمسم والتبغ والكروم استخدم النموذج الجيورجي في القطن والذي يهم الصناعة [6]خصوصا، اسوة بالانجليز في الهند ولايمكن ان تضمن الجزائر انتاجا متواصلا ومتنوعا الا اذا تم توسيع المساحات المسقية وقدمت المياه للري باثمان رخيصة واستخدام اليد العاملة الاهلية ورؤوس الاموال الاوربية ففي عنابة تمكنت الزراعة من تحقيق نجاح كبير بعد حدوث الازمة الامريكية وتمكن القطن الجزائري من تحقيق مكاسب في السوق[7] حيث نلاحظ ذلك من الجدول المقارن التالي :

[1]M.C.Lavolli : "Culture du Tabac et du Coton"Revue de l'Orient de l'Algerieet des colonies T10 ,Bulletin de la societe Orientale de France Just rouvier librairie –Editeur ,Paris1851 : p53, 157

[2] Thémistocle Lestiboudois : voyage en Algérie, ou Études sur la colonisation de l'Afrique française, Impremerie de danel ,Lille ,1853,pp103-310

[3] Christian Calmes : Une Banque Raconte son Histoire – Histoire de la banque Internationale 1856-1981, Imprimerie Saint-Paul, Luxembourg. 1981.,pp 19-23

[4] Nicati .C : Note sur la culture de Coton en Algérie,seance du 17 Juin 1863 , Bulletin de la Société Vandoise des sciences Naturelles N° 51 ,Zurich,Schiveiz ,2016 ,p 98-99

[5] Nicati .C :Idem ,p 103

[6] Antoine Ronna: … T 3,Op-Cit, p327

[7] Antoine Ronna: T 3,Op-Cit ,p 173-174

جدول رقم 21 مقارنة للانتاج القطن في المستعمرات الفرنسية والجزائر

السنة	1920	1921	1922	1923	1924
انتاج المستمعمرات الفرنسية	442	1872	2269	4025	6078
انتاج الجزائر	70	250	226	132	181
النسبةانتاج الجزائر %بالنسبة للمستعمرات	15,83	13,35	9,96	3,27	2,97
المصدر : Le Mercure africain : commercial, "Commerce , chambre du commerce d'Alger " Le Févre Paul : industriel, maritime, minier , 7 année N° 178 du 15 Septembre 1926..Op-Cit ,p2660					

فالجزائر صدرت ما يقارب من 750 طن من القطن رغم غياب الري وانتشار زراعة الكروم فمن اصل 302000 طن مستهلك كان 2600 طن فقط مصدره المستعمرات الفرنسية[1].

3 -زراعة التين

نتيجة لطموحات المستوطنين فقد اصبح التوجه العام هو تسخير كل الجهد لانتاج التين (تين الهند)فقد تمت زراعة هكتار واحد بـ 1500 قدم من هذه النبتة التي يمكن ان تقدم انتاجا قد يتراوح بين 10 و12 الف فرنك بتكلفة قد تصل الى 2000 فرنك وقدبلغت عدد المزارع 29 مزرعة لتين بـ 500 الف قدم في مقاطعة الجزائر وحدها، تعتبر هذه الزراعة، الزراعة الاكثر جلبا للاهتمام منذ عام 1830 حيث تم زرع 18300 شجرة في84 هكتار[2].

4-زراعة اشجار الحمضيات

الحمضيات(الموالح) أنواع من نباتات الفاكهة تتراوح في نموها بين الأشجار والشجيرات – نشأت بالمنطقة الاستوائية في جنوب شرق آسيا والصين والملايو ثم انتشرت علي نطاق واسع في أنحاء المناطق الاستوائية وأجزاء من المنطقة المعتدلة حينما توفرت البيئة الملائمة لنموها وإثمارها علي نطاق تجاري وقد قدرت المساحات التي تشغلها بـ2,4 مليون هكتار ليرتفع العدد الى 2، 5 مليون هكتار، كما بلغت مساحة البرتقال 20 الف هكتار بانواع: Navel – Portugaises – Washington sanguine[3] وفي نهاية القرن بلغ الانتاج على النحو التالي [4]:

جدول رقم 22 يبرز الانتاج الفلاحي من الفواكه الشتوية (الحمضيات)

المنتوج	انتاج سنة 1870	1902
البرتقال الحالك	745235 قنطار	743150 قنطار
البرتقال العادي (جميع الانواع)	1036323 قنطار	967129 قنطار
المندرين	79318 قنطار	143921 قنطار
كليمونتين	43214 قنطار	140461قنطار
المصدر :Henri Rebour: Union des syndicats des producteurs d'agrumes, 1950,p37 :		

[1] Le Févre Paul : "Commerce , chambre du commerce d'Alger "Le Mercure africain : commercial, industriel, maritime, minier , 7 année N° 178 du 15 Septembre 1926..Op-Cit ,p2660

[2] Eugéne Renault :Op-Cit ,p 16

[3] Le Monieur Algérien du 20 juillet 1844,p 624

[4]Henri Rebour : Les agrumes en Afrique du nord, Union des syndicats des producteurs d'agrumes, Alger ,1950,p37

اما منتوج اليوسفية (المندرين) من نوع الكليمونتينClementine الذي يعتبر موطنه الأصلي من الجزائر نتيجة ملائمة الطقس وطرق تسميده وتقليمه. وكانت ثماره تتفوق على كل أصناف الحمضيات من حيث الاستساغة، وثماره تقترب من اللون الأحمر وزن الثمرة يتراوح بين 70و 110غرام وأشجاره قليلة البذور، يعتبر من الأصناف المبكرة حيث ينضج في نهاية أكتوبر يتأثر إنتاجه بانخفاض درجات حرارة الليل فينخفض العصير من الثمرة وتتحول إلى نسيج فليني جاف، في بلدية مسرغين حيث كانت تتواجد دار الايتام ظهر رجل دين Clement حيث كان مهتما بزراعة اليوسفية "المندارين " اذ التقى باحد الاطباء Trabut الذي قام رفقته بغرس بعض الحبوب الملقمة في حديقة دار الايتام وبموجب اقتراحات المهندس Henri Rebour Horticole رئيس مصلحة L'arboriculture وشركة d'horticulture بالجزائر تم تحويل نوعية Baplise الى Clementine حيث تم الاعلان عن المنتوج الجديد وبلغت المساحة المخصصة لها بـ 3الاف هكتار عام 1902[1].

5- زراعة الكتان

بعد العديد من الدراسات على الأراضي والترب الجزائرية اتضح ان مناخ وتراب الجزائر ملائم لإنتاج الكتان الضروري للاسواق الفرنسية، فالتنوع في المكونات الكيميائية للأرض. والبنية الجيولوجية تسمح لمثل هذه المزروع ت في ظل قدرة الجزائر على تقديم الانتاج للمستوطنين [2]، وقد بين السيد تيودور ماريو وهو من المهندسيين الفلاحين في تقريره لوزير الزراعة الفرنسي عام 1851 قدرة الجزائر على الاستجابة لمتطلبات الصناعة الفرنسية من هذه المادة:

" ... يعتبر زراعة محصول الكتان* في الجزائر للغرضين معا (كتان ثنائي الغرض) للحصول على أليافه وبذوره، لذلك يساهم الكتان في العديد من الصناعات الهامة حيث تستخدم أليافه الناعمة والطويلة في صناعة المنسوجات الكتانية بعد خلطها بألياف القطن، كذلك الأقمشة السميكة الخاصة بالمفروشات

[1] Camille Jacquemond, Franck Curk, Marion Heuze: Les clémentiniers et autres petits agrumes,Edition Quae,Paris 2013,pp32-33

[2] Nicolas Charles Bourlier : Guide pratique de la culture du lin en Algérie,Bastide Librairie Editeur ,Alger ,1862,pp3-4

*تزرع بذور الكتان صغيرة الحجم في أرض عقب المحاصيل الصيفية كالذرة والشعير خلال شهر نوفمبر عقِب حرث الأرض مرتين وتهويتها وتقسيمها إلى شرائح. وتُزرع هذه بطريقة البدار؛ أي يقوم المزارع بنشر البذور في الشرائح بشكل متعامدٍ وتكون التربة جافة. الطريقة الثانية تكون ببذر البذور والأرض تكون مرويةً بالماء، أمّا الطريقة الثالثة وهي الأحدث فتكون باستخدام آلة البذر الميكانيكة، والتي تضمن التوزيع المتساوي للبذور في الحقل. ويحتاج الكتان إلى الريّ الكثير وتزويد التربة بالسماد. يتعرض إلى بعض الأمراض الفطرية التي تقضي على المحصول إن لم تُعالج، ومنها صدأ الكتان، والبياض الدقيقي، ولفحة بادرات الكتان. وتنمو بين الكتان العديد من الحشائش والأعشاب الشتوية التي تُعيق نمو الكتان، لذا يجب التخلص منها بقلعها بشكلٍ يومي Louis Moll : Colonisation et agriculture de l'Algérie, Vol 2,Librairie Agricole de la Maison Rustique ,Paris 1845 ,p348.

المنزلية[1]، ففوائد إدخال الكتان هدفه استغلال استغلال الاراضي غير المروية، [2]وجلب الاستقرار للمستوطنين [3].

فالمستوطن هاردي M. Hardy ، الذي كانت له مزرعة في الغرب الجزائري قد تمكن من استغلال هذا النوع من الزراعات ذات فائدة مادية كبيرة ففي سنة1857، وجه هاردي تقريره إلى وزير الحربية جاء فيه :"....إن تحويل الجزائر الى مزرعة لزراعة الكتان، يمكن ان يحقق ميزتين أساسيتين :الميزة الأولى هي في تزويد المستوطنين المحرومين من وسائل الري بمحصول صناعي لا يحتاج إلى الماء، والميزة الثانية ان هذا المحصول من شأنه أن يسمح لهم لتنظيف التربة عن طريق الحراثة التحضيرية، حتى تكون قادرة على زرع الحبوب، خاصة الذرة كما سيسمح باستخدام الأسمدة وتوظيف العمل المكثف الذي تحتاجه والذي سيؤدي إلى تخصيب التربة وتهيئتها.. " ففي عنابة وسكيكدة وقالمة بلغت المساحة المزروعة بـ1052 هكتار عام 1866أنتجت كمية 354، 927 كلغ من أصل 850، 570 كلغ تمكنت الجزائر من تصديره [4] فالمحاصيل الصناعية تحقق للجزائر الأفضلية في السيطرة على السوق الفرنسية، وقد كشف السيدSaint–Maur* عن قدرة الجزائر على إنتاج كميات مماثلة من الكتان لتلك الموجودة في شمال أوروبا تأقلم الكتان مع المناخ والتربة حسب دراسة اعدها السيد Saint–Maur..[5] . فاغلب المستوطنين فضلوا زراعته وسقيه مرة أو مرتين ". إلى جانب الفيلاس,**Agave sisalana و Jute *** و*Le chanvre هذه المحاصيل التي تم الحصول عليها في الجزائر، كتجربة تحتاج إلى التطوير.[6]

---

[1] Souviron .A ;R : De la culture du lin en Algérie : de ses avantages et de l'utilité de son, Au Bureau de la redaction ,Alger ,1860 pp22-26

[2] Nicolas Charles Bourlier :Op-Cit ,p 5

[3] Moniteur Algérien N° 532-880, 5Avril 1843

[4]François Tomas :Annaba et sa région: organisation de l'espace dans l'extrême-Est algérien ,p 249

* Saint Maur ولد جول دو بري من سانت مور في بريتاني، في سانت جوان دي غريتس، 23 سبتمبر 1813، تحصل في وهران عام 1845 على ارض قدرت بـ 1200 هكتار وانطلق في اشغال بناء المزرعة سنة 1847 ثم بناء سد في اربال (تامزورة حاليا)عام 1863 لسقي سهول الهبرة توفي في وهران عام 1877 Narcisse Faucon, 1889 - Le Livre d'Or de l'Algérie de 1830 à 1889,pp211-213.

[5] Nicolas Charles Bourlier :Op-Cit ,pp8-9

**هو نبات الأسرة أغافاسي الأصلي إلى شرق المكسيك، حيث وجدت تحت اسم هينكين. السيزال هو أيضا اسم الألياف المستخرجة من أوراق هذا النبات. عالية المقاومة، ويستخدم هذا الألياف لجعل حبل، والأقمشة الخشنة والسجاد. le Grand Dictionnaire de francais ,Eclairs de Plume,p11

***الجوت الأبيض، الاسم العلمي: كورتشوروس كابسولاريس.، مالفاسي الأسرة، فصيلة غرويويدي؛ تصنيف كلاسيكي يضعه في الأسرة تيلياسي. الجوت الأحمر أو الجوت توسا، كورتشوروس أوليتوريوس. أقل قليلا.تزرع هاتان المحطتان في المناطق الاستوائية لألیافها، le Grand Dictionnaire de francais ,Eclairs de Plume, p253

*القنب الزراعي هو مجموعة متنوعة من النباتات المزروعة كاناباسي الأسرة. وهو نبات سنوي، يتم اختياره لحجم الجذع ومحتوى تك المنخفض أو غيرها من شبائه القنب من الأنواع التي يطلق عليها علماء النبات القنب المزروع (القنب ساتيفا.). ويسمى أحيانا "هيمسبيد" محلي le Grand Dictionnaire de francais ,Eclairs de Plume,p79

[6] Ministére de la Guerre :TSEF dans l'Algérie,1850-1852,… Op-Cit ,pp272-274 et 305

فالمطالبة بالأراضي القابلة للري، من قبل المستوطنين ستزيل العراقيل التي تعيق توسيع عدد كبير من الزراعات[1] ومن بين التجارب: أن بذور البذر التي زرعت أولا، أي في بداية نوفمبر، أعطت نتائج تفوق بكثير تلك التي حصل عليها في ديسمبر[2]. كانت توصيات سان مورSaint-Maur أهمية لإدخال الكتان في الزراعة الجزائرية[3]: " ان هناك مصلحة هائلة في الجزء الغربي من المستعمرة لتسهيل زراعة الكتان، [4].. و قدرة الجزائر على إنتاج بذور الكتان خاصة الأصناف الجيدة المستعملة في شمال فرنسا،لرفع الانتاج والاهتمام بالنوعية".[5]

جدول رقم 23 يمثل كمية الانتاج من الكتان خلال سنوات 1854-1890

السنوات	1854	1865	1869	1870	1875	1880	1885	1890
كمية الانتاج/قنطار	20000	31427	39528	42527	81970	94200	155000	196100
Hippolyte Peut : "rapport sur les produits de l'Algérie" …..Op-Cit ;pp 97-101								

في ظل ارتفاع واردات فرنسا من المستعمرات التي بلغت 28 مليون كلغ اما بالنسبة للجزائر فقد بلغ الانتاج حوالي 22 مليون كلغ بتطور على النحو التالي :[6]

جدول رقم 24 لتطور الانتاج الاهلي من الكتان المصدر لفرنسا

السنوات	متوسط الانتاج لدى الاهالي
1838-1842	1,859,784 كلغ
1843-1847	10,293,336كلغ
1853-1889	22,459,198كلغ
Souviron, A.-R. : De la Culture du lin en Algérie, de ses avantageset de l'utilité de son introduction dans l'assolement des terrainsnon arrosables, 1860.pp17-18	

وقد شجعت غرفة التجارة بسكيكدة الفلاحين على الانتاج فبلغ مردود الهكتار 3 هكتولتروقد بلغت صادرات الجزائر من الكتان الى فرنسا 28 الف كلغ في حين قدرت الواردات بقية البلدان من الكتان على النحو التالي:[7]

جدول رقم 25 لواردات فرنسا من الكتان مقارنة بالانتاج الجزائري المُصدر

الدولة او المنطقة	الكمية المستوردة
روسيا	14، 000، 000 كلغ
بلجيكا وأيرلندا	8، 000، 000 كلغ
ألمانيا، بروسيا وبلدان أخرى	4، 000، 000 كلغ
مصر	2,000,000كلغ
الجزائر	459000, 22 كلغ
Le Zéramnadu 8 avril 1854, N° 156.	

[1] François Tomas :Op-Cit,p 249-250
[2]Nicolas Charles Bourlier :Op-Cit,pp4-5
[3]Hippolyte Peut : "rapport sur les produits de l'Algérie" de Bouvy ,in Annales de la colonisation algérienne , V.XII, Librairie internationale Universelle ,Paris 1857 pp 97-101,
[4]Bulletin de la Société française pour la protection des indigènes des colonies, première année, n° 1, mars 1882Société française pour la protection des indigènes des colonies.Imprimerie Chaix,Paris , 1882,p333
[5] Hippolyte Peut : "rapport sur les produits de l'Algérie" …..Op-Cit ;pp 97-101
[6] Souviron, A.-R. : Op-Cit .pp17-18
[7] Le Zéramna de Philippeville ,du 8 avril 1854, N° 156.

في حين نلاحظ ان المصدر الاساسي لفرنسا كانت بريطانيا بفضل الانتاج الهندي والاسيوي[1]

جدول رقم 26 لواردات فرنسا من بريطانيا خلال سنوات 1820-1850

السنوات	كمية المنتوج	الملاحظة
1830-1820	36، 183، 400 كلغ	متوسط
1840-1830	54، 629، 200 كلغ	متوسط
1850-1840	69، 637، 975 كلغ	كمتوسط
1849	92، 146، 000 كلغ	فقط
بعد سنة 1850	100، 000، 000 كلغ	تجاوز
المصدر Souviron, A.-R : Op-Cit ,p 18		

ففي فرنسا وانجلترا، اتسعت المساحات المخصصة لزراعة الكتان وذلك نتيجة التشجيع النشط الذي قدمته الحكومة الروسية إلى الرابطة القوية للحكومة البريطانية تحت عنوان الجمعية الملكية لتعزيز وتحسين بلفاست[2]. ومع ذلك، عجزتبريطانيا عن توفير حاجياتها.وتوضح الجداول المذكورة أعلاه ان نصف المواد الخام المستوردة من قبل مصانع الكتان الفرنسية مستقدمة من روسيا وفرنسا وإنجلترايستوردون 80 الف طن من الكتان من روسيا ولذلك فإن مصلحة الجزائر الحقيقية هي أن تصبح مصدرا هاما لتوريد الكتان حيث لا أحد يعارض زيادة احتياجات هذه الصناعة، يمكن تقديرها ب 50 الف طن وهي فرصة سانحة للسوق المتاحة للجزائر في الأسواق الفرنسية والإنجليزية.[3]

وفقا لعمل السيد Théodore Mâreau، الذي انتج كمتوسط 500 كلغ/هك.سيجعل من الجزائر مصدرا لتدفق مهم لرأس المال الذي من شأنه أن ينشط بقوة رفاهيتها واستعمارها[4]، في الوقت الذي سيقدم فيه مساعدة للصناعة. المحلية والفرنسية بل هو سيسهم كثيرا في البحث عن ورش البياضات الجزائرية، فبمجرد ظهورها في الأسواق الغزلية ومصانع الكتان في فرنسا بعد ان تم استنفاد المخزون من العام السابق[5] وقد أكدت التجارب في الجزائر، ان المزارع المنتشرة على نطاق واسع معروفة يملكها مزارعين فرنسيين، اكدت أن الكتان ناجح جدا .[6]

كان مجهود المزارع الحكومية لدراسة زراعة الكتان في الجزائر كبيرا جدا .وحسب التقرير الصادر عن اللجنة الفرنسية المشكلة للغرض أن منطقة الغرب يمكن أن توفر كتان يساوي الكتان البلجيكي، من خلال دعم الشركة الانجليزية- الفرنسية لزراعة الكتان وتصديره خاما نظرا للتحفيزات الكثيرة [7]كما أن

[1] Souviron, A.-R : Op-Cit ,p 18

[2] GGA : L'Algérie à l'exposition universelle de Londres 1862, Vol 1, Imprimerie Bouyer ,Alger ,1862 ,pp100et suit

[3] A. Du Mesgnil : Manuel du cultivateur de lin en Algérie, Imprimerie Nationale ,Paris ,1866 pp 37-45

[4]Théodore Mâreau : Rapport sur Lindustrie linière, rapport à M. Dumas, ministre de l'Agriculture,T2,Imprimerie l'Agriculture,T2,Imprimerie Impériale ,Paris ,1859,p

[5] Théodore Mâreau : Industrie linière, rapport à M. Dumas, ministre de l'Agriculture et du commerce,T 1 , Imprimerie Nationale, Paris ,1851,120-123

[6] Souviron, A-R :Op-Cit,p11-14

[7] Noirot A : L'Algérie agricole, commerciale, industrielle, des mémoires des monographies sur l'Agriculture , la la colonisation ,le commerce , Vol 2 ,Challamel Librairie Paris ,1860 ,pp 14-16

الكتان الأكثر شيوعا، والمستخدم بكثافة، ينمو بوفرة وتقريبا دون زراعة في الجزائر فمصر تصدر لمصانع الغزل الأوروبية كمية من هذه المواد النسيجية تقدر بحوالي عشرة ملايين كيلوغرام. [1]

6- زراعة الزيتون وانتاج زيت الزيتون

ان الحديث عن الزيوت والزيتون يرتبط بتجارة حيوية جدا قادرة على تغطية احتياجات فرنسا من هذه المادة فخلال عام 1835 تم استغلال 6394 هكتار وتم غرس وتلقيم 25500 شجرة زيتون[2] ومع حلول عام 1852 اخذت زراعة وصناعة وتجارة الزيتون في تزايد حيث انشأت العديد من المؤسسات الصناعية لعصر الزيتون القادم الى اسواق بجاية من الجبال القريبة الغنية باشجار الزيتون ودلس وجيجل حيث تم انتاج كميات ضخمة خاصة في المعاصرالمنشأة وسط جبال منطقة القبائل كما تم تعليم ابناء الاهالي في المشاتل الخاصة بانتاج نماذج جديدة من اشجار الزيتون وبالنظر الى الانتاج المحصل عام 1853 الذي كان منخفظا فان الكميات المصدرة بلغت 2914450 كلغ وبالرغم من ان الكمية كانت اقل بالنصف وعن الكمية المنتجة عام 1852 فانها تضل عبارة عن منتوج قادر على المنافسة حيث بلغ الانتاج في شمال افريقيا (الجزائر –تونس – المغرب) 100 الف طن وقدم خدمات جليلة للاستيطان من خلال المشاكل التي وضعتها الحكومة امام هذا النوع من الاستثمار فانتاج الكثير من الشتلات المقدمة للكولون بثمن معقول كفيلة بتحقيق الهدف من الزراعة الصناعية للزيتون وتحقيق مكانة تجارية من خلال صادرات زيت الزيتون[3].

جدول رقم 27 لتطور انتاج زيت الزيتون الجزائري خلال سنوات 1866-1870

السنة	1866	1867	1868	1869	1870
كلغ	3177111	3275555	891501	7961239	1718624

من 1867 الى 1870 بمعدل 3461729كلغ

Yves Henry : "les grandes centres de production" Colleges du Travaile ,Géographie économique, Paris,S.D,p3

وعلى العموم فقد تم تصدير عام 1854 ما يقارب 2,5 مليون فرنك وقد اقدمت الادارة الاستعمارية على انشاء غرف للزراعة التي انشأت عام 1850 واعيد تنظيمها عام 1853 فكل مقاطعة زودت بغرفة قصد منح السياسة الزراعية الطابع الرسمي[4].

7- صيد المرجان

ظلت الجزائر تستقطب نشاط الصيد البحري منذ العصور الوسطى حيث استقر الاوربيون خلال سنوات 900 الى 1010 غير ان الاستغلال ظل محدود الى غاية استقرار الصيادون الايطاليون لصيد المرجان والسمك الازرق ونظرالتتمتع الجزائر بالثروة البحرية خاصة المرجان اذ تم احصاء 156 سفينة مرجان عام 1853 بدأت باستغلال سواحل عنابة والقالة بمتوسط انتاجي بلغ 230 كلغ لكل سفينة اي

[1] Ministere de la Guerre : TSEFdans l'Algérie…1852-1854,Op-Cit , p 474-449
[2] Eugéne Renault :Op-Cit p 16
[3] Yves Henry : "les grandes centres de production"Colleges du Travaile ,Géographie économique, Paris,S.D,p3
[4] Ribourt .M.F : "Le gouvernement de l'Algerie 1852-1858" …, Op-Cit p 76-77

34880 كلغ بسعر 60 فرنك/ كلغ وقد قدر جملة المبلغ بـ2152880 فرنك وبعملية بسيطة فان الفائدة المحققة لكل سفينة قدرت بمبلغ تراوح بين 14و15 الف فرنك وقد بلغ تعداد السفن الموجهة لصيد المرجان 300 سفينة [1] فخلال الفرنسية تم منح اهتمام خاص لهذه الثروة [2] فالى جانب الاسطول الفرنسي نجد الاسطول الايطالي الذي نشط في سواحل القالة عام 1873 بحوالي 100 سفينة وهذا الاقبال كان نتيجة التحفيزات التي قدمتها فرنسا لهؤلاء الصيادين خاصة اعفاءهم من الضرائب البحرية وعدم اهتمام فرنسا بتنظيم هذا القطاع، لكن مع ظهورشركات عائلية فرنسية واوربية استقرت على سواحل وهران غربا وستورا شرقا[3]فقد قدر عدد الصيادين المستقرين على السواحل الجزائرية بـ 50% من الايطاليين و30% فرنسين و15% اسبان و5% بقية الاجناس الاوربية[4]. ومع اقدام الادارة الفرنسية على اتخاذ الاجرءات القانونية لتاطير هذا الصيد منذ السنوات الاولى للاحتلال، اذ اصدرت خلال 31 مارس 1832 امر يضع القواعد القانونية لصيد المرجان خاصة الزامية حصول سفن الصيد على ترخيص من المتصرف الاداري بالجزائر(المادة 05)[5] حيث بلغ مجموع المبلغ المالي 247471 فرنك[6].

المصدر Sabin Berthelot : De la pêche sur les côtes de l'Algérie Rignoux Imprimeur de la societe Orientale, et TSEFA…., Volume 1,Op-Cit ,pp353-357et Miége ,Op-cit ,p16

وخلال سنوات 1886-1888 اصدرت من جديد فرنسا قوانين لتنظيم صيد المرجان حيث قررت فرنسا منح هذا الامتياز للفرنسيين فقط، الذين كان اغلبهم من الجنسية الايطالية المتجنسين بالجنسية الفرنسية، اما صيد الاسماك ففي نهاية القرن وصل تعداد الصيادين بفرنسا الى 51 الف صياد باسطول 14800 سفينة بحمولة قدرت بـ236 الف طن من الاسماك تشغل 200 مصنع لصناعة الاسماك الذي بلغ 427 الف طن اما في الجزائر فلم يتعدى 4800 صياد باسطول 935 سفينة وصل انتاجها الى 21170 طن الامر الذي يفسر عدم اهتمام فرنسا بهذا القطاع ومن الاسماك الموجهة للصناعات الغذائية اي السردين 200 طن .[7]

[1] Levasseur Émile :La France avec ses colonies , Delagrave,Paris , 1893,p 265,308
[2] Jules Duval : Op-Cit ,pp33-36
[3] Barbaroux de Mégy :Notice sur la fabrication et la pêche du corail,pp 8 et suit
[4] Sautayra E : Législation de l'Algérie…T2…Op-Cit ,pp274-278
[5] Charles Louis Pinson de Ménerville : Dictionnaire de la législation…,Vol1.. ,1830-1860 ..Op-Cit ,p515
[6] Moniteur algerién , du 20 Avril 1844, N°607
[7] Sabin Berthelot :De la pêche sur les côtes de l'Algérie Rignoux Imprimeur de la societe Orientale ,Paris 1846, p3-16

8- زراعة الذرة كمنتوج صناعي تجاري

عرف الاهالي زراعة الذرة ذات الاصول الهندية قبل 1830 غير ان الواضح هو انها لم تكن متطورة على غرار القمح والشعير حيث كان الاهالي يقومون بزراعتها بين حقول البطاطا والعنب[1] وقد اكد Duval على ان هذه الزراعة اخذت منحى أخر مع حلول الاستعمار حيث انطلقت زراعتها بشكل مكثف ابتدءا من عام 1854 بزراعتها خارج مناطق القبيلة والتل وكذا المناطق الصحراوية حيث تتواجد الواحات الى غاية واحات مالي الجنوبية حيث لم تمتد السيطرة الفرنسية بعد[2] واستنادا الىChevalierفان زراعة الذرة قديمة قدم استقرار الانسان في شمال افريقيا والصحراء حيث تعود الى القرن 16 [3] حيث نقلت من قبل الاندلسيين اثناء تهجيرهم وليس من أسيا، الى جانب بعض الاطروحات القائلة بان مصدرها تركيا حيث ان هذه الزراعة عُرفت قبلانتشارها باوروبا ويمكن تناول بعض الفرضيات الاربعة بخصوص زراعة الذرة فان انتاج الحبوب الموجهة الى الاستهلاك البشري والحيواني او الاستهلاك الصيفي الى جانب انتاج الكحول [4].ففي عام 1854 تم رصد 5076 هكتار بالجزائر موجه لانتاج الذرة موزعة على الشكل التالي: التالي: (الجزائر العاصمة 3361 هكتار، وهران 1014 هكتار، قسنطينة 500هكتار) حيث نجد هذا التوزيع استنادا الى الجدول التالي:[5]

جدول رقم 28 لتوزيع زراعة الذرة حسب اقاليم الجزائر وتطوره

المنطقة	1854	1916	1939	1948	التركيز
الجزائر	3361	1340	607	250	البليدة –الشلف
قسنطينة	500	5845	3026	3535	تلمسان – معسكر
وهران	1014	4342	1598	2173	قالمة–بجاية –باتنة –عنابة
الاقليم الجنوبي	117	1127	107	166	الواحات – ضفاف الاودية
المجموع	5076	12654	5338	6124	من اصل
ملاحظة :الاقليم الجنوبي بحساب مساحة الواحات					
المصدر: Trapani .D.G : Conquête d'Alger ou pièces sur la conquête d'Alger et sur l'Algérie, Fayolle Librairie ,Paris 1830 ,pp20-25					

والملاحظ ان جميع المناطق قد شهدت تراجع في عائد الهكتار ومردود القنطار بفعل العديد من العوامل خاصة طبيعة السكان غير المستهلكة للذرة وضعف الصناعات المعتمدة عليها وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي [6]:

[1] Rozet Claude Antoine : voyage dans la regence d'Alger ou description du pays occupe par l'Armée francaise en Afrique ,Athus Bertand Librairie Editeur Paris 1833,p16p175

[2] Duval .J : production et commerce des Céréales en Algérie, Annales de la Colonisation Vol. X,bureau des Annales de la Colonisation,Paris 1856 pp 81-90

[3] M[Me] Vilmorin ,Payen : "Culture ,1[er] Cereales"Revue de l'Orient et de L'Algérie: bulletin de la Société orientale Algérienne et coloniale de France, T9, Bureau de la Revue Paris,1851 ,pp138-143

[4] Thémistocle Lestiboudois :Op-Cit,p-p 30-158

[5] Trapani .D.G : Conquête d'Alger ou pièces sur la conquête d'Alger et sur l'Algérie, Fayolle Librairie ,Paris 1830 1830 ,pp20-25

[6] Deloye.M : Note sur la culture du Mais Grain ;Constantine 1941

جدول رقم 29 للمساحات المخصصة لزراعة الذرة والعائد ومردود الهكتار

توزيع حسب الدوائر			تركيز الانتاج		
الدوائر	المساحة/هك	قنطار/هكتار	المنطقة	المساحة /هك	القنطار/هك
مليانة	23	64	اعالي الشلف	26	7.0
الشلف	33	10.6	وسط الشلف	166	6.5
مستغانم	75	10.4	غليزان	161	9.1
وهران	9.5	11.9	السيق	452	12.0
المصدر: Deloye.M : Note sur la culture du Mais Grain ;Constantine 1941					

حيث بلغ الانتاج عام 1854، 81617 هكتلتر[1] وخلال السنوات اللاحقة امتدت زراعة الذرة بشكل واسع لتصل المساحة المخصصة لها عام 1858 الى 33075 هكتار بانتاج قدر 70265 قنطار كما تم نسجيل لاحقا تراجع حقيقي بلغ 13109هكتار لكن على العكس فان الانتاج ارتفع الى 124807 قنطار عام 1886 نتيجةلادخال اصناف من البذور ذات العائد والتقنيات الحديثة واستخدام الاسمدة[2]وانطلاقا من هذا التاريخ تراجع الانتاج بسبب عزوف المزارعين عن زراعة الذرة بفعل المنافسة الامريكية ذات الانتاج المتعدد والضخم وامتداد من عام 1894–1916 بالرغم من ارتفاع المساحة الموجهة لهذه الزراعة من 11الف هكتار الى 16 الف هكتار بين سنوات 1895–1907 فان الانتاج لم يتعدى 76الف قنطار ليرتفع الى 242 الف قنطار (1897 – 1913) ويوضح الجدول التالي:

جدول رقم 30 لتطور انتاج الذرة دراسة مقارنة للقطاع الاهلي والاوربي

السنة	الهكتار	القنطار	العائد /متوسط	الاوربي	الاهلي	الفروق
1854	5076	8	6.1	6.2	6.1	0.1+
1858	33079	70265	7.0	6.1	7.2	
1868	34150	68120	7.2	12.0	6.0	6+
1886	13109	124807	9.1	8.8	8.0	
1894	11200	113520	10.3	8.7	6.6	
1895	16000	76123	8.1	12.1	10.5	
1897	21000	24200	6.1	11.2	3.5	
1907	21000	26491	7.5	10.1	6.4	
1913	46790	28674	3.3	7.7	6.8	5.6+
1939	5.3380	43387	8.1	12.4	6.1	+
1940	51510	40549	7.9	11.1	7.0	4.1+
1945	52370	17297	3.3	2.7	3.6	0.9–
المصدر : D’apré plusieur analyse : L'Algérie à l'exposition universelle de Londres 1862: Gouvernement ..., Volume 1,Op-Cit p89-90 et Revue de l'Orient et de L'Algérie et de colonies, T 14 Bureau de la Revue, Paris, 1853pp 169-170						
تم حساب الفروق بالنسبة لانتاج الاوربي بانسبة للاهلي						

[1] Thémistocle Lestiboudois :Op-Cit,P 30

[2] Hipplyte Peut : Annales de la colonisation Algérienne ; bureau des annales de colonisation algerienne ,Alger 1856, p 334

الا ان كل المؤشرات تدل على تراجع زراعة الذرة

جدول رقم 31 لتراجع انتاج الذرة خلال سنوات 1894-1948

السنوات	1894	1906	1916	1929	1939	1948
الهكتار	5036	6857	4390	2809	1182	1787
المصدر :Hipplyte Peut :Op-Cit ,Tome IV… Op-Cit,p 98						

9-زراعة التبغ وصناعته

أ)- نشوء وتطوير زراعة التبغ

ففي تقرير وزير الحربية قدم لنابليون في 30 ماي 1854 حول وضعية الجزائر كشف فيه عن حقيقة الثروة والثراء الذي تتمتع به الجزائر والذي يحتاج الى الاستغلال والتنمية ومايشكل احدى التحديات التي واجهت الجزائر هو زراعة التبغ [1]ففي عام 1850 لم يتم احصاء سوى القليل من المزارع في المقاطعات الثلاثة ليرتفع هذا العدد الى 1073 مزرعة ليرتفع العدد الى 1752 مزارعة أي قدر الارتفاع بـ 679 كما ارتفعت المساحة المخصصة لهذه الزراعة عام 1852 الى 1095 هكتار الى 2277 هكتار أي بارتفاع قدر بـ 1182 هكتار[2]وهذا الارتفاع مرده الى ارتفاع الاستهلاك اضافة الى احتكار المستوطنين لهذه الزراعة فقد بلغ الانتاج 1800الف كلغ بيع منه 1427276 كلغ بمبلغ 1303000 فرنك وقد ساهم هذا الاندفاع الى هذه الزراعة الى ارتفاع اسعار التبغ اذ ارتفعت من 85,19 فرنك (100 كلغ الى 9,130 فرنك) خلال سنوات 1852-1853 أي بارتفاع قدر بـ 6,11 فرنك ولتحقيق الوفرة الانتاجية فقد استطاع التبغ الجزائري ان يحقق مراتبعالمية مقارنة بالتبغ المصري واليوناني او المجري وحسب رئيس شعبة التبغ الجزائري فان التبغ الجزائري كان شبيه بتبغ ميرلند الامريكية من حيث الجودة والرائحة ومن حيث طعمه[3].

وقد استطاع الكولون ادخال بعض التحسينات على هذا التبغ خاصة حين اقدمت الادارة الفرنسية على شراء المنتوج عام 1881 وهومايوضحه الجدول التالي[4] :

جدول رقم32 للوضعية العامة لزراعة لتبغ (النوعية والمساحة وعدد المزارعين)

الجهة	الانتاج /كلغ		عدد المزارعين		المساحة بالهكتار	
طبيعة التبغ ونوعيته	التدخين	المحكوك	التدخين	المحكوك	التدخين	المحكوك
الجزائر الوسط	12 مليون	1000	11100	111	3500	4
الشرق القسنطيني	5800000	350000	2680	4400	5500	580
الغرب الوهراني	80000	134000	1900	5434	20	672
Le Mercure africain : commercial, industriel, maritime, "l'Algérie terre de production du Tabac"A Deflours minie ,N° 12 , 2eme Année ,15 Novembre 1921 Redaction et administration, Alger ,1921 pp 184						

[1] Guillaume Copus ,Fernanad leulliot : Le tabac. Rendement et prix de revient. Fabrication. Production. Action, physiologique , Société d'Editions,Paris ,1930 p77p145

[2]Louis Moll, : Colonisation et agriculture de l'Algérie, Vol 2,,Op-Cit , pp364- 377

[3] Thémistocle Lestiboudois :Op-Cit,p220 et Jules Duval :Op-Cit,p 253

[4] Le Mercure africain : Journal commercial, industriel, maritime, minie ,N° 12 , 2eme Année ,15 Novembre 1921 Redaction et administration, Alger ,1921 pp 184

ما مكن فرنسا من تحقيق الاكتفاء وانهاء عمليات الاستيراد للتبغ من الخارج اذ قدرت الكمية المصدرة تجاه فرنسا بـ115900 الف فرنك ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي[1]: وقد فهم الكولون حقيقة هذه الثروة ودفعت بموظفي مؤسسة التبغ الى العمل من اجل انتاج 3مليون كلغ عام 1854 في مقاطعة الجزائر وحدها وهذا الاهتمام هو الذي جعل التبغ يحتل الدرجة الاولى في الترتيب قبل الصناعات خاصة صناعة الحرير ويمكن الاشارة الى ان كل التقارير تشير الى هذه الصناعات تشهد تطور ونمو حيث اهتمت الادارة افرنسية منذ البدء بهذه الزراعة الصناعية لما تدره من ارباح سواء من بيع المادة او من الضرائب المفروضة على استهلاك التبغ خاصة من قبل الجزائرين ضمن مشروع تفكيك المجتمع بادخال عادات بذيئة تستنزف المال والنسيج العائلي والصحة فمقاطعة الجزائر وحدها انتجت 5 الاف كلغ عام 1853.[2]

جدول رقم33 يظهر تطور لعدد المنتجين وكمية الانتاج

السنوات	عدد المنتجين	كمية الانتاج بالكلغ
1850	9	3778
1851	184	5888
1852	272	9323
1853	335	14000
المصدر : Chabha Bouzar : le système Financier et le financement de l'agriculrure en Algérie ,universite de Toulouse 1Capitole , p 17-19		

من بين الزراعات التجارية الصناعية الممارسة في الجزائر زراعة التبغ **الذي كان** مهما حيث كان يتربع على مساحة قدرت بـ25 الف هكتاروممارس من قبل العديدمن المزارعين تراوح عددهم ما بين 22و28 الف مزارع تبعا للسنوات والظروف المناخية والسياسية حيث بلغ الانتاج 297 الف قنطار ويتم تبادله داخليا وخارجيا، غير ان المعلومات قليلة عن الفترة التي سبقت الوجود الاستعماري وحول طبيعة هذه الزراعة ومدى انتشارها بحيث لوحظ ان العديد من القبائل كانت تقوم بزراعة التبغ الذي كان ذوجودة عالية نظرا لطبيعته المتميزة بالرائحة الزكية وهو النوع المطلوب من غالبية سكان الجزائر خصوصا في المنطقة الشرقية والجزائر العاصمة ومنطقة القبائل، حيث كانت تُمول الاسواق بنوعية من التبغ المسمى بـ Khachnaوفي محيط عنابة المشتهرة بنوعية اخرى وهي العرفي Arfi الذي كان يباع في عنابة وقسنطينة[3]غير ان الانتاج كان قليل ولا يكفي للاستهلاك. ومايمكن تسجيله ان التبغ الجزائري كان ذو نوعية جيدةوبعد 1830بدأت عملية تغيير المفاهيم، حيث بدأت عملية الاستجابة لحاجيات السوق لكن بعد انهاءمتطلباتالسوق الفرنسية اذ بدأت منذ عام 1843 العمل من اجل خلق مشاريع كبرى لتوسيع زراعة التبغ الافريقي كما يسمى فكانت اولى المستثمرات الاوربية هي تلك المنشأة في محيط الجزائر

[1] Thémistocle Lestiboudois :Op-Cit,p221
[2] Chabha Bouzar : le système Financier et le financement de l'agriculrure en Algérie ,universite de Toulouse 1Capitole , P 17-19
[3] Hipplyte Peut : Op-Cit, Tome VI , pp248- 278-334

العاصمة وخصوصا بالساحل[1]وظلت مقاطعة الجزائر الاكثر استقطابا لهذه الزراعة سواء من حيث المساحة المزروعة او عدد الشتلات ثم انتقلت هذه الزراعة الى ناحية القبائل اين كان الاهالي يمارسون زراعة محدودة المساحة والمردود اما مقاطعة قسنطينة فقد شهدت تطور هذه الزراعة في اوساط الاهالي بمحيط عنابة والقالة غير بعيد عن الساحل اين توجد التربة الخصبة كما لحقت مقاطعة وهران بالعملية اذ شهدت ميلاد اول مستثمرة لزراعة التبغ من قبل المستوطنين الاسبان جذبتهم الارباح التي يتم جنيها من هذه الزراعة غير ان الصعوبات المناخية المتميزة بالرطوبة الشديدة حالت دون مواصلة العمل اذ اصبح من المستحيل تجفيف اوراق التبغ مما حال دون تحقيق الارباح الامر الذي سيدفع بهم في النهاية الى التخلي عن هذه الزراعة، يضاف الى هذه الصعوبة نوعية المياه ذات النسبة العالية منالكلور[2].

يرتبط تاريخ التبغ وزراعته نهاية القرن التسع عشر بالاصطدام الذي حصل بين المزارعين الاوربيين والمسيرين الفرنسيين اذ قدم الدعم الكبير للمستوطنيين الذين ظلوا يحتكرون زراعة وتجارة التبغ مستجيبين لحاجيات السوق ومتحكمين في الاسعار نهذه الوضعية سمحت بفرض ضرائب وشكلت مصدرا جيديا للميزانية الجزائرية [3] وبخصوص المناطق التي تنتشر بها زراعة التبغ نجد، منطقة القبائل الصغرى (غرب بجاية) وسهول عنابة حيث تقدم الحصة الاكبر من التبغ المنتج اذ بلغت المساحة المخصصة في هذه المناطق 33الف هكتار وبلغ عدد المزارعين 13529 مزارع بانتاج قدر بـ 42500قنطار كما انتشرت الزراعة في محيط تلمسان ومعسكر اظافة الى واحات الشرق –تقرت، قمار، دبيلة، تارزوت فالواد حيث تزرع نوعية التبغ المسمى :السوفي Soufi الذي يستعمل في اعداد نوعية من التبغ المحكوك (الشمة) او النفة [4*] Neffe كم تتواجد العديد من انواع التبغ الجزائري:

- البرسيل في شواطئ عنابة
- بابوري او الباتوري في جبال البابور
- الخميرة في تلمسان ومعسكر
- السوفي في الواحات والواد

و التبغ الموجه للتدخين مصدره منطقة القبائل ومنطقة العلمة في يسر وسهول متيجة وعنابة ونظرا للتوزع في هذه الزراعة حيث مكنت الجزائر من انتاج العديد من الانواع العاليمة والتي تتلائم كلية مع انتاج السجائر الموجه للتدخين فانتاج القبائل الكبرى ويسر وجندل يستقطب الصناعين للاستثمار في هذه الزراعات خاصة الموجه لانتاج السجائر ذات النوعية العالية (طبيعته الخفيفة ومعطر) .اما انتاج سهول

[1] Auguste Chevalier : "La Coopérative des Tabacs de Bône (Algérie"Revue de botanique appliquée et d'agriculture coloniale Année 1927 Vol7 N° 72 pp. 537-545

[2] Henri Cordier : la Politique coloniale de la France au début du second Empire (Indo-Chine 1852-1858),Impremerie Ci-Devant p107

[3] Hipplyte Peut :Op-Cit, Tome VI pp 13-90-277

[4] Auguste Chevalier :Op-Cit ,p340-341

* نسبة الى انف الانسان لانه يتم استنشاقها عن طريق الانف (الباحث)

متيجة فالتبغ المسمى الشبلي المعروف والموجه لتصنيع Empaquetes الغليون وانتاج السيجار[1] اما سهول عنابة فتقدم اجود انواع التبغ ذو اللون الاصفر الفاتح البرتقالي ذو عطر خاص وعرف باسم تبغ كولون –صافي –حسفور H'sfeur والنمرةNemra ويخلط في الكثير من الاحيان مع التبغ المستورد قصد تحويله الى تبغ قابل للاستهلاك [2].

ساهمت زراعة التبغ في ظهور تعاونيات وانشاء مؤسسات للتبغ حيث وجدت ثلاثة مؤسسات حسب الترتيب : Tabacoops و la Tabacoops de Bône و Tabacoops de وKabylie و de Mitidja Tabacoops فمؤسسة عنابة كانت الاقدم ومن اجل تسهيل العمليات الفلاحية – الجمع والفرز والترتيب وتوزيع التبغ فان هذه التعاضدية انشأت مخازن هامة في مندوفيMondovi (الذرعان) وعنابة لتنظيم تصدير اوراق التبغ وانشأت وسم* تجاري يتلائم والملامح الخاصة للمنطقة وشجعت المزارعين على الانتاج بتقديم حوافز تشجيعية خاصة لزراعة الشتلات ذات الاوراق الواسعة والحفيفة ذات الحواشي الرقيقة **[3]

ب)- التجارب وترتيب نوعية التبغ

نظرا لتزايد الاهتمام بزراعة التبغ تم انشاء محطة التجارب دوبارال De Barral مكنت من اجراء دراسات مقارنة حول انواع التبغ لمنطقة عنابة ولتطوير احد الاصناف وجعلها منتوجا وفيرا وذو جودة عالية ومتجانس ويستجيب لمتطلبات المزارعين والتجار استقدمت من الشرق على غرار تبغXanthi و Samsoun الذي اثبتا امكانية زراعته بالجزائر ويمكن ان ينتج بكميات كبيرة وضخمة وجيدة في حالة تجفيفها حسب الطرق المتبعة في الموطن الاصلي*[4]وتم تصنيف التبغ حسب النوعية القاعدية الى :

- زينا zinaالطويل يصل الى 32 سنتمتر
- زينا القصير يصل طوله الى 26 سنتمتر
- الشوشة Choucha الطويل يصل الى 22 سنتمتر
- الشوشة القصير يصل طوله الى 18 سنتمتر

[1] G.G.A tableau de la situation des Etablissements Francaise dan l'Algérie 1845 1846, Volume 10 , Impremerie Nationale , Paris ,pp 266-267

[2] Documments Algérien 1janvier 1949 à 31 decembre 1949 p 56.59

* الوسم التجاري : كل البيانات أو الكتابات أو الإشارات أو العلامات أو المميزات او الصور أو التماثيل أو الرموز المرتبطة بسلعة كل البيانات أو الكتابات أو الإشارات أو العالمات أو الصور أو التماثيل أو الرموز املرتبطةبسلعة تظهر، تظهر على كل غالف أو وثيقة أو الفتة أو يمة أو ملصقة أو بطاقة أو ختم أو معلق رفقة أو دالة على طبيعة منتوج مهما كان شكلها أو سندها، بغض النظر عن طريقة وضعها 3/3 من القانون رقم 03/09 المؤرخ في 25 فيفري 2009 الجريدة الرسمية رقم 12 / 08 مارس 2009

** نوع جزائري من التبغ يسمى التبغ الخفيف الباحث

[3] Jean-Baptiste Huzard : Culture du tabac. Bibliotheque de la Ville de Lion, Alger 1835,pp 5-7

*ايران وتركيا والهند

[4]Grapani . G : La Question d'Alger. Politique. Colonisation. Commerce, Fayoul Librairie ,1830 ,pp 300-301

- العرفي Arfi الطويل يصل طوله الى 25 سنتنمتر
- العرفي القصير يصل طوله الى 18 سنتنمتر [1]

يضاف اليه التبغ غير مسحوق ان هذه الاصناف لا يمكن ان ترقى الى مستوى التبغ الصافي والصافي عال الجودة وتبغ العصفور وتبغ العصفور الجيد وتبغ الاوراق الواسعة المنتجة في الجزائر والتي حازت على العديد من الجوائز دولية قدرت قيمتها بين 50و 150 فرنك عن كل 100كلغ .[2]

ج)- صناعة التبغ

خلال المرحلة الاولى بلغت المساحة 9الاف هكتار لزراعة التبغ[3] كان المنتوج يتم تصنيعه في المكان وخلال تحقيقات اجرتها الادارة توصلت الى ان 50 مصنعا كان يستخدم حوالي 2088 عاملا و2862 امراة بقوة آلية بلغت 1100 حصان وتتوزع هذه المصانع على عمالة الجزائر (الجزائر والبليدة) و21 ورشة تصنع حوالي 10الآف طن وتشغل هذه الورش بين 158 عاملا و720 عاملا وعاملة وتراوح انتاجها بين 3500و 4الاف طن سنويا، اما عمالة وهران نجد 7 مصانع فقط بلغت انتاجها 3700 طن والمصنع الاساس المتواجد بوهران يشغل 585 عامل بقوة آلية 100حصان بقوة انتاجية تراوحت بين 2300الى 2500 طن اما عمالة قسنطينة فيتواجد بها 19 مصنع يشمل 519 عامل بقوة آلية بلغت 180حصان وعموما فان صناعة التبغ كانت تستخدم عتاد متطور (الات صناعية لصناعة السيجا والسجائر وآلات التعبئة ووضع الملصقات)[4]

جدول رقم 34 لتطور انتاج التبغ الوجه للصناعة والمساحة المخصصة لذلك

التاريخ	1830	1850	1860	1870	1876	1888	1900
عدد المزارعين	7836	6550	6304	7398	7258	6974	7167
المساحة	3574	12312	6606	7266	6780	7394	7459
الانتاج بالقنطار	77322	83559	75553	59026	56662	58992	61576

Documments Algérien de la série économique N°20-21, du 1janvier 1949 a 31 decembre 1949 p 56.59

10- زراعة البطاطا

الى جانب الزراعات الكبرى من زراعات الكروم او الحبوب فان انتاج البطاطا لا يحتل اي مركز اساسي بل ظل انتاجه ثانوي لمدة معتبرة حتى اخذ منحى اخر تطوري كثيف مزامنة مع تناقص انتاج القمح كغذاء اساسي للاهالي لجأ هؤلاء الى تعويض النقص الحاصل باللجوء الى استهلاك منتوج البطاطا [5] وخلال هذه الفترة الحرجة ومع تزايد الاستهلاك وفي ظل توقف الواردات من الخارج خاصة فرنسا بدأت

[1]F. Gros : Traité sur la culture du tabac applicable a l'Algérie, impremerie Lacour, Paris 1852 pp 7-17
[2]Amédée Desjobert :La Question d'Alger. Politique. Colonisation. Commerce, Dufart Librairie ,Paris 1837,pp 134-136
[3] René Gendarme : Op-Cit ,p208
[4] Documments Algérien de la série économique N°20-21, du 1janvier 1949 a 31 decembre 1949 p 56.59
[5] Giles Munby : Flore de l'Algérie: ou, Catalogue des plantes indigènes du royaume d'Alger,Bastide librairie ,Alger ,1847 p xiii

عملية تكثيف الزراعة للشتلات الجزائرية التي اخذت في التزايد وتم ايجاد حلول حيوية للمشاكل التي تعترض هذه الزراعة قصد تفعيل زراعة البطاطا بطريقة معقولة ومقبولةخاصة نوعية البطاطا الرقيقة .[1]

تاريخيا فان كل الدراسات تشير الى انه ابتداء من عام 1833 في محيط الجزائر العاصمة تمكن الجغرافي Roget من كتابة تقرير اشار فيه الى :"ان البطاطا تم زراعتها في الجزائر ولكنها ذات مردود ضعيف وليست ذات جودة عالية ..."وعليه فان هذه الزراعة كانت ممارسة بشكل واضح في الجزائر قبل 1830 لكن لم تكن موجهة الى السوق بقدر ما كانت موجهة للاستهلاك المحلي وبحلول الربع الاخير من القرن 19 ارتفعت المساحات المخصصة لهذا المحصول الى 12641 هكتار منها 7357 هكتار اوربية و5284 هكتار اهلية وبلغت الكمية المنتجة 455265 قنطار منها 328329 قنطار منتجة من قبل المستوطنيين الاوربيين و126936 قنطار انتاج اهلي. وبخصوص المردود في الهكتار فقد ظلت ضعيفة ففي اراضي المستوطنين بلغت 452 قنطار في الهكتار اما مردود الهكتار في اراضي الاهالي 249 قنطار للهكتار الواحد ومنذ هذه الفترة بدأت عمليات توسيع الانتاج مما ساهم في ارتفاع كمية الانتاج ومردود الهكتار[2].

V- زراعة الكروم وصناعة الخمور

لم يكن الاعتقاد السائد في بداية الامر داخل الاوساط الاستعمارية ان الجزائر صالحة لانتاج العنب والكروم بالنظر الى الوضع العام الذي لا يشجع لاستهلاك الخمورغير ان اتجاه الانتاج في فرنسا من الخمور في تناقص * ، دفع بالاقتصاديين والتجار الى التركيز على الجزائر التي تحوي مناطق فلاحية [3] ومناخ يسمح بتطوير هذه الزراعات[4] فقد كتب .portes etF. RuyssenL من خلال كتابهما المعنون Traité de vigne et de ses produits ان الجزائر مؤهلة أكثر من اية منطقة اخرى لانتاج الكروم الموجهة لصناعة الخمور خاصة السواحل وحتى الهضاب العليا ومدينة سطيف حيث يمكن تحويل المنطقة الى منطقة تجارية تلبي الحاجيات المحلية والدولية وللحصول على ذلك يجب خلق محيط جديد للكروم من خلال دمج زراعات الكرمة ضمن سياسة فلاحية عامة ومنح القروض للمستوطنين الفلاحين والصناعيين على غرار مايحصل في الولايات المتحدة الامريكية[5]

[1]M .Sageret : "culture de la Batate en 1844"Annales de l'agriculture françoise. par Tessier, Vol 11pp 59-61
[2]Tessier .M : Annales de l'agriculture française,T6 librairie de Mme Bouchard –Huzard, Paris 1842 ,p 349

* الامراض الفلاحية، سوء الاحوال الجوية، منافسة التبغ الامريكي للتبغ الفرنسي وارتفاع كلفة الانتاج

[3] Rouanet Jules : la vinification dt la viniculture en Algérie , Challamel editeur , Paris , 1898 , p 7
[4] Arthaud de Bordeaux : De la vigne et de ses produits, Heneri Muller editeur Paris 1858 , ''Notes'' page 121 ,p 122
[5] Ludovic portes et Ruyssen:Traité de vigne et de ses produits Octave Doin Editeur 1886,pp 8-9 **et**B. A. Lenoir ;Traité de la culture de la vigne et de la vinification , Rousselon editeur Paris, 1828 p 592

1- تطور انتاج الكروم

اصبحت الجزائر تشكل مستقبل فلاحي للكروم سواء من حيث اتساع الاراضي او طرق فلاحتها او تقبل الاهالي لهذه الزراعة ذات المردود النقدي خاصة بدخول الكروم الصحراوية حيث خصص 6 الاف هكتار لها يمكن ان نستشف اهمية الجزائر بالنسبة لانتاج الخمور:[1]

جدول رقم 35 يبين تطور انتاج الخمور خلال سنوات 1854-1890

السنة	1854	1872	1873	1874	1875	1876	1877	1879	1880	1885	1889	1890
الانتاج بالهكتار	2306	16688	17245	18324	20044	16723	17128	19994	23724	70886	106351	110050

لانتاج الخمور من خلال المداخيل المرتفعة جراء توجيهه نحو الاسواق الاوربية[2]، ويمكن ابراز اهمية الخمور الجزائرية في التجارة الدولية من خلال الجدول التالي الذي يوضح استيراد الخمور الجزائرية بالهكتولتر[3] :

جدول رقم36يبين استيراد الجزائر للخمور خلال سنوات 1885 -1888

السنوات	فرنسا	الخارج	المجموع
1885	19661331	6932171	26593502
1886	15925977	7100809	23026786
1888	5702903	7536000	13238903
Rouanet . Jules : Op-Cit, p 9			

2- انتاج الخمور الاهلية والاوربية دراسة مقارنة

بالنظر الى وجود قطاعين لانتاج الكروم نلاحظ مقارنة بين الإنتاج الاروبي وإنتاج الاهالي:

جدول رقم 37يبرز التناقض الحاصل بين قطاعين لمنتوج الكروم حسب المقاطعات

المقاطعة	المساحة	المحصول بالهكتولتر	المقاطعة	المساحة	المحصول بالهكتولتر
الخمور الاوربية			**الخمور الاهلية**		
الجزائر	37499	1306459	الجزائر	2116	3275
وهران	38084	1241246	وهران	1168	890
قسنطينة	22958	374331	قسنطينة	918	3485
المجموع	48541	2922036	**المجموع**	4202	7650
المجموع العام	102743	2929686			
Rouanet . Jules : Op-Cit,p 140					

[1] Romuald Dejernon :Les vignes et les vins de l'Algérie, Vol 2,Librairie Agricole de la Maison Rustique ,Paris 1884, p179 -183

[2] RouanetJules : Op-Cit ,p 115-117

[3] Rouanet Jules : Op-Cit, p 9

3-حركة تصدير الخمور

احتلت الجزائر المرتبة الثانية في تصدير الخمور نحو فرنسا مما يعني تحول اقتصاد وتجارة الخمور الى الضفة الجنوبية للمتوسط حيث قدرت هذه الصادرات بـ 1971347 لتر بعد اسبانيا التي قدرت صادراتها الى فرنسا بـ 7825317 لتر من اصل 8056752 لتر وتبعا للاحصائيات الاخيرة التي قدمتها الادارة الفرنسية لغرف التجارة عام 1891 فقد قدرت المساحات الموجهة لانتاج الكروم بـ10945100 هكتار بانتاج قدر بـ 4018969 هكتولتر مقسمة على النحو التالي[1]:

جدول رقم 38 لحركة التصدير للخمور الجزائرية حسب المقاطعات

لمقاطعة	المساحة	الانتاج المصدر
الجزائر	1727202	1120259
وهران	1544571	1203681
قسنطينة	747196	54293
Jean-Jacques Jordi : Espagnol en Oranie: histoire d'une migration, 1830-1914, Edition jacques Gandini ,Paris ,1996, pp80,215		

غير انه لوحظ عام 1892 اين عرف الانتاج تراجعا بفعل الامراض خاصة Siricos والجفاف فقدر الانتاج بـ 2866870 هكتلتر ومن الملاحظ انه تم تفعيل طريقة الزيادة في حياة شجرة الكرمة المستقدمة من مونبولييه Montpelier باطالة امد انتاجها من خلال تعطيرها بشجرة الياسمين التي استقدمت من طهران [2] يبين حركية تجارة الخمور :

جدول رقم39 لحركية التجارة تصدير واستيراد للخمور خلال سنوات 1851-1900

السنوات	1860-1851	1870-1861	1880-1871	1890-1881	1900-1891
متوسط الاستيراد	115713	157999	179971	235822	270258
متوسط التصدير	41153	83083	172432	185622	250776
الفارق المتوسط	156866	241082	352403	411444	521034
المصدر :Dimontés Victor :l'Algérie Industrielle et commerçante , Librairie Larose ,Paris , 1930 ,p 111					

الوحدة بالف فرنك

IV- الحلفاء كمنتوج فلاحي صناعي

ليست نبتة زراعية بل طبيعية تنمو الحلفاء كعشب في البراري والغابات وهي نبات بحر متوسطي في الجنوب الغربي حيث نجدها منتشرة بكثرة في الهضاب العليا بشمال افريقيا كما تتواجد بنسب مختلفة باسبانيا وطرابلس الشرق (لبنان) ففي افريقيا الشمالية تحتكر الجزائر الجزء الاكبر من المساحات والانتاج ولفترة طويلة، رغم بعض المحاولات التي قامت بها بعض الدول الشبيهة في مناخها (مناخ البحر المتوسط الافريقي) بالدخول في مجال المنافسة [3]الا انها فشلت لاعتبارات كثيرة منها ان الجزائر كانت منذ

[1]Jean-Jacques Jordi : Espagnol en Oranie: histoire d'une migration, 1830-1914, Edition jacques Gandini ,Paris ,1996, pp80,215

[2] Mortimer d'Ogagne :"Correspondances Chronique et scientifique, les syndicats agricoles , Revue britanique ,Bureaux de la Revue britanique ,Paris ,1890 p 151,297

[3]H. Marc :Notes sur les forêts de l'Algérie, imp. F. Paillart, 1930,pp 587-591et Charles Lannes de Montebell :Op-Cit ,p46 et suit

القديم تنتج هذا المنتوج الذي يدخل في بعض الصناعات التقليدية وهو ما عرضها الى التناقص، الامر الذي دفع بالسلطات الى انتهاج سياسة مقننة لاستغلالها خاصة الرعي المفرط، فسنت الادارة الاستعمارية اجرءات لمنع عمليات الحصاد اثناء فترة النمو بشهري مارس وجويلية واعطاء المنطقة المستنزفة فترة راحة وقد تم احصاء مساحة الحلفاء في شمال افريقيا[1] على النحو التالي :

جدول رقم40 مقارن لمساحة حقول الحلفاء والانتاج بالبلدان شمال افريقيا

البلد	الجزائر	المغرب	تونس
المساحة مليون/هك	4	2	1، 2
الانتاج الف /قنطار	250	125	75
المصدر: GGA : Essai d'un inventaire des peuplements d'alfa de l'Algérie (situation au 1er janvier 1921) Imprimerie administrative É. Pfister, Paris ,1921,pp99,108			

و اخضعت 4مليون هكتار لسلطة الدولة والبلديات اما الملكيات الخاصة فلم تتجاوز 50 الف هكتار، غير ان الاستغلال لم يتجاوز 3مليون هكتار وبقي المليون الآخر دون انتاج [2]سواء لبعدها عن طرق المواصلات او نقص اليد العاملة التي تعود الى التوزيع السيء للسكان واذاحاولنا تحليل هذه المعطيات الاحصائية فاننا نصل الى ان العائد لا يصل الى القنطار في الهكتار وهو انتاج ضعيف مقارنة بالثروة الموجودة، ففي مقاطعة وهران توجد مساحات واسعة تحت اسم "بحر الحلفاء" والتي تستخدم في انتاج الورق*[3] وصناعة الاكياس خلال الحرب خلفا لنبات الجوت ** الى جانب صناعة المكانس والصوف الصناعي ومواد بلاستكية غير ان صناعة الورق تمثل التوجه الاساسي لانتاج الحلفاء خاصة وان اسعار البدائل الاخرى كالعجين الكيميائي للخشب الابيض السويدي الذي يشكل منافسة للحلفاء اضافة الى خلطه مع عجينة الحلفاء لصناعة الورق، فصناعة الورق من الحلفاء التي نشات في انجلترا سنة 1865 نظرا لانها وجدت الشروط الضرورية لتطورها خاصة المياه وانخفاض اسعار الفحم حيث يكلف الطن من العجين 4 اطنان من الماء الصافي وطنين من الفحم[4] وقد تمكنت بريطانيا من معالجة 350 الف طن من الحلفاء الخام القادم من شمال افريقيا وبنسبة اقل من اسبانيا وايطاليا وفرنسا التي لم يتجاوز استهلاكها 30 الف طن وهذه الحاجة هي التي ستدفع بريطانيا الى التوجه نحو الجزائر بشركاتها للاستثمار في انتاج الحلفاء [5].بدأ الاستغلال الحقيقي للحلفاء في صناعة الورق بمجرد توجه فرنسا نحو

[1] GGA : Essai d'un inventaire des peuplements d'alfa de l'Algérie (situation au 1er janvier 1921)Imprimerie administrative É. Pfister, Paris ,1921,pp99,108

[2] Ad Combe : Les forêts de l'Algérie,Giralt Imprimeur du Gouvernement générale Alger ,1889,p32-33

* تحتوي اوراق الحلفاء على 48% الى 52 % من السيلولوزية كمادة اولية ذات نوعية اولى لصناعة الورق فعجين الحلفاء تحتوي على نوعية تجعل من الورق المصنوع خفيف ورقيق وسهل للكتابة عكس العجائن الكيميائية للخشب للمزيد انظر http://www.mawsouaa.tn/wiki اطلع عليه 21 فيفري 2017 على الساعة 15

[3] Charles Lannes de Montebello : Traité sur l'exploitation de l'alfa en Algérie, Imprimerie Orliaguet ,Saintes 1893 ,pp21-26

** التي تسمى عندنا بالخيشة "اكياس الخيشة " الباحث

[4] Charles Lannes de Montebello :Idem,p92

[5]Natalis Briavoinne : Sur les inventions et perfectionnements dans l'industrie depuis la fin du,pp36-40

الاستثمار المالي في اقامة مصانع للتحويل ومد خطوط سكك الحديد حيث شكلت شركة الحلفاء L'Alfa المنشأة من قبل مجموعة من صناع الورق الفرنسين حيث بلغت نسبة الانتاج 15000طن خام ثم انطلقت شركة الورق نفارNavarre بالحلفاء وتمكنت من معالجة بين 7 و8 طن من الحلفاء[1] وبالرغم من هذا التطور الحاصل في صناعة الحلفاء فاننا نلاحظ ان التطور الصناعي للصناعات السيلولوزية للحلفاء وصناعة الورق ظل محدودا الامر الذي دفع بالادارة الاستعمارية الى الانطلاق في انجاز مشاريع الاشغال الكبرى خاصة الشبكة الهيدروليكية(المائية)قصد تنمية واستغلال مصادر المياه في الجزائر والبدأ في استغلال مناجم فحم القنادسة وبشار حيث بدأ التفكير بإقامة صناعة الحلفاء في الجزائر وفتح المجال امام انشاء مصانع لحزم الحلفاء.وقد قابلت الادارة هذه المجهودات بتشجيع هذه المشاريع قصد اعطاء دفع لعملية التصنيع، تشجعت شركة شمال افريقيا للصناعات السيلولوزية وشركة الورق العصرية وشركة الحلفاء وشركة *Alfa et Asphodéle فالاولى والثانية كان مقرها في محيط الجزائر العاصمة اما الثالثة فكان مقرها بجاية وقد بلغت الطاقة الانتاجية للمصانع الثلاثة بـ35 الف طن من الحلفاء الخام والتي يمكن ان تنتج حوالي 14 الف طن من عجين الورق حيث بدأت في المشروع من خلال ضمان تمويله بالمواد الاولية

وصناعتها المتطورة لتمويل السوق الفرنسية بهذه المادة ووضعت الادارة برنامج ومخطط لاستغلال الحلفاء المستندة على توزيع الانتاج حسب مصدر الحلفاء، ونتيجة للمضاربة في سعر الحلفاء فقد بلغ السعر 50 فرنك للقنطار الامر الذي سينعكس على دخل اليد العاملة التي قدر دخلها بعائد 2 قنطار أي 100 فرنك يوميا مما يعني ارتفاع كلفة الانتاج المحلي [2]، كما تم تصدير 14 الف قنطار من الحلفاء ليرتفع هذا العدد الى 23 الف قنطار عام 1934[3].

[1]Jean-Pierre Larivière :L'Industrie à Limoges et dans la vallée limousine de la Vienne,Presse Universitaire de Farnce ,Paris 1968 ,pp117-119

*البروَق الأبيض (باللاتينية: Asphodelus albus) نوع نباتي يتبع جنس البروَق من الفصيلة البروَقية ...للمزيد انظر .كارلوس لينيوس : مكتبة تراث التنوع البيولوجي، مجلة الجمعية اللبنانية النباتية، العدد 2، المجلد 1 ص 132–136

[2]Beaucoudrey inspecteur des Forêts :" l'Alfa en Algérie" Documents Algériens, Synthèse de l'Activité Algérienne, série monographies ,1947,pp 95-97

[3] Jacques Bouveresse : Un parlement colonial ? Les Délégations financières algériennes 1898-1945: Tome 2, Le déséquilibre des réalisations, Publications des universités de Rouen et du Havre, 2010,p153

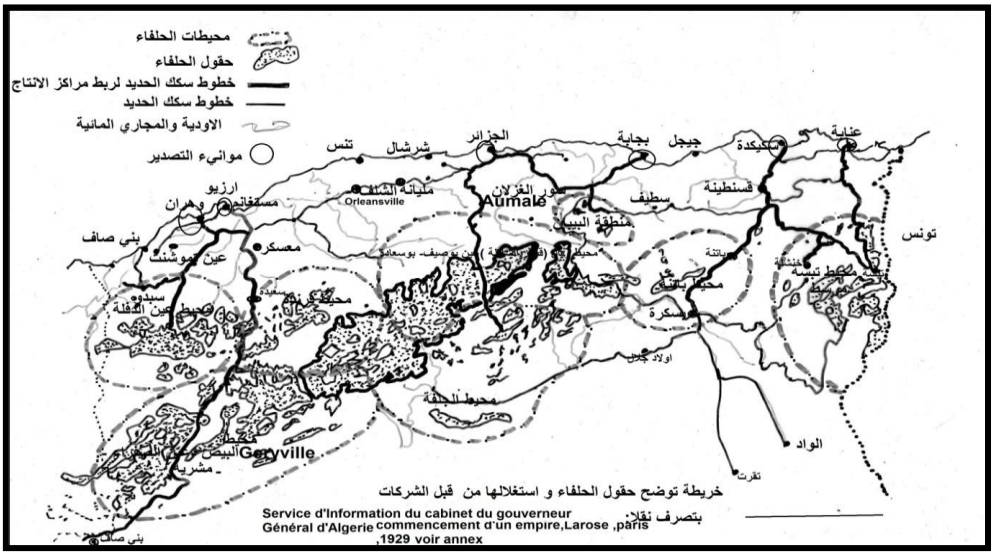

خريطة رقم10 لتوزيع محيطات الحلفاء و حقولها

المبحث الثاني : الانشطة في المجال الصناعي والتجاري

المطلب الاول: المجال الصناعي وقطاع الصناعة الكولونيالية

I- المجال الصناعي

كان الريف الجزائر يبساهم في تمويل المدينة بجزء مما تحتاجه من المواد الضرورية للصناعة، مثلما يساهم في تمويل بيت المال وخزينة البايلك، حيث كان السكان عل بمهارة في الصناعة بمقاييس ذلك العصر الى درجةأنهم تمكنوا من صناعة النقودالمحلية، وضرب و تقليد النقود الاجنبية، وقدساعد النشاط الصناعي المحدود وجود معادن مثل النحاس والحديد .فقد كانت الصناعة الاوروبية تقوم على رأسالمال، وعلى الصناعةالتحويلية والمنافسةالحرة وفائض الانتاج والمانفاكتيرية* Manufacture، لهذا حاولت سلطة الاحتلال استثمارمواردها في الجزائربرأسمال حرو بفلاحة شبه تحويلية صناعية كالقطن. [1]

نلاحظ أن الصناعة في الفترة الممتدة من (1830-1871) لم تولى لها عناية كبيرة من قبل السلطات الاستعمارية، باستثناء بعض المشاريع الصناعية خاصة بالنقل الصحراوي كمشروع مد خط حديدي يمتد من الجزائر الى بوسعادة، وورقلة، على أن يتفرع بعد ذلك الخط الى فرعين : واحدالى تونس، وطرابلس، والاخر الى عين صالح، والهقار وذلك منذعام 1853.[2]

*المانفاكتيرية: هي ورشات صناعية أسرية منزلية وحرة يديرها مالك من دون مصنعينظر :.حسام الدين جاد الرب :معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، دار العلوم، القاهرة، ب .س، ص ص 172-173

[1] حميدة عميراوي واخرون :أثار السياسةالاستعمارية ..... نفس المرجع السابق، ص ص.38-39.

[2]- بوعزيزيحي :مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص78.

II- الصناعة الحديدية والمنجمية

1) الصناعات الحديدية

شهدت الصناعات الحديدية تطورا تصاعديا فاستغلال مناجم مازونة وتنس قصد توجيهها نحو التصدير، اما منجم كاف ام الطبول على الحدود الشرقية الخاص بالرصاص فقد ظل غير مشجع لجلب المستثمرين الا انه تمكن من تصدير 3112516 كلغ من المواد المنجمية فمناجم الحديد والفحم يمكن ان تنافس مناجم حديد السويد بجانب بعض المناجم بصدد الاستغلال فخلال سنوات 1833 تم احصاء مناجم النحاس والرصاص في جبال بوزريعة اما الرصاص فتم اكتشافه بقرب سطيف بجبال بني مرزوق وفي فليفلة وسيدي رغيس بمقاطعة قسنطينة الى جانب المناطق الغربية التي تم احصاء مناجم الرصاص والنحاس قرب منطقة لالامغنية وروبان بمقاطعة وهران وهو ما بين غنى الجزائر بالثروات المنجمية الى جانب هذا نجد مقالع الرخام الابيض حيث اكتشف قرب فليفلة والذي نافس الرخام الايطالي اذ بلغ سعره بين 1500 و6000 فرنك للمتر[1]، وبخصوص تطور الصناعة الفرنسية وعدد العاملين بالجزائر 1901-1924[2] يتضح من خلال الجدول:

جدول رقم 41 بوضح عدد المؤسسات الفرنسية والعملين في القطاع الصناعي

السنة	عدد المؤسسات	عدد العاملين في الصناعة
1901	10327	42928
1924	20540	110230
المصدر : Émile-Félix Gautier:l'evolution de l'Algerie de 1830 a 1930 cahiers du centenaire de l'Algérie ,Comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie,Paris 1930 ,p 60		

وقد اقترحت اللجنة تخصيص 21 مليار فرنك خلال العشرين السنة المقبلة لتنمية القدرات الصناعية بالرغم من ان اليد العاملة كانت تحوم حول الخدمات الاجتماعية [3]

2)- الصناعات المنجمية

الثروة المنجمية من اكثر العوامل التي ساعدت فرنسا على التغلغل داخل الجغرافيا الجزائرية فوجود المناجم الى جانب مناطق الاستغلال ورغم قلة رؤوس الاموال فقد تم تصدير عام 1857 ما يقارب 11الف كلغ من المواد المنجمية خاصة الحديد والنحاس والرصاص حيث كانت تتواجد بالجزائر وحدها 5مناجم وتحوي على 47 منجم للفحم الحجري، هذه الثروة كانت مفتوحة للاستغلال بحيث كانت تقدم موارد حقيقية للصناعة يمكن ان تستغل في المكان [4]، ويوضح الجدول التالي طبيعة النشاط الصناعي:

[1] Paul Gaffarel :L' Algérie: histoire, conquête et colonisation, Edition Jacques Gandini Paris 1883,pp 481-483
[2] Émile-Félix Gautier:l'evolution de l'Algerie de 1830 a 1930 cahiers du centenaire de l'Algérie ,Comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie,Paris 1930 ,p 60
[3] Émile-Félix Gautier :Idem,p 19
[4] Félix Ribourt : Le gouvernement de l'Algerie 1852-1858 , Typographie E Panckoucke ,Paris , 1859 , p 78

جدول رقم 42 يوضع طبيعة الانشطة الصناعية

السنوات	المناجم			مناجم وصناعات منجمية	الفوسفات
	عدد العمال	الامتيازات والاستثمارات	الاستغلالات	قيمة المنتوجات المنجمية بالفرنك	بالطن
1851	..	11	..	..	،،
1872	1688	21	6	4586980	
1895	1214	51	17	1288425	156857
1906	..	85	41	18700000	333531
1913	10242	100	56	26100000	370934

المصدر : Arnest Pécard : Op-Cit , p205

لقد بقيت الجزائر لفترة طويلة قائمة على الصناعة الفلاحية بالرغم من هذه الموارد حيث تم التنازل عن 40 مصدر مائي (شلالات) لبناء الرحى والطاحونات للزيت وصناعة الورق ومكنت الجزائر من تصدير عام 1857 6147420 فرنك من الحنطة والبسكويت وصناعة الكحول كما تم تجهيزها بالآلات البخارية للصناعات النسيجية فخلال عام 1857 تم تنصيب 8 الآت بخارية للصناعات المتعددة [1].

III-صناعة الخشب و الفيليين

تعتبر الجزائر البلد الثاني من حيث المساحة المغطاة بغابات الفلين لكنها تحتل المرتبة الثالثة في البلدان المتوسطية المنتجة للفليين سواء من حيث المحصول السنوي او من حيث المردود للهكتار الغابي اذ نجد الجزائر تتربع على مساحة تقدر بـ400 الف هكتار ولا تنتج سوى 375 الف قنطار بعد اسبانيا التي تعد اقل مساحة حيث قدرت بـ340 الف هكتار وانتاج قدر بـ600 قنطار انتاجا، غير ان هذا الانتاج قدم دعما حقيقيا للاقتصاد الفرنسي في ظل مشاريع الدعم المستمرة لهذا النشاط المتمثل في :

- محطة الابحاث الغابية *Station de recherche Forestiere* ومن جهة اخرى تصنيع الجزائر وما يقتضيه ذلك من استغلال للثروة الغابية، فقبل 1830 كانت مساهمة الفلين في التجارة يكاد يكون غائبا لان الاستغلالات التقليدية او الاستهلاك كان محدودا ولكن ابتداء من سنة 1840 بدات البعثات الاستكشافية في استكشاف موارد منطقة سكيكدة والقالة الغنية بالفليين واعداد تقارير حول هذه الثروة قصد استغلالها ومع انشاء شركة الفليين في منطقة القبائل الصغرى التي تملك وحدها 50الف هكتار من الغابات والتي تعتبر من اكبر الشركات المنتجة للفليين [2]غير ان عملية الاستغلال بدأت بشكل بسيط وبطئ ومع حلول عام 1867 بدأت اولى عمليات الاستغلال الفعلية وتصدير اولى شحنات الفليين التي لم ترد في الاحصائيات التجارية –التصدير – الا عام 1901 ليصل الى 7% من حجم الصادرات هذا الرقم المتدني يعبر حقيقة عن النمو الصناعي لصناعة الفليين الجزائري فهذه الصناعة تعتبر من الصناعات الحساسة، اذ نجد نوعان من الصناعات : مستخلصات الفلين الكاملة وصناعة الفلين المحلي الابيضن فالاول عبارة عن صناعة تخضع للضغط والحرارة حيث تستعمل كوسيلة عزل او عوازل في

[1] Dervin .G : l'Algerie ,son agriculture ,son commerce ,son Industrie ,sa colonisation ,son avenir ,Hachette livre ,BNF, 2013

[2] Philippe Chenel :" Le liège en Algérie Importance et répartition", Annales de Géographie, T 60, n°321, 1951. pp. 296-299

البناءات وتهيئة المبردات على شكل مكعبات او كمادة مضادة للاهتزازات في الالات فالفلين مادة استراتجية نظرا لخفتها وخصوصيات العزل المتميزة بها : الحرارية – الهوائية – المناخية [1].

- اما الثانية في مادة مستخلصة تضاف للعديد من العناصر اللدائن الخاصة لانتاج بعض المراهم والدهون الصناعية وهذه اصناعات تحتاج الى تجهيزات ضخمة ومعقدة وقد جندت الصناعة الجزائرية في بداياتها لانتاج منتوج قابل للتمدد خاصة وان الانتاج كان محتشما حيث تراوح بين 30 و40 الف قنطار سنويا رغم ارتفاع عدد المستغلين الى 90 رجل اعمال ومستثمر لمساحة قدرت بـ 78 الف هكتار من الغابات ثم بدات عملية التوسع في هذا النشاط فتم برمجة العديد من المشاريع لتوسيع وخلق مصانع جديدة خاصة في محيط العاصمة من اجل انتاج الفلبين المحلي الابيض لتلبية الاحتياجات المحلية والفرنسية وحتى السوق الخارجية اذ ان هناك طلب كبير على الفلبين المحلي مما قد يدفع القدرة الانتاجية الى ثلاثة او اربعة اضعاف الطلب فالغرف الاستثمارية الكثيرة ستعمل لتحقيق نفس الحاجيات غير ان مصاعب وقوع الكساد الذي يهدد تجارة الفلبين بفعل المنافسة خاصة بعد ظهور صوف الزجاج كبديل اضافة الى منتوج الزجاج المتعدد الخلايا الى جانب بعض المنتجات اللبنية الشبيهة به فالاسعار الحقيقية تتحدد من بلدين اثنين البرتغال واسبانيا فبمجرد المقارنة فالبرتغال ينتج 200 الف قنطار من الفلبين نوعية Aggro مقابل 35 الف منتوج جزائري .[2]

الملاحظ ان تصدير الفلبين لم يرتفع سوى بـ10% من مجموع الفلبين المصدر، فسوق الولايات المتحدة وحدها يمكن ان تستوعب 900الف طن سنويا من الفلبين المحلي حيث تستهلك 55% من الانتاج العالمي مثل بقية الدول الصناعية كبريطانيا والمانيا واليابان نهذه الدول تستورد خام الفلبين او بقايا الفلبين [3].

المطلب الثاني: القطاع التجاريو الالحاق الجمركي

I- تطور التجارة الجزائرية وتوحيد النظام الجمركي

كان قانون 11 جانفي 1851 قانونالانقاذ الاقتصاد الجزائري المتدهورنتيجة للتوجيه الخاطئ لعائدات التجارة الجزائرية في السوق الفرنسية، اذ سمحت بدخول منتوجات طبيعية وصناعية جزائرية الى الاسواق الفرنسية مما سمح بالرفع من قيمة الصادرات من 6,7 مليون فرنك عام 1830 الى 16 مليون عام 1857 حيث سمح هذا القانون بحرية الممارسة التجارية مما طور التجارة الجزائرية التي قدرت عام 1850 بـ94,6مليون فرنك ارتفعت عام 1857 الى 194933540 فرنك اي بنسبة 115% اذ تم

[1]Paul Gaffarel :L' Algérie: histoire, …..,Op-Cit,pp469-472
[2] Documents Algériens, Synthèse de l'Activité Algérienne, 1947, pp 102 – 105 et PhilippeChenel : "Le liège en Algérie Importance et répartition"Annales de géographie, t. 60, n°321, 1951. l'Université de Lyon, du CNRS et de l'ENS de Lyon, Armond Colin 1951 pp. 296-299
[3] Paul Gaffarel : L' Algérie: histoire ..Op-Cit ,469-476

استثناء المعاملات التجارية الجزائرية مع الخارج والتي قدرت على النحو التالي 1830 – 1850 بـ 9,228 مليون فرنك ن1851 – 1857 بـ 10,752 مليون فرنك بمجموع 19,980 مليون فرنك [1].

فالصادرات الجزائرية نحو فرنسا عام 1857 قدرت بـ 34162340 فرنك في حين كانت عام 1850 بت 6,7 مليون فرنك بارتفاع 27,4 مليون اي 409% في حين ان الواردات لم ترتفع سوى بـ 37 مليون فرنك اي 42% وبالمقارنة بين الصادرات والواردات فاننا نجد الصادرات مقارنة بالواردات قدرت بت 13/1 عام 1857 فقد ارتفعت 32,3/1 فخلال السنوات العشرين الاولى بلغت الصادرات الجزائرية 65 مليون فرنك 1830– 1850 لكن في سنوات السبع التالية 1850–1857 بلغت 205 مليون فرنك اي بارتفاع قدر بـ 9 مرات نهذا الكم الهائل من التبادل افضى عام 1857 الى تشغيل العديد من موانئ حيث قدرت السفن الفرنسية الاجنبية 5499 سفينة بسعة 770668 طونو* دون احتساب السفن الموجهة الى cabotage اي ملاحة السواحل حيث قامت 6652 رحلة نقلت 310245 طن[2].

شكلت التجارة الفرنسية بالنسبة للتجارة العالمية مركزا متدهورا اذ شهدت انخفاض كبير بالرغم من ان فرنسا والى غاية عام 1871 القوة التجارية الثانية وانتقلت الى الصف الثالث بعد بريطانيا والمانيا ثم الى الصف الرابع عام 1878 بعد بروز الولايات المتحدة الامريكية . فالصادرات الفرنسية كانت تقدر عام 1860 بـ 13 % من الصادرات العالمية لم تعد تشكل سوى 9% عام 1890 اي ان حصة فرنسا قد تقلصت بشكل كبير بلغ 8 % خلال 1860 – 1913[3] والملاحظ ان نسبة النمو السنوي لحجم الصادرات قد انخفض من2,9 الى 8,4 % مابين سنوات 1857 –1861 وقد استمرت هذا الانخفاظ ابتداء من سنوات 1860 لتأخذ التجارة حجم غير طبيعي [4].

اما بالنسبة للواردات فقد شكلت المنتجات الغذائية الخام نسبة قياسية بلغت 35 % اما المواد الزراعية غير الغذائية كالمواد المستخدمة في النسيج بشكل خاص والتي بلغت 50 % في سنوات 1855 – 1874 وقد ظلت الواردات في تطور مستمر غير ان الجدل حول اهمية الحماية الجمركية في هذا المجال ادى الى وضع نظام جمركي عام 1889 والقاضي بانشاء هيئة حظر الدخول الى الاراضي الجزائرية والقانون الجمركي الذي باشرت في تطبيقه في 11 ديسمبر 1892 والقاضي باقامة سوق كولونيالية محمية، عمليا فقد كانت منتجات المتروبول الفرنسي تدخل بسهولة الى الاراضي المحمية الملحقة كالجزائر وذالك ابتداء من عام 1897وبالمقابل كانت الجزائر تدفع على المنتجات الاجنبية

[1]Amédée Desjobert :La Question d'Alger. Politique. Colonisation. Commerce, cher Dufar t ,Paris 1857pp162 et suit et

*طونو **tonneau** :وحدة قياس حمولة البواخر وحدة قياس انجليزية تقاس بها حمولة السفن تساوي 2.83168 متر[3]انظر: francois Frederic lemethéyer :Dictionnaire moderne des termes de marine et de la navigation a vapeur ,imprimerie de ,A.Lany ,Havre ,1843 ,p386

[2] Ribourt .M.F : "Le gouvernement de l'Algerie 1852-1858….Op-Cit ,pp 79- 82

[3]P .Bairoch : la place de la France sur les marchés InternationaleAssociation pour le développement de l'histoire économique, Comité pour l'histoire économique et financière de la France, Paris ,1993 pp 32-52

[4]J.Marseille :les relations commerciales entre la France et son Empire coloniale de 1880 a 1913 dans les relation Internationales 1976 N° 6 pp145,160

المستوردة –عدا السكر – الرسوم التي يدفعها المتروبول الفرنسي [1]و يلاحظ ان بعض الاراضي احتفظت بنوع من الاستقلال الذاتي .

ارتبطت الامبريالية براسمال يمكن انيتخذ الشكل الكولونيالي .لكن الاستعمار ليس التعبير الاجتماعي الوحيد للامبريالية فالكولونيالية تكمن في التوسع القائم على الاحتلال للاراضيالمعروفة وممارسة كامل السلطة السياسية على تلك المناطق بالاضافة الى استقدام المستوطنين من الدولة المستعمرة او المتروبول[2].

II– الجزائر كمستعمرة استثمارية تجارية رأس مالية

شكلت الجزائر المستعمرة النموذج بالنسبة لفرنسا حيث كان نموذج للكلونيالية المتطورة كمرحلة من مراحل الراسمالية الفرنسية حيث " وجود رؤوس اموال ضخمة " وجرت العادة تصور الامبريالية كونها غزوات كولونيالية فحسب وهذا المفهوم خاطئ [3]فالمستعمرات لم تجذب الا 9% وشكلت افريقيا الشمالية 60% من رساميل* المتروبول الفرنسي من مجموع 1300 مليون فرنك، والملاحظ ان المخزون الفرنسي في الخارج من الرساميل [4]كان على الشكل التالي:

جدول رقم 43يكشف ارتفاع الرساميل الفرنسية في الخارج

السنة	1840	1855	1870	1885	1900	1931
قيمة المبلغ /مليار فرنك	1,5	5	14	17	27	45/43
المصدر : جمال قنان : نفس المرجع السابق ص 63						

حيث لعبت العوامل الاقتصادية، دورا في عملية ارساء الامبراطورية الكولونيالية العالمية حيث المكاسب الواضحة ولتبرير الغزو باستثناء مقومات التطور الاحق للارض.

تعدالتجارة حركةاقتصاديةهامة لايمكن لاي دولة في العالم أن تستغني عنهامهما كانت قوتهاالاقتصادية، فكانت السلطات الفرنسية تتدخل باستمرار للاشراف على الاسواق وتنظيمها، بدعوى توفير شروط الامن والاستقرار، ففي سنة 1847 أصدرت قرارينص على الغاء الاسواق وأحداث أسواق جديدة، وهو من اختصاص حكام المناطق المختلفة .[5]

كانت الادارة حريصةعلى أن تنظم معارض سنوية بهدف عرض المنتوجات الجزائرية المختلفة، وهذا في العمالات الثلاث حتى يتم خلق جومن المنافسة بين الفلاحين، وأقيم أول معرض في مدينة الجزائرفي الفترة مابين 20–25 سبتمبر 1848، وهذابمقتض بالمرسوم الذي أصدره الحاكم العام " الدوق دومال" في

[1]J-C- Toutan : les structures du commerce extérieure de la France,, p53-73
[2] Georges Édouard d'Ault-dumesnil :Op-Cit p 500
[3] N,Boukharine :l'Economie Mondiale et l'Impérialisme ,troud Anthopas ,Paris 1977 p 120
*رساميل هي رأس المال وهو مصطلح اقتصادي يُقصد بهِ الأموال والمواد والأدوات اللازمة لإنشاء نشاط اقتصادي أو تجاري ويكون الهدف من المشروع الربح أو الإعلام أو الأعمال الإنسانية. اتحاد هيئات الاوراق المالية العربية : قاموس المصطلحات المالية، الامارات العربية المتحدة، جانفي 2018، ص ص 10–11 و31–32
[4] جمال قنان : نفس المرجع السابق ص 63
[5]– الغربي غالي : نفس المرجعالسابق، ص 223.

بداية سنة 1848، والذي وافق عليه وزير الحربية يوم 31-أوت 1848 وفي هذ االمعرض تم توزيع 27 ميدالية فضية و32 برونزيةعلى الفلاحيين الذين عرضوا فيه مختلف منتوجاتهم، وخاصةالتبغ والزيت كماأعطيت مكافاة مالية لصاحب أحسن منتوج زراعي مقدارها ألف فرنك .[1] فبحلول عام 1851 اتجهت فرنسا الى تعميق العلاقات التجارية مع الجزائر من خلال تحرير التجارة والسماح بحرية تصدير المنتوجات الفلاحية الجزائرية في حين تبنت شكل من اشكال الحمائية* وتحولت فرنسا الى بلد يمارس سياسة الافضلية ** في التصدير للبلدان الاوربية الا في مجال المنتوجات التي يستفيد منها المستوطن وهو ما دفع بالفلاح الى ممارسة التجارة بمنتوجاته من الحبوب والماشية الذين تحصلوا على قروض متعددة الآجال لاغراض تجارية [2]و لم تكتف فرنسا بذلك بل حاولت التمدد التجاري نحو الجنوب عن طريق احياء طرق التجارة القديمة :توقرت –غدامس – السودان [3] كما برزت بعض المشاريع للحد من تجارة قوافل طرابلس والمغرب من خلال مد سكك الحديد عبر الصحراء لربط البحر المتوسط بالسودان [4] كما حدد قانون 11 جانفي 1851 الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا وتم تقنين عملية التبادل بحيث يتم نقل المنتوجات الطبيعية الى فرنسا في المقابل يتم استيراد المنتجات الصناعية الى الجزائر بدون دفع الرسوم عكس المرحلة السابقة لعام 1851[5] وفي عام 1861 يصدر قانون الذي سيجعل من الجزائر منطقة تجارية بامتياز فقد نص على :

1- جل البضائع القادمة من المستعمرات يجب ان يتم تداولها بالسوق الفرنسية .
2- النقل يجب ان يتم بواسطة الاسطول البحري الفرنسي التجاري.
3- غلق اسواق المستعمرات امام البضائع الاجنبية فالبضائع الفرنسية لها الحق وحدها في تمويل هذه الاسواق .

---

[1]-الغربي غالي : نفس المرجع السابق، ص ص 223-224

*.الحمائية : سياسة الاقتصادية لتقييد التجارة بين الدول، من خلال طرق مثل رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، وتحديد كمياتها، والحصص التقييدية تهدف كلها إلى تثبيط الواردات، ومنع الاجانب من الاستيلاء على الأسواق المحلية والشركات. وتتناقض مع حرية التجارة، ، وتيشير ايضا إلى السياسات الجمركية (حمائية) انها حماية أصحاب الأعمال والعمال في بلد ما عن طريق تقييد أو تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية. وهي تهدف إلى حماية السوق الداخلية من المنافسة الخارجية، وتشجع على استهلاك المنتوجات المحلية.مداني لخضر :تطور السياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف والتكتلات الاقتصادية الاقليمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية اشراف عبد الله بدعيدة جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 15-18

**مبدأالافضلية : مبدا تجاري اقتصادي يقو م على منح بعض الاجراءات التفضيلية لبعض السلع او الدول للتجارة مع الخارج ومن بين هذه التحفيزات، اعفاء من بعض الرسوم والحصص :وقد تبنته دول العالم الاوربي حيث يسمح بموجبه للدول التي تملك إمكانيات أن تستغلها على حساب الدول ذات الإمكانيات الضعيفة وخاصة في مجال التجارة بين المستعمرة والميتروبول،،، مرجع نفسه، ص ص 20-25

[2]Paul Gaffarel :Op-Cit ,p494-496

[3] اندري نوشي واخرون : نفس المرجع السابق، ص -ص 355، 390

[4]بن داهة عدة : الاستيطان ....المرجع السابق الجزء 1، ص ص 303-306

[5] Favebeau M : Enquête sur le commerce:…Op-Cit pp 1-5

4- تخضع منتجات المستعمرات بالافضلية في الاعفاءات الجمركية والنظم الحمائية [1]

وبالرغم من الانحصار الذي شهدته التجارة الخارجية خاصة خلال سنوات 1872-1881 حيث وصل حجم الاستيراد الى 197 مليون فرنك والصادرات الى 148 مليون فرنك بتناقص بلغ 12%[2].

نلاحظ أن تشجيع السلطات الفرنسية للمنافسة بين الفلاحيين كان بهدف تلبية رغبات المجتمع الفرنسي .فقد كانت حصيلة التجارة الجزائرية الخارجية منذ السنوات الاولى للاحتلال تصل الى 7، 9 مليون فرنك منها 1، 4 للصادرات المحلية ليرتفع هذا الرقم الى 19، 3 مليون فرنك بنسبة 41، 20% وقد ساهم في هذا التطور وجود مؤسسات مالية مصرفية :كالشركة الجزائرية – القرض العقاري الجزائري التونسي ليصل حجم التجارة عام 1910 الى 38 مليار فرنك[3].

III-التجارة الخارجية الجزائرية ونظام الاحتكار الفرنسي

جدول رقم 44 لتطور التجارة الجزائرية 1866-1870 ووضعية الميزان التجاري

السنة	تطور التجارة الجزائرية			
	الاستيراد	التصدير	التجارة العامة	الميزان التجاري
1866	179164927	92.732	271897834	- 86432020
1867	187677007	97161983	284838990	- 90515024
1868	192664360	103069304	295733664	- 89595024
1869	183304804	110951323	294256127	- 72353481
1870	172690713	124456249	297146902	- 48234464

Paul Gaffarel :Op-Cit ,p493-496

اقدمت السلطات الاستعمارية في مجال التجارة الخارجية، بغلق الاسواق التي كان تتعامل معهاالجزائر في العهد العثماني وخاصة مع تونس والمغرب الاقصى، وكذلك افريقيا وجنوب الصحراء وحصرت التعامل التجاري الخارجي بالاسواق الفرنسية فقط مما أدى الى ربطا لاقتصادالجزائري بالاقتصاد الفرنسي الذى خلق نوع من الاقتصاد الرأسمالي .[4] فمن خلال الارقام الواردة في الجدول نلاحظ هذا الربط الذي اثر كثيرا على الوضع التجاري الجزائري.

حتى هذاالتعامل كان يواجه جملة من العراقيل في السنوات الاولى للاحتلال، أبرزها قيود جمركيةعلى السلع الجزائرية الداخلية الى الموانيء الفرنسية، واعتبارها سلعا تابعة لدولةأجنبية ذات سيادة، وهذا يتناقض مع موقف السلطات الفرنسية في باريس التي كانت تعتبر الجزائر جزاء من فرنسا، وعلى العكس من ذلك كانت السلع الفرنسية تدخل الموانى الجزائرية بكل حرية ودون قيود جمركية، وربما يعودهذا ال

[1] Charles Robert Ageron : France Coloniale ……. Op-Cit ,p10

[2] عبد اللطيف بن اشنهوا :تكوين التخلف في الجزائر، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1979، ص ص 96، 112

[3] عبد الرحمن رزاقي : تجارة الجزائر الخارجية – صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، مركب الطباعة للرغاية، الجزائر، 1976، ص ص 29-31

[4] . Ministère du commerce : Annales du commerce extérieur ...: Législation commerciale N° 1a64 ,Janvier1843 a Decembre 1852 ,Impremerie et librairie Administrative de Paul Dupont ,1852,p229-231

بتخوف فرنسا من المنافسة التي من الممكن أن تلقاها سلعها المحلية مع السلع الجزائرية والتي كان من الممكن أن تسبب لها الانهيار بأثمانه االزهيدة، لان تكاليف انتاج السلع الجزائرية أقل من تكاليف السلع في فرنسا وهذا يرجع الى رخص اليدالعاملة الجزائرية التي كانت تستغل ابشع استغلال .[1] وهنا نلاحظ ان فرض ضرائب جمركية على السلع التي تصدر الى فرنسا كانت سببا في الركودالتجاري .فمنذ جانفي 1851 ظهر قانون جديد يتعلق بالعلاقات التجارية بين فرنسا والجزائر وهوقانون ذو صبغة تجارية يسمح بحريةالتصدير للمنتوجات الفلاحية الجزائرية وحرية محدودة منقوصة للمصنوعات في حين أن فرنسا لها أفضلية التوريد بالنسبة للبلدانالاجنبيةالافي مجال المنتوجات للمستوطنات الاوربية[2]وستطور الحركة التجارية مع حرب القرم سنة 1854-1856 حيث انقطعت جرائها تموينات الجيوش الفرنسية التي كانت تعتمدعلى الحبوبالروسية فارتفعت الاسعارو منعت الحكومةالفرنسية لسنة 1854 الصادرات نحوالموانى الايطالية وشجعت زراعات الحبوب لتعويض النقص على حساب المراعي، حيث قدرت نسبة الزيادة في المساحاتالمزروعةخلال سنوات 1852 - 1855 فيمنطقةقسنطينة 32 بالمائةالامر الذي ادى الى استنزاف الارض دون انقطاع خاصة مع بداية سنة 1856 حيث ظهرت المشاكل من جديد والتي ستكون مقدمة للازمة القادمة رغم محاولات نابليون الثالث الحد من تعقيدات هذه الازمة.[3]والملاحظأنه بعد توقف فرنساعلى تموين جيوشها في حرب القرم، أدى هذاالى تطوير الحركةالتجارية التي دفعت باستنزاف طاقةالارض على حساب تربيةالماشية .[4]

يقضي القانون التجاري لجانفي 1851 بتنميةالعلاقات التجارية بين فرنساوالجزائروانشئ صندوق للقرض لهذاالغرض وهوالبنك الجزائري، كمافتحت مكاتب بنكية سنة 1853 بوهران و1857 في قسنطينة وكانت طبقةالفلاحيين الاوربين والاهليين لاتحصل على القروض ذات الامدالقصير اوالطويل ولم يقدم صندوق القرض الفلاحي الابعض المنح لعدد قليل من الخواص وحرم المستوطنين الصغاروكذلك الفلاحون الاهالي. كانفشل الاستعمارالشامل الرسمي أو الخاص واضحا مماأدى بالحكومة الملكية الى التفكيرفي ارساءالشركات الرأسماليةالكبرى بالجزائر.[5] والملاحظ أن ظهور الشركات المالية الرأسمالية كان سبب في انشاءالقرى الاستعمارية التى تم تعميرها بالاروبيين قصد ابقاء الاستيطان في حالة استغلال وهيمنة دائمة.[6] بمساعدة الدولة في مجال الاشغال العامة قامت هذه الشركات ببناء مستوطنات يستفيد منها المستوطنون بالدفع نقدا قصد تحقيق التمركز الاستعماري الخاص[7]

---

[1]- الغالي غربي:نفسالمرجع السابق، ص، 224.و Jean Mermet :le commerce entre la France et l'algérie ,Etude économique et statistique,Ed Joune , 1916,p7-11

[2] Louis Vignon : "la France dans l'Afrique du Nord "Revue coloniale international ,vol 1,amesterdam ,1887 ,p121

[3]أندري نوشي واخرون :نفس المرجع السابق، ص. 355.

[4] Jean Mermet :le commerce entre la France et l'algérie ,Etude économique et statistique,Ed Joune , 1916,p7-11

[5] Direction général des Douanes : tableau genral du commerce Exterieur,Impremerie Royale,Paris 1881,p78

[6] احمد محساس :الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، ط1، د.س، ص 177-178

[7]اندري نوشي وآخرون : نفس المرجع السابق، ص 355

IV-هيكل المبادلات التجارية

1)- طبيعة المبادلات التجارية واحتكار المبادلات

لقد ظلت التجارة الخارجية الجزائرية ضعيفةالى غاية 1851 اذ حاولت فرنسا من خلال الامر الصادر في 27 نوفمبر 1834 تنظيم حركية البضائع غير انها فشلت، لكن مع صدور أول منظومة جمركية خاصة بالجزائر عام 1851 اصبحت العلاقات التجارية واضحة المعالم والاهداف[1]وتم فتح الابواب لتصديرالسلع الجزائريةالى الخارج واستقبال السلع الاجنبية داخلها، رغم الضعف المتواصل في قيمة الصادرات الجزائرية في الفترة مابين 1831-1850 اذ تراوحت مابين مليون وثلاثة ملايين فرنك عداالسنوات القليلة مثل سنة 1847 حيث وصلت خلالها القيمةالى 5100 الف فرنك.[2]وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم45 يبرز ارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية واهميتها في الاقتصاد الكولونيالي

السنة	1851	1855	1860	1865	1870	1874	1878
القيمة.ف.ف	66، 4	105,4	109,4	175,2	172,6	196,2	236,0
المصدر:Paul Gaffarel : L'Algérie: histoire, conquête et colonisation,Op-Cit,p 495							

غير انه مع حلول عام 1873 والى غاية 1878 اصبحت البضائع الجزائرية يتحكم فيها مبدأ المعاملات الخاصة المعتمد وفق مبدأ الافضلية من 1867 الى 1870 بمعدل 11372260 كلغ وهو ما توضحه الجداول التالية التي توضح هيكل الاستيراد الفرنسي من بعض المواد الاساسية:[3]

جدول رقم46 لحجم استيراد الدقيق من فرنسا

السنة	1866	1867	1868	1869	1870
كلغ	4335229	14734015	13133279	7160217	10401530
ارقام المجلس العام	233405	3584700	6757746	8111500	6479530
المصدر: P. Delorme: Le commerce Algérien, Vol 1de Le commerce Algérien: rapports avec la France et l'étranger,, Imprimerie Algérienne, 1906,pp134-135					

[1] Timon .R : l'Algérie et ses relations extérieures.,Bastide Librairie Editeur , Alger, 1860 ,pp8-10

[2] الغالي غربي :المرجعالسابقص-ص 224-225.

[3] Direction general des Douanes : tableau genral du commerce Exterieur ,1884 , Impremerie Royale,Paris p VI , XVII

جدول رقم 47 لتطوراستيراد الخضر الجافة

السنة	الخضر الجافة . كلغ .	الفواكه الجافة .كلغ.
1866	2178973	596744
1867	5387784	1500186
1868	3387497	5041094
1869	2318497	2229988
1870	1803681	1457079
معدل 1867-1870	3224364	2582086
التطور %	%48	%332
المصدر: Barral . J.A : journal de l'agriculture de la ferme et des maisons de Compagne ..., Vols 1 à 2,aux bureaux du journal ,Paris ,1876 ,p456-458		

جدول رقم48 لتطور استيراد المنسوجات القطنية

السنة	القيمة المالية	ملاحظات
1866	54190219	من 1867 الى 1870 بمعدل 34165024 فرنكا سنويا
1867	38607409	
1868	25761055	
1869	32888491	
1870	39403141	
المصدر: Maurice Block : Statistique de la France comparée avec les divers pays de l'Europe ,2eme Ed Vol 2 Guillaumin et Cie Librairie ,Paris ,1875 ,pp141-147		

ففي رسالة وجهها ممثلي نقابة السماسرة وغرف النقابات عام 1887 لوزارة التجارة والصناعة الفرنسية يطالبون فيها بفتح حرية التجارة والمبادلات التجارية والاسواق الا ان وزارة التجارة رفضت وحاولت المراوغة من خلال الزيادة في عدد البضائع المسموح بها بالبيع بالجملة استنادا الى المرسوم الصادر في 17 اوت 1888 والامر الصادر في 20 اوت 1888 غير ان المطالب استمرت من اجل تفعيل قانون 15 ماي 1841 المتعلق بالبيع بالتجزئة او تفعيل الرقابة على الاسواق [1] قصد توجيه التجارة نحو الرأسمالية التجارية تم تحديد القروض التجارية استنادا الى الفوائد ففي فرنسا كانت نسبة الفائدة تقدر بـ 5% على القروض التجارية على غرار الجزائر في حين كانت الفوائد في تونس قدرت بـ 12% واستنادا الى قانون المالية الصادر في 13 افريل 1898 في مادته 61 فقد قدرت الفائدة القانونية بـ 5% سواء في القروض العادية او القروض التجارية عكس فرنسا التي حققت 4% على القروض التجارية التي تم احصائها [2] خلال السداسي الاول من سنة 1854.

[1] Charles Demangeat, Pierre Claude Jean Baptiste Bravard-Veyrières : Traité de droit commercial V6 ,Mersco Ainé Librairie editeur ,Paris ,1865 ,p276

[2] Charles Demangeat :Traité de droit commercial , T IV N° 694 ,Op-Cit , p 34

جدول رقم49 يبرز تطور القروض التجارية الممنوحة للتجار منذ عام 1854

المادة	الكمية بالكلغ	ملاحظات
الجلود	229759	
الصوف	341785	
الشمع	31818	
الشحوم الحيوانية	10363	
العضام الخاصة بصناعة السكر	348304	
الزيوت	1186484	1200000 فرنك
الاخشاب الموجهة للبناء	58810	
النحاس	4989	
المصدر :Eugéne Renault :Op-Cit,p 17		

2) - تجارة الصوف

شكل قرار دون روفيقو لاستغلال اصواف الجزائر 7 جانفي 1832 بفرض غرامات عينية على الاهالي تمثلت في 4500 قنطار من الصوف وكان هذا القرار اول علاقة بين الادارة الاستعمارية وهذا المنتوج [1] ومع اكتشاف اهميته وضع Ducrot قائد المكتب العربي للمدية حجر الاساس عام 1849 لشبكة تجارية لتجارة القطن الصوفي من خلال اقناعه للمفاوضين الاوربين والسماسرة القادمين من الجزائر وللمدية بشراء 20الف رزمة من صوف الانعام تم جمعها في شكل ضريبة زكاة ليس نقدا بل عينا والتي سيكون مصدرها ليس المنتجين وانما الادارة الفرنسية اين سيتم تحويل المبالغ النقدية الى الخزينة العمومية من قبل الشارين .

هذا الاجراء سيمكن من طمأنة الزبائن وتضمن موردا ثابتا للخزينة غير ان السعر الممنوح والمقدر بـ1 فرنك للرزمة* في حين ان السعر الاهلية 0.70 فرنك للكلغ أي 40الى 100% كمعدل ارتفاع ولذا لم تتمكن الادارة الفرنسية من جمع سوى 36 طن من الصوف أي 18 الف رزمة وبيعت بـ 2 فرنك للرزمة وخلال سنوات خمس بلغت حصيلة ما تم جمع 162 طن [2] ودلت مبيعات الصوف بلكيلوغرام خلال اعوام 1866 -1870 على اهمية العائدات الحيوانية [3].

جدول رقم50 يمثل مبيعات الصوف وتطور تجارتها خلال سنوات 1866-1870

السنة	1866	1867	1868	1869	1870
كلغ	1324753	2782967	5694166	1476258	805813
من 1867 الى 1870 بمعدل 2690551 كلغ					

[1] Collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu'au, 1 Octobre 1834 ,Imprimerie du Gouvernement , Alger , 1834 ,p 127-128

*الرزمة تساوي 2 كلغ

[2]Ministére de Guerre : Catalogue explicatif et raisonné de l'Exposition permanente des produits de l'Algérie ,Typographie de Firmin Didot ,Paris ,1855, pp26-30

[3] GG Civil de l'Algerie : Statistique générale de l'Algérie 1867à 1872….Op-Cit ,328et suit

3)- تجارة القمح

يحتل القمح الصدارة في محاصيل الحبوب الجزائرية نظرا للاهمية التي اولتها السلطة الاستعمارية لتطوير هذه المنتوجات الغذائية الصالحة في الجزائر نظرا لطبيعة التربة الثقيلة والعميقة والترب الطينية والمنتشرة في المناطق الشمالية من الجزائر حيث احصت السلطات الفرنسية ما يقارب من 80% من اراضي المصادرة او الاراضي التي وزعت على الشركات الاستثمارية ومن اصل 56 % من اراضي المتواجدة بالشمال التي وجهت لانتاج نوعان من القمح الصلب واللين والشعير، [1]فحركية الانتاج والتصدير لمادة القمح تحكمت فيها العديد من العوامل السياسية والاقتصادية. [2]

جدول رقم 51 لحركية انتاج القمح والتصدير لهذه المادة

السنة	الانتاج	التصدير	النسبة %
1854	9.5 مليون /هكتلتر	1.6 مليون /هكتلتر	16
1855	6.5 مليون /هكتلتر	1.8 مليون /هكتلتر	27
المصدر Frémeaux Jacques : op.cit p171			

الملاحظ من الخريطة والجدول اتساع دائرة زراعة الحبوب بمختلف اصنافها خاصة القمح اللين الموجه لصناعة الخبز والقمح الصلب الموجه للصناعات الغذائية الاخرى

جدول 52 يبرز اهمية الحبوب في حركة التصدير خلال سنوات 1867-1870

تصدير الحبوب 22819 هكتلتر	القمح 1866 هكتلتر	الشعير 196223 هكتلتر	الدقيق 50959 كلغ
1867	49924	5811	12899
1868	335409	240913	42343
1869	217115	498660	73951
1870	150447	174441	297312
المصدر Frémeaux Jacques : op.cit p171			

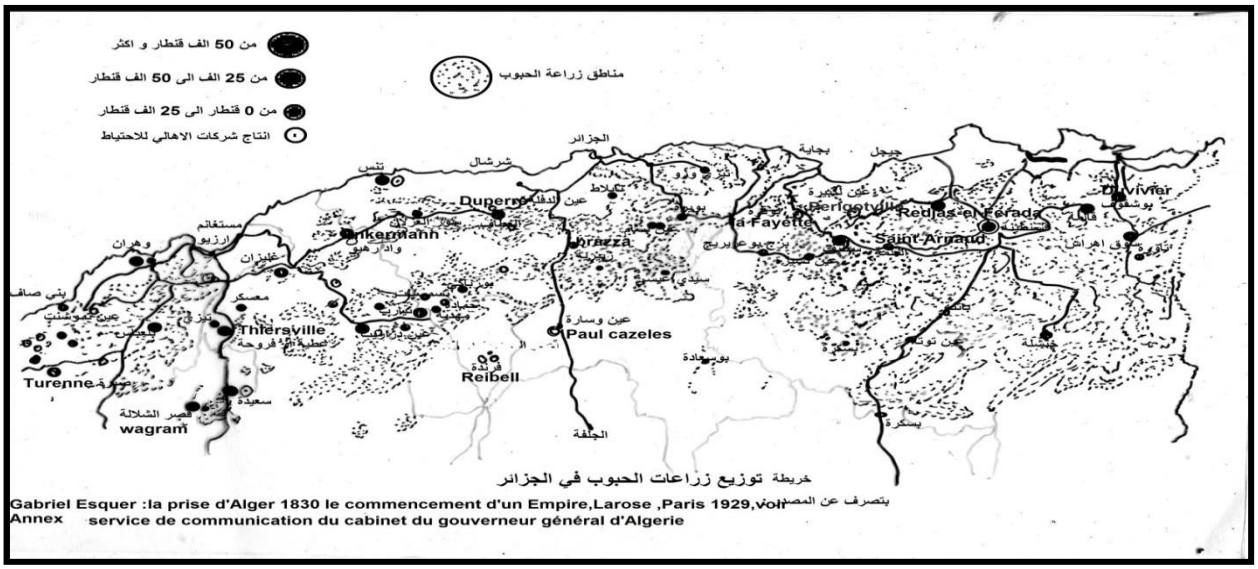

خريطة لرقم 11 لتوزيع زراعات الحبوب وتمركزها

[1] Roger Lequy : "L'agriculture algérienne de 1954 à 1962"Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°8, 1970. Open edition journals, Marseille 1970p45-51

[2] Frémeaux Jacques : op.cit p171

4)- تجارة الخمور :

قدرت صادرات الجزائر من الخمور ذات الجودة العالية بـ 6مليون هكتلتر حسب السنوات وهو ما يبرز اهمية السوق الجزائرية على الشكل التالي:

جدول رقم53 لكمية الخمور المصدرة خلال سنوات 1885-1890

السنة	1885	1886	1887	1888	1889	1890
الكمية	1084171	885914	2204355	2439376	2226673	2980228
Rouanet Jules : Op.cit,p 93						

وقد تحولت الجزائر الى اهم مصدر للخمور وبموجب التوجه العام للاقتصاد الفرنسي فقد عوضت بعد 1880 جميع الاراضي التي خصصت سابقا للاشجار المثمرة [1].

جدول رقم54 لكمية واردات الجزائر من الخمور خلال سنوات 1885-1890

السنوات	من فرنسا	من دول الخارج	المجموع
1885	19661331	6932171	26593502
1886	15925977	7100809	23026786
1890	6089070	5809392	11892462
Rouanet Jules : Op.cit,p 134			

جدول رقم 55لتوزيع الواردات من الخمور حسب الموانئ الاساسية:

الموانئ	فرنسا	الخارج	المجموع	تصدير
الجزائر	1288848	2091796	3380642	2169604
وهران	692800	1245990	1848790	75047
سكيكدة	2789128	2240992	5020419	594723
عنابة	1408524	240387	1648911	140854
Rouanet Jules : Op.cit,p 137				

جدول رقم56 يبرز الاستهلاك المحلي حسب الدول الموردة للجزائر سنة 1890

طبيعة الجهة	الكمية بالتر	النسبة المئوية
الخمور الاسبانية	5670894	%44
الخمور التونسية	124214	%22
الخمور المصرية	300	%5
الخمور التركية	288	%3,4
Rouanet Jules : Op.cit,p136		

V- حركية التجارة :

في عام 1831 اعلن عن قيمة الصادرات والواردات حيث سجلت الواردات ما قيمته 2926800 فرنك والصادرات 739800 فرنك اي بمجموع 3666600 فرنك وفي عام 1840 ارتفع هذا الرقم الى 39260293 فرنك وفي عام 1860 تجاوزت الواردات 44833775 فرنك وتشكلت من الاخشاب والتجهيزات الالية والملابس اما الصادرات فبلغت 17680815 فرنك حيث لوحظ ارتفاع في الصادرات

[1] GA : Direction de l'Agriculture du Commerce et de la colonisation :les produits Algeriens , Impremerie Algerienne ,Alger 1922 ,p 7

الحيوانية من مواشي وجلود والاصواف اضافة الى الفلين الخام والقطن[1]وقد شهدت التجارة الجزائرية حركية تجارية حقيقية بفعل سعي فرنسا الى ربط الجزائر تجاريا بفرنسا حيث ارتفعت الواردات الجزائرية الى 150 مليون فرنك و50 مليون فرنك للصادرات مما يعني ان الميزان التجاري الجزائري يعاني من عجز مزمن وتتوزع الحركية على النحو التالي :

-تحتل فرنسا المرتبة الاولى في الاستيراد بمقدار 80 مليون فرنك وهي قيمة المنتجات المحلية و5 مليون للمنتجات الاجنبية وبقية المستعمرات

-اما الصادرات فبلغت 35 مليون فرنك من المنتجات المحلية الجزائرية المشكلة اصلا من : الحبوب، الاصواف، المواشي، التبغ، زيت الزيتون، المعادن، الاعلاف، المرجان، كما تحل البضائع الاجنبية نسبة في واردات الجزائر بلغت قيمتها 18، 5 مليون فرنك في حبن ان قيمة الصادرات لنفس الزبائن لم تتجاوز 6 مليون [2].

يتم تحصيل الرسوم الجمركية الخاصة بالبضائع المستوردة بشكل آلي فقد ارتفعت هذه المبالغ المستخلصة الى 2، 5 مليون فرنك وحقوق الملاحة بلغت 320 الف فرنك وحصيلة التامين ولواحقه 270 الف فرنك اي بمجموع 3، 1مليون الى جانب حقوق الرسو والمنح حيث بلغت 2390 الف فرنك خاصة على المنتجات المستوردة عبر البحر اضافة اليها الرسوم المستخلصة على كل البضائع ورسوم الابحار تجاوزت 5مليون فرنك ويمكن تحديد طبيعة المبادلات التجارية[3] لكن منذ 1880 شهدت حركة التجارة في ميناء الجزائر خلال سنوات 1839-1840 على الشكل التالي:

جدول رقم57 يكشف قيمة التجارة الجزائرية حسب الموانئ

المؤشر	استيراد بالفرنك	التصدير بالفرنك	حركية الميناء
1839	22666,905	2523515	25190450
1840	37170381	1789912	39260293

المصدر: Berard Victor : Indicateur Général de l'Algérie , ou Description géographique, statistique et historique de toutes leslocalités dans ses trois provinces, 2e édition, bastide librairie Editeur ,Alger 1858,pp70-73

1) -قيمة الصادرات والواردات الجزائرية

ما تمثله حركية الارقام فخلال هذه الفترة ارتفعت الواردات الى 113114573 فرنك عام 1890 بعد ان كان قبل عشرة سنوات 101705414 فرنك ومع حلول عام 1900 ارتفع هذا الرقم الى 141241880 فرنك ليرتفع الى 239223083 فرنك عام 1910 ثم الى 301441 الف فرنك عام 1913 وهذا مرده الى تزايد الطلب والتبعية للسوق الفرنسية اما الصادرات فقد ارتفعت من 45934291

[1] Sabater M E : président des délégation financiére :l'illustration :economie et financiére ,Numero spécial" l'organisation politique et administrative "Algérie ,p15

[2]Paul Leroy-Beaulieu : De la colonisation chez les peuples modernes,……Op-Cit pp 393-400

[3] Berard Victor : Indicateur Général de l'Algérie , ou Description géographique, statistique et historique de toutes leslocalités dans ses trois provinces, 2e édition, bastide librairie Editeur ,Alger 1858,pp70-73

فرنك الى 83810950 فرنك بين سنوات 1880 الى 1890 لتصل الى 206719591 فرنك عام 1910[1]

2)-الواردات الجزائرية : تتركز الواردات في المنتجات الصناعية اضافة الى المواد الغذائية الخاصة بنمط المعيشة الاوروبي بالنسبة للمستوطنيين [2]

جدول رقم58 يوضح بنية الواردات الجزائرية

المواد	النسبة للواردات%
المنسوجات القطنية والاصواف والجلود	5.2
المنتجات الحديديةوالمعدنية	13
منتجات البناء (الحديدية والخشبية)	6
الفحم	7
اللحوم – البطاطا – الارز	15
الورقوالتجهيزات	6
المرجان الخام	0,6
الحيوانات : احصنة – ابقار	18
الحبوب	13
القطن	7
الشحوم	3
الرخام	5
البقية	1 ,2
المصدر: Jules Julliany : Essai sur le commerce de Marseille, Vol 3, 2eme Ed, Librairie du commerce Paris ,1842 ,pp67-72	

VI-النظام الجمركي في الجزائر

خضع النظام الجمركي الجزائري الذي تم سنه في 4 فيفري 1851 الى مبدأ الادماج مع فرنسا فهذه الوحدة الجمركية تم وضعها لتمكين الجزائر خلال السنوات التي استتب فيها الامن بضرورة تفادي الازمات الاقتصادية بفتح مجال حرية التبادل التجاري بين الجزائر وفرنسا مما ساهم في الاندماج الحقيقي والارتفاع في قيمة الصادرات[3].

جدول رقم59 يبين قيمة الصادرات وهيكلها

الصادرات	1850	1851
المواد النباتية	873000 فرنك فرنسي	9156000 ف ف
المواد الحيوانية	4630000 ف ف	5548000 ف ف
المصدر: Henni Ahmed : Op-Cit ,p 27		

[1] Sabater M E : président des délégation financiére :Op-Cit pp 15-16
[2] Jules Julliany : Essai sur le commerce de Marseille, Vol 3, 2eme Ed, Librairie du commerce Paris ,1842 ,pp67-72
[3] Henni Ahmed : Op-Cit ,p 27

فنموذج الانتاج الجزائري الفلاحي لا يسمح بالتحول الى منطقة تجارة حرة اقتصادية* وجاذبة للعمليات الاقتصادية وضمان تصريف المنتجات ن غير انه في المقابل فقد حاولت فرنسا تحويل الجزائر الى زبون يحقق لها مصالحها المتزايدة نتيجة لارتفاع القدرة الشرائية . فالنظام الجمركي الجزائري قد اصبح متضامنا في المصالح المشتركة للبلدين[1] حيث سنجد الدليل في ازمات الخمور الجزائرية، هذه الوضعية سمحت بادخال عنصر جديد ضمن السياسة التجارية الفرنسية مع الجزائر وهو الحاجة الى الثروة والسوق الجزائرية تحقيقا لمصالحها[2]، هذه الاخيرة التي يجب دفعها الى الاهتمام بنظام جمركي يبنى على نمط الاقتصاد العالمي ويمكن الجزائر من احتلال مراتب عالمية، فمن خلال تحقيق الوحدة الجمركية بين فرنسا والجزائر سيضمن بقاء السيادة الفرنسية الجمركية ويبقي الجزائر ضمن الحضيرة التجارية الفرنسية [3].

فمنذ عام 1830تم وضع العديد من الحلول للقضايا التجارية والاقتصادية بواسطة قواعد واجراءات تضمن فعالية الجيش والمستوطنيين من جهة والدفع نحو الربط التجاري من جهة اخرى حيث تم الترخيص باجراءات لاجراء المعاملات التجارية المنائية *بواسطة تسهيل عملية الاستيراد بين جميع البلدان واعطاء مبدأ الافضلية لفرنسا فكل المواد المنتجة في الجزائر يمكن تصريفها في فرنسا دون خضوعها للاجرءات الجمركية باستثناء مواد التبغ والاسلحة [4]وهذه الاجراءات مكنت من تحريك عجلة التجارة بين البلدين وهو ما يوضحه الجدول التالي[5]:

*منطقة التجارة الحرة هو نوع من التكتل التجاري بين دولتين أو أكثر، ببن مجموعة محددة من البلدان التي وافقت على إلغاء التعريفات الجمركية والحصص والتفضيلات على معظم السلع والخدمات المتداولة بينهما. (نظرية الميزة النسبية). وبالتالي سيكون هناك زيادة في الدخل والثروة ورفع معدلات النمو الاقتصادي في منطقة التجارة الحرة. وفي الواقع قد يكون هناك خاسرون كبيرة، ولا سيما الصناعات المحمية . ولكن من حيث المبدأ، يمكن استخدام المكاسب من التجارة الإجمالية للتعويض عن آثار خفض الحواجز التجارية.احمد الكوار :مناطق التجارة الحرة –مدخل تعريفي – مجلة جسر التنمية، المعهد الغربي التخطيط بالكويت، العدد 92 افريل 2010، السنة التاسعة، ص ص 2-3

[1]Théo Laujoulet : Le commerce en Algérie: etudes sur le peuplement utile de l'Afrique Française, 2eme Ed,Hachette Librairie ,Paris ,1851 ,pp55-62

[2] Birebent Paul : Hommes ,Vignes et Vins de l'Algérie Francaise(1830-1962), Jacques Acques Gandini Editeur,Paris ,2007,p180

[3]Charles Louis Pinson de Ménerville :Dictionnaire de la législation algérienne: 1860-1866, OP-Cit ,p128-131

*العملية التجارية هي حدث فريد يتم فيه تبادل الأموال مقابل شراء سلعة أو تقديم خدمة. ويشير مصطلح "تجربة المعاملات" إلى دورة الشراء والبيع والتسويق، والمعاملة تحمل بذاتها وضعا رئيسيا كمحور للتجارة العالمية. ويتم تعريف كل معاملة تجارية والتعامل معها بشكلٍ منفصل كتجربة فريدة من نوعها للعمليات التجارية. مومن شرف الدين : دور الادارة في العمليات الاقتصادية في تحسين الاداء للمؤسسة، ماجستير، جامعة سطيف، 2011-2012، ص121

[4] GF, GGA, Direction des services économiques, Service central de statistique :Annuaire statistique de l'Algérie, V. 1,p219

[5]Charles-Edouard Royer :Notes économiques sur l'administration des richesses et la statistique agricole de la France ,bureau du moniteur de la propriete ,Paris 1878pp304 -311

جدول رقم60 حركية الصادرات والواردات خلال سنوات 1866-1870

السنوات	الحركة التجارية					
	الاستيراد			التصدير		
	من فرنسا القيمة بالفرنك	%	من الخارج	الى فرنسا القيمة بالفرنك	%	للخارج
1866	160404465	89.3	18760462	72221552	77.8	20511355
1867	131012328	70	56664679	78227771	80	18934212
1868	134661728	69.7	58002632	78288501	75.9	24780803
1869	142004714	77.5	41298090	80802920	72.8	30148403
1870	131833764	76.1	40856949	63897349	51.2	60558900

المصدر: Charles-Edouard Royer : Notes économiques sur l'administration des richesses et la statistique agricole de la France ,bureau du moniteur de la propriete ,Paris 1878pp304 -311

حيث قام القائد العام باصدار قرار يقضي بوضع سعر جزائري بمثابة حقوق ورسوم على السلع المستوردة والمصدرة مع تسهيلات للمنتوجات الاساسية الفرنسية حيث تراوحت الرسوم بين 0,1 % الى 2,5 % بمعدل 2,82 % وهذا لتشجيع التبادل والربط التجاري مع المستعمرة الجديدة على النحو التالي[1]:

جدول رقم61 يبرز رسوم التبادل التجاري بين فرنسا والمستعمرة الجزائر

السلعة	القمح	الكروم	اصواف	الحلفاء	اخشاب	الزيتون	القطن	المواشي	المعدل
الرسم/%	2.3	2.5	0,5	0.9	0,8	0.89	0,1	0.7	2,82

المصدر : Ministére des Finances : Direction general des Douanes , tableau generale du commerce Exterieur 1881 Imprimerie Nationale,Paris 1881, p 303p340

لكن ابتداء من 11 نوفمبر 1835 صدر الامر الملكي*سمح بوضع التشريع الجمركي الفرنسي موضع تنفيذ بالجزائر ابتداء من عام 1834 بحيث اصبح ساري المفعول باستثناء الرسوم الجمركية**التي ظلت

[1] Ministére des Finances : Direction general des Douanes , tableau generale du commerce Exterieur 1881 Imprimerie Nationale,Paris 1881, p 303p340

* وهو الامر الذي جاء يحدد طبيعة التعاملات بين فرنسا واملاك فرنسا بشمال افريقيا (م1) بحيث يخضع أي نقل للبضائع بواسطة المراكب الفرنسية كما ان جميع المواد باستثناء السكر اضافة الى المواد الاجنبية التي خضعت للرسم الجمركي يمكن نقلها الى الجزائر دون تسديد الرسوم مرة اخرى (م7) ويمكن ان تمارس الموانئ الفرنسية وظيفة التحويل (م12) Code des douanes, ou Recueil des lois et règlemens sur les douanes,V2,Op-Cit p 25

** الرسوم الجمركية: الرسوم : وهي مبالغ مالية نقدية تفرض مقابل اداء خدمة معينة اما الرسوم الجمركية هي ضرائب تفرضها الدول على السلع المستوردة من الخارج أو المصدرة إليه، وتدفع أثناء عبور هذه السلع الرسوم الجمركية .التعريفة الجمركية، وهي ضرائب تفرض على السلع التي تستوردها دولة من أخرى. وتستخدم عدة دول التعريفة الجمركية لحماية صناعتها من المنافسة الأجنبية. وتُوفّر التعريفة الحماية عن طريق رفع أسعار السلع المستوردة.، ويضطر المستهلكون لدفع أسعار أعلى إذا رغبوا في السلع المستوردة. والتعريفة الجمركية على الصادرات تُستخدم أحيانًا في بعض الدول لزيادة إيرادات الحكومة كما قد تستخدم دولة ما التعريفة الجمركية للتأثير أو للاحتجاج على سياسات اقتصادية أو سياسية لبعض الدول الأخرى. موسوعة الجزيرة –شبكة الجزيرة الاعلامية، 31 اوت 2016، الساعة 15.01

تخضع للحقوق الخاصة، غير ان قرار المنع الموجه ضد دخول البضائع*** حول الى رسوم تفرض على البضائع الفرنسية التي خضعت للاعفاء باستثناء السكر كما تم فرض رسوم على البضائع المصدرة الى الجزائر من فرنسا والتي كانت تدفع بالموانئ الفرنسية وهذه الازدواجية الضريبية قللت من التبادل التجاري بين البلدين وعرقل الادماج التجاري كثيرا [1] وفي المقابل فان المنتوجات الجزائرية لا تدفع أي رسم في الموانئ الفرنسية لكن تفرض في حالة التصدير للدول الاخرى .

هذه العراقيل الجمركية والحواجز تم الغاءها بالتدريج وتعويضها برسوم وحقوق جمركية فبموجب الامر الصادر في 16 ديسمبر 1843 تم ايقاف حركة الصادرات الجزائري الموجهة نحو الخارج عبر الطرق البرية لمراقبة حركة التجارة المحلية بين الجزائريين وشعوب الجوارّ، في المقابل منحت تسهيلات للتبادل التجاري بين فرنسا والجزائر فالمنتوجات الجزائرية استفادت عموما من رسوم تفضيلية* في السوق الفرنسية[2] ومع تطبيق اهم الاجراءات للوصول الى تحقيق الادماج الفعلي تلك المحققة بموجب قانون 11 جانفي 1851 الذي منح الحق والافضلية لدخول اغلب المنتوجات الجزائرية الى السوق الفرنسية باستثناء بعض المنتوجات *ومع حلول عام 1851 تغيرت معطيات الوضع التجاري في الجزائر اذ ارتفع عدد الاوربيين بالاضافة الى تغير الحكم الفرنسي مع لويس فيليب بونابرت غير ان استمرار التناقض بين مصالح المعمرين والحكومة اضطر هذه الاخير الى اتباع سياسة تجارية مضطربة فمنذ 1851 ظهر القانون الجديد المتعلق بالعلاقات التجارية بين فرنسا والجزائروهو القانون ذو صبغة تجارية يسمح بحرية التصدير للمنتوجات الفلاحية الجزائرية واقل حرية لبعض المصنوعات ويقض القانون التجاري لجانفي 1851 بتنمية العلاقات التجارية بين فرنسا والجزائر وانشئ صندوق للقرض واكلت له مهمة اصدار الاوراق المالية غير ان طبقة الفلاحين لم يستفد من القروض كما لم يسمح للمعمرين الصغار والحصول على المنح من قبل صندوق القرض الفلاحي الامر الذي ادى الى تنامي الصادرات الفلاحية الجزائرية[3].

صار الفلاح يقبل على اسواق الحبوب والماشية وازدادت حركية التجارة مع اندلاع حروب القرم 1853-1856التي انقطعت جراءها واردات فرنسا من الحبوب الروسية فارتفعت الاسعار ومنعت الحكومة الفرنسية عام 1854 الصادرات نحو الموانئ الايطالية هذه الحركة دفعت القبائل الجزائرية الى توسيع الاراض الزراعية فبلغت بين سنوات 1853 –1855 اكثر من 21% دون مراعاة حاجيات الماشية

***قرار المنع :وهو قرار بمنع دخول بعض البضائع بفعل المنافسة او عدم الصلاحية للاستهلاك او بفعل اجراء عقابي ضد دولة ما. صالح عبد الله عطاف العوفي :المباديء القانونية في صياغة العقود الجارة الدولية، منشورات الجواهر، 1998، ص 243

[1] Administration des Douanes : tableau General du commerce de la France avec ses colonies et les puissances etrangeres 1843 ,Impremerie Royale Paris ,1844 ,pp 94 , 193

*تم الغاء الحقوق الجمركية على البضائع المصدرة نحو الجزائر من فرنسا او دول الخارج الباحث

[2] Moniteur algerién..nr. 532-880 ,30 Mars 1845

* وهي المنتوجات التي تخضع لمبدا الحماية الجمركية كالخمور والتبغ الباحث

[3] F de Tapiès :La France et l'Angleterre, ou Statistique morale et physique de la France Guillaumin librairie Editeur ,Paris ,1845 ,pp458-460

واستنزاف الارض غير ان هذا الازدهار لم يدم طويلا اذ سرعان ظهرت مشاكل الانتاج والتسويق خاصة حين ابدى المستوطنون والادارة الرغبة في توسيع نطاق الاستيطان العقاري .[1]

في 11 اوت 1853 تم رفع الحضر على التبادل التجاري البري مع دول الجوار وجاء مرسوم 2 سبتمبر 1863 الذي اخضع للحقوق الجمركية لاتفاقية المنتوجات الجزائرية الواردة في المصنفة التجارية* التي لا تستفيد من مبدا الافضلية التجارية وهو ما اخل بمحاولات الادماج الجمركي الذي حاول قانون 17 جويلية 1867 تحقيقه بشكل مكثف وفعال والذي سيسمح باعادة بعث مبدأ الافضلية لبعض المنتوجات الجزائرية المصدرة نحو فرنسا[2] لكن ظهور قانون 29 ديسمبر 1884 سمح بوضع العديد من العراقيل الجمركية بموجب قانون الجمارك فهذه الاجراءات التي وضعت البضائع الاجنبية تحت طائلة حقوق ورسوم جمركية حرمت الجزائر من حركية تجارية مع الخارج واستئثار فرنسا بحجم التجارة الفعلي حيث لوحظ ان عملية الاستقلال الفعلية التي تبنتها فرنسا من خلال قانون التجارة والنظام الجمركي لم يحقق أي هدف للتجارة الجزائرية او للاقتصاد الجزائري بل زاد الامر تعقيدا ورهنا لمقدرات البلد خاصة بالنسبة للاهالي الذين اصبح مصيرهم مرتبط باقتصاد السوق والنقد وهو ما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم 62 بنية وقيمة الصادرات ووالواردات وحركية التبادل التجاري قيمةً

	الحركة التجارية					
السنوات	الاستيراد			التصدير		
	من فرنسا القيمة بالفرنك	%	من الخارج	الى فرنسا القيمة بالفرنك	%	للخارج
1866	160404465	89.3	18760462	72221552	77.8	20511355
1867	131012328	70	56664679	78227771	80	18934212
1868	134661728	69.7	58002632	78288501	75.9	24780803
1869	142004714	77.5	41298090	80802920	72.8	30148403
1870	131833764	76.1	40856949	63897349	51.2	60558900

المصدر : Chambre de commerce et d'industrie de Marseille : Histoire du commerce de Marseille: De 1660 à 1789. Les Colonies par Gaston Ramber, Plon, 1959, p 170

ملاحظة : نلاحظ احتكار فرنسا للمبادلات التجارية الجزائرية وفقا لمبدا الاحتكار والافضلية باستثناء بعض المنتوجات الصناعية التي ظلت خاضعة لرسوم خاصة.[3]

بلغت مداخيل الجمارك الجزائرية 2 مليون فرنك منها 30 الف تشكل قيمة المبادلات البرية ويتم التبادل عبر 12 ميناء اساسي بحصيلة حركية للسفن بلغت 4000 سفينة خلال الفترة الممتدة من

[1]GGA : Direction de l'agriculture, du commerce et de la colonisationAlgeria :Vie commerciale et industrielle de l'Algérie en 1921 et 1922,V. Heintz, 1923, pp 140 , 180

*المصنفة الجمركية: وهي جدول يضم نوعية السلع والبضائع وكذا اسعار الضرائب والرسوم المفروضة عليها والآجال الخاصة بالجمركة: وزارة المالية دائرة الجمارك، التعليمة رقم 1818 بتاريخ 28 مارس 2011

[2] Commission permanente des valeurs de douanes ,tableu general du commerce et de la navigation annee 1913 ,T 2 ,Impremerie nationale France 1914 ,p 216, 254

[3] Chambre de commerce et d'industrie de Marseille : Histoire du commerce de Marseille: De 1660 à 1789. Les Colonies par Gaston Ramber, Plon, 1959, p 170

1830 الى 1868 بحجم بلغ 500 الف طن [1] واصبحت الجزائر تحتل المرتبة الخامسة في التجارة مع فرنسا[2]، وقد قدرت الصادرات الجزائرية عام 1888 لفرنسا بـ 168 مليون فرنك وارتفعت الى 200 مليون عام 1889 بينما قدرت الواردات الجزائرية 174 مليون فرنك ثم ارتفعت الى 178 مليون فرنك من مجموع المبادلات التجارية الفرنسية مع المستعمرة الجزائر 378 مليون فرنك عام 1889 مما يعادل تبادل تجاري مع ست (06) دول[3] ويمكن ملاحظة ذلك من خلال هيكل التبادل التجاري:[4]**(ملحق رقم 08)**

المطلب الثالث :غرفة التجارة في الجزائر ودورها الاستعماري

I- مفهومها وتطورها

استنادا الى المادة 1 من قانون 9 افريل 1898 اصبحت الغرف التجارية الى جانب السلطة العمومية تنظيمات ذات صلاحيات تعنى بالمصالح التجارية والصناعية في مجالها الاداري [5] هذا القانون وضع دستور وقانون الغرف التجارية لكن اصولها تعود في اطار الابحاث التجارية الى العصور الوسطى حيث كان التجار في هذا العهد قد الفوا طريقة الالتقاء والتجمع قصد مناقشة القضايا المتعلقة بالتجارة وتوجيه مطالبهم الى الهيئات المختصة وبعدها تم صدور العديد من النصوص بصورة تدريجية لتنظيم الغرف التجارية حيث صدرت اولى الرسائل من الملك هنرى الرابع* عام 1600 والتي يشرع فيها القانون المنظم للغرفة التجارية لمرسيليا والتي كانت اول غرفة انشأت قانونيا[6].

وفي عام 1700 تم انشاء غرفة اخرى في دانكرك Dunkerqueثم في عام 1701 انشأت في ليون وليل بوردو والرون ولاروشال ونانت وسان لو وبايون Bayonne وتولوز ومونبولييه وبعد قرن من العمل لهذه الغرف القنصلية تم الغائها بالتدريج خاصة زمن الثورة 1789-1799، لكن تم اعادتها بموجب المرسوم 3نيفوس Nivose السنة IXوبموجب قانون المالية لسنة 1820 تم الترخيص بتحصيل الضرائب بشروط محددة ثم صدرت مراسيم 3و17 سبتمبر 1851 لانهاء تنظيم الغرف وبعدها صدر قانون 1898 المشار اليه الذي سمح بتوسيع دائرة العمل والنشاط بالجزائر.[7]

كان اعضاء الغرف التجارية ينتخبون من قبل الهيئة الانتخابية المشكلة من التجار والصناعيين الذين يستجيبون للعديد من الشروط والذين قدموا طلب قصد التسجيل على القائمة الانتخابية وبالنسبة للجزائر فان النظام الانتخابي الاستشاري في طور التغيير وسيصدر قانون يحدد النظام الجديد حيث تم تقديم

---

[1] Levasseur .E: la france et ses colonies (geographie et statistique, C^e lebrairieEditeur , Paris 1868 , pp 309,310
[2] Emile Cardon : Op.Cit ,p 55
[3] Ernest Lalanne :La France et ces colonies au XIX siecle, Alcide Picard et kaan editeur ,Paris , 2009 , p93
[4] Le Févre Paul : "Commerce , chambre du commerce d'Alger " Le Mercure africain : commercial, industriel, maritime, minier , 7 année N° 178 du 15 Septembre 1926,p 2663-2664
[5] Charles Louis Pinson de Ménerville : Dictionnaire de la législation algérienne: 1830-1860….Op-cit ,p 136-137
* الملك هنري الطيب ولد عام1553 وتوفي 1610 حكم فرنسا من 1589 الى غاية1610 Richard de Ibey : Histoire de la vie de Henri IV ,Roi de France et de Navare ,Vol 1, Librairie de saint jean ,Paris 1766 ,pp40-43
[6] Jules Julliany : Essai sur le Commerce de Marseille, Volume 1 ,2^éme Ed, Librairie du commerce ,Paris 1842 ,pp 312-315
[7] Chambre de commerce et d'industrie de Marseille :Compte Rendu de La Chambre de commerce de Marseille : Marseille : historique (1599-1949): son passé, son présent, son avenir, 1949 pp 4,71

اعضاء الغرف التجارية بواسطة نصوص تنظيمية المنشأ بحيث يختار هؤلاء رئيسا من بينهم ونائبين وكاتب عام وامين المال [1].و لا يمكن ان تتم المداولة الا اذا كان العدد يفوق نصف الاعضاء الممارسين للحرفة وكل قرار يؤخذ بصورة الاغلبية المطلقة من المنتخبين، هذه المؤسسة العمومية والشركات الاستشارية قد تم تحديثا بواسطة الاصوات وكذا قانون يعطي صلاحيات للولاة[2] وهذا النموذج طبق ايضا على الادارة المالية للغرف التجارية حيث يشكل موارد هذه الغرف من الاقتطاعات والمساهمات في حين نجد في فرنسا انها تتشكل من الموارد الضريبية يضاف الى ذلك في الجزائر الضرائب على فوائد التجار والصناعيين. غير ان المؤسسات المسيرة من قبل غرف التجارة يرخص لهم الحصول على القروض لانشاء هذه المؤسسات وفرض رسوم على النشاط وحقوق اخرى.[3]

بالنسبة للجزائر تم انشاء الغرفة التجارية لتسهيل عملية الاندماج التجاري للمستعمرة بتجارة فرنسا ففي الجزائر العاصمة تم اصدار مرسوم 7 ديسمبر 1830 من قبل الجنرال كلوزيل Clauzel ونظرا لتزايد حجم التبادل التجاري ونموه تم انشاء العديد من الغرف التجارية :وهران في 4 اكتوبر 1844 وعنابة 14 اكتوبر 1844، قسنطينة 19 سبتمبر 1848، بجاية 22مارس 1856 مستغانم 28 ديسمبر 1892 ومعسكر 29 ديسمبر 1901، سكيكدة 15 ماي 1931 [4]وهذه الغرف منذ انشائها تعمل على تحقيق مهام مهام اساسية هي :

- تقديم النصائح والتوصيات حول الاساليب التي يمكن ان تعالج المشاكل والصعوبات التي تعترض التطور الاقتصادي والتجاري ونسوق مثال على ذلك الازمة الاقتصادية 1868 واقتراح انشاء الشركات الاهلية.

- منح السلطة العمومية اراء ومعلومات حول العمل الاقتصادي حسب طلبها ومن امثلة ذلك ما قدمته غرفة التجارة لقسنطينة حول مشاريع الشركات الاحتكارية كالشركة الجنيفية .

- خلق وصيانة والمساهمة في دعم المؤسسات والمصالح ذات الاهتمام الواسع والعام والمصالح المختلفة حسب المناطق.[5]

II- المنطقة الاقتصادية الجزائرية والغرف التجارية

رغم فعالية المناطق الاقتصادية فان المنطقة الاقتصادية الجزائرية لم تنشأ باي قرار تشريعي او قانوني فالوزير كليمونتال*Clementel الذي قسم فرنسا الى مناطق اقتصادية وكان لتقسيمه اشكالية

[1] Charles Louis Pinson de Ménerville : Dictionnaire de la législation algérienne: 1830-1860….Op-cit,pp 136-137
[2] Ministere de la Guerre :TSEF dans l'Algerie 1840 , Vol. 4 impremerie royale ,Paris 1841 ,pp 438-439
[3] Ministere de la Guerre : TSEF dans l'Algerie ……Idem,pp 82,146,156
[4] Ministere de la Guerre : TSEF dans l'Algerie 1840 .....Op-Cit ,p 360-365
[5] Chambre de commerce et d'industrie de Marseille : Inventaire des archives historiques de la Chambre de commerce de Marseille, Typ. et lithographie Barlatier-Feissat père et fils, 1878,p 206

*تيان كليمنتل: Étienne Clémentel ، ولد في 29 مارس 1864 في كليرمون فيران (بوي دو دوم) وتوفي في 25 ديسمبر 1936 وهو سياسي فرنسي في الجمهورية الثالثة. ويعتبر واحدا من آباء التكنوقراطية وتدخل الدولة في الاقتصاد في فرنسا، نظم معظم الوزارات التي تعالج القضايا الاقتصادية. Guy Rousseau, Étienne Clémentel (1864-1936) : entre idéalisme et réalisme, une vie politique : essai biographique, Clermont-Ferrand, Archives départementales du Puy-de-Dôme, 1998, p184.

تتمثل في خلق بعض الفروق اذ ترك القانون الصادر في 1898 مهمة تمديد وتوسيع هذه المناطق لغرف التجارة فحتى قبل انشاء هذه المناطق حاول رؤوساء غرف التجارة للتجارة الجزائرية عام 1848 التحرك من خلال ابداء الرغبة والحاجة الى التجمع لمناقشة وبصورة مشتركة القضايا ذات الاهتمام المشترك خاصة اقتصاد المنطقة التجارية والتفكير في انشاء اتحاد لغرف التجارة [1] حيث تم طرح القضايا المصيرية خلال الجمعية العامة لغرف التجارة الجزائرية المنعقد في عام 1868 خاصة ما تعلق بالعراقيل التي تقف وراء عدم انشاء منطقة اقتصادية جزائرية فأشار رئيس غرفة التجارة الجزائرية" ان القضايا المشتركة ذات الاهتمام المشترك لها صفة خاصة تقتضي دراسة مستقلة عن غرف التجارة الموجودة في المتروبول (فرنسا) فهي تمثل اهمية اساسية للمستقبل مستقبل اقتصاد البلد ومستعمرتنا الفتية ...ففي هذه الفترة فان شركاتنا تدرس بشكل منفصل القضايا الجزائرية لكن يجب الاعتراف اننا اقل خبرة حيث سنتعرض الى ضغط كبير في محيط خاص الذي يجعلنا نفكر في المصلحة المحلية عوض المصلحة العامة الفرنسية... غير ان الاتحاد قد يجعل من الاقتصاد الجزائري قوة ..لاننا في حاجة الى لمعرفة الحوافز التي ستساهم في العمل الجماعي الجزائري... فالاجتماعات الدورية ستكون بمثابة نقطة لتنسيق الجهود ومقوماتنا من اجل استغلال امثل لهذه الموارد.. "".[2]

كانت هذه الجمعية العامة لرؤوساء الغرف محددة في مجال العمل اذ لم يتعدى نشاطها سوى التمنيات وحلول لبعض القضايا المطروحة غير انها تمتد جغرافيا في نشاطها الى المقاطعات الثلاث والاقليم الصحراوي وشكلت هيئة بعثة من ثمانية غرف التجارة لتنشا فيما بعد هيئة بموجب الامر الصادر في 07 اوت 1935 وكان اول رئيس لها هو م.ل.مورارد M.L.Morard الذي القى كلمة " ... ان مجال النشاط واسع جدا ولايوجد له حدود ويمكن ان يتعدى القطاع الاقتصادي ولكن يمكن ان نوجه عملنا الى مجموع المشاكل المتعلقة بالانتاج –التنقلات وحركية الاستهلاك ...فعاطفة النمو الاقتصادي تقضي بخلق تجمع اقتصادي يوجد ويخلق تضامن بين كل القوى الحية في هذه المستعمرة..."[3]

III- مهام غرف التجارة وانجازاتها في الجزائر

كانت مهمة غرف التجارة على مستوى دوائرها وحتى على مستوى المنطقة التجارية الاقتصادية عموما تتمثل في التنسيق والتعاون فالمهام العامة معروفة في تقديم الاقتراحات والاراء الى السلطة العمومية على كل المستويات وحول كل القضايا التي تخص الاقتصاد مثل : التشريع التجاري، الجمركي، المالى الاقتصادي، اما القضايا التي تصبح الاستشارة اجبارية فيها فهي :

- حول الاجراءات القانونية ذات الاستعمال التجاري

[1] Moniteur Algerién. Journal officiel de la colonie. N°. 532-880 ,Année 13, de 25 octobre 1844 ,

[2] GGA : tableau général du commerce et de la navigation :"Commission permanente des valeurs de douanes", année 1913 ,T 1 ,Impremerie nationale France 1914 ,p99

[3] Administration des Douanes : tableau Général du commerce de la France avec ses colonies et les puissances etrangeres 1843 ,Impremerie Royale Paris ,1844 ,p XXI

- بخصوص انشاء غرف للتجارة في مجالها الجغرافي او دواوين الصرف سماسرة البحر، محاكم تجارية، مجلس استشاري، المغازات العمومية، اروقة للبيع العمومي.
- قضايا الرسوم المتعلقة بطرق النقل الممنوح.
- يضاف الى ذلك الاشراف على تصريف المواد المحددة بالقانون خاصة ما يخص الاشغال العمومية المنجزة في دائرة النشاط والتي تفرض فرض رسوم وضرائب لتمويل المشاريع .[1]

في المقابل فان كل غرف التجارة والمناطق الاقتصادية ممثلة في كل اللجان والمجالس الرسمية والخاصة حيث تشارك في الحياة الاقتصادية للبلد من خلال المساهمة في دراسة قضايا القرض والتصنيع والبنك والسياحة والتكوين المهني والنقل وسكك الحديد والطرق البرية ومن بين المهام الاهم للمؤسسات الاستشارية هو : تسيير الاملاك والمعدات العمومية المينائية وتكمن اهمية هذه الوظيفة في ان الجزائر بلد مينائي ساحلي يقتضي ضمان النقل الحيوي خاصة في مجال الصادرات والواردات للمواد المصنعة والمواد الخام الجزائرية فيالموانئ الجزائرية :الجزائر، عنابة، وهران، مستغانم، سكيكدة، بجاية كانت مسيرة بواسطة غرف التجارة [2]حيث تم انشاء نظام مواصلات كفيل بتحقيق نتائج

ولتسهيل عملية النقل البحري فان غرف التجارة وضعت تحت تصرف الشركات الملاحية تجهيزاتها ووسائلها (تخزين – تحميل – نقل) وفي نفس الوقت فإن غرف التجارة والمناطق الاقتصادية مددت نشاطها الى بقية القطاعات فمن مهام الغرف تنظيم التعليم والتدريب لروؤساء غرف المستقبل كموظفين لغرف التجارة ومنه تم انشاء غرفة للتجارة في المدرسة العليا للتجارة*في الجزائرعام 1900 وتخصيص ميزانية كمساهمة في هذا النشاط يعتبرمؤشر على محاولة الغرف لتفعيل دورها الادماجي العلمي[3] وفي نفس الاطار التعليم التجاري حيث قامت بادارة المحاكم التجارية وانشأت مركزجزائري للدراسات وتسيير المؤسسات**.

---

[1] Commission permanente des valeurs de douanes : Op-Cit ,p 8,99

[2] Chambre de commerce et d'industrie de Marseille :Histoire du commerce de Marseille: De 1660 à 1789. Le Levant par Robert Paris

*المدرسة العليا للتجارة :تأسست المدرسة العليا للتجارة عام 1900 من طرف الإدارة الفرنسية بهدف تكوين رجال أعمال ورؤساء ومسيرين في الإدارة ومختصين في تسيير المؤسسات والشركات الكبرى.وبصدور المرسوم 20 افريل 1901 اصبحت في 18فيفري 1966 وتبعا للمرسوم الوزاري رقم 66-43 ألحقت المدرسة بجامعة الجزائر بهدف تكوين إطارات متخصصين لخدمة الأمة ورفع مستوى البلاد وكذلك كانت ولا زالت تكون إطارات من مختلف الدول الإفريقية والعربية .استقلت المدرسة العليا للتجارة عن جامعة الجزائر استنادا إلى المرسوم الوزاري رقم 168-85 الصادر في 18 جوان 1985 وأصبحت تابعة مباشرة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يتمثل الهدف الرئيسي للمدرسة في تكوين إطارات عليا في العلوم التجارية والمالية للمؤسسات العمومية والخاصة، الوطنية والأجنبية وكذلك للإدارة تجاوبا مع تطورات العصر والمجلاتالتجارية Paul Messershmitt :’ l’Enseignement Colonial a l’Ecoe superieure de Commerce d’Alger’’ Revue Outre-mer ,Vol 3,Librairie Larose ,Paris ,1931pp 373-374,

[3] Robert Estoublon : Revue algérienne, tunisienne et marocaine de législation et de jurisprudence..., Vol 18, A. Jourdan, 1902,p 145

** Centre Algérien d'Etudes de laGestion des Entreprisesمركز الجزائري للدراسات وتسيير المؤسسات

اما المنطقة الاقتصادية التجارية فانها كانت تشرف على مدارس التكوين والتمهين للبحرية حيث كانت تقدم حوافز للمتمدرسين لاعداد جيش من المهندسيين التجاريين وكلفت بمسك سجل الخبراء المحاسبين المتربصين اضافة الى هذه المهام التعليمية فان غرف التجارة في جميع المقاطعات الجزائرية، كانت تمول عمليات البحث العلمي لترقية المنتوج الجزائري الفلاحي او الصناعي وبعض الظواهر المناخية في الجزائر على غرار البُرد الذي يصيب المحاصيل صيفا وكذلك الجفاف والجراد ...و البرودة خلال الصيف وهي القضايا العلمية التي يتكفل بها ديوان الجزائري للبرد حيث قام الرئيس لويس مورارد M.L.Morard بانشاء معهد للدراسات والتجارب حول البرد والثلج في بئر مرادرايس(بيرمندرايس) وكان معهد وفقا للمعايير العالمية آنذاك وتهدف العملية الى ايجاد السبل لحفظ المنتوجات الغذائية من الانتاج الى غاية الاستهلاك الى جانب حديقة الحامة للتجارب والتي ذاع صيتها للتجارب التي اخضع لها السطح الفلاحي الجزائري .[1]

المبحث الثالث: المواصلات والاتصالات في الجزائر واهميتها الاقتصادية

المطلب الاول: المواصلات والاستغلال الاقتصادي

من بين الاعمال المهمة والاشغال العمومية خاصة البحرية التي احتلت المرتبة الاولى حيث ضمنت هذه الاشغال الربط بين الجزائر وفرنسا عبر العديد من النقاط الاساسية على طول الشاطئ وهي التي تضمن بالنسبة لفرنسا الامن وتمويل المستعمرة بالرجال والسلاح .فقد نص المرسوم الامبراطوري الصادر في 7 سبتمبر 1856 انه يشمل تنظيم الملاحة خاصة البواخر الاجنبية التي تقوم بالملاحة بالمياه الاقليمية الجزائرية وموانئها وقد دخل الى حيز التنفيذ في1 فيفري 1857 وتم انشاء شرطة الصحة الميناائية بموجب مرسوم الرئاسي 24 ديسمبر 1850 بفرنسا وبالنسبة للجزائر صدر مرسوم امبراطوري في 12 اوت 1853 حيث تضمنها الامر الصادر في 23 مارس 1856 وبموجب هذه القوانين فان ربان السفينةيملء العديد من الوثائق الوارد في الامر الصادر في 24 اوت 1828المنظمة الدولية للملاحة تثبت عدم وجود اي شخص غريب عن طاقم السفينة، ولتنفيد اجراءات الشرطة الميناائية فقد اصدر والي العاصمة تعليمات واوامر المؤرخة في 9سبتمبر 1856 و1 افريل 1857 يلزم ربان السفن التجارية بعدم اشعال النيران او اذابة الاسفلت[2].

I- الموانئ

بحيث نلاحظ ميناء الجزائر تم تنظيمه على مستوى 185 هكتار ويتربع على 116 هكتار ارض و8هكتار رصيف و26 كلم سكك حديد وتجهيزات مينائية الاكثر تطورا في تلك الفترة .[3]اما تجهيزات

[1]Schiaffino.Laurent : ''Situation économique de l'Algérie en 1954 et pendant les six premiers mois de 1955''Journal général de l'Algérie et de la tunisie,Organe officiel du syndicat commercial Algerien ,N° 2997, p 43

[2] André-Jean Vauchelle : Cours d'administration militaire,T2,Dumaine J, Paris ,1847 pp356-359etPierre Larousse :Grand dictionnaire universel du 19. siècle français, historique ..., Vol 4,Administration du grand Dictionnaire Universel ,Paris ,1869, p724

[3] GGA : Bulletin de l'Office du gouvernement general de l'Algerie, Vol 8, 1902 ,pp 9,172,229, 365

ميناء وهران يمكن اعتباره نظير ميناء الجزائر فقد تم تخصيص 112 هكتار كمياه و70 هكتار اراضي بحرية و4800متر رصيف و30 مركز اقتراب ورسو[1] اما ميناء عنابة فقد احتو على تجهيزات تمكن من شحن 10الاف طن خلال 24 ساعة من المواد المنجمية خاصة الحديد وتعبئة السفن بالفوسفات بوتيرة تصل الى 600طن خلال ساعة واحدة .[2]

منذ الاحتلال شهدت شبكات النقل البحري لميناء الجزائر تطورا وحيوية وفي عام 1831 تقدم السيد Bernard المفتش العام للاشغال العامة للجسور والطرقات بتقرير يفيد ان الاشغال لانجاز الميناء قد انطلقت منذ 1842 والى غاية 1846 قصد اعداد الميناء حتى يكون ميناء عسكريا وميناء تجاريا بتخصيص 56 هكتاركمحيط للميناء ورسو السفن، وهذا المشروع لم يحقق النتائج المرجوة لذا تجهت الحكومة العامة الى اعداد دراسة جديدة وتسجيلها الا ان الدراسة ألغيت بحجة وجود دراسة جديدة لابناء مرسى وميناء اكبر وتبعا لدراسة المعمقة فقد تم التداول من قبل لجنة مختلطة مالية مشكلة من المجلس اعلى لحكومة الجزائر العامة ومجلس الاميرالية والمجلس العام لادارة الطرق والجسوروتوصل هذا الاجتماع الى الاتفاق حول المشروع نهائي صادق عليه الحاكم العام بتاريخ 26 اوت 1848 وقد تضمن المشروع جعل المؤسسة البحرية ميناءا عسكريا في نفس الوقت ميناء تجاري يشمل مرسى للسفن وميناء للتبادل التجاري ويتشكل من :

- ✓ مرفأ الشمالي بامتداد داخل الماء في شكل رصيف وممشى يصل الى 700 متر.
- ✓ مرفأ ثان بحاجز يصل الى 1205 متر والمعروف برصيف باب عزون .
- ✓ مرفأ ثالث داخلي يسمى بالجفنة Algefna الذي زود بقاعدة شحن البضائع ومستودع للفحم الممول للبواخر[3].

فالمرفأ الاول والثاني تم الفصل بينهما بفاصل مائي يصل الى 350 متر ويتربع على مساحة قدرت بـ 90 هكتار اما المرسى فقد زود بكاسر للامواج يصل علوه الى 1متر و200 سنتم اما المرسى الجنوبي فقد زود بحاجز يصل علوه الى 1متر و200 سنتم وخصصت مساحة 700 هكتار لهذه المراسي.[4]ونظرا للحاجة لانجاز المرفأ بصورة سريعة فقد انطلقت الاشغال بالمرفا الشمالي بانجاز المقاولة المكلفة وتم قياس تقدم الاشغال[5]**(ملحق رقم 09أو ب)**مع نهاية 1850 وصل الميناء الى نهايته وزود برصيف بعمق 25 متر كما بلغ الحيز المحمي 80 هكتار وزود هذا الرصيف بحصن مزدوج زود ببطارية مدافع .

اما المرفأ الثالث الجفنة فقد تم بناء رصيف رأسي بلغ طوله 81 مترا وبعرض بلغ 32 مترقصد نصب بطاريات مدفعية . في حين زود مرفأ باب عزون بركيزة قاعدية بطول 70 متر بين سنوات 1848

[1] Idem :p285
[2] Chambre de commerce de Bone :compte –rendu des travaux pendant l'année 1897(196) ,p 3-5
[3]Assemblée nationale (1871-1942). Chambre des députés : Annales de la Chambre des députés: débats parlementaires, Vol 51Imprimerie des journaux Officiels, Paris ,1897 pp1216-1219
[4] E. Sautayra : Législation de l'Algérie: lois, ordonnance, décrets et arrêtés par ordre ...Op-Cit ,p336 et suit
[5]Aristide Lieussou : Études sur les ports de l'Algérie,Imprimerie Administrative de paul Dupont ,Paris ,1850pp 3-19 p39 et suit

و1849 الى جانب حوض مائي للسفن بغرض الصيانة والاصلاح .وخلال سنوات 1846-1849 تم تزويد الميناء بحواجز اسمنتية لحمايته والسفن من الامواج بلغ حجمها بين 10و 15 متر[3] .

خلال نفس الفترة تم اعتماد نظام مختلط قصد التقليل من تكاليف الانشاء بحيث تم الاعتماد على كتل اسمنتية طبيعية كقواعد تصل الى 12 متر فوق سطح البحر و8 امتار تحت الماء ويتم بناء الحواجز انطلاقا من هذه الاساسات، وقد بلغت كلفة انجاز المشروع وفقا للتقديرات الاولية 41592الف فرنك تم صرف ما يقرب من 14600الف فرنك[1]و خلال عام 1854 خصص للمشروع 100 مليون لتهيئة الميناء [2] وقد مكن الميناء من تصدير استنادا الى تقرير المدير العام للجمارك ماقيمته 125000الف فرنك وصدرت الجزائر من البضائع ما قيمته 35000الف فرنك بعجز قدر بـ 160 مليون فرنك[3]**(ملحق رقم 09)**.

II- حركية الموانئ

نشطت حركة الموانئ مثل عنابة وسكيكدة وبجاية ووهران تجاريا ونقل المسافرين خاصة بع ادخال النقل البخاري عن طريق ربط الموانئ بسكك الحديد القادمة من الداخل وهو ما يبرزه الجدول التالي من حركة الموانئ الجزائرية مع دول العالم [4].

جدول رقم63 يبين حركة التبادل عبر الموانئ الجزائرية مع دول العالم

البلد	بريطانيا	امريكا	اوروبا الشمالية	تركيا	افريقيا عبر البحر مستعمرات فرنسية	آسيا
النسبة %	12	7، 7	11، 9	8، 01	33	17
المصدر : Mémorial du commerce et de l'industrie: annales de la science et du droit commercial,T18 , 1ere Partie ,Année 1862, Paris 1862 p108 et suit,						

تتوزع هذه الحركة التي تعتمد على المواصلات البحرية بين فرنسا والجزائر على ميناء مرسيليا كخط اساسي وحتى في حركة*Cabotage حيث نلاحظ ذلك من خلال حركة النقل البحري عبر الخطوط[5] على الشكل التالي :

[1] M .G : TSEF dans l'Algérie 1846-1847-1849 ,OpCit ,pp 314

[2] Baro de Chabaud la tour :surla Necessité d'un emprunt de 300 Millions pour l'exucution des travaux de l'Algérie ,2Ed ,Bastide Librairie Edireur ,Alger 1855 ,p 9

[3] Moniteur Algérien 20 Septembre 1854 , rapport du Directeur des Douanes

[4] Mémorial du commerce et de l'industrie: annales de la science et du droit commercial,T18 , 1ere Partie ,Année 1862, Paris 1862 p108 et suit

*Cabotage هي نقل البضائع والمسافرين بين نقطتين داخل نفس البلد باستخدام سفينة محلية او مسجلة في بلد آخر. ونظرًا لأنها في الأصل من مصطلحات الشحن، فإن المساحلة هي " الملاحة داخل المياة الإقليمية أو الحق الحصري للدولة في تشغيل الملاحة داخل أراضيها تستخدم المساحلة في سياق "حقوق الملاحة الساحلية" أي حق شركة من بلد ما بالتجارة داخل بلد آخر، ومعظم البلدان لا تسمح بالملاحة الساحلية الداخلية لأسباب الحمائية الاقتصادية أو الأمن القومي أو السلامة العامة.انظر: ابراهيم مدكور :مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي اقرها المجتمع "مصطلحات القانون البحري " المجلد الثامن سنة 1966، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، 1973، ص، ص 7، 20

[5] Ministere de la Guerre : TSEF dans l'Algérie 1846-1847-1849 ….,OpCit ,pp696et suit

جدول رقم64 حركة النقل البحري عبر الخطوط والتبادل الداخلي

الخط	المسافة بالميل البحري**	المسافة بالكلمتر
مرسيليا – الجزائر	555	1027.860
مرسيليا – سطورة	393	727.836
المصدر :Ministere de la Guerre : TSEF dans l'Algérie 1846-1847-1849 ….,OpCit ,pp696et suit		

III- الحركية المينائية بين ميناء الجزائر وبقية الموانئ الغربية والشرقية:

لعبت العوامل الاقتصادية والسياسية في منح الجزائر ساحل نشط بفضل السياسة البحري الفرنسية في الجزائر اذ عملت على تنظيم الضفة الجنوبية للبحر المتوسط بواسطة سسلسلة من الموانى الاصطناعية اضافة الى توسيع الموانيء القديمة وهو ماتوضحه الجداول التالية:

1- الخطوط الغربية

جدول رقم 65 / أ، نلاحظ الحركة المينائية في الخطوط الغربية

الخط	المسافة بالميل البحري	المسافة بالكلمتر
الجزائر – شرشال	51	94,452
شرشال – تنس	45	83,340
تنس – مستغانم	75	133,100
مستغانم – ارزيو	18	33,336
ارزيو – وهران	27	50,4
وهران – الغزوات(Nemour) *	81	150,12
المجموع	297	550,044
المصدر :Ministere de la Guerre: TSEF dans l'Algérie 1846-1847-1849 ….,OpCit ,pp601et suit		

2- الخطوط الشرقية

جدول رقم 65 / ب، يبين الحركة المينائية في الخطوط الشرقية

الخط	المسافة بالميل البحري	المسافة بالكلمتر
الجزائر – دلس	42	77,784
دلس – بجاية	60	111,120
بجاية – جيجل	33	61,116
جيجل – القل	48	83,896
القل – سطورة	18	33,336
سطورة – عنابة	57	105,564
عنابة – القل	36	66,672
المجموع	294	541,488
المصدر :Georges Renaud : Revue géographique internationale, Volumes 3 à 5,p14-17		

**قياس الميل البحري حسب المعيار الدولية: 1 ميل بحري = 1، 852 كيلومتر

* Nemour وهي التسمية الاستعمارية تكريما للامير الفرنسي .Louis d'Orléans, duc de Nemours,انظر Dictionnaire le Petit Robert , p726

IV- النقل البحري :

استناد الى المادة اولى لا يمكن ان يتم النقل الا من خلال البواخر الفرنسية وحتى عملية الربط بين الموانئ الجزائرية او التبادل المنائي Cabotage يجب ان تتم بالسفن الفرنسية اسنادا الى المادة الثانية[1] ولتسهيل عمل السكك تم تجهيز خطوطها بخطوط الهاتف والتلكس حيثتم مد 86 خط منها 15 خطا رئيسيا ربطت 76 مركزا استيطانيا [2] وقد بلغت السفن والبواخر التي ارست في الموانئ الجزائرية 300 قطعة تحمل 350 الف طونومع 35 الف نسمة من الطاقم.(**انظر الملحق رقم 10)**

فالبواخر الفرنسية القادمة عبر البحر المتوسط والمتجهة الى الموانئ الرئيسة الجزائرية : عنابة والجزائر ووهران اضافة الى بقية المواني‌ء غير الاساسية الواردة في **الخريطة المرفقة رقم 13**، بلغ عددها 1200مركب بحمولة قدرت بـ 2100 الف طونو و17 الف فرد من الطاقم، اما البواخر القادمة من موانئ المحيط الاطلسي الفرنسية بلغ عددها 120 قطعة بـ 15800 طونو و1000 رجل في حين نجد البواخر القادمة من البلدان الاجنبية بلغ عددها 1700 باخرة تحمل 124 الف طونو و17 الف رجل .اما السفن المنطلقة من الموانئ الجزائرية فقد سجلت ارتفاعا متزايدا نتيجة للقانون المنظم للعملية التجارية بين فرنسا والجزائر من جهة والجزائر وبقية دول العالم عبر فرنسا من جهة اخرى وهو ما يمثله الجدول التالي:

جدول رقم 66 يبين الحركة المينائية من خلال عدد السفن المنطلقة من الموانئ الجزائرية

السنة	1851	1852	1853	1854	1855
عدد السفن	6	13	30	46	119
المصدر :Berard Victor :Op-Cit ,p69					

اما تجارة البحر المينائية اي بين الموانئ Cabotage المساهمة في حركة الملاحة فقد قدرت السفن وحمولتها وعددها على النحو التالي:

جدول رقم 67 يبين الحركة المينائية من خلال عدد السفن وحمولة هذه السفن

السنة	1854	1855
عدد السفن	3688	4362
الحمولة	161.426	197.432
المصدر :Berard Victor :Op-Cit ,p69		

جدول رقم68 يبين نسب حركة الملاحة حسب المواني‌ء الجزائرية

الميناء	الجزائر	وهران	سكيكدة	عنابة	مستغانم	بجاية	القالة	شرشال
%	36.26	35,15	15,62	9,26	1,43	0,48	0,25	0,4
الميناء	القل	سطورة	المرسى الكبير	تنس	ارزيو	دلس	جيجل	الغزوات
%	0,4							0,18

Billiard Louis: Les ports et la navigation de l'AlgérieVergnieaud et É. Balensi, 1930, p15-17.et Aristide Lieussou : Études sur les ports de l'Algérie,imprimerie Administrative de paul Dupont ,1850,p10 et suit

[1] GGA : Collection complete des lois ,décrets , ordonnanaces, reglements ,T43.... Op-Cit , p 567

[2] Théophile Cormier : Spécimen colonial de l'Algérie. Résumé, réfutation ou complément des système de l'Amorciere et Bugeaud ,librairie moquet editeur ,Paris 1847

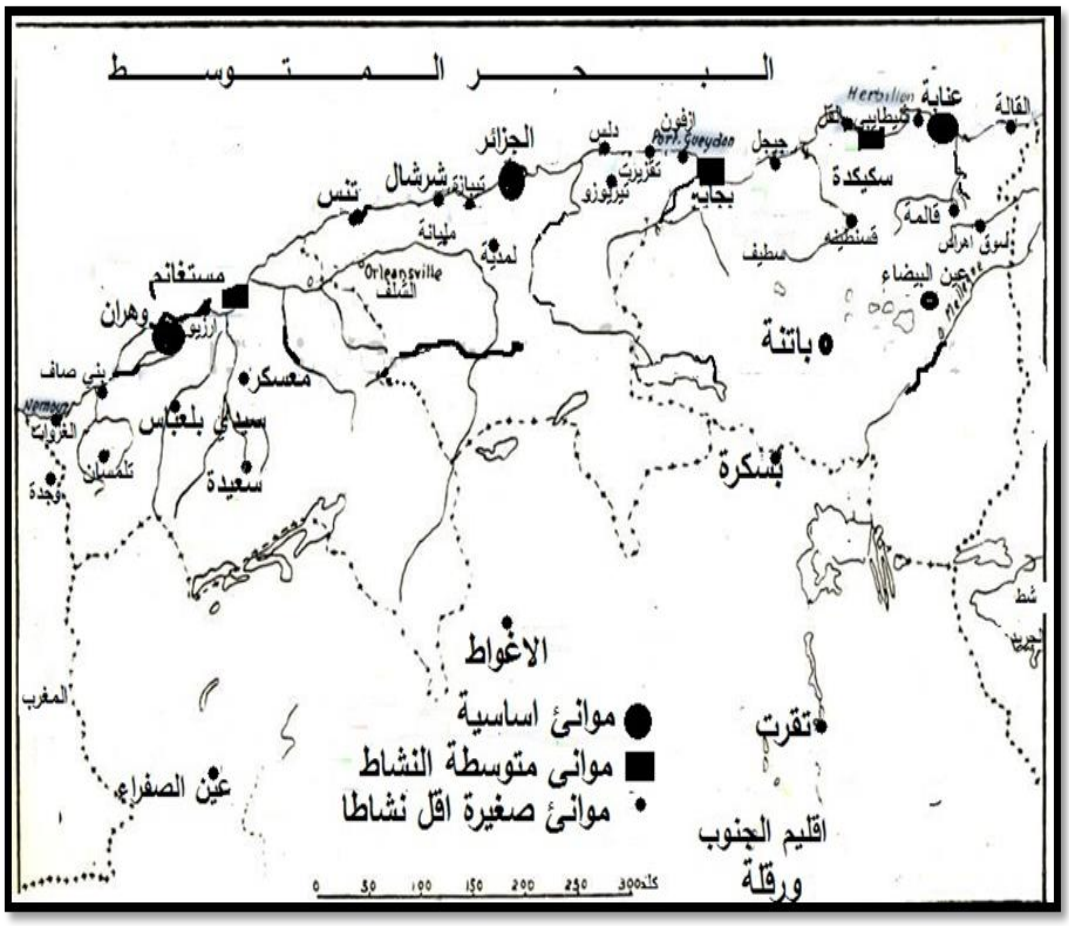

الخريطة رقم 12 لتوزيع الموانئ الجزائرية من حيث النشاط

المصدر: Paul Laurent :les ports maritimes Algériens , service des ponts et chausses Alger 1942 p 8

المطلب الثاني: سكك الحديد وشركات الخطوط الاستغلالية

I- قطاع المواصلات وتنظيم طرق المواصلات ونظام الاتصالات

1 - سكك الحديد

يعود إنشاء خط سكة حديد من القصبة إلى الحراش إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما تم تدشينه ما بين محطة قطار القصبة ومحطة قطار البليدة في يوم 15 أوت 1862م بالموازاة مع استلامه كأول خط سكة حديد طوله 50 كلم يربط مدينة الجزائر بمدينة البليدةوكان المهندس المعماري شارل فريديريك شاسيريو هو الذي قام بتصميم مبنى هذه المحطات عند إنشائه الأولوتم تاريخيا البدء في إنشاء خط سكة حديد من القصبة إلى الحراش أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر مباشرة بعد إقرار المرسوم الإمبراطوري بتاريخ 8 أفريل 1857م القاضي بإنجاز خط سكة حديد من الجزائر إلى وهرانوتكفلت شركة السكك الحديدية الجزائرية بإنجاز هذا المشروع وفق صيغة امتياز استغلال سكة حديد بواسطة عقدين

بتاريخ 20 جوان 1860م و11 جويلية 1860 وتم توجيه مبلغ 3661100 فرنك لشركة سكك الحديد كحصو خماسية هدفها تنشيط نشاط الخطوط[1].

2- ظهور نظام سكك الحديد واهميته

بدأ التفكير في احداث شبكة طرق سكك حديد باضافة الى محاولة تأطير هؤلاء بربط التكوين في الجزائر بمؤسسة التكوين الفرنسية *Société Algerienne de Formation Ferroviaire Interdisciplinaire (SAFFI)* بحيث ان الطرق التقليدية لم تعد تفي بالغرض خاصة في ظل الحاجة الى السرعة والاهمية فقد فهم الانجليز والامريكين اهمية سكك الحديد لربط المناطق الجغرافية المختلفة فلجأت الحكومة العامة منذ 1852 باعداد مخطط للشبكة تربط جميع المناطق وعليه اعلن عن مناقصة لذلك ومع صدور مرسوم 8 افريل 1857 الذي سخر الجيش للبدء في اشغال البناء لربط وهران بالجزائر اذ تقرر انشاء شبكة بـ 1357 كلم، حيث تم ربط بوفاريك بـ36 كلم بخط يجتاز 4جسور و35 خزان ماء و26 قناة مائية والعديد من المجارئ المائية وقد ربطت هذا السكة بجميع المدن الساحلية الهامة [2] وفي عام 1879 تقرر اضافة 1747 كلم للشبكة القائمة.و جاء برنامج 1907 لينهي مشروع سكة الحديد الجزائرية .

طرحت فكرةانجاز سكك الحديد بيد عاملة عسكرية في عهد راندون الحاكم العامحين رفع مذكرة للسلطة الفرنسية تطرح ضرورة الاستعانةببعض الراسماليين من الالمان والانجليز لمد خطوط سكك حديد في الجزائر، فأرسلت لجنة من قبل وزارة الحربية مكلفة بإعداد تقرير مفصل حول مطالب رجال الأعمال من المستوطنين الرأسماليين والمتمثلة في مد طرقات المواصلات وتوصلت اللجنة إلى صعوبة تكفل الحكومة بتنفيذ مشاريع المواصلات نظرا لارتفاع الكلفة ومعارضة الحاكم العام لتوظيف الجيش في هذه المشاريع فأرسلت لجنة ثانية عام 1859 من قبل نابليون جيروم وزير وزارة الجزائر والمستعمرات وقدمت اللجنة تقريرها من قبل الكونت* Le Hon الى اللجنة المكلفة بدراسة المشروع بالجمعية التشريعية[3] ونظرا لاختلاف الرؤى فقد تضاربت الاقتراحات بخصوص المؤسسات التي ستكلف بإعداد المخطط وانجاز المشروع اذ كانت هناك مؤسسات كبرى ومؤسسات صغرى وتوصل المجتمعون إلى انه من الأفضل إسناد انجاز الخطوط القصيرة للمؤسسات الصغرى :

[1] GGA : L'Algérie devant le budget. 1868 palais Royale Strasbourg , Paris 1868 p 36

[2] Félix Ribourt : Le gouvernement de l'Algerie 1852-1858 ,Typographie E ,Panckoucke ,Paris 1859, p 79

*Léopold-Louis-Xavier-Alfred, comte le Hon: رجل سياسي واقتصادي فرنسي ولد في 16 فيفري 1832 وتوفي في 31 اكتوبر 1879 تنشأ عام 1864 شركة لصناعة ومد خطوط سكك الحديد وتحصل في الجزائر على امتياز بـ6 الالاف هكتار وكان من المناصرين للحكم لمدني في الجزائر اثناء زيارته لها في 1868

[3] D'haussonvilleGabriel-Paul-Othenin : "La colonisation Officielle en Algérie"Revue des deux mondes, T57, Bureau de la Revue des Deux Mondes,Paris ,1883 , pp483 - 484p495

فكلفت مؤسسة بخط الجزائر البليدة وشركة أخرى بخط وهران ** St Denis du Sig ثم خط يربط البليدة بـ Orléans ville و St Denis du Sig بـ Orléans ville*** ومن تنس الى Orléans ville (الشلف) وهي خطوط قصيرة بفعل التقاطع وتساهم في بناء المراكز الاستيطانية وتقرر تخصيص 9 ر أس مال بفائدة 5% للمساهيمن شريطة ان تكون نسبة مساهمتهم بين 10 % و12% من رأ س مال المشروع وقد كشف الجنرال Chabaudان الشروع في انجاز خط سطورة قسنطينة سيكون بمثابة نقطة انطلاق لمشروع شبكة الشرق ففي تقرير صادر في 8 اكتوبر 1854 انه تقرر الحصول على قرض مالي بقيمة 300 مليون فرنك بفائدة 3% لانجاز المشاريع وانه يجب ان تسير مشاريع شبكة الخطوط الحديدية مع الاشغال الكبرى [1]فالثروة المتواجدة بالجزائر جعلت الكل يهتم بضرورة توفير النقل في ظل انعدام قنوات النقل خاصة الانهار الصالحة للملاحة مما يفرض مد طرق مواصلات سواء البرية او سكك الحديد فانشاء هذه الاخيرة سيخفض 3/2 من النفقات الموجهة لخطوط المواصلات ويمكن تفويض الشركات المشرفة على الانجاز بالتنازل عن مساحات زراعية تتروح بين 100 الى 200 الف هكتار وهو الطرح الذي جرى عام 1854 Serpolet Marc Paul Delavigne, Oscar Mac-Carthy, Warnier Ranc Urbain,الذين اقترحوا الحصول على استغلال خطوط امتياز الرابطة بين قسنطينة الجزائر ووهران ثم ربط قسنطينة بعنابة مع مقطع لسكيكدة وخط من معسكر الى تلمسان عبر سيدي بلعباس مع تمديده الى مستغانم وتنس وبجاية [2] ومع صدورمرسوم 8 افريل 1857 اصبح بامكان تقديم القيمة المادية لهذه المشاريع للتنطق مشاريع خط الجزائر البليدة في السنة الموالية 1858 حتى يمنح الامبراطور اهمية للمصالح الفلاحية الاستيطانية وتنميتها شرع في التفكير في مد خط الحديد حيث اصدر مرسوم 8 افريل 1857 [3]و تضمن المرسوم :

المادة الاولى : بناء سكك حديد على كامل تراب المقاطعات الثلاثة موزعة على الشكل التالي:

- تخصيص 1، 5مليون فرنك كميزانية الدولة و600الف فرنك من الصناديق الخاصة المحلية والبلدية .

**السيق بلدية من بلديات معسكر le petit Robert ,Paris 1984 ,p 1668

***كانت إدارةأورلانزفيل إدارة فرنسية في الجزائر. فاعتبارا من 4 مارس 1848 اصبح كجزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، تغ.ي مساحة 12 257 كم ² بـ 633 630 نسمة وتمتلك خمس مقاطعات فرعية، شرشال، وعين الدفلة، وميليانة، وتنس، وثنيت الحد. تم الحفاظ على تسمية أورلانزفيل او الأصنام بعد استقلال الجزائر، وأصبحت ولاية الشلف le petit Robert. ,Paris 1984, p 389

[1] De chabaud la tour : sur une Nécessité d'un emprunt de 300 millions: pour l'exécution des grands travaux publics de l'Algérie , Hachette Livre, Ed 1855, pp 9 - 11

[2] Delavigne, Paul : Chemin de fer de l'Algérie par la ligne centrale du Tell avec rattaches à la côte, Dubos (Alger), 1854,pp23-25

[3] Robert Estoublon ,Adolphe Lefébure : Op-Citp 197-198

- خط يوازي البحر ويربط بين الشرق والغرب حيث يربط شرقا بين الجزائر وقسنطينةو يمر بالقرب من سور الغزلان Aumale وسطيف وغربا بين وهران والجزائر ويمر بالقرب من البليدة وعمورة والشلف Orleansville والسيق Saint–denis du Sig الىSainte–Barbe واد تليلات[1].

- ينشأ من الموانئ الاساسية خطوط سكك حديد وتتقاطع مع الخط الرئيسي البحري شرق –غرب ثم ربط سكيكدة Philippeville او ميناء سطورة بقسنطينة وبجاية وسطيف وعنابة وقسنطينة عبر قالمة وفي الغرب تم ربط تنس والشلف وارزيو ومستغانم الى غليزان ووهران الى تلمسان عبر واد تليلات وسيدي بلعباس.[2]

في عام 1860 تم منح الامتياز للشركة السكك الحديد الجزائرية وتم الشروع في ربط وتهيئة المسلك من محطة الآغا وبوفاريك وتم تدشينه في 8 جويلية 1862 غير ان الشركة لم تستطع الوفاء بإلتزاماتها رغم الاموال التي تحصلت عليها فالمساهمات قدرت 6مليون بفائدة قدرت 5% على راس مال المقدر بـ55 مليون فرنك ومع صدور قانون 20 جوان 1860 الذي يحدد شؤروط تمويل امتياز انشاء خطوط الجزائر –البليدة –وهران – saint –Denis du sig الى غاية قسنطينة[3] وانشاء شبكة وفقا لمبدأ المنفعة العامة متضمنا ثلاثة تفرعات الاول يمتد من سكيكدة الى قسنطينة 87 كلم والجزائر والبليدة 51 كلم ووهران السيق 52 كلم. كان هدف الربط هو تنمية المستوطنات خاصة مستوطنةsaint Denis du sig استنادا الى المدونة الوزارية خاصة بعد صدور قانون 8 افريل 1877 [4].

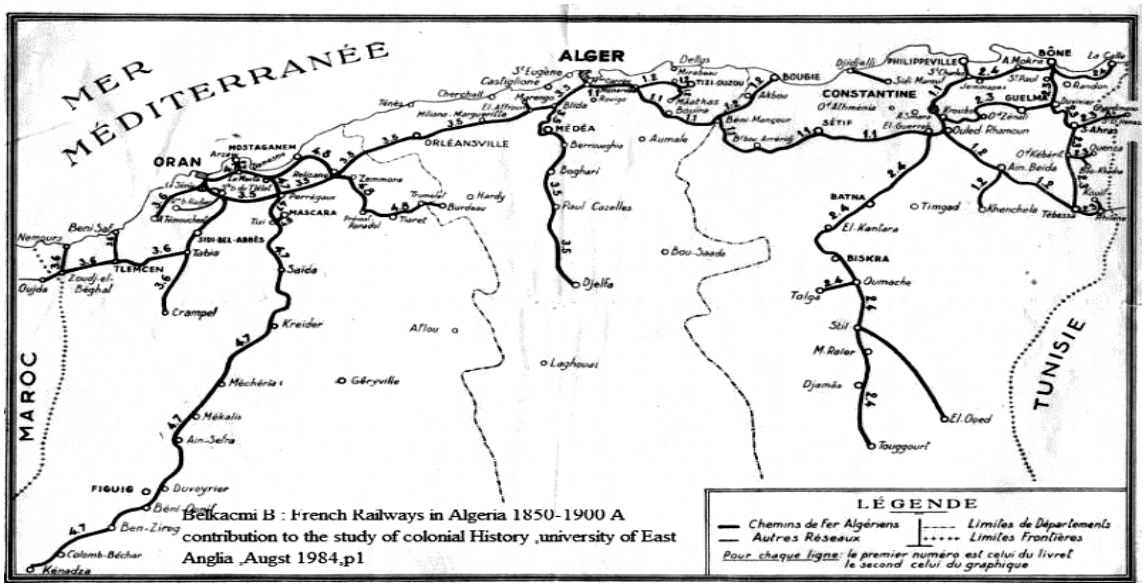

Belkacmi B : French Railways in Algeria 1850-1900 A contribution to the study of colonial History ,university of East Anglia ,Augst 1984,p1

خريطة رقم 13 لخطوط سكك الحديد الى غاية 1919

[1] GGA : Annales des ponts et chaussees. Lois, decrets, arretes et actes,N°731 du 11juin 1873 , p417-419
[2] Victor Bérard :Op-Cit , pp63-65
[3] Journal des chemins de fer, Vol,21, 1862 ,p39et Petr Aleksandrovich Chikhachev Espagne, Algérie et Tunisie, lettres à Michel Chevalier , Libriarie Bailierre et fils ,Paris ,1880 , pp344 et suit ,et Edouard Sautayra :Législation de l'Algérie….. T1,Op-Cit ,p73-74
[4]Edouard Sautayra :Législation de l'Algérie….. T1,Op-Cit ,p73-74

3- مشاريع سكك الحديد ومعضلة تحديد أصناف الخطوط

شكلت عملية مد سكك الحديد بإفريقيا الشمالية لفرنسا تحديا خاص فالدراسات الخاصة التي أولت الاهتمام لها ومن بين ذلك كتاب*la géographie des chemins de fer français* للكاتب lartilleux الذي ظهر عام 1949 وقد شكلت الخطوط ذات المواصفات1.055 متر اهم انشغال فقد فتحت سلطة الامبراطورية الثانية الباب امام المستثمرين لاستثمار في قطاع النقل بسكك الحديد وكان النموذج الانجليزي الذي طبقه PO في جنوب افريقيا بربط منجم الحديد بمصنع التعدين على طول 7 كلم بنوع خط 1.0668 متر ثم اتجه الى فتح الخط المنجمي لنقل المسافرين عبر نموذج 1.200متر فكان النجاح الذي حققه هذا النموذج حافزا بالنسبة لفرنسا عام 1860 وهذا التاريخ يشكل التحدي الحقيقي لمشروع السكك باصدار قانون 12 جويلية 1865 الذي يفرض نموذج السكة وابعادها بالنسبة للجزائر وبالرغم من الخطأ الذي ارتكب من قبل الاداريين حول صنف السكك فبدل ان يكون من صنف 1.100 متر المسافة بين السكة والسكة المقابلة تم تحديد المسافة بين المحاور فكانت نتيجة ذلك ان الخط المنجز من السكة كان من صنف 1.055 متر وهو النموذج البعيد عن النموذج الانجليزي الكفء غير انه فيما بعد ستعمل الشركة على تجسيد نموذج جزائري في الشرق القسنطيني عبر الخطوط الجزائرية التي بلغت 2200 كلم لكنها كانت من الصنف 1.100 الذي يبقى هو السائد، وفي عام 1874 تحصلت الشركة على امتياز مد خط من صنف 1.055 على طول 175 كلم بين ارزيو وسعيدة وتم فتحه لكل الأنشطة والنقل عام 1879 فقد شكل عام 1874 بإ نشاء خط ارزيو سعيدة على طول 175 كلم من قبل الشركة الجزائرية الفرنسية لسكك الحديد صاحب هذا الامتياز مقابل منح امتياز استغلال 300 ألف هكتار من الحلفاء في منطقة الهضاب العليا المحيطة بسعيدة وقد وجه هذا الخط لضمان نقل الحلفاء الى اقرب ميناء بارزيو[1] وبعد مدة تحصلت الشركة على امتياز مد خط جانبي لربط تيزي بمعسكر على مسافة 12 كلم. هذه الخطوط كلها ظلت مرتبطة بالمشروع الاستيطاني .

II- الشركات الاستثمارية في ميدان السكك الحديد

كان اول استثمار في مجال سكك الحديد بموجب قانون 20 جوان 1860 الذي منح لشركة خطوط سكك الحديد بموجب دفتر شروط محدد يتضمن انشاء 3 خطوط لاستغلال التجاري من 178 كلم[2] ومع ظهور شركة سكك حديد الجزائر كشريك لشركة باريس– ليون –المتوسط PLM التي كانت ممولة من قبل العديد من رجال المال رغم انها برهنت عدم قدرتها على انشاء خط سكيكدة – قسنطينة، فان الادارة الاستعمارية استمرت في دعم برنامجها المحدد المعالم في مرسوم 1857 .فمشروع سكك الحديد بالنسبة للحكومات الفرنسية ضرورة للتنمية الاقتصادية بوجود خمس شركات تتقاسم خطوط لا تصل في مجملها الى اصغر خط بفرنسا، ونتيجة لمردود نشاط الخطوط المنشأ فقد قررت الحكومة الفرنسية منح الامتياز

[1] Jean Courau : Les chemins de fer de l'Algérie-Tunisie: leur état actuel, leur histoire et leur avenir , librairie centrale des sciences J. Michelet,Paris ,1891,p,p16,118

[2] René Theby : les chemins de fer Algériens : Économiste Européen ,Vol60 , Edmond Théry, Paris ,1922,p24

لانجاز وتسيير الخطوط الجزائرية للادارة الجزائرية فهذه الاخيرة سارعت الى وضع دفتر شروط وميثاق لكل شركة وبموجب الاتفاقية تم تحديد العلاقات المالية مع السلطات وكذلك التزاماتها تجاه الحكومة وتجاه المستغلين من العامة لهذه الخطوط[1].

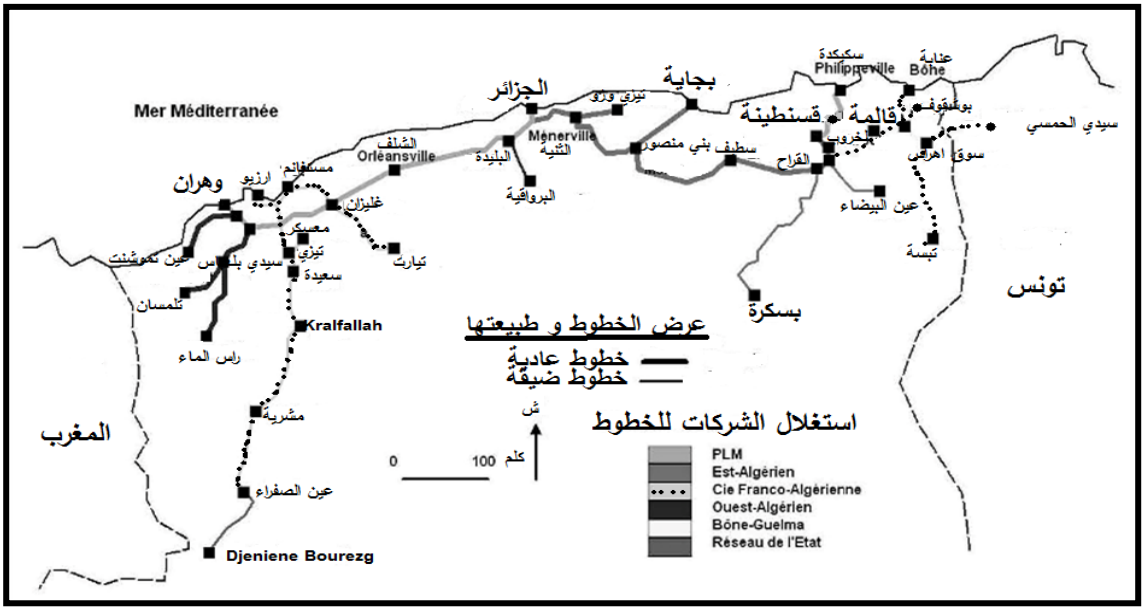

خريطة رقم 14 لاستغلال خطوط سكك الحديد من قبل الشركات الاستثمارية

المصدر بتصرف ونقلا عن : Marlio, L : Voies ferrées (France, Algérie, Tunisie, et colonies françaises),T1, P. Dupont, Paris , 1912, p71 et suit et p500 et suit

لقد كان هدف الحركة الاستعمارية الفرنسية الشروع في استغلال خيراتها بعد أن دون الاهتمام بتنمية المناطق الاهلية او التي يقطنها الاغلبية الجزائرية المستغلة اقتصاديا المهمشة تنمويا وما كان لها أن تنجح في تحقيق أهدافها الخاصة في استغلال المستعمرة الاعن طريق وضع آليات للاستغلال الرأسمالي، ووسائل الاستغلال الاقطاعي الفلاحي والتي تمثلت في مد شبكة للمواصلات خاصة سكك الحديد او المسالك البرية لربط الساحل والمدن الساحلية وربط المراكز الاستيطانية لما تحققه من فوائد عسكرية سواء في قمع الثورات او نقل الجنود[2]وهذه الوسائل هي التي ستساعد على خدمة المقاولة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.فسنت التشريعات المحّفزة على جلب شركات الامتياز الكبرى، لتجسيد مشروع شبكة سكك حديدية تصل بين مناطق الاستيطان ومراكز والمدن الاستيطانية خاصة الشمال بتمويلها الذاتي، في مقابل حصولها على حق الاستغلال. والانتفاع وبذلك توافد على مستعمرة الجزائر عدد من شركات الامتياز الفرنسية والأوربية التي تكفلت ماليا وتقنيا بالعملية خاصة وحصلت خمس منها على امتياز إنجاز خطوط حديدية في عمالات الجزائر الثلاثة الجزائر، وهران، قسنطينة:

[1] Maurice Antoine Bernard : les chemins de fer Algerien ,Thése pour le Doctorat en sciences politique et économique ,24 Mai 1913 ,a Paris , Adolphe Jourdan Editeur ,Alger ,1913,p 63

[2] Robert G : "les chemins de fer francais dans l'Afrique centrale"l'Explorateur ,vol 3 année , bureau du journal ,Paris ,1875 pp246-248

1. <u>شركة باريس ليون المتوسط</u>*PLM: وهي شركة انشئت بموجب اندماج بين شركة باريس ليون –المتوسط وتم انشاءالشركة بتاريخ 3 جويلية 1857 برأسمال 400 مليون فرنك مقسمة الى 800 الف سهم كل سهم بسعر 500 فرنك وبفاءدة 4% مع صدور قانون 20 جوان 1860 الذي اقر منح مشاريع الامتياز لانجاز الخطوط الاساسية الرابطة بين الشرق والغرب وبموجب عقد الامتياز الخاص بتاريخ 07 جويلية 1860 تحصلت شركة روستان وشركاءه على امتياز قسنطينة –سكيكدة– الجزائر– البليدة وهران– السيق [1]، وبتاريخ 11 جويلية 1860 صدر مرسوم ينشأ شركة سكك الحديد الفرنسية الجزائر CCFA** بمساهمة الحكومة بـ6مليون فرنك من مجموع رأس المال المقدر بـ55مليون وبفائدة قدرت 5% ومدة الامتياز 99سنة ومنحت الاتفاقية للحكومة الحق في اعادة شراء الامتياز واستغلال المشروع بعد خمسة عشرة سنة غير ان نقص الاموال وعزوف المستثمرين عن الاكتتاب دفعهاالى الاكتفاءبالخط الاولالرابط بين الجزائر والبليدة الذي تم تدشينه في جويلية عام 1862ونظرا لهذا الضعف المالي اتجهت الشركةالجزائرية الىالاندماج مع شركة PLM والتفاوض على اساس التنازلعن الخطوط الممنوحة ضمن مشروع فابان مقابل الاندماج وبذلك تمكنت الشركة من الخروج من المازق باصدار اكتتاب للحصص حيث اصدرت 470924 حصة وهو ما ادخلها في تناقضات مع حاجياتها لتمويل ومايلاحظ من المعاملات الوسطية للاسهم عام 1864 وتمكنت من انجاز خطوط جديدة حيث انجزت خط غليزان ووهران 1868 وخط قسنطينة –سكيكدة 1870، وخط الجزائر وهران 421 كلم [2] ونتيجة للمشاكل الكثيرة بفعل ارتفاع كلفة الانتاج تنازلت الشركة PLM عن الامتياز بموجب الاتفاقية الثنائية في 1 ماي 1863 ومع صدور قانون 18 جويلية 1879 لتنظيم شبكة سكك الحديد وتقاسمت خمس شركات الامتياز :المجموعة الغربية –المجموعة الشرقية[3].

2. <u>شركة الشرق الجزائري</u>:انطلقت الشركة في عملية الاستثمار منذ 1875و اصبحت مندمجة مع الشركة العامة لسكك الحديد الجزائرية في 25 اوت 1907 وقد تحصلت على امتياز مد الخطوط على النحو التالي[4]:

* Compagnie des chemins de fer de Paris - Lyon - la méditerranée

[1] GF/ Annales des ponts et chaussees. Lois, decrets, arretes et autres actes ,N° 1454 du 19 juin 1853 Carilian Goeury,Paris ,1856 ,429 -451

** CCFA= Compagnie de Chemin de Fer Franco-Algérienne

[2] Raymond Joseph Aynard : L'œuvre francaise en Algerie,Hachette ,Paris ,1912 , pp335-345 et Louis Félix Marie François Franchet d'Espérey : Une Œuvre française: l'Algérie; conférences organisées par la Société des anciens élèves et élèves de l'École libre des sciences politiques, F. Alcan, Paris,1929pp 278-279

[3]Maurice Antoine Bernard : Livre Les chemins de fer algériens,Adolf Jourdan Editeur ,Alger 1913 pp15-16

[4]Jean Courau : Les chemins de fer de l'Algérie-Tunisie: leur état actuel, leur histoire et pp62-71**et** Soutayra E : Législation de l'Algérie: Lois, ordonnances, décrets,….Vols 2 à 3,…Op-Cit pp43 et suit

جدول رقم69 لخطوط سكك الحديد المنجزة من قبل شركة الشرق الجزائري

الخط	سنة الانجاز والافتتاح	المسافة بالكلم
الحراش –الثنية الثنية –العلمة	20ديسمبر 1877–3ديسمبر 1878 وافتتح 5اوت 1879 والثاني 25 سبتمبر 1881	199
الجزائر– الثنية –بويرة –سطيف– قسنطينةقسنطينة –سطيف	1879–1886 ثم ثنية– سطيف 3نوفمبر 1886، 15 ديسمبر 1875 الى 20 ماي 1879	453
الثنية – تيزي وزو *	1886–1888	54
بني منصور –بجاية	1887–1888	88
القراح – بسكرة	1882	201
القراح –باتنة	1 نوفمبر 1882	80
باتنة –بسكرة	1886–1888	121
اولاد رحمون –عين البيضاء	1889	92
عين البيضاء –خنشلة	10 جوان 1905	54 كلم
بسكرة –تقرت	2ماي 1914	217
Jean Courau : Les chemins de fer de l'Algérie-Tunisie: leur état actuel, leur histoire et pp62-71et Soutayra E : Législation de l'Algérie: Lois, ordonnances, décrets,…. Vols 2 à 3,…Op-Cit pp43 et suit		

وقد حاولت الشركة في اطار المنافسة الاندماج مع شركات اخرى غير انها سرعان ما تمت تصفيتها بقيام الحكومة بشراء عقود امتياز استغلال الخطوط الواردة في الجدول[1].

3. <u>شركة عنابة قالمة</u>:وستصبح الشركة تحمل اسم اخر وهو شركة مزارع السكك الحديدية التونسية في 08 جوان 1923، تاسست الشركة في 2افريل 1875 برأسمال بلغ 12مليون فرنك بعد ان غيرت تسميتها وقانونها الاساسي من شركة بناء سكك الحديد انجازات للاشغال العامة *Société de construction des Batignolles* الى شركة سكك الحديد عنابة قالمة [2]و اسند اليها مشروع مد الخط الرابط بين عنابة –قالمة عام 1875على مسافة 88 كلم ليصل الى تونس[3] ثم انطلقت في انشاء خط قالمة –لخروب بموجب قرارالامتياز 29 مارس 1877 واصبح مستغلا ابتداء من جوان 1879 اضافة الى خط Duvivier(بوشقوف حاليا) –سوق اهراس – سيدي حميسي الذي اصبح عمليا وضالح للاستعمال بتاريخ 1888و اخر خط كان الخط الرابط بين سكيكدة–قسنطينة بتاريخ 1895 [4].

كما اشرفت الشركة 11 ماي 1898على تسيير تراموای Saint paul– Randon 1852 (البسباس حاليا) بمقاطعة قسنطينة بطول 11، 4 كلم [5]وقد بلغ طول الخطوط المنجزة من قبل هذه اشركة بـ449 كلم مقسمة على النحول التالي[6] :

*بعض المصادر تشير الى ان بداية الاشغال كانت في 23 ديسمبر 1882 وان بداية الاستغلال كانت في 23 اوت 1885

[1] GF :Bulletin des lois de la République française, T31, B.N° 953 Imprimerie Nationale ,Paris , 1885 ,pp 689-692

[2]GGA : Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Vol 16,…Op-Cit pp186-188

[3]Maurice Antoine Bernard : Les Chemins de fer Algériens, …..Op-Cit ,p14-15p67

[4] Anne Burnel : La Société de construction des Batignolles de 1914-1939: histoire d'un déclin, Librairie daroz Genève Paris ,1995p 138

[5] C.A.O.M : 156 AQ 1et 3 , Compagnie des chemins de fer Bône-Guelma ,archive en ligne ,consulté le 22 Mars 2012

[6]Gilbert Meynier : L'Algérie révélée Op-Cit, p. 156

جدول رقم 70 لخطوط سكك الحديد المنجزة من قبل شركة عنابة– قالمة

الخط	سنة الانجاز	المسافة بالكلم
عنابة –Duvivier	1876	55
Duvivier–قالمة–لخروب	1879–1877	168
Duvivier–سوق اهراس– غار الدماء(الحدود التونسية)	1884–1881	105
سوق اهراس –تبسة	1888	130
المصدر: Gilbert Meynier : L'Algérie révélée : la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siècle, éd. Librairie Droz, Genève, 1981, p. 156		

4. شركة الغرب الجزائري : شركة ذات اسهم انشأت في 10 نوفمبر 1881 خلفا للشركة السابقة خطوط سكك الحديد للغرب الجزائري المنشأ عام 1876ثم صدر المرسوم المنظم للشركة بتاريخ 23 فيفري 1885 تحت رقم (1884–928°) يسيرها مجلس اداري يضم بين 5و 12 عضو يعينون لمدة 3 سنوات بحيث يساهم كل عضو بـ 40 حصة على الاقل اما الجمعية العامة فهي مشكلة من الاعضاء المساهمين بـ10 اسهم على الاقل التي تمت تصفيتها [1] ومع بروز الشركة الجديدة منحت امتياز انجاز الخط الرابط بين سيدي بلعباس وتليلات وتم تحديد راسمالها بـ8مليون فرنك مقسمة الى 16 الف سهم بمبلغ 500 فرنك لكل سهم وتم تقسيمها بالشكل التالي : 7000سهم خصص لتلقي المبالغ المالية النقدية و9000 سهم خصصت لتصفية الشركة السابقة "خطوط سكك الحديد للغرب الجزائري" ثم اصبحت برأس مال بحلول جوان 1881 بلغ 11مليون فرنك[2] لفتح الاكتتاب من جديد بـ6000 حصة ليتم رفع رأس مالها الى 17 مليون باكتتاب جدي قدر بـ12الف حصةوبتاريخ سبتمبر 1886 طرحت في سوق السندات بسعر بلغ 525 فرنك للسهم بما فيها توجيه 500 فرنك الى رفع من راسمالها وقد قدر الاكتتاب بـ34الف سند بـ500 فرنك يتم تسديده بقيمة 600 فرنك واسند اليها انجاز اربعة خطوط اخرى كلها تتمركز في الغرب وخطين في الوسط غير انها سرعان ما فشلت في ادارتها والاستمرار في النشاط .[3]

5. <u>الشركة الفرنسية الجزائرية</u>:انشات بموجبالاتفاقية المنعقدة بتاريخ 13 فيفري 1873 برأسمال قدره 8 مليون فرنك وكلفت بتغطية الناحية الغربية والجنوبية الغربية حيث منحت امتياز استغلال خط مستغانم تيارت والمقدر مسافته بـ 200 كلم لمدة 50 سنة كما تم السماح لها بطرح اكتتاب بمبلغ 20 مليون فرنك[4] ومقابل الانجاز للخطوط المسندة للشركة سلمت لهم 300الف هكتار من الاراضي والهدف هو تغطية المنطقة الجنوبية الغربية بمراكز استيطانية وتسهيل عمليات الاستغلال للثروة النباتية من الحلفاء [5]الا انه سرعان ما افلست بفعل الازمة المالية التي عصفت بها واشرفت الادارة الفرنسية على ادارة شبكتها شبكتها المتمثلة في خطوط : ارزيو –مستغانم– تيارت، ليتم مد خط جديد يربط شركة مقطع الحديد

[1]Charles Marchal : Bulletin judiciaire de l'Algerie: doctrine, jurisprudence, législation, Vol 8, 1884 Adolphe Jourdan , Alger ,1885, pp327-330

[2] Sautayra E :Législation de l'Algérie: lois, ordonnances, décrets et arrêtés, Vol 2 … Op-cit pp58 et suit

[3] Jean Courau : Op-Cit ,pp146-148

[4] GF :Assemblée nationale (1871-1942). Chambre des députés : Annales de la Chambre des députés: débats parlementaires, Vol 13"Séance du 7 Mars 1885 "Imprimerie du Journal Officiel,Paris ,1885,p491

[5] GF :Bulletin des lois de la République française,Vol.31, Imprimerie National ,Paris 1885p179pp45-47

بمستغانم ووهران[1]ومع فشل الشركات الخاصة بادارة الشبكة قررت الحكومة الفرنسية استرجاع الامتياز والاشراف عليها ليسلم استغلالها للعمالات الامر الذي مكنها من انشاء 2905 كلم عام 1879[2]كما تحصلت الشركة بموجب اتفاقية 20 ديسمبر 1873 على مشروع خط ارزيو–سعيدة عبر الهضاب العليا والمقطع واذي تعهدت فيها الشركة بامجاز المشروع خلال ست سنوات مقابل حصزل الشركة على امتياز استغلال الحلفاء علة مساحة قدرت بـ 300 الف هكتار حيسث سيتم الاستغلال وفقا لمعيار دفع حقوق على الاستغلال فمقابل كل طن حلفاء خام سيتم دفع 15 سنتيم الى غاية وصول الكمية الى 100الف طن ليرفع قيمة الرسم الى 25 سنتيم [3].

غير ان ارتفاع كلفة الانجاز والصعوبات المالية الفرنسية والصعوبات الطبوغرافية وعدم اتضاح الرؤية في الوجود الفرنسي في الجزائر في حد ذاته كان عائقا امام تطور الاستغلال الاقتصادي لهذه المادة، ومع تولي تيرمان Tirman الحكومة العامة بالجزائر بدات الادارة الاستعمارية في وضع تصور لبناء خط حديدي [4]قد سهلت هذه الشركات منذ انطلاق مشروع السكك عام 1851 للاستعمار الفرنسي التوغل الى المناطق الداخلية ثم الجنوبية في الوقت نفسه تم ربطها اقتصاديا بالموانئ لاستغلال مواردها الأولية، واستنزاف خيرات الجزائر الطبيعية لصالح الاقتصاد الفرنسي.ولذا اعتبرت سكك الحديد شرطا أساسيا للاستيطان، كما اعتبرت في الوقت ذاته شرطاأساسيا للاستغلال الاقتصادي من خلال:

–1 تفعيل دور الشركات الأوروبية والكولونيالية الخاصة في تموين السكك الحديدية خاصة تلك التي يملكها رجال المال لاستثثار بالثروات الطبيعية والحيوانية، بالمستعمرة بتصديرها سريعا حيث سيتم منح مبلغ 18 مليون لمشاريع حكومية[5].

2 وضع آليات وهيئات إدارية رسمية تقوم على تأطير الاستغلال والإشراف عليه، وبالتالي التحكم الكلي في المقاولة الاستعماريةانطلق المشروع على الشكل التالي :

- سانت اوجانEugene Saint(بولوغين)– ريفيقو Rovigo(بوقرة)بطول 44كلم ومن دلس الى بوغني 67كلم.

- الجزائر الى لقليعة 43 كلم وتم الترخيص بهذا الامتياز للسيد Cage الذي انشأ بموجب المرسوم رقم 28322 بتاريخ 20 جويلية 1894 شركة الخطوط لسكك الحديد عبر طرق الجزائر *la societé des chemin de fer sur routes d'Algérie*[6]بخطوط من صنف متر و5سم وتم فتح المشروع للاستغلال بين اعوام 1894 –1900خط شرشال –Marengo (العفرون) 29 كلم بخط فرعي يربط

[1] GF : Bulletin des lois de la République française, Vol 12,Op-cit ,1876 pp 136-137
[2] GF : Bulletin des lois de la République française, Vol 12,Op-cit ,1876 pp 89-90
[3]Alfred Maurice Picard : Les chemins de fer français: Documents annexes. Lois réglements, conventions ,la costitution et le regime du reseau , T4 ,Rothschild Editeur ,Paris ,1884 p537-538
[4] Kenneth Vignes :Le gouverneur général Tirman et le système des rattachements: échec d'une expérience tendant à l'assimilation administrative de l'Algérie,Larose, 1958,p 260p362
[5]L. Larose & L. Tenin :Le rachat des chemins de fer algériens: étude de la loi du 23 juillet, 1904 Librairie de la Société du Recueil général des lois et des arrêts, , 1905, p 29,p 57,
[6] GF : Bulletin des lois de la République française, Vol 49, BN° 1643,…1894 Op-Cit ,p146-147

عين طاية بـ Maison Carré(الحراش) على مسافة 20كلم وخط فرعي من رويسو على طول 3 كلم يرتبط مع خط الجزائر روفيقو Rovigo (بوڤرة بالبليدة) ونفس الخط يمتد الى فرع affreville (خميس مليانة) –عمورة على مسافة 37 كلم الى جانب خطوط اجتنابية :تنس– Orleansville(الشلف) بت58 كلم وخط البويرة – Aumale(سور الغزلان) بـ 48 كلم و97 كلم اضافية لربط منطقة بوغني [1].

- خط بني صاف –تلمسان 67 كلم .
- خط غليزان Paradol – Prévost(دائرة مشرع الصفا بتيارت) عبر زمورة و montgolfier (الرحوية) بمسافة 85 كلم .
- خط دعم الوحدة بين الخطوط السابقة لتحقيق الترابط بينهما والرابطة بين غليزان – Uzés le Duc(واد الابطال) حاليا بمعسكر مع خط Paradol – Prévost (دائرة مشرع الصفا) بتيارت يربط بخط مستغانم ثم تيارت بسيدي بلعباس بخط Uzés le Duc عبر عين تيزي ومعسكر بطول 147 كلم بالاضافة الى خط عين تيزي معسكر العاملة على طول 12 كلم [2].
- الخط الرابط بين تبسة وقابس التونسية [3].

قصد الاستجابة لمتطلبات الاستيطان وبناء اقتصاد استغلالي قائم على استغلال الثروات بشكل واسع واشمل فبدا بتقديم مشاريع لانشاء نظام سكك حديد لشركة باريس ليون للمتوسط عام 1857 كلفت بمهمة انشاء خطوط سكك حديد جديدة استراتجية :

- الاول يربط بين الجزائر ووهران 426 كلم.
- الثاني في شكل مواز للساحل يربط بين سكيكدة –بقسنطينة على طول 86 كلم.

فانشات خط يربط بين تلمسان وسيدي بلعباس ووهران والجزائر عام 1863 وخط عام 1864 يربط بين مستغانم والمحمدية ووهران –الجزائر وفي سنة 1871 تم فتح خط حديدي بين وهران والجزائر – غليزان.

[1]Louis Hamel : Les chemins de fer algériens, étude historique sur la constitution du réseau."Le classement de 1857", A. Jourdan, 1885,p115
[2] René Theby : Op-Cit ,pp 17-19
[3] Louis Hamel :Idem,pp 97-99

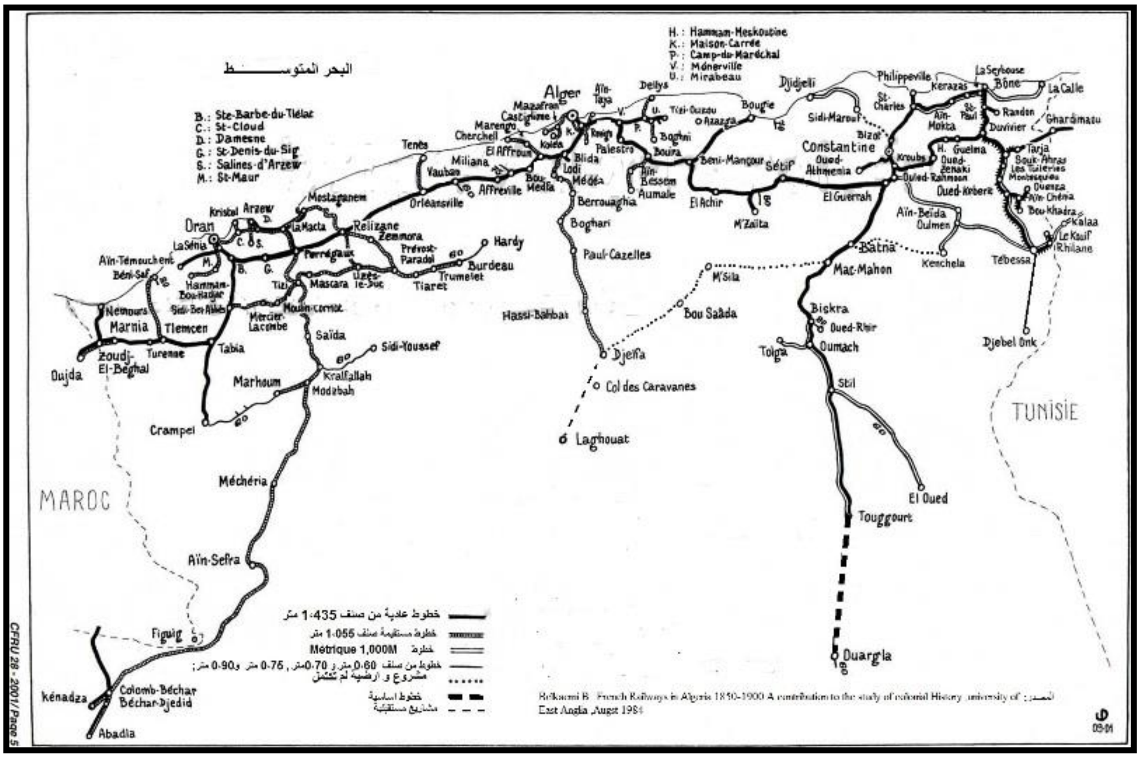

خريطة رقم 15 لنظام المواصلات لسكك الحديد نهاية القرن19

المصدر بتصرف : Belkacmi Boualem : French Railways in Algeria 1850-1900 A contribution to the study of colonial History Thesis (Ph.D),university of East Anglia ,Augst 1984

وبعد حرب السبعين 1870–1871 سمحت المجالس العامة لشبكة الطرق سكك الحديد اهمية خاصة حيث سمحت للمقاولين باستغلال الحلفاء مقابل التكفل بمد سكك الحديد تربط الهضاب العليا بموانئ التصدير فانشاء شركة عنابة –قالمة وتم منح امتياز مد خط الحديد الى تونس وبلغ طول شبكة السكك الحديد 3033 كلم[1].

III- مشاريع سكك الحديد للجنوب الكبير

شرع في التفكير في ربط الصحراء بخط عابر للصحراء من قبل المهندس "دي دوبونشال" حيث اقترح ربط الجزائر بالسودان لضرب طرق التجارة المعروفة، اذ شكلت سنة 1842 نقطة انطلاق لانشاء خطوط سكك الحديد لربط المدن الداخلية بالمدن الساحلية الى جانب ربط الجزائر بافريقيا عبر بوسعادة ورقلة على ان يتفرع الى فرعين رئيسسن فرع باتجاه تونس وطرابلس والفرع الثاني باتجاه عين صالح والهقار على ان تنطلق الاشغال مطلع عام 1853 غير ان تازم الوضع باوروبا نتيجة حروب القرم حال دون البدا بالمشروع الى غاية 1856 اي بادر احد المهندسيين المتحمسين وهو المهندس ادولف دوبونشيل

[1] بن داهة عدة : الاستيطان ...نفس المرجع السابق، ص ص 166، 167

Adolphe Duponchel* الذي كان متحمسا لربط المستعمرات الفرنسية الافريقية بعضها ببعض[1] خاصة مشروعه لربط الجزائر بالاغواط في اطار الخط العابرللصحراء [2]فصدر مرسوم 8افريل 1857 الذي قرر انشاء 1357 كلم من الخطوط سكك الحديد وقدمت الادارة الفرنسية لشركة باريس – ليون، البحر المتوسط والشرق امتياز بناء الخط الرابط بين الجزائر ووهران والثاني الذي يربط سكيكدة بقسنطينة وانطلق العمل في 12 ديسمبر 1859 الجزائر البليدة على طول 40 كلم دشن الطريق في 8سبتمبر 1862 ومنحت عملية تسيره الى الشركة الجزائرية لسكك الحديد *Compagnie des chemins de fer algériens*.[3] التي وضعت لفائدة السلطة مبلغ 100 مليون فرنك لتطوير التجارة [4]من خلال تطوير سكك الحديد . ولمد اطول شبكة عبر السهول العليا تم انجاز 182 كلم لربط السواحل بشمال الصحراء[5]وقد كان مشروع السكك يهدف لى استغلال الاراضي الفلاحية الممتدة عبر الخط وخصص للمشروع مبلغ 200 مليون فرنك تقدم به الاقتصادي 'بيروا بولي ' غير ان المشروع فشل [6]وفي عام 1906 بلغ طول خطوط الشبكة كاملة من 3400 كم منجزة وفي الخدمة[7]، و ظهر للوجود ثلاثة خطوط رئيسة :

---

*Adolphe Duponchel: مهندس فرنسي (1821–1903) عرف عنه شغفه بمد خطوط سكك الحديد العابرة للصحراء الجزائرية خاصة اثناء توليه مصلحة الري كان أدولف دوبونشيل، المولود في 17 ماي 1821، وتوفي في 30 جويليةو 1903، مهندسًا فرنسيًا، معروفًا أساسًا بدعمه من عدة منشورات مشروع سكة حديد عبر الصحراء يربط الجزائر بالنيجر Annales de géographie, 1904, vol. 13, n° 67, p. 88

Annales de géographie, 1904, vol 13, n° 67, p. 88" Nécrologie. Adolphe Duponchel" Maurice Zimmermann

[1] بن حراث علي: السياسة المائية واثارها في الجزائر على المشروع الاستيطاني، اطروحة دكتوراء علوم، ، جامعة الجزائر الجزائر 2011، ص 55

[2] Adolphe Duponchel : Le chemin de fer trans-Saharien, jonction coloniale entre l'Algérie et le Soudan: Études préliminaires du projet et rapport de mission,C. Coulet, 1879,p 260-262

[3]René Théry :Les chemins de fer algériens,L'Économiste européen, Paris ,1922,p 25

[4] Courau Jean : Les Chemin de fer de l'Algérie –Tunisie leur Etat une histoire et leur avenir ,librairie Centrale des sciences ,J .Michelet ,Paris 1891, p111

[5]ابراهيم مياسي : الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837–1934، دار هومة ن الجزائر، ط1، 2007، ص 438

[6] اندري نوشي واخرون : الجزائر ..... نفس المرجع السابق، ص 344

[7]Amar Imache ،Marcel Kuper ،Sami , ،Tarik Hartani Bouarfa :La Mitidja vingt ans après: Réalités agricoles aux portes d'Alger, Edition Quae et Alpha ,Alger ,2010, p143

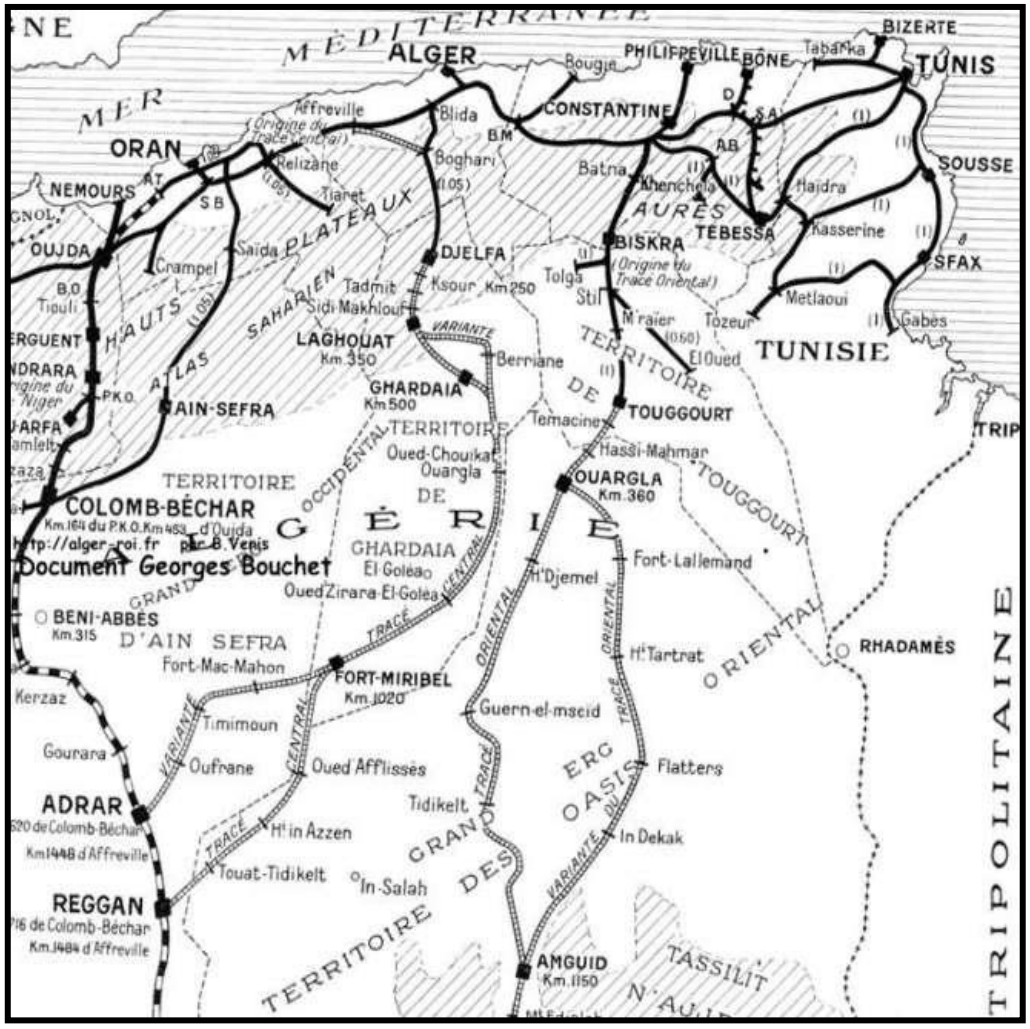

خريطة رقم 16 /أ، لمشروع ربط الجزائر بافريقيا جنوب الصحراء

Villepigue, A : Le Transsaharien et la colonisation de l'Afrique, facilités par les chemins de fer à voi mobile , societe des chemins de fer ,Paris 1890, p 59 anex

الخط الاول : قسنطينة ورقلة عبر بسكرة وتقرت.

الخط الثاني : البليدة الى الجلفة عبر لمدية.

الخط الثالث : المحمدية الى بني عباس عبر سعيدة وبشار[1].

[1] حميدة عميرواي واخرون : السياسة الفرنسية.....، ص ص85-86

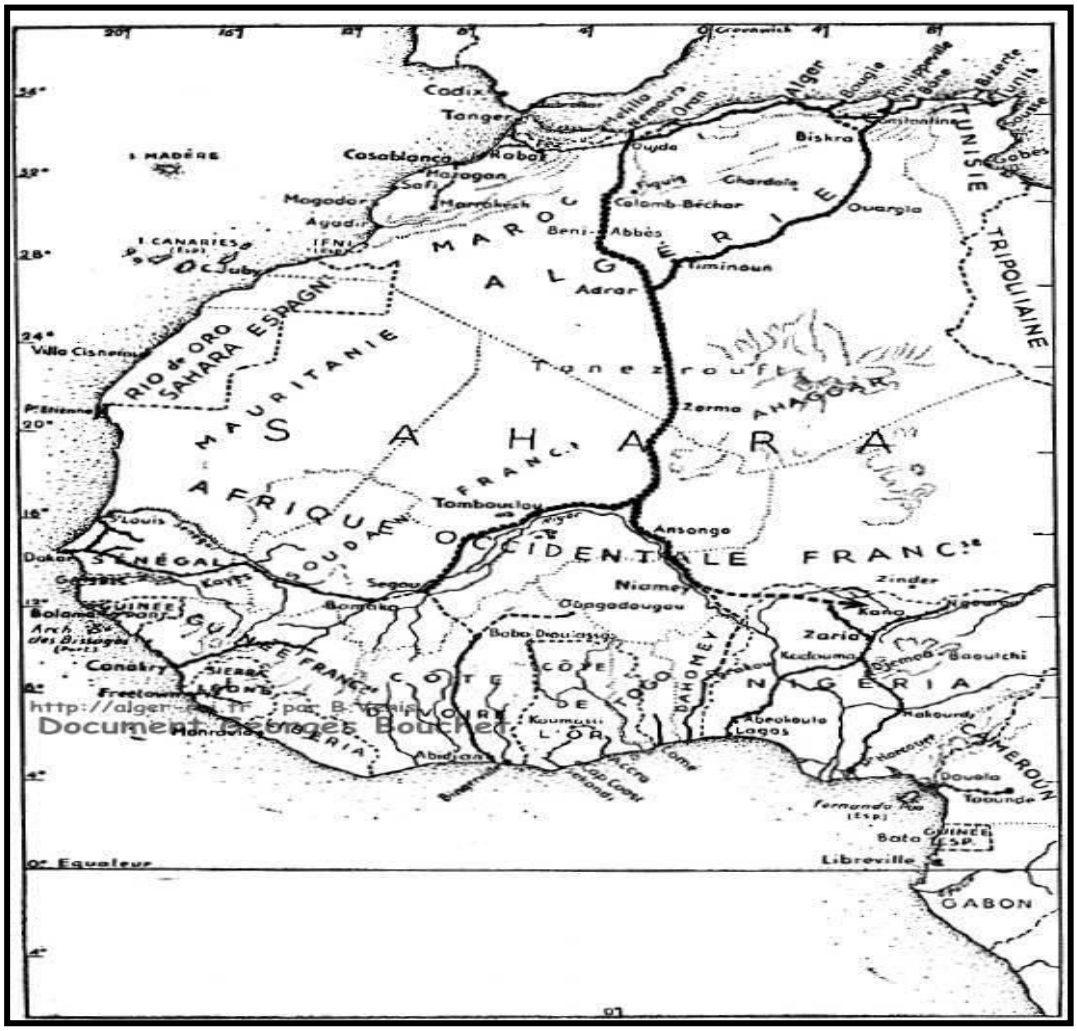

خريطة رقم 16 /ب لمشروع ربط الجزائر بافريقيا جنوب الصحراء الخط العابر للصحراء

المصدر: Colonieu Victor : le tracé central du chemin de fer trans-saharien ,Imprimerie de E l'huillier Langres France ,1880 ,p35,

في عام 1875 قدم مشروع لخط حديدي يمتد من الجزائر العاصمة الى توات وايغار وغار وتمبكتو وقد وافق وزير الاشغال العمومية دي فرايسينيه عام 1879 على المشروع معتبرا ان الاستحواذ على الصحراء سيمكن من منافسة مشروع الخط الانجليزي الرابط بين رأس الرجاء الصالح والقاهرة عبر افريقيا وتم الشروع في انجاز المشروع في حدود عام 1878 [1]وتمثلت الخطوط الصحراوية :

- الخط الشرقي عبر غدامس ليصل الى السودان.
- خط الوسط من ورقلة وامقيد نحو مرفق النيجر او نحو بحيرة تشاد. [2]

الى جانب العديد من الممرات والمسالك الريفية الى جانب الخطوط الرابطة بين المدن خاصة في المناطق الغربية التي كانت تشكل رهان الاستيطان الاوروبي ومكنت من شحن 94الف قنطار من

[1] Harold Tarry : Le chemin de fer Transsaharien, Impr. Nationale,Paris , 1893,pp2-4

[2] Paul Leroy-Beaulieu : Le Sahara, le Soudan Et les Chemins de Fer Transsahariens,Forgotten Books, 9 déc. 2016,paris ,pp 22-25 et aussi Adolphe Duponchel :Op-Cit ,p159-161

الحبوب ليرتفع الى 172000 قنطار خلال سنة 1864 [1]هذا التطور يدفعنا الى اجراء مقارنة مع بقية بلدان العالم في ضوء الاحصائيات المتوفرة [2].

جدول رقم 71الوضعية المقارنة لسكك الحديد في مختلف البلدان مقارنة بالجزائر.

المؤشر	الجزائر	تونس	المجموع	فرنسا 1885	السويد والنرويج	الشيلي
مساحة /كلم	478835	150000	628835	536408	775997	776000
نسمة لكل كلم	8	10	8.4	71	8	35
مجموع السكان	3817306	1500000	5317306	38218903	6579115	2720000
خطوط منجزة او في طور الانجاز	2991 كلم	260	3231	35581	8950	2654
ن/كلم خط	1276	5769	1635	1074	735	1025
كلم^2 /كلم خط	160	576	193	15	86	292

Courau . J : les chemins de fer de l'Algérie – Tunisie leur Etat actuel leur Histoire et leur avenir , Librairie centrale des sciences ,Paris 1891 ,p2

المطلب الثالث: سكك الحديد ودورها الاقتصادي

ومع تحول النظام في الجزائر الى الشكل المدني قررت المجالس العامة في الجزائر لشبكة الطرق ايلاء اهمية للطرق فسمحت باستغلال غابات الحلفاء مقابل التكفل بمد خطوط سكك حديد لربط مناطق الهضاب العليا بموانئ التصدير وانشات للغاية "شركة عنابة –قالمة "[*] و"شركة ارزيو–سعيدة " و"شركة الغرب الجزائري " وتكفلت "الشركة الفرنكو–جزائرية" المتواجدة بمنطقة المقطع لاستغلال الحلفاء بمشروع مد الخط الحديدي الرابط بين سعيدة وارزيو بطول 200 كلم مقابل استغلال مساحة 300الف هكتار من الحلفاء [3] لفائدة الشركة الجزائرية لاستغلالها والذي عرف "ببحر الحلفاء" والذي عرف "ببحر الحلفاء" بمنطقة خرفالله Khrafallahالتي تبعد عن ارزيو بـ 215 كلم وهي المنطقة التي تشكل ورشة حلفاء اذ يمر خط مشرية –الخيثر على طول 79 كلم الذي تم افتتاحه يون 7 اوت 1881 [4]وبلغت اطوال المشاريع3670 كلم [5].

[1]بن دهة عدة : نفس المرجع السابق، ج1، ص 162–166

[2]Courau . J : les chemins de fer de l'Algérie – Tunisie leur Etat actuel leur Histoire et leur avenir , Librairie centrale des sciences ,Paris 1891 ,p2

[*]شركة Bône–Guelma للسكك الحديدية هي شركة فرنسية عامة محدودة تأسست عام 1875 لبناء خطوط السكك الحديدية وإدارتها في الجزائر وتونس. في أوائل القرن العشرين، فرض تطور إدارة السكك الحديدية من قبل الإدارة الفرنسية في تونس والجزائر تغييراً في أداء المجتمع. في عام 1923، أصبحت شركة السكك الحديدية التونسية :

AQ 1 à 105 « Compagnie des chemins de fer Bône-Guelma », consulté le 13 novembre 2010156

[3]Coureau Jean : les chemins de fer de l'Algerie – Tunisie ,leur etat actuel ,leur histoire et leur avenir , librairie centrale des sciences ,j,Michelet , Paris 1891

[4] L'Ouest de l'Algérie. Réseaux exploités par la compagnie de l'Ouest-Algérien, lignes de l'Ouest-Algerien et de la societe Franco-Algerienne ,Challamel Editeurs,Paris ,1891,p146

[5] Louis Hamel : Les chemins de fer algériens: étude historique sur la constitution du réseau. Le classement de 1857 A. Jourdan, 1885,pp,26 77,100,112

I- الشركة الفرنسية الجزائرية واستغلال الحلفاء CFA

تأسست هذه الشركة عام 1873 برأسمال 8 مليون فرنك، وارتفعت إلى 20 مليون فرنك في عام 1874 لبناء السكك الحديدية أرزيو – سعيدة الى جيريفيل*. لم يتم تقديم اية ضمانات أو إعانات من الدولة لهذا الامتياز، ولكن الدولة وافقت على تسليم الشركة 300 ألف هكتار لشركة إسبارتو (الحلفاء) جنوب مقاطعة وهران تعويضا لها عن استثمارات CFA في بناء السكك الحديدية. باعتبار ان الحلفاء نبتة غير زراعية أي طبيعية وقد قدرت احواض الحلفاء في افريقيا الشمالية بـ 4 مليون هكتار بالجزائر و2 مليون هكتار بالمغرب و1، 2 مليون هكتار بتونس بقدرة انتاجي تصل الى:

الجزائر 250 ألف طن المغرب الاقصى 125 ألف طن وتونس 75 ألف طن بمجموع 450 الف طن وجل المساحة بالجزائر تتبع الدولة بعد أن تمت مصادرتها وحرمان القبائل الرحل من استغلالها وقد تركز الاستغلال على 3 مليون هكتار بينما بقيت المساحاالأخرى بعيدة نظرا لانعدام المواصلات [1] وقد اعتمد مساهمو شركة السكك الحديدية على استغلال شركة الحلفاء من أجل تجزئة رأسمالهم. ومع ذلك، فقد مرت هذه المؤسسة بالعديد من المحن التي كانت مجرد انعكاس وصورة للصعوبات الاقتصادية والسياسية والمادية التي واجهت الرأسمالية الفرنسية في الجزائر في القرن التاسع عشر. صاحب حقل زراعي كبير يسمى هابرا في سهل المقطع وسد على واد فرغوغ، ميسرة من 300 الف هكتار من أراضي الحلفاء وشبكة سكك حديدية الهامة – المؤسسة وبحكم طموحها الكبير جدا ووسائلها الخاصة – كانت الشركة CFA تعاني تباعا من المقاومات، الفيضانات، المنافسة الأجنبية خاصة الانجليزية وانخفاض قيمة الحلفاء والنبيذ تم بناء خط أرزيو–سعيدة في غضون خمس سنوات وفتح أمام حركة المرور في سبتمبر 1879. [2]بعد أقل من عامين، هز مقاومة المنطقة الجنوبية بأكملها من ولاية وهران، حيث محطات السكك الحديدية الفرنسية الجزائرية التي تم حرقها واضطر العمال في الامتياز إلى الفرار وترك ما يزيد عن 000 10 طن من الحلفاء امام مخاطر الفيضانات وبالفعل مع حلول فصل الشتاء والربيع من عام 1880 اجتاحت المنطقة سلسلة من الفيضانات تسببت في أضرار واسعة النطاق وانقطعتحركة المرور لعدة أسابيع. ومع حلول الشتاء المطر للموسم 1881–1882 شهدت المنطقة اسوأ فصل من الفيضانات

*جيري فيل، البيض حاليا : نسبة للغازي الكولونيل الفرنسي "جيري" تم إنشاء أول ثكنة ومستشفى عسكري بها في نفس سنة غزوها، وقد أخضعت منطقة البيض في إدارتها إلى الحكم العسكري حيث تأسست بها دائرة عسكرية في 18 أوت 1855 تولى إدارتها حاكم عسكري بمساعدة بعض أعضاء المكتب العربي من المتعاطفين مع فرنسا والمخلصين لها وبرتب متفاوتة كالبشاغا والآغا والقائد. وفي سنة 1920 أصبحت ملحقة تابعة للقطاع العسكري بعين الصفراء وفي سنة 1957 تحولت إلى دائرة مدنية تابعة لوهران وبعد سنتين تم ضمّها إلى سعيدة .وبعد الإستقلال وفي سنة 1984 أصبحت البيض ولاية رقم 32 وفقا للتقسيم الإداري الجديد الذي أقرّه قانون 09/84 المؤرخ في 4 فيفري 1984 . https://ar.wikipedia.org/wiki اطلع عليه يوم 16 افريل 2017

[1] GGA : Essai d'un inventaire des peuplements d'alfa de l'Algérie (situation au 1er janvier 1921), Imprimerie administrative É. Pfister, 1921,p 51

[2] Henry de Montessus de Ballore :Alfa et papier d'alfa, H. Dunod et E. Pinat, Paris 1909 ,pp10-14

تسبب في أضرار واسعة النطاق لمشاريع السكك الحديدية، دمرت جزئيا السد الذيوضع لحماية سهل الهبرة من الفيضانات.[1] وخلال اعوام 1883–1887 قررت الدولة استعادة المشاريع 23 التي انجزت وسط هذه الظروف المأساويةوانطلقت الشركة مع مساهمة الدولة في بناءمشاريع السكك الحديدية الاستراتيجية كريدر–مكاريا توسيعالسكك الحديدية أرزيو–سعيدة–Kreider•. وصلت إلى المشرية في أفريل 1882.الشركة الفرنسية – الجزائرية طالبت على الفور بتنازل هذا الخطودفع جميع الخسائر التي تكبدتهابعد الفيضانات والتمردمن 1881. وعلاوة على ذلك، أصررت ادارة الشركة CFAعلى الحصول على تعويضات على الخسائر المتكبدة أثناءالاضطرابات. وبلغت مجموعقيمة التعويضات التي تطالب بها الشركة CFA أكثر من 10 مليون فرنك. فلجأتالحكومة الى عن اتفاق وديوعدت لتسلم خط مستغانم–تيارت(197 كم) للشركة على الرغم من أن الامتياز قد تحصلت عليهشركة السكك الحديدية الغرب الجزائري التي قامت باعداددراسات أولية للخط بعدالمناقشات مكثفة في باريس[2]، تم عقد الاتفاقية في 15 أفريل 1885 تنص على أن يتمدفع 120 الف فرنك للشركة، وتحمل مناصفه المبالغ المنفقة على المشروع. سكة حديدية Kreider ومشروع المشرية في ماي 1885، على غرار خط تيزي معسكر الممتد على طول 12 كم في عام 1883. علاوة على ذلك، قدمت الدولة ضمانات الفوائد على خطوط التي سيتم انجازها بعد عام 1883 ونتيجة لبروز مشاكل أخرى لمشروع السكك الحديدية، فامتياز في عام 1874 كان مرتبطا بالمشاريع الزراعية خاصة امتياز الحلفاء فالهدف من هذا الامتيازكان تطوير واستغلال المرتفعات من الجنوب وهراني. وكان هذا امتياز استعماري نموذجيمع امتداد كبير من الأرض. فنجاح أو فشل المؤسسة يعتمد أساسا على استغلال حقول لحلفاء التي تنتجها المنطقة بامتياز والنبيذ والمنتجات الزراعية الاخرى التي يتم زراعتها في سهول الهبرةمن قبل شركة CFA. وبحلول عام 1879 وقت افتتاح السكك الحديدية، كان سعر الحلفاء قد ارتفع نتيجة بداية مرحلة تطهير أراضي الحلفاء في إسبانيا بعد الحرائق التي شهدتها غير انه سرعان ما بدأ في الانخفاض بسبب الأزمة العامة في أوروبا[3]. وبحلول عام 1885، أدى الاستغلال المختلط لامتياز الحلفاء من قبل الشركة CFA، وبروز المنافسة أجنبية، خاصة البريطانية في تونس والمغرب إلى خفض سعر الحلفاء بشكل ملفت للنظرو كبير

[1] Courau Jean:Op-Cit , pp142-149

•الخيثر: مدينة وبلدية تابعة إقليمي إلى دائرة بوقطب ولاية البيض الجزائرية. وتم إنشاء بلدية الخيثر في اطار التقسيم الاداري لسنة 1984.منذ استقلال الجزائر كانت الخيثر ملحقة تابعة لبلدية خلف الله التابعة بدورها لولاية سعيدة، لكن بعد التقسيم الإداري الجديد أصبحت بلدية تابعة لولاية البيض. تقع في الشط الشرقي ما يجعلها مدينة غنية بالمياه، . تقع بلدية الخيثر في شمال ولاية البيض وتبعد عن مقر الولاية بحوالي 110 كلم . يعتمد سكانها على النشاطات الزراعية على والرعوية مما جعل ميزانية البلدية تفتقر لمداخيل هاته النشاطات وتعتمد على المداخيل المتأتية من اعانات الدولة بالدرجة الاولىrttps://fr.wikipedia.org/wiki/El_Kheiterاطلع عليه 28 مارس 2018

[2]De Adolphe Duponchel : Le chemin de fer trans-Saharien, jonction coloniale entre l'Algérie et le Soudan ,Coulet Editeur Montpellier, France ,1879 ,pp301-323p361

[3]Jean-Jacques Jordi :Espagnol en Oranie: histoire d'une migration, 1830-1914,Ed Jacques Gandini ,Nice France ,1996,pp202-204

حيث وصل إلى 118 فرنكا للطن الواحد. وقد جرت محاولات متنوعة لتأمين بيع الحلفاء الانجليزية (السوق الرئيسية للمنتج). وقد حاولت تباعا مؤسسات كر–ديت بنك ليونيس في عام 1879 وبانج كومرسيال إت إندستريل في عام 1886 العمل على تحقيق استقرار في السوق لكن دون جدوى اذ ظلت الأسعار في انهيار مستمر مما حدى بالشركة الى وضع مخطط جديد لتصنيع الحلفاء بدل بيعها خام فوضعت الشركة خطة لبناء مصنع لصناعة عجينة الورق الذي اشتركت فيه شركة فرانكو–ألجي– إرين 250 الف فرنك [1]بالرغم من الصعوبات المالية التي تواجه الشركة الفرنكو– جزائرية، فكانت العقبة الاولى حين رفضت شركات التأمين لتأمين منتجات المصنع الجديد. ففشلت التجربة ولم تكن مشاريع استغلال خطوط السكك امام حركة المرور على خطوط أرزيو–سعيدة ولامتياز المشرية إنزيفرا (15 أفريل 1886) ومستغانم–تيارت – وكذلك السكك الحديدية تيزي –معسكر كفيل لإنقاذ شركة السكك الحديدية الفرنسية الجزائرية من الإفلاس.[2] كما انخفض سعر الخمور المصدرة من قبل المتعاملين بشكل كبير بعد اقدام فرنسا على استيراد الخمور الإيطالية والإسبانية. في 28 نوفمبر 1888، حصل الاتحاد الفدرالي على اتفاق في 1890 من محكمة السين قبل أن تشتريه الدولة في 12 ديسمبر 1900. من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة هوبير دبروسي، رجل أعمال داهية الذي حمل من العديد من الأعمال الهامة في أوروبا قبل الانتقال إلى مستعمرة للاضطلاع بادارة شركات مختلفة في 1870 [3].

ابتداء من سنة 1874 تم تحويل عمليات الانجازو الاستغلال الى الشركات الراسمالية الفرنسية على غرار ماكان حاصلا في فرنسا وعليه قامت عمالة قسنطينة بتوقيع اتفاقية مع شركة باتنيول Batignolles*لانجاز واستغلال وصيانة خط عنابة –قالمة بموجب اتفاقية 7 ماي 1874 وتم في نفس الوقت قامت عمالة وهران قررت عقد اتفاقية مع شركة اخرى وهي شركة سينيان Seignette التي ستخلفها شركة الغرب الجزائري لانجاز واستغلال خط سيدي بلعباس –تليلات**[4]، في سنة 1877 وقعت عمالة الجزائر مع شركة انجاز خط قسنطينة –سطيف عقدا لانجاز خط الدار البيضاء – العلمة – الثنية

[1]Essai d'un inventaire des peuplements d'alfa de l'Algérie (situation au 1er janvier 1921),Imprimerie administrative É. Pfister, 1921,pp119-120 et aussi Louis Piesse : Itinéraire de l'Algérie, de la Tunisie et de Tanger, Librairie Hachette et Cie ,Paris ,1882 pp276-278

[2] Assemblée nationale (1871-1942). Chambre des députés : Annales: Débats parlementaires, Vol 13,Numéro 1,imprimerie du journal officiel ,Paris ,1885 ,pp497-498

[3] StephaneLeroux : Traité de la vigne et le vin en Algérie et en Tunisie, Vol 1,Libriarie et Imprimerie Administrative Mauguin ,Blida ,1894 ,p11-13

*شركة البناء Batignollesللحديد(1871–1968) هي شركة السكك الحديدية الفرنسية والأشغال العامة السابقة على المستوى الوطني والدولي. كانت واحدة من كبرى شركات الأعمال العامة الفرنسية التي احتلت المرتبة الأولى في العالم بين نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين : 1914–1939 Anne Burnel : La Société de construction des Batignolles de histoire d'un déclin, Librairie Droz, 1995 ,p 140.

** يمكن الاطلاع على جميع الوثائق والاتفاقيات المتعلقة بالموضوع في :

Bulletin des lois de la Republique francaise :Op-Cit,pp181-215 R .F :

[4] GF : Bulletin des lois de la Republique francaise.T 2, Partie principale,B.N°247, B.N° 248 Imprimerie Nationale ,Paris,1875 ,pp 181et suit

ومع صدور قانون التصنيف 18 جويلية 1879 وقد تبنى القانون الجديد مخطط على اساس تغطية وربط خطوط الغرب مع الشرق بانجاز خط الثنية –سطيف على طول 254 كلم واصبحت الشبكة بفضل هذا الانجاز تصل الى 2766 كلم وبدات الادارة تتجه نحو الجنوب لربطه مع الشمال بحيث كان الهدف هو استغلال اراضي الامتياز خاصة ما تعلق بالحلفاء الى غاية 1892 حين توقفت مشاريع انجاز السكك ذات الخطوط الطويلة .[1] كان نشاط نقل البضائع والمنتجات هي اساس الشبكة حيث حققت شركة PLM ارباح بلغت 2مليون و190 الف فرنك بفضل المساهمة في رأس مال الشركات المنتجة للحلفاء.[2]

فقدجذبت الجزائر العديد من الرأسماليين خلال القرن الماضي، وكان للسكك الحديدية حصتها من رجال الأعمال الذين كانوا يبحثون عن فرص النجاح خارج اوروبا . فخلال فترة الازدهار الاقتصادي في بناء السكك الحديدية، تم إنشاء العديد من الشركات من أجل الاضطلاع بمهمة تطوير السكك الحديدية. والذي تحملته الشركة الفرنسية الجزائرية.[3]

يشكل القطار كوسيلة نقل اهم قطاع فالسكك الحديد ضروري لتطوير اقتصاديات بلد وعليه فقد شكل في الجزائر اهم ألية لضمان مستقبل المستعمرة وهو الضامن الوحيد للعملية الاستيطانية صممت شبكة المواصلات لخدم المشاريع الاقتصادية ففي سنة 1871 تم ربط مناجم الحديد بالونزة بالموانئ الساحلية خاصة ميناء عنابة للتصدير اضافة الى ربط منجم بوخضرة ولكويف بخط رئيس الرباط بين سوق اهراس وتبسة [4]فق شكلت هذه الخطوط الوسيلة المثالية للسيطرة على الارض واستغلالها وقد حمل فكرة انشاء الخطوط اسماعيل اربان وسان سيمون ونابليون الثالث، [5] هذا الاخير كان قد أمر في العام 1858م بتهيئة الأرضية الممتدة من قصبة الجزائر إلى غاية بوفاريك تحضيرا لإنجاز سكة حديدوتم إنهاء بناء خط سكة حديد من القصبة إلى الحراش وتدشينه في العام 1865م أثناء إنجاز خط سكة حديد من الجزائر إلى وهران وصار استغلال خط سكة الحديد من القصبة إلى البليدة فعليا ابتداء من 8 سبتمبر 1862م بالنسبة لقطار السلع ثم في 25 أكتوبر 1862م بالنسبة لقطار المسافرين وتمت إعادة تهيئة خط سكة حديد من القصبة إلى الحراش في بداية القرن العشرين ليبقى على نفس الشكل إلى غاية العام 1987[6].

II- سكك الحديد واستغلال الحلفاء

لاستغلال امثل لحقول الحلفاء قررت الادارة الاستعمارية فتح مسالك من الجلفة والبيض وصولا الى عين وسارة حيث بلغ طول هذه المسالك 80 كلم من اصل 12450 كلم في الجنوب [7]جذبت الجزائر

[1] Poggi Jacques: Les chemins de fer d'intérêt général de l'Algérie, Larose, Paris,1931,pp 47-48
[2] C.A.O.M. carton 2 M 69,Commission des centres ,procés verbaux de la seance du 3juin 1872
[3]De Mario Vivarez : L'halfa: étude industrielle et botanique,Imprimerie de Jean Martel Ainée , Montpellier ,France 1886, pp26-30
[4]عبد القادر حليمي : الجزائر الطبيعية، البشرية، الاقتصادية، دارالطبع للنشر والتوزيع نط 1، الجزائر 1968، ص 307
[5] Jacques Poggi :Les chemins de fer d'intérêt géneral de l'Algérie: Aperçu historique.- Organisation actuelle.- Programme d'avenir,EdLarose, 1931,p22-28
[6] René Théry :Les chemins de fer algériens,L'Économiste européen, 1922,pp10-12 et GF :Bulletin des lois de la République française…Bulletin ,N° 878,Op-Cit ,p642
[7] Birard Victor : Description d'Alger et de ses environs: Accompagnée d'un plan et d'une carte, Bastide librairie Editeur ,Alger ,1869 p75

العديد من الرأسماليين خلال القرن الماضي، وكان للسكك الحديدية حصتها من رجال الأعمال الذين كانوا يبحثون عن فرص النجاح خارج اوروبا قد كان الاستغلال بالنسبة لمنطقة وهران مشجعة ومربحة رغم الاضرار فالناتجة عن الحرائق وتلف المحاصيل فالسعر مرتفع قد يصل الى 12 فرنك لت 40 الى 50 كلغ فالجزائر تحتكم على مساحات واسعة لم تستغل وبالتالي يمكن استغلالها [1] .

فخلال فترة الازدهار الاقتصادي في بناء السكك الحديدية، الذي ظل مرتبطا بالمشاريع الزراعية خاصة امتياز الحلفاء فالهدف من هذا الامتيازكان تطوير واستغلال المرتفعات من الجنوب وهراني.[2] فامتيازاستغلال الحلفاء كان مشروعا استعماريا نموذجي. فنجاح أو فشل المؤسسة يعتمد أساسا على استغلال حقول لحلفاء التي تنتجها المنطقة بامتياز والنبيذ والمنتجات الزراعية الاخرى التي يتم زراعتها في سهول الهبرةمن قبل شركة CFA. وبحلول عام 1879 وقت افتتاح السكك الحديدية، كان سعر الحلفاء قد ارتفع نتيجة بداية مرحلة تطهير أراضي الحلفاء في إسبانيا بعد الحرائق التي شهدتها غير انه سرعان ما بدأ في الانخفاض بسبب الأزمة العامة في أوروبا.[3]

و للغرض ذاتهتم إنشاء العديد من الشركات من أجل الاضطلاع بمهمة تطوير السكك الحديدية. ولذي تحملته الشركة الحديد الفرنسية الجزائريةCFAالتي تأسست في عام 1873 برأسمال 8 مليون فرنك، وارتفعت إلى 20 مليون فرنك في عام 1874 لبناء السكك الحديدية أرزيو – سعيدة الى البيض(جيريفيل). لم يتم تقديم اية ضمانات أو إعانات من الدولة لهذا الامتياز، ولكن الدولة وافقت على تسليم الشركة 300 ألف هكتار لشركة إسبارتو (الحلفاء) جنوب مقاطعة وهران تعويضا لها عن استثمارات CFAفي بناء السكك الحديدية. باعتبار ان الحلفاء نبتة غير زراعية أي طبيعية وقد قدرت احواض الحلفاء في افريقيا الشمالية بـ 4 مليون هكتار بالجزائر و2 مليون هكتار بالمغرب و1، 2 مليون هكتار بتونس بقدرة انتاجي تصل الى : الجزائر 250 ألف طن المغرب الاقصى 125 ألف طن وتونس 75 ألف طن بمجموع 450 الف طن وجل المساحة بالجزائر تتبع الدولة بعد أن تمت مصادرتها وحرمان القبائل الرحل من استغلالها وقد تركز الاستغلال على 3 مليون هكتار بينما بقيت المساحات الأخرى بعيدة نظرا لانعدام المواصلات [4] وقد اعتمد مساهموا شركة السكك الحديدية على استغلال شركة الحلفاء من أجل تجزئة رأسمالهم. ومع ذلك، فقد مرت هذه المؤسسة بالعديد من المحن التي كانت مجرد انعكاس وصورة للصعوبات الاقتصادية والسياسية والمادية التي واجهت الرأسمالية الفرنسية في الجزائر في القرن التاسع عشر. صاحب حقل زراعي كبير يسمى هابرا في سهل المقطع وسد على واد فرغوغ، ميسرة من

[1] E Renevier : D[r] , Nicati : "L'Alfa" ,Bulletin de la Société vaudoise des sciences naturelles, Vol 10,BN°617,du 1septembre Imprimerie Ed. Allenspach ,Lausanne Suisse 1868-1870 pp 617- 619
[2] Louis Trabut : Étude sur l'halfa, Stipa Tenacissima, Adoulph Jourdan Librairie editeur ,Alger 1889,p VI
[3] Maurice Antoine Bernard : Livre Les chemins de fer algériens …..Op-Cit ,pp35-36
[4] GGA : Essai d'un inventaire des peuplements d'alfa de l'Algérie (situation au 1er janvier 1921), Imprimerie administrative É. Pfister, 1921,p 51

300 الف هكتار من أراضي الحلفاء[1] وشبكة سكك حديدية الهامة – المؤسسة وبحكم طموحها الكبير جدا ووسائلها الخاصة –.

كانت الشركة CFA تعاني تباعا من المقاومات، الفيضانات، المنافسة الأجنبية خاصة الانجليزية وانخفاض قيمة الحلفاء، تم بناء خط أرزيو–سعيدة في غضون خمس سنوات وفتح أمام حركة المرور في سبتمبر 1879. بعد أقل من عامين، هزت مقاومة المنطقة الجنوبية لوهران، حيث محطات السكك الحديدية الفرنسية الجزائرية التي تم حرقها واضطر العمال إلى الفرار وترك ما يزيد عن 000 10 طن من الحلفاء، مع حلول فصل الشتاء والربيع من عام 1880 اجتاحت المنطقة سلسلة من الفيضانات تسببت في أضرار واسعة النطاق وانقطعتحركة المرور لعدة أسابيع. ومع حلول الشتاء الممطر للموسم 1881–1882 شهدت المنطقة اسوأ فصل من الفيضانات تسبب في أضرار واسعة النطاق لمشاريع السكك الحديدية، دمرت جزئيا السد الذيوضع لحماية سهل الهبرة من الفيضانات[2]. ورغم ذلك فقد تطور الانتاج بنسبة 400%على النحو التالي :

جدول رقم 72 يبرز تطور انتاج الحلفاء رغم الكوارث الطبيعية

السنة	1862	1869	1870	1885
الانتاج/الطن	1050	9000	37000	80000
Jean–Jacques Jordi :Op–Cit,p 201				

وقد تم استغلال الحلفاء من الحقل الى مركز التسليم بفارق 3550 فرنك وهذا الفارق يعود الى سعر النقل يمكن ان نحصي دور هذه الخطوط في استغلال الحلفاء من قبل الشركة المتحصلة على الامتياز وقد تمكنت فرنسا بفضل هذا الانتاج على تصنيع 40 الف طن من الورق وتصدير40% من الانتاج المقدر بـ 150000 طن لبريطانيا والمانيا والنمسا على النحو التالي [3]:

جدول رقم 73 يبرز تطور انتاج الورق المصدر للخارج

السنة	1869	1870	1871
الكمية	32000	54000	62000
GGCA : Statistique générale de l'Algérie 1867–1872 Imprimerie Nationale ,Paris ,1872 pp 1132–1133			

وقد بلغ انتاج الحلفاء من بعض الشركات الفرنسية والاجنبية المتحصلة على الامتياز1869–1900 مايقارب نصف مليون قنطار وجه في اغلبه لصناعة عجين الورق ويمكن ان نلاحظ ذلك من الجدول التالي:[4]

[1] C.A.O.M. carton 2 M 69 Commission des centres ,procés verbal de la séance du 3juin 1872
[2] GF : Annales des ponts et chaussées: Mémoires et documents ,T.VIII,Partie 3, Dunod Editeur ,Paris ,1887,pp773-776
[3] GGA.CA : Statistique générale de l'Algérie 1867-1872 Imprimerie Nationale ,Paris ,1872 pp 1132-1133
[4] GGA etPaul Sicard :L'Algérie biographique, Vol 1, Office Diffusion pensée française, 1956,pp1035-1036

جدول رقم 74 يبين احتكار الشركات لانتاج الحلفاء في الجزائر

اسم الشركة	الشركة التجارية للحلفاء	شركة الفرنسية للحلفاء	شركة مارسيل ليلو	شركة شمال افريقيا للصناعات السيلولوزية	الشركة الانجليزية	المجموع
كمية الانتاج بالقنطار	98900	122000	5000	12399	67090	305389
المصدر :GGA :L'Algérie biographique, Vol 1, Office Diffusion pensée française, 1956,pp1035-1036						

خلال اعوام 1883-1887 قررت الدولة استعادة المشاريع 23 التي انجزت وسط هذه الظروف المأساويةوانطلقت الشركة مع مساهمة الدولة في بناءمشاريع السكك الحديدية الاستراتيجية كريدر-مكاريا توسيعالسكك الحديدية أرزيو-سعيدة-Kredider . وصلت إلى المشريةفي أفريل 1882. الشركة الفرنسية - الجزائرية طالبت على الفور بتنازل هذا الخطودفع جميع الخسائر التي تكبدتهابعد الفيضانات والتمردمن 1881. وعلاوة على ذلك، أصررت ادارة الشركة CFAعلى الحصول على تعويضات على الخسائر المتكبدة أثناءالاضطرابات. وبلغت مجموعقيمة التعويضات التي تطالب بها الشركة CFA أكثر من 10 مليون فرنك. وعن طريق اتفاق وديوعدت الحكومةبتسليم خط مستغانم-تيارت(197 كم) للشركة على الرغم من أن الامتياز قد تحصلت عليهشركة السكك الحديدية الغرب الجزائري التي قامت باعداددراسات أولية للخط بعدالمناقشات مكثفة في باريس، تم عقد الاتفاقية في 15 أفريل 1885 تنص على أن يتمدفع 120000 فرنك للشركة وتحمل مناصفه المبالغ المنفقة على المشروع. خط سكة حديد خيثرKreider ومشروع المشرية في مايو 1885، على غرار خط تيزي معسكر الممتد على طول 12 كلم في عام 1883. وعلاوة على ذلك، قدمت الدولة ضمانات الفوائد على خطوط التي سيتم انجازها بعد عام 1883.[1]

بحلول عام 1885 أدى الاستغلال المختلط لامتياز الحلفاء من قبل الشركة CFA، وبروز المنافسة أجنبية، خاصة البريطانية في تونس والمغرب إلى خفض سعر الحلفاء بشكل ملفت للنظرو كبير حيث وصل إلى 118 فرنكا للطن الواحد. وقد جرت محاولات متنوعة لتأمين بيع الحلفاء الانجليزية (السوق الرئيسية للمنتج). وقد حاولت تباعا مؤسسات كر-ديت بنك ليونيس*Crédit banc Unis* في عام 1879 وبانج كومرسيال إت إندستريل *Bang Commercials at Industriel* في عام 1886، العمل على تحقيق استقرار في السوق لكن دون جدوى اذ ظلت الأسعار في انهيار مستمر مما حدى بالشركة الى وضع مخطط جديد لتصنيع الحلفاء بدل بيعها خام فوضعت الشركة خطة لبناء مصنع لصناعة عجينة الورق الذي اشتركت فيه شركة فرانكو-ألجي- إرين 250000 فرنك لاستغلال 300 هكتار من حقول الحلفاء[2] بالرغم من الصعوبات المالية التي تواجه الشركة فرانكو- جزائري، فكانت العقبة الاولى

[1] Belkacmi B : French Railways in Algeria 1850-1900 A contribution to the study of colonial History ,university of East Anglia ,Augst 1984 etMinistere des travaux publics : Recueil des coventions passée ,de 1883à 1892 entre l'Etat et les compagnies de chemins de fer ,Imprimerie Nationale ,Paris ,1892 p132 et suit

[2] Tuilier A.P : Régime des chemins de fer algériens, thèse pour le doctorat, université de Paris , soutenu le 15 juin 1900,Librairie Nouvelle, Paris ,1900, pp38-40

حين رفضت شركات التأمين لتأمين منتجات المصنع الجديد. ففشلت التجربة ولم تكن مشاريع استغلال خطوط السكك امام حركة المرور على خطوط أرزيو–سعيدة ولا امتياز المشرية 15 أفريل 1886 ومستغانم–تيارت – وكذلك السكك الحديدية تيزي –معسكر كفيل لإنقاذ شركة السكك الحديدية الفرنسية الجزائرية من الإفلاس[1]. كما انخفض سعر الخمور المصدرة من قبل المتعاملين بشكل كبير بعد اقدام فرنسا على استيراد الخمور الإيطالية والإسبانية. في 28 نوفمبر 1888، حصل الاتحاد الفدرالي على اتفاق في 1890 من محكمة السين قبل أن تشتريه الدولة في 12 ديسمبر 1900. من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة هوبير دبروسي، رجل أعمال داهية الذي حمل من العديد من الأعمال الهامة في أوروبا قبل الانتقال إلى مستعمرة للاضطلاع بادارة شركات مختلفة في 1870 وقد قدرت توقعات الادارة الفرنسية ان تصل الخطوط نهاية القرن الى مسافة تراوحت بين 15 و20 الف كلم غيرصعوبة التضاريس وعدم الاستقرار حال دون ذلك[2]

المطلب الرابع: الطرق والمسالك البرية و الاتصالات

I- الطرق و المسالك البرية

من خلال التصور العام الذي تبنته الادارة الفرنسية حتى تتمكن من التحكم في الجغرافيا واستغلالها بشكل سريع وكلي فانطلقت ضمن البعثات العلمية الاستكشافية* في شكل بعثات مهتمة بمسح الاراضي وتصميم الخرائط الطبغرافية [3]وذلك للاطلاع على ثروات الجزائر من خلال تقسيم الجزائر الى شبكة طبوغرافية ربطت بنقاط تجمع السكان الاوربيين التي اقتضت الحصول على الاراضي تمت مصادرتها وتوفير ضمانات امنية[4] فأنشات مصلحة طبوغرافية جهزت بالوسائل البشرية التي بلغ عددهم 286 مهندس وعون اداري منهم 103 ضمن فرق مستقرة و183 ضمن فرق متنقلة وقد تمكنت هذه الفرق من تفكيك اواصر القبائل والتجمعات السكانية الاهلية وخلقت الدواوير في شهر افريل 1832 انشأت مصلحة الجسور والطرقات [5]وفي عام 1842 قرر بيجو انشاء خطوط تربط بين سبع مدن داخلية ثم وقع تصنيف خمس طرق الى طرق امبراطورية وطنية في 18 جويلية 1864:

1– الطريق الرابط بين سطورة وبسكرة عبر سكيكدة –الحروش – قسنطينة – باتنة

---

[1] Jeannine Verdès-Leroux : L'Algérie et la France , Robert Laffont, 2009,p27et aussi Laumont P., Berbigier A L'Alfa et l'Expérimentation alfatière en Algérie, Revue internationale de botanique appliquée et d'agriculture tropicale, 33e année, bulletin n°365-366, Mars-avril 1953. pp. 128-131

[2]Ministère des travaux publics. Direction des chemins de fer : statistique des chemins de fer français au 31 Décembre 1895, Documents principaux ,Imprimerie nationale, Paris 1896 ,pp 407 et suit

*البعثات الاستكشافية : وهي المكلفة بالتقصي عن كل ما هو مفيد للاستيطان علميا وجغرافيا وحتى دينيا حيث انطلقت في العمل في 18 نوفمبر 1833 بناء على توجيهات الحاكم العام Vaillant للاكاديمية الفرنسية قصد توسيع نشاطها ليخدم العملية الاستيطانية ثم الرسالة الثانية في 22 جانفي 1835 التي تدفع بهذه البعثات لخدمة الاحتلال للمزيد انظر: Monique Dondin –Payer-jean lectant : la commission d'exploration scientifique d'algerie ,Imprimerie F paillant ,Paris 1994 , p 70,p116

[3] Exploration scientifique de l'algérie pendant les années 1840 -1841- 1842 ,V 9 Langlois et leclercq Victor Masson Librairies paris 1853 ,P 13 , 200

[4] François Ducuing : Les villages départementaux en Algérie, shiller Ainé Imprimeur Librairie ,Paris 1855 ,p 20,45

[5] C. A. Oppermann : 300 projets et propositions utiles , s , editeur , Paris ,1866 p 77

2- الطريق الرابط بين الجزائر والاغواط عبر بئر خادم – بوفاريك – البليدة –الشفة – المدية – بوغار – الجلفة .

3- الطريق الرابط بين المرسى الكبير وتلمسان عبر وهران ومسرغين – عين تموشنت

4- الطريق الرابط بين الجزائر العاصمة ووهران عبر الشفة –بورقيقة –غليزان – مستغانم – ارزيو[1].

5- الطريق الرابط بين الجزائر وقسنطينة مرورا ببرج البويرة وبني منصورة –برج بوعريريج – سطيف.

ونفس القرار جعل من خط وهران البيض عبر معسكر طريقا وطنيا تحت رقم 06 وفي 26 اوت 1865 صدر مرسوم امبراطوري يضيف ويصنف الطرق الثلاث الى طرق اقليمية وهي :

1- طريق وهران معسكر مرورا بفالمي (الكرمة) تليلات سيق وادي الحمام .

2- الطريق بين وهران وسيدي بلعباس .

3- طريق مستغانم معسكر.

ولترفع من مستوى استغلال الارض الاستيطانية تم فتح ممرات ومسالك داخل الارياف بشبكة من الطرق مكنت المستوطنين من شحن 94 الف هكتلتر من الحبوب سنة 1863 و172 الف هكتلتر خلال سنة 1864[2] وفي 20 افريل 1872 انشئت مصلحة الطرقات الولائية كلفت بعملية توسيع وترسيم الطرق الولائية في المنطقة الغربية مكنت من تغطية بين 14 و15 مليون هكتار بطول 2922 كلم واطول طريق هو الرابط بين سعيدة وبسكرة ومع قيام النظام المدني وتوسيع دائرة الاستيطان شجعت الادارة المحلية الفرنسية شق الطرقات المعبدة فخلال سنوات 1871- 1885 تم احداث شبكة حقيقية للطرق [3].

جدول رقم 75 يبين وضعية الطرق البرية والمسالك وتوزيعها مجاليا

طبيعة الطرق	عدد الطرق	متوسط المسافة والطول بالكلم	المجال الجغرافي
اقل من 100 كلم	3	100 كلم	الربط بين التجمعات الاستيطانية
166 كلم – 111كلم	5	138 كلم	ربط المناطق الساحلية بالداخل الجزائري
290كلم – 219كلم	4	254 كلم	ربط المناطق الساحلية بالداخل الجزائري
368.7كلم – 326.4 كلم	4	347كلم	ربط الموانئ الجزائرية مع المناطق الداخلية
603.9 كلم – 400 كلم	5	501 كلم	ربط السواحل والعمالات بالجنوب الجزائري
Duvergier ,J,B : Collection complete des lois décrets ordonnances reglements T 43,Directeur de l'Administration ,Paris, 1843 p 310			

1400 طرق معبدة وصالحة للسير 4300 كلم سكك الحديد 820 مليون متر مكعب من السدود 27 محطة هيدروكهربائية 4 محطات حرارية والربط بواسطة سكك الحديد واستخدامها كاسلوب لاستغلال الارض [4] وعملا باهمية السكك الحديد في ربط الشمال بالجنوب خاصة الخط الرابط بين باتنة وبسكرة فقد

[1] بن دهة عدة : الاستيطان.... نفس المرجع السابق، ص 160، 161

[2] بن داهة عدة : الاستيطان ....نفس المرجع السابق، 163، 164

[3] Robert Estoublon : Revue algérienne….. :Op-cit ,p 144

[4] بن داهة عدة : الاستيطان ..... نفس المرجع السابق، ص175

طالب Yves Guyot بميزانية تراوحت بين 142 الى 160 مليون كقرض لانجاز خط السكك بلغ عدده 17 خط اي 506 كلم بكلفة قد تصل الى 117 مليون فرنك.[1]

لقد تبنى الجنرال فالي مبدأ شق الطرقات كحل لتحقيق السلم وبالتالي السيطرة على البلاد وتمكين المستوطنين من آلية الاستيطان[2] ومع حلول عام 1845 صدر مرسوم يعتبر الطرق الجزائرية طرق ذات مواصفات فرنسية ويصنفها إلى طرق إمبراطورية وطرق العمالات وطرق بلديات وقد بلغت الطرق الوطنية 21 طريق متمركزة بالمنطقة الشمالية الساحلية في الوقت الذي بلغت فيه الشبكة الطرق المعبدة والمسالك غير المعبدة بين 1830-1850 بطول 3071 كلم [3]بكلفة انجاز بلغت ما يقرب من 14448000 فرنك .

جدول رقم 76 يبين الوضعية الاحصائية للطرق البرية والمسالك

الطرق	المسافة بالمتر
الطرق الوطنية	1.299.145
الطرق الإمبراطورية	849.850
الطرق القطاعية	396.498
المسالك	526.248
Ministère de le Guerre :TSEF dans l'Algérie, 1846-1847-1848-1849....Op-Cit ;pp318	

بحلول عام 1864 اصبحت الطرق والمسالك اكبر طولا وتنوعا[4].غير ان الطرق الفعلية الصالحة للاستغلال لم تصل الى المستوى المطلوب[5].مع انشاء مصلحة الطرقات الولائية في 20 افريل 1872 التي اوكلت لها مهمة توسيع وترميم الطرق الولائية [6]فخلال الفترة الممتدة بين 1872-1879 انتقل طول الخطوط البرية من 6700 الى 9280 كلم تتوزع على الشكل التالي شبكة الطرق الداخلية الفرعية 300 كلم والطرقات الاقليمية 500 كلم وبعد هذاالتاريخ اتجهت فرنسا الى ربط المناطق الفلاحية بالاسواق والموانئالخط الغربي عبر توات[7]، وقد تم احصاء الطرقات بالشكل التالي ففي عام 1864 تم احصاء خمس طرق وطنية ليرتفع هذا العدد الى 10 طرق عام 1879 وخلال تقديم التقرير للامبراطور نابليون الثالث تتضح الصعوبات الاساسية التي تواجه مشاريع مد الطرقات حيث ان مد الخط الموازي للبحر والذي يربط بين المقاطعات الثلاثة وخطوط المدن الداخلية . تبنت الادارة الفرنسية المتعاقبة نموذج موحد للطرق وسكك الحديد خاصة في فترة الجمهورية الفرنسية الثانية ونابليون الثالث الذي اعطى اهمية بالغة للسكك الحديد سوم 21افريل 1857 الذي قرر ربط المناطق الداخلية والموانئ بشبكة سكك حديد على

[1]Duvergier ,J,B : Collection complete des lois décrets ordonnances …T 43,.....Op-Cit p 310
[2]Just-Jean-Etienne Roy :Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus anciens jusqu'à nos jours, Mame Editeur Librairie ,Tours 1847pp 280-284
[3] Ministère de le Guerre :TSEF dans l'Algérie, 1846-1847-1848-1849….Op-Cit ;pp318
[4] Demontes Victor : « Les voies de communications de l'Algérie et leur développementultérieur », in, L'Algérie, La vie technique, industrielle, agricole et coloniale, numéro spécialhors série, septembre 1922, pp 91
[5] Jean Saint Germès : Économie algérienne, La Maison des livres, 1955, pp222, 301
[6] بن دهة عدة : نفس المرجع السابق، ج1، ص 163
[7] ابراهيم مياسي : من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، د،م،ج، الجزائر، 2007، ص ص 437-444

اعتبار انهاتشكل الرافعة للاقتصاد الفرنسي عكس الطرق البرية المستنزفة للميزانية المخصصة للاشغال العامة [1] خاصة طرق الجنوب المتميزة بالطول وهو الامر الذي جعلها لا تجلب الاهتمام بسبب ارتفاع الكلفة وقلة النشاط وانعدام الكثافة السكانية مكتفية بطرق القوافل القديمة وتمويل الوحدات العسكرية المتمركزة بواسطة قوافل الابل.مع ادخال الالات الميكانيكة اتجهت الى البحث عن طرق جديدة عرفت بطرق النصف معبدة بالحصى ففي الجنوب كانت مسافة الطرق البرية المتعددة في الجنوب تقاس بالحركية الاقتصادية كطرق وطنية وطرق ثانوية غير معبدة ومسالك وقد قدرت الادارة الفرنسية كتوقعات مع نهاية القرن وعليه فمن خلال دراسة احصائية توصلنا الى الرقم 842، 3 كلم [2]حيث بلغت مسافة الطرق المنجزة وفي طور الانجاز بين سنوات 1833-1900، 20 الف كلم وكانت صالحة للاستعمال ومعبدة طبيعة المسافة والخطوط:[3].

جدول رقم 77 للمسافات وخطوط سكك الحديد وسنوات الانجاز

الطريق	سنة الانجاز	الطول بالكلم
الجزائر –الاربعاء–تابلاط –بيرغبالو –سور الغزلان–سيدي عيسى	1879	181
الجزائر– تمنراست –عين قزام	1864	2335
طريق الزيانين –المرسى الكبير–وهران –عين تموشنت –تلمسان–	1864	147
سكيكدة – قسنطينة – باتنة –بسكرة –لمغير –توقرت – حاسي مسعود –عين امناس – اليزي –جانت	1864	2120
بوفاريك –وادي العلايق – موزاية–عين الدفلة–الشلف– وادي رهيو – غليزان – محمدية –سيق –وادي تليلات – وهران	1864	384
الجزائر–الدار البيضاء–رغاية –بودواو – ثنية –الاخضرية –البويرة– برج بوعريريج – سطيف –قسنطينة –	1870-1864	481
سيق–معسكر–سعيدة–مشرية–نعامة –عين الصفرة –بشار–لعبادلة –ادرار –رقان –برج باجي مختار– تيمياوين	1879	2130
بجاية –اوقاس –تيشي –سوق الاثنين –خراطة – عموشة –سطيف	1879	138
لخروب – سيقوس– عين فكرون –ام البواقي –عين البيضاء –مسكيانة –تبسة –الحدود التونسية	1879	150
غليزان–معسكر–تيزي –عين فكان– سفيزف –سيدي بلعباس – سيدي لحسن – لمطار – اولاد ميمون –تلمسان –مغنية	1879	246

المصدر :الجدول من اعداد الباحث استنادا الى العديد من المعطيات الاحصائية: Demontes Victor :Op-Cit و

DesDésir : Moyens a Employer pour Construire le Chemin de fer trans-saharien ,Typographie de Victor aillaud ,Alger 1879,pp1-12, et ElAkhbar des 24, 25 et 26 octobre 1879,

Eugène Daumas : Le Sahara algérien: études géographiques, statistiques et historiques sur la Réjion au sud des Etablissements francais en Algérie,Fortin Masson,Paris 1846, pp 1 et suit ,voir aussi ,Ministère de la guerre :TSEF dans l'Algérie 1846-1849….Op-Cit ,pp318-335

[1] صالح عباد : الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830- 1930 ..... نفس المرجع السابق، ص 20

[2] Eugène Daumas : Le Sahara algérien: études géographiques, statistiques et historiques sur la Réjion au sud des Etablissements francais en Algérie,Fortin Masson,Paris 1846, pp 1 et suit ,voir aussi ,Ministère de la guerre :TSEF dans l'Algérie 1846-1849….Op-Cit ,pp318-335

[3]الجدول من اعداد الباحث استنادا الى العديد من المعطيات الاحصائية: Demontes Victor :Op-Cit pp318-335 و

DesDésir : Moyens a Employer pour Construire le Chemin de fer trans-saharien ,Typographie de Victor aillaud ,Alger 1879,pp1-12, **et** ElAkhbar des 24, 25 et 26 octobre 1879,**et**Eugène Daumas : Le Sahara algérien: études géographiques, statistiques et historiques sur la Réjion au sud des Etablissements francais en Algérie,Fortin Masson,Paris 1846, pp 1 et suit ,voir aussi ,Ministère de la guerre :TSEF dans l'Algérie 1846-1849….Op-Cit ,pp318-335

واذا ما اضيفت اليها المسالك، بلغت 80 الفكلم خصص منها 25 الف كلم للجنوب والذي سيرتبط فيما بعد بانبوب النفط المعروف بانبوب اجلي*[1] .

II - الاتصالات والتلغراف

منذ 31 اكتوبر 1857 شرعت الادارة الفرنسية في بناء اتصالات بين الجزائر وفرنسا من خلال كابل اتصالات كهربائي تحت البحر موصول بين رأس عنابة Cap de Garde لربط جزيرة سردينيا ورأس Spartiventoليعبر ايطاليا (تورنتو) ثم الى مرسيليا [2]انطلقت عملية مد خطوط التلغرافمنذ سنة 1844 حيث ظل التلغراف الهوائي(**الملحق رقم11**) هو السيد حيث ظلت الجزائر حقلا لمد مثل هذه الوسائل فالى غاية ادخال التلغراف الكهربائي فخلال سنوات 1844-1854 تم انشاء الخطوط في : مليانة – البليدة – المدية – الشلف – مستغانم – شرشال –وهران– تنس –دلس –عنابة – باتنة – سور الغزلان وبسكرة تحت اشراف اطارات المواصلات laircesar فخلال البداية منحت الحكومة اول قرض لانشاء اول خط تلغراف كهربائي تجريبي بفرنسا، وبالرغم من التردد في مد هذا النوع من الخطوط نحو الجزائر الا ان الشكوك زالت بحلول عام 1848 وانطلقت عملية انشاء خطوط جوية وفي سنة 1849و مع عودة السيد Foy الذي خلف Flocon نهى وجود خطوط التقليدية الهوائية واستبدلها بالخطوط الكهربائية، وفي 10 جوان 1853 تم التصويت على قانون لانجاز خط للتلغراف الكهربائي البحري بين الجزائر وفرنسا حيث ينطلق الخط جنوبا من خليج سبيسزيا spezzia عبر مضيق كورسيكا ليصل الى الساحل الجزائري بين حدود تونس وعنابة ثم تم انشاء خط ثان بمحاذات الساحل الافريقي الى غاية الحدود التونسية ليتم دمجها في خطوط المنطلقة من تونس المتجهة الى مصر والهند كما تم مد خطوط التلغراف الكهربائي بين وهران ومستغانم عام 1853 اضافة الى مد خط يربط قسنطينة بسكيكدة واستبدال خط المدية – الجزائر بخط مكهرب وفي نفس السنة تم مد خطوط التلغراف بين قسنطينة وباتنة وبين معسكر ومركز اولاد علي حيث تم دمجهما بخط وهران –تلمسان .

خلال هذه الفترة تم ربط جميع المراكز الحضرية بخطوط باستثناء عنابة التي سيتم ربطها مع قسنطينة سنة 1854 وقد قدرت مداخيل البرقيات اواخر سنة 1854 206493871 فرنك بمجموع برقيات قدر بـ 236018 برقية ومع نهاية عام 1854 بدات الادارة في استخدام الة المورس* Morse في الاتصالات

---

*انبوب ايجليEdjelé لنقل البترول من منطقة ايجلي قرب عين امناس على الحدود الليبية الى ميناء السخيرة قرب قابس بتونس بناءا على اتفاق فرنسي وبورقيبة : المجاهد العدد 27 بتاريخ 22 جويلية 1958، ص 1-5 اضافة الى Afrique action N° 344 juillet 1958 Tunisie

[1]Eugène Daumas : Le Sahara algérien: études géographiques, statistiques et historiques sur la Réjion au sud des Etablissements francais en Algérie,Fortin Masson,Paris 1846, pp 1 et suit ,voir aussi ,Ministère de la guerre :TSEF dans l'Algérie 1846-1849….Op-Cit ,pp318-335

[2] Victor Bérard :Op-Cit ,p 63

*تقنية شفرة **مورس** الرائعة التي إخترعها الأمريكي وهو رسام (ساموبل **مورس**) وطورها مع ... عبر إشارات ميكانيكية او ضوئية للمزيد ينظر

Alexis Belloc :La télégraphie historique: depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours,Librairie de Fipmin-Didot ,Paris ,1888,pp217-229

العالمية بدل الآلة الفرنسية Foy et Breguet ونتيجة لما حققته الآلة الجديدة فقد قرر De vougy التخلص نهائيا من الآلة القديمة واسندت المسؤولية لـ Lair César الذي سيسهر على تنظيم التلغراف الهوائي[1] وابتداء من 7 جانفي 1854 واستنادا الى المرسوم الصادر في 7 جانفي 1854 الذي استند بدوره الى الاجرءات الواردة في قانون 29 نوفمبر 1850 وقانون 28 ماي 1853 والمرسوم الصادر في 17 جانفي 1852 فقد تم تحديد نشاط مصالح الرسائل بالتلغراف الخاصة والتي قدرت عام 1854 بـ 1570 برقية بقيمة اجمالية قدرت بـ 635384 فرنك وابتداء من 1 ماس 1854 انطلقت اغلب مكاتب التلغراف في النشاط الفعلي خاصة :بوهران وارزيو ومستغانم بعد مد خطوط التلغراف اليها في المشروع الذي انطلقت به الاشغال عام 1853 وفي 01 اوت 1854 تم افتتاح خطوط التلغراف ومكاتبها في كل من الجزائر- البليدة و18 سبتمبر من نفس السنة في المدية اما منطقة الشرق فلم يتم ربطها بالخطوط والمكاتب الا نهاية 1855 وهو التاريخ الذي تم فيه تخصيص ما يقرب من 3 مليون فرنك ضمن ميزانية التجهيز لتطوير هذه الوسيلة خاصة حين تم انشاء شركة التلغراف البحري للمتوسط CTMMهذه الشركة التي ستحقق فوائد بتاريخ 17 جويلية 1855 قدرت بـ 4%الى 5%.وفي 21 مارس 1855 صدر المرسوم الذي ينظم مصلحة التلغراف في الجزائر والذي سيمنحها اهمية خاصة بتحديد مهام روؤساء المراكز والمحطات الى جانب العاملين بها حيث اكدت المادة الثالثة (03) من ان تعينهم يتم من قبل وزارة الحربية استنادا الى المادة التاسعة (09) من المرسوم الصادر في 01 جانفي 1854 والمادة الثانية (02) من المرسوم الصادر في 06 ديسمبر 1854و مرسوم 29 نوفمبر 1858 لتنظيم وتسيير خطوط التلغراف .[2]

في التقرير الوارد في جريدة الممرن بتاريخ 22 ماي 1854 والصادر عن الماريشال Vaillant الى نابليون الثالث اشار الى اهمية التلغراف في ادارة القبائل والسيطرة عليها بتثبيت وجودها والوجود الفرنسي في الجزائر خاصة بتعميم الاخبار والمعلومات وسرعة تداولها حول الاهالي وكمرسخ للخوف لديهم ،فالى جانب الخط البحري السابق فقد تم ادراج مشروع مد خطين الاول سيربط باتنة ببسكرة والاخر سيربط المدية ببوغار وقد استطاعت فرنسا مد خطوط التلغراف الكبرى عبر اهم نقاط المقاطعات الجزائرية لا حكام السيطرة .[3]

لتنظيم القواعد لمسيرة لنشاط مصالح التلغراف اكثر صدر مرسوم 23 فيفري 1856 حيث تم تعديل القواعد الصادرة بمرسوم 21 مارس 1855 خاصة المادة الاولى* وبحلول النصف الثاني من عام 1856 تم تمديد اتفاقية 19 ماي 1856 الى الجزائر حيث تم مد 763 كلم من الخطوط وانشاء خمس مراكز

[1] Alexis Belloc : la Télégraphie historique depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours ,2eme Ed, Librairie de Firmin DiDot ,Paris ,1894 , pp 192- 194

[2] GF :Bulletin des lois de la Republique Francaise. N° 664….Op-Cit ,p127 et suit

[3] Le Moniteur du 22 mai 1854

*تنص المادة الاولى على "وضع مصالح التلغراف تحت سلطة مفتش عام الذي يخضع مباشرة لسلطة الحاكم العام" للاطلاع على نص القانون ينظر

Alfred Etenaud : Télégraphe Electrique en France et en Algérie depuis son origine jusqu'au 1er janvier 1872,T1 ,Montpelier France ,1872 p191 et suit

(عنابة – سطيف – سور الغزلان – برج بوعزوز – دلس) فبلغ عدد البرقيات المرسلة من هذه المراكز 10402 برقية بعائد مالي بلغ 35522 فرنك وقد مكن المرسوم الصادر في 15 جوان 1857 من تثمين الاتفاقية الخاصة باستغلال خطوط التلغراف في فرنسا والجزائر.

بعد هذا التاريخ صدر 13 مرسوما عملت كلها على تنظيم هذه المصلحة من خلال اشراك شركات سكك الحديد في الاستغلال والصيانة للخطوط التي بلغ طولها 1500 كلم نهاية سنة 1856 كما تم تجهيزها بـ 19 مركز تلغراف عمومي لتغطية الاتصالات الحكومية والاتصالات الشخصية واصبحت اتصالات بين فرنسا والجزائر عبر جزيرة كورسيكا وسردينيا نشطة [1] ثم صدر قرار من وزارة الجزائر والمستعمرات في 17 و20 ديسمبر 1859 الذي سينظم عمليات الرقابة ومراكز الاكتتاب التلغرافي وخلال نفس السنة تم افتتاح 6 مكاتب جديدة : بوغار – جيجل – نمور – لالا مغنية –KISS – بوغاري هاذين المكتبين الاخرين تم فتحهما مؤقتا، وبلغ تعداد البرقيات المرسلة من هذه المكاتب 108951 برقية بمبلغ مالي قدر بـ 211038 فرنك وفي 16 اوت 1859 صدر مسوم امبراطوري ينظم مصالح ومكاتب التلغراف ففي مادته الاولى اخضع جميع العناصر العامة لسلطة وزارة الداخلية بدل الحاكم العام[2].

[1]Idem : pp200- 201
[2]Philibert Vaillant jean Batiste :Rapport présente à l'Empreur sur la situation de l'Algerie en 1853,pp33-34

الفصل الثالث:

التنظيمات المالية والنقدية الفرنسية في الجزائر

المبحث الاول: التنظيم المالي والنقدي للجزائر

المطلب الاول: النهب والاستيطان والتنظيم المالي

I- الأنشطة البشرية ومصادرالإدارة الاستعمارية

تميزت البنية الاجتماعية الجزائرية قبل الاستعمار بنمو القوى الإنتاجية فالمجتمع الجزائري كان مجتمعا طبقيا،[1] يتميز بالتضامن الطبقي، مما يلغي فكرة وجود الإقطاع كما برز الطابع المعقد والمتطورللزراعة في الأقاليم الحضرية حيث كانت تمارس العديد من تقنيات الغرس والريفهناك 8 ألاف هكتار تتمتع بجميع أنواع الزراعات، فالفائض الاقتصادي الزراعي تكشفه أرقام القيد الضريبي، إذ كان الإنتاج يفوق الضرورات الحياتية او الاكتفاء الذاتي بالرغم أن عدد السكان كان اقل، إلاأنالأرياف كانت تنتج كمية اكبر خاصة وان ملكية الأرض، كانت تقوم على مبدأ الملكية الخاصة بالنمط القديم حيث ظل هو السائد والذي يعتمد على عدم إمكانية التصرف في الأرض من جهة ومن جهة أخرى؛ المحافظة على صورة العائلة كأساس لتنظيم العمل والاستحواذ على الإنتاج. يقابل ذلك وجود أنظمة حضرية ومن ابرز هذه الأنشطةأعمال الجلود والنسيج للصوف وصناعة الجلود ففي قسنطينة كانت توجد عام 1840، 33 محل لدباغة وصناعة الجلود و75 محل سروجية (صناعة السروج) و167 محل لصناعة الأحذية يعمل فيها بين 150و210و480 عامل[2] حيث حاولت البرجوازية التجارية الجزائرية تقليد أوروبا في تحولها من برجوازية تحويلية إلى برجوازية تجاريةصناعية (التاجر الصانع)، [3]بوضع الحرف تحت إشرافها لكنها فشلت نتيجة عدم قدرتها على منافسة المنتجات الأوربية واحتكار الدولة للقطاعات الإنتاجية وضيق السوق المحلية [4] وهذا النمط الإنتاجي هو نمط أسيويللإنتاج الذي يسمح بتحديد مميزات التكوين الاجتماعي الذي عمل الاستعمار على غرسه وسيتطور بواسطة نمو تناقضه نحو مجمعات طبقية تفقد فيها العلاقات المشاعية حقيقتها أكثر فأكثر، نتيجة نمو الملكية الخاصة على النمط الأوربي وبالتالي فالاستحواذ الفردي على الأرض واغتصاب الفائض منها، ومن الإنتاج الزراعي أمران لا يتناقضان مع نمط الإنتاج الأسيوي[5] ونظرا للتحولات الكبرى على تكوين المجتمع الجزائري، فاستغلال الأرياف لتنمية الملكية الفردية أصبح من ثوابت السياسة الاقتصادية الإدارية الفرنسية، إذأبقت الإدارة الفرنسية على بنية

---

[1] Marx Carl: Sur les sociétés précapitalistes: textes choisis de Marx, Engels, Lénine "le Maghreb avant la pris d'Alger" Centre d'études et de recherches marxistes, Éditions Sociales, France, 1973, p 214.

[2] جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، تر، فيصل عباس، ط2، دار الحداثة بيروت، 1972، ص ص 31-33.

[3] Hervé Bleuchot: Les institutions traditionnelles dans le monde arabe ,collection ''hommes et société ;Edition Karthala et Iremam ;Paris /Aix-en- Provence ,1996 ,p 54-58.

[4] جغلول عبد القادر: مرجع سابق، ص ص 55-56.

[5] Maurice Godelier: La notion de "mode de production asiatique" et les schémas marxistes d'évolution des sociétés,Centre d'études et de recherches marxistes , Paris ,1964 ,pp6-15

المؤسسات الجباية الممثلة في القواد والخلفاء وأبقت على الضرائب الدينية: كالعشر والزكاة والغرامة والخراج الذي تدفعه قبائل الرحل بالإضافةإلى الحكر[1] وتشير الأرقام إلى عملية تحلل الملكية العقارية:

- أملاك الدولة: 1.5 مليون هكتار يضاف إليها 03 ملايين من الهكتارات الموجودة تحت تصرف الدولة
- كملكية خاصة ك03ملايين منه 1.5 مليون ملك مشاع و1.5 ملك تم تملكها بصورة ملكية خاصة
- ملكية الاعراش كحق انتفاع للقبائل دون توزيعها وتملكها وقدرت بـ5مليون هكتار[2]

II- التحول نحو الاقتصاد الرأسمالي

لم تعش الجزائر اقتصاد سوق مالي او اقتصادي راسمالي حقيقي قبل الاحتلال اذ لم تكن في حاجة الى تحويل كبير للاموال لذا استفادت الجزائر من الانتاج الفلاحي ومن الدعم الاوربي بادخال شبه الصناعة الاوربية او الاقتصاد ذو البنى الحديثة التي لم تستفد منها الجزائر [3] ولذاسعت فرنسا الى خلق نظام مالي جديد لتنظيم عمليات الاقراض والصكوك البنكية وتنظيم عمليات النقد والاصدار النقدي مما سيحقق فوائد لبنك فرنسا [4]

فتم فرض نظام بنكي استعماري بهدف ضرب الاقتصاد المحلي من قبل الاحتلال من خلال خلق هندسة بنكية مالية في الجزائر[5] بفرض نظام حديث على الاقتصاد الجزائري ينشأ جهاز للدولةيضمن المبادلات المالية او رأسملة البلاد فالمعاملات البنكية لا تقوم على الاقتصاد الائتماني بل على الاقتصاد التعاقدي فجزأرة البنك والمعاملات المالية هدفه جعل النك شريكا للاقتصاد[6]تمكنت الجزائر من جذب المستثمرين الماليين بعد ان تم ترسيخ السلطة العسكرية والسياسية وتوسيع دائرة الاستيطان الفلاحي بحيث سمحت بميلاد اقتصاد تبادلي بين المستعمرة والامبريالية الاقتصادية، وحتى الشركة الجزائرية التي شهدت تفعيلا بفعل مساهمة احد المستثمرين الغربيين من بيوتات البنوك الباريسية فحين قام بنك الجزائر بالاضافة الى مهامها كبنك مركزي وبنك اصدار نقدي لتمويل المهام التجارية على غرار ما قامت به بنوك الهند الصينية اذ قامت بالمهام التجارية والاستجابة لمطالب البيوتات المالية خاصة قرض الجزائر وتونسC.F.A.T والشركة الجزائرية[7]

[1] Noushi André: Enquête…Op-Cit p 101

[2] جغلول عبد القادر: نفس مرجع سابق، ص 46.

[3] Bronin Hubert: les banques et l'Algerie coloniale mise en valeur imperiale ou exploitation ,Persée outre Mers,T 96 ,N°362-363 ,1 er semestre l'Atlantique francais ,2009 , p 215

[4] Ernest Cadet: Dictionnaire Usuel de législation,Librairie classique Eugéne Belin ,Paris 1895 p 83

[5] Thierry Lentz: Serie Que sais je, Napoleon III, presse Universitaire de France,Paris 1995,p25

[6] CF.G Duménil: "la banque d'Algerie et son rôle économique et financier ", '' Revued'Histoire moderne et contemporaine Juillet –Septembre 1956 'De Baccard ,Paris 1927 p 63

[7] CF.G Duménil: Op-Cit,p 217-218

فبنك الجزائركان أكثر قربامن التحول إلى بنك خاص أكثر منه عمومي إلى جانب بقية البنوك الفرنسية الاستعمارية فقانون 30 أفريل 1849 الذي انشأ أول بنك استعماري بجزر المارتنيك*أسست لتسيير الوضعية المتأتية من أعباء تحرير العبيد وإلغاء تجارة الرقيق، إذ شكل رأسمالها من مداخيل وإيرادات المنح والتعويضات المقدمة للمستوطنين لتعويضهم عن تحرير العبيد، هذه البنوك كولونيالية لم تكن شبيهة لأي بنك آخر باستثناء نشاطها المتجانس مع بنك الجزائر.[1]

III- نهب الخزينة ومصادرة أملاك الدولة

لم تضع الحكومة الفرنسية اي خطط او برنامج لاحتلال الجزائر اقتصاديا وماليا بالرغم ان العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها كانت تجارية مالية [2]فلم يتم تقدير القيمة الفعلية للارض الجزائرية [3]وعليه كانت الاساليب الاولى للتنظيم الاقتصادي تقضي جملة من الاجراءات خاصة حينتعرضت البيوت والمحلات بمدينة الجزائر وخاصة قصر الداي إلى نهب منظم من قبل ضباط الحملة الفرنسية وهو ما أكده الجنرال الفرنسي فلازي*valazé الذي احتج لدى الجنرال بارتزنBerthezéne عن قيام الضباط بنهب الكنوز.حيث مارست الإدارة العسكرية سياسة النهب على حساب قيم الجندية [4]و كان الهدف ليس النهب في حد ذاته بل انهاء وجود مؤسسات الدولة الجزائرية وبالتالي اخضاع الجزائريين الى نمط جديد من الحكم .

رغم ذلك لم يقم بارتزن بأي احتجاج وحتى الرقم الذي قدم بخصوص كنز القصبة الذي قدره بـ 50 مليون فقط وهو نفس الرقم الذي حدده المتصرف العام المالي me firino وحتى دي بورمون في رسالة إلى رئيس المجلس الفرنسي أكد أن العملية العسكرية والنهب لكنز القصبة يمكن أن يحدد قيمتها بـ 80 مليون فرنك واقترح منح الملك مبلغ 50 مليون كتكلفة للعمليات الفرنسية في الجزائر وفي المقابل تم منح كل ضابط ثلاثة أشهر كسبق على الراتب.[5]

---

* تقع مارتينيك (بالفرنسية: Martinique) هي جزيرة تقع في شرق البحر الكاريبي الي الشمال من ترينيداد وتوباغو. مساحتها 1128 كم2 وعدد سكانها 398000 نسمة (2005). وهي من مجموعة جزر الأنتيل الصغرى . تعتبر أحد الأقاليم الستة والعشرين المكونة للأراضي الفرنسية.Dictionnaire le Petit Robert ,1984 , p 1163

[1]Donizet Pierre: Essai sur les banques coloniales ,Thèse de Droit , Ed- Pedane Paris 1899 pp 23-25

[2] GF: Statistiques generales: situation de la colonie au 31 décembre 1906 ,p 199

[3] Ismail Hamid: les musulmans Français du Nord de l'Afrique A,Colin 1906, p 132

* الجنرال فلازي: Éléonor Bertrand Anne Christophe ZoaDufriche, baron de Valazé ولد في 12فيفري 1780 وتوفي عام 1838 كان من جنرالات فرنسا سلاح الهندسة أثناء عملية الغزو وساهم في بناء الجسور على واد الحراش وتمكن من اختراق التحصينات المقامة حول حصن بابا حسن .Édouard Frère, Manuel du bibliographe normand, Rouen, A Le Brument, 1860, p. 586

[4]Girot .L: Observation Historique ,Politique et Militaire sur l'Algérie et sur la colonisation ,Imprimerie de Moquet, Paris 1840 ,p 135

[5] Léon Galibert: L'Algérie ancienne et moderne depuis les premiers Etablissements des Carthaginois jusques et y y compris les dernières campagnes du général Bugeaud: Avec une introduction sur les divers systèmes de colonisation qui ont précédé la conquête française, Furne librairie Editeur , Paris ,1861, pp 326-329.

جاء تقرير دي يورمون المؤرخ في 17 جويلية أن المبلغ الذي تمت مصادرته من خزينة القصبة بلغ 52 مليون فرنك أي بزيادة مليونين[1] عن الرقم الذي قدمه بارتزن بشهادة العديد من الجنرالاتإذ أكد هؤلاء أن الجنرال Loverdo لم يقض سوى ليلة واحدة في القصبة بصحبة ... الخزناجي الذي كلف بالمحافظة على الثروة وقد جاء في تقرير دي بورمون[2] أن الجرد الذي تم للكنز وجاء على النحو التالي:

النقد الذهبي: 13200 الف فرنك حملت على سفينةMarengo le Duquesne وأرسل إلى فرنسا مبلغ 11500الف فرنك من نفسليقدر المجموع بـ 24700 الف والباقي عبارة عن سبائك ذهبية lingots من القصبة وقطع نقدية بقيمة 27 مليون وعليه فإن قيمة المبلغ الذي تم إيجاده هو 52 مليون فرنك.[3]كما تم إيجاد 1900 قذيفة مدفع boucher a feuنصفها من النحاس إلى جانب البارود والصوف.[4]

ولم يكتف الجنرال Loverdo بهذه الشهادة فقام عام 1834 بنشر رسالة أولى ثم رسالة ثانية موجهة إلى بارتزن يطالب فيها بإعادة الاعتبار له وتبرئته من التهم غير أنه لم يتلق أي رد إلى غاية تولي بيليسيهPellissier الذي قرر توجيه رسالة إلى ابنة الجنرال الشاكي Loverdo.[5]

جاءت القرارات، كقرار كلوزيل في 08 سبتمبر 1830 بحجزاملاك الخاصة والعامة واملاك الحبوس [6] كعمل يخالف تعهدات الدولة الفرنسية فكانت اول مؤسسة تعرضت الى هذا هي مؤسسة المسجد حيث تمت مصادرة 160 مسجدا وزاوية وحول الائمة والفقهاء الى جواسيس لدى الادارة الاستعمارية[7] وانشأت مصلحة املاك الدولة [8] ثم جاء قانون 01 اكتوبر 1844 الذي قام بمصادرة الممتلكات العقارية الوقفية المتبقية والاراضي غير المستغلةالتي لا تثبت ملكيتها بعقد قانوني لاحق لتاريخ 05 جويلية 1830 وكل ارض تخالف هذا الاجراء تعتبر ارض مهملة بدون مالك [9] ولم يتوقف التفكير عند هذا الحد بل تعداه الى الى حرمان الجزائريين من الحق في استغلال الغابات حيث صدر قانون 1851الذي يلحق الغابات بملكية الدولة كملكية عامة والذي .سيدعم بقرار في نفس السنة في 16 جوان 1851 الذي سمح للدولة بحيازة اراضي العرش تمهيدا لتوزيعها على المستوطنين او تفتيت الملكية العقارية العامة.

---

[1] Mohamed bacha: prise de la régence d'Alger ou le prétexte du coup d'ventail ,Edition El-amel Alger , 2005 p.65

[2] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 178-182.

[3] Charles Robert Ageron: le gouvernement du général Berthezène à Alger en 1831 éditions bouchéne 2005 p p14-15 voir aussi Stephen d'. Estry: Histoire d'Alger: de son territoire et de ses habitants ,Mame Cie Imprimerie éditeur Tours 1841,p 160,189

[4] Léon Galibert: Op-Cit ,pp 319-326voir aussi , Paul Gaffarel: Op-Cit ,p92-96

[5] Stephen d' Estry: Histoire d'Algerde son territoire et de ses habitants, ... ,Op-Cit p 147 p-p 194 - 196

[6] غربي الغالي وآخرون: العدوان الفرنسي ....نفس المرجع السابق ص ص 219 – 220

[7] عبد الرشيد زروق: نفس المرجع السابق، ص 26

[8] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر 2008 ص 158

[9] غربي الغالي وآخرون: العدوان الفرنسي ....نفس المرجع السابق ص 220

IV- الاستيطان المالي والتنظيمات المالية

قدمت الاساليب الاولية للاستيطان نتائج متوسطة خاصة حين تمكن Mercier من اقامة مؤسسة فلاحية غير بعيدة عن العاصمة بهدف دفع المستوطنين الى العمل الفلاحي [1]، ومن اجل تكريس مبدأ حقيقي للاستيطان والانفاق الجيد للثروة وبهذا التفكير قام النظام الامبريالي بالترخيص لشركات خاصة بالاستيطانفبدأ النظام الاستعماري التفكير في التعامل مع الشركة السويسريةاو الشركة الجنيفية عام 1853 التي كانت تتشكل من رؤوس اموال قادرة على التحول الى شركة استيطانية وهكذا تحصلت على 22 الف هكتار مكلفة بانشاء على هذه المساحة مستوطنات كما تحصلت شركة الهبرة Habra على 25 الف هكتار ن اراض الدولةالمتواجدة بسهول الهبرة والمقطعباسعار رمزية (فرنك واحد لهكتار واحد) كما استغلت 30 مليون متر مكعب من الماء المتواجدة بالمنطقة، فقامت بانشاء قنوات السقي والري وتمكنت من سقي 12الف هكتار منحت للقبائل العربية [2].

كانت الضمانات كبيرة في افريقيا لجلب رؤوس الاموال فانشاء بنك بمساعدة ودعم تقني من قبل بنك فرنسا كانت فكرة سديدة حيث ستسمح بتمديد سياسة القرض وتنظيم الاعمال والتقليل من اعباء الفوائد، فالجزائر تمثل بالنسبة لاوروبا اولوية للاستثمار وتوطين الاموال، فقد تم ربط قنوات اتصال اقتصادية مع فرنسا واسبانيا وايطاليا من خلال الموانئ المقابلة لاوروبا: وهران مع جبل طارقوقرطجنة، عنابة مع مالطة وصقلية لتشجيع رؤوس الاموال للاستثمار في الاستيطان الفلاحي فعوض صرف 100 الف فرنك لبناء قرية استيطانية يجب خلق مؤسسات اهلية قرب الاسواق الكبرى والمدارس والمساجد والمحلات والفنادق واقامات رووساء الاهالي قصد خلق مجتمع جديد اقتصاديا يتشكل من فئتين الاوربية والجزائرية .[3]

عكس فرنسا لم تتبع بريطانيا اسلوب الاستيطان المعروف ففي الهند لا نجد نفس النظام الكولونيالي، حيث لم تشجع بريطانيا انشاء مجتمع اوروبي اذ احتفظ الهنود بشخصيتهموو بدياناتهم حيث ظل الاحترام لمقومات الشخصية هو السائد فقد استطاعت بريطانيا بواسطة 25 الف رجل اوربي كجيش ان تحتل كل هذه المساحة – مساحة الهند – الواسعة وان تفرض نفوذها على الملايين من السكان [4] فاذا كانت عملية الغزو الفرنسي للجزائر تدخل ضمن عملية مركبة متعددة المعالم، تفعل العملية الكروم والتبغ والقطن والحبوب[5]لانتاجية بضمان تمويل سريع ودائم بالمال بربط الانتاج بالتسويق خاصة محاصيل ففرنسا لم تكن تسعى لتأديب الجزائر بقدر ما كانت تهدف إلى توسيع دائرة نفوذها السياسي والاقتصادي والمالي في

[1]Girot Louis: Observation historique ,politique et militaire sur l'Algérie et sur la colonisation ,M[me]Leneuveu,Paris 1840, p 63

[2]Louis Valéry vignon: la France en Algerie ,Hachette et Cie, 1893, pp, 99,103 -104p122et 363

[3]Fortin d'Ivry: l'Algérie son Importance sa colonisation , son avenir ,Rignoux ,Imprimerie de la société arentale ,Paris ,1845 ,pp 42-44

[4]M.A.C De Lachariere: Du Systeme de colonisation suive par la France ,Augustesuffrang ,Imprimerei Paris 1832 pp 15- 16

[5]عبد الملك خلف التميمي: اضواء على المغرب العربي – رؤية عربية مشرقية –، دار البصائر للنشر والتوزيعر، الجزائر 2013، ص172-173

ظل تنامي الحاجة للأسواق ومصادر التمويل وحتى اليد العاملة، لذا سعت فرنسا إلى تنظيم الجزائر إداريا وماليا بما يحقق هذه الغاية ويضمن بقاءها ضمن الحظيرة الفرنسية والأوربية ، فأنشأت نظاما ماليا بلمسة يهودية حقق للمستوطنين أهدافهم وفرض على الجزائريين نمطا جديدا من التعامل المالي الربوي فكك أسلوب حياتهم البسيط وأسلوب إنتاجهم الاكتفائي.[1]

بدات ملامح التنظيم المالي في الجزائر المستعمرة منذ 1848مع الاتفاق الذي تم عقده بين مصرف الجزائر وبنك فرنسا من اجل استثمار الاموال والقيام بالعمليات المشتركة مجانيا[2]حيث بدأ اللاوربيون يطالبون بالدمج الاداري والقضائي والاقتصادي والمالي مع فرنسا، ونظرا للتطور الاقتصاديللجزائر نهاية القرن التاسع عشر بدأت مطالب الحصول على استقلالية مالية وميزانية ففرنسا انتهجت منذ البداية اساليب القرض والاقراض بهدف الاستجابة لحاجات الاقتصاد الفرنسي وارتبط الامر بضرورة ربط الفرنك الجزائري بالفرنك الفرنسي تكريسا لتبعية شاملة الاستجابة لحاجيات المستوطنين من خلال التمركز والتوسع في السهول بتمويل الزراعات الحديثة .[3]

عملت الادارة على تزويد المستوطنين بالآليات (جرارات وحاصدات) حيث بلغت عام 1854، 18940 جرارا في حين لم يكن لدى الجزائرينلايلكون سوى 500 جرار كما صدر قانون 31 اكتوبر 1845 لا يقل خطورة 3عن قانون 01 اكتوبر 1844 ونص على مصادرة الاراضي للاشخاص الذين يقومون بعمل ضد الفرنسي ناو الاعراش ودعم هذا القرار من قبل الجنرال بيجو في 18 افريل 1846بقرار نص على مصادرة الاراض المتروكة بدون سبب ولم يعد اليها اهلها في حدود شهر واحد وبموجب هذا القرار تمت عملية مصادرة الارض بصورة منتظمة وسريعة لحوالي 6 مليون هكتار منحت منها 5080 الف للكولون [4].

المطلب الثاني: تنظيم الحالة المالية الجزائرية1834 - 1845

I- تنظيم ميزانية الجزائر

مع صدور الآمرية 1838 المتعلقة بمصلحة الحسابات العامة الفرنسية نتهت مرحلة لتردد* فتم اصدار الامر ذاته في اوت 1839 بتجربة مشروعاستقلالية العمليات المالية الجزائرية وحساباتها، هذه الآمرية حدد النفقات للميزانية العامة للمصالح الاستعمارية –ذات الصفة المحلية –و المداخيل الخصة بالمستعمرة –ضرائب عربية – رسوم جمركية تفرض على البضائع القادمة عبر البحر، عرفت بـ(Octroi de mer)والنفقات الموضوعة على عاتق الخزينة وعائدات الميزانية الفرنسيةمن الجانب الآخر فان ميزانية

[1]Girot Louis: Op-Cit ,p 9

[2]Djebari Youcef: La France en Algérie: La genèse d'un capitalisme d'Etat colonial,OPU,1995, p 145,p 186

[3]عدي هواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي، 1830–1960، تر، جوزيف عبدالله ندار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط 1، 1983، ص ص 182–183

[4]بشير بلاح: نفس المرجع السابق، ص 159

*Tâtonnements= ويقصد بها لغويا هو مرحلة التجربة والخطأ le Grand Dictionnaire de français, Op-Cit ,p419

النفقات تم اعدادها بالجزائر وتقدم الى وزارة الحربية، غير ان هذا الاجراء كان بطيئا مما دفع الحكومة الفرنسية الى اصدار قانون عام 1844 المالي الذي دمج النظام المالي والحاق ميزانية الدولة سواء من حيث المداخيل او النفقات المحلية او البلدية بالميزانية العامة فتحقق الدمج الحقيقي[1] .

جاء الامر الصادر في جانفي 1845 حيث وحد صورة الميزانية من حيث المداخيل والنفقات المحلية والبلدية في مصفوفة واحدة وهي ميزانية البلديات الجزائرية ثم المقاطعات والعملات الجزائرية، غير ان ميزانية الجزائر .

ظلت خاضع للمركزية اذ كانت تعرض على البرلمان الفرنسي للمصادقة عليها استنادا الى قانون الملية الفرنسي، فهذه المركزية (1845– 1860) اخضعت عملية اعداد الميزانية الى نشاط وزارة الحربية وبعد عام 1858اصبحت من صلاحيات مصالح وزارة الجزائر، لكن مع حلول عام 1860 والى 1881 بدات ملامح الاستقلالية المقيدةحيث اصبح الحاكم العام بمساعدة المجلس الاعلى المشكل من 22 عظوا (16 موظف و6 مستشارين عمومين معينون)[2]، يعدون مشروع الميزانية وتوجه الى وزارة الحربية التي تقوم بادراجه ضمن ميزانيتها ومع حلول عام 1871 وتحول النظام من عسكري الى مدني تم تحويل اعداد الميزانية الى وزارة الداخلية وفي المرحلة الثالثة بدأت عملية مركزة المصالح المالية خلال سنوات 1881 – 1900 ،اذ اصبحت المصالح الجزائرية تابعة بصورة مباشرة للوزارة الوصيةن فأصبحت الجزائر ليست وحدة بل تجمع للعملات الثلاث الفرنسية او لا تتمتع بشخصية معنوية وليس لها اهلية او املاك او ميزانية (ذمة مالية) فكل وزارة تقوم باعداد تقارير عن مصالحها في كل عمالة غير ان هذا الاسلوب سرعان ما فقد اهميته وبدأت الفكرة تظهر بضرورة العودة الى نظام الاستقلالية خاصة في عهد الوالي العام تيرمانTirman عام 1886 حيث قررت فرنسا التنازل عن 3/1 الثروات والمصادر المالية لفائدة الجزائر قصد استكمال المشروع الاستيطاني اذ ساهم ذلك في لجوء الجزائر الى الاقتراض لتمويل المشاريع الكبرى (سكك الحديد – الموانئ – الطرق) مما ابقميزانية الجزائر ملحقة بالميزانية الفرنسية[3] وهو ما دفع غرفة النواب الى دعوة الحكومة عام 1896 الى اعادة تنظيم الادارة العامة في الجزائر مما سيمح بعودة سلطة الوالي العام في اعداد الميزانية بعد الاخذ برأي المجلس الاعلى حيث يوجه الى وزارة الداخلية قصد ادراجه ضمن الميزانية العامة الفرنسية [4] وجاءت المراسيم الصادرة عام 1898 لتوسع مجال عمل

[1] GGA: Exposé de l'état actuel de la société arabe, du gouvernement et de la législation qui la eégit ,Imprimerie du Gouvernement ,Alger 1844 ,pp97-99

[2] GF: Assemblée nationale (1871-1942), Annales de l'Assemblée nationale: Compte-rendu in extenso des séances, vol. 7, Journal officiel, 1871, p. 174

[3] G F: Assemble Nationale anneé 1872-: Rapport de Mr, de La Socotiere, Enquête parlementaire sur les acte du gouvernement de la défense Nationale,"Algerie" T2, Serf et Fils Imprimeure de l'assemblee Nationale, Versailles 1875 p35-36

[4] GGA: Collection complete des lois décrets ordonnances reglements… T 43 ;;Op-Cit,p 528 , 579

الوالي العام اذ انشأ مجلس جزائري ثان (البعثة المالية) والتي ستكون بمثابة الانطلاقة نحو خلق ميزانية جزائرية مستقلة بدا من عام 1900 حيث بلغت 65 مليون فرنك والى غاية 1956[1].

كلفت الجزائر بفعل صعوبة تامين البلاد بالنسب للخزينة الفرنسية الى غاية 1887 اكثر مما قدمت، فتبعا لكشف الميزانية المقدم من قبل المديرية العامة للحسابات 1830 – 1887 بلغت النفقات 4868109881 فرنك والمداخيل 1207310697 اي بعجز قدر بـ 3660799184 فرنك اذ نجد مبلغ 94592337 فرنك وجهت كضمان لتسديد الفوائد لقروض لموجهة لانشاء سكك الحديد الجزائر تونس يضف ليه نفقات لحرب لمقدرة ب 10/7 لنفقات وقدرت بـ 3358698078 فرنك وهو ما يجعل فرضية انه لو لم يكن هذا لعب لثقيل على فرنس لكنت من لممكن ن تحقق فائض قدر بـ3660799184 فرنك ي نصف لمبلغ لمقدر للانفاق94592337 فرنك فقد بلغ عب لنفقت لحلية على فرنس 1886857808 وعليه اتجهت لى عدة لنظر في كيفية لتعمل مع لجزائر ملي ولنظر ليه كسوق يمكن توظيف 2 مليار به لتدرك لعجز[2] وهو الامر الذي دفع فرنسا في 6 جويلية 1836 الى فرض قانون على اغنياء تلمسان لدفع 150 الف فرنك كقرض مفروض لدفع تكاليف الحملة الفرنسية[3].

الجدول رقم 78 يوضح العجز الذي كانت تعانيه الميزانية الفرنسيةبسبب حملة الجزائر

المؤشر / السنة	1867	1868	1869	1870
المداخيل	32506099	30971910	31892223	28441159
النفقات	33359021	41093313	38143242	35770990
قيمة العجز	852922	10121403	6251019	7329831
المصدر : Camille Rousset: Op-Cit, p 54				

حيثنلاحظ أن العجز خلال أربع سنوات بلغ 30 مليون فرنكوذلك بفعل العديد من الأسباب خاصة التهجير المنتظم للسكان.

بدأت عملية تنظيم الحالة المالية الجزائرية مع حلول عام 1834 حين اتضح للسلطات الفرنسية حتمية البقاء في الجزائر أي بعد اقرار عملية الالحاق القانوني بموجب قرار جويلية 1834 الذي يكرس وجود المؤسسات المالية الفرنسية بالجزائر خاصة بعد انهاء وجود المؤسسات القديمةحيثتم وضعأولى القواعد التنظيمية المالية خاصة قضية المداخيل بفرض الضرائب لتمويل المشاريع، غير أنها ظلت مؤقتة وغير فعالة إلى غاية عام 1839حين تأسست مصلحة الحسابات المالية الجزائرية[4]حيث بدأت في بتحديد صلاحيات بقية المصالح المالية *

[1]Victor Berard: Description d'Alger et de ses environs, Accompagnée d'un plan et d'une carte dressés, Bastide, 1869, p152

[2]Maurice Wahl: l'Algérie ….Op-Cit , pp 260- 262

[3] Camille Rousset: Op-Cit, p 54

[4]GGA , Acte N°48 du 25 décembre 1839 duBulletin officiel des Actes gouvernement du 13 octobre1838 au 30décembre 1841 T2 Imprimerie Royale Paris 1844,p49

* الوالي العام، المتصرف المدني(الامر بالصرف)، ومدير المصالح المالية

كانت مسؤولية الوالي العام إعداد تقرير الميزانية كل عام يتضمن المداخيل والنفقات للمستعمرة حيث يقدمه إلى وزير الحربيةفي شكل تقرير حول مجموع المبالغ والحسابات للنفقات والمداخيل أما الأمر بصرف النفقات والمتصرف المدني فيقومان بإعداد تقرير مالي تنفيذي سنويحول المهام المسندة إليهم، يقدم إلى مدير المالية، هذا الأخير المكلف بعمليات بحسابات سلة الضرائب والتغطية الضريبية ويراقب الحسابات الخاصة بالخزينة العامة [1].

جدول رقم79 يبين الوضعية المالية لفرنسا في الجزائر حسب المقاطعات

السنوات	1867		1868		1869		1870	
المقاطعة	مداخيل	نفقات	مداخيل	نفقات	مداخيل	نفقات	مداخيل	نفقات
الجزائر	3929354	3670405	4527134	4238201	4646762	3987412	3880789	3131950
وهران	1767289	2740463	2252111	3061401	2583708	3177311	3033697	2420184
قسنطينة	4960586	4205191	4963066	4502191	4695849	4702350	5403891	519748
المجموع	10657229	10616229	11742311	11801793	11926319	11867073	12318377	10749312
حالة م/م	+1569065		+59246		- 59482		+ 41170	
المصدر : DjebariYoucef: Op-Cit , p 65, p328								

اما نظام الموازين والمكاييل فقد اتبعت فرنسا نفس النظام المتبع في فرنسا فابتداء من 1مارس 1843 من خلال تطوير القواعد المطبقة عام 1830بموجب القرار الصادر عن لويس فيليب المؤرخ في 14 ديسمبر 1830 باستعمال المكاييل الفرنسية [2] وقد قدرت الضرائب 435 الف فرنك يضاف اليها 30 الف فرنك مساهم الدولة الفرنسية في حين لم يساهم المستوطنين سوى بـ 100 الف فرنك [3] اما بقية السلة الضريبية فقد كانت من العائدات المفروضة على الاهالي سواء كرسوم او كغرامات او ضرائب عينية او نقدية ارهقت كاهل الجزائري .

[1]GF: Recueil des Lois et statuts relatif ala Banque de France depuis son origine 1800, Plon Frères Paris ; pp 252-253

[2] GGA et Jean Baptiste Duvergier: Collection complete des lois ,décrets , ordonnanaces, reglements ,T43.. 1843 ..Op-Cit ,pp20-22

[3]DjebariYoucef: Op-Cit , p 65, p3283

II- الحاق الميزانية الجزائرية بالميزانية الفرنسية

بعد مرور عشر سنوات على الغزو قررت الحكومة الفرنسية دمج النظام المالي الجزائري فتم إلحاق ميزانية الجزائر سواء من حيث المداخيل أو النفقات للمقاطعاتوالبلديات بالميزانية العامة الفرنسية بموجب قانون مالي*يحقق الدمج الحقيقي [1] وفي جانفي1845 تم توحيد صورة الميزانية في مصفوفة واحدة [2] هي ميزانية البلديات الجزائرية ثم المقاطعات والعملات الجزائرية، غير أن ميزانية الجزائر ظلت خاضعة للمركزية اذ كانت تعرض على البرلمان الفرنسي للمصادقة عليها استنادا إلى قانون المالية الفرنسي .[3]

خلال الفترة الممتدة بين (1845- 1860) كمرحلة أولى أخضعت المركزية المالية في عملية إعداد الميزانية او تنظيم الحياة المالية لوزارة الحربية[4] لكن مع حلولعام 1858اصبحت من صلاحيات مصالح وزارة الجزائر والمستعمرات غير أن ملامح الاستقلالية المقيدة بدات تظهر مع اتجاه فرنسا نحو الحكم المدني في الجزائر خلال سنوات 1868-1871 اين أصبح الحاكم العام بمساعدة المجلس الأعلى المشكل من 22 عظوا (16 موظف و6 مستشارين عموميين معينون)[5]يعدون مشروع الميزانية يرسل إلى وزارة الحربية التي تقوم بإدراجها ضمن ميزانيتها كمرحلة ثانية .مع حلول عام 1871 تحول النظام العسكري إلى مدني فتم تحويل إعداد الميزانية إلى وزارة الداخلية وفي المرحلة الثالثة بدأت عملية مركَزة على المصالح المالية خلال سنوات 1881 – 1898 فأصبحت المصالح الجزائرية المالية تابعة بصورة مباشرة للوزارة الوصية .

لم تعد الجزائر منذ عام 1898 تشكل وحدة مالية بل تجمع للعملات الثلاث!ولم تعد تتمتع بشخصية معنوية ولا أهلية أو أملاك أو ميزانية خاصة مما دفع بنك الجزائر الى التحول الى منفذ ومنقذ لرؤوس الأموال الفرنسية غير النشطة محققا حلم ملك فرنسا بالتوسع خارج القارة الأوربية بعد الحصول على تمديد الامتياز[6] فكل وزارة تقوم بإعداد تقارير عن مصالحها في كل عمالة غير ان هذا الأسلوب سرعان ما فقد أهميته وبدأت الفكرة تظهر بضرورة العودة إلى نظام الاستقلالية خاصة في عهد الوالي العام

* قانون4 اكتوبر 1844 الصادر في Collection complète des lois, décretsبتاريخ 1844 وكذا قانون 16 ديسمبر 1844 الخاص بقانون المالية الفرنسي ص، ص482، 693

[1] وقد نصت المادة 4 من قانون 19 جويلية 1845 الذي يسمح بإقامة مصرف بالجزائر على عاتق الدولة الفرنسية ويتم تمويله بموارد عمومية فرنسية وتحت إدارة البنك الفرنسي استنادا الى الأمر الملكي 25 مارس 1841

[2]GF: Recueil des Lois et statuts……Op-Cit ,p 135-p150

[3]Maurice Block: Dictionnaire de l'Administration Française .Librairie Administrative de veuve Berger le vrault et fils .Paris 1856 ,pp 52.55

[4]J.A.Rey: les débats sur la banque de France .résume .conclusion. Guillaumin et Librairie Edition Paris1864 .pp 155.157

[5]Felix Bourgada: le Crédit Foncier de France –le crédit agricole et les emprunteurs .Imprimerie Administrative de Paul .Dupont Paris pp 31.33

[6]Raoul Stewart: "la Banque d'Alger et la Banque de France",le journal Financierpolitique et agricoleHistoire Finonciere et Politique de l'Année 1879 ,place des Bourse Paris 1879, pp 243.245

تيرمانTirman* عام 1886، قررت فرنسا التنازل عن 3/1 من العائدات والمصادر المالية لفائدة الجزائر قصد استغلالها في استكمال المشروع الاستيطاني **ومساعدة الجزائر في الحصول على القروض لتمويل المشاريع الكبرى (سكك الحديد – الموانئ – الطرق) مما ابقيميزانية الجزائر ملحقة بالميزانية الفرنسية مما دفع غرفة النواب إلى دعوة الحكومة عام 1896 إلى إعادة تنظيم الإدارة العامة في الجزائر[1] الأمر الذي سيسمح بعودة سلطة الوالي العام في إعداد الميزانية بعد الأخذ برأي المجلس الأعلى حيث يوجه مشروع الميزانية إلى وزارة الداخلية قصد إدراجه ضمن الميزانية العامة الفرنسية.

جاءت المراسيم الصادرة عام 1898 لتوسّع مجال عمل الوالي العام إذ انشأ مجلس جزائري ثان (البعثة المالية)*ُالتي ستكون بمثابة الانطلاقة نحو خلق ميزانية جزائرية مستقلة بداية من عام 1898 اذ قدرت بـ 65 مليون فرنكإلى غايةتاريخ الإلحاق الجديد عام 1956[2]ميزانية المناطق ووضعية ميزان النفقات:

جدول رقم 80 يبرز وضعية ميزان النفقات والمداخيل خلال سنوات 1867-1872

1872 -1867			
	المداخيل	المصاريف	الميزان
الجزائر	16984039	15027968	+1956071
وهران	9936805	11399359	-1762554
قسنطينة	20023392	18606910	+1416482
المصدر: G.G.A: Délégations financièresAlgérienne 1920 .05N°3‘ M.Lisbonne .Séance du 18 juin 1920 , p 1311			

المطلب الثالث: المنظومة الضريبية ومصادر تمويل مشاريع الاستيطان

I- مفهوم الضرائب الاستعمارية وانواعها

حافضت فرنسا على النظام الضريبي القائم وزادته بعض الاجراءات الضريبية اذ ظل عدد الضرائب مرتفع رغم محاولات الدمج خاصة رسوم الاستهلاك والرسوم الخاصةبالتصدير وكلالمنتوجات ولذا كان من الضروري فرض الضرائب العقارية .

---

*Louis Tirman (1837-1899) عين حاكما عاما على الجزائر بناءا على توصية Léon Gambetta وساهم في تشجيع حركة الاستيطان عام 1881 انشأ العديد من المراكز الاستيطانية ومد خطوط سكك الحديد Achille Robert: Biographie de Louis Tirman, gouverneur général de l'Algérie,impr. Monnoyer,1907,p4-6

**في سنة 1885 قدمت الحكومة العامة مشروعا ينص على انشاء صندوق للاستيطان ووافق مجلس الشيوخ سنة 1889 خاص بتسليم اراضي الدومين عن طريق البيع بـ50 فرنك: صالح عباد: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر...نفس المرجع السابق، ص92

[1]GGA: Enquête sur le commerce et la navigation de l’Algérie .Mars .Avril .Typographie Bastide, Alger , 1863 .p 160

*انشأت عام 1898 وظلت عبارة عن جمعية تشريعية استشارية مكلفة بمنح السلطة اراء حول العديد من القضايا التي تخص الشرائح الاجتماعيةBulletin officiel du gouvernement général de l’Algerie ,T38 ,Op-Cit,p867

[2] G.G.A: Délégations financières Algérienne 1920 .05N°3 ‘ M.Lisbonne .Séance du 18 juin 1920 , p 1311

1- المفهوم العام للضرائب.

اختلف الفقهاء والمفكرون الاقتصاديون في تعريفهم للضريبة التي فرضتها فرنسا على الجزائريين وذلك بسبب تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وقد حاولوا تفسيرهم للفرض الضريبة من قبل الدولة الفرنسية على المواطنين غير الفرنسييننبالرجوع إلى فكرة المنفعة التي تعود على الأفراد من خدمات العامة التي تقدمها الدولة كالتعليم والصحة وغيرها وتعتبر الضريبة من أهم مصادر إيرادات الدولة، ولم يعد ينظر إليها على أنها أداة لتمويل النفقات الحكومية فقط بل أصبحت أداة هامة تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

أ- **المفهوم الخاص الضريبة (بالإنجليزيّة: Tax)**هوالمبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى المؤسسات المالية للدولة أو غيرها من أشخاص القانون العام جبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له، فالضريبة تفرض دون مقابل مساهمة من الفرد في تكاليف الأعباءالعامة ، والرسم يختلف عن الضريبة في أنه يفرض مقابل خدمة خاصةتؤدي لدافع الرسم وتعودعليه بنفع يتمُّ فرضها على الأنشطة، والنّفقات، والوظائف، والدخل سواءً الخاص في الأفراد أو المنشآت.

تُعرَف الضّريبة أيضاً بأنّها نوع من أنواع العائدات الماليّة، وتُفرَض من قِبَل حكومة الدولة على مجموعة من القطاعات، الاقتصادية منها والأعمال التجاريّة بشكل خاص، مثل الخدمات والسلع ويمكن تعريف الضريبة على أنها فريضة إلزامية تقوم الدولة بتحديدها بما تتمتع به من سيادة ويلتزم المعمول به دائما متى انطبقت عليه شروطها دون مقابل، وتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية[2].

ب)- المفهوم المالي للضريبة: تعرف الضريبة على أنها عبارة عن اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدرتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة.[3]

2- الضرائب في الجزائر قبل الغزو والاحتلال

تتعدت مصادر نظام الضرائب في المرحلة العثمانية وانتشر تأثيره تبرز على كل الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وفي كل فروع الإنتاج الفلاحي والصناعي والتجاري بحيث لم يتستثنى أي مادة قابلة لدفع، وكان من نتائج هذا التوسع في تحصيل الموارد أن أصبحت أغلب الضرائب والرسوم تمس المهن أو المجموعة الحرفية أو تطبق على الملكيات الحرفية والجماعات الحرفية لا على الأفراد. كما يتضمن نظام الضرائب

[1] طارق الحاج: المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1999، ص 47.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان: مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية بيروت، بدون ذكر سنة النشر، الطبعة الرابعة، ص 77.و الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، السعودية، 1999، ص176

[3] اعاد محمود القيس: المالية العامة، والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 2000، ط3 ص 14.

في الدولة الجزائرية الحديثة بالنظرة الواقعية، فهو يأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد ونفسية الأهالي[1]ويتمثل ذلك في سعى الحكام إلى استمالة المرابطين وشيوخ القبائل للاستخدام نفوذهم الروحي أو القبلي في الأوساط الشعبية عند تحصيل الموارد بالإضافة إلى اختصاص كل منطقة بضريبة تتلاءم وطبيعة تضاريسها ومناخها[2].

يتكون هذا النظام من الزكاة التي تفرض على المواشي والشعور، والخراج المفروض على المزارعين كرسم عقاري والغرامة التي تدفعها العشائر والقبائل مقابل حماية الجيش في الأرياف[3] وباحتلال فرنسا إلى الجزائر اتبعت سياسة بسط النفوذ على جميع المجالات بما في ذلك الإيرادات الضريبية بحيث أبقت على جميع أنواع الضرائب وفقا للتشريعات التركية التي كانت تجبى من السكان الأصليين وذلك لما يحققه هذا النظام من وفرة في الحصيلة وحرية مطلقة في التقدير.

* الضريبة على الأملاك العقارية وعلى الأملاك المنقولة.
* الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية .
* الضريبة على الدخول الفلاحية.[4]

II-أنواع الضرائب الاستعمارية:

تنقسم الضرائب إلى قسمين: ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

أ- الضرائب المباشرة

وتعرف الضرائب المباشرة بأنها الضريبة التي لا يمكن انتقال عبئها بصفة كلية وأن المكلف بها هو الذي يتحملها نهائيا والضريبة المباشرة نوعان:

- **الضريبة على الدخل:** وهي الضريبة التي تفرض على القيمة النقدية التي تحقق بصفة دورية من مصدر يتمتع بدرجة معينة من الثبات والاستقرار النسبي خلال فترة زمنية معينة مثل الرواتب والأجور أو الأرباح ومكاسب أي عمل أو تجارة.[5]

- **الضريبة على رأس المال:** وهي الضريبة التي تفرض على الثروة أو رأس المال ونقصد به ما يمتلكه الفرد من أموال عقارية، سواء كانت هذه الأموال منتجة أو غير منتجة كالأراضي والعقارات المبنية، والضريبة تفرض على رأس المال نفسه وليس على الدخل الناجم منه.[6]

---

[1] نصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني 1792-1830، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 109-111

[2] جمال لعمارة: منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص9.

[3] جفال محمد: نفس المرجع سابق، ص ص 15-16

[4] سوزي عدلي ناشد: الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 1

[5] الموسوعة العربية العالمية: جزء 155، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط2، السعودية 1999 صفحة 314-316، . بتصرّف.

[6] أحمد حمدي العناني: اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دار المعرفة اللبنانية، مصر، 1992، ص 26

ب- الضرائب غير مباشرة. وهي الضريبة التي يدفعها المكلف مؤقتا ويستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر، وتنقسم الضرائب الغير مباشرة إلى قسمين: ضرائب على الاستهلاك وضرائب على التداول:

1- ضرائب على الاستهلاك: وهي الضريبة التي تفرض على الفرد بمناسبة حدوث واقعة الاستهلاك أو الانفاق والقصد منها تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية ومالية للدولة وهي نوعان:

أ)-**ضرائب جمركية:** وهي الضريبة التي تفرض على السلع سواء عند دخولها حدود الدولة أو خروجها من حدود الدولة.[1]

ب)- **ضرائب الإنتاج:** وهي الضريبة التي تفرض على السلع بمناسبة إنتاجها، كالضرائب المفروضة على انتاج السجائر، وقد تفرضها الدولة على أي مرحلة من مراحل الإنتاج لتلك السلعة أو بعد إنتاجها بصفة نهائية، وعادة يقوم المنتج بدفع الضريبة للدولة ثم يرفع سعر الوحدة المباعة بمقدار الضريبة ليحملها المستهلك في النهاية.[2]

2)-الضرائب على التداول: وهي الضرائب التي تفرض على انتقال الثروة والعقارات من شخص إلى آخر، وغرضها تحقيق مصدر مالي هام للدولة، ويطلق عليها أحيانا رسوم التسجيل وهي في الحقيقة ضريبة وليست رسما، والضريبة على التداول نوعين:

أ)- **الضريبة على التسجيل:** وهي الضريبة التي تفرض عند إثبات واقعة انتقال الملكية من شخص إلى آخر.

ب)- **ضريبة الدمغة:** وهي الضريبة التي تفرض على عملية التداول بطريقة تحرير المستندات كالعقود أو الشيكات أو فواتير الشراء، وذلك على شكل لصق طوابع على تلك المحررات، وقد يطلب من المواطن لصق طوابع على محررات تقدم إلى أشخاص معينين في دوائر الدولة كما في حالة الاستدعاءات[3].

III- خصائص الضرائب في النظام الفرنسي

نظرا لطبيعة الاستعمار الفرنسي فان النظام الظريبي الفرنسي المفروض على الجزائرين تميز بخصائص:

1 - ضريبة ذات شكل نقدي: من بين أهم خصائص الضريبة أنها فريضة نقدية، أي أنها تدفع فيشكل نقدي وليس عيني، لأنه ما دامت النفقات العامة تتم في صورة نقدية، فيجب أن تكون الإيرادات العامة، بما فيها الضرائب، في صورة نقدية.وهو ما لم يتعود عليه الجزائريبالرغم من انفي الفترة السابقة للاستعمار كان السعي الى تحويل التحصيل الى التحصيل النقدي من الامور التي عملت عليها السلطة انذاك قصد بلوغ حصيلة غير مكلفة[4].

[1] Pierre Beltrame: La Fiscalité en France, Hachette livre, 6ème Edition, Paris,1998, p12.
[2] Jacqueline Baylé: Op-Cit ,p 55

[3]- عبد الحكيم كراحة وهيثم العبادي: نفس المرجع السابق، ص 18.

[4]طارق الضب: الاصلاح الضريبي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، العدد 12، 2013 2013 ص ص 10-11

2-الطابع الإجباري للضريبة: إن الضريبة شكل من أشكال إبراز وإظهار سيادة الدولة، وأن الفرد لا يملك الحرية في دفع الضريبة، بل هو مجبر على دفعها للدولة، فهذه الأخيرة هي المسؤولة عن فرضالضريبة وتحصيلها.[1]

3 -لضريبة تدفع بصفة نهائية: أي أن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصفة نهائية، فالدولة غير ملزمة برد قيمتها للمكلفين بها، فنجد أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تصفها الدولة لصالح فئات الشعب عن طريق مرافقها العامة المختلفة، خاصة أن الدولة تستعمل حصيلة الضرائب وإيراداتها الأخرى لتسيير هذه المرافق، إلا أن الشخص يتمتع بهذه الخدمات، كالدفاع والأمن والقضاء ... الخ ليس باعتباره مكلفا بأداء الضريبة، بل لكونه عنصرا وفردا من أفراد المجتمع، وهذه المنفعة ليست حكراعليه وحده، ولكنها تمس كافة المواطنين داخل المجتمع[2].

4 – ضريبة تدفع لتغطية الأعباء العامة: بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الضريبة في تمويل الخزينة العمومية، فهي تلعب دورا جد مهم في تشجيع الاستثمار وفي إعادة توزيع الدخل[3]

المطلب الرابع: النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر

تحظى دراسة النظم الضريبية بأهمية بالغة من طرف مسئولي الدولة وقطاع الأعمال المحليوالأجنبي ودارسي الضرائب والعائلات. فاختلاف النظم الضريبية بين الدول يرجع أساسا إلى اختلاف طبيعة النظم الاقتصادية في تلك الدول، حيث يعتبر النظام الضريبي جزء من النظام المالي وهذا الأخير يعتبر جزء من النظام الاقتصادي للمجتمع وبالتالي فهناك علاقة متعدية تربط بين النظام الضريبي والنظام الاقتصادي.

I -مفهوم النظام الضريبي الفرنسي: لم تقدم الادارة الفرنسية على تغيير النظام الظريبي الجزائري القائم عام 1830 بل ابقت عليه وصاغته وفقا لتصورها الاستيطاني وعلى هذا الاساس قدمت العديد من التعاريف للنظام الضريبي الاستعماري، حيث عرف بأنه " مجموعةمحدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب التي تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الجديد للجزائروتشكل في مجموعها هيكلا ضريبيا متكاملا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية الاستيطانية "[4]يعتبر النظام الضريبي " الإطار الذي ينظم مجموعة

[1] Paul Marie Gaudmet: Finances Publiques, T1, édition Montchrestien, Paris, 1981, p. 23.

[2] حمادي بن موسى: الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900)، مجلة الحقيقة، العدد 36، جامعة ادرار، الجزائر، ص 123-126

[3] محمد عباس محرزي: اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص. 17 - 18

[4] Édouard Vignes: Traité des impôts en France: considérés sous le rapport du droit, de l'economie politique et de la statistique ,T1,Guillaumin et C^ie Librairie ,Paris ,1872 p 260-261

الضرائب المتكاملة والمتناسقة، ويتم تحديدها استنادا إلى أسس اقتصادية ومالية وفنية في ضوء اعتبارات سياسية اقتصادية اجتماعية وإدارية "[1] كما يعتبر النظام الضريبي دالة لمتغيرين أساسيين هما:

– نوع النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد تشغيله من حيث كونها قائمة على آليات السوق أم التخطيط الشامل.

– درجة التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل وطبيعة النمو الاقتصادي. من خلال التعاريف السابقة نجد أن النظام الضريبي يجب أن يكون انعكاسا للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع.[2] فأنواع سياساتها الاقتصادية فالضريبة بالنسبة لفرنسا تعتبر متغير اقتصادي تستعملهاكأداة للضبط الاقتصادي وتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الاستيطاني.

II– أسس النظام الضريبي الاستيطاني: تعتمد بنية النظام الضريبي على ثلاثة أسس هي: السياسة الضريبية، التشريع الضريبي، الإدارة الضريبية.

1– السياسة الضريبية: تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي

التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي[3] والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية ويعتبر النظام الضريبي صياغة فنية للسياسة الضريبية للمجتمع فهو يصمم من أجل تحقيق أهدافها. حيث نجد أن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف نفس سياسة ضريبية معينة في مجتمع معين، قد لا يصلح لتحقيق أهداف السياسة الضريبية في مجتمع آخر.[4]

2– **التشريع الضريبي الفرنسي:** هو عبارة عن صياغة لمبادئ وقواعد السياسة الضريبية في شكل قوانين وهذا من أجل تحقيق أهدافها، ويجب أن تتم صياغة التشريع الضريبي بشكل جيد لسد منافذ التهرب أمام المكلف كما يجب أن تكون القوانين الضريبية مرنة حتى تتكيف والظروف الاقتصادية حيث حدد اهم الضرائب:

- الضريبة المقتطعة عينا على الحبوب.
- رسوم الاسواق ومداخل بوابات المدن والتي تسمى لدى الجزائريين (المكس).
- رسوم الذبح على كل راس من الماشية.
- الرسم على زيت الزيتون .

---

[1] صلاح زين الدين: الإصلاح الضريبي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص 46.

[2] أحمد عبد العزيز الشرقاوي: السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1981، ص7.

[3] عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص1

[4] حامد عبد المجيد دراز: النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص 2

يضاف الى هذا تشريعات الضرائب ورسوم: التسجيل، رسم الصيد والملاحة ورسم على التراخيص المرور وجوازات السفر [1].

3- الإدارة الضريبية: تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، فهي ذلك الجهاز الفني والإداري المسؤول عن تنفيذ التشريع الضريبي من خلال فرض الضرائب وجبايتها.[2]

III -الادارة الفرنسية الضريبية ومبادىء الفصل الضريبي

1- تطبيق مبدأ عدم المساواة في الخضوع الضرائب

تميز الاستعمار الفرنسي بالجزائر بخصوصية الشمولية، حيث اتبع سياسة مصادرة الارض والارزاق وتفقير الجزائريين من خلال المساس بالعقار مقدما تسهيلات كاملة للمستوطنين وحتى يتحقق ذلك يجب خلق الملكية الخاصة ودفع ضرائب الحرب والسلم [3]وحتى رجال الجمارك تحولوا الى قوة مؤثرة في الادارة المالية بفرض ضرائبمخالفةلمهامهم الاساسية[4]كما لجأ المعمرون الى انشاء قرى رسمية تعطي الشرعية للمصادرة، ومنحها خاصة للعنصر الاوروبي، كما أنشات قرى للأطفال اليتامى الاوربيين تطبيقا لقوانية الرعاية خاصة قانون 27 افريل 1886 وقد ورد في المرسوم 22 اوت 1834 الخاص بالتشريع العقاري على ان انتزاع الملكية العقارية سيجعل من الاستيطان عملا قانونيا قصد فرنسة الارض قبل الشروع في فرنسة الانسان.[5]

كان هدف فرنسا من وراء فرض الضرائب الباهظة هي ارغام الجزائريين على خيارين اما الثورة وما يعقبها من عقاب وترحيل ونفي ومصادرة الارض وغرامات او الانخراط في الجيش الفرنسي وتنوعت الضرائب ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة فمن حيث الدين كانت هناك ضرائب ابقت عليها فرنسا على اساس ان ثمن الهزيمة وضرائب الاحتلال [6].كان تطبيق هذا المبدأ الذي حملته الثورة الفرنسية المعلن عام 1789 ثم مرسوم 5 مارس 1848 لم يخرج عن نطاق الفرنسية لهذا المبدأ حيث ظل حبيس الجنسية الفرنسية اذ ان الضغط المسلط من قبل المستوطنين هو الذي طغى على تطبيقه تجاه المسلمينالجزائريين، فهذا قانون السيناتوسكونسلت14 و15 جويلية 1865 [7]الذي وضع اساس المواطنة، فالجزائري المسلم لا يستطيع ان يكون مواطنا إلا اذا تخلى عن احواله الشخصية لان المساواةتجاه القانون

[1] برحماني محفوظ: الضريبة العقارية في القانون الجزائري – دراسة مقارنة – دار الجامعة الجديدة، 2009 ص ص 40-41

[2] ناصر مراد: فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة للطبع، الجزائر، 2003 ص1

[3] الصادق دهاش: الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19، منشورات وزارة المجاهدين – الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962 الجزائر 2007 صص 70، 73

[4]Girot . L: Observation historique ,politique et militaire sur l'Algérie et sur la colonisation ,Edition Chapitre . Com ,Paris, 1840 p 106

[5]Jacqueline Baylé: Op-Cit p 54-55

[6] Raymond Muzellec: Finances Publiques, Edition Dalloz, 8ème édition, Paris, 1993, p. 423.

[7]C.A.O.M ,GGA 1M 1-6: Sénatus consulte 1863/1944 ,

لا يمكن ان يكون مختلطا ومتعدد الصفة وانعدام ذا المبدا اثار عدم المساواة الفرعية[1] رغم محاولة فرنسا التحجج بالقرآن الذي كرس المساواة*وبعد تقسيم البلاد جبائياحيث تم الابقاء على النظام الضريبي السابق في الجنوب مع تغيير النظام في الشمال قصد الفصل بين الاقاليم الجزائرية ومع صدور مرسوم 30 نوفمبر 1918 تم الغاء الضرائب الاسلامية في الشمال وتم احلال محلها نظام الضرائب الفرنسية كخطوة لادماج الجزائر ضريبيا وتمثلت في:

- الاقتطاعات العقارية الفلاحية والحضرية .
- الاقتطاعات على الارباح الفلاحية 12 % ويتم تحديد الربح جزافيا .
- الاقتطاعات على المهنالحرة على غرار (صبغ الجلود غير التجارية).
- الاقتطاعات على الاجور 12%

كما تم استحداث رسوم التسجيل سنة 1936 وادخلت فرنسا مجموعة من الضرائب الجديدة غير معروفة لدى المواطن الجزائري:

- الضريبة على الاملاك المبنية .CFRB
- الضريبة على الارباح الاستغلالاتBA
- الضريبة على الارباح التجارية والصناعية IBIC
- الضريبة على الارباح للمهن غير التجارية IBNC
- الضريبة على المرتبات والاجورITS
- الضريبة على الملاهي ICS[2]

[1]Adolphe dareste: La propriété en Algérie: loi du 16 juin 1851, sénatus-consulte du 22 avril 1863,challamel Aine ,Paris ,1864 ,pp75-78

*حول التجنيس في الجزائر من اجل تحويل المسلمين فرنسيين فبنلء على المواد التالية فان الجزائري يمكن ان يمارس وظيفة حيث جاء المرسوم 21 افريل 1866 (البند الثالث للمادة 10) تقرر: الجزائري الاهلي اذا استوفى شروط التوظيف (العمر المحدد من قبل الاجراءات الفرنسية) يمكن ان يستدعي لتولي مهام ووضائف مدنية

المادة الاولى.الاهلي المسلم والمسلم الفرنسي يستمر في الخضوع للقانون الاسلامي (الشريعة)ويمكن ان يمارس وضائفه المدنية ويمكن له بناء على طلبه ان يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية وفي هذه الحالة يخضع للقانون المدني الفرنسي

المادة الثالثة: ترتيبات ادارية عامة ستحدد الوضائف والاعمال المدنية التي يمكن ان يشغلها الجزائري الاهلي

ثم تلاه المرسوم24 أكتوبر 1870 بشأن تجنس المسلمين الأصليين والأجانب المقيمين في الجزائر تحت رقم 137 ويليه المرسوم 07 اكتوبر 1871 الخاص باليهود ينظر:

Edgard Rouard de Card: Etude sur la naturalisation en Algérie Berger Levoult ,Paris,1881 ,pp8 et suit

[2]حنان شلغوم: اثر الاصلاحات لضريبية في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه – ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة، 2011–2012، الجزائر، ص8

2- عدم المساواة في اداء الضرائب

جدول رقم 81 يبرز الفارق الكبير بين دافعي الضرائب من الجزائريينوالاوربيين

المؤشر	الجزائريين	الاوربيون
الضرائب العربية*	14 مليون فرنك	//
رسوم الميزانية المركزية	4 مليون فرنك	7 مليون فرنك
رسوم ميزانيات المناطق	1,8 مليون فرنك	0,8 مليون فرنك
رسوم ميزانيات البلديات	مليون فرنك	6 مليون فرنك
المجموع	22,8 مليون فرنك	13,8 مليون فرنك
المصدر: Ministere de l'Interieur du gouvernement Français: Compte –rendu en extenso des Annales de l'Assemblée Nationale,Vol 8 ,p 254		

أ)- الضرائب العربية

والتي وضعت بموجب الامر 17 جانفي 1845 ثم جاء المرسوم 18 جوان 1858 التي اضافت اللزمة" في بلاد القبائل حيث يتم دفع الضرائب من خلال رووٴساء الاهالي كما تم اسناد المهمة الى الادارة المدنية التي يمكن تعميمها والرفع منها خاصة الضرائب العربية[1] وهذه الضرائب فرضت على المسلمين فقط والاراض الاسلامية يحقق مداخيل قدرت بـ 4 مليون سنة 1845 و17 مليون سنة 1863 و11,5 مليون عام 1870 و17 مليون عام 1876 ومن 16 مليون الى 20 مليون اعوام 1882 الى 1918، في حين فان الضرائب المباشرة الاوربية لم تبلغ اكثر من 10 مليون فرنك اذ تراوحت خلال سنوات 1845- 1918 من 8 مليون الى 10 مليون [2]وقد تم تفسير هذا التناقض بـ:

1- لايمكن تغيير النظام الضريبي الموجود بصورة سريعة فالضرائب العربية قائمة على القرآن، فالقرأن حسب الفرنسيين يجبر المسلمين على دفع الضرائب لاولي الامر ويجبر الدولة الفرنسية على اقتطاع جزء من المداخيل للفقراء والمساكين والتي اخذت مبدأ العشور والزكاتوعلى هذا الاساس فان هذه الضرائب قائمة على الشريعة الاسلامية،[3]

2- التفسير الثاني فان الادارة الفرنسية استمرت في التحصيل الضرائب العربية منذ امد على اعتبار ان المسلمين بفضل طبيعة حياتهم خاصة الزهد تجنبوا الخضوع الى بعض الرسوم المفروضة على الفرنسي وهي سياسة تعكس اهداف الاحتلال لتحقيق سياسة استعمارية استيطانية مالية [4].

---

*حاولت فرنسا استبدال الضريبة العربية بضريبة العقار العامة بموجب القرار الامبراطوري الصادر في 2 جويلية 1864خاصة بعدانهيار الضرائب العربية بنسبة 41% خلال مدة اربع سنوات حيث تمل المورد الاساسي للميزانيات الجزائرية 10/4 من ميزانية الحكومة المركزية و10/6 من ميزانيات المناطق وعليه فان الاهالي يدفعون ما يقارب 9 مليون اكثر من المعمرين لتسيير الدولة الاستعمارية ، الباحث

[1]Ministere de l'Interieur du gouvernement Français: Compte –rendu en extenso des Annales de l'Assemblée Nationale,Vol 8 ,p 254

[2]Henri Dormoy: Étude sur le Question financière algérienne, Impremerie de Vigie Algerienne, Alger , 1875,p40 et suit

[3] T. E. A. Juillet St-Lager: France et Algerie: solutions de quelques-unes des questions a l'ordre du jour, ImpremerieTypographie, Alger ,1871 ,pp73-75

[4]حميدة بوزيدة: الضريبة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، ماجستير، جامعة الجزائر، 1977، ص 31

3- التفسير الثالث: الضرائب العربية تشكل زيادة الاعباء التي تعتبر ان المسلمين قد غلبوا فهي تشبه الجزية* وفي الجزائر تشمل الضرائب العربية التي تواكب الضرائب الفرنسية المفروضة [1] .حاولت الادارة خلق بديل للضرائب العربية والذي من شأنه التقليل من الاحتجاجات الاهلية خاصة وانها تمثل اكثر من نصف المساهمات العربية ومصادر الاموال حيث بلغت 40800 الف فرنك منها الضرائب العربية19600 الف فرنك اما الضرائب الفرنسية فبلغت 21200 الف فرنك حيث قدرتعام 1890 بـ 18% من الضرائب المفروضة على المهن و19% من الرسوم المباشرة SIP كانت تفرض على رؤوس الاموال[2].رغم كل هذا التفسير فان انعدام المساواة يتضح في مجالات اخرى فضريبة العشور على انتاج منذ 1858 كانت تدفع من كل الجزائريين باستثناء الخماسة الذين يفلحون الارض للمستوطنين وما استخلصته فرنسا بلغ 17679 فرنك .

مع صدور قرار 22 مارس 1872 الذي عدل قرار 5 مارس 1849 حيث فرض ضريبة العشور على الفلاحين الجزائريين الذين يفلحون الاراضي الاوربية [3]على هذا الاساس فان الاوروبي الذي لا يفلح ارضه لا يدفع ضريبة لكن الخماس الذي يشتغل بهذه الارض مجبر على دفع الفوائد و5/4 المنتوج وكذلك الضريبة، هذا التعسف اصبح كارثيا عندما صدر القرار المؤرخ في فيفري 1894 وسبتمبر 1896 اذ فرض كلا القانونين على مزروعات من النخيل ذات الملكية الجزائرية ضرائب، اشتراها من الاوربي والتي لا تبعد 8 كلم عن املاك المستوطنين[4].يضاف الى ذالك اجبارية تقديم المسلمين للخدمة بقرار من الادارة بمجرد القيام بمخالفة منذ 1875 في اطار: السخرة –رقابة الغابات – محاربة الجراد – النقل، غير ان مخالفة النظام الظريبي كالتهرب او الامتناع ينجر عنه عقوبات فقد فرض القانون على الاهالي الغرامات التي قد تصل الى 15 فرنك وهذه العقوبة الخاصة فرضت بشكل متعدد ،الملاحظ انه حتى بين المسلمين هناك انعدام للعدالة في توزيع العبأ الضريبي.[5]

ب)انواع الضرائب العربية

1)العشور*: وهي ضريبة قديمة حيث كانت تدفع من قبل 5/3الجزائريين على المنتوج، وكانت تفرض على الانتاج الفلاحي المتنوع (6 انواع) نظريا كانت تقاس على اساس 10/1وتستخلص صيفا وقد مكنت الاحتلال من استخلاص ما يعادل13,50%اي 128 مليون فرنك في العام الواحدسنة 1873 من مداخيل

*التي تفرض من قبل المسلمين على بلاد السلام والحرب

[1]Charles Louis Pinson de Ménervill: Dictionnaire de la législation algérienne: 1860-1866….,Op-Cit pp 100-104

[2] Publications: Serierecherches ,V 45 ,Université de Paris ,Faculté des lettres et sciences Humaines , Paris ,1968 ,p 718-720

[3] Henri Coste: Les impôts Achour et Hockor: dans le département de Constantine,A. Jourdan, Paris ,1911,p68

[4] Jacqueline Baylé: Op-Cit p,29p57

[5] حنان شلغوم: نفس المرجع السابق، ص 08

*من العشر وهي الجزء من عشرة أجزاء وجمعها العشور العشور اصطلاحا: يعتبر استقطاعا ماليا فرض على أموال التجارة ، وهي فريضة مالية تجارية .حمة نابتي: النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الاسلامي –دراسة مقارنة – مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013–2014: ص 86

الفلاحين[1] وقد اختلفت حسب المناطق ففي منطقة عمالة الجزائرووهران فان العشور كانت تحدد حسب وحدة المساحة – المحراث– Charrue فالثور يمكن ان يقوم بحراثة خلال فصل واحد 10 هكتارات كمتوسط غير انها يمكن ان تتراوح بين 05 و15 هكتارويمكن في بعض المناطق تحديد العشور من خلال المنتوج – عدد القناطير الخاضعة للحسابحيث تتراوح الضريبة من 10 الى 20 للقمح عن المحراث وعندما يكون الانتاج جيدا تصل الى 88 فرنك للمحراث الى غاية 100 حسب السنوات: [2]

جدول رقم 82 معامل الضرائب على الانتاج والمردود والعئد بالنسبة للمناطق الجغرافية

المؤشر	القناطير المستحقة		الجزائر		وهران		المجموع بالزويجة	
نوعية المحصول	قمح	شعير	قمح	شعير	قمح	شعير	الجزائر	وهران
جيد جدا	2	4	44	52	50	40	96	90
متوسطة	1.5	3	33	39	37,5	30	72	67,5
رديئة	0,5	1	11	13	12,5	10	24	22,5
المصدر: دحماني توفيق: نفس المرجع السابق، ص 345 – 348								

2)– الزكاة: وهي فريضة اسلامية تدفع على اساس المواشي وتستخلص خلال فصلالربيع [3] وتقوم الحكومة العامة بتحديدها كل سنة وهذا حسب قيمة المواشي(الجمال – البقر– الغنم – الماعز)[4] وكانت ضريبة الزكاة في ولايتي وهرانوالجزائرالى ان تم تعميمها لتشمل ولاية قسنطينة خلال سنة 1858غير انه لم يشرع في تطبيقها سوى عام 1863 وعرفت ايضا بضريبة النصاب او التحديد Impôts de Quantété ويتم ضبطها بتحديد زكاة الجمال سنة 1863 بـ 4 فرنكات لكل رأس و3 فرنكات لكل رأس بقر و0.15 فرنك لكل رأس غنم و0,2 فرنك لكل رأس ماعز[5] زيادة على ذلك فان تصريح بتحويل اراضي العزل الى اراضي الملك اثر او هبة من طرف الدولة فان ضريبة الحقوق يتواصل دفعها فالادارة كانت تقبل ضريبة الحقوق بعد سنة 1870 في 81 بلدية من جملة 112 بلدية موجودة في الشرق الجزائريقاعدتها تضبط وفق عدد المحارث التي تدفع نقدا بعد الحصاد في سنة 1858 وكان المبلغ 30 فرنك للمحراث ثم خفض الى 20 فرنكا ثم الى 20 فرنكا[6].

[1] شارل روبير اجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954 ج 2 دار الامة للنشر والتوزيع "ط 2013 ص 310

[2] دحماني توفيق: نفس المرجع السابق، ص 345 –348

[3] بشير ملاح: تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 – 1962 ج1 دار المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر 2007 ص 161

[4] الغالي غربي واخرون: نفس المرجع السابق ص 225 وشارل روبير اجيرون: المسلمون....نفس المرجع السابق، ص 466

[5] شارل روبير اجيرون: المسلمون ..... ص 466، ودحماني توفيق: نفس المرجع السابق ص 353

[6] شارل روبير اجيرون: المسلمون ..... نفس المرجع السابق ص 464–465

3)-اللزمة: ضريبة التي تفرض في شكل الجزية [1] وقد قدرت المبالغ المتأتية من هذه سنويا 1854-1873 حوالي 9939872 فرنك و14759335 فرنك ثم فرضت رسوم على الانتاج المتوقع للارض وخلال تأسيس للملكية للاهالي بالنظر الى الوضعية الحقيقية للجزائر.[2]و بخصوص الجزية فقد قدمت القبائل الثائرة عام 1871: 37 مليون فرنك كضريبة حرب و9,5 مليون فرنك ضريبة تعويض وتم مصادرة 574583 هكتار من الاراضي وجهت الى الاستيطان[3] كما كانت تدفع من قبل كل شاب بلغ السن القانونية وحدد بقدرته على حمل السلاحكتعويض عن ضريبة الزكاة والعشور اما في الجنوب فتدفع على كل نخلة بدل الشخص المالك [4] وتدفع في بلاد القبائل دون دفع العشور والزكاة وتقدر بـ3% الى 4% من الدخل وتكون في شكل مساعدات من المنتجات او مبالغ نقدية.

ظلت هذه الضرائب تدفع عينا الى غاية 1845 اين اصبحا تدفع نقدا استنادا الى التقديرات الواردة في جريدة المبشر في عددها الصادر في 30 مارس 1848اين سيشرع في تطبيقها ابتدا من تاريخ 18 جوان 1858 بصورة شاملة وثابتة واصبحت تعرف بضريبة الراس او ضريبة الدم او الجزية خاصة على القبائل البعيدة وتوجد اربع اصناف من اللزمة: لزمة القبائل الكبرى وهي عبارة عن ضريبة الرأس تؤدى على كل البالغين بحسب املاكه بين 5 فرنكات الى 100 فرنك، لزمة المنازل فكانت تؤدى بشكل جماعي على كل المنازل والثالثة فكانت ضريبة متغيرة حسب الظروف والرابعة وهي لزمة النخيل كرسم يضرب على الاشجارالمثمرة[5] اما النخيل فقد كانت تدفع من 15 سنتيما الى 45 سنتيم أي بزيادة قدرت بـ 30%[6].

4)-ضريبة السخرة: رغم محاولة المكاتب العربية الدفاع عن المصالح الاهلية في مواجهة المستوطنيين الاان حالة الافقار كانت اكبر من وسائل الدفاع التي استخدمها المكتب العربي[7]وهي ضريبة ضريبة تفرض كعقاب ماديلتقديم جهد بدني في شكل حراسة ليلية للغابات او العمل في المزارع او مصالح ومشاريع الاستعمار كشق الطرق ومد خطوط سكك الحديد وشق الانفاق دون مقابل او دفع مبلغا ماليا

[1] Jacqueline Baylé: Quand l'Algérie devenait française, Librairie Arthénefayard , France , 1981p 350et Charles Richard: Du Gouvernement arabe et de l'institution qui doit l'exercer, Typographie Bastide librairie , Alger,1848pp 45-50

[2] Guy. M.C:: l'Algérie Agriculture,Indrustrie, Commerce ,Librairie ChénauxFrouville ,Alger 1876 , p 24

[3]Ibid ,Op.Cit , p 49

[4] ابو القاسم سعدالله: الحركة الوطنية (1860- 1900)، ج1 دار البصائر نالجزائر 2007، ص 76

[5] دحماني توفيق: نفس المرجع السابق، ص، 365

[6] عميراوي حميدة وزاوية سليم، قاصري محمد السعيد: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916، دار الهدى، الجزائر 2009، ص 39

[7] Jacqueline Baylé: Op-Cit ,p 60

لاعفاء من هذه المهام حيث كان تدفع 4,88 فرنك سنويا، عن كل عمل تتراوح قيمته بين 100 فرنك و125 فرنك .[1]

5)-الحكور: هي ضريبةتكميلية اجار الاراض العزل والعرش، العشورزراعية، او على الحيوانات وعلى الفلاحة الواقعة بارض الدولة التابعة لها كحقوق كراء الاراضي وكانت تدفعنقدا حيث تقدر بـ 20 فرنك لكل 10 الى 20 هكتارا مزروعة[2] وتسمى الجابدة*كوحدة زراعيةحيث يقوم رئيس القبيلة بتقويمها ويرسل التقويم الى المكتب العربيومن خلال التقويم الشامل يتم احتساب قيمة الضرائب في منطقة قسنطينة على شكل ضريبة مالية على شكل الخراج وقد فرضت فقط على اعراش قسنطينة.[3]

وبتوسيع هذه الضريبة لتشمل اراضي العزل والقبائل بموجب مرسوم 22 افريل 1863 [4]ولم تكن هذه الضريبة تجبى الا في عمالة قسنطينة وكانت تكميلية لضريبة العشور وقد حددت تعرفتها بـ 20 فرنكا للجابدة عندما يتم اقتطاع العشور بـ 25 فرنك وبـ 10 فرنكات عندما يكون العشور اقل من 25 فرنكا[5].

4- الضرائب العامة الفرنسية

أ)- الضرائب المباشرة: وهي المفروضة على الاشخاص ويتم احتسابها بناء على مداخيل سواء المهن او الدخل العام او العقارات والجمركة والضرائب البلدية (السكن – الحيوانات – الذبح في المذابح – الاسواق ... حيث يتم دفع 76% من قيمتها الاجمالية من قبل الجزائريين كما مثلت ضرائب البلدية اكثر من ¼ قيمة الضرائب المفروضة على الجزائريين اي 80%الى 87% من اجمالي ضرائب البلدية .[6]

ب)- الضرائب غير المباشرة: وتفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات كرسم ضمن السعروحقوق الطابع وحقوق الصيد ورسم دخول البحر [7] الى جانب ضرائب القطعان الماشية اثناء رعيها

---

[1] Jules Duval,AugusteWarnier: Bureaux arabes et colons: réponse au Constitutionnel pour faire suite aux letters a Mr Rouher Challamel Ainé Paris ,1869, pp77-78

[2]احمد توفيق المدني: كتاب الجزائر ..... نفس المرجع السابق ص 263 وايضاعميراويحميدة: جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية (في قطاع الشرق الجزائري) دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984 ص28

* يطلق عليها بالجزائر العاصمة واحوازها الزويحة وفي وهران تسمى السقة وهي المحراث الواحد وقدرت ماليا بـ25 فرنك لجابدة واحدة للمزيد ينظر: عقاد سعاد: الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830) دار السلطان انموذجا، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،، جامعة وهران، 2013 -2014 ص ص91-93

[3] الغالي غربي واخرون: نفس المرجع السابق، ص 225

[4] GGA: Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie…., Vol 4.. 1864Op-cit ,p 316

[5]Gustave Bardy: L'Algérie et son organisation en royaume,BastideLibraire,Alger ,1852 pp73-76 وفاطمة دار الناشري، الكويت 2011، 13 ، دوريةكانالتاريخية، العدد"الزهراءسيدهم: مواردإيالةالجزائر الماليةفيمطلعالقرنالتاسععشر ص 23

[6] Gustave Bardy: Idem,p 72 et voir aussi , Henri Dormoy: Étude sur le Question financière algérienne,Imprimerie de la Vigie Algérienne ,Alger 1875 ,pp40-41

[7] شارل روبير اجيرون: نفس المرجع السابق، ص 311

عبر الغابات[1] الى جانب ضريبة العائد من فرنسا وضرائب التبغ وحتى الضرائب اللفضية او مخالفة التقاليد الاستعمارية او ممارسة طقوس دينية دون ترخيص * كما ان للمكتب السلطة في ابتكار ضرائب وفرضها على المواطن الاهلي وقد دفع الاهالي عام 1870 مبلغ 14 مليون فرنك ضريبة عربية و22 مليون فرنك ضريبة عامة وظل هذا المبلغ في ارتفاع مستمر [2]كما ظل الجزائري هو المصدر الاساسي للوعاء الضريبي حيث كان عليهم تمويل المشاريع الاستيطانية التي لم يستفيدوا منها اطلاقا [3] وبالرغم من من الغاء الضرائب العربية وتراجع نسبة مساهمتها الى 16%فانها ظلت تنهك كاهل الاهالي لضعف المردود وقلة الدخل في الوقت الذي تم اعفاء المستوطنين من ضريبة الدخل وضريبة التركات وهذا تمييز عنصري[4].

كان الدفع للضريبة حسب الدائرةفمن سنة 1845 الى غاية 1862 والعمالة 1862 الى 1866 ففي عمالة قسنطينة تم تحديد المحراث دون تدخل القائدب25 فرنك لكل محراث يضاف اليها ضريبة الحكور على كراء الارضوالتيعادة ما تضاف الى زكاة ومست بالخصوص اراضي العرش حيث كانت تدفع في 81بلدية من اصل 112 بلدية[5]

وبالرغم من اللجان العديدة منذ 1852 والتي حاولت وضع مبادئ اصلاحية للنظام الضريبي حيث بلغت نسبة الضرائب كمتوسط ما بين 15 %و 20% من مداخيل الخزينة العامة اذ تم احتساب 21 مليون فرنك عام 1887 كما تم تحديد ضريبة على الرحى 40% من قيمته ثم تقرير تحديده بالنسبة للقوى المحركة لهذه الرحى ورسوم المياه المستعملة في سقي مزارع الخمور او انتاجها استنادا الى قرار مجلس الدولة المؤرخ في 10 جانفي 1896[6].

IV-المؤسسات المالية الفرنسية في الجزائر

اتجهت فرنسا منذ احتلالها للجزائر عام 1830 الى التفكير في إنشاء مؤسسات ماليةفبدأ التفكير عام 1844 في تعويض المصرف المالي ببنك قادر على إجراء المعاملات المالية فتم السماح بانشاء مصرف مالي بموجب قانون 19 جويلية 1845 وقد حاولت تنظيم القرض في الجزائر[7] ليتم افتتاح مصرف تابع لبنك باريس عام 1847 وبعد قيام الثورة الفرنسية الثانية 1848 سعت الى انشاء مصرف جديد مؤقت

[1] سعدالله ابو القاسم: الحركة الوطنية (1860- 1900)، ج1 .....نفس المرجع السابق، ص 87

* على غرار الزردة وزيارة ضريح الولي الصالح او اقامة صلاة الاستسقاء: الباحث

[2] يحي بوعزيز: سياسة التسلط ..... نفس المرجع السابق، ص 42

[3]Georges Nicolas Marc: Des moyens d'assurer la domination française en Algérie,chezEnseli ,Paris, 1840,p 104-106

[4] يحي بوعزيز: سياسة التسلط .....نفس المرجع السابق، ص 42

[5] René de Grieu: Le duc d'Aumale et l'Algérie ,Blériot et Gautier ,Paris 1884, p100-101 Et aussi Société d'agriculture de Constantine. Rapport fait au nom de la commission chargée, d'Examiner projet de lois, sur l'Impôt Foncier en Algérie ,Imprimerie de L.Marle ,Constantine ,Algérie ,1875 p12-13

[6]Dessart . E: Traite de l'Impot Foncier: Contenant l'Expose et le Commentaire de la Legislation, des Reglements,Hachette Livres ,Paris 1902,p421

[7] Henri Garrot: la Banque de l'Algerie,ses origines ,ses modes d'operer et ses resultats en Algerie ,cahier Algerien ,2[em] edition ,Nouvelle lebrairieParisienne ,Albert Savine Edition ,Paris, 1892, p 9

بتاريخ 7 مارس 1848[1]و يعقبه في أوت1851 إنشاء بنك جزائري وفي عام 1852 يتم إنشاء القرض العقاري الجزائري* الذي منح كامتياز لبنك فرنسا من اجل تمديده نحو الاراضي الجزائرية[2]ثم مشروع المؤسسة – الشركة العامة الجزائرية – من قبل المساهمين Juillet Saint légeret E.Robertثم طرح لامارLamarreعام 1859 مشروع القرض ألفلاحي التعاوني ثم البنك الفلاحي للجزائر عام 1861 وبنك الاستيطاني الجزائري 1863 وفي نفس السنة تم اقتراح مشروعBarys لإنشاء المصر.ف ألفلاحي[3] وعلى وعلى نفس الخط حاول الانجليز استغلال الحماس المالي الفرنسي فاقترح روتشيلد اليهودي إنشاء شركة انجليزية للإقراض ألفلاحي عام 1864 [4]ومشروعDu Pratلإنشاء شركة فرنكو–عربية للجزائر عام 1865 كل هذه المشاريع لم يكتب لها النجاح إلا بعد إنشاء بنك الجزائر الذي كان مصدر العديد من التشريعات لتنظيم العمليات المالية وتعاملات المتعاملين الاقتصاديين، وكذلك الوكلاء الماليين، اذ تم تحديد راس ماله بـ 3 مليون فرنك مقسمة الى اسهم من 500 فرنك لكل سهم وف 30 مارس 1861 صدر مرسوم يسمح برفع رأسماله الى 10 مليون وقد منح البنك امتيازا فريد من نوعه بحيث سمح له باصدار اوراق نقدية للحامل بقيمة الف فرنك و500 فرنك و200 فرنكو100فرنك و50 فرنك يمكن تحصيلها في البنك الام او في احد فروعه [5] فكانت بعض هذه التشريعات تهدف إلى استكمال جوانب النقص الواردة بها خاصة ما تعلق منها بطبيعة العلاقة بين البنك والمتعاملين الجزائرييننفأصدرت مرسوما في13 أوت1853 لينظم هياكل المؤسسة الماليةيسير الفروع البنكية، واخضع سلطتها بصورة مباشرة إلى الإدارة التي تراقب تسيير إدارة هذه المؤسسة البنكية.[6]

فمنذ الوهلة الأولى كانت السياسة المالية العامة لفرنسا بالجزائرتهدف إلى تنظيم سياسة الإقراض الموجهة إلى تمويل المشاريع والمصالح المالية للأطراف الاستيطانية والإدارية المتمثلة في الاستجابة لمتطلبات التنمية الاستيطانية وعالم الشغل، والمصالح الاستعماريةمن خلال التفكير في انشاء بنك قادر على تقديم تسليفات وقروض للفلاحين وتكون بداية لخلق القرض العمومي الموجه اساسا للمساهمة في

[1] Henri Garrot: Op-Cit,p 9

*هو قرض طويل المدى، موجَه لتمويل شراء او بناء سكن او تمويل اعمال التهيئة الكبرى. او شراء ارض فلاحية يندرج هذا النوع من القرض ضمن القروض الاستيطانية، اي ان النسبة الفائدة تحدَد منذ البداية، بحيث ان المقترض يسدَد شهريا الرأسمال المقترض والفوائد في مدة القرض يستلم المستفيد عند الاكتئاب مخطط التسديد متمثلا في جدول يبيَن مبلغ ومدة االاستحقاق الشهري، الباحث

[2]Birard Victor: Indicateur général de l’Algérie desctiptionGeographique, Bastide Librairie Editeur, Paris 1858,pp 58-63

[3] Journal général de l'instruction publique et des cultes, Revue Hibdomadaire politique, Vol 40,N°1 du 06 janvier janvier 1870,pp 301-302

[4]Djebari Youcef: Op-Cit ,p 157,p196

[5]Birard Victor: Idem ,p 57

[6]Charles Louis Pinson de Ménerville:Dictionnaire de la législation Algérienne , premier supplément .manuel des lois .ordonnances …..Op-Cit ,p 19

المجهود الاقتصادي القائم منذ الستينات[1] من خلال التفكير في إيجاد مؤسسات مالية قادرة على تنفيذ المخططات الاستيطانية فلجأت الإدارة الفرنسية في الجزائر إلى إنشاء البنك الذي كُلف من الوهلة الأولى بمراجعة النصوص المنظمة لحركية رؤوس الأموال وسياسة الإقراض بهدف تحقيق بعض الفعالية الاستثمارية الاستيطانية وتمكين هذا الجهاز الحيوي من الأداء الوظيفي للعملية المالية والاستجابة الفعلية لشروط البلد المحتل الذي يجب أن يتم التعامل معه وفقا لمعايير مختلفة عن تلك المفروضة والمتبعة في فرنسا ووفقا للمتغيرات الحاصلة خاصة بعد ظهور شركات استيطانية على رأسها الشركة الجينيفية وشركة المقطع والهبرة، مما فرض على الحكومة تعاملا مشروطا مع المؤسسة كشريك فعلي وبشكل مغاير للمعاملات المعتادة التي كانت تتم مع البنك الفرنسي، أو البنك الأم[2]، ففي فرنسا كانت القواعد المنظمة للنقد والقرض واضحة وثابتة فكل المتعاملين كانوا على دراية تامة بالإجراءات المتبعة في هذا الشأن وهي القوانين التي تنظم العلاقة بين الدولة والمؤسسة المالية والتي تتصف بالديمومة والثبات.لكن في الجزائر كان الأمر مختلفا تماما في ظل غياب اي مؤسسة مصرفية حقيقيةقادرة على الإصدار النقدي والتحكم في المعاملات المالية[3].

موازاة مع توجيه الاستيطان نحو الاستيطان الرأسمالي في عهد الإمبراطورية الثانيةتحت قيادة الإمبراطور نابليون الثالث الذي اطلع على مدى قدرة الجزائر على التطور الرأسمالي أثناء زيارته المتكررة لهافشجع عملية تمهين وتدريس المستوطنين على التقنيات الجديدة للفلاحة وهي التقنيات التي يجب أن يمول البنكبعضا منها على اعتبار أن الجزائر أرض تجارب والبحث عن أنواع جديدة من الفلاحة، غير أن هذه التجارب التي أثبتت لاحقا فشلها• انعكست على الاستثمار المالي والعائدات المالية للبنك خاصة المستثمرات المعروفة بمستثمرة نيقوي••Nivoy التي أنشأت عام 1839 تحت اسم la compagnie des mûriers[4] وطرحت فرضية الاستيطان بواسطة الشركات الخاصة خلال سنوات 1852-1860ولم تخضع العملية الاستيطانية الى قواعد الاستيطان على غرار الاستيطان الرسمي فخلالهذه الفترة اصبحت الجزائر مليئة بالتجارب ومحاولات جديدة حيث اقدمت الادارة على بيع الاراض قصد تجربة الاستيطان المؤسساتي على غرار الشركة الجنيفيةِC.Genevoise[5].

---

[1] Revue de l'Orient et de L'Algérie et de colonies: bulletin et actes de la societe orientale ...,T4 et 5,1845 impremeriepommeret et Morsan Paris ,1856 , pp 156 p 161 p289 **et**Revue de l'Orient: bulletin de la Société orientale Société orientale de France 1959 ,pp122- 132

[2] GF: Recueil des lois et statuts ……Op-Cit.pp 252-253

[3] Charles Louis Pinson de.Menerville: Dictionnaire de la législation 1830-1860 ,vol 1,….Op-Cit, 121- 125

* وهي الزراعات التي تم جلبها من خارج القارة كالتين الهندي، ودودة القز للحرير والكرز البري

**مزرعة تخصصت في النباتات الطبية ثم تحولت الى الاست.ثمارص+في الزراعات التجارية Société nationale d'horticulture France journal de la société .p244

[4] Octave Teissie: Napoléon III en Algérie .Bastide Librairie .Alger 1865 p 13 p99

[5] Wahl.Maurice: Op.cit ,pp 339-341

ان التنظيم الرأسمالي كان غير قادر على الأداء الحقيقي لدوره في ظل استمرار النزيف المالي بفعل القواعد والعمليات المالية التي لم تكن قادرة على الاستجابة للحركية الفعالة لسياسة الاستيطان، بإنشاء بنك كان سيغير وجه الاستيطان الرأسمالي بالجزائر[1].

V – التحديات المالية والاقتصادية وظهور بنك الجزائر

بدأ التفكير عام 1844 في إنشاء بنك للجزائر في شكله البسيط، حيث بوضع مصرف مالي تابع لبنك فرنسا عام 1847كما تم إنشاء القرض العقاري في الجزائر عام 1852. ظلت النظرة المتشائمة والمترددة للحكومة الفرنسيةتجاه الجزائر كمستعمرة الدافع إلى أثارة شكوك المتعاملين الماليينتجاه أي مؤسسة مالية او مشروع بنكي في الجزائر بمهامه الاستيطانية، فقلة رأس المال البنكي وجمود جزء من موارده في شكل احتياط معدني بمعدل 3/1 من معدلات الربح الضروري شكلا الحاجزأمام المؤسسة البنكية خاصة في ظل الاحتفاظ بقيم الاحتياط الصرفي مرتفعة الذي شكل عائق آخر يضاف إلى رفض الحكومة رفع رأس مال البنك والتقليل من قيم رأس مال الاحتياط ألسندي كل هذاشكلا تحديانهاية الخمسينيات وبداية الستينيات اذ كانت تقف أمام تطوير العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة الفرنسيةقصد الاستجابة لمتطلبات العملية الاستيطانية.

فبموجب قانون 1851 تحدد رأس المال الاحتياطي الممول بواسطة اقتطاعات50% من الفوائد الخام والتي يمكن أن تشكل نصف رأس المال المحقق خاصة بعد توسيع دائرة نشاطه نحو قسنطينة في 3 ديسمبر 1856[2] فهذه الاقتطاعات حرمت البنك والتجارة من المصادر الأساسية، إذ ظلت هذه الموارد جامدة رغم محاولات البنك الخروج من دائرة التحديد الذي كان محل رفض من قبل الحكومة الفرنسية خاصة وان الرافض لهذه المطالب* والمقترحات التي قدمها المدير العام، لزيادة الاحتياطات المالية في 23 جانفي 1858[3].

باعتباره مطلبا هيكليا **الذي كان يهدد الحركية المالية ما دفع البنك الى عقد اجتماع تضمن الخروج بمقترحات جديدة صدرت في شكل مداولة عن الجمعية العامةعام 1860متضمنة المقترحات التالية:

1/رفع من رأس مال البنك المالي من 3 إلى 10 مليون.

2/ تجميد رأس مال الاحتياط إلى 3/1 من رأس مال المحقق.

---

[1]Berard Victor: Indicateur général de l'Algérie refermant la description géographique ,statistiques et historique .Bastide librairie éditeur Paris 1867 .p 349

[2]Ibid: p 349

*وهي تمويل رأس مال بواسطة الاقتطاعات من الفوائد – السماح بتحرير الموارد الجامدة المتمثلة في الاحتياط المعدني – رفع رأس المال واحتياط الصرف والتقليل من رأس مال الاحتياط

[3]Bourgin et Dillay: « Inventaire du Fonds de l'Algérie aux Archives nationales ». F80.1762 RA N°338.339 .1929 p 75

**المطالبة برفع رأس مال البنك دون الاعتماد على سقف رأس مال الاحتياط

3/ تخصيص 3/1 من الفوائد تحول نحو رأس مال الاحتياط بعد الرفع من الفوائد إلى 6% الموجهة إلى المكتتبين المساهمينوهو ما سيساهم في تعديل المعاملات المالية من قبل الخزينة العامة ويعطي للتعامل التبادلي بين فرنسا والجزائر ميزة الدفع لكل طرف وخلق دمج فعلي في المعاملات.[1]

وقصد تحقيق مرونة اكبر على هذه المقترحاتلجأ البنك إلى اعتماد حلول فعلية تضمنت:

أولا: تسديد للمساهمين فوائد 6% على رأس المال المكتتب

ثانيا: تحديد الاقتطاعات من الفوائد بـ 3/1لفائدة رأس مال الاحتياط المحدد أسا.سا على أساس رأس المال أي الثلث.

ثالثا: وضع سقف لهذه الاقتطاعات فبمجرد وصول رأس المال الاحتياط إلى 3/1 رأس المال الأساسي لبنك يتم وقف عمليات الاقتطاع لفائدة هذا الحساب.

هذ الحلول لفائدة البنك استندت الى قاعدة الكتلة المالية، والاقتطاعات من الفوائدلن يتم تفعيل العمل بها إلا بعد دفع حصص المساهمين أي فوائد 6% كما سمح للبنك بتقديم مساعدات كبيرة للعملية الاستيطانية وللتجارة الفرنسية وصندوق المبادلات المالية [2]. هذا الإجراء مكن البنك من إيجاد نوعا من التوازنات الماليةوفقا للمعادلة المقترحة من قبل مرسوم 30 مارس1861* الذي أخذ في الحسبان المصلحة الأساسية للبنك والمصلحة العامة للتجارة وهو ما قدمته مؤسسة الصرف الجزائري لبنك الجزائر الذي قرر السماح بفتح الاكتتابات بمباركة وزارة المالية مقابل الاستجابة للمطالب السابقة.[3]** هذه المبادرة فتحت آفاق جديدة أمام البنك حيث اندفع نحو المشاركة في العملية التنموية الاقتصادية الاستيطانيةمن خلال المساهمة في خلق مؤسسات والتوسع في العمليات المالية في شكل قروض للمشاريع الفلاحية والصناعية [4].

رغم العراقيل والاعتراضات أبدتها الحكومة الفرنسية على هذه الإجراءات المالية لبنك الجزائر [5]بموجب المرسوم الصادر 30 مارس1861 مكنه من الخروج من حيزه القديم المتمثل فيالإصدار النقدي والتحويلات المالية من وإلى فرنسا فقد وجد البنك حرية التصرف بمساعدة الوسائل المادية التي منحت له في إطار الإصلاحات المالية العامة التي قام بها نابليون الثالث وكرست له الاستقلالية ودفعته إلى تحقيق

---

[1]Raphael George Lévy: "le change", Revue de deux mondes, recueil politique de l'Administration .Tome 122 Mars 1894 Paris .pp 628.629

[2]Ministère de la Guerre: TSEF dans l'Algérie .1854.1855…..Vol 5 OP-Cit .pp 518.519

* مرسوم 30مارس 1861 تضمن في مادته الاولى: رفع راس المال الى 10 مليون وقسمت الى 20 الف سهم وقدر السهم بـ 500 فرنك.GGA: Collection complète des lois, décrets, ordonnances, réglemensVol64 p 564

[3]M.A.Noirot: l'Algérie agricole commerciale .Industrielle . Vol2 .Bureau de la Rédaction .Paris 1860 p74

**قضية الرهن العقاري والقروض العقارية دون ضمانات حقيقية.

[4] GGA: Recueil des vœux d'Interetgénéral,Imp.imperiale ,Paris , 1870, pp 44-45

[5]Mohammed Lazhar Gharbi: Crédit et discredit de la banque d'Algerie: seconde moitie du XIX eme siècle .CREAC Histoire – l'Harmathan2005 , p 17

تلك الطموحات المناط به بدل البقاء ضمن حدود سياسة التحفظ ومحافظة على أسلوب الإقراض والاقتراض التقليديةبالرغم من ذلك فان البنك ظل مترددا تجاهحركية مالية[1].

انطلقت عملية تنظيم رأس مال المؤسسة بأن قلص رأس المالها إلى 3 مليون فرنك مقسم إلى 6 آلاف سهم كل سهم حدد سعره بـ 500 فرنك، ونتيجة لهذا الرأس المال المحدد فإن البنك لم يكن يأمل في القيام بمشاريع تنموية كبرى تمويلا واشرافا وهو ما لم يكن يسمح بتوظيفه في العمليات البنكية (التغطية القروض) إلى أن الحالة اعتبرت مؤقتة باعتبار أنه يمكن احداث تعديل في قيمة رأس مال البنك خاصة وأن اعادة النظر فيرأس المال مضمون، وفي المقابل فحجم العمليات المالية التي يقوم بها البنك الفرنسي تتجاوز في أغلب الأحيان رأس المال المحدد بقانون 9 جوان 1857 والمقدر بـ 182.5 مليون فرنك حيث نجد ارتفاع كبير في كتلة التعاملات النقدية التي قدرت بـ 6 مليار سنة 1857 إلى 7.9 مليار عام 1864 وارتفاع محسوس في الأصول خلال نفس السنوات من 5.6 مليار إى 6.5 مليار.[2]

ومع نهاية الخمسينات وبداية الستينيات بدأت الوضعية تأخذ شكل جديد تحمل بصمات مديرها الي استطاع أن يبقى على الوضع والعمل على الاستفادة من تجربته التي قاربت 8 سنوات فالبنك لم تكن لديه أي قدرة عى الاستجابة للحاجيات التعاملات المالية إلا بالاعتماد على رأس مال حقيقي، والذي لا يمكن أن يكون رأس مال ضمانات ائتمانية[3] ,حيث كانت تفرض على العمليات التعاملات الإجبارية، والتي تنص علىالإبقاء على 3/1 رأس المال في الصندوق وسيولة لمصدر للربح كشرط الزامي في المعاملات بحيث لا يمكن أن يؤثر ذلك على مصادرها.[4]

المبحث الثاني: نظام القرض الجزائري وتوسيع سياسة الاقراض الجزائري

المطلب الاول: القروض الفلاحية الجزائرية وتطورها

اتجهت فرنسا منذ انشاءلجنة للمصارف التي كان هدفها مراقبة عمل الهيئات الممالية الجزائرية خاصة البنوك والمصارف ومجلس وطني للقرض يقوم بتنظيم عمليات منح القرضوالاليات التي يتم معها تنظيم الاقراض وتحديد نسبة الفوائد وهي نفس اللجنة المنشئة بقرار[5]

أمام هذه الحالة لم يبق سوى الدولة التي يمكن أن تكون الآلية لمساعدة عملية خلق هذا القرض ففي أفريل 1881 انطلقت عمليةإعداد مشروع من قبل النواب الجزائريين والحاكم العام الجديد Tirman هذا المشروع يتضمن اقراض 50 مليون لتمويل مشاريع الاستيطان وانشاء صندوق للقرض الفلاحي غير أن البرلمان لم يصادق على المشروع رغم موافقة مجلس السيناتور وتم قبر المشروع وفي ظل هذه الظروف

[1]M.A.Noirot: Op-Cit p 566
[2]Plessis Alain: La politique de la banque de France de 1851 à 1870Librairie Droz Paris / Geneve,1985,p 296.
[3]Minister de la Guerre: TSEF dans l'Algérie1854-1855 , Vol 5, Impremerie Impériale , Paris , p 511,520
[4]Mohammed lazharGharbi: Crédit….. Op-cit ,p15.
[5] Fournier .H: La Commission de Contrôle des Banques, Revue économique, Vol 2, n°5, 1951. pp. 591-599

انتقل التفكير في انشاء القرض العقاري الجزائري CFA حيث توجهت الأنظار إلى البنك الجزائر الذي قدم الالتماس الحكومة الفرنسية من اجل توصية هذه المؤسسة نحو العملية الاستيطانية خاصة أن الحاكم الحقيقي في الجزائر خلال هذه الفترة كان بنك الجزائر مما جعل البنك الجزائري يواجه تحديا جديدا وهو القرض الفلاحي.[1]

حين طرح تمديد امتياز بنك الجزائر أمام غرفة النواب من قبل وزير الماليةLeonSoyفي 28 فيفري 1879كانت السياسة المطروحة آنذاك في البرلمان تتضمن الإجابة على التساؤل: كيف يمكن فرض نمط جديد من الاداءالمالي للبنك خاصة ما تعلق بدعم الاستيطان فكلا النابين بريسBrice وLucet تحملا المسؤولية في القيام بالاتصال بإدارة البنك قصد اعداد تقرير حول توجهاتها فيما يخص عملها وتعهداتها في مجال القرض ألفلاحي حيث تم تقديم التقرير أمام غرفة النواب في 3 أوت 1880 أين تم اقتراح تمديد آجال امتياز البنك مقابل الإسراع في تقديم القروض للفلاحة الجزائرية وكان جاك وتومسون وهما نائبان عن الجزائر قد تقدمت بالتماس في حالة رفض البنك لهذا المطلب يتمثل في توحيده مع بنك فرنسا وكان مطلب يهدف إلى تحقيق:

أ/ تكثيف العمليات المالية لفائدة المستوطنين الصغار وخاصة صغار التجار.

ب/ توجيه وتوظيف جزء من رأس مال البنك في شكل قروض عقارية استنادا إلى آليات الرهن العقاري.

وأصبح على بنك الجزائر الاتجاه نحو تكثيف نشاطه تجاه الميدان الفلاحي بنفس الشكل الذي يقدمه للقطاع التجاري[2] ويفي بذلك بتعهداته تجاه السلطات العمومية، ولتحقيق ذلك انتهج البنك إجراءين:

أول: القروض الوظيفية* les crédits de Compagne موجهة للريف وليس فقط للفلاحة بل جميع القطاعات الاقتصادية.

الثاني: هو المصارف المالية للائتمان حيث يلعب دور المؤسسة التعاضدية الفلاحية، المراقبة من قبل البنك.إلى جانب هذه الإجراءات حاول القرض العقاري الفرنسي CFF في عصره الذهبي التغلغل ي الجزائر بإنشاء القرض العقاري والفلاحي الجزائري في 19 فيفري 1880 حسبما قدم أول طلب لإنشاء CFA القرض العقاري الجزائري وفي 30 نوفمبر 1880 عقد أول اجتماع للمؤسسة من 294 مساهم مالك لـ 38457 حصة إلى جانب 1411 مساهم مالك بـ 38380 حصة مثلوا من قبل زملائهم وفي هذا الاجتماع تم الإعلان الرسمي عن هذا المشروع الذي سيشكل نقلة نوعية في التعامل المالي مع الجزائر.

[1] René Passeron: Op-Cit,pp 72-73

[2] Picard Paul Ernest: Op-Cit ,p 157

* المعنى الخاص لهذه الكلمة هي ارتباط القرض بفترة زمنية موجهة إلى نشاط اقتصادي معين، مثل شركة تجارية، وليس الريف مثل الشركة الصناعية

غير أن سنوات التسعينات ستكون كارثية بسبب الحمل الثقيل الذي مثلته خزينة الجزائر عليه والفوائد التي يدفعها البنك منذ سنة 1874 والتي قدرت بـ 1037329 لترتفع إلى 112156755 فرنك عام 1893 وهي مجموع الذي قدر بـ 752381867 فرنك الذي كان عبارة عن حمل ثقيل يضاف إلى ذلك ارتفاع السيولة النقدية التي لم تخضع لاي من دراسة حقيقية إذ شهدت سنوات 1898–1899 ارتفاعا مذهلا بلغ 96804100 فرنك بعد أن كان لا يتجاوز 36746111 فرنك عام 1867 مما خلق تضخما.[1]إلى جانب هذا كله كانت الأزمات الملاحقة الدافع نحو اتخاذ القرار بتصفية البنك عام 1894 ولمعرفة تاثير هذه الدراسات على حركية النقد[2]

جدول رقم 83 مسار تطور متوسط أسعار الأسهم لبنك الجزائرخلال سنوات 1874–1898

98–97	97/96	96/95	95–94	93–94	93–92	92–91	91–90	90–89	89–88	88–87	87–86	86–85	85–84	84–83	83–82	82–81	81–80	80–79	79–78	78–77	77–76	76–75	75/74
623	561	608	764	746	1059	1134	1628	1620	1475	1495	1687	1910	2113	2203	2186	1943	2235	1853	1502	1250	1280	1310	1217

المصدر: Mohamed LazharGharbi: Crédit…Op-cit..p252

والنتيجة تم تنصيب فرع لبنك فرنسا وأصبح بنك فرنسا بالجزائر من خلال الإبقاء على بنك مستقل بالجزائر وهذا ابتداء من 20 أوت 1898. تطور الارباح السنوية لبنك فرنسا مقارنة ببنك الجزائرتراوحت بين 10.767 مليون فرنك عام 1952 ليرتفع الى 28.100 عام 1865 .[3]

الملاحظ أن هناك ثلاث عوامل كانت ضرورية من أجل بعض الاستيطان العنصر البشري –الأرض والمال– وبخصوص العنصر الاول كانت عملية التشجيع التي قام بها Warnier وبناء على اقتراحه تم تفعيل هجرة الإلزاسيين وضحايا حرب فرنسا مع المانيا في 30 أكتوبر 1872 تم استقبال 2030 الزاسي و2986 مهاجرمن مناطق أخرى منحوا الأراضي وكان الهدف هو تحقيق الاستيطان من جماعات مختلفة من حيث الديانة من أجل منح الأراض لهؤلاء بدأت عملية إنشاء المستعمرات وملكيات كبرى رأسمالية في مرحلة الإمبراطورية وعمليات البيع في المزاد العلني أعوام 1870–1880 تسهيلا للعودة إلى الملكيات الصغرى للمستوطنين [4].

[1]Merleau Marc: Des pionniers en 'Extrême- Orient. Histoire de la Banque de l'Indochine (1875-1975), Paris, Fayard, 1990 p 113
[2]Mohamed LazharGharbi: Crédit…..Op-cit ,p252
[3]Mohamed LazharGharbi: Crédit…..Op-cit ,p252
[4] Journal officiel de la République Française: Janvier 1875, 1 – 2 septième année N° 1,p 685

الملاحظ أن خلال سنة 1870 انطلقت عملية النمو والتوسيع إذ شهدت نهاية هذه السنة نمو الاستثمارات الفرنسية، غير أن التوجه العام للاستثمارات كانت موجهة نحو الاقتصاد الفرنسي حيث مست الأشغال العامة ضمن مشروع De Freycinet كما استفادت الصناعة هي أيضا من هذه الاستثمارات إذ بلغ عدد الشركات 430 شركة حيث سجلت هذه المؤسسات الصناعية أرقام كبرى غير أن موقع الجزائر ظل بعيدا عن التصور الصناعي يساهمسواء في إنشاء م6ستعمرات او تمتينالعلاقة بين فرنسا والجزائر، اذ شكلت الجزائر مجال للتجربة أشكال جديدة من التسيير الإداري للإمبراطورية الكولونيالية الفرنسية.[1]

جدول رقم 84 يمثل توسع دائرة الاستيطان العمراني والعقاري

السنوات	عدد المراكز	عدد الهكتارات المتنازل عنها	السكان المعنيون
1840-1830	.-	2743	1580
1850-1840	126	101675	40913
1860-1850	1185	251556	14957
1870-1860	11	34496	4582
1879-1870	158	250000	30000
1888-1880	113	200000	23987
المصدر: Charles de Freycinet: Ministère de l'agriculture: Traité d'assainissement industriel comprenant la description des principaux ,Atlas,Paris ,1870,p6,			

ففي عام 1872 تقدمت مجموعة من الشخصيات بطلب إلى المجلس الأعلى بطلب من الحكومة الفرنسية مبلغ 09 مليون فرنك قصد انشاء صندوق لإقراض المستوطنين وتمويل مشاريع كثيرة، فبدأ الطرح لإنشاء القرض الفلاحي داخل المجلس الأعلى وتم انشاء صندوق القرض الفلاحي الذي يعود إلى البنك الفرنسي النمساوي المجري باقتراح من احدى الشخصيات اليهودية كوهنCohenالذي اقترح مشروع Seyman حيث كان يهدف إلى انشاء صندوق دولة موجه للقيام بمهام تمويل المستوطنين بقروض كما اقترح المجلس الأعلى إنشاء بنك استعماري فلاحي من قبل Depoissoh لكن بدون نتيجة رغم أن مرسوم 30 سبتمبر 1878 قرر منح مبدأ الأفضلية في مجال القروض إلى المشاريع المقامة على الأرض.[2]

جاء مرسوم 26 أوت 1881 *الذي فرض الإدماج الكلي وبداية مرحلة جديدة من مراحل الإدماج الإداري[3] حيث اصبحت القضايا الرئيسية للجزائر مرتبطة بالتنظيم الإداري والاستيطاني والمالي الفرنسي والبشري وهي الغاية التي رفعها الساسة الفرنسيون فقد صرح تييرThiers"انه اذا اردنا المحافظة على مؤسساتنا الاجتماعية علينا ان نسعى الى التوسع والاستيطان"[4]، 6 وأصبح الحاكم العام مجرد مراقب ومفتش للاستيطان وعمق هذه السياسة الإدماجية الحكم الجمهوري حيث عمل على تمتين الروابط

[1]Charles de Freycinet: Ministère de l'agriculture: Traité d'assainissement industriel comprenant la description des principaux ,Atlas,Paris ,1870,p3-6

[2]Salphoti Joseph-Julien: la crédit agricole mutuel en Algérie 1914 Thèse de Doctorat , université d'Alger , Imprimerie La Typo-Litho, Alger ,1914, p 129p36

* مرسوم 26 اوت 1881 فر+ض سياسة الربط والالحاق حيث اصبحت كل المصالح تابعة لوزارة المعنية بفرنسا

[3] Kenneth Vignes: Le gouverneur général Tirman et le système des rattachements: échec d'une expérience tendant à l'assimilation administrative de l'Algérie,Larose, 1958,p205

[4] Charles - Robert Ageron: France coloniale ou parti coloniale ? Puf,Paris ,1978,p44

الاقتصادية بين فرنسا والمستعمرة فأقام شبكة سكك حديد وأعيد تأهيل الموانئ خاصة ميناء عنابة واستغلال المناجم خاصة مناجم الفوسفات وقد سمحت هذه السياسة لمناطق عديدة من الجزائر بالتطور والنمو الصناعي المنجمي وتحولت هذه المؤسسات إلى وس يلة ضغط على فرنسا وسمح لها بأن تطبيق القوانين الخاصة بها وأن تصبح ذات صدى ببارس.[1]

I- مؤسسات القرض العقاري الفلاحي

1- القرض العقاري الفلاحي ودوره الزراعي

فانشاءالقرض العقاري والفلاحي للجزائر كان هدفه تعميم القروض على الطبقة الفلاحيةغير ان هذا القرض احبط هذه الطموحات على اساس ان القرض العقاري الفلاحي يجب الحصول عليه استنادا الى الرهن العقاري على المنشآت والمؤسسات العمومية ونقابات الريوالدواوير والبلديات حيث كان يفرض اجراءات تخضع لها هذه الجهات المستفيدة مثل ان يقوم بفتح محلات عمومية تعود ملكيتها لمؤسسة تجارية [2] وقد قدر رقم اعمال هذه المؤسسة بـ 60 مليون فرنك كرأسمال، غير انه كان موجه الى الفئة الثانية اي القروض قصيرة الآجال في حين ان القروض الطويلة الآجال قد تم اعتمادها كقروض تمنح من قبل القرض العقاري الفرنسي وقد قدرت الفوائد ب.ين 6و7% سنويا بالنسبة للقروض الصادرة عن القرض العقاري الفرنسي.

بعد اعتماده في الجزائر اصبح القرض الجزائري يمثل رأس مال 20 مليون فرنك فالشركة الفرنسية الجزائرية والشركة الجزائرية والقرض الليوني (مؤسستين في الجزائر ووهران)برأس مال قدر بـ 132528531 فرنك ساهمت كلها في الحركة الاقتصادية واصبح القرض التجاري في نطاق العمل الحر بعد ان توصلت المفاوضات بين الدائنيين والتجار الى تحديد سقف الفوائد بـ 05%[3]غير انه اذا كان المستوطن له القدرة على الاستفادة من القروض فان الاهلي الجزائري ظل بعيدا عن العملية الاقراضية نتيجة لعدم امتلاكه لعقود الملكية، مما دفعه الى الاستفادة في اطار جماعي وتعاوني حيث قررت المؤسسة واذا كانت القروض العقارية قد تم منحها بضمان المباني الريفية الا ان الفوائد كانت مرتفعة نتيجة ان القرض العقاري الفرنسي الذي كان يمنح الاموال كان يتحصل على نسبة من الفوائد على القروضمالية منح البلديات المختلطة والدواوير البلدية قروض ودفعت من جهة الادارة الى العمل على انشاء الملكية الفردية والحالة المدنية قصد دفع الجزائريين الى الاقتراض بنفس الضمانات التي يقدمها الاوروبي وهي الملكية الفردية، غير ان انشاء هذه المؤسسة في الجزائر وواجهتها الصعوبات في ظل ان الفلاح الجزائري ليس تاجرا له القدرة على منافسة الاوراق التجارية والاستفادة بموجب الرهن العقاري لفرض

[1]Lentin ,P.L: L'Algérie sous le règne des ultras, l'apogée du capitalisme1896-1936"Cahiers Internationaux N° 78 juillet 1950, Association pour l'étude des problèmes économiques et sociaux., 1956,Paris , pp 53-54

[2]Ministère des finances: Emille Loubet: « privilege de la banque d'Algerie »Bulletin de statistique et de législation comparée Juillet 1900 ,T 48, Impremerie Nationale ,Paris 1900 ,p2 -6

[3] Ministère des finances: Idem ,6-10

اجراءات مكلفةخاصة ما تعلق بالتسجيلات [1]او صعوبة التسجيل او تسديد القروض الطويلة الآجال ولجأت المؤسسةالى انشاء مصارف قصد تلبية الطلب المتزايد على الاوراق المالية فمنذ انشاء او مصرف فيSaint Denis –سيق حاليا– عام 1871 الى مصرفي عين البيضاء في جوان 1886 فقد بلغ تعدادها 19 مصرفا موزعة على الشكل التالي: 06 مصارف بعمالة الجزائر و05 مصارف بعمالة قسنطينة و08 مصارف بعمالة وهران [2]وعموما فان راس مال هذه المصارف تراوح بين 300 الف الى 400 الف فرنك باستثناء مصرف لقليعة الذي بلغ 84 الف فرنك ومصرف تلمسان براس مال بلغ 01 مليون فرنك وقد بلغ راس مال هذه الصناديق 680900فرنك الا ان الصعوبة الاساسية تكمن في ان المقرضين ملزمين بتسديد فوائد قدرت بـ 05% لبنك الجزائر وشركات القرض اضافة الى ضمان المصاريف والمخاطر مما يرفع الفوائد الى 7%الى 8%وقد تصل الى 10% وهو ما دفع بـ Le Royفي كتابه: l'Algérie et la Tunisie الى المطالبة بادخال وفتح فروع بنوك الاصدار النقدي[3] رغم ان الجزائر غير مؤهلة لمثل هذ لاجرءلانها لا تستجيب لشروط العمل المالي البنكي [4] على غرار بقية البلدان مثل امريكا وعليه فانه يمكن انشاء نظام يقوم على القرضالعقاري بمبدأ الافضلية في حجم لفوئد لتي ستحدد بـ 4%وحين ينهي المقرض تسديد هذه الفوئد يمكن له اقتراض بخصم 4% من راس ماله الموضوع في البنك[5]في الممنوحة من قبل القرض الفلاحي الجزائري، وعليه فقد ظل الاهالي بعيدين عن العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسات القرض الجزائرية بالرغم من ان الكثير من الجزائريين كانوا يقومون بتعاملات بلاوراق التجارية ذات المصدر اليهودي، فلاهالي لا يستطيعون تقديم اي ضمان او رهن للحصول على القروض رغم امتلاكهم للارضفتوزيع القروض بالنسبة للبلديات كانت صعبة نظرا لاتساع مساحتها التي تصل في بعض الاحيان اقلها الى 110 الف هكتار واوسعها تصل الى 350 الف هكتار اي ما يعادل مقاطعة فرنسية كاملة مما جعل البلديات تلجأ الى انشاء هذه المؤسسات الاهلية SIP* قصد محاولة الاستجابة لحاجيات الدوار والقبيلة نظرا لانعدام سياسة القرض لفائدة الاهالي فاليهود هم الذين تحكموا في عملية الاقراض، ففي بلاد القبائل كان الاهلي هو من يقرض للأهلي نفسه بنسبة 60الى 80 % من رأس المال لكن في بقية المناطق التي اصابها القحط والمجاعات وقد كشفت التقارير ان الادارة العسكرية او البنك لم يتدخلا لمنع الكارثة التي حصلت عام 1867 او معالجة الاثار وانعكاسات الازمة[6] رغم بعض المحاولات التي تمت باتفاق بين المكاتب الاهلية والسماسرة والمرابين

[1]Antoine Kergall: "le Tiercement des actions du credit Foncier " ,La Revue économique et financière 01/01/1881 N°1, 2eme année ,1881 pp 416,539,541

[2]Antoine Kergall: "le Tiercement des actions du creditFoncier" ,idem ,p 417

[3] Paul Leroy-Beaulieu: L'Algérie et la Tunisie,Guillaumin, Paris ,1887,pp220,227

[4] Just-Jean-Etienne Roy: Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus anciens jusqu'à nos jours,AlfredMame et fils Editeur, 1880,p 251

[5]Antoine Kergall: "le Tiercement des actions du creditFoncier" . Op-Cit , 419

*sociétés Indigènes de prévoyance

[6]GGA: Congrés des agriculteures d'Algérie " Alimentation des indigènes de l'Algérie " ,impr. de Baconnierfrères,Alger 1937, documents archiverN°4, ,p22

الخواص خاصة اليهودالذي اقرضوا للأهالي بذور خلال المواسم اللاحقة للازمة ودخلوا في صراع قانوني مع الادارة خلال ازمة 1862[1] فحتى المؤسسات المالية الكثيرة لم تتدخل لتقديم الدعم للاهالي او الفلاحة الاهلية وهو ما دفع بالادارة الى التفكير في تنظيم سياسة الاقراض عن طريق المؤسسات او الشركات الاهلية لابعاد اليهود او الآغوات عن التصرف في المبلغ التي يمكن ان تدفع لفائدة الاهالي [2].

لان البنك لا يستطيع أن منح القروض دون فوائد ولا آجال التسديد لأنها تتنافى مع نظام التعاملات المالية ففرنسا لم تقدم أي شيء للمستعمرة –حسب رأي– باستناد قرض يناسب مع قدراتها المالية للتسديد إلا أن بنك الجزائر ان سيبحث عن قرض يمكنه من تطوير الأعمال فهذا القرض يجب أن لا يقاس بحجم رأس المال بل بما يمكن أن يقدمه للجزائر إطار مشاريع لتطوير الاقتصاد فبنك فرنسا لا يمكنه أن يطبق نفس نسب الفوائد الممنوحة بفرنسا على الجزائر.[3]

وبتوسيع الفكرة ذات الطابع السياسي بالنسبة للجزائر مبديا رأيا مبالغ فيه تتمثل في ثلاثة مفردات الوصف، الاندماج المركزية، التضامن في العملية الاستيطانية[4] لان الرأي العام كان يطالب بالاندماج المالي للجزائر اكبرمن الحاجة إلى الاندماج الإداري والسياسي، فالإدماج المالي للجزائر يثير العديد من التساؤلات بالنسبة لرأي Rey لكن الجزائر فأعمالها ضعيفة وبسيطة فالإدماج المالي في ظل هذه الظروف[5] هذا النقاش سيسمحبظهور المدرسة الكولونيالية تزعمها زعمت اقتصادية وسياسية ودينية Rey، Rey، Paul Loroy Beaulieu Saint Simonien[6]الذين أقحموا أرائهم وأفصحوا عن إرادتهم في القضايا المالية مثلMichel chevalier[7]

2–القرض العقاري الفرنسي بالجزائر و دوره في السياسة الزراعية

ظل غياب بنك الجزائر عن سياسة الاقراض للفلاحة تشكل عائقا امام مشاريع الاستيطان بشكل خاص والسياسة الزراعية بشكل عام، هذا المرض النقدي يقتضي ايجاد دواء ووصفة علاجية فالانجازات التي حققتها جمعية سان دونيسSaint Denisبالسيق بينت قدرة الاستثمار الاستيطاني وحاجته لرؤوس الاموال[8] فالبنكين التعاضدين في انجلترا مثل: بنك Mancheste وNew Castleالذان كان هدفهما هو مساعدة جمعيات ومؤسسات الانتاج استطاعا تحقيق رقم اعمال بين سنوات 1873و 1874 بلغ 49 مليون فرنك للاول و31 مليون فرنك للثاني وفي 31 ديسمبر 1873 كانت التعاونيات الانجليزية والايكوسية تتحكم في رأس مال قدر بـ 88 مليون فرنك وتساهم في العمليات التجارية بـ 14/1 للاستهلاك

[1]M .Sanlaville: " Disette de 1862 , ventes de grains a des Arabes"Revue d'Administration , juin et juillet 1884 pp 489 ,491
[2]Josef le coq: Op-Cit , p 6p33p51
[3] Mohamed Lazhar Gharbi: Crédit …Op-cit ,p 24
[4] Ministère des finances: Bulletin de statistique et de législation comparée….. T28 …1904: Op-Cit 555
[5] Jean-Henri Schnitzler: Statistique générale méthodique et compléte de la France comparée aux autres puissances de l'Europe , Vol 4,Lebrun Ed, Paris ,1846, p 34-36
[6]J. ARey: Op-Cit, p 21
[7]Paul Leroy Beaulieu: De la colonisation chez les peuples modernes,guillaumeLibrairie,Paris 1874 p 579
[8] Brunet .M.J: La question Algérienne, Librairie Militaire, Paris ,1847,p 162

العام الانجليزي اما في روسيا فالبنوك الشعبية ايضا تقدم قروض للمساهمين بلغت سنة 1872 حوالي 4400 الف فرنك في حين في الجزائر التي تتربع على 60 مليون هكتار لم يجد البنك في الجزائر الاسلوب الامثل لتقديم القروض.[1]

في إطار السياسة المالية الجديدة للحكومة الفرنسية تم انشاء القرض العقاري الفرنسي عام 1852 لأجل دعم الأعمال الكبرى وتشكيل مؤسسات مالية حيث اقترح وزير المستعمرات والجزائر السيد Chasselou- Laubat عام 1859 تمديد نشاط هذه المؤسسة نحو الجزائر وهو الاقتراح الذي وجد صدى لدى وزير المالية، فأنشأ لجنة قصد اعداد مشروع توطين هذه المؤسسة بالجزائر ودراسة كل التشريعات ذات الصلة خاصة ما تعلق بالملكية العقارية في ظل التشريعات، خاصة الأمر الصادر في 16 جوان 1851 المتعلق بالبحث عن عقود الملكية والمرسوم المؤرخ في 26 أفريل 1851 المتعلق[2] بالملكية العقارية للدولة، وتوصلت اللجنة إلى أن كل الشروط متوفرة ومشجعة خصوصا الضمانات العقارية لإنشاء فرع للمؤسسة البنكية .

بالرغم من وجود الكثير من عقود الملكية غير مثبتة فإنها في نظر اللجنة لا تشكل عقبة حقيقية أمام المشروع غير أن العائق الأكبر كان حول علاقة المستوطنين بهذه المؤسسة، في ظل نظر الكثيرين أنها مؤسسة دولة خاضعة للإدارة العامة.ومع انتهاء اللجنة من وضع التقرير المشجع تضمن العديد من التوصيات*ووجهت الدعوة إلى الإدارة من أجل تسهيل مهمة توسيع العمليات المالية وفقا لاستراتيجية بنك الجزائر، وتم الإعداد لاتفاقية خاصة بتوسيع دائرة نشاطه في سبتمبر 1859 ووجهت إلى الحكومة من أجل التصديق والموافقة حيث طلب في رسالة مؤرخة في 4 نوفمبر 1859 موقعة من وزير الجزائر والمستعمرات إلى مدير القرض السيد Fremy أن يوجه له نص الاتفاقية قبل توجيهها إلى مجلس إدارة القرض وبعد دراستها من قبل الوزير اقترح العديد من التغيرات على مشروع الاتفاقية تضمنتها الرسالة المؤرخة في 07 نوفمبر 1859 وأثر التعديلات التي أدخلت الاتفاقية، عرضت على مجلس الإدارة، الذي أبدى تحفظات على بعض البنود، وبعد مناقشات مستفيضة تمت المصادقة على الاتفاقية، ووضعت الاتفاقية في 22 نوفمبر 1859 من قبل محافظ البنك ووزير الجزائر لتصدر في شكل مرسوم في 02 ديسمبر 1859 وجه إلى الامبراطور الذي وقعه في 11 جانفي 1860[3] وقد تضمنتالاتفاقية في محتواها "أن القروض المقدمة في الجزائر يجب أن لا تتجاوز 5% من القروض المقدمة في فرنسا وأن نسبة القروض الممنوحة بالجزائر من قبل CFF يجب أن لا تتجاوز 8%وأن الأعباء ادارية من القرض يجب أن لا يتجاوز فرنك و20سنتيم.[4]أصبح بموجب هذه الاتفاقية تسمى بالقرض العقاري لفرنسا والجزائر،

[1] Guy M .C: Op-Cit, p19-20
[2]Rodolphe Dareste: De la propriété en Algérie, ChallamelAiné ,Paris, 1864 p156

* العمل يتأتى وفرض شروط العمل المالي، اتباع استراتيجية بنك الجزائر.

[3]GGA: Bulletin Officiel de l'Algérie et des Colonies N° 74 décret du 11 janvier 1860 Art 02
[4] Jules Méline: Commission Internationale d'agriculture, Congrès international d'agriculture tenu à Paris du 4 au 11 juillet 1889 , Imprimerie A. Lahure ,Paris 1889, pp279-283

فقدأفردت جريد أخبار L'akhbar[1] في العدد المؤرخ في 25 ديسمبر 1859 لهذا الحدث متغيرة أن هذه المؤسسة تشكل مبادرة ايجابية نظرا لما سيقدمه هذا البنك من دعم للعملية الاستطانية والاقتصاد الكولونيالي كما أبدت العديد من الشخصيات على غرار رئيس بلدية البليدة في رسالته المؤرخة في 6 جانفي 1860 حيث أشار إلى الفائدةة التي سيقدمها هذا الفرع للعملية الاستطيانية حيث ستتضاعف قيمة المنقولات والعقارات وقيمة الأرض كما استقبل بنك الجزائر وجود هذا الفرع بقبول حيث استجاب إلى مطالبه بتغطية النفقات في بورصة الجزائر مع امتياز الدفع للمؤسسة المركزية بفرنسا.[2]

أمام هذه المكانة التي احتلها هذا الفرع والدعم الذي وجده من السلطات العمومية والأوساط المالية أصبح فرع CFF يحتكر مجال القرض الفلاحي العقاري وقصد تنظيم عمله استعان بثلاث موظفين هم M.M anquetil- Delisle et Cotelle بالجزائر والذين عينهم والي الجزائر في رسالته المؤرخة في 30 جويلية1860 الموجهة لوزير الجزائر والمستعمرات وتم الإنطلاق في عمل القرض بمناسبة زيارة الامبراطور للجزائر في 17 سبتمبر 1860 وتوسع في نشاطه حيث قام بإنشاء 3 وكالات كفروع في المدن الرئيسة الثلاث: الجزائر– قسنطينة، وهران وانتقل من مجرد مكتب بالجزائر إلى مؤسسة قائمة وتقوم بنفس العمليات المالية التي تقوم بها مؤسسة القرض الأم بفرنسا.

واخضع لنفس النصوص التنظيمية والقانون الأساسي المطبق في فرنسا، خاص المواد 52 و73 الذي طبقه القروض حيث نجد المادة 52 تنص على أن المؤسسة لا تقدم القروض لملاك المساكن إلا على الرهن الأول كما تحدد المادة 56 من القرض يجب أن لا يتجاوز نصف قيمة الرهن[3]، ولذا ستتدخل هذه المؤسسة في الاقتصاد الجزائري من خلال منح نوع من القروض في شكل قرض موجه للمجموعات* مثل وقروض عقارية ومنقولات ومنازل حضرية وريفية، قروض وفقا لتعهدات مختومة قروض ريفية على شكل قروض فلاحة، كل هذه القروض تصنف ضمن القروض طويلة الآجال ومستحقة السداد وفقا للأقساط سنوية.

بفعل هذا العمل فإن القرض جاء لتكملة نشاط بنك الجزائر المتخصص في القرض التجاري القصير الآجال[4] هذا الاخير الذي ظل يرفض منح قروض للمجموعات المحلية وغرف التجارة، فوجدت متنفس في CFF وفرض نوع من الوفاق بين المؤسستين غير أن نشاط CFF ظل محصورا في قيمة القروض التي جلبها للجزائر والتي لم تتعدى 8 مليون فرنك بعدد قروض بلغ 775 قرض التي شهدت تطور ملحوظا

[1]Akhbar du 25 Décembre 1859

[2] Paul Madinier: Annales de l'agriculture des colonies et des regions tropicales, Vols 3 à 5, Nouvelle librairie agricole et horticole Paris ,1861p45p57

[3]Jean-Baptiste Josseau: Traité du crédit foncier suivi d'un traité du crédit agricole et ..., Vol 2 Impremerie et Librairie Generale de Jurispridance , Paris 1872,p 277-280

*الجماعات المحلية. أقسام الإدارة المدن والبلديات

[4]Maurice Jais: La banque de l'Algérie et le crédit agricole, Arthur Rousseau,Paris, 1902,p109

وهو ما يتضح في الجدول حيث نلاحظ تراجع كبير خلال سنة 1871 حيث انخفض الى 07 قروض فقط بفعل تأثير الحرب البروسية الفرنسية وسقوط الامبراطورية الثانية بقيادة نابليون.[1]

جدول رقم 85 يوضع عدد القروض المنوحة منذ عام 1861 والتغطية المالية

السنة	1861	1865	1867	1870	1871	1875	1877	1880
عدد القروض	22	54	62	49	07	26	41	55
المبلغ	227096	639997.81	639964	505778	72254	268372	423202	825760
المصدر: Mohamed Lazhar Gharbi ,p 141Op-Cit								

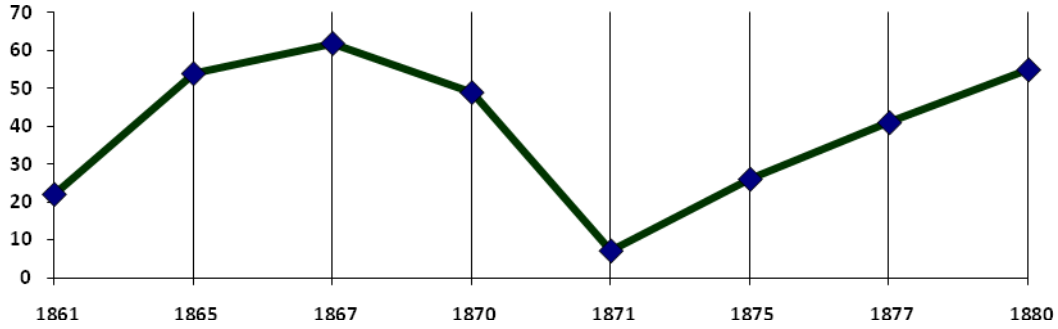

رسم بياني لتطور عدد القروض خلال الفترة 1861-1880

رغم أن هذا النشاط ظل مرتبط بطبيعة الملكية العقارية بالجزائر فغياب العقود بالريف عرقل العملية ونشاط سياسة القرض خاصة ما تعلق بالرهن وبالتالي منح القروض وهو ما دفع بالحاكم للمؤسسة Albert Christophe إلى توجيه توصية إلى مدراء الوكالاء الثلاث بضرورة إيلاء الاهتمام إلى نوعية الزبائن وليس الحكم وتماسك وأمن المؤسسة ووضعيتها أكثر من سيرها مما حدى بالمسؤولين إلى اعتماد نظام المناطق في مجال فوائد القرض: نسبة فوائد الجزائر العاصمة، نسبة مرتفعة لطبيعة العقارات والمباني عكس منطقة قسنطينة ووهران كمنطقة ثانية ثم استحدثت المنطقة الثالثة وهي المنطقة الريفية ثم المنطقة الرابعة المتمثلة في المنطقة الريفية البعيدة.[2]

ومنذ توسيع عمل مؤسسة البنك العقاري الفرنسي هذا الأخير فرض معدلات فائدة كبيرة إذ تراوحت في أغلب الأحيان بين 15% و18% في حين كان المألوف هو 10% مما جعل المتعاملين يقدمون على الاحتجاج سوا من المقترضين أو رجال الأعمال أو الموثقين تجاه هذا الارتفاع الفاحش في الفوائد وخلق إحجام الكثيرين على طلب القروض وحتى الذين قدموا الملفات وتم قبولها بمجرد إطلاعهم على شروط الرهن على الفوائد سارعوا إلى سحب ملفاتهم وهو ما جعل ملف القرض يشهد جمودا خصوصاوأن المقبلين على الاقتراض ينتمون إلى الطبقة ذات الدخل الضعيف[3].

هذا الوضع استفادت منه بقية المؤسسات المالية في تنشيط أدائها المالي عامل آخر ساهم في اضطراب الحالة المالية فبعد تصفية الشركة العامة الجزائرية فإن البنك العقاري الفرنسي حاول الاستفادة

[1]Mohamed Lazhar Gharbi: Crédit……Op-Cit ,p 141
[2]Mohamed Lazhar Gharbi: Crédit……Op-Cit ,p 116
[3]Valdenaire M: Du Crédit Foncier de France, Garnier Freres Editeurs, Paris ,1860,p5-8

من الظرف للمساهمة أكثر من الشؤون الجزائرية، حيث أقدم على تشكيل لجنة تحقيق عام 1878 للإطلاع على سير المؤسسة وطالب الإدارة المركزية في باريس ومدراء الفروع بضرورة تدم اقتراحات وملاحظات لإجراء تعديلات عميقة والمساهمة أكبر في تفعيل دور هذه المؤسسة في الحياة الاقتصادية وبذل جهود أكبر في ميدان الاستيطان: كأشغال العمومية وتخفيض نسب الفوائد رغم أن المعلن هو 8% وهو الأمر الذي سيدفع بالحاكم العام Chanzy إلى التدخل لدى حاكم بنك CFF وتم تبادل الرؤى بخصوص مدى قدرة البنك على المساهمة في السياسة والمجتمع والاستيطان في الجزائر وهو ما سيطرح في مجلس الإدارة للبنك في اجتماعه العادي بتاريخ 26 مارس 1878 حيث اتخذ المجلس ثلاث إجراءات[1]:

1/ تخفيض حقوق دراسة ملف القروض والفوائد العقارية إلى 7%.

2/ تم توحيد الحساب على القاعدة 8% للقروض طويلة الآجال

3/ تحديد فوائد القروض الموجهة للبلديات والمقاطعات بـ 6%.

وهذه الإجراءات ارتبطت أساسا بقضية تصفية SGA عام 1877 حيث حاول CFF تكثيف نشاطه لاستغلال ثروات الجزائر، فالبنك ومنذ انشاءه عام 1860 وإلى غاية 1878 لم يحاول المجازفة في القضايا الجزائرية خاصة الجهات الغربية والشرقية حيث تم إيلاء الاهتمام للجزائر العاصمة على حساب بقية المناطق[2] مما فتح المجال أمام نقد سياسته فخلال شهر أكتوبر 1863 انتقدت صحيفة صدى وهران L'Eco d'Oran سياسة القرض العقاري[3] كما انتقد المجلس العام لمقاطعة قسنطينة في جلسته العادية في 22 أكتوبر 1864 هذه السياسة وممارساته في المنطقة مطالبا بضرورة توحيد نسبة الفوائد على كامل التراب الوطني، وهو ما جعل الرأي العام يكون مماثلا للرأي تجاه الجزائر، وحتى الامبراطور انتقد عام 1865 هذا الانكماش المالي مطالبا بضرورة الإقلاع الاقتصادي من خلال التجارة الحرة وتنظيم القرض.[4]

3- القرض العقاري الفلاحي في الجزائر CFAA

نظر لتفاقم لازمة لاقتصادية نهاية لخمسينات وجدت الجزئر نفسها في مواجهة نقسام بين من يملك اراضي واسعة نتيجة سياسة لمصدرة الملكيات بعد عجز صاحبه عن تسديد الديون ونتيجة الانغلاق لبنك في قانونه الاساسي الذي لا يمنحه الحق في منح قروض فلاحية وانما قروض تجارية وقروض ورقية وسلفة على الحوالات تبادليةلتي تحمل الامضائين ويكون حجم لحسم بين 6، 5% و4% ولذ فكرت الادارة المالية الفرنسية في انشاء مؤسسة قرض عقاري بموجب المرسوم الصادر في 11 جانفي 1860 [5]حيث اقرت تمديد نشط لقرض لعقاري الفرنسي نحو لجزائر عام 1879 اصبح نشاطه واقعا بهدف توجيه

[1]Jean-Baptiste Josseau ;Op-Cit , 258

[2]Mohamed Lazhar Gharbi: Crédit…..Op-Cit ,p118,125

[3]Viviane Mme Flores Gili: " le Crédie Fonciers amalgame …."L'Echo d'Oran,Supplément littéraire illustré du dimanche,N° 9 du 30 october 1863

[4]Anie Rey Goldzeiger: Royaume arabe ….,Op-Cit,p 385

[5]Alphonse Courtois,Ligaran: Histoire de la Banque de France: Et des principales, Editions Librairie Guillaumin et Cie ,Paris 1881,p205

وتوحيد قواعد الاستيطان الفرنسي بمنح قروض لملاك الاراضي ونقابات الري والبلديات والمؤسسات العمومية بآجال التسديد مدتها 10 سنوات وبفائدة تتراوح بين 5% و7%وعليه[1] اقدم السيدGrévyشقيق Jules Grévyالذي تقد المسؤولية بالجزائر كحاكم عام لتشكيل المؤسسة المالية العقارية الفلاحية [2]، الا انه لم يستفيد من الامتياز الذي منح له والمتمثل في حرية التعاملات المالية وظل لقرض لعقاري الفرنسي يحتكر هذه لتعاملات لملية بموجب قانون خاص غير انه بحلول عام 1880 الغي هذا الاحتكار بظهور قانون القرض العقاري لفلاحي الجزائري ولذي ظهر بموجب قنون 09 ديسمبر 1880 لمدة تصل لى 70 سنة حيث سمح له بتقديم قروض رهنية كم سمح لقنون بتقديم لامول لازمة من لمؤسسة لام لفرنسية وسمح هذ لظهور بتنشيط لحية لملية خصة لفئدةلمؤسست لخصةولبلديتولمحفظت في شكل قروض طويلة لآجل يتم تسديده بوسطة عملية لاقتطعولاهتلاك بنسب فوئد قدرت بـ 5، 5%و[3]07%.

II- مؤسسة القرض الفلاحي المالي التعاضدي: في 30 اكتوبر 1880 انشئت مؤسسة القرضالفلاحي المالي التعاضدي تحت رئاسة Chistophileمدير القرض المالي الفرنسي لتمويل الانشطة الفلاحية والتجارية براس مال قدره 30 مليون فرنك موزعة على 20000 سهم بسعر 500فرنك للسهم الواحدوتقسييم حصص راس المال الى 60 الف فرنك وكان الغرض من انشاء هذه المؤسسةوتقديم الدعم المالي والاستشاري للمستوطينين ومنحهم قروض طويلة المدى قد تصل الى 10 سنوات وحتى 30 سنة مقابل فوائد تتراوح بين 5، 5% وحتى 6% وبلغ عدد فروع المؤسسة 64 مكتبا موزعة على المقاطعات الثلاثة [4].

III- القرض الليوني 1878-1881

وظهر كوكالة مصرفية منذ علن 1863 الا انه لم يتحول لمصرف تجاري مالي بالجزائر العاصمة ووهران الا عام 1878 كمؤسسة اقتصادية مالية برأس مال قدره 100مليون فرنك بهدف تشجيع المجهودات الاستيطانية والتجارية وتنسيق مع النشاط العقاري بفرنسا وذلك من خلال فتح العديد من الفروع بقسنطينة وسكيكدة وسيدي بلعباس وعنابة ومستغانم اعوام 1900- 1913 وبلغ عدد فروعه بالجزائر ازيد من سبع فروع ومكاتب قدمت ازيد من 137603الف فرنك كقيمة الحسوم، وكان هدف فتح فروعا له هو توجيه سياسة الاقراض والاقتراض الى الفلاحة الاستيطانية خاصة زراعة الكروم 69 الف هكتار لتقدم 18% من الانتاج الجزائري الموجه للسوق الفرنسية [5] ثم ارتفعت المساحة المستثمر فيها 17614 هكتار سنة 1878 وفي عام 1903 ارتفعت المساحة الى 174490 هكتاربانتاج بلغ

[1] Roger Mauger: "La Banque de l'Algérie a cent ans", Revue Algéria et l'Afrique du nord, Revue bimestrielle. Juillet, octobre 1950, Édition de l'Office Algérien, Alger 1950,

[2]Bonvier Jean: naissance d'une Banque: le creditLyonnais ,Fammarion 1968 ,p215

[3]Joseph le Coq: les sociétés Indigènes ,A. Pedon ,Editeur ,1903 ,pp 25 - 27

[4] GF: Bulletin de la Société de législation comparée, Vol 29, Cotillon et fils, imprimerie Lahurs , Paris ,1900,p457- 459

[5]Renie Gendarme: " l'économie de l'Algérie sous-développement et politique de croissance "Cahier de la Fondation national des sciences politique ,A .Colin ,Paris ,1959, ,p224

5973677 هكتولتر من الخمور وقد حافظت المؤسسة على استقلاليتها بعيدا عن تدخل الحكومة او بنك الجزائر.[1]

IV- القرض العقاري الجزائري والتونسي

انشأ سنة 1881 براس مال قدر بـ 150 مليون فرنك بدا نشاطه بدعم من القرض العقاري الفرنسي وكانت مهامه هي منح القروض العقاريةو قروض الرهن العقاري حيث قدم 14674 قرضا كما ساهم في تمويل مشاريع خطوط سكك الحديد وشركات تراموای الساحل حيث منح لهذه الاخيرة 920 الف فرنك كراس مال لهذه الشركةبالاضافة الى دعم مشروع شركة فوسفات قسنطينة .[2]

المطلب الثاني: البنوك الخاصة الجزائرية

ظلت الجزائر في حاجة إلى مؤسسات أخرى لتوسيع دائرة النشاط الاقتصادي على غرار بنك الجزائر الذي كان يرى من الضروري إنشاء الشركة العامة الجزائرية إلى جانب ثلاث مؤسسات مالية مرتبطة بالبنك وهذه التنظيمات عبارة عن مؤسسات صغيرة عامة حيث كانت تشتغل وتمول بواسطة الحصص وتتوفرعلى الوسائل مالية بسيطة ومن هذه المؤسسات.

I- **صندوق التجارة الجزائرية**E . Robert et Cieخلال مرحلة تحويل مصرف الجزائر عام1851 إلى بنك الجزائر بدأت تظهر حاجة التجارة الجزائرية لتنظيم مالي موجه أساسا إلى الاستجابة لحاجيات التجارة وإلى بورصة جزائرية، ووسائل مادية إلى جانب أن التجار الصغار الذين كانوا غير قادرين على الاستفادة من القروض من هذه المؤسسات يمكن لهم الحصول على إمكانية التسهيلات لدى هذه المؤسسات المحلية فرئيس غرفة التجارة الجزائرية Emile Robert(1858–1860) أدرك هذه الوضعية باعتباره رجل المبادرات فأسس صندوق التجارة الجزائرية والذي تلا ميلاد بنك الجزائر برأسمال بلغ 1200الف فرنك غير انه – الصندوق– لم يتمكن من جمع سوى3/1 هذا المبلغ رغم طول المدة (1858) وبالرغم هذه الانطلاقة الصعبة فقد وجد الصندوق دعما من المؤسسات المالية للإصدار النقدي حيث منحت له حقوق السحب والإصدار النقدي خلال سنة 1857 حيث بلغ المبلغ 2347000 فرنك أي خمس مرات رأسمالها[3] ففي سنة 1861 وقرر Emile Robert توسيع مجال نشاطه قصد التدخل في المجال الفلاحي[4] هذه لإرادة اصطدمت بمعارضة البنك ففشل هذا المشروع وهو ما يفسر الموقف العدائي تجاه هذه المؤسسة التي ستحول إلى المصرف الجزائري للتداول النقدي.

[1] Jean Bouvier: Le crédit Lyonnais de 1863 à 1882,Impr. Nationale, 1961,pp 497-499
[2] André Lebon: Crédit foncier d'Algérie et de Tunisie ,Succursales et agences d'Algérie-Tunisie- Maroc" les valeures de l'Afrique du Nord ", Le Journal des débats, 1er août 1909sécrétaria de la Direction .Paris ,1924-1925, p 333p357
[3]GazinEugene: de La Situation DuCredit Commercial, Industriel Et Agricole En Algerie Et de Son Organisation: Par La Banque de France,Imprimerie Algérienne de Dubos Frères Alger 1858 ,p 52 - 67
[4]Robert . E: Op-cit ,p31

II- البنك الصناعي لافريقيا الشمالية

كان فرعا من فروع بنك الجزائر انشا في 11اوت 1919 في اطار توسيع نشاط البنك بعد حصوله على تمديد الامتياز وتوسيع دائرة نشاطه خارج الجزائر من خلال فروعه بكل من عنابة ووهران والدار البيضاء بالمغرب وتونس وحتى باريسوقدر راس ماله بـ 12، 5 مليون فرنك بمساهمة بنك الجزائر بحصة بلغت 5 مليون فرنك كسلفة تسدد دون فوائد خلال مدة 25 سنة وقسم رأس ماله الى 100 الف سهم بسعر 100 فرنك لكل سهم تدفع الفوائد كل ربع ¼ سنة وفي سنة1942 تم رفع رأس ماله الى 25 مليون ثم الى 300مليون عام 1948 وقد شكل على اساس انه بنك تجاري يقدم قروضا لمشاريع تجارية ومشاريع البناء ومراقبة المؤسسات التجارية المستفيدة من القروض وكذا المؤسسات الصناعية والماليةحيث شارك في رأس مال شركة الجير والاسمنت وشركة الكهرباء في سوق اهراس وشركة التبغ، وتجهيز مصانع المنتجات الفلاحية –كروم وزيتون – والمطاحن[1].

III- المصارف الجزائرية للتداول النقدي

1-المصرف الجزائري لتداول النقدي

وهذا الصندوق الذي أنشأه السان السيمونيون برئاسة Auguste Rey عام 1854 ومنذ البدا في هذا التنظيم اعتبر مؤسسته مالية ديمقراطية[2] وحدد قيمة اسهمها بـ 25 فرنك وهدفها هو تقديم قروض للتجار الصغار حيث وضع هدفه الأساسي تطبيق نظريات وفكر السان سيموني في مجال القرض وهذه الاستراتيجية كانت من بين الأسباب التي فجرت الحرب الكلامية بين الشخصين الماليين A.Rey وEmileRobert فالمدير A.Rey خصص مجهوده وكفاءته الأدبية والفكرية ليدافع عن مبادئه ونشاط مجتمعه في مواجهة الشخصية الأخرى التي حاولت هو أيضا الدفاع عن مبادئها المالية، والسبب الثاني لهذا التصادم هو الخلاف حول المساعدة القيمة والامتياز الذي يتمتع به المصرف من قبل بنك الجزائر حيث استفاد من حق السحب المقدر بـ 896300 فرنك وهي القيمة التي تمثل 8 مرات أن 7/1 رأسماله النقدي المتداول[3] وهذه النسبة أعلى بـ 5 مرات من القروض الممنوحة للصندوق التجاري الجزائري من قبل البنك ورغم هذه المساعدة الامتيازية لم يصل المصرف إلى تحقيق سوى 5/1 رأسماله البالغ 500 ألف فرنك وكان مصيره مثل مصير الصندوق التجاري رغم ان البنك جعل من التجارة نشاطه الاساسي حيث بلغ حجم القروض التجارية المقدمة 287923 فرنك.[4]

وفي نفس الوقت حاول المصرف تجديد نشاطه بإصدار أوراق من 25 فرنك وحوالات متداولة قابلة للتخلص بفرنسا هذه الحوالات تم عرضها لمدة 07 أيام بباريس[5] ويمكن المصرف من الحصول بفرنسا

[1]Hubert Bonin: Une banque française maître d'œuvre d'un outre-mer levantin ; Le Crédit foncier d'Algérie et de Tunisie, du Maghreb à la orientale (188à-1997), Société Française d'Histoire des Outre-Mers, Paris ,2004,pp17-18
[2]Robert . E: Op-cit ,p31
[3]Gazin Eugene: Op-Cit ,p 67
[4]"Rouvier J: "Algerie"Revue de l'Orient et de L'Algérie et des colonies: bulletin et actes de la sociéte Orientale Algérienne et coloniale de France …T5 ,Bureau de la Revue JustRevier Editeur ,Paris ,1853 p78
[5]Picard Paul Ernest: Op-Cit p 121

على اكتتابNumeraire* من قبل مراسيله في بورصة باريس، وقد مكنت هذه الحوالات من حل مشكلة نقل واستيراد أوراق الاكتتاب وهو المشكل الذي طالما ساهم في اختلال التوازن المالي لدى بنك الجزائر فشخصية رأى Rey ومساعدة بنك الجزائر والتجنيد الذي أقدم عليه المصرف لم يمنع من تلاشي هذا المصرف رغم هذه النتائج ومحاولات بعض الشخصيات وأصحاب المال الحيلولة دون إفلاسه وزواله.[1]

2- **صندوق التخليص والتحصيل والتسويق**: le Coqet Cie

أنشأ هذا الصندوق في 1 جانفي 1858 كمؤسسة مالية برأسمال بلغ 500 ألف فرنك منه ¼ المبلغ ساهم به مؤسس الصندوق L.F.Le coq حيث شهدت هذه المساهمة ارتفاعا وكثافة وتدل على جدية هذه الشخصية خاصة من خلال تلك المساهمات في ميدان التجارة، حيث قام بإصدار أوراق تجارية بنسبة نقدية محسوبة بمعدل الأوراق النقدية من قبل صندوق الجزائرية عوضا عن الأوراق النقدية الصادرة عن البنك[2] لقد استطاعت هذه المؤسسات صندوق التخليص وصندوق التجارة الجزائرية ومصرف الجزائر التبادل النقدي استطاعت الحصول على قروض من بنك الجزائر غير أن مؤسسة Le Coq et Cie بدأت تعرف صعوبات مع حلول عام 1864 حيث بلغت حالة العجز درجة التوقف عن التسديد والإيفاء بالتزاماتها تجاه التجار والبنك على حد سواء[3] وتبعا لهذا الحدث قررت مؤسسة الإصدار النقدي للبنك الجزائر أن تكون أكثر حذرا تجاه البنوك الخاصة الجزائرية وتجاه وكالات التجارة وغرف التجارة وتوصل مجلس الإداري إلى أن التسهيلات الممنوحة في السحب المقدمة للنشاط التجاري خلال السنوات الأولى، قد توقفت بسبب إنشاء الغرف المالية حيث قررت كل غرفة حرمان من حق السحب في حاله بلوغ القروض المطلوبة متوسط 10 الالاف فرنك وبموجب لهذا القرار تخلى البنك عن العديد من زبائنه وهو ما يفسر القاسم المشترك بين هذه البنوك الخاصة وهذا قاسم مشترك بينها هو أنها وجدت على ساحة الجزائر العاصمة وعلى رأس مال ثابت، حيث وجد كلهم نفس التسهيلات من قبل بنك الجزائرو كل هذه البنوك استخدمت نفس نسبة السحب لكن أعلى من تلك المطبقة في البنك والمعتمدة من قبل النظام المالي وزيادة على ذلك بأن هذه المؤسسات كانت متخصصة في الحسوم التجارية على غرار بنك الجزائر مما

*الاكتتاب: كتتاب عام IPO باختصار = أن الشركة أصبح لديها مُساهمين IPOفي الأساس هي عملية اكتتاب عام للشركة. وهو ما يعني أن الشركة ستقوم لأول مرة بتوزيع أسهمها في البورصة، .والتي تعني العرض العام الأولي، فمفهوم الاكتتاب طرح الشركة لأسهمها وتوزيعها لأول مرة على الإطلاق في البورصة، الأمر الذي يمكن المساهمين من امتلاك جزء كبير من الشركة، وبذلك تنتهي مسألة ملكية الشركة لمالك واحد أو مجموعة محدّدة من الشركاء، ويبدأ عهد امتلاك الشركة من قبل عدد كبير من المساهمين الصغار، الذين غالباً ما يمثلون شخصيات مجهولة يمتلك كل منها جزء صغير من أسهم الشركة، بالإضافة إلى عدد من المساهمين الكبار المسيطرين على جزء كبير من أسهم الشركة، والذين يلعبون دوراً أساسياً ومهماً في سَنّ القرارات الخاصّة بالشركة. حسان بن ابراهيم بن محمد سيف: احكام الاكتتاب في شركات المساهمة، ط1 دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع الرياض، 2006، ص ص 19-20

[1]Paul Roger: Les grandes établissements de crédit dans l'Algérie et les colonies françaises, A. Michalon, Paris ,1907,pp22-25

[2]Gazin Eugene: de la situation du crédit …Op-Cit ,p 68

[3]Picard Paul Ernest: Op-Cit , p 129

جعلها مؤسسات وسيطة بين البنك والتجارة الجزائرية[1] النظام البنكي الجزائريكان نظاما سليما على ثلاث مستويات حيث يوجد في القمة مؤسسة الإصدار النقدي أي بنك الجزائر المكلف بالنشاط المالي والتجاري، وفي الصف الثاني نجد البنوك الخاصة المشكلة للمؤسسات وفي أسفل السلم نجد أصحاب المال الخواص الذين يمارسون التجارة في شكل أصحاب رأس المال[2] إذ شكلوا كارتل مالي بالمفهوم المعاصر: ومن هؤلاء Et Levy- Franqueivlle- J.RouneOurier Fils[3] فالبنكي Levy في وهران عرف مثله مثل زملائه في الجزائر وقسنطينة بالأعمال التربوية حيث ساهم الربا في افلاس العديد من الأشخاص والمؤسسات وعلى سبيل مثال M.Saziوضع كل ثروته المقدرة بـ 80 ألف فرنك في غرفة Levy بمجرد اعلان افلاس هذه الغرفة أقدم على الانتحار.[4]

بعيدا عن هذه الممارسات من قبل الصيارفة الخواص وسياسة بنك الجزائر في مجال القرض فإن المشكلة البنكية الجزائرية كانت موجهة إلى التجارة وتحويلها فقط ومرة أخرى كان القرض الفلاحي الخاسر الأكبر والغائب الكبر في التنظيم البنكي الجزائري، فالقرض الفلاحي لم يتمكن من الحصول على مكانة في البرمجة والتطور الحاصل في البنوك الفرنسية وكذلك البنوك الجزائرية، فإن القرض الفلاحي ظل الغائب والمبعد عن التنظيم البنكي الجزائري[5]ورغم أن الاحتياجات لرؤوس الأموال كانت واضحة في هذا القطاع الحيوي –قطاع الفلاحة– الذي يمثل القطاع الإستيطاني وسياسة التوسع الإستيطاني بإعطاء القيمة الحقيقية للقطاع الفلاحي وتنمية الإستيطان والتوسع فيه يفرضان تجنيد والتعهد من قبل اكل التنظيمات البنكية القادرة على تنمية هذا القطاع والإستجابة لحاجياته فبتلبية الإحتياجات الملحة لهذا القطاع خاصة يمكن الدخول في مرحلة اخرى من النشاط الاقتصادي، وإن هذه البنوك لم تبادر إلى تقديممساعدة له ، نظرا لهذا الإ33ختلال في الشبكة البنكية الجزائرية ونظرا للحاجة الملحة للقرض الفلاحي فقد تقدم البعض باقتراحات منها تحويل بنك الجزائر إلى بنك فلاحي وتكون كل عملياته مسخرةلتقديم الدعم للكولون والإستيطان[6].

هذا البنك المستقبلي الخاص بالقرض الفلاحي سيساهم في تنمية الفلاحة الإستعمارية والإعداد لإنشاء قرض عقاري جزائري فبهذه الصورة فقط سيتمكن البنك الفلاحي من مساعدة الجزائر على إيجادشبكة فلاحية تكون محور كل العمليات المالية والإقتصادية لكن هذه المقترحات لم تتجسد على أرض الواقع ولكن عوض أن يتم تحويل البنك إلى بنك فلاحي فإن بنك الجزائر أستمر في مهنته الأساسية الوحيدة هي تمتين عملية التبادل النقدي وتثمين القروض التجارية.

[1] J. A .Rey.: la banque de l'Algérie…Op-Cit, p27
[2] Rey: Op-cit ,p 27 J. A.
[3] Picard Paul Ernest: Op-Cit P129
[4] Meynier Georges: Les juifs en Algérie ,Nouvelle Librairie Parisienne , Paris ,1888,p 89
[5] Maurice Jais: La banque de l'Algérie et le crédit agricole,Arthur Rousseau,Paris 1902,pp109-110
[6] Gazin. Eugene: de la situation des Crédit..Op-Cit, P 72

غير انه تكفل بالعمل على تجسيد هذا الإقتراح المتعلق بتحويل البنك الجزائري إلى بنك فلاحي توضيح للرأي العام الإستعماري ضرورة انهاء الجدل المالي ويبرر الضرورة الحتمية لوجود القرض الفلاحي وفي المقابل هناك مقترحات أخرى كانت تستهدف خلق مؤسسة للقرض الفلاحي وتم ضع موضع الدراسة كل هذه المشاريع المقدمة للسلطات العمومية التي شكلت في أغلبها مقترحات للمستوطنين وبعض رجالات الأعمال المستقرين في الجزائر[1] ومن هذه المشاريع يمكن الإشارة إلى:

IV- مشاريع مؤسسات القرض لسنوات 1850-1860

المشروع الاول: في عام 1852 اقترح الماريشال راندونRandon مشروع شركة رأسمالها 3 مليون فرنك بضمان 4% وهذه المؤسسة كان منوط بها تقديم سلفة عقارية قائمة على الرهن العقاري واصدار أوراق نقدية بنكية هذه الازدواجية في المهام شكلت منافسة حقيقية كمشروع لبنكالجزائر، غير أن هذا المشروع ولد ميتا لأنه لم يكن عمليا وأيضا كانت التشريعات الجزائرية في هذا المجال غير واضحة تماما رغم وجود مستشارين اكفاء على غرار Mercier Lacombe – Doux et Seryexفقد قدموا للمارشالRandon اقتراح بإنشاء لجنة مكلفة يوضع موضع تنفيذ إصلاحا شاملا للتشريع المالي في الجزائر هذه اللجنة شكلت في سبتمبر1852 وكانت مهمتها دراسة التعديلات التي يمكن إدخالها على المرسوم المؤرخ في 28 فيفري 1852 الذي انشأ القرض العقاري الفرنسي CFF قصد تمديد هذا المرسوم للتطبيق على أرض الجزائر.[2]

في هذه الأجواء كان هذا الإجراء والتعديل سيتمكن من إنهاء المشكل الماثل وهو القرض الفلاحي بإنشاء على غرار فرنسا مؤسسة خاصة أو القرض العقاري وقد اعتقد هؤلاء أن هذه الإجراءات سيتمكن من تقديم قروض وسلفات بضمانات الملكية الريفية، وما يمكن ملاحظته هو أن ا لخلط بين القرض العقاري والقرض الفلاحي التي تعتبر سياسة اتبعها القرض العقاري الفرنسي والذي بالرغم من مسؤوليته الرسمية كان نشاطه موقوف على الفلاحة فإنه اتجه إلى تولي العمليات العقارية باعتبارها أكثر جلبا للثراء.[3]

المشروع الثاني: كان بخصوص الفرض الفلاحي حيث اقترح في جوان 1853 انشاء مؤسسة مصرفية على شكل بنك قرض فلاحي، وقدم المشروع للجنة الاستشارية الجزائرية بباريس غير أنه رفض من قبل مقرر اللجنة Victor Foucher[4].

المشروع الثالث: من قبل ضابط سابق استقر بالجزائر كمستوطن حيث نشر في عام 1852 مقالا في منشورات[5]Les Annales de La colonisation Algérienneوضح فيه امكانية انشاء القرض

[1]Hubert Bonin: ''les banques et l'Algerie coloniale: mise en valeur imperiale ou exploitation Imperialiste'' Persée tome 96 N° 362-363 1 er Semestre 2009 page 3
[2]Picard.Paul Ernest: Op-Cit ,p 130 Note N° 1
[3] Aline Raimbault: Crédit foncier de France: itinéraire d'une institution,Editions du Regard,Paris , 1994,pp59-60
[4]Douël Martial: Un Siècle de Finances Coloniales ,Felix Alcan Paris 1930, p 309
[5]Hippolyte Peut: Annales de la colonisation algérienne: bulletin mensuel de colonisation française et étrangère , , , Vol. 1, janvier 1852-t. 14, décembre 1858,Bureau des annales de colonisation Algérienne Paris,

العقاري الجزائري حيث أشار إلى امكانية القبول بدفع فوائد بنسبة 36% من القرض ويمكن زيادة المصاريف الإجرائية واجراءات العقد بـ 48% إلى 50% غير أن فشل مثل سابقه.

هذه المشاريع والمحاولات 1852-1853 كلها باءت بالفشل ومع بداية العهد الامبراطوري بمجيء نابليون الثالث بدأت ملامح الأمل خاصة أثر انقلاب 2 ديسمبر 1851 إذ وصفه البعض بانقلاب بنكي أكثر منه سياسي ومع إعلان قيام الحكومة عامة في 11 ديسمبر 1851 كان أغلب اعضاءها على علاقة بالأوساط البروتستانتية إذ بدأ نابليون الثالث التفكير في اعطاء دفع للاقتصاد الكولونيالي لكن هذا لم يقدم أي مساعدة لتنفيذ المشروع المالي: أي القرض الفلاحي، وهو ما سيدفع إلى طرح مشاريع أخرى بنهاية 1850.[1]

نظرا للفشل الذي واكب انشاء المشاريع البنكية فإن هذه السنوات لم تشهد سوى مشروع واحد بخصوص موضوع القرض الفلاحي حيث طرح أواسط الخمسينات مشروعا قدم للسلطات سنة 1856 بعنوان مشروع Casimir Bounevialle هذا المستوطن الذي كان يملك العقارات بالجزائر دخل في شراكة مع 382 مساهم بعقارات وأملاك بلغت في مجملها 10 مليون فرنك كضمان وتعهدات لانشاء بنك وتخصص منتوج هذه الأراضي لتمويل سلفات وقروض عقارية بفائدة قدرت بـ 8%ثم اصبح نائب المحكمة التجاريةبعد ان ترأس اول غرفة التجارة بالجزائر خلال الفترة 1831-1833 وهذه المحاولة قوبلت بتحفظ شبيهة بتلك التحفظات التي قوبلت بها مشاريع سنوات 1852-1853.[2]

ابتداء من سنة 1858 قدمت العديد من المشاريع لإنشاء قرض فلاحي وعقاري سنة 1858 قام Cl: Duvernois بتقديم مشروع أثراه ووضعه في شكل بنك Cantonales اقليمي[3] إذ سيحصل على تمويل رأس مال هذا البنك من بيع الأراضي من قبل الدولة وهذه المؤسسة يمكن أن تقدم للمستوطنين حاجياتهم الفصلية سواء من الأموال أو الحبوب غير ان المشروع الذي حفز السلطات ودفعها إلى التفكير في استحداث مثل هذه المؤسسات هو مشروع Jourdan عام 1858 الذيقدمه المفاوض الجزائري إلى المجلس العام لمقاطعة الجزائر في 07 ديسمبر 1858 حيث جاء المشروع في شكل بنك فلاحي اهتلاكيAmortissement والذي سيوجه للفلاحة فقط على غرار بنك الجزائر الذي كان موجها للتجارة[4] اذ سيخصص له 4 مليون فرنك كرأس مال موزعة على 8الاف سهم كل سهم يساوي 500 فرنك وحددت الفائدة بـ 6% وقدمت ضمانات للمساهمين طيلة 50 سنة وهي مدة نشاط المؤسسة، ودور هذه المؤسسة هو تقديم قروض وسلفات للمستوطنين بموجب رهون عقارية (الأملاك الريفية- الحضرية)[5] هذه التسليفات التسليفات سيتم تسديدها خلال ثلاثينات وبموجب رزنامة على مدار 20 سنـــة بفـــائدة قدرت بـ 10%

[1]Jean-PierreAlline: Banquiers et bâtisseurs, un siècle de Crédit Foncier, 1852-1940 , Éditions du CNRS Paris , 1984, p 29
[2] Théophile Gautier: Voyage pittoresque en Algérie. (1845.), Librairie Droz ,Geneve ,Paris ,1973,p35
[3]Douël Martial: Un Siecle…Op-Cit , P 309 – 310
[4]Jourdan Joseph: projet de création d'une Banque agricole e t d'Amortisement, impremerieAlgerienne, de Debotfrêre, Alger, 1859, p 4
[5]Idem,p 6

وفي الجانب الآخر فإن كل مستوطن لديه الحق في فتح حساب جاري مضمون برهن عقاري كما اشترط أن كل مستوطن ميسور الحال يمكن له الحصول على رسائل تعهدات قابلة للتسديد صادرة عن البنك الفلاحي ويمكن استخلاصها خلال 6 أشهر وهدف هذه المؤسسة حسب القائمين عليها هو الاهتمام بالريف وترقيته وإعطاء نفس جديد له ورغم الدعم الذي وجده هذا المشروع من قبل المجلس العام للجزائر فإن الوالى العاملللجزائر رفض المشروع لاعتبارات مالية سياسية، وهذا الرفض والفشل لم يمنع من تقديم مشروعين آخران خلال سنة 1859 يهدف انشاء مؤسستينللقرض، المشروع الأول قدم في شكل نشره وكتيببقلم J. Tiron يحمل عنوان:

Banque AgricolsCommunals Greniers D'abondance وهذا المؤلف[1]J.Tironالذي كان مستوطنا ومالكا بالبلدية.أما الاقتراح الثاني فقد قدم تحت اسم البنك للمنقولات الفلاحية الجزائري BanqueMobiliers Agricoleمن قبل J.A.Jaubertعظو بالمجلس العام لمدينة الجزائر، هذا المشروع موجه أساسا إلى تخليص أوراق الفلاحية، [2] غير أنه لم يرى النور على غرار بقية المشاريع الامر الذي جعل الشروط الجديدة للنمو الاقتصادي أو السياسة اللبرالية، المنتهجة من قبل فرنسا منذ سنوات الستينات محفزة للعديد من الرأسماليين إلى التفكير في انشاء مؤسسات مالية خاصة بالقرض الفلاحي والقرض العقاري في الجزائر، فقدم مشروع البنك الفلاحي الجزائري من قبل D.E.Robert عام 1861 وكان عظوا بمجلس العام للجزائر حيث وضع عام 1863 القانون الأساسي لمصرف القرض الفلاحي إلى جانب مشروع الشركة العامة للقرض العقاري الجزائري وقدم المشروعان عام 1865 إلى وزير الحربية من قبل الصيرفي من تولوز LeonRazonz كما قدم مشروع فرنسي عربي آخر من قبل شخصية ثانية من تولوز يدعى Duprat إلى وزير الحربية في 10 ديسمبر 1860 لكن كلا من المشروعين رفضا[3].

كما حاول بعض الرأسماليين غير الفرنسين الدخول في حلبة السباق لإنشاء مؤسسات مالية للقرض عقاري وكان على رأس هؤلاء القنصل البلجيكي Ricardeau في عنابة الذي وجه رسالة عام 1865 إلى الحاكم العام يبدي نيته في انشا بنك فلاحي في الجزائر (بنك لاستيطان الجزائري بمساهمة رؤوس أموال بريطانية ورغم انعقاد الجمعية العامة في 15 أفريل 1863 تحت رئاسة LeonFouilere فإن هذا المشروع لم يرى النور[4].

المشروع الاهميمكن أن يشكل حقيقة مالية كان المشروع المقدم للامبراطور نابليون الثالث، والذي تقدمت به مجموعة من رجال الأعمال الفرنسين والبريطانيين لانشاء شركة انجلوا امريكية برأسمال قدر بـ

[1]Picard Paul Ernest: Op-Cit, P 136
[2]Maurice Jais: La banque de l'Algérie et le crédit agricole, Arthur Rousseau, 1902,p 93p133
[3] GF L.M.Denilleneuve et A.A.Carette: Lois annotées, ou, Lois, décrets, ordonnances, avis du Conseil d'Etat, Année 1858 , Imprimerie de Ch .Jouaust ,Paris 1858 ,pp2-3
[4] Louis Dop: La banque centrale de crédit agricole: Le róle du crédit agricole. La rôle du credit foncier, V. Giard et E. Brière, 1901,p 154-156 et 256

50 مليون فرنك يكون مقرها الإداري باريس وتوجه نشاطها إلى الجزائر كإمتداد طبيعي لها في شكل مؤسسة قرض فلاحي، غير أنه كغيره لم يكتب له النجاح ولعل السبب الرئيسي يعود إلى طبيعة ملكية الأرض لأن أساس لنشاط البنكي للقرض الفلاحي هو العقار وأصبح الاعتماد على القرض العقاري الفرنسي أكثر الحلول المؤقتة قابلية.[1]

المطلب الثالث: حركية الاموال في السوق المالية الجزائرية

كرس قانون 4 أوت 1851 المنشأ للبنك حركية لرؤوس الأموال[2] غير أن لم يضع القواعد الأساسية لهذه الحركية في الجزائر، حيث اعتبر أن المؤسسة المالية للإصدار النقدي عبارة عن مؤسسة ذات امتياز مالي منحته الدولة ورخصت له إصدار أوراق مصرفية قيمة هذه الأوراق المحمولة بـ 1500 و100 و50 فرنك وتدفع هذه الأوراق لحاملها ويمكن تسديدها في مقر البنك (المادة 4 منالقانون 4 أوت 1851) وهذا القانون لا يحدد حجم حركية المال لكنه يحدد القاعدة التي تستند فيها عملية الحركة، وفي هذا الصدد اشترط أن تكون قيمة الأوراق الموضوعة للتداول ضمن المبالغ التي تشكل السيولة النقدية ولا يمكن أن يتجاوز 3/1 المبالغ الموجودة في الخزينة كما أن سقف الأموال سيبقى مرتبط بحجم الأموال المستخلفة* وهناك تحديد آخر الذي فرض على البنك وهو أن حجم الخصومات او الالتزامات**للمبالغ الحالية يجب أن لا يتجاوز 3/1 رأس المال المحقق***[3] وبفضل هذه الإجراءات القانونية تمكن البنك من تمويل التجارة والمستعمرة بالوسائل المالية التي تحتاجها السياسة الاستيطانية غير أن حركية الأموال بدأت مع حلول عام 1870 تشهد اضطرابا خاصة بعد محاولة الإبقاء على التوازنات في حركية الأموال ومداخيل البنك وهذا ما نجده في الجدول **(ملحق رقم 12)** حول حركية الأموال والتعاملات المالية (سيولة نقدية) للبنك خلال سنوات1861-1880 وقد حاول البنك من خلال نشر وتوزيع الأوراق المالية تعويض النقد المتداول قبل احتلال أو حدوث اضطرابات في ميزان المدفوعات بالنسبة للنقد خاصة البياسترا الاسبانية، حيث أعلن مدير مؤسسة الإصدار المالي Lichtlinعام 1853 أن العملة الوحيدة التي كانت متداولة لدى الاهالي هي البياسترا الاسبانية [4].

---

[1]Almanach de l'Algérie. Guide du Colon, Vol 2, Schiller Imprimeur librairie, Paris ,1854 p100-103

[2] Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: 1860-1866,.....Op-Cit ,p49et suit ,Voir aussi: Maurice Jais: La banque de l'Algérie et le crédit agricole, Imprimerie Minerva, Paris ,1930,p148

* الاموال المتخلفة هي الاموال المتأتية من الاقراض المباشر او مساهمات الدولة او عن طريق حركة الارصدة

**هي التزامات أو تعهدات على المنشأة تجاه الغير مقابل حصولها منهم على سلع أو خدمات أو قروض . وهي جزء من الموازنة أو الميزانية لشركة. فيبين الخصم مصادر تمويل الشركة، بينما تبين الأصول طرق استخدام تلك التمويلات . في نهاية هذين الحسابين لا بد وأن تظهر الأصول والخصوم متساويتان.

***المادة 5 من قانون 4 اوت 1851

[3]Mohamed Lazhar Gharbi: Op-Cit ,p 232

[4]Maurice Jais: Op-Cit,p 62,77

صادفت الأوراق النقدية للبنك صعوبةفي التوغل داخل القبائل المنغلقة على نفسها والتي كانت تتعامل بمنطق المقايضة أكثر من البيع والشراء فالقواعد والأسس الاقتصادية والمالية لم يتم وضعها بعد، وبعد تجربة ست سنوات اعترف مدير البنك Lichtlin أن التوسع المالي وتسويق العملة لم يحقق اي تقدمسواء في المناطق الشرقية اوالغربية حيث يتواجد الأهالي بشكل قليل أو في المناطق الداخلية، فحين نجد الأهالي يرفضون الذهب الفرنسي مقابل بضائعهم فإننا لا نستغرب رفضهم للأوراق النقدية الصادرة عن البنك[1] فالأوراق النقدية كانت مثيرة للشك[2] فالمقاطعة والرفض كانت تقنيات سلكها الأهالي في مواجهة التوسع السلعي الفرنسي وشكل من أشكال المقاومة.وهو ما دفع السلطات الاستعمارية الى اصدار تعليمة تقضي بمعاقبة كل من يرفض التعامل بالنقد الفرنسي **(ملحق رقم 13 أ، ب)**

هذه التقنيات ظهرتفي دراسة شكلية لسكك الحديد في الشرق الجزائري حيث دلت على الانتشار الضعيف للأوراق المالية جغرافيا واجتماعيا من العوامل المفسرة لبطء زيادة حجم السيولة وحركية النقد للبنك إلى غاية 1870 فالتجارة كانت تعاني من ندرة وسائل الدفع باستثناء الجزائر العامة ففي سنة 1860 لاحظ مدير البنك بعد تحديده لصيرورة الحسم وحركية نمو العمليات المالية أن حركية المال لم تبلغ النمو الحاصل في الحسم الذي بلغ 4.3 مليون فرنك وهو ما جعل التجارة الجزائرية تصطدم بعقبتين أساسيتين:

الأولى: ندرة الأرصدة وقلة وسائل الدفع المالية، فغرفة التجارة بعنابة في تقريرها لسنة 1860 كشف عن انعدام السيولة النقدية خاصة القطع الصغيرة من النقود والتي زالت شيئا فشيئا مما عرقل العمليات التجارية إذ بلغ حجم العجز 90%[3] وحتى البنك وجد نفسه نهاية 1859 يعاني من ندرة هذا النوع من النقود خاصة مع حلول سنة1859 و 1861.

الثانية: يضاف إلى هذه العقبة عقبة أخرى حقيقيه وهي الأوراق المزورة إذ سلك البنك أسلوب الاشهار والدعاية لتنبيه العامة من مخاطر الأوراق النقدية المزورة ذات المصدر الاسباني، وحتى القطع النقدية الصغيرة شملها التزوير حيث عجز البنك عن تعويض هذه الأوراق المزورة أو تعويض الأشخاص الذي وقعوا . ضحية الاحتيال، اذخططت إلى أن التعويض قد يضر بمصادرها لأنها تعتبر نفسها عبارة عن مؤسسة القرض التجاري وليست بنك فهي مؤسسة إصدار ثانوية، وأن عملية التداول النقدي لا تمثل الأولوية القصوى في تعاملاتها غير أنه في 23 أكتوبر 1863 صدر قرار من السلطات العمومية يقض بوضع الاحتياطات المالية لدى البنك وفروعه تحت تصرف التداول، وكان هذا القرار محاولة لتوسيع مجال تعاملاتها المالية، رغم أن البنك منع منالزيادة في رأسماله باستثناء المساعدة التي قدمتها الدولة والمتمثلة في الكم الهائل من المكتتبين (أصول مالية) وبذلك تمكن من تقديم الافضلبفضل هذا الدعمدعما

[1]C.A.O.M. 80 S5 PV de L'Assemblé Général du 28 NOV 1857
[2]Jourdan Joseph: Op-cit,pp 15-17
[3]C.A.O.M.: Conseil .d'Administration du 1-11-1860 80. 122 Alger 1859 P 11

للاستيطان والتجارة[1]إذا كانتاريخ 23 أكتوبر 1863 قد شكل التاريخ المفصلي في أهميته بالنسبة للمؤسسة البنكية على غرار تاريخ 04 أوت 1851 فانه وبعد 12 سنة سمح Fould بتمثيل جديد لبنك لجزائر، حيث قدم دفع حقيقي ونشط له في الوقت الذي كان فيه مهددا بالجدال والضجيج المالي والنقدي، [2]، فأتجه الوزير إلى الاعتماد على المنهج القانوني لدعم التوجه الليبرالي للبنك، ومساعدته، غير أن هذه الإجراءات لم تحل المشاكل المطروحة إذ توجب عقد جمعية عامة للمساهمين من أجل المطالبة بإعادة النظر في رأس المال الاحتياطي وتمديد فترة السداد إلى 20 سنة لفائدة البنك[3].

غير أن سنوات 1870 وما أعقبها من أثارمالية واقتصادية على المستعمرة والبنك إذ ساد بعض التوتر فبدأ من 8 أوت 1870 هبت رياح الاضطراب على بورصة الجزائر العاصمة[4] إذ شهدت عملية سحب الودائع البنكية بشكل مكثف ورغم تمكن البنك من مواجهة هذه الزوبعة إلا أنه وجد نفسه في مواجهة مشكل أكبر وهو التغطية الذهبية* للأوراق النقدية أو القطع النقدية، إذ بدأ رصيده الذهبي في تناقص وبدأت الأوراق المالية تفقد قيمتها التحويلية مما حدى به في 10 أوت 1870 إلى تقديم طلب لوزارة المالية يتضمن الترخيص له بالتوقف عن دفع التعويضات الانتساب بأوراق نقدية Numeraire de Billetsوسيولة نقدية[5] فصدر عن السلطة العمومية قانون بتاريخ 12 أوت 1870 يتضمن إجبارية صرف العملات في الجزائر وسمحت لبنك في محاولة الامتصاص الأزمة بطبع واصدار أوراق بقيمة 25 مليون ورفع السقف المالي إلى 18 مليون فرنك بعد أن كانت 3 مليون أثناء تأسيس البنك ثم إلى 24 مليون فرنك هذه الإجراءات حمت السيولة النقدية للبنك وسمحت برفع الكتلة النقدية التي ظلت غير كافية. وهو ما دفع بمدير البنك إلى الإعلان في 12 أوت 1870 على أن الوظيفة المالية إذ استمرت فإنها ستؤدي إلى كارثة في حالة مواجهة موسم حصاد ردئومحصول قليل، فطالب بتوسيع مجال النشاط ومنح البنك المزيد من حرية العمل ومجال واسع[6] وفي 15 أوت 1870 ارتفع معدل التبادل المالي إلى 18 مليون فرنك وهو أعلى مستوى مما دفع بالمدير إلى المطالبة برفع سقف السيولة النقدية في ظل الاستحالة التامة للاستجابة لحاجيات التجارة في حالة استمرار سياسة تحديد سقف السيولة النقدية وحركية النقود خاصة القطع النقدية الصغيرة.[7]**(ملحق رقم 14)**

---

[1]Le Moniteur Algérien du 1 – 11 - 1863" le problème bancaire"

[2]Calmon .M, Antoine: Le Rapport de M. Fould, les crédits et l'amortissement,Libriarie au Palais Royal,Paris 1865,pp 4-7

[3]C.A.O.M: 80S 5 P.V de l'Assemblé Générale du 26-11- 1864

[4]Picard.Paul Ernest: Op-Cit, p 147

*التغطية الذهبية.: غطاء الذهب ويسمى أيضاُ قاعدة الذهب أو نظام الذهب الدولي، وهو نظام مالي يستعمل فيه الذهب كقاعدة لتحديد قيمة العملة الورقية، وكان بناء على هذا النظام تقييم عملة بلد ما، ويقوم البلد الذي يتبنى هذا النظام بتحويل أي عملة لديه إلى ذهب بعدما يوافق على اعتماد أسعار ثابتة لبيع وشراء الذهب. حسن النجفي: القاموس الاقتصادي، مطبعة الادارة المحلية، بغداد 1977م، ص 144

[5]Noushi André: Enquête…Op-Cit, p 418

[6]C.A.O.M.: 805 124 Conseil d'Administration du 3 Mai 1873

[7]C.A.O.M: 805 124 Conseil d'Administration du 3 Mai 1873

وبموجب قانون 03 سبتمبر 1870 تم رفع سقف النقد المتداول إلى 2 مليون فرنك وفي 26 أكتوبر 1870 تم الترخيص للبنك بإصدار أوراق نقدية من فئة 10 فرنكات والرفع من حجم النقد المتداول إلى 24 مليون فرنك وهذا الرفع يعتبر مبادرة من الحكومة قصد تحقيق بعض المصالح بصورة أسرع خاصة في مجال للاستيطان حيث أن 10 مليون التي رفعت سقف النقد المتداول كانت موجهة أساسا إلى الإدارة وليس للاقتصاد الجزائري حيث سمح البنك بتسبيق مبلغ 10 مليون كقرض للحكومة الفرنسية.[1]

حافظ البنك خلال سنة 1871 على نفس حجم التدفق المالي المتداول غير أن هذا لم يكن يدل على حقيقة التعامل المالي على أن هذا المبلغ المقدر بـ 34 مليون فرنك كان كافيا لاقتصاد المستعمرة الذي لم يكن سيستفيد إلا من 24 مليون فرنك على اعتبار القرض الحكومي المقدر بـ 10 مليون ومع بداية الحكومة بالتسديد اتجه البنك إلى الاستجابة للحاجيات المالية وهذا التسديد لم يكن بالأوراق المالية الجزائرية بل بأوراق مالية لبنك فرنسا، كما قام البنك ومن أجل انهاء ندرة السيولة النقدية بشراء مبلغ 5 مليون فرنك ذهبي، وخلال خريف 1871 بدأت عملية التفكير في انهاء مسألة السيولة النقدية بشكل جذري فاقترحت السلطات العمومية مضاعفة مبلغ النقد المتداول بالضعف وكذلك رأسمالها يعشرون ألف سهم (20 الف) وإصدار حصص جديدة قادرة على ضمان أي رفع مستقبلي للنقد المتداول في السوق، غير أن وزارة المالية في رسالتها المؤرخة في 26 أكتوبر 1871 رفضت هذه الاقتراحات بالرغم أن البنك قدم تضحيات مالية لتطوير التجارة خلال أعوام 1872 الامر الذي دفع الوزارة إلى الترخيص له بموجب قانون 26 مارس 1872 برفع قيمة النقد المتداول إلى 48 مليون فرنك[2] لكن في المقابل أجبرت ابنك نزولا عند رغبة Warnierعلى إصدار أوراق مالية ذات القيمة المساوية لقيمة البنك الفرنسي[3] وبعد هذا القرار انطلق البنك من اصدار النقد من فئة 5 فرنكات مشابهة للأوراق الصادرة عن بنك فرنسا ومع حلول عام 1873 بدأت تظهر مشاكل من جديد عند بلغ النقد المتداول مبلغ 41 مليون فرنك تفطن البنك إلى أن تحديد الإصدار النقدي لم يعاقب التجارة فحسب بل عرقل تطورها أساسا[4].

جدول رقم 86 يمثل نشاط البنك في حركية التصدير والاستيراد 1870-1872

السنوات	حجم الاستيراد	حجم التصدير
1870	172000.000	104000.000
1871	195000.000	111000.000
1872	197000.000	164000.000
المصدر: Enquête sur le commerce et la navigation de l'Algérie….Op-Cit ,1-6		

[1] A.N.F 65AQA 17.1 , Loi du 26 Mars1872 Art 2

[2] Gouvernement Français: Bulletin des lois de la Républiquefrançaise , T5, N° 98à 117,juillet 1872,Imprimerie Nationale ,Paris ,1872 pp 651-652

[3] Loi du 26 Mars 1872 Art 2, Jean Baptiste Duvergier: Collection complète des lois, décrets d'intérêt général, traités ..., Vol72…Op-Cit,pp140-143

[4] Enquête sur le commerce et la navigation de l'Algérie….Op-Cit ,1-6

بعد تجربة السنوات العشرين تمكن البنك من تحقيق 60% من رأسماله في شكل فوائد دعمت رصيده واحتياط النقد والصرف، ولذا أنشأت في 13 ماي 1873 لجنة قصد دراسة مطالب البنك برفع سقف النقد المتداول إلى 70 مليون بدل من 48 مليون وطالب المجلس الإداري للبنك بتجديد الامتيازبمساندة غرفة التجارة للجزائر[1] وقد شاركت في هذا الطلب خلال المداولات غرفة وهران وفي 22 جوان 173 وغرفة الجزائر 25 جوان 1873 وغرفة عنابة 24 جوان 1873 وغرفة سكيكدة 2 جويلية 1873 ونظرا لعدم تطابق النقد المتداول مع معدلات حسم الفوائد إلى جانب أن كل نقد ورقي كان يحمل اسم الفرع البنكي أين تم إصداره وليس البنك المركزي، وساهم كل هذا في التقليل من فعالية النقد المتداول ودفعت إلى اعتبار أن الأمر لا يعدو ان يكون مرضا مزمنا ميؤوس من شفائه وتعافت منه الجزائر[2] ونظرا لسياسة البنك في مجال القرض فقد تقاسم مع المرابين الزبائن حيث كان هؤلاء يمهدون الطريق للبنك من أجل أن يبقى هذا الأخير على هامش نشاط هؤلاء في ميدان التعاملات المالية، وبلغ مدى هذا التعامل إلى منح البنك لقروض لهؤلاء المرابين الذين كان أغلبهم يهود خلقوا فئة مركانتلية* تحصلت على بعض الامتيازات في التداول النقدي التي استغلت البنك والجزائر معا[3] خاصة في ظل انعدام أي نص قانوني يحدد نسبة الفائدة هذا الفراغ القانوني ترك المجال للمرابين من أجل العمل بحرية لاستنزاف المجتمع الجزائري وهو الأمر الذي شجعته الحكومة الفرنسية وذلك في الأمر الصادر عام 1834 حيث اعتبرت نسبة الفائدة في الجزائر اختيارية[4].

جاء الأمر الملكي في 07 ديسمبر 1835 الذي حدد نسبة الفائدة الشرعية القانونية بـ 10% وتم توسيع نطاق العمل هذا الأمر في الجزائر حيث قام الجنرال كلوزيل بتحديد سعر الفائدة بـ 10% واعتبر أن أي تجاوز على نسبة 10%هو اجراء غير قانوني[5] وإذا كان بنك فرنسا قد تمكن من تنظيم عملية الصيرفة والقروض الربوية فإن بنك الجزائر وسع نطاقها وتفاقمت معه هذه الظاهرة خاصة مع نقص رؤوس الأموال ومناصب العمل وحركية الأموال[6] وهذا الفرق في إدارة المالية خلق نوع من التناقض في عملية النمو الاقتصادي بين فرنسا والمستعمرة هذه الأخيرة التي كانت تعاني من الفراغ القانوني في مجال الاقراض المالي اذ لم يتوانى المرابي في رفع قيمة الفائدة خارج القاعدة بأعلى من 10% نظرا لتحكم

[1]Décret du 22 Avril 1875: Jean Baptiste Duvergier: Collection complète des lois, décrets, ordonnances, réglements, et avis du Conseil … Vol, 1975 ,Op-Cit ,pp125-126

[2]Bernard (A): l'Algerie , librairie Felix Alcen Paris 1929 p 488

*الميركانتلية: مركانتيلية هي مذهب تجاري ساد بأوروبا في الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر تعتمد على جملة من المبادئ: عتبار الذهب والفضة أساس القوة الاقتصادية لأي بلد –رفع الصادرات وتقليص الواردات بهدف تحقيق فائض في الميزان التجاري. – حماية الإنتاج الوطني عن طريق فرض قيود جمركية على الواردات –.إنشاء شركات تجارية كبرى قصد التحكم في التجارة الدولية للمزيد انظر.

Jean-Marc Daniel: Histoire vivante de la pensée économique: Des crises et des hommes ,Pearson référence ,Paris ,2010,25-26

[3] Georges Meynié: les juifs en Algerie Albert Savine, Hachette livre, 1888 p 321 322-

[4]Sudraud .Ch: L'œuvre des anti –juifs d'Alger , Imprimerie commerciale, 1899 p 204 .205

[5]Martial Douël: Op-Cit p 110

[6]Paul Leroy-Beaulieu: l'Algerie et la tunisie Guillaumin, Paris ,1887 p 221

عاملين أساسين في العملية قيمة الدين وطلب المدين فقد شكل رابط قانوني ومعنوي بينهما اهم عامل باعتباره الوسيلة الامثللدى المقرض من أجل الاستيلاء على أملاك المدين خاصة الأرض (المرهونة)[1].

في المقابل كان البنك أيضا يمنح قروض بنسب تراوح بين 10 و20% لما كان المرابون يستعملون أسلوبا آخر وهو استعمال قيمة النقد مقابل سعر الفائدة من خلال مصنفةالفوائد[2] قد بلغ الأمران وصلت نسبة الفائدة إلى 100% ليتبع القاعدة: "الدورو عبد خوه الدورو"Un douro Moyennant son frère[3] غير أن هذا المعدل كان متغيرا حسب المجال الزمني والمكاني ففي الجنوب كانت النسبة تتراوح بين 50 و100% (50 سنتيم لكل 5 فرنك) لكن قد يرتفع ليصل إلى 96% ثم إلى 600 %.[4]

إذا كان نابليون أثناء زيارته عام 1865 قد لاحظ أن انتشار الربا لم يكن محصورا لدى اليهود فقط بل هناك من الفرنسين والأ وربيين من كان يمارس هذه المهنة وهو الأمل الذي دفعه إلى العمل من اجل تطوير البنك معتمدا على ثلاث شخصيات GugenHeimLichther. Villiers[5] وكان هذا الإنجاز يمثل انتصارا للبنك.

كما أنه لم يتوصل إلى المحافظة على التوازن الضروري بين وظيفته الأولية كوسيلة اقراض والتزماته البنكية والإصدار النقدي فقد فرضت الظروف الصعبة التي أحاطت بالبنك، نفسه أذ وجد نفسه في مواجهة طبقة مالية تمارس أسلوب البنك في الإصدار النقدي وفي نفس الوقت يدعي أنه مؤسسة للقرض التجاري إذ تكفل وسلك هذا النموذج فتخلى عن وظيفته الحقيقية الوارد بقانونه الأساسي، كما أن رفض البنك في العديد من المرات منح قروض خارج القرض التجاري جعلته يراوح مكانه، فالفلاح لم يستفد من هذه الهيئة ونشاطها الاقراضي، فحمل مسؤولية فشل الاستيطان الذي اعيد بالدرجة الأولى إلى غياب القرض الفلاحي[6] فالقانون الأساسي للبنك لا يسمح بالحصول على القروض الفلاحية والعقارية بإعتبارها بنك إصدار نقدي، وحتى بعض التنظيمات الخاصة بالقرض الفلاحي التعاوني الذي وجدت نتيجة أزمة 1867 لم تستطيع الحصول على القروض وعلى سبيل مثال لجنة القرض الفلاحي للجزائر العاصمة الذي أنشأة عام 1866 في اليوم الذي تلا غزو الجراد حيث طالب مسؤول اللجنة بتدخل البنك حيث اعتقد هؤلاء أن هذه المؤسسة هي الوحيدة القادرة على تجميع المصادر الضرورية لمواجهة الأزمة ونجدة المنكوبين[7].

غير أن القرض الفلاحي ليس هو مؤسسة القرض الوحيدة التي تعرضت إلى الرفض فقد تم رفض الكثير من طلبات الشركات المنجمية وسكك الحديد التي أنشأت في الجزائر خلال سنوات 1860-1870 فشركة مقطع الحديد وشركات سك الحديد الشرق والغرب وعنابة وقالمة والشركة الفرنسية الجزائريةتعرضت

[1]Annie Rey-Golzeiguer: Royaume Arabe……Op-Cit p 485 et Bernard: l'Algerie…. Op-Cit p 488
[2]Gourgeot François: les sept plaies de l'Algerie, P. Fontana,Paris, 1891 ,p 193
[3]Gourgeot François: Op-Cit, p 153
[4]Annie Rey-Golzeiguer: Royaume Arabe.. ..Op-Cit pp 484 ,485
[5]Picard Ernest: Op-Cit p 137
[6]Frédéric Paul Victor Selnet: Op-Cit ,p148
[7]C.A.O.M: 80S 123 Conseil d'Administration du 16 Novembre 1866

كل محاولات حصولها على دعم للرفض وهو ما يوضح عدم وجود أي مساهمة من البنك في هذه المشاريع باستثناء القروض التجارية.فالاستثمارات الصناعية ونشاط Gouin من خلال مؤسسات الإيجاروالانجاز ومدير شركة مقطع الحديد داريوP.L.Mودعم مكاتب روتشيلد ونائب مسؤول الشركة العامة SGAتحصلت كلها على الدعماما بخصوص القرض الفلاحي فإن القرض العقاري تكفل بالمهمة باعتباره هو الممون له منذ صدور مرسوم 11 جوان 1860 الذي سمح بتوسيع دائرة النشاط وأهم مؤسسة ساهمت في النشاط الفلاحي العقاري هي SGA من خلال دورها في تمويل الاستيطان، وخلق مؤسسات للأشغال العامة.[1]

المطلب الرابع: مشروع نابليون الثالث المالي الفلاحي

أراد نابليون من خلال انشاء مؤسسة البنكتشجيع الفلاحة الى جانب تمويل الزراعات الاستثماريةخاصة القطن بانواعهSesame–Ricin–Cochenilleالموجهة للصناعات النسيجية وبالتالي تحقيق ثلاثية الاقتصاد: **فلاحة. بنك. صناعة،**[2] ولذا شجع على فرض المعدل الأعلىللحسوم *على أن لا يتجاوز 4% على عكس فكرة المشروع الذي حدد معدل الحسوم بـ 6% بهذا الإجراء والاقتراح وجد أمله في السياسة التي انتهجها بنك فرنسا، حيث لم يستطع هذا الأخير إلى غاية 9 جوان 1857 تجاوز هذا المعدل من حجم الحسوم وهذا التمديد لا يتناقض مع مرونه العمل الواردة قبل قانون جوان 1857 ومع انشاء فرع قسنطينة قرر اتباع نفس معدل الحسوم المعتمد في بنك الجزائر[3]، في جانفي 1854 تم تسجيل أول تجاوز لمعدل 6% وقد وضع مدير البنك هذا الإجراء نظرا للقرار المتخذ من قبل بنك فرنسا برفع معدل الحسوم إلى 5% للعام حيث اعتبر أن هناك عوامل حقيقية يجب أن تكون وراء هذا الإجراء فإجراءات بنك فرنسا لا يمكن أن تكون بمعزل عن التأثير على الجزائر، وهو ما دفع بمدير بنك الجزائر مطالبة وزير المالية الترخيص بربط نسبة الحسوم لبنك الجزائر مع نسب بنك فرنسا وهو ما وافق عليه مجلس إدارة البنك وصوت عليه وجاء القرار في شكل عريضة مطلبية إلى وزير المالية للحصول على الموافقة.[4]

في حقيقة الأمر أن البنك قد قرر في 19 جانفي 1854 رفع حجم الحسم إلى 5% نظرا لتناقض المداخيل والتوقعات حول رؤوس الأموال Fonds des trésors وهي إجراءات ضرورية اقتضتها ضرورة التعامل المالي خاصة وأن مجلس الإدارة وأثناء طرح هذا الإنشغال أشار إلى أن بنك فرنسا قد رفع معدل الحسم من 3% إلى 5% دون الإشارة إلى المقترح الخاص بالجزائر وهو ما سيدفع بالجزائر إلى تقديم اقتراح برفعالنسبة من 6 إلى 8% إلا أن صعوبة تقبل الوزارة لهذا العرض اجبرت علىالبنك تفضيل الإبقاء

---

[1] Frédéric Paul Victor Selnet: Op-Cit pp151-154

[2] Feuillid. C: Op-Cit ,pp40-42

* الحسوم جمع حسم بالفرنسية Escompteبلانجليزية discount: amount of money which may be taken off the full price اي بيع بأقل من التعادل؛ بأقل من سعر الإصدار؛ بخصم مبلغ مسموح به في سجل الأوراق التجارية Dictionnaire Histoire général des Sciences T3, Vol. 2,Ed, Robert Paris 1964, p. 120

[3] Mohamed Lazhar Gharbi: Op-Cit,pp62-65

[4] C.A.O.M. 80S 121 Conseil d'Administration du 2 janvier 1854

على معدل 6% إلى حين إذ وبعد سنة من هذا التاريخ أي في 1855 دفع البنك مطلبه القديم المتمثل في رفع النسبة من 6% إلى 8% مقترحا على وزير المالية بضرورة السماح له برفع النسبة من 6% إلى 8% معللا هذا المطلب بسياسة بنك فرنسا الذي قام بالإجراء لتصحيح الاختلالات والخسائر التي لحقت به، حيث سيعمل بنك الجزائر من جهته على الحصول على الاكتتابات داخل التراب الفرنسي في حد ذاته .

رغم صعوبة استيراد الاكتتابات النقدية من فرنسا فقد قام بطبع واصدار أوراق مالية بـ 1% وحدد حجم الحسم بـ 9% فدفع هذا التصرف بوزير المالية إلى قبول رفع المعدل إلى 8% بالنسبة للأوراق الصادرة في الجزائر و9% لتلك الصادرة بفرنسا خاصة بعد أن قرر بنك فرنسا رفع النسبة إلى 6% في 18 أكتوبر 1855[1].

شهدت سنة 1856 بعض الاستقرار لكنفي عام 1857 بدأ يظهران هناك عاملين دفعا ببنك الجزائر إلى العمل من أجل رفع من حجم الحسوم بفعل الأزمة الاقتصادية المالية عام 1857 والتي كانت أول أزمة من أزمات العصر الحديث ويضاف إلى الرخصة التي تحصل عليها البنك بموجب قانون 9 جوان 1857 القاضي برفع بنسبة المعدل بـ 60% فخلال انعقاد الدورة العادية لمجلس إدارة البنك في 24 أكتوبر 1857 لوحظ أن مؤسسة الإصدار النقدي الفرنسية قامت برتفع النسبة إلى 7.5% (الحسم المالي) ولأول مرة اقدمت هذه المؤسسة على الاستفادة من ما يمنحهلها قانون 9 جوان 1857من امتيازات برفع نسبة معدل الحسم المالي إلى أعلى من 6% ليرتفع هذا المعدل إلى 10% في 10 نوفمبر 1857 وهذا يفسير فداحة تداعيات أزمة 1857 بخصوص القروض[2] ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين حدة الأزمة المالية[3].

جدول رقم87 يوضح تراجع التعاملات المالية لبنك الجزائر بفعل الازمة الاقتصادية

	1857	1858	1859	1860	1861	1862	1863	1864	1865
الحسم/الحجم	6.15	3.70	3.45	3.36	5.52	3.77	4.64	6.50	3.72
لمصدر: Plessis Alain: Op-Cit ,p 259									

عكس بنك فرنسا فإن بنك الجزائر كثيرا ما قام بإجراءات اتسمت المرونة في قضية الحسوم بسياسة الاستفادة من حيوية السوق الجزائرية فعملت علىالابقاء على معدلات الحسم المالية حيث أوجدت ثلاث أسباب وعوامل شجعت. بنك الجزائر إلى انتهاج هذه السياسة.

العنصر الأول: أن بنك الجزائركانمقترحا لتشجيع التجارة والزراعة[4]نتيجة لعلاقته مع فرنسا اتبع سياسة المرونة في العلاقات اذ اتخذ العديد من الأساليب الاقتصادية الرأسمالية فالعلاقة المتناسبة بين نسبة الحسوم لديه وبنك فرنسا أجبرته على الوقوف في صف واحد مع سياسة بنك انجلترا مما سيجعل من الجزائر عرضة لأزمة 1867 و1875 لكن بشكل متنامي يضاف إلى ذلك الإرادةفي البقاء والتحصيل

[1]C.A.O.M: 80S 121 Conseil d'Administration ,du 24 Octobre 1857
[2]Plessis Alain: Op-cit, p 205 et 218
[3]Plessis Alain: Op-cit ,p 259
[4]Henry Didier: Op-Cit ,p31

الثابت والتضامي، وهو السبب الثاني في رفع نسبة الحسم مما اضطر البنك إلى الابقاء على الرصيد بالنقد يوازي 3/1 من الديون التي حان اجل تسديدها والمعروفة بـPassif exigible*[1].

العنصر الثاني: أن التسيير لنسبة الحسم المرتفعة مرتبط ارتباطا وثيق بقوة الوزن المالي لبنك الجزائر الذي لم يكن يستمتع بمستوى من رأس المال الذي يستطيع الاستجابة لكل متطلبات التجارة، خاصة وأنه كان يعمل على الحفاظ على أهم مصادرها ومع حلول عام 1865 بدأ البنك في التفكير في التقليل من نسبة الحسوم وتحقيق الاستقرار عند حدود 6% غير أنها ظلت هذه النسبة على نفس النسق إلى غاية 1880 ولم يسجل إلا محاولة واحدة من فرع وهران الذي قام بخفض معدل الحسم بـ 4% فكانت نتيجة هذا التصرف تصاعد المنافسة بين الفرع البنكي والمؤسسات التجارية مع تدخل غرفة التجارة لوهران على الخط التي انشأت خاصة مصرف SGA فلولا تدخل إدارة البنك التي رفضت هذا الإجراء لانهار الفرع وتم اعلان افلاسه.[2] **(ملحق رقم 15)**

المبحث الثالث: بنك الجزائر ونظام الاصدار النقدي

المطلب الاول: تاسيس بنك الجزائر

اتجهت فرنسا منذ احتلالها للجزائر وقبل تاريخ1851إلى إصدار العديد من التشريعات لتنظيم العمليات المالية وتعاملات المتعاملين الاقتصاديين، وكذلك الوكلاء الماليين، فكانت بعض هذه التشريعات تهدف الى استكمال جوانب النقص الواردة بها خاصة ما تعلق منها بطبيعة العلاقة بين ابنك والمتعامين الجزائريين فأصدرت مرسوم13 أوت1853 الذي نظم هياكل المؤسسة المالية فوضع قانون منظم ومسير للفروع البنكية، واخضع سلطتها بصورة مباشرة إلى الإدارة التي أنيط بها مراقبة تسيير إدارة هذه المؤسسة.[3]

ففي الجزائر كانت الوضعية مختلفة فدور الدولة كان نفسه دور المؤسسات المالية القائمة والمصارف وحتى السلطة السياسة الممثلة في الامبراطورحيث عبر مدير البنك على هذا الواقع الي يكشف استئثار الامبراطوربسلطة الادارة وكل شئ بقوله " ان التشريع الحلي في الجزائر هو الامبراطور "[4] فبموجب قانون 4 أوت 1851 بادرت الدولة إلى انشاء بنك الجزائر أوجدت له قواعد الإقراض والاقتراض من أجل توجيه وترقية البلد الذي كان يفتقر إلى العمل الرأسمالي المالي، الحقيقيفالاستيطان البرجوازي تم غرسه في فترة

*جميع الديون التي حل آجال تسديدها، غير المدفوعة والتي قد يطلب الدائنين السداد على الفور. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هذه الديون مؤكدة، أي ليست مثيرة للجدل، بلا منازع من حيث المبدأ أو الكمية أو طريقة الدفع، والسوائل، أي مبلغ محدد.للمزيد ينظر: Maria Beatriz Salgado: Droit des entreprises en difficulté, Breal édition ,Rome , 2007p62

[1]C.A.O.M: 80S 122 Conseil d'Administration du 1 Septembre 1860

[2]C.A.O.M: 80S 123 Conseil d'Administration du 21 février 1865

[3]C.A.O.M: 001 SHM002-1-P0747in Collection complète des lois, décrets, ordonnances, réglemens ..., Op-Cit ,Vol 68 année 1868 ,Paris 1868 p 8

[4]Mohammed lazhar Gharbi: Crédit……Op-Cit,p 15

متأخرة. ظلت بعيدة عن الاستيطان الارستقراطي البرجوازي حيث وموازاة مع توجيه الاستيطان نحو الاستيطان الرأسمالي انطلقت عملية تمهين وتدريس المستوطنين على التقنيات الجديدة الفلاحية وهي التقنيات التي كان يمولها البنك على اعتبار أن الجزائر أرض تجارب والبحث عن أنواع جديدة من الفلاحة غير أن هذه اتجارب اثبتت فشلها مما انعكس على الاستثمار المالي والعائدات المالية للبنك خاصة المستثمرات المعروفة بمستثمرة نيقويNivoy التي أنشأت عام 1839 تحت اسم la compagnie des mûriers* حيث تحولت إلى حقل للتجارب[1]، إلى جانب البنكي جون باتيست نيكولاس Jean Baptiste Nicolasالذي عمل على استغلال مزرعة قرب عنابة خلال سنوات 1853-1860 على مساحة قدرت بـ 6 ألاف هكتار ثم قام بتوسيع 10 مزارع أخرى عام 1855 حيث قسمها 20 ألف هكتار لغرس العنب و20 ألف شجيرة زيتون بري وخلال سنوات 1853-1863 استغل 40 هكتار لزراعة التبغ و30 هكتار للحمضيات (البرتقال) وخلال سنة 1851 استغل ازمة القطن الأمريكية فخصصت 60 هكتار لزراعة القطن ثم قام بجلب 200 رأس من الخنازير من فرنسا عام 1860 وتمكن من استغلال علاقاته مع الدوائر المالية ليصبح مثال الاستيطان الناجح[2] وهو ما دفع البنك إلى تشجيع العملية الاستيطانية المالية، ورغم أن التنظيم الرأسمالي كان غير قادر على الأداء الحقيقي لدوره في ظل استمرار النزيف المالي بعد الاحتلال بفعل القواعد والعمليات المالية التي لم تكن قادرة على الاستجابة للحركية الفعالة، الأمر الذي سيدفع الدولة إى الوصاية على العمليات المالية، بوضعها تحت رقابة وزارة المالية وإشراف السلطة السياسية المباشرة، مما سهل عملية وضع بنك الجزائر كمؤسسة للمنفعة العامة[3]، بعد قبول مساهمة المؤسسة على وضعها على شكل الرهن في يد الدولة (رهن عقاري) وهو ما حولها الى مؤسسة خيرية، ومع تزايد مهامها بدأت تطالب برفع اليد عنها ومعاملتها كبنك مالي فانطلقت عملية تنظيم البنك وتحديد علاقته مع الجزائر.

عملت فرنسا على ادخال القرض العقاري الى الجزائر وهو ما جاء في الرسالةالتي تحمل رقم 65-3 لتحقيق الفائدة للارض المنتجة خصوصا وان القرض العقاري الالماني المنشأ قد قام على اساس تنويع مصادر التمويلمن خلال تحقيق تقارب بين المال وانتاج الارض وجعل هذا المال يحقق الفائدة والربح[4].

حاول بنك فرنسا انشاء مصرف بالجزائر غير ان قيام ثورة 1848 حال دون ذلك فالقرض يشكل قوة كبيرة في ميدان الصناعة والتجارة لكنه لا يستطيع خلق رؤوس اموال وبالرغم من ان النظام السياسي قد فتح المجال امام البنوك الاستعمارية مجال واسع ويشجع في اطار الاستعمار المالي، اذ تقدم وزير المالية الفرنسي بطلب اجازة لتخصيص 320 الف فرنك التي ستخصص لرأسمال بنكي وسلفة تخليص

* شركة متخصصة في غراسة واستغلال اشجار التوت الموجهة للصناعات الغذائية وتربية دودة الحرير

[1] Fortin D'Ivry: " Travaux et essais de culture ,executes sur Domaine de la Reghaia ,Province d'Alger , Revue de l'Orient, de l'Algérie et des colonies, T1,Just Rouvier Librairie ,Paris 1847 p 148 p235

[2] Annie Rey Goldzeiguer: Le Royaume arabe…. p 93.

[3] Mohammed lazhar Gharbi: Crédit …..Op-cit p 05.

[4] Valdenaire.M: du Crédit de France ,Yarnierfréresediteurs ,Paris 1860 ,p 85

للمؤسسات الاستعمارية واعتبار نموذج القرض الاستعماري وبدأت المقترحات بانشاء مؤسسة قادرة على تضخيم والرفع من عائدات[1]و مساهمات حيث ستحافظ على مصالح العديد من الافراد فكل مؤسسة قرض حتى تحقق النجاحاتيجب ان يكون لها جذور في البلاد، فالبنك لا يمكن تسيره بواسطة موظفينعاديين بل يجب الاستعانة بالتجارو الصناعيين الذين سيعملون على انعاشها وجعلها كاسبة ففرنسا انشأت مصرف الجزائر في بداية الامر وجعلت 10/7 راس مالهمن رؤوس اموال المساهمين المهتمين بالتجارة في هذه المستعمرة الجديدة[2] خاصة وان الجزائر "كارض كبرىGrande-terre" اكثر التصاقا بالوطن الام (فرنسا) من حيث النشاط الاقتصادي فهي تشكل مستعمرة انتاج على غرار مستعمرات الفنيقيين في البحر المتوسط[3].

بالرغم من أن السياسة المالية العامة لفرنسا تتجه في عمومهاإلى تنظيم سياسة الإقراض الموجهة إلى تمويل المشاريع والمصالح المالية للأطراف فإن البنك اتجه منذ بداية الأمر إلى التقيد بصرامة بالقوانين المنظمة لحركية رؤوس الأموال، ومن أجل الاستجابة لمتطلبات التنمية وعالم الشغل، والمصالح الاستيطانية والمساهمة في المجهود الاقتصادي القائم منذ الستينات وحتى خلال الفترات الأولى من الاحتلال لجأت الإدارة الفرنسية في الجزائر إلى مطالبة البنك بمراجعة النصوص المنظمة لحركية رؤوس الأموال وسياسة الإقراض بهدف تحقيق بعض الفعالية الاستثمارية الاستيطانية وتمكين هذا الجهاز الحيوي من الأداء الوظيفي للعملية المالية والاستجابة الفعلية لشروط البلد المحتل الذي يجب أن يتم التعامل معه وفقا لمعايير مختلفة عن تلك المفروضة والمتبعة في فرنسا ووفقا للمتغيرات الحاصلة، فتعامل الحكومة يجب أن يكون مع هذه المؤسسة كشريك فعلي وبشكل مغاير للمعاملات المعتادة التي كانت تتم مع البنك الفرنسي، او البنك الأم، ففي فرنسا كانت القواعد المنظمة للنقد والقرض واضحة وثابتة فكل المتعاملين كانوا على دراية تامة بالإجراءات المتبعة في هذا اشأن وهي القوانين التي تنظم العلاقة بين الدولة والمؤسسة المالية والتي تتصف بالديمومة والثبات.[4]

وهذه السياسة كانت تهدف إلى الخروج من دائرة الحفاظ رأس مال المؤسسة أو الحصص بـ3 مليون فرنك حيث كانت تشكل عائق حقيقي أمام تطورها ونموها ونمو المستعمرة في حد ذاتها فهذه الوضعية الخاطئة تقتضي القيام بتحولات عميقة خاصة وأن مصرف الجزائر يستحوذ على رأس مال يصل إلى 10 مليون فرنك نتيجة لبعض السياسات التي انتهجها البنك واتساع المعاملات، خلال سنوات 1860 حرمت الجزائر من مصدر هام خاصة بعد راج أن هناك محاولات لدمج بنك الجزائر في النظام المصرفي

[1] H. Dormoy: Étude sur la question financière algérienne,Imprimerie de la Vigie Algerienne, Alger 1875,pp 43-44

[2]Leon Faucher: "Histoire Financiere le Budget socialiste" Revue des Deux Mondes, recueil de la politique, de l'administration et des mœurs octobre 1850 ,T8 , bureau de la revue des Deux Mondes,Paris 1850,p310

[3]Comte BouetWillamez: "La flotte Francaise, Les colonies françaises en 1852"Revue des deux Mondes T 14 bureau de la Revue des Deux Mondes,Paris ,1852,p937p948

[4]Charles Louis Pinson deMenerville: Dictionnaire …Vol 1 supplement…… page 125

الفرنسي الاستعماري وجعله في مستوى بنك فرنسا أو على الأقل مصرف باريس[1] غير أن التخوف من وضعية المؤسسة والتزامات الدولة تجاه الجزائر جعلت قضية راس المال البنك المشكلة الأساسية والعائق امام اداء بنك الجزائرفالاحتفاظ بالاحتياط مرتفع في شكل كرأس مال للبنك .

استغل بنك الجزائر عودة Fould لوزارة المالية للمطالبة بإلحاح شديد إعادة النظر في القوانين الأساسية المسيرة له، فقرر مسؤولوا البنك:

أولا: تجديد الامتيازات التي تحصل عليها من بنك فرنسا وفقا للقانون 9 جوان 1857 والتي ستمتد إلى غاية 31 ديسمبر 1897 كخطوة نحو الاستفادة من الإصلاحات المقررة إدخالها على نظام البنوك وتمس أغلب مجالات نشاط البنوك.

ثانيا: المطالبة بأن يحظى البنك بنظام جديد في إطار تمديد امتيازه لفترة 20 سنةأخرى بغرض منحه مجال أكبر للحركة [2]، خاصة مع اقتراب نهاية الامتياز الممنوح للبنك المقدر انتهائه بتاريخ 31 أكتوبر 1871 ولذا استغل بنك الجزائر عودة Fould لوزارة المالية للمطالبة بالحاح شديد إعادة النظر في القوانين الأساسية المسيرة له، هذه المطالب المقدمة ساهمت كثيرا في إثراء النقاش الذي ساد خلال سنوات 1858-1865 حول مستقبل بنك الجزائر وتقييم آلية الإقراض والاقتراض في هذه المستعمرة وهو ذات النقاش الذي ساد في بقية المستعمرات خاصةمستعمرة الهند الصينية حول ضرورة تفعيل نشاط بنك فرنسا كبنك مركزي مع إعطاء الحرية لبقية البنوك في المبادرة وهذاما أفرز في النهاية موقفا فرنسيا داعما لبنك الجزائر وخروج فرنسا من تخفيضاتها.[3]

المطلب الثاني: نشاط البنك المالي و السياسي وصراع الارادات

I- نشاط البنك المالي

واستنادا إلى قانون 1 نوفمبر 1851 أقدم البنك الجزائري على طرح 2000 سهم وبعد انشاء فرع وهران في أوت 1856 [4]طرح اكتتابا بـ 2000 سهم بسعر 600 فرنك للسهم، واثناء انشاء فرع قسنطينة في جويلية 1857[5] طرح 2000 سهم أخرى وبموجب المادة 3 من قانون 9 جوان 1857 أصبح رأس المال البنك 91200 حصة مقسمة إلى 182500 سهم بسعر الف فرنك.[6]

للاستجابة لحاجيات الحركة المالية تم إنشاء بورصة بالجزائر ووهران وقسنطينة فتمكن البنك من تحقيق حركية تجارية بالجزائر بطرحه 18 مليون فرنك كاوراق تجارية رغم ان راس مال البنك قد حدد بـ 3

[1]Mohamed lazhar Gharbi: Crédit…… Op-Cit ,p12.
[2]Mohammed Lazhar Gharbi: Crédit…. Op-Cit pp 14,33
[3]Gazin Eugene: Op-cit,p 4
[4] Décret du 13 août 1853 qui autorise la Banque de l'Algérie à établir une première succursale à Oran, dans Bulletin des lois de l'Empire français. IXe série, T 2: 2d semestre Imprimerie Royale ,Paris,1853, p302-303
[5] Décret du 3 décembre 1856 autorisant la Banque de l'Algérie à établir une succursale à Constantine. Bulletin officiel des actes du gouvernement,N°503, Vol 17 à 18,Imprimerie du guvernement ,Alger 1857 p 4.Et un Décret du 22 avril 1875 autorisant la création de deux succursales de la Banque de l'Algérie, l'une à Philippeville, l'autre à Tlemcen. In Bulletin des lois de la republiquefrancaise . Partie principale, T2 ..Op-Cit1875 ,p 485-486
[6]Plessis Alain: Op-Cit , p 340.

مليون فرنك بحسم يصل الى 3% خاصة وان الاوراق التجارية يمكن سدادها بفرنسا مثل الجزائروايتداء من عام 1853 قرر البنك احداث استثناءا استنادا الى قانونه العضوي الصادر في 4 اوت 1851 انشاء فرع في الشرق والاخر في الغرب بالمقاطعتين واستنادا الى المرسوم الامبراطوري الصادر في 13 اوت 1853 ثم انشاء بنك وهران للمساهمة في التنمية الصناعية والتجاريةوتبعا للحسابات الواردة لتقرير 30 نوفمبر 1854 المقدم من قبل مدير البنك M. Lichtun الذي اكد فيه على اهمية هذا الانشاء خاصة وانه منذ 1نوفمبر 1853 الى 31 اكتوبر 1854 تمت التعاملات الحسوم من قبل بنك الجزائر فرع وهرانفبنك الجزائر18319 ورق تجاري مالي يمثل قيمة 14625965 فرنك و26 سنتيم وبنك وهران 3469 ورق تجاري يمثل قيمة3592916 فرنك 50 سنتيم[1]

اما حركية الاوراق النقدية(**ملحق رقم 12**) فقد تم احصاء، ان بنك الجزائر قدرت حركية الاوراق النقدية فيه بـ 2094279.00 فرنك ووهران 196166,00 فرنك بمجموع 2290445,00 في حين سجل عام 31 اكتوبر 1853 1580987,00 بارتفاع قدر بـ 709458,00 مقارنة باعوام 1853-1854 وهذا النمو قدر في الجزائر: 513,292 فرنك اما الاوراق التجارية فقد ظلت ثابتة 4229,85 فرنك وبوهران 491,86 فرنك بمجموع بلغ 4721,71 فرنك[2] وهذه النتائج للعمليات البنكية خلال سنة 1853-1854 غير ان الزراعة التي كانت تتحكم في التجارة التي خلقت مركز لتصريف والقرض المتعدد التحويلات لم يستفد من الدعم .فالى جانب ذلك فان انشاء صندوق التجارة الجزائري عام 1853 تحت ادارة Robert saint lager وشركاءه المنشأعام 1853 سيساهم في التبادلات التجارية والمالية براس مال قدر بـ 48350 فرنك وارتفعت خلال اشهر الى 119850 فرنك برقم تعاملات بلغ 8378500 فرنك.

خلال الثلاثي الثاني من عام 1853 -1854 (1فيفري – 31 جويلية 1854) بلغت حركية الاعمال 13552591 فرنك وهذا الارتفاع يدل على حاجة الجزائر والبنك الى مثل هذه الصناديق التي يمكن ان تمول احتياط الصرف والمقدرة بـ 50% من الفوائد الخام[3]مما جعل إدارة البنك تتجه الجمعية العمومية بمشروع عام 1857 يتضمن العمل على تحقيق هدفين: الأول هو خفض رأس المال على اعتبار أن احتياط اصرف للبنك الفرنسي قد حدد بـ 10% من رأس المال المحقق على غرار مصرف باريس الذي يمثل ¼ رأس ماله المحقق دون اغفال 20%من اقتطاعات الفوائد.[4]و تعديل المادة 31 والمادة 34* من

[1] Ministère de la Guerre: TSEF dans l'Algérie …..,Vol 5, 1854-1855 ..Op-Cit ,pp 515-517

[2]Fouquier . A: Annuaire historique universel, ou, Histoire politique, Lebrun et C[ie]Librairie ,Paris ,1856p p468-472

[3] Ministère de la Guerre TSEF dans l'Algérie …..,Vol 4 ,2eme Partie ,1852-1854 ,Op-Cit ,pp572-574

[4] Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: 1860-1866,….. Op-Cit Cit ,pp 51-55

* شرح المادة 31-34.انظر الملحق الخاص بقانون البنك، نقلا عن Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: 1860-1866…….,Op-Cit p49

القانون الأساسي لبنك الجزائر المحددة لاحتياط الصرف بـ ¼ من الاحتياط العام و20% من الاقتطاعات من الفوائد .

هذا الإجراء والتصرف المنتهج من قبل السلطات وضع بنك الجزائر أمام معظلة مستقبل الجزائر وطبيعة القانون الإطاري.[1]وقد تمكن البنك بموجب المرسوم الامبراطوري الصادر في 12مارس 1859 منتعديل المادة 31و32 على نحو يسمح بحرية الحركة المالية لبنك الجزائر[2] ووضع اليات تجعل من بنك الجزائر في مستوى ومكانة بنك فرنسا.[3] ودعم مهامه الاستيطانيةفرأس الماله الممول بـ50%من اقتطاعات الفوائد الخام جمود جزء من موارد البنك في شكل احتياط معدني والذي يعادل 3/1 معدلات الربح الضروري لا يشكلان فقط الحاجز أمام المؤسسة البنكية فالاحتفاظ بقيم الاحتياط الصرف مرتفعة هو عاتق أخر، فرفع رأس المال الاجتماعي والخفض من قيم رأس مال الاحتياط قد شكلا في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات أهم المشاكل التي تقف أمام تطوير العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة حيث شكلا تحديا أمام مسعى البنك إلى رفع من احتياط الصرف والتقليل من رأي مال الاحتياطوحرمت البنك والتجارة من المصادر الأساسية، فبفعل ردود الحكومة السلبيةمطالب التي قدمها المدير العام في 23 جانفي 1858، والمتمثلة في حريةالتصرف في لاحتياطات المالية[4]فجاء الردسلبيا للغاية معتبرة أن أي قرار بهذا الشأن يجب أن يكون مستندا إلى مرسوم امبراطوري فبنك الجزائر ظل يسير على غرار الجزائر بمراسيم حكومية ثم امبراطورية فخلال سنواتالخمسينات من 1952-1857 صدر ما يقارب الـ 80 مرسوما.*

نظرا لرفض السلطات العامة الاستجابة للمقترحات التي تقدم بها بنك الجزائر فق اصبحتالحركية المالية مهددة لامر الذي سيدفع البنكلى عقد مداولات جديدة ثم التصويت عليها خلال الجمعية العامةللبنك عام 1860 من أجل رفع رأس المال البنك المحدودة والمحصور ضمن نطاق رأس مال الاحتياط خاصة بعد وصول الوضعية المالية إلى حالة حرجة وهذه المحاولات اقترحت:

1/رفع من راس مال البنك المالي من 3 إلى 10 مليون.

2/ تجميد رأس ما الاحتياط إلى 3/1 من رأس مال المحقق.

3/ تخصيص 3/1 من الفوائد لتحويل رأس مال الاحتياط بعد رفع الفوائد إلى 6% الموجهة إلى المكتتبين المساهمين.[5]

[1] Annales du Sénat et du Corps législatif session extraordinaire de 1870 de 9Aout a ‘septembre 1870, Administration du moniteur universel ,Paris 1871 p 334-335

[2] GF: Bulletin des lois de l’Empire Français: N° 676 Décret N° 6336,T3, ImpremerieImperiale ,Paris 1859,p 441

[3] M. J. d’Eschavannes et M .O . Mac-Carthey: "L’Algerie constitution de la propriete en Algerie"Revue de l'orient et de l'Algerie, ….. Vol 10 …… ,1851 , Op-Cit,pp 159 ,252

[4]Ministere de la Guerre: TSEF dans l'Algérie ,1852-1854 ,Premiere Partie…. , Op-Cit,1854 pp xxii-xxii

*9 مراسيم عام 1852 و11 عام 1853، 16 عام 1854 و14 عام 1955 و20 عام 1856.و10 عام 1857

[5]Mohammed Lazhar Gharbi: Crédit…. Op-Cit p16

فخلال الأشهر القليلة تمكن ابنك من تحقيق ما كان يسعى إليه، إذ بموجب اتفاق بين الحكومة والبنك واستنادا إلى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 30 مارس 1851 تم تعديل بعض مواد القانون الأساسي للبنك لعام 1851 في الاتجاه الذي يخدم مصالح البنك فتم رفع رأس المال من 3 مليون فرنك إلى 10 مليون موزعة على 20 ألف سهم حدد سعر السهم بـ 500 فرنك وبخصوص رأس المال الاحتياط فقد تقرر ان لا يتجاوز نسبة الاقتطاعات 3/1 من الفوائد الخام.[1]

بعد تسديد للمساهمين لفوائد 6% من رأس المال كما تم تحديد الاقتطاعات من الفوائد بـ 3/1 ومبلغ هذا الاحتياط تم تحديده على أساس رأس المال الاجتماعي أي الثلث كما تم وضع سقف لهذه الاقتطاعات فبمجرد وصول رأس المال الاحتياط إلى 3/1 رأس المال الأساسي لبنك تم وقف عمليات الاقتطاع لفائدة هذا الحساب وهذا الحل المزدوج لفائدة رأس المال البنك استند الى قاعدة الكتلة المالية، والاقتطاعات من الفوائد هذه الاقتطاعات لن يتم العمل بها إلا بعد دفع حصص المساهمين أي فوائد 60%[2]هذا الإجراء مكن البنك من اتجاه نوعا من التوازنات بفضل الاقتطاعات لفائدة الاحتياط الرأس مالي ولفائدة رأس المال الي تم صبه في الحساب الخاص للبنك وفقا للمعادلة المقترحة من قبل مرسوم 30 مارس 1861التي أخذت في الحسبان المصلحة الأساسية للبنك والمصلحة العامة للتجارة وهو ما قدمته مؤسسة الصرف الجزائري لبنك الجزائر الي قرر في امقابل السماح بفتح الاكتتابات بمباركة وزارة المالية*هذه المبادرة فتحت آفاق جديدة أمام البنك حيث اندفعت نحو المشاركة في العملية التنموية الاقتصادية من خلال المساهمة في خلق مؤسسات والتوسع في العمليات المالية في شكل قروض.

فبنك الجزائر الذي ظل يعمل بذلك التهميش الذي سلط عليه بواسطة قانونه خاص والاعتراضات التي سنتها الحكومة على معاملاته[3]، فهذا التحول اوجد للبنك حرية التصرف بمساعدة الوسائل المادية التي منحت له في اطار الإصلاحات وكرست له الاستقلالية نبدل البقاء ضمن حدود سياسة التحفظ ومحافظة على اسلوب الاقراض والاقتراض التقليدي وبالرغم من ذلك فان البنك ظل مترددا تجاه تقبل هذه الاجراءات التي كانت تفيده وتمنعه من التحول الى بنك حرفيما يخص المعاملات المالية فبفضل المرسوم 30 مارس1861 تمكنت هذه المؤسسة المالية في الخروج من حيزها القديم الذي وجدت فيه منذ 1851[4].

مع صدور القانون السالف الذكر في 30 مارس قامت بتثمين معاملاتها ومع تولي Fould* Childلوزارة الماليةفي 14 نوفمبر 1861تقدم البنك بطلب تعديل العلاقة المالية الحكومة في الاتجاه

[1]Ministere de la Guerre: TSEF dans l'Algérie ,1852-1854 ,…. ..Op-Cit,pp xxii-xxii
[2]Ministere de la Guerre: TSEF dans l'Algérie ,1852-1854…. Op-Cit , p -xxii

* قضية الرهون العقارية والقروض العقارية دون ضمانات حقيقية.الباحث

[3]Mohammed Lazhar Gharbi: Crédit…..Op-Cit p 17
[4]GF: Assemblée nationale (1871-1942), Annales de l'Assemblée nationale: Compte-rendu inextenso des séances, vol. 7, Journal officiel, 1871, p. 174-176

*Achille Marcus Fould1800 - 1867من رجال المال والسياسة تولى وزارة المالية الفرنسية خلال عهد الجمهورية الثانية واصبح وزيرا للدولة 1852–1860 في حكومة الإمبراطور نابليون الثالث وكان من المنضرين لاقتصاد

الحر فقد كان هذا الوزير كاقتصادي يشبه نيكرle Nouveau Nekcer اتجاه بنك الجزائر، إذا كان تشجيع الأفراد للاكتتاب كسياسة للتوسعالمالي خلال مرحلة صدور القرار لتفعيل الاقتصاد الفرنسي.[1]

II- نشاط البنك في الجزائر المالي والسياسي

فإذا كان وجود بنك الجزائر في بداية الأمر عبارة عن بنك محلي وكمصرف موجه أساسا لاستخلاص النقود من خلال طرح الأسهم مثلما نبينه: فقد انطلق في نشاطه الإداري والقانوني منذ أوت 1851 فان نشاطه المالي الفعلي بدا بصدور قانون 1 نوفمبر 1851 الذي سمح له بطرح 2000 سهم كاكتتاب أولي ثم عممت العملية فخلال إنشاء فرع وهران في أوت 1856 طرح اكتتابا بـ 2000 سهم بسعر 600 فرنك للسهم، وأثناء إنشاء فرع قسنطينة في جويلية 1857 طرح 2000 سهم آخر وبموجب المادة 3 من قانون 9 جوان 1857 أصبح رأس المال البنك يتمثل91200 حصة مقسمة إلى 182500 سهم بسعر 1000 فرنك.[2] وهو ما جعل البنك يتحول إلى نقطة تصادم بين فرنسا ومستعمرتها الجزائر اذ استطاع البنك نهاية التسعينات 1890ان يفرض نفسه على النظام السياسي والسلطة السياسية المركزية داخل فرنسا والجزائر وحتى أوروبا، بعد أن أصبح النموذج الاستيطاني المالي الأمثل الذي يمكن أن يُتبع خاصة بعد أن قدم أدواردلسيرEdouardDelessert* المندوب الإداري لبنك الهند الصينية في تقرير السنوي الموجه إلى المساهمين بتاريخ 25 ماي 1875 فكرة التطور الذي يمكن أن يشهده بنك الهند الصينية، إذا قلد الصورة التي صنعها بنك الجزائر قائلا "يجب ملاحظة أن بنك الجزائر الذياستطاع بفضل نشاطه خلال الستينات أن يأخذ بيد هذا الشعب "المستوطنين" وأن يوزعه على مساحات هامة، فهذه المؤسسة حققت نتائج معتبرة فالأسهم بلغت في السوق المالية 1500 فرنك قد تصل إلى الف فرنك كفائدة"[3] وبهذا استطاع البنك أن يفرض نفسه على الشركاء الماليينإلى جانب الأوساط المالية الأوربية.

بعد مدة طويلة من التردد والرفض لاستغلال المال في الجزائر قبلت رؤوس الأموال الفرنسية التوجه إلى المستوطنة الجزائر والاستثمار في اقتصاد المستعمرة، وشكل قطاع سكك الحديد الدليل على هذا التوجه للاستثمارات الفرنسية نحو الجزائر، إذ شكلت سنوات السبعينات المرحلة الأهم، لأنها المرحلة التي شهدت مد أكبر شبكة سكك الحديد بالجزائر[4]، على عكس سنوات الخمسينات والستينات فقد أصبح بنك

الحرب. ,Hippolyte Castille: M. Achille Fould, Paris: E. Dentu (collection Portraits historiques au xixe siècle), 1859, p62

[1] Jean Baptiste Duvergier: Collection complète des lois, décrets d'intérêe général, traités ..., Vol 61,Op-Cit ,pp 150-156

[2]Plessis Alain: Op-Cit ,p 340.

* رجل سياسي(1828-1898) من عائلة بنكية تولى مسؤولية ادارة بنك الهند الصينية كمستعمرة فرنسية تولى ادارة البنك المصري الفرنسي للمزيد ينظر:

François d'Ormesson et Jean-Pierre Thomas, Jean-Joseph de Laborde: banquier de Louis XV, mécène des Lumières, Paris, Perrin, 2002 ,p182p218

[3]Le Moniteur Algérien du 1 – 11 - 1863'' le problème bancaire '' et Arnest Picard: la monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830 Imp. de la Banque d'Alger 1930 pp 121.124

[4]PicardPaul Ernest: la monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830 ,Imprimerie de la Banque d'Alger 1930 p 127- 128

الجزائر أكثر متانة وتحول التجار ورجال الأعمال والصحافة إلى أكبر المدافعين عنه خاصة جريدة akhbar الأخبار حيث دافعت الجريدة عن حق البنك في النشاط وتجديدامتيازه، كما دافعت عن استقلالته[1]كلما أثيرت مسألة الدمج من قبل بنك فرنسا الذي يرى في وجوده اكبر منافسا له في سوق المستوطنة الأكثر جذبا لرؤوس الأموال[2]. وبعد عمل متواصل استطاع البنك أن يدعم رأس ماله بعد تدعيم التوافق الجزائري جزائري (مستوطنين، إداريين، ورجال أعمال، اهالي) [3]وتكمن بذلك من احتكار آلية تمديد امتيازه على نفس المستوى مع بنك فرنسا[4]. وهو ما يبرزه الجدولالتالي بخصوص توزيعالاسهم على انشطة خلال سنوات 1851-1901 [5].

جدول رقم 88: نشاط تعاملات بنك الجزائر بالاسهم والارباح المحققة

السنة	عدد الاسهم	المبلغ بالف فرنك	الفائدة الصافية/1000 ف	موزعة	سعر لاسهم
1852-1851	11900	8755	51	21	-
1862-1861	99188	68365	497	51	-
1871-1870	111098	150931	1135	66	-
1876-1875	256684	175361	1262	61	310 ،1
1881-1880	505663	485014	2216	90	235 ،2
1886-1885	512971	525532	3782	80	970 ،1
1891-1890	311298	418643	2960	70	628 ،1
1896-1895	355298	436925	2271	17	608 ،0
1901-1900	400944	458064	3291	30	853 ،0
المصدر: Ahmed Henni: la colonisation agraire p 41 ,					

فقانون أفريل 1880 أثنى على الأداء النضالي للبنك الجزائري بعد تمديد امتيازه إلى 1 نوفمبر 1897 الأمر الذيسيساهم في الحصول على نفس امتيازات التي حصل عليها بنك فرنسا فمساعدة الدولة للمستعمرات تأكد من خلال حقيقة: أنه ليس بدمج المؤسستين- بنك الجزائر وبنك فرنسا- وإنما بمنح بنك الجزائر قانونا خاصا ووضعية خاصةوهو ما يمثل له القدرة على النمو والقوة والقدرة على مواجهة الرأي العام المالي الفرنسي والجزائري خاصة خلال سنوات الستينات حينما طرحت فك الدمج.[6]

III- سياسة القرض المتبعة في البنك

كانت طموحات التجار وراء إنشاء البنك كبيرة، فمن خلال نادي الأعمال والبرجوازية الجزائرية استطاع أنيخلق له صدى في حين كانت خيبة أمل كبيرة للمصالح التجارية مقارنة بطموح التجار، اذ كان من الصعب إيجاد حل للعديد من المصالح المرفوضة خاصة الأوراق الماليةالقادمة من فرنس سواء من حيث تحديد قيمتهم أو فتح المجال أمام الاستثمارات المالية[7].و لذا سعت فرنسا الى انشاء مؤسسات القرض بدعم من الدولة والبلديات وهي المؤسسات التي تتدخل الدولة بدعمها على فتح رقم حساب الى جانب امتيازات ضريبية ومخصصات وتسبيقات مالية فانشأت:

[1]Akhbar du 8 juin 1869 et le moniteur du 08 juin 1869 sur le rapport de la Banque d'.Algérie
[2]Plessis Alain: Op-cit, pp205 , 218,
[3]MohammedLazhar Gharbi: la Stratégie …….. p 25 – 33
[4] M . Landry: Op-Cit , p7
[5]AhmedHenni: la colonisation agraire et le sous-développement en Algérie, Edition ENAG ,Alger , 2009, p 41
[6]C.A.O.M: 80S 125 Conseil d'Administration du 14 -08- 1878
[7]Annie Rey Goldzeigueur: Le Royaume Arabe…. Op-Cit ,p 484-599

1- القرض الخاص الموجه للمؤسسات الضغرى بضمان الدولة او البلدية

2- القرض التعاضدي للجزائر العاصمة في 16 افريل 1864 برأس مال قدر 100 الف فرنك كمؤسسة ذات اسهم مقسمة على 2000 حصة كل حصة حدد سعرها بـ 50 فرنك وقد اشرف على الاستثمار بالمتيجة وفي 1868 تم افتتاح مؤسسة اخرى وهي القرض التعاوني ببوفاريك ثم بوسماعيل واخيرا لقليعةوكان هدف هذه المؤسسات هو وضع مبالغ مالية لفائدة الشركات الخاصة والتي يمكن ان تشكل رأسمال للنشاط الاقتصادي وايجاد احتياط مالي للمؤسسة الاقراضية وتم وضع ضوابط للقروض:

-تحديد نوعية هذا النشاط من خلال وضع خطوطلاستثمار.

-ضمان مراقبة نشاط الشركات بصورة فعالة.

وقد وضع بنك الجزائر لفائدة هذه المؤسسة مبالغ مالية ضخمة مكنتها من ممارسة نشاط القرض والاقراض بلغ في نهاية عام 1928، 17088929091فرنك.[1]

حاولت الحكومة الفرنسية والإدارة في الجزائر استغلال البنك لتمويل مشاريع المنفعة العامة وتمويل المشاريع الهياكل القاعدية وتقديم المساعدات النهائية على أساس القانون الأساسي*.

اعترف البنكفي نهاية الامر بأنه بنك الصرف والتحويل والتوفير فمهمته الأولى انه " مؤسسة للقرض التجاري ووجد لأجل تقديم الوسائل الضرورية لتطوير التجارة سواء من خلال الأوراق المالية والتجارية أو منح قروض تجارية" فكان تمويل النشاط التجاري والسهر على تنمية العملية الاقتصادية الاستيطانية المهمة الأساسيةمما مكنه من تحقيق فوائد بلغت 13% من مجموع القروض الممنوحةخاصةخلال سنوات 1860-1861 [2] وهو ما ألحت عليه إدارة البنك من خلال تقاريرها الموجهة للحكومة أنها البنك للقرض التجاري. غير ان الشروط الوضوعة لحصول على الروض حالت دون تحرير التجارة المالية وفرضت على التجارة شروط حالت دون حركية القروض خاصة القاعدة الجغرافية**(السكن)للاستفادة من القرض.وهو ما يشكل عيب حاول البنك تجاوزه فيما بعد[3] ومثل القدرة على النمو والقوة وقدرتها على مواجهة الرأي العام المالي الفرنسي والجزائري خاصة خلال سنوات الستينات حتما طرحت فك الدمج.[4]وكمصرف فقد تحول هذا البنك إلى نقطة تصادم بين فرنسا ومستعمرتها بل أصبح ملعب زلج خاضع لرقابة تسديد الحكومة.[5]

---

[1] Ernest Paul Picard: Op-Cit ,pp370-372

*تنص المادة الاولى: Il est établit en Algérie une banque d'escompte .de circulation et de dépôts sous la dénomination de banque de l'Algérie: Menerville 1860-1866: Op-cit p 70

[2]Annie Rey Goldzeigueur: Le Royaume Arabe …., p 107

** فاستنادا للمادة 16 من القانون فقد منح امتياز للتجار فقط الذين يثبتون شروط الإقامة بالجزائر أو في مدينة يتواجد بها فرع للبنك (قسنطينة، وهران، عنابة) وبعض المؤسسات التابعة لها فيما بعد لاستفادة من القرض

[3] Picard Paul Ernest: Op-Cit pp 127- 128

[4]C .A.O.M: 80S 125 Conseil d'Administration de la Banque d'Algérie du 14 -08- 1878

[5] Gustave Du Puynode: Études d'économie politique sur la propriété territoriale, Joubert librairie Editeur, Paris 1884, pp150-152

1- آلية القرض المتبعة في البنك

استنادا إلى المادة الأولى من القانون الأساسي اعترف البنك أنه بنك الصرف والتحويل والتوفير فمهمته الأولى كانت تمويل النشاط التجاري والسهر على تنمية حيث ظلت الإدارة تلح من خلال تقاريرها الموجهة للحكومة أن البنك مؤسسة للقرض التجاري فقد وجد لأجل تقديم الوسائل الضرورية لتطوير التجارة سواء من خلال الأوراق المالية والتجارية أو منح قروض تجارية فمنذ انشاءها كآلية للقرض التجاري وحتى على المستوى التنظيمي الإداري فقد تمكن البنكمن ضمان العمل والاستمرارية خلال ثلاثون سنة من النشاط 1851-1880 فانشأ لجنة الصرف والإصدار النقدي والضمانات بمقره المركزي وحتى فروعه الثلاثة، مهمتها منح القروض أو رفض منحها من قبل الطالبين للقرض.

فكل تاجر لديه الحق من الاستعانة بأحد أعضاء اللجنة كضمان في حالة اراد الحصول على قرض، فالتاجر لديه الحق في تغطية لأوراقه المالية من قبل إدارة البنك وأعضاء فروعه، لكن يجب التركيز هنا أن هذا الاتفاق أو الإجراء يجب أن يكون ممهورا بامضائينإلى جانب الإمضاء الثالث لكن هناك شرط آخر وهو المرتبط بعرض التاجر المعني هذا القانون يقتضي أنه بعد تقديم أوامرالدفع لحاملها أو طابع الدمغة المدفوعة بالجزائر أو بفرنسا، تحمل امضائين على الأقل ويجب أن يون أحد هؤلاء الموقعين يقطنون بالجزائر أو بمقر إحدى الفروع.[1]

فصعوبة الحصول على الامضاء الثاني عرقل للعملية المصرفية لكن مع ظهور الشركة العامة الجزائرية أواسط الستينات منحت ولو نظريا التوقيع الثاني غير أن الحصول على ذلك كان صعبا مما جعل الأوراق المالية الجزائرية المستوفاة للشروط نادرة جدا وعمليات الاقتراض والحصول على الاسهم المالية صعب للغاية.[2]

كما فرضت على التجارة شروط حالت دون حركية القروض خاصة .. فرضت القاعدة الجغرفية (السكن) فاستنادا للمادة 16 من القانون فقد منح امتياز للتجار فقط الذين يثبتون شروط الإقامة بالجزائر أو في مدينة يتواجد بها فرع للبنك (قسنطينة، وهران، عنابة) وبعض المؤسسات التابعة لها فيما بعد لاستفادة من القرض[3].فالغرفة التجارية لعنابة مثلا تحججت في طلبها عام 1863 لفتح فرع للبنك الجزائر بعناية بتلك التعقيدات الكثيرة التي فرضتها عملية إصدار الأوراق أوسحبها الصادرة عن عنابة أو قسنطينة حيث لم يقدم هذا الفرع أي إولوية للأوراق الصادرة عن عنابة وحتى فتح التفاوض لحل المشكلة لم يوفق

[1]C.A.O.M: 80S 122 Conseil d'Administration du 04 -08 - 1859

[2]Lichtlin Édouard: "Banque d'Algérie"Almanach de l'Algerie.1854,Publie d'aprés les documents fornis par Ministere de Guerre ,Guide du Colon, Publie d'aprés les Documents fournis par le Ministere de la guerre, Vol 2, Schuller Imprimeur Librairie Paris ,1854,pp100-105

[3] Ernest Paul Picard: Op-Cit p p 127- 128

فيها ولذا لجأ التجار إلى ممثل قسنطينةلانشاء لجنة تقوم بحل الاشكال وحصول بنك قسنطينةعلى قسط من الأرباح مقابل قبول الأوراق الصادرة من عنابة[1].

من جهة اخرى فقد تم تفعيل منع الاحتفاظ الشركات المالية للتأمينات بمبالغ مالية تفوق مبالغ الخاصة للمنافسة المقدرة بـ ¾ الاملاك والقروض العقارية[2] او الموجهة للبلديات والغرف التجارية استنادا الى قانون 22 جانفي 1868 تنص المادة 5 والمادة 7 التي تسمح لكل شخص طبيعي او من ينوب عنه الحصول على قرض رهن وضمان حصوله على اموال المساهمين في حال التصفية [3]كما نصت المادة 3 من قانون 1867 فيما يخص المؤسسات والشركات ذات الاسهم ان الحصول على القرض تم ابعاده تماما [4]وقد سمح قانون 6 جويلية 1860 للقرض العقاري للادارات والبلديات بتمديد عمله الى الجزائر وهو ما يمكن ملاحظته من تقديم المؤسسة لتسع (9) قروض بلدية في 31 ديسمبر 1866 بمبلغ قدر بـ 3526045، 02 فرنك ثم ارتفع المبلغ الى 5908055 فرنكعام 1867بعدد 17 قرضا وخلال سنوات 1868 -1869 بمبلغ 1254789 بخمسة(5) قروض وقد بلغ مجموع القروض في 31 ديسمبر 1869 بمبلغ 10688880 فرنك وقد حققت المؤسسة عن كل سنة 6% من الفوائد كفائدة موجهة للاخطار المحتملة وقد قدرت هده القيمة بـ 300 الف فرنك [5]و اتضحت اهمية القروض البلدية خاصة عام 1867 بضرورة تقديم البذور للاهالي خلال سنوات الازمة وبفضل قانون 1860 تمكن القرض من الحفاظ على الفوائد وتقديم خدمة للاستيطان.

في 17 جانفي 1863 تم تمديد بتطبيق قانون 6 جويلية 1860 والمتعلق بمنح قروض عقارية ومالية للجماعات المحلية حيث تم ادراج رخصة تسمح لمؤسسة الاقراض العقاري المالي لفرنسا بمنح قروض مالية للمقاطعات والبلديات والجمعيات التي تقدم منافع عامة على غرار ما كانت تقوم به سابقا [6] ففي 11 جانفي 1860صدر مرسوم امبراطوري يسمح بتمديد امتياز منح القروض الى الجزائر استنادا الى المراسيم 28 مارس و10 ديسمبر 1852 اذ سمح بتقديم قروض للملاك والعقارات في حدود 5% من مجموع الكتلة النقدية الممنوحة بفرنسا (م 2) ويمكن ان ترفع هذه النسبة بطلب من جمعية المساهمين او مجلس الادارة كما حدد نسبة الفائدة بـ 8% بحجم الفوائد بلغت 10% الفوائد على الوحدات اذ يمكن ان ترفع الى 8% كما تم انشاء مكاتب للمؤسسة القرض بالجزائر طيلة مدة الامتياز المقدرة بـ 30 سنة (م 5) ويستند

[1]Plessis Alain: Op-Cit,pp 294-295
[2]Georges Ripert, René Roblot: Traité de droit commercial , T 2 ,Librairie générale de droit et de jurisprudence,Paris, 1997p 342
[3]Ibid ,pp 330 , 345
[4]Alfred de Courcy: '' les societe anonyme examen de la lois du 24 juillet 1867'' le Moniteur des assur ,pp 242, 254
[5]Dessart . E: traité de l'impôt Foncier contenant l'exposé et le commentaire de la législation, franquinediteur , Paris ,1902 ,pp 421,421
[6] Jean-Baptiste Josseau: Traité du crédit foncier ou explication théorique et pratique de la Tome 1 Imprimerie et Librairie Générale de jurisprudence,Cosse ,Paris 1853 p300

على الضمانات على الرهون العقارية على اساس ان الفائدة القانونية في الجزائر حددت بـ 10% [1]كما ان القرض لا يمكن ان يمنح الا في اطار الحصص على اساس العملة المرجعية وهذا النظام المتبع في فرنسا يمكن تمديده الى الجزائروقد اشترطت المؤسسة:

- ان يكون المالك الخاص في الجزائر يقدم ضمانات حقيقية للقرض.
- هذه الملكية يجب ان تكون منتجة لمداخيل تضمن تحرير القرض.[2]وفي الحالة الاولى فان التشريعات المنظمة للملكية العقارية:
- الامر 21 جويلية 1846 الذي ينظم عملية مراقبة العقود.
- مرسوم 26 افريل 1851 الذي يحدد ملكية الدولة .
- قانون 16 جوان 1851 .
- قانون السناتوسكونسلت 22 افريل 1863 .

هذه القوانين تضمن الشرط الاول خاصة وان القروض العقارية منذ 1831 – 1856 معمولا بها والتي قدرت بـ 357 مليون فرنك فيها 200 مليون ظلت سارية المفعول الى غاية 1856 ولذا فان الجزائر كانت في حاجة ماسة الى الاموال وهو ما يوضحه الجدول التالي للقروض العقارية[3].رغم انهذه الارقام ضعيفة لكن توضح اهمية السوق الجزائرية فمن اصل 456 طالب للقرض لم تتحصل سوى 142 طالب وهذا بناء على تقرير مدير القرض العقاري عام 1867[4]

2- نشاط بنك الجزائر وعملية الدمج المالي

نفس هذا الموقف دافع عنه زميله Robert. Eرئيس الغرفة التجارية الذي نشر عام 1860 نشرية تحت عنوان: التحول الضروري لبنك الجزائر إلى فرع من فروع بنك فرنسا*.[5]

فبعد دراسته العميقة لنشاط عمليات بنك الجزائر سواءما تعلق بالقروض أوالسياسة المتبعة في ذلك والاحتياجات المالية التي اتضح انها مطالب مبالغ فيها[6]فحاول تقديم عرض في شكل جدولمقارن للعمليات للعمليات التي قام بها بنك الجزائر وبنك فرنسا، فكشف على أن بنك فرنسا استطاع برأسمال بلغ 200 مليون أن يحقق فوائد بلغت 4 مليار فرنك ونصف خلال عام واحد أي 22 مرة ونصف المرة ما حققهبنك الجزائر برأسمال البالغ 3 مليون فرنك اذ لم يحقق سوى 30 مليون فقط وبالتالي ما يعادل 10 مرات حجم

[1] Rambaud de Larocque: "Extension au territoire de l'Algerie des operations du crédit foncier " Etude sur la societé de crédit ,Larosse libraire editeur ,1874 pp 138,140

[2]Procés Verbaux des seances du conseil superieur d'Enquête: "La banques et Institutions de crédit" Enquête sur le commerce et la navigation de l'Algérie: Mars-avril, 1863,Typographie Bastide ,Paris ,1863, pp156-160

[3] Plessis Alain: Op-Cit,p 295

[4]Jean-Baptiste Josseau: Traité de Crédit Foncier….. , T2 ,Op-Cit ,1872 ,p 286,288

*De la Transformation nécessaire de la Banque de l'Algérie a un succursale de la banque de France

[5] Emile Robert: Brochure " de la transformation necessaire de la banque de l'Algérie en succursale de la Banque Banque de France"Impr. de H. CarionParis 1860, pp 4-5 et Arthur Savaète , Emile Rober " de la transformation necessaire de la banque de l'Algérie en succursale de la Banque de France" in Revue du monde colonial, asiatique et américain: organe politique ,T3, Bureau de la rédaction Revue Monde Coloniale ,Paris ,1860 p49-59

[6]MohammedLazharGharbi: Crédit.....Op-Cit p 21

رأسماله[1]. هذا العرض من قبلE.Robertيكشف ضعف اداء بنك الجزائر ومنحه فرصة للمطالبة بإلحاقه ببنك فرنسا وتحويله إلى فرع من فروعه وأن يكون هذا الإلحاق بشكل سريع نظرا لأهمية ذلك من الناحية المالية [2] ولتسهيل مهمة السيطرة والاستيطان في الجزائر من جهة وتفعيل الحرية المالية من جهة اخرى من خلال قبول المعاملات النقدية الحاصلة في الجزائر أو قبول الأوراق النقدية الصادرة عن البنك وفروعه وإذا تمكن بنك فرنسا من تحقيق ذلك فإن البنك سيصبح فعليا يحمل اسم بنك الإمبراطور.[3]

للإجابة على أطروحة Ganzin أقدمJ.A.Rey على كتابة كتيب[**]عام 1858 طرح فيه أفكار مناقضة لما ذهب اليهGanzin بل ساندة بنك الجزائر طارحا العديد من الحجج وصور بأسلوب نقدي مبديا ملاحظات حول خصوصية الجزائر، فهذا البلد لم يشهد أي نشاط نقدي تعاملات الماليةحقيقية منذ غزوه فأول عملية نقدية حقيقية كانت بعد إنشاء بنك الجزائر عام 1851، ولذا فهي غير معروفة بصورة جيدة للأوساط المالية الفرنسية والأوربيةفالجزائر تشكل رمز لبلد الثراء.[**]eldorado D'affairesعلى غرار بالولايات المتحدة بالنسبة لبريطانيا[4] وقد لاحظ Rey أن تلك الحملة المسلطة على بنك الجزائر كان كان هدفها رئيس المؤسسة البنكية الجديدة [5]دفعه إلى التراجع عن سياسته الاستيطانية المبنية على فكرتين فكرتين الاستيطان الأهلي والاستيطان الأوربيورأسملة الاستيطان بمشاريع مالية ضخمة تحقق الهدف الاستيطاني السان سيموني.[6]

فإذ كانت الرغبة في تطوير حاجيات الاقتصاد الفرنسي قد تمت من خلال بنك فرنسا فان تطوير الاقتصاد الجزائري لا يمكن أن يخضع لنفس المعادلة آو نفس السياسة النقدية فنسب الفوائد الممنوحة بفرنسا لا يمكن تعميمها لتشمل الجزائر، لان المشكل الأساسي بالنسبةلراايRey ليس اختيار المؤسسة المصرفية التي يمكن أن تحقق للمستعمرة نجاحا ماليا، لكن من خلال البدء في تنمية النشاط الاقتصادي الذي يمكَن القرض نفسه من التسديد وتنشيط حياة الإقراض والاقتراض، فالقرض ليس سببا في النمو الاقتصادي بل هو نتيجة لهذا النمو[7] وتوسيع نفس الفكرة ذات الطابع السياسي بالنسبة للجزائر يجب أن

---

[1]Ganzin Eugène: Op-Cit,p 7
[2]MohammedLazhargharbi: Crédit…..Op-Cit ,p 44
[3]Robert Emile: Op-Cit p 22

[*] كتيب تناول فيه أسباب الأزمة الحاصلة في القروضوتقسسيم العمل في بنوك الإصدار النقدي وبنوك الاحتياط عام 1858 وضح فيه اهمية بنك الجزائر بالنسبة للعملية المالية وليس العملية الاستيطانية واعطى مثال على ذلك سياسة بريطانيا في العالم الجديدRaphael Georges Lévy: Revue des deux Mondes: Op-cit p 629

[**] كلمة بالاسبانية(Redoré) El dorado البلد المذهب او الفردوس المذهب

[4] Hubert Bonin: Une banque francaise….Op-Cit ,p 10
[5] Mohamed Lazhar Gharbi: Le capital français à la traîne: ébauche d'un réseau bancaire au Maghreb colonial, 1847-1914, Faculté des lettres Manouba, Université de la Manouba, 2003,pp 67,10
[6] Rey Jean.A: les crises et le Crédit division du travail,Banque d'escompte et banque de dépôt .Guillaum et Cet Librairie Editeur .Paris 1862 pp 11-12
[7]Rey .Jean .A.:edeme p 13

تتبني وفق ثلاثية أو ثلاثة مفردات وهيالوصف، الاندماج الممركز، التضامنخاصة وان العملية الاستيطانيةتقتضي طرق متعددة تتطابق مع اصل المستوطنيين [1].

فنابليون صاحب فكرة الاندماج السياسي والإدماج الإداري بين المستعمرة والوطن الأم ضمن إطار المملكة العربية مخالفة للرأي العام المالي كمرحلة أولية ومتناقضة، إذ أن المطالبة بالاندماج المالي للجزائر سيؤثر على الحاجة إلى الاندماج الإداري والسياسي[2]، فالوضعية الحالية للجزائر ماليا تختلف اختلافا كليا عن وضعية فرنسا ففي فرنسا مدن كبيرة يرتكز نشاطهاتمركز السكان ووجودأسواق رئيسية مثل مدينة ليون التي تحتكر الصوف والحرير ومرسيليا تجارة الحبوب والزيوت وبوردو السكر وهافر القطن، وهي مدن ارتكازية أما باريس فترتكز على حركة لرؤوس الأموال العامة[3]، و ووفقا لهذه الشروط غير مجدي ومستحيل، ولو تحقق ذلك ستكون عملية ادماج كارثية بالنسبة للأعمال الاستثمارية بالمستعمرة[4] ولذا كان الأجدر إعادة النظر في القانون المنظم للعملية المالية ككل وليس نشاط البنك فحسب.

3- المدرسة المالية الكلونيالية وتوسيع نشاط البنك

سمح النقاش الذي دار بين دعاة العمل المالي الحر والعمل المتدخل بظهور المدرسة الكولونيالية تزعمتها زعامات اقتصادية وسياسية ودينيةأمثال Rey، -SaintSimonienPierre Paul Leroy Beaulieuدفعت بوزير المالية Fould الى إنشاء لجنة بداية شهر جوان عام 1863 تحت رئاسة مسؤول سامي بوزارة المالية السيد ارتيخM.D'Artigue*مدير بنك الجزائر قصد القيام بمهمة استكشاف**لوضع بالجزائرولاطلاع على الوضعية المالية والاقتصادية عن كثب فتوصل إلى خلاصة مفادها: ان توسيع نشاط وتعويضه بمؤسسة أخرى – فرع من بنك فرنسا– أمر غير عملي وخطير في آن واحد على التجارة والمستعمرة ككل"[5] هذه الخلاصة كانت بمثابة اعتراف بأهمية وجود بنك الجزائر التي يمثل قوة خاصة تحت قيادةErnest Chevallier*وضرورة بقاءها تحت شروط معينة وهذا الاستنتاج دفع

---

[1]Brétignére .M.L: "La colonisation par les Céréales"Comité de l'Afrique Française: Congrés de colonisation Rurale , 26.29 Mai 1930 ,2 partie .Imp.VictorHeintz Alger pp 171et Ministère des finances: Bulletin de statistique et de législation comparée….. T28 …1904: Op-Cit 555

[2]Georges Spillmann: Napoléon III et le royaume arabe d'Algérie, l'Academie des sciences d'outre-mer, Paris 1975 ,p 120

[3] Ministère des finances: Bulletin de statistique et de législation comparée..Op-Cit ,p51,68

[4] Mohammed LazharGharbi: Crédit…..Op-Cit p 57

*من العائلات المالية الفرنسية (1820–1880)قاد حملة شرسة لدمج بنك الجزائر مع بنك فرنسا وحاول جاهدا توسيع دائرة نشاط هذا الاخير ليشمل الجزائر غير انه اصطدم بمعارضة المستوطنين وبعض رجال المال امثال Rey

**خلال أزيد من شهر ونصف من العمل الدقيق والاتصال بجميع الأطراف ذات العلاقة، خاصة المسائل المالية

[5]C.A.O.M: 80S122 ,Papport du Conseil d'Administration du 18 – 07- 1863

*Ernest ChevallierJulien : عمل كمساعد لمحافظ الحسابات بالخزينة الفرنسية للجزائر العاصمة ثم محافظ لدى الحاكم العام ليتولى رئاسة البنك الجزائربعد ان منحته الجمعية العامة للمؤسسين بتاريخ 27 نوفمبر 1866 كامل الصلاحيات لتسيير البنك GF: Bulletin des lois de la République française et de l'Empire Français,N°1558-1603 ,T31,Imprimerie Imperiale ,Paris ,1868,p38

السلطة في فرنسا إلتبني حلا وسطا يتمثل في تقسيم مجال النشاط بين البنكين وفتح مجال التنسيق بين المؤسستين من جهة وابعد شبح بنك فرنسا عن الجزائر وما شكله من مخاطر من جهة أخرى.[1]

اقتنع وزير الماليةبدوره بضرورة منح بنك الجزائر وضعا خاصا والاستفادة من تجربته بدعمه من قبل المؤسسة الأم بنك فرنسا[2] سواء ما تعلق بتنظيم القرض بالمستعمرةاو تنظيم الحياة المصرفية فطالب وزير المالية من مدير بنك فرنسا المصرفي وقف جميع العمليات المركبة من أجل منح بنك الجزائر الانطلاقة الفعلية قصد الاستجابة لمتطلبات المستعمرة الفنية ومهمة البنك الذي سيحظى بدعم للتوجه نحو الاستقلالية الشاملة له.[3]

فتفعيل دور المؤسسة البنكية فلاحيا وتجاريا يكمن في قانونه الصادر في 4 اوت 1851الذي تكهن بالدور الفلاحي من خلال مادته الاولى "انشاء بنك للاصدار النقدي وضمان الحركية المالية للأرصدة .." غير انه ثبت فيما بعد انها لا يمكن ان تقوم بدورها عدا الدور التجاري، وعليه لا يمكن ضمان نجاحهالمالي والصراع الدائر بين الارادات المالية الا بتفعيل دور البنك والتوجه اليه كمؤسسة مالية بحتة [4] فقدد اكتفى باالدور الملاحظخلال ازمات 1867 – 1870 والتي ادتبالعديد من المستوطنين الى الدمار واالجزائريين الى الانهيار اقتصاديا وديموغرافيا.[5]

IV–نشاط البنك في ظل الحكم المدني

بعد حصول الاتفاق بين البنك والنظام الجديد ومصادقة بالأمر الوزاري بتاريخ 26 أكتوبر 1870 دخل الاتفاق حيز التنفيذ حيث وضع مبلغ 10 مليون كتسبيق تحت تصرف الإدارة المالية للحكومة مقابل وضع سندات الخزينة كضمان محدد الآجال بثلاثة اشهر بفائدة قدرت 6% في السنة في المقابل تم اعتماد رفع حصة الاصدار النقدي لفائدة بنك الجزائر الى 34 مليون بدل 24 مليون بموجب مرسوم تحت رقم 148،[6]مع وجود 6% من الفائدة خلال 3 أشهر فهذا القرض الممنوح إلى الحكومة يتوافق تماما مع قواعد العمل المصرفي المتبعة من قبل بنك الجزائر، وهذا القرض عبارة عن قرض عادي وعملية مالية يمكن أن تمنح لأي فرد معنوي أو طبيعي غير ان الشيء غير الطبيعي هو ما احتوته المادة الثالثة من الاتفاق 26 أكتوبر 1870 من شرط الذي ينص على تغيير في القانون الداخلي بواسطة أمر وزاري قصد جعل هذا القرض عملية مشروعة ولتمكين من طرح توكيلات وتدوير هذه الوصولات البالغة قيمتها 34 إلى 36 مليون فرنك.[7]

---

[1]Henri Garrot: la banque d'Algérie, Albert savine Editeur, Paris ,1892 p11-12
[2]C.A.O.M.: 80S 122 Conseil d'Administration du 14 -09 – 1863
[3] Mohammed LazharGharbi: Crédit …..Op-Cit p 65
[4] Josef le coq: les sociétés Indigènes de prévoyance de secours et de Prêts mutuels des communes d'Algérie ,A.Pedon ,éditeur Paris , 1903 , p 32
[5]Bourguet Marie NoêlleNordman. Daniel panayotopoulosvassilis .SinarellisMoroula: Enquête en Méditerraneé ,les Expéditions Francaises d'Egypte ,de Morée et d'Algérie ,FtAthénes ,Institut de Recherches Neohelleniques ,FNRS 1999, p 106-161
[6] GF: Bulletin des lois de la Déligation du gouvernement de la défence National République française, du 12 septembre 1870 au 18 Février 1871 ,Imprimerie National ,Versailles , 1871p119
[7] C.A.O.M: 80S 124,Art 03 du traité du 26 -10- 1870 entre la Banque d'Algérie et l'Etat

بعد توقيع على هذا الاتفاق لجأ أعضاء المجلس الإداري إلى إثارة المشكلة خلال دورة الجمعية العامة العادية في 30 نوفمبر 1870 حيث أثار عضو قضية 10 مليون فرنك التي منحها البنك للحكومة فكان رد المدير أن العملية تمت ووفقا للنظام الداخلي للبنك والقانون المنظم لمثل هذه العمليات، معتبر أن اهمية الاتفاق تكمن في انه فتحفرصة لرأب الصداع من الطرفين – الحكومة والبنك – فكانت بداية لفترة التعايش والمصالحة بين النظام الجديد والمؤسسة البنكية.[1] مقابل القرض الجديد وبنسبة 6% كقيمة الفائدة ومعتمد الدولة يرفع حركية الأوراق النقدية للبنك.[2]

كما طالبت الحكومة بنسبة فائدة بلغت 1% وهو ما وافق عليه مجلس الإدارة لما يمثله من امتياز ومع حلول عام 1872 وإلى غاية 1880 فإن حركية الأموال والأصول تحكمتفيها القطيعة السياسية والاقتصادية بين الجزائر وفرنسا فالأوساط الاستيطانية بعد فشل ثورة 1871 ونجاح السلطة الجمهورية أصبحت أكثر أمانا وقدرة على تحقيق المشاريع الاستثمارية الاستيطانية عكس السياسة التي تبناها نابليون الثالث القائمة على الجيش والقوة العسكرية ورؤوس الأموال الضخمة[3] فالنظام الجديد اتبع برنامج استيطاني مع بعض أشكال الإدماج السياسي والإداري فوضع إدارة مدنية[4] وتفعيل الاستبطان الرسمي والخاص، لدفع مهاجري الالزاس واللورين إلى الاتجاه نحو الجزائر والاستقرار بها بعد أن سمحت الظروف بعودة الأعمال بشكل سريع وأفاق مشبعة خاصة حين يحقق المحصول الفلاحي لعام 1872 نتائج باهرة [5] وهذا الاندفاع من قبل مجتمع المستوطنين والاقتصاد الاستعماري في سياسة جديدة ستجعل من البنك الجزائري أمام التحديات الخاصة حينما أنشأ بنكا للشؤون الفرنسية (بنك الأعمال الفرنسية) من قبل بنك باريس والبنك الهولندي والقرض الليوني هذه المؤسسات وضعت عام 1872 بسياسة مالية قائمة على تحريك عمليات سريعة وقوية مثلت حسب بوفية Bouvierعصر الأفاق الشاسعة* وأكسب ذلك انطلاق الشركة العامة هي الأخرى خلال سنوات 1864–1869 والتي تمثل العصر الجديد ببذل العديد من المجهودات في عمليات ذات أبعاد معتبرة بهدف دعم الاستيطان وحركية التعاملات المالية[6].

وفي 24 فيفري 1874 وقع اتفاق آخر بين البنك والحكومة تضمن الكيفيات التي يسدد بها 1% من الفائدة على أساس رأس المال الحسابات التي تتجاوز سقف 4 مليون فرنك[7]، ومنذ هذا الاتفاق تزايدت الفوائد بشكل متسارع الأمر الذي دفع البنك إلى تشكيل لجنة داخل مجلس الإدارة لدراسة الوضعية التي

[1] C.A.O.M: 80S 124 ,Conseil d'Administration,Rapport du 30 Novembre 1870
[2] C.A.O.M: 80S 124 ,Conseil .d'Administration Rapport du 9 Mars 1871
[3] Ageron Charles Robert: Histoire de l'Algerie …Op-Cit pp 10 et 13 et Noushi André: la crise commerciale….Op-Cit p 420
[4] Annie Rey-Goldzeiguer: Royaume Arabe…Op-Cit p 473-374
[5] Noushi André: crise commerciale…… ,Op-Cit p 420
* Le temps des plus larges horizons
[6] Bouvier Jean: Naissance d'une banque: le crédit lyonnais: Flammation , Paris 1968 p 83 p 87
[7] C.A.O.M: 80S 124 , Conseil d'Administration délibiration du 9 Mars 1871

تهدد المؤسسة والمساهمين فيها حيث اعترضوا على الاتفاق الموقع في 24 فيفري معتبرين أن الاتفاق زاد من تكاليف البنك والمساهمين.[1]

جدول رقم 89 يمثل تطور الارصدةالحساب البنكي او الفوائد المدفوعة

السنة	حساب الرصيد (بالفرنك)	الفوائد السنوية
1870	4375000	/
1871	4026000	/
1872	5168000	/
1873	2897000	/
1874	13200000	12200
1875	17700000	92000
1876	17659000	137000
1877	17720000	134000
المصدر: C.A.O.M: 80S 125, Conseil d'AdministrationRapport du 22 Mars 1877		

الملاحظة أن المشكل هنا هو الارتفاع المتزايد لمبلغ الحساب في رصيد الخزينة والفوائد المرتفعةعلى القروض فخلال فصل الشتاء والربيع تشهد هذه الفوائد ارتفاعا خاصة حينتشهد الصادرات الجزائرية انخفاظا الى ادنى مستوى في حين ترتفع الواردات إلى أعلى مستوى مما يسبب عجزا حقيقيا يدفع البنك اعباءهو ما يبرزه الجدول رقم95 و الجدول التالي[2]:

جدول رقم 90 يوضح نشاط البنك وحركية الفوائد المترتبة القروض

تاريخ حلول آجال الفوائد	رصيد الخزينة مع فوائدبلغت 4 مليون	الفوائد المدفوعة من قبل البنك 1%
1874/12/31	688353518	1037329
1875/03/31	1280276021	2355756
1875/06/30	1127006151	3135197
1875/09/30	507262376	2250254
1875/12/31	1211057430	1517472
1876/03/31	1928673908	4468688
1876/06/30	1630249962	4380259
1876/09/30	920026694	3475646
1876/12/21	1201985559	1983347
1877/03/31	1376250266	3393738
1877/06/30	1035786287	3253262
1877/09/30	432839254	1751273
1877/12/31	1558659193	1943421
المجموع	**34945642**	
لمصدر: C.A.O.M: CartonB 34 , 127Banque d'Algérie		

التطور الدوري لرصيد الخزينة لدى البنك 1874-1877حيث دفع البنك 34.945.692 فرنك فرنسي.ويمكن رسم مخطط لرصيد الخزينة وارصدة الدائنين لدى بنك الجزائر 1874-1877والتطور الثلاثي للارصدة الدائنة لحساب الخزينة لفائدة بنك الجزائر[3].

[1] C.A.O.M: 80S 125 , Conseil d'Administration Rapport du 22 Mars 1877
[2] C.A.O.M: Carton B 34 , 127 Banque d'Algérie
[3] CA.O.M: Carton B 34 ,127 Traité du 24 – 02 – 1874 entre la Banque d'Algérie et l'Etat français

جدول رقم 91 يبين تطور مبالغ الارصدة الدائنة لحساب الخزينة لفائدة بنك الجزائر

الفترة	قيمة مليون /ف.ف	الفترة	القيمة بمليون /ف.ف
ديسمبر 1874	6.5	جوان 1876	16
ديسمبر 1875	12	ديسمبر 1876	12
سبتمبر 1875	5.01	مارس 1877	14
جوان 1875	11.7	ديسمبر 1877	16
مارس 1876	21		
المصدر: CA.O.M: Carton B 34 ,127Traité du 24 – 02 – 1874 entre la Banque d'Algérie et l'Etat français			

المطلب الثالث: الصعوبات التي واجهت البنك وصراعه مع الادارة الفرنسية

إن التأثير في سياسة القروض سواء بفرنسا أو بالجزائر تحول دون التمتع بسياسة مالية وبنكية فاعلة يمكن أن تؤثر في السياسة المالية العامة. وقد ساعدت الظروف بنك الجزائر، فاثر افتضاح قضية بنك سافوا Savoie وخضوعه للتحقيقات المالية التي باشرتها المؤسسات الفرنسية اضحت هناكقناعة الى أن نجاح القرض العقاري لبنك فرنسا قد يكون له الأثر السلبي على بنك الجزائر وبالتالي ضرورة اللجوء إلى طرائق جديدة وهي إنشاء مؤسسات على غرار المؤسسة التي انشأها لأخوة بريارPereire تحت اسم الشركة الوطنية الجزائرية SGA التي شكلت منافسا حقيقيا كان يحتاجه البنك، خاصة بعد اقدام الشركة الوطنية الجزائرية على الإندماج مع المصرف الائتماني بفرنسا، [1] ومع بروز قضية افلاس مصرف بايوBayeux عام 1865 بدأت الأوساط المالية تطرح فرضية أن يكون مصير بنك الجزائر مصير المصارف والبنوك الفرنسية التي تعرضتإلى الإفلاس[2] على اعتبار أنها تمارس نفس المهام ذات محدودية على غرار المصارف البنوك التي أفلست خلال ازمة 1848 والعاصفة المالية لعام 1865 مما أظهر التناقض جليا بين الشركة الجزائرية وبنك الجزائر نظرا لأن امكانات هذا الأخير غير قادرة على تلبية احتياجات السوق ومواجهة التحديات الجديدة نظرا لضعف الموارد لتي لا تعكس مستوى سياستها.[3]

تمكن فولد Fould من وضع سياسة مالية جذرية لفرنسا من خلال فرض احتكار بنك فرنسا للمعاملات وتوصل إلى وضع نفس الآلية بالجزائر من خلال التأكيد على آلية القروض بالنسبة بنك الجزائر، كان الهدف من وراء هذه السياسة هو الوصول إلى اصلاح عميق وشامل وحقيقي للنظام المالي الفرنسي ولتحقيق ذلك أقدم على تشكيل لجنة داخل مجلس الإدارة لدراسة مشروع الخفض من رأس مال الاحتياط الضامن وتحديده بـ ¼ رأس مال البنك ولقد تضمن تقرير اللجنة الإجابة على الانشغالات المطروحة والموافقة على المشروع السالف الذكر باعتماد نمط مصرف باريس كنموذج لتحديد نسب الاحتياط، خاصة وأن اعتماد نسبة 30% بالنسبة لرأسمال الإجمالي تعتبر نسبة مرتفعة إذا ما أريد القيام

[1]Victor Berard: Description d'Alger et de ses environs: Accompagnée d'un plan et d'une carte dressés, Bastide, 1869, p 166

[2]Gabriel Monod, Charles Bémont, Pierre Renouvin, Sébastien Charléty: "la banque de la province la faillit du comptoir d'escompte"Revue Historique, Vol 280 ,Librairie G. Baillère, Paris ,1988p 469- 474

[3] Jean Baptiste Duvergier: Collection complète des lois, décrets d'intérêe général, traités….,Op-Cit ,p 155

بعملية الدمج بين المؤسستين البنكيتين (الجزائرية والفرنسية)لعدم تعادل النسبتين ولذا اقترح الوزير إدخال تعديلات على القوانين للمنظمة لهذه المؤسسات (بنك فرنسا، بنك الجزائر) [1] صندوق ضمان القروض ونسب الفوائد C.D.P*) [2] وتحقيق أهداف حركة الدورة المالية.

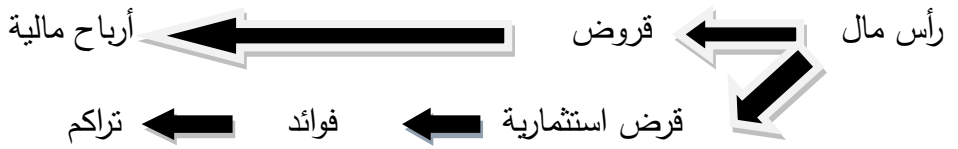

لتحقيق هذه الإجراءات توجه Fould إلى مجلس إدارة بنك فرنسا في دورته المؤرخة في 20 أكتوبر 1860 مطالبا بهذا الإيجار المالي (السلفة المالية) قصد تمكين بنك الجزائر من قرض يجنب الوزارة التدخل لرفع رأسمال ماله ون جانب آخر فإن ضخ 4 مليون في الاقتصاد الجزائري سيدفع بفكرة الاستثمارات ويفعلها داخليا وخارجيا والقضاء على أسباب الضعف المتأصلة في نمو حركية الاستثمارات الفرنسية[3]، وبفضل النجاح المحقق سيتمكن بنك الجزائر من أن يمد قناة مالية لبنك فرنسا، ولتفعيل هذا الاتفاق والتأسيس له قانونيا بين البنكين تم التوقيع على اتفاقيةبين الطرفين يوم 23 أكتوبر 1863 أي بنفس التاريخ الذي قام وزير المالية Fould بتوجيه رسالة إلى إدارة بنك الجزائر يضعهم في صورة الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة البنك قصد تسريع عملية بعثه وتشجيعه بفضل الدعم المشروط له[4].

بالنظر الاتفاقية المعقودة في 23 أكتوبر 1863 فإنها لم تهمل الإشارة إلى دور وزارة المالية ورغبتها في إحداث شراكة فعلية بين المؤسستين والتي وردت في الرسالة الموجهة في 1 أكتوبر 1863 قصد منح المساعدة للتجارة في الجزائربتسهيل عملية تحويل الأموال من بنك الجزائر إلى بنك فرنسا والعكس في حدود المبلغ المقترح والموجود ضمن المخططات البنكية والمقدربـ 4 مليون فرنك كما طالب بفترات تسديد لا تتجاوز 3 أشهر بالإضافة إلى أن البنك الفرنسي سيطبق نفس الإجراءات الخاصة بتحويل الأوراق المالية الجزائري المطبقة على الأوراق المصرفية الفرنسية عى أوراق الصرف الجزائرية الصادرة عن بنك الجزائر، وكذا الآجال المقدرة بـ 3 أشهر وكذا حجم الفائدة حيث تقرر أن يكون نفسه المطبق بفرنسا مع الأخذ بعين الاعتبار دورة الاهتلاك*وتغييرات السوق النقدية.[5]

[1]Mohammed Lazhar Gharbi: Crédit …..Op-Cit p 22,33
*Caisse de dépôt et placement: investisseur institutionnel gérant notamment le régime de rentes
[2]M.Landry: Privilége de la Banque de France .Chambre des Députés N° 4429 Paris1918 pp 2,7
[3]C.A.O.M: 80S Conseil Général de la Banque de France du 22 -10- 1863
[4]C.A.O.M: 80S convention du 23 octobre 1863 entre la Banque d'Algérie et la Banque de France, art N° 1
*الاهتلاك: الهبوط في تكلفة الأصول الثابتة .التوزيع المنتظم للأصول الثابتة أو لتكلفة تاريخية خلال الفترة الإنتاجية
[5]Mohammed Lazhar Gharbi: Crédit..... Op-Cit ,pp 74-75

وبموجب هذه العلاقة بين المؤسستين استفاد بنك الجزائر من نفس النظام المصرفي المتبع في البنوك الخاصة الفرنسية فأصبح الدمج المالي من المستعمرة والوطن الأم والذي كان من بين طموحات المستوطنين ولم يتحقق بواسطة بنك فرنسا أو في طار مؤسساتها بل تحقق بشكل خاص بفضل بنك الجزائر الذي يتبع نفس النظام المتبع من قبل البنوك الفرنسية فيما تعلق بفتح الحسابات البنكية والأرصدة وتنظيم الأعمال طبق لسياسة خاصة، وبالرغم من بنك الجزائر كان بنكا استيطانيا فإنه في معظم الأحيان كان حالة استثنائية تطرح العديد من التساؤلات حول الطبيعة القانونية لقانونه الأساسي، أو كان مفروضا كاجراء لعملية دمجه في البنوك الاستعمارية أم أن بنك الجزائر من خلال تجربته خلال زمن قصير يمكن أن يضيف جهدا لبنك فرنسا وتوسعه نحو الخارج[1].

قصد وضع خطة شاملة للإصلاح المالي، ثم استدعاء جمعية عمومية طارئة في جانفي 1863 ولم يكن من العادة استدعاء الجمعية العامة للمساهمين** وهذا للوصول الى الاتفاق على إدخال تعديلات للحصول على الموافقة على القوانين وللوصول إلى ذلك تم اعتماد استراتيجية فقد تم تقديم عرض حال حول أهمية البنك في تحقيق السياسة العامة الاستيطانية الفرنسية، حيث أشار المدير إلى أن مهمة البنك ظلت بعيدة عن الاستجابة الحقيقية والفعالة لأهداف هذه المؤسسة سواء من حيث المتطلبات التجارية أو القروض العقارية وهو ما أبقاها جامدة في أداءها فعوض أن يقدم لها الدعم المناسب لتنمية سياسة الإقراض فقد ظل البنك يمارس مهام المصارف البسيطة، فكان لزاما على الحكومة الفرنسية الاستجابة المطالبه بحفظ الاحتياط إلى ¼ من مجموع رأس المال العامل والزيادة في هذا الأخير، قصد تحقيق أهداف حركية الدورة المالية.[2]

I- التحديات والمخاطر التي واجهت البنك

رغم ارتفاع التعاملات المالية للبنك بلغت 100 مليون فرنك في السنة [3]فانالتحقيقات خلصتإلى اتهام البنك بعرقلة وتمديد الأعمال في الجزائر خاصة بعد رفض البنك إجراء وقبول عمليات التحويل التي يقوم بها بنك فرنسا للسندات المالية، هذه النتيجة دفعت بالوالي إلى تعيين مستشار اقتصادي ملحق بمكتبه كلف بإعداد تقارير حول التنمية الاقتصادية بالجزائر، مثل أشغال العامة كسكك الحديد- الاستيطان- التنظيم الإداري للمستعمرة-[4]غير أنه في النهايةأنهى أحلامهفإتجه إلى الكتابة الصحفية مع رأي Rey فأراد جريدة الأطلسL'Atlasالناطق الرسمي باسم الديمقراطيين في الجزائر[5] للنضال ضد النظام

[1]J.A.Rey: Les Crises ….Op-Cit ,p 146-147

**وهو ما يمثل السير الطبيعي لسياسة البنك المتميزة بالشرعية القانونية فخلال الحقبة الممتدة بين 1851-1890 كانت الجمعية الوحيدة من نوعها التي تم استدعائها بشكل طارئ، الباحث

[2]Mohammed Lazhar Gharbi: Crédit…. Op-Cit pp18,26

[3]Levasseur.E: la france …….. p 310

[4] MohammedLazhar Gharbi: Crédit ….Op-Cit, 119-120

[5]Annie Rey Goldzeiguer: "les plebiscites en Algeriesous le Second Empire "Revue Historique T 229 ,Librairie G. Bailleère, Presse Universitaire de France ,1963, p124-129

الإمبراطوري وخلال سنوات 1861-1870 ظل يعمل ويطالب لضرورة تطبيق إجراءات أكثر جدية وذات فائدة لتنمية الاقتصاد الجزائري وحارب المكاتب العربية كما وقف ضدالمملكة العربية [1].

شكلت حرب 1870 تحديا حقيقيا للبنك ومسألة صعبة واجهت البنك حيث أنهت مسألة الوفاق والتنسيق الذي كان قائما بين الحكومة الفرنسية والبنك.ففي 23 سبتمبر 1870 وجهت الحكومة الجديدة** رسالة إلى الوالي العام تتهم فيها البنك ومديره Villiers بالولاء للإمبراطور وليس لفرنسا[2]، وقد ظهر العداء جليا أثناء إعداد اللجنة الخاصة لتقريرها المتعلق بمشروع تمديد أجال التسديد لفائدة المدينين حيث أشار المدير في التقرير المقدم للجنة أن البنك يوزع خلال شهر واحد ما يقرب من 16 مليون فرنك فإذا استمرت الوضعية على هذا الشكل خاصة لجوء المساهمين إلى سحب أموالهم، وعجز البنك عن استرجاع الموارد المالية وتحصيلها، فإن البنك سيقوم بغلق شبابيكه ولن يتمكن من مواصلة عمله، [3]مثل ما نص عليه قانون13 أوت 1870 والذي سيعقبه مرسوم تنفيذي بتاريخ 10سبتمبر1870 لتنفيذ هذا الإجراء فكانت النتيجة توقف البنك عن النشاط المالي ومنع تمديد آجال التسديد او الإقراض.[4]

كلف هذا التصرف اتهام مدير البنك Villiers بعرقلة القانون والتأثير على قرار غرفة التجارة المساير لقرار البنك السالف الذكر -خاص غرفة التجارة العامة للجزائر ووهران- والتي اعتبرته صعب تطبيق قد يصل حد الاستحالة .

كما توجه المدير العام بمراسلة ثانية إلى الوالي العام تضمنت تقريرا يوضح استحالة قبول تمديد أجال التسديد على أساس قاعدة: **لا تحصيل للأموال لا منح الأموال**[5]، مما دفع الوالي فارنيWarnierالمعين في 04 سبتمبر 1870 من طرف حكومة الدفاع الوطني إلى فتح تحقيق واستشارةشملت رجالالمال والتجار والبنوك وتوصل الى ان مدير البنك لم يكن يهدف من وراء هذا الاجراء حماية البنك بل رقلة المشاريع الصغرى المتمثلة في تحويل الأموال من وإلى فرنسا استنادا الى نص القانون الصادر في 13اوت 1870 والمرسوم االتنفيذي الصادر في 10سبتمبر1870 [6].أما البعض الآخر من المساهمين والزبائن أساسيين فاعتبروا ان المدير مصيب في رأيه على أساس أن البنك مؤسسة مالية وليس مؤسسة خيرية.[7]

---

[1]Cat Édouard: Biographie Algeriennes ,colon , fonctionnaires , savants , commercants et Industriels ,Imp de l'Algerie Nouvelle , Alger 1900 , p 246-247

**حكومة الدفاع الوطني (بالفرنسية Le Gouvernement de la Défense nationale) أو الحكومة المؤقتة لعام 1870: هي حكومة تشكلت في باريس بتاريخ 4 سبتمبر 1870، أثناء الحرب الفرنسية البروسية، بعد استسلام نابليون الثالث في معركة سيدان، وبعد إعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة في بلدية باريس. دامت الحكومة 130 يوم، حتى 12 جانفي 1871.

[2]Jules le Chevalier: Rapport au Duc de Broglie sur les questions coloniales, T1 Imprimerie Royale Paris ,S.D ,p 279

[3]André Goumain-Cornille: les Banques Coloniales, librairie de la société du Recueil général des lois et arrêts1903 ,Californie .USA 2008 ,p XIII -60

[4]C.A.O.M: 80S 124 Traité du 26 -10- 1870 entre la Banque d'Algérie et l'Etat Français

[5]M.A.Noirot: Op-Cit ,p74

[6] CA.O.M: 80S 124 Traité du 26 -10- 1870 entre la Banque d'Algérie et l'Etat

[7]Mohammed Lazhar Gharbi: Crédit.....Op-Cit p 144

لهذا لم يكن هدف وارنيWarnier اتهام المدير وإنهاء مهام فقط بل كان يهدف في الاساس الى تحطيم المؤسسة الماليةأي بنك الجزائر، من خلال تحويله من مؤسسة امبراطورية البنك جمهوري [1] فمعاملاته برفض حوالات الخزينة الصادرة عن الحكومة الجديدة، وصفت بانهتمرد على النظام الجديد اي حكومة الدفاع الوطنية[2] وموقف سلبي فيأوقات حرجة من تاريخ الأمة الفرنسية*، [3]، واستند وارني أساسا على الشكاوي المقدمة من قبل الأشخاص الطبيعيين والمقاولون وأشغال العامة والتجار الصغار والتي تضمنت نقد لا للكيفية التي قدمت بها القروض سنوات الازمة 1868 بل رفض البنك قبول السندات الصادرة من البنك الفرنسي رغم قلة الإصدار لهذه الأوراق والسندات النقدية التي كانت قبل سنة 1870 حيث يتم تداولها بفرنسا فقط وليس بالجزائر، مستفيدةمن أسعار الصرف المدَعمة، –رغم ان بنك الجزائري كان من حقه عدم قبول هذه السندات– مما جعله في مواجهة الإرادة السياسية الجديدة وليس في مواجهة رجال الأعمال الخواص بالجزائر مثلما كان قبل سنة 1870[4] وتبعا لهذا التقرير خلصت حكومة الدفاع الوطني إلى ضرورة حل البنك وإنهاء وجوده على غرار النظام الإمبراطوري الذي بقي البنك مخلصا له فاصدر Warnier قرارا بحله وإعادة تنظيمه كمؤسسة للنقد والقرض الوحيدة بالمستعمرة.[5]

الامر الذي دفع بمدير البنك إلى توجيه رسالة إلى الوالي العام يوضح فيها موقفه من القضية معتبرا أن الهجوم الذي شن على المؤسسة مرده إلى سوء النية لدى المناوئين للبنك إلى جانب الجهل الكامل بالمبادئ النقدية وآليات العمل البنكي التي تحُكم سير البنوك والامتيازات الممنوحة لها، مبينا حقيقة المؤسسة على أنها مؤسسة خاصة ذات طبيعة حكومية وليست سياسية، فهي ليست وسيلة في يد النظام الإمبراطوري وعليه لا يمكن أن تكون إلى جانب النظام الجديد[6] تستند في التسيير الى قانونها الأساسي[7]** الأساسي[7]** ووظيفتها البنكية المستقلة، فهي ليست مؤسسة بنكية تابعة للدولة سواء للنظام القديم أو الجديد ولكنه بنك خاص حيث يجب الحفاظ على آلية عمله وكانت المراسلة اجراء مكن البنك البقاء ومن احتمال الحصول على تنسيق مالي تمثل في اعارة تجارية.[8]

---

[1]André GoumainCornille: Op-Cit p 275

[2] Garrot Henri: Histoire générale de l'Algérie,Impr. P. Crescenzo, 1910,p 934-935p1066

* وهو الشعار الذي رفعته الشخصيات الراسمالية ضد البنك على اعتبار انه لا يحقق طموحات المستوطنين في دعم مشاريع الاستيطان الفلاحي

[3]Arthur Savaéte: "la Transformation nécessaire de la banque de l'Algérie en succursales de la Banque de France" , Revue du Monde Colonial Asiatique et américain ,organe politique ,Vol 3 ,bureau de la revue du monde Colonial ,Paris 1860 , pp 113et suit .et l'Algérie agricole commerciale , Industrielle, Vol 3 ,bureau de la Rédaction, Paris 1860 p49

[4] Mohammed Lazhar Gharbi: Crédit.....Op-Ccit p 122

[5]C.A.O.M: 80S 415 lettre du Préfet Warnier au Gouvernement Général date de 23-09- 1870

[6]C.A.O.M: 80S 415 lettre de Villiers au Gouvernement Général de l'Algérie daté du 04-10- 1870

**وهو القانون الصادر 04 اوت عام 1851 الصادرة في BG رقم 257 والذي يتضمن التسمية ونوعية النشاط والعلاقة مع بنك فرنسا جانب Louis Pinson de Ménerville Charles législation Algérienne:

Op-Cit ,pp 19et suit..... Premier Supplément ,Manuel.

[7]Charles Louis Pinson de Ménerville: législation Algérienne,Premier Supplément ,Manuel ……: Op-Cit ,pp 19et suit

[8] J. A. Rey: La Banque en Algérie. Réplique [in support of his "Réflexions" ,Dubo Librairie Edireur , Alger 1858,pp13-16 **et** Bonin Hubert. Les banques et l'Algérie coloniale: mise en valeur impériale ou exploitation

II- البنك في مواجهة الازمة الكارثية 1867

1- موقف وتصرفات بنك الجزائر خلال أزمنة 1867حدد البنك موقفه:

- إن أزمة 1867 كانت بالاساس أزمة فلاحية إنعكست أثارها على كل القطاعات بما فيها قطاع المالية[1] والقانون الأساسي بالبنك يمنع التدخل في هذه الأحوال فكان بذلك عائقا أمام مساعدة الفلاح وانعكس ذلك على الريف الجزائري. فالملكية الخاصة في الجزائر لا تتميز بطابع القانونية الشرعية مما خلق مشكلا بالنسبة لسياسة الاقراض عامة وتنظيم الحياة المالية بالخصوص غير ان هناك اقبال على الاقتراض حيث بلغ حجم المبالغ المقرضة بـ 3% شهريا اي 36% سنويا مما كشف على اهمية السوق الجزائرية رغم الازمة[2].

- - ان التوقيع على الاتفاقية بين وزارة الجزائر والمستعمرات وادارة القرض العقاريلفرنسا في 25 جانفي 1860 قد تضمنت الاتفاقية اهداف تمديد نشاط المؤسسة والقرض الطويل الامد وقد وضح المدير للمجلس للتحفضات والاختلافات:

- في الجزائر لا يمكن تجاوز الفوائد المحددة 5% من الكتلة النقدية مقارنة بالمتواجدي على الاراض الفرنسية خاصة او في الجزائر باعتبارها بلدا مفتوحا على جميع الاحتمالات .الفوائد يمكن ايصالها الى 8 % عوض 5% وهي النسبة المحددة بفرنسا[3].

السنوات	1861	1862	1863	1864	1865	1866	1867	1868	1869
المبلغ	291800	627900	533900	861700	940200	434700	536700	1079000	5047000
المصدر: Plessis Alain: Op-Cit,p 295									

جدول رقم 91 يبرز تطور حجم المبالغ المقرضَّة من قبل البنك للتغطية على حجم الكارثة

هذه العوائق حالت دون التدخل لإنقاذ الموسم الفلاحي وخلفت كارثة غذائية وبشرية، فقد تخلى البنك عن سياسة تحفيز الاقتصاد مفضلا عدم المجازفةالامر الذي دفع السلطات الفرنسية آنذاك إلى اعتماد بعض احلول عام 1869 بإنشاء شركات القرض الفلاحي، وتعاضديات وشركات احتياط SPA.[4]غير أن كل التقارير كانت تفيد إلى أن البنك كان باستطاعته التدخل وتقديم المساعدة إلى الاقتصاد الجزائري حتى ولم يستطيع التدخل في مجال الفلاحة باعتباره بنكا تجاريا وذلك من خلال تطوير صيغة القرض التجاري، وحتى المساهمون والتجار لم يقدموا أدنى دعم بل فضلوا سحب أموالهم بدل تدعيم القروض والزيادة فيها،

impérialiste ?. In: Outre-mers Revue d'histoire , tome 96, n°362-363, 1er semestre 2009. L'Atlantique Français. pp. 213-215

[1]Noushi André: Enquête ……..pp 338et 378

[2]Rambaud de Larocque: Etude sur la societe de Credit Foncier en France, larose, Librairie editeur, Paris ,1874 ,p139

[3] Jean-Baptiste Josseau: Institution de credit foncier et agricole dans les divers états de l'Europe, Impremerie Nationale, Paris ,1851 p XXV

[4]Picart Paul Ernest: Op-cit pp 134- 136 et Annie Rey-Goldzeiguer: Royaume Arabe……Op-Citp 488

هذا التخوف والخشية من فقدان رؤوس الأموال تكشف عن ضعف الأداء الاقتصادي للبنك حيث فضل الاستمرار في التفاوض مع الحكومة حول مشاريع جديدة للقانون الأساسي بدل التدخل في الأزمة التي كانت تعصف بالمستعمرة ككل وانعكاساته على المجتمع الجزائري.[1] فقد كان من الممكن ان يتدخل البنك لعلاج الامثل من خلال تنظيم الحياة الاقتصادية للاوربيين والاهالي على حد سواء من خلال وضع مؤسسات بنكية للاقراض[2]

لكن احجام البنكعن التدخل كشف عن حقيقة أن البنك يملك القدرة على الضغط على النظام الجديد الذي بدأ يشعر بضرورة إنهاء هذا العائق أمام الاقتصاد خاصة والاستيطان بصورة عامةويبرز التناقض الحاصل في نشاط البنوك وفروعها وحقيقة الادعاءات بان الأزمة أثرت على مداخيل البنك، فقد حقق فرع قسنطينة أرباحا رفعت من مداخيله بـ 8837277فرنك /77 سنتيم رغم الثورة والانتفاضة التي تهدد الوجود الفرنسي كلية ويمكن تفسير ذلك بلآتي:

التفسير الأول: أن المناطق الشرقية غنية بطبيعتها حيث شهدت توسعا للاقتصاد الاستعماري[3] إذ شكلت الشركة العامة الجزائرية استيطانا واسعا حيث ارتفعت من 87 ألف هكتار في الشرق القسنطيني في حين لم تكن تملك 13000 هكتار في لكل من مقاطعة الجزائر ووهران، إذ شهدت المنطقة نمو حقيقيا في التبادل المالي واستثمارات والقروض الاستثمارية فهي المنطقة الوحيدة التي جهزت بفرعين فرع قسنطينة وفرع عنابة.

التفسير الثاني: أن تفسير الارتفاع المفاجئ لاحتياط الصرف بفرع قسنطينة عام 1871 كانت نتيجة حتمية لأزمة 1867 إذ تميزت سياسة الفرع بالمرونة ففي أعماله التجارية المالية خاصة في علاقاتها مع المقرضين والديون ومستحقاتها من الأقساط هذه الإستراتيجية المحددة أشار إليها المدير العام للبنك في تقريره في نهاية السنة المالية 1871 "أن البنك رغم احتفاظهبالأمل في زوال الأزمة المالية فإنه قام بتقديم تسهيلات وتمديد آجال التسديد للأقساط"[4] وقد حاول البنك أن يستعيد عملائه من المساهمين الذين اتجهوا إلى بقية المؤسسات الماليةوبعض الأقساط غير المسددة في المناطق الأخرى إلا أنه فشل.

اكد مدير البنك "... أنه رغم الأزمة الاقتصادية التي كانت تعصف بالاقتصاد الجزائري فإن البنك لم يشهد أيه خسارة حقيقية مما أبقاه على هامش المجتمع الاهلي وحتى الاقتصاد الكولونيالي..."فنائب المدير للدراسات L.Paysantللبنك كشف عن ضعف البنك وعدم كفاءة المدير في منع الكارثة الاقتصادية[5] حيث وجه نداء للرأسمالين نهاية عام 1869 في الوطن الأم يطالبهم فيه بتقديم الدعم للاقتصاد الجزائري مشيرا الى ان عملية الاستثمار والاقراض مضمونة النتائج على خلاف بقية الدول، خاصة في قطاعالأشغال الكبرى التي تدر ربحا مضاعفا من خلال إنشاء مؤسسات وأشغال يمكن أن

[1] A.M.F 65 Rapport Conseil d'Administration a l'Assemblé Générale, du 26 Nov 1867
[2]Bourguet Marie NoêlleNordman. Daniel panayotopoulosvassilis .SinarellisMoroula: Op-Cit p 436
[3]Jourdan Joseph: Op-Cit, p11.30
[4]A.N.F 65 AQA 171 Rapport du Conseil d'Administration a L'Assemblé Générale du 30 Novembre 1871
[5]Enquête sur le commerce et la navigation de l'Algérie: Mars-avril, 1863 ,Op-Cit , pp 156-158

تكون ذات انتاجية عالية.[1]عوض أن يقوم البنك بتقديم الدعم للبلد المنهار اقتصاديا واجتماعيا فضل انقاذ الأعمال المالية ووجوده خاصة بعد تاثر صادرات القمح ونفاذ مخزون الجزائريين، [2]وهو ما سيعرضه للصعوبات جديدة عبر عنها أندري نوشيه: من الحرب إلى الثورة delaGuerre a la Revolution[3]وبين الجدول التالي كيف واجه البنك هذه الأزمة والتي لم ترقى الى مستويات المسؤولية للتخفيف من المعاناة وهو ما سيدفع بعد 20 سنة من النشاط إلى التقليل من منح القروض بطريقة ملفتة للنظر.[4]

جدول رقم 92 يبين حركية القروض رغم تاثرها بالازمة الاقتصادية

الفرع السنة	الجزائر	قسنطينة	وهران	مجموع السحب	عدد اصول الحسم
1866	3427890907	3460015128	2745066801	9632972736	121586
1867	3149239303	3717163335	2883926987	9750329625	118872
الفرق	-278651504	+257148228	+138860186	+117356889	- 2714
Noushi André: enquête ……..p, 393 et Mohammed Lazhar Gharbi: Crédit…. Op-Cit ,p 61					

الملاحظ من الجدولين ان هذا النمو في الأقساط لا يمكن تفسيرها أمام ارتفاع السحب وحقوق السحب الخاصة في بنك قسنطينة في عام 1871 [5] خاصة وان المنطقة الوحيدة التي شهدت ثورة هي المنطقة الشرقية بما تخفيه من تناقضات الاجتماعية والاقتصادية جعلت الكل يهتم بالابقاء على الاستقرار المالي وتقديم الدعم والمساعدة وتفعيل القوة العسكرية والإدارية لمنع ثورات اخرى وكذا تدعيم الحوافز المالية[6]

جدول رقم 93 بوضح حجم الحسم للبنك الجزائر خلال سنوات 1870 – 1871

الفرع السنة	الجزائر	قسنطينة	وهران	عنابة	مجموع السحب	تأثير السحب
1870	4450469056	4682079756	4497490337	1685125567	15315164705	178757
1871	4295171285	5565807533	3894903282	1337229526	15093111626	111098
الفرق	-155297760	+883727777	-602587055	-347796041	-222053079	-67659
المصدر: Mohammed Lazhar Gharbi: Crédit….Op-Cit , p 63 d'après le rapport du Conseil d'Administration a l'Assemblé Généraledu 30 novembre 1870 et 30 Novembre 1871						

أمام فشل سياسة الاقراض المتبعة من قبل البنك عام 1871 فإن السكوت الذي أبداه الدير وسياسة التضليل التي اتبعها خلال عرضه للتقرير أمام مجلس الإدارة والجمعية العامة في وقت شهدت فيه البلاد سياسة عدائية من قبل الجمهورية الثالثة اتجاه كل المؤسسات لرأسمالية الكبرى وخاصة الشركة العامة الجزائرية SGA التنظيم المالي الثاني في المستعمرة بعد البنك، فتقرر في 16 سبتمبر 1870 متابعة البنك أمام سلطة الضبط المالية[7] وكان دور الصحافة التي اعتبرت أن التصرف الذي قام به البنك خلال

[1]Akhbar du 8 juin 1869 rapport de la Banque d'Algérie
[2]Frémeaux Jacques: op.cit p 171
[3]Noushi André: enquête ……..p, 393 et Mohammed Lazhar Gharbi: Crédit…. Op-Cit ,p 61
[4] A.N.F 65 AQA 171rapport du Conseil d'Administration a l'Assemblé Générale Novembre 1870- 1871
[5] Marcel Emerit: ''La question algérienne en 1871'',Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine Année 1972 19-2 pp 256-264
[6] Mohammed Lazhar Gharbi: Crédit …… Op-Ci,p66
[7] GF: Annales de l'Assemblé Nationale. ….Op-Cit p366

الازمةلا يعكس سياسة البنك بل عمل على تدمير التجارة في المدن الجزائرية انتهى بمحاصرة البنك في ساحة الجمهورية[1].

2- الازمة الاقتصادية وتأثيراتها على الحياة المالية في الجزائر

عمل البنك استعادة عافيته التجارية والمالية بفضل أقدام فرنسا عى امتصاص ازمة، [2]وبإنتهاجه لأسلوب بنك فرنسا في التعامل مع سكان الجزائر من تجار ومزارعين وهو ماادرجه المدير العام في تقريره للجمعية العامة[3] إذ تمكن البنك من وضع حد لمشاكله الخاصة من خلال استغلال كل الظروف التي واكبت عام 1872 وتجاوز بذلك أزمته وتناقضاته مع ممثلي الجمهورية الثالثة من خلال استحداث آلية التسبيق المالي للحكومة الجديدة قدر المبلغ بـ 12 مليون فرنك إعلان ولاء للحكومة الجديدة ،لكن الشركة العامة لم يكن لها الحظ نفسه في تجاوز الأزمة والتعقيدات التي صاحبت نشاطها حيث دخلت بدءا من عام 1870 في مواجهة مصاعب حقيقية انتهت بتصفيتها[4].

شهد البنك العديد من التحويلات والتعديلات في هياكله وفي استراتيجيةعمله ابتداء من عام 1872 حيث دخل في حركية جديدة داخل أروقةالحكومة وإدارتها تمثلت في فتح المجال لأول مرة أيام شخصيات جديدة على شكلPorcellaga,Alcay وSarlandeشكلوا نقلة نوعية في أداء هذه المؤسسة المالية، إلا أن الأزمة الجديدة لسنة 1875 وتراجع أرصدة البنك دفعت به إى البحث عن بدائل جديدة.[5] قد أثرت الأزمة على المنطقة الشرقية مقارنة ببقية المناطق إذ سجلت قيمة الودائع عام 1875 تناقضا بلغ – 27.3% كما تراجعت قيمة القروض بـ 22.7% عام 1875 و39.8% عام 1876 وللوصول إلى تحديد أسباب هذه الأزمة يمكن الإشارة إلى أن مدير البنك قد توصل إلى تفسير لهذه الظاهرة، ظاهرة تراجع الأرصدة فأشار إلى أنها تعود بالدرجة الأولى إلى ضعف المحصول الفلاحي خاصة في الجهة الشرقية التي أثرت على الاقتصاد بشكل عام واستعادة القروض بشكل خاص[6] كما يمكن تفسير لهذه الأزمة بأسباب خارجية أيضا فالأزمة التي أصابت فرنسا جراء الأزمة الفلاحية العالمية لعام 1873 انتقلت الى الجزائر[7] حيث أشار الكثيرين المؤرخين إلى أن حقيقة الأزمة المالية الجزائرية تعود بالأساس إلى الأزمة العالمية 1867-1868 هذا الخلل الاقتصادي انتقل إلى الجزائر عبر جسر مرسيليا والتي كانت تمثل المسرح الواسع لفرنسا[8] إذ تراجعت أسعار الحبوب بصورة واضحة حيث بلغ سعر القنطار من القمح

[1]Akhbar du 17 septembre 1870
[2]Noushi André: la crise……OP-Cit,p421
[3]C.A.O.M.80 S 5 P.V de l'Assemblé Générale du 30 Novembre 1872
[4]GA: Chambre de commerce d'Alger ... Alger le 30 décembre 1872. Projet de rapport à la chambre de commerce commerce en réponse au questionnaire de M. le gouverneur général civil de l'Algérie." Question de l'alfa", 1872
[5] Amédée Desjober: La Question d'Alger. Politique. Colonisation. Commerce,Bufartlibrairie,Paris ,1877,pp12-14 14
[6]A.N.F 65 AQA 171 Rapport du Conseil d'Administration a l'Assemblé Générale du 28Nov 1875
[7]Noushi Andre: la crise …… Op-Cit ,p 412
[8]A .N.F: 65 AQA 171 Rapport du Conseil d'Administration a l'Assemblé Générale du 28Nov 1875

25.26 فرنك بعد أن كان سعر 36 فرنك والشعير 718 فرنك للقنطار، بعد أن كان 24.75 فرنك للقنطار ليصل التراجع أوجه إلى 1850 فرنك/قنطار قمح و11.19 فرنك/قنطار شعير.[1]

كما خضعت المحاصيل الأساسية الى سلسلة من تلاعبات المضاربين الذين كانت تربطهم علاقات تجارية مع غرفة مرسيليا للتجارة، فانعكس ذلك على الكثير من السماسرة فسمسار غرفة Signoret أعلن افلاسه وانتقل الإفلاس إلى وكالات السمسرة Baltandier وBuisson حيث وجه مدير بنك الجزائر العديد من المراسلات لفرع قسنطينة قصد التدخل لانقاذ هذه المؤسسات من الكارثة المالية، إذ تم إنهاء مهام مؤسسة Signoret التي قبلت عمولة 500 ألف فرنك، كالأصول المسحوبة من فرع قسنطينة من قبل Buisson.[2]

أول غرفة تجارية أصابتها الأزمة هي غرفة التجارة Baltandier والغرفة الثانية Buisson وهي التي يتواجد مقرها التجاري بقسنطينة وأصابت الأزمة بقية السماسرة أمثال مسرينMasrine وأخوه غير الشقيق Abbadie[3] وLaplenet Carriere المتواجدين بسكيكدة وحتى رجال المال والبنوك الخاصة تأثروا بالأزمة فقد تأثر Fornarier بالجزائر العاصمة وAboucaya وPuech بقسنطينة وحيث توقفFornarier عن تسديد ديونه واقساطها يوم 17 ماي 1875 بعجز بلغ أزيد من مليون فرنك[4].

هذا الإفلاس للبنوك الخاصة في خريف 1875 كان له الأثر على النشاط التجاري والمالي لبنك الجزائر وبقية المؤسسات الاخرى وبعد المنطقة الشرقية انتقلت الأزمة إلى الجزائر العاصمة حيث أعلن المدير العام في مراسلته المؤرخة في 18 ماي 1875 لمجلس الإدارة أن الوضعية أصبحت كارثية خاصة بعد انتهاء التعاملات مع مؤسسة Baltandierبعد المطالبة بتصفيتها[5] بعد أن انعدمت الضمانة الممنوحة الممنوحة للبنك ويجب منح التسهيلات السيد Abbodie[6] كانت عملية التصفية تنذر بآثار مأساوية لبعض التجار خاصة أولئك الذين تربطهم علاقات مع مؤسسة Fornarier وLenne.

إذا كانت الأزمة في بدايتها تجارية محضة ،فقد تحولت عام 1875 إلى أزمة مالية حين قرر البنك التقليل من السحب الخاص ومنح القروض اضافة الى قرار بإنشاء فرع سكيكدة محل مؤسسة Picon غير أنه تراجع وفضل تأجيره.[7]وقد فسر هذا الإجراء وهذه السياسة بقوله: "أن الكثير من الفلاحين والمالكين قاموا بتخزين انتاجهم في هذا العام 1875 على أمل ارتفاع الأسعار وبالتالي تحقيق الفائدة[8] غير أن النتائج كانت مغايرة لأمالهم فقد كانت أزمة جديدة بثوب جديد تشبه أزمة 1867-1869في نظر الكثيرين".[9]

---

[1]NoushiAndre: la crise……..,Op-Cit p 428
[2]C.A.O.M. 80S 125 Conseil d'Administration du 14 Mai 1875
[3]Noushi: la crise …..Op-Cit , p 413
[4]Noushi: la crise,….Op-Cit , p 412- 413
[5]C.A.O.M: 80S 125 Conseil d'Administration du 1 Juin 1875
[6]C.A.O.M: 80S 125 Conseild'Administration du 1 Aout 1875 1875 مراسلة المدير المؤرخة في 15 اوت
[7]C.A.O.M: 80S 125 Conseild'Administration du 1 Mai 1875
[8]C.A.O.M: 80S 125 PV de la Assemblé Générale du 27Nov 1876
[9]Annie Rey-Goldzeiguer: Royaume Arabe … , p 474

جدول رقم 94 يبرز تطور ظاهرة الحسوم المالية ونسبها المئويةخلال سنوات الازمة

السنوات	1857	1858	1859	1860	1861	1862	1863	1864	1865
ن%	6 ,15	3,70	3,45	3,63	5,52	3,77	4,64	6,50	3,72

المصدر: Mohammed Lazhar Gharbi: Crédit……. Op-Cit , p 79

III-ازمة البنك الجزائر وقضية الدمج المالي النقدي

شكل ارتفاع رأسمال الخزينة التي تم رصدها في البنك خلال فصلي الشتاء والربيع سيؤدي إلى ارتفاع رصيد الخزينة، ممايمثل كارثة حقيقية لحركية االمعاملاتخاصة وأن هذا الارتفاع صادف الأزمة المالية فسنوات 1875-1876حيث كانت سنوات استثنائيةمن حيثالأعمال ولمداخيلالضعيفة إضافة إلى سياسة تجميد أرصدة الخزينة مما حرم البنك من مبالغ هامة.[1]

اذ يعود السبب الرئيسي إلى أن المنطقة الشرقية شهدت تراجعا فضيعا في الإنتاج وبالتالي تسديد القروض مع الفوائد مما دفع البنك إلى المطالبة بضرورة مراجعة الشروط المتبعة في آلية عمل ارصدة الخزينة فإن اللجنة المشكلة لهذا الغاية اقرت بضرورة مراجعة الشروط المتبعة والابقاء على الحساب الخاص بالخزينة مع الشروط الواردة في اتفاقية 24 فيفري 1874 الأمر الذي سيدفع البنك إلى محاولة إدخال بعض التعديلات على الاتفاقية خاصة بعد أن بلغ رصيد احساب عام 1877، 24 مليون فرنك بزيادة قدرت بـ 7 مليون فرنك مقارنة بالسنة الماضية[2]، غير أن وزارة المالية ظلت على موقفها الرافض لا لا تغييررغم الأزمة المالية لاعتبارات سيادية والتخوف المستمر من مؤسسة ذات المنشأ الامبراطوري، والدليل على ذلك هو نهاية الشركة العامة الجزائرية التي تم حلها وحولت إلى الشركة الجزائرية التي فشلت في بناء علاقة مالية مصرفية مع البنك.[3]

فالوضعية العامة للجزائر وخيارات النظام الجمهوري كانت تشجع الاستيطان الجزئي البسيط وترفض الاستيطان الرأسمالي[4] وهو ما لم يسمح بمناقشة أو تعديل لي سير العملية المالية للبنك، فرغم الحجج والمحاولات المستميتة التي قامت بهاهذه المقاولة المالية إلا أن كل المؤشرات كانت سلبية فخلال سنة 1873 وجه المدير العام للمجلس الإداري للبنك العديد من المراسلات تضمنت الصعوبات التي تعترض البنك خاصة انعدام الثقة لدى وزارة المالية لسماع مطالب البنك خاصة عام 1874 حين أجبرته الحكومة على فتح فروع جديدة بينما لم يسمح بزيادة في رأس المال ولا تمديد فترة الامتياز الممنوح لها، وهو ما دفع البنك عام 1877 إلى طلب تمديد فترة الامتياز لمدة 20 سنة والسماح له بإدخال تعديلات على القانون الداخلي بناء على توسيع أنشطة البنك[5]، هذه المطالب دفعت الحكومة التي تكليف الفرع الخاص بالمالية بوزارة المالية إلى اعداد دراسته قصد إذابة بنك الجزائر وإدماجه في بنك فرنسا. فإنشاء الحكومة الفرنسية لفرع من بنك فرنسا بالجزائر يشكل تحديا مستمرا لبنك الجزائر.

[1] Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: 1860-1866….,Op-Cit ,pp 49-54

[2] Dalloz Ainé: Recueil critique de jurisprudence et de législation et de doctrine , Bureau de jurisprudence générale ,Paris ,1870 , pp 82-83

[3] GGA: Recueil des voeux d'intérêt général, exprimés par les Conseils Généraux des trois provinces de l'Algerie, Imprimerie Imperiale, Paris , 1877 p45

[4] MohammedLazhar Gharbi: Crédit…..Op-Cit, p 166

[5] Albert .J: Journal La France financière du 1 3 -12 – 1874

كتبت جريدة la france financière أن عملية دمج البنكين عملية ضرورية لدمج البلدين أن فرنسا والجزائر[1]، وهو نفس الخطاب الذي ساد الأوساط السياسية ورجال الأعمال في الجزائر خلال السنوات السالفة حيث تضمن هذا المشروع إغراءات كثيرة خاصة رفض حساب الفوائد وتنظيم القروض وتوسيع قاعدة التعامل النقدي لإيجاد الحبل السري بين البلدين l'effet d'un cordon sanitaire qu'on établirait entre les deux pays وفي العدد اللاحق من الجريدة أشار الكاتب ذاته أن توحيد المؤسستين سيستجيب لنمو الاقتصادي الصناعي والتجاري للمستعمرة ولذا أصبح بنك فرنسا مجبرا على توسيع مجال نشاطه إلى الضفة الأخرى من المتوسط ليس يطلب من الجزائر بل يطلب من دوائر المال وفرض على الأوساط المالية الفرنسية مواقف جديدة تجاه الجزائر[2].

حيث تم الإبقاء على المعاملات التجارية بالجزائر تحت سلطة إلا دارة غير المباشرة لبنك فرنسا وتم جمع هذه المعاملات داخل بنك الجزائر مما مكن البنك من احتمال الحصول على تنسيق مالي تمثل في إعارة تجارية للقروض.[3]

وبموجب المراسلة المؤرخة في 23 أكتوبر 1863 أبلغ وزير المالية مسؤولي البنك بقراره المتعلق بالاتفاق المشترك بين مدير البنك والوزارة والقاضي يطرح 2000 سهم لجلب مصادر مالية جديدة تضاف إلى المساعدة الحكومية، فقرر مدير البنك أن يكون لرأسمال الخزينة العمومية مصدره الأموال المتأتية من قباضات المقاطعات الثلاثة وأن تبقى هذه الفروع مصدر خزينة البنك أما رؤوس الأموال الحكومية والتي وقعت في خزائن بنك الجزائر، فستوظف دون فوائد كما أن رؤساء خزائن المقاطعات مجبرون على التنسيق مع إدارة البنك وفروعه على أساس كمحافظين للحكومة، إذ سيستفيد من رأسمال مجاني والذي سيكون مادي ومعنوي من خلال الثقة الائتمانية التي تمنح لها من جانب الحكومة، فيما يتعلق بإدارة الأموال والقيام بالعمليات المخالصة عبر كامل التراب الوطني.[4]

أصبح تاريخ 23 أكتوبر 1863 التاريخ المفصلي في أهميته بالنسبة للمؤسسة البنكية على غرار تاريخ 04 أوت 1851 فبعد 12 سنة سمح Fould بتمثيل جديد لبنك لجزائر، حيث قدم دفع حقيقي في الوقت الذي كان فيه مهددا بالجدال والضجيج المالي والنقدي، لقد كانت رياح الخوصصة والاتجاه الليبرالي التي هبت على الاقتصاد الفرنسي والتي حملتها عودة Fould إلى ميدان الأعمال عام 1861 قد شجعت على إحداث قفزة في مجال العمل الماليفقررالغاء كل العراقيل التي كانت تهدد البنك فمنحت قراراته الليبرالية للبنك والحرية في النشاط والتحصيل المالي والاستفادة من احتياطات الخزينة العمومية، والدعم المالي للبنك الفرنسي حيث سمح له باستعمال الأرصدة المالية الموجودة لدى مصارف البنك بالجزائر[5] هذا

[1]C.A.O.M: 80S 124 Conseil d'Administration du 18- 09- 1874
[2]C.A.O.M: 80 S 125, Conseil d'Administration. du 22 janvier article de Albert .J: "La France financière du 13 - 12 – 1874"
[3]Ganzin Eugène: Op-Cit , p8
[4] C.A.O.M: 80S122 Conseil d'Administration de la Banque du 23 -10- 1863
[5]Denizet Pierre: Essai sur les banques coloniales, Thése de Droit ,Pédone, Paris, 1899 p 23

الإصلاح اقتضى إعادة النظر في القانون الأساسي بإصدار قانون جديديعتمد على قرار وزير المالية الذي سبق وأن أصدر قرارات ليبرالية لفائدة البنك تكرس التوجه الليبرالي للبنك، ومساعدته، غير أن هذه الإجراءات لم تحل المشاكل المطروحة إذ توجب عقد جمعية عامة للمساهمين من أجل المطالبة بإعادة النظر في رأس المال الاحتياطي وتمديد فترة السداد إلى 20 سنة[1] وقد ساعدت هذه التوجهات سياسة الإمبراطور نابليون الثالث التي كانت في معظمها تتجه إلى القيام بإصلاحات حقيقية تضمن للبنك البقاء ولسياسة فرنسا الاستيطانية الاستمرارية من خلال الاعتراف بحق الأهالي لاستفادة من الإجراءات المالية بالمقترحات التالية:

أولا: الزيادة في احتياط الصرف بواسطة خصم 5% من حصة الفوائد المحققة والتي تزيد عن 6% من الفوائد الممنوحة للمساهمين.

ثانيا: إيجاد رأس مال خاص بالتعاضد والتعاون في شكل حساب لمعاشات العاملين والمساهمين في البنك.

ثالثا: تخصيص أموال لتسديد استهلاك الدين على أسعار العقارات، المحصلة من قبل البنك في المقاطعات الثلاث وهي النقطة الخاصة بسياسة الاحتلال .[2] فتاريخ 1 نوفمبر 1876 وهو التاريخ النهائي لمثل هذه المبادرات.[3] فالأموال المتأتية من المؤسسات المالية الكبرى قصد تسهيل الحصول على قروض مفتوحة في هذه الصناديق والحسابات في إطار الأشغال ذات المنفعة العامة.[4]

IV- التحقيق المالي عام 1865 وتمديد امتياز بنك الجزائر.

وافق وزير المالية على الاقتراحات التي تقدم بها بنك الجزائر نزولا عند رغبة المساهمين من مداولتهم عام 1863 وفي المقابل طالبه بتعميق الإصلاحات والقيام بدراسات بهدف أجراء بعض التعديلات وتأسيسها تأسيسا صحيحا هذه الاقتراحات تزامنت والتحقيقات المالية قامت بها الحكومة عام 1865 فالمذكرة التي قدمها البنك في 24 فيفري 1865 يمكن اعتبارها مساهمة جزائرية غير معلنة في هذه التحقيقات، فقد حملت هذه المذكرة الموجهة لوزارة المالية بعض الاستفسارات حول طبيعة مهام البنوك فيما يتعلق بالمهام والوظائف النقدية والقروض وكيفية تمويلها طارحة استراتيجية بعيدة المدي تهدف إلى تنمية البنك وجعله قادرا على تقديم القروض لبناء المستوطنة ومواجهة مطالب المستوطنين والتحديات التي تواجهه في المرحلة الأولى.[5]

لتحقيق ذلك فالبنك يحتاج إلى مدة أطول لتحقيق هذه الاستراتيجية خاصة وأن ست سنوات الممنوحة في إطار الامتياز شارفت على نهايتها، فهذا يشكل تحدي في حد ذاته، فالمدة الزمنية لهذا الامتياز كانت

[1] C.A.O.M: 80S 5 Rapport de l'Assemblé Générale de la banque d'Algérie du 26-11- 1864
[2] J.A Rey: Les Crises et le Crédit…Op-Cit,p48-49
[3] Mohamed Lazhar Gharb: Crédit ….Op-Cit ,p31-34
[4] Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: 1860-1866,….Op-Cit ,pp50 et suit
[5] Mohammed Lazhar Gharbi: Crédit …..Op-Cit p ,8185 et C A.O.M: 80S 123 Rapport du Conseil d'Administration de la Banque d'Algérie du 21 – 02- 1865

قصيرة لا تسمح بتحقيق أي هدف من أهداف البنك فهذه المهمة تحتاج إلى 20 سنة، والتي ستكنون مع بداية 1871-1891 فهذه المذكرة مكنت من تحديد المشكلة الأساسية، أي علاقة البنك بالدولة، فالوزير حدد هذه العلاقة على اساس ان البنك مؤسس على اساس تشريعات وليس عمل أو مبادرات المساهمين[1]. فالنص الصادر في 21 فيفري 1865 حاول أن يحدد هذه العلاقة على أسس اكثر ليبيرالية واقترح خفض راس المال الاحتياطي معتبرا ان العائق الاساسهو المدة القصيرة التي عاشها البنك[2]. هذه النظم القانونية الأساسية لعام 1868 تُذكر بالمرسوم الصادر في 30 مارس 1861 الذي أقر بعض الإجراءات المالية البنكية على غرار الترخيص البنك بالمساهمة في الاكتتاب للديون العمومية أو خلق مؤسسات ماليةخفية[3] فالبنك ظل يبحث عن ضمانات حقيقية تتمثل في الحصول على قروض كفيلة بتحقيق التنميةوعليه فانه لا يمكن اعتبار الجزائر نموذج اقتصادي قادر على تحقيق مستعمرة افضل[4].

من أجل ذلك اقترح البنك خلق رأس مال احتياطي موجه لتغطية أعباء النفقات العرضية أو المصادقة على عمليات أوسع وتمديد حسابات الخزينة وفي المقابل سيتم اعفاء التجارة من الاقتطاعات التي تخضع لها مرحليا[5] حيث ستكون من الصرف النقدي الفرنسي، (الأوراق النقدية التجارية الفرنسية) الخاضعة لحسابات المصرفية بفرنسا.وقد كشفت المذكرة الموجهة الى الوزير قضية السحب لتحويل البنك وتأثيراته على الية اقراض الاموال حيث طالب بهامش واسع من حرية الأداء سواء في ميدان النقد اوالصرف وتحويل الاموال وذلك من خلال تحويل الاشراف الذي تمارسه الدولة الى اشراف معنوي فقط [6] ولتحقيق ذلكوجه الوزير بتاريخ 10 سبتمبر 1866 رسالة إلى إدارة البنك تذكره بالمطالب المقدمة خاصة تلك المتعلقة بتمديد الامتياز بـ 20 سنة مبديا استعداده لتقديم مساندته في تجسيد هذا المطلب لضمان استمرارية هذه المؤسسة [7]واعتبر فولد Fouldتحقيق الشروط السابقةخاصةتمديد الامتياز إلى 10 سنوات بدل 4 سنوات سيفتح المجال أمام البنك للنشاط اكثر إلى غاية 1881 وأن هذا التوجه سيبرز ان الدولة تتجه إلى رعاية مصلحة البنك بمجرد حدوث التوافق من هذه السلطة ومصلحة البنك وتضمن للبنك البقاء ولسياسة فرنسا الاستمرارية، [8]هذا التأييد اصطدم برفض الحكومة التخلص من مراقبتها وتدخلها حياة البنك البنك خاصة أنه لا يمكنها التنازل عن حقها في ضمان حرية التعامل المالي، يرفض التحفظات التي تبديها الحكومة حماية له [9]وتغيير شروط الإقراض والاقتراض .

[1]Mohamed Lazhar Gharbi: Impérialisme et réformismeau Maghreb: histoire d'un chemin de fer algéro-tunisien Cérès, 1994, p 30 et p 54,p104
[2] C.A.O.M: 80S 123 Conseil d'Administration de la Banque d'Algérie du 21 -02 – 1865 Note adressé au Ministère des Finances
[3]A.N.F 65 AQA 171 Statut de la Banque d'Algérie art 20
[4] Jules Duval: L'Algérie et les colonies françaises, Librairie Guillaumin et C[et],Paris , 1877 p,xxv , 234
[5]Noushi André: Enquête …….. p 390
[6]C.A.O.M: 80S 123 Conseil d'Administration de la Banque d'Algérie du 21-02- 1865
[7] Mohamed Lazhar Gharb: Crédit …….Op-Cit,p31
[8]GF: Compte-rendu des séances de l'Assemblée nationale: exposés de motifs et ...pp31-34
[9]Alain Plessis: Op-cit, pp 24-29

رغم التعديلات التي منحت بعض الحرية للبنك إلا أنها لم تكن تستجيب لمطالب البنك مثل تمديد قروض الامتياز لمدة تتجاوز 20 سنة ابتداء من سنة 1871 والذي سيمكن من اعطاء نفس جديد للبنك وفك حالة الاختناق الاقتصادي في الجزائر نتيجة للأزمة الحاصلة سنة 1867 [1] حيث يبين الجدول التالي حجم الكارثة[2] .

جدول رقم 95 يوضح الكارثة الديموغرافية التي لحقت بالجزائريين اثر ازمة 1867

الدوائر	عدد السكان توقعات 1866	عدد السكان توقعات 1869	العجز الديموغرافي المتوقع	تعداد الوفيات المعلومة
قسنطينة	394 791	295 181	99610	66180
عنابة	132 618	127 061	5 577	4 624
باتنة	241 499	209 717	31782	28871
سطيف	413 403	341 301	72102	51552
المجموع	1 182 311	973 260	209 071	151 227

المصدر: Bertrand Taithe: " La famine de 1866-1868: anatomie d'une catastrophe et construction médiatique d'un événement" Revue d'histoire du XIX[e] siècle… ,N° 41, Op-Cit ,p118 نقلا عن C.A.O.M.GGA, 1 K 363

في نهاية الأمر تمكن البنك من توسيع نشاطه وتعامله في ظل حرية العمل دون عائق مما سمح بالتدخل أكثر فأكثر في النشاط الاقتصادي للمستعمرة، أي أصبح البنك يطالب بالاستجابة للسياسة الحكومية في مجال الديون للمؤسسات العامة الحكومية مثل البلديات والدوائر والمدن الاستيطانية والإدارات العامة التي أصبحت تطالب بمساعدته في أعماله والأشغال والأمور الأكثر إلحاحا على غرار بنك فرنسا والذي من خلاله قانون 09 جوان 1857 سيساهم في تمويل مشروع خطط سكك الحديد الفرنسية، ومن ناحية أخرى فإن السماح للبنك بإمكانية تقديم التسهيلات للمؤسسات المالية الجزائرية من أجل الحصول على قروض على أساس مسؤوليته السلمية في تقديم الدعم للمؤسسات البنكية[3]، إذ تم وضع الشركة العامة الجزائرية التي انشأت عام 1865 بالرغم من قوتها ورأس مالها ومؤسساتها تحت وصاية بنك الجزائر واصبحت على غرار بقية البنوك مؤسسته بنكية[4]، وحتى الحكومة وجدت نفسها مجبرة مجبرة نتيجةسياسة الإندماج للمؤسستين – بنك الجزائر وبنك فرنسا – على توسيع عمل بنك الجزائر لوضع آلية تسهيل حركية الأرصدة المالية الفرنسية *خاصة في ميدان سكك الحديد اين تم توظيف 120 مليون فرنك نهاية عام 1865[5].

إن إصلاحات عام 1868 كانت تهدف إلى توسيع مجال عمله وهيكله المؤسساتي فمنذ انشاءه عام 1851 ظل عبارة مصرف للتمويل بالجزائر وتم تحويه إلى بنك محلي له الحق في الإصدار النقدي

[1]Bertrand Taithe: " La famine de 1866-1868: anatomie d'une catastrophe et construction médiatique d'un événement " Revue d'Histoire du XIXe siècle Société dHistoire de la Révolution de 1848 et des révolutions du XIXe siècle N° 41 ,La Société de 1848 ,2010 pp 113-127

[2] Bertrand Taithe: " La famine de 1866-1868: anatomie d'une catastrophe et construction médiatique d'un événement " Revue d'Histoire du XIX[e] siècle… ,N° 41, Op-Cit ,p118 نقلا عن C.A.O.M.GGA, 1 K 363

[3] Mohammed Lazhargharbi: Crédit…..Op-Cit p 105-106

[4]A.N.F 65 AQA 171 art N° 20

*قدمت الشركة العامة الجزائرية 100 مليون فرنك وهو الهدف من انشائها وكانت تسير بصورة غير مباشرة من قبل LouisFrémy مدير Crédit foncier de France، استنادا الى المادة 01 من قانون 31اوت 1865

Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne1860-1866…Op-Cit,p282

[5]Robert Maurice: Muséum contemporain. Biographies. Paulin Talabot,Robe Photograveur ,Paris ,1867, pp17-18

وتحويل النقود وفي عام 1863 تم تمديد قانون SARL ومكنت القرارات التي اتخذها وزير المالية Fould Achilleمن دمجها مع بقية البنوك الخاصة الفرنسية مثل القرض الليوني**Lyonnaisالذي ظهر في هذا التاريخ[1].

بعد عمل دام 05 سنوات استطاع بنك الجزائر ان يفرض نفسه وان يصنففي نفس درجة بنك فرنسا[2] غير أن غياب فولد Fouldعام 1867 على الساحة الماليةكان الضامن لبنك الجزائر الذيسيعمل على المحافظة على المكاسب خاصة تلك المتعلقة بحريته في التوسع والمساهمة في التنمية الاقتصادية الاستيطانية في الجزائر وفي بقية المستعمرات، لذا فضل الحاكم العام عدم التدخل في نشاطه طالما أنه يحقق أهداف الاستعمار غير أن حرب عام 1870 واندلاع الاضطرابات في الجزائر*** ستدفع بالسلطةالادارية الفرنسية بالجزائر إلى مراجعة الامتياز الذي يحظى به بنك[3]فقد نص قانون13 أوت 1870 والذي سيعقبه مرسوم تنفيذي بتاريخ 10-09-1870 لتنفيذ هذا الإجراء المتضمن التحويل .[4]

المطلب الرابع: النظام التجاري وغرفه التجارة ودورها المالي

كانت الغرفة التجارية[5] أول مؤسسة تجارية طالبت بضرورة إعادة النظر في القوانين المسيرة لهذه المؤسسة المالية، [6] وكذلك القوانين المنظمة لآلية القروض والاقتراض على أساس أنها المساهم الفعلي في في إنشاء البنك حيث ستلعب دور في دعوة فرنسا إلى إنشاء فرع لها بالجزائر ففي مداولاتهاالمؤرخة في 27 جويلية 1858 توجهت برسالة إلى الإمبراطور نابليون الثالث تدعوه فيها إلى تزويد الجزائر بفرع من البنك الفرنسي[7] لممارسة مهام الصرف وتبادل العملات في المجال المالي محليا وأوروبيا وأن تستقبل البنوك الفرنسية الأوراق النقدية الصادرة بالجزائر ووهران وقسنطينة بنفس الشروط المطبقة على الفروع الفرنسيةالمصرفية في ليون ومرسيليا وهافرفالهدف حسب الرسالة هو فرنسة القيم التجارية[8].

فإذ كانت هذه الرغبة ضرورية للغرفة فإن غرفة التجارة ستكون ضرورية للبنك أيضا وهو ما دفع الغرفة إلى تقديم عريضة وقعها العديد من التجار يطالبون فيها المؤسسة البنكية الفرنسية بضرورة فتح فرع لها

** انشأ في ماي 1863 براسمال بلغ 20 مليون فرنك فكان القرض الليوني الذي استفاد من التشريعات القائمة توفي فولد عام 1867

[1]Jean Bouvier: Le crédit Lyonnais de 1863 à 1882,Impr. Nationale, Paris, 1961,497-499

[2]GF: Assemblée nationale (1871-1942). Sénat: Annales du Sénat: Débats parlementaires, Vols 54 à 55, Imprimerie des Journaux officiels, France ,1900,p367

***ويقصد بها حرب الشرق الجزائري او ما تعارف عليها بثورة المقراني ومحاولات الكلون الانفصال بالجزائر اثر هزيمة نابليون الثالث وسقوط الامبراطورية الفرنسية الباحث

[3]MohammadLazharGharbi: Crédit ……..Op-Cit , p 111

[4]CA.O.M: 80S 124 Traité du 26 -10- 1870 entre la B.A et l'Etat

[5]Mohammed Lazhar Gharbi: Crédit….op-cit p20

[6]AmédééDesjobert: la question d'Alger .politique colonisation .commerce .P.Dufart Librairie Alger 1860 pp13-194

[7]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire …1830-1860 Op-Cit .pp136-137

[8]MohammedLazharGharbi: Crédit….. op-cit p 34

بالجزائر حتى يكون بديل لبنك الجزائر[1] وهذا الموقف المتناقض لا يفسر إلا أنه نتاج وجود شخصيتين لهما تأثير كبير ونشط داخل هذه المؤسسة التجارية الأول هو روبير*Emile Robert والثانيقانزين Eugène.Ganzin** عضوان بالغرفة التجارية للجزائر فقادا حملة ضد البنكمن أجل توجيه مواقف الغرفة من الدعم إلى المعارضة: فرافع Ganzin مطالبا بضرورة عدم تحميل بنك الجزائر مسؤولية البقاء والنضال معتبرا أنه ولد ميتا ولذا لا يجب مطالبته بنتائج تفوق طاقته على غرار البنوك والمصارف الأمريكية.[2] وهو ما خلق صراع الارادات.[3]

لمواجهة هذه الانتقادات اقدم البنك على طرح الحلول لمشاكله الأساسية والمتمثلة في ضعف رأسماله فطالب بتعديل قانونه الأساسي قصد توسيع مجال نشاطه معتبرا أنه لا يملك السلطة والقوة الفعالة لفرض وجوده فطالب بضرورة توسيع مجال احتكاره ونشاطه إلى أقصى حد ممكن على حد قول Ganzinالذي اعتبره أهم آلية داخل أهم مستعمرة بالنسبة لفرنسا على اعتبار أيضا أنه يمكن ان يشكل عائق أمام إنشاء مؤسسات مالية أخرى ويمكن أن يعرقل توسيع دائرة القروض، فالأمر يجب أن يتوسع إلى أن يكون البنك بنك امتياز بنك محتكر وهو أمر صعب مع بنك حرمن كل قيود ودعاه الى مطالبة بنك فرنسا بضرورة انشاء فروع لهفي ثلاث مقاطعات الجزائرية لانهاء الممارسة لاحتكارية[4]، فبنك الجزائر يمثل هذه الافكارالاحتكارية وبنك فرنسا يمثل امتياز معدل وضامن فهذا الأخير مستعد لفعل أي شيء من أجل وضع وخلق العديد من المؤسسات المالية والتي وحدها تستطيع تحريك وفرض المنافسة في رؤوس الأموال فبفضل خبرته وقوته المالية يمكن أن يساهم البنك الفرنسي في تنمية سياسة الإقراض للتجار والأفراد بمنح الفوائد على الديون والاستثمارات المالية إذ يمكن لبنك فرنسا أن يحل مشاكل التبادل المالي بين فرنسا كوطن الأم والجزائر.[5]

المبحث الرابع: الشركات الاقتصادية المالية ومؤسسات القرض المالي

المطلب الاول: الشركة العامة لتعزيز التنمية التجارية والصناعة في فرنسا

شركة محدودة برأس مال قدره 625 مليون. المقر الرئيسي في باريس فالشركة العامةكان هدفها تعزيز تنمية الاقتصاد والصناعة في فرنسا تأسست في عام 1864.تركز نشاطها حول تنظيم الائتمانووتكييف

[1]AmédéeDesjobert: Idem,p 189

*Emile-Robert: رئيس الغرفة التجارية للجزائر خلال سنوات 1858-1860

** كان صناعيا ومالك للأراضي ورجل مال بنكي حيث قام عام 1858 بكتابة كتابه Brochure وجه فيه نقدا لاذعا للبنك واعتبره réquisitoire véritableخطر حقيقي او اتهام للتنظيم المالي

[2]Ganzin Eugène: De la situation du ….Op-Cit ,pp3-7

[3]Isaac Pereir: Banque de France l'Organisation du crédit de France 2eme Edition .Dentu Librairie paris 1864 .pp .pp 140-162

[4]MohammedLazhargharbi: Crédit…..Op-Cit p 38 et Ganzin Eugène: de la situation du crédit: Op-Cit p 18

[5]Rey J. A. et Ganzin Eugène: La Banque en Algérie- Réplique- , Dubois freres librairie Editeur ,Alger ,1858 ,p7- ,p7-13

خدماتها المالية لتلبية الاحتياجات المختلفة دعماللاقتصاد الوطني الفرنسي ؛ وهذا الدعم للنمو المستمر وللقوى الاقتصاديةالمتنامية بفرنسا يجب أن يكون امتدادها الطبيعي في واحدة من أهم المناطق الاستعمارية: الجزائر.لم تبق الشركة العامة غير مبالية بإحراز تقدم كبير في تنمية شمال أفريقيا[1] فقدكانت تعرف مصادر الثروة الوفيرة التي تقدمها أرض خصبةأرادت أن تسهم في تنمية وازدهار معاملات المستعمرة بالاعتمادات التي لا غنى عنها ودعم أي عملية زراعية أو تجارية. في عام 1913، أسست الشركة العامة لشمال إفريقيايقع مقره الرئيسي في تونس.وتركز دور هذه الشركة مثلما يتعين على الشركة الفرعية أن تقيس مدى العمل الذي ستقوم به وما يمكنتحقيقهفي شمال أفريقيا وخاصة في الجزائر.

كانت بضعة أشهر من الدراسة والخبرة كافية لكي الشركة العامةإنشاء فرع لها في الجزائر العاصمةووآخر في وهران في بداية العام 1914. وجاءت الحرب العالمية الاولىلوقف تنفيذ هذا البرنامج الواسع ولا يمكن أن يستأنف إلا في عام 1919. حيث تم فتح فروع في أكثر الأماكن أهمية: الجزائر العاصمة، مثل قسنطينة، بجاية، عنابة وسكيكدة ومستغانم، سيدي بلعباس كانت تقريبا في الوقت نفسه، ولكل من هذه الفروعسلطة مستقلة لتلبية الاحتياجات المالية الرئيسية للمنطقة حيث أتاحت قروضفي زمن قصير جدا مما شكل دعما مستمرا لاستغلال الأرض ومنتجاتها.[2]

هذا التعاونبين مؤسسة الائتمان والمشاريع الاقتصاديةساهم في إعطاء دفع لجميع الأنشطة الاقتصادية للجزائر. بالإيصالات وأوراقتجارية ولدت من المعاملات الجزائريةمع فرنسا، فأفضل مورد وأفضل عميل هو الجزائر، ففي عام 1928 تحقق رقم الأعمال650 228الف فرنك في 500 39 مشروعو525 125 1الف فرنك في546 الف مشروع. فالمبلغ لإجمالي البالغ230 341 1 الف فرنك تحقق من الأوراق التجارية يجب أن يضاف اليه الائتمان على الصادرات والواردات، لأن الشركة، قوية من الوضع المتميز بتنظيم خدمة المراسلات في جميع الأماكن في العالم، قادرة على تقديم كل ما يلزم من مساعدة لضمان حركة الأموال التي تفرضها القواعد مع الخارج.[3] انها ليست مجرد ممارسة للجانب التجاري الذي هو مطلوب والنظر في المنافسة التي تواجهها الشركة العامةأراد أن يحقق إلى الجزائر. التصدير هو بالضرورة مشروطة من قبل العائد من الأرض، ودون إهمال المخاطر الناشئة عن الظروف المناخية، وتطوير الأرض يتطلب إمدادات مستمرة من رأس المال. ولذلك، لم ينج من الدعم المالي الكبير جدا الزراعة. [4]وهي مسألة إعارة مبادرات فردية أو جهود المجتمعات المحلية، مثل المنظمات المختلفة والتعاونيات التي ساهمت إلى حد كبير في ازدهار الجزائر، فالشركة العامة تعمل على منح القروض بما يناسب احتياجاتهم من كل واحد. فالعمليات تنمو كل عام هذه المجموعة من عملياتها التي تساهم في

[1]Bertrand Gille: Histoire de la maison Rothschild: 1848-1870, Vol 2, , librairie Droz, Geneve,1967 p383, et GF: Bulletin des lois de la Republique, pp890-891

[2]Bernard Desjardins, Michel lescure ,RogerNougaret,Alain Plessis, André Straus: Le Crédit lyonnais, 1863-1986: études historiques, librairie Droz S.A , Geneve 2003 p 890-891

[3]Bernard Desjardins: Idem p735

[4]Jo Cottenier, Patrick de Boosere, Thomas Gounet: La Société générale: 1822-1992, Epodossier , Belgique ,1989 ,p14 p 29

الإنتاج وفيرة من جميع الثروات الزراعية: الحبوب، والنبيذ، التبغ، والزيتون، لتذكر فقط الرئيسية منها ولا ينبغي إغفال الماشية، وأكثر تحديدا خروف.الموجه للحوم وقد بلغت نسبة الديون والقروض الممنوحة للجزائر بمساعدة القرض الليوني بين 80% و85%[1].

المطلب الثاني: الشركة المرسيلية للقرض الصناعي والتجاري والودائع

(Société marseillaise de crédit industriel et commercial et de dépôts)

شركة محدودة برأسمال 100 مليون فرنكالمقر الرئيسي في مرسيلياتأسست شركة عام 1865وفقا لقانونها الاساسي[2].وقد تم رفع رأسمالها البالغ أصلا 20 مليون فرنكعلى التوالي إلى الرقم 100 مليون في23 مارس 1929.وتتجاوز الاحتياطيات النقدية 50 مليونا.ظلت هذه المؤسسة لسنوات عديدة محدودةالنشاط مكانيابمرسيليا، ولكن نتيجة للتطور الحاصل فيعملياتها وتزايد زبائنها، أنشئت في 1881 فرع بباريس. ولكن والى غاية1913 وهو التاريخ الذي سيشهد تطور شركة مرسيليا الائتمان. بدأت في تنفيذ برنامج منهجي لتمديد نشاطها في جنوب فرنسا[3]. بان افتتحت عدد كبير من الوكالات في جنوب شرق وجنوب غربفرنسا، قصد استيعاب العديد من البنوك المحلية أو الإقليمية، بما في ذلك مختلف فروع البنك القديمة جدا[4].

على غرار بنكArnaud Gaidan، الذي تأسس عام 1848وبغرض بناء علاقات مالية واقتصادية وبسبب العلاقات الوثيقة توحدت الشركة SMCICDمع الشركة القديمة للاستيطان والملاحةوأيضا بسبب أهميةعلاقات التبادل القائمة، في جميع فروع الصناعةوالتجارة بين مرسيليا ومستعمرات شمال أفريقيا – الجزائر وتونس والمغرب – تمتمديد نفوذهاالإضافي لشبكة فروعها فيمنطقة البحر الأبيض المتوسط[5].

بالفعل فقد شكل هذا التوجه حالة متميزة بفضل امتصاص مجال عمل بنك ArnaudGaidan وعليهقررتالشركة تحديث وكالاتالمنشأ في الجزائر وتونس تونس، مشيرة إلى أن شبكة فروع ليست واسعة النطاق ومؤسسات الائتمان التي تعتبر مستعمراتها الرئيسيةنصف قطر العمل: فالشركة يقتصر دورها البحث عن بعض نقاط الدعم، وتهدف تسهيل عمليات عملائها في كندافي الجزائر سلكتالشركةأسلوب التواجد الكليفقامت بفتح أول فرع لها في الجزائر العاصمة في فبراير 1920، في البنايةd'Urville. وهذا ساهم في اتخاذ تطور مثير للاهتمام.

[1]Gilbert Meynier: L'Algérie révélée: la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siècle,librairieDros ,Geneve –Paris,1981,p149

[2] Bulletin des lois de la Républiquefrançaise,Partiesuplémentaire , Vol 26,Imprimerie Impériale ,Paris 1865 ,pp678et suit

[3]Hubert Bonin: Histoire de la Société générale, Vol 1 ,1864-1890 naissance d'une banque ,libririe Droz, Geneve 2006 ,p104

[4] Pierre-Cyrille Hautcoeur: Le Marché Boursier et le Financement des Financements des Entreprises Francaises (1890-1939) ,Thèse présentée pour le doctorat ès sciences économiques, sous la direction du Professeur Christian de Boissieu Soutenue le 11 octobre 1994 à l'Université de Paris I Panthéon –Sorbonne,p22

[5] Ernest Paul Picard: Op-Cit, p349

كنتيجة لذلكقررت إنشاء مكتب في المنطقة الصناعية الاغاهذا المكتب، الذي افتتح في فبراير 1925، يقع بالقربمن محطة الشحن وأرصفة الميناء.وقد تم إنشاء مكتب ثان بحي باب الواد.وأخيرا، ولاستكمال وسائل عملها في الداخل الجزائري قررتالشركة إنشاء وكالة فرعية في البليدة، 1927.ثم امتد عملها الى القسم الوهراني، بدأت وكالة وهران اولىعملياتها في نوفمبر 1919 .

قد شهد هذا المكتب أيضا، وبسرعةتطورا ملحوظا ودافعا لإنشاء وكالة فرعية في سيدي بلعباس في أكتوبر 1927.وفي مقاطعة قسنطينة، فتحت وكالة في قسنطينة والوكالات الفرعيةفي سكيكدة وعنابة.ففي الجزائر كما في تونس حيث لديها وكالات، قدمت دعمها للجميع خاصة مشاريع: الخمور، الزيوت، الحبوب، الفواكه، الخضار، المواد الغابيةالحلفاء، الكتان ....التبغ، السلع الاستعمارية، الأقمشة، الجلود الكبيرة والصغيرة، الآلات الزراعيةوالمدارس، كما انطلقت الشركة فيتأسيس جميع منازلووكلاتالتصدير الرئيسيةالتي أنشئت، قبل بضعة أشهر، لتسهيل الأعمال التجارية خاصة في المقاطعات التي تشهد تراجع في رقم التعاملات.

المطلب الثالث: الشركات البنكية للقرض الفلاحي والصناعي

I- بنك باركليز الفرنسي المحدودBARCLAYS BANK FRANCE LIMITED

هذا البنك، الذي يقع مقره الرئيسي في باريس فتح14 فرعا في فرنسا، واصبح مقره في الجزائر منذ نوفمبر 1919 وفي وهران منذ نوفمبر 1920، وهي شركة مالية تابعة لبنك الام BarclaysBank Limited، في لندن، والذيهو واحد من أكبر وأقدم بنوكالمملكة المتحدة، التي وصلت ودائعها نهاية عام 1928الى 335، 881، 222 £*، وعدد من الفروع في انكلترا وويلز، بالقرب، 1950.[1]

كانت الوكالتان الجزائريتان لبنك باركليز (فرنسا)قدتأسست لأول مرة بناء على طلب البنك الام بلندن لتلبية احتياجات السياح الانجليز بالجزائر كماكلفبتقديموالمساهمة بالتسهيلات المصرفية لفائدةلعملاءالإنجليز، ولتطوير هذا الفرع والاهتمام بالنشاطالسياحي في الجزائر، بدأ بنك باركليز(فرنسا) في التركيز على التجارة والصناعة الذي استمر ازدهاره ونموه.ثم بدأ بنك باركليز فرنسا سياسة الإقراض والمنافسة على الوكالات التجاريةالجزائرية التي اصبحت تعمل بالتنسيق مع انجلترا (تصدير الحلفاء، الحبوب، خامات الحديد، والفوسفات، واستيراد الفحم والآلات والمنتجاتوالمواد الكيميائية)، وأمام الاحتياجات المتزايدة للمزارع وبروز ثقافة التنمية الكاملة، لم يتردد البنك في جلب المساعدة الماليةمنبنك

* هذا الرمز هو عملة £ بريطا نية تسمىpoundولم تعد تستعمل الا لقياس الموازين

[1] Bruno Moschetto, André Plagnol: Les Activités bancaires internationales,QueSais Je ,PUF,2015,

بريطانيا الام[1]ففي بيان الوضع العام في عام 1927 قدمها السيد بيير بوردس، الحاكم العاميتضح حجم التداول المالي:

الاوراق الفرنسية 40 86.857.198 فرنك

الاوراق المالية الجزائرية 69 83.475.195 فرنك

مجموع الاوراق المالية09 170.332.394فرنك [2]

II-البنك الصناعي لافريقيا الشمالية

تم انشاؤها من قبل Perreنائب محافظ بنك الجزائرFreissinengde Rouxكشركة مساهمة[3] برأس مال قدر بـ 12، 5 مليون مقره بباريس انشأ في 11 اوت 1919 وتشكل مصادر دخله بالاضافة رأس ماله من التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر والمقدرة بـ 5مليون فرنك [4]وكان يهدف البنك الى:

- الانفتاح على سوق المال واستقطاب مساهمات الافراد والصناعيين
- الاشراف والمراقبة على الانشطة الاقتصادية ومرافقة المشاريع الصناعية [5]

وقد نسق البنك مع بنك الجزائر بدعم جميع المشاريع الصناعية فاصبح من المساهمين ومن الشركاء في تنظيم بعض الصناعات (ورش التبغ – الجير – الاسمنت) والمشاريع الفلاحية (صناعة الخمور – زيت الزيتون)[6] وقد ارتفع معدل تعاملات هذا البنك الى 35 مليون فرنك عام 1920 الى 601 مليون عام 1928[7].

III- مؤسسات القرض الريفي الفلاحي

1- **القرض الفلاحي او القروض الريفية:** وهو النموذج الفرنسي المتبع منذ 1880 في منطقة نفارا Navarالفرنسية وهدفه هو تقديم تسهيلات للمزارعين والملاك واصحاب الضيعاتوالتجمعات الفلاحية وقد تم تخصيص ثلاثة انواع من القروض الفلاحية تبعا للعمليات المالية[8]:

- **قرض قصير المدى:** موجه للمزارع الذي لا يملك سيولة من اجل شراء عتاد او بذور او اسمدة واعلاف او تسديد اجور العمال ويتم تسديد هذه القروض بعد جني المحاصيل ويقدم للفلاح لمواجهة

[1] John Orbell Alison Turton: British Banking: A Guide to Historical Records,Routledge ,London , 2017 ,p86-88
[2] Hubert Bonin: Banque et Bourgeoisies: La Société bordelaise de CIC (1880-2005)P.I.E Peter Lang Bruxelles ,2010 ,pp121
[3] Dominique de Roux: Dominique de Roux: dossier, les Dossier H, l'aged'Homme , suisse 1997, p13 , et Jacques Bouveresse: Op-Cit,153
[4] Hubert Bonin: Un Outre-Mer bancaire méditerranéen: histoire du Crédit foncier d'Algérie et de Tunisie (1880-1997), Société française d'histoire d'outre-mer, 2004,p149
[5] Jean-Louis Loubet: L'industrie automobile, 1905-1971,archiveseconomique du crédit lyonnais ,Droz,Geneve 1999,p371
[6] Paul Leroy Beaulieu: "la justice civil et commerciale en France et en Algérie"L'Économiste français: journal hebdomadaire, Vol 2,Impr. Centrale des chemins de fer, 1931,p186,669
[7] Ernest Paul Picard: Op-Cit,pp359-361
[8] J.-M. Dauzier: Le crédit agricole et l'évolution du financement de l'agriculture,Revue d' Économie rurale. N°79-80, 1969, pp 249-255

ظروف طارئة كما يساعد على خلق راس مال وقد تم تحديد الفائدة بـ 6% وهي نفس الاجراءات المتبعة بفرنسا منذ صدور قانون القرض 5اوت 1920 وهو معدل اكبر من فائدة بنك الجزائر المقدرة[1]3%

– **قرض متوسط المدى:** ويتحدد هذا القرض بمدة 90 يوماولايمكن تجديده وكان يساعد الفلاح الجزائري بشروط تحفيزية مباشرة من البنك او عن طريق الوكلاء هؤلاء الذين سيستفيدون من هذه القروض لتقديمها لزبائنهم فالقروض الريفية المقدمة من قبل البنك للمزارعين الجزائرين بلغت 60 مليون فرنك في العام ليصل الى 350 مليون فرنك وقد تدخلت جميع المؤسسات هي الاخرى على غرار الشركة الجزائرية والقرض العقاري الجزائري والتونسي لتقديم مثل هذه القروض للمناطق المخصصة لزراعة الحبوب ومحلات كبرى لتخزين المحاصيل.[2]

–**قرض بعيد المدى:** الى جانب هذا القرض فان الفلاح يجد نفسه في الكثير من الاحيان في حاجة الى قروض طويلة الآجال تهدف الى تهيئة او اعادة انشاء المستثمرات الفلاحية والتي تحتاج الى نفقات سريعة التي لا يمكن ان تسدد الا بحلول اجال المحاصيل السنوية وهذه القروض تسدد من المحاصيل قد تصل الى ثلاثة سنوات وعليه فان القروض يكون مصدرها البنوك التي تملك احتياط نقدي كاف وهذه القروض اساسا موجهة الى الصناعات الفلاحية وهو ما حتم الاتجاه نحو مؤسسة القرض العقاري وهي مؤسسة متخصصة في مثل هذه القروض[3]، فالقرض الفلاحي التعاضدي هو مؤسسة تضمن تجمع العديد العديد من المؤسسات التي ضمنت مثل هذه المعاملات الاقراضية[4]:

– يجب ان تكون آلية القرض محلية

– القرض يجب ان يعتمد على مبدا التعاضد والتعاون

– الدولة تقدم مساهمة مالية لهذه المؤسسات الاقراضية وتمارس مهمة الرقابة على الارباح التي تحققها هذه المساهمة .

يعود هذا التنظيم للقرض التعاضدي التعاوني الفلاحي بالجزائر الى القانون الصادر في 05 نوفمبر 1894 الذي اوجد صندوق الفلاحي للتعاضد بفرنسا ثم الجزائر وتم تمديد عمله نحو الجزائر في 05 اوت 1920 والى غاية صدور المرسوم 26 نوفمبر 1925 الذي انشا الصندوق العقاريالفلاحي الجزائري قصد تقديم قروض طويلة الامد حيث ظهرت هذه القروض بالجزائر بموجب قانون 19 مارس 1910 حيث حدد القروض الفردية بـ 8 الاف فرنك بمعدل فائدة 2% واصبح صالحا ليطبق في الجزائر في 15 مارس 1915 وهذه القروض تقدم بضمان رهن عقاري وعقد تأمين في حالة الوفاة بحيث يجب انلا يتجاوز 40

[1] Pierre Flavigny: Traité sur le crédit agricole mutuel en France: théorie et pratique, Maison rustique, 1955,p162
[2]Christian Barrére: Crise du système de crédit et capitalisme monopoliste d'tat, Economica,Paris ,1977,p19,25
[3]Paul Manchez: 'Etablissements de Crédit " Le Capitaliste: journal de la banque parisienne,;37eme année N° 24, du 12 juin 1913, Paris,pp402 et suit
[4]Pierre Flavigny: Op-Cit,p326-328

الف فرنك كاقصى حد ويسدد خلال مدة 25 سنة وحددت نسبة الفوائد بين 2%و 6% والتي تم تحديدها بامر من الحاكم العام بناء على اقتراح اللجنة الاستشارية للقرض الفلاحي[1].

2-الصناديق الجهوية: هي الصناديق المحلية الملاتبطة بالصناديق الجهوية هذه الاخيرة لا ترتبط بعلاقات مع المزارعين المقترضين فهناك الوسطاء بين هؤلاء والمؤسسات المالية فمصادرهم المالية تأتيهم من الصناديق المحلية، فكل صندوق جهوي يمكن ان يطلب بحق الارتفاق بحيث يساهم هؤلاء في ايجاد منخرطين لهذه الصناديق.[2]

أ-الشركة التعاونية للانتاج الفلاحي

ب-القرض التعاوني والتعاضد الفلاحي

ج -الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي التعاوني للجزائر العاصمة[3]

IV- بنوك القرض ومؤسسات الاعمال

1- القرض الجزائري: قصد تطوير الفلاحة وتنمية التجارة والصناعة في الجزائر تم انشاء هذه الشركة ذات اسهم براس مال بلغ 16مليون فرنك عام 1881 ومقره باريس وحددت وظيفته بتقديم قروض عقارية في الجزائر وتطوير نظام شركة الخطوط للسكك الحديد بالغرب الجزائري الى جانب استغلال خط سكك الحديد الرابط بين الجزائر والمغرب الاقصى (وجدة) وقد قدم قروض للمدن الاستيطانية: كمستغانم – وهران – قسنطينة – سوق اهراس –سورالغزلان – البليدة – كما قدم قروض الى الحكومة العامة وتونس والى صندوق القروض البلدي في تونس بالاضافة الى الحكومة العامة بمدغشقر وحكومة ملك المغرب وافريقيا الغربية وافريقيا الفرنسية والاستوائية. والى جانب نظام القرض الجزائري كان يقدم قروض للمستعمرات الفرنسية على غرار Guadaloupe ومالي من خلال فتح اكتتابات اضافة الى المساهمة في انشاء البنك العمومي المغربي والشركة العامة الجزائرية والشركة العامة للمستعمرات اضافة الى المساهمة في مشاريع الموانئ والمواصلات والكهرباء [4]

2-البنوك الشعبية المتخصصة:

أ- **القرض التعاضدي الجزائري:** تم انشاءه عام 1909 براسمال قدر بـ 697 الف فرنك تحت اسم البنك اشعبي الجزائري وانفصل عنها واصبح حافظة الصندوق الذي يحوي 368513210 فرنك والاحتياط 8073639 فرنك.[5]

ب- **القرض الشعبي الجزائري:** شركة ذات اسهم براسمال قدر بـ 130 الف فرنك انشأت هذه المؤسسة المالية في جوان 1928 وقد تخصصت في العديد من العمليات الخاصة بالاقراض البحري

[1]Laden F.-C: Le Crédit algérien Ulysse Jouvet ,Paris . 1874. pp1-14
[2] Ernest Paul Picard: Op-Cit ,p 376
[3] Ernest Paul Picard: Op-Cit,p383
[4] Ernest Paul Picard: Op-Cit ,p336
[5] Ernest Paul Picard: Op-Cit,p410-411

الموجه للصيادين والصناعات البحرية[1] وقد نظم في فرنسا بموجب قانون 04 ديسمبر 1913 ولم ينتقل العمل الى الجزائر سوى في مقاطعة قسنطينة وقد نسق العمل مع الصندوق الوطني للقروض حيث منحه مبلغ 760 الف فرنك كمبلغ تم اقتطاعه من عائدات البحرية التجارية كما تحصل على تسبيق كمساعدةمن الحكومة بلغ 100 الف فرنك .[2]

ج- **مؤسسة القرض الفندقي الجزائري:** شركة ذات اسهم براس مال مليون فرنك وانشأت سنة 1928 كبنك شعبي قصد تقديم المساعدة وتطوير الصناعات الفندقية بالجزائر وكان ينسق مع المؤسسة الفندقية والعمليات التجارية اذ تقدم قروض طويلة الآجال توجه الى الاصلاح وتطوير وانجاز الفنادق الموجهة للمسافرين ويمكن ان تتحصل الشركة على اموال من الحكومة العامة الجزائرية في شكل تسبيقات بفائدة قدرت بـ 2% والذي يعادل المليونين من الفرنكات أي اكثر بمرتين من الراسمال[3].

د-**القرض التعاضدي للصناعة الكتان والاصواف:** شركة ذات اسهم براس مال بلغ 592500 فرنك هذه المؤسسة التي انشئت في ماي 1928 كانت مكلفة بمهمة تقديم الدعم بمنطقة تلمسان ونمور Nemours(الغزوات) ومقرها بالعفرون.[4]

هـ - البنك الشعبي للمتيجة: مقره ببوفاريك انشأت كشركة مساهمة في 14 جوان 1928 برأسمال قدر 1800 فرنك ثم ارتفع ليصل الى 200 الف فرنكوكانت مهمته تقديم تسبيقات للتجار الى جانب الاستثمار في صناعات تكرير وترشيح الخمور ببوفاريك وتعاضدية المتيجة المتخصصة في معالجة بقايا منتجات الخمور والزيتون ببوفاريك.[5]

ل - شركة المساهمة للقرض العقاري للجزائر العاصمة: انشأت برأسمال بلغ 100 الف فرنك وكانت تقدم قروض عقارية فردية توجه اساسا الى شراء الحقول والحدائق وبناء المساكن الفردية وبعد ارتفاع رأسمالها الى مليون فرنك لجأت الى تنويع مصادر التمويل بالحصول على مساعدة من الصندوق الوطني للتقاعد والشيخوخة وصندوق التقاعد لعمال سكك الحديد[6] وقد ارتفع حجم القروض الممنوحة الى 3، 5مليون فرنك وتمويل 224 منزل تم شراءه.[7]

[1] Ernest Paul Picard: Op-Cit,p408
[2]Carbonel Jules: L'Afrique du Nord illustrée: "inauguration des nouveaux locaux de la Banque populaire d'Alger" , journal hebdomadaire d'actualités nord-africaines N°766,31eme année,samedi 4janvier 1936, , p8
[3]Djebari Youcef: Op-Cit ,p162
[4]Ernest Paul Picard: Op-Cit ,p411
[5] Ernest Paul Picard: Op-Cit ,p411-412
[6] Union des sociétés de crédit immobilier: Cinquante années d'activité des sociétés de crédit immobilier,1958,p 21
[7] Ernest Paul Picard: Op-Cit,p412

3-صناديق القرض البلدي

قصد تحطيم صناعة الاقراض التي يمارسها السماسرة والمرابين تم انشاء مكتب ومحل الرهونات او مكتب الاقتراض بالرهن•mont-de-piété بالجزائر العاصمة بموجب المرسوم 8 سبتمبر 1852 الصادر عن نابليون الثالث [1]وهو نفس التاريخ الذي واكب انشاء صندوق التوفير للجزائر العاصمة[2] وقدر رأس مال المكتب بـ 150الف فرنكبقرض يصل معدل الفائدة فيه الى 3% من قبل الصندوق المحلي والبلدي ن ثم بدأ الصندوق في اصدار سندات بضمان من قبل المدينة التي حددت المبلغ للاصدار بـ 500 الف فرنك ليرتفع فيما بعد الى خمسة ملايين فرنك بموجب المرسوم الصادر في 8 نوفمبر 1925 [3]تم إقراضها إقراضها إلى 3٪ من قبل البنك المحلي والبلدي، كانت أول أموال المؤسسة الجديدة. ثم كان أصدرت سلسلة من السندات التي تضمنها المدينة التي ثابتة الحد الأقصى. من 500الف فرنك، وهذا واحد كان يحمل شيئا فشيئامجلس الإدارة الذي عقد أول اجتماع له 3جانفي 1853، برئاسة السيد ليشينLechêne، رئيس بلدية الجزائر، قررت تثبيت المكتب في مستودع العمال، ضاحية باب عزون، ويمكن أن تبدأ العمليات فيجويليةبتوجيه من السيد ديسكوDescous وواجهت البدايات مع أكثر من عقبة واحدة المقرضين الذين يشكلون قوى مالية، و الآخرين ولكن مما يمثل كتلة كبيرة، موقف صامت[4].فقد كانت الجزائر لديها صندوق الامانات البلدية والذي لم يقدم اي جهد الا غاية 1856 اي جهد مالي حقيقي.[5]من حقيقي.[5]من ناحية أخرى، فالفرنسيين والاهالي في 37 الف بلدية في مجموع التراب الفرنسي يضاف اليها اليها بلديات الجزائر، كانوا يجهلون الطرق واليات الاداريةللاقتراضمبلغ مالية التي وضعت تحت تصرفهم، ظلت لفترة طويلة مشبوهة. لكن سرعانما اكتسبت المؤسسة الجديدة ثقة المعنيين[6]. ففي عام 1859، تم

•هي منظمة غير ربحية تعمل كمرتهن مؤسسي وكجمعية خيرية في أوروبا؛ ظهرت في العصور الوسطى وما تزال تعمل حتى اليوم. أنشئت مؤسسات مماثلة في المستعمرات التابعة إلى الدول الكاثوليكية.نشأت هذه المؤسسة في إيطاليا في القرن الخامس عشر في المدن من خلال حركة إصلاح ضد إقراض المال، وكانت واحدة من أبرز الأشكال المبكرة للأعمال الخيرية المنظمة.تم تنظيم الوظائف وإدراتها من خلال الكنائس الكاثوليكية حيث تقدم القروض المالية بفائدة معتدلة إلى المحتاجين. انتشرت هذه المنظمات في أوروبا الغربية خلال العصور الوسطى، بفضل الفرنسيسكان وإدانتهم إلى الربا، مع دعم لاحق من قبل كل من الدعاة الدومينيكان والمثقفين الإنسانيين في القرن الخامس عشر.-Thierry Halay, Le Mont-de-Piété des origines à nos jours, L'Harmattan, 1994, 170

[1]Youcef Djebari: Op-cit,pp167-168 et قصد الاطلاع على المرسوم ينظرGGA: Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie. 1830-1854,Imprimerie du gouvernement Alger ,1856 ,pp952-954

[2]Charles-Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne 1830-1860…. Op-Cit ,p134

[3] A. Blaize, Des monts-de-piété et des banques de prêts, Gaguerre, 1843, p 158

[4] Ernest Paul Picard: Op-Cit ,p414

[5]PiérreLéris: Les communes et le crédit foncier; étude sur la dette communale et sur les prœts consentis par le crédit foncier mode de réalisation et destination des fonds,Librairie Dalloz, Paris ,1911,p

[6]PiérreLéris: Idem ,p 36

بناء مبنى، ساحة ايسلي، لتشكل مقر المكتب الدائمثم تماعادةتنظيمها بمرسوم 28 أفريل 1860، واصبحت العديد من المكاتب تنشط في المنطقة ومخازنها[1].

في عام 1867 إذا عدنا الى الالتزامات والتجديدات، تم تقديم 744 254 1 فرنكا إلى 242 70 مقترض وفي عام 1878، بلغت القروض الممنوحة797 79 قرضا بغلاف مالي قدر بـ 441 786 1 فرنكا. واذا كانت هذه النتائج مرضية فانه من الواضح أن رهن الترقوى لم يكن كافيا لجميع مناطق الجزائر. ومع ذلك، فقد تم إنشاء مكتب واحد في وهران بموجب مرسوم 9 سبتمبر 1881[2] وواحد فيقسنطينة عام 24 أكتوبر 1898[3].

وقد نمت الاتحادات الائتمانية المحلية باطراد رغم الصعوبات بفعل تنظيم القرض التعاضدي الذي يمثل ثان تنظيم نشط من خلال صناديق الدعم التعاوني[4]. وبلغت قيمة قروضها في عام 1900 مبلغ 761 705 5 فرنكا لـ234، 911 مقرض؛ في عام 1905، ارتفع المبلغ إلى 340 019 7 فرنكا مقابل 424 269 فرنكا ؛ في عام 1910، إلى 828 237 8 فرنكا مقابل 304 304 قرض في عام 1913 إلى 891 567 9 فرنكا مقابل 162 321 قرض. في عام 1918، تم تقديم 267 448 4 فرنكا إلى 539 130 مقترضا 20، 472، 615 فرنك إلى 179، 639 مقترض في عام 1928[5].

وذكر السيد يوديلEudel في كتابه[6]، أنه تم تجنيد زبائن الرهن في جميع أجزاء السكانمن المستوطنون المستوطنون أو السكان الأصليون أو السكان الأجانب، غير ان الجزائريين شكلوا زبائن خاصينفبالنسبة للكثيرين منهم، ان الرهن ليس "بازار البؤس" ولكن بنك الإيداع حيث يسلمونما حصلوا عليه مع فوائد منتجاتهم وحصادهم: "انه صندوق آمن يوفر لهم سوقبتكاليف رخيصة. وعمولة بسيطة، فإنها يمكن وبالتالي فالاقتراض فقط جزء صغير من التعهد. ففي الجزائر العاصمةفي1928، كان اليهود يحتلون الصدارة كزبائن الصندوقمع معدل القرض 145.09، ثم يأتي الأوربيون مع112.41؛ ثم المسلمين مع 84.35، ولكن هذه الفئة الأخيرة شكلت 56٪ من المقترضين. تتلقى الاتحادات الائتمانية البلدية الودائع (في الجزائر العاصمة، في نهاية عام 1928، بلغت هذه الودائع موزعة على 616 وديعة بمبلغ9346، 542فرنك. وهي لا تقتصر على القرض الأشياء، كما أنها تقوم بعمليات التسليف على الأوراق المالية بموجب قوانين 25 جويلية 1891، 10 جوان 1916 ومرسوم 25 جويلية 1917 وكحد اقصى للقروض – التي لا تتجاوز فترة ستة أشهر – 3000 فرنك

[1] Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: 1830-1860…Op-Cit ,p134 et suit
[2] GGA: Exposé de la situation générale de l'Algeria,Imprimerie du Guvernement ,Alger 1879,pp149-150
[3] Robert Estoublon: "24 octobre 1898 Décret Portan la creation d'un mont-de-piété "Revue algérienne, tunisienne et marocaine de législation et de jurisprudence, Vol 15, A. Jourdan, 1899,p28
[4] Jean Baptiste Philibert VaillantRapport présenté à l'empereur sur la situation de l'Algérie en 1853par le Maréchal Vaillant ,ImprimerieImperiale ,Paris 1854,pp20-22
[5] L. Pasquier-Bronde: Les associations agricoles en Algérie: etude historique et critique, précédée de considérations générales sur l'associationisme économique contemporain,Baldachino-Laronde-Viguier, 1911,p271p482 etErnest Paul Picard: Op-Cit ,p415
[6] Paul Eudel: L'or fèvrerie algérienne et tunisienne,Typographie et lithographie ,Adolphe Jourdan ,Alger 1902 ,p271p334

الأكيد أن رؤوس ألأموال ظلت مهملة في ظل ظروف النمو والتوسع الحاصل حيث نجد أن قانون 27 أوت 1881 الذي قرض تخفيض نسبة القوة النقدية (السيولة) في الجزائر إلى 10% ثم 6%، غير أن هذه الأموال كانت تفضل الإتجاه نحو الاستثمارات المنجمية والأشغال العامة بدل الفلاحة والاستيطان هو الامر الذي دفع الكثير إلى اعتبار أن فشل الفرنسيين في هذا المجال لا يعني فشل المشروع في حد ذاته لان نجاح بعض الخبرات الاستيطانية مدعومة ببعض البيوت الاقراضية تؤكد ذلك خاصة من في المستعمرات الإنجليزية.

الفصل الرابع:

انعكاسات التنظيمات الادارية والاقتصادية وردود الفعل المختلفة

أعتبرت الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830 حملة ناجحة لما حققته في إحتوائها للوضع العام الأمني رغم المقاومة المحلية المتباينة في الأرياف الجزائرية، ضد سياسة السيطرة العامة المطبقة من العسكريين الفرنسيين لصالح هجرة أوروبية مكثفة بهدف توفير الأمن وتكوين قاعدة ثابتة في الجزائر لتأسيس فيما بعد قاعدة إقليمية وإدارية تابعة لفرنسا، وبالتالي فقد إتبعت فرنسا سياسة إستيطانية مفتوحة النطاق، فسنت التشريعات والقرارات بهدف تنظيم الهجرة الأوروبية إلى الجزائر وإقامة منشآت قاعدية ضرورية، اضافة إلى إنشاء المرافق العامة بهدف توسيع الإستيطان.

المبحث الاول: تحويل البنية المجالية وتفكيك البُنى الاجتماعية للمجتمعات التقليدية

المطلب الاول :تغيير نمط العمران والمجال الحضري والريفي

I- تغيير سوسيولوجية العالم الريفي

إن مصير الشكل الحضري في الجزائر ارتبط بقضايا تخصيص الأراضي لبناء مراكز استيطانية وفي هذا الشان، كتب المعماري و المنظور الإيطالياً. روسي: "إن الحقيقة التاريخية التي شكلت بداية عملية تمزيق المجال الحضري، ففي جزء كبير منها، نتيجة للثورة الفرنسية."في عام 1789، اصبح العقار حرا بفعل سقوط النظام الاقطاعي في فرنسا وفي الجزائر اصبح العقار حرا عام 1830 بفعل سيطرة سلطة الاحتلال، فاصبحت العقارات تستغل من قبل الأرستقراطية الكولونيالية ورجال الدين والاعيان ليتم بيعها من قبل الدولة إلى المستوطنين الفلاحين ورجال الجيش فتم بذلك حل حقوق ملكية الأرض من الجزائري وتفرقت الأراضي العامة الكبيرة. وتنتقل الملكيات الكبيرة إلى الملكيةالخاصة، واصبحت الارض سلعة: "كانت المدينة (...) عن دنقطةتحول في تاريخها، وكان حق ملكيةالأراضي يلعب دورً اكاملاً في إنشاء منشآت جديدة."[1]

ظلت المدن الجزائرية تلعب دورا اساسيا في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والاسري فمنذ سنة 1830 – 1960 ستشهدالمدن الجزائرية العديدة العديدمن التحولات الهيكلية وتهديم بعض القصور والمساجد والبنايات نتيجة للاحتلال الفرنسي الذي عمل على إحلال بالطابع "النيوموريسكي الجديد"، وفي الفترة الممتدة ما بين 1930 و1962 تطور طابع جديد من العمران بتأثير الخطاط الفرنسي لوكوربوزيي من خلال العمارات الموجهة للمعمرين وهو الامر الذي سيدفع فرنسا الى الاهتمام بعمران الجزائر ونظرا للتطور السكاني[2] فقد اصبحت الجزائر العاصمة المدينة الرابعة بالنسبة للنسيج العمراني الاوروبي حيث اصبحت ذات الطابع الحضاري الغربي.[3]واصبح التزايد السكاني يخلق مشاكل اجتماعية

[1]A. Rossi: L'architecture de la ville, Paris: éd. L'Equerre, Paris ,1978, p. 198.

[2]Tinthoin Robert: La démographie algérienne . In, Annales de Géographie, t. 47, n°269, 1938, Presses universitaires de Provence pp543-546

[3]Aleth Picard: Architecture et urbanisme en Algérie. D'une rive à l'autre (1830-1962), Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n°73-74, Presses universitaires de Provence ,1994,p121

واقتصادية لفرنسا فسعت منذ احتلالها للجزائر بتغيير البنية المجالية والعمران الريفي[1] وخلقت مدن جديدة **(انظر ملحق رقم 05 للمراكز الاستيطانية)**خلال سنة 1847 تم تحويل مساحات واسعة من الاراضي الفلاحية الى مساحات عمرانية وتم توسيع المدن المحيطة بمدينة سطيف ،فسطيف وحدها اصبحت عام 1849 يسكنها . 20 ألف ساكن الى غاية 1880 **(ملحق رقم17 أ،ب،ج)** استوطنت في مستوطنات فلاحية وحدائق بغرب المدينة كما تم توطين العديد من الزنوج في شكل قرية عام 1892 حول السوق العربية [2]اما الغرب والوسط فقدتم انشاء 600 مركز جديد اهمهامركز سيدي بلعباس الذي انشأ عام 1840 واصبحت تضم 53 الف ساكن بحلول عام 1881 وبوفاريك 15 الف ساكن والشلفOrléansvilleسنة 1847 بـ 9 الاف ساكن ومن بين المدن التي انشأت بطريقة العمران الفرنسي مدينة البليدة وبمستغانم مدينة Saint Mihiel وبوفاريك Saint Die[3] فمدينة سطيف تم انشاؤها من قبل الجيش الاستعماري أين تم اختيار منطقة فرماتو *Fermatou والتي تبعدمن 4 الى 5كلم عن الاثار الرومانية**Fandouk[4] حيث ولم يتجاوز عدد سكانها عام 1850، 727 نسمة من العنصر الأوروبي، لينتقل الى 9692 نسمة الى 3562أوروبي عام 1861 ليصل الى 10281 عام 1882 منهم 3804 أوروبي[5] ومع ظهور الشركة الجنيفية عام 1853 واستحواذها على 20 الف هكتار[6] قضت علىالقبيلة وحركيتها بتهيئة مجالها العمراني لم تكن معهودة عرفت بالاستيطان العمراني غيرت أوضاع الإقامة في الدوار الذي ظهر مع الاستيطان والتنظيم الإداري بتوطين قرى اوربية النمط والهندسة[7] وتحطيم النسق العمراني المحلي الاهلي القائم على نماذج القربي* والبيوت المسطحة**الاضافة الى البيوت القصديرية***التي ستظهر فيما بعد بعد ظهور المدن كتجمعات مدنية

---

[1]Viard Paul-Emile: Op-Cit,p18

[2]Sid Ahmed Souiah Chantal Chanson ,Jabeur: Villes et métropoles algériennes: Hommage à André Prenant / Djenane AbdelMadjid: 60 ans après" Facteurs du peuplement d'une ville de l'Algérie intérieure: Sétif" Evolution et tendances l'Harmattan,Paris 2015 ,pp 31-32

[3]Annales de Géographie N° 223 du 15/01/1853 Société de géographie, A. Colin, Paris 1853, p 203 et T 62 N°334 , 1953

*شيخ العيفة اليوم بالقرب من سطيف

**الاسم الحالي خميس الخشنة

[4]Sid-Ahmed Souiah,Chantal Chanson-Jabeur: Idem,p 31

[5]Sid-Ahmed Souiah,Chantal Chanson-Jabeur: Op-Cit p31

[6]Magneville S: une Grande compagnie de la Colonisation, la compagnie genevoise de setif , éd. Grounauer, Genève 1979 p27-p40

[7]Achille Étienne Fillias: Géographie physique et politique de l'Algérie, Hachette, Paris,1875,p152

* القربي: وهو نمط هندسي عمراني مساحته بين 2 م الى 10 متر يستخدم فيه مواد طبيعية منها مادة الديس

** بيوت استخدم فيها الاسمنت وتراوحت مساحتها بين 22م و500 متر للمزيد: Michel cornaton: les Regroupements de la décolonisation en Algérie ,economie et humanisme Vol 1 ,Edition ouvriéres , Paris ,1967,p83

*** استخدم فيها مادة الزنك تبلغ مساحتها 9200 كلم^2

*** استخدم فيها مادة الزنك تبلغ مساحتها 9200 كلم^2

التي كانتترمز الى الوحدة الاجتماعية في البؤس والامراض[1] واعتمدت نمط عمراني يشبه النمط العمراني الفرنسي بحيث منح للمهندسين الحرية الكاملة في اعتماد نموذج هندسة يتلائم ورغباته بيحث لم يولي الاحتلال ادنى اهتمام لقطاع السكن في الجزائر[2]بدأت تظهر في الأفق ثنائية مجالية: مجال تقليدي بعمرانه المتواضع ونشاطاته التقليدية، ومجال كلونيالي غريب عن ثقافة وسوسيولوجية العالم الريفي.[3]

II- الثنائية المجالية وفرنسة المحيط بشريا

تعمقت الثنائية المجالية وتجذرت في مختلف المناطق، بدعامة العمليات والإجراءات الاستحواذية للمجال الريفي[4] فقد شهدت المدن الجزائرية منذ 1830 تحولا من حيث العناصر البشرية بشروع الادارة الاستعمارية في بناء القرى والمدن من خلال استخدام العديد من نظم العمران الروماني[5].تم استلهام التقسيم الوظيفي للمعمار العربي الذي يقوم على مبدأ القبيلة والصيغة الفلاحية والقرى الاستيطانية بناءا على سوسيولوجية العالم الريفي ونمط المعيشة، فقد اعتمد على طريقة القرى الاستيطانية مما شكل مراكز مثلثة خلال سنوات 1842-1845 حيث بلغ عدد المراكز الى 35 الف مركز و27 قرية استيطانية لتصل الى 700 قرية استيطانيةوتم انشاء بين سنوات 1846 -1848، 22 قرية استيطانية من قبل الادارة لتسهيل عملية الاستيطان[6] لتصل خلال سنوات 1871- 1882 الى 197 قرية استيطانية، 70 منها في الناحية الشرقية .[7]

وباعتبار الريف كان المستهدف من عملية التعمير الفرنسي فانه يمكن ان نشير انه ابتداء منعام 1871 أصبحت الأنماط العمرانية الغربية في المناطق والمقاطعات الثلاثة خاصة في الريف هي السمة المميزة للسياسة الفرنسية العمرانية[8]. فإلى غاية نهاية القرن 19 تمكنت الادارة الاستعمارية من انجاز 972 مركزا استيطانيا سيتحول فيما بعد الى مدن فرنسية بامتياز محاطة بمساكن اهليةذات النمط العمراني الهندسيالاوروبي (هندسة اسبانية – المانية وفرنسية...)

---

[1]René Lespès, "Projet d'enquête sur l'habitat des indigènes musulmans dans les centres urbains en Algérie," RA N° 76 1935 pp 431-436

[2]بن الشيخ حكيم: نفس المرجع السابق، ص ص 148-149

[3]Michel cornaton: p,p 83,180

[4]عثمان فكار: "الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقاربة سوسيوتاريخية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 3و4، 2013، ص 590

[5]Julien Franc: l'Histoire de la colonisation de l'Algérie: les sources d'archives,Imprimerie Pfeiffer ,Paris 1928 ,p 18

[6]Gouvernement d'Algérie: statistique et documents 1863 ''la propriété Arabe1863'', Impremerie Impiriale,Paris 1863 ,p 113

[7] عثمان فكار: مرجع نفسه، ص ص 588-591

[8]Aleth Picard: Op-Cit ,p 125 et suit et عثمان فكار: نفس المرجع، ص ص 588-591

جدول رقم 96 يبين المراكز والمحيطات الاستيطانية

المناطق	المحيطات العمرانية		قرى استيطانية	المجموع
	موسعة	جديدة		
الوسط	06	28	03	37
الغرب	04	30	03	37
الشرق	20	39	11	70
المجموع	30	97	17	144

المصدر : Aleth Picard :Op-Cit ,p 125 et suit وعثمان فكار: مرجع نفسه، ص 588-591

وقد تميزت هذه المراكز بنمطها الاوربي:مقر البلدية وكنائس ومراكز امنية تتوسط المنازلالتي تحيط بها في شكل مدن ذات مركز[1]، وهو ما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم97 يبين تعداد المراكز والمحيطات الاستيطانية وتعداد السكان

المراحل الاستيطانية	المراكز والمساحة		الاستيطان البشري
	مراكز منشأة وموسعة	المساحة / هكتار	
1870-1841	232	481,000	248657
1900-1871	474	697,196	827347
1933-1901	266	470,481	1366445
المجموع	972	1,648,677	2492449

المصدر:عثمان فكار: نفس المرجع السابق، ص 592

يبرز الجدولين العلاقة الطردية بين الاستحواذ على الأراضي وإنشاء المراكز الاستيطانية فكلما اتسع نطاق الاستحواذ كلما ازداد عدد المراكز الاستيطانية، فالإعمار الديموغرافي الفرنسي يسير بالتوازي مع الأعمار العمراني الذي انطلق في شكل هدم المنازل القديمة بمد خطوط المواصلات (طرق – سكك الحديد) وبناء الجسور، تجفيف المستنقعات وانجاز السدود ومد قنوات الري وتركزت هذه العمليات في المناطق الريفية السهلية والسهبية خاصة في المناطق الغربية **(ملحق رقم 18)** والتي تحولت الى تجمعات سكانية ذات كثافة عالية فسهول المتيجة والسهل الوهراني وسهول عنابة وسيبوس وسهول قسنطينة إضافة الى الهضاب العليا كلها شكلت مناطق جذب للتجمعات الاستيطانية[2].ومن الملاحظة لمعطيات الجدول تبرز علاقة التناقض بين حياة الاهلي صاحب الارض والمستوطن . فالجدول التالي يوضح استمرار المصادرة للاراضي قصد بناء مراكز استيطانية في المقاطعات الثلاثة سنوات 1871-1895[3]

جدول رقم 98 يحصي المساحات المصادرة لبناءالمراكز والمحيطات الاستيطانية

المناطق	أراض الاستيطان الرسمي	أراضي البايلك	الغابات	الأراضي المصادرة	مجموع أراض الدومين
الجزائر	هك348 . 151	14. 000	774	83. 096	97. 870
وهران	هك755 .143	34. 156	4. 053	135	38. 344
قسنطينة	هك348.407	128. 010	6. 358	151. 144	285. 512
المجموع	هك643.510	176. 166	11. 185	234. 375	421. 726

المصدر :Djilali Sari :La Depossession des Fellahs1830-1962 , 4 ed ,ENAG editions, Alger ,2010 ,p70

[1] عثمان فكار: نفس المرجع السابق، ص 592

[2] Henri de Peyerimhoff de Fontenelle: Enquête sur les résultats de la colonisation officielle de 1871 à 1895, Imprimerie Torrest,Alger 1906 , pp 38-40,p 60

[3] Djilali Sari: La Depossession des Fellahs1830-1962 , 4 ed ,ENAG editions, Alger ,2010 ,p70

الأمر الذي خلق تجمعات سكانية متفاوتة في شروط الحياة ففي الريف غمر المجال الكولونيالي المجال التقليدي بشكل يكاد يكون كاملا، وهو ما انعكس شيئا فشيئا على نفسية الإنسانالجزائري الريفيوحتى سكان المدينة الذي عايشوا تحول المجال الجغرافي في الاستيطان عمراني عبر الضيعات الكبرى او الصغرى واستمرت العملية على اساس نهب العقار وبناء المستوطنات خاصة اثناء بناء 42 قرية استيطانية ضمن مشروع 1848حيث كانت الاجرءات بين سنوات 1871 الى غاية 1900 اكثر بشاعة وتأثير على المجال الريفي خاصة بعد صدور قانون المستوطنيين 1873وقانون الاهالي عام 1874.[1]:انعكس هذا الاجراء على نمط معيشة الريفي ودفعته الى الاستقرار على هوامش التجمعات والمراكز هذه الاخيرة التي تحولت الى قرى ثم مدن[2] وتم نقل الدوار من حالته التقليدية الى البلدية وتشكلت القرية والكوخ وسكان الهوامش كما دفعت سياسة الادارة الفرنسية الجيدة الى تكليف المكاتب العربية بخلق ما اطلق عليه "قرى العرب" في شكل تجمعات اهلية يحتشد فيها الاهالي ضمن نطاق قانوني اجباري "الحصر"*ghettos فتعويض الخيمة والكوخ والقربي بمنزل حجري هو محاولة لتغيير نمط المعيشة القبلي الاسري للانسان الجزائري ودفعه الى التحرر اكثر.

فإلى جانب الملكية الخاصة الفردية تم انجاز بيت خاص او الفردية في النسق الاجتماعي الجديدكما كانتتنعدم فيها أيضا المر افق العامة الضرورية كليا، والتحرك داخلها مراقبا ولا يجوز للأشخاص التنقل بحرية[3] فتغير نمط الحياة الاجتماعية للفرد ودفعته الى قبول الآخر ونبذ حياة البداوة والترحال الامر الذي سيغير وجه الريف في حد ذاته حسب Augustin berqueفالهدف حسب زعم فرنسا هو انقاذ الانسان الجزائري من مجاله الذي يدفعه الى الانتفاضة ضد الآخر او يخلق تصارع بين حضارتين على غرار بين الجزائري والاحتلال الفرنسي جراء هجرة الاوربيين[4] حسب الدراسة التي قام بها عثمان فكار فان الاحصائيات نقلا عن Bernard Augustinكانت على الشكل التالي:

[1]Bousri Nahed-eddine: les phénoménes de transformation de tessu colonial au nivea de centre ville ''Souk ahras'',mémoire de fin d'études en Architecture ,Universite de Tebessa ,2015-2016,pp7-10

[2]رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988–2008، دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008 ن ص 64

* المَعزِل: يشير إلى منطقة يعيش فيها، طوعاً أو كرهاً، مجموعة من السكان يعتبرهم أغلبية الناس خلفية لعرقية معينة أو لثقافة معينة أو الدين، مثل الغيتو في مركز مدينة روما. الغيتو أيضا درج على وصف الأحياء الفقيرة الموجودة في المناطق المدنية الحديثة.

[3]عمر برامه: التغير الاجتماعي المخطط أو التنظيم الاجتماعي الموجه في الجزائر (دراسة ميدانية لولاية جيجل)، دكتوراء الدور الثالث في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1985 –1986، ص 69

[4]رشيد زوزو: نفس المرجع السابق، ص 60

جدول رقم99 يحصي نوعية المساكن في الجزائر ونسب التمركز البشري فيها

نمط الاقامة	الكوخ (القربي)	مسكن(قرميد)	مسكن(سطيحة)	خيمة	مسكن على النمط الاوروبي	المجموع
العدد	1648700	753800	342500	101100	61700	2907800
النسبة	%57	%26	%12	%03	%02	%100
المصدر :رشيدزوزو : نفسالمرجع، ص 60						

مما يعني ان هناك تحول فعلي في البنائية الريفية اذ ارتفع نسبة القاطنيين في القربي نسبة 57%مقارنة بالمقيمين في الخيمة 03% الذي كان العنصر السائد قبل هذا التاريخ بنسبة 67% ويعني ان الطابع الجزائري قد تغير يضاف الى ذلك انعدام شروط الحياة بعد مصادرة الملكيات فكان تحويل خصوصية المجتمع الجزائري القبلي الريفي من مهام الإداريين والانثروبولوجين[1]،كما ساد نمط البناء الاسمنتي بنسبة 40 %سواء بالنسبة للاهلي او الاوروبيوالاستعانة بتصاميم مغايرة تماما للنسق الجغرافية الافريقية (تضاريس ومناخ) الذي اضر كثيرا بصحة الجزائريين حيث بلغت نسبة اصابة الاهلي بامراض العمران (البصر – الحساسية – الربو– السل.....)[2]حيث ظلت الاسرة الجزائرية بعيدة عن شروط الحياة العادية خاصة شروط النظافة والامن الصحي مما الحق اضرار بالبنية الانتقالية الديمغرافيةوارتفاع وفياة الاطفال.[3]

مع مجيء نابليون الثالث اولى اهمية بالغة لتهيئة المدن الجزائري للقضاء تدريجيا على مظاهر الهندسة الاصلية، الاسلامية (التركية العربية الاندلسية) فانشأ حي باب الواد على امتداد 200 متر واتساع طولي 800 متر وزود بحي تجاري بضاحية الآغا وفيما بعد تم تشييد حي مصطفى الذي الحق ببلدية الجزائر التي ستشهد تطورا عمرانيا يعكس صورة الاوربي ورسخت ثقافته واصبح هناك نموذجين من المدن مدينة عربية قديمة (القصبة مثلا)* الى جانب المدينة الاوربية الحديثة ترتسم فيها الكلونيالية والمجتمع الاوروبي الحضريالمسيطر.[4]فتم جلب الأوروبي إلى الجزائر وتسخير كل الظروف المواتية لحياة كريمة، وفق نظم قانونية هيأت لهم ظروف الهجرة في أوروباففي الفترة اللاحقة 1881 تقرر انشاء 300 قرية على مساحة 300 الف هكتار ومع صدور قانون 18 افريل 1887 الذي يقوم على اساس التعمير الرسميفي الجزائر حيث هيأت لهم المستوطنات كمسكن خاص وأمني[5]:

[1]عثمان فكار: نفس المرجع السابق، ص 600

[2]Augustin Bernard: L'Habitation indigène dans les possessions françaises, Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, , Paris ,1931,p 20-22,p39

[3] بن الشيخ حكيم: نفس المرجع السابق ن ص 153

* كانت بناءات القصبة منازل ذات غرفة واحدة في مساحة تتراوح بين 5 و10 امتار يقطنها 6 اشخاص

[4]بن الشيخ حكيم: نفس المرجع السابق ن ص 155–157

[5]مياسي ابراهيم: "الاستيطان الفرنسي في الجزائر"، مجلة المصادر، العدد 5، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر ص 120

جدول رقم100 تطور الاستيطاني العمراني الرسمي والخاص

الفترة	قبل 1870	1900-1870	1900	1917	-1917 1933	1933	1950-1933
استيطان رسمي	481000	697196	1178196	1371556	277121	1648677	
استيطان خاص	23116	446819	469935	945890	248901	696989	
المجموع	504116	1144015	1648131	2317446	528219	2345666	360464

المصدر:Henni Ahmed :Op-Citp34

III- تحويل نمط البداوة وحياة الترحال والرحل

ارتبط جزء من المجتمع الجزائري بنظام الترحال وتربية الماشية سواء بالنسبة للبدو او نصف البدو حيث كانت تقوم حياتهم على البحث عن المراعي لرعي قطعانهم وبالتالي التنقل المستمر الامر الذي يخلق مشكلة الانتقال من الصحراء والمناطق الشبه صحراوية مع المناطق التلية[1]كما شكلت تربية الماشية كنشاط مكمل للنشاط الزراعي ضرورة اقتصادية لـ ¼ السكان كان يعيش على الرعي المباشر[2]ولذا سستكفل المكاتب العربية بعملية تثبيت هؤلاء الرحل في مساكن منجزة بالحجارة والاسمنت الامر الذي قضى على مسكن الخيمة الذي كان يرمز للبدو الرحل[3].

مع صدور قانون 16 جوان 1851 عن مجلس الدولة الفرنسي الذي دافع عنه النائب ديديDidieقصد انهاء وجود مسألة الاراضي القبلية الذي كرسه قانون 1844 و1845 الذان يعترفان بحق القبائل وفروعها في حق التملك والانتفاع والاستغلال لمساحات واسعة من الاراضي الزراعية والرعوية[4] حيث منح هذا القانون الحق للادارة باقتطاع اراضي لتمويل العملية الاستيطانية على اساس ان القبائل لا تملك هذه الاراضي بل هو عملية انتفاع التي لا يترتب عنها حق الملكيةالامر الذي سيسفرعلى حصر القبائل في مساحات ضيقةمست قطعانهم[5] مما خلق اختناقا في الخطوط الهندسية للترحال قضت على طابع الحاجة للصحراء شتاء والسهول والتل ربيعا وصيفا والغابات في فترة الجفاف.[6]

---

[1] الطاهر العمري: النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع 1900-1940 دكتوراه تاريخ جامعة منتوري قسنطينة 2004 ص 40

[2]جوزيف عبد الله: نفس المرجع السابق، ص 18

[3] هواري عدي: نفس المرجع السابق، ص 77

[4]Gueno Vanessa, Guignard Didier: Les acteurs des transformations foncières autour de la méditerranée au XIXe siècle, Ed Karthala, Maison mediterranéene des siences de l'Homme Paris,2013,p 56

[5] بن اشنهو عبد اللطيف: تكوين التخلف.. المرجع السابق، ص 53 وعدي هواري: المرجع السابق، ص 63

[6]هواري عدي: نفس المرجع السابق، ص 63

ونتيجة لاتجاه فرنسا بعد انشاء بنك الجزائر الى ادخال البلاد ضمن نطاق الاقتصاد الحر سعت الى انشاء الملكية الفردية على حواف الصحراء وتم غلق اراضي التجوال الرعوي بعد انشاء مؤسسات استغلال الحلفاء في اهضاب الامر الذي سينعكس على قطعان الماشية التي تمثل حسب عدي هواري القاعدة المادية لنمط حياة البدو الرحل[1] مما خلق صراع مريرا بين الرعاة المتنقلين خاصة على حواف الجبال مما خلق ظاهرة جديدة من الرعاة وهم الرعاة المحترفين والرعاة الموسميين المستقريين قرب مزارعهم التي تحول الكثير منها الى مراعي مما اثر على النسيج الاجتماعي الرعوي وانهى حياة البداوة بشكل نهائي[2]

IV-الإخلال بالنظام البيئي والمجال الحيوي

لكن أضرار تدهور المراعي الطبيعية وتحطيم الغابات، لا تقتصر على تفاقم الانجراف، بل ينجم عنها كذلك زحف التصحر، الذي يعرف بأنه: التحول في خصائص الأرض والانهيار الطويل الأمد في الإنتاج البيولوجي، والتدهور المستمر في التربة، وتحول قطعة أرض طبيعية إلى أرض قاحلة واعتبر الاستعمار الفرنسي انحركةالهجرة والاستيطان وترحيلالاهاليالمرتكز الأساسي لهذه الحركة ولإقامة الكيان الاستيطاني من خلال قوانين المستعمر كما سماها كارل ماركس[3]. ورفع الزعماء سيكون الاستيطان حيث يكون الماء والارض، وذلك لاقتلاع الجزائريمن وطنه واستيطان الأوربي فيه. استنادا الى ذلك فان الغابات الجزائرية قد شهدت اندثارا خاصة نتيجة للاستغلال المجحف الذي دفع سكان ميلة الى اشعال الحرائق في غابات الفلين عام 1858لحرمان الشركات الفرنسية من استغلالها[4]ففي دراسة حول الغابات الجزائرية اجريت عام1871 من قبل السلطات الفرنسية كشفت في تقريرها: "انه يجب الاخذ باجراءات فعالة قصد وقف هدر الغطاء النباتي والذي سيؤدي الى تصحر المناطق خاصة الهضاب العليا وبخصوص عوامل الانهيار في متعددة فقد اصبحت الغابات لا تحتل سوى مساحة قدرت بـ3، 2 مليون هكتار[5] وحسب Trollard فان الكثير من الغابات زالت من الوجود بطريقة كبيرةفالوضعية خطيرة افقدت المستعمرة حيويتهاويجب وضعها تحت تشريع يحميها واستغلال جواري في اسرع وقت ممكن [6]وقد رفعت الجمعية الفرنسية للتقدم العلمي (AFS)* خلال تقريرها الصادر في جمعيتها العامة دورتها الـ 17 بوهران

[1]هواري عدي: نفس المرجع السابق، ص129

[2]Charles Robert Ageron. — Les Algériens musulmans et la France (1871- 1919), Presses Universitaires de France, Paris ,1968 Op-Cit ,p 101

[3]Boudia Mourad: la formation sociale Algérienne pré-coloniale,Essai d'analyse theorique ,OPU Alger, 1981,p72

[4]علي محمد الصلابي: نفس المرجع السابق، ص 626

[5]جيلالي صاري: دور البيئة في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 7

[6]Paul Laurent: Annales forestières et métallurgiques, T. 9Bureaux des annales forestières, Paris 1950 ,p63

*Association Francaise des Sciences

في 1888 عن مدى خطورة الوضع الغابي في الجزائر فقد قدرت المساحة الغابية بـ5 مليون هكتار[1] واستنادا الى Achil Fillias لقد تعرضت الغابات الى اول صدمة عسكريةنتيجة لوقوفها امام التوسع خاصة في المناطق الغربية ومنطقة الإنزال[2] فقد كانت عملية الاكتساح ملزمة لصدور الامر 04 سبتمبر 1831 والذي سيمنع قطع الأشجارغير انه لم يفرض اي عقوبات وفي 2 افريل 1833 صدر أمرية اخرى كانت اكثر صرامة حيث منعت على الملاك سواء الأهالي او الاوربيين قطع الاشجار الغابية او المثمرة لكن هذه المرة فرض غرامات اذا لم يتحصل على رخصة لذلك[3]وقد قدرت المساحات الغابية في اخر احصاء عام 1845 وهو تاريخ بداية الاستغلال على النحو التالي[4]:

جدول رقم 101 يحصي المساحات الغابية واستغلالها

المقاطعة	المساحة الغابية	الانتاج المحتمل لاخشاب	المساحة الغابية المحتمل مصادرتها
الجزائر	48400 هك	147280 متري	19160هك
قسنطينة	21940هك	88275متري	45000هك
وهران	20100هك	11600متري	17600هك
المصدر Ministére de la Guerre : TSEF dans l’Algérie . 1844-1845..Op-Cit ,p314			

واستنادا الى التفسيرات المستقدمة من قبل الادارة الفرنسية فان الشريعة الاسلامية تعيد ملكية الغابات للدولة وتبعا لذلك جاء قانون السيناتوس كونسلت 23افريل 1863 الذي ادرج الغابات في املاك الدولة واستنادا الى جيلالي صاري فقد اشتعلت العديد من النيران خاصة سنوات 1872–1873 ومع صدور القوانين الردعية فبين سنوات 1863–1865 تم احصاء 200الف هكتار من الغابات التهمتها النيران[5]وهو ما دفع الادارة الفرنسية الى اصدار في 17 جويلية 1874 للوقاية من حرائق الغابات خاصة في المناطق الكثيفةونظرا لاستمرار عملية اتلاف الغطاء الغابيبالمناطق الجبليةحيث بلغت المساحة الغابية 3247692 هكتار اي ان الغابات قد فقدت مايقرب من 1752308 هكتار اي 64,95 % اذا اخذنا ان مساحة الغابات قدرت بـ 5مليون هكتار اما اذا قدرت المساحة حسب التقديرات الفرنسية فقد قدرت المساحة المتلفة بـ 35% من اصل 43843841اي 1136692وهو الامر الذي اقلق الراي العام فقرر الحكومة العامة عام 1884القيام بعمليات تشجير واسعة وخلق ازمة ايكولوجية

[1]Galmich .L: Annales forestières, T.4,Bureaux des annales forestières , Paris 1845 pp 521-522 **et**Association française pour l'avancement des sciences: Gongré d’Oran 1888, Oran et l’Algérie 1887,T2,cher Paul perrier,Oran 1888,pp59-64

[2]Achille Etienne Fillias: L'Algerie ancienne et nouvelle par Achille Fillias, Imprimerie de Dubuisson et C^{e}, Paris, 1860,pp 182-183

[3]Ministère de la guerre: TSEF dans l'Algérie….T2, Op-Cit,p292

[4]Ministére de la Guerre: TSEF dans l’Algérie. 1844-1845..Op-Cit,p314

[5]Boudy P: Économie forestière nord-africaine: Description forestière de l'Algérie et de la Tunisie, Larose, Paris ,1955,p304

حقيقية[1] ولم يتوقف هدر البيئة عند هذا الحد بل اتجهت الى عمليات الصيد المجحف للثروة الحيوانيةحيث تم استهداف العديد من الاصناف خاصة الاسود والفهد البري اضافة الى الخنزير البري [2].

المطلب الثاني : تفكيك بنية الأوقاف الجزائرية وبداية سياسة الضم لاملاك العمومية

I- مقدمات لتفكيك البنى المجالية

مارس الاحتلال منطق التحويل والتبديل لكل ماهو محلي، حيث هاجمت فرنسا الروح والجسد المادي للجزائري من خلال تحطيم الملكية العقارية–اراض القبائل الجماعية– كاساس للبنية الجتماعية للمجتمع الجزائري المرتكز على المنظومة الطرقية كمرجع ديني وعلى النظام القبلي عموما كانتماءا وهوية، وتمت عملية تجريد المؤسسة الطرقية من مرتكزاتها الاقتصادية بالغاء التدخل الدين من خلال الوقف في الاقتصاد وفتح باب التفقير وفقدان المجتمع للآلياتالنسيج الاجتماعي الريفي ومع سن قانون الحالة المدنية الذي يكرس للملكية العقارية الخاصة والفردية واخضاعها للتشريع الفرنسي بما احدث فتنة عقارية بين للعشائر والافراد الذي سيحول قانون الاهلي عن تحولهم الى مواطنين لانه كان مشر وعا ايديولوجيالتخليص الاهالي من سلطان القبيلة وتقاليدها كاسلوب لاجتثاث الاجتماعي من تفكيك بسيط الى تفكيك معمق في العالم الاجتماعي للجزائري بظهور العامل الفلاحي وبلورة الطبقة العاملة الجزائرية الزراعية فاصبحت هناك هويتين هوية المستعمر وهوية المستعمر ووضع لكل هوية اقتصاد بالاستعانة بالبحوث الانثروبولوجية لتسهيل عمليات الاختراق الجغرافي والاجتماعي والاحتواء الثقافي وتمت بذلك صياغة معالم اجتماعية وتاريخية وجغرافية وثقافية للجزائر في اطار هوية الاهلي بالغاء الارادة السياسية في الوسط الجزائري[3].

فتنمية المستوطنات هي ألاساس الاقتصادي من خلال تنمية الاستثمارات، وتحوبل الاقتصاد الجزائري الى اقتصاد تجاري، وهي العناصر التي تخدم مصالح المدينة الاستعمارية، هذه الاخيرة ستقوم على حساب الشعب الجزائري (عدم وجودحقوق، عمل قسري، ضرائب)، وعلى الرغم من أن الخطاب الاستعماري يضع ابجدياته نقل الحضارة وتعميم الثقافة وتدعيم الجوانب الإنسانية (الرعاية والتدريس) من خلال البعثات الدينية. فان تحقيق هذه التفاعلات بين الاقتصادي والاجتماعي والإداري هدفها خلق امة جديدة تحل محل الامة التقليدية الجزائرية بمقوماتها الدينية واللغوية والاجتماعية فقد كانت كل التنظيمات على حساب امة كاملة.

[1]Surun Isabelle ,Blais H,Caru V,Enders A,Fredj C,Sebend E,Singaravélou P,de sure main M.A,Thémault S: Op-Cit ,pp569-570

[2]Henri Béchade: La chasse en Algérie, Libriarie Editeur Michel Livy ,Paris ,1860 pp 59-82

[3]Abdelhamid Mérad Boudia: la Formation sociale algérienne précoloniale: essai d'analyse théorique, Office des Publications universitaires, 1981p 1-9 et 285-293

II- مصادرة الاوقاف وسياسة التفقير الفرنسية

توصلت فرنسا إلى ان فك معظلة املاك الوقف ستمكنها من بسط نفوذها على اعتبار ان الوقف يفرض تماسك الاسر والعائلات فلاستعمار الفرنسي لم يكن يستطيع تحطيم البنى الاجتماعية واستغلال هؤلاء السكان دون تحطيم اسس التي يقوم عليها النظام الاجتماعي[1] وإنهاء مسألة المقاومة الدينية بالخروج عن نص اتفاقية تسليم الجزائر المؤرخة في 05 جويلية 1830 رغم التعهدات المكتوبة باحترام الدين الإسلامي وما يتبع ذلك من حقوق عقارية وعينية ومنقولة[2]. فقد اورد دي بورمون قائد القوات الفرنسية المحتلة في كتاب وزعه قبل سقوط الجزائر العاصمة يطلب فيه من سكان المدينة الثقة بكلامه وتعهداته باحترام دور العبادة وكل ما له علاقة بمؤسسات المسجد واحترام قدسية الدين الإسلامي.[3]

بالرغم من هذه التعهدات التي تضمنتها وثيقة تسليم الجزائر العاصمة الموقعة مع الداي حسين، وما ورد في المنشور الدعائي لديبرمون بخصوص احترام مقومات الشعب الجزائري المسلم[4]. ابدي شارل العاشر رفضه للعبارة الواردة في كتاب القائد دي بورمون حول قدسية الديانة الإسلامية، فوجه رسالة إلى رئيس حكومته بولونياك بتاريخ 08 جوان 1830 يطالبه فيها بوقف طبع كتاب دي بورمون ومصادرة ما تم طبعه منه او بإلغاء كلمة القداسة او الجملة التي تصف الإسلام بالقدسية[5].

نظرا للاهمية ما كان تقدمه الاوقاف من خدمات اجتماعية واقتصادية خاصة في المدن الكبرى وبدرجة اقل في الارياف، كما شكلت مؤسساته عائقا امام العملية الاستيطانية ، وضع الاستعمار الفرنسي كهدفه الإستراتيجي تغذيه النزعة الصليبية ضرب نظام الأوقاف كمؤسسة قائمة وتقويض دعائمه وشله بصفة نهائية [6]، فلجأت الى انشاء ادارة املاك الدولة لتسيير الاوقاف من اجل تقليص نفوذ وفعالية الجهاز الاداري للمسلم حتى تقضي على كل انواع استقلالية الفرد الجزائري عن سلطة الادارة الفرنسية وخوفا من تزعمهم للمقاومات الشعبية باعتمادهم على اموال الوقف [7] ، كما وضعت مخطط لتصفية نظام الاوقاف بوضعها تحت الاشراف المباشر لاملاك الدولة وقدرت هذه الاوقاف سنة

---

[1] مغنية الازرق: نفس المرجع السابق ص 67

[2] عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص ص 69-70

[3] عبد الحميد زوزو: نصوص ..... مرجع سابق، ص ص 26-27

[4] مغلي محمد البشير الهاشمي: التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي، مجلة المصادر، العدد 6، م.و.د.ب.ح.و.ث اول نوفمبر 1954، 2002، ص ص165-166

[5] ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2 .... نفس المرجع السابق، ص 79

[6] سعيدوني ناصر الدين: الجزائر منطلقات وآفاق (مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية)،، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2000، ص 39

[7] محمد الزاهي: الاوقاف في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1830-1870، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس السنة الجامعية 2014- 2015 ص 355- 357

1835بألف وقفية موزعة على 200 مؤسسة خيرية ليتم الاحصاء عام 1836 بـ1419 عقارا[1] ، تمهيدا لبناء المشروع المسيحي باستهداف المساجد ومصادرتها بدعوى مد الطرقات وتنظيم الأشغال للتهيئة العرانية فان اتجاه كلوزيل المتحمس للسياسة الاستيطانية الى تكريس سياسة الهيمنة من خلال اصدار أول قرار فرنسي يتعلق بالأوقاف قد صدر في 08 سبتمبر 1830، الذي يحدد طبيعة الاملاك التي تصنف ضمن املاك الدولة حيث تضمن بنودا تنصّ على أن للسلطات الفرنسية الحق في الاستحواذ على الأملاك التابعة لموظفي الإدارة السابقة وبعض الأعيان من الكراغلة والحضر(المادة 1) بالإضافة إلى بعض الأوقاف التابعة لمؤسسة أوقاف الحرمين هذه الاخيرة سيتم استثناءها بعد احتجاج رجال الدين*[2]وهذه الاجراءات تعد انتهاكا صريحا للبند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر 4 جويلية 1830مما دفع بالعديد من علماء الجزائر الى الاحتجاج لانه يعتبر مساس بقدسية الاملاك الوقفية .**(ملحق رقم 16)**

كما شرع في مصادرة املاك الاوقاف قصد انشاء مزارع نموذجية فبلغت المساحة المصادرة الف(1000) هكتار[3] باعتبارها املاك الغائب لتشجيع الهجرة للجزائر سياسيا وعسكريا وماديا لخلق شعب جديد فوق ارض جديدة بحيث ملك هؤلاء عقارات بسعر لا يتعدى 47 فرنك للهكتار الواحد، وخفض السعر خارج المحيط الحضري بالريف والمناطق الداخلية الى 38 فرنك للهكتار[4] .ثم تلاه قرار7ديسمبر1830م الذي نص على حجز ممتلكات الاوقاف واعطى للحكومة المحلية الحق في التصرف فيها وتحويلها الى مصلحة املاك الدولة ومصادرة اوقاف مؤسسة الحرمين بدعوى أن مداخيلها تنفق على الأجانب، كما تضمن القرار انتزاع أوقاف الجامع الكبير[5].

في 24 ديسمبر 1832 أقدمت الإدارة الفرنسية على تحطيم مسجد كتشاوة وحولته الى كاتدرائية تحت اسم " كاتدرائية القديس فيليب" بمباركة البابا "غريغوري السادس عشر[6] ، كما تم تحويل جامع القصبة الى كنيسة تحت اسم " كنيسة الصليب المقدس"اضافة الى تحويل مساجد سيدي الرحبي وعلي خوجة

---

[1]جلال يحي: السياسة الفرنسية في الجزائر(1830-1959)، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص 223

*جاء الاستثناء بالشكل التالي سيتمر تسيير اوقاق مكة والمدينة من قبل اداريين مسلمين تحت رقابة الحكومة الفرنسية

[2]GGA: Recueil des Actes du Gouvernement de l'Algérie..... 1830-1854,….Op-Cit ,p2

[3]Mayer-Goudchaux Worms: Recherches sur la constitution de la propriété territoriale dans les pays Musulmans , Franck A Librairie Editeure ,Paris 1846, pp 447-448

[4] نصر الدين بن داود: مصادرة اراضي الجزائرين وسياسة بيجو الاستيطانية، الملتقى الوطني الأول، .....نفس المرجع السابق، ص ص 53- 55

[5]Eugène Clavel: Droit musulman: Le Wakf, ou habous, d'apr5es la doctrine et la jurisprudence (rites hanafite et malékite), Imprimerie Diemer, Paris ,1896,pp 217-222

[6]الغالي غربي واخرون: العدوان الفرنسي..... نفس المرجع السابق، ص ص 270-271

الى صيدلية اما الثاني فقد منح للمصالح العسكرية كنادي للجيش ثم هدم بدعوى توسيع الطريق[1]، اما في وهران فقد اقدم القادة العسكريون على تحويل جامع خنق النطاح الى مستشفى عسكري سنة 1831 وبعنابة حول جامع سيدي ابي مروان الى مرفق عسكري .كانت تصاحب هذه التحويلات مصادرة الاوقاف الملحقة بهذه المؤسسات الدينية[2]، كما تم تحويل ملكية القنوات المائية والاملاك التي كانت تدر بين 3 الاف فرنك و15الف فرنك الى الادارة الاستعمارية [3] كما امتدت نفس الممارسات الى بجاية عام 1833اذ حولت زاوية لالة فاطمة والجامع الكبير الى مركز للراحة ومبيت الجنود وزاوية سدي احمد النجار الى ثكنة اما المدينة الاكثر تأثرابسياسة الهدم والمصادرةفهي مدينة تلمسانالتي احتلت عام 1836[4] اما بقسنطينة فقد امتدت ايدي الفرنسيين الى 70 مسجدا وزوايا وحولت كلها الى املاك الدولة[5]، كما اقدمت الادارة الفرنسية على المساس بحرمة اوقاف الجامع الكبير*[6] (الاعظم) الذي شكل اهم مؤسسة ادارية منظمة للوقف حيث قدرت اوقافه بـ 550 وقف فقامت بتعرية الاساسات بحجة البحث الاثري عن هيكل ديني مسيحي قديم وضمت اوقافه الى مصالح املاك الدولة بموجب قرار 1843[7].

يكشف الكاتب الفرنسيBlanquiAdolphe-Jérômeحقيقة السياسة الفرنسيةحيث كان يرى في الحبوس والأوقاف عقبة أمام تحقيق المشاريع الكبرى والتي يمكنها وحدها تطوير المناطق الإستيطانية التي استولت عليها الجيوش الفرنسية[8]. ومن جهة اخرى فان بقاء الاملاك الوقفية في ايدي الجزائريين باعتبارها امرا مقدسا سيجعل من وكلائها وعلمائها زعماء دينيين وسياسيين معارضين للوجود الفرنسي باعتبار الغنى الذي سيكسبه هؤلاء من تسيير الأوقاف يدفعهم الى الاستغناء عن تقديم الخدمة للسلطة الجديدة وهي تدمير المجتمع الجزائري خاصة من الناحية الاجتماعية[9]، فسارعت وزارة الحربية الى انشاء

---

[1]Louis Piesse: Itinéraire historique et descriptif de l'Algérie: comprenant le Tell et le sahara ,librairie de Hachette et Cle ,Paris 1862 p 45-46

[2]GGA: Bulletin officiel des actes du gouvernement, T3 1843-1844, Imprimerie du Gouvernement, Alger 1844 ,pp 124-125

[3]Robert Estoublon,Marcel Morand: Cour d'Alger 2eme Chambre 11 Mars 1897 Arrêt de la cour Revue algérienne, tunisienne et marocaine de législation et de jurisprudence ..., Vol 13 1897,Adolphe Jourdan Libraire editeur , Alger ,1897 ,p 254

[4]Charles-Louis Lesur: Annuaire historique universel, Thoisnier Desplaces Libriarie Paris 1838 , pp185-188

[5]Ministere de la Guerre: TSEF dans l'Algérie, 1850-1852 ..... Op-Cit, pp 205-206

*أوقاف الجامع الأعظم كانت تحتوي على125 نزلا، 39 حانوتا (دكانا)، 3 أفران، 19 بستانا، 107 إيرادا، وكان يستفيد من مردود أوقافه مجموعة كبيرة من رجال تتألف في أغلب الأحيان من: إمامين، 19 مدرسا، 18 مؤذنا، 8 حزابين، 13 قيما. وكانت إيراداته تنفق على أشغال الصيانة وسير الخدمات، بينما الفائض فكان يوجه لإنشاء الزوايا والمساجد، سعيدوني ناصر الدين: دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر....نفس المرجع السابق، ص 187

[7]بوضرساية بوعزة: نفس المرجع السابق، ص 139-140

[8]Blanqui Adolphe-Jérôme: Algérie: rapport sur la situation économique de nos possessions dans le nord,Coquebert Editeur ,Paris ,1840 pp 12 -19

[9]D. J. Montagne: Lettre d'un colon d'Alger a M. Blanqui, janvier 1840, Marseille, 1840, p 3,p17

لجنة في 17 جوان 1837 لاكتشاف الجزائر علميا واوكلت لها المهمة استكشاف الجزائر قصد الوصول الى فهم بنية المجتمع والعوامل المتحكمة في انسجامها بهدف تدميرها[1]، وتحطيم البناء العقائدي والفكري المتمثل في الدين واللغة العربية والملكية العقارية والسعي الى خلق فئات اجتماعية مستنسخة منسلخة من عاداتها وتقاليدها ولغتها ودينها بضرب النظم التعليمية كاطار عام للتفرقة العنصرية وفرض طبقة المستوطنين كطبقة متميزة [2]فالمدارس العربية التي تمولها الاوقاف مثلت تهديداحقيقيا للوجود الاستعماري في البلاد لأنها تعلم العربية الممنوعة في المدارس العمومية، وتنشرالفكر المناهض للاستعمار،[3] لذا كان نظام الاوقاف يتنافى مع مبادئ الإقتصادية الاستيطانية التي يقوم عليها الوجود الإستعماريفاتجهت الى اتلاف واحراق كل ما له علاقة بالوقف الاسلامي ووثائقه وسجلاته[4]، ولهذا بالذات عملت الإدارة الفرنسية جاهدة على إصدار سلسلة من المراسيم والقرارات تنص على نزع صفة المناعة والحصانة على الأملاك الوقفية [5]، وفي هذا الشان كتب الفرنسي Ernest Zeys:

"إن الأوقاف تتعارض والسياسة الإستعمارية وتتنافى مع المبادئ الإقتصادية التي يقوم عليها الوجود الإستعماري الفرنسي في الجزائر وعلى السلطة ان تسعى الى تشجيع الاستيطان للضيعات الصغرى لتكون بديل لمؤسسات الوقف الموظفة للعمالة المسلمة"[6]

لم تتوقف فرنسا عند مصادرة العمران بل لجأت الى مصادرة المقابر مساحة ومكونات حيث تم مسح العديد من المقابر الاسلامية بدعوى تنظيم المجال العمراني وانشاء المرافق الاجتماعية الحياتية ثم انطلق رجال الصناعة في الاستثمار في عظام البشر اي الجزائريين لتبييض السكر (صناعة الفحم الحيواني) بدءا من 1 مارس 1833موجهة لمعامل تصفية السكر القادم من افريقيا وجزر المحيط الهادي، كما قام النقيب Marengoبتعرية القبور واخذ المرمر لتزيين جدران مزرعته [7].

---

[1]الجيلالي عبد الرحمن: تاريخ الجزائر العام، ج3 دار الثقافة العربية، بيروت، لبنان، 1993، ص 441

[2]محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، د.م.ج، الجزائر، 1990، ص 39

[3]كواشى حسين: "التعليم في الريف الجزائرى – التغيرات الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال"، مجلة علم الاجتماع، د. م.ج، العدد 3، ابريل 1986، ص 35

[4]ابو القاسم سعدالله: الحركة الوطنية الجزائرية.....نفس المرجع السابق، ج1، ص 89

[5]Marcel Emerit: Les Saint-Simoniens…. Op-Cit,p107-111.

[6]Ernest Zeys: Législation mozabite: son origine, ses sources, son présent, son avenir, A. Jourdan, 1886 et, Traité élémentaire de droit musulman algérien: (école malékite)spécialement rédigé sur le cours oral fait à l'École de droit d'Alger à l'usage des candidatsau certificat inférieur de législation algérienne et de coutumes indigènes, Vol 2 A. Jourdan, 1886 pp 60-67.

[7]مارسال امريMarcel Emerit: "استغلال عظام المسلمين في تصفية السكر"تر عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغاربية عدد 1، جانفي 1974 تونس 1974 ص ص 9-11

III- قوانين تنظيم ومصادرة مؤسسات الاوقاف

لقد أدركت فرنسا بعد سقوط الشمال أن تحطيم البنية الأساسية لتركيبة الأملاك الوقفية سيمكنه من بسط سيطرته على الجزائريين، والقضاء على النظام اقتصادي التقليدي بفرض نظام جديد يحرر الملكيات ويسمح بانتقال الثروة العقارية تبعا للنشاط الاقتصادي.[1]بدأت خطة الإدارة الفرنسية لتصفية الأوقاف في 25 أكتوبر 1832 تحت مسمى مخطط جيرار دان حين تقدم المدير العام لأملاك الدولة بمخطط عام لتنظيم الأوقاف الى المقتصد المدني وقد قدرت الاوقاف المشمولة بالمخطط 2000 وقف موزعةعلى 200 مؤسسة،[2] فوضعت الأوقاف تحت إشراف الإدارة الفرنسية ثم تطور هذا المخطط ليأخذ شكل تقرير مفصل حول المؤسسات الوقفية في نهاية عام 1838، وبذلك أمكن للسلطات الفرنسية بالجزائر فرض رقابتها الفعلية على الأوقاف وتشكيل لجنة تسيرها تتألف من الوكلاء الجزائريين برئاسة المقتصد المدني الفرنسي، الذي أصبح يتصرف بكل حرية في 2000 وقف موزعة على 200 مؤسسة ومصلحة وقفية، وكانت تلك أول خطوة تكتيكية لتصفية نظام الوقف من قبل الإدارة الفرنسية.[3]توالت المراسيم والقرارات والخطط التي تتجه في معظمها إلى إحكام سيطرة الإدارة الاستعمارية على الأملاك الوقفية في الجزائر:

- مرسوم 09سبتمبر 1830 نص على منح صلاحية التسيير والتصرف في الأملاك الدينية للادارة الاستعمارية، على اعتبار ان للحكومة الفرنسية الحق في إدارة الأوقاف بحلولها محل الحكومة الجزائرية في تسيير شؤون البلاد.[4]

- مرسوم 7 ديسمبر 1830. يخول هذا المرسوم للأوروبيين امتلاك الأوقاف وضعها تحت مراقبةالمدير العام لمصلحة الأملاك العامة، مع إبقاء المشرفين عليها من الوكلاء، وتم تطبيق هذا القرار بصفة عملية في مدينتي وهران وعنابة ،وقد حَمَّلت المادة الرابعة من هذا المرسوم القائمين على إدارة الأوقاف ضرورة تسليم العقود والمستندات المتعلقة بها مرفوقة بقائمة المكترين ومبالغ الإيجارات السنوية لمدير أملاك الدولة قد بلغ عدد الاملاك الوقفية التي شملها القرار 1419 عقارا، وتصرف الفرنسيون خلال الفترة في188بناية استعمل بعضها لمصالح إدارتهم وهدم البعض الآخر.[5]

---

[1]A. G. Rozey: Mémoire aux chambres législatives: Esquisse repide et historique sur,l'Administration de l'Algérie depuis 1830 ,Marius Olive Imprimeur, Marseille 1842 p55 et suit

[2]Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: 1830-1860….Op-Cit ,pp594-595

[3]ناصر الدين سعيدوني، ""تاريخ الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي"، الجزائر: دورة إدارة الأوقاف الاسلامية بالجزائر، 1999، ص10.

[4]Robert Estoublon,Marcel Morand: Revue algérienne ….Op-Cit ,p62

[5]Rodolphe Dareste: Op-Cit ,pp 40-42

–قرار25 أكتوبر 1832 والشروع في تطبيق خطة السيطرة على الأملاك الوقفية ووضعها تحت تصرف المقتصد المدني الفرنسي حيث كان يتصرف في 2000 وقف موزع على 200 مؤسسة ومصلحة خيرية،مرسوم 31 أكتوبر 1838 وبموجبه اصبحللسلطة الإستعمارية الحق في التصرف في الاملاك الوقفية، المرسوم الملكي المؤرخ في 24 أوت 1839 والذي قسم الأملاك الى ثلاثة أنواع.**أملاك الدولة.الأملاك المصادرة .الأملاك المحتجزة** وكان من ضمنها الأوقاف[1]وفي 01 أكتوبر 1843، صدر قرار ينص على أن الوقف لم يعد يتمتع بصفة المناعة، وأنه بهذا القرار أصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية، الأمر الذي سمح للأوربيين على كثير من أراضي الوقف التي كانت تشكل 50٪ من الأراضي الزراعية.[2]

– قرار 1أكتوبر 1844 والامر الصادر في 31 اكتوبر 1845: رفع الحصانة عن الأملاك الوقفية .حيث نص هذا القانون بصريح العبارة على أن الوقف لم يعد يتمتع بالحصانة، وأنه بهذا القرار أصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية ما مكن المعمرين من السيطرة على نصف الأراضي الوقفية التي كانت تشكل ما نسبته نصف الأراضي في المدن الجزائرية الكبرى، وتناقصت الممتلكات بشكل كبير من 550 وقف قبل الإحتلال الى 293 وقف عام .[3] كما تمكن الأوروبيون المعمرون من السيطرة على نصف الأراضي الزراعية الواقعة بضواحي المدن الجزائرية الكبرى، وتراجع عدد الأوقاف إلى 293 وقف عام بعد أن كانت قبل الاحتلال تقدر بـ 550 وقفا[4].

– المرسوم الامبراطوري الصادر في 5 فيفري 1857 * حيث تم انشاء المكتب الخيري الاسلامي و الادارة الفرنسية للاوقاف [5] ، بمثابة مكتب عربي يتشكل من اربعة فرنسيين واربعةجزائريين يرأسهم مستشار جزائري واضيف لهم فيما بعد مساعدين ويشرف على ادارة المقومات الإقتصادية والأسس الإجتماعية للشعب الجزائري.[6]وكان المكتب يسير حسب القوانين الفرنسية، ومن صلاحياته قبول الهبات والتبرعات من الجزائريين والأوربيين على حد سواء. وقد كان الغرض من إنشاء هذا المكتب بمثابة تعويض عن الأضرار التي ألحقتها الدولة الفرنسية بالجزائريين، نتيجة للوضع الإقتصادي والإجتماعي

[1]Robert Estoublon: Jurisprudence algérienne de 1830 à 1876, Vol 1 à 2 ,Adolphe jourdan Libraire Editeur, Alger 1891,p 35-38

[2]Lacanaud, E: L'Algérie au point de vue de l'économie sociale, Mustapha, Alger ,1900, pp 50-60

[3]ناصر سعيدوني، " تاريخ الوقف..... نفس المرجع السابق، ص ص3–10

[4]Sautayra E: Législation de l'Algérie…Op-Cit , p652

* بعض المراجع تعيد تاريخة الى 07 ديسمبر 1857

[5]محمد الزاهي: نفس المرجع السابق، ص 359

[6]Busson de Janssens Gérard: Contribution à l'étude des Habous publics algériens, Librairie de l’Amateur Strasbourg 2005,p37, **et** 259 ابولقاسم سعدالله: الحركة الوطنية ..ج1، ص، ص 545،

المتردي الذي آل إليه هؤلاء، بعد مصادرة الأملاك الوقفية وأملاكهم .[1] كما تم انشاء مكتب لتقديم المساعدة ومنحت للمكتب ما لا يزيد عن 90 الف فرنك سنويا، وحولته السلطة الفرنسية الى مكتب مدمج مع المكتب الخيري الأوربي الى غاية 1888[2] ثم أصبح المكتب يعرف بدار الصدقة.ومعروف بجهة الاوراس –خنشلة– بمكتب التزويل* ولانهاء مسالة الوقف اصدرت فرنسا قانون 30 اكتوبر 1858 الذي اخضع الاوقاف الى القانون الفرنسي او قانون المعاملات الخاصة تملكا وانتقالا وبيعا سواء للمسلمين او اليهود حيث اصبح بامكانهم تملكها وتوريثها وبالتالي تم ادخالها في التعاملات القانونية الفرنسية الخاضعة للقانون المدني الفرنسي[3].

مع صدور مرسوم سيناتوس كونسلت سنة 1863 الذي حاول اصلاح ما افسده المرسوم التنفيذي الصادر 16 جوان 1851خاصة حق الملكية الجماعية للاراضي ودفعه نحو الملكية الفردية[4] ، هذا الاجراء الذي لم يحترم نتيجة خضوع الجنرال راندون للضغط من قبل المستوطنين فعمل على فرض نموذج الحصر Cantonnementلاجبار السكان على التنازل عن اراضيهم لفائدة الدولة مقابل الاعتراف بحق الملكية الفردية والجماعية [5]، معتبرا ان عملية التهجير الجماعي للمواطنين هي عملية مشروعة ، علاوة على انها عملية تتناقض مع السياسة التي فرضها نابليون الثالث معتبرا ان الامر لا يعدوا ان يكون عمل معنوي لا اكثر ولا اقل ويمكن أن يشكل عامل ندم فقط [6].

ومع صدور قانون وارني Warnier عام 1873الذي استهدف تصفية أوقاف المؤسسات الدينية ، تم القضاء على مؤسسة الوقف في المجتمع الجزائري فبموجب هذه القرارات المتتابعة من طرف الإدارة الاستعمارية. فمشروع وارنيWarnierجزء من المخطط الفرنسي المبيت نحو نظام الوقف، وقد أستهدف فرنسة الاملاك في اطار أملاك الدولة الفرنسية، وإلغاء مبدأ عدم التصرف في الوقف الأهلي، حيث أصبحت أوقاف المؤسسات الدينية ملكية الدولةلصالح التوسع الإستيطاني الأوربي في الجزائر.

---

[1]Eugène Clavel: Droit musulman: Le Wakf, ou habous, d'aprés la doctrine et la jurisprudence (rites hanafite et malékite), Imprimerie Diemer, 1896,p 73,p96

[2]فارس مسدور: "الاوقاف الجزائرية بين الاندثار والاستثمار"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 20.سبتمبر، 2008، ص9.

*التزويل Bureau de bienfaisance islamiqueاستنادا الى المرسوم الامبراطوري بتاريخ في 5 فيفري 1857

[3]Robert Estoublon: Jurisprudence algérienne…. Op-Cit ,p 162-163

[4]رامول خالد: الإطار القانوني والتنظيمي لأملاك الوقف في الجزائر دار هومة لطباعة والنشر الجزائر 2004، ص– ص16– 17

[5]موسى عاشور: اساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الاوقاف، اعمال الملتقى الوطني الاول حول العقار.... نفس المرجع السابق، ص ص80 – 83

[6]ابراهيم لونيسي: الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري، اعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار..... نفس المرجع السابق ص141–143

المطلب الثالث :رأسمالة الريف ونشوء الصراع الطبقي الاجتماعي في الجزائر

I- نشوء القطاع التقليدي الاهلي

حرص الاستعمار الفرنسي على تطبيق سياسة الفرنسة للقضاء على الكيان الجزائري في الاتجاهات الثلاثة وهي: تحطيم مقومات الدين واللغة بتحطيم التعليم وفرض التمييزالعنصري الى جانب وضع برامج مغايرة للثقافة الجزائرية وخلق هوية جديدة بواسطة السياسة الاقتصادية القائمة على سن العديد من القوانين كفيلة بتوجيه ضربات للقطاع الزراعي[1] الذي كان النشاط الاقتصادي السائد في البلاد ولتحقيق ذلك بدأت عمليات التوطين لاشخاص ومؤسسات وشركات مما اثر على المستوى المعيشي للفلاح الجزائري الذي سيتعرض الى سياسة افقار ممنهجة ، فقد احدث التقسيم الجديد للزراعة الجزائرية من قبل الاحتلال وجود قطاعين: احدهما القطاع الحديث الاستعماري الاوروبي المستغل للمساحات الزراعية الشاسعة والآخر قطاع تقليدي يتكون غالبا من حيازات متخلفة في كل شيء: نوعية الارض وادوات العمل وحتى الانتاجية خاضعة لظروف بدائية في الاستغلال يعتمد على الطابع العائلي الاستغلالي يشبه الى حد كبير اقتصاد الرحل او نصف الرحل، حيث تحول الراعي الى فلاح يعمل في حراثة الارض وغرسهاوهي حياة جديدة وبظروف اجتماعية وعلاقات انتاجية جديدة وحلت حياة الاستقرار محل حياة الترحال وبدات العائلات الجديدة المالكة عملها بتجنيد كل افراد العائلة للعمل في الزراعة وهو عمل غير موجه للسوق وانما للاستهلاك الذاتي، وينقسم هذا الاستغلال الزراعي في الجزائر استغلال مباشر وهو السائد بنسب تراوحت بين 75% الى 81%و كان ابسط انواع استغلال الانسان للارض ويعبر عن علاقات اجتماعية ديموغرافية[2] فالاستغلال العائلي المشاعي القائم على العمل الانتاجي المبني الجماعي والعيش المشترك المستمد من التقاليد والعادات . فانشاء قوة الارث وليس مصلحة العمل المشترك وحدها هي التي توثق الرباط بين اصحاب حقوق الارث والعمل الانتاجي مما يجعل القسمة للعقار كلملكية زراعية امرا صعبا لالتجاء اليه[3]وهو ما يبرزه المخطط:

---

[1] حدة بولافة: واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في السياسات العامة والحكومات المقارنة (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فسم العلوم السياسية، جامعة الحاجلخضر، باتنة، السنة الجامعية 2010-2011، ص ص 15-19

[2] Robert Estoublon ,Adolph Lefébure: Code de l'Algérie annoté: recueil, Vol 1…..,Op-Cit , pp 272-277

[3] حوشين كمال: اشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر، دكتوراء في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 13، ص35

مخطط اسلوب الانتاج بعد ظهور الاقطاع الاستيطاني

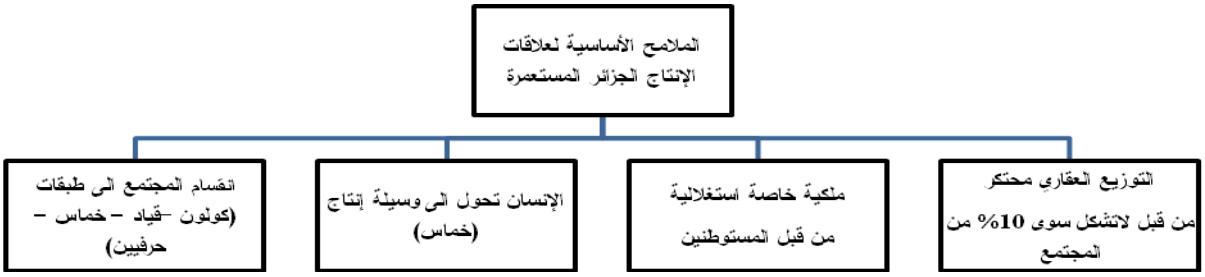

في الوقت الذي كان الإستيطان أحد ركائز السياسة الإستعمارية في المرحلتين، فتباين بحسب الإشراف العام للدولة، وتدخل رأسمالها، تبنته مجموعة قوانين وقرارات رسمية قصد رأسملة وفرنسة الاراضي والعمل والانتاج[1]، خاصة بعد نفاذ اراضي الحبوس والاوقاف والبايلك مما دفع السلطات الفرنسية العسكرية والمدنية، الجزائريين للثورة عام 1870–1871 بغرض توفير الاراض لصندوق العقاري العمومي الفرنسي فكانت النتيجة نهب ازيد من مليون هكتار من المناطق التي شملتها الثورة[2].

بعد تقنين الإستيطان بجملة من التشريعات بهدف خدمة مصالح المستوطنين والسيطرة على الأرض وماعليها، فأستخدم الفلاح الجزائري كأجير يومي او كخماس في أرضه.[3] فاستحوذت على اراضيه الخصبة الصالحة للزراعة ودفعته إلى الأراضي الجبلية والصحراوية، إضافة إلى أن معظم الفلاحين ليس لديهم القدرة على شراء الأسمدة، مما أدى إلى تدهور الإنتاج الزراعي الذي أدى بدوره إلى حدوث حالات جوع ووفاة ومرض وجهل وفقر وسط الفلاحين الجزائريين،، كما أن المجتمع استهدفت ثقافته ومقوماته، فدنست الأماكن الطاهرة كالمساجد ونودي في العلماء والفقهاء بأنهم محرضون على الفوضى[4].

ما يلاحظ ان الاستيطان والهجرة وملكية الارض[5]يقابله تهميش وتشريد الذي شمل مليون أسرة ريفية جزائرية موزعة كالتالي:150 ألف أسرة من المزارعين المستأجرين، و150ألف أسرة زراعية لها موارد كافية نسبيا للعيش، و100 ألف عامل أجير، و600 ألف أسرة تعيش تحت خط الفقر كما أدى إلى هدم البناء الزراعي والاجتماعي في الريف الجزائري، وفكك الوحدة الاقتصادية العائلية والتضامن الاجتماعي، وخلق الملكية الفردية ، فالادارة الاستعمارية اعتبرت أن الملكية المشتركة تشجع على انتشار الاتكال

[1] حوشين كمال: نفس المرجع السابق، ص45

[2] عجة الجيلالي: ازمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها: من تأميم الملك الخاص الى خوصصة الملك العام، دار الخلدونية 2005، ص 22–23

[3] Rodolphe Dareste" :de l'Etat des terres en Algérie"Revue de législation et de jurisprudence, Vol, 118 eme année 1852 ,T1,Bureau de Rédaction ,Paris 1852,p 263-265

[4] حدة بولافة، نفس المرجع السابق، ص .10

[5] فركوس صالح: المختصر في تاريخ الجزائر..... نفس المرجع السابق، ص 214

والكسل في أذهان الجزائريين، وتدفعهم الى الثورة باستمرار وأنها تمثل خطرا حقيقيا على فرنسا، [1]ويمكن ان نوضح خطورة التي مثلتها سياسة الاستيطان الرسمي والخاص من خلال ملكية هؤلاء لاراضي التي بلغت 56% من المجموع العام المقدر بـ2706130 هكتار.[2]

II- تكريس الطبقية الاجتماعية وصراع الاقطاب

تبنت فرنسا الاستعمارية سياسة ضرب المجتمع في الصميم من خلال استهداف العائلة الجزائرية كمؤسسة اجتماعية قادرة على صيانة النسيج الاجتماعي وقيمه الاخلاقية والدينية[3]وهو ما اورده دوتوكفيل في كتاباته "...شملت المصادرات كل ماهو حيوي للجزائري، أموال المؤسسات والاوقاف الخيرية التي توفر مستويات المعيشة والتعليم ووجهت لاستعمالات لفائدة الاستعمار فانقرضت المؤسسات الوقفية الخيرية... واصبح المجتمع الجزائري المسلم اشد بؤسا ودفع الى الفوضى وصار اكثر جهلا فالجزائر تحتاج الى عملية غزو جديدة بربط تحويلها الى الرأسماليةفكل احتلال يقتضي احتلال جديدا.."[4]، كما ستعمل على استبداله بنظام سمي بالمساعدات الخيرية الفرنسية الذي سيغير اسمه عام 1857 الى المكتب الخيري الاسلامي[5] فنمو الرأسمالية وتراكم راس المال لا يمكن ان يتم الا بالقدر الذي تخضع فيه العناصر الناتجة عن انحلال النظم الاقتصادية السائدة[6]. لذا كان الهدف من تشجيع الحركة الاستيطانية الاجنبيةخاصة الفرنسيين هو انهاء مسالة ملكية الجزائريين للعقارات الفلاحية خاصة الاوقاف فبقاء هذه الاملاك الوقفية نشطة سيؤدي الى عزوف المستوطنين عن القدوم فبفضل هذه الاملاك سيتم انشاء منظومة جديدة للاستيطان وتوفير مصاريف لبناء المشاريع وصيانتها[7].

ان قرارات الاستيلاء على الأملاك الوقفية ساعدت فعلا في تضييق الخناق على الجزائريين ودفعتهم الى الهجرة واخلاء المدن لفائدة الوافد الجديدولم تكن هذه القرارات تقتصر على المدن بل تعدتها الى الريف لتوفير الثروة والحياة الرغيدة بتحطيم علاقات الانتاج التقليدية في الجزائر [8] .اذ يجب اقحام التعاملات التجارية العادية والربوية ضمن اطار التعامل التجاري العقاري لفرض نمط انتقال الملكية العقارية عن طريق السوق مما سيسهل على المعمرين الاوربيين تملكها[9]، فعمدت من خلال جملة من

---

[1]محمد السويدي: التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986، ص 123

[2]Djilali Sari: La Depossession…..Op-Cit,p97

[3]عدي هواري: نفس المرجع السابق، ص 69

[4]Alexis de Tocqueville: Études économiques, politiques et littéraires, Michel Lévy frére librairie, Paris ,1866, pp 429-430

[5] محمد الزاهي: الاوقاف في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1830-1870، دكتوراه علوم، جامعة سيدي بلعباس، 2014 - 2015، ص 359

[6]Robert Estoublon,Marcel Morand: Op-Cit ,p479

[7]ناصر سعيدوني، " تاريخ الوقف .....نفس المرجع السابق، ص3-10

[8]بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، د.م.ج، الجزائر، 1985، ص 25

[9]عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة تفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1837-1960، بيروت، لبنان، ص 19

الاجراءات تجلت فيها سياسة التصفية والتدمير المبرمج لأحد مقومات الأمة الجزائريةوهو المساس بثرواتهاعلى اساس ان مبادئ الوقف تتنافى مع المبادئ التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في حد ذاته.[1]

مخطط الانتاج التقليدي في الجزائر

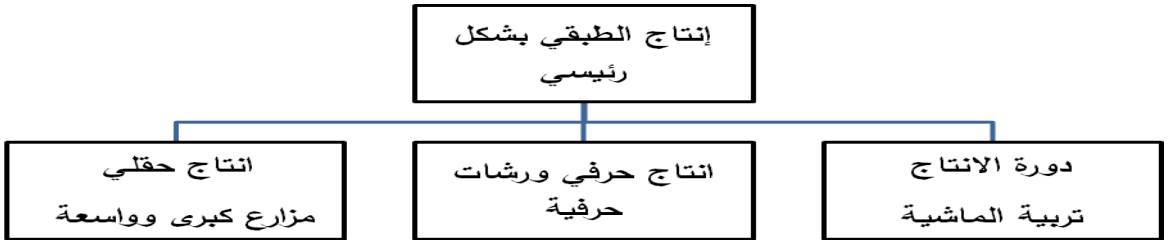

III- انقسام المجتمع الى طبقات وبداية الصراع الطبقي

اذاكان الاستعمار قد قسم المجتمع الجزائري طبقيا بالاعتماد اساسا على مبدا الثروة على النحو التالي:

- **الطبقة الارستقراطية الاهلية:**وتستلهم وجودها من الشريعة الاسلامية والادعاء بالنسب الشريف واغلبهم من القياد والشيوخ والخلفاء اضافة الى رجال الزوايا وهذه الطبقة ستشهد افولا بعد توسع دائرة الاستيطانتزايد حدة الهجرة[2] .
- **الطبقة البرجوازية:** وهي الطبقة التي استفادت من الولاء لمؤسسات الاستعمار وتقلدت مناصب اداريةواصبحت الوسيط التجاري بين الريف والبنوك الفرنسية غير انها سرعان ما تشهد تراجع بفعل فقدانها للتوازن النقدي بعد تدني عائداتها واصبحو اكثر ارتباطا بالاستعمار نظرا للمصالح المشتركة ولم تعد هناك الا برجوازية 800 الف اوربي ويقوم على اقصاء العنصر الآخرى بعد سيطرة الكولون على اغلب المساحات الزراعية وكذلك الغابات ومصادر المياه فظهرت برجوازية فلاحية تملك 2726 الف هكتارموزعةعلى 22037 مزرعة[3].
- **طبقة العامة:**وهي التي تمثل 98% من المجتمع الجزائري (فلاحين ملاك – خماسة – عمال مهنيين – حمالين – حرفيين....)[4]، فقد فرضتفرنسا منذ الاحتلال توازنا حركيا داخل طبقات المجتمع حيث اصبحت الثروة موزعة توزيعا غير عادل حيث عاد النظام الاقطاعي وحتى العبودي في بعض المناطق واضحت مدن الجزائر خاصة وهران والجزائر العاصمة مآهولة بـ40% من المستوطنين وازدات

[1] ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، لبنان، ص 250

[2] بن الشيخ حكيم: نفس المرجع السابق ص ص 122-123

[3] الاشرف مصطفى: الجزائر الامة والمجتمع، تر حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007 ص 238

[4] بن الشيخ حكيم: نفس المرجع السابق ص 122

معاملات الثراء بفعل انتقال الزراعة الجزائرية نحو الزراعة التجارية النقدية* التي لم يستطع الفلاح الجزائري مجاراتها او انتاج ما يكفيه من الغذاء اما اداريا فقد سيطر العنصر الاوروبي على مفاصل الادارة بنسبة 92,8%لتظهر برجوازية ادارية قدرت بـ 560 الف اطار اداري[1]بفضل النظام العسكري الذي وضع السلطة الادارية والسياسية تحت وصايته فقد استطاع بيجو بسياسة العزل المطبقة على القبائل الهاربة من عمليات القتل المنظم باصداره لائحتان عام 1844 و1846 من القضاء على المضاربة وتوسيع المساحات الممنوحة للمستوطنين مما اثر على اراضي العرش حيث فقدت القبائل املاكها ومصدر نشاطها الاقتصادي التي دخلت تحت اشراف الدولة وجمعت اراضيهابلغت 5 الاف كلم[22]الامر الذي اثر على تربية الماشية والزراعة واثقلت كاهلها بالضرائب مما اثر تلقائيا على المستوى المعيشي للفلاح ففي المتيجة فقد 95 الف هكتار منها 94,7 الف هكتار الحقت باملاك الدولة ولم يعد للعائلات الا معدل 12 هكتار للعائلة الواحدة لا تفي بتربية الماشية او الزراعات الكبرى مع سعي الفلاح الى الدخول بامكانات ضعيفة في منافسة للاقتصاد استيطاني ضمن دائرة النشاط النقدي فلم يستطع الصمود امام الاغراءات التي كانت تقدمها المؤسسات المالية والتجارية فرهن الانتاج والارض مقابل ديون ربوية[3] الامر الذي سيؤدي الى ارتفاع اسعار المواد الغذائيةوكذلك الحبوب ففي سنة 1830 كان سعر الصاع من القمح بالجزائر من الصنف الاول يباع بـ 1,80 فرنك وفي سنة 1838 ارتفع السعر الى 9,32 فرنك وسعر الصاع من الشعير من 4,58 فرنك الى 7,10 فرنك فكانت الزيادة للقمح بنسبة 259% و254% للشعير، ففي قسنطينة ارتفع سعر القمح بنسبة 357%و 314 % للشعير وهو ما ادى الى كثرة تنوع العملة المعمول بها وانتشار ظاهرة النقد المزور فقد كان الفلاحون يبيعون غلالهم بالنقد الضعيف ويدفعون النقد المرتفع مقابل خدمات التجارة القبلية الداخلية مع الساحل وتحولت الى الاسواق الداخلية فعرفت العديد من المناطق اختناقا اقتصاديا[4] ففي سكيكدة ايضا كان سعر القنطار الواحد من الشعير بلغ 11,50 فرنك رغم النداءات للاغاثة فان الفلاحين تضرروا كثيرا من مجاعة اواخر 1848 وفي شتاء 1849 ادى تدهور الاسعار الى جانب تفشي الطاعون والكوليرا الى انقراض قرى بكاملها[5] وفي المقابل فان الراسمالية الاوربية لم تجد في المقابل راسمالية محلية الامر الذي مكن

*المحصول النقدي في الزراعة هو المحصول الذي يزرع من أجل الربح، ويستخدم المصطلح لتمييزها عن الزراعة المعيشية (زراعة الكفاف) وهي تلك التي تستخدم لتغذية ماشية المنتج أو عائلته في حد ذاتها. من المحاصيل النقديةالأرز والقمح والزيتون والقطن.الكروم الحمضيات.

[1] شارل روبير اجيرون: نفس المرجع السابق، ص 125 ص127

[2]Émerit Marcel. Roger Germain: La Politique indigène de Bugeaud ,Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 11e année, N. 4, 1956, pp. 553-555.

[3] عدي هواري: نفس المرجع السابق، ص 71

[4]René gallissot: Op-Cit,pp 37-39

[5]اندري نوشي واخرون: نفس المرجع السابق، ص 359

الاستعمار من فرض تركيبة اجتماعية خاصةقضت على النمط القديم القائم على القبيلة كخلية اساسية وانشا منظومة علاقات بين المستوطن والاهلي يهدف من ورائه الى خلق مجتمع بديل يرسخ خدمة المستوطنخاصة بعد ان اصبح من المستحيل خلق انصهار بين الفئتين في مجتمع واحد متعايش رغم طغيان فكرة العبد والسيد[1] فالكولون ظل يعمل على تمزيق انسجة المجتمع المحلي تمهيدا لفرض النموذج الاستيطاني البرغماتي الذي سلكه الانجليز في جنوب افريقياالذي قوم على احادية الفكر النفعي والفكر القمعي او العقيدة القمعية[2].

IV- البرجوازية الاوربية والمحلية وصراع الطبقات

ساهمت عملية تفتيت الملكيات المنصوص عليها في قوانين السيناتوس كونسلت وقانون وارني اضافة الى قوانيين الصادرين 1887، 1897 في ظهور طبقية وتكوين جماعات طبقية مشكلة من ارستقراطيات وعموم الشعب والبرجوازية الكلونيالية التي سستحول الى ارستقراطية من كبار المالكين والاستثمارين ورجال المال والبنوك واصبحت طبقة تهيمن على نواحي الحياة[3]ونظرا لسعي الادارة الاستعمارية الى تفتيت المجتمع فقد عملت على تبني الارستقراطية الدينية الاهلية الممثلة في رجال الدين والزوايا والشيوخ الى جانب رؤساء القبائل وشجعتها الارستقراطية المخزنية الاهلية حيث كانت الوسيط بين المكاتب العربية والادارة الاستعمارية، ومارست المهام السياسية والادارية والاقتصادية بصورة قمعية[4] وبالتوازي مع هذه الطبقية ظهرت شريحة من التجار للمواد الفلاحيةوخاصة التموروتسبب مبدأ الاثراء على حساب قوت الشعب ويمكن ابراز هذه الطبقات:

1- بروز الطبقة الوسطى

لعبت الادارة الفرنسية دورا كبيرا في خلق طبقة وسطى كانت بمثابة صمام الآمان للنظام الاجتماعي الفرنسي في الجزائر حيث تشكلت هذه الطبقة من:

- الملاكالاوربيين الصغار الذي تتراوح ملكيتهم من 10الى 50 هكتار او تضممزارعين اوربيين قاموا بكراء الاراضي من كبار الملاك او الذين تم طردهم من الشركات الاستثمارية.
- طبقة التجار والوسطاء الذي يقومون بممارسة التجارة او يمارسون الربا.
- الطبقة المثقفة والمتخرجة من المدارس الفرنسية والتي اصبحت المعول الاساسي لهدم القيم الوطنية من خلال فرض منطق الحضارة الفرنسية المنتصرة.قدكتب أحدالكتاب الفرنسيين مؤكدا ذلك: "نحن بصدد خلق أمة في الجزائرلن تكون متمدنة بدوننا، وفي اليوم الذي احتللنا فيه هذاالبلد، وطردنا

[1]بن الشيخ حكيم: نفس المرجع السابق، ص ص 129-132

[2]A. S. B. Olver" :La politique coloniale britannique" Politique étrangère, n°2 - 1945 - 10eannée,Revue Persée2008 ,pp119-120

[3]Jacques Bereresse: un parlement colonial ?les délégations financiéres algérienne 1898-1945, publications des Université de Rouen et du Havre,2008 , pp 393-399

[4]عبد اللطيف بن اشنهو: تكوين التخلف ..... نفس المرجع السابق، ص 293

منهالحكومة الوحشيةالتي كانت تضطهده تعهدنا بمصائر هذه الشعوب، واتخذناعلى أنفسنا نحوهاعهد تمكينهم من الأنوار والمعارف والعقائدالتي تفضلت الحكمةالإلهية بمنحن إياها. كل ذلك بفضل دولة متحضرة"[1].هوسعي النخبة الجزائرية المتفرنسة، ونضالها في سبيل تمكين السكان الأصليين من المستوطنون فيظل حكم الدولة الفرنسية الاستفادة من الحقوق التي تمتع حيث فرنسا تسعى نظريا لكي لايصبح كل مواطني الجزائري سواءاهلياومواطن تحت مظلة القانونا لفرنسي لكن من الدرجة الثانية متماثلين في تحمل الواجبات والتمتع بالحقوق واستجابة لذلك، أرادالكلون الأوروبيون أن يستأثروا وحدَهم بمزايا المواطنة الفرنسية. الاندماج عل بحساب الجزائريين الذين لايستحقون في نظرالكولون شرف الارتقاء أماالنخبةالجزائرية التي أنتجتها المدرسة الفرنسية متشبعة بالأفكارالليبرالية، والمساواة في الحقوق والواجبات، فقد كان سعيها في أن تتساوى مع أولئك المستوطنين، ومن ثم مثلت (تلك النخبة) بدايةالمطالب السياسية في نطاق الإدماج ، الرسمي بالتوجه إلى فرنسا الجمهورية ضدفرنساالاستعمارية قصدالإفلات من هيمنة فكر الكولون العنصري[2].

– الطبقة المتخرجة من المدارس الاهلية والتي ظلت الحصن المنيع امام توجهات الادارة الفرنسية لتحطيم مقومات الهوية الجزائرية.[3]وقد ساهم التيار الجهادي في المقاومات ثم جمعية العلماء واخيرا التيار الاستقلالي في بلورة مفهوم المقاومة الثقافية والدينية ثم الاجتماعية وقد اسهب الباحث الطاهر الغول في الكشف عن اهمية هذه التيارات في الحفاظ على الشخصية الوطنية بمفهومها الديني والسياسي والاجتماعي وحتى القومي[4].

2– ظهور طبقة الخماسة وخلق هوية جديدة للفلاح الجزائري

اعتمد المشروع الاحتلالي الفرنسي على صياغة هويتين هوية المستعمر وهوية المستعمر ووضع لكل واحدة اقتصادا ويتماشى ووظيفة كل هوية فتمكن من تدمير البنية الزراعية الجزائرية والحقتها بالاقتصاد الفرنسي سوقا وانتاجا وسياسة فتفككت معها البنية الاجتماعية وانتهت قوة العمل التضامني وانهارت البنى الاقتصادية وتم تجريد الهوية الاصلية من نخبها الدينية واصبح الاهلي منتوج فرنسي عنصري مسلوخ ثقافيا ودينيا ولغويا اذ تمكنت زراعة الكروم من طرد الزراعات المعيشية كاقمح والشعير واستنزفت الغابات والمراعي فمن اصل 400 الف هكتار كان 95% مزارع كولونياليةوفمن 380 الف

[1]إدريس شابو: "الشخصية الجزائرية"، جريدة (الشعب)، 18 فيفري 1970، ص7 وايضا الطاهر الغول: مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919–1954)، ماجستير، جامعة الواد، 2013–2014 ص 77 ومايليها

[2]Ahmed Mahsas: Le mouvement révolutionnaire en Algérie de 1ierre guerre mondiale à 1954, Hurmattan, Paris,1979 :,p 36.

[3]كواشي حسين: نفس المرجع السابق، ص 35

[4]الطاهر الغول: مرجع سابق، ص ص 39 –70 و113–134

هكتار نجد 330 الف هكتار يشتغل بها 1550 معمر اي 245، 1 هكتار لمزارع معمر واحد في حين ان الجزائري لايحتكم الا على 42الف هكتارلفائدة15500 فلاح اي 2، 7 هكتار للفلاح الواحد[1].

تتضح الصورة اكثر في توزيع الملكيات حيث نجد الملكيات الاقل من 2الى 15 هكتار تصل الى 74% وهي ملكيات اغلبها للجزائريين في حين ان 1% من الملاك من المستوطنيينتراوحت طبيعة الملكيات الى اكبر من 100 هكتار[2].لم يكن الصراع بين بين الجزائريين والقوة الفرنسية فرنسا ونمط الملكية عقيما من المنظور الحضاري خاصة حين ينظر الى المشروع التفكيكي الذي يقوم على استبدال واحلال شعب محل شعب واحد وهوية بهوية فقد كان الهدف هو استخدام لتحقيق هذا الهدف جميع الوسائل والأساليب التي أتيحت له، وحرص على أن تشمل عملية المسخ والتحويل كل مظاهر الحياة "من أدناهاالملابس والثياب، إلى أعلاهاالذوق الفني والقيم الأخلاقية[3] ليصل الى صناعة نخبة في العالم الريفي ونظام فلاحي جديد عرف بالخماسة، فقد عمدت الادارة الفرنسية الى الاستثمار في عالم خال من العنصر الوطني بصياغة معالم جديدة للجزائر فتخلق مواطنة جديدة وسلطة قائدة على فرضها بطبيعة حضارية لاتنية من خلال المد الراسمالي للمسيحية الذي تغذيه المادية المتدفقة في شكل استثمارات انتجت قوى عظمى، اعتبرت ان الاحتلال للشعوب عمل طبيعي تقتضيه عملية التوسع للبرجوازية الفلاحية الذي سخر الضريبة والعقار والافلاس السياسي للمقاومات في تسريع عملية التفكيك للبنى التحتية للجزائرين واصبحت الارض عبارة عن سلعة وفرضت قانون السوق[4]، وما يتضح من جدول مقارن للبنى الزراعية التقليدية والرأسمالية التي تمكنت الادارة الفرنسية من فرضها حيث تتضح الصورة اكثر من خلال هذا الجدول الذي يوضح حقيقة التناقضات السوسيواقتصادية [5]:

جدول رقم 102 يبرز مقارنة بين الزراعة الجزائرية والكلونيالية

مواصفات الزراعة الجزائرية	مواصفات الزراعة الكولونيالية
ملكيات مجزأ صغيرة، بيد عاملة بسيطة	ملكيات كبيرة مركزة، يد عاملة مؤهلة تشرف عليها معاهد
سوق استهلاكي محلي اكتفائي ذاتي واسلوب مقايضة انتاج محتكر من قبل السوق انتاجية ضعيفة وغير متنوعة تعتمد على الحبوب	انتاجية عالية متنوعة استهلاكية –تجارية– صناعية عالية الميكنة – ري وسدود واستخدام للاسمدة
تقنية تقليدية واستغلال عشوائيوعمل عائلي الافتقار لرؤوس الاموال– الاعتماد على القروض الربوية	ماليةممولة بقروض بنكية
تربة قليلة الخصوبة وضعف التنوع نظرا للمصادرة	اراضي خصبة متنوعة الترب

[1]Launy Michel: Paysans Algérien la terre la vigne et les hommes, Edition Seuil, 1963, p18, p39

[2]De Villers G: Op-Cit ,pp38-39

[3]احمد طالب الإبراهيمي: التجربة الجزائرية في الثورة الثقافية، الثقافية، ع8–9، ماي – جوان 1972، ص 18 .

[4]حفناوي بعلي: صورة الجزائر في عيون الرحالة وكتابات الغربيين، دا ر اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن 2015، ص ص 139– 146

[5]جدول من اعداد الباحث بناء على معطيات مستقاة من:

Louis moll: Colonisation et agriculture de l'Algérie,…. Vol 1,Op-Cit , pp 218 -222 et Ministère de l'agriculture: S tatistique agricole de la France (Algérie et colonies)…Op-Citpp16-64

فالمشروع الاستعماري يقوم على التوسع العام بقوانين استثمارية رسميا والقانون التجاري الصادر في جانفي 1851 والذي بموجبه تم احتكار فرنسا للسوق الجزائرية لضمان حاجيات الاساسية لفرنسا وقد حدد القانون السالف الذكر الذي يهدف :

1- منع تسويق منتجات المستعمرات الى السوق الدولية .

2- حصر خطوط الملاحة بين المستعمرات في البحرية الفرنسية دون غيرها .

3- لا تستقبل اسواق المستعمرات اللا المنتوجات الفرنسية الاصل .

4- تتمتع المنتجات الاستعمارية بمعاملات خاصة في الميتروبول وتحضى بحماية خاصة وتسويق سهل لان منتيجوها اصلا فرنسيون عادة.[1]

V- انهيار نظام القبيلة والزعامة القبلية

تشكل القبيلة احدى روافد المجتمع الجزائرية وتماسكه في اطاره العام الذي تتحكم فيه القرابة الدموية والنسب البيولوجيتديرها زعامات دينية ومالية وروحية تسهر على حل الخلافات وتسيير امور العناصر المشكلة لها وربط العلاقاتمع بقية القبائلاضافة الى ان جلالمقاومات كان مصدرها القبائل مما دفع فرنسا الى التفكير في تحطيم هذا التنظيم الذي يشكل النواة الاساسية للبناء الاجتماعي من خلال تحطيم نفوذ هذه الزعامات والتقليل من نفوذها تمهيدا لدفعها نحو النضواء تحت الادارة الفرنسية في شكل اتباع وتحويل القبيلة الى دوار اداري كتنظيم اداري جديد والذي يشكل مجموعة سكانية غير متجانسة مصطنعة في علاقاتها لتكسير قوة الرابطة الاسرية ومبدأ التكافل والتضامن بين افراده[2].

فاذا كانتعملية الطرد منظم للسكان قد شملت الاتراك والكراغلة والحضر والبرانية في المرحلة الاولى فان التحويل سيشمل حتى بعض اليهودكما سيشهد الريف ايضا الذي كان يشكلان 95% من مجموع السكان تحولا في النظام القبلي الذي كان اساس التنظيم الاجتماعي[3] اذ شكلت القبائل السلالية في الشرق القسنطيني اساس التنظيم البشري والقبائل الاتحادية الترابطية التعاقدية في القطاع الغربي اساس التنظيم السياسي والقبائل الادارية المرتبطة بالسلطة وهي قبائل الموزعة على كامل التراب الوطني على غرار قبائل الزمولوالقبائل المتمركزة في الوسط الجزائري [4]ونظرا لتولي القبيلة مسؤولية المقاومة فقد اخضعت المنظومة القبلية الى مخابر الاستعمار وتمكن نابليون بسياسته "المملكة العربية " من إعادة تنظيم القبيلة بكيفية تحقق الاندماج في التنظيم الفرنسي لكسر التماسك القبلي بكسر وحدة الأرض[5] من جهة والعمل على تفقير الشعب لجزائري من خلال مصادرة الأوقاف التي كانت الملجأ للكثير منهم

[1]Robert Estoblon ,Adolphe Lefébure: Code de l'Algérie …Op-Cit , pp131-132 et aussi Théo Laujoulet: Le Commerce en Algérie. Notes sur le peuplement utile de l'Afrique française ,Hachette librairie 1851,pp73-75

[2]عمري الطاهر: نفس المرجع السابق، ص 186

[3]Adolphe Laurent Joanne ,Paul Joanne: Géographie de l'Algérie, Hachette,Paris , 1899,p37

[4] رزيق محمد: نفس المرجع السابق، ص 367-369

[5]Kamel Kateb: Op-Cit ,pp 76-77

والاستحواذ على اموالها لدعم خزينة فرنسا العاجزة[1] وكخلاصة ضرب مقومات المجتمع الجزائري التي كانت سياسة واضحة المعالم في الفكر الفرنسي ومفكريه[2].

اذا كانت عمليات الحصر استهدفت قبائل الرحل فان عملية التجميع في الدواوير استهدفت بقية التجمعات السكانية القبلية لعزل بعضهم عن البعض واقرار مبدأ الفردية في الضريبة والتعامل والملكية وانهاء الروابط التقليدية[3]، وفي المقابل تم الاستغناء عن خدمات الزعامة القبلية التي سهلت عملية تمدد الاستيطان وقمع الثورات وعوضت بفئة جديدة ادارية استفادت من الولاء للاستعمار وامتلاك الاراض الشاسعة فتم خلق طبقة ارستقراطيةتمتلك الثروة والنفوذ المادي والعسكري والاداري وة اصبح هذا الزعيم القبلي لا يحكم الا فرقة قليلة العدد[4].

مخطط لعلاقات الانتاج القبلي

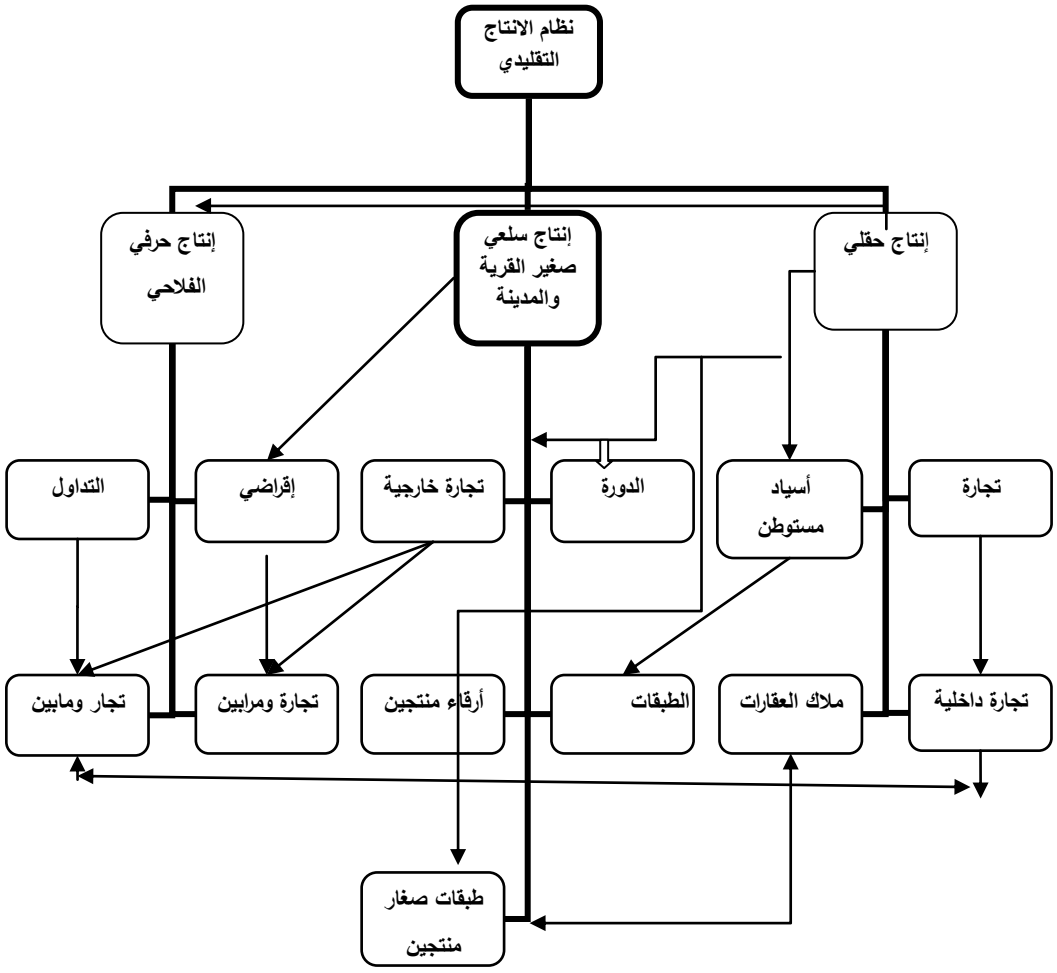

[1] M. Worms: « Recherches sur la constitution de la propriété territoriale dans les pays musulmans » Revue de législation et de jurisprudence, Volume 19, delamotte éditeur ,1844, pp389-392

[2] بوضرساية بوعزة: نفس المرجع السابق، ص ص 139-140

[3] لونيسي ابراهيم: نفس المرجع السابق، ص 228

[4] سعدالله ابو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1 نفس المرجع السابق ..... ص 254

مع صدور مرسوم 27 ديسمبر 1886 والمنظم لصندوق التقاعد وبموجبه اصبحت اصبحت هذه الزعامات تخضع للقانون البلدي وتساعد الادارة الفرنسية في فرض النظام العام وجباية الضرائب[1]

المبحث الثاني: الإستيطان الفرنسي وتغيير البنية الديموغرافية للجزائر

المطلب الاول : قانون الحالة المدنية ومحاولة تفكيك بنية الاسرة

I- طبيعة القانون واهدافه

بدات فرنسا في التسجيل المدني مع بداية الاحتلال استنادا الى قانون 7 ديسمبر 1830 المنظم للحالة المدنية وابتداءا من 1جانفي 1831 جاء قانون يتعلق بتنظيم عمليات الدفنثم اصبحت تعمل على تسجيل الوقائع الحيوية التي تخص جميع السكانوتسجيل الاحداث الديموغرافية[2]وضعت فرنسا جملة من الاهدافوراءاسنادألقابللجزائريين مشينةولاترتبطبالنسب وتلغي الالقاب الثلاثية السابقة:

اولا: الاستيلاءعلىالأراضي من خلال عقود قانونية تقتضي لقبا واسما للبائع او التدخل في الميراث عن طريق مصادرة الأراضي الموروثة وتحويلهاالى املاك الدولة على اساس انعدام وريث شرعي ففي الاوراس تم تسمية اخوين بنفس الاسم لكن بلغتين مختلفتين: اوشن بالشاوية والذيب بالعربية وكليهما يعني الذئب–الغم وجمل – بونيف، بوخشم، وكليهما شيء واحد، او بتغير حرف من حروف اللقب: جبايلي، جبلاوي، بوشارب، بوشوارب، بومعيزة، بومعزة، لحول، رغم عامل القرابة الشديدة .

ثانيا: هو الوصول الى تفكيك نظام القبيلة التي كانت تشكل العائق أمام الاستيطان بإبراز الفرد كعنصر معزول لنقل ملكية الأرض له وبالتالي إرساء دعائم الملكية الفردية تمهيدا لإجراء عمليات البيع وانتقال العقار لتغيير أساس الملكية الجماعية المشاعية إلى أساس الملكية بالنسب لا على أساس الانتماء للقبيلة، والقضاءعل بالشخصية الإسلامية بتغييرالأسماء ذات الدلالة الدينية كأسماء الرسل والصحابة، وإحلال الفردي المعاملات الإدارية والوثائق مكان الجماعة، وأخيرا تطبيق النمط الفرنسي الذي يخاطب الشخص بلقبه وليس باسمه من خلال تطبيق القانون المدني بدل قانون الأحوال الشخصية الإسلامية فقد وجدت بالاوراس من خلال القاب الطلبة في ثلاث جامعات (باتنة – خنشلة – تبسة) 1500 لقب مشين تم إحصاءهكالقاب حيوانية(نمر – الصيد –حوت – سبع – كبش –نعيجة – خروف–جغلال – ريم – بخوش –حنش–جمل (الغم بالشاوية)– بعوطة– ذيب – اوشن(الذئب بالشاوية)...) ونباتية (سبول – بوشعير...توت –تفاح) ووصفية (بوكراع، بوذراع، بوكرومة، بوركبة، بودماغ، بوقندورة، بوحدبة، بوصبع – عقون – بوشعير – لعور– زروال – بوشارب...) اما الاعيان فقد

[1] Robert Estoublon, Marcel Morand: Revue algérienne, tunisienne et marocaine de législation et de jurispridence , Vol 3 année 1887,Adolph jourdan ,Alger ,1887 ,p44

[2]Chenafi Faouzia" :Etat-civil et analyse Démographie-historique en Algérie: Histoire,diagnostic et évaluation1 ص 2013، جوان 11، العدد مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية"

ابقت على القاب ذات دلالة طبقية (بن فليس – بن زعيم – بن خليفة –بن غلاب–بن شنوف...) فكل جزائري اليوم ورث عند ولادته اسماولقباأوالجنسية، التي تشكل عناصر هويتنا الشخصية، المدنية الوطنية.

فالاستخدامات المتنوعة للحالة المدنية، اجبرت الكثير من الجزائريين الى الاحتفاظ بهذه الالقابسيما في حالة التغير من الدولة الاستعمارية الى الدولة الوطنية*.[1]

II- تطور نظام الالقاب وبروز مسالة العقار

الواقع ان فرض نظام الالقاب يهدف الى ربط العقار بانتقال الاراضي وفرض الضرائب اضافة الى خلق قوة عمل جديدة هي الخماس ونقل الاقتصاد الاستعماري من النمط التقليدي الى نمط الراسمالي[2] فوجود الإدارة الاستعمارية دعا الى فرض صورة للإدارةالمستعمرة والسلطة الاستعمارية. التيحرمت الجزائري منالحق الأكثر قيمة الذي اعترفت به كل الشرائع وهو:حرية اختيار اسم ولقب والذي يلخص في كلمة "الحالة المدنية"، فالحالة مرادف لهوية الدولةوالتيويسمى بقانون الشعب أيضا في القانون. كلمة "المدنية" تعني "في المجتمع" تماما مثلالقانون المدني هو قانون العلاقات بين الأفراد الذين يعيشون في المجتمع. هذه الكلمة هنا متداخلة بالنسبة لفرنسا مع الدين الإسلامي، فضلا عن الزواج المدني والزواج الديني، فإن الهوية هي ما يجعل الجميع فريدين، ما يميز الناس عنآخر. الهوية ليست فقط عمل الشخص، بل هو عمل المجتمع.[3]

عادة ما تكون الجوانب الأخرى للشخصية جزءا من حياة الفرد. (على الرغم من أن بعضالحقوق تختلف حسب الجنسية).الحالة المدنية هي خدمة الإدارة المحلية التي كانت مسؤولة عن تسجيلوالولادات والوفيات، والزواج والطلاق. ثم يتم استخدام السجلات الحيوية كدليلأن الشخص موجود وأن لديه مثل هذه الهوية. إذا تم التعرف على خطأ، يلزم الحكم من المحكمة.تاريخ الحالة المدنية في معظم بلدان أوروبا الغربية، له جذوره في الممارساتمن الكنيسة الكاثوليكية. على الرغم من أنه في فرنسا لم يكن قد وضع حتى 20 سبتمبر 1792.اين تم وضع السجل المدني (الولادات والزواج والوفاة) مع توحيد صياغتها، تم الاحتفاظ بسجلاتهم من قبللبلدية التي كانت مسؤولة عن ذلك من خلال موظف مسجل الحالة المدنية.ثم ارتبط الوضع المدني بـ "المواطنة".فعندما تم تأسيسه في 30 اوت 1792 بفرنسااصبحت تحتل الرقم القياسي للتنوع العالمي، مع أكثر من 1.2 مليون لقب مختلفوفقا لإحصاءات المحفوظات الوطنية في باريس[4].في سويسرا، تم إنشاء الوضع المدني في عام1874 وإنجلترا جيدا قبل

*سمح المرسوم الصادر في 03 جوان 1971 تحت رقم 71/157 في مادته 56 بتغيير اللقب لكل الجزائريين

[1]Edouard Sautayra: Législation de....., T2 .....p 208 et suit

[2]Henni Ahmed: Op-Cit ,p 44

[3]Edouard Sautayra: Législation de l'Algérie lois……Op-cit, p 208 et suit

[4]Karim Ould-Ennebia: Histoire de l'état civil des Algériens Patronymie et Acculturation, revue Maghrébine des études Historiques et Sociales /édité par le Labo Algérie moderne et cont,UDL SidiBel-Abbès, n°01/ Sept 200 9pp2-3

في عام 1837، إيطاليا في عام 1866، وبلجيكا في 1796، ألمانيا في عام 1875، وفي إسبانيا بدأ الوضع المدني في عام 1870.[1] كان على الناس إعلان المواليد والزواج إلى سجل مدني الذي يعتد من قبل وزارة العدل. الملاحظ أنفي شهادات الميلاد، كان يشار إلى اسم الأجداد ولكن لا توجد عمليا أي إشارة هامشية كما فيلا فرنسا. وتشير سجلات الوفيات إلى جميع أطفال المتوفين. وفي الدنمارك، كان رجال الدين للمذهب اللوثري مسؤولين عن الاحتفاظ بسجلات الحالة المدنية للجميع.لفترة طويلة كان هو نفسه في جميع الدول الاسكندنافية. وفي السويد، أسندت المهمة للإدارة الضريبية بملف يحتوي على البيانات الأساسية لجميع السكان.وفي الواقع، فان النقمة او النكوة حسب نطق الجهات الجزائرية * تبرز هوية فردية لانسان الجزائري.

كان سن قانون الحالة المدنية في الجزائر قديم نسبيا مقارنة مع البلدان المجاورة – ففيتونس لم يصدر الا عام 1925بموجب مرسوم الباي المؤرخ 30جوان 1925 والمغربيموجب الظهيربتاريخ8 مارس 1950- . حيث يعود إلىقانون 23 مارس 1882 فقد رغبت الإدارة الاستعمارية، استنساخ الحالة المدنية رالفرنسية. وكان هدفه واضحا؛ السيطرة بسهولة على العنصر الاهلي ووالمساءلة في مجال الضرائب وغيرها من واجبات الأشخاص الخاضعين للضريبة. فقررت الدولة الاستعمارية في الجزائر إقامة الحالة المدنية للجزائريين فنشر قانون 23 مارس 1882وقبله اللامر الملكي الصادر في 08 اوت 1854.[2]وكان هذا التدبير جزءا من منطق سياسيةالاستيعاب والدمج وعملية لفرض مبدا التفرد الذي يشكلنظاما اجتماعيا وثقافيا جديدا هو "الشخصية الفردية للفرد الجزائري "أمام المجتمع الذي يشكل وحدات متجانسة من الآباء والأمهات، ينحدر أعضاءه بصورة متساوية من سلف مشترك.فإلغاء الحق فيالأراضي الناجم عن الانتماء القبلي ليس فقط كوسيلة لإثبات الملكية الخاصة لكن أيضا كوسيلة لتدمير السلطة المستقلة من الأنساب كبيرة.لكن هذا "الخط الاستيعابي" لاقى مقاومة غير متوقعة عارضت تطبيقها، خاصة خلال سنوات1838، 1848، 1854 و1873. فقد بدأت أول محاولات لتثبيت مكتب تسجيل في الجزائر العاصمة في سنوات 1838-1848*حيث كان قانون 20 جويلية 1848 الذي أصر على الالتزام بإعلان عن أي ولادة في الوقت المناسب.

---

[1]Edouard Sautayra: Législation de l'Algérie lois, ordonnances, décrets et arrêtés, T2 Maisonneuve, France,1883 -,p 208 et suit

*هي كلمة تعني الهوية. تشهد على هوية الشخص، عائلته، عشيرته، بلاده هي علامة على صحة الهوية، في الجزائر، تسببت الإدارة الاستعمارية في أضرار جسيمةوتحويل تسميات المناطق والأسماء الطبوغرافية للمدن والقرى اما النقمة فهي كلمة عرفت في الوسط الاوراسي كدلالة على الرفض، في حين ان البعض يعتبر كلمة نقمة او نكوا؟ nom quoi اي ما اسمك انظر:

« État civil, application de la loi du 17 août 1897 », Bulletin officiel du ministère de l'Intérieur, 1897, A60 N12, p. 390-39 etDéfinition de Acte de naissance,in le dictionnaire juridique du Droit francais ,Droit Civil,SARL ,2000

[2]Ministere de la Guerre: TSEF dans l'Algérie1952-1954 ,T1……..Op-Cit, p99

*بحيث نص القانون على فرض عقوبات على كل من يتعمد من الذين شهدوا عملية الولادة او الاولياءعدم تسجيل مولودحتى ولو ولد ميتا حيث تعاقب المادة 346 من القانون المدني عام 1848 على غرار ماهو معمول به بفرنسا انظر Antony Rolliet,Th Tybert: Répertoire administratif, ou table de l'École des communes (1844-1868, Librairie Administrative, Paris 1870 , p230

حاولت الإدارة الاستعمارية في 8 اوت 1854 أن تفرض في الاقاليم ذات الادارة المدنية بموجب مرسومالاعتراف بالحالة الزوجيةالمحاولات الأولى لإقامة خدمة الأحوال المدنية في المدينةالجزائر، لكنها فشلت ومن المهم أن نتذكر أن التشريع الاستعماري في الجزائربشأن الوضع المدني بالإضافة إلى القانون المؤرخ 23 مارس 1882 ستصدر العديد منالقوانين منها في 2 أفريل 1930والقانون 577-777 المؤرخ 11 جويلية 1957.وهكذا سلمت السلطة الاستعمارية المهمة الأولى للمكاتب العربيةولكن هذه الأخيرة اثبتت بعدمقدرتها على إلزام الآباء بالاعلان عن تشكيلة اسرهم، في الكثير من الأحيان تمت عنطريق الابتزاز،

صحيح أنه بالنسبة للجزائريين، كان هذا الإجراء مشكوكا فيه لانه يمثل انتهاك للأسرار الأسرية، ولكن أيضا محاولة الاختطافالام الذي جعل الإدارة الاستعمارية عاجزة وهو ما جعلها تلجأ للمكاتب العربية لحفظ السجل المذكور في كل دواروموع ذلك فإن حقيقة تثبيت خوجة(ككاتب) بجانب كل قايد يكتب عدد الولادات في سجل وإنما جمع الضرائب معالسلطة بدا أن هناك حاجة إلى للحالة المدنية للجزائرييناكثر وأكثر كضرورة عاجلة وملحة للغاية. وجاء الضغط أساسا منالمستعمرين ملحة جدا لإبرام سندات بيع كاتب مع "السذاجة" سكان الدواوير منذ ذلك الحينفإن القانون الذي يشجع الاستعمار "الخاص" هذه المرة، يتطلب لقبا الموقعين.وقد أصبح وضع الحالة المدنية للجزائريين فجأة عنصرا أساسيا للجميع فغرف التجارة والزراعة والمجالس العامة.السلطة الاستعمارية، ولذا أرادت الادارة جعل الزواج إلزاميا أمام القاضي وأن يجبر الأخير على إرسالمستخرج من أي عمل من الزواج إلى رئيس الجماعة بكل دوار، ولكن المستوطنين يعتقدون بشكل مختلف.فبالنسبة للإدارة الاستعمارية، فإن هذا النظام الذي ضرب المضاعفات[1]

III- قوانين الأراضي وشهادة الميلاد في الجزائر.

ثلاثة قوانين شهيرة كبيرة تُميزْ تاريخ الأرض في الجزائر. أولاتلك القبائل التي شرع في تعيينها من قبل مجلس الشيوخ الاستشاريين من قبل قانون22 أفريل 1863، ليشملها التنظيم وتلك التي تم تحديد مساحات الانتفاع خاصتها حيث تحدد أصحاب الأراضي الذينيتمتعون بحق استغلالها[2].ثم قانون 1873 وأخيرا قانون 28 أفريل 1887. حيث تم اعطاء تعريف النظام الأساسي للملكيات، مجال ملكية الدولة، الملكية المشتركة، الملكيةالجماعية، ثم الملكية الخاصة. بعد عام 1870، ضغط المستوطنون من اجل خصخصة الأراضي وافتتاح سوق الأراضي.وقد تسبب قانون الملكية العقارية لعام 1873 في مشكلة خطيرة من خلال النص[3].

[1]Edouard Sautayra: Législation de l'Algérie lois, …Op-Cit …p 208 et suit

[2]Alain Lardillier: Le peuplement français en Algérie de 1830 à 1900: les raisons de son échec, Éditions de l'Atlanthrope, 1992,pp29-30

[3]De Étienne Cécile Édouard Villot: Moeurs, coutumes et institutions des indigènes de l'Algérie, 3eme Ed, librairie Adolph Jourdan , Alger 1888, p413

اذ تضمنت مواده"أن كل سند الملكية سوف يحتوي بإضافة الى اللقب الأسماء المذكورة والألقاب التي عرفت سابقا فالمالك يمكن أن يسمى المشتري أو وريث الأرض إذا لم يكن لهؤلاء لقب؟ وبالتالي فإن الاسم المختار سيكون واحد مرتبط بقطعة الأرض!...." ويعتبر هذا القانون أخطر التشريعات. مهدت الطريقللتنازل والمضاربة على الأراضي الجزائرية لصالح الأوروبيين[1].

ففي **المادة الاولى(1)**، من القانونيقول وارنييه: "إنشاء والحفاظ على ملكية الأراضي في الجزائر فإن النقل التعاقدي للممتلكات والحقوق غير المنقولة يخضع للقانون الفرنسي مهما كانالمالكون. ونتيجة لذلك، جميع الحقوق والاتفاقات وأسس القرارات تكون على هذا أساسوتلغى التشريعات الإسلامية أو العشائرية التي تتنافى مع القانون الفرنسي...."[2] فهوقانون يتمتع بقوة القرار السياسي وبالرغبة في التخريب الممنهج بالاغتصاب للحقوق واستبعاد عملية الشراء[3]لم يجد هذا القانون أي شيء أفضل من تقديم خدمة لمصلحة املاك الدولة بتعين الارضبخصوصية ماديةوالتي يمكن تقسيمها ففي عام 1874، اعتبرته الحكومة العامة "مشروعا هائلا" ملزما للجميع بأخذ اسم العائلة. واصبح هذا المشروع مشروع قرار في 25 جانفي 1875، أنشأ سجلات الحالة المدنية لتعيين الألقاب دون انتظارهم ولانه فرض عقوبات مالية استخداماالألقاب والأسماء المستعارة. بتعميم سجلات الأحوال المدنية في مختلف البلدياتوالولادات، والوفيات، والزيجات المتعاقبة، والطلاقذلك بموجب القرار الصادر في 10 مارس 1876، ظلت دون حلفلا حاجة إلى تسوية المشاكل التي يطرحها الجزائريون[4]وذكر التعميم الصادر عام 1876 "أن السكان الأصليين لا يتفقونتماما مع هذه القرارات، وأن هناك صعوبات ومقاومة" ففرض العقوبات الجنائية، نتيجة إغفال أو تأخير عدة أيام عن تسجيل الولادات أوالوفيات يشكل جرائم خاصة بموجب قانون ألاهالي. ولكن حتى بعد هذه الاجراءات فإن التطبيق لم يكن جديا ولا حقيقيا[5]،. فإحصاءات الحكومة العامة، دلت على ذلك فمن أصل 418 1 1100 نسمة من 1876 إلى 1879 تم تسجيلفي المتوسط 41131 ولادة و36، 209 حالة وفاة في عام 1879تم تسجيل48، 481 ولادة، 58، 671 حالة وفاة فالمشاريع بعد ذلك هو إلزام الجزائريين بأن يأخذوا اسما مألوفا بموجب قانون 1873 ووتمديدها إلى جميع أفراد العائلةاستنادا النقانون في 18 مارس 1880. ولكن من دون نجاح، وهو ما دفه بالنواب الفرنسيين الى القول: "قد يكون من الأفضل المضي قدما في نظام المراسيم". كان واضحا ولذلك فإن مسألة الحالة المدنية في الجزائر الاستعمارية ستكون لمدة أطول وصعب دائما تحت

[1]Karim Ould-Ennebia: Histoire de l'état civil des Algériens ….Op-Cit ,pp3-4

[2]Alain Lardillier: Idem ,p85-86

[3]ابن اشنهو عبد اللطيف: تكون التخلف التخلف في الجزائر، د.م.ج، الجزائر، 1980، ص 55

[4]GGA: Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie…T16,Op-Cit p158 et suit

[5]Louis-Augustin Barrière: Le statut personnel des musulmans d'Algérie de 1834 à 1962, Centre Georges Chevrier pour l'histoire du droit, Dijon, France 1993,p299p307

رحمة النوايا الطيبة للأطراف المعنية. ولكن أخيرا، اتفق المشرعون الفرنسيون على أن الأسماء المذكورة بالفعل بموجب قانون 1873 يجب الحفاظ عليها. [1]

IV- عملية إضفاء طابع الملكية الفردية على الجزائريين وصراع الهويتين

عملت الادارة الاستعمارية على تفعيل الملكية الخاصة للوصول الى ازالى مجموعات بشرية كاملة ففيمناطق الرعي قامت بتحطيم العلاقة بين القطيع والاهلي وسعت الى تقسيم املاك القبيلة بين الدواوير حيث شملت العملية الاملاك المحيطة بالمراكز الاستيطانية فتفكيك الملكية يعني بالضرورة تفكيك تقاليد العيش المشترك وتقاليد الترحال لدى البدو النصف رحل فتقسيم 1,5 مليون هكتار على 300 أو 400 الف عائلة كان اساسه خلق بؤر صراع دائمة فخلال تقسيم عناصر الدوار سياخذ بالاعتبار مبدا الحيازةعلى اساس ان كلالملكيات كانت ملكيات مؤقتة في نظر القانون الفرنسي الى غاية النظر في حقوق الاملاك العامة فتفعيل فكرة الاملاك الخاصة يمكن ان تصل الى حد ازالة مجموعات الرعي فهناك اهالي لديهم علاقة خاصة بالقطيع فخلال تقسيم عناصر الدوار سيأخذ بعين الاعتبار حقوق الحيازة باعتبارها حقوق مؤقتة[2] الا انه في نهاية الامر حقق هذا القانون الإمبراطوري أهدافهالمتمثلة في: تفكيك النظام القبائلي البنيوي وهدمه.وإضعاف السلطة الإقطاعية وإحلال نظام إداري جديد أساسه الدوار والبلدية. والحرص على عدم إطلاق أسماء القبائل والعشائر على الدواوير المنشأة حديثاتحديد الملكية الفردية وإخماد أفكار التمرد كان اساس هذا القانون ورغباته[3].

1- نظام الحالة المدنية وخلق الهوية الجديدة

كان التعسف الذي طال النصاب الشرعي الديني بنقل جميع الاختصاصات تدريجيا الى القاضي الفرنسي من خلال فرض الحالة لمدنية كاجراء تفكيك البنية الاسمية في اطار العمل الانتاجي الذي انتهى بحمل الجزائري لبطاقة تعريف فرنسية واجبر الجزائري على تسجيل الحركة الديموغرافية بسجلات الحالة المدنية لمراقبة النمو الديموغرافي الذي يشكل تهديدا حقيقيا بوجود هوية ثانية مفروضة التي قامت على مبدأ تفقير الشعب بالتهب الضريبي وانهاء وجود هويته المالية والعقارية بتفكيك الملكية الجماعيةثم الديموغرافية لتفكيك اواصر العلاقات بين عنصر الريف والارضبالمصادرة او البيع وهو ما نلاحظه من الجدول التالي :

جدول رقم 103 يوضح تطور المساحات المصادرة لفائدة الاستيطان

السنة	1850	1860	1870	1880
المساحة المصادرة	115000	368000	765000	1245000

[1] GGA: Bulletin judiciaire de l'Algerie: doctrine, jurisprudence, législation,T6, 6eme Revue Bimensuelle, typograhie Adolphe jourdan ,Alger 1882,p378 et suit

[2] Robe Eugene: les Lois de la Propriete immobiliere en Algérie , Imprimerie de l'Akhbar ,Alger 1864 pp39-40

[3] عبد الحميد زوزو: لأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسة الاقتصادية الاجتماعية (1937-1939) ج1، د.م.ج، الجزائر ط1، 2010، ص 289

حيث يبرز تزايد المساحات المنهوبة لفائدة الافراد والمؤسسات بعد تحويل الملكية من جماعية الى فردية وذلك بفضل قانون الحالة المدنية[1].

فقد تم تقديم التنظيم الاستعماري للحالة المدنية الجزائريين في 8 مارس، غير انبعض الاراء الحكيمة دعت إلى التطبيق التدريجي للقانون، وفيمنطقة واحدة مثل منطقة القبائلومع صدور القانون 23 مارس 1882، حيث تقرر الحفاظ على القضايا المثيرة للجدل مثل: بطاقة الهوية الإلزامية (المادة 6)، اختيار اللقب من قبل رب الأسرة أو، في حالة رفض وعدم الانتباه سيتم من قبل الموظف المكلف بالتسجيل للحالة المدنية(المادة 5) إعلان الزواج والطلاق (المادة 17)[2]وكان تطبيق القانون، وفي عام 1886، تم تطبيقه على ستة عشر دوار. 523الف من السكان الأصليين اصبح لهم وضعا مدنيا يشبهالوضع المدني "الوطني الفرنسي"، وهي طريقة لتحديد الهوية وخاصة مفهوم الأسرة في الجزائر من قبل الديانة الكاثوليكية في ظل النظام القديم(الحكم الامبراطوري)، وبعد قيام السلطة الجمهورية قررتإضفاء الطابع الرسمي فكانت نقطة البداية وهي وضعمصفوفة للحالة المدنيةعام 1892، التي أصبحتالوسيلةالقانونية الادارية للفصل بين جميع العناصر السابقة (الولادات، الزواج، الطلاق ..)إجراء التعداد وتحديد الهوية التسجيل على السجلات والزمت الإدارةجميع المتعاونيينبالإبلاغ عن جميع الولادات والوفيات. رسميا، فعمليات التأسيسللحالة المدنية استمرت اثني عشر عاما، من 1882 إلى 1894 حيث تم انجاز معظم العمل في ثلاث سنوات من 1890 إلى 1893. في البلديات من الأراضي المدنية، تم تسجيل ما مجموعه 266 069 3 شخصا من الجزائريين[3]، وقد أنشئت الحالةالمدنية ولكنها ظلت تفرض استخدام أسماء الأسرة الجديدة والإعلانات الجديدة. وبعد صدور قانونسيناتوس كونسلت الجديد (قانون وارني 1873)، اصبحالمستوطنين في عجلة من امرهم لإبرام أعمال التوثيق مع الاهالي في اطارالاستيطان الخاص.

كما تم التلاعب بشجرة العائلات بهدف تحقيق مبدأ خلط الانساب، فالإدارةالاستعمارية الرسمية استحدثت"مبسطة" كنموذج للنسخة الموحدة. والأهم من ذلك، فعندما تفرض الإدارة استخدام أسماء جديدةفي الحروف العربية على ظهر بطاقة الهوية تستخدم الأسماء الجديدة للاغراض الادارية او لاغراض عقارية على غرار ما ورد في المادة 7 و8 من قانون الحالة المدنية للاهالي[4].

2- مخاطر نظام الالقاب على الهوية الوطنية

سعت فرنسا من خلال استحداث دفتر او سجل الحالة المدنية الشبيه بسجل الحالة المدنية الفرنسيالى إيجاد نمط الشخصانيةللافراد قصد تسهيل السيطرة عليهمبسهولة وتحميلهم المسؤولية الضريبية

[1]Hersi A: les mutations des structure agraires en Algérie depuis 1962 ,Ed OPU ,Alger 1981, p233

[2]El Mobacher du 13 Mai 1882

[3]Robert Estoublon, Adolphe Lefébure: Code de l'Algérie annoté: recueil chronologique des lois, T1 ,Adolphe jourdan ,Alger 1896,p573-574

[4]Edouard Sautayra: Législation....Op-Cit ,p 209

والإحصاء للخدمة العسكرية وبقية الواجبات تجاه الاحتلال كسياسة ادماجية فقد عملت فرنسا على تمديد نظام الحالة المدنية الذي انتهى العمل منه عام 1894 في جميع المستعمرات الفرنسيةخاصة في الجزائر[1] فوضع نظام القاب للجزائريين بدا منذ عام 1838 و1848 والذي صاحب وضع اول قانون للعقوبات الاستعماري والذي نص على فرض عقوبات على كل من يرفض التصريح بالمواليد اذ نجد المادة 346 من القانون المدني[2]هذه المادة تفرض عقوبة على كل شخص يرفض تسجيل مولود حديث الولادة بسجل الحالة المدنية للبلدية التي ينتمي اليها[3] بعدها جاء قانون 20 جويلية 1848 الذي ينص على ضرورة التصريح بالمواليد الجدد خلال مدة زمنية محددة[4] وفي 8 اوت 1854 سعت الادارة الاستعمارية على فرض نظام الحالة المدنية في الاقاليم المدنيةوفي الجزائر العاصمة كمرحلة اولى، غير ان المحاولات فشلت نتيجة لتخوف الجزائريين من هذا العمل خاصة مع اندلاع الحروب الاستعمارية التي كان وقودها الشباب الجزائري وقصد تفعيل العملية كلفت المكاتب العربية بالمهمة وعلى رأسهم القياد في الدواوير رغم الحذر الذي ميز اقبل سكان الريف تجاه تسجيل مواليدهمخاصة تسجيل الاناثفان القياد اعتبروها وسيلة لمزيد من الضغط والتسلط على الاهالي الذي اعتبروا العملية مجرد اطلاع على اسرار العائلات واختطاف لابناءهم [5] واذا كان وضع الدفتر العائلي وسجل الولادات اضافة الى الشجرة العائلية للأهالي كان من بين اهداف السياسة السكانية الفرنسية فان الاغراض البعيدة كانت تفتيت النسيج العائلي الاسري وحتى القبلي بواسطة وضع بطاقة التعريف الفرنسية موضع تنفيذ [6] ونظرا لجهل القياد لابسط إجراءات التسجيل فقد تم تسخيرهم لمسك السجل لهدف واضح وهو جمع الضرائب من جهة **(انظر ملحق رقم 19)** وضغط الكولون لاسراع في تعميم نظام الحالة المدنية الذي شرع فيه منذ 1838 والى غاية 1848 ثم المرسوم الصادر في حق الاقاليم المدنية بتاريخ 08 اوت 1854 ثم جاء الامر 20 ماي 1868 ليمنح الجماعة مسؤولية الحالة المدنية لتمكينهم من تسجيل عقود شراء وبيع الاراضي مع الاهالي مثلما يشترط القانون[7] فاصبح الزواج يعقد امام القاضي وتسجل العقود استنادا الى تعليمة الحاكم العام Chanzyعام 1875 التي تفرض على القياد مسك سجل المواليد والوفيات بالغة العربية عام 1867

---

[1]Prazza Pierie: Aux origines de la police scientifique, Alphonse bertillon, Karthala – CESDLP, Paris, 1913, p 281

[2]C.A.O.M: 8H/11 Instructions administratives concernant l'Etat Civil

[3]Les codes français: contenant: le Code civil, le Code de procédure civile, Art 55-58 Bernardin Béchet ,Paris ,1875 ,p19

[4]Karim Ould-Ennebia: Histoire de l'état civil des Algériens ….Op-Cit,pp5-6

[5]Karim Ould-Ennebia: lois foncières et état civil en Algérie coloniale فيفري :المجلة التاريخية المغربية العدد 137 2010 السنة السابعة والثلاثون منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات تونس2010، ص 118

[6]Louis de Killer: colons à Palestro,Ed Books on Demand, Paris 2017,p 36

[7]Charles Robert Ageron: Les Algériens Musulmans et la France (1871 – 1919) T 1 page 176.

بعد الاعلان عن انشاء البلديات المختلطة بموجب القرار الصادر في 20 ماي 1868 تم انشاء مصلحة الحالة المدنية واصبح كاتب الجماعة وليس القايد هو من يسجل ويمسك دفتر الولادات والمواليد غير ان العملية لم تات باي نتيجة، وحتى الوفيات اصبحت بموجب انشاء هيئة شرطة البلديات تدون ولايمكن اتمام اجرءات الدفن الا بوجودرخصة، وفي عام 1874 اقدم الحاكم العام على وضع مشروع يقوم على اعتراف الادارة بملكية الجزائريين للعقارات شريطة ان يكون المالك يحمل اسماعائليا مدون في السجلات الرسمية وسيحمل هذا المشروع شكل امر بتاريخ 25 جانفي 1875 [1]ليضع شكل الحالة المدنية قصد منح اسماء للجزائرين وفرض عقوبات على كل من يخالف هذا الامر او يتخلى عن الاسم او يتاخر في الاعلان والتصريح بعقود الزواج او الطلاق[2*] والى غاية 1888 لم تتمكن الادارة الاستعمارية من تلقيب سوى 523 الف جزائري في 16 دوار فقط.

هذا الرفض المتواصل لا يمكن تفسيره سوى بان الجزائري كان يرى في القانون محوا لشخصيته الاسلامية وان النظام الاستعماري ربط قضية التلقيب والحالة المدنية مع مبدأ الإدماج الكلي للجزائر من خلال منح مبدأ الشخصية الفرديةعلى مبدأ المجتمع او الجماعية [3]كانت فرنساتهدف من وراء كل ذلك إعادة تشكيل شخصية الفرد الجزائري الجديدة المتسمة في نظرها بالخنوع والخضوع لمنظومة القوانين الفرنسية لأجل فرنسة وتجنيس وإدماج الجزائريين، وضرب هوية الجزائريين الوطنية والثقافية والحضارية في الصميم بموجب قانون سيناتوس كونسلت (Senatus Consulte)الصادر في 22 افريل 1863 في مادته الاولى والثانية بتداعياته الخطيرةعلى الجزائريين لقد وقعت أثناء تطبيق قانون الأحوال الشخصية أخطاء فادحة[4].

[1]Jean Noel Biraben: Essia d'estination des naissances de la population Algérienne depuis 1891,vol 24 N° 4 juillet –Aout 1961 ,institut national d'Etudes Démographique ,Frand – edition ,Paris ,1969, p 711

[*]تعميم اداري تحت رقم 167 المؤرخ في 29 ماي 1875 والقاضي بان يفرض على كل الشيوخ والفرق الاهلية مسك سجلات الحالة المدنية ويقوم كاتب الجماعة بتدوين كل حالات المواليد والوفيات والزواج واطلاق ويتقاضى هؤلاء تعويضات من خزينة البلدية والتعميم الاداري رقم 184 المؤرخ في 26 جويلية 1875 يوضح فيه الحاكم العام ان هذه الاجراءات لا تهدف الى ادراج الزواج المدني في سجلات الحالة المدنية بل هو لتنظيم الحالات العائلية لدى الاهالي وفي 22 جويلية يصدر امر يقضي بفرض عقوبات على المخالفين للتصريح بالزواج والتأخر في التسجيل لعقود الزواج والطلاق Kamel Kateb: Op-Cit,p 112

[2]Kamel Kateb: Op-Cit,p 112

[3]Karim Ould-Ennebia: lois foncières et état civil ….Op-Cit ,p 122

[4]J.-C.-Paul Rougier. Précis de législation et d'économie coloniale, Larose Editeur ,Paris 1895 pp258-259

المطلب الثاني: الاستيطان الاوروبي وتغيير طابع الملكية العقارية

I- الإستيطان الفرنسي بالجزائر وصناعة الجزائر الاوربية .

1- سياسة المصادرة وظهور المشاكل العقارية

لتحقيق اهداف الحكومة الرأسمالية اي – التمركز الرأسمالي الخاص – عمدت الادارة الفرنسية الى تحديد أقسام الارض لدى المجموعات القبلية التي اعتبرت شاسعة وتفوق كفاية هذه القبائل وتتجاوز حاجياتهم الحقيقية، وفي المقابل ستمنح الإدارة حق الملكية الفردية للفلاحين الجزائريين[1] غير ان حقيقة هذا الاجراء كان يرمي الى انتزاع الاراض الخصبة من الفلاحين فقد خسر اولاد كبير بوادي الشلف 12الف هكتار من افضل الأراضي من مجموع 39 الف هكتار كما انتزعت المراعي والسهول[2]وقد انعكس هذا على المجتمع القبلي الذي بدأ يفقد تماسكه مما دفعه الى الثورة خاصة بقسنطينة عام 1852 حيث جاهرالمرابطون لرفضهم لهذه السياسة وشجعوا على الهجرة نحو البلاد الاسلامية كما وجدت المكاتب العربية في مواجهة معظلة حقيقية فهي من جهة تدعم استقرار الفلاح في الريف خدمة للاقتصاد الرأسمالي الزراعي ومن جهة اخرى هناك طرد وتحديد للملكيات الذي يجهض المكاتب العربية في حد ذاتهاهذا القانون سيكرسه نابليون عام 1860 بتحديد ملكية الغابات لدى الاهالي[3].

كانت هجرة الاموال بواسطة العديد من الاساليب بين سنوات 1830-1913 هي التي ساهمت في مصادرة الاوقاف[4] استطاع الاستيطان ان يخلق اضطرابا حقيقيا في المجتمع الريفي حيث خلق فقرا ونزعا للملكية من الفلاحين مما جعل الكثير من العائلات تفقد الارض كمصدر للرزق واصبحت هذه العائلات تعمل لدى الآخر اما البقية فقد ظلت تعمل في اراض لا تتجاوز مساحتها 10 هكتارات بعد ان كانت تملك قبل الاستيطان أراضشاسعة مكنتها من التحكم في الاقتصاد وفقا للإحصائيات التي أجريت خلال اعوام 1850 -1856ان غالبية الجزائريين المقدر عددهم 438483 الذين شملهم الإحصاء كانوا يستغلون 1374464 هكتار فا 69% منهم لا تتجاوز مساحة مستغلاتهم 10 هكتار كما نجد 18.8 % من مجموع الاراض الفلاحية متوسط الملكية فيها 3.1 هكتار اي بانخفاض تراوح بين 20%الى 29% وتمكن بذلك من تفكيك وحدة المجتمع[5] وهو الهدف الأساسي الذي عملت من اجله فرنسا منذ بداية الاستيطان بواسطة اثارة المشاكل العقارية الذي وصل حد الصدام الدموي[6].

---

[1]Thomas Robert Bugeaud (duc d'Isly): Instructions pratiques du maréchal Bugeaud Leneveu Librairie ,Paris 1854.pp7, 85.

[2]Delfraissy: Colonisation de l'Algerie par le systeme du Marcechal Bugeaud, Association Ouvriere, Victor Aillaud, 1871,paris ,p 19

[3]اندري نوشي واخرون: نفس المرجع السابق، ص 355 ص358

[4]Louis Lambert: Traité théorique et pratique T 2, J. Desvigne (Impr. nouvelle lyonnaise), Lyon France 1945 p 197 p 219

[5]Emmanuelle Santelli: la mobilité sociale dans l'immigration itinéraires de réussite des enfants ,presse Universitaire du Mirail , Paris ,2000 p 46

[6]Kharchi Djamal: colonisation et politique d'Assimilation en Algérie ,Casbah ,Alger,2005 ,p45

إذا كانت السيطرة على الجزائر باقتناص أسباب النجاح بفرض منطق الفكر الفرنسي الذي كان يرى الاحتفاظ بالجزائر لا يكون ممكنا إلا باحتلال الأرض الزراعية وتثبيت الاستيطان عدم تحقيق هاذين الشرطين يعتبران تهديدا لوجودها في حد ذاته[1] فانه من نتائج ذلك هو فرض العقوبات المختلفة فقد كانت نتيجة ثورة المقراني فرض 36 مليون فرنك كتعويضات خلال سنتين والتي تمثل ضعفي الضرائب المفروضة إضافة إلى مصادرة ما يقرب من 446 ألف هكتار والتي تمت بموجب المرسوم الصادر في 15 جويلية 1871 وكان الهدف الأميرال جيدون*Gueydonهو تصحيح الوضع الناتج عن تنظيمات السيناتوس كونسلت عام 1863[2]كانت الملكيات الصغيرة الاكثر تأثرا بالازمة مقارنة بالملكيات الكبرى الحديثة حيث اصبحت الجزائر تحت تاثير افة زراعية حيث اعتبرت المؤرخةMicheletان الازمة هي ازمة سياسية والملكيات الاقطاعية الكبرى كانت تجهل الأزمات الاقتصادية خاصة ازمة التي ضربت الخمور الفرنسية مما انعكس على الزراعة الجزائرية حيث اضطر الكثير من المزارعين الجزائريين الى بيع املاكهم والهجرة[3] كما أجبرت البعض على تغيير نمط انتاجهم من الخمور نحو الحبوب[4] في حين تمكنت الزراعة الأوربية بفضل الاحتياط المقدر بت 300 مليون فرنك كرأس مال عقاري من تجاوز الأزمة الفلاحية التي عصفت بها اكثر من مرة.[5]

2-القوانين الاستيطانية والبحث عن غرس هوية جديدة

مر الإستيطان الفرنسي بالجزائر بثلاث مراحل مقسمة بناءا على تدخل الدولة ورعايتها للإستيطان، وظهور رأس المال الأوروبي في الجزائر الذي كان له اثر بالغ في التقسيم، فبين سنة (1830-1840) طبق الإستيطان الحر أو ما سمي أيضا بالفوضوي، فحالما أحتلت مدينة الجزائر إنقض على البلاداقبل العديد من الاوربيين كسبوا عن طريق المتاجرة بأبنية المدن وحاولوا إحتكار الأراضي، وقطع الغابات وأصبح ساحل الجزائر الغني بالممتلكات والبيوت الريفية التي هجرها أصحابها جزئيا ميدانا حاليا إستقر فيه، بالإضافة إلى الخماسين الذين كانوا يزرعون هذه الممتلكات مشترون أوروبيون مشكوك في حسن

---

[1] بن داهة عدة: الاستيطان .....، ج 1، نفس المرجع السابق، ص 35

*لويس هنري قيدون,Louis Henri, comte de Gueydon ولد في 22 نوفمبر 1809 وتوفي 1 ديسمبر 1886 شغل منصب نائب الاميرالية الفرنسية ثم عين كاول حاكم عام للجزائر خلال حكم الجمهورية الثالثة الفرنسية في 29 مارس 1871 كان أول إجراء له هو إلحاق منطقة القبائل بالجزائر العاصمة وأطلق عليها اسم القبائل الكبرى والغي في 14 سبتمبر المكاتب العربية.وكرس حكمه لترضية المهاجرين القادمين من الالزاس بمنحهم 100 ألف هكتار وباقتراح منه اصدر رئيس الجمهورية قرار بتمليك للأرض لمجرد استغلالها في 16 أكتوبر 1871 بتعهد الإقامة والاستغلال مدة تسع سنوات Faucon, Narcisse: Le livre d'or de l'Algérie ,op-cit ,p283 et suit

[2]Baylé .J: quand l'Algérie devenait Française ; Fayard, Paris, 1981 ,pp 327et 329

[3]Leroy-Beaulieu, Paul: Traité théorique et pratique ,T2 Librairie Felix Alcan ,Paris ,1914 p 15

[4]Baylé .J: Op-Cit , p342

[5]Leroy-Beaulieu, Paul: Idem ,p 16

نيتهم وأرستقراطيون ورمانتكيون 'المستوطنون ذوي القفزات الصفراء' الذين أصبح بعضهم روادا أصليين للإستيطان، تم أدخال إلى البلاد رسميا عمال باريسيون ومهاجرون ألمان وسويسريون[1]، بتشجيع من الحكومة الفرنسيةبعد اطلاعها على طرق استغلال الارض من قبل الجزائريين سواء قبائل او افراد[2] فاقدمت على اجراء مسح شامل احصائيبفرض التصريح بالاملاك خلال اجال محددةوهاجرا العديد من الفلاحين الإسبان إلى غرب الجزائر بينما إتجه الفلاحون الإيطاليون والمالطيون والكورسكيون إلى الشرق الجزائري، غير أن عدد المهاجرين حتى عام 1839 لم يتجاوز 25 ألف؛ كان معظمهم من الفلاحين منهم 11 ألف فرنسينظرالاهمية الارض بالنسبة لفرنسا انها تشكل خطورة تقتضي انهاء المسألة الاوعية العقارية[3]، فقد سعت الى سياسة الاستحواذ على الاراضي الوقفية، أما أراضي البايلك فقد أعتبرت أملاكا للدولة، وأخيرا وضع أسلوب لنزع الملكية[4]، وطبقت سياسة لحصر القبائل[5] ثم انتقلت الادارة الفرنسية الى تشريع انتقال الاراضي بواسطة العقود العرفيةبالصادر قرار 9 جوان1831 الخاص بقانونية الاتفاقيات العرفية في عملية البيع والشراء بين المعمرين والأهالي[6] كان تتم المعاملات وفق البيع بواسطة المبادلة دون استخدام النقد كما كانت تعمل الادارة الفرنسية على رفع نسبة الاراضي العقارية للزيادة في معدل التبادل[7] ولكن الهجرة المكثفة لم تأت أكلها رغم استخدام كل الأساليب من الطرد والتخويفلمصادرة الاملاك[8]وترك للحكومة أن تتولى بنفسها نقل المهاجرين تعبيد الطرق وإنشاء المساكن، ومدهم بالحبوب والمواشي في السنوات الأولى حتى يصبحوا قادرين على إستغلال أراضيهم بأنفسهم.[9]

بداية من سنة 1840 بدأت فكرة الإستيطان الرسمي تتجسدبشراء الاراض وتوزيعها على القادمين الجدد تلبية لمتطلبات الاستيطان الرسمي[10]بجعل الجزائر نموذج المستعمرة فرنسية التي تضم مجموعات من الإقطاعيات الزراعية الصغيرة، فقرارانشاء مزرعة نموذجية سميت بمزرعة التجريبية ببوفاريك قصد تعويض خسائر فرنسا في المستعمرات التي فقدتها[11]بتشجيع المهاجرين المزارعين فمنحت الأرضي

[1]شارل روبير اجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة.....، ط2، .... نفس المرجع السابق، ص. 41-42

[2]LaynaudMichel: Notice sur la propriété foncière en Algérie,Giralt,Alger 1900 p 17

[3]M. Blanqui: Algérie rapport sur la situation économique de nos possessions dans le nord del' Afrique, W. Coquebert éditeur, Paris, 1840, p 22.

[4]Alexis de Tocqueville: De la colonie en Algérie….. Op-Cit p 126 -127

[5]شارل روبير اجيرون: المرجع السابق، ص. 43

[6]Émile Larcher: Traité élémentaire de législation T 1…..,Op-Cit ,p135

[7]Henri de Peyerimhoff: Enquête .....Op-Cit ,p17.

[8]Ahmed Henni: la colonisation Op-Cit, P.15

[9]حماميد حسينة: نفس المرجع السابق، ص.9

[10]Maurice Pouyanne,: La propriété foncière en Algérie, Typographie Adolphe Jourdan, Alger,1900, p 338.

[11]C.A.O.M , G.G.A , carton 32L/44 les projets de colonisations en Algérie

الصالحة للزراعة لهؤلاء المهاجرين، وقام الجيش الفرنسي بمساعدتهم في إعداد الطرق اللازمة، وتخطيط الإقطاعيات، وإنشاء المباني المطلوبة[1] وبالتالي إزداد عدد المستوطنين الفرنسيين بشكلملحوظ، فبين سنوات 1840- 1848 وصل عددهم إلى 109 ألف مستوطن بعد أن كان سنة 1840 حوالي 28 ألف[2].

مراعاة لهذه الهجرة الإستيطانية سنت إدارة الاحتلال مجموعة قوانين بهدف تنظيم الإستيطان في الريف والمدينة، فصدر مرسوم سنة 1845 نص على حق السلطات الفرنسية في مصادرة أراضي القبائل الثائرة ضد سياسة الاحتلال، كذلك شملت المصادرة أراضي الدولة الجزائرية بإعتبار فرنسا وريثة السلطة التركية، وقد صدر في افريل 1841 قرار ينص على أن كل فرنسي يملك من 1200 إلى 1500 من الفرنكات، يمكنه أن يحصل من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها بين 4 و12 هكتار ومسكن، ونتيجة لهذا القرار اشتدت الهجرة الأوربية إلى الجزائرساهمت فيهاالازمة الإقتصادية التي شهدتها فرنسا[3] وبذلك تزايدت وتيرة بناء المستوطنات حيث بلغ عددها سنة 1844 فقط حوالي 28 مستوطنة بسهل المتيجة والساحل [4]. ولإنجاح الإستيطان الريفي وإخراجه من الركود الذي كان يعاني منه بإعتباره العنصر الأساسي داخل السلطة الإستيطانية لفرنسا، عمدت هذه الأخيرة إلى تطبيق فكرة الإستيطان الرأسمالي الكبير[5]إذ أصدرت عدة قوانين منها :

- قرار 1851 الذي ينظم الملكية في الجزائر، فنص على إحترام الملكية الفردية، وأعطى الحكومة الحق في مصادرة أراضي الأهالي إذا إقتضت الضرورة، وأخذت الدولة في حصر الأراضي التي تملكها القبائل الجزائرية، وبلغ ماحاصرته في سنة 1853 حوالي 343 ألف هكتار[6] ومع ظهور مسألة الالزاس واللورين قررت الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 21 جوان 1871 منح هؤلاء اللاجئين 100الاف هكتار من أخصب الأراضي الجزائرية، ثم توالت القرارات الرسمية، فأنشئت لجنتين للتعرف واحصاء الاراضي التي يتعين مصادرتها وتوزيعها على المستوطنين الأوروبيين.[7]

---

[1] محروس حلمي إسماعيل: نفس المرجع السابق، ص. 194

[2] خلف التميمي: نفس المرجع السابق، ص.21

[3] محروس حلمي إسماعيل: نفس المرجع السابق، ص.194

[4] محياوي رحيم: الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي بالجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة، باجي مختار، عنابة، 2006، ص.26.

[5] محياوي رحيم: نفسه، ص. 163 .

[6] زاهر رياض: استعمار افريقية، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 1965، ص. 243

[7] Henri Fourrier: La colonisation officielle et les concessions de terre domaniales en Algérie, M.Giard et E.B-Riere, Paris, 1915, p 38.

- قانون26 جويلية 1873الذي سيفرنس الملكية العقارية ويجعلها خاضعة للقانون الفرنسي ولم يعد للمسلم ذلك الحق في توارث العقار او استغلاله جماعيا[1]واماماالإصرار الذي أظهره الفرد الجزائري بتمسكه بأرضه، رغم الإجراءات القمعية التي رافقت تطبيق القوانين الفرنسية، دفعت بالسلطات الفرنسية الى إصدار قانون فارنييهWarnier أو قانون المستوطنينفشرع المستوطنون بموجبه في تطبيق قانون الغالب على المغلوب، وما أسماه زعيم الإستيطان الأوروبي بالجزائر Warnierبقانون المستوطن الذي إستولى على الأراضي الجزائريةبقانون Warnierالذي الغى جميع القوانين خاصة قانون 03 اكتوبر 1848 في مادته الاولى[2]هذا القانون الذي نظر إليه على أنه أخطر إجراء تشريعي اتخذته الجمهورية الفرنسية الثالثة في حق الجزائريين .وتظهر خطورته في أنه سيغير وجه الريف الجزائري تغييرا جذريا، بفتحه الباب على مصراعيه لعمليات البيع والمضاربة في الأراضي الجزائرية لصالح الأوربيين واليهود للتحايل على سلب الجزائريين أملاكهم وبطرق أكثر ما يقال عنها أنها ملتوية وأدى إلى تفقير جماعي للمجموعات القبلية في ظرفية اقتصادية واجتماعية متميزة[3] .

نص قانونWarnierفي مادته الأولى على ما يلي: "يخضع تقرير الملكية العقارية في الجزائر والمحافظة عليهامن خلال الاعتراف بحق الدولة في تملك العقارات وتحديد الملكيات في الدواوير، والانتقال التعاقدي للعقارات والحقوق العقارية الى القانون الفرنسي، بغض النظر عن المالكين. وبالتالي، تلغى كل الحقوق الحقيقية والاتفاقات وأسس القرارات المبنية على القانون الإسلامي أوالعرفي المتناقضة مع القانون الفرنسي"[4]من نتائج هذا القانون، قد خضعوا الى عمليات نقل الاراضي على غرار ما تم بموجب قانون 16 جوان 1851 الذي ادخل مسألة المياه في أملاك الدولة تمهيدا إلى مصادرة الاراضي المحيطة بها لذافأن الأهالي في الفترة الممتدة بين 1877 . 1898 قد فقدوا في واحد وعشرون سنةمن أراضي كمبيعات للمستوطنينبالتراضي حوالي 432.388 هكتارا، دون الأخذ بحساب المبيعات لدى الموثقين[5]. وفي الفترة ما بين 1885 و1889، تم إحصاء ؛ 1086 عملية بيع وشراء للأراضي التابعة للقبائل و666 عملية استيلاء على الأراضي و343 عملية بيع بالمصادرة نتيجة القروض وهو الاجراء الذي يهدف الى تحقيق استيطان ديموغرافي وجذب للسكان الأوربيين، اعتمادا على القانون المدني

[1]علي محمد الصلابي: كفاح الشعب الجزائري: سيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر الى ماقبل الحرب العالمية الاولى، موسوعة كفاح الشعوب، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 بيروت، 2017، ص 652

[2] خير الدين فنطازي: عقود التبرع الواردة على الملكية العقارية: الوقف: ج 1، ط 1 دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2012 ص 144

[3]حفيظ طبابي: من البداوة الى المنجم، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2012 ص ص 123- 124

[4]Gilbert Meynier: Op-Cit ,p 120-121

[5]Jean Jacques Perennes: L'eau et les hommes au Maghreb: contribution à une politique de l'eau en Edition Karathal, Paris ,1993 pp 119-120

الفرنسي في مادته 822 التي تنص على أنه "إذا كان من غير الممكن تقسيم العقار على نحو ملائم، فلابد من إصدار قرار بإباحة البيع".[1]

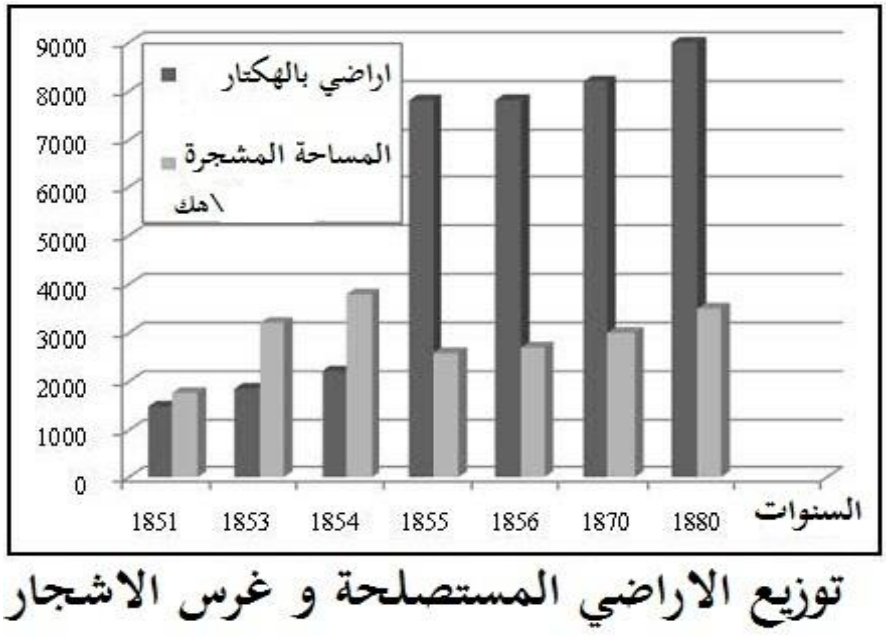

رسم بياني لتوزيع الاراضي والمساحات المشجرة منذ 1851-1880

وبفضل هذه القوانين تم تحويل المجال الفلاحي الاهلي الى مجال ينتج منتوجات موجهة للتصدير خاصة في مجال التشجير للاشجار المثمرة ذات مردود اقتصادي عالي اذ تعدت هذه العملية ¾ الاراضي المصادرة والمستصلحة بنسبة ارتفاع بلغت بين سنوات 1851-1880 نسبة46، 87%وهو ما يمثله الرسم البياني الوارد فقد أصبح المستوطنون الأوربيون بفضل هذه القوانين، يمتلكون في سنة 1930 حوالي 2720 الف هكتارا تمثل حوالي 27% من الأراضي الصالحة للزراعة، وكلها أراضي تقع في المناطق الجيدة الخصوبة . أما الأهالي الذين كانوا يمتلكون قبل سنة 1830 حوالي 14 مليون هكتارا من الأراضي الصالحة للزراعة، فقد أنخفض هذا الرقم عام 1930 الى 7560 الف هكتارا وكان الهدف إضعاف المجتمع الجزائري والتوسع على حسابه، وكان من أثاره تحطيم نظام الملكية في الجزائر، فقد ابيح التصرف في أراضي الجزائريين كمـا يحلوا للمستوطنين[2]، استطاع الاستيطان الفرنسي أن يحصل في أقل من 30عاما من سنة 1871إلى 1898 على مليون هكتار، كما أنه بداية من

[1]Alain Lardillier: Le peuplement français en Algérie de 1830 à 1900: les raisons de son échec, Éditions de l'Atlanthrope, Paris , 1992,pp 17-21et sur les transactions fonciers voir aussi , Pigeau M: La procédure civile des tribunaux de France, démontrée et mise en par des Formules , Vol1, Imprimerie de Frères Mame ,Paris 1807 p 3 p378

[2]بوحوش عمار: نفس المرجع السابق، ص.163-164

(1901–1914) سلمت السلطات الفرنسية أكثر من 600 الف هكتار منح منها 53الف هكتار مجانا للمستوطنين[1].

فالمحرك العام للسياسة الفرنسية بالجزائر كان الارض والعقار بشكل عام، فإعمار الريف كان يشكل معضلة للادارة الفرنسية التي كانت تهدف من وراء هذا كله بناء اقتصاداهلي موازي ومكمل للاقتصاد الفرنسي، فبعد أن كان نسبة عدد سكان خلال المرحلة الأولى من المشروع الفرنسي لاستغلال الريف 1834–1856 يتراوح بين82% و64% على اختلاف المناطق فانه سيصبح بين عامي1906–1926، بين34.6% إلى28.6% من مجموع السكانالجزائريين بالرغم من التطور الحاصل في السكان عموما وهو ما وضحه الجدول السابقبالنسبة لأوربيين فان سكان الريف في الجزائر من الأهالي لم يتجاوز 30% وبالتالي حاولت خلق استيطان حضري موازي للاستيطان الريفي، وذلك من خلال محاولة الحد من هجرة الريفيين إلى المدن[2].وهو ما اظهر في الجزائر نوع جديد من تناقض ديموغرافي بينالمستوطنين الذين ولدوا في الجزائر نفسها والمستوطنين القادمين من الخارج، فلم تكن لهم روابط قومية ثنائية او رابطبالمجتمع الفرنسي، باعتبار أن مصيرهم كان مرهونا بالتواجد العسكري والسياسي الفرنسي في الجزائر، لكن روابطهم بالمجتمع الجزائري كانت أكثر ضعفافلم يندمجوا معه وكانوا أكبر عائق أمام أي تسوية معالاستعمار[3].

II– انشاء مصلحة املاك الدولة

تمت مصادرة الحبوس وفقا لمبدأ مصادرة أملاك الدولة بشكل كبير كما تم استحداث مزرعة نموذجية افريقية على 1000 هكتار في سهول المتيجة[4] وتم اعتماد الاستيطان التجاري كتجربة عام 1835 خاصة وان غيزو قد اقترح ترك المجال فارغا لكل المبادرات الشخصية والخاصة[5]وهو ما تعارض مع إرادة الماريشال فالي الذي حاول جعل القضية قضية عسكرية اكثر منها سياسية بينما كان بيجو يرى ان الحل الوحيد للاستيطان الفعلي هو الاحتلال الماديللأرض من خلال الاستحواذ على الأراضي بمساحات واسعة التي لم تستغل او ضعيفة الاستغلال [6] وعليه فان القيام بالعملية الاستيطانية بشكل بسيط يجب ان لا يتم على اساس التوغل الصناعي او المالي بل يجب ان تكون مادية والذي يقتضي انهاء وجود الفلاح الجزائري من خلال تطبيق التشريع الفلاحي الفرنسي لنقل الملكية بطريقة رسمية او شخصية وهو ما جعل كلوزيل يامر بضرورة ادراج املاك السلطة الجزائرية خاصة املاك الدايات والبايات او املاك

[1]شارل روبير اجيرون: نفس المرجع السابق، ص ص.88–90 .

[2]شارل روبير اجيرون: نفس المرجع السابق، ص. 91–93 .

[3]محياوي رحيم: نفس المرجع السابق، ص .32.

[4]Henni Ahmed: Op-Cit ,p 15-16

[5]François Guizot: Mémoires pour servir à l'histoire de mon temps, Vol 4, Michel Lévy frères librairie éditeur , Paris 1861,429-430

[6]Gardon .E: la colonisation officielle en Algérie sous le régime du Décret de 1904 ,Alger 1913 ,p 7

المغادرين الى جانب املاك الممنوحة لفائدة الرسميين تبعا لمرسوم 10 جوان 1831ضمن املاك الدولة.

كما قرر كلوزيل الحاق الى الادارة الكلونيالية كل املاك البايلك بقرار 1مارس 1833 وقام بانشاء لجنة مكلفة بالتحقيق في عقود الملكية للملكيات السابقة لسنة 1830 حيث وجهت للملاك اعذار بضرورة اثبات هذه الاوراق خلال ثلاثة ايام 03 او تتم عملية مصادرتها[1]ومع صدور الامر المؤرخ في 22 جويلية 1834 الذي سيعمل على تكثيف عمليات نزع الملكية خاصة لانهاء مسألة مصادرة الاراضي[2] ومنذ 1836 عاد كلوزيل الى تنظيم المراكز الاستيطانية حيث قام بتقسيم حوش الشاوش وبوياغيب في بوفاريك بموجب الأمر الصادر في 27 سبتمبر 1836 الى إحداث شهادة الاستيطان ألفلاحي 173 حصة من اربع(4) هكتارات مقابل قيمة مالية سنوية بحسب المساحة[3].

لم تستثني عمليات المصادرة قطاع نشط واسع في الجنوب فقد تم توسيع دائرة المصادرة نحو النخيلاذ تم احصاء ثمانية ملايين نخلة على مساحة كلية قدرت بـ 45 الف هكتار بانتاج قدر . 624الف قنطار من التمور بمختلف انواعها [4]وهذه الامتيازات الممنوحة للمستوطنين سواء لكراءها او بيعها وهذا الهدف كان تمتين العلاقة بين المستوطن والارض قصد الحفاظ على التواجد المادي والحضور الفعلي لفرنسا وقد تم تسجيل عام 1837، 76 مستثمرا بـ 110 هكتار غير ان هذه العملية فشلت الاستيطان يمكن ان يظهر كاستيطان اصطناعيعلى مستوى الاقتصادي، غير انه من الصعب ان يشجع انهاء مشروع الاستيطان[5]فقد تم توجيه الاستيطان الاوروبي نحو الجزائر بحيث نسي العنصر الاوروبي طريق امريكا الشماليةاو العالم الجديوبدا يفكر في تحويل الوجهة نحو الجزائر فقد تشكل التوجه الاوروبي الفلاحي الجديدمجالا خصبا في الجزائر فكان هؤلاء المزارعين بمثابة ثمار العمليات العسكرية التي كان وظيفتها التوسع في البلاد وتأمينها لفائدة الاستيطانلكن دون ادارتها .[6]

فالمصادر الأساسية للتشريع لإنشاء الملكيات الكبرى حيث تمكن دوفيالارDevialar من الحصول على مزرعة من 180هكتار في القبة واقتسمها اثنان مع Tonnac لواحدة بـ80 هكتار والاخرى 300هكتار في حوش خضرة عام 1862 وتمكن من ان يصبح Devialar من تولي رئاسة الغرفة

[1]Heni Ahmed: Op-Cit ,p 17

[2]GGA: Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie. 1830-1854,Imprimerie du Gouvernement ,Alger ,1856 p 53

[3]Edouard Jean Etienne Deligny: Projet de colonisation des territoires mixtes dans la province d'Oran,Typographie du Citoyen Adolphe Perrier ,Oran , Algérie ,pp 6-7

[4]حسن بهلول: القطاع التقليدي والتناقضات المهيكلة في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1976، ص ص 56، 67

[5]Heni Ahmed: Op-Cit ,p 17-18.

[6]Etourneau .M: L'Algérie faisant appel a la France, Grassart Librairie Editeur ,Paris,1867 ,pp 136-140.

الاستشارية للزراعة الجزائر وTonnac رئيس بلدية بير خادم بدءا من 1834 ثم اصبح قاض صلح ببليدة عام 1840.[1]

في المقابل كان تفتيت الملكيات الجزائرية ضربة للملكية المشتركة التي يملك فيها كل واحد من اعضاء القبيلة او العشيرة جزءا معينا منها يستغله ولا يتَملكُه[2]. وهو ما يبرزه الجدولين التاليين من ارتفاع املاك الدولة بنسبة21% من املاك لم توزع و40% من غابات مما اضر كثير بالملكية التقليدية كثيرا

جدول رقم104 لتطور أملاك الدولة (ألف هكتار)

	1847	1854	1879	1915
املاك لم توزع		417	855	1955
غابات واحراش		868	1166	2138
املاك وجهت للمصالح العامة		12	31	18، 5
املاك وجهت للاستيطان				730
املاك للجزائريين				
أراضي المصادرة		76		
المصدر : Henni Ahmed :Op-Cit p34				

وقد تم تسجيل ارتفاع في املاك الدولة من جميع الاصنافمن 1847 والى غاية 1945 بنسبة 60.03% وهذا التطور يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم105مجموع أملاك الدولة بالالف هكتار

السنة	1847	1854	1879	1915	1925	1930	1945
المجموع	405	1371	2052	4841	5369	5896	6706
المصدر Henni Ahmed :Op-Citp34							

III- ظهور الملكية العقارية العرشية

ان المحتوى القانوني لهذه الملكية انها اراضي جماعية غير قابلة للتقسيم عموما وتشكل وضع فلاحي للنشاط الزراعي والرعوي للقبلئل وتتوسع مساحتها او تتقلص طرديا وبشكل مواز لوزن القبيلة العسكري والسياسي والديني وتتحدد مكانة وامكانية تأثيرها على مجرى التحولات البنوية بطابع العلاقة التي تربطها بالقبائل الاخرى من جهة ومن جهة اخرى هناك كانت هذه الاراض تصب في ثلاث قنوات قانونية تبعا لاهمية ووظيفة القبيلة يمكن لاراضيها ان تتوسع او تتقلص فقبائل المخزن في تحالف خدماتي مع السلطة تستفيد من الاراضي ذات المردودية العالية بالاضافة الى امتيازات اخرى اهمها الاعفاء الضريبي اما القبائل الاخرى المستقلة –قبائل الرعية – فكان كل تمرد او عصيان يترتب عنه فقدان الارض التي تذهب لقبائل المخزن .

[1]Gaston Raoulx Raousset Boulbon: la question des travailleurs résolue par la colonisation de l'Algerie , 1848, Hachette livre, 25 juillet. 2014.

[2] احمد حسين سليماني وآخرون: " نزع الملكية العقارية للجزائريين بين 1830 –1871، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ص 113.

فكانت الارض بالنسبة للقبائل عامل يحدد وجودها وقوتها وقدرتها على التأثير ويتدعم حضورها السياسي والاجتماعي باهمية وحجم اراضيها وممتلكاتهاحيث كانت الرابطة في النظام القبلي بين القبيلة وارضها اقوى من رابطة القبيلة والوطن كما تلعب اراض العرش دورا سلبيا في الصراعات السياسية القبلية خاصة بين قبائل المخزن والقبائل الغازية اما الدور الايجابي لهذه الارض فهي حل النزاعات ودفع الضرائب فهذه الملكيات كانت المخرج الاخير للازمات دفع الضرائب[1]فالقبيلة التي لا تستطيع لا دفع الضرائب ولا الدفاع عن نفسها، تلجا الى تقديم ارضها كبديل للضرائب! او بديل للقروض الربويةمما شكل اعباء ربوية حقيقية[2].

بفضل قانون 16 جوان 1851 التي خلقت نظام الاراضي القبلية واراض "جماعة العرش" فاستخدام اراضي العرش كان غريبا عن التنظيم الاقتصادي القبلي فالارض لم تكن ملك لاي فرد لكن كانت اراضي انتفاع جماعية فالقبيلة سيدة على هذه الارض باعتبارها حق سياسي تمارسه القبيلة على الارض وبفضل السيناتوس كونسلت 1863 وقانون وارنيWarnier1873 التي كانت حرب ضد الملكية الاهلية الجزائريةوفرضت الدولة نظرية ملكية العرش التي تعتبر نفي للحق في الملكية الجماعية او في شكل اشتراكية الدولةفحقق المستوطن ما فشلت فيه الادارة[3]وقد كشف احد قضاة الصلح Dulont Ferdenandفي كراسة انقانون السناتوس كونسلت كان هجوما حقيقيا على التنظيم الاجتماعي الجزائري واستهدف النسق القبلي بحيث استهدف تقسيم الاراضي القبلية على الدواوير[4] فالمادة 713 من القانون المدني الفرنسي تنص على ان الاملاك بما فيها مجاري المياه التي يتأكد عدم وجود مالكها تعود تلقائيا الى الدولة [5].

فرغم ما تمثله اراضي العرش من تجسيد للعلاقات الاجتماعية (العلاقات القبلية) وسياسية (العلاقة مع السلطة المركزية) والاقتصادية (مصدر للضرائب)خاصة خلال سنوات 1851-1861 فانها تتحد بالطابع العام للملكية العقاريةالذي يشكل جوهر قانون تطور الملكية العقارية من اصلها القبلي الاستقلالي الى الطابع العمومي اولا والى الشكل الفردي الخصوصي والقبليالتابع ثانيا ن اما الطابع العمومي والقبلي التابع منها مرتبطان في بقائهما وتطورهما ببقاء قوة الدولة الى الطابع الخصوصي الشخصي فهو مرتبط الى حد كبير بدور الفئات الحضرية ذات الاتجاه الرأسمالي الجنيني الاول.1861-1871[6].

---

[1] شريف الدشوشي: ماركس وعلاقات الارض بالجزائر، مجلة الطريق اللبنانية، العدد 1، بيروت 1981، ص

[2]Arthur legrand: le Credit Agricole, Bureaux de la Revue Britanique, Paris 1886, p10

[3]Robe Egene ; origine formation et etat actuel de la proprété en Algérie ,Challamel ,Paris , 1885,p98

[4]Dulont Ferdenand: Brochure du 29 Septembre1923 "les terres arch ou sabga en Algérie" , Librairie sabréro ,Tiaret ,Algérie 1923 ,p 30

[5]GF: Livre III , Des différentes manières dont on acquiert la propriété, Article 713 code civil français , p261

[6]Kamel Kateb: Européens..Op-cit, p88,p269

كان تحجيم الدور الاقتصادي الاجتماعي السياسي للقبيلة كمؤسسة حيوية في حركية النسيج الاجتماعي ففرنسا كانت في حاجة ماسة الى تقسيم قبلي يحجب ظهور وتبلور الفكرة الوطنية والمقاومة ومن هنا يتضح سر اقامة المكاتب العربية وتعيين بعض الشيوخ رووٴساء للقبائلمن جهة وسياسة القمع واضعاف بعض القبائل وهو ما سيترتب عنه من نسقين متمايزين ومتداخلين فيظهر بذلك نمط الاستغلال وعلاقات الانتاج حيث سيظهر الاستغلال المزدوج تتزاوج فيه السلطة والقيادات القبلية الدينية كطرف امام الفلاحين المنتجين المباشرين حيث ستكلف السلطة هذه القيادات الدينية لجباية الضرائب (عن المحاصيل والارض والماشية من الفلاحة) وتزاوج السلطة بالقيادات القبلية الطرقية في عملية استغلال اراضي العرش لا يدل على تجانس بل يعكس علاقات متناقضة، علاقات الفلاحين المنتجين بالسلطة السياسية، هي علاقة جهد يقابله انتاج علاقات القيادات الطرقية بالسلطة يقابله منفعة ظرفية ومصلحة علاقات الفلاحين بالقيادات القبلية الطرقية علاقات استغلالية اقطاعيةالتي ستدفع نحو الهجرة المدن[1] وارسى اسس العلاقات الاجتماعية واقتصادية بين الدولة ومختلف الفئات الاجتماعية للسكان المحليين وبقية القوى الاجتماعية وعلاقاتها مع المدن[2]الامر الذي دفع الدولة الى محاولة تدخل لحماية الفلاحين من جشع العائلات وهو ما قام به الباي احمد ضد العائلات الارستقراطية الاقطاعية ذات الايديولوجيات التي تنتمي للطبقات المتوسطة[3].

IV- ازمة الاستيطان والثنائية الفرنسية –الجزائرية

نشأت هذه المستوطنات في ظل تقاطع بين ازمتين ذات المصدر المغلق المختلف ازمة فرنسية وازمة جزائرية فلاول كانت مؤثرة حيث كانت عوامل الشلل واضحة فميزانية 45 سنتيم وانتخابات المتطورة وفشل الورشات الوطنية الى جانب جيش من العاطلين عن العمل والذين كانوا يشكلون خطرا على النظام السياسي اما الازمة الجزائرية فتحتاج الى دراسة حقيقية فخلال سنة 1848 يمكن تسجيل ازدهار المستعمرة حيث تم انهاء مقاومة الغرب واستمرت عمليات محدودة في جهة القبائل التي ظلت مشتعلة وبدأت ملامح الازمة الاقتصادية في الافق، نقص القروض ورؤوس اموال التي بدات تعود الى فرنسا لاستثمار اساسا في مشاريع سكك الحديد وهي مشاريع الاستثمارية ذات فائدة او لوضعها الامن [4]. لم تحاولالجزائر خلال سنوات 1848 ان تقدم ايتشجيع لجلب الاستثماراتفقدسمح دستور نوفمبر 1848 بالتمثيل في البرلمان مما سمح للسلطة في الجزائر بتسيي بالقوانين العادية ورغم صدور مراسيم اكتوبر 1844 وجويلية 1846 التي حاولت ترتيب الوضع في الجزائر خاصة نظام الملكية العقارية الاوربية

[1]Kamel Kateb: Européens..Op-Cit, p271

[2]Abdelhamid Mérad Boudia.: La Formation sociale algérienne précoloniale: essai d'analyse théorique, Office des Publications niversitaires, Algerie, 1981, p27p59

[3]Gallissot René: Les classes sociales en Algérie Revue L'Homme et la société / Année 1969 / 14 / pp 216-219

[4]Guy Thuillier: La monnaie en France au début du XIXe siècleLibrairie Droz ,Geneve 1983 ,pp293-295

والاهلية الجزائرية من خلال اعادة النظر في الملكيات العقارية فالكثير من الكولون في ظل الظروف الراهنة لم يحاولو استثمار اموالهمفي هذه الانشطة خاصة مع غياب المؤسسات المالية للاقراض والرهون العقارية وهو ما عجل بتناقص عدد المستوطنيين منذ 1830حيث تناقص العدد الى 100 الف نسمة في جانفي 1848 مقارنة بالسنة السابقة 1847 بعدد 114 الف نسمة .[1]

مخطط الانتاج والعلاقات الاجتماعية الإنتاجية في الجزائر قبل الاستعمار

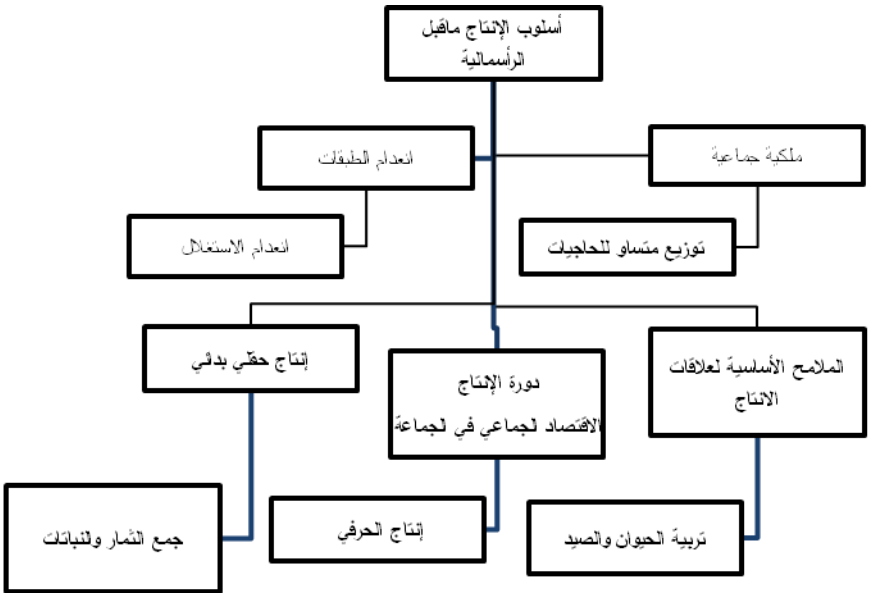

رغم محاولات الجزائريين وقف التوسع فان الادارة العسكرية التي كانت تهيمن على الارض في مقابل المستوطنيين الذين كانوا يطالبون بالادماج ومع قيام ثورة 1848 اتجهت اغلب المطالب الى الغاء سلطة قادة الجيش وبينت علاقة جديدة بين الجزائر والجمهورية الثانية تقوم على مبدأ الادماج بواسطة ثلاثة اجراءات، حيث اعتبرت الجزائر قطعة من الاراضي الفرنسية من خلال المقاطعات التي وجدت واستفادت الجزائر من اربعة مقاعد للتمثيل في الجمعية الوطنيةحيث طبق الاجراء الاخير من خلال اجراء انتخابات كانت ضئيلة في ظل استمرار سيطرة جنرالات جيش افريقيا على المناصب الرئيسية[2] رغم ان تزايد عدد المستوطنين كان يستوجب سياسة جديدة لتشغيل اليد العاملة ورؤوس الاموال من خلال مشروع الاستيطان العمالي الصناعي.

V-الاستيطان العمالي الصناعي

نتيجة لغلق المؤسسات والورش الوطنية الصناعيةفقد تأثرت كثيرا الطبقة العمالية في باريس والجزائر حث تجمعت الطبقة الاولى حول الاطارات العمالية للورشات اين تمكنوا من خلق جمعية ذات اهمية وفاعلية اما الجزلئري فقد حرم من الانتقال للعمل بفرنسا ونزعت منه الارض التي منحت للعاطل عن

[1]Kharchi djamel: colonisation politique d'assimilation en Algerie(1830 -1962) , Ed Casbah,Alger 2004 ,pp 112-113

[2]S/A: Biographie du général E. Cavaignac, président du conseil, chargé du pouvoir exécutif Imprimerie Bonaventure et Decessois ,Paris ,1852 ,pp5-8

العمل الفرنسي فقد كانت اول مهمة اوكلت للجمعية المنشاة هو ايجاد اراضي ضرورية لانشاء محيط استيطاني في المناطق والضواحي الصحية والتي تحوي على نقاط مياه وهو ما قامت به لجنة 1856 في التحقيق وجرد الاراضي التي اضفت بعض الوضوح على قضية الاراضي العمومية حيث كانت النموذج في كل دائرة وقسم ن وانشأت لجان لوضع مخططات بغرض تحديد اماكن انشاء المراكز الاستيطانية[1] واذا كان التفكير العسكري هو المهيمن على التوجه العام لسياسة الاستيطان وبناء المراكز وهو ما كرسه لامورسيارLamorciéreببناء 21 مركز استيطاني في مقاطعة وهران اما في منطقة الجزائر فقد انشأت 12 قرية استيطانية تمتد على طول خط :البليدة – شرشال – العفرون – القليعة نكما تم توسيع المحيط العمراني للمدية والشلف وتنس بانشاء محيط lodiاما منطقة قسنطينة فقد كانت المنطقة الاقل حظ نظرا لعدم توجيه السكان قدرت 9 مراكز بمنطقة قالمة – هيلوبوليس – ودائرة سكيكدة وبالنسبة للدولة فلم يطرح بشكل مباشر مسالة توزيع حصص من وسائل الفلاحة بدون تحديد حقيقيوفي المقابل كلف الجيش بالقيام بعمليات تهيئة اجزاء من الاراضي بكل قرية قصد تعميرها وتمكين المهاجرين للاقامة الضرفية وليست الدائمة وفي بعض المراكز جرى التنسيق بين مدراء المراكز والمكاتب العربية الذي ساهموا في ايجاد ايدي عاملة رخيصة من الخماسةللعمل وتهيئة الارض كما تم مد الطرقات لربط المستوطنات بالمدن القريبة غير انها ظلت دون مستوى المطلوب خاصة اعمال الري[2].

أخذ الأوربيون يهاجرون إليها من أجل الإستيطان والإستغلال الإقتصادي، حيث أنه في سنة 1832 قصدها 5000 مهاجر في حين أنه سنة 1896 كان بها536الف مهاجر توطن على أرض الجزائر[3]. وتوجب على الادارة الفرنسية إحاطتهم بالعناية الكافية إلى غاية تأقلمهم [4].من خلال احتواء الهجرة ببناء المستوطنات المتعددة فإشتدت بذلك عملية البناء، حيث بلغ عددها سنة 1844 فقط 28 مستوطنة في متيجة والساحل، كما تم توسيع دائرة الإستيطان إلى الغرب والشرق، فضمن الناحية الغربيةأنشأت الإدارة 3 مستوطنات هي : السانية 1844، مزفران 1844، سيدي الشابي 1845 .

امافي الناحية الشرقية فقد تركزت الحركة الإستيطانية في سكيكدة على الخصوص، نظرا لتركز الأنشطة التجارية فيهاولوجود كبار أصحاب الإمتيازات فيها وأنشئت سنة 1845 مستوطنة' فالي' على الضفة اليمنى لواد الصفصاف، وفي سنة 1846 أنشأت مستوطنة' دامريمون 'على الضفة اليسرى من الوادي، ومستوطنة 'سانت أنطوان 'في رأس وادي رزامنة على الطريق المؤدية إلى قسنطينة وبلغ عدد المستوطنات سنة 1851 حوالي 136 مستوطنة منها 58 مستوطنة في متيجة والساحلو48 في مقطعة

[1]Documents N°54 de la Série Economique paru le 30 Décembre 1948 ,rubrique Agricultiure (Historique)

[2]Documents Algériens ,Synthése de l'activité Algérienne ,1janvier 1948 au 31 Décembre 1949 ,pp107-112

[3]Louis Vignon: la France dans l'Afrique du nord Algérie et Tunisie ,librairue Guillaumin ,Paris ,1887, pp7-14

[4]landmann .M.J: Appel à la France pour la colonisation de l'Algérie ,jacques lecoffre ,Paris 1848 . p.267

وهران[1].و اغلب هذه المستوطنات اقيمت على الاراضي الفلاحية، ولتحقيق الغايات الاستيطانية طالب المستوطنون والمنظرون للفكر الاستيطاني بضرورة تأسيس انواع من المستوطنات:

1-المستوطنات العسكرية.

2-المستوطنات المدنية .

3-الإثنين معا ذات الطابع زراعي

كما نادوا بجعل المدن الداخلية مثل :قالمة، قسنطينة، سطيف، حمزة، المدية، مليانة، الشلف، تلمسان، معسكر، حزاما ثانيا للإحتلال[2].كنموذج للمستوطنات الصناعية نذكر هنا مستوطنة 'الونزة 'والتي تأسست شركتها للحديد*، وقد لعبت دورا هاما خاصة بعد الأزمة العالمية فيمنتصف ثلاثينيات القرن الماضي، فقد كان الإقتصاد العمومي والأموال، كما في فرنسا يشهد أزمة خطيرة ساهمت الشركة في الحياة الإقتصادية للمستعمرة، وفي ميزانيات الجماعات العمومية عن طريق دفع مبالغ مالية في شكل رسوم وإتاوات وضرائب وأجور، كما لعبت دورا إجتماعيا بارزا في المنطقة سواء بتقسيم الأموال للجمعيات الأوربية ذات الطابع الإجتماعي، كما إستجدت مساعدتها أو بالمساهمة في إنشاء البعض منها كفريق ونزة-رياضة لكرة القدم[3].

وفي الجانب الديني تثبت بعض مراسلات الشركة المتبادلة مع سلطات الكنيسة سواء في قسنطينة أو في عنابة، أنها كانت تتكفل برجال الدين الكاثوليك فيها يخص الأجر والنقل والإيواء أثناء زيارتهم للونزة في المناسبات الدينية لإقامة الطقوس المسيحية في كنيستها كما أن للشركة مساهمة فعالة في نشر الثقافة الفرنسية في المنطقة، وذلك من خلال داري السينما اللتين شيدتهما في مركزي الونزة وبوخضرة ووظفتهما في نشر اللغة الفرنسية عبر العروض السينمائية.[4] *وبصفة عامة*لعبت شركة الونزة دورا هاما في تمهيد الطريق للإستيطان الفرنسي بالمناطق الداخلية، كما ساهمت الإستغلال الإقتصادي الذي حرك معترك السياسة الإستيطانية الفرنسية .

---

[1]حماميد حسينة: نفس المرجع السابق، ص.10

[2]Cirta 3eme année N° 5 .Universite de constantine 1981, p 31-33-34.

*بدأت شركة الونزة التي انشئت عام 1913 في استغلال أهم منجم حديدي في الجزائر بالونزة سنة 1922

[3]شلالي عبد الوهاب: أوضاع العمال المسلمين الجزائريين في مناجم الونزة 1913-1966، رسالة ماجيسيتر، جامعة متنوري، قسنطينة، 2004-2003، ص.54-56.

[4]François Tomas: Annaba et sa région: organisation de l'espace dans l'extrême-Est algérien, Ed,Universite de Saint-Etienne 1977pp199-201

المطلب الثالث: الابادة العرقية وتغيير بنيات المجتمع الجزائريبفعل الاستيطان

I-الابادة العرقية كسياسة لافراغ الجزائر من العنصر المحلي

اعتمد النظام الاستعمار على مبدأ نفي الاخر من خلال تسخير جميع امكانات البلد لخدمة فئة دخيلة والاستئثار بثروات البشر من خلال الاستغلال المكثف الذي يشكل احد اهدافه الرئيسة [1] ولذا عمل على تثبيت نوعية جديدة من العلاقات بين الاهالي والمستوطنيين قائمة على مبدأ رأس المال بدل العلاقات القديمة القائمة على التبادل والمقايضة ونظام الاكتفاء الذاتيفاقامة علاقات اجتماعية القائمة على اقتصاد السوق الراسماليادى الى الرفض المتبادل وبالتالي ظهور نموذج جديد من العلاقة :علاقة الشعور بالاستعباد والرفض بالقوةبفعل الشعور بالخوف من الفقر والفاقة نتيجة لعامل نزع الاراضي ومصادرة املاكهم[2].

فالتناقض الحاصل بين المجتمعين غذاه التناقض بين المواقف الرسمية للادارة الفرنسية بفرنسا والحكم العسكري ثم المدني في الجزائر خاصة حين طرحت فكرة طرد السكان الجزائريين نحو الصحراء ووضعهم داخل الاسلاك الشائكة او ابادتهم او ترحيلهم الى جزر المركيز*وكذا جزر كاليدونيا الجديدة الى جانب رحيل قبائل كاملة نحو المغرب وتونس[3] فمصادرة الارزاقخاصة الاراضي هدفه دفع السكان الى الهجرة او قبول الآخر[4] وهو ما نجده في الجزائر العاصمة حيث اختل التوازن الديموغرافي حيث قدر عددهم مع بداية الغزو بين 40و 70 الف نسمة لم يتبقى منهم سوى 16 الف نسمة [5].

كما اثرت عمليات الابادة والتهجير على البنى الاقتصادية اذ تناقصت اليد العاملة الفتية، وتمزقت الروابط الاسرية العاملة وتفكك التعاون الاخوي في العمل المشترك وانخفض الانتاج وماصاحب ذلك من انخفاض مستوى المعيشة للفرد والمجتمعنتيجة ازدياد الاستغلال المباشر تمهيدا لتفكيك البنية الاجتماعية ثم الارض بنقل المجتمع الجزائري الريفي الى اسلوب الانتاج الراسمالي قبل ان يمر على الاساليب الاقتصادية المعروفة.مما ادى الى التحول السكاني الديموغرافي الاقتصادي للمجتمع الجزائري في مكوناته وطرق انتاجه

---

[1] جلال يحي: الاستعمار والاستغلال والتخلف، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1956، ص 5

[2] الطاهر العمري: دور بنى المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار 1830-1900، مذكرة ماجستير اشراف صاري احمد، جامعة قسنطينة، 1998-1999، ص 83

*جزر ماركيساس عشرة جزر بركانيَّة تقع جنوبي المحيط الهادئ، وتبلغ مساحتها الكلية 1,274كم². تحت الحكم الفرنسي بوصفها جزءًا من أراضي بولينسيا الفرنسية. الجزر الرئيسية هي جزيرة هيفا أوآ وهي أكبر جزيرة، ونوكو هيفا، ويواهوكا ويوابو: جزر_ماركيساسhttps: //ar.wikipedia.org/wikiاطلع عليه يوم 14 ماي 2018 الساعة 16

[3] Jacques Simon: Algérie: Le passé, L'Algérie française, La révolution (1954-1958), l'Harmattan et CREAC Histoire , Paris ,2007, pp45 et suit

[4] Bugeaud , Thomas-Robert: La Guerre d'Afrique, lettre d'un lieutenant de l'armée d'Afrique à son oncle ,Imprimerie de Cosse et laguionie ,Paris 1849 ,p17

[5] ابوالقاسم سعدالله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1 .....، ص 251

II- الهجرة والتهجير

ارتبطت الهجرة الجزائرية بظهور الاستعمار حيث ساهم في حركية السكان واذا كان للأرض مدلول مقدس في الذاكرة الجماعيةفافلاس الفرد الجزائري نتيجة مصادرةالاملاكفقد كانت قوانين 16 جوان 1851 القاضي بنهب الاراض الغابية ومنع حق الاحتطاب والرعي في الغابات وقد تفطن الاستعمار إلى خطورة هذا النزيف شكلت الادارة الفرنسية لجنة عرفت بلجنة Pouquery Boisserinسنة 1900 للنظرفي الاسباب الحقيقية فتوصلت الى ضرورة وقف المصادرة والعبء الضريبي[1] بحيث لم تكتفي القوة الفرنسية بملاحقة الاهالي إلى غاية الهضاب والصحراء، والسيطرة على المواقع المهيمنة وممرات جبال الأطلس، بل أكثر من ذلك، إحتلالنقاطالثروات والتموين في الصحراء مثل بسكرة والأغواط، ففي السنوات الأولى للإحتلال الجزئي طردت الاهالي الى السهول المنخفضة أو إلى الهضاب ...كماطردت البعض منهم الى الجبال وأوديتهم، وتمكنت من تخريب بعض المدن، مثل المدية أو مليانة، وبعض الأكواخ اهالي[2]. فقد كان بيجو أول من خطط ونفذ هذا البرنامج الواسع (نقل الحرب إلى إفريقيا إحتلال البلاد) الذي يضمن لفرنسا فرنسا جديدة "[3].

1- بلاد المغرب

تحكم عامل الرفض للمستعمر في هجرة الجزائرين الذي عرفوا بحبهم الاستقرار في الحيز الجغرافي الذي ينتمون اليه كرد فعل سريع على سياسة المصادرة وحجز الممتلكات [4]وقد دلت طلبات المهاجرين لجنسية البلد المضيف الاسلامي رفض الرضوخ للاخر غير المسلم[5]، فخلال سنوات الاستيطان الرأسمالي الاقتصادي في عهد الامبراطورية الثانية 1854-1870حيث بينت المراسلات ان عدد المهاجرين فاقت 844 (1720 نسمة) عائلة من منطقة سور الغزلان نحو سوريا وفي نفس الفترة هاجر 929 شخص من منطقة القبائل ودلس نحو سورياكما شهدت مصر وصول 436 عائلة جزائرية عام 1831[6]. هذه الهجرة كانت نتيجة لسياسة فرنسا المبنية على افراغ الجزائر والنفي النهائي للقبائل كوسيلة

[1] قبايلي هواري: "حركية الهجرة بين الجزائر وفرنسا 1830-1962 " مجلة المواقف مجلة الدراسات والبحوث في المجتمع والتاريخ، العدد 5 ديسمبر 2010، منشورات جامعة معسكر، الجزائر، ص 283-285

[2]Fortin d' Ivry: l' Algérie. son importance. sa colonisation. son Avenir .in Revue d'OrientRevue de l'Orient et de L'Algérie: bulletin de la Société orientale.1845 T 8 cahiers 29à32.p.57

[3]Fortid d' Ivry: Idem, p 58

[4]عبد الحكيم رواحنة: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930 مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2013، ص 181

[5] محمد بليل: تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914 دار سنجاب الدين للكتاب، ص 365-367

[6]Kamel Kateb: Op-Cit156 -163 et 53

للسيطرة على الارض[1]فقد فقدت مدينة الجزائر وحدها 10 الاف نسمة نتيجة العديد من الاسباب اهمها عملية الطرد المنظم للملاك بغرض السيطرة على الارض الخالية[2]. استمرت الهجرة نحو بلاد المغرب نتيجة لاستمرار الثورات خاصة في المرحلة الاولى ففي العدد 194 من جريدة اخبار الجزائر اشارت الى ان الكثير من سكان القل يتأهبون للرحيل نحو تونس وذلك بسبب المطاردات[3] ،وعتبروا تونس عبارة عن معبر للمرور الى المشرق العربي[4] اما بجهة المغرب فقد استقطبت المنطقة قبائل كاملة على غرار قبائل بني عامر وبني هاشم حيث منحو حق الاقامة والعمل في المزارع بمنطقة فاس وقبيلة اولاد سيدي الشيخ التي كانت في هجرة دائمة خلال الثورة 1864-1869[5].

2- المشرق العربي

اتجه اغلب الجزائريون نحو المشرق في السنوات الاولى من الاحتلال لمعرفتهم المسبقة بهذه البلادخاصة الشام من جهة وارتباطهم بالمنطقة عن طريق الحج والسياسة والتجارة[6].وكانت اول هجرة عام 1832ثم اشتدت نحو سوريا عام 1837 وبلاد الحجازاذ تم تسجيل سنة 1895 انتقال حوالي 100 عائلة من منطقة سيدي عقبة بنواحي بسكرة، والتي كانت استجابة للضبط الاستعماري المفروض عليها هروبا من سياسته التعسفيةخاصة بصور التعذيب والتنكيل ضد الجزائريين ناهيك عن مصادرة أراضيهم ، ولم تكن تخلوا هذه الهجراء من الطابع التجاري اضافة الى الطابع الديني واداء فرائض الحج ثم الاستقرار.[7]

بحكم ما خلفته هذه الحركة من أثار على البلاد وخارجها في ما يخص هجرة الأهالي من مناطق القبائل نحو سوريا خلال الفترة الممتدة مابين 1837 - 1871[8]،رغم تعدد الاسباب فان اهم سبب كانمحاولة التنصير للأهالي وهي العملية التي انتهجتها الإرساليات التبشيرية[9]وقد كان عبد القادر بن محي الدين من الذين أسسوا جريدة خاصة بهم باسم (المهاجر) التي كانت تصدر بالعاصمة السورية دمشق مرة كل أسبوع منددة بالسياسة الاستعمارية التي سلكتها الإدارة الفرنسية في الجزائر مدافعة بذلك لحقوق المهاجرين المغاربة في المشرق العربي ولقد اشرف عبد القادر شخصيا على شؤونها المالية وقد

---

[1]Kamel Kateb: Op-Cit,p55

[2]فرحات عباس: ليل الاستعمار .....نفس المرجع السابق، ص 60

[3]Le Moniteur Algérien N° 194 ,sept 1835

[4]Kamel Kateb: Op-Cit ,p 156

[5]Kamel Kateb: Op-Cit ,pp-162 - 163 , p 51

[6]ناهد ابراهيم دسوقي: تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ط 1، دار المعرفة الجامعية، مصر 2008، ص 46

[7] كمال فيلالي: سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، اعمال الملتقى العلمي الاول، مخبر الدراسات والابحاث الاجتماعية والتاريخية حول الهجرة والرحلة، قسنطينة، 2008، ص 97

[8]شارل روبير اجيرون: نفس المرجع السابق، ص ص 750-751

[9]خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، دحلب 1977، ص، ص 85، 91

تسببت هذه الهجرات الجماعية نحو سوريا في نزوح أكثر من200 ألف عائلة من منطقة القبائل[1]وقد ساهمت الجمعيات الدينية بشكل كبير وملحوظ في تشجيع الهجرة نحو الأراضي السورية حيث كانت سوريا من البلدان التي استقطبت دفعات من الهجرة الجماعية كهجرة الأسرة الكبيرة من مدينة مليانة سنة1899 فضلا عن هجرة نحو 1200 عائلة من تلمسان عام 1911 وفي مقابل ذلك تفطنت فرنسا للأمر وامرت بوقف الهجرة وغلق الحدود الجزائرية[2]خاصة بعد اشتداد الدعاية العثمانية حول الجامعة الاسلاميةيضاف الى هذا الأسباب النفسية تؤدي إلى هجرات طوعية أو اضطرارية، فالإهانة التي لحقت بالمسلم أمامالمستوطن الفرنسيواليهودي، كما أن فشل المقاومة عاملا هاما في توجه العديد من الأهالي إلى المشرق بعيدا عن ذلالاحتلال الفرنسي خاصة بعد ثورة 1871 ين تم منح الجنسية لليهود[3].

كما شكل هدم المدارس والمؤسسات الثقافية على اعتبار أنها تشكل خطرا كبيرا على الوجود الاستعماري وتعرض العديد من المساجد والزوايا الى هدم أو البيع أو التحويل إلى كنائس أو ثكنات عسكرية أو مخازن للذخيرة أو متاحف عاملا اخر نحو الهجرة [4]، بالإضافة إلى القمع والاضطهاد الذي مورس على المشرفين والمعلمين والقيمين على هذه المؤسسات إذ أحيل الكثير منهم إلى المحاكم الفرنسية وهذه الاعمال هي التي دفعت بالجزائريين الى الفرار نحو دار الاسلام بعيدا عن دار الكفر.[5]

كما استقطبت مصر عدد كبير من المهاجرين الجزائريين كما استقطبت العديد من الطلبة يضاف إلى ذلك بعض السياسيين المغضوب عليهم ومن رجال السياسة الجزائريين الأوائل الذين هاجروا من بلادهم إلى مصر نعرف الباي "حسن بن موسى" باي وهران والذي حملته الإدارة الفرنسية في أوائل 1831 إلى الإسكندرية أما الداي حسين فقد هاجر إلى مصر وحل بالإسكندرية بعد فشل خططه بالرجوع إلى الجزائر، وقد كان مع الداي حسين صهره قائد جيشه الآغا إبراهيم ، أما العلماء فقد حلوا بمصر مهاجرين أو منفيين وكان رائدهم محمد العنابي الذي نفاه كلوزيل سنة 1830 بدعوى انه كان يتآمر لاستعادة الحكم الإسلامي إلى الجزائر، وبهدف الانتقال بحثا عن العلم بلغ عدد الطلبة حسب الإحصائيات في سنة 1916- 29 طالبا وكانوا من مختلف ربوع الجزائر.[6]

---

[1]شارل روبير اجيرون: نفس المرجع السابق، ص ص 750-751

[2]Stora Benjamin: Histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954), Paris, La Découverte, 1991, p. 51.

[3]Louis Forest: La naturalisation des juifs algériens et l'insurrection de 1871: étude historique,Sociéte Francaise d'Imprimerie et de Librairie ,Paris ,1897,pp3-6

[4] يحي بوعزيز: السياسة التسلط الاستعماري....، نفس المرجع السابق ص 243

[5]إبراهيم مهديد: « بعض العناصر تفكير المقارنة الهجرات الجزائرية المعاصرة مشرقيا ومغربيا»، أعمال ملتقى حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830 -1962، منعقد 30 -31 أكتوبر 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص .59

[6]ابو القاسم سعدأالله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5 .... نفس المرجع السابق .ص ص 495- 496 وايضا: عمار هلال: نفس المرجع السابق، ص166

فساهم هؤلاء ايضا في طرح القضايا العربية على غرارا الشيخ طاهر بن صالح الذي كان له الفضل الكبير في نشر الفكر والثقافة بالجزائر وكان رائدا للمكتبات العربية[1].

3-نحو فرنسا

عرفت فرنسا هي ايضا هجرة كثيفة مردها الى الحوافز التي كانت تقدمها سياسةالطلب على اليد العاملة الرخيسة خاصة مع مجئ نابليون الثالث وسياسة تطوير الهياكل القاعدية بفرنسا خاصة سنة 1871 وهي السنة التي شهدت رحيل الدفعة الاولى بعد حصولهم على رخصة الهجرة، غير ان فرنسا اكتشفت خطورة انتقال الجزائريين الى فرنسا، فاصدرت في 06 ماي 1874 مرسوم بمنع الجزائريين من الانتقال الى فرنسا بشرط الحصول على اذن خاص ورخصة عمل وثمن الباخرة ليصل عددهم نهاية 1919 الى 290 الف مهاجر[2]، شكل قانون التجنيد الإجباري التي فرضته الإدارة الفرنسية على الشباب الجزائري سنة 1912 عاملا تهجيريا فهذا المشروع كان هدفه لاستفادة الطاقات البشرية وتزويد فرنسا بقوة عسكرية تستعين بها في أوروبا سيشكل قناة اخرى لافراغ البلد من عنصره الاهلي خاصة بعد أن أظهرت فرق القناصة الجزائرية بسالة قتالية أثناء الحرب الروسية الفرنسية، وقبلها كان هناك 70000 جزائري يخدمون في الجيش الفرنسي خاصة بداية الامبراطورية الثانية ثم شارك هؤلاء في حرب القرم وصل عدده الى 12963 مجند في اكتوبر 1858 ليرتفع العد الى 13273 جندي نهاية 1870 [3] فكان ذلك تطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية على الأهالي من مسلمي الجزائر هو الحل الوحيد لفرنسا الذي يخرجها من أزمتها العسكرية والمالية.[4]

III- التفقير وتراجع الجانب المعيشي .

لم تكد السلطات الفرنسية تستولي على مدينة الجزائر حتى إتجه همها الى وجوب استغلال خيرات الجزائر لصالح الاقتصاد الفرنسي، وإتجهت الجهود أولا إلى إعطاء الأرض الزراعية إلى أفراد وأسر تأتي من الخارج يكون لها حق تملكها وإستغلالها[5].فعملية الاستيطان التي قام بها الجيش الفرنسي لصالح المستوطنين من أجل ترسيخ دعائم وجوده في الجزائر عملية تدميرية للبنى التحية سواء الاقتصاديةأو الاجتماعيةأو الثقافية للمجتمع الجزائري، فبناء قاعدة ديمغرافية لتدعيم القوة العسكرية توجب من الإدارة الفرنسية رعاية وتشجيع الهجرة لإتمام ذلك .

---

[1] فؤاد صالح السيد: أعظم الأحداث المعاصرة (1900 - 2014) ط1، مكتبة حسن العصرية نبيروت لبنان، 2015، ص ص114-115

[2] بوحوش عمار: العمال الجزائريون في فرنسا -دراسة تحليلية- ط2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979، ص 140

[3] شارل روبير اجرون: الجزائريون المسلمون .....نفس المرجع السابق، ص 722-723

[4] ابو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، 1830-1954.....، مرجع نفسه، ص553

[5] زاهر رياض: نفس المرجع السابق، ص. 241

لهذا أعتبر الاستيطان القوةالأولى التي وجب تبنيها سواء في فترة العهد العسكري أو العهد المدني وقد قنن الاستيطان بناءا على الهجرة الأوربية للجزائر فكانت الإدارة الفرنسية تصدر قوانين جديدة كلما كانت هناك هجرة مكثفة من أجل تهيئة الوضع للوافدين الجدد خاصة بعد دخول مقررات اللجنة المشكلة بموجب القرار المؤرخ في 29 ماي 1861 حيز التنفيذ فكل هذا أثر على الجانب الاقتصادي للجزائريين باعتبار أن الأغلبية الساحقة كانت تعمل في الأراضي الزراعية فظهرت الأوبئة وتدني المستوى المعيشي للجزائريين وتعرضت معالم شخصيتهم من دين ولغة إلى هجوم عنيف.[1]

فمن خلال نزع الملكية من الأهالي حسب "فاران":«أن نزع الملكية من يد الأهالي هو الشرط الأساسي الذي لا مناصمنه لإستيطان الفرنسيين»[2]اذ قدرت عدد الملكيات العقارية في الجزائر العاصمة لوحدها بنحو8 الاف ملكيةوكانت بيد رجال الدولةإلى جانب ملكية بيت المال وملكيات خاصة وملكيات الخدماتالعامة وملكيات الاوقاف[3]. فبسن جملةمن القوانين للاستيلاء على الأراضي تم استيلاء على مليون هكتار من الأراضي الزراعية علاوة على 4 ملايين تملكها البلديات ثم 6700الف هكتار للمستوطنين[4]كما تم مصادرة عام 12738 نخلة و903 شجرة مثمرة عام1852 والذي سيشمل واحة الزعاطشة تنفيذا للامر الصادر في 31 اكتوبر 1845[5]وتشير التقارير ان كل معمر يضيف لأرضه لمجرد الخطأ كل سنة مساحةعلى حساب جاره المسلم، ولم يكتف أحد المستوطنين بشراء قسمة من إرث فلاح مسلم بل أضاف إليها قسمة الوارث الأخر.[6]

إلى جانب القرارات الرسمية لنزع الملكية، لعب المبشرون دورا إقتصاديا هاما إذ يقول بول لو سورد أحد دعاة التبشير في فرنسا:" لقد حقق مشروعنا أعمالا إقتصادية تستحق الإعتراف بها، وذلك بتقدم البلد الذي ينصرونه عن طريق إدخال حسنات الغرب المسيحي....."[7]، ومن أجل التبشير وكلا الدوارين كان يخدم المصالح الإستيطانية : ففرقة" الترابيست".التي أرسلت إلي الجزائر في 11جويلية 1843 لبحث وسائل الإستيطان بواسطة الفرق الدينية، إستقرت بالمناطق الساحلية فحصلت علي 1020 هكتار من أحسن الأراضي الساحلية بسهل سطاولي وخصصت لها الحكومة مبلغ 62 ألف فرنك لبناء المساكن

---

[1]Henry Didier: Le gouvernement militaire et la colonisation en algérie, E. Dentu Librairie Editeur ,Paris ,1865 pp14-16

[2] فرحات عباس: نفس المرجع السابق، ص . 44

[3]عميراوي أ حميدة: قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص .111- 114

[4]زاهرارياض، المرجع السابق، ص.244- 243 و475-478 ,pp 1862 ,Op-Cit N° 68 ……GGA: Bulletin Officiel

[5]Moniteur Algérien ,5 Mars 1852

[6]- لوني ميشال: مقاومة الفلاحين لعملية الاستيلاء على الأرض خلال حرب التحرير، الأصالة، العدد 10، مطبعة البعث، قسنطينة الجزائر، 1974، ص.114

[7] Paul Lesourd ,Gabriel Hanotaux ,L'œuvre civilisatrice des Missionnaires dans les Colonies françaises, Desclée de Brouwer, Paris ,1931,

وإستثمار الأراضي، وقد نجحت هذه الفرقة في المجال الفلاحي، وذلكبغراسة الكروم لكنها فشلت في مجال التبشير[1].

لعبت البنوك الأجنبية دورا هاما في منح القروض لتوطين المهاجرين الجدد، فبنك الجزائر الذي أنشأ سنة 1851 تخصص في منح القروض الزراعية للمستوطنين، بحيث دعم الإستيطان في الوقت الذي نشطت فيه من أجل ملكية الأرض وزيادة عدد المستوطنين المهاجرين، كما إفتتحت بنوك فرنسية خاصة فروعا بالجزائر لتعويض الإنتاج الزراعي كالكروم والتبغ والحبوب وتم إنشاء الطرق والسكك الحديدية وتجهيز الموانئ. رغم ذلك فاناصحاب رؤوس امواللم يخاطروا في الجزائر إلي بعد قرار من البرلمان الفرنسي بتقديم ضمان القروض فيالسوق المالية، فمصرف الجزائر كان الوحيد القادر علي تمويل المشروعات الإستيطانية، وهو الامر الذي جعل البنك يوسع نشاطه خلالفترة1885-1870 اي السنوات الأولي لعهد الجمهورية الثالثة والتي عرف فيها الإستيطان كثافة بتشجيع من قبل الإدارة الاستعمارية. فبفضل القروض تمكن المستوطنون من تمويل استعمارهم بشكل أساسي تملك الأراضي ولم يكن الإستيطان ليتمكن ويسيطر ويتحكم في الوضع الاقتصادي لولا هذا الدور الذي لعبه مصرف في الجزائر[2].

IV-اختلال الجانب الديموغرافي الاجتماعي الجزائري

اذا كانت فرنسا قد اعتمدتسياسة مزدوجة في مجال الاجتماعي فمن ناحية شجعت الهجرة وحرصت علي تعمير البلاد بالأوروبيون بمجردالاحتلال فبين سنتي: 1840- 1845أسست مراكز للاستيطان في الساحل في متيحة ووهران وسكيكدة وعنابة، كما أن الجمهورية الثانية جعلت من الجزائر مقاطعة فرنسية أما الجمهورية الثالثة فقد خطت بسياسة الإستيطان خطي شاسعة، ففي 1876 كان عد د الأوروبيون في الجزائر يبلغ 344 ألف منهم 189 ألاف فرنسي وقد أسست لتوطنها أكثر من 4 ألاف قرية إستيطانية من ناحية اخرى[3].وعندما القاء نظرة الإحصائيةلأعداد المستوطنين في الجزائر من عام 1881 حتي 1911 الواردة في الجدول التالي ندرك الزيادة المستمرة في الهجرة الأوروبية للجزائر.

فمن خلال هذاالرسم الاحصائي[4]نلاحظ ان هذهالاعدادكبيرة مقارنةبعدد سكان الجزائر الذي كان آن ذلك حوالي 4,750الف نسمة، ومن ثمة فقد كانت العلاقة بين المستوطنين والسلطات الإستعمارية متينة فهم الركيزة الأساسية التي كان يقوم عليها لتحقيق فكرة الإدماج بل هم الذين كانوا متحمسين أكثر لهذه الفكرة[5]. من جهة اخرى قامت فرنسا بالتهجير والنفي والإستبعاد فبعد فبعدما صودرت أراضي المزارعين

[1]بقطاش خديجة: الإستعمار الديني في الجزائر، الثقافة، العدد 68، الجزائر، 1982، ص.51 .52

[2]خلف التميمي: نفس المرجع السابق، ص .63 -64.

[3]فرحات عباس: نفس المرجع السابق، ص 58

[4]خلف التميمي: نفس المرجع السابق، ص.26

[5]خلف التميمي: نفس المرجع السابق، ص .27 .

الجزائريين في الساحل وفي السهول الداخلية إضطر هؤلاء إلى التجمع في المناطق الجبلية الوعرة مما أدى إلى إفقارهم تدريجيا وإستمرت هذه العملية في سنة1962 [1].

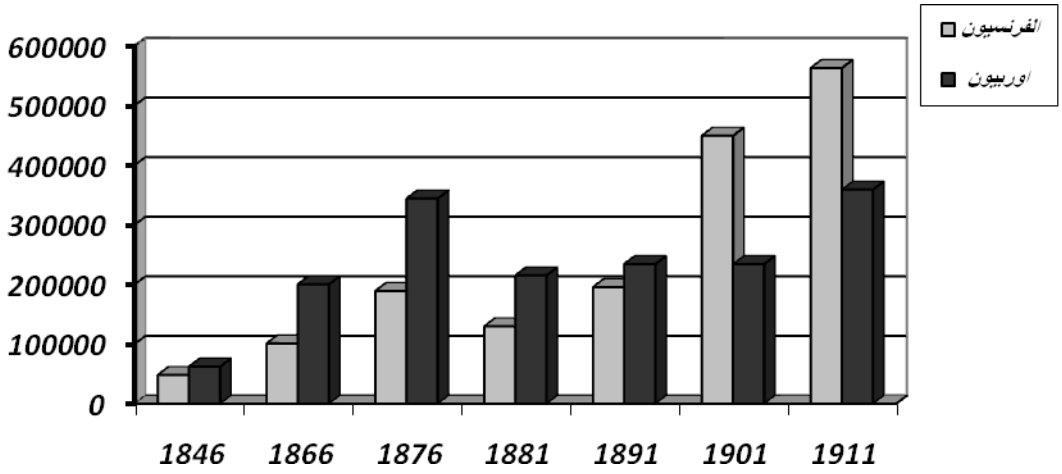

رسم بياني لتعداد السكان الاوربيون والفرنسيون خلال سنوات الاستيطان المكثف

كذلك هناك من الجزائريين من رضخ للعمل لدى المستعمرين فبعد أن كان مالكا للأرض أصبح خماسا فيها.و ترجع المحاولات الأولى لتشغيل اليد العاملة الأهلية في مقاطعة وهران إلى سنة، 1855 وعندئذ نشأ صراع بين ضباط المكاتب العربية الذين يريدون حماية الأهالي حفاظا على مصالحهموبين خيار المستعمرين الذين لم تعد اليد العاملة الإنسانية تكفيهم لخدمة أراضيهم التي فتئت تتسع .[2] وتناقص تعداد سكان الجزائر في كل عام خاصة خلال سنوات 1851-1872وهو ما يتضح من الرسم التالي[3] :

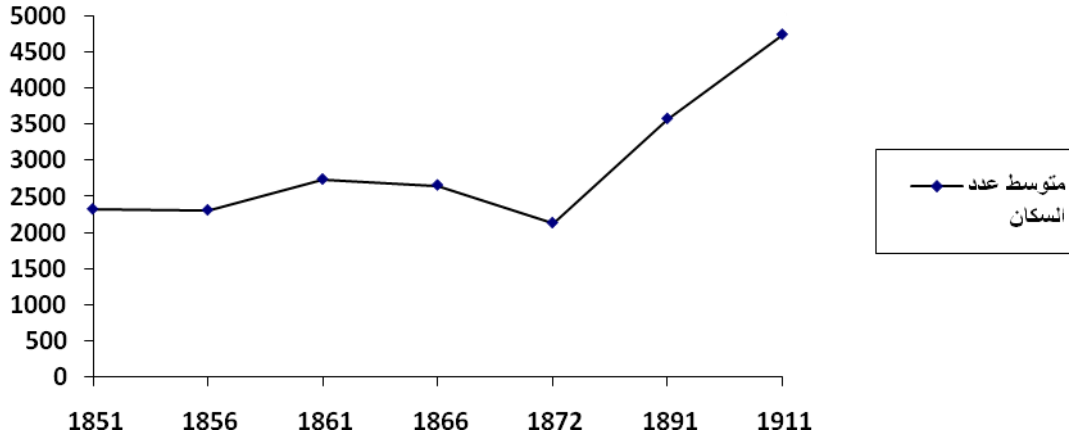

رسم بياني متوسط تعداد سكان الجزائرخلال سنوات 1851-1911

[1]- فردريك معتوق: مسرح العمال المهاجرين في فرنسا (1973 . 1978)، المؤسسة الجامعية للدراسات، (د، ب، ن)، 1985، ص. 16.

[2]لوني ميشال: نفس المرجع السابق، ص. 115

[3]Dominique Borne, Henri Dubief: Nouvelle histoire de la France contemporaine: 1929-1938. La crise des années 30, Éditions du Seuil, 1989 p 26,63-65

ويجب الإشارة إلى بعض المقاومات الشعبية التي وقفت في وجه تقدم الإستيطان الأوروبي، فرفض الفلاح دفع الضريبة ورفض الطب والثقافة العصرية المنتشرة من قبل الإستعمار .كما أن النضال إستمر ضد إحتكار الأراضي فالطبقة الفلاحية كانت تقاوم ببطيء توسع القطاع الإستعماري[1]في المقابلاتخذالاستعمار الفرنسي أسلوبا ناجحا لضرب القبائل الجزائرية بعضها ببعض وإذكاء روح العداوة فيما بينها بالتالي الهيمنة عليها، فاغلب القبائلأعيد تنظيمها بعد انتفاضة 1871 [2].

خلفت السياسة المتبعة للإستئثار بالأراضي الأكثر خصوبة مجاعات كبرى في المجتمع الجزائري من أهمها مجاعة سنة 1865، فقد عرف إنتاج الحبوب تراجعا وازدادتأسعار المواد الغذائية كما شهدت الجزائر أزمة اقتصادية بين سنوات (1867 .1869)، وصاحب الجفاف الذي عانته الأريافانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة، خاصة الكوليرا[3]وهلاك المواشي حيث انخفظت الثروة الحيوانية من 8 مليون راس غنم عام 1865 الى لينخفض هذا الرقم الى 7، 5 مليون رأس الى3، 6 مليون عام 1876 الى 2مليون عام 1879اي بلغت نسبة الانخفاض45%. كما أن المدن عرفت إنتشار الأحياء القصديرية على هامشها هروبا من الريف ومجاعته، مثال ذلك مدينة الجزائر والتي كان يحيط بها مالا يقل عن 8 أحياء قصديرية ومعدل سكان كل حي لا يقل عن5 ألاف نسمة. كما أن هذه الأحياء تفتقر إلى المرافقالصحية مثل المياه والكهرباء وقنوات الصرف الصحي والكهرباء[4]واصبحت التركيبة البشرية تتشكل على النحو التالي :

52% من مربي المواشي والخماسون 30%ومن العمال الزراعين 12% ومستاجري الاراضي 5% وظلت هذه النسبثابتة دون تغير الى غاية 1930 نظرا لاستمرار العمل بقانون الاهالي، واختفت الملكيلت الكبرى حيث لم يبقى سوى 0، 8% يملكون 100 هكتار في حين كانت البقية لا تتجاوز 10 هكتارات كمتوسط لتنخفض هذه الملكية الى 4 هكتارات لدى 23% من الملاك [5]فقد قدرت ملكية الاهالي عام 1869 بين 15 الى 18 الف هكتار [6].

---

[1] جغلول عبد القادر: نفس المرجع السابق، ص 167 .168

[2] عبد الوهاب شلالي: نفس المرجع السابق، ص.ص 96 .97 .

[3] شلالي عبد الوهاب: نفس المرجع السابق، ص ص .117- 119

[4] قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 1994، ص.212 .

[5] يحي بوعزيز: نفس المرجع السابق، ص ص 36-37

[6] Paul Bourde: Op-Cit ,p234

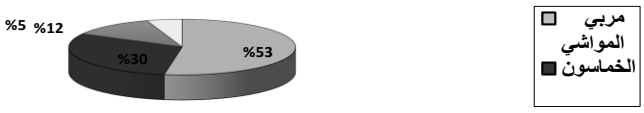

دائرة نسب لتوزيع التركيبة البشرية في المجتمع الفلاحي الجزائري

أمام هذا الوضع بدأت الهجرة إلى فرنسا والتي كانت في أغلبها عفوية للعمل من أجل البحث عن الرزق [1]خاصة حين ازداد نفوذ الجالية الاوربية وصبحوا يشكلون قوة داخل فرنسا من خلال الجمعيات العديدة للدفاع عن مصالحهم في الوقت الذي تم تجريد ابناء البلد الاصلي من مصادر عيشهم وأرهقتهم الضرائب دون الحصول على المقابل وفي البداية كان الاتجاه نحو الداخل لكن مع تطور الصراع بين الاهلي والمستوطن انتقل الفرد الجزائري الى التفكير في الهجرة نحو الخارج[2].

توافد الجزائريون على فرنسا بكثافة وهو ما دعى السلطات الفرنسية إلى التفكير في وسيلة تمنع الهجرة المتزايدة بحجة من سيعمل في مزارع المستوطنين، ولذلك أصدرت قرارا في عام 1924 يفرض رقابة مشددة على السفر إلى فرنسا، ومنها الحصول على عقد عمل وشهادة طبية وبطاقة تعريف وشهادة السماح بالسفر، واعتبرت تكاليف الحصول على هذه الوثائق بمثابة تذكرة للسفر إلى مدينة مرسيليا[3] .

احدثت سياسة الاستيطان المتعدد العديد من الانعكاسات الكارثية فقد تم تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى التي تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا وماديا بل وحتى اداريا واجتماعيا وسياسيا ومزق المجتمع الجزائري بعد ان طال التحطيم البرجوازية الجزائرية في المدن الكبربحيث استوطن العنصر الاوروبي المدن بنسبة 63، 6% عام 1886 بعد ان كان 60% خلال سنوات 1865 – 1872ليصل الى 71، 4% نهاية القرن 19 [4].

V- ضرب الشخصية والهوية الجزائرية وسياسة التحطيم واعادة التكوين

للقضاء على الشخصية فقد تم إصدار العديد من الاجراءات :

-اجراء بجعل التعليم في الجزائر مقتصرا على حفظ القرآن وعدم التعرض لتفسير آياته، وبخاصة التي تدعوا للجهاد وإستبعاد دراسة التاريخ العربي الإسلامي والتاريخ الوطني المحلي وإثارة اللهجات المحلية بهدف زرع النعرة العصبية وترسيم الفرنسية، ومن ثمة استغلال اللسان الجزائري عن طريق أفراد مثقفين يخدمون مصالحها الإستيطانية .بصفة عامة كانت السياسة الثقافية المتبعة في الجزائر تهدف

[1]بوقصة كمال: مصادر الوطنية الجزائرية، تر: ميشال سطوف، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص . 41 .42

[2]بوحوش عمار: العمال .....، ص ص 94-96

[3]Beloula Tayeb: Les algériens en France .éditions algériennes. Alger 1965. p.31

[4]بوعزيز يحي: سياسة التسلط .....نفس المرجع السابق، ص ص 34-35

للقضاء على الثقافة الوطنية ونشر التعليم الفرنسي، وكان الغرض من هذا كله تحويل المجتمع الجزائري كليا خدمة المصالح الاستيطانية، ولهذا فقد إنتهجت فرنسا سياسة الإدماج من خلال إعطاء الجانب الثقافي حيزا خاصا نظرا للأهداف المسطرة من قبل الحكومة الاستيطانية والتي تتمثل في :

1. إيجاد مجتمع مستوطن من الأوروبيين في المنطقة يكون له تأثير تأثير ثقافي إلى جانب الدور الاقتصادي الذي يمارسه لصالح الاقتصاد الفرنسي .

2. محاربة اللغة العربية عن طريق القضاء على مراكز الثقافة العربية التقليدية .

3- النهب للتراث الثقافي العربي الذي يعثر عليه في المكتبات، المخطوطات والوثائق والكتب[1] .لقد نجح الإستطان الفرنسي في رفع نسبة الأمية بالجزائر بغلق المدارس وحرق الكتب والوثائق ونفي العلماء وحرمان الطلبة من مساجدهم وزواياهم[2].ونتيجة لقطع أواصر الثقافةبحجة نشر رسالة حضارية في التفكير والذوق والسلوك وهذا ما أكده "جورج هاردي" فقال:«إن أحسن وسيلة لتغيير الشعوب البدائية في مستعمراتنا وجعلها أكثر ولاء وأخلص في خدمتها لمشاريعنا هو أن نقوم بتنشئة أبناء الأهالي منذ الطفولة، وأن نتيح لهم الفرصة لمعاشرتنا بإستمرار، وبذلك يتأثرون بعاداتنا الفكرية وتقاليدنا »[3] .

وقد ذكر الضابط "دونوفونوEdouard le Neveu" في كتابه "الإخوان"فعالية الحركة القومية فقال:"بسبب سذاجة المواطنين قد أثر فيهم رجال جاؤوهم بإسم الدين وبإسم الله وبإسم محمد يحرضونهم على الثورة والتخلي عن المحراث حينها أصبحنا مضطرين إلى إستعمال القوة لحمل الأهالي على الإمتثال لأرائنا ولإقناعهم بأننا نريد مصلحتهم ".[4]

كان هدف فرنسا من الغزو هو الغزو الروحي المعنوي للشعب المهزوم بدعوى قيادته نحو الطريق السوي من خلال تكثيف التثقيف المضاد للثقافة الاصيلة وتحريره من الوطنية والانتماء للثقافة الاسلامية لانجاز نخبة جزائرية قادرة على المساهمة في التغلغل وسط الشعب[5] وهو ما حاول الكاتب ابرازه من خلال ان غالبية هذه النخبة ستظل على ولائها لفرنسا والجزائر الفرنسية[6] وهو الامر الذي طرحه بيجو حين تولى منصبه كحاكم عام وقائد للجيوش الفرنسية في افريقيا حيث طالب بخلق قرى استيطانية من قبل الملك بعد ان تمكن من القضاء على المقاومات وسهل عملية انتشار المستوطنين وخلق قرى

---

[1] خلف التميمي: نفس المرجع السابق، ص.77 .

[2] ابو القاسم سعدالله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830 .1954، ج5، .....نفس المرجع السابق، ص.208 .

[3] الإبراهيمي أحمد طالب: من تصفية الإستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972، تر: حنفي عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص.16

[4] François Édouard de Neveu: Les Khouan. Ordres religieux chez le Musulmans de l'Algérie,Imprimerie de Guyot , Paris ,1846 ,p 195

[5] Guy Pervillé, Mohammed Harbi: Les étudiants algériens de l'université française, 1880-1962: populisme et nationalisme chez les étudiants et intellectuels musulmans algériens de formation française, edition CNRS 1984 Casban, Paris , 2004 ,p 311

[6] Ibid ,p 308

وظهور الاستيطان الريفي اذ طالب بضرورة تفعيل الاستيطان الذي يهدف الى تحقيق المصالح الشخصية وتحويل الجزائر الى وجهة اخرى للشعب الفرنسي فالاستيطان المدني يقتضي نظاما مدنيا ومنح الامتياز للاستيطان العسكري فالاستيطان المدني هو استيطان تجاري اكثر منه صناعي لان الاستيطان التجاري يحتاج الى حرية اكبر[1]، فالاستيطان في الجزائر اعتمد كثيرا على النظريات الاجتماعية خاصة نظرية شارل فورييه بحيث يمكن الاعتماد على البرجوازية الليونية من اجل استصلاح سهول السيق والهبرة في المقاطعة الوهرانية بعد ان اقاموا مجتمعا مدنيا عام 1845 بحيث تم انشاء مستثمرات ريفية [2]و هو ما عمل عليه السان سيمينيون الذين خلقوا لدى الاوساط المالية الليونية اهتماما واضحا بالجزائر خاصة بعد ان نجح كلوزيل في مشروع مؤسسته الفلاحية[3].

1- الجانب الثقافي.

في ظل الاحتلال والتوسع ارتكز الاستعمار على العديد من الافكار الثقافية والدينية والاجتماعية حدد اهدافها على اساس ا ناي عمل عسكري هو عمل ضروري لتحقيق الاستقرار والحضارة لشعب مختلف وقد اعتمدت السياسة الثقافية والاجتماعية على اعمال المفكر الاستعماري الكسيس دو توكفيل الذي شرَعمن خلال جميع كتباته لسياسة فرق تسد وتجويع الجزائرين من خلال نهب واتلاف المحاصيل وتحطيم التجمعات السكانية الكبرى وتقسيم الاهالي الى مجموعة اقسام: سكان الصحراء، سكان بلاد القبائل وسكان التل[4]ولتحقيق ذلك يجب فرض استقرار السكان الاوربيين في هذه الارض الافريقية خاصة وان هذه الفئة قدمت من منطقة متحضرة مسيحية الديانة فلاستيطان الفرنسي في الجزائر ضروري لفرنسا كما هو ضروري للفئات السكانية الفلاحية القادرة على انشاء مستوطنات فلاحية[5] فسكان بلاد القبائل يشكلون عرقا شبيها بالعرق الاوربي القابل للتحضر حيث تحتل مراتب اولى في تصنيف الاعراقفيجب تحويلهم ليصبحوا العنصر الابيض الغالب في افريقيا السوداء[6] وعليه فان طرد الجزائريين من اراضيهم وتفكيك بنيتهم الاجتماعية حتى تتوافق مع المشروع الاستعماري تقوم على دراسة الواقع الديموغرافي وفهمه تاريخيا وحضاريا واعداده لمرحلة الاندثار[7].

---

[1]Thomas Robert Bugeaud: de la colonisation de l'Algérie ,pp 9- 15

[2]Gérard Fontains: la culture du voyage a Lyon de 1820 à 1930,Presse Universitaires de Lyon 2003,p 15

[3]Rude. F: ''les Fouriéristes Lyonnais et la colonisations de l'Algérie '' Cahier d'Histoire ''V 1à2 , Comité historique du centre-est, 1956,p41-45

[4]Alexis de Tocqueville: De la colonie en Algérie,…. Op-Cit , pp 9,71 et suit

[5]Alexis de Tocqueville: Œuvres complètes d'Alexis de Tocqueville: 9: Etudes économiques , Politique,Littéraires , Volume 9 , Michel lévy Frère Librairie Editeur ,Paris ,1866 , pp 424-426

[6]Bodichon Eugène: De l'humanité Genèse, T 1 Librairie centrale ,Alger 1866 ,p 91

[7]محمد رزيق: الجرائم الفرنسية، شهادات واعترافات اكبر قادة وضباط فرنسا وخبرائها العاملين بالجزائر خلال فترة 1830 – 1871، قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2014، ص 337

عملت فرنسا على تحطيم روافد الثقافة الأهليةالعربية، ، فهي لم تكتف بتجريد الإنسان الجزائري من أرضه بل عملت على إغلاق المساجد والمدارس ونسفت الزوايا، ولم يسمح للإمام أو الخطيب بالتردد على المساجد للوعظ والتعليم إلا إذا خضع لأوامر السلطات الفرنسية بالإقتصار على الطقوس والشعائر الدينية فقط فصارت النصوص القرآنية تحفض دون شروح أو فهم.[1]كما قضى الفرنسيون على التعليم العربي ونفوا المعلمين واستولوا على أملاك الأوقاف التي بفضلها تمكن من الوقوف سدا منيعا أمام الأمية . [2]

2- التعليم

ففي سنة 1865 كان التعليم العربي في المدارس ما يزال موجودا، ولم تأت سنة 1880 حتى بدأ تلاميذته يتناقصون نظرا للقرار الصادر من المجلس الأعلى للمعمرين، والقائل بأن:"الجنس العربي جنس بشري منحط لا يقبل الثقافة أو التعلم وأن فتح مدارس للأهالي يعرض البلاد للخطر في ميدانالتوطين الفرنسي بالجزائر"[3]، فعواقب الاحتلال على النظام التعليمي كانت جد وخيمة، فمإن استقرت حتى شرعت في شن حملةعسكرية تنصيرية كبيرة على المجتمع الجزائري ومؤسساته الاقتصادية والسياسية ومقوماته الثقافية والاجتماعية، محاولة بذلك بسط نفوذها الروحي بالقوة العسكرية وذلك باحتلال المدن الكبرى الجزائرية واستعمارها والتصدي للثورات الشعبيةالت يكان ينظمها الشعب في كل أرجاءالبلاد، كمااستهدفت حملتهاالشنيعة المؤسسة التعليمية بالدرجة الأولى لإيمانها بأهمية هذاالقطاع في توعية الشعوب وتفتحه[4].

VI تفكيك البُنى الاجتماعية والمجتمعات التقليدية الجزائرية

ما تزال حتى الآن قضية الديموغرافيا الجزائرية موضوع جدال ومناقشات فقضية التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية والنمطية الاقتصادية والاجتماعية تطرح العديد منالفرضيات خاصة قضية التعداد البشري ، حيث قدر ياكونو Yaccono عدد سكان الجزائر عشية الغزو بثلاثة ملايين نسمة وهو الرقم الذي دفعشارل اندري جوليان واندري برونانAndré Prenant الى القول بان عدد سكان الجزائر قد انخفض في المرحلة ما بين 1830- 1871 من ثلاثة ملايين الى مليونين ومائة الف نسمة[5]وهو ما يوضحه الرسم التالي :

---

[1]أبو عمران الشيخ: "المجابهات الثقافية في الجزائر المستعمرة"، مجلة الأصالة العدد 6، الجزائر، 1972 ص117

[2]عبد المجيد أمزيان: "مظاهر المقاومة في الثقافة الجزائرية"، مجلة الأصالة العدد 8 الجزائر 1972 ص161

[3]عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي: مختصر تاريخ الجزائر ط2 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985 ص243

[4] رحوي آسيا بلحسين: "وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي"، مجلة دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية عدد 7 ديسمبر 2011، جامعة ملود معمري، تيزي وزو ن الجزائر، ص 60

[5] محمد الطيبي: الجزائر عشية الغزو الاحتلالي –دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 103

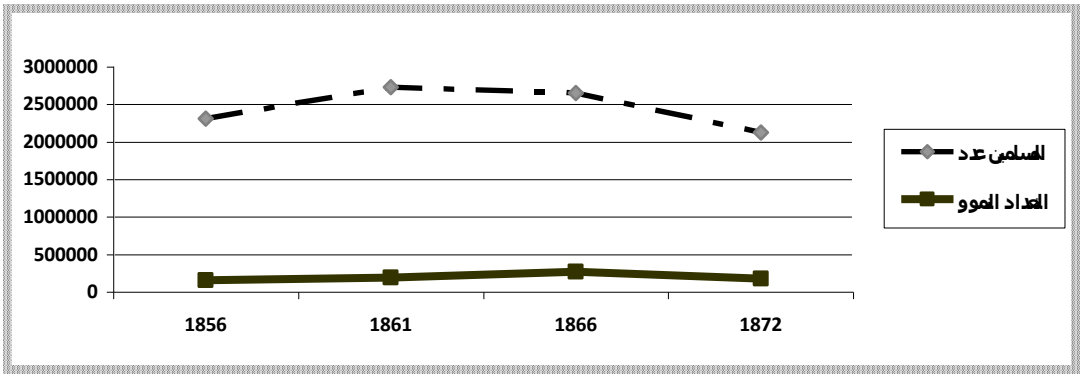

رسم بياني يمثل تطور السكان المسلمين بين سنوات 1856-1872، ووتيرة النمو

في حين يذهب آخرون الى القول بان عدد السكان قد قدر باربعة ملايين و500 الف* وان نسبة السكان الذين يمارسون النشاط الزراعي كانت تقارب 75% وان 15 % تمارس الرعي والخماسة والتجارة و10% فتخص سكان الجنوب والسهوب[1]، وهو ما يكشف على ان النشاطالزراعي كان الركيزة الأساسية في عملية الانتاج وبنيت وفقه المنظومة الاقتصاديةالجزائرية ولو سلمنا جدلا ان تعداد السكان كان بين ثلاثة مليون وستة مليون، فان الجزائر أضحت من أهم المستعمرات الفرنسية لاعتبارين الأول انها كانت مؤهولة بالسكان الأوربيين اكثر من اية مستعمرة اخرى وثانيا انهاتتوفر على يدعاملة فتية تصل الى 65% من مجموع السكان ومقسمة الى ثلاث مقاطعات متباينة ديموغرافيا تشكلانامتداد للادارة الفرنسية في افريقيا الشمالية.[2]

فقد كانت هذه المستعمرة تقدم لفرنسا 37,5% من المواد الزراعية سنوات 1845-1885 ليرتفع هذا الرقم الى 71,2% بين سنوات 1929-1938فقد اعتبرت الجزائر مستعمرة بشرية وكمجال لاستيعاب البشري عكس الكونغو التي كانت عبارة عن امتيازات رأسمالية وهو ما فرض على فرنسا تخصيص اموال طائلة لتثبيت وجودها في الجزائر [3]وعليه يجب تسهيل انتقال الجنس والعنصر الفرنسي الذي يعاني من شح الموارد نحو الجزائر التي تمثل طاقة استيعاب هائلة[4] وهو ما يبرزه الرسم التاليمن تطور السكان الأوربيين بالجزائر خلال حقبة الصراع بين الأرض والنظام العسكري والجزائريين[5]:

* اختلفت التقديرات حول العدد الحقيقي لسكان الجزائر سواء بالنسبة للمؤرخين الجزائريين او الاوربيين

[1]Boukhobza M'hamed: L'agropastoralisme traditionnel de l'ordre tribal au désordre colonial ,Ed O.P.U 1982,annexe 3et 4 ,pp 435- 436

[2]Vignon Louis: France en Algérie , librairie Hachette et Cn ,Paris 1893 ,p 2

[3]Djebari Yousef: la France en Algérie ,les limites d'un capitalisme d'Etat coloniale ,OPU , 1995 ,pp 675-676

[4]Estienne: Gouvernement modèle pour la colonisation d'Alger et la civilisation de: à messieurs les membres de la chambre des députés ,30 mars 1837 , imprimerie de beauté et Justin Paris ,1837,p 13

[5]GA: Résultats généraux du dénombrement de 1876: France-Algérie.-Colonies, Statistique générale,Imprimerie National,Paris 1878,pp LVII-LXV

رسم بياني يوضح تطور عدد الاوربيين خلال سنوات 1841-1850

اما بخصوص الاقاليم فقد تم احصاء السكان على النحو التالي :

جدول رقم 106 لتوزيع سكان الجزائر حسب المناطق والمقاطعات وتطوره

المنطقة	منطقة الجزائر	منطقة وهران	منطقة قسنطينة
1866	948904	632918	1139424
1872	872951	513492	1027775

GGA :Satatistique générale de l'Algérieannée 1910 annex,Vol 40,41 Imprimerie nationaleParis 1910,p1 et suit

ما يلاحظ من الجداول هو التراجع المستمر ،حيث قدرت نسبة التراجع بـ40% غير ان المشروع الاستعماري الفرنسي تمثل في طرد السكان من المناطق الخصبة نحو المناطق الصحراوية [1] ومع حلول عام 1871 انتهى الانتاج القبلي واصبح الانتاج الراسمالي التجاري الصناعي هو الغالب بفرض نمط المبادلات العقارية الفرنسية تسهيلا لعملية التمليك فتم تحويل مايفوق النصف مليون هكتار من اراضي الجماعات القبلية الى ملكيات فردية ونقل مايقرب من 261 الف هكتار من الافراد الجزائريين الى الشركات الاستعمارية سواء بالبيع او المصادرة القانونية كما تم نقل عبر الصندوق العقاري الفرنسي الخاص ما يقرب من 71400 هكتار الانتقال العقاري من خلال الجدول التالي الذي يبرز العجز في عمليات البيع بالنسبة للفرنسيين واتجاه الجزائري الى استرداد الارض في اطار عمليات الشراء العادية وهو ما يبرز استمرار العلاقة بين الارض والجزائري [2]:

جدول رقم 107 لتطور مبيعات العقار الفلاحي خلال سنوات 1877-1909 في اطار تشجيع المبادلات العقارية

السنة	مبيعات الجزائريين	مبيعات الفرنسيين للجزائريين	العجز بالنسبة للجزائريين
1877	45994	132374	- 23116
1898-1877	53762	131374	- 432388
1909-1899	277428	125894	- 151634

المصدر: Ministère de l'agriculture : Statistique agricole de la France (Algérie et colonies) Imprimerie Administrative ,Nancy France 1887 ,pp278 et suit

[1]Bodichon Eugéne: Op-cit ,p 126

[2]Ministère de l'agriculture: Statistique agricole de la France (Algérie et colonies) Imprimerie Administrative ,Nancy France 1887 ,pp278 et suit ،

كان تفكيك القبيلة في صلب السياسة الفرنسية العقارية فقد تم تحويل 800الف هكتار الى ملكيات خاصة وفردية فحرر الفرد الجزائري من سلطة العشيرة وادخلته في سلطة القرض والرباوعمليات التمويل العقاري [1] في شكل ملكيات على النحو التالي:

-ملكيات خاصة بالفلاحة الجماعية بالدواوير والعشائر .

-ملكيات خاصة بالرعي وتربية المواشي وهي اراضي القبائل.

-ملكيات خاصة بالافراد وتسمى باراض الملك.

وقد تم ايجادها من خلال مبدا الحالة المدنية للعقار فخلق ذلك صراعا دائما بين القبائل والعشار ومازال مستمرا الى غاية اليوم واثر على الانتاج الفلاحي الذي تراجع الى 41%.

المطلب الرابع :تغيير المورفولجيةالاجتماعية للجزائر

بالنظر الى التقسيمات السياسية والاقتصادية لمجتمعمعين فان المجتمع الجزائري كان اساسه الطبيعة المادية للنشاط الاقتصادي والروابط الروحية فالبنية المرفولوجية للمجتمعات كانت بالنسبة للجزائر تنطلق من الداخل القبلي وليس الخارجي [2] وعلى هذا الاساس كان

كان هدف فرنسا منذ غزوها للجزائر هو ايجاد جزائر جديدة اوربية جنسا ودينا ولغة وانتماءا وتخوما وبالتالي ضرورة اتباع نسق يقوم على المرحلية بالدمج السياسي ثم الاقتصادي وتجميع الجزائريين في كانتونات اهلية ثم :

-التخطيط لتحقيق حكم ذاتي للمستعمرة الجديدة يشارك فيها بعض من الاهالي المصنوعين للوصول الى استقلالية التمثيل البرلماني بالتدريج.

-تعميم خصخصة الارض ونقل ملكيتها للقضاء على العنصر الاهلي قضاءا معنويا (لغة، ثقافة، دين، انتماء) وهيكلة البنية الثقافية الجزائرية بتفكيك المؤسسات التقليدية وتجفيف مصادرها (الاوقاف – الحبوس...).

-اخضاع السلطة العسكرية للسلطة المدنية وابعاد القادة العسكرين عن الحكم خاصة المكاتب العربية قصد الاعداد لعملية تأجيج الصراع القبلي الاثني بتعميق الفوارق الاجتماعية بين اعوان الاستعمار وبقية الاهالي وانهاء صورة الجزائري الاصلي بالاعتماد على الانثروبولوجيا لتسهيل عمليات الاختراق والخرق الثقافي الاجتماعي وجعل الاستعمار مفهوما مقبولا لدى السكان الاصليين فمهاجمة روح الشعب افضل من تحطيم جسدهبواسطة اخضاع المنظومة التعليمية الجزائرية للمسخ التعليمي واسطو على الهوية الجزائرية بمحاربة ثقافتها وبنية الجنسية وقد تمكنت الدراسات من انجاز كم هائل من الابحاث خاصة خلال سنوات 1844 – 1867 اذ تم انجاز 40 مجلدا في التاريخ والجغرافيا والعلوم الطبية والفيزياء

[1] Jean Claude Vatin, Pierre Gilhodès: l'Algérie politique histoire et societe Vol 191-192 , Fondation nationale des sciences politiques: A. Colin, Paris , 1974,pp220-221

[2] موريس هالبواك: المورفولوجيا الاجتماعية، تر حسين حيدر، د.م.ج، الجزائر 1986ص30-31

وعلم الاثار ... ساهمت في خلق تناقض وصناعة مجتمع جديدبتكريس علوم الانسان للسيطرة على الانسان الجزائريويمكن ان نوضح ذلك من خلال الجدول التاليالذي تم اعداده بناء على الدراسات الانثروبولوجية المتعددة [1]:

جدول رقم 108 عملية احصائية للدراسات الانثروبولوجية الفرنسية

عدد ميادين البحوث والدراسات الانثروبولوجية	عادات وتقاليد ودراسات وصفية	دراسة ميدانية للقبائل	دراسة حول الصحراء سكاناوبيئة	بحوث جغرافيةواكتشافات	التاريخوعلم الاثار	العلوم الاحيائية والجيولوجية
	208	58	184	158	819	430

كان هدف التركيز على الدراسات الانثروبولوجية المحلية وتاريخها هو ايجاد نوعا من التكامل بين ماهو واداري واكاديمي رغم الفروق في التكوين من جهة واعادة صناعة التاريخ المحلي بشكل يضمن التواجد الاوروبي ويجعل البنية الثقافية النجزةقائمة على ثلاثية : اللاتنية – المسيحية – الفرنسيةلايجاد هوية جديدة هوية جزائرية متميزة عن الهوية الفرنسية وبالنسبة للجزائر من جهة اخرى[2] فان صناعة نخبة جزائرية كفيل بانهاء وجود هوية جزائرية عربية اسلامية التقليدية واصبح هناك شعب جديد، عرق جيد، يحقق المهام الاستيطانية ويحاول ان يصنع هوية جديدة.[3] فالقراءة التي وردت في المؤلفات الاوربية الاستعمارية تكشف عن حقيقة مفادها ان هدف الاستعمار لم يكن تمدين الجزائر بقدر ما كان يهدف الى تحطيم الرصيد الثقافي والمعنوي للجزائريين.[4]

جدول رقم 109 لتطور عدد المهاجرين نحو الجزائرمن فرنسيين واجانب

تواريخ الهجرة	الفرنسيون	الاجانب
1831-1841	15497	20230
1841-1851	65497	65233
1851-1861	103322	76330
1861-1871	129998	115516
المصدر:عميراوي حميدة : جوانب من السياسة الفرنسية...نفس المرجع الرسابق، ص 57		

[1]Philippe lucas et jean-claude vatin: l'Algerie des Anthropologue français , maspero et la décovert,Paris 1975 , p 30

[2]Philippe lucas et jean-claude vatin Op-Cit: ,p104 et اوراغي احمد: الانثروبولوجيا والاستعمار، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية لمخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في حديث والمعاصر، المجلد 04 العدد 02، جامعة سيدي بلعباس الجزائر2013

[3]جيرار لكليرك: الانثروبولوجيا والاستعمار، ترجمة جورج كتورة ط 2 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع لبنان 1990 ص12

[4]بوحسون العربي: "بين التاريخ والانثروبولوجيا: دراسة في الانثروبولوجيا الاستعمارية" المجلة المغاربية ....، المجلد 02 العدد 01، نفس مرجع سابق، ص ص 163-169 وايضا مقران ايسلي: "الثقافة والاستعمار، تجربة الجزائر في العهد الكولونيالي"، مجلة مخبر التربية والابستمولوجيا، مجلد 05 العدد9، المدرسة العليا ببوزريعة، الجزائر 2015 ص 4

فالجدول يبين بوضوح تشجيع الادارة الفرنسية للهجرة الخارجية نحو الجزائر خلال سنوات 1831-1871[1] بإعتمادسياسة استيطانية بشريةتوسعية، تقوم على تنظيم المجال الديموغرافي بواسطة المكاتب العربية من خلال الاخلال بالتوازن الديموغرافي[2]وهذا التضاعف على حساب الجزائريين كانت له اثار سلبية تمثلت في :

- نشاة طبقة من الاقطاعيين الاوربيين والجزائريين.
- قلب التوازن الاجتماعي بين الجزائريين والمستوطنين بفعل التحكم في الثروة.
- خلق العنصرية والتعصب الديني .
- ظهور اقتصاد جزائري تجاري نقدي يخدم الاقتصاد الراسمالي الفرنسي .
- تعطيل عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الجزائري بسلط اسلوب الفرنسة والتنصير والتفقير والتجهيل[3].

فالتميز الثقافي اصبح هو السائد حيث تمتع المستوطنون بنظام تعليمي الاجباري المجاني، في الوقت الذي حرم الاهلي من ادنى فرص التعلم بعد غلق المدارس الاهلية المحلية ومنع من الالتحراق بالمدارس الرسمية حيث لم تصل نسبة المنتسبين الى المدرسة الفرنسية عام 1930 سوى 6% والاو التي كانت تمثل الطبقة المتحالفة مع الاستعمار او ما يطلق عليها الارستقراطية الجديدة[4]الامر الذي اوجد طبقة اجتماعية متميزة ثقافيا ذات انتماء اهلي وفي المقابل وجد عموم كامل من الجزائريين 99% يفتقر الى ادنى شروط التعلم البسيط في الوقت الذي عملت فيه الادارة الاستعمارية على قتل اللغة العربية تمهيدا للادماج والالحاق بواسطة محاربة التعليم العربي.[5]

-التحول في نمط الانتاج الفلاحي اذ ادى عملية المصادرة والتوطين للمهاجرين واعدة توطين الاهالي الى بروز الانتاج الزراعي الفردي الذي حطم النمط الجماعي، حيث لم يعد هناك سوى 10% يعملون بنظام الخماسة و12% كرعاة اما العمال الموسيميون فلم يتجاوز عددهم 12% بين سنوات 1950-1954.

كان هذا التحول العميق ينذر بزوال اسلوب معيشي ظل متواجدا لقرون ليحل محله نمط انتاجي راسمالي ميكانيكي شكل القاعدة الاساسية للريف الجزائري بعد 1871[6] واخضعت الادارة الفرنسية هذا

---

[1] عميراوي حميدة: جوانب من السياسة .....نفس المرجع السابق، ص 57

[2] Julien Franc: L'histoire de la colonisation de l'Algérie: les sources d'archive, Impr. Pfeiffer et Assant, Paris ,1928,pp106,114

[3] بن الشيخ حكيم: نفس المرجع السابق، ص 115

[4] عبد اللطيف بن اشنهو: تكون التخلف ..... نفس المرجع السابق، ص 485

[5] رابح دبي: السياسة التعليمية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها، 1830-1962 -دراسة نظرية تحليلية – اطروحة دكتوراه علوم، اشراف الطيب العربي، جامعة الجزائر 1، 2010-2011، ص ص 38-45

[6] محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائرى.....نفس المرجع السابق، ص ص 75-77

التنظيم الجديدللعديد الاليات القانونيةخلقت بها برجوازية اجنبية مكنتها من جميع شروط النجاح ومنحتها كل الامتيازات لتحقيق ذلك في المقابل حرمت البقية الاغلبية من هذه الشروطوخلقت مرفولوجية جديدة انتاجية فنجد 3، 3% مزارعون و30، 9% خماسون و11، 02% عمال قطاعيون و54، 7% ملاك، وهو ما يوضح في الجدول التالي:

جدول رقم 110 يوضح التحول في البنى الاجتماعية للمجتمع الريفي الفلاحي الجزائري

المؤشر		مزارعون	خماسون	عمال	ملاكون
النسبة	1900	3، 3	30، 9	11، 02	54، 7
	1914	3، 5	31، 4	6، 4	48، 6
المصدر : عبد اللطيف بن اشنهو : نفس المرجع السابق، ص 207 ص 228					

وهذا الوضع سيتغير بعد عشر سنوات وهو ما يوضحه الجدول باستمرار التحول بالرغم من ظهور عامل شراء الجزائريين للاراضي من الكولون[1].ان مؤشر التحول يبرز من خلال ظهور نمط الخماسة كنمط انتاجي يكشف تحول الملكيات الى القطاع الخاص حيث دفقد 45% من الجزائريين اراضيهم والبقية ظهرت في اوساطهم النزعة الفردية وتحطم النمط الزراعي التضامني[2] .و هو نفس ما يقال على الصناعة التي كانت تحويلية معيشية حيث انتقلت الى الصناعات الاستثمارية المنجمية التي هيمن عليها الانجليز والبلجيكين مما حرم الجزائري من العمل الموجهة بالاساس لخدمة احتياجات الصناعات الفرنسية .فحتى المرأة الاوربية استأثرت بمناصب العمل الصناعي خاصة الصناعات النسيجيةاذ تم احصاء41446 عاملة اوربية بنسبة 53,52% من النساء عاملات يضاف اليهن العاملات في قطاع الخدمات (البنوك – دور البريد والهتف) تصبح النسبة 73% من اليد العاملة النسوية من مجموع النساء الاوربيات وهو ما يعكس الاحتكار الشديد لقوة العمل في الجزائر[3].

المبحث الثالث: الازمات الاقتصادية والاجتماعية وإفقار طبقة الفلاحين الجزائريين

المطلب الأول :الازمات وتدهور نمط المعيشة الفلاحي

I-تدهور نمط المعيشي الغابي وظهور مسالة الغابات

عكس الانفجار الكبير للاستعمار الوضع المتدهور للفلاحين فقد آل امرهم في سنة 1865 الى وضع خطيرساهم فيه الجفاف وهلاك قطعان الماشية وفي سمة 1881 اندلعت حرائق في مقاطعة قسنطينة فوضعت بذلك قضية الغابات في ميدان اعادة تنظيممنحت الإمبراطورية الثانية تنازلات هامة من الغابات للشركات الرأسمالية التي تريد استغلال اشجار (البلوط والفلين) وبالخصوص على المناطق

[1] عبد اللطيف بن اشنهو: نفس المرجع السابق، ص 207 ص 228

[2] محمد السويدى: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائرى .....، ص 39، ص 77

[3] Claudine Robert-Guiard: Des Européennes en situation coloniale, Algérie 1830-1939,Publications de l'Université de Provence,d'Aix-Marseille 2009,p156p 179

الساحلية خاصة اثر حرائق 1863-1865 حيثسمحت لأصحاب الامتيازات بالحصول على فوائد جمة جراء التعويضات والضرائب المفروضة، وجراءالاتلافت الذي لحق الممتلكات قرر النظام الإمبراطوري في 1870 اسقاط من ثمن البيع السابق حصص الكلفة ثم الحصولالتعويضات على كل ما أتلفته الحرائق التي كانت تستخدم لحرق الأحراش وترتيب الغابة.

فخلالالفترة الممتدة من1 جانفي 1863 الى 30 جوان 1870تم دفع التعويض مع ثلث مساحة الغابات التي لم تصبها النيران[1]وقد سمحت هذه الحرائق للمستوطنين بفرض غرامات على الدواوير والقبائل المحاذية لها كما شملت عمليات المصادرة كل املاك المقيمين بالغابات وضاعف قانون 1885من وسائل القمع حيث ضاعف الغرامات على الفلاحين الذين يخافون قانون الغابات فتم حذف الأراضي الحبوس من الغابات كما حدد حقوق الاستعمال العادي (الأخشاب) ومنعت فيما بعد ومنع الرعي الغابي الامر الذي ادى الى تدهور قطعان الماشية[2]وحتى اللجنة البرلمانية التي اشرف عليها جول فيريه Ferry . Jوالمكلفة بالتحقيق الحرائق وخلصت اللجنة الى اعتبار ان الفلاح الجزائري عدو للغابة!و يجب منعه من الدخول او استغلال احراشها[3] فقدأوجدت السلطات الاستعمارية قانونا تنظيميا آخر خاص بالأهالي الجزائريين عرف بـ قانون الغابات بحجة حماية الغابات من عبث الأهالي، ورغم معرفة السلطات الفرنسية بأهمية الغابات في الحياة اليومية للأهالي خاصة لفئة ملاك الماشية، بعدما جردوا من أراضيهم الخصبة، ودفعتهم هذه الاجراءات الى الفرار والاستقرار على أطراف الغابات التي اتخذوا منها مصدر رزق لهم إلا أن هذه السلطات أبدت انزعاجها من الاستغلال الذي اعتبرته فوضويا للغابات فقررت أن تطبق قانون الغابات السائد في فرنسا على غابات الجزائر.

رغم أن القانون الفرنسي وضع لمناطق قليلة الكثافة السكانية وبالتالي لا يمكن تطبيقه فبي الجزائر، واتبعت هذا القانون بمجموعة نصوص من المراسيم والقرارات والقوانين، لا تختلف عن بعضها البعض فيما يتعلق بتشديد العقوبات على كل مخالف اذ بلغت مبلغ العقوبات بين سنوات 1872-1882 ما يقرب من 3492357 فرنك.[4]

كانت للحرائق التي عرفتها الغابات الجزائرية في تلك الفترة التاريخية، وتحميل الجزائريين مسئوليتها، سببا كافيا وراء إطلاق يد مصلحة المياه والغابات الفرنسية – وهي الجهة المكلفة بالإشراف على الغابات وصيانتها –في ملاحقة الأهالي من خلال إبادة قطعان ماشيتهم ومصادرة أراضيهم. فعندما

[1]Madoui Amar: Les incendies de forêts en Algérie. Étude de l'évolution après feu despeuplements de Pinus halepensis Mill. dans l'Est algérien. Cas de la forêt de Bou-Taleb, du reboisement de Zenadia et du parc national d'el Kala Doctorat en sciences M. Jean-Marie GEHU Professeur, C. R. P., France Co-rapporteur Université Ferhat ABBAS de Sétif Soutenue publiquement le 28 février 2013, p5-6

[2]Sylvie Thénault: Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale: Camps, internements Assignation a la résidence, Odil Jakob Histoire ,Paris ,2012 p 60-61

[3]اندري نوشي وآخرون: نفس المرجع السابق، ص 364

[4]Emile Martin: Exposé de la situation général de l'Algérie ,imprimerie ,F.casablanca ,Alger 1882,pp19-22

اشتعلت النيران في غابات قسنطينة سنة 1881 تعرض الأهالي لعقوبات شديدة، وذلك تطبيقا لما ورد في قانون جويلية 1874، الذي نص على المسؤولية الجماعية في حالة إندلاع الحريق، واعتبار فعل إشعال النار، عمل عدائي ضد فرنسا مما يعرض فاعله لإجراءات المصادرة[1]. ومع اصدار القانون الأساسي للغابات تضمن فرض غرامات مالية كبيرة على كل فلاح يشتبه في أنه ارتكب مخالفة[2]. قوبل قانون الغابات الجزائري باستنكار شديد من طرف الأهالي، كما شرعت السلطات الفرنسية في اتخاذ إجراءات إدارية عديدة ضد بعض القبائل التي رفضت ما جاء من ترتيبات جديدة في هذا القانون، فسخرت ضدهم الآلاف من المحاضر، وقدموا للمحاكمة وفرضت عليهم الغرامات وإجراءات أخرى .وقد كان آخر قانون للغابات، هو ذاك الذي صدر في 21فيفري1903[3].وقد أقر هذا القانون الإجراءات العقابية التي سنتها القوانين السابقة. فأبقي على الغرامات الفردية والجماعية والمصادرة . كما تضمن في احد مواده اجبار الأهالي القريبين من الغابات على القيام بدوريات لحراستها في الفترة الممتدة من شهر جويلية إلى شهر نوفمبر .زيادة على أنه خول صلاحيات قضائية لمصلحة الغابات للفصل في القضايا قبل وصول محاضر المشتبه بهم للمحاكم[4].

II-الأزمة الفلاحية وانتشار المجاعات 1860-1870.

شهدت الجزائر مع حلول عام 1860 ارتفاع منتوج القمح 80%بالنسبة لبقية الحبوب لكن سرعان ما اخذت في التراجع والانخفاظ الى 72% سنة 1900 ليصل الى 44% مع نهاية عام 1938 وهذا التراجع افرز تفشي ظاهرة البؤس وسوء التغذية والمجاعات[5].

فقد شهدت الجزائر ازمات حادة بين 1866 الى 1870 ساهمت في تأزيم الوضع بالنسبة للجزائريين بينما لم يتضرر الاوروبيون منها الذين لم يتجاوز عددهم عام 1861، 220 الف نسمة ليرتفع هذا العدد الى 279 الف نسمة عام 1872 وفي المقابل تناقص عدد المسلمين من 2مليونو800الف نسمة الى مليونينو100 الف نسمة وهذا التناقص نجده متفاوت بين منطقة واخرى.[6]

[1]Conseil général. rapport de M. Treille présenté à la session d'octobre 1881" Incendies des forêts du département de Constantine, août 1881", constantine ,1881,pp 30-37

[2]Alfred Puton: Code de la législation forestière: lois, décrets, ordonnances, avis du conseil d'Etat et reglements , Rothshild editeur , Paris ,1883 pp 162 et suit

[3]Kamel Kateb: Européens, "indigènes" et juifs en Algérie (1830-1962)..Op-cit , p343

[4]Emile Martin: op-cit , 19-22 et aussi le journal des débats du 23Mai 1854

[5]بن الشيخ حكيم: نفس المرجع السابق، ص 232

[6]Bertrand Taithe: " La famine de 1866-1868: anatomie d'une catastrophe et construction médiatique d'un événement"Revue d'Histoire du XIX siecle N° 42,société d'Histoire de la révolution 1848et des révolution du XIX siecle ,Paris,2010,p118

جدول رقم 111 يكشف عن الكارثة الديموغرافية بفعل العجز الديموغرافي نتيجة المجاعات والامراض سنوات 1866-1869

الدائرة	عدد السكان حسب توقعات 1866	عدد السكان حسب توقعات 1869	العجز الديموغرافي	عدد الضحايا المعلومة
قسنطينة	394791	295181	99610	66180
عنابة	132618	127061	5577	4624
باتنة	241499	209717	31782	28871
سطيف	413403	341301	72102	51552
المجموع	1182311	973260	209071	151227

المصدر: Bertrand Taithe : " La famine de 1866-1868 : anatomie d'une catastrophe et construction médiatique d'un événement"Revue d'Histoire du XIX siecleN° 42,société d'Histoire de la révolution 1848et des révolution du XIX siecle ,Paris,2010,p118

فخلال ازمة 1862 اقدمت الادارة على بيع الحبوب للاهالي بواسطة مضاربين تجار بعد مفاوضات التي تمت بين السلطات العسكرية المكلفة بواسطة ضباط المكاتب العربية الاهلية على مدى صلاحيةتقديم القروض وقدرة الاهالي على تسديد المستحقات وتغطية الدائنين او ضمانهم[1]وعليه فقد قررت الادارة عدم ضمان الخسائر التي يمكن ان تلحق بالمضاربين على اساس ان التجار لم يقوموا باية مناقصة لكن في المقابل الادارة اعلنت مسؤولياتها على ضمان مسالة المتابعة القضائية للمدانين او دفع تعويضات محددة[2].

حسب التوزيع الجغرافي للازمة فانمناطق الجنوب الشرقي كانت اكثر تضررانتيجة ازمة الجفاف وبرودة فصل الخريف وهو ما ضاعف ازمة السكان في عدم القدرة على مواجهة هذه الظواهر الى جانب تأخر فصل الامطار (خريف 1867-1868) الى اضطراب موعد الحرث وتحديد المساحات المستغلة وضعف الري واستحواذ المعمرين على الاودية ذات السعة والتدفق الضعيف الامر الذي انعكس على المحصول الفلاحي والمراعي الضعيفة اصلا يضاف الى ذلك هجوم الجراد الذي اتى على ما تبقى من الحقول والبساتين وترك بيوضا ستفقس العام القادم وبالرغم من محاولات الفلاحين الجزائريين التصدي لهذه الظاهرة نتيجة لضعف التقنيات المستخدمة[3]، فتضاءل الانتاج ناحية قسنطينة الى : القمح الصلب 2439213 قنطار والشعير 4244052 قنطار عام 1864 ليتراجع الى 1427012 قنطار من القمح الصلب و956327 قنطار من الشعير سنة 1867 وارتفعت الاسعار فتجاوزت مستوى 50 فرنكا للقنطار الواحد من القمح و40 فرنكا للقنطار من الشعير هذا الاخير الذي سيشهد ارتفاعا مذهلا عام 1868 مقارنة

[1]Maris Maurice" : Le crédit agricole coopératif organisé au profit des indigènes d'Algérie", Revue internationale de l'économie sociale, Nanterre,1924,p299

[2]GF: Recueil des arrets du conseil d'Etat: France Conseil d'Etat p 489

[3]L'Abbé Burzet: Histoire des désastres de l'Algérie, 1866-1867-1868, sauterelles, tremblement de terre,cholera ,famine ,impemerie centrale Algérienne, Alger ,1869 ,p71

بالقمح لاقبال الفلاحين عليه لرخصه كما شهد قطيع الماشية تراجعا كبيرا، ووصلت الحالة الى ان السكان اصبحوا يقتاتون من اعشاب الحقول واوراق الاشجار وتحولت المدن الى ملجا للفلاحين الذين نجو من الموت بردا او جوعا الامر الذي سيدفع بالسلطات الاستعمارية الى طردهم خارج المدن خوفا من الاضطرابات التي قد يتسبب فيها مهاجمتهم لدور المعمرين لكي يقتاتوا من اعلاف الحيونات [1]وكان هذا بفعل تنظيم الملكية الاهلية وفرضت ضرائب على رؤوس المواشي : 4فرنك على البعير، 3 فرنك على الثور، 15 سنتيم على الكباش، 20 سنتيم الماعز افقرت من تبقى من الاهالي ودفعتم نحو الازمة [2]، هذه الوضعية ستؤدي الى انتشار الاوبئةمثل الكوليرا في خريف 1860-1867 والطاعون والحمى ربيع 1867 الى جانب الامراض الاخرى مثل:

-مرض الطريف او (الكواشيوركور) وهي حالة مرضية تتعلق بمرض تغذية النشا الرديئة وظهرت لاول مرة في النمسا بفينا عام 1906.

-مرض الصنوبو هو الجوع المزمن للطفل الناتج عن نقص البروتين والسعرات الحرارية

-مرض نقص النمو الجسماني خاصة ما تعلق بالعظام والبشرة.

- مرض جفاف العين الناتج عن نقص فيتامين"أ".

-مرض الكساح الناتج عن نقص فيتامين "د" الذي ينظم الكالسيوم والفوسفور في الجسم[3].كما اكتضت السجون بالسكان وبالمرضى حتى ان الادارة الاستعمارية لجأت الى اقامة محتشدات في الحقول دون غذاء او دواء فادى ذلك الى انخفاض عدد سكان الجزائر كما جعلت الازمة الثروات الفلاحية في انخفاض متواصل وقضي على الثروات الحيوانية وتربية الماشية وهاجرت العائلاتمن اراضيها ولجأت بعض العائلات الى الاقتراض[4]

III- تأزم الوضعية الاجتماعية وانهيار المجتمع القبلي

1- انهيار المنظومة الاجتماعية التقليدية

كانت الأمراض تثقل كاهل الفلاحين ففي سنوات 1845 -1847 تعددت وساد الجفاف واكتسح الجراد الاراض مدة ثلاث سنوات متتالية ولم يكن للقبائل عن مدخرات مالية او غذائية كافية لسنوات 1847- 1848 التي كانت قاسية اذ اتلفت الامطار للمزروعات فارتفعت معها الاسعار الحبوب وصار سعر القنطار من القمح سنة 184441، 25 فرنك اي سعر القمح جانفي 1848 اكثر من 33، 75 فرنك و40 فرنك.[5]

---

[1]اندري نوشي واخرون: نفس المرجع السابق، ص ص 341-342

[2]Kamel Kateb: Européens..Op-cit ,pp30-31

[3]بن الشيخ حكيم: نفس المرجع السابق، ص 237-238

[4]اندري نوشي واخرون: نفس المرجع السابق: ص 341-342

[5]اندري نوشي وآخرون: نفس المرجع السابق، ص 337

عانت الجزائر من سوء التنمية والتخلف حيث قدر معدل الدخل الجزائري 60الف فرنك في حين بلغ الدخل الاوروبي 335 الف فرنك كما قدرت عائدات الجزائر من اجمالي الدخل الخام 25 الف فرنك وهو ما نعكس على المجتمع التي قدرت وفيات الاطفال بـ 15%الذين تأثروا بالامراض خاصة الكوليرا او المجاعات في حين لم تتجاوز في فرنسا 3.5%[1]كما تاثر عالم الشغل بصورة مباشرة، حيث ارتفعت نسبة البطالة لتصل الى 65%عام 1870 لقد بين لويس شفالييهLouis Chevallier في كتابه مشكلة السكان في إفريقيا الشمالية[2]".

ظل الجزائري يتحصل على متوسط غذاء 1520 حريرة بفعل قيام النظام الاستعماري بفرض نظام احتكاري تجاري فقد حول التجارة الجزائرية التي كانت مكيفة وفقا لحاجيات البلاد إلى نظام تجاري مالي خاضع للاستيراد وهو نظام يفتح الأسواق الجزائرية للمشروعات الرأسمالية الفرنسية وحتى الأوربية فادى ذلك الى شلل الإنتاج الصناعي الجزائري البدائي..." فقد كانت الجزائر 1830 شبيهة بالبلدان الزراعية الأوربية ما قبل الثورة الصناعية[3].

كان الهدف من وراء ذلك هو تحطيم البني الاجتماعية التقليديةالقائمة على الأرضالمتعددةالأصناف من حيث الملكيات غير انه ظلت تشكل العامل المشتركمن خلال إثارة النزاعات بين الأسر الكبيرة على غرار عائلة بوعكاز وعائلة بن قانة في منطقة الاوراس وبسكرة وكذلك ما حدث في وهرانبين عائلة أولاد سيدي الشيخ[4].

2- الجانب المعيشي وسياسة التفقير وتجويع الشعب

حافظت فرنسا على النظام الضريبي القائم وزادته بعض الاجرءات الضريبية بغية تفقير الشعب ودفعه الى الهجرة او التنازل عن الارض[5]التي كانت تستغل من قبل الجماعات القبلية المجاورة لها في اطار عملية اعادة الانتاج وفقا لثلاثية : مجانية الارض – العمل – الانتاجفقد اعتبرت ان الضرائب هو اجراء قمعي اكثر منه مادي فارغام الاهالي على تلبية المشروع الاستيطاني من خلال اثقالهم بالضرائبيمكن ان تؤدي الى هجرة الاهالي ورحيلهم عن الارض [6]حيث ابقت على الزكاة والعشور اذ استنزفت مايقارب 13%الى14% من مداخيل الجزائريين من فلاحين وموالين بمقدار 12.8 مليون فرنك خلال سنوات 1877 -1892 حيث ظلت مقتصرة على الحبوب الى غاية 1886 لتشمل ايضا

[1]Kamel Kateb: Européens …Op-Cit ,pp63-64

[2]INED ,Travaux et Documents ,Cahier N° 7 ,1947 ,pp 66,100-101

[3]Bonin Hubert: le Comptoir national d'escompte de Paris ''Revue francaise d'Histoire d'outremer ,T 78 N° 293 ,1991 ,pp 477,497

[4]عميراوي احميدة وآخرون: اثار السياسة الاستعمارية .....نفس المرجع السابق ص 25، ص 144

[5]Bourguet Marie Noêlle et autres: Op-Cit,p 241-242

[6]نادية طرشون: الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي اثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة اوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، ص 167

الخضار والثمار كما فرضت ضريبة اللزمة حيث تراوحت قيمتها بين 3%و 4% من الدخل وهي ضريبة لتمويل الجيش والقواة المحليةيضاف اليها ضريبة السخرة كالحراسة الليلية دون اجر على المواطنين الذين تتراوح اعمارهم بين 18 سنة و50 سنةضد الحرائق والعمل في مصالح المعمرين لقاء الاعفاء من دفع الضرائب خاصة حيوانات الحرب والجر المقدمة والمقدرة بـ 4,38 فرنك يضاف اليها ضريبة الاكواخ والمساكن وضريبة الدخل على الاكواخ والواحات[1] وحتى الذين قدر لهم العمل فقد اخضع الفلاح الجزائري الى نمط جديد من تقسيم العمل: الخمس 5/1 للانتاج والثلث 3/1 من انتاج السرغو و¼ من انتاج الحمص[2] ساهم النظام المالي في تحطيم النظام الفلاحي القديم وتفكيك القبيلة وايجاد الملكية الفردية اذ حول القروض الى قروض خاصة وشخصية مما فرض تناقض مع الأسرةالإسلامية في قضية الربا[3].وقد قدرت عائدات الضرائب بين سنوات1851-1866 مبلغ 370861533 فرنك وتمكنت بفضل هذا الاستزاف من تحويل الجزائر الى بلد بائس[4] فضريبة العشور المقدرة بـ 10الى 20 فرنك تدفع نقدا وضريبة الزكاة المحددة على رؤوس الماشية من قبل الحكومة حسب القيمة التجارية للمواشي في السوق الدولية وضريبة الحكور المفروضة كرسم على كراء الارض العزلية وضريبة اللزمة يدفعها كل من بلغ سن حمل السلاح، كل هذه الضرائب اساسها مالي وهو الاجراء الذي لم يعهده الفرد الجزائري .

IV-تطور الاستعمار وازدهار الاستيطان وبداية مصادرة الحق

تحت ضغط الرأي العام الاوربي ونتيجة لخسائر الحرب والمقاومات قرر الحاكم العام فرض اجرءات: على غرار فرض غرامات على الفلاحين من القبائل الثائرة للمساهمة في مجهود الحرب وفرض المصادرة الشخصية على الاملاك العقارية والمنقولة للاشخاص الذين كان لهم دور في الثورات وثالثا فرض مصادرة جماعية على اراضي القبائل الثائرة وهذا الاجراء الاخير اعتبر تجاوزا على القانون الفرنسي في حد ذاته[5]، اذ سمح للفلاحين الجزائريين بتقديم خمس الانتاج مقابل عدم المصادرة بشرط ولائهم للاستعمار كما عمل الاوربين على دفع الادارة للحصول على تعويضات جراء زعمهم تضررهم من الثورات خاصة ثورة 1871 .

إستغل الكثير منهم الفرصة لتقديم بيانات وهمية الى اللجان الاوربية قصد تحقيق الثراءكما تم تشجيع المعمرين للحصول على مطالب ارضية عقارية واصبحت المصادرة اهم عمل تقوم به الادارة للمصلحة العامة! فاجتمعت المصادرة ونفقات الحرب مع ازمة 1866- 1870 لحدوث التحول العميق في نمط

[1] بشير بلاح واخرون: تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989، ج 1 دار المعرفة 2010 الجزائر، ص ص 98-99

[2] Djebari youcef: Op-Cit , p 650

[3] CF.G Duménil: Op-Cit , p 220

[4] نادية طرشون: نفس المرجع السابق، ص 169

[5] Maurice jais: Op-Cit p37 et jacques bereresse ,op-cit ,p,p 48,889

الحياة ومادتها وتحول الكثير من الفلاحين في نمط معيشتهم ونشاطهم الى عمال يومين والى طبقة الخماسة والمزارعين وهوما يوضحه الجدول التالي:[1]

جدول رقم 112 يكشف التحول العميق في نمط الحياةالجزائرية ومادتها

اليد العاملة	عمال دائمين	عمال يوميين	عمال موسيمين	موضفين اجراء	وكلاء اعمال
الجزائريين	112800	361100	77800	2300	800
الاوربيين	3100	1600	200	2000	1400

فالفلاح الجزائري لم يتمكن من شراء الحبوب والبذور التي تمكنه من النجاة من المجاعات وبذلك اجبروا على بيع اراضيهم قصد الحصول على قروض وبالتالي ضياع كل شيء المال والارض والانسان فاراضي العرش وجدت من قبل الاستعمار لتوجيه العقار نحو السوق وليس تقديم خدمات للفلاح الجزائري فارهاق الفلاح بمصاريف التقاضي في عملية نقل الملكية وتسجيلها*

جدول رقم 113 يبرز مجال تطبيق قانون وارني 1873 بالنسبة للاهالي

عدد العقود الملكية المسلمة للجزائريين	535200 عقد
عدد القطع المشمولة بعملية التحقيق وتطبيق القانون	407800عقد
عدد الملاك بالعقود	244830
المصدر :Henni Ahmed :Op-Cit ,43	

باحتساب هذه الارقام نستنتج ان جل الملكياتاقل من 10 هكتار للفرد الواحد فمعادلة التفقير الجديدة بنيت على اساس ان المستوطن يستفيد من الارض والحكومة تستفيد من المال من خلال المصاريف القضائية التي تمثل الاحتياط النقدي للفلاح الجزائري ففرنسة الاراضي قضاء على البرجوازية [2]وبذلك تمكن المعمرون من استصدار قانون فلاحي في 26 جويلية 1873 بفضل نوابهم في الجمعية الوطنية والى غاية 1890 قدرت الاراض التي كانت محل تحقيق وتطبيق هذا القانون 2370 الف هكتارلتمويل سوق العقار [3]

حقق هذا القانون التشتت المادي والاقتصادي اذالغى التمييز بين ارض العرش والملك وسلك القانون الفرنسي في انواع الاملاك مسلك المصادرة اذ كان من حق الملاكين المطالبة بتطبيق المادة 815 من القانون المدني الفرنسي* والذي يقض بانه يجب الا يبقى شئ دون توزيع[4]ان تطور حركة الاستعمار كانت ظاهرة عامة فان جانب المصادرة وقانون 1873 نقل سكان الالزاس واللورين وحصلوا على 100 الف هكتار من اراضالدولة فتم توسع المدن على نسق متسارع واسست وهران 45 مركزا استيطانيا و60

[1]Ahmed Henni: Op-Cit ,p 75

*يمكن الاطلاع اكثر على قضية مصاريف التقاضي وتداعياتها Henni Ahmed: Op-Cit ,43 et suit

[2]Henni Ahmed: Op-Cit ,43

[3]Henni Ahmed: Op-Cit,pp44-45

* يرمي هذا القانون الى حصول الدولة بين 3الى 4 مليون هكتار من اراضي القبائل التي لم تكن لها وثائق تثبت الملكية

[4]اندري نوشي: نفس المرجع السابق، ص 345- 347 و Code Civil: Livre III , Des différentes manières dont on acquiert la propriété, Article 815 code civil français,p301 et suit

مركزا في الجزائر و144 مركزا بقسنطينة وتضمن قانون 20 سبتمبر 1878 على حق الملكية النهائي غير ان انعدام الملكية ساهم في ظهور فلاحة التوكيل والتي تدعم تجميع الملكية فتقهقرت المراكز بسرعة الامر الذي دفع بالمعمرين الى المطالبة بالمزيد من الاراض واستغلال الفلاحين الجزائريين وسعوا الى جعل الجزائر ارضا خالصة للمعمرين[1]

V-السياسة السكانيةوفرنسة المجتمع والمحيط

1- السياسة السكانية

انتهجت فرنسا سياسة تجعل من العنصر الاجنبي هو الذي يشكل الاغلبية بالمقارنة مع الجزائريين بتشجيع الهجرة نحو الجزائر وتسهيل امكانية الحصول على العمل والسكن وتم خلق مجتمع اوربييختلف من حيث العنصر لكنه يتفق على الغاية وهي ابادة العنصر الاهلي او تهجيره فكان قانون الاهالي الذي كان يهدف الى قتل روح المقاومة لدى الفرد الجزائري واخضاعه [2] محاربة اللغةالعربيةوحتى اللهجات المحليةبضربمنابعها المتمثلة في والكتاتيب واعتبارها لغات اجنبية [3]كما منعت الفرنسية عن الجزائرين لانها لغة النخبة التي يمكن ان تساهم في يقضتهم وبالتالي يجب حرمانهم من الاموال الوقفية التي تمثل مصدر التعليم وميزانية المجالس البلدية ولذا اشرفت الادارة الاستعمارية على التسييرالاداري والمالي للتعليم وقسمته الى قسمين اوروبي واهلي[4] الاخير الذي لا يتوفر على ادنى شروط العمل رغم القانون الصادر بتاريخ 16 جوان 1881 المتضمن مجانية التعليم في المرحلة الابتدائية واجباريته بموجب قانون 28 مارس 1882 وانشاء في كل بلدية مدرسة للتعليم.

بموجب قانون 14 فيفري 1884 تم اعتماد مبدا السن باجبارية التعليم بين سن 06 الى 13 سنة.[5] غير انه في ظل شروط السكن على مسافة 3 كلم عن المدرسةوهو امر مستحيل لـ5/4الشعب الجزائري انذاك اذا كان الاستعمار الفرنسي في الجزائر لا يمكن اعتباره مستعمرة استيطانية ولا مستعمرة استغلالية على اساس انه حالة شاذة يمكن وصفها بالمستعمرة الهجينة التي يمتزج فيها الاستغلال بالاستيطان والسكن فخلق مجتمع أوروبي يقوم على مبدأ ابادة العنصر الاهلي او تهجيره 6بحكم ان 5/4الجزائريين انذاك كانوا يقطنون الريف [7].

---

[1]اندري نوشي وآخرون: نفس المرجع السابق، ص ص 347- 349

[2]عبد الرشيد زروق: جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1913- 1940، ط 1، دار الشهاب، بيروت، لبنان 1999، ص 25

[3]محمد الصالح الصديق: كيف ننسى هذه الجرائم، دار هومة، الجزائر، 2005 ص 75

[4]ابو القاسم سعدالله: ابحاث واراء في تاريخ الجزائر، ج1، ط1، الجزائر 2005 ص 135

[5]ابو القاسم سعدالله: تاريخ الجزائر الثقافي 1831-1954، ج 2، ط 4 .....، نفس المرجع السابق، ص 60

[6]محمد الصالح الصديق: نفس المرجع السابق، ص75

[7]محمد الصالح الصديق: مرجع سابق، ص 75

2-فرنسة المجتمع والمحيط

كانت الادارة الفرنسية تهدف الى فرنسة المحيط من خلال دفع الاهالي الى بناء مساكن على الهندسة الاوربية مقابل مقررة ملكية ودفع 1000 فرنك وهو وسيلة للنهب بطرق قانونية1، قررت الادارة الفرنسية انشاء مدارس ابتدائية فرنسية اسلامية او عربية اسلامية اذ بموجب المرسوم الصادر في 14 جويلية 1850.

على مدار عشرون سنة تم انشاء 36 مدرسة (1850-1870) كان هدفها تقديم دروس لـ 130000 تلميذ ممنهجة بكيفية تلقين اللغة الفرنسية والتاريخ الفرنسي والجغرافيا الفرنسية2 مما جعل الطفل الجزائري عرضة للتمسيح والفرنسة والاستلاب العقلي والنفسي وهو الامر الذي سيدفع بالاولياء الى الامتناع عن ارسال ابناءهم للتمدرس ،الامر الذي ساهم في انخفاظ عدد التلاميذ الى 3172 تلميذا عام 1880 وادى الى غلق الكثير من المدارس3 في الوقت الذي كان هناك 850 الف طفل في طور الدراسة [4].

3-التنصير

كان هدف رجال الدين والمسؤولين الرسمين الفرنسين حتى تصبح الجزائر فرنسيةيجب محو الشخصية الاسلامية لتشكيل جسر يربط الجزائر بفرنسا من خلال انهاء وجود الاسلام في نفوس الجزائريين من خلال القضاء على اللغة العربية وتجفيف مصادر القوة الدينية وهي المؤسسات الدينية[5] فانطلقت فرنسا في فتح مجال الاستقرار لرجال الدين خاصة الراهبات فبدأت اول بعثة دينية عام 1853 باستقرار اخوات القديس يوسف ثم راهبات الثالوثيات حيث عملن على اعادة بعث المسيحية بانشاء عام 1838 اسقفية كاثوليكية بمدينة الجزائر ثم انشأت عام 1842 دار للايتام ببن عكنون وتم فتح دور للرحمة وورشات يلقن المهن للفتيات المسلمات وتم تدشين قاعات لعلاج المرضى كما تم تأسيس جماعة الاباء البيض التي تأسست في سبتمبر 1869 [6] ومع تصاعد المجاعات خاصة عام 1860 -1868 تمكنت الجماعات من استيعاب ما يقارب 1800 طفل وتم توزيعهم على المراكز الملاجئ التي نشات في بوزريعة –بن عكنون –القبة – بولوغين – بوفاريك خاصة من قبل لافيجرييه الذي تمكن من جمع 4000 طفل وقام بتربيتهم تربية مسيحية لكن اغلبهم عادوا الى الاسلام[7].

---

[1]Donatien Thibaut: Op-Cit ,p 105

[2]بشير بلاح واخرون: ج 1 .....نفس المرجع السابق، ص 152

[3]عمار عمورة: نفس المرجع السابق، ص 212

[4] عمار عمورة: مرجع نفسه ص 292، 293

[5]بشير بلاح: نفس المرجع السابق، ص 153

[6]عمارة عمورة: نفس المرجع السابق، ص ص 290، 291.

[7]بشير بلاح: نفس المرجع السابق، ص ص153، 154.

VI-انتشار الامراض والتجارب العلمية على الجزائريين

نظرا لغياب الوعي الصحي والتربية الصحية [1]و كثرة المجاعات بفعل العديد من العوامل الطبيعية الامر الذي دفع المجتمع الجزائري الى الاستعانة بالشعوذة والسحر[2] كانت نقطة الانطلاق للوباء في الجزائر من الموانئ حيث كانت السفن الاوربية تجلب الاوبئة رغم الحجر الصحي الذي كان يطبق باحكام من قبل الادارة الجزائرية ومن الاوبئة الخطيرة كان الطاعون[3] او الموت الاسود* كانت الاجرءات المتبعة من قبل الاستعمار الفرنسي : مصادرة اراضي – التفقير – الابادة الجماعية، منع دفن الموتى سببا في ظهور الاوبئة القديمة خاصة اثناء نبش القبور وتعريتها وترك الجثث عرضة للعوامل الطبيعية بحجة مد الطرقات او بناء مرافق اجتماعية حيث انتشرت الالتهابات والحمى والملاريا والكوليرا[4] ، ونتيجة لتاثير هذه الاوبئة على المستوطنين وسياسة الاستيطان في حد ذاتها اقدمت الادارة الاستعمارية على بناء مؤسسات صحية وتزويدها باطباء عسكريين لضمان صحة المستوطنين والجنود على حد سواء لضمان بقائهم كان اول مستشفى هو مستشفة مصطفى باشا ثم مستشفى بونة 1858 ومستشفى عين تموشنت وSaint Denisعام 1861 وبجاية عام 1870[5].

شهدت الجزائر حالة انعدام الهياكل الصحية والطبية في ظل رفض الجزائريين العلاج لدى الفرنسي كشكل من اشكال المقاومة وفضلوا استعمال الطرق التقليدية والرقية والتمائم على الايمان بفعاليات الطب الحديث [6] وفرضت الحجر الصحي على احياء الجزائر وقرى كاملة وتركت للامراض تفتك بها فانخفض بذلك معدل العمر لدى الجزائريين ليصل الى 50 سنة عكس الاوربي 72 سنة ولم يعد الجزائري يتناول سوى 1500 حريرة كاقل تقديرفي حين كان الاوربي يتناول 3000 حريرة وهو العامل الاكثر تأثير ومساهمة في ظهور الامراض خاصة امراض التغذية كالسل الذي كان يفتك بـ 15 شخصا من كل 10 الاف نسمة اذ كانت نسبة الاصابة لدى صغار السن من 11 سنة الى 16 سنة لكل 1000 نسمة[7] وقد حاولت الادارة الفرنسية تدارك الموقف غير اخلاقي لهذه الابادة الممنهجة.

---

[1]يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري .....نفس المرجع السابق، ص 36.

[2]بشير بلاح: نفس المرجع السابق، ص ص 32-33.

[3]مصطفى خياطي: الاوبئة والمجاعات في الجزائر تر يوسفي محمد، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع 2013، ص 9-11.

*الذي يمثل 90% من الحالات وهو قاتل بنسبة 80% ثم يأتي الطاعون الرئوي يقتل في ثلاثة ايام والطاعون الاسود الانتاني خاصة الطاعون الدملي Babonique والموت الاسود Pestisatra كلمة تطلق على كل وباء (الريح الاصفر او المرض الاصفر) ينظر: مصطفى خياطي: مرجع سابق، ص 46-47

[4]مصطفى خياطي: مرجع سابق، ص 46-47

[5]مصطفى خياطي: نفس المرجع السابق ص ص 215- 216

[6]العربي زبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2 منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، الجزائر، ص 27

[7]Adolph Coustan: Etude statistique, étiologique, clinique des diverses formes de la tuberculose cher le soldat , librairie de la Medecine ,Paris ,1888, p 46-47

نظرا لتناقص اليد العاملة فقامتبوضع وثيقة احصائيةعام 1845 ادرجت ضمن نشاط المكاتب العربية بحيث تم احصاء الحالات الوبائية والوفيات وتقديم العلاج Standardلكل الجزائريين دون معرفة او دراسة لسبب الوباء وكحقل للتجارب [1]فالجفاف الذي ضرب الجزائر عام 1849 ادت الى ان يصبح القمح نادرا [2]فخلال ازمة 1857-1858 خاصة في موسم الشتاء ارتفع معدل وفيات الاغنام الى 4 مليون رأس فعند قبائل لحراكتة فقدت 600 الف رأس اي 77% من القطعان في الجزائر حيث سيضيع 2 مليون راس من الاغنام سنويا اي بقيمة 20 مليون فرنك اضافة الى 360 الف راس من الابقار.[3]

المطلب الثاني: تفكيك الاقتصاد الاهلي الجزائري وهيمنة الاقتصاد النقدي

I- سعي فرنسا الى الثراء

قدرت ميزانية الجزائر تبعا لتقرير Merlou باسم اللجنة البرلمانية للميزانية المبلغ 3566919276 فرنك اي 552 مليون زيادة على الميزانية لسنة 1887 يضاف اليها 60 مليون نفقات الجزائر خارج الميزانية مما يعني نفقات قدرت بـ 3630 مليون فرنك

استنادا الى الجدول العام للاملاك الدولة الذي تم تقديمه امام غرف الجمعية ربيع 1876 فانها كانت القاعدةلصدور قانون 2 ديسمبر 1873 وقد قدرت الثروة الفرنسية عام 1876 من خلال التقارير المقدمة من الاخشاب وغابات واملاك 828 ملكية بقيمة 1261870761 فرنك منها بالجزائر 834 بقيمة 72962681 فرنك يضاف اليها بعض الملكيات بمبلغ 1.650 مليون فرنك وقد قدرت الحكومة الفرنسية النفقات على الغابات وادارتها عام 1887 بمبلغ 10141الف كفائدة بما فيها الجزائر لانتاج بلغ 20783362 فرنك اي 60% مقارنة بميزانية 1807 (دون احتساب الجزائر) ورغم التراجع الذي سجلته عام 1904 بـ 50% اي 14 مليون انفاق و35 مليون مداخيل[4].

وهو ما يعكس اهمية الاقتصاد الغابي حيث سخر له 4000موظف بميزانية قدرت بـ 6239 الف فرنك الى جانب الآلات والوسائل كما قدمت على طرح استغلال الغابات بغلاف مالي قدر بـ 1350الف فرنك والذي سيخصص لحماية القطاع النباتي الجبلي. وقد فرضت فرنسا ادماج الأنشطة الغابية بين فرنسا والجزائر فالغابات الجزائرية تقدم حوالي 865800 فرنك سنة 1897 في حين تم انفاق ضعف المبلغ 3 اضعاف بقيمة 2914520 فرنك الذي سيخصص منه 893 الف فرنك لاعادة التشجير[5].

---

[1]Idem: p 39

[2]Donatien Thibaut: Op-Cit , p 112 et Bulletin du Sig

[3]Donatien Thibaut: Op-Cit ,p 120-121

[4]Beaulieu Paul Leroy: traité de la science de finances des revenu publics ,7eme Edition ,T 1 Guillaume et Ct ,Paris 1906 , p 6 ,62

[5]Beaulieu Paul Leroy: Idem, p 61-62

ظل الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي متوازنا اذ تتماسك كل عناصره التي تؤلف حدا تجاه الاخطار التي تهدد السكان وساهم المجتمع في هذا النشاط الاقتصادي وكانت الفرق تؤلف واجهة منيعة بفضل الدين الاسلامي وصلات القرابة التي كانت تفرض اثناء حدوث طارئكالمجاعة مثلا بتبادل المساعدة والتويزةحيث ظل الاقتصاد الاهلي بعيدا عن مبدا فائض الانتاج والتصدير على اساس ان الاقتصاد الاهلي يقوم على مبدا الاستهلاك مع وجود تبادل للسلع في شكل مقايضة وحتى الضرائب كانت تدفع عينا [1]فانجر عن هذه الكارثة فقدان روح الجماعة والقيم المشتركة التضامنية وظهرت بعض السلوكات كالسرقة كسلوك للبقاء على قيد الحياة[2]، ولم تكن هذه المجاعات الا نتيجة لسياسة النهب المباشر الذي فرضه قانون السيناتوس كونسلت 1863 الذي مس 372 قبيلة الى جانب تشجيعالشركات الاستثمارية الكبربعلى غرار شركة جمعية الغابات التي استحوذت على 160 الف هكتار من الغابات لتستغلها مدة 60 سنة كعقد امتياز[3].

كان استهداف عملية الاحتلال العسكري هذا التوازن بصورة مباشرة وسريعة كان هدفه هو اعادة تصنيع الانسان الجزائري بالكيفية الفرنسية كما سماها الباحث RenéGallissot بتصنيع الاهالياستنادا الى الدستور الفرنسي الصادر في 22اوت 1795 الذي يعتبر المستعمرات خاضعة الى نفس الاجرءات القانونية والدستورية الفرنسية وبالتالي يجب اعادة صياغة الحدود الاستعمارية وفقا للنموذج الامريكي فاصبحت القبيلة تدفع الضريبة نقدا الامر الذي دفعها الى بيع الاحتياط الاستراتيجي الغذائي من القمح والشعير واصبح تبادل القمح بالنقد حتمية فرضها الاقتصاد النقدي الليبيرالي الجديد[4]، بحيث كانت الجيوش تحتل الارض والقوانين تصادر الارزاق وتنقلالى المعمرين بحجج مختلفة كملكية الغائب.

انتقل الفلاح من النمط الاقتصادي الاستهلاكي الى نمط اقتصاد السوق الذي يقوم على المبادلة النقدية[5]، فاصبحت معظم الاراض الجيدة في يد المالكين الاوربيين حيث بلغ انتاج القمح بين سنوات 1845 الى 1854، 6909477 قنطار وهو ما خلق تباين بينالمنتجين الاوربيين والاهالي الذي لم يكن يتفوق على المستوطن الا عدديا واوجد علاقة متناقضة كرست كراهية المحتل خاصةعدم الاستعداد المادي للفلاح الجزائريفي ظل ادخال الالة واساليب الزراعة الكثيفة [6] الذي افرغ حاجته الى اماكن عمل وعلى الجيوش ورجال الاعمال والتجار والمضاربون استغلال الفرص مما سَرع عمليات المضاربة في

[1]Noushi André: Enquête sur le Niveau……Op-Cit ,p 301

[2]Goldzeiguer Annie Rey: Royaume Arabe ….Op-Cit ,p 508

[3]بوعزيز يحي: "المجاعة بالجزائر اواخر عقد الستينات من القرن 19، وموقف واراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول اسبابها "، مجلة الاصالة العدد 33، مطبعة البعث، قسنطينة 1976، ص 17

[4]René gallissot: Algérie colonisée Algérie Algérienne (1870-1962) la république Francaise et les Indigéne , Barzakh Edition , Alger,2007 pp10-11

[5]عدي الهواري: نفس المرجع السابق، ص 80

[6] بن الشيخ حكيم: نفس المرجع السابق، ص 118-119

الارض والمنازل خاصة مع انعدام النصوص القانونية فتباع الارض وتشترى ولا يوجد دليل على وجود عملية البيعاو مركزها القانوني ويشارك في هذه العمليات الاعيان وقادة الجيوش (الجنرال اوزر في عنابة وكلوزيل في الجزائر العاصمة هذا الاخير الذي يرى ان الدولة الحق في استعمال كل الوسائل للحصول على الارض بالاقناع او المصادرة اذ شهدت المدن المحتلة مثل الجزائر– وهران – عنابةمصادرات سريعة وتم بيع الاملاك بقسنطينة بالمزاد العلني وعزل الفلاحين من طرف المضاربين الذين يكترون الارض باثمان مرتفعة دون استغلالها ويهمل استخلاص الكراء للادارة الاستعمارية[1].

ففي سنة 1874 صدرت العديد من القوانين التي اقامت نظاما تشريعيا خاص بالسكان الاهالي وسياسة التمييز لمحاصرة السكان بسلسلة من الاجراءات العقابيةوقدمت الادارة الكثير من الحجج لتبرير هذه الاجرءات التعسفيةكغياب الوعي القانوني والفهم الفقهي للتشريعات الفرنسية والثورات المتواصلة مثل تلك التي اندلعت عام 1871 ولقد كرست سياسة الاهلية فالفترة الممتدة بين 1860 –1870 بلورت حالة الانتقال من مرحلة التوازن الى وضع يدعم مركز الاوربيين على حساب الجزائريين اذ خلقت تحالفا بين السياسة والادارة والاقتصاد قصد تمكين الاوربيين من السيادة على الارض والثروة والحياة السياسية.[2]

II– سياسة التفقير عن طريق النظام الربوي والضريبي

1– النظام الربوي :

عملت الادارة الفرنسية منذ الوهلة الاولى الى بناء منظومة مالية ربوية تمكن الادارة الفرنسية من فرض نفوذها المالي على الجزائريين وتدفعهم الى الاستدانة ثم بيع الاراضي بشكل يحقق الفائدة للاستيطان فانطلقت منذ 27 فيفري 1869 في العمل على تشكيل الملكية الفردية التي تعتبر الركيزة لسياسة الاقتراض بحيث يصبح للفرد المالك الحق في سند الملكية الذي يمنح له امكانية الرهن العقاري في مقابل قرض ربوي [3].

نظرا لضعف كفاءة الفلاح الالية وقلة تحكمه في تقنيات الزراعة الحديثة لم يستطع الفلاح منافسة الانتاج الكولونيالي بانتاجه الضعيف كما وكيفا الامر الذي تسبب في كوارث اجتماعية افقدته الحصانة الاجتماعية المعيشية الغذائية التي كان يتمتع بها داخل النسيج الاجتماعي السابق –القبيلة – وشجعته هذه الازمات على الاستدانة المكثفة مما افقدته الدورات التراكمية للدين القدرة على السداد وبالتالي التنازل عن الملكية او الدخول في نزاعات قضائية افقدتهم ما تبقى من الاحتياط النقدي البسيط او الرضوخ لمطالب المضاربين ببيع المحصول مسبقا[4].

---

[1] اندري نوشي واخرون: نفس المرجع السابق، ص 338

[2] Goldzeiguer Annie Rey: Royaume Arabe

[3] Agéron Charles Robert: Politique coloniales au Maghreb,PUF,Paris ,1972,p78

[4] بن اشنهو عبد اللطيف: تكون التخلف .....نفس المرجع السابق، ص 72–73

2- النظام الضريبي

كانت سنوات 1830 -1840 سنوات الوباء والامراض وتلازمها مع العمليات العسكرية حيث انتشرت الحمى والطاعون والحمى السوداء وصادف ذلك تلاحق المواسمالجافة وهجرة الفلاحين من اراضيهم واتلفت البساتين بفعل الحرب والجراد وتكالب الضرائب والغرامات مع سنوات القحط والجفاف على القبائل الرحل فكانت الكوارث الديموغرافية[1] وفي آخر المطاف فرضت الادارة الفرنسية على السكان المسلمين دون سواهم الضرائب المباشرة فارتفعت الضرائب وبلغت ضريبة اللزمة 300 الف فرنك لترتفع الى 720 الف فرنك اما الحكور فقد بقي عماهو عليه اي 949 الف فرنك عام 1840 لترتفع خلال الاربع سنوات التالية 1841-1845 اكثر من 100% واضفت فرنسا الى هذه الضرائب العربية جملة من المكوس والحقوق وصار الفلاح يدفع نقدا لا عينا منذ سنة 1845مما فرض عليه التعامل النقدي والاقتراض الربوي ورهن الأرض[2].

III-فقدان التوازن الاقتصادي المحلي لفائدة الاستعمار

كانت الادارة الفرنسية تهدف الى توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الميدان الزراعيوبالتحديد انتاج المزروعات التجارية والصناعيةلما تحققه من ارباح طائلة ولم تلتفت الى الفلاح الجزائري الذي مس في مصدر رزقه، فقد واجه الفلاح الجزائري وضعية جديدة تمثلت فياعتماده للنظام العقاري الجديد والمالي والسياسيعامة وذلك كله يزيد من حدة الازمة جراء سنوات الازمةفاصدار راندون لمرسوم يضمن البناءات الاساسية لاقامة اقتصاد زراعي متين يتم التركيز فيه على المزروعات الصناعية بالدرجة الاولى كاتبغ والحلفاء والقطن والكروم [3]فقانون 26 جويلية 1873 كرس قانون 1863 الذي تبنى مصادرة المراعي والاراضي ومنح قانون 1887 للدولة الحق في انتزاع 59734 هكتارمن اجود الاراضي[4]الامر الذي سيجعل من كل التحولات امرا سلبيا، فقد شكلت هذه التحولات الادارية والسياسية والاقتصادية والنفسية الاثر الكبير في تصدع التوازن الاقتصادي والاجتماعي خاصة ذلك التوازن السائد بين الاستعمار والمجتمع والاقتصاد التقليدي فتخلى معه الفلاحون عن الارض الخصبة للمعمرين ونتيجة لادماج الاقتصاد الجزائري الاستعماري في النشاط الفرنسي الاوربي فقد ظهر التضخم المالي واستنزاف مخازن الحبوب وتاثير التحولات العالمية فقد كانت القبيلة هي الخلية الاجتماعية الاساسية فحاولت خلق نمط الملكية الخاصة لكنها فشلت وظلت اراض العرش تحقق الترابط الى غاية صدور الاستشارة المؤرخة في 22 افريل 1863 التي وضعت في مادتها الاولى طبيعة انتقال الملكية وتسجيلها[5]. فكان اول اجراء

---

[1] اندري نوشي واخرون: نفس المرجع السابق ص 334-335

[2] Henry Didier: Op-Cit ,p 9

[3] الغالي غربي: العدوان الفرنسي على الجزائر -الخلفيات والابعاد-.... نفس المرجع السابق، ص 201

[4] اندري نوشي وآخرون: نفس المرجع السابق ص 365وايضا

Robert Estoublon,Marcel Morand: Revue algérienne….Op-Cit ,p106

[5] Robert Estoublon: Jurisprudence algérienne …Op-Cit,pp 230-231

فجر القبيلة وفكك اسباب وحدتها فقسمت الى الدوار وتولت مداخلها جمعيات الملكية الفردية وسمحت بجعل القبائل يملكون الاراضي وبالتالي حطمت الاواصر التقليدية قصد الحفاظ على المصالح الفردية وذلك لتسهيل عملية انتقال الارض وبذلك يتم تدعيم مشاريع الاستعمار، فكان لهذه الاجراءات تأثير على نفوذ الاعيان وروؤساء القبائل الروحيون واضعاف هذا النفوذ الذي تراجع بفعل قيام الادارة باحصاء الثروات وتقسيم القبيلة الى دواوير حيث طبق على 372 قبيلة بها 1037066 نسمة اي نصف مجموع القبائل وخمس مجموع سكان الجزائر واحل العمل بقانون الملكية الفردية التي ناد بها الاوربيون ولعب التقسيم في تفكيك المركب الاجتماعي.[1] وتبع ذلك فرض نظام الحالة المدنية على الاهالي والغاء العدالة الاسلامية فبموجب احصاء 1872 تم تعداد تناقص بلغ 600 الف نسمة مقارنة بعام 1876 الذي بلغ في ارتفاع 330 الف نسمة [2].

المطلب الثالث: استئثار المعمرين بالسلطة في الجزائر ومحاولات الانفصال

I- هيمنة النظرة العنصرية وسياسة الاستحواذ على السلطة

يأخذ الوجود الفرنسي في الجزائر وصف الاحتلال الاستيطاني باعتبار ان فرنسا حاولت تعزيز وجودها بربطها بالجوانب القانونية [3]ستعرف الجزائر منذ 1846 بفضل اللوائح الصادرة عام 1844 – 1846–1873 اقامة استيطان فعليبتشجيعالهجرة لكبار الملاك الرأسماليين وكذلك صغار المعمرين الذين قدموا الى البلاد اعوام 1848–1849 وهذا الامتداد البشري سيحول البلاد الى وجه اوروبي حيث ارتفع عدد الاجانب الى 112607 عام 1850 بعد ان كان عددهم لا يتجاوز 27204 عام 1841 فبلغت نسبتهم ثلاثة اضعاف في مدة تسع سنوات وقد قدرت نسبة الاجانب من غير الفرنسيين 55% من السكان سنة 1841 خاصة الاسبان الايطاليين والانجليز هذا التوسع البشري فرض وضع برامج مخطط استعماري أهمه مخطط لامورسيار بوهران ومخطط بيدو بقسنطينة* الذان كانا يتعارضان مع مخطط بيجو الهادف الى التعمير العسكري الذي يتطلب تكاليف كبرى مما ادى الى فشل السياسة الاستعمارية التي حاولت من خلال قانون 19سبتمبر 1848 تاسيس عدد من مراكز التعمير منها 12 مركز بالجزائر و21 مركزا بوهران و9مراكز بقسنطينة وهذه الاجراءات تصب كلها في تهيئة الاجواء لانفصال المستعمرة عن الوطن الام اذ استمرت العملية الاستيطانية من المنظور الاستقلالي الانفصالي

[1] محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائرى..... نفس المرجع السابق، ص 75–76

[2] PaulBourde: Atravers l'Algérie souvenir de l'exucution parlementaire ,septembre, octobre 1879, G Charpentier Editeur ,Paris 1880 , pp229-230

[3] بسكري حليم: الوجود الفرنسي في الجزائر على ضوء الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، اطروحة دكتوراه علوم في القانون، جامعة الجزائر1، السنة الجامعية 2015–2016، ص 82

*كان يهدف مخطط لامورسيار الى توفير 80 الف هكتار لـ 5000 ملاك اما مخطط بيدو فقد كان يهدف الى توزيع 160 الف هكتار في شكل قطع ذات 15 هكتار في شكل قرى ريفية تظم كل واحدة 120 اسرة

الى غاية 1871 حين تم اجهاض هذا المشروع بثورة المقراني 1871[1]و بالرغم من مساعدة الدولة بتوزيع البذور والالات الفلاحية وبعث اعمال الري فانها لم تنجح في توفير النمو رغم توفرها على مرشدين وكان من أسباب فشل ان جل المعمرين لم يكونوا من الفلاحين لعدم قدرتهم على التاقلم مع الطبيعة الجديدة فساهمت فيانتشار الأمراض وقلة فرص الإنتاج[2].

حصل الأوربيون على فوائد سياسية كانوا يطالبون بها وقد جاءت تحركات المعمرين بين سنوات 1870 – 1871 الذين استغلو الظروف الداخلية والخارجية لتدعيم مركزهم على حساب الفراغ الحكومي وذلك منذ 4 سبتمبر 1870 فظهرت دويلات مستقلة بالجزائر العاصمة وقسنطينة وفي جميع المدن ذات الكثافة الأوربية العالية فتجاوزت الجزائر مثلا نطاق البلدية لتزاحم الحكومة المركزية ففرضت المدينة قانونها ولقي الجيش صعوبة في السيطرة على الوضع واجبر أعضاء الدولة على قبول مشاريع ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية التي ستشكل خطرا على وجود فرنسا ومع قدوم قيدون Louis Henri de Gueydonانتهت الثورة في اطارها القانوني الاداري واستطاع الحاكم الجديد ان يدعم نفوذه المدني اثر ثورة المقراني وشعور الكولون بمخاطر الانفصال عن فرنسا [3] كما حصل المعمرون على حق الانتخاب في الجمعية الوطنية البرلمانية ينونب عن كل منطقة ولهم حق الاختيار والتعيين بالجزائر لاعضاء مجلس استشاري في الحكومة العامة الجزائرية وهم يساعدون الحاكم العام على ادارة البلاد وفي الجانب البلدي يختارون مجالسهم البلدية وحتى على رأس المجالس مختلطة اعوان مدنيون يعودون بالنظر الى الوالي واصبحت المكاتب العربية "مكاتب شؤون الاهالي"[4]وهو ما اثار عدة احتجاجات لدى المسؤولين العرب الذين استقالوا من مناصبهم.[5]

كانت هذه الاجراءات الادارية والمصادرات تحولا تشريعيا له تاثيره على البلاد وبعثت الى الوجود المحاكم العدلية في 24 اكتوبر 1870 يعمل بها الفرنسيون على غرار ماهو معمولا به في فرنسا[6].

II–الصراع بين المستوطنين والادارة الفرنسية وظهور الحكم المدني

ظل المعمرون يعارضون الحكم العسكري والامبراطور ونظامه الامبراطوري ليس لتناقضه مع اتجاهاتهم السياسية او اراءهم الجمهورية بل كانت مقتضيات الاقتصاد الاستعماري تفرض عليهم مناهضة سياسة الامبراطور او ماعرف بالمملكة العربية التي كانت تحول بينهم وبين السيطرة على أراضي العرش لذا طالبوا بادارة مدنية وتشجيع الملكية الفردية الخاصة وبذلك يصلون الى فرض نفوذهم

[1]René gallissot: Op-Cit ,p41

[2]اندري نوشي وآخرون: نفس المرجع السابق، ص 337

[3]Narcisse Faucon: Le livre d'or de l'Algérie……Op-Cit ,p284p422

[4]Louis Serre: Les Arabes martyrs, étude sur l'insurection de 1871 en Algérie ,Lachaud ,E ,Editeur ,Paris,1873, p6

[5]اندري نوشي واخرون: نفس المرجع السابق، ص 337

[6]اندري نوشي واخرون: نفس المرجع السابق، ص338

على الاراض والحياة اليومية للفلاح ويمكن بذلك في نظرهم الوقوف في وجه الازمة التي اصابت الحركة الاستعمارية بالرغم من حصولهم على ازيد من 116 الف هكتار بين سنوات 1860- 1870 فهي مصدر الاموال المستخلصة من الكراء فبقدر ما زادت الاراض ازدادت معها ثروة المعمرين، لذا قاوموا كل الاتفاقيات التي عقدت بين الحكومة الامبراطورية والشركة العامة الجزائرية ليفريLiferay وطلبوتPaulinTalabot التي حصلت على 100 الف هكتار عام 1865 مقابل مبالغ مالية وضفت في تجهيز البلاد اقتصاديا [1].

استطاع المعمرون في عام 1870 بلوغ هدفهم بمصادقة الجمعية الوطنية كجهاز تشريعي باغلبية مطلقة 242 صوتا على برنامج يرى ان النظام المدنييوفق بين مصالح الأوربيين والجزائريين ورغم التحولات التي تلت صدور هذا البرنامج من سقوط الإمبراطورية وقيام الجمهورية ورفض الجزائرين للمشروع على اساس انها ستخلق وضعا غير متوازن بين الفلاحين* والمعمرين [2]و سارعوا الى العمل بنصوص 24 اكتوبر 1870 الذي نظم الجزائر سياسيا وقررت الحكومة في 24 ديسمبر 1870 توسيع الأراضي المدنية وانتقلت املاك القبائل الى السلطة المدنية وتم ضم مناطق القبائل الى مناطق التجمعات الكبرى والولايات تكريس لمبدأ سيادة المعمرين على الاراض العربية وبفعل هذه السياسة وتفاقم الازمات في ارياف الجزائر وانقطاع البنوك عن تمويل مشاريع الفلاحة وحرصها من جهة على استرجاع ارباحه، ظهر تفوق المدنيين على العسكرين الذين اتهموا بالخيانة والضعف كما ازدادت اطماع المعمرين في الأراضي الفلاحية القبلية وهو ما دعم الفكرة لدى القبائل ان الإدارة المدنية ستقلب الوضع الاقتصادي والاجتماعي في معاشهم التقليدي جاء رفضهم في صورة تجمعات بالأسواق وثورات قادتها مجموعات من لجان ثورية تجمع بين 10 و12 شخصا لصد الحكم الاستعماري المدني ومن اهم هذه الثورات ثورة المقراني في 15 مارس 1871 التي كانت ضد القرارات الإدارية وضد بعض الاجراءات المالية الربوية التي اثقلت كاهل الجزائريين غير ان المؤكد ان هذه الثورة ساهمت في بعض التوجهات الحكومية الفرنسية التي حاولت التأكيد للمستوطنيين استمرا خطر الاهالي وبالتالي ضرورة استمرارالدعم الحكومي للمستوطنين[3].

---

[1]Gouvernement generale civil de l'Algerie: statistiques générale de l'Algerie , année 1867-1872 ,Impremerie Nationale ,Paris , (sd) ,pp 4-10

*قانون 2- جويلية 1873الذي يحدد حق التصرف في الملكية ادخلت عليه تحويلات بمقتضى قانون افريل 1887 الذي يسمح بتوغل الاوربيين في اراضي العرش والاستيلاء الدولة على الاراضي التي تحصلت عليها لجان التحقيق: اندري نوشي واخرون: نفس المرجع السابق ص 365

[2]Louis Serre: Op-Cit ,p5-6

[3]Leblanc de Prébois: LivreBilan du régime civil de l'Algérie à la fin de 1871,E.Dentu Librairie Editeur ,Paris 1872,pp3-7

III- تطور السياسة الاستعمارية وبداية النزاع الفرنسي فرنسي حول ادارة الجزائر

ظلت سلطة العسكريين العنيفة بقيادة بليسيه في ظل الحكومة العامة منذ 1860 مهيمنة على الحياة المدنية وظهر الى الوجود مدير الشؤون المدنية الذي رغم رتبته الدنيا الا انه كان العلاقة الرابطة بين الولاةوقادةالجيش خاصة بعد صدور قانون 1864 الذي وضع الولاة تحت سلطة العسكريين.

لقد كان نابليون الثالث عند زيارته للجزائر مندهشا من الصراع بين الجيش والولاة وتفاديا لهذا الصراع الذي قد ينعكس سلبا على الادارة وادائها اصدر الإمبراطورأوامره في جويلية 1864 بحيث اصبح الجيش والحاكم العامهم اصحاب السلطة في مواجهة المدنيين والمعمرين ويستمد الحاكم العام سلطته من وزير الحربية وعلاقاته مع امبراطور العرب هذا الاخير الذي وضع تنظيما خاصا يوازي الادارة الرسمية وكانت زيارته في 1860 -1865 الى الجزائر المؤشر على صدور العديد من القرارات منها الاستشارة البرلمانية في 22افريل 1863 الخاصةبالملكية العقارية والاستشارة المؤرخة في 14 جويلية 1865 والتي يعترف فيها للسكان الجزائرين باحقية الحصول على الجنسية الفرنسية بشرط التخلي عن الاحوال الشخصية[1].

كان لبروز الازمة الاقتصادية الجزائرية 1866-1870 وتفاقم الصراع بين مكماهون والحكومة في باريس يضاف اليها حرائق الغابات 1864-1865 وثورات 1864-1865 ان برزت معارضة شديدة داخل البرلمان لفكرة المملكة العربية والامبراطورية مما نتج عنه ارسال لجنة تحقيق برئاسة "لوهون" تلخصت مهمتها في التحقيق الفلاحي في المناطق الجزائرية لتحديد اسباب الازمة والكارثة الديموغرافية التي حصلت وخلصت اللجنة بضرورة ارساء النظام المدني [2]و بصدور قانون 31 ماي 1870 يجعل من الولاة مستقلين عن القادة العسكرين الذين اكتفوا بالاشراف على النواحي العسكرية وجاء الامر 11جوان 1870 ليضع قاعدة لانتخاب المجالس العامة للسكان الاوربيين بالمناطق المدنية وانتخاب الاعيان في الاراض ذات الحكم العسكري وامام هذه التحولاتاستقال ماكماهون لفتح المجال لعهد ثوري في تاريخ الادارة الجزائرية واذاكانت الامبراطورية قد دعمت الحكم العسكري منذ 1845 على كامل التراب الجزائري وعلى مستوى المناطق فان التوسيع البلدي وتحرير الحياة العامة، فقد صدر المرسوم رقم 7 الصادر بتاريخ27 ديسمبر 1866 مكررا لما نص عليه قانون 1848 والقاضي بانتخاب المجالس البلدية [*]و تخصيص مقاعد للسكان المسلمين واليهود والاجانب بشرط ان يبلغ عدد السكان على الاقل

---

[1]L. C. Dominique: Un gouverneur général de l'Algérie: l'amiral de Gueydon,Société historique algérienne,Typ.A. Jourdan, 1909,p338

[2]comte Leopold Le Hon: Discours prononcé par M. Le Comte Léopold Le Hon, député au corps législatif - Question Algérienne- Extrait d'un journal Off du 15 Avril 1869 Typographie ,A Wittersheim et Cie ,Paris ,pp6 et suit

[*]نص المرسوم في مادته الثامنة ان كل بلدية تتمتع بمجلس بلدي مشكل من 9 اعضاء للبلديات التي يصل عدد سكانهاالى 2000 نسمة الى 24 عضوا بالنسبة للعدد السكان البالغ 30الف وقد سمح للاهالي بالترشح والانتخاب في المواد 9و 10 من المرسوم19-18 GGA: Collection complète des lois…V7 p

100 ساكن في منطقة البلدية ويعينهم الامبراطور ومساعديهم وهذه البلديات لها استقلالية تامة واسس في المناطق العسكرية التي يقل عدد الاوربيين فيها مجالس مختلطة يشرف على ادارتها جمعيات من الاعوان والسكان القاطنين بالبلدية والوالي هو الذي يتولى السلطة العسكرية الى جانب مسؤول الشؤون المدنية[1].

IV-سقوط الامبراطورية وتنظيم الجزائر 1871

لقد اثر سقوط الامبراطورية على السياسة الفرنسية في الجزائر في جميع الميادين فتعاضم دور المدنيين وكانت صعوبة الاتصال واضطراب الحكومة بعد هزيمة فرنسا امام بروسيا في حرب عام 1870-1871 وفقدان التنظيم العسكري في جيوش افريقيا من العوامل التي شجعت على بعث لجان الجمهورية اذ سارع ادولف كريميوالمكلف بالداخلية في حكومة الدفاع الوطني وبضغط من هذه اللجان بداية من 24 اكتوبر 1870 سارع الى الغاء منصب الحاكم العام ونائبه والكاتب العام والمجلس الاعلى والمجلس الحكومي وقسمت الجزائر الى ثلاث مناطق فرنسية يتولى السلطة حاكم عام مدني اما السلطة العسكرية فيتولاها قائد الجيوش البرية والبحرية ويساعد الحاكم المدني مجلس استشاري ومجلس حكومي اعلى وهيئة مؤقتة يكلف بمهمة الحاكم العام مفتش سام للجمهورية[2] من اكتوبر 1870 الى مارس 1871 تداول على هذا المنصب العديد من الشخصيات السياسية والعسكريةاهمها De gueydon[3]كحاكم العام وموظف سام يعينه مجلس الوزراء وهو مكلف بتطبيق توجيهات الحكومة ويشرف على الولايات الثلاثةالتي ينتخب اعضاءها من طرف المقيمين الفرنسيين فقط ويعين وزير الداخلية ستة (06) اعضاء مسلمين في هذه المجالس الولائية .[4]

[1]GGA: Collection complète des lois, décrets d'intérêt général, traités ..., Vol 7,Op-Cit,p15 et suit , pp166-169

[2]GF Annales de l'Assemblé nationale: Enquête sur les actes du gouvernement de la défense nationale Imprimerie et Librairie du Journal Officiel ,Paris,1876 ,p429

[3]L. C. Dominique: Op-Cit,p 338

[4]اندري نوشي وآخرون: نفس المرجع السابق، ص 351-354

المبحث الرابع:السياسة العنصريةوظهور اسطورة البربرية الفرنسية

المطلب الاول : سياسة الاجناس كمشروع استعماري فرنسي

سلكت فرنسا على غرار بريطانيا في مستعمراته سياسة الاجناس حيث اتجهت الى دراسة الاجناس في مستعمراتها من خلال تفعيل علم السلالات قصد تفعيل مبدا التمييز بين المجموعات السلالية ضمن سياسة اهلية تقوم على التمييز بين العنصرالبشري الواحد من حيث اللسان، اللون، الاصل، المواصفات الجسدية.

كان احتكاك الفرنسيين بالسكان المحليين في بداية الوجود الفرنسيشجعت النزعة البربرية كتجارب لدى البعض على غرار ابو يعلى الزواوي* بقرية تعروست ببلاد القبائل الذي التزم بالمرجعية الاسلامية وكان هذا لا يخدم التوجه العنصري لفرنسا [1]فسعت الى تشجيع التجارب ذات التوجه الاوربي فتمثلت تلك التجارب الاولية حول دراسة طبائع السكان الاصليين اين ظهرت فكرة الفصل العنصري بين الامازيغ او البربر وبقية السكانعلى اعتبار ان البربر في نظر المؤرخين الفرنسيين او الكتاب الاوربين كانوا قبائل تشبثت باستقلالها وحريتها وتقطن المناطق الجبلية قصد الاعتزال عن سكان السهول خاصة في الاوراس والقبائلفركزت الادارة الفرنسية على اصحاب النزعة ذات المرجعيات الفكرية الاوربية خاصة من خريجي مدرسة المعلمين ببوزريعة وتيار دعاة الادماج الناشطين عبر جرائد صوت الاهالي وصوت المستضعفين[2] والذي سيناقض فيما بعد التيار الوطني الامازيغي الذي تزعمه والي بناي من مجموعة بن عكنون الى جانب عمار بن سعيد بوليفة الذي اهتم باللهجات والمجموعات الامازيغية وجمع الاشعار القبائلية[3].

توصل هؤلاء الكتاب الى الحديث عن تميز البربر من الناحية الشكلية معتقدين انحدارهم من الاصل الاوروبي ووصل البعض الى الحديث عن تلك الكراهية التي اوجدها الفتح الاسلامي تجاه العرب وسكان السهول، وهذا الطرح جاء بفعل الجهل لهذه الارض وهو ما دفعهم الى تفعيل الجهود بالكشف واستكشاف البلاد والدفع بالتقليل من المعطى الحضاري العربي الاسلامي وان العنصر البربري هو الذي

---

* اسمه الكامل: السعيد بن محمد الشريف بن العربي بن يحي بن الحاج ولد عام 1862 وتوفي 01 جوان 1952 وكان من الاعضاء الناشطين في جمعية العلماء المسلمين وكان من المؤسسين للفكرة القومية الامازيغية الاسلامية: لونيس رابح: دعاة البربرية في مواجهة السلطة، دار المعرفة، الجزائر، 2002، ص22-26

[1] لونيس رابح: مرجع نفسه، ص22-26

[2]لونيس رابح: التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف 1920-1954، ط2، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص 128

[3]Aït Amrane, M. Idir: Mémoire au lycée de Ben-Aknoun, 1945, Ekkr a mm is oumazigh V1, Ed St Denis-bu Paris 8,1924,p27-30

يشكل اغلبية السكان بالمنطقة وان الحضارة الاسلامية لا تمثل اللا قشرة ضعيفة السمك [1] . كانت سياسة فرنسا التمييز بين العرب والبربر ونهج سياسة "فرق تسد" ايمانهم بالتمييز لقابليتها للتطور والتقدم على ضرورة فرنستهم ودمجهم في المجتمع الفرنسي ليصبح مسلمين سطحيا وظاهريا خاصة لتشبثهم بلهجاتهم البربرية [2] على اعتبار ان البربري القبائلي "لأبيكيًا أساسا" وقد حاول الفرنسيون فرضالتنظيم البربري خاصة بمنطقة القبائل على اساس انه تنظيم جمهوري وديموقراطي، فالقرية او تادارت اعتبرت دولة ذات نظام جمهوري تمثل فيها الجماعة التي تمثل السلطة العلياالخاضعة للعرف المقدسفالبربري معروف بروابطه مع الارض وملكيتها الفردية [3] فالفرنسيون لم يجدوا في البربر شعبا قابلا للتطور والتقدم فقط، بل شعبا قابلا للاندماج في المجتمع الفرنسي ولتقبل الحضارة الفرنسية، فالبربري اقرب للاوربيين من العرب [4] فالرهبان الموجودين بالجزائر انذاك امنوا بامكانية بل وبضرورة تنصيرهم او على الاصح ارجاعهم الى النصرانية التي كانوا يعتنقونها حسبما قيل قبل الفتح الاسلامي فالقبائليون اثاروا انتباه اهتمام الفرنسيين اكثر من غيرهم.[5]

المطلب الثاني : تبلور الاسطورة البربرية الى الادماج الكلي

اكتملت عناصر الاسطورة القبلية بين سنتي 1857-1870 وساعم القادة الفرنسيون خاصة العسكريين الدور الكبير في بلورة وتدعيم بالتاليف حول البربر واعتماد نمط "الجماعة" حيث تمنظام العرف بدل الشرع الاسلامي كما قامت بمحاربة العروبية التي رفعها نابليون الثالث[6]وقد وجدت الاسطورة البربرية نموها وسط الصراع العسكري المدني حيث لقيت الدعوة تأييدا كبيرا من الاوساط العلمية والسياسية والدينية الفرنسية حيث وجدت الجهود المبذولة لدراسة الاصول البربرية دعما سياسيا وعسكريا وماليا خاصة بعد سقوط الحكم العسكري[7] اذ انطلقت الافكار الداعية الى تحويل الجزائر الى مصنع للعنصرية البربرية من خلال طرد باقي السكان نحو الصحراء وبالرغم من اندلاع ثورة 1870 التي شكلتجل القبائل البربريةوقودها قد خيبت امال الكثير من المفكرين الفرنسيين ومع حلول عام 1890 بدأت تتلاشى هذه الاسطورة الداعية الى ادماج العنصر البربري الذي كان من المقرر ان يشكل الدعامة

---

[1]عبد الحميد احساين: اصول سياسة فرنسا البربرية الى غاية سنة 1930، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، جامعة محمد الخامس، المغرب نالسنة الجامعية 1986-1987، ص 11

[2]Karim Saïdi: Histoire des Kabyles et de la Kabylie pendant la guerre d'Algérie, 1954-1962,p22pp83-84

[3]Aristide Horace Letourneux Adolphe Hanoteau: La Kabylie et les coutumes kabyles,2eme Ed,Augustin Challamel Editeur,Paris ,1893,pp1-5

[4]عبد الحميد احساين: نفس المرجع السابق، ص 14

[5]عبد الحميد احساين: نفس المرجع السابق، ص 15

[6]De Maxime Ait Kaki: De la Question Berbere au Dilemme Kabyle a l'Aube du XXIE Siecle ,l'Harmattan,Paris 2004 ,p33-36

[7]De Adolphe Hanoteau, Aristide Horace Letourneux: V3 ,1893 ,Op-Cit ,p 168 et suit

الاساسية للسيطرة الفرنسية بالرغم من هذا الفشل فان المفكرين الفرنسين ظلوا مقتنعين بافضلية البربر وبقابليتهم للتطور والاندماج في المجتمع الفرنسي"لتحقيق الوطن الاوروبي الجزائري" قصد اقامة كيان موحد[1].

المطلب الثالث : سياسة الادارة الفرنسية تجاه الساكنة الاثنية بالجزائر

لم تنطلق فرنسا في سياسته البربرية الا مع حلول عام 1857 والى غاية 1870 حيث بدأت في تطبيق هذه السياسة في القبائل الكبرى حيث استندت الى الكتابات عن البربر التي تندرج ضمن الخيار الاستعماري بتضخيم الظاهرة البربرية وعزل عناصرها عن المحيطهم التاريخي وتوظيفها لخدمة المشروع الفرنسي كما اعتمد على الافكار التي روجها لها المفكرون الفرنسيون فحافظت على المؤسسات المحلية الادارية التي يسيرها رؤساء وقواد محليون وقضاة مسلمين محليون لكن ابتداء من سنة 1855 بدات بتغيير هذه السياسة بتفعيل دور "الجماعة " بدل رؤساء العشيرة وتطبيق الاعراف بدل الشرعحيث اعتمدت الادارة الفرنسية على سلطة الجماعة وعلى الامناء الذين اعيد مبدأ انتخابهم بدل تعينهم واسندت لهذه الهيئة مهام ادارية وقضائية في اطار جماعتين: جماعة ادارية وجماعة قضائية هذه الاخيرة كلفت بالفصل في النزاعات والقضايا ذات الطابع المدني والتجاري استنادا الى الاعراف المحلية وليس الشريعة الاسلامية ولو ان اغلب العرف مستمد منها، في الوقت الذي استأثرت الادارة الفرنسية بالقضايا ذات الطابع الجنائي بتطبيق القانون الفرنسي[2] وللوصول الى تكريس العرف القبلي ساعدت الادارة الفرنسية الباحثين في الميدان خاصة الضابط ادولف هانوطو*ولوتورنو Hanoteau et Letourneux الذان الفا كتاب تحت عنوان "القبائل والاعراف القبائلية "خاصة الزوايا ودورها السياسي، ترجم من طرف ابراهيم سعدي[3]غير انه مع قيام النظام المدني في الجزائر الغي العمل بنظام الجماعة والامناء والغيت ايضا المحاكم القضائية العرفية وبمقتضى قرار 29 اوت 1874 اصبحت المنطقة خاضعة لجهاز الاداري وقضائي فرنسي وتمكن بهذه الاجراءات من انهاء مسالة المحاكم الشرعية وقضاة مسلمين لفصل في القضايا العدلية وبالرغم من ذلك، فقد اصر هؤلاء على المحافظة على العرف حيث اعتمد على قضاة الصلح الفرنسيين على الكتابات المتعلقة بالعرف خاصة كتاب Hanoteau et Letourneux الذي اصبح بمثابة المدونة القانونية شبه رسمية [4] ثم اتجه الفرنسيون الى محاربة اركان

---

[1]Aristide Horace Letourneux Adolphe Hanoteau: Op-Cit pp132-134

[2]Remond .M." : L'élargissement des droits politiques des indigènes. Ses conséquences en Kabylie"R.A,1927 pp213-218

*دراسات "هانوتو "و"لوترنو". .Hanoteau et Letourneux: تعتبر دراسة "لوترنو" و"هانوتوا" حول منطقة القبائل واعرافها، من بين أهم وأكبر الدراسات. الكولونيالية التي عرفتها الجزائر فى عهد الاستعمار الفرنسي، والتي تصنف ضمن المشاريع الكبرى. للمشروع الفرنسي، ذلك أن هذه الدراسة قد أنجزت في نهاية. 1868. وجاءت قبل الانتفاضة الكبرى. للقائدين "المقراني" و"الحداد" فى منطقة الوسط الجزائري وبالتحديد منطقة القبائل

[3]Adolphe Hanoteau, Aristide Horace Letourneux: Op-Cit ,p88et suit

[4]عبد الحميد احساين: نفس المرجع السابق، ص 20

المجتمع القبائلي خاصة الزويا والتعليم العربي الاسلامي بالتوازي مع نشر التعليم الفرنسي قصد فرنسة البربر بعد ان عمل اساقفتها على تنصير البربر حيث عمل الاسقف اوكستانثم لافيجري ابتداء من سنة 1867 على مضاعفة الجهد مستغلين الازمات الاقتصادية التي عصفت بالجزائر سنوات 1860-1870 بتأسيس دور الايتام ومدارس كاثوليكية.حيث عبر الكاردينال لافيجري في مؤتمر للتنصير في بلادالقبائل عام 1867 بقوله:«..إن رسالتنا تتمثل في أن ندمج البربر في حضارتنا التي كانت هي حضارة آبائهم، لقد كانوا مسيحين منذ 600 سنة خلت، ينبغي وضع حد لإقامةهولاء البربر في قرآنهم، لابدأن تعطيهم فرنسا الإنجيل، أوترسلهم إلى الصحراء القاحلة بعيداعن العالم المتمدن..».[1]

منيت هذه المحاولات بالفشل حيث رفض سكان القبائل الفرنسة والاندماج واكثر من ذلك رفضوا الاحتلال في حد ذاته مما دفع الادارة الفرنسية الى التخلي عام 1890 عن فكرة الادماج لكن لم يتخلوا عن فكرة العربي والبربري لان الهدف كان محاربة اللغة العربية التي من خلالها يمكن فرنسة القطر ككل فمنع استعمال اللغة العربية في تحرير الاحكاك القضائية وقد ركزت هذه السياسة في منطقة القبائل في حين بقي الاوراس خارج مجال هذه السياسة !بالرغم انه كان ناطقا بالبربريةرغم ان الاحتلال كان قد عمل على اذكاء الطابع الجهوي في الجزائر[2] البعض اعادها الى تلك السياسة العربية التي انتهجتها فرنسا في عهد نابليون الثالث بتاريخ 20 جوان 1865 فقد حاول Maurice warniers عام 1865 اعطاء تفسير هذا الفشل باستعمال مصطلح المكاتب العربية وهي دليل على محاولة تكريس القومية العربية وقد حاول ايضا georges serdain تفسير ذلك من خلال انتقد قرار 13 ديسمبر 1866 الذي فرض على المسلمين التقاضي امام قضاة فرنسيين كحق قضائي وهو محاولة لخلق التمييز بين جنس واحد وهو ما سبب ثورة 1879[3] وقد اكدEmileMouskouriعام 1877 على ان فرنسا عربت "الاوراس" حيث فرضت قضاة مسلمين وطبقت الشرع واللغة العربية، كما تاسف Marcel Mourain بدوره على سياسة فرنسا التي عربت الاوراس والقبائل الصغرى عن طريق خلط الاجناس او ايجاد م اطلق عليه بالبربرفيل او بروبربر Berberphilie[4] وقد لعب فرنسيوا الجزائر دورا كبيرا في الترويج للاسطورة البربرية بالمغرب ومن هؤلاء: هنري برونو وبول مارتي وهنري سيمونالى جانب بعض الجزائريين الذين ساهموا في خلق التوجه البربري في المغرب على غرار القبطان سعيد كنون ومحمد نهليل[5].

[1]René Pottier: Le Cardinal Lavigerie: apôtre et civilisateu,les publication Techniques et artistiques ,Paris,1947,pp 181-182

[2]Patricia M. E. Lorcin: Histoire de Kabyles, arabes, français: identités coloniales,tr Loic Thommeret,Pulim / presses Universitaire de Limoges, France2004 p207,p301

[3]Jean Baptiste Duvergier: Lois, Décrets, Ordonnances, ….. Op-cit ,pp45-46

[4]Maxime Ait Kaki: De la Question Berbere au Dilemme Kabyle a l'aube du XXIE Siecle l'Harmattan Paris 2004 ,pp29-32

[5]عبد الحميد احساين: نفس المرجع السابق، ص –ص 29-33

الخاتمة

اعتقدت قوات الاحتلال أن طرد الإدارة السابقة سيمكن الأجهزة الإدارية الفرنسية من تجسيد المشروع الفرنسي المتمثل في نهب الخزينة لتغطية العجز في الموازنة الفرنسية وإنهاء وجود مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة والتقليدية وتحقيق الأمجاد القومية الفرنسية، وتكريس الربط القانوني الإداري ، إلا ان اصطدام الإرادة الاستعمارية بالواقع اثبت صعوبة البقاء في الجزائر بمعزل عن القوة العسكرية التي يمثلها الضباط والمكاتب العربية .هذه الأخيرة دخلت في نزاع دائم مع المستوطنين والأهالي، فالفئة الاولى رفضت وجود العنصر العربي كوجود مادي ومعنوي وطالبوا بإبادته تمهيدا لإنشاء بلد جديد بجنسية جديدة وهوية جديدة ، ومع تولي نابليون الثالث السلطة وطرحه لفكرته المتعلقة بالجنسية العربية للجزائر او ما عرف بمصطلح المملكة العربية أدت إلى احتدام الصراع الذي بلغ حد التآمر على فرنسا خلال الحرب السبعينية الفرنسية البروسية التي قضت على أحلام الجزائريين في الاعتراف بجنسيتهم وآدت غالى ظهور النظام المدني وسلطته القهرية المتمثلة في قانون الأهالي رمز العنصرية الكلونيالية.

فالمتتبع لتطور التنظيمين الإداري والاقتصادي وحتى المالي الفرنسي للجزائر يكتشف حقيقتين هامتين: الأولى أن النظام الإداري القديم ظل قائما سواء العرفي الشعبي القبلي كالجماعة والأمينة او الرسمي القانوني الإداري كنظام المقاطعات الثلاثة والمكاتب العربية والقوات غير النظامية إلى جانب النظام القضائي الذي اعتمد على الازدواجية. الحقيقة الثانية أن سياسة الإلحاق الإداري وتطبيق النمط الفرنسي في الإدارة ساهم كثيرا في إجهاض مشروع الانفصال الذي رفعه الكولون منذ تولي بيجو حكم الجزائر وظلت الجزائر رغم الاستقلالية المالية تابعة لفرنسا وشكلت عبأ ثقيل عليها لكنه في المقابل كرس سياسة الاستغلال المجحف للثروات الباطنية والظاهرية اثر فشل عمليات الانفصال المتتابعة.

كان القضاء على المشروع الفرنسي الاستيطاني هو الهدف الأساسي لتحقيق الانتصار الأخير وهو إنهاء الوجود الاستعماري كمشروع رفعته المقاومات منذ 1830، ومن هنا أيضا فقد كان تحقيق هذا الانتصار يقوم على أساس إضعاف التمدد الاستيطاني، الأمر الذي ساعد على تثبيت الأهلي الجزائري على أرضه. ، لكن في الواقع شكل دليلا اخر على مرحلة احتضار المشروع الاستيطاني .ومن هنا أيضا تظهر أهمية الدور الذي اضطلع به المجتمع بهويته العربية السلامية في إنقاذ مقومات الهوية التي كانت معرضة للإتلاف بواسطة قانون الحالة المدنية . فقد أدت الهجمة الصليبية الرأسمالية الاستيطانية إلى ظهور الطبقة المتسلطة من أعداء الداخل ، ولم يكن هناك من أمل لتحويل التيار إلا بظهور قوة يمكن لها مجابهة القوى الجديدة المحلية والفرنسية ، هذه القوة تمثلت في الثورات الشعبية التي مارست دورها

التاريخي ومسؤولياتها القومية والدينية ، في إفشال مشروع خلق جنسية جديدة . وهو ما يمكن إبرازه من خلال بعض النتائج المتوصل إليها :

اولا: ان الجزائر بأرضها وبشعبها مستغلة من قبل تلك القوى الاستيطانية التي عملت على تحويل تيار الاستسلام إلى تيار المقاومة التي بدورها تحولت رغم اعتمادها على الأصولية الدينية بفعل الاستغلال المجحف إلى تيار شعبي أصولي قاد مواجهة شاملة لإجهاض المشروع الفرنسي الذي كان يهدف إلى تأسيس مستعمرة خاصة لتعويض ما فقدته فرنسا في أمريكا وآسيا من مستعمرات وحل مشاكل فرنسا خارج نطاق القارة الأوربية .

ثانيا: ان القضاء على مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة والتقليدية وإحلال محلها نظم إدارية واقتصادية كان الهدف منها مصادرة الثروة لبناء اقتصاد فرنسي وتجديده وخلخلة بنية المجتمع بواسطة ضرب الأساس المادي الذي تقوم عليه وحدة المجتمع وهو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وإضفاء الصبغة القانونية على الاستعمار والسماح بظهور مفاهيم جديدة على غرار العمران الأوربي والدوار والملكية الفردية وعقود ملكية موثقة ونظام الحالة المدنية بتلقيب الجزائري بلقب واسم كأساس لتبليغ الرسالة الحضارية للجزائريين!

ثالثا: إعطاء الظاهرة الاستعمارية نوعا من الشرعية المحلية والدولية بقبول الهجرات الأوربية في الجزائر كشكل من أشكال الهجرات البشرية الطبيعية لا كاستعمار، بخلق تنمية رأسمالية او مكملة لرأسمالية الوطن الأم عن طريق خلق مشاريع ومؤسسات إنتاجية وأسواق وتجنيد الأيدي العاملة المحلية في إطار التشغيل الشامل. فسياسة التعمير والاستيطان حملت معنى جيد فمد شبكة الطرقات من سكك الحديد والطرق المعبدة له معنى اقتصادي وهو السرعة في الوصول إلى الثروات والسرعة في التصدير ، فالاستفادة من المناخ الجزائري الحار يعتبر عامل أساسي لزراعة المنتجات الصناعية النقدية كغرس قصب السكر والقطن وتصديره إلى فرنسا بدل القمح وبقية الحبوب حيث ستشهد مناطق إنتاج الحبوب تحولا يجعل من البلد مجهولا بالنسبة للكثيرين .[1]فازدهرت مدينة مرسيليا وأصبحت تزخر بتجارة المنتجات القادمة من وراء البحر وأموال متدفقة عليها من المستعمرة الجزائر. ومع تطور الصراع الجزائري الفرنسي اجتماعيا بدأت نظرية الأرض المحروقة ونظرية الإشراف المباشر على شؤون الجزائريين تظهر وتتكرس،

[1] M'Hamed Boukhobza : L'agro-pastoralisme traditionnel en Algérie: de l'ordre tribal au désordre colonial Office des publications universitaires, Alger , 1982 ,p116

كما قسمت الجزائر إلى أراضي خاضعة للحكم المدني وأراضي تتبع الحكم المختلط وأراضي تخضع للحكم العسكري المباشر وفي هذه الأخيرة تكرس مفهوم التهجير الاستيطاني.

رابعا: خلال الواحد والأربعون سنة من الوجود الفرنسي (1830-1871تجسدت الإرادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدى السلطة الفرنسية في خلق حالة جديدة داخل البلد المختلف عقائديا وجغرافيا وبشريا . فتسببت في أزمة محلية حقيقية اتصفت بالعموم والديمومة نتيجة التغير الجذري والمفاجئ الذي عاشته الجزائر إدارة وشعب، فهذا التغيير تجسد في إشباع فرنسا لرغبتها العنصرية بإبادة نصف سكان الجزائر بأسلوب جديد من إدارة البلاد كملكية خاصة شاغرة بمجموعة من الإجراءات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية لم يعهدها الفرد الجزائري حيث برزت إلى الوجود مجموعة من المعطيات :

- كانت أبعاد الإدارة الاستعمارية في الجزائر أكثر وقعا وأثرا على الشعب الجزائري حيث قضت على نمط المعيشة والإدارة وتواصلت التأثيرات لما بعد الاستقلال .

- تعتبر سياسة الاستيطان الإداري اخطر السياسات الاستعمارية المطبقة في جميع المستعمرات نظرا لانعكاساتها المباشرة على الأهالي وقد تجسد هذا الاستيطان في الميدان الاجتماعي العمراني الإنساني الاقتصادي

- كان تطبيق الاستيطان الإداري والاقتصادي المؤسساتي السبب الرئيس في حدوث الأزمات الديموغرافية التي كادت أن تؤدي إلى انقراض الجنس الجزائري

- تعرض المحيط البيئي والعمراني الجزائري إلى التحطيم، سواء الغطاء النباتي او المائي الهيدروغرافي، والعمران العربي الإسلامي التركي وأحلت محله العمران الفرنسي في إطار فرنسة المحيط ومعادلة دمج الجزائر ككل في فرنسا لا كجزء من الإمبراطورية الاستعمارية.

- إن الكوارث الاجتماعية والتبعات السياسية ساهمت في تأخر فكرة الجزائر الوطن فسياسة التفكيك الاجتماعي التي انتهجها نابليون الثالث 1851-1858 وأعقبها بإصدار السناتوس كونسلت 1863 والتي كانت اخطر السياسات على الإطلاق، كرست مبدأ التفتيت للعقار القبلي لفائدة الاستعمار الرأسمالي وما أعقبه من تفتيت القبيلة والأسرة التقليدية وهذه السياسة ستجد دعما أكثر في ظل الحكم المدني الذي سينصب بكيفية قانونية لهذا التفكيك في 30 جوان 1876 ومنح هذا النظام للجزائر هوية استيطانية من خلال تحقيق جملة من الأهداف:

– أن تكون الجزائر مصدر لتزويد الإدارة الاستعمارية بالموظفين والكفاءات الفنية وتمويل الصناعة الفرنسية بالمواد الأولية.

– خلق مجموعة أوربية تكون الدعامة الأساسية للوجود الاقتصادي الرأسمالي تجاه أي حركة مناهضة للاستعمار والاستقلال الفعلي وهو ما تعانيه الجزائر اليوم.

– أن تكون الجزائر مركز لتطبيق القوانين والسهر على تطورها فدور القوانين الفرنسية كانت تحويل القبائل إلى دواوير خاصة قانون 19 ديسمبر 1870 عبر استخدام المكاتب العربية لتعميم عملية إنشاء الدواوير، وتطوير الاستيطان من خلال تطوير شروط حياة المستوطنين وتشكيل مخزون من الأراضي العمومية ثم الانتقال من الدواوير إلى البلديات المختلطة بموجب مرسوم 26 افريل 1865 على حد قول محمد بوخبزة [2] ومن البلديات المختلطة إلى بلديات فرنسية الهوية جزائرية الهيكل.

[2] M'Hamed Boukhobza Op-Cit ,p147

بيبليوغرافيا

اولا/ المصادر

- أ/المصادر باللغة العربية

1. احمد توفيق المدني: هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع الجزائر 2001

2. أليكس دوطو كفيل: نصوص عنالجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: ابراهيم صحرواي، ط2007، ديوان المطبوعات الجامعيةالجزائر

3. الامير محمد عبد القادر الجزائري: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر تعليق ممدوح حقي، دار النهضة، بيروت، 1964

4. أندري بريتان، أندري نوشي دايف لاكونست: الجزائريين الماضي والحاضر، ترجمة: اسطمبولي رابح، منصف عاشور ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

5. بارنك افنيو، جون بلا نشاش: حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة: بن دواد سلامة، ج1، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013

6. بفايفر سميون: لمحة تاريخية عن الجزائر، (مذكرات سميون بفايفر)، تقديم وتعريب أبو العيد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيعّ ، الجزائر 1984.

7. بيرو.أ.م: غزو الجزائر او حكاية حملة افريقيا، تر، ليلى بن عرعار، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2014

8. بيفايفر سيمون: مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر ابوالعيد دود، دار هومة، الجزائر، 2009

9. الحاج أحمد الشريف الزهار: مذكرات نقيب أشراف الجزائر 1754-1830، تحقيق ونشر أحمد توفيق المدني الجزائري، 1974

10. خوجة حمدان بن علي افندي الجزائري: وصف رحلة من الجزائر العاصمة إلى قسنطينة عبر الجبال عام 1832"، ترجمة وتقديم د. عميراوي حميدة، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، جانفي 2000

11. خوجة حمدان، المرآة، تر: الزبيري محمد العربي: الجزائر، 1975

12. دوفال ألبير: الرايس حميدو، تعريب محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للطباعة الجزائر

13. شارلز ووليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816، 1824 تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1981

14. الصديق محمد صالح: الجزائر بلد التحدي والصمود، موفم للنشر، الجزائر، 2009

15. عباس فرحات: ليل الاستعمار، منشوراتالمؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الرويبة، 2010

16. كوران ارجنمت: السياسة ا لعثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس1970

17. مهساس احمد: الحقائق الاستعمارية والمقاومة، ط1، دار المعرفة، الجزائر،، 2007

18. مورو محمد: الجزائر تعود الى محمد، المختار الإسلامي، القاهرة، 1992

19. –هانويش فون مالستان: ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا – ترجمة أبو العيد وودر، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

ب/المصادر باللغة الفرنسية

Les sources

Archives

Archives Ministere de la guerre Vincenne

1. A.M.G GR1H4/Dossier N°1: préparatifs et rapport sur les forces militaire francaise
2. A.M.G GR: H1000: rapport au roi sur Alger 14 Octobre 1827
3. A.M.GGR 1H4 /Dossier N°1-3 rapport du Général d'Uzer 10 Août 1830
4. A.M.GGRGR1H28-1,92-1: administration civil en Algérie
5. A.M.GGR1H4,VI2712 /9^{E}4: Dossier N° 1et 2 ,Rapports et correspondances
6. A.N.F65AQA 171rapport du Conseil d'Administrationa l'Assemblé généraledu Novembre 1870
7. 1H2correspondances des Affaires Etrangère avec les consules de France a Tunis ,Rapport Huder Tunis 5 juillet 1831.
8. 1H4 dossier 6, sous dossier 1et 2 correspondances Alger- France , France – Alger oct-Dec 1830
9. 1H5 dossier N° 6et7 sous dossier N°1et 22 correspondances entreAlger et la france
10. 1H6 dossier N°1et 2 sous dossier: correspondances des Affaires Etrangère avec les consules de France a Tunis,Rapport Huder Tunis 5 juillet 1831.
11. 1H7dossier N°1et 3sous dossier N° 1: correspondances en France 1831
12. 1H9dossierN° 1-2 correspondances
13. A.M.G ,H235: PapiersDe Bourmont
14. A.M.G: H1000: rapport au roi sur Alger 14 Octobre 1827
15. A.M.G ,H235: PapiersDe Bourmont
16. F80/525, procès-verbal de séance du conseil de gouvernement à Alger,7 février 1866.
17. HI 226: Rapport Rousseau sur le système monétaire de Constantine, 29 septembre1838

18. HI 228: Renseignement sur l'organisation administrative du Beylik de Constantineavant la prise de Constantine, rédigé en 1840.

19. GGA 1 KK/504: Colonisation (1851/1880)

Archives Nationale de France

1. A.N.F65AQA 171rapport du Conseil d'Administrationa l'Assemblé généraledu Novembre 1870

2. A.N.F 65 AQA 171 Rapport du Conseil d'Administrationa L'Assemblé Générale du 30 Novembre 1871

3. A.N.F 65 Rapport du Conseil d'Administration a l'Assemble Générale du 26 novembre 1867

4. ANF65 AQA 171 rapport du Conseil d'Administrationa l'Assemblé Générale du 26-27 Novembre 1866 et 1867

5. A.N.F 65 AQA 171 Rapport duConseil d'Administration a l'Assemblé Générale du 28Nov 1875

6. A.N.F 65 AQA 171 Rapport du Conseil d'Administrationa L'Assemblé Générale du 30 Novembre 1871

7. A.N.F 65 AQA 171 Statut de la Banque d'Algérie

8. A.N.F 65 Rapport du Conseil d'Administration a l'Assemble Générale du 26 novembre 1867

9. ANF65 AQA 171 rapport du C.A a l'AG du 26-27 Novembre 1866 et 1867

10. ANF 65 AQA171Bilans Annuels de la B.A

11. ANF 65 AQA171Bilans Annuels de la B.A

12. A.N.F 65AQA 171 ,sur laLoi du 26 Mars 1872 Art 2

Archives d'etat de Geneve

1. AEG AP 68.17.3 Lettre du Directeur de la Cie.Genevoiseau gouvernemet Français

2. AEG AP 68.4.1 7eme Rapport du Conseil d'Administration du Mars 1959

3. AEG AP 68.4.1 rapport du Conseil d'Administration du Mars 1859

4. AEG AP 68.4211^{eme}Rapport de Conseil d'Administration,Mars 1862 ,

5. AEG AP 68.15.1 Fol 248-274 Rapport du 30 Decembre 1854

6. AEG AP 68.15.2 Fol 69-82 du 18 mai 1857 Notes sur les rapports de la compagnie de setif avec les populations arabes

7. AEG AP 68.15.2 Fol 69-82 du 18 mai 1857 Notes sur les rapports de la compagnie de Sétif avec les populations arabes

8. AEG AP 68.4.1 7eme Rapport du Conseil d'Administrationdu Mars 1959

9. AEG AP 68.4.2 ,18 eme Rapport Conseil d'Administrationfeverie 1869 ,

10. AEG, AP68.4.1,7eme Rapport Conseil d'Administration,Mars 1851 in l'archives de la compagnie genevoise a Genève

Archives diplomatiques de Nantes

1. CADN: 3MD/127 , la France et M^{ed} Ali

2. CADN: 4.2MD /1.311Correspondance consulaires

Centre d'Archives Aix en provaince Archives nationales d'outre-mer

1. C.A.O .M /ALG/ GGA 3F 52« Rapport sur les types de propriété à délivrer en exécution du sénatus-consulte »

2. C.A.O.M 93302/135et C.A.O .M 93302/147 Randon.: à l'Empereur; Rapport concernant l'exécution du Sénatus Consulte du 22 avril 1863. Délimitation et répartition du territoire de la tribu des Issers-El-Djedian.Le 27 octobre 1866. B.O.G.G.A. année 1867

3. C.A.O.M: 80S 124, Conseil .d'Administration Rapportdu 9 Mars 1871

4. C.A.O.M: 80S 124, Conseil d'Administration, Rapport du 30 Novembre 1870

5. C.A.O.M: 80S 125 PV de la Assemblé Générale du27Nov 1876

6. C.A.O.M: GGA 5 L 1-8 Création de centres de colonisation au Département d'Alger 1858

7. C.A.O.M: GGA1E15Correspondance avec les Arabes (1831/1832) (consulté le 21 mai 2015 ,18MIOM/14): « Lettres adressées au général Berthezène: de Mahieddine ben Sid Ali ben Mbarek, agha »

8. C.A.O.M: serie M ,S serie 1Met 2M: colonisation d'état

9. C.A.O.M, GGA: 69K7, Rapport mensuel du Bureauarabe du sercle de Setif octobre 1858

10. C.A.O.M. carton 2 M 69, Commission des centres, procés verbaux de la seance du 3juin 1872

11. C.A.O.M.: 805 124 Conseil d'Administrationdu 3 Mai 1873

12. C.A.O.M.80 S 5P.V de l'Assemblé Générale du 30 Novembre 1872

13. C.O.A.M: F80, A.E.F Algérie Laisse 1674 Rapport Politique Militaire et Administratifsur la Régence d'Alger

14. C.O.A.M53J/7, rapport annuel du 1er janvier 1862,. 53J/5, rapport trimestriel du 1er avril 1858

15. C.O.A.M93301/1et 7Communes mixtes d'Algérie

16. C.O.A.MGGA 1 II/275: Achour et zekkat (1858/1888), États récapitulatifs et comparatifs

17. C.O.A.MGGA 1M 1-6: Sénatus consulte 1863/1944 ,

18. C.O.A.MGGA 5 L 1-8Création de centres de colonisation au Département d'Alger 1858

19. C.O.A.M: sous-série L, 1-7, Colonisation1832/1942

20. CA.O.M: 80S122 C.A du 18 – 07- 1863

21. C A.O.M: 80S 125 CA 14 Mai 1875

22. CA.O.M: 80S 415 lettres de Villiers au Gouvernement Général date de 04-10- 1870

23. CA.O.M: 80S 5Assemblé Générale.du 26-11- 1864

24. C.A.O.M: 80 S5 PV de L'Assemblé Général du 28 NOV 1857

25. C.A.O.M: 80S 121 Conseil d'Administrationdu 2 janvier 1854

26. C.A.O.M: 80S 121 Conseil d'Administrationdu 24 Octobre 1857

27. C.A.O.M.: 80S 122 Conseil d'Administrationdu 04 -08 – 1859

28. C.A.O.M.: 80S 122 Conseil d'Administrationdu 1-11-1860

29. C .A.O.M: 80S 122Conseil d'Administrationdu 1septembre 1860

30. C.A.O.M: 80S122 Conseil d'Administrationdu 18 – 07- 1863

31. C.A.O.M.: 80S 122 Conseil d'Administrationdu 14 -09 – 1863

32. C .A.O.M: 80S 122 Rapport de Conseil d'Administrationde la Societe Générale d'Algérie a l'Assemble Générale du 6 Avril 1868

33. C.A.O.M.: 80S 123 Conseil d'Administrationdu 21 février 1865

34. C.A.O.M: 80S 123 Conseil d'Administrationdu16 Nov 1866

35. C.A.O.M.: 80S 123 Rapport du Conseil d'Administrationdu 17 Octobre1866 et Rapport du Conseil d'Administrationde 27 Ooctobre 1868

36. CA.O.M: 80S 123 C.A du 21 -02 – 1865 Note adressé au ministère des Finances

37. C .A.O.M: 80S 124 Traité du 26 -10- 1870 entre la Banque d'Algérie et l'Etat

38. C.A.O.M: 80S 124 Conseil d'Administrationdu 18- 09- 1874

39. C.A.O.M.: 80S 124 art 2 du traité du 26 -10- 1870 entre la Banque d'Algérie et l'Etat

40. C.A.O.M.: 80S 125 Conseil d'Administration1 Aout 1875 مراسلة مديربنك الجزائر المؤرخة في 15 اوت 1875

41. C.A.O.M.: 80S 125 Conseil d'Administration14 Mai 1875

42. C.A.O.M.: 80S 125 PV de l'Assemblé généraledu27Nov 1876

43. C.A.O.M.: 80S 125, Conseil d'Administrationdu 22 Mars 1877

44. C.A.O.M.: 80S 125Conseil d'Administrationdu 14 -08- 1878

45. C.A.O.M: 80S 125 Conseil d'Administration du 1 Mai 1875

46. C.A.O.M.: 80S 125 Conseil d'Administration du 14 Mai 1875

47. C.A.O.M: F80/1703: Gouvernement général de l'Algérie

48. C.A.O.M GGA: 6 L 1,192. Projets de colonisation présentés par des particuliers 1833

49. C.A.O.M: F80. 1343 le 3eme convoi était arrivé en Algérie le 6 Novembre 1848

50. C.A.O.M: 5 L, 20-22 L - Création de centres de colonisation 1847

51. -C.A.O.M: Arch. Nat, F80/1805, note au ministère del'Algérie et des Colonies, 1er septembre 1858

52. C.A.O.M: Arch. nat, C/41, fonds de carte, liste des tribus

53. C.A.O.M: CartonB 34, 127Banque d'Algérie

54. C.A.O.M: F80/1706, Organisation et fonctionnement

55. C.A.O.M: , F80/1805, note au ministère de l'Algérie et des Colonies, 1er septembre 1858.

56. C.A.O.M: F80/2041: Commission de la constitution de l'Algérie, Procès-verbaux

57. C.A.O.M.: HI 228: Renseignement sur l'organisation administrative du Beylik de Constantine avant la prise de Constantine, rédigé en 1840, sans nom d'auteur

58. C.A.O.M. carton F80 1799, article extrait de la gazette du midi 20 Aout 1834

59. C.A.O.M.: Conseil .d'Administrationdu 1-11-186080. 122 Alger 1859

60. C.A.O.M.: 80 S5 PV de l'Assemblé généraledu 28 NOV 1857

61. C.A.O.M.: 80 S convention du 23 octobre 1863 entre Banque d'Algérie et Banque de France Art N°1

62. C.O.A .M: 3L25, 26, Société générale: Compte-rendu a l'AG de Actionnaire du 2février 1869 année 1868 Bruxelles, 1969,

63. C.O.A .M: 3L25, Compte rendus de la banque

64. C.A.O.M: 80S 415 lettres de Villiers au Gouvernement Général date de 04-10- 1870

65. C.A.O.M: 80S 415 lettres du Préfet Warnier au Gouvernement Général date de 23-09- 1870

66. C.A.O.M: Carton B 34 ,127Traité du 24 – 02 – 1874 entre la Banque d'Algérie et l'Etat français

67. C.A.O.M.: 80S Conseil d'Administration Générale de la Banque de Francedu 22 -10- 1863

68. C.A.O.M: 80S122 Conseil d'Administrationdu 23 -10- 1863

69. C.A.O.M: 11 L -Villages arabes 1845 etANOM GGA 11 L 1-2

70. C.A.O.M: M/63 et 2N/56FondsColonisation et propriété indigène,du gouvernement général,Le fonds originel du sénatus-consulte

71. C.A.O.M /F 80 1678 et 1679, « Note sur l'administration des indigènes musulmans en territoire civil », adressée en 1861 à la Direction générale des services civils, par courrier personnel au maréchal Randon, le 18 avril 1864.

Revues et journaux Officiel

1-Akhbardu 17 septembre 1870

2-Akhbar du 8 juin 1869 et 17 sept 1870 , rapport de la Banque d'.Algérie

3-Le Moniteur Algerien Journal officiel de la coloniedu 1 – 11 – 1863

4-Moniteur Algérien N°86 du 14 Septembre 1833

5-Moniteur algérien..N° 532-880, Année 13,25 octobre 1844

6-Moniteur Algérien ,5 Mars 1852

7-Moniteur AlgérienN° 349December .1838

8-le moniteur du 08 juin 1869 sur lerapport de la Banque d'Algérie

9-GGA: Bulletin judiciaire de l'Algerie: doctrine, jurisprudence, législation,T6, 6eme Revue Bimensuelle,typograhie Adolphe jourdan ,Alger 1882,

10- RF: Journal officiel de la République française, 1870 à 1873-1880

OuvragesOfficiel

1. Annales du parlement français session de 1844, « Rapport du général Delort », Tome 5, Librairie de Firmin Didot Freres, Paris 1844

2. Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Volume 11Imprimerie typographique et lithographique Bouyer, Alger 1872

3. Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Volume 13Imprimerie typographique et lithographique Bouyer, Alger 1874

4. Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Volume 15Imprimerie typographique et lithographique Bouyer, Alger 1876

5. Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Volume 03Imprimerie typographique et lithographique Bouyer, Alger 1863

6. Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Volume 12Imprimerie typographique et lithographique Bouyer, Alger 1873

7. Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Volume 04Imprimerie typographique et lithographique Bouyer, Alger 1865

8. Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Volume 14Imprimerie typographique et lithographique Bouyer, Alger 1875

9. Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Volume 7,Imprimerie typographique et lithographique Bouyer ,Alger 1868

10. Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Volume 01, Imprimerie typographique et lithographique Bouyer, Alger 1862

11. Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Volume 10Imprimerie typographique et lithographique Bouyer, Alger 1871

12. Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Volume 02Imprimerie typographique et lithographique Bouyer, Alger 1862

13. Bulletin des lois de la Republique et de l'Empire Francais..Bulettin N° 257. Volume 11 ,Volume 1851 ;Volume 1855 , Impremerie Imperiale ,Paris , 1855

14. GGA, Bulletin officiel de l'Algérie et des colonies: contenant lesactes officiel relatifes a l'Algérie et aux colonies, Volume 2, N°14 et 55 ,Imprimerie Impériale ,Paris 1860

15. GGA, Bulletin officiel de l'Algérie et des colonies: contenant lesactes officiel relatifes a l'Algérie et aux colonies, Volume 1, N°1 et 13 ,Imprimerie Impériale ,Paris 1858

16. RF-Procès-verbaux et rapports de laCommission D'Afrique, ordonnance du roi du 12 Décembre 1833, Impemerie royale, Paris ,1834.

17. GFAdministration des Douanes: tableau Général du commerce de la France avec ses colonies et les puissances etrangeres 1843 ,Impremerie Royale Paris ,1844 ,

18. GF Procés Verbaux des seances du conseil superieur d'Enquête: "La banques et Institutions de crédit" Enquête sur le commerce et la navigation de l'Algérie: Mars-avril, 1863, TypographieBastide, Paris ,1863,

19. Dalloz Ainé: Recueil critique de jurisprudence et de législation et de doctrine , Bureaude jurisprudence générale ,Paris ,1870 ,

20. Daloz M.D: Jurisprudence générale: Répertoire méthodique et alphabétique de législationde doctrine et de Jurisprudence, Tome 34 ,2eme partie, Bureau de la Jurisprudence générale, Paris ,1869.

21. Duvergier Jean Baptiste : Collection complète des lois, décrets et avis du conseil d'Etats, Volumes 45 à 46 Directeur de l'Administration, Paris ,1845

22. Duvergier Jean Baptiste: Collection complète des lois, décrets d'intérêt général, traités ..., Volume 31 Directeur de l'Administration, Paris, 1838

23. Duvergier Jean Baptiste: Collection complète des lois, décrets Ordonnances Règlements, d'intérêt général, Volumes 69 à 70, Directeur de l'Administration,Paris, 1869

24. Duvergier Jean Baptiste: Collection complète des lois, décrets d'intérêt général, traités, Volume 72, Directeur de l'Administration, Paris1872

25. Duvergier Jean Baptiste: Collection complete des lois, décrets , ordonnanaces, reglements ,volume 43 Directeur de l'Administration , Paris 1843

26. Duvergier Jean Baptiste: Collection complète des lois, décrets, ordonnances, réglements, et avis du Conseild'etat Volume75, Directeur de l'Administration, Paris1875,

27. Duvergier .J.B: Collection complète des lois, décrets d'intérêt général, traités ..., Volume 71, Administration Editeur, Paris ,1871

28. Duvergier J.B: Collection complète des lois, décrets d'intérêe général, traités ..., Volume, 61, directeur de l'AdministrationParis ,1861

29. DuvergierJean Baptiste: Collection complète des lois, décrets d'intérêt général, traités ..., Volume 74, Directeur de l'Administration, Paris1874,

30. DuvergierJean Baptiste: Collection complète des lois, décrets d'intérêt général, traités ..., Volume58, Impremerie de pommeret et Moreau, Paris , 1858

31. Duvergier Jean Baptiste: Collection complète des lois, décrets, ordonnances, règlements ..., Volume 48, Directeur de l'Administration, Paris1848

32. Duvergier Jean Baptiste, Ed Gonjon, Marcel Demonts, Custave Lange,Lucien Bocquet: Collection complète des lois, décrets d'intérét général ..., Volumes 63 et 64 Directeur de l'Administration ,Paris 1863,

33. Charles Louis Pinson de Ménerville Dictionnaire de la législation algérienne, code annoté et manuel raisonné des lois,Pendant les année ,premier supplément ,Manuel , des lois ,ordonnances ,décrets ,décisions et arrêtés pendant les années 1853-1854-1855,, ,Madame philippe Librairie EditionAlger,1867

34. Charles Louis Pinson de Ménerville Dictionnaire de la législation algérienne, code annoté et manuel raisonné des lois, ,ordonnances ,décrets ,décisions et arrêtés 1830-1860,,1er Volume ,2eme Ed,Bastide Librairie Edition 1867

35. Charles Louis Pinson de Ménerville: Dictionnaire de la législation algérienne: 1860-1866, code annoté et manuel raisonné, des lois, ordonnances ,décrets ,décisions et arrêtés 2emevolume ,Alger Adolph jourdan ,1872,

36. Charles Louis Pinson de Ménerville Dictionnaire de la législation algérienne, code annoté et manuel raisonné des lois ,ordonnances ,décrets ,décisions et arrêtés, 1866-1872,3eme VolumAdolph jourdanAlger,1881

37. Corps du droit français, ou Recueil complet des lois, décrets, Volume9, Imprimerie et Librairie général jurisprudence, Paris 1846

38. EmileLarcher etGeorges Rectenwald: traite élémentaire de législation algérienne. L'Algérie: organisation politique et Administrative, Tome1, 3emEd ,librairie Arthur Rousseau Paris ,1923,

39. Emile Larcher et georges Rectenwald: Traité élémentaire de législation algérienne. L'Algérie: organisation politique et Administrative,Tome 23emEd librairie Arthur Rousseau, Paris,1923

40. Émile Larcher, georges Rectenwald: Traité élémentaire de législation algérienne, Tome3, la justice –les Personnes ,3emEd Impr. Arthur Rousseau,Paris ,1923

41. Edouard Sautayra: Législation de l'Algérie: lois, ordonnances, décrets et arrêtés par ordre alphabétique, MaisonneuveEditeur, Paris , 1878

42. Sautayra Édouard: Législation de l'Algérie: lois, ordonnances, décrets et arrêtés avec notices et 2 tables، analytique et chronologique, 2eme Volume,2e Ed, Maisonneuve LibrairieEd, Paris ,1884

43. Sautayra Édouard: Législation de l'Algérie: lois, ordonnances, décrets et arrêtés avec notices et 2 tables،analytique et chronologique ,1er Volume , 2e Ed ,Maisonneuve LibrairieEd ,Paris ,1883

44. Gouvernement d'Algérie: statistique et documents 1863 ''la propriété Arabe1863'', ImpremerieImpiriale, Paris 1863

45. Gouvernement generale civil de l'Algerie: statistiques générale de l'Algerie, année 1867-1872 ,Impremerie Nationale ,Paris , (sd)

46. G.G.A: Délégations financièresAlgérienne 1920 .05N°3' M.Lisbonne .Séance du 18 juin 1920

47. GGA: Délégation financières algérienne –Délégation des Non Colons ,9eme seance samedi 06 juin 1936N° 3, 1936/05, imprimerieSolal, Alger1936

48. GGA: recueil des actes du Gouvernement de l'Algérie: 1830/54, Imprimerie du Gouvernement, Alger ,1856

49. G.G.A: Recueil des Actes du gouvernement de l'Algérie 1830-1854 , Imprimerie de GouvernementAlger 1856

50. GGA: Bulletin de l'Office du gouvernement général de l'Algérie, Volume 8 , 1902

51. GGA: Délégation financières algérienne –Délégation des Non Colons ,9eme seance samedi 06 juin 1936N° 3 , 1936/05 ,imprimerie Solal , Alger1936

52. GGA: Tableau Général des communes de l'Algérie – colonisation – sénatus consulte – justice, situation au 7 Mars 1926, imprimerieAdministrative, EmilePrister, Alger 1927

53. GGA: Tableau Générale des communes de l'Algérie, colonisation – sénatus consulte justice, Pierre Bordes« situation Au 7 mars 1926 », Impremerie administration Emil Prister, Alger 1927

54. GGA: Hydraulique, Agricole, Etudes sur l'Aménagement et l'Utilisation des Eaux en Algérie, Imprimerie administrative Gojosso et C ie, Alger1883

55. GGA: Congrés des agriculteures d'Algérie «Alimentation des indigènes de l'Algérie »,:impr. de Baconnier frères,Alger 1937,

56. GGA: Bulletin officiel des actes du gouvernement,N°503, Vols 17 à 18,Imprimerie du guvernement ,Alger1857

57. GGA: Enquête sur le commerce et la navigationde l'Algérie .Mars .Avril.Typographie Bastide, Alger, 1863

58. GGA: Recueil des vœux d'Interet général, Imp.imperiale, Paris , 1870,

59. GGA: Résultats généraux du dénombrement de 1876: France-Algérie.-Colonies, Statistique générale, Imprimerie National, Paris 1878

60. GGA: Délégations financièresAlgérienne 1920 .05N°3‘ M.Lisbonne .Séance du 18 juin 1920

61. GGA: Bulletin des lois et ordonnances: publiées depuis la révolution de 1830, Vol 1, Imp, et librairie Administratives, Paris, 1849,

62. GGA: Essai d'un inventaire des peuplements d'alfa de l'Algérie (situation au 1er janvier 1921), Imprimerie administrative É. Pfister, 1921

63. GGA: Enquête sur le commerce et la navigation de l'Algérie: Mars-avril, 1863 ,

64. GGA: Satatistique générale de l’Algérieannée 1910 annex,Vol 40,41 Imprimerie nationaleParis 1910

65. GGA: Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie. 1830-1854, Imprimerie du Gouvernement, Alger ,1856

66. GGA: Chambre de commerce d'Alger ... Alger le 30 décembre 1872. Projet de rapport à la chambre de commerce en réponse au questionnaire de M. le gouverneur général civil de l'Algérie." Question de l'alfa", 1872

67. GGA: Tableau Général des communes de l’Algérie – colonisation – sénatus consulte – justice, situation au 7 Mars 1926, imprimerieAdministrative, EmilePrister, Alger 1927

68. GGA: Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie. 1830-1854, Imprimerie du gouvernement, Alger, 1856

69. Gouvernement Français: Bulletin des lois de la Republique française, T5, N° 98à 117,juillet 1872,Imprimerie Nationale ,Paris ,1872

70. GF: Annales du Sénat et du Corps législatif session extraordinaire de 1870 de 9Aout a ‘septembre 1870, Administration du moniteur universel, Paris 1871

71. GF: Commission permanente des valeurs de douanes, tableau général du commerce et de la navigation année 1913, Tome2 ,Imprimerie nationale France1914

72. GF: Annales des ponts et chaussées: Mémoires et documents, T.VIII,Partie 3, Dunod Editeur ,Paris ,1887,

73. GF: Recueil des Lois et statuts relatif a la Banque de France depuis son origine 1800-1851, Plon FrèresParis ; 1851

74. GF/: Bulletin des lois de l'Empire français. IXe série, T 2: 2d semestre Imprimerie Royale, Paris, 1853,

75. GF: Assemblée nationale (1871-1942). Sénat: Annales du Sénat: Débats parlementaires, Volumes 54 à 55, Imprimerie des Journaux officiels, France, 1900,

76. GF: Bulletin des lois de l’Empire Français: N° 676 Décret N° 6336,T3, Impremerie Imperiale ,Paris 1859

77. GF: Bulletin des lois du Royaume de France, IXsérie ,II Partie, I section ,N°312 a345 ,T 9Imprimerie Royale ,Paris1835 ,

78. GF: journal du palais: "Une Banque Imperiale (1848-1945)", présentant la jurisprudence de la cour annee 1864, Volume 10, Bureaux de l’administration, Paris, 1864,

79. GF: Bulletin des lois de la République française,Partie suplémentaire , Volume 26,Imprimerie Impériale ,Paris1865

80. GF: Corps du droit français, ou Recueil complet des lois, décrets ,Volume 9 ,Imprimerie et Librairie général jurisprudence, Paris 1846,

81. GF: Direction general des Douanes: tableau général du commerce Exterieur ,1884 , Impremerie Royale,Paris1884

82. GF: Annales du Sénat et du Corps législatif session extraordinaire de 1870 de 9Août a ‘septembre 1870, Administration du moniteur universel, Paris 1871

83. GGI: Tableau du Commerce extérieur de l’Indochine, Gouvernement général de l’Indochine, Administration des Douanes, Année 1993Paris

84. Ministère de l’agriculture, du commerce et des travaux publics: Enquête agricole, Algérie,Alger, Oran, Constantine , Imprimerie Impériale ,Paris 1870

85. Ministère de la guerre: Tableau de la situation de l’établissement Française1850-1852 Imprimerie Impériale Paris1852

86. Ministère de la guerre: Tableau de la situation des établissements Français dans l'Algérie 1840, Volume 4 imprimerie royale, Paris 1841

87. Ministère de la guerre: Tableau de la situation des Etablissement Françaises dans l’Algérie .1854.1855, volume5, Imprimerie Impériale Paris,1855

88. Ministère de la guerre: Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie ,1852-1854, Première Partie, Imprimerie impériale ,Paris ,1854

89. Ministère de la guerre: Recueil général des lois, décrets et arrêtésdepuis 7Aout 1830, Tome15, année 1845, Administration du journal des Notaires etdes avocats ,Paris,1845

90. Ministere des travaux publics: Recueil des coventions passée, de 1883à 1892 entre l’Etat et les compagnies de chemins de fer, ImprimerieNationale ,Paris ,1892

91. Ministère des finances: Emille Loubet: « privilege de la banque d’Algerie »Bulletin de statistique et de législation comparée Juillet 1900 ,T 48 Impremerie Nationale ,Paris 1900 /

92. (----------): Bulletin de statistique et de législation comparée,Imprimerie Nationale ,T28Paris1904

93. (----------): Procés Verbaux des seances du conseil superieur d’Enquête: "La banques et Institutions de crédit" Enquête sur le commerce et la navigation de l'Algérie: Mars-avril, 1863,Typographie Bastide ,Paris ,1863,

94. (----------): Emille Loubet: « privilege de la banque d’Algerie »Bulletin de statistique et de législation comparée Juillet 1900 ,T 48 Impremerie Nationale ,Paris 1900

95. Ministère du commerce: Annales du commerce extérieur ...: Législation commerciale N° 1 à 64, Janvier 1843 a Decembre 1852, Impremerie et librairie Administrative de Paul Dupont ,1852

96. Ministere de Guerre: Almanach de l'Algérie. Guide du Colon, Vol 2, SchillerImprimeur librairie,Paris ,1854

97. Ministère de la guerre: Annuaire officiel des officiers de l'armée activepour l’année 1849, levrault Edition , Paris1849

98. Ministère des colonies: pétition des colons d'Alger a la chambre des députés suivie de celle des négociants de Marseille et des délibérations du conseil municipal et de la chambre de commerce de la même ville, Typographie de Feissat ,Marseille ,1834,

99. Chambre de commerce et d'industrie de Marseille: Inventaire des archives historiques de la chambre de commerce de Marseille, Typ. et lithographie Barlatier-Feissat père et fils, 1878

100.Narcisse Faucon: Le livre d'or de l'Algérie: histoire politique, militaire, administrative, événements et faits principaux, biographie des hommes ayant marqué dans l'armée, les sciences, les lettres de 1830 à 1889 ,Tome1,Augustin Challamel,Paris ,1890

ثانيا/ المراجع

أ/المراجع باللغة العربية

1. أديب حرب: التاريخ السياسي والعسكري والإداري للأمير عبد القادر (1808–1847)، ج1، ط1، دار الرائد للكتاب، ط1، ج1

2. أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،، 1982

3. (،): الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919 ج2، ترجمة م حاج وع بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007

4. (،): تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954 ج 2 دار الامة للنشر والتوزيع، 2013

5. أندري برنيان، نوشي أندري: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: أسطمبولي رابح، عاشور منصف، المطبوعات الجامعية، 1960

6. أحمد محمد عاشور: صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الإستعمار الفرنسي الإستيطاني، الموسوعة العامة للثقافة الليبية، ط1، 2009

7. ابن خلدون عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط2، دار طليطلة، الجزائر، 2009م

8. الإبراهيمي أحمد طالب: من تصفيةالإستعمار إلى الثورة الثقافية 1962–1972، تر: حنفي عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972

9. العروي عبد الله: مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، ج3، ط 5، الدار البيضاء 2007

10. الأرقش عبد الحميد، بن طاهر جمال: المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، المركز الجامعي للنشر، ميديا كوم، 2003

11. المدني أحمد توفيق: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر، 1980

12. الحاج أحمد الشريف الزهار: مذكرات نقيب أشراف الجزائر 1754-1830، تحقيق ونشر أحمد توفيق المدني الجزائري، 1974

13. الزبيريمحمد العربي الزبيري: مذكرات احمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ط 1، منشورات السهل، الجزائر، 2009

14. الكعاك عثمان، سعد الله أبو القاسم: موجز التاريخ العام للجزائر من العصر الحجري إلى الاحتلال الفرنسي، ط1 دار الغرب الإسلامي، (ب.س.ط)

15. العقاد صلاح: المعرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث، وأوضاعه المعاصرة، الجزائر، تونس المغرب الأقصى، ط3، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، 1985

16. (،): المغرب العربي في التاريخ الحديث المعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة انجلو مصرية، مصر، 1993

17. الشنادي محمد عبد العزيز: الدولة العثمانيةدولة إسلامية مفترى عليها، ج2، مكتبة لأنجلو المصرية، القاهرة، 1980

18. البطريق عبد الحميد: التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة الى فيينا، دار النهضة العربية، بيروت، 1974

19. التميمي عبد الجليل: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس 1972

20. ( ): الاستعمار والعمران السياسة الاستيطانية والعمرانية في الجزائر، تر: نصرين لولى ومحمد رضا بوخالفة، دار الخطاب ، الجزائر، 2013

21. التميمي عبد الملك خلف: أضواء على المغرب العربي – رؤية عربية مشرقية، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر2013

22. ( ): الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، العدد 71، 1983، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت 1983

23. الجيلالي عبد الرحمن: تاريخ الجزائر العام 1514 – 1830، ج1، شركة دار الامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007

24. (،): تاريخ الجزائر العام 1514 – 1830، ج3، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007

25. الميلي محمد مبارك: تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر

26. التر عزيز سامح التر: الإتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامرط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989

27. النعيمي عبد الرحمان بن عمر: الثورة الجزائرية ودور جمعية العلماء المسلمين، ط1، مكتبة الصحابة، الإمارات الشارقة، 2011

28. الصغير مريم: الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، دار الحكمة للنش، الجزائر، 2009،

29. الكبيسي عامر: الفكر التنظيمي –نظرية التنظيم–، منشورات جامعةالملك عبد العزيز، السعودية ،دار الرضا للنشر ، دمشق ،2004

30. الهندي محمود احسان: الحوليات الجزائرية تاريخ المؤسسات في الجزائر، من العهد العثمانيى الى عهد الثورة الى الاستقلال العربي للاعلان والنشر والطباعة والتوزيع دمشق 1977

31. القيس اعاد محمود: المالية العامة، والتشريع الضريبي،__دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الردن2000،

32. القوزي علي: دراساتفيتاريخالعربالمعاصر، دارالنهضةالعربية، بيروت، 1999

33. الغالي غربي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات والأبعاد منشورات المركزالوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

34. الغازي اماني بنت جعفر بن صالح: دور الانكشارية في إضعاف الدولة العثمانية 'الجيش الجديد'، دار القاهرة، مصر 2007

35. العسلي بسام: الجزائر، الحملات الصليبية (1547–1791) دار النفائس ط1، بيروت 1980

36. ( ): جهاد الشعب الجزائري، ج1، وزارة الثقافة بمناسبة الذكرى الخمسين لإستقلال الجزائر، 2009

37. الغالي غربي: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288–1912، الساحة المركزية، الجزائر، 2007

38. الفرحي بشير كاشة: مختصر وقائع واحداث ليل الاحتلال الفرنسي 1830–1962، د.ط، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر 2007،

39. التواتيدحمان: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، 2012

40. الجزائري مسعود مجاهد: تاريخ الجزائرج 1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر،،1987

41. العناني أحمد حمدي: اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دار المعرفة اللبنانية، مصر، 1992

42. الشرقاوي أحمد عبد العزيز: السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1981

43. الحاج طارق: المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1999

44. حسن النجفي: القاموس الاقتصادي، مطبعة الادارة المحلية، بغداد 1977

45. المرسى السيد حجازي: النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998

46. السويدي محمد: التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986

47. ( ): مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، د.م.ج، الجزائر، 1990

48. العلوي الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، دار البعث نالجزائر، 1985

49. الاشرف مصطفى: الجزائر الأمة والمجتمع، تر حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007

50. الازرق مغنية: نشوء الطبقات في الجزائر، تر، سمير كرم، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1980

51. بوزاهرحسين: المستعمرةالعدالة القمعية في الجزائر سلسلة المترجمات، دار هومه، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2010م

52. بيار بيان: السطو على مدينة الجزائر، تر، منشورات الشهاب، باتنة، 2013

53. بوزاهر حسين: العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة، سلسلة المترجمات، دار هومه، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2010

54. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997

55. (،): العمال الجزائريون في فرنسا –دراسة تحليلية– ط2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979

56. بونار رابح: المغرب العربي تاريخه وثقافته، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2000

57. بوعزيزيحي: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500- 1830) طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002

58. (،): تاريخ الجزائر – الموجز في تاريخ الجزائر، الجزء 2- دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007

59. باشا محمود محمد: ذريعة المروحة 1827 للاستيلاء على ايالة الجزائر ترجمة عزيز نعمان، دار الامل، الجزائر، 2010

60. بهلول حسن: القطاع التقليدي والتناقضات المهيكلة في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1976

61. بقطاش خديجة: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، دحلب1977

62. بليل محمد: تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914 دار سنجاب الدين للكتاب،

63. بن اشنهو عبد الحميد بن أبي زيان: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، مكتبة جامعة قسنطينة، الجزائر

64. بن اشنهو عبد اللطيف: تكوين التخلف في الجزائر، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1979

65. بن عدة هدة: الإستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج1، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين الجزائر، 2008

66. احمدبن هطال التلمساني: رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي الجزائري 1785 تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، المؤسسة العربية للنشر، القاهرة، ط1، 1969

67. بنور فريد: الجواسيس الفرنسيون فيا لجزائر 1782- 1830، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر 2008

68. بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1889)، ج 1، دار المعرفة الجزائر، 2006

69. بوضرساية بوعزة: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1930) وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010

70. بوضرساية بوعزة وآخرون: الجزائر الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، سلسلة المشاريع الوطنية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954م، 2007م

71. بكري محمد عبد العليم: مبادئ ادارة الاعمال،، مطبوعات جامعةبنها، مصر، 2007

72. بونار رابح: المغرب العربي تاريخه وثقافته، دار الهدى، ط1، الجزائر2000

73. برحماني محفوظ: الضريبة العقارية في القانون الجزائري- دراسة مقارنة – دار الجامعة الجديدة، 2009

74. جعفر قاسم آنس: أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، د.م.ج، الجزائر، 1978

75. (،): تاريخ الجزائر المعاصرة –الغزو وبدايات الاستعمار 1827 – 1871، ج 1، تعريب جمال الفاطمي، نادية الازرق، فتحي سعيدي، حسين بن قرين، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013

76. جاك توبي: الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية 1840-، 1914 ترجمة فارس غصوب، مراجعة مسعود ضاهر ط1 دار الفرابيبيروت، 1990

77. جون بول وولف: الجزائر وأروبا 1500-1830 تر: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986

78. جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، تر، فيصل عباس، ط2، دار الحداثة بيروت، 1972

79. دراز حامد عبد المجيد: النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت، 1994

80. هواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي، 1830-1960، تر، جوزيف عبدالله ندار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط 1، 1983

81. وقصة كمال: مصادر الوطنية الجزائرية، تر: ميشال سطوف، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005

82. زروال محمد: العلاقات الجزائريةالفرنسية1791 – 1830، مطبعة دحلب، الجزائر، (ب.س.ط)

83. زرفة عبد الراشد: إبن باديس ضد الإستعمار الفرنسي في الجزائر (1913-1940)، دار الشهاب، بيروت، لبنان، 1999

84. زوزو عبد الحميد: الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي (التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية 1837م-1939م)، تر: مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومه، 2005

85. (،): نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1900، د.م.ج، ط 1، الجزائر 1989

86. دراز حامدعبد المجيد: النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت، 1994،

87. حرب اديب: التاريخ السياسي والعسكري والإداري للأمير عبد القادر (1808-1847)ج1، ط3، دار الرائد للكتاب، الجزائر2005

88. حميداني عمار: حقيقة غزو الجزائر، تر: لحسن زغدار، الابيار، الجزائر، 2007

89. حماميد حسينة: المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، منشورات الحبر، 2007

90. حسنين محمد: الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1968

91. حنيفي لهلايلي: العلاقات الجزائرية الأوربية ونهاية الآيالة، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2011

92. طبابي حفيظ: من البداوة النالمنجم، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2012

93. يحي جلال: المغرب الكبير، العصور الحديثة ، هجوم الاستعمار ، دار النهضة العربية، بيروت، 1981

94. (،) الاستعماروالاستغلال والتخلف، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1956

95. كاتب كمال: أروبيون أهالي ويهود الجزائر من (1830-1962)، تر: رمضان زبدي، دار المعرفة 2011، الجزائر

96. لعمارة جمال: منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائردار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004

97. مروش المنور: دراسات الجزائر في العهد العثماني – العملة – الأسعار – المداخيل، ج1، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

98. مسعودى احمد: الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها1892- 1830، دار الخليل للنشر، الجزائر 2013

99. مقلاتي عبد الله: موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية "في جذور الثورة الجزائرية –مقاومة المستعمر المستمرة من الإحتلال الى الفاتح نوفمبر 1954"ج1، ط1، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر 2013

100. مياسي ابراهيم: توسع الاستعمار الغربي في الجنوب الجزائري 1881-1912، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996

101. موريس هالبواك: المورفولوجيا الاجتماعية، تر حسين حيدر، د.م.ج، الجزائر 1986

102. ملاحبشير: من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، د،م،ج، الجزائر، 2007

103. ():تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 – 1962ج1 دار المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر 2007

104. مراد ناصر: فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة للطبع، الجزائر، 2003

105. محرزي محمد عباس: اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004

106. ملاح بشير: معتوق فردريك: مسرح العمال المهاجرين في فرنسا (1973 1978)، المؤسسة الجامعية للدراسات، (د، ب، ن)، 1985،

107. مهساس أحمد: الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007،

108. مجموعة باحثين: العدوان الفرنسي على الجزائر – الخلفيات والابعاد– منشوراتالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر 2007

109. محمود احسان الهندي: الحوليات الجزائرية: تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني الى عهد الثورة والاستقلال العربي للاعلان والنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 1977

110. سعيدي مزيان: النشاط التبشيري للكاردينال لافيجري في الجزائر (1867–1892)، الجزائر، ط1، 2009

111. سعيدوني ناصر الدين، بوعبدلي شيخ المهدي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب،

112. سعيدوني ناصر الدين: الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائر من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2000

113. (،): ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2000

114. سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي من القرن 10 إلى 14 هـ(16–20)م، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981

115. (،): تاريخ الحركة الوطنية، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992

116. (،): محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث وبداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982

117. (،): أبحاث وآراء تاريخ الجزائر، الحركة الوطنية، الجزائر، 1987

118. سيدهم فاطمة الزهراء: العلاقات لجزئرية لفرنسية م بين 1790-1830، ط1، در كوكب لعلوم للنشر، الجزائر، 2013

119. سعدي عثمان: الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013

120. سعد لله فوزي: يهود لجزائر هؤلاء المجهولون، شركة دار الامة للطبعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996

121. سليماني عبد القادر: الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة (1832-1847)، دار قرطبة، الجزائر، 2013

122. سماتي محفوظ: الآمة الجزائرية نشأتها وتطورها، طبع المؤسسة الوطنية للقنوات العامة، الجزائر 2009،

123. سعيدي مزيان: النشاط التبشيري للكاردينال لافيجري في الجزائر (1867-1892)، الجزائر، ط1، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009،

124. سوزي عدلي ناشد: الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000

125. سيف حسان بن ابراهيم بن محمد: احكام الاكتتاب في شركات المساهمة، ط1 دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع الرياض، 2006

126. سلاماني عبد القادر: الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة (1832-1847)، دار قرطبة، الجزائر، 2013

127. سركيس ابو زيد: تهجير الموارنة الى الجزائر، دار بعاد للطباعة والنشر والتوزيع 1994

128. عمورة عمار: الموجز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار للنشر والتوزيع ن الجزائر، 2002

129. (،): الجزائر بوابة التاريخ، قبل التاريخ الى 1962، ط3 دار المعرفة، الجزائر، 200:

130. عميراوي أحميدة: قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحيث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2005

131. (،): أثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

132. (،): السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، دار الهدى، الجزائر، 2009

133. (،): زاوية سليم، قاصري محمد السعيد: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية1844-1916، دار الهدى – عين مليلة، الجزائر، 2009

134. عباد صالح: مدخل لى تاريخ جيجل من ما قبل لتريخ لى 1871، ط1 در لمحبة للنشر ولتوزيع، لجزئر، 2013،

135. عيساوي محمد، ونبيل شتريخي: الجرائم الفرنسية في الجزائر اثناء الحكم العسكري (1830-1871) مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011

136. عوض صالح: معركة الاسلام والصليبية في الجزائر منى سنة 1830-1962، ج1، الزيتونة للإعلام والنشر، تونس، 1989

137. عرفة عبده علي: أوروبيون في الحرمين الشريفين، عالم الكتب، القاهرة، 2013

138. عزت احمد عبد الكريم: دراسات منذ تاريخ العرب الحديث، دار النهظة العربية، بيروت 1995

139. عجة الجيلالي: ازمة العقار الفلاحي ومقتراحات تسويتها: من تأميم الملك الخاص الى خوصصة الملك العام، دار الخلدونية، الجزائر 2005

140. عقاد سعاد: الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانيةفي الجزائر (1519-1830) دار السلطان، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2014

141. فنطازي خير الدين: عقود التبرع الواردة على الملكية العقارية: الوقف: ج 1، ط 1 دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2012

142. فارس محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1979

143. فركوس صالح: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين الى خروج الفرنسيين (814 ق.م الى 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002

144. (،): إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1884م-1871م، منشورات ناجي مختار، الجزائر، 2006

145. (): تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ الى غاية الاستقلال نالمراحل الكبرى، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2005،

146. فارح رشيد: المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية فترة الإحتلال وأثر ذلك على البنية الإجتماعية، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني، الجزائر، 2007

147. صاري جيلالي: دور البيئة في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983

148. (،): الكارثة الديموغرافية 1867-1868، تر عمر المعراجي نالمؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2008

149. صلاح زين الدين: الإصلاح الضريبي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000

150. صلابي علي محمد: كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي –تاريخ الجزائر الى ما قبل الحرب العالمية الاولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان 2015

151. قديعبد المجيد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

152. قاصري محمد السعيد: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1962)، دار الارشاد، الجزائر، 2013

153. قنان جمال: العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1830)، منشورات متحف المجاهد، 1999

154. رامول خالد: الإطار القانوني والتنظيمي لأملاك الوقف في الجزائر، دار هومة لطباعة والنشر الجزائر، 2004

155. محمد رزيق: الجرائم الفرنسية، شهادات واعترافات اكبر قادة وضباطفرنسا وخبرائها العاملين بالجزائر خلال فترة 1830 – 1871، قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2014

156. شاكر امين، عريان محمد سعيد، أمين مصطفى: شمال إفريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل دار المعارف، مصر، 1954

157. شويتام ارزقي: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهيارها (1800-1830)، دار الكتاب العربي، 2011

158. شريط عبد الله، الميلي محمد: الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، طبع ونشر مكتبة البعث، قسنطينة، 1965

159. خطيب احمد: حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتابالجزائر، 1986

160. خياطي مصطفى: الأوبئة والمجاعات في الجزائر تر يوسفي محمد، المؤسسة الوطنية للنشروالتوزيع 2013

161. هيلبرت ازنار: الحيز الجغرافي، تر محمد إسماعيل الشيخ، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت 1999

162. نايت بلقاسم مولود قاسم: شخصية الجزائر الدولية وأهميتها العالمية قبل 1830 دار البعث، قسنطينة، ط1، 1985

Livre et Ouvrages

1. A. Cour: L'Occupation marocaine de Tlemcen (septembre 1830 – janvier 1836 , typo. Adolphe Jourdan, 1908

2. Abdelhamid Mérad Boudia.: La Formation sociale algérienne précoloniale: essai d'analyse théorique, Office des Publications niversitaires, Algerie ,1981,

3. Abel Hugo: France militaire: histoire des armées françaises de terre et de mer de 1792 A 1837, Tome 5, Delloye Editeur de la France Pittoresque ,1838 ,

4. Achille Etienne Fillias: Dictionnaire des communes ;villes et villages de l'Algérie, Imprimerie, typographique et lithographique , J Lavage ;Alger 1878,

5. (=): Géographie de l'Algérie, Hachette,Paris,1884,

6. (=): Histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie, 1830-1860, Arneau de vresse , Paris, 1860,

7. (=): L'Algerie ancienne et nouvelle par Achille Fillias, Imprimerie de Dubuisson et C^{e} ,Paris , 1860 ,

8. Achille Robert: Biographie de Louis Tirman, gouverneur général de l'Algérie,impr. Monnoyer,1907,

9. Ad Combe: Les forêts de l'Algérie,Giralt Imprimeurdu Gouvernement générale , Alger ,1889,

10. AdolphRobert etGaston Cougny, Edgar Bourloton: Dictionnaire des Parlementaires français Éditeur: Edgar Bourloton, Presses universitaires de France ,Paris 1891

11. Adolph Coustan: Etude statistique, étiologique, clinique des diverses formes de la tuberculose cher le soldat , librairie de la Medecine ,Paris ,1888,

12. Adolphe dareste: La propriété en Algérie: loi du 16 juin 1851, sénatus-consulte du 22 avril 1863, challamelAine ,Paris ,1864 ,

13. Adolphe Duponchel: Le chemin de fer trans-Saharien, jonction coloniale entre l'Algérie et le Soudan, Coulet Editeur Montpellier, France ,1879 ,

14. Adolphe Laurent Joanne ,Paul Joanne: Géographie de l'Algérie, Hachette,Paris , 1899

15. Adrien Leclerc: Le décret du 10 septembre 1886 sur la justice musulmane, LibrairieAlfonse ,Alger ,1887,

16. Adrien Louis Carpentier: Codes et lois pour la France, l'Algérie et les colonies: ouvrage contenant sous chaque article des codes de nombreuses références ,EdMarchal et Billard,Paris ,1898,

17. Ahmed Henni: la colonisation agraire et le sous-développement en Algérie, Société Nationaled édition et de diffusion, Alger, 1981

18. Alain Lardillier: Le peuplement français en Algérie de 1830 à 1900: les raisons de son échec, Éditions de l'Atlanthrope,Paris, 1992,

19. Albert Faivre: La loi municipale du 5 avril 1884: texte complet... annoté,Derveaux Editeur ,Paris,1886,

20. Albert Ringet: les bureaux arabes de Bugeaud et les cercles militaires de Gallieni, édition haros ,Université. de Californie 1903,

21. Alexander Dumas: Impressions de voyage " Le Véloce ou Tanger, Alger, Tunis" Vol 2 ,le JoyeuxParis 1849

22. Alexandere Devernois: Le Régime Civil en Algérie, urgence et possibilité de son application imédiate, .Rouvier Librairie, Paris ,1865

23. Alexandre Louis J. Laborde: Sur la guerre actuelle avec la régence d'Alger, en réponse à un écrit de M comte Laborde,Varret LaibririeParis 1830

24. Alexis de Tocqueville: De la colonie en Algérie, Edition Complexe, Bruxelles,1988,

25. Alexis de Tocqueville: Études économiques, politiques et littéraires, Michel Lévy frére librairie, Paris ,1866,

26. Alexis de Tocqueville: Œuvres complètes d'Alexis de Tocqueville: 9: Etudes économiques,Politique ,Littéraires , Volume 9 , Michel lévy Frère Librairie Editeur ,Paris ,1866 ,

27. Alfred Durand-Claye: Hydraulique agricole et génie rural: Leçons professées a l'école ,T2 ,Octave doin Editeur Paris,1892 .

28. Alfred Franque: Lois de l'Algérie du 5 juillet 1830 (occupation d'Alger) au 1er janvier 1841, J. Corréard,Paris , 1844,

29. Alfred Franque: Lois de l'Algérie, année 1844: recueil plus complet que l'édition officielle, Debos Fréres et Marest Editeur ,Paris,1844

30. Alfred le Chatelier ,Ismail Hamid: les musulmans Français du Nord de l'AfriqueA,ColinParis ,1906

31. Alfred Maurice Picard: Les chemins de fer français: Documents annexes. Lois règlements, conventions, la constitution et le régime du réseau , T4 ,Rothschild Editeur ,Paris ,1884

32. Alfred Nettement: Histoire de la conquête d'Alger écrite sur des documents inédits et Authentique, Jacques le coffre et C^{ie}Librairie ,Paris 1856

33. Alfred Pierre Blanche , Th Ymbert: Dictionnaire général d'administration contenant la définition de tous les mots de la langue Administrative,Impemerie et librairie Administratives de Paule Dupont ,Paris 1849,

34. Alfred Puton: Code de la législation forestière: lois, décrets, ordonnances, avis du conseil d'Etat et reglements , Rothshild editeur , Paris ,1883

35. Ali effendi ibn Hamdan ibn Otsman Khodja: Souvenir d'un voyage d'Alger a Constantinepar montagneVerronais imprimerie Libraire, Metz,1832 ,

36. Aline Raimbault: Crédit foncier de France, itinéraire d'une institution,Editions du Regard,Paris ,1994,

37. Alphonse Courtois,Ligaran: Histoire de la Banque de France: Et des principales, Editions Librairie Guillaumin et Cie ,Paris 1881,

38. Alphonse Daudet: Lettre de mon moulinclasse 19 ,Candide et Cyrano , grande classiqueParis ,2012

39. Alphonse Daudet, Didie Hallépée: Lettres de mon moulin – Contes du lundi ; collection lettres classiques ;Fondcombe,Paris ,2012

40. Alphonse Rousseau: Annales tunisiennes: ou, Aperçu historique sur la régence de Tunis,Bastide librairie Editeur, 1864

41. Amar Imache ،Marcel Kuper ،Sami , ،Tarik Hartani Bouarfa: La Mitidja vingt ans après: Réalités agricoles aux portes d'Alger, Edition Quae et Alpha ,Alger ,2010,

42. Amédée Desjober: La question d'Alger. Politique. Colonisation. Commerce,Bufart librairie,Paris ,1877

43. Amédée Desjobert: La question d'Alger. Politique. Colonisation. Commerce, Dufart Librairie, Paris 1837,

44. Amédée Desjobert: La question d'Alger. Politique. Colonisation. Commerce, cher Dufar t ,Paris1857

45. AmolletPierre Jean Baptiste: Projet de formation d'une société pour l'établissement d'un chemin de fer , Dijon ,imprimerie de Carion,place d'Arme , Paris 1833 ,

46. André Canac: La justice musulmane et le juge de paix en Algérie, La Maison des Livres,Paris ,1958,

47. André Mallarmé: l'Organisation gouvernementale de l'Algérie, Etude sur son évolution historique ,son état actuelet les projetsde reformes , S . Chevalier ,Marescq ,1900 ,

48. André-Jean Vauchelle: Cours d'administration militaire,T2,Dumaine J, Paris ,1847

49. Angel-Paul Carayol: La législation forestière de l'Algérie,A. Rousseau, 1906,

50. Angustinbernard: Histoire des Colonies Franc ,aises -Algérie -, Société de l'Histoire dans le monde, Tome 2, Plon, Paris, 1930,

51. Anne Burnel: La Société de construction des Batignolles de 1914-1939: histoire d'un déclin, Librairie darozGenève Paris ,1995

52. Anne Marie Jouve: terres Méditerranéennes: le Morcellement ,richesse,ou danger ,Karthala CIHEAM ,Paris ,Montpellier 2001,

53. Anne-Jean-Marie-René Savary (duc de Rovigo), Gabriel Esquer: Correspondance du duc de Rovigo, Vol 1,J. Carbonel, Paris ,1914

54. Anne-Marie Briat**:** Des chemins et des hommes**:** La France en Algérie (1830-1962),Jean Curutchet,Editions Harriet, Hélette, France 1995

55. Annie Rey Goldzeigueret Jean Meyerel: la France coloniale de 1830-1870 in Histoire de la France colonialevolume 1 , ,Armand colin Paris 1991

56. Anthony Clayton, Histoire de l'Armée française en Afrique 1830-1962, Albin Michel, 1994,

57. Antoine de juchereaude Saint- Denys: Consédirations statistiques, historiques, militaires et politiques sur la régence d'Alger , Delaunay, 1831,

58. Antoine Herzogpp: L'Algérie et la crise cotonnière ,Imprimerie de HoffmanColmar ,1864

59. Antonin Debidour: Histoire diplomatique de l'Europe depuis l'ouverture du Congrès de Vienne , T1 ,Felix Alcan Editeur , Paris ,1891

60. Antonin Rousset: Dictionnaire général des forêts: administration et législation ,T12 eme Ed , Imprimerie chaspoul ,Digne ,1894

61. Aristide Génulphe Sol: du système à suivre pour la colonisation d'Alger, Noirot, Paris , 1835,

62. Aristide Guilbert: De la colonisation du Nord de l'Afrique: nécessité d'une association Nationale pour l'Exploitation agricole et industrielle de l'Algérie , Paulin Libraire Editeur Paris 1839 ,

63. Aristide Horace Letourneux Adolphe Hanoteau: La Kabylie et les coutumes kabyles,2eme Ed,Augustin Challamel Editeur,Paris ,1893,

64. Aristide Lieussou: Études sur les ports de l'Algérie,Imprimerie Administrative de paul Dupont ,Paris ,1850

65. Aristide Lieussou: Études sur les ports de l'Algérie,imprimerie Administrative de paul Dupont ,1850

66. Arnaud Dominique: Louis Napoleon Bonaparte ,le coup d'Etat du 2decembre 1851 ,Larousse ,Paris ,2011

67. Arthaud .J: De la vigne et de ses produits, Heneri Muller LibrairieEditeur,Bordeaux France,1858 ,''Notes page 120-121''

68. Auguste Deschamps: Eugène Cavaignac, Volume 1 ,Librairie internationale, Paris,1870 ,

69. Augustin Bernard: L'Habitation indigène dans les possessions françaises, Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, , Paris ,1931

70. B. A. Lenoir ;Traité de la culture de la vigne et de la vinification, Rousselon editeur Paris, 1828

71. Baillet .M: Réflexions sur l'Algérie et les moyens de contribuer a la colonisation –du Tarq librairie Augale ,Paris 1848 ,

72. Bannister Saxe: Appel en faveur d'Alger, et de l'Afrique du Nord, par un Anglais,Dondey-Dupré père et fils,Paris ,1833,

73. Baro de Chabaudla tour: sur la necessité d'un emprunt de 300 Millions pour l'exucution des travaux de l'Algérie ,2Ed ,Bastide Librairie Edireur ,Alger 1855

74. Barral . J.A: journal de l'agriculture de la ferme et des maisons de Compagne, Volumes 1 à 2,aux bureaux du journal ,Paris ,1876 ,

75. Baylé .J: quand l'Algérie devenait Française ;Fayard, Paris, 1981 ,

76. Beaucoudrey: "l'Alfa en Algérie" Documents Algériens,Service d'Information du Cabinet du Gouverneur Général de l'Algérie, N°24 du 1 Mai 1947, Synthèse de l'Activité Algérienne, série monographies , Alger ,1947,

77. Bellmare Alexandre: Abed-kader sa vie politique et militaire Imprimerie de Ch .Lahure ,Paris. 1858

78. Beloula Tayeb: Les algériens en France .éditions algériennes. Alger 1965

79. Benamrane Djilali: Agriculture et développement en Algérie ,société Nationale d'Edition et de diffusion, 1980

80. Bentems Claude: manuel des Institutions Algériennede la domination turque a l'Independence , T1 – domination turque et le Régime Militaire , Edition CujasParis ,1976

81. Bequet Leon et Marcel Simon: l'Algérie gouvernement, administration, Législation, société d'imprimerie Paul Dupont, Paris 1883,

82. Berard Victor: Indicateur Général de l'Algérie , ou Description géographique, statistique et historique de toutes les localités dans ses trois provinces, 2e édition, bastide librairie Editeur ,Alger 1858,

83. Bernard Desjardins, Michel lescure ,Roger Nougaret,Alain Plessis, André Straus: Le Crédit lyonnais, 1863-1986: études historiques, librairie Droz S.A , Geneve 2003

84. Bernard. A: l'Algerie , librairie Felix Alcen, Paris 1929

85. Bertaux M: Étude sur la question ovine en Algérie: Nots sur le commerce desmoutonsde l'Algerie avec la métropole,Op-Cit ,p 58 et suit Voir aussi: Fournier, L.-A Essais de culture pastorale en Algérie et moyens d'amélioration de ses de ses races bovines et ovines, Imprimerie Carro .AMeaux 1861

86. Berthezène Pierre: Dix-huit mois à Alger, ou récit des événements qui s'y sont passés depuis le 14 juin1830, chez August recard ,Montpellier , France ,1834,

87. Bertrand Clauzel: Explications du maréchal Clauzel, Ambroise Dupontjules janin,Paris 1837

88. Bertrand Gille: La banque en France au 19e siècle: Recherches historiques,Librairie Droz ,Geneve, suisse , 1970,

89. Bianchi. M: Conquête d'Alger ou pièces sur la conquête d'Alger et sur l'Algérie, De la Bretonniere chez L'auteur ,Paris 1830,

90. Billiard Louis: Les ports et la navigation de l'AlgérieVergnieaud et É. Balensi, 1930.et

91. Biographie universelle et portative des contemporains; ou Dictionnaire HistoriqueVolume 2, chez l'Editeur ,Paris1836,

92. Birard Victor: Description d'Alger et de ses environs: Accompagnée d'un plan et d'une carte, Bastide librairie Editeur ,Alger ,1869

93. Birard Victor: Indicateur général de l'Algérie desctiption Geographique , Bastide Librairie Editeur,Paris1858,

94. Birebent Paul: Hommes ,Vignes et Vins de l'Algérie Française(1830-1962), Jacques Acques Gandini Editeur,Paris ,2007,

95. Blaize Ange: Des monts-de-piété et des banques de prêts, sur nantissement en France..Pagnerre Editeur ,Paris, 1843

96. BlanquiAdolphe-Jérôme: Algérie: rapport sur la situation économique de nos possessions dans le nord,Coquebert Editeur ,Paris ,1840

97. Bodichon Eugène: De l'humanité Genèse, T 1 Librairie centrale ,Alger1866

98. Bonin Hubert: la société générale en grande Bretagne (1871-1996), La collection historique de la Société générale, 1996

99. Bonvier Jean: naissance d'une Banque: le credit Lyonnais ,Fammarion 1968 ,

100. Boualem Nedjadi: Colonisation française en Algérie le temps des massacres ,ENAG ,2013

101. Boudia Mourad: la formation sociale Algérienne pré-coloniale,Essai d'analyse theorique ,OPU Alger, 1981,

102.Boudy P: Économie forestière nord-africaine: Description forestière de l'Algérie et de la Tunisie, Larose,Paris ,1955,

103.Boujoulat . M: Etudes Africaines –Récits et pensées d'un voyageur ,T2 ,comptoir des Imprimeurs-Unis ,Paris ,1847, .

104.Boulouvard Pierre: sur le projet annoncé de la part duGouvernement français de payes a la Régence d'Alger sept millions de Francs ,Delannay librairie au palais royal ,Paris1820

105.Bourgade.M: Crédit foncier de France, le crédit agricole et les emprunteurs ،Impremerie Administrative de Paule Dupont, Paris ,1861

106.Bourguet Marie Noêlle Nordman. Daniel panayotopoulos vassilis .Sinarellis Moroula: Enquête en Méditerraneé ,les Expéditions Francaises d'Egypte ,de Morée et d'Algérie ,Ft Athénes ,Institut de Recherches Neohelleniques ,FNRS 1999

107.Bourrouillou – Joseph -Gabriel: de l'origine et de l'Etablissement des institutions municipales en Algérie discours prononcé par M. BourrouillouImp de A, Jourdan Alger 1893,

108.Bouvier Jean: Naissance d'une banque: le crédit lyonnais: Flammation, Paris1968

109.Brunet .M.J: la question Algerienne , Librairie Militaire ,Paris , 1847,

110.Brunhes Jean: l'Irrigation ,ses conditions géographique, ses modes et son organisation ,dans la péninsule Ibérique et dans l'Afrique du Nord ,C .Naud ,Editeur ,Paris ,1902

111.Bruno Moschetto, André Plagnol: Les Activités bancaires internationales, Que Sais Je ,PUF,2015

112.Busson de Janssens Gérard: Contribution à l'étude des Habous publics algériens, Librairie de l'Amateur Strasbourg2005,

113.C. Frégier: Etudes législatives et judiciaires sur l'Algérie. , imprimerie et librairie , Sétif,1863,

114.C. Mullié: Biographie des célébrités militaires des armées de terre et de mer de 1789 à 1850, Exporté de Wikisource le 12/04/2018

115.Calmon .M, Antoine: Le Rapport de M. Fould, les crédits et l'amortissement,Libriarie au Palais Royal,Paris 1865

116.Calmon Henri Malo: Discours Parlementaires,Tome VIII, ,Librairie Plon , Paris 1879

117.Camille Jacquemond, Franck Curk, Marion Heuze: Les clémentiniers et autres petits agrumes,Edition Quae,Paris 2013

118.Camille Rosset: les commencements d'une conquête ,L'Algérie de 1830 à 1840. Tome1 Librairie Plon ,Paris ,1887.

119.Camille Rousset: La conquête d'Alger 2emeEd , E.Plon et Cie Imprimerie Editeur ,Paris 1880

120.Camille Rousset: L'Algérie de 1830 à 1840 les commencements d'une conquête ,Tome 2 Librairie Plon, Paris 1887 ,

121.Colonieu Victor: le tracé central du chemin de fer trans-saharien ,Imprimerie de E l'huillier Langres France ,1880

122.Cat Édouard: Biographie Algeriennes ,colon , fonctionnaires , savants , commercants et Industriels ,Imp de l'Algerie Nouvelle , Alger 1900 ,

123.Cauquil Perrier: Etudes Economique sur l'Algérie: Administration, colonisation,contonnement des indigénes ,Typographie et lithographie Adolphe Perrier Editeur ,Oran 1860

124.Ch. Lallemand: L'Ouest de l'Algérie. Réseaux exploités par la compagnie de l'Ouest-Algérien, lignes de l'Ouest-Algerien et de la societe Franco-Algerienne ,Challamel Editeurs,Paris ,1891

125.Chabha Bouzar: le système Financier et le financement de l'agriculrure en Algérie ,universite de Toulouse 1Capitole ,

126.Charles Apchié: De la condition juridique des indigènes en Algérie, dans les colonies et dans les pays de protectorat, Université de Paris, Faculté de Droit, 1898, Paris ,

127.Charles Brunel: le coton en Algerie- histoire, culture, préparation, vente et débouchés-Montégut&Déguili, Alger, 1902

128.Charles de Freycinet: Ministère de l'agriculture: Traité d'assainissement industriel comprenant la description des principaux ,Atlas,Paris ,1870,

129.Charles Demangeat: Traité de droit commercial , Volume 4,N° 694 , Mersco Ainé Librairie editeur ,Paris 1863

130.Charles Demangeat, Pierre Claude Jean Baptiste Bravard-Veyrières: Traité de droit commercialVolume 6 ,Mersco Ainé Librairie editeur ,Paris ,1865

131.Charles Féraud: Les interprètes de l'Armée d'Afrique -Archives du Corps- A.Jourdan Librairie Ed ,Alger ,1876,

132.Charles Lannes de Montebello: Traité sur l'exploitation de l'alfa en Algérie, Imprimerie Orliaguet ,Saintes1893

133.Charles Marchal: Bulletin judiciaire de l'Algerie: doctrine, jurisprudence, législation, Vol 8, 1884 Adolphe Jourdan , Alger ,1885,

134.Charles Marius Albert de Dompierre d'Hornoy: Après "La conquête d'Alger": le rôle de la marine, quelques documents inédits, Soc. parisienne d'édition,1930,

135.Charles Michel Galisset: Corps du droit français ou Recueil Complet des Lois ,décrets ,Volume 10,Administration du journal des Notaires et des Avocats ,Paris,1853

136.Charles Mullié: Biographie des célébrités militaires des armées de terre et de mer de 1789 à 1850,T1, Poignavant et Compagnie Editeurs ,Paris 1852,pp563 et suit

137.Charles Richard: Du Gouvernement arabe et de l'institution qui doit l'exercer, Typographie Bastide librairie , Alger,1848

138.Charles Rivière, Barrot M, Godard M.: Les cultures industrielles en Algérie,Mustapha Editeur ,Alger1900,

139.Charles Robert Ageron: France coloniale ou parti coloniale ? Puf,Paris ,1978,

140.Charles Robert Ageron: le gouvernement du général Berthezène à Alger en 1831 éditions bouchéne Paris 2005

141.Charles Robert Ageron. — Les Algériens musulmans et la France (1871- 1919),Tome 1 , 2, Presses Universitaires de France,Paris ,1968

142.Charles William Hallberg: Franz Joseph and Napoléon III, 1852-1864: A Study of Austro-French Relations, Octagon Books, 1 janv. 1973, Amazon France ,

143.Charles-Edouard Royer: Notes économiques sur l'administration des richesses et la statistique agricole de la France ,bureau du moniteur de la propriété ,Paris 1878

144.Charles-Louis Lesur: Annuaire historique universel, ThoisnierDesplacesLibriarie Paris 1838 ,

145.ChauveauAdolph: Journal du droit administratif, V 1, 1 année , bureau du journal , Toulouse ,France ,

146.Chevalier .A: les productions végetales du Sahar ;RbaatT ;Pais 1932

147.Chikh Bouamrane - Djidjelli Mohamed: L'Algérie coloniale par les textes (1830-1962)Éd, ANEP, Alger, 2009

148.Christiaan Philip Karel Winckel: Essai sur les principes régissant l'administration de la justice aux Indes Orientales Hollandaises,Amesterdame,1880

149.Christian Calmes: Une Banque Raconte son Histoire – Histoire de la banque Internationale 1856-1981, Imprimerie Saint-Paul, Luxembourg. 1981.,

150.Christian Pitois: Souvenirs Du Maréchal Bugeaud, De L'Algérie Et Du Maroc, T.1, Alexsandere cadot ,Paris,1845,

151.Christian Pitois: souvenirs Maréchal Bugeaud de l'Algérie et du Maroc ,T2 ,Alexandre Codot Editeur ,Paris 1845

152.Christian Pitois et Pierre Christian: L'Afrique française, l'empire de Maroc et les déserts de Sahara conquêtesA, Barbier éditeur ,Paris1846 ,

153.Christian Schefer: La politique coloniale de la monarchie de juillet: l'Algérie et l'évolution de la colonisation française, Champion,Paris ,1928,

154.Christophe-Louis-Léon Juchault de Lamoricière: projets de colonisation pour les provinces d'Oran et de Constantine,Imprimerie Royale ,Paris , 1848,

155.Claude Antoine Rozet: Relation de la guerre d'Afrique pendant les années1830-1831, Tome 2 , Firmin Didot frère Editeur ,Paris 1832,

156.Claude Antoine Rozet,Ernest Carette,Jean Chrétien Ferdinand Hoefer,Louis Frank,Jean Joseph Marcel: Algérie , Firmin Didot, Paris 1850

157.Claude Collot: Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962). — ,C.N.R.S. et, Office des publications universitaires, Alger/ Paris ,1987.

158.Claude Lützelschwab: La Compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif (1853 – 1956) un cas de coloniation privée en Algerie ,Peter Lang Berne Suisse 2006

159.Claudine Robert-Guiard: Des Européennes en situation coloniale,Algérie 1830-1939,Publications de l'Université de Provence,d'Aix-Marseille 2009,

160.Clauzel Bertrand: Nouvelles Observations de M. le maréchal Clauzel sur la colonisation d'Algérie, Imprimerie Selligue ,Paris ,1833

161.comte Sylvain Charles Valée: Correspondance du maréchal Valée: Septembre 1840-Mars 1841, Éditions Larose,Paris 1957

162.Congrès de la colonisation rurale. T1 , Alger 26-29 mai 1930 ,organisé par le Comité de l'Afrique française ,Ancienne Imprimerie Victor Heintz ,Alger ,1930

163.Congrès de la colonisation rurale. T2 , Alger 26-29 mai 1930 ,organisé par le Comité de l'Afrique française ,Ancienne Imprimerie Victor Heintz ,Alger ,1930

164.Congrès de la colonisation rurale. T3 , Alger 26-29 mai 1930 ,organisé par le Comité de l'Afrique française ,Ancienne Imprimerie Victor Heintz ,Alger ,1930

165.Contremoulins captain: "Souvenirs d'un officier français"- prisonnier en Barbarie pendant les années 1811-1814-,Anselin EditeurParis 1830 ,

166.Courau Jean: Les Chemin de fer de l'Algérie –Tunisie leur Etat une histoire et leur avenir ,librairie Centrale des sciences ,J .Michelet ,Paris 1891,

167.D'Aubignosc: Nouveau système d'occupation et d'exploitation, 4° Ed ,Paris, 1835

168.Daniel leFeuve: pour en finir avec la repentance coloniale , FlammarionParis,2006

169.Daniel Panzac: Histoire économique et sociale de l'Empire ottoman et de la Turquie (1326 1960)collection Turcica , volume VIII,Peeters ,Paris , 1995

170.Darbon . E: de la proprieté des Eaux en Algérie ,Typographie et lithographie ,Bastide ,Alger ,1858 ,

171.David Todd, 'The "Impôts Arabes": French Impérialism and Land Taxation in Colonial Algeria1919-1830 ،in John Tiley ,vol 3،chapitre 6(ed.), Studies in the History of Tax Law, Oxford, Hart, 2009

172.DeMario Vivarez: L'halfa: étude industrielle et botanique,Imprimerie de Jean Martel Ainée , Montpellier ,France 1886,

173.De Étienne Cécile Édouard Villot: Moeurs, coutumes et institutions des indigènes de l'Algérie, 3eme Ed, librairie Adolph Jourdan , Alger 1888

174.De Maxime Ait Kaki: De la Question Berbere au Dilemme Kabyle al'Aube duXXIE Siecle ,l'Harmattan ,Paris 2004 ,

175.De Villers G: pouvoirs politiques et questions agraire en Algérie ,Volume 1 ,Unversitéé catholique de louvainLa-Neuve,1978

176.Delavigne, Paul: Chemin de fer de l'Algérie par la ligne centrale du Tell avec rattaches à la côte, Dubos (Alger), 1854,

177.Delor M R: Notes sur louvrage du Général Berthzéne, Imprimerie de Boudon Paris 1834

178.Deloye.M: Note sur la culture du Mais Grain ;Constantine 1941

179.Demontés Victor: Le peuple algérien: essais de démographie algérienneavec la collaborationde Direction de l'agriculture, du commerce et de l'industrie,Imprimerie algérienne, Alger , 1906

180.Démontes Victor: trois ans d'exil. trois ans d'intriguer,Imprimerie . typo-litho S. Léon, Paris ,1905

181.DémontésVictor: l'Algérie économique: TomeIV, imprimerie algérienne , Alger ,1930,

182.Dennieé . B: Précis Historique et administration de la Compagnie d'Afrique , Delannay , Paris ,1830

183. Dervin .G: l'Algerie ,son agriculture ,son commerce ,son Industrie ,sa colonisation ,son avenir ,Hachette livre ,BNF, 2013

184. DesDésir: Moyens a Employer pour Construirele Chemin de fer trans-saharien ,Typographie de Victor aillaud ,Alger 1879,

185. Desjobert A: La question d'Alger: politique, colonisation, commerce, Chez ,P Dufard Librairie ,Paris1837

186. Desprez Alex: Un officier de l'armée d'Afrique ,quelques mots sur le trésor d'Alger , Imprimerie. de Dondey Dupré ,Paris ,1830

187. Dessart . E: traité de l'impôt Foncier contenant l'exposé et le commentaire de la législation, franquin editeur , Paris ,1902 ,

188. Dimontés Victor: l'Algérie agricole suivie de quelque renseignements sur les produits de la steppe et des forêts ,Larouse, 1930 ,

189. Dimontés Victor: l'Algérie Industrielle et commerçante , Librairie Larose ,Paris , 1930

190. DjabariYoucef: la france en Algérie: la genèse d'une capitalisme d'Etat coloniale ,O.P.U ,1995 ,

191. Djamel Kharchi: Colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962,Casbah, 2004,

192. Djebari Yousef: la france en Algérie ,les limites d'un capitalisme d'Etat coloniale ,OPU , 1995 ,

193. Djilali Sari: La depossession des Fellahs1830-1962 , 4 ed ,ENAG editions, Alger ,2010

194. Dominico Gian Trapani 2eme ed Conquête d'Alger ou pièces sur la conquête d'Alger et sur l'Algérie , Fayolle Libraire Paris 1830.

195. Dominique Borne, Henri Dubief: Nouvelle histoire de la France contemporaine: 1929-1938. La crise des années 30, Éditions du Seuil, 1989 ،

196. Dominique de Roux: , les Dossier H, l'Age d'Homme,centre national des lettres , Lausanne suisse 1997,

197. Donatien Thibaut: Acclimatement et colonisation ,Algérie et colonie ,Just Rouvier ,Editeur ,Paris 1859 ,

198. Dormoy . H: Étude sur la question financière algérienne,Imprimerie de la Vigie Algerienne, Alger 1875,

A. Du Mesgnil: Manuel du cultivateur de lin en Algérie,Imprimerie Nationale ,Paris ,1866

199. Ducrocq .Th: Études sur la loi municipale du 5 avril 1884,Ernest Thorin ,Paris ,1886

200. Dulont Ferdenand: Brochure du 29 Septembre1923 "les terres arch ou sabga en Algérie" , Librairie sabréro ,Tiaret ,Algérie 1923

201. Duval Jule: production et commerce des Céréales en Algérie, Annales de la colonisation V. X,bureau des Annales de la Colonisation,Paris1856

202. Duvergier Jean Baptiste: collectioncomplète des Lois, Décrets, Ordonnances, Règlements etAvis du Conseil d'Etat, Tome 70 ,Direction de l'Administration ,, imprimerie Charles noblet ,Paris1870 ,

203. Duvergier JeanBaptiste: Rapport présenté à l'empereur sur la situation de l'Algérie en 1853, Imprimerie Imperiale, Paris 1854

204.E .Desmarest etH Rodrigues: De Constantine et de la domination française en Afrique, Librairie palais royale, PaulinParis. 1857,

205.E Gellion Danglar: Histoire de la révolution de 1830 ; précédée de l'Histoire du règne de Charles X,Degorce-Cadot Editeur,Paris ,1873,

206.Edgard Le Marchand: L' Europe Et la Conquête D'Alger,Biblio-Bazaar, Paris 2010,

207.Edgard Rouard de Card: Etude sur la naturalisation en Algérie Berger Levoult ,Paris,1881

208.Edme T. Bourg: Biographie des hommes du jour industriels, conseillers - d'État, V 4 , Pillou Librairie Paris ,1838 ,

209.Edmond de Cadalvène,Pierre Ange C. Emile Barraut: Histoire de la guerre de Méhémed-Ali contre la porte ottomane, Arthur Bertrand Librairie editeur ,Paris ,1865

210.Edouard Cat: petite histoire de l'Algérie ,Tunisie, Maroc 2V, Nouvelle bibliothèque algérienne, collection Adolphe Jourdan,1889

211.Édouard Driault: Mohamed Aly et Napoléon (1807-1814),Impr. de l'Institut Française d'Archéologie Orientale pour la Société Royale de Géographie d'Egypte, Le Caire Égypte ,1925

212.Edouard Ducpétiaux: Projet d'association financière pour l'amélioration des habitations ,Librairie polytechnique ,Bruxelles,1846

213.Édouard Henri Cordier: Napoléon III et l'Algérie. Heintz, 1937

214.Edouard Jean Etienne Deligny: Projet de colonisation des territoires mixtes dans la province d'Oran,Typographie du Citoyen Adolphe Perrier ,Oran , Algérie ,1848

215.Edouard Jean Etienne Deligny: Projet de colonisation des territoires mixtes dans la province d'Oran Typographie du Citoyen Editeur ,Oran 1848,

216.Edouard Leduc: Louis-Napoléon Bonaparte, le dernier empereur ,PubliBook,Collection Pantheon,Paris , 2010

217.Édouard Vignes: Traité des impôts en France: considérés sous le rapport du droit, de l'economie politique et de la statistique ,T1,Guillaumin et C^{ie} Librairie ,Paris ,1872

218.Emile de Laveleye: la propriété et ses formes primitives ,Librairie germer Bailliere, Paris ,1874

219.Émile-Félix Gautier: l'evolution de l'Algerie de 1830 a 1930 cahiers du centenaire de l'Algérie ,Comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie,Paris 1930

220.Emmanuel Poulle: Considération sur la Régence d'Alger , Hachette Livre,1840

221.Emmanuelle Santelli: la mobilité sociale dans l'immigration itinéraires de réussite des enfants ,presse Universitaire du Mirail , Paris ,2000

222.Ernest Cadet: Dictionnaire Usuel de législation comprenant: les Eléments du droit civil 8eme Edition ,commercial , industrie ,maritime ,criminel ,Administratif ,Librairie classique Eugéne Betin ,Belin Fréres ,Paris 1895

223.Ernest Carette: exploration scientifique de l'Algérie pendantles année 1840-1841-1842 ,partie 1 Volume 5 ,Imprimerie Nationale ,Paris ,1846 ,

224.Ernest Lalanne: La France et ces colonies au XIX siecle,Alcide Picard et kaan editeur ,Paris , 2009

225.Ernest Zeys: Législation mozabite: son origine, ses sources, son présent, son avenir, A. Jourdan, 1886 et, Traité élémentaire de droit musulman algérien: (école malékite) spécialement rédigé sur le cours oral fait à l'École de droit d'Alger à l'usage des candidats au certificat inférieur de législation algérienne et de coutumes indigènes, Vol 2 , AdolphJourdan librairie ,Alger, 1886

226.Esquer Gabriel: les commencements d'un Empire ,la prise d'Alger 1830 , Ed ,L'Afrique Latine, 1923,

227.Estienne Jean: colonisation d'Alger , à messieurs les membres de la chambre des députés ,30 mars 1837 , imprimerie de beauté et Justin Paris 1837

228.Estoublon Robert: Bulletin judiciaire de l'Algérie. Jurisprudence algérienne de 1866 à 1876, Tome 3et Tome 4 ,Adolph Jourdan, Alger1891,

229.Estoublon Robert, Adolphe Lefébure: Code de l'Algérie annoté: recueil chronologique des lois, Tome 1 ,Adolphe jourdan ,Alger 1896

230.Estoublon Robert: Jurisprudence algérienne de 1830 à 1876, Volumes 1 à 2Adolphe Jordan ,Librairie Editeur ,Alger ,1891,

231.Etourneau .M: L'Algérie faisant appel à la France,Grassart Librairie éditeur ,Paris ,1867

232.EugéneCavaignac: Biographie du général E. Cavaignac, président du conseil, chargé du pouvoir exécutif Imprimerie Bonaventure et Decessois ,Paris ,1852 ,

233.Eugène Bodichon: Considérations sur l'Algérie, Comptoir centrale de la Librairie ,Paris 1845 ,

234.Eugène Clavel: Droit musulman: Le Wakf, ou habous, d'apr5es la doctrine et la jurisprudence (rites hanafite et malékite), Imprimerie Diemer, Paris ,1896,

235.Eugène Clavel: Droit musulman: Le Wakf, ou habous, d'aprés la doctrine et la jurisprudence (rites hanafite et malékite), Imprimerie Diemer, 1896

236.Eugène Clavel: Droit musulman: Le Wakf, ou habous, d'après la doctrine et la jurisprudence (rites hanafite et malékite)Imprimerie Diemer,Paris, 1896,,

237.Eugène Daumas: Le Sahara algérien: études géographiques, statistiques et historiques sur la Réjion au sud des Etablissements francais en Algérie,Fortin Masson,Paris 1846,

238.Eugene Pellissier de Reynaud: Annales Algériennes1836 Tome 1et 2 ,Librairie Militaire, Paris,1854,

239.Eugène Plantet: Correspondance des Beys de Tunis et des consules de France avec la Cours de France 1577- 1830,Vol 2 , Alcan Felix Editeur ,Paris, 1899

240.Eugène Plantet: correspondance des deys d'Alger avec la cour de France 1579-1833 recueille dans les dépôts d'archives des affaires étrangéres de la Marine ,des colonies et de la chambre de commerce de Marseille ,Vol 1 ,F Allan 1889

241.Eugéne Renault: Colonie d'Alger, première lettre à Mr Passy député rapporteur du Budget du ministere de la guerrepour l'année 1836,librairie municipale Paris1835

242.Eugene Sue: Histoire De La Marine Française, T5 Felix Bonnaire Editeur ,Paris 1837

243.Evgenii Vasil'evich Bogdanovich: La bataille de Navarin: (1827) d'après les documents inédits des archives,G,Charpentier et C^{ie} Editeurs ,Paris 1887

244.F. Gros: Traité sur la culture du tabac applicable a l'Algérie, impremerie Lacour, Paris1852

245.Fabienne Fischer: Alsaciens et Lorrains en Algérie: histoire d'une migration, 1830-1914 Collection: histoire des Temps coloniaux Edition JacquesGandini, Paris ,1999

246.Favebeau M: Enquête sur le commerce et la navigation de l'Algérie: Mars-avril, 1863, Typographie Bastide ,1863,

247.Fawtier, Paul: L'Autonomie algérienne et la république fédérale ,Challamel Libraire ,Paris 1871,p IV-V

248.Felix Bourgada: le Crédit Foncier de France –le crédit agricole et les emprunteurs .Imprimerie Administrativede Paul .DupontParis

249.Félix Ribourt: Le gouvernement de l'Algerie 1852-1858 ,Typographie E ,Panckoucke ,Paris 1859,

250.Ferdinandde Tapiès: la France et l'Angleterre, ou Statistique morale et physique de la France, guillauminlibrairie Editeur ,Paris ,1845

251.Ferdinand Désiré Quesnoy: L'armée d'Afrique depuis la conquête d'Alger,Librairie Furne ,Paris 1888,

252.Ferdinand Hugonnet: Souvenirs d'un chef de bureau arabe, Michel Lévy Frères LibrairieEditeur Paris ,1858 ,

253.Ferdinand Lapasset: Aperçu sur l'organisation des indigènes dans les territoires militaires et dans les territoires civils,Dubos frères, Paris, 1850,

254.Ferro Marc: le livre noir du colonialisme XVI-XXI ^{e} siècle de l'extermination à la repentance ,Ed, Robert Laffont ,Paris ,2003,

255.Flandin J.B: Notice sur la prise d'Alger de possession de trésors de la Régence d'Alger , Paris , 1848 ,

256.Fortin d'Ivry: l'Algérie son Importance sa colonisation , son avenir ,Rignoux ,Imprimerie de la société arentale ,Paris ,1845,

257.Foucher Victor: les bureaux arabes en Algérie ,Bibliothèque des colon , Paris 1858.

258.Fouquier . A: Annuaire historique universel, ou, Histoire politique, Lebrun et C^{ie}Librairie ,Paris ,1856

259.Francis Przybyla: Le Blé, le sucre et le charbon: Les parlementaires du Nord et leur action,1881-1889, Presses Universitaire Septentrion France,2007

260.Francois Abadie: la famine en Algérie et les discoures officiels .Erreurs et contradictions 2eme ed Challamal éditeur ,Paris, 1868

261.Francois Charles Roux: Thiére et Méhémet Ali ,Ed,Plon Paris 1951,

262.François d'Ormesson et Jean-Pierre Thomas, Jean-Joseph de Laborde: banquier de Louis XV, mécène des Lumières, Paris, Perrin, 2002 ,

263.François Ducuing: Les villages départementaux en Algérie, shiller Ainé Imprimeur Librairie ,Paris1855 ,

264.François Édouard de Neveu: Les Khouan. Ordres religieux chez le Musulmans de l'Algérie,Imprimerie de Guyot , Paris ,1846 ,

265.François Guizot: Mémoires pour servir à l'histoire de mon temps, Volume4, Michel Lévy frères librairie éditeur , Paris 1861,

266.François Leblanc de Prébois: Algérie: de la nécessité de substituer le gouvernement civil au gouvernement militaire pour le succès de la colonisation d'Alger chez DelaunayLibrairie Montpellier , 1840,

267.François Tomas: Annaba et sa région: organisation de l'espace dans l'extrême- Est algérien,Ed,Université de Saint-Etienne , Lyon ,1977

268.François-Ernest-Henri de chabaud la tour: sur une Nécessité d'un empruntde 300 millions: pour l'exécution des grands travaux publics de l'Algérie , Hachette Livre, Ed 1855,

269.Frédéric Paul Victor Selnet: Colonisation officielle et Crédit agricole en Algérie, Imprimerie Minerva, Paris ,1930,

270.Frédéric Victor C. Chassériau: Précis historique de la marine française, son organisation et ses lois, Volume1,Imprimerie RoyaleParis ,1845

271.Frémeaux Jacques: les Bureaux arabes dans l'Algérie de la conquête, Collection Documents histoire, Denoël, Paris ,1993 ,

272.Froelicher Émile: La domination espagnole en Algérie et au Maroc, Lavauzelle,Paris1903,

273.G. Cahn: De la constitution de la propriété indigène, Challamel, Paris ,1880,

274.G. Rozey: Mémoire aux chambres législatives: Esquisse rapide et historique sur l'Administration de l'Algérie depuis 1830, Marieus olive Imprimeur,Marseille ,1842

275.Gaëtan Delphin: Complainte arabe sur la rupture du barrage de Saint-Denis-du-Sig: notes sur la poésie et la musique arabes dans le Maghreb algérien, E. Leroux,Paris, 1886

276.Gaffarel Paul: l'Algérie Histoire, Conquête et colonisation ,Ed Jacques Gaudini ,Nice France ,2004

277.Galisset .C.M: Table générale du Corps du droit français, ou recueil complet des lois ,1789-1824 Bureau du corps du droit Français ,Paris 1833,

278.Galmich .L: Annales forestières, T.4,Bureaux des annales forestières , Paris1845

279.Ganzin Eugène: de la Situation Du Crédit Commercial, Industriel Et Agricole En Algérie Et de Son Organisation par la Banque de France Imprimerie Algérienne de DubosFréres ,Alger 1858,

280.Gardon .E: la colonisation officielle en Algérie sous le régime du Décret de 1904 ,Alger 1913 ,

281.Garrot Henri: Histoire générale de l'Algérie, Impr. P. Crescenzo, 1910,

282.Gaston Henry: Dictionnaire des dynasties bourgeoises, Edition alain moreau ,Paris,1975 ,

283.Gaston Flammarion: Un Neveu de Napoléon Ier, le prince Napoléon Jérôme 1822-1891, J. Tallandier,Paris1939,

284.Gaston Rambert: Chambre de commerce et d'industrie de Marseille: Histoire du commerce de Marseille: De 1660 à 1789. Le Levant par RobertParis 1859

285.Gaston Raoulx Raousset Boulbon: la question des travailleurs résoluepar la colonisation de l'Algerie , 1848, Hachette livre, 25 juillet. 2014

286.Gastu.M: Le peuple algérien,challamel ainé éditeur ,Paris 1884,

287.George Gravius: Les Incendies de forêts en Algérie, leurs causes vraies et leurs remèdes Louis Marle ,constantine , 1866 ,

288.Georges Douin: Mohamed Aly Et L'expédition d'Alger,Alem El Afkar,2010,

289.Georges Douin: Mohamed Aly et l'expedition d'Alger 1829-1830. - Le Caire, Impr. de l'Institut Français d'Archéologie Orientale du Caire pour la Société Royale de géographie d'Égypte, 1930,

290.Georges Douin: Navarin, 6 juillet-20 octobre 1827 ,l'Institut Français d'Archéologie Orientale pour la Société Royale de Géographie d'Égypte,Paris1927,

291.Georges Drouhin: La géologie et les problèmes de l'eau en Algérie, Volume 1 Edition Conférence publication ,Alger , 1952

292.Georges Édouard d'ault-Dumesnil: Relation de l'Expédition d'Afrique en 1830 et de la conquête d'Alger ,2eme Ed ,Victor Palmé Librairie Editeur ,Paris ,1868

293.Georges Meynié: les juifs en Algerie Albert Savine, Hachette livre, 1888

294.Georges Nicolas Marc Létang: Des moyens d'assurer la domination française en Algérie ,Imprimerie de Guyot ,Paris 1846 ,

295.Georges Ripert, René Roblot: Traité de droit commercial, T 2 ,Librairie générale de droit et de jurisprudence,Paris, 1997

296.Georges S. Vlachos: institutions administratives et économiques de l'Algérie, Volume 1,Société nationale d'édition et de diffusion, 1973,

297.Georges Spillmann: Napoléon III et le royaume arabe d'Algérie, l'Academie des sciences d'outre-mer, Paris 1975 ,

298.Gérald Arboit: Aux sources de la politique arabe de la France: le Second Empire au Machrek,l'Harmattan,2000,

299.Gérard Fontains: la culture du voyage a Lyon de 1820 à 1930,Presse Universitaires de Lyon 2003,

300.Germain Bapst: le Marechal Canrobert ,souvenirs d'un siècle ,Tome 3 , Plon-Nourrit,Paris ,1898

301.Germain Roger: la politique Indigène de Bugeaud, Éditions Larousse,Paris ,1955,

302.GGA: Essai d'un inventaire des peuplements d'alfa de l'Algérie (situation au 1er janvier 1921),Imprimerie administrative Emile Pfister, Alger 1921,

303.Gilbert Du Motier La Fayette: Mémoires, correspondance et manuscrits du général La Fayette, Tome 2, Fournier Ainé Editeur ,Paris ,1830

304.Gilbert Meynier: L'Algérie révélée: la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siècle,librairie Dros ,Geneve –Paris,1981,

305.Giles Munby: Flore de l'Algérie: ou, Catalogue des plantes indigènes du royaume d'Alger,Bastide librairie,Alger ,1847

306.Girault Arthur: Principes de colonisation et de législation coloniale , Recueil Sirey, 1926 Paris 1924 ,

307.Girault Arthur: principes de colonisation et de législation coloniale, Tome1, Librairie de la société du recueil général des lois et des arrêts ,Paris,1904

308.Girault Arthur: principes de colonisation et de législation coloniale Tome 2, ,Librairie de la société du recueil général des lois et des arrêts ,Paris , 1904

309.Girot Louis: Observation historique ,politique et militaire sur l'Algérie et sur la colonisation ,M^{me}Leneuveu,Paris 1840

310.Gourgeot .F: les sept plais de l'Algerie, P. Fontana,Paris, 1891 ,

311.Grapani . G: La Question d'Alger. Politique. Colonisation. Commerce, Fayoul Librairie ,1830

312.Gueno Vanessa, Guignard Didier: Les acteurs des transformations foncières autour de la Méditerranée au XIXe siècle, Ed Karthala, Maison mediterranéenedes siences de l'Homme Paris,2013

313.Guillaume Copus ,Fernanad leulliot: Le tabac. Rendement et prix de revient. Fabrication. Production. Action, physiologique , Société d'Editions,Paris ,1930

314.Guiral Pierre: Adolphe Thiers ,LibrairieArthéne ,Fayard ,1986

315.Gustave Bardy: L'Algérie et son organisation en royaume,Bastide Libraire,Alger ,1852

316.Gustave Du Puynode: Études d'économie politique sur la propriété territoriale, Joubert librairie Editeur, Paris 1884,

317.Guy M .C: l'Algérie Agriculture,Indrustrie, Commerce ,Librairie Chénaux Frouville ,Alger 1876,

318.Guy Pervillé, Mohammed Harbi: Les étudiants algériens de l'université française, 1880-1962: populisme et nationalisme chez les étudiants et intellectuels musulmans algériens de formation française,edition CNRS 1984 Casban, Paris , 2004 ,

319.Guy Rousseau, Étienne Clémentel (1864-1936): entre idéalisme et réalisme, une vie politique: essai biographique, Clermont-Ferrand, Archives départementales du Puy-de-Dôme,France1998,

320.Guy Thuillier: La monnaie en France au début du XIXe siècleLibrairie Droz, Geneve 1983 ,

321.Guynemer A: Situation des Alsaciens et Lorrains en Algérie, Ed. A.Chaix, Paris, mars 1873 et juillet 1875.Imprimerie Centrale des chemins de fer ,Paris 1873

322.Halin , F: Histoire Pittoresque de l'Algérie ,Imp. Guiraudet ,Paris, 1840 ,

323.Hanric A: Travaux d'hydraulique agricole en Algérie, Irrigations de la partie est de la plaine de la Mitidja. Barrage-réservoir du Hamiz, sa construction et son fonctionnement, canaux principaux d'irrigation, canaux secondaires... Torrent et Miaux, 1894

324.Harold Tarry: Le chemin de fer Transsaharien, Impr. Nationale,Paris , 1893,

325.Henni Ahmed: la colonisation agraire et le sous-développement en Algérie, SNED, Alger 1982,

326.Henri Béchade: La chasse en Algérie, Libriarie Editeur Michel Livy ,Paris ,1860

327.Henri Cordier: La Politique coloniale de la France au début du second Empire (Indo-Chine 1852-1858),ImpremerieCi-Devant ,E.J Brili ,France ,1911

328.Henri Coste: Les impôts Achour et Hockor: dans le département de Constantine,A. Jourdan,Paris ,1911,

329.Henri de Peyerimhoff de Fontenelle: Enquête sur les résultats de la colonisation officielle de 1871 à 1895,Imprimerie Torrest ,Alger 1906 ,

330.Henri de Saint Genis: Quelques mots sur l'Algérie, à l'occasion de la discussion des Crédits supplémentaires pour 1846 , Imprimerie de Guiraudet et Jouaust ,Paris ,1846

331.Henri Dormoy: Étude sur le Question financière algérienne,Imprimerie de la Vigie Algérienne ,Alger 1875 ,

332.Henri Fourrier, La colonisation officielle et les concessions de terre domaniales en Algérie, M.Giard et E.B- Riere, Paris, 1915,

333.Henri Garrot: la Banque de l'Algerie,ses origines ,ses modes d'operer et ses resultats en Algerie ,cahier Algerien ,2^{em} edition ,Nouvelle lebrairie Pariseinne ,Albert Savine Edition ,Paris, 1892

334.Henri Jean F. Edmond Pellissier de Reynaud: Annales algériennes, Volume 1,

335.Henri Jougla de Morenas, Raoul de Warren: Grand Armorial de France, Tome V, Société du Grand Armorial de France, Paris,1948

336.Henri Lefebvre: Les forêts de l'Algérie, Giralt, imprimeur-photograveur,1900,

337.Henri Rebour: Les agrumes en Afrique du nord , Union des syndicats des producteurs d'agrumes,Alger ,1950

338.Henri Vast: L'Algérie et les colonies françaises: comprenant la géographie physique, politique, historique, agricole, industrielle et commerciale d'après les documents les plus récents, Garnier frères, 1901,

339.Henri-Edouard-Louis Brenot: Le douar: cellule administrative de l'Algérie du Nord, Victor Heintz,Paris ,1938,

340.Henri-Hyacinthe Fabre de Navacelle Fabre: L'Algérie en 1840 – 1848,E.Plon Editeurs ,Paris, 1876

341.Henry de Montessus de Ballore: Alfa et papier d'alfa, H. Dunod et E. Pinat, Paris1909 ,

342.Henry Didier: le Gouvernement militaire et la colonisation en Algérie ,E.Dentu Librairie Editeur ,Paris , 1865 ,

343.Henry Hugues et Paul Lapra: Le Code algérien: recueil annoté suivant l'ordre alphabétique des matière: Lois ,codes ,décisions, Arrêtes et circulaires ,1872-1878,Challamel.Ainé,Paris ,Blida ,1878

344.Hervé Bleuchot: Les institutions traditionnelles dans le monde arabe ,collection ‘’hommes et société ;Edition Karthala et Iremam ;Paris /Aix-en- Provence ,1996

345. Hippolyte Ferréol Rivière: Lois usuelles, décrets, ordonnances et avis du Conseil d'État dans l'ordre chronologique: annotés des arrêts de la Cour de cassation et des circulaires ministérielles avec une table alphabétique de concordance, Chevalier-Marescq et Cie,Paris ,1887,

346.Hippolyte Peut: "rapport sur les produits de l'Algérie" de Bouvy ,in Annales de la colonisation algérienne , V12, Librairie internationale Universelle ,Paris 1857

347.Hippolyte Peut: Annales de la colonisation algérienne ,volume 10 ,Bureau de Annales de la colonisation Algérienne ,Paris 1856

348.Hippolyte Peut: Annales de la colonisation algérienne ,volume 3 ,Bureau de Annales de la colonisation Algérienne ,Paris 1853

349.Hippolyte Peut: Annales de la colonisation algérienne ,volume 4 ,Bureau de Annales de la colonisation Algérienne ,Paris 1853

350.Hippolyte Peut: Annales de la colonisation algérienne ,volume 5 ,Bureau de Annales de la colonisation Algérienne ,Paris 1854

351.Hippolyte Peut: Annales de la colonisation algérienne ,volume 6 ,Bureau de Annales de la colonisation Algérienne ,Paris 1854

352.Hippolyte Peut: Annales de la colonisation algérienne ,volume 7 ,Bureau de Annales de la colonisation Algérienne ,Paris 1855

353.Hippolyte Peut: Annales de la colonisation algérienne ,volume 8 ,Bureau de Annales de la colonisation Algérienne ,Paris 1855

354.Hubert Bonin: Banque et Bourgeoisies: La Société bordelaise de CIC (1880-2005)P.I.E Peter Lang BruxellesBelgique ,2010

355.Hubert Bonin: Un Outre-Mer bancaire méditerranéen: histoire du Crédit foncier d'Algérie et de Tunisie (1880-1997), Société française d'histoire d'outre-mer, Paris 2004,

356.Hubert Bonin: Une banque française maître d'œuvre d'un outre-mer levantin ; Le Crédit foncier d'Algérie et de Tunisie, du Maghreb à la orientale (188à-1997), Société Française d'Histoire des Outre-Mers,Paris ,2004

357.Hubert de Beaumont Brivac Le Comte: De l'Algérie et de sa colonisation ,Crochard Librairie editeur ,Paris ,1834

358.Huetz de Lemps Alain: Boissons et civilisations en Afrique, Presse Universitaire de Bourdeaux, France ,2001

359.

360.Ida Saint-Elme: La contemporaine en Égypte pour faire suite aux souvenirs d'une Femme , Vol 6 Ladvocat Librairie ,Paris, 1831

361.Insee Ined, et Jacques Dupâquier: Compilation de données, Histoire de la population française, Tome 3, PUF, Paris,1988.

362.Isaac Pereir: Banque de France l'Organisation du crédit de France2eme Edition .Dentu Librairie paris 1864 .

363.Isaac Pereir: Banque de France l'Organisation du crédit de France2eme Edition .Dentu Librairie, Paris ,1864 .

364.J Dennis Willigan ،Katherine A. LynchThomasHollingsworth: Sources and Methods of Historical Demography: Studies in Social Discontinuity,Academic PressLondon , 1969

365.J.A.Rey: les débats sur la banque de France .résume .conclusion. Guillaumin et Librairie EditionParis1864 .

366.J.-C.-Paul Rougier: Précis de législation et d'économie coloniale, Ed1895, Hachette livre, Paris ,2012,

367.Jacqueline Baylé: Quand l'Algérie devenait française, Librairie Arthénefayard , Paris , 1981

368.Jacques Bouveresse: Un parlement colonial ? Les Délégations financières algériennes 1898-1945: Tome 2, Le déséquilibre des réalisations, Publications des universités de Rouen et du Havre, France , 2010,

369.Jacques Louis César Alexandre Randon: Mémoires du maréchal Randon, Volume1 Typographie Lahur ,Paris ,1875,

370.Jacques Philippe Laugier de Tassy: Histoire du royaume d'Alger, Volume 1,Henri et Sauzet librairie , Amsterdam,Holande, 1725

371.Jacques Poggi: Les chemins de fer d'intérêt général de l'Algérie: Aperçu historique.- Organisation acétuelle.- Programme d'avenir,EdLarose, 1931,

372.Jacques Simon: Algérie: Le passé, L'Algérie française, La révolution (1954-1958), l'Harmattan et CREAC Histoire , Paris ,2007,

373.jean Baptiste Brunet: La question algérienne, Librairie Militaire ,Paris,1857

374.Jean Baptiste Flandin: De la régence d'Alger, Solution de ces questions: Doit-on conserver cette régence,Anselin Librairie , Paris ,1834

375.Jean Baptiste Philibert Vaillant: Rapport présenté à l'empereur sur la situation de l'Algérie en 1853par le Maréchal Vaillant ,Imprimerie Imperiale ,Paris1854,

376.Jean Baptiste Sirey: Recueil général des lois et des arrêts, Vol 79,-Cour de cassation deFrance. Conseil d'État-Imprimerie Recueil Sirey,Bourdeaux1900

377.Jean Bouvier: Le crédit Lyonnais de 1863 à 1882,Impr. Nationale, 1961,

378.Jean Claude Vatin, Pierre Gilhodès: l'Algérie politique histoire et societe V 191-192 , Fondation nationale des sciences politiques: A. Colin, Paris , 1974,

379.Jean Courau: Les chemins de fer de l'Algérie-Tunisie: leur état actuel, leur histoire et leur avenir , librairie centrale des sciences J. Michelet,Paris ,1891,

380.Jean Dresch, Charles-André Julien, Henri Marrou, Alfred Sauvy et Slibbe Pierre: la question Algérienne, Ed de Minuit,Paris 1958,

381.Jean Ernest Mercier: La Question indigène en Algérie au commencement du XXe siècle, Augustin Challamel Editeur ,Paris1901,

382.Jean Gabriel Cappot , C . De . Feuillide: L'Algerie Française ,Henri plon, Impremerie Editeur ,Paris ,1856 ,

383.Jean Jacques Perennes: L'eau et les hommes au Maghreb: contribution à une politique de l'eau en ..Edition Karthala , Maroc/ Paris ,1993.

384.Jean Jacques Perennes: L'eau et les hommes au Maghreb: contribution à une politique de l'eau en Edition Karathal, Paris ,1993

385.Jean luc Mayaud: les secondes républiques du Double Annales littéraires de l'Université de BesançonV4 les belles lettres Paris 1986

386.Jean luc Mayaud: les secondes républiques du Double Annales littéraires de l'Université de BesançonV4 les belles lettres Paris 1986

387.Jean Marie Antoine de Lanessan: L'expansion coloniale de la France: étude économique, politique Imprimerie générale ,Paris 1886,

388.Jean Paul Charnay: La vie musulmane en Algérie d'apres la jurisprudence de la premiére moitié du XX siècle, Toulouse,1963,

389.Jean Saint Germès: Économie algérienne, La Maison des livres, 1955,

390.Jean. A. Rey: Les Crises et le Crédit. Division du travail. Banque d'escompte et Banque de Depot ,Guillaumin Editeur ,Paris 1862,

391.Jean-Baptiste Huzard: Culture du tabac. Bibliotheque de la Ville de Lion, Alger 1835,

392.Jean-Baptiste Josseau: Institution de credit foncier et agricole dans les divers états de l'europe,Impremerie Nationale, Paris ,1851

393.Jean-Baptiste Josseau: Traité du crédit foncier suivi d'un traité du crédit agricole et ..., Volume1 Impremerie et Librairie Generale de Jurispridance ,Cosse,Paris 1853,

394.Jean-Baptiste Josseau: Traité du crédit foncier ou explication théorique et pratique de la Volume 2 Imprimerie et Librairie Générale de jurisprudence,Cosse ,Paris 1872

395.Jean-Claude Toutain: les structures du commerce extérieure de la France1789-1970, in Maurice Lévy-Leboyer,Paris 1973

396.Jean-Esprit-Marie-Pierre Lemoine de Villeneuve: Lois annotées ou lois, décrets, ordonnances, avis du Conseil d'Etat,Bureaux de l'administration, Paris , 1846 ,

397.Jean-François Delfraissy: Colonisation de l'Algerie par le systeme du Marechal Bugeaud, Association Ouvriere, Victor Aillaud, Paris 1871

398.Jean-François Lecaillon: Napoléon III et le Mexique: Les illusions d'un grand dessein, Ed, l'Harmattan ,Paris ,1994,

399.Jean-Henri Schnitzler: Statistique générale méthodique et compléte de la France comparée aux autres puissances de l'Europe, Vol 4,Lebrun Ed, Paris ,1846,

400.Jean-Jacques Jordi: Espagnol en Oranie: histoire d'une migration, 1830-1914, EditionjacquesGandini ,Paris,1996,

401.Jean-Jules Clamageran: l'Algérie Histoire Conquête et colonisation,Libriarie de firmin Didot , Paris ,1883

402.Jean-Louis Loubet: L'industrie automobile, 1905-1971,archives economique du crédit lyonnais ,Droz,Geneve 1999,

403.Jeanne Henri-Pajot: Napoléon III l'empereur, Calomnié,Beauchesne ,Paris 1972,

404.Jeannine Verdès-Leroux: L'Algérie et la France , Robert Laffont, 2009,

405.Jean-Pierre Alline, Banquiers et bâtisseurs, un siècle de Crédit Foncier, 1852-1940 , Éditions du CNRS Paris , 1984

406.Jean-Pierre Larivière: L'Industrie à Limoges et dans la vallée limousine de la Vienne,Presse Universitaire de France ,Paris 1968 ,

407.Jeans francois Klein , benjamin Stora , Sophie Dulucq: les mots de la colonisation ,Presse universitaire du mirail ,France ,2008

408.Jeanson .Cet F: l'Algérie hors la lois ,edition seuil paris 1955 ,reedit ENAG Alger 1993,

409.Jo Cottenier, Patrick de Boosere, Thomas Gounet: La Société générale: 1822-1992, Epo dossier ,Belgique ,1989 ,

410.John Hawkins Simpson: Napoléon III on England ,sanders otley Editeur ,London, 1860,

411.John OrbellAlison Turton: British Banking: A Guide to Historical Records,Routledge ,London , 2017 ,

412.Josef le coq: les sociétés Indigènes deprévoyance de secours et de Prêts mutuels des communes d'Algérie , A.Pedon ,éditeurParis , 1903 ,

413.Joseph de La Charrière: De la domination française à Alger.A Colin,Paris, 1880,,

414.Joseph Marie Quérard: la France littéraire ou dictionnaire bibliographique des savants, historiens. Editeur des grandes Augustin Paris,1864

415.Joseph Rogniat: De la colonisation en Algérie, et des fortifications propres a garantir les colons des invasions des tribus africaines ,Gaultier laguionie Imprimeur, Paris 1840

416.Jourdan.J: projet de création d'une banque Agricole . Imprimerie et Fondrie ,Alger 1859 ,

417.Jules Cambon: gouvernement général de l'Algérie 1891- 1897, Librairie II Champion , Edouard , Paris1918

418.Jules Charpentier de Cossigny: Hydraulique Agricole: Aménagement Des Eaux, Irrigation Des Terres Labourables, Baudry, 1889

419.Jules Duval: Histoire de l'émigration européenne, asiatique et africaine aux XIXe siècle, librairie de Guillaumin ,Paris 1862 ,

420.Jules Duval: L'Algérie et les colonies françaises, Librairie Guillaumin et C^{et},Paris , 1877

421.Jules Duval: L'Algérie: tableau historique, descriptif et statistique,Librairie Hachette et C^{ie}Paris 1959

422.Jules Duval: Réflexions sur la politique de l'empereur en Algérie ,Challamel Ainé Librairie Editeur ,Paris 1866,

423.Jules Duval,Auguste Warnier: Bureaux arabes et colons: réponse au Constitutionnel pour faire suite aux letters a Mr RouherChallamel Ainé ,Paris ,1869,

424.Jules François Saintoyant: la colonisation Européenne du XVe au XIX siècle ,la renaissance du livre , Paris ,1947

425.Jules Julliany: Essai sur le commerce de Marseille, Vol 3, 2eme Ed, Librairie du commerce Paris ,1842 ,

426.Jules Julliany: Essai sur le Commerce de Marseille, Volume 1 ,2^{éme} Ed, Librairie du commerce ,Paris 1842 ,

427.Jules le Chevalier: Rapport au Duc de Broglie sur les questions coloniales, T1 Imprimerie RoyaleParis ,S.D ,

428.Jules Liégeois: de l'Organisation départementale, ou Commentaire de la loi du 10 août 1871 sur l'organisation et les attributions des conseils généraux et des commissions départementales, Marescq aîné, Paris ,1873

429.Jules Marnier: Souvenirs de Guerre en temps de paix 1793-1862. Récits historiques et Anectodiques,Librairie Achiles Faure Editeur Paris 1867

430.Jules Méline: Commission Internationale d'agriculture, Congrès international d'agriculture tenu à Paris du 4 au 11 juillet 1889 , ImprimerieA. Lahure ,Paris 1889,

431.Jules Vinet: la crise Algérienne , E.Dentu . librairie Editeur ,Paris 1863

432.Julien Franc: l'Histoire de la colonisation de l'Algérie: les sources d'archives ,Imprimerie Pfeiffer,Paris 1928 ,

433.Justin Savornin: La géologie et les grands barrages en AlgérieImpr. "la Typo-litho" et J. Carbonel réunies, 1941 -

434.Just-Jean-Etienne Roy: Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus anciens jusqu'à nos jours, Mame Editeur Librairie ,Tours1847

435.kamel Kateb: Européens, "indigènes" et juifs en Algérie (1830-1962): représentations et réalités des populations, Cahier N°145 Editionde l'Institut National des études DémographiquesINED,PUF , Paris ,2001

436.Karim Saïdi: Histoire des Kabyles et de la Kabylie pendant la guerre d'Algérie, 1954-1962,

437.Kay Adamson: Algeria: A Study in Competing Idéologies, CasselLondon and New York, 1998

438.Kenneth Vignes: Le gouverneur général Tirman et le système des rattachements: échec d'une expérience tendant à l'assimilation administrative de l'Algérie,Larose, 1958,

439.Kharchi Djamal: colonisation et politique d'Assimilation en Algérie ,Casbah ,Alger,2005

440.Khiati Mohamed: l'agriculture Algérienne de 1ere précoloniale aux reformes liberales actuelles , Edition ANEP,2008

441.L. C. Dominique: Un gouverneur général de l'Algérie: l'amiral de Gueydon,Société historique algérienne,Typ.A. Jourdan, 1909,

442.L. Larose & L. Tenin: Le rachat des chemins de fer algériens: étude de la loi du 23 juillet, 1904 Librairie de la Société du Recueil général des lois et des arrêts, , 1905,

443.L. Pasquier-Bronde: Les associations agricoles en Algérie: etude historique et critique, précédée de considérations générales sur l'associationisme économique contemporain, Baldachino-Laronde-Viguier, 1911,

444.L'AbbéBurzet ; Histoire des désastres de l'Algérie, 1866-1867-1868, sauterelles, tremblement de terre, cholera ,famine ,impemerie centrale Algérienne, Alger ,1869

445.Lacanaud, E: L'Algérie au point de vue de l'économie social,MustaphAlger ,1900,

446.LamoricièreChristoph: Projets de colonisation pour les provinces d'Oran et de constantine ,imprimirie Royale , Paris ,1848

447.landmann .M.J: Appel à la France pour la colonisation de l'Algérie ,jacques lecoffre ,Paris 1848

448.Larcher Emile: Trois Années d'études algériennes legislatives, sociales, pénitentiaireset pénales, 1899-1901, Adolphe Jourdan ,Alger1902,

449.Larcher Emile et Georges Rectenwald: Traité élémentaire de législation algérienne. L'Algérie: organisation politique et administrative , Tome 1 , librairie Arthur Rousseau ,1923

450.Laugier de Tassy: Histoire d'Alger, et du bombardement de cette ville en 1816,chez Piltan ,Paris 1830

451.Launy Michel: Paysans Algérien la terre la vigne et les hommes ,Edition Seuil ,1963,

452.Lavion Hanry: l'Algérie musulmane dans le passé le présent et l'avenir ,Augustin Challamel, Paris,1914

453.Laynaud Michel: Notice sur la propriété foncière en Algérie, Giralt,Alger 1900

454.Le bon .M.F ,M . Hallays –Dabot: Recueil des decisions du Conseil d'État statuant au contentieux , T4 ,2 eme serie ,Ed ,M Descrivan Administration du recueil ,année 1870 Paris 1870 ,

455.Leblanc de Prébois: LivreBilan du régime civil de l'Algérie à la fin de 1871,E.Dentu Librairie Editeur ,Paris 1872,

456.Lebon . M.Fet Hallays Dabot: Recueil des décisions du Conseil d'État statuant au contentieux: Brossard: mémoire adressé par le sieur Bonnet au cons . de préf . le 1er juin 1861 , T 34 ,D'anjou Dauphine ,Paris1864

457.Léo Galibert: Histoire de l'Algérie ancienne et moderne,Furne et Cie Librairie –Editeur ,Paris 1843

458.Léo Lamarque: De la conquête et de la colonisation de l'Algérie,Ancelin librairier ,Paris 1841

459.Léon Charpentier: Précis de législation algérienne et tunisienne, destiné aux candidats aux certificats d'études de législation algérienne Typ. A. Jourdan, 1899

460.Léon François Théophile Morgand: La loi municipale: commentaire de la Loi du 5 avril 1884 sur l'organisation et les attributions des conseils municipaux, Volume 1,Berger-Levrault,Canada , 1923,

461.Leon Galibert et Clément Pellé: l'Univers, Angleterre, Tome 4 Typographie de Firmin Didot Frères Edition ,Paris ,1842

462.Léon Galibert: L'Algérie ancienne et moderne depuis les premiers Etablissements des Carthaginois jusques et y compris les dernières campagnes du général Bugeaud: Avec une introduction sur les divers systèmes de colonisation qui ont précédé la conquête française, Furne librairie Editeur ,Paris ,1861

463.Léon Lévy-Schneider: Le pasteur Jeanbon Saint-André, Bulletin historique de la société d'histoire du protestantisme français - Études historiques, Paris1853,

464.Léon Roches: Dix ans à travers l'Islam, 1834-1844 ,Nouvelle édition ,Perrin et Cie Librairie Editeur , Paris 1904,

465.Léon Roches: Trente-deux ans a travers l'Islam 1832-1864 ,Tome1,Librairie de Fermin –Didot ,Paris 1884 ,

466.Levasseur .E: la france et ses colonies (géographie et statistique), Ce librairieEditeur , Paris 1868 ,

467.LouisSerre: Les Arabes martyrs, étude sur l'insurection de 1871 en Algérie ,Lachaud ,E ,Editeur ,Paris ,1873,

468.Louis André Baron Pichon: Alger sous la domination française, son état présent et son avenir,Ed, Théophile Barrois et Benjamin Duprat ,Paris ,1833

469.Louis andré pichon: Ahmed Bey à sidi khoulilpieces justificatife N° 42titré"relation verbal"

470.Louis Campistron: commentaire pratique des lois des 26 juin 1889 et 22 juillet 1893: sur la Nationalité Librairie Nouvelle de Droit et de jurisprudence ,Paris ,1894,

471.Louis de Baudicour: Histoire de la colonisation de l'Algérie , librairie challamel Ainé EditeurParis 1860

472.Louis de Killer: colons à Palestro ,Ed Books on Demand, Paris 2017,

473.Louis Dop: La banque centrale de crédit agricole: Le róle du crédit agricole. La rôle du credit foncier, V. Giard etE. Brière, 1901,

474.Louis Étienne Arthur Dubreuil-Hélion La Guéronnière: A Voice from England, in answer to 'L'empereur NapoléonIII. et l'Angleterre, Charman and hall ,London ,1858 ,

475.Louis Eugène Cavaignac: Observations présentées au citoyen Cavaignacchef du pouvoir exécutif ,Imprimerie de Dumoulin ,Lyon,1848 ,

476.Louis Forest: La naturalisation des juifs algériens et l'insurrection de 1871: étude historique,Sociéte Francaise d'Imprimerie et de Librairie ,Paris ,1897,

477.Louis Grégoire: Histoire de France: période contemporaine jusqu'à la constitution de 1875, T2,Garnier et frères, librairie éditeurs Paris ,1879

478.Louis Hamel: Les chemins de fer algériens, étude historique sur la constitution du réseau." Le classement de 1857", A. Jourdan, 1885,

479.Louis millot: le gouvernement et l'administration des tribus arabes, Imprimerie nationale ,Paris ,1851

480.Louis Moll: Colonisation et agriculture de l'Algérie, Volume 2,Librairie Agricole de la Maison Rustique ,Paris 1845

481.Louis Moll: Colonisation et agriculture de l'Algérie, Volume 1 Librairie Agricole de la Maison Rustique Paris 1845,

482.Louis Philippe: de l'organisation de l'Administration municipale en Algérie de magindplace de soudan Alger 1848

483.Louis Piesse: Itinéraire de l'Algérie, de la Tunisie et de Tanger, Librairie Hachette et Cie ,Paris ,1882

484.Louis Piesse: Itinéraire historique et descriptif de l'Algérie: comprenant le Tell et lesahara,librairie de Hachette et C^{le} ,Paris1862

485.Louis Rinn: Histoire de l'Insurrectionde1871 en Algérie Librairie Adolphe Jourdan Alger 1891

486.Louis Rinn: Note sur l'instruction publique musulmane en Algérie, Imprimerie Association Ouvrière,1882,

487.Louis Trabut: Étude sur l'halfa, Stipa Tenacissima, Adoulph Jourdan Librairie editeur ,Alger 1889,

488.Louis Valéry vignon: la France en Algerie ,Hachette et Cie, 1893,

489.Louis Vignon: la France dans l'Afrique du nordAlgérie et Tunisie ,librairue Guillaumin ,Paris ,1887 ,

490.Louis-Antoine-Augustin Pavy. D. J.M. Hercelin et de D. Orsise Carayo, abbé d'Aiguebelle, Borgeaud et Vergé: Monographie du Domaine de la Trappe de Staouéli, « La vigne et le vin » Congrès de la colonisation rurale. T3 , Alger 26-29 mai 1930 ,organisé par le Comité de l'Afrique française ,Ancienne Imprimerie Victor Heintz ,Alger ,1930

491.Louis-Augustin Barrière: Le statut personnel des musulmans d'Algérie de 1834 à 1962, Centre Georges Chevrier pour l'histoire du droit, Paris 1993

492.Lucien Guénoun: L'ordonnance du 10 août 1834 sur l'organisation de la justice en Algérie, Libr. P. Guethner, 1920,

493.Lucien Guénoun: L'ordonnance du 10 août 1834 sur l'organisation de la justice en Algérie,Librairie. P. Guethner, 1920,

494.Ludovic portes et Ruyssen: Traité de vigne et de ses produitsOctave Doin Editeur 1886,

495.Ludwig Gessner: Le droit des neutres sur mer, Amayot ,Paris ,1865,

496.M. Blanqui, Algérie rapport sur la situation économique de nos possessions dans le nord del' Afrique, W. Coquebert éditeur, Paris, 1840,

497.M. P. Elausolles: L'Algérie pittoresque, ou Histoire de laRégence d'Alger: depuis les temps Imprimerie PayaEditeur ,Toulouse France 1845,

498.M. R. Delor: Notes sur l'ouvrage du Général Berthezéne " Dix huit mois a Alger" imprimerie de ,J.A .Boudon ,Paris ,1834

499.M. Viger: Étude sur la question ovine en Algérie,ClermontFerrand , Paris 1892

500.M.A.Noirot: l'Algérie agricolecommerciale .Industrielle . Volume 2.Bureau de la Rédaction .Paris 1860

501.M.F.Lebon et Lallays dabot: Recueil des decisions du Conseil d'État statuant au contentieux ,T37 ,2eme Serie ,année 1867,D'auyon Duaphine ,Paris ,1867,

502.M.Landry: Privilége de la Banque de France .Chambre des Députés N° 4429Paris1918

503.M.Landry: Privilége de la Banque de France .Chambre des Députés N° 4429Paris,1918

504.MadouiAmar: Les incendies de forêts en Algérie. Étude de l'évolution après feu despeuplements de Pinus halepensis Mill. dans l'Est algérie9n. Cas de la forêt de Bou-Taleb, du reboisement de Zenadia et du parc national d'el Kala Doctorat en sciences M. Jean-Marie GEHU Professeur, C. R. P., France Co-rapporteur Université Ferhat ABBAS de Sétif Soutenue publiquement le 28 février 2013,

505.Magneville S: une Grande compagnie de la Colonisation, la compagnie genevoise de setif , éd. Grounauer,Genève1979

506.Mahfoud kaddache ,Djilali Sari: l'Algérie pérennité et résistances,1830-1962 ,O.P.U,2009,

507.Marc Bloch: La terre et le paysan. Agriculture et vie rurale aux XVIIe et XVIIIe siècles, Paris, Armand Colin, 1999,

508.Marc Fournier: Les mystères de la Russie: Russie, Allemagne et France, révélations sur la politique Russe d'Apré les notes d'un vieux diplomate , Societé BelgeBruxelles,1844 ,

509.Marcel Dubois et Auguste terrier: les colonies Françaises un siècle d'expansion coloniale , Ed Auguste Challamel , Paris , 1902 ,

510.Marcel Duclos ; Précis élémentaire de droit musulman: mis à jour avec la jurisprudence la plus récente , La Maison des livres, 1940

511.Marcel Emerit: Les Saint-simoniens en Algérie,Société d'édition "Les Belles Lettres,",Paris ,1941,

512.Marcel J.J: Tableau général des monnaies ayant cours en Algérie,Imprimerie Orientale, Paris, 1844,

513.Marcel Juillet Saint-Lager: Élections municipales (application des lois des 5 avril 1884 et 22 juillet 1889): Jurisprudence du Conseil d'état, Berger-Levrault et Cie,Paris ,1904,

514.Marcellin de Bonnal: Algérie ,examen de la colonisation au point de vue politique , Imprimerie de Dupont . Paris 1847

515.Marchis F.: Des réformes à apporter à l'Organisation et a la administration de la justice en AlgerieImprimerieCentrale,Bone ,1891,

516.Maréchal SoultNicolas-Jean-de-Dieu ،Nicole Gotteri, Soult: maréchal d'Empire et homme d'Etat, La Manufacture, 1991

517.Maria Beatriz Salgado: Droit des entreprises endifficulté, Breal édition ,Rome , 2007

518.Marques Jacquet: La Compagnie Genevoise des colonies suisses de Sétif: Le village d'Aîn-Arnat et la ferme d'El-Bez,lieux d'expérimentations de la Compagnie (1853-1857)Editions Universitaires Européennes,2010

519.Martial Douël: un siècle de finance coloniale , Félix Alcan, Paris, 1930

520.Marx Carl: Sur les sociétés précapitalistes: textes choisis de Marx, Engels, Lénine "le Maghreb avant la pris d'Alger" Centre d'études et de recherches marxistes, Éditions Sociales, France 1973

521.Maurice Allart: Considerations sur la difficulté de coloniser la Régence d'Alger et sur lesImprimeriede Selligue ,Paris ,1830

522.Maurice Antoine Bernard: LivreLes chemins de fer algériens,Adolf Jourdan Editeur ,Alger1913

523.Maurice Block: Statistique de la France comparée avec les divers pays de l'Europe ,2eme Ed Vol 2Guillauminet Cie Librairie ,Paris ,1875 ,

524.Maurice Block: Dictionnaire de l'Administration Française .Librairie Administrative de veuve Berger le vrault et fils .Paris 1856

525.Maurice Boivin: Code municipal. Loi municipale du 5 avril 1884, expliquée par la circulaire du 15 mai 1884 et l'Instruction du 11 Avril 1898 Décret du 7 Avril 1884 ,Paul Roy Libraire ,Paris 1897

526.Maurice Gentil: Administration de la justice musulmane en Algérie,A. Rousseau, Paris 1893,

527.Maurice Godelier: La notion de "mode de production asiatique" et les schémas marxistes d'évolution des sociétés,Centre d'études et de recherches marxistes , Paris ,1964

528.Maurice Jais: La banque de l'Algérie et le crédit agricole, Arthur Rousseau,Paris, 1902,

529.Maurice Pouyanne,:La propriété foncière en Algérie, Typographie Adolphe Jourdan, Alger,1900,.

530.Maxime Ait Kaki: De la Question Berbere au Dilemme Kabyle a l'aube du XXIE Siecle l'Harmattan Paris 2004 ,

531.Maxime Champ: La commune mixte d'Algérie, Éditions P. & G. Soubiron,Paris , 1933,

532.Mayer .M: le régime des eaux dans la métropole et en Algerie ,Blida Mangrin, 1953 ,

533.Mayer-Goudchaux Worms: Recherches sur la constitution de la propriété territoriale dans les pays Musulmans , Franck A Librairie Editeure ,Paris 1846,

534.Mayer-Goudchaux Worms: Recherches sur la constitution de la propriété territoriale dans les pays musulmans , et subsidiaiment en Algerie ,Franck .A, Libraire Editeur Paris 1846

535.Mercel Emerit: la révolution de 1848 en Algérie mélanges d'Histoire par Pierre Boyer ,Edition Pirose 1949p, 87

536.Mercel Emerit: la révolution en Algerie1848 , Bibl. Histoire Du Maghreb Ed, Bouchéne 2016

537.Mercier Arnest: Histoire de Constantine ,J.Marle et F Biron ,Imprimerie ,Editeur , Constantine ,1908 ,

538.Merle.J.T: Anecdotes historiques et politiques pour servir à l'histoire de la conquête d'Alger en 1830 ,Paris ,1831,

539.Merleau Marc: Des pionniers en 'Extrême- Orient. Histoire de la Banque de l'Indochine (1875-1975), Paris, Fayard, 1990

540.Messimy, Adolphe: Statut des indigènes algériens, Henri charles-lavauzelle, Editeur militaire,Paris 1913,

541.Metzmacher. M: Les oiseaux de la Macta et de sa Région (Algérie Non Passereaux siège Belgique , Aves ,Vol16 N° 3et 4,1979

542.Meynier Georges: Les juifs en Algérie ,Nouvelle Librairie Parisienne , Paris ,1888

543.M'Hamed Boukhobza: L'agro-pastoralisme traditionnel en Algérie: de l'ordre tribal au désordre colonial, Office des publications universitaires, Alger , 1982

544.Michel Chevalie: Système de la Méditerranée, Auxbureaux du globe ,Paris 1832 ,

545.Michel cornaton: les Regroupements de la décolonisation en Algérie, economie et humanisme , Volume 1,Edition ouvriéres , Paris ,1967

546.Michel Levallois: Ismaÿl Urbain (1812-1884): une autre conquête de l'Algérie,Maisonneuve et Larousse, Paris, 2001**,**

547.Michel Peronnet: Le xvie siècle (1492-1620), Hachette Supérieur, Paris 2013,.

548.Michèle Merger: Transfère technologique en Méditerranée, Presses de Université Paris-Sorbonne, Paris ,2006

549.Milleret j: La France depuis 1830, aperçus sur sa situation politique, militaire ,librairie perrotin,Paris ,1838

550.Ministere de l'instruction publique: Bulletin du Comité des travaux historiques et scientifiques ,Tome 76,Actes de la section de Géographie,Ed. Bibliothèque nationale de France ,Paris 1963

551. Ministre de la Guerreet Auguste-Michel-Étienne Regnaud de Saint-Jean d'Angély,: Rapport adressé à M. le Président de la République par le Ministre de la Guerre, sur le gouvernement et l'administration des tribus arabes de l'Algérie 23 janvier 1851,Imprimerie NationaleParis 1851 Obs =Reliure inconnue,

552.Mohamed bacha: prise de la régence d'Alger ou le prétexte du coup d'ventail ,Edition El-amel Alger , 2005

553.Mohamed Lazhar Gharbi: Impérialisme et réformismeau Maghreb: histoire d'un chemin de fer algéro-tunisienCérès, 1994

554.Mohamed Lazhar Gharbi: Le capital français à la traîne: ébauche d'un réseau bancaire au Maghreb colonial, 1847-1914, Faculté des lettres Manouba, Université de la Manouba, 2003,

555.Mohammed Lazhar Gharbi: Crédit et discredit de la banque d'Algerie: seconde moitie du XIX eme siècle .CREAC Histoire – l'Harmathan 2005

556.Mohammed Sabry: L'empire égyptien sous Mohamed-Ali et la question d'Orient (1811-1849), Librairie orientaliste, P. Geuthner,Caire ,1930,

557.Montagne D J: Physiologie morale et physique d'Alger, 1833,Delaunay Librairie, Paris 1834

558.MontagneD. J: Lettre d'un colon d'Alger a M. Blanqui, janvier 1840, Marseille ,1840,

559.Montagnon Pierre: la conquête de l'Algérie 1830-1871, Pygmalion Gérard Watelet ,Paris ,1986

560.Montagnon Pierre: Histoire de l'Algérie , des origines à nos joursEdition Pygmalion Gérard Watelet ,Paris 1998,

561.Mordocq.C: La guerre en Afrique: tactique des grosses colonnes, enseignement de l'expédition contre les Beni Snassen 1859,Librairie Militaire ,Paris ,1908 ,

562.Mouloud Gaïd: L'Algérie sous les Turcs, Maison tunisienne de l'Edition, Tunis, 1975

563.Muḥammad Ṣabrī, Muḥammad ʻAlī Bāshā: L'empire égyptien sous Mohamed-Ali et la question d'Orient (1811-1849): Égypte--Arabie--Soudan--Morée--Crète--Syrie--Palestine ... Librairie Orient. P Geuthner, 1930,

564.N,Boukharine: l'Economie Mondiale et l'Impérialisme ,troud Anthopas ,Paris 1977

565.Nabila Oulebsir: Les Usages du patrimoine: Monuments, musées et politique coloniale en Algerie (1830- 1930) Edition de la maison des sciences de l'homme,Paris 2004

566.Napoleon III: Lettre sur la politique de la france en Algérie adressée par l'Empereur au Maréchal de Mac Mahon ,imprimerie Impériale,1865

567.Narcisse Faucon: l'Habra et la Macta (1864-1874)Dupré de Saint-Maur,Initiateur duBarrage, Le Livre d'Or De l'Algérie,Challamel et Cie, Paris 1889,

568.Natalis Briavoinne: Sur les inventions et perfectionnements dans l'industrie depuis la fin duXVIII siecle jusqu'à nos jours,Bruxelles, Belgique 1838

569.Nicolas Charles Bourlier: Guide pratique de la culture du lin en Algérie,Bastide Librairie Editeur ,Alger ,1862,

570.NoirotA: L'Algérie agricole, commerciale, industrielle, des mémoires des monographies sur l'Agriculture, la colonisation ,le commerce, Vol 2 ,ChallamelLibrairieParis ,1860

571.Noushi André: Enquête sur le niveau de vie des population rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919, presse Universitaire de France, Paris1961 edition 2010

572.Nouvellesannales d'Agriculture: Irrigations du midi de l'Espagne: études sur les grands travaux hydrauliques, Imprimerie Thunot, Paris 1859

573.Nouvelles Observations de M. le maréchal Clauzel sur la colonisation d'Alger, Imprimerie Selligue 1833,

574.Octave Dupond: Les Délégations financières algériennes,Librairie des juris-classeursGodde, Paris, 1930,

575.Octave Teissier: Napoléon III en Algérie, Challamel Aine Editeur, Paris ,1865

576.Oeuvres de Saint- Simon et Enfantin: Oeuvres d'Enfantin, T 7 ,Dentu .E ,Editeur,Paris 1872 ,

577.Othenin Haussonville: la colonisation officiel en Algerie: des essais tentés depuis la conquête et de la situation actuelle ,calmann Lévy ,1883

578.P .Bairoch: la place de la France sur les marchés InternationaleAssociation pour le développement de l'histoire économique, Comité pour l'histoire économique et financière de la France,Paris ,1993

579.P. Delorme: Le commerce Algérien, Vol 1de Le commerce Algérien: rapports avec la France et l'étranger,, Imprimerie Algérienne, 1906,

580.Panhard.M.N: Recueil des decisions du Conseil d'État statuant au contentieux, Tome 47, Librairie de la Cour de cassation, Paris1878 ,

581.Patricia M. E. Lorcin: Histoire de Kabyles, arabes, français: identités coloniales,tr Loic Thommeret,Pulim collection Histoire ,Vienne / presses Universitaire de Limoges, France2004

582.Patrick Le Delliou: Les barrages: conception et maintenance,ENTPE presse Universitaire de Lyon, France2003

583.Patrick Weil, « Le statut des musulmans en Algérie coloniale – Une nationalité française dénaturée», dans La Justice en Algérie 1830-1962, la Documentation française, collection « Histoire de la Justice », Paris, 2005,

584.PaulMarie Gaudmet: Finances Publiques, T1, édition Montchrestien, Paris, 1981

585.Paul Birebent: Hommes, Vignes et vins de l'Algérie Française1830- 1962 ,Edition Grandini ,2007

586.Paul Bourde: Atravers l'Algérie souvenir de l'exucution parlementaire ,septembre, octobre 1879, G Charpentier Editeur ,Paris 1880

587.Paul Chaudru de Raynal: De la domination française en Afrique: et des principales questions, Imprimerie dondey, Paris ,1832 ,

588.Paul Eudel: L'orfèvrerie algérienne et tunisienne,Typographie et lithographie ,Adolphe Jourdan ,Alger 1902 ,

589.Paul Focil Ad Privat-Deschanel: Dictionnaire général des sciences théoriques et appliquées, volume 1, Tandou et cie Editeurs, 1864

590.Paul Focil Ad Privat-Deschanel: Dictionnaire général des sciences théoriques et appliquées, volume 1 , Tandou et Cie Editeurs, Paris1864

591.Paul Jean Louis Azan: Conquête et pacification de l'Algérie, Librairie de France,Paris ,1931,

592.Paul Jean Louis Azan: l'Expédition d'Alger avec 4 gravures et une carte , Ed Plon ,Paris1929 ,

593.Paul Laurent: Annales forestières et métallurgiques, T. 9Bureaux des annales forestières, Paris1950 ,

594.Paul LeroyBeaulieu: traité de la science de finances des revenu publics ,7eme Edition ,T 1 Guillaume et Ct ,Paris 1906

595.Paul Leroy-Beaulieu: L'Algérie et la Tunisie, Guillaumin, Paris ,1887

596.Paul Leroy-Beaulieu: Le Sahara, le Soudan Et les Chemins de Fer Transsahariens,Forgotten Books, 9 décembre. 2016, Paris , 2016

597.Paul Leroy-Beaulieu: De la colonisation chez les peuples modernes, Guillauminet Cie librairie, Paris 1882

598.Paul Leroy-Beaulieu,:Traité théorique et pratique ,Tome 2 Librairie Felix Alcan ,Paris ,1914

599. Paul Lesourd ,Gabriel Hanotaux ,L'œuvre civilisatrice des Missionnaires dans les Colonies françaises,Desclée de Brouwer,Paris ,1931,

600.PaulMadinier: Annales de l'agriculture des colonies et des regions tropicales, Volumes 3 à 5, Nouvelle librairie agricoleet horticole Paris ,1861

601.Paul Pont: Explication théorique et politique du code Napoleon Librairie Conseil d'Etat Paris

602.Paul Roger: Les grandes établissements de crédit dans l'Algérie et les colonies françaises, A. Michalon,Paris ,1907,

603.Paul-Émile Viard: Les droits politiques des indigènes d'Algérie, Librairie du Recueil Sirey,Paris ,1937

604.Perennes jean jacques: l'eau et les hommes au Maghreb,contribution a une politique de l'Eau en Mediterranée ,collection: hommes et societe ,Edition Kurthala 1993

605.PeyreJoseph: L'expédition d'Égypte, Librairie de FirminDidot ,Paris ,1890,

606.Philippe lucas et jean-claude vatin: l'Algerie des anthropologue francais , maspero ,Paris 1975

607.PicardPaul Ernest: la monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830 ,Imprimerie de la Banque d'Alger1930

608.Pichon Louis André: Alger sons la domination française, son Etat présent et son Avenir Théophile Barrois ,Paris 1833,

609.Pierre Berthezène: Dix-huit mois à Alger, ou récit des événements qui s'y sont passés depuis le14 juin 1830,Auguste Ricard Editeur ,Montpelier France ,1834

610.Pierre de La Gorce: Charles X: La restauration T 2, Edition Frédérique Patat ,Paris 128

611.Pierre Genty de Bussy ; De l'établissement des français dans la régence d'Alger et des moyens d'en assurer la prospéritéTome 1 , Firmin Didot Libraires ,Paris,1839

612.Pierre J. André: Contribution à l'étude des confréries religieuses musulmanes, La Maison des livres, 1956, Paris

613.Pierre Larousse: Grand dictionnaire universel du 19. siècle français, historique ..., Volume4,Administration du grand Dictionnaire Universel ,Paris ,1869

614.Piérre Léris: Les communes et le crédit foncier; étude sur la dette communale et sur les prœts consentis par le crédit foncier mode de réalisation et destination des fonds,Librairie Dalloz, Paris ,1911,

615.Pierre Louis Romain Cubain: Traité de la procédure devant les cours d'assises,August Durand Librairie ,Paris, 1851

616.Pierre Paul ,Dean Baptiste: Biographies de Cavaignac, Lamartine, Ledru-Rollin, Louis Napoléon Bonaparte , Duquesne Librairie , A . gand1850

617.Pierre Zaccone: Les Zouaves, Arnaud de Vresse Librairie Editeur,Paris 1859

618.Louis Lamborelle: Cinq ans en Afrique: souvenirs militaire , d'un Belge au service de la France , Bruxelles,1863

619.Pigeau M: La procédure civile des tribunaux de France, démontrée et mise en par des Formules, Vol1, Imprimerie de Frères Mame ,Paris 1807

620.Piquet Victor: L'Algérie française: une siècle de colonisation (1830-1930) , A.Colin, 1930,

621.Plessis Alain: La politique de laBanque de France de 1851 à 1870Librairie DrozParis / Geneve,1985

622.Poggi Jacques: Les chemins de fer d'intérêt général de l'Algérie, Larose, Paris,1931,

623.Poncet Jean: La colonisation et l'Agriculture Europeenne, Impr. Nationale, Paris ,1962,

624.Poulain H: production du coton dans notre Colonies ,Challamel Ainé librairie Editeur ,Paris ,1863,

625.Prazza Pierie: Aux origines de la police scientifique ,Alphonse bertillon ,Karthala – CESDLP ,Paris ,1913 ,

626.Publications: série recherches ,V 45 , Université de Paris. Faculté des lettres et sciences humaines,1968,

627.R.P ;Azar: Les Marounites, d'après le manuscrit arabe ,Cambrai,Paris ,1852,

628.Rabelais Ch: Les Arabes et les Burea9éu Arabes ,Challamel ainé Tanera Editeur Paris 1864

629.Rambaud de Larocque: Etude sur la societe de Credit Foncier en France ,larose ,Librairie editeur,Paris ,1874 ,

630.Rambaud de Larocque: "Extension au territoire de l'Algerie des operations du crédit foncier "Etude sur la societé de crédit , Larosse libraire editeur ,1874

631.Ran Aharonson: Rothschild and Early Jewish Colonization in Palestine, Rowman et littlefieldpublshers inc ,New York ;2000

632.Raymond Joseph Aynard: L'œuvre francaise en Algerie,Hachette ,Paris ,1912

633.Raymond Muzellec: Finances Publiques, Edition Dalloz, 8ème édition, Paris, 1993,

634.René de Grieu: Le duc d'Aumale et l'Algérie ,Blériot et Gautier ,Paris 1884,

635.René de Saint-Félix: Le voyage de S.M. l'Empereur Napoléon III en Algérie et la régence de S.M. l Mai –Juin 1865, grande librairie napoleonienne ,Paris 1865

636.René gallissot: Algérie colonisée Algérie Algérienne (1870-1962) la république Francaise et les Indigéne , Barzakh Edition, Alger,2007

637.René Passeron: Les grandes sociétés et la colonisation dans l'Afrique du Nord, Imprimerie La typo-litho, 1925,

638.René Pottier: Le Cardinal Lavigerie: apôtre et civilisateu,les publication Techniques et artistiques ,Paris ,1947,

639.René Théry: les chemins de fer Algériens , Économiste Européen ,Vol 60 , Edmond Théry, Paris ,1922,

640.Rey Alain: Le petit Robert 2: dictionnaire univsrsel des noms propres,le robert edition Revue Paris XI 1985

641.Rey Jean. A. et Eugène Ganzin: La Banque en Algérie- Réplique- , Dubois freres librairie Editeur ,Alger ,1858 ,

642.Rey Jean.A: les crises et le Crédit division du travail,Banque d'escompte et banque dedépôt .Guillaum et Cet Librairie Editeur .Paris 1862

643.Robe Eugene: les Lois de laPropriete immobiliere en Algérie , Imprimerie de l'Akhbar ,Alger 1864

644.Robe Eugene: origine formation et etat actuel de la proprété en Algérie ,Challamel ,Paris , 1885,

645.Robert Atta: Regards sur les Juifs d'Algérie, l'Harmattan ,Paris,1996,

646.Robert Maurice: Muséum contemporain. Biographies. PaulinTalabot,RobePhotograveur ,Paris,1867,

647.Roches Léon: Dix ans a travers l'Islam ,3ed ,librairie académique ,Paris , 1904

648.Rodolphe Dareste: De la propriété en Algérie: loi du 16 juin 1851, sénatus-consulte du 22Avril 1863 ,Challamel Ainé ,Paris ,1864 ,

649.Roger German: La politique indigène de Bugeaud, Éd,Larose, Paris , 1955,

650.Roger-Georges-Lazare Parant: La société indigène de prévoyance d'Algérie, V. Heintz, Paris,1942

651.Roland Courtinat: La piraterie barbaresque en Méditerranée: XVI-XIXe siècle, Edition Jacques Gandini,Nice France ,2003,

652.Ronna Antoine: les Irrigations les cultures arroses Tome3 ,librairie de firmin ,Didot , Paris 1890

653.RonnaAntoine: les Irrigations '' les eaux d'irrigation et les machines '' Tome I, Librairie de firmin-didot et C^{e} Paris ,1888

654.Ronna Antoine: les Irrigations '' les eaux d'irrigation et les machines '' Tome III, Librairie de firmin-didot et C^{e} Paris ,1890

655.Rossi: L'architecture de la ville, Paris: éd. L'Equerre,Paris ,1978,

656.RouanetJules: la vinification dt la viniculture en Algérie , Challamel editeur , Paris , 1898 ,

657.Rozet Claude Antoine: voyage dans la regence d'Alger ou description du pays occupe par l'Armée francaise en Afrique ,Athus Bertand Librairie Editeur Paris 1833,

658.Rude. F: ''les Fouriéristes Lyonnaiset la colonisations de l'Algérie '' Cahier d'Histoire ''Volume1et 2 , Comité historique du centre-est, 1956

659.Rudolf Willem Jan Cornelis de Menthon Bake: La Question d'Orient et sa portée coloniale, Susane LibrairieLa Haye Hollande , 1874 ,

660.Saïd Almi: Urbanisme et colonisation: présence française en Algérie, Pierre MardagaEditeur ,Belgique ,2002

661.Saïd Benabdellah: La justice en Algérie, des origines à nos jours: La justice précoloniale et coloniale et son évolution, Éditions dar el Gharb, 2005

662.Saidouni Nacereddine: l'Algérie rurale a la fin de l'époque ottomane 1791-1830 , dar al gharb Alislam , Beyrouth ,Liban 2001 ,

663.Saint-Hypolite, Achille-Hippolyte Blanc,:De l'Algérie.Système du duc de Rovigo, en 1832. Moyens d'affermir nos possessions en 1840,Imprimerie de Bourgogne et martinet ,1840,

664.Samira Boukli Hacene1, Karima Hassaine1 & Philippe Ponel: "Les peuplements des Coléoptères du marais salé de l'embouchure delaTafna (Algérie)",Revue d'Ecologie,Volume 66 ,Janvier 2011Bulletin de la societe Zoologique de France

665.Sans Auteur: la société générale algérienne, son présent et son avenir,Imprimerie des chemin de fer ,Paris, 1866,

666.Sicard, Adrien-Joseph-Polyeucte: Guide pratique de la culture du coton,Librairie scientifique , Industrielle et agricole,Paris 1866

667.Sid Ahmed Souiah Chantal Chanson ,Jabeur: Villes et métropoles algériennes: Hommage à André Prenant / Djenane AbdelMadjid: 60 ans après" Facteur du Peuplement d'une ville de l'Algérie Facteurs du peuplement d'une ville de l'Algérie intérieure: Sétif"Evolution et tendances, l'Harmattan, Paris 2015

668.Sinarellis Moroula: Enquête en Méditerraneé, les Expéditions Francaises d'Egypte ,de Morée et d'Algérie ,Ft Athénes ,Institut de Recherches Neohelleniques ,FNRS 1999

669.Sophie Dulucq, Jean-François Klein, Benjamin Stora: Les mots de lacolonisation, Presse Universitaire de Mirail ,Toulouse ,France ,2008

670.Souviron .A ;R: De la culture du lin en Algérie: de ses avantages et de l'utilité de son, Au Bureau de la redaction ,Alger ,1860

671.Souviron, A. R.: De la culture du lin en Algérie, de ses avantageset de l'utilité de son introduction dans l'assolement des terrainsnon arrosables,1860.

672.Stephen d'. Estry: Histoire d'Alger: de son territoire et de ses habitants ,Mame Cie Imprimerie éditeurTours 1841,

673.Sudraud .Ch: L'œuvre des anti –juifs d'Alger, Imprimerie commerciale, Alger ,1899

674.Surun Isabelle ,Blais H,Caru V,Enders A,Fredj C,Sebend E,Singaravélou P,de sure main M.A,Thémault S: les societé coloniales a l'âge des Empires 1850-1960,Ed Allande ,201

675.Sylvain Wisner: L'Algérie dans l'impasse: démission de la France? R. Lefeuvre,Paris1948,

676.Sylvère Leroux: Traité de la vigne et le vin en Algérie et en Tunisie, Vol 1,Libriarie et Imprimerie AdministrativeMauguin ,Blida ,1894 ,

677.Sylvie Thénault: Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale: Camps, internementsAssignation a la résidence, Odil Jakob Histoire ,Paris ,2012

678. Tailliart Charles: l'Algérie dans la littérature Française , Slatkine, Paris , 1925,

679. Tessier .M: Annales de l'agriculture française,T6 librairie de Mme Bouchard –Huzard, Paris 1842

680. Thémistocle Lestiboudois: voyage en Algérie, ou Études sur la colonisation de l'Afrique française, Impremerie de danel ,Lille ,1853

681. Théo Laujoulet: Le commerce en Algérie: études sur le peuplement utile de l'Afrique Française, 2eme Ed,Hachette Librairie ,Paris ,1851 ,

682. Théodore Mâreau: Industrie linière, rapport à M. Dumas, ministre de l'Agriculture et du commerce,T 1 ,Imprimerie Nationale, Paris ,1851,

683. Théodore Mâreau: Rapport surLindustrie linière, rapport à M. Dumas, ministre de l'Agriculture,T2,Imprimerie Impériale ,Paris ,1859,

684. Théophile Cormier: Spécimen colonial de l'Algérie. Résumé, réfutation ou complément des système de l'Amorciere et Bugeaud ,librairie moquet editeur ,Paris 1847

685. Théophile Gautier: Voyage pittoresque en Algérie. (1845.),Librairie Droz ,Geneve ,Paris ,1973,

686. Thierry Lentz, Savary, le séide de Napoléon, Éditions Fayard, 2001

687. Thibault .R: Des Incendies de forêts en Algérie, de leurs causes et des moyens préventifs a leur opposer, Librairie GuenedConstantine ,1866

688. Thierry Halay: Le Mont-de-Piété des origines à nos jours, L'Harmattan, 1994

689. Thierry Lentz: Que sais je ,Napoleon III, presse Universitaire de France,Paris1995

690. Thomas Lynch: The Printer's Manual: A Practical Guide for Compositors and Pressmen,Cinccinati ,1859

691. Thomas Robert Bugeaud (duc d'Isly): Instructions pratiques du maréchal BugeaudLeneveu Librairie, Paris 1854.

692. Thomas Robert Bugeaud: de la colonisation de l'Algérie ,A.Guyot Imprimeur du Roi,Paris ,1847

693. Thomas, A: Considérations sur l'avenir de la culture du coton et sur les conditions de l'agriculture en Algérie, Imprimerie del'Akhbar, Alger1870,

694. Thomas-RobertBugeaud: la guerre d'Afrique, lettre d'un lieutenant de l'armée d'Afrique à son oncle ,Imprimerie de Cosse et laguionie ,Paris 1849

695. Timon .R: l'Algérie et ses relations extérieures.,Bastide Librairie Editeur , Alger, 1860

696. Torné Chavigny: Lettres du grand prophète d'après l'histoire prédite et jugée par Nostardamus, Saint Jean Editeur, Paris 1870 .

697. Tournier .J: la conquête religieuse de l'Algérie , Ed Plon ,Paris 1930,

698. Trapani .D.G: Conquête d'Alger ou pièces sur la conquête d'Alger et sur l'Algérie, Fayolle Librairie ,Paris 1830

699. Valdenaire.M: du Crédit de France ,Yarnier fréres editeurs ,Paris 1860 ,

700. Victor Armand Hain: a la nation sur Alger , marchands de nouveautés, Coll. Joseph, Antoine et Pierre Dumas, Paris ,1832,

701. Villepigue, A: Le Transsaharien et la colonisation de l'Afrique, facilités par les chemins de fer à voi mobile , societe des chemins de fer ,Paris 1890

702. Victor Berard: Description d'Alger et de ses environs, Accompagnée d'un plan et d'une carte dressés, Bastide, 1869,

703. Victor Démontés: Le peuple algérien: essais de démographie algérienne, Imprimerie algérienne, 1906,

704. Victor Démontés: Trois ans d'exil, trois ans d'intrigues. Le Dey Hussein en Italie, Imr. typo-litho S. Léon, 1905,

705. Victor Demontès,:"Le sol de la plaine est riche en argile d'alluvion, Son avenir agricole et économique"Direction de l'agriculture, du commerce et de l'industrie: L'Algérie économique: Le sol. Le climat. Les irrigations, Volume 5,Imprimerie algérienne, Alger1927

706. Victor Legrand: Mémoire sur les richesses forestières de l'Algérie Impremerie et librairie Administratives ,Paris ,1854,

707. Victor Piquet: la colonisation française dans l'Afrique du nord ,Algérie ,Tunisie , Maroc ,A. Colin ,1914 ,

708. Victor Robert: Guide pour l'organisation et l'administration des sociétés de secours mutuels,Levrault et Fils librairie ,Strasbourg ,1859

709. Victor Berard: Description d'Alger et de ses environs: Accompagnée d'un plan et d'une carte dressés, Bastide Editeur, 1869,

710. Vignon Valéry Louis: France en Algérie , librairie Hachette et C^{n} ,Paris 1893

711. Vincent Yves Boutin: Apercu historique statistique et topographique sur l'etat d'Alger: à l'usage,de l'Armee expeditionnaire d'Afrique,Ch Picquet geographie du Roi , Paris,1830

712. Vincent Yves Boutin, Charles François Dubois-Thainville, J. B. Michel Guyot de Kercy: Reconnaissance des Villes, Forts et batteries d'Alger par le chef de bataillon Boutin (1808) suivie des mémoires sur Alger par les consules de Kercy (1791) , H. Champion, Paris ,1927,

713. WahlMaurice.: L'option et l'émigration des Alsaciens Lorrains (1871-1872), Ed.Ophrys, Paris, 1974. .

714. Warnier Auguste: l'Algérie devant l'Empereur , Challamel Ainé, Libraire éditeurParis1865 ,

715. Xavier Tanc: Histoire diplomatique de la guerre d'Orient en 1854: son origine et ses causes Ed Librairie Ed, E.Denty,Paris ,1864

716. Xavier Yacono: Les Bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'Ouest du Tell algérois (Dahra, Chélif, Ouarsenis, Sersou) Tome1, Edition larose ,Paris 1953

717. Xavier Yacono: Histoire de l'Algérie: De la fin de la Régence turque à l'insurrection de 1954, Éditions de l'Atlanthrope, 1993,

718. YaconoXavier: la colonisation des Plains du Chelif ,Tome 2 ,Impr.E . Imbert, 1955,

719. Yacono Xavier , la Régence d'Alger en 1830 l'enquête des Commissions de 1833-1834 ,R.O.M.M, N°1et 2 ,1966

720. Yannick Lemarchand: du Dépérissement à l'AmortissementEnquête sur l'histoire d'un concept et de sa traduction comptable , Ouest Éditions ,Nantes,1993,

721. Youcef Djebari: la France en Algérie: La genèse d'un capitalisme d'Etat colonial,OPU,1995,

722. Yusuf, Colonel de Pommayrac: Résumé de la "Guerre en Afrique" du général Yusuf, A. Jourdan, Paris ,1896

723. Zahir Ihaddaden: La presse musulmane algérienne de 1830 à 1930,E.N.A.L., 1986,

724. Zoubir Sahli: l'absence de Maitrise foncière en Algérie, Impact sur l'aménagement du territoire

ثالثا/ الدراسات والمقالات

أ/الدراسات والمقالات باللغة العربية

1. عبد المجيد أمزيان: "مظاهر المقاومة في الثقافة الجزائرية"، مجلة الأصالة ع 8 وزارة التعليم الاصلي والشؤون الدينية الجزائر 1972

2. الزبيري محمد العربي: "مقاومة الجزائر للتكتل الاوربي قبل الاحتلال"، مجلة الاصالة، العدد 12 وزارة التعليم الاصلي والشؤون الدينية، الجزائر 1973

3. التميمي عبد الجليل: "التنظيم الإداري في الجزائر في أواخر العهد العثماني، المجلة التاريخية المغربية، العدد 3، جانفي1975

4. الدشوشي شريف: "ماركس وعلاقات الارض بالجزائر"، مجلة الطريق اللبنانية العدد 1، لبنان، 1981

5. السليماني احمد حسين: "نزع الملكية العقارية للجزائريين 1830-1870، "مجلة المصادر، ع6، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2002

6. الشيخ أبو عمران الشيخ: "المجابهات الثقافية في الجزائر المستعمرة"، مجلة الأصالةالعدد 6، وزارة التعليم الاصلي والشؤون الدينية الجزائر، 1972.

7. رحوي آسيابلحسين: "وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي"، مجلة دراسات نفسية وتربوية، مخبر وير الممارسات النفسية والتربوية، عدد 7، جامعة ملود معمري، الجزائر، ديسمبر 2011

8. بقطاش خديجة: "الاستعمار الديني في الجزائر"، مجلة الثقافة، عدد 68، وزارة الاعلام والثقافة الجزائر، 1982

9. بوعزيز يحي: "المجاعة بالجزائر اواخر عقد الستينات من القرن 19، وموقف وآراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول اسبابها "، مجلة الاصالة، العدد 33، وزارة التعليم الاصلي والشؤون الدينيةمطبعة البعث، قسنطينة، 1976

10. هواري قبايلي: "حركية الهجرة بين الجزائر وفرنسا 1830-1962 " مجلة المواقف مجلة الدراسات والبحوث في المجتمع والتاريخ، العدد 5، جامعة معسكر، الجزائر ديسمبر 2010،

11. كواشي حسين: التعليم في الريف الجزائري ن التغيرات الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال، مجلة علم الاجتماع، د.م.ج، عدد 3، افريل 198

12. مسدور فارس ر: الاوقاف الجزائرية بين الاندثار والاستثمار، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 20 .سبتمبر، 2008، .

13. مارسال امري: "استغلال عظام المسلمين في تصفية السك"، تر عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغاربية عدد 1، جانفي 1974 تونس1974

14. مغلي محمد البشير الهاشمي: "التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي"، مجلة المصادر، العدد 6، م.و.د.ب.ح.و.ث اول نوفمبر 1954، 2002

15. لوني ميشال: مقاومة الفلاحين لعملية الاستيلاء على الأرض خلال حرب التحرير، مجلة الأصالة، العدد 22، السنة الرابعة، وزارة التعليم الاصلي والشؤون الدينيةمطبعة البعث، قسنطينة الجزائر 1974،

16. ناصر الدين سعيدوني: "الخزينة الجزائرية 1800-1830 "، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 3، مؤسسة عبد الجليل التميمي، تونس، جانفي 1975

17. فكار عثمان: "الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائريمقاربة سوسيوتاريخية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 3و4، 2013

18. بوحسون العربي: "بين التاريخ والانثروبولوجيا: دراسة في الانثروبولوجيا الاستعمارية" المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية لمخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في حديث والمعاصر، المجلد 02 العدد 01، جامعة سيدي بلعباس الجزائر2013

19. مقران ايسلي: "الثقافة والاستعمار، تجربة الجزائر في العهد الكولونيالي"، مجلةمخبر التربية والابستمولوجيا، مجلد 05 العدد9، المدرسة العليا ببوزريعة، الجزائر 2015

20. اوراغي احمد: الانثروبولوجيا والاستعمار، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية لمخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في حديث والمعاصر، المجلد 04 العدد 02، جامعة سيدي بلعباس الجزائر2013

21. مرقومة منصور: الانثروبولوجيا والنزعة الاستعمارية الحديثة، مجلة التدوين، مخبر الانساق البنيات النماذج والممارسات، المجلد 04، العدد 8، جامعة وهران 2، 2016

22. ضيف الله عقيلة: "التنظيم السياسي والاداري الفرنسي للجزائر من بداية الاحتلال (1830الى بداية الثورة الجزائرية 1954"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلامية،، العدد الاول، الجزائر، 2001-2002

23. طارق الضب: الاصلاح "الضريبي في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، العدد 12، 2013ص ص 10-11

24. حمادي بن موسى: "الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900)"، الحقيقة، العدد 36 (2016)

25. ملتقيات ومنشورات جماعية

26. بن دهة عدة: "الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر، إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1873)"، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي (1830-1962) منشورات وزارة المجاهدين، 2007

27. بن داودنصر الدين: "مصادرة اراضي الجزائرين وسياسة بيجو الاستيطانية"، اعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007

28. فارح رشيد: " المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية"، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني، الجزائر، 2007

29. لونيسي إبراهيم: "الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر من خلال الحكم العسكري"، أعمال الملتقى الثاني والأول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي (1830-1962) منشورات وزارة المجاهدين

30. مهديد إبراهيم مهديد: " بعض العناصر تفكير المقارنة الهجرات الجزائرية المعاصرة مشرقيا ومغربيا"، أعمال ملتقى حولالهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830 -1962، منعقد 30 -31 أكتوبر 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007

31. موسى عاشور: "اساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الاوقاف"، اعمال الملتقى الوطني الاول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2007

32. دهاش الصادق: "الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19"– الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830– 1962، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2007

33. فيلالي كمال: سوسيولوجية الهجرة الجزائريةفي تاريخالماضي والحاضر، أعمال الملتقى العلمي الأول، مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية والتاريخية حول الهجرة والرحلة، قسنطينة، 2008

Revues et articles

1. Aucapitaine Henri : "*Notions Ethnographiquessur les berberes Touaregs"* Bulletin et Correspondance" le Globe journal géographique organe de la société de géographie de Genève ,Tome 4 Librairie Burkhardt ,Genève, 1888

2. Aleth Picard: *Architecture et urbanisme en Algérie. D'une rive à l'autre (1830-1962),* Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n°73-74, Presses universitaires de Provence ,1994,

3. Annie ReyGoldzeiguer: *"les plebiscites en Algerie sous le Second Empire "* Revue HistoriqueT 229 ,Librairie G. Bailleère, Presse Universitaire de France ,1963,

4. Annie ReyGoldzeiguer: "*les plebiscites en Algerie sous le Second Empire "* Revue HistoriqueT 229 ,Librairie G. Bailleère, Presse Universitaire de France ,19463,

5. Arthur Savaéte: *"la Transformation nécessaire de la banque de l'Algérieen succursales de la Banque de France"* , Revue du Monde Colonial Asiatique et américain ,organe politique ,Vol 3 ,bureau de la revue du monde Colonial ,Paris 1860

6. Auguste Chevalier: *"Protection des Forêts coloniales"* Laboratoire d'agronomie coloniale ,Revue de botanique appliquée et d'agriculture coloniale ,T2 , laboratoire d'agronomie coloniale ,Paris ,1922

7. Auguste Pavy: *"La circoncision chez les indigènes israélites et musulmans"* Revue tunisienne, Vol 7, Institut de Carthage, Tunis 1900,

8. Bertrand Taithe: *" La famine de 1866-1868: anatomie d'une catastrophe et construction médiatique d'un événement"*Revue d'Histoire du XIX siecleN° 42,société d'Histoire de la révolution 1848et des révolution du XIX siecle ,Paris,2010,

9. Bonin Hubert: "*le Comptoir national d'escompte de Paris*"Revue francaise d'histoire d'outremer ,T 78 N° 293 , Edouard Champion Editeur ,Paris 1991 ,

10. Brétignére .M.L: *"La colonisation par les Céréales"*Comité de l'Afrique Française: Congrés de colonisation Rurale , 26.29 Mai 1930 ,2 partie.Imp.Victor Heintz Alger

11. Carbonel Jules: L'Afrique du Nord illustrée: *"inauguration des nouveaux locaux de la Banque populaire d'Alger"* , journal hebdomadaire d'actualités nord-africaines N°766,31eme année,samedi 4janvier 1936, ,

12. Charlesdevilles: "*Répertoire de législation et de jurisprudence forestières",* Volume 21864 – 1865 Revue des Eauxet Forêt ,Bruxelles ,1865

13. Chateu Briand: *"Sur l'empereur Elexandre de Russie "*,Revue du Nord3eme série ,T2 ,(Paris. 1835)Imprimerie de P . Boudouine ,Paris , 1838

14. Claude Lützelschwab: "*La compagnie genevoise des Colonies suisses. De Sétif (Algérie) et les innovations agricoles de son directeur Gottlieb Ryf (1884-1903)",* révélatrices des mutations sociales de l'Algérie coloniale, Revue française d'histoire d'outre-mer / Société française d'histoire d'outre-mer 87(328): 185-207 · January 2000,

15. Claude lutzelschwab: *"la politique coloniale de la compagnie genevoise",* Revue d'histoireannée 5,Zürich ,1998 ,

16. Cte D'haussonville: *"La colonisation Officielle en Algérie"* Revue des deux mondes, T57, 1883

17. D'Aubignose Louis-Philibert Brun: *"Le Duel"* Revue de ParisT22 ,Bureau de Revue de Paris , Paris1831,

18. De Martimprey: *"Exposé de l'Etat Actuel de la société Arabe du gouvernement et de la législation qui la Régie ‹'' Revue* Host bibliographie, imprimerie du gouvernement, Alger 1844

19. Demontes Victor: *"Les voies de communications de l'Algérie et leur développementultérieur ",* in,Revue L'Algérie, La vie technique, industrielle, agricole et coloniale, numéro spécialhors série, septembre 1922

20. Documments Algériende la série économique N°20-21, du 1janvier 1949 a 31 decembre 1949

21. Edouard Clunet, André Henri Alfred Prudhomme: *"de la competence des tribunaux Ottomans à l'égard des étranger"* Journal du droit internationale de la jurisprudence comparée, Vol 20Marchal et Billard, Paris 1893

22. Edouard Clunet, André Henri Alfred Prudhomme: *"de la competence des tribunaux Ottomans à l'égard des étranger"* Journal du droit internationale de la jurisprudence comparée, Vol 20Marchal et Billard ,Paris 1893,

23. Estoublon Robert: *" octobre 1898 Décret Portan la creation d'un mont-de-piété"* Revue algérienne, tunisienne et marocaine de législation et de jurisprudence, Vol 15, Adolph. Jourdan, 1899

24. Estoublon Robert,Marcel Morand: Revue algérienne, tunisienne et marocaine de législation et de Jurisprudence ; Volume 13,Adolph Jourdan Librairie Editeur ,Alger 1897

25. Estoublon Robert ,Marcel Morand: Revue algérienne, tunisienne et marocaine de législation et de jurisprudence..., Volume 18, Adolph Jourdan, Alger , 1902

26. Étienne Taillemite et Maurice Dupont: "*Les Guerres navales françaises du Moyen Âge à la guerre du Golfe",* collection. *-Kronos* - Volume N° 21, S.P.M ,Paris ,septembre1996

27. Gabriel Esquer: *"Projet de Répertoire des documents iconograhique –relatifs a l'Histoire de l'afrique du Nord*", Revue Africaine1935 ,N° 76 ,OPU ,Alger 1985

28. Charles Julien, André: *"La question d'Alger devant les chambressous la Restauration",* Revue Africaine N° 310 , 63 eme annéeAlger 1922

29. Gabriel Monod, Charles Bémont, Pierre Renouvin, Sébastien Charléty: *"la banque de la province la faillit du comptoir d'escompte"* Revue Historique, Volume 280 ,Librairie G. Baillère, Paris ,1988

30. Gabriel Monod, Charles Bémont, Sébastien Charléty: *"La mission secrete du Marquede bellune "* Revue Historique ,Volume 75, Librairie G. Bailleère,Paris , 1901

31. Charles Roux: *"la France et l'afrique du Nord avant 1830",* Revue Historique ,Volume169et 170 ,Librairie Felix Alcan,Paris1932

32. HISTORIA ‘ Numéro Spécial’*: "Algérie Histoire et Nostalgie 1830-1987*" ,Juin 1987 N° 486 ,France ,

33. Hutter .P .J: *"la famine du coton en westphalie (1861-1865)",* Revue d'Histoire Economique et Sociale (XX'Année, 1932) -R.E.H.S-,1932

34. J.Marseille: *"les relations commerciales entre la France et son Empire colonialede 1880 a 1913"*Revueles relation Internationales 1976 N° 6 Paris 1976

35. Jean Marie Mayeur: *"Balzac et la politique extérieure de la France d’après les œuvres Diverses",* Revue bleue, du4 mai 1895 , Bibliothèque Nationale de France,Paris ,1895

36. Jennifer Sessions: *"Le paradoxe des émigrants indésirables pendant la monarchie de Juillet, ou les origines de l´émigration assistée vers l´Algérie"*, Revue d’histoire du XIXesiècle, n° 41, 2010/2,

37. la colonisation en Algérie 1830 a nos jours Journal semi-quotidien, les Annales coloniales N° 138 ,14 année, Mardi 23 décembre 1913,

38. Judith Surkis, *" Propriété, polygamie et statut personnel en Algérie coloniale, 1830-1873 ",* Revue d'Histoire du XIXe siècle, société d’Histoire de la révolution 1848et des révolution du XIX siecle ,Paris 2010,

39. Jules Mohl: *"la prise d’Alger",*Journal Asiatique ou Recueil de memoires1862 N° 11 Société Asiatique , Impemerie Impériale,Paris ,1862

40. Karim Ould-Ennebia: *"Histoire de l'état civil des Algériens Patronymie et Acculturation",* Revue Maghrébine des études Historiques et Sociales /édité par le Labo Algérie moderne et contemporaine ,UDL SidiBel-Abbès, n°01/ Sept 2009

41. Le Févre Paul: *"Commerce , chambre du commerce d’Alger"* Le Mercure africain: commercial, industriel, maritime, minier , 7 année N° 178 du 15 Septembre 1926,

42. A Deflours: *" l’Algérie terre de production du Tabac"* Le Mercure africain: commercial, industriel, maritime, minie ,N° 12 , 2eme Année ,15 Novembre 1921 Redaction et administration, Alger ,1921

43. Paul Leroy Beaulieu: *"la justice civil et commerciale en France et en Algérie"* L'Économiste français: journal hebdomadaire, Volume 2, Impr. Centrale des chemins de fer, 1931,

44. Leon Faucher: *"Histoire Financiere le Budget socialiste"* Revue des Deux Mondes, recueil de la politique, de l'administration et des mœurs octobre 1850 T8 , bureau de la revue des Deux Mondes,Paris1850,

45. Lieutenant-Colonel Gelez,*" Les tirailleurs algériens",*La Revue des Deux-Mondes, N° 5-8, Ed Bureau Revue des Deux-Mondes ,1951,

46. M .Sageret: *"culture de la Batate en 1844"* Annales de l'agriculture francaise. par Tessier, Volume 11, librairie de Mme Bouchard-Husard, Paris 1845

47. M .Sanlaville: *"Disette de 1862 , ventes de grains a des Arabes"* Revue d’administration , juin et juillet1884

48. Maurice Faivre: *"L'Armée d'Afrique et l'armée coloniale des origines à 1962",* Revue L’Algérianiste N° 131 septembre 2010

49. Maurice Mauviel: *"Labyrinthe algérien: passé masqué, passé retrouvé",*Gazette des tribunaux ,Avril 1870, l’Harmattan , Paris ,2006,

50. Marlio, L: Voies ferrées (France, Algérie, Tunisie, et colonies françaises),T1, P. Dupont, Paris , 1912

51. Maurice Wahl: *"Les Villes de l'Algérie, Alger "*.Ed, Revue de l'Afrique française, V5 Administrative ,Hachette ,Paris1887,

52. Mortimer d'Ogagne: *"Correspondances Chronique et scientifique, les syndicats agricoles*" , Revue britanique,Bureaux de la Revue britanique ,Paris ,1890

53. Paul Lekoy-Heaulieu: *"Le collectivime examencritique du nouveau socialisme et l'evolution du Socialisme"*,Revue économique et financière du 5 juillet 1882 ,

54. Remond .M.:*" L'élargissement des droits politiques des indigènes. Ses conséquences en Kabylie"*Revue.Africaine,1927 N°330-331 ,68 eme année

55. Renie Gendarme: *" l'économie de l'Algérie sous-développement et politique de croissance* "Cahier de la fondation national des sciences politique ,A .Colin ,Paris ,1959,

56. -Robert G: *"les chemins de fer francais dans l'Afrique centrale"*l'Explorateur ,volume3 année1875 , bureau du journal ,Paris ,1875

57. Sainte-Marie Alain: "*L'application du Senatus Consulte du 22 avril 1863 dans la province d'Alger"*.In: Cahiers de la méditerranée, n°3, 1, 1971. Vie rurale. Migrations et accueil.

58. Schiaffino.Laurent: *"Situation économique de l'Algérie en 1954 et pendant les six premiers mois de 1955*"Journal général de l'Algérie et de la tunisie,Organe officiel du syndicat commercialAlgerien ,N° 2997,

59. Sir Jouffroy Thomas: *"chronique de la quinzaine* " du 14 Août 1839"Revue des deux mondes, recueil de la politique, de l'administration et des mœurs, Bureau de la Revue des deux Monde,Paris 1848

60. Azarie couillard-Désperes *"comptes rendus et notes divers*" Revue française d'histoire d'outre-mer , Société française d'histoire14 année 1926,Edouard Champion Editeur ,Paris ,1926

61. Viard Paul-Emile: Traité Elémentaire de Droit Public et de Droit Privé en Algérie ,1ere Partie *"les caracteres politique de l'Algérie"*Faculté de Droit et des sciences economiques ,Alger ,1960,

62. Victor Demontés: *"la mission du comandant Huder a Tunis "* , Comité des travaux historiques et scientifiques. Section de géographie historique et descriptive Bulletin de géographie historique et descriptive, V 20, EditionErnest Leroux, France 1905

63. Vincent Haegele.: de Clermont Tonnerre, ministre de la Guerre, *"le renforcement de l'éarmée française sous Charles X (1825-1828)"* , Revue historique des armées, ,N° 270, Éditeur Service historique de la défense, France-Hongrie, 15 mars 2013

64. Worms Émile: *"sur la constitution de la propriété territoriale en Algérie"* Revue de législation et de jurisprudence, Vol 19Bureau de al redaction, Paris 1844

65. Worms Émile: *"De la constitution territoriale des pays Musulmans"*, Vol 15Extrait de la Revue de législation et de Jurisprudence, Paris ,1842

66. WormsMayer-Goudchaux: *"Recherches sur la Constitution de la Propriété Territoriale dans le paysmusulmans, de la propriété rurale et urbaine en Algérie*" Revue de législationet de la jurisprudence,bureau de la revue ,Paris ,1844

الاطروحات

أ/الاطروحات باللغة العربية

1. الزاهي محمد: الاوقاف في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1830-1870، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2014-2015

2. برامة عمر: التغير الاجتماعي المخطط أو التنظيم الاجتماعي الموجه في الجزائر (دراسة ميدانية لولاية جيجل)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدور الثالث في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر، الجزائر، 1985 -1986،

3. حوشين كمال: اشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007

4. بن حراث علي: السياسة المائية واثارها في الجزائر على المشروع الاستيطاني، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 2010-2011 الجزائر

5. الطاهر العمري: دور بنى المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار (1830-1900)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة،، 1998-1999 الجزائر

6. حنان شلغوم: اثر الاصلاحات لضريبية في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه - ماجستير، كلية العلوم الاقتصاديةجامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، الجزائر

7. حميدة بوزيدة: الضريبة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1977 الجزائر

8. بولافة حدة: واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في السياسات العامة والحكومات المقارنة (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،،، 2010-2011 الجزائر

9. حمة نابتي: النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الاسلامي -دراسة مقارنة - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علومالتسيير،، جامعة قسنطينة، 2013-2014 الجزائر

10. كعوان فارس: النظام العثماني والفئات الاجتماعية في الجزائرالكرغالية نموذجا، 1629-1830، رسالة مقدمة لنيل ماجستير،، جامعة قسنطينة،، 2004-2005 الجزائر

11. مولاي الخميني: العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال القرن 17، رسالة مقدمة لنيل الماجستير، جامعة قسنطينة 1998

12. سيساوي أحمد: النظام الإداري بباياك الشرق 1791-1830، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة،، 1987-1988 الجزائر

13. عكوشي عبد القادر: التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر،، جامعة الجزائر،، 2004-2005 الجزائر

14. قريشي محمد: الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إنذلاع الثورة التحريرية الكبرى1945-1954، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001 2002 الجزائر

15. رواحنة عبد الحكيم: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة،، 2013 الجزائر

16. شلبي شهرزاد: ثورة واحات لعامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن 19 .مذكرة مقدمةلنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2008-2009 الجزائر

17. شلالي عبد الوهاب: أوضاع العمال المسلمين الجزائريين في مناجم الونزة 1913-1966، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ماجيسيتر، جامعة متنوري، قسنطينة، 2004-2003 الجزائر

Theses

1. Ahcene Amarouche: libération économique et problème de transition en Algérie , Thèse de Doctoraten science Economique ,dirigée par girard Klotzsoutenue le 26 Mai 2004 université Lumiere Lyon 2

2. Sifou Fatiha: la protestation Algérienne contre la domination Française ,plaintes et pétitions(1830-1914),Thèse de Doctorat ,Université de Aix-Marseille 1 ,Année Universitaire 2003-2004

3. Albert Hugues: La nationalité française chez les musulmans de l'Algérie: thèse pour le doctorat ,par,Faculté de Droit de l'universite de Paris ,librairie Marscq Ainé ,1899 soutenu le 2juin 1899

4. Aline Miramand-Marceau: Charles-Célestin Jonnart, gouverneur général de l'Algérie: un regard sur l'enseignement, Mémoire de DEA, Université Jean-Moulin Lyon III, , 2000 ,

5. Belkacmi Boualem: French Railways in Algeria 1850-1900 A contribution to the study of colonial History Thesis (Ph.D),university of East Anglia ,Augst 1984

6. Daho Djerbal: Processus de colonisation et Evolution de la propriété foncière dans les plaines intérieures de l'Oranie (subdivisions de mascara et sidi Bel Abbés 1850-1920) ,Thèses de Doctorat de 3e ,Université de Paris VII Jussieu ,Paris 1979

7. Donizet Pierre: Essai sur les banques coloniales ,Thèse de Droit, Ed- PedaneParis 1899

8. Donizet Pierre: Essai sur les banques coloniales, Thèse de Droit, Ed- PedaneParis 1899

9. Maurice Antoine Bernard: les chemins de fer Algerien ,Thése pour le Doctorat en sciences politique et économique ,24 Mai 1913 ,a Paris , Adolphe Jourdan Editeur ,Alger ,1913

10. Mony René Etienne: Etude comparée des conseils de préfectures en France et en Algérie, N°1,thèse de Droit , Impr. de A. Paulette et ses fils,Constantine -Alger1931.

11. Pierre-Cyrille Hautcoeur: le Marché Boursier et le Financement des Entreprises(1890-1939) Thèse doctoratensciences économiques, l'Université de Paris I Panthéon –Sorbonne, Paris 1994

12. Tuilier A.P: Régime des chemins de fer algériens, thèse pour le doctorat, université de Paris , soutenu le 15 juin 1900,Librairie Nouvelle, Paris ,1900,

13. Yacono Xavier: La colonisation des plaines du Chéliff: Les facteurs de la transformation (suite) Un siècle de colonisation. La colonisation et les indigènes, Thèse de Doctorat,Universté de Paris ,1955

الملاحق

الملحق رقم :01 ترتيب القادة العسكريين من 1830 الى غاية 1870

قادة الجيش الافريقي

1- الماريشال دي بورمون	14 جوان 1830م-2 سبتمبر 1830م
2- الماريشال كلوزيل	2 سبتمبر 1830م- 20فيفري 1831م
3- اللواء براتزان	20 فيفري 1831م- ديسمبر 1831م
4- اللواء ريفاري	ديسمبر 1831م – مارس 1833م
5- اللواء افيزار	مارس 1833م – جويلية 1833م
6- اللواء فوارول	جويلية 1833م- جويلية 1834م

محافظ عام:

1- اللواء ديربون درلون	جويلية 1834م- أفريل م1835
2- اللواء رياتال	أفريل 1835م – جويلية 1835م
3- المريشال كلوزال	أوت 1835م- فيفري 1837م
4- اللواء دنريمون	12فيفري 1837م – أكتوبر 1837م.
5- الماريشال فالي	أكتوبر 1837م- جويلية 1840م
6- اللواء شارم	جويلية 1840م- 29 ديسمبر 1840م
7- اللواء بيجو	29 ديسمبر 1840م- جويلية 1847م
8- اللواء دبي بار	جويلية 1847م سبتمبر 1847م
9- اللواء بادو	جويلية 1847م سبتمبر 1847م
10- دوف أو مال	11 سبتمبر 1847م-25 فيفري1848م
11- اللواء كافينتاك	فيفري / مارس 1848م – ماي 1848م

12- اللواء شانقتر نيبه	ماي 1848م- جوان 1848م

13- اللواء ماري مونج	جوان 1848م –سبتمبر 1848م
14- اللواء شارون	9 سبتمبر 1848م- جوان 1850م[1]
15- اللواء بليسية	جوان 1850م- أكتوبر 1850م
16- اللواء ديبول	20 أكتوبر 1850م – ديسمبر 1851م
17- اللواء راندون	11 ديسمبر 1851م – جوان 1857م
18- اللواء رونو	جوان 1857م -2 جوان 1858م

***وزارة الجزائر والمستعمرات (مرسوم 2جوان 1858م)**

1- الأمير جيروم نابليون	جوان 1858م – 1859م
2- شاسلولويات	1859م- نوفمبر 1860م[2]

محافظ العام

1- المارشال بليسية	ديسمبر1860م- سبتمبر 1864م
2- المرشال ماك ماهون	سبتمبر 1864م- جويلية 1870م
3-اللواء بريو	جويلية 1870م- أكتوبر 1870م
4-اللواء وليسن استرهازي	أكتوبر 1870م-نوفمبر 1870م

[1] بوعزة بوضرساية وآخرون:الجزائر الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، سلسلة المشاريع الوطنية ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ،منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954م ،2007م،ص ص78،77.

[2] Charles Louis Pinson de Ménerville : Dictionnaire de la législation algérienne: 1830-1860,Mme Philippe librairie, Alger, pp50-52

ملحق رقم 02 اتفاقية لالة مغنية حول رسم وترتيب الحدود الجزائرية المغربية

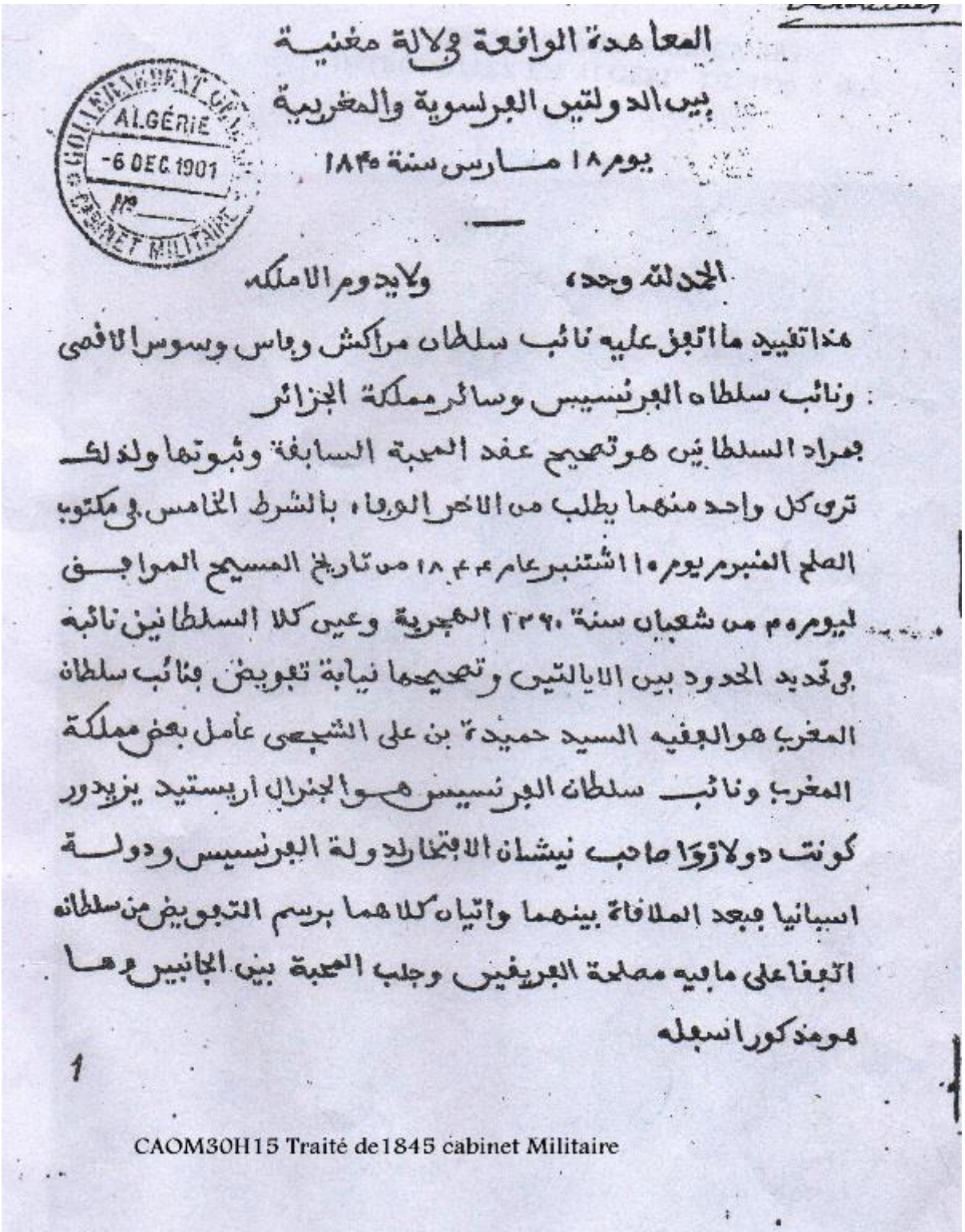

المعاهدة الواقعة بلالة مغنية
بين الدولتين البرنسوية والمغربية
يوم ١٨ مـــارس سنة ١٨٤٥

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
ALGÉRIE
-6 DEC 1901
N°
CABINET MILITAIRE

الحمد لله وحده ولا يدوم الا ملكه

هذا تقييد ما اتفق عليه نائب سلطان مراكش وفاس وسوس الاقصى ونائب سلطان البرنسيس وسائر مملكة الجزائر بمراد السلطانين هو تصحيح عقد المحبة السابقة وثبوتها ولذلك ترى كل واحد منهما يطلب من الاخر الوفاء بالشرط الخامس في مكتوب الصلح المنبرم يوم ١٠ اشتنبر عام ١٨٤٤ من تاريخ المسيح المرافق ليوم ٢٥ من شعبان سنة ١٢٦٠ الهجرية وعين كلا السلطانين نائبه في تحديد الحدود بين الايالتين وتصحيحها نيابة تفويض فنائب سلطان المغرب هو الفقيه السيد حميدة بن على الشيخي عامل بعض مملكة المغرب ونائب سلطان البرنسيس هو الجنرال اربستيد يزيدور كونت دولازوا صاحب نيشان الافتخار لدولة البرنسيس ودولة اسبانيا فبعد الملاقاة بينهما واتيان كلاهما برسم التفويض من سلطانه اتفقا على ما فيه مصلحة الفريقين وجلب المحبة بين الجانبين وهاهو مذكور اسفله

1

CAOM30H15 Traité de1845 cabinet Militaire

ملحق رقم 03مخطط يوضح تقسيمات ادارية الاهلية التنظيم الإداري لمقاطعة الجزائر

مليانة	Orleonville الشلف	لمدية	الجزائر
خليفة مليانة – باشا غاليك جندل –أغاليك جندل –أغاليك بوز يزوق –أغاليك براز braz – الدارة (cim) شرشال –أغاليك زتيمة (ح قاعدة) –أغاليك حجوط –باشا غاليك أغاليك أولاد باسم c.m. de sersou قبيلة أولاعايد	خليفة مستغانم دائرة تنس (تنس) c.m 2– قائد –أغاليك الأصنام –(سهل الشلف) –أغاليك الونشريس –ونشريس c.m	أغاليك التل أغاليك قبلة (c.m) أغاليك الشرق – (عين يويف+ سيدي عيسى) بوسعادة– c.m – أغاليك أولاد شايب –(شبلة– c.m) – أغاليك أولاد نايل –(جلفة c.m) قائدة المؤيدة	– دائرة البليدة أوطان بني خليل – أغاليك خاشنة –أوطان بن موسى – دائرة دلس 3– أغاليك –خليفة سباو 3 أغاليك
Cm = commune mixte – cim=commune indigène mixte			

المصدر: Claude Collot Op-cit p 34

ملحق رقم 04 :خريطة لتقسيمات الإدارية في الجزائر

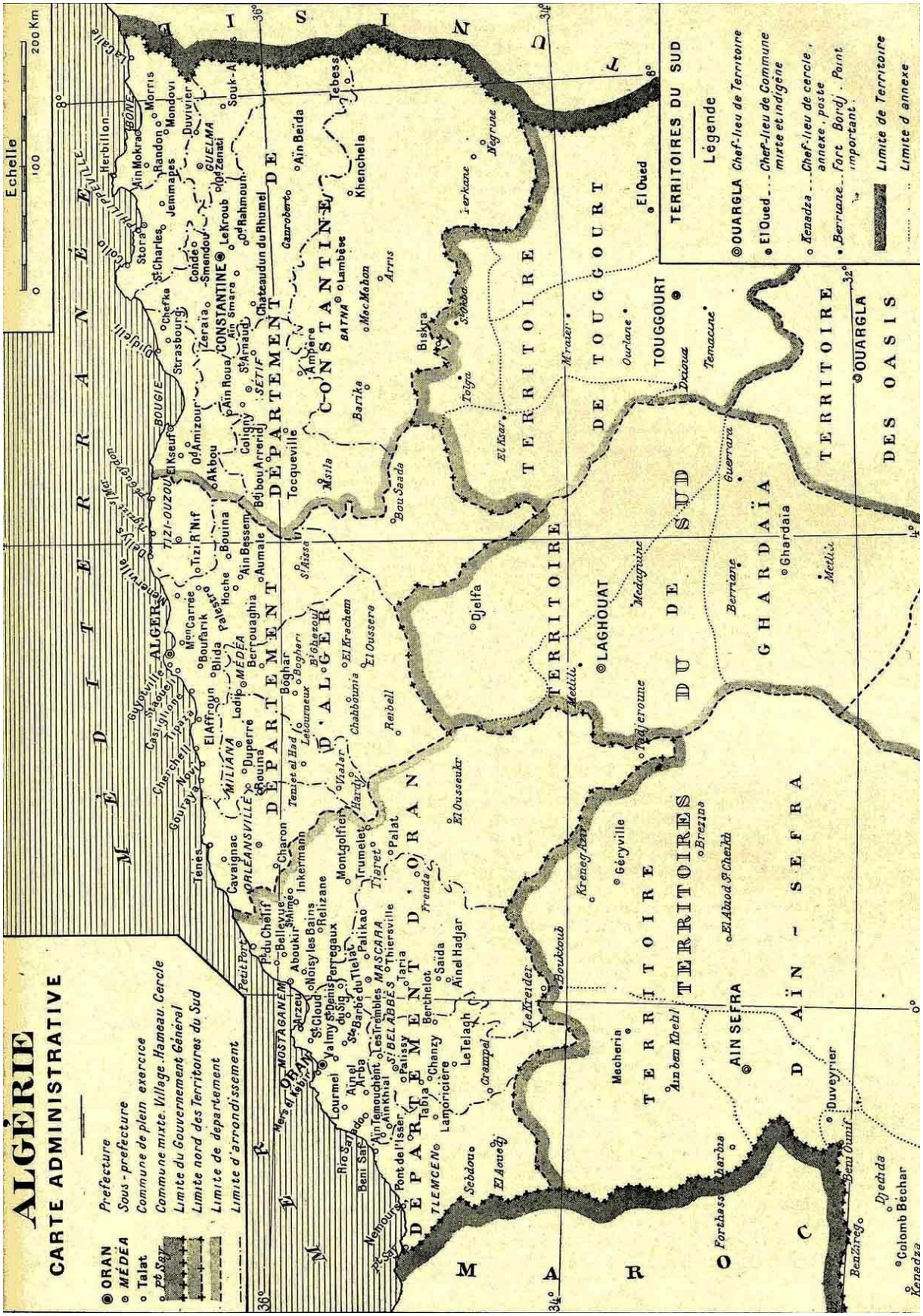

ملحق 05 أ،ب ،ج ، المراكز الاستيطانية (نمتذج من الشرق و الغرب و الاوراس) الفصل الثاني

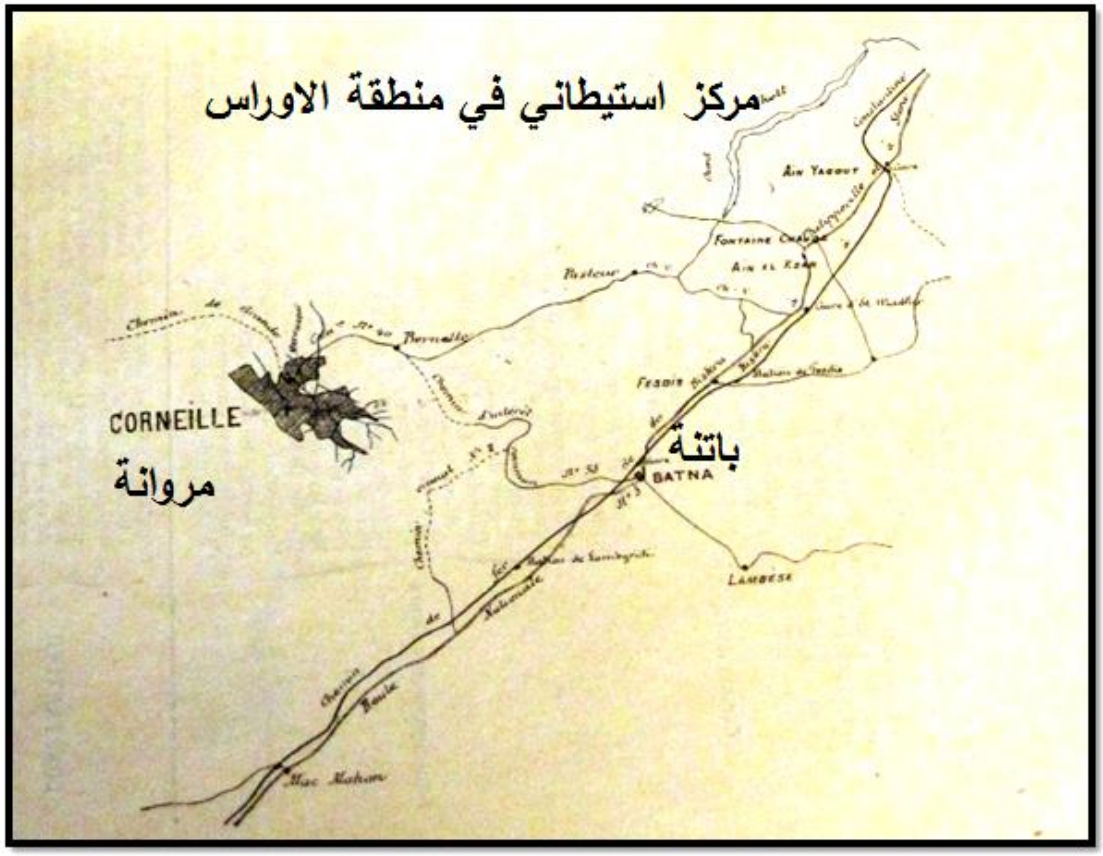

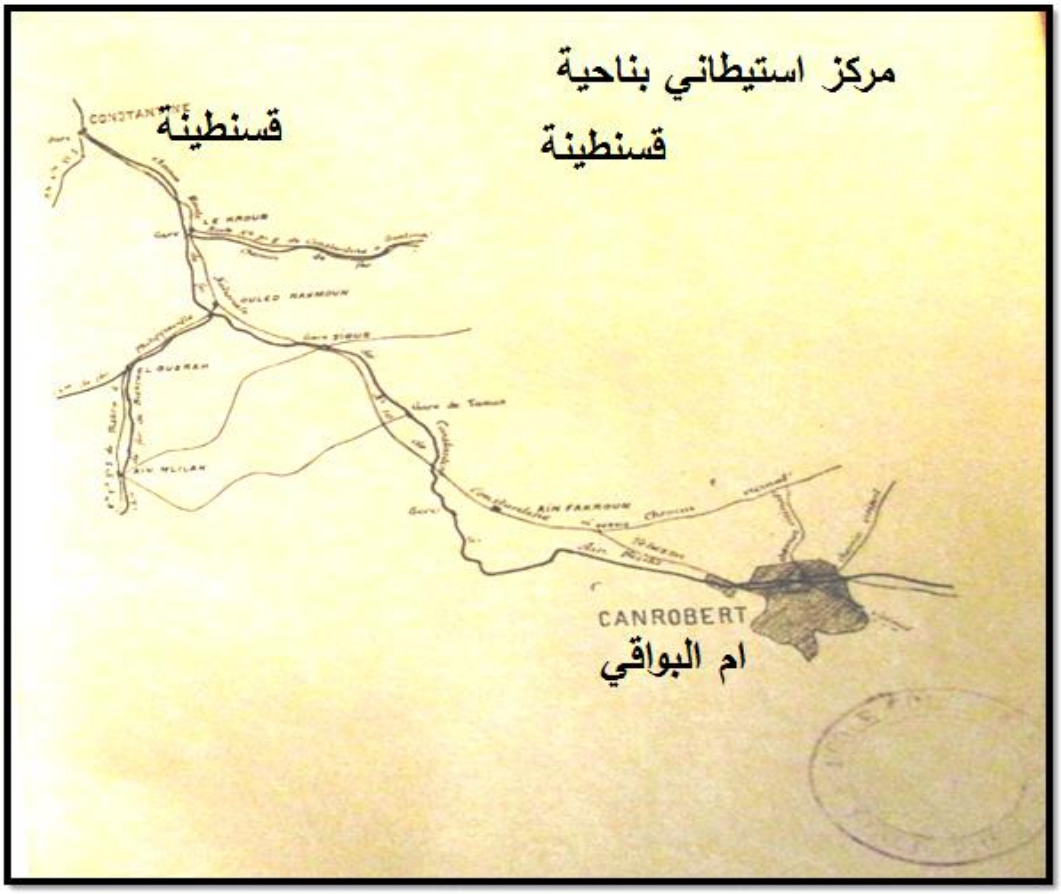

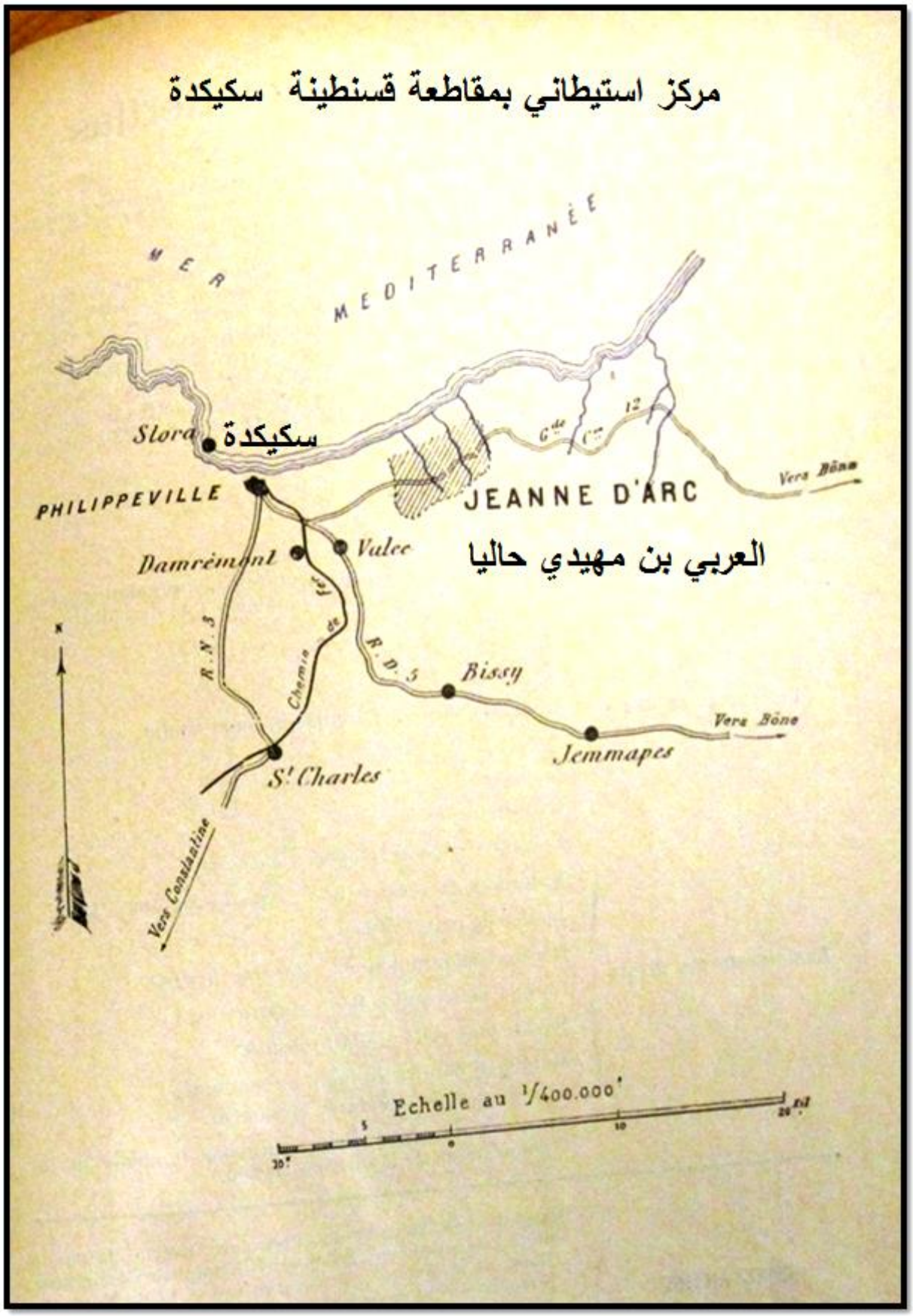
مركز استيطاني بمقاطعة قسنطينة سكيكدة
MER MEDITERRANÉE
Stora
سكيكدة
PHILIPPEVILLE
JEANNE D'ARC
العربي بن مهيدي حاليا
Vers Bône
Damrémont
Valee
R.N.3
Chemin de fer
R.D.3
Bissy
Vers Bône
Jemmapes
St Charles
Vers Constantine
Echelle au 1/400.000e

ملحق 05أ.ب.ج خاص بتطور المدن الاستعمارية (سيدي علي بن يوب)

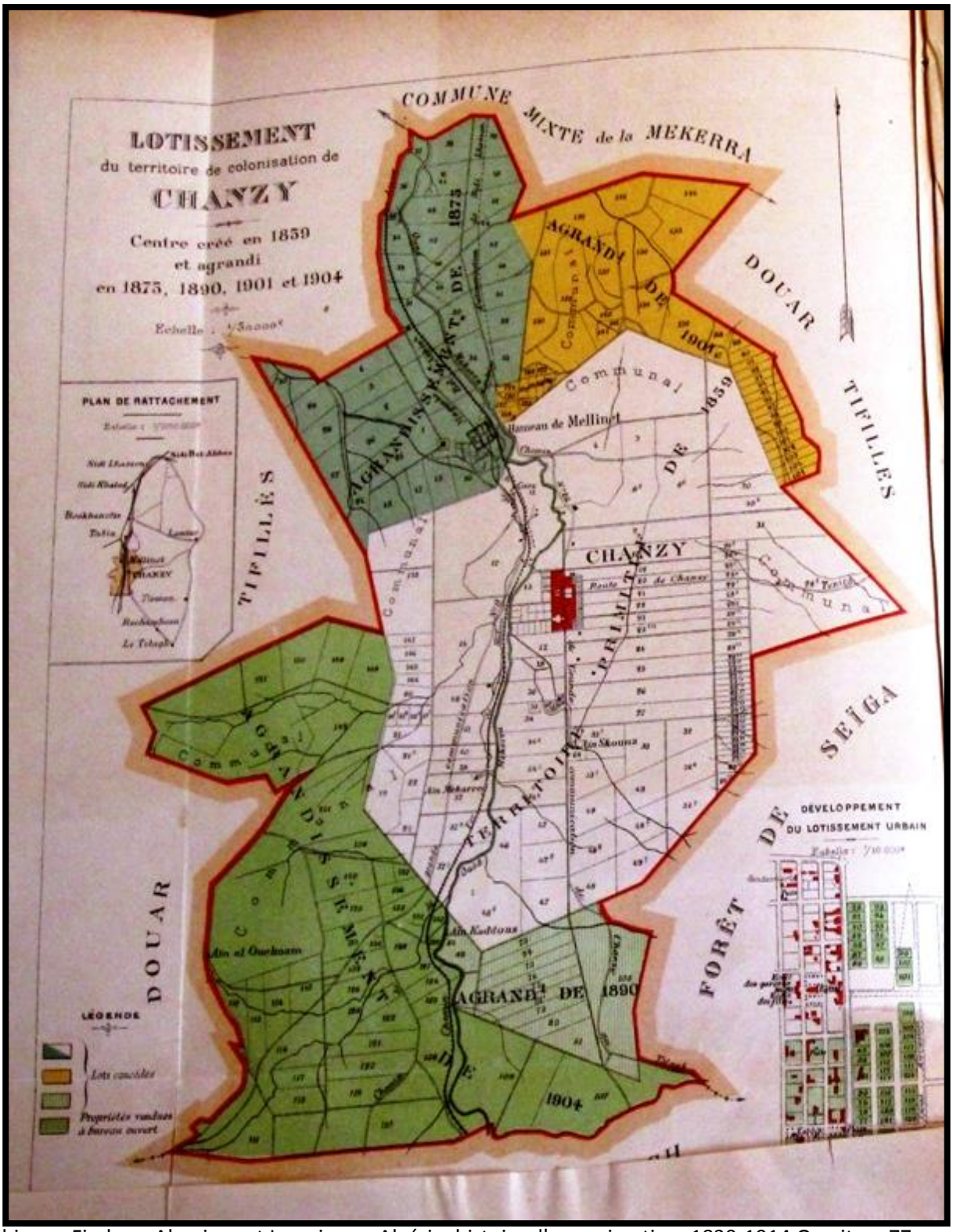

Fabienne Fischer : Alsaciens et Lorrains en Algérie: histoire d'une migration, 1830-1914,Op-cit ,pp77-81

ملحق رقم 05 ، ب موقع (سيدي علي بن يوب)Chanzy

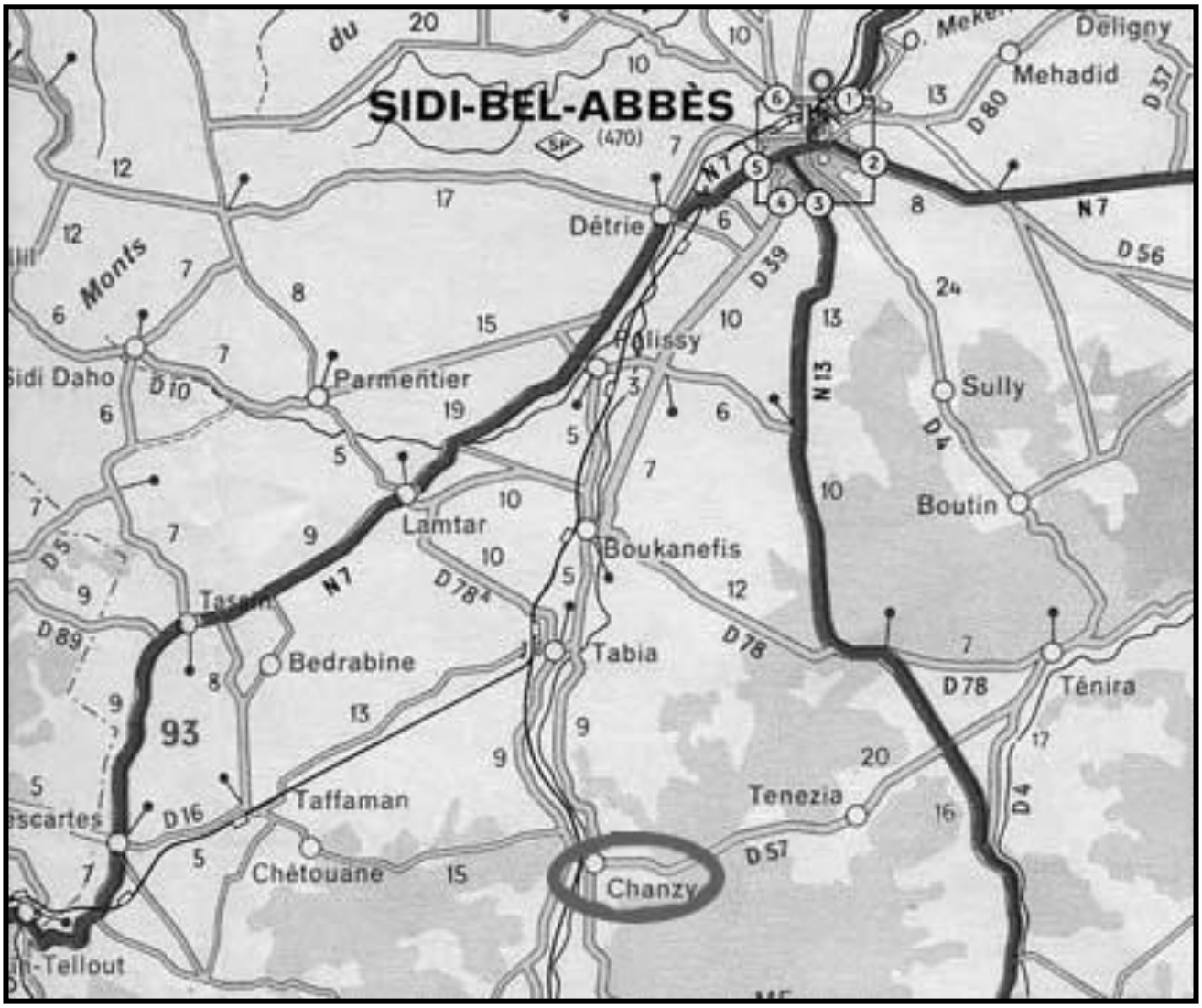

لحق رقم 05 /ج مراكز استيطانية في ناحية قسنطينة

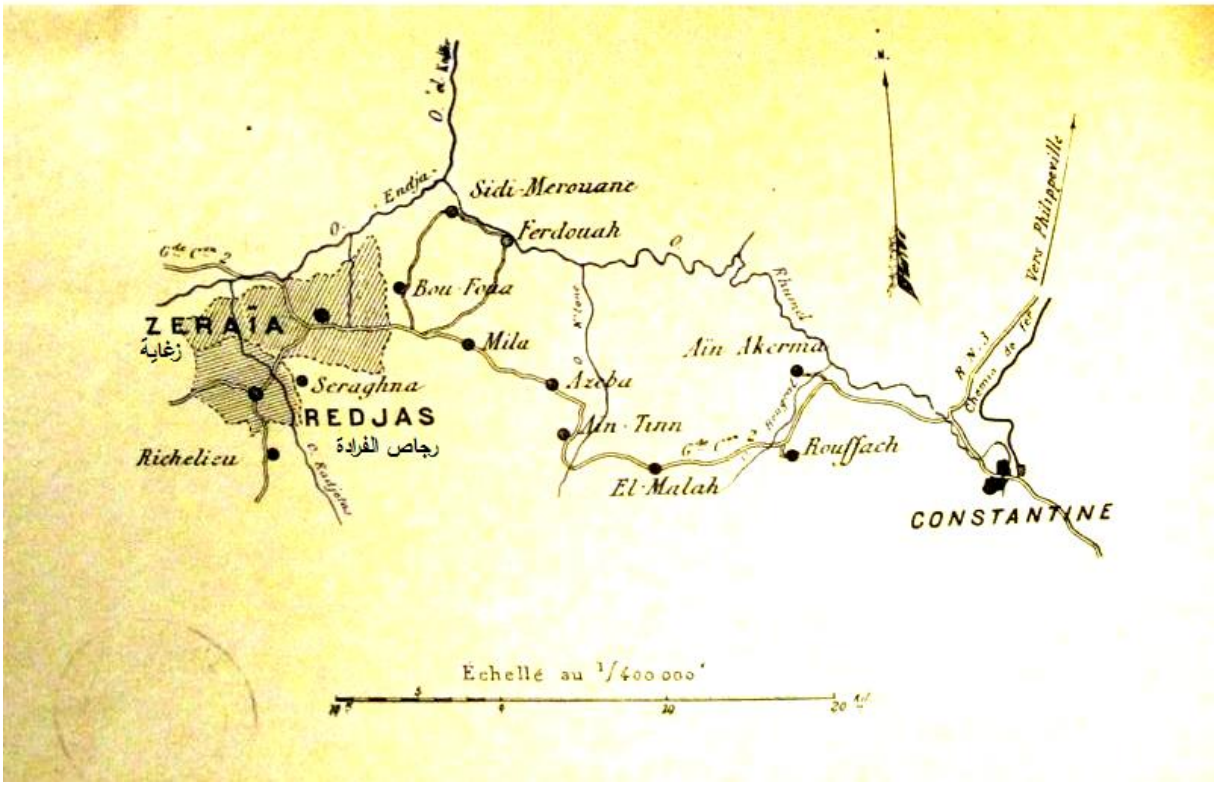

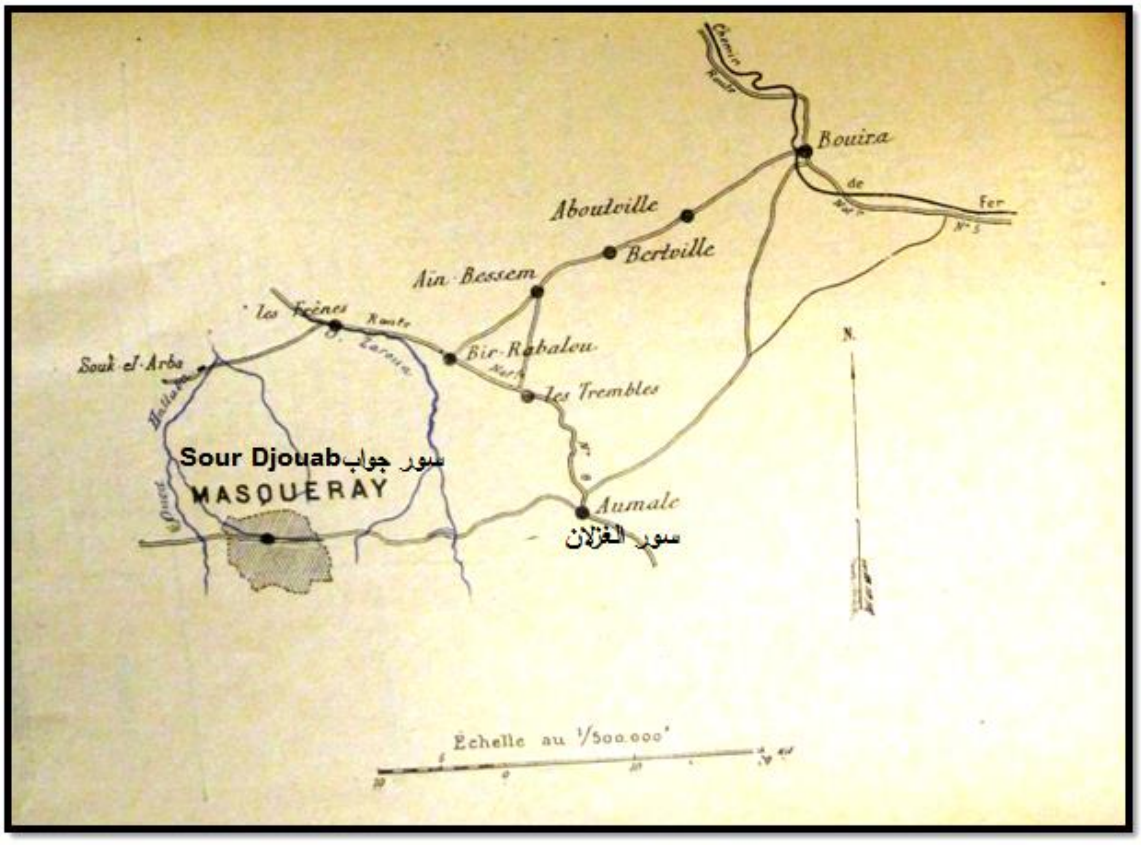

ملحق رقم 06: شكاوي بخصوص المسألة الأهلية الغابي

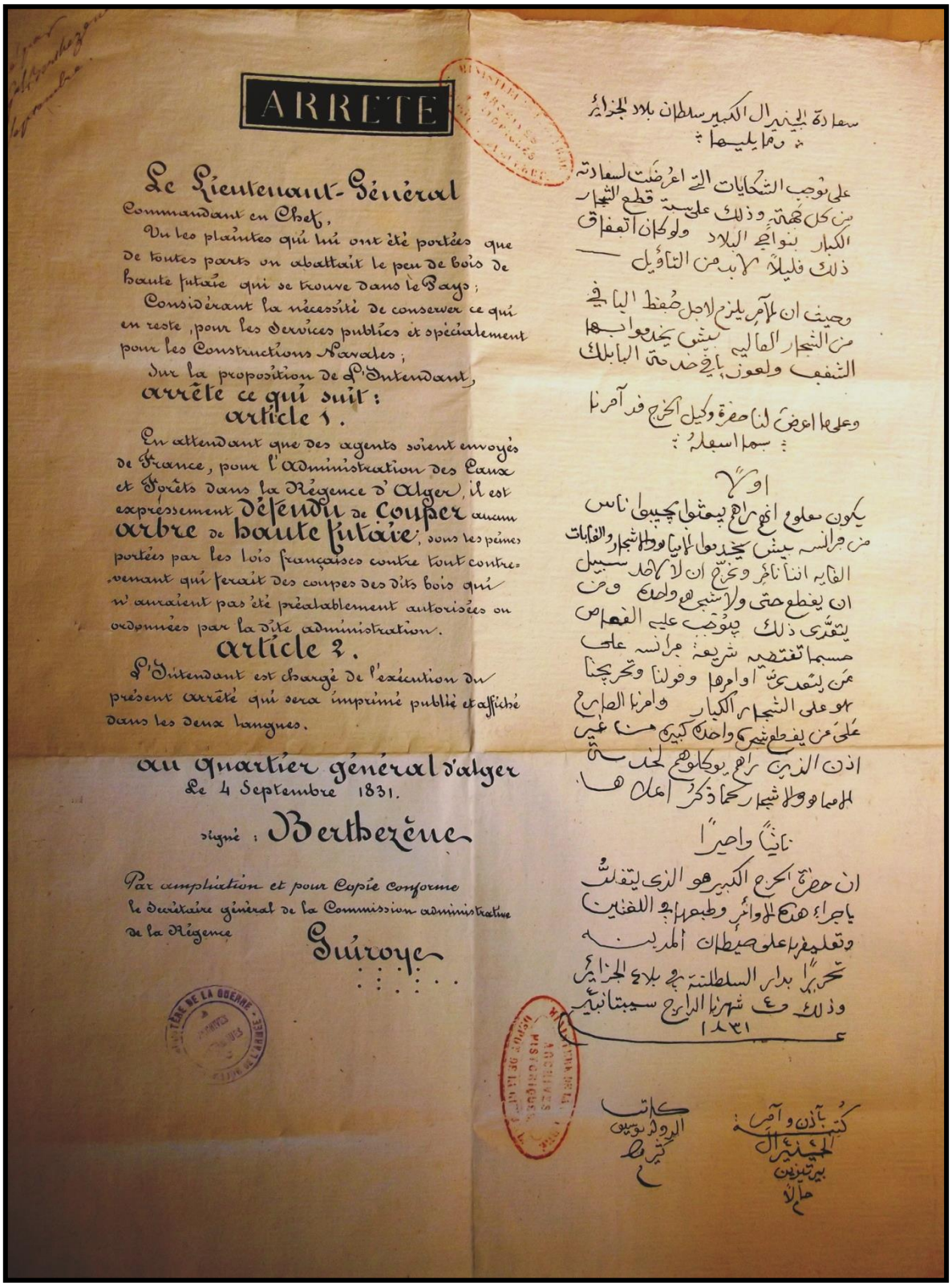

ARRETE

Le Lieutenant-Général
Commandant en Chef,

Vu les plaintes qui lui ont été portées que de toutes parts on abattait le peu de bois de haute futaie qui se trouve dans le Pays ;

Considérant la nécessité de conserver ce qui en reste, pour les Services publics et spécialement pour les Constructions Navales ;

Sur la proposition de l'Intendant,

arrête ce qui suit :

article 1.

En attendant que des agents soient envoyés de France, pour l'Administration des Eaux et Forêts dans la Régence d'Alger, il est expressément défendu de couper aucun arbre de haute futaie, sous les peines portées par les lois françaises contre tout contrevenant qui ferait des coupes des dits bois qui n'auraient pas été préalablement autorisées ou ordonnées par la dite administration.

article 2.

L'Intendant est chargé de l'exécution du présent arrêté qui sera imprimé publié et affiché dans les deux langues.

au Quartier général d'Alger
Le 4 Septembre 1831.

signé : Berthezène

Par ampliation et pour Copie conforme
le Secrétaire général de la Commission administrative de la Régence
Guiroye

سعادة الجنيرال الكبير سلطان بلاد الجزائر
وما يليها :

على موجب الشكايات التي اعرضت لسعادته من كل جهة وذلك على سبة قطع الشجار الكبار بنواحي البلاد ولو كان اتفاق ذلك قليلا لابد من التاويل

وحيث ان الامر يلزم لاجل حفظ الباقي من الشجار العاليه بيش يخدموا بها الشغب ولعون باقي خدمة البابلك

وعليها اعرض لنا حضرة وكيل الخرج فرآمرنا بما اسعاده :

اولا

يكون معلوم انهم راهم يمنعوا يحبسوا ناس من فرانسه بيش يخدموا الابيار والاشجار والغابات القايمه اننا ناظر ونخرج ان لا احد سبيل ان يقطع حتى ولا شجرة واحده ومن يتقدى ذلك يوجب عليه القصاص حسبما تقتضيه شريعة فرانسه على من يتعدى اوامرها وقولنا وتحريجنا هو على الشجار الكبار وامرنا الصارم على من يقطع شجرة واحده كبيره من غير اذن الذين راهم يوكلوهم لحفظ الامياه والاشجار كما ذكر اعلاه

ثانيا واخيرا

ان حضرة الخرج الكبير هو الذي يتقلد باجراء هذه الاوامر وطبعها باللغتين وتعليقها على حيطان المدينه

تحريرا بدار السلطنة ببلاد الجزائر وذلك في شهر الرابع سيمبتانبر عام ١٨٣١

كتب باذن وامر الجنيرال بيرتيزين حالا

كاتب الدولة يوسين كثرط ع

ملحق رقم 07 /ألسدود و الحواجز والخزانات للري و تمويل بالمياه خلال سنوات 1858- 1884 المقاطعة الوسطى و الغربية

السد / الحاجز	المنطقة	تاريخ الانجاز	طاقة فيزيائية التخزين و الاستيعاب		كلفة الانجاز	الكمية	كلفة متر^3 من الماء في السد	ملاحظات
			الطول /م	الارتفاع				
الحميز	مقاطعة الجزائر	1884	162	38,00	3مليون /ف	43 مليون.م^3	0.23	سد تم بناءه صخريا
الهبرة	مقاطعة وهران	1872	325	35,60	4 م/ف	30 مليون.م^3	0.13	تحطم عام 1881 وعيد بناءه عام 1884
الشرفة	مقاطعة وهران	1884 1869	155	30,00	1,160	16مليون.م^3	0.07	انكسر عام 1885
السيق	مقاطعة وهران	1858	97	26,50		3.5 مليون م^3	0.17	انهار عام 1885
تليلات	مقاطعة وهران	1881	99	21,00		0.550مليون م3	0.36	
جديوة	مقاطعة وهران	1876	60	17,00		2 مليون م3	0.22	
واد مرّاد	مقاطعة الجزائر	1864	120	18,00		0.892 مليون م^3	0.45	
المجموع					9.806000	65942000		
جديوة بعد الزيادة في العلو	مقاطعة وهران	//	60	25,00			0.16	في طور الاشغال

المصدر

A Ronna : les Irrigations ‘’ les eaux d’irrigation et les machines ‘’ Tome I, Librairie de firmin-didot et C^{e}, Paris ,1888 p 521

ملحق 07 /ب نماذج من السدود المنجزة بالجزائر

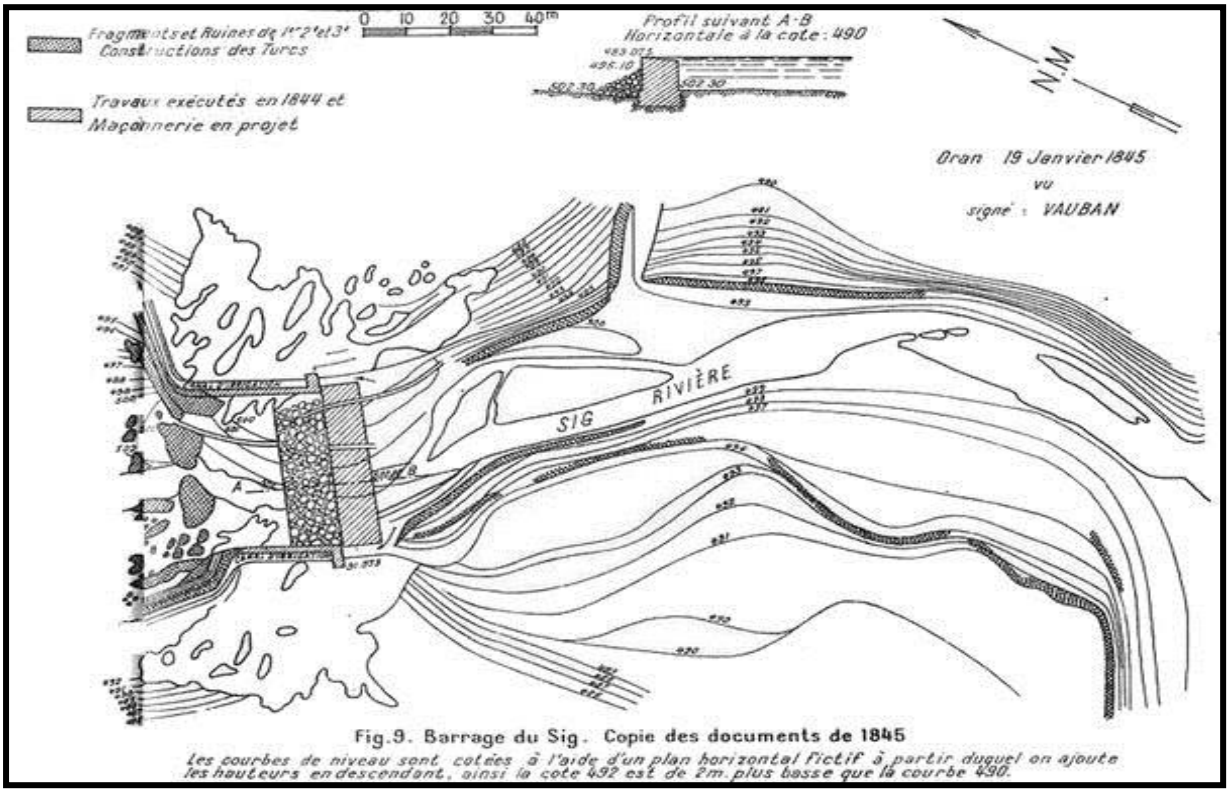

Fig.9. Barrage du Sig. Copie des documents de 1845

Les courbes de niveau sont cotées à l'aide d'un plan horizontal fictif à partir duquel on ajoute les hauteurs en descendant, ainsi la cote 492 est de 2m plus basse que la courbe 490.

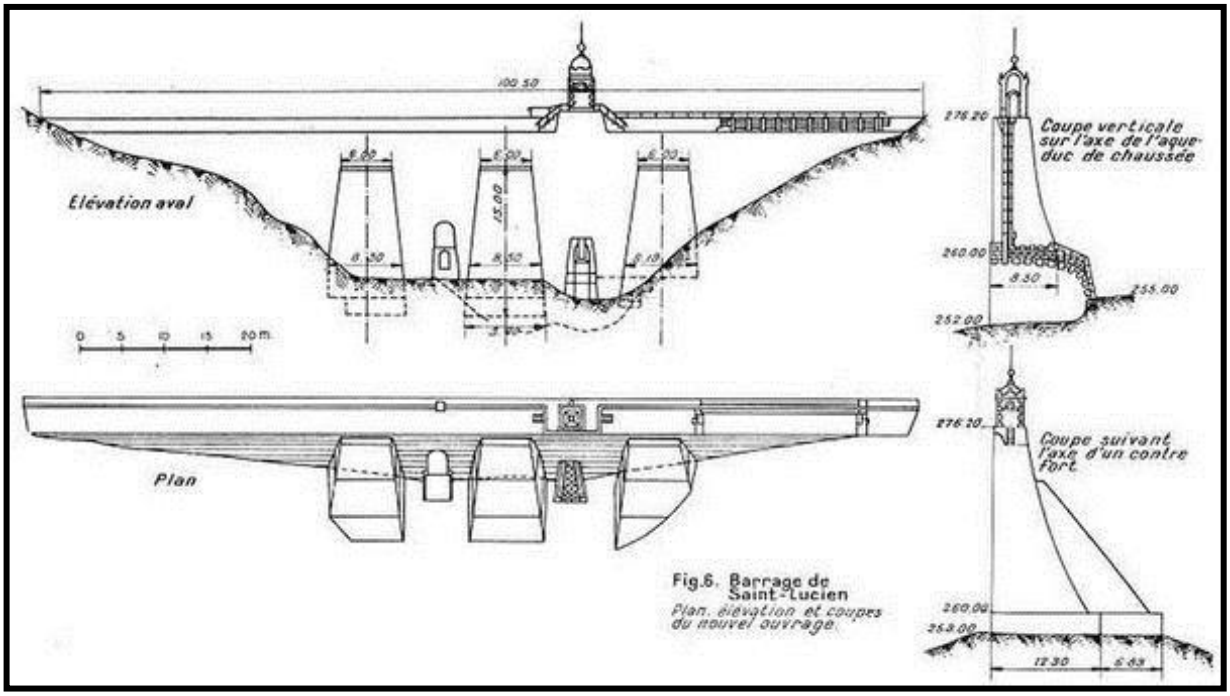

Fig.6. Barrage de Saint-Lucien

Plan, élévation et coupes du nouvel ouvrage.

ملحق 07 / ج نماذج من السدود المنجزة بالجزائر

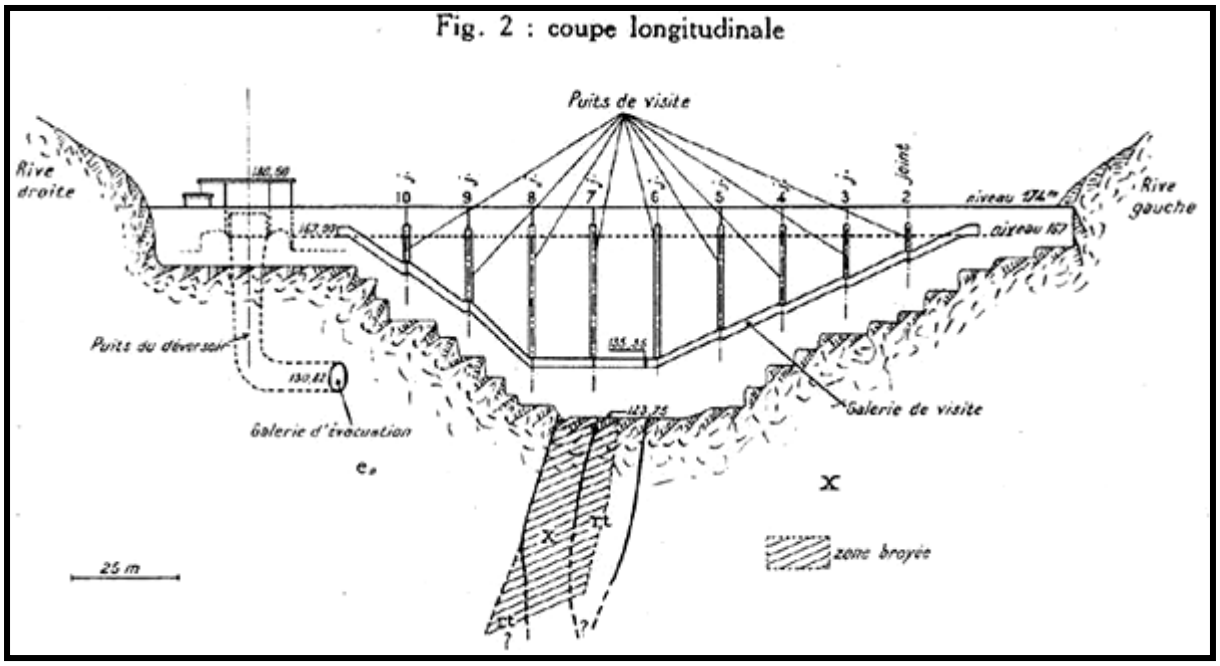

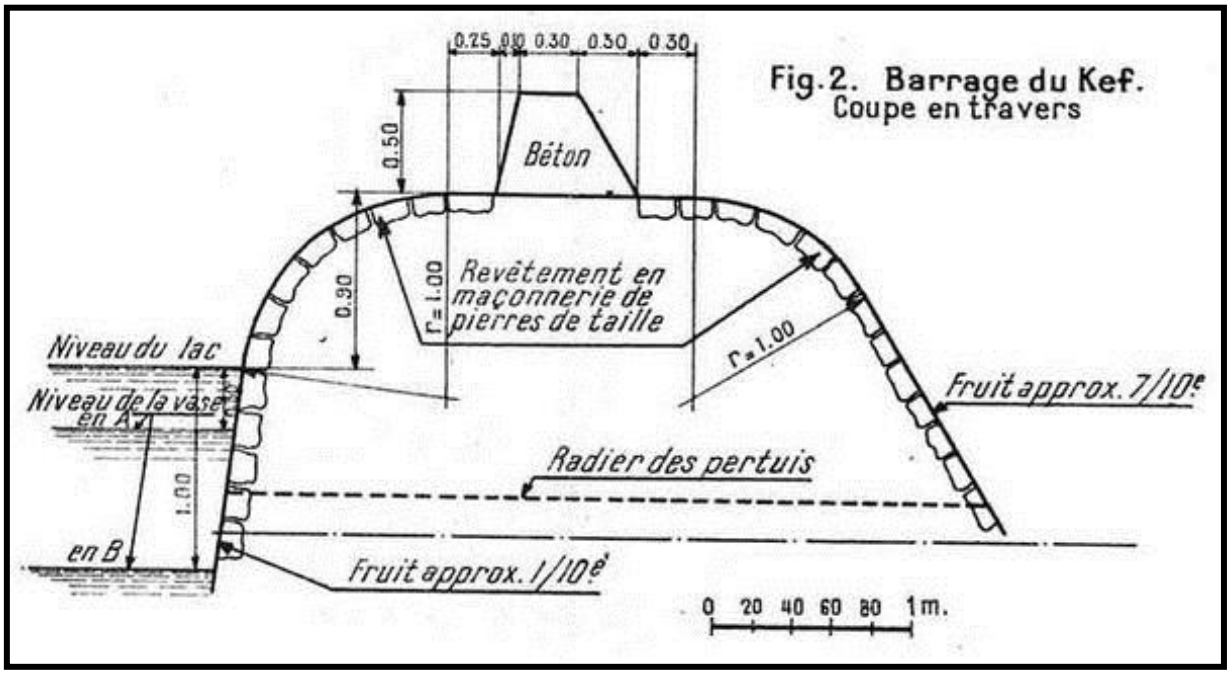

ملحق 07 / د نماذج من السدود المنجزة بالجزائر

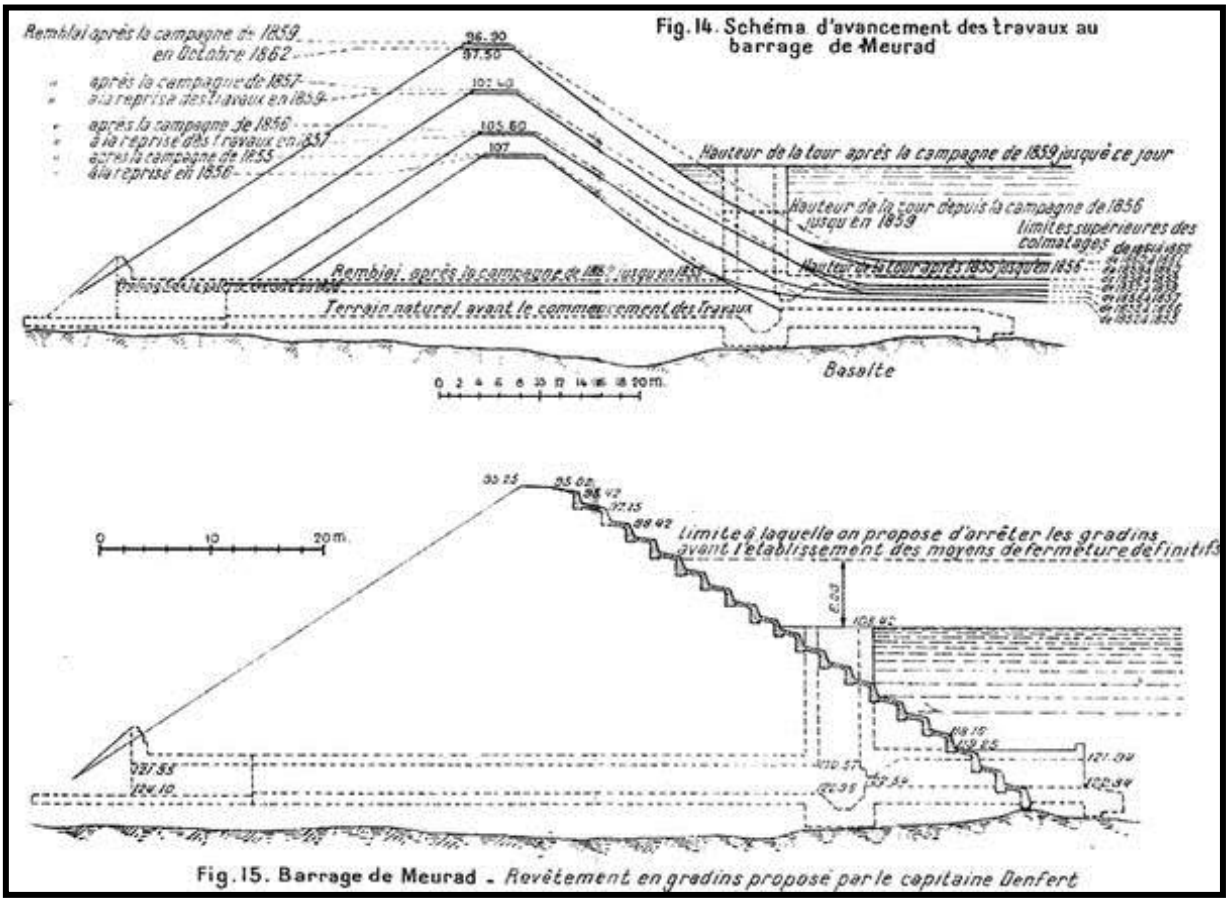

ملحق رقم 08 حول هيكل المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا

السنوات	كباش	خضر	حبوب	حنطة*	فواكه جافة	بطاطا	فواكه طازجة	الجبن	زيت الزيتون
1924	826 راس	25الف طن	83500طن	19 الف	13 الف	40 الف	50 الف	11600 طن	10 الاف طن

Le Févre Paul : "Commerce , chambre du commerce d'Alger " Le Mercure africain : commercial, industriel, maritime, minier , 7 année N° 178 du 15 Septembre 1926,p 2663-2664

السنوات	حلفاء	التبغ	الصوف	خمور	كحول	فوسفات	حديد خام	الزنك	الملح	الجوت والكتان
1924	88الف طن	10500 طن	9000 طن	5150000 طن	100 الف هكتلتر	355 الف طن	764 الف طن	37الف طن	7750 طن	30 الف طن

لمصدر: Le Févre Paul : Le "Commerce , chambre du commerce d'Alger " Mercure africain commercial, industriel, maritime, minier , 7 année N° 178 du 15 Septembre 1926,p 2663-2664

* الحنطة هي مشتق الحبوب اللينة و المعروفة بالفرينة يقول المؤرخ ريميسال إن الحبوب اولى من الحنطة قد جلبت إلى غواتيما على يد فرنسيسكو دي كاستيانوس للمزيد :.ابوزكريا يحي ابن العوام :كتاب الفلاحة Libro de Agricultura الجزء الثاني p41, 1802, Madrid en la Imprenta Real

ملحق رقم09 /أ: يوضح تقدم الاشغال في انجاز الميناء

تاريخ تقدم الاشغال	حجم الاشغال / بالمتر
1842/08/1	180
1842/12/31	220
1843/12/3	256
1844/12/17	359
نهاية 1845	409
ماي 1846	502
ديسمبر 1847	600
1848 /12/16	659
1849/12/31	*728

المصدر : Aristide Lieussou : Études sur les ports de l'Algérie, Imprimerie Administrative de paul Dupont ,Paris ,1850pp 3-19 p39 et suit

* يشمل ايضا المنحدرن وهذا الطول الاخير 728 متر يشمل 530 متر يرتفع في حدود 2 متر و 50 سنتم عن مستوى سطح البحر وينتهي بسطح دائري و 112 متر بنفس العلو لكن يفتقد الى السطح و جزء اخر تحت البحر بطول 86 متر بمساحة تصل الى 78 هكتار انظر:. GGA : Bulletin de l'Office du gouvernement general de l'Algerie, Volume 8 ,pp 9,172,229, 365 , 1902

ملحق رقم09 /ب: يوضح تقدم الاشغال في انجاز الميناء

كما يبرز تطور اشغال توسيع الميناء 1830-1870

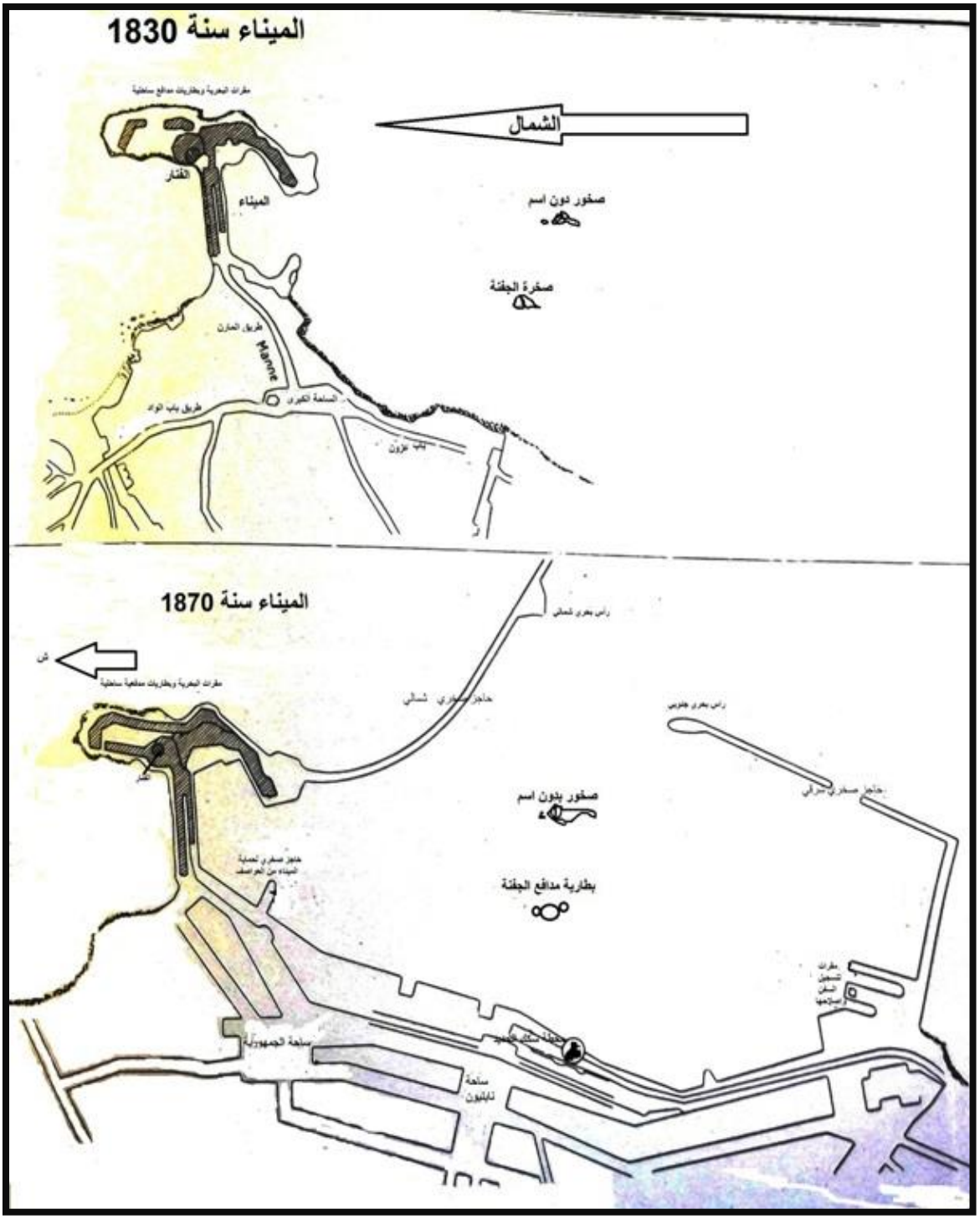

المصدر : Aristide Lieussou : Études sur les ports de l'Algérie, Imprimerie Administrative de paul Dupont ,Paris ,1850pp 3-19 p39 et suit

ملحق رقم 10 خاص بحقوق الرسو للسفن

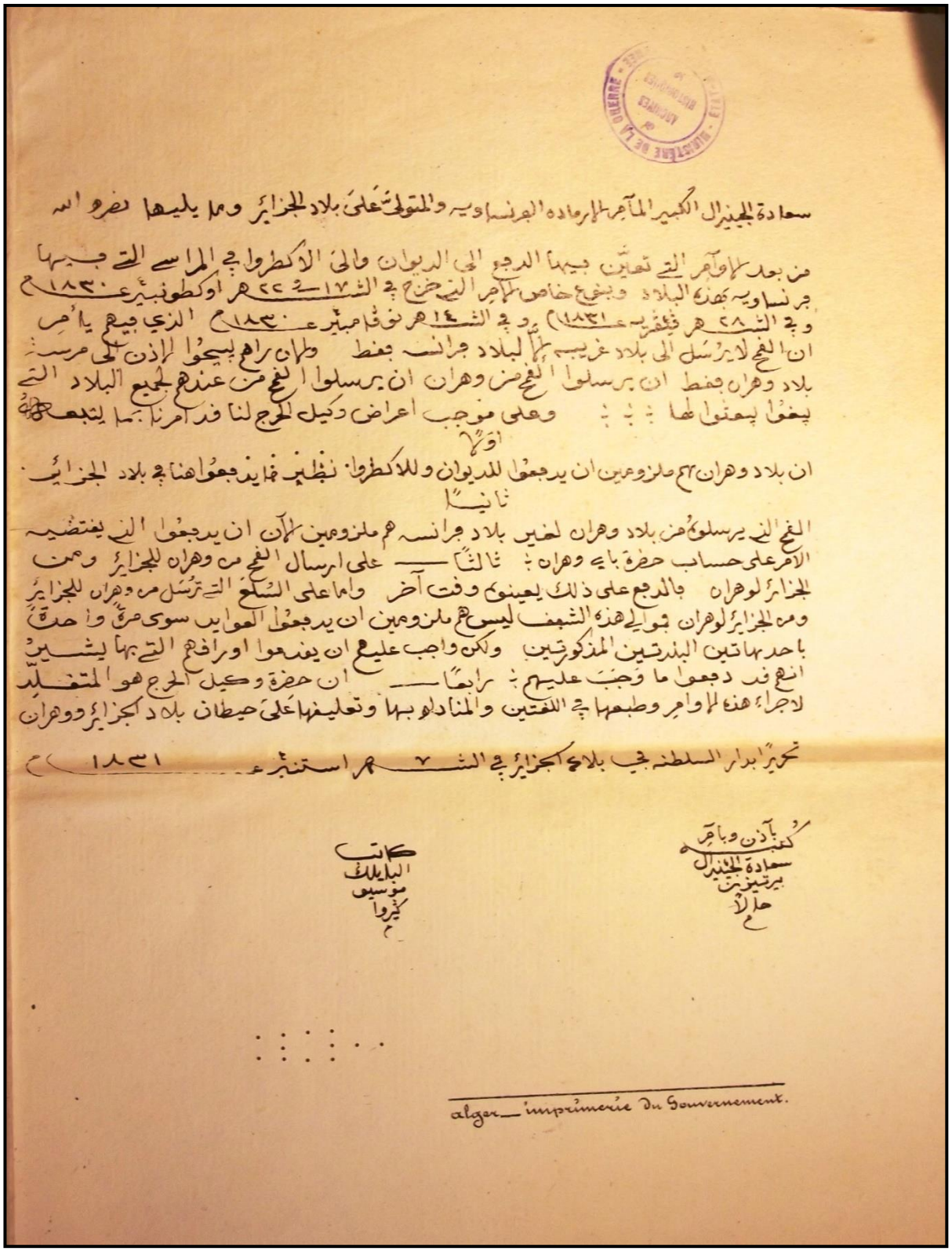

سعادة الجنيرال الكبير المآمر الإرماده الفرنساويه والمتولي على بلاد الجزائر وما يليها نصره الله

من بعد الأوامر التي تعين فيها الرجوع الى الديوان والى الأكطرواج المراسي التي فيها فرنساويه بهذه البلاد وبفرع خاص الأمر الذي خرج في الشهر ٢٢ من ١٨٣٠ اوكطوبر ع ١٨٣٠ م وفي الشهر ٢٨ من فيفريه ع ١٨٣١ م وفي الشهر ١٤ من نوفامبر ع ١٨٣٠ م الذي فيهم يأمر ان الفخ لا يرسل الى بلاد غريبه الا بلاد فرانسه فقط وهران يسيحوا الاذن الى مرسى بلاد وهران فقط ان يرسلوا الفخ وهران ان يرسلوا الفخ من عندهم لجميع البلاد التي يعتنوا بها ؛ ؛ ؛ وعلى موجب اعراض وكيل الحوج لنا فد امرنا بما يتبع

اولا

ان بلاد وهران هم ملزومين ان يدجعوا للديوان وللاكطرواج نظير فايدجعوا هنا في بلاد الجزائر

ثانيا

الفخ الذي يرسلوه من بلاد وهران لغير بلاد فرانسه هم ملزومين الآن ان يدجعوا الى يقتضيه الامر على حساب حضرة باي وهران ؛ ثالثا — على ارسال الفخ من وهران للجزائر ومن الجزائر لوهران بالدجع على ذلك يعينوه وقت آخر واما على السلع التي ترسل من وهران للجزائر ومن الجزائر لوهران بتوالي هذه الشعب ليس هم ملزومين ان يدجعوا العوايد سوى مرة واحدة باحدهاتين البندرتين المذكورتين ولكن واجب عليهم ان يدفعوا اوراقهم التي بها يشير انهم قد دجعوا ما وجب عليهم ؛ رابعا — ان حضرة وكيل الحوج هو المتقلد لاجراء هذه الأوامر وطبعها في اللغتين والمنادا لها وتعليقها على حيطان بلاد الجزائر ووهران

تحريرا بدار السلطنه بجي بلاد الجزائر في الشهر ٧ من استنبر ع ١٨٣١ م

كتب بآذن وبامر سعادة الجنيرال بيرتيزين حال الأ

كاتب البايلك موسيو كيروا

alger — imprimerie du Gouvernement.

مصدر : Aristide Lieussou : Études sur les ports de l'Algérie, Imprimerie Administrative de paul Dupont ,Paris ,1850pp 3-19 p39 et suit

ملحق رقم11 : نماذج من التلغراف في الجزائر

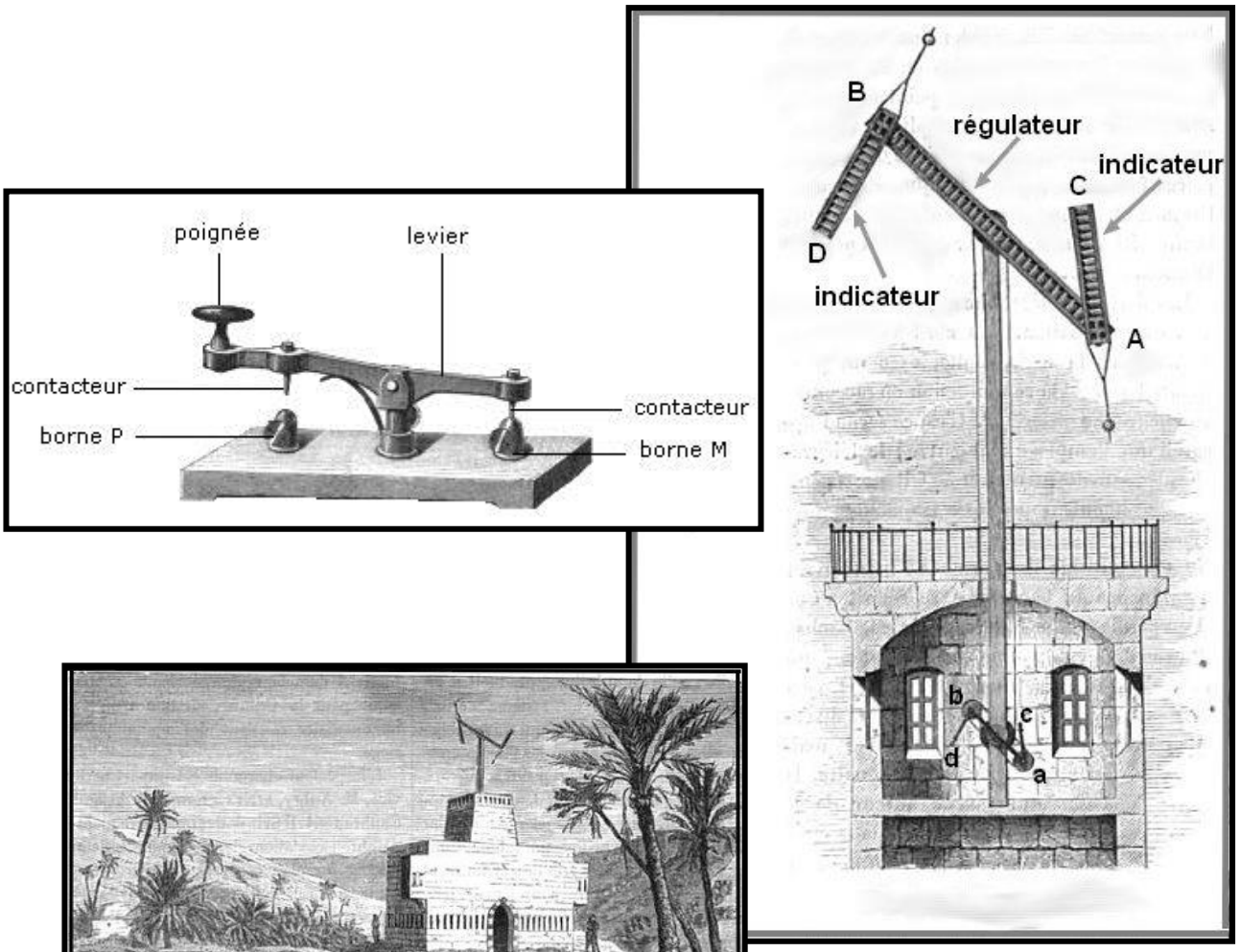

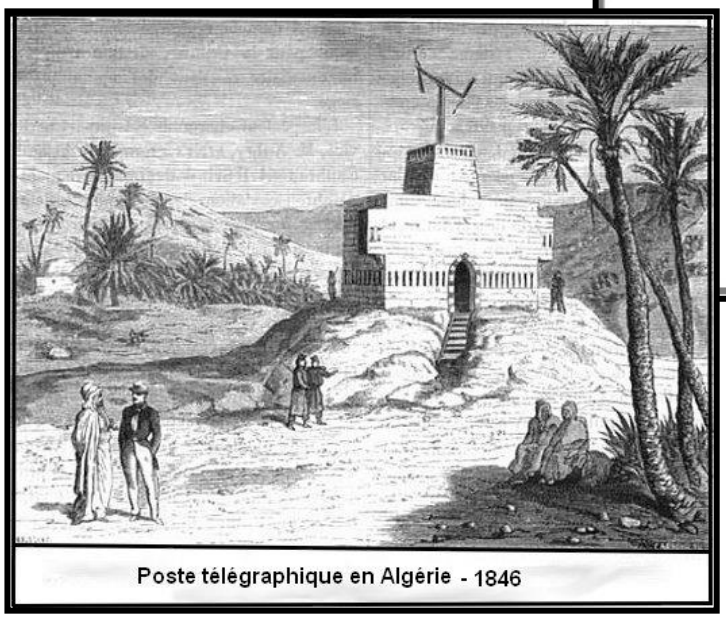

Poste télégraphique en Algérie - 1846

المصدر Alfred Etenaud : La télégraphie électrique en France et en Algérie depuis son Origine jusqu'au 1 janvier 1872,Vol 1et 2 Imprimerie centrale du Midi Montpellier, France,1872

ملحق 12 : قيمة حركية الأموال والسيولة النقدية لبنك (تعاملات) 1861-1880[3]

السنوات	قيمة التعاملات
1861	4179800
1862	4668300
1863	5468450
1864	5036950
1865	6047300
1866	7162800
1867	7496600
1868	10210300
1869	13344250
1870	15812875

[3] Bilans Annuels de la B.A ANF 65 AQA 171 et Mohamed Lazhar Gharbi ,p 83 , 84

ملحق رقم13 أ: يتضمن قرارات بتسريع عملية التداول بالنقد الفرنسي و اجبارية التداول به

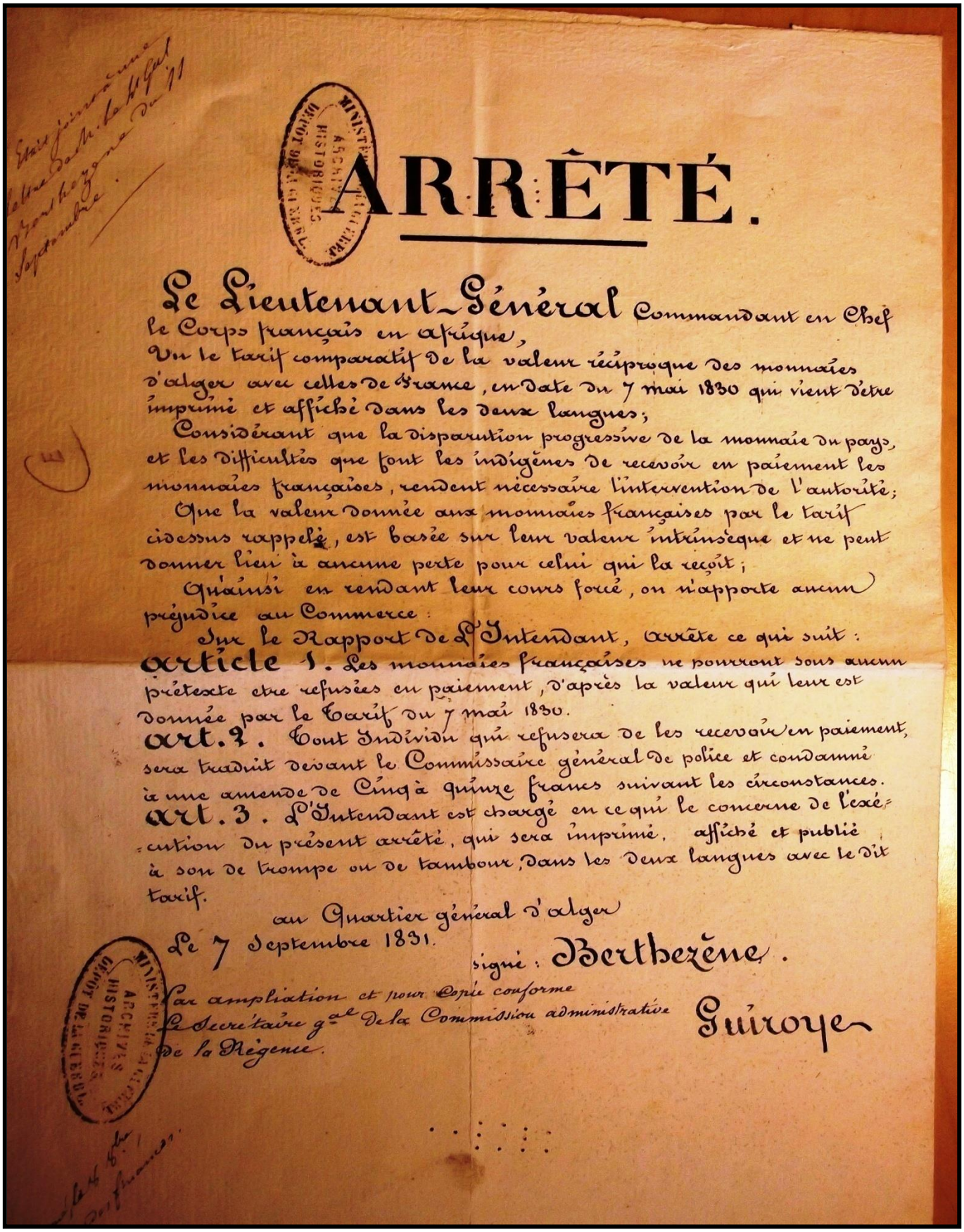

ARRÊTÉ.

Le Lieutenant-Général Commandant en Chef le Corps français en afrique,

Vu le tarif comparatif de la valeur réciproque des monnaies d'alger avec celles de France, en date du 7 mai 1830 qui vient d'être imprimé et affiché dans les deux langues;

Considérant que la disparution progressive de la monnaie du pays, et les difficultés que font les indigènes de recevoir en paiement les monnaies françaises, rendent nécessaire l'intervention de l'autorité;

Que la valeur donnée aux monnaies françaises par le tarif ci-dessus rappelé, est basée sur leur valeur intrinsèque et ne peut donner lieu à aucune perte pour celui qui la reçoit;

Qu'ainsi en rendant leur cours forcé, on n'apporte aucun préjudice au Commerce:

Sur le Rapport de l'Intendant, arrête ce qui suit:

article 1. Les monnaies françaises ne pourront sous aucun prétexte etre refusées en paiement, d'après la valeur qui leur est donnée par le tarif du 7 mai 1830.

art. 2. Tout Individu qui refusera de les recevoir en paiement, sera traduit devant le Commissaire général de police et condamné à une amende de Cinq à quinze francs suivant les circonstances.

art. 3. L'Intendant est chargé en ce qui le concerne de l'exécution du présent arrêté, qui sera imprimé, affiché et publié à son de trompe ou de tambour, dans les deux langues avec le dit tarif.

au Quartier général d'alger

Le 7 Septembre 1831.

signé: Berthezène.

Par ampliation et pour Copie conforme
Le Secrétaire gal de la Commission administrative
de la Régence.

Guiroye

ملحق رقم13ب : يوضح قرارات مراقبة تجارة الاهالي خاصة القمح وتحديد اسعاره و النقد المتداول

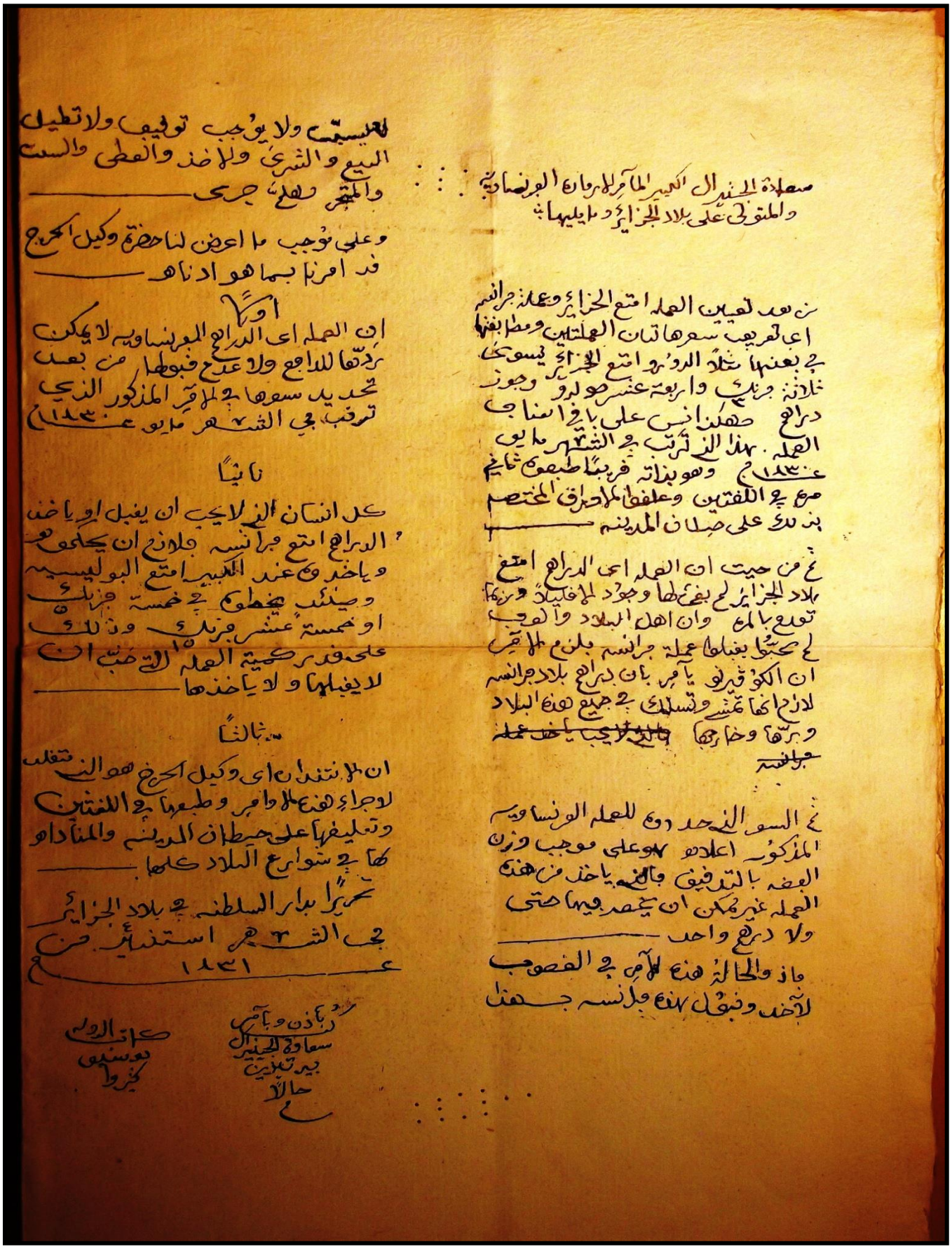

سعادة الجنيرال الكبير الآمر للاوردي البرنساوية
والمتولي على بلاد الجزائر وما يليها :

من بعد تعيين العملة امتع الجزائر وعملة جرانسه
اي تعريف سعرها تبان العملتين ومطابقتها
ج بعضها مثلاً الدورو امتع الجزائر يسوى
ثلاثة وزنك واربعة عشر صولدو وجوز
دراهم صهلن انس على باقي انتاج
العملة . هذا الي تركب ج الشهر مايو
ع ١٨٣٠ م وهو بذاته قريبًا طبعوه ثاني
مرة ج اللغتين وعلقنا الاحراق المختص
بذلك على حيطان المدينة ———

ثم من حيث ان العملة اي الدراهم امتع
بلاد الجزائر لم يقع لها وجود الى الفيلا وربما
تقع بالمرة وان اهل البلاد والعرب
لم يحبوا بقبولها عملة جرانسه بلزم الامر
ان الكونتيرلو يامر بان دراهم بلاد جرانسه
لازم انها تمشي وتسلك ج جميع هذه البلاد
وبرها وخارجها ~~بالي لا يجب ياخذ عملة~~
جرانسه

ثم السعر الذي حدد للعملة الورنساوية
المذكورة اعلاه وعلى موجب وزن
الفضة بالتدقيق فالذي ياخذ من هذه
العملة غير ممكن ان يحصد فيها حتى
ولا درهم واحد ———

فاذ والحالة هذه لا امر ج الخصوص
لاخذ وقبول هذه العملة جرانسه جهة

ليس بمقبول ولا يوجب توقيف ولا تعطيل
البيع والشرى والاخذ والعطى والست
والمقتر وهلم جرى ———

وعلى موجب ما اعرض لنا حضرة وكيل الخرج
قد امرنا بما هو ادناه ———

اولاً

ان العملة اي الدراهم البرنساوية لا يمكن
ردها للدافع ولا عدم قبولها من بعد
تحديد سعرها ج الامر المذكور الذي
ترتب ج الشهر مايو عام ١٨٣٠

ثانياً

كل انسان الزايجب ان يقبل او ياخذ
الدراهم امتع جرانسه فلازم ان يكون هو
ويأخذ من عند الكبير امتع البوليسيه
وصيك يخطوه ج خمسة وزنك
او خمسة عشر وزنك وذلك
على حسب قدر كمية العملة الي جب ان
لا يقبلها ولا ياخذها ———

ثالثاً

ان الانتندان اي وكيل الخرج هو الي يتعلق
لاجراء هذا الامر وطبعها ج اللغتين
وتعليقها على حيطان المدينة والمناداة
بها ج شوارع البلاد كلها ———

تحريرًا بدار السلطنة ج بلاد الجزائر
ج الشهر استنبر من
عام ١٨٣١

بإذن وبأمر
سعادة الجنيرال
بيرتيزين
حالاً

كاتب الدولة
يوسف
كيروا

ملحق رقم 14 المؤسسات المالية و الإقراض

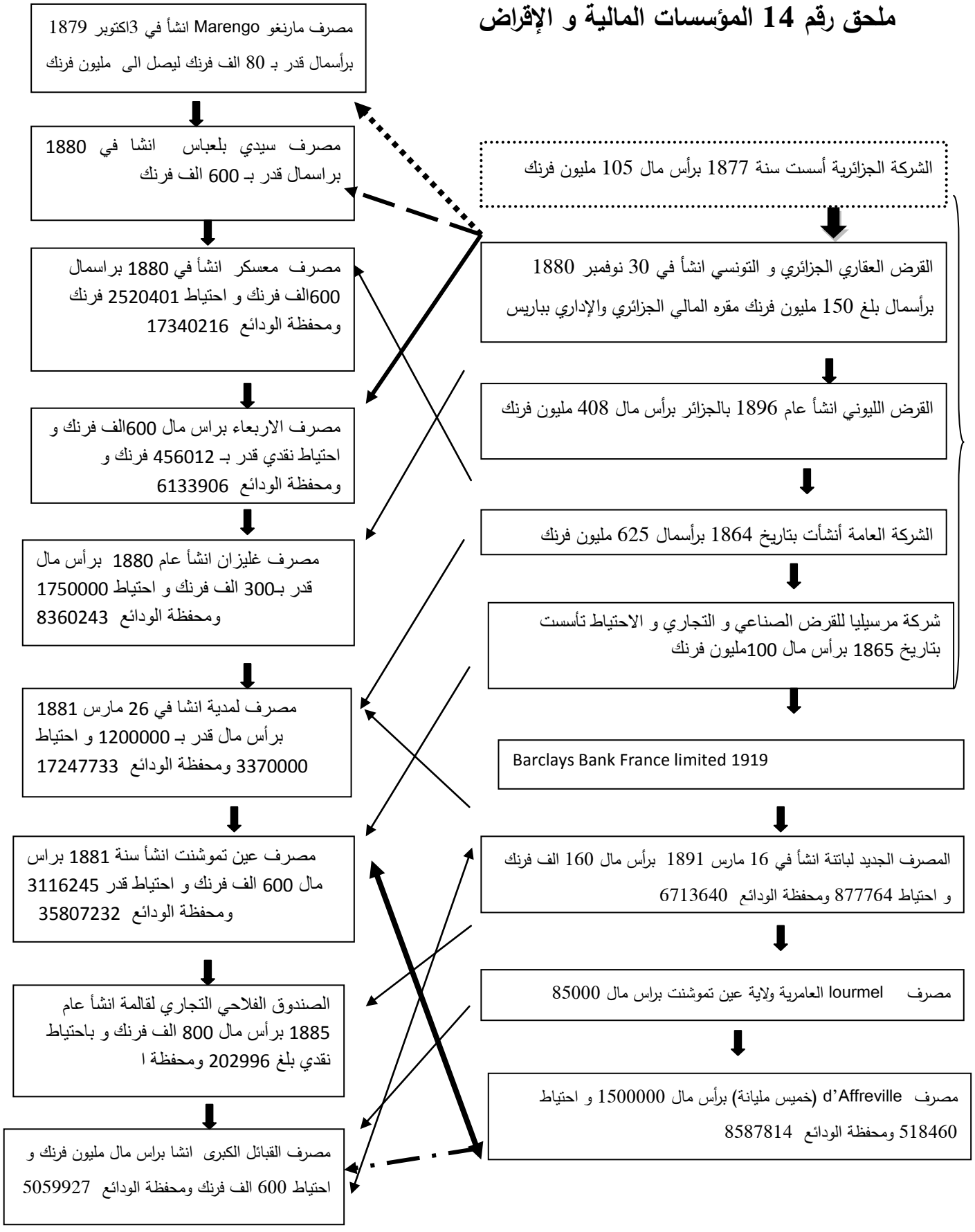

ملحق رقم15 : نماذج من الأوراق النقدية الصادرة بالجزائر

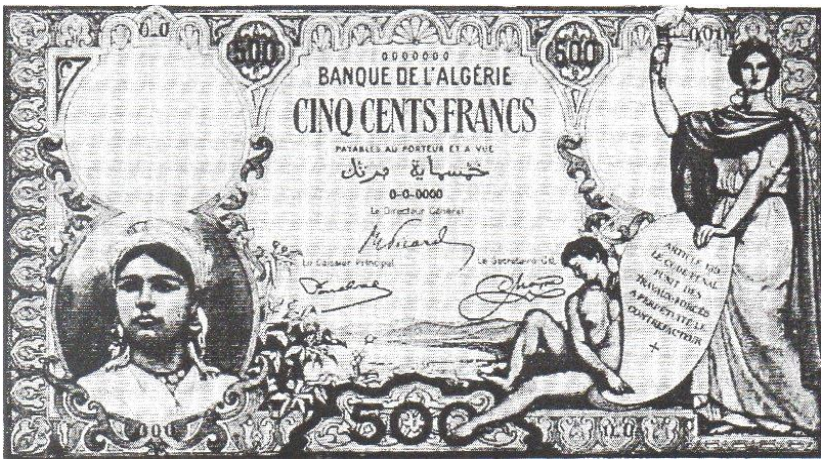

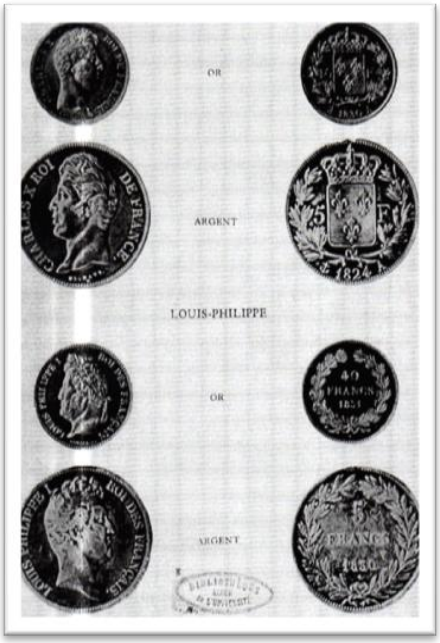

المصدر

Ernest Pécard :Op-Cit,p

BILLETS DE BANQUE ACTUELS

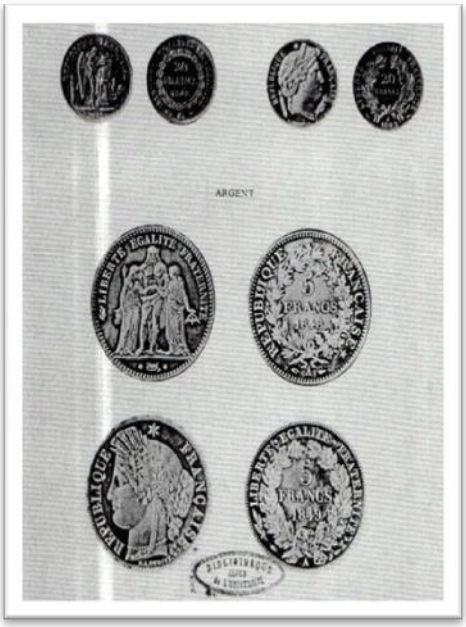

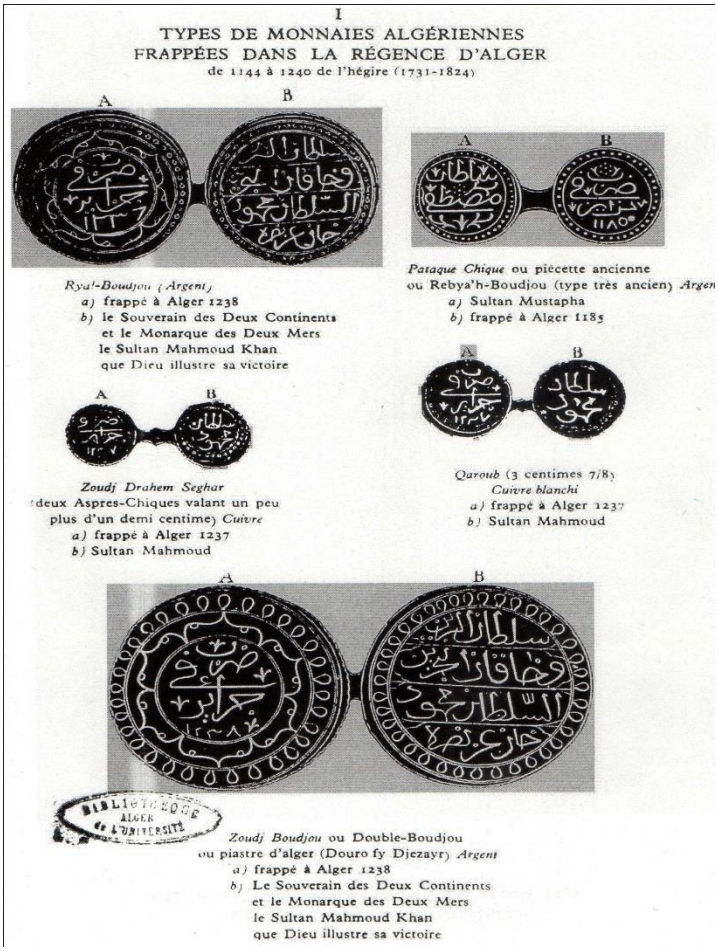

ملحق رقم 16/أ: التعمير وبناء مراكز مدن

جديد سطيف انموذجا للمدينة الاوربية

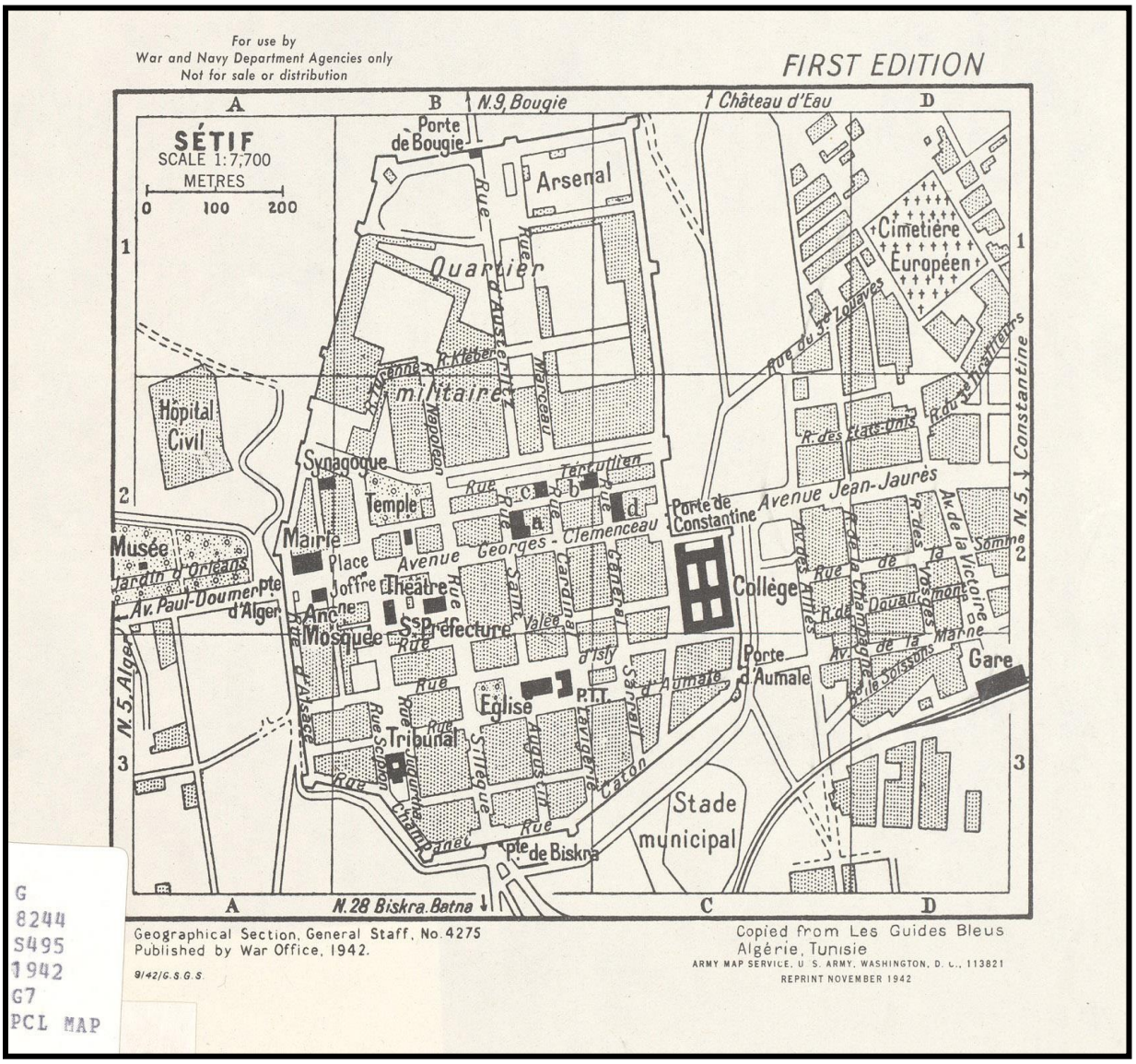

G
8244
S495
1942
G7
PCL MAP

ملحق رقم 16/ب: الاستيطان الرسمي من خلال ارقام للقرى الاستيطانية

نتائج الاستيطان الرسمي : بلغت عدد القرى من 1830-1937 ،992 قرية ومدينة استيطانية بمساحة بلغت 1657405 هكتار و بالنظر الى التطور من خلال الجدول التالي[4]

السنوات	عدد القرى الاستيطانية	المساحة الوجهة للاستيطان من الدولة
1840-1830	17	2743
1850-1841	126	115000
1860-1851	85	251550
1870-1861	21	116000
1880-1871	264	401099
1890-1881	107	176000

الملحق رقم 16 /ج الاستيطان العمراني

الدوائر	الجزائر	البليدة	مليانة	وهران	معسكر	تلمسان	قسنطينة	عنابة	قالمة
عدد المعمرين	60018	22003	4706	46514	3440	5672	14352	160668	3297
المساحة بالهكتار	91580	66158	13922	104820	5761	5966	85437	42909	14914

[4] Henni Ahmed : la colonisation agraire et le sous-développement en Algérie ,SNED, Algérie 1982,p 34

ملحق رقم 17 تطور الاستثمار الرأسمالي في الغرب الجزائري(الهبرة 1875)

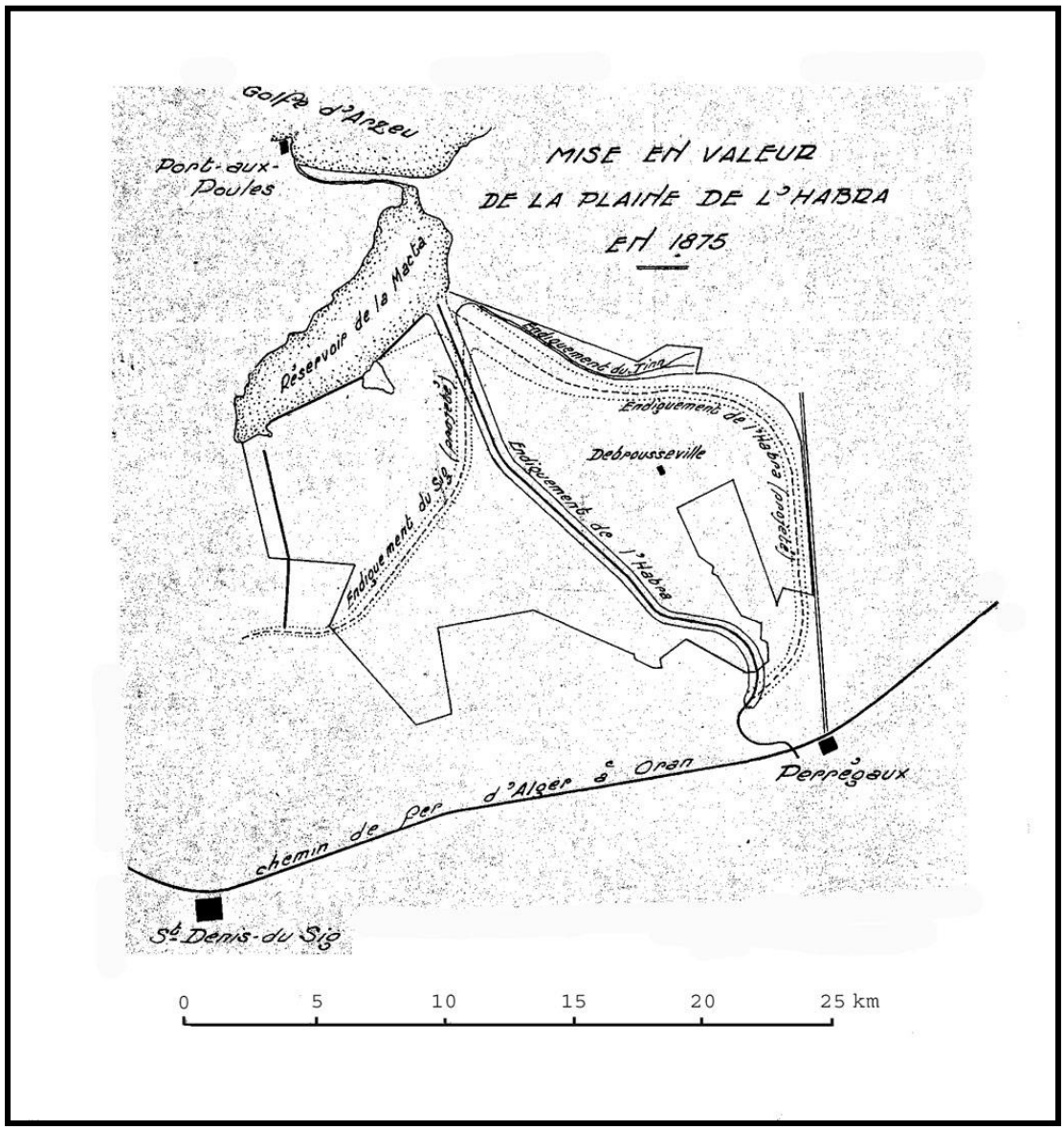

ملحق رقم 18 /أ اتفاقية السلام بين الداي حسين و قائد القوات الفرنسية دي بورمون

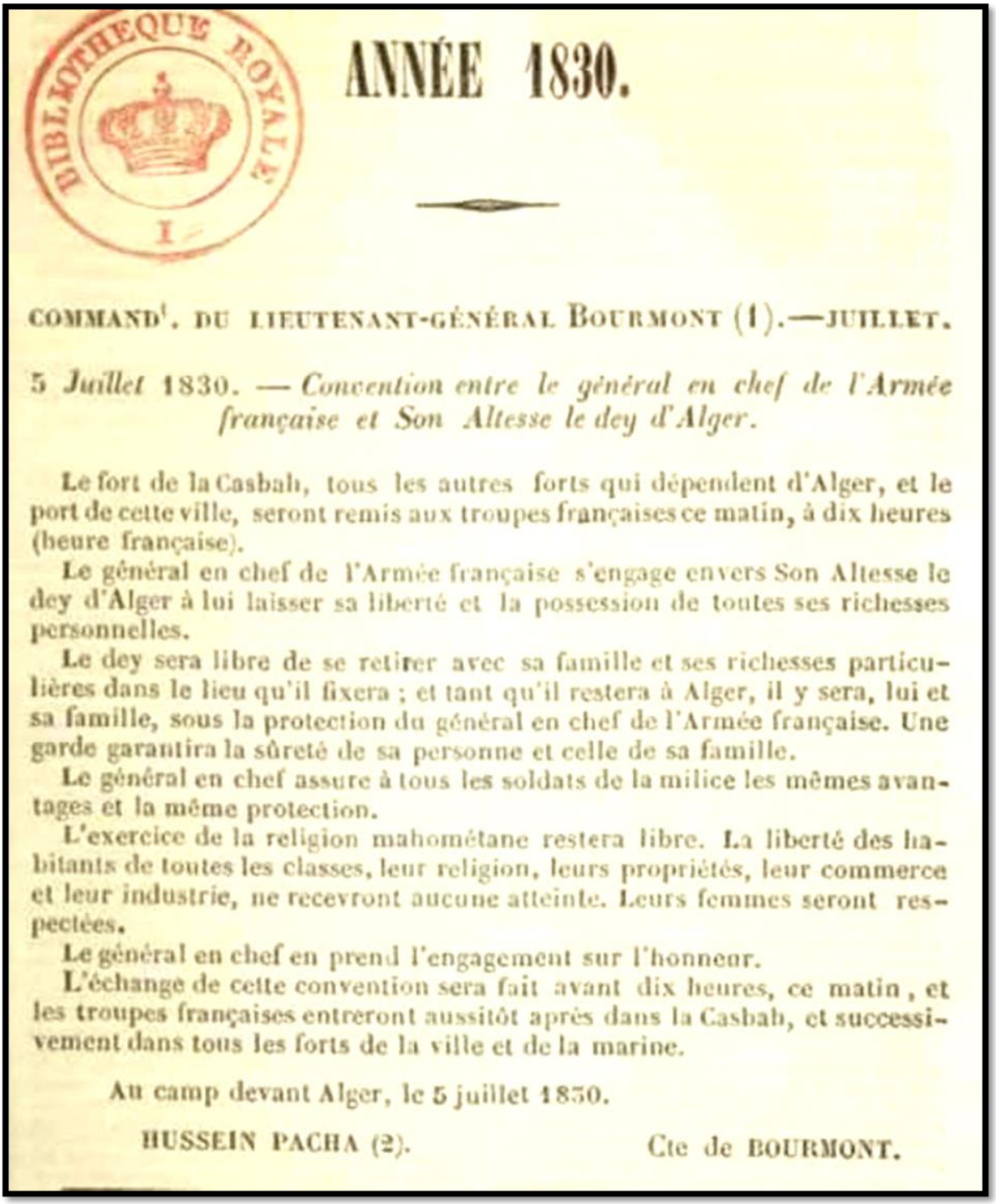

BIBLIOTHEQUE ROYALE
I

ANNÉE 1830.

COMMAND[t]. DU LIEUTENANT-GÉNÉRAL BOURMONT (1).—JUILLET.

5 *Juillet* 1830. — *Convention entre le général en chef de l'Armée française et Son Altesse le dey d'Alger.*

Le fort de la Casbah, tous les autres forts qui dépendent d'Alger, et le port de cette ville, seront remis aux troupes françaises ce matin, à dix heures (heure française).

Le général en chef de l'Armée française s'engage envers Son Altesse le dey d'Alger à lui laisser sa liberté et la possession de toutes ses richesses personnelles.

Le dey sera libre de se retirer avec sa famille et ses richesses particulières dans le lieu qu'il fixera ; et tant qu'il restera à Alger, il y sera, lui et sa famille, sous la protection du général en chef de l'Armée française. Une garde garantira la sûreté de sa personne et celle de sa famille.

Le général en chef assure à tous les soldats de la milice les mêmes avantages et la même protection.

L'exercice de la religion mahométane restera libre. La liberté des habitants de toutes les classes, leur religion, leurs propriétés, leur commerce et leur industrie, ne recevront aucune atteinte. Leurs femmes seront respectées.

Le général en chef en prend l'engagement sur l'honneur.

L'échange de cette convention sera fait avant dix heures, ce matin, et les troupes françaises entreront aussitôt après dans la Casbah, et successivement dans tous les forts de la ville et de la marine.

Au camp devant Alger, le 5 juillet 1830.

HUSSEIN PACHA (2). Cte de BOURMONT.

ملحق رقم 18 /ب اتفاقية السلام بين الداي حسين و قائد القوات الفرنسية دي بورمون

أهم بنود "معاهدة الاستسلام" التي قدمها الداي حسين لفرنسا تضمنها "نص الوثيقة" التالية التي بها خمس بنود:

«نص وثيقة معاهدة دي بورمن:

1- يسلم حصن القصبة وجميع الحصون الأخرى التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة إلى الجيوش الفرنسية هذا الصباح على الساعة العاشرة حسب توقيت فرنسا.

2- يتعهد قائد جنرالات الجيش الفرنسي بأنه يترك لسمو داي الجزائر حريته وكذا جميع ثرواته الشخصية.

3-الداي حر في الانسحاب مع أسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يعينه وسيكون هو وكامل أفراد اسرته تحت حماية قائد جنرالات الجيش الفرنسي وذلك طيلة المدة التي يبقاها في الجزائر وستقوم فرقة من الحرس بالسهر على أمنه وأمن أسرته.

4- يضمن قائد الجنرالات نفس المزايا ونفس الحماية لجميع جنود الميليشيا.

5- تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم ونسائهم.

إن قائد الجنرالات يتعهد بشرفه على تنفيذ كل ذلك وإن تبادل هذه الاتفاقية سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح وبعد ذلك مباشرة تدخل الجيوش الفرنسية إلى القصبة ثم إلى جميع حصون المدينة

توقيع المعاهدة في المعسكر المخيم في الأبيار قرب مدينة الجزائر يوم 5 جويلية 1830م، إمضاء: الكونت دي بورمن، خاتم حسين باشا داي الجزائر

المصدر: Ministere de Guerre : Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie…, Op-Cit, p5, 1838

ملحق رقم 19 شهادة ميلاد وفقا لقانون الحالة المدنية

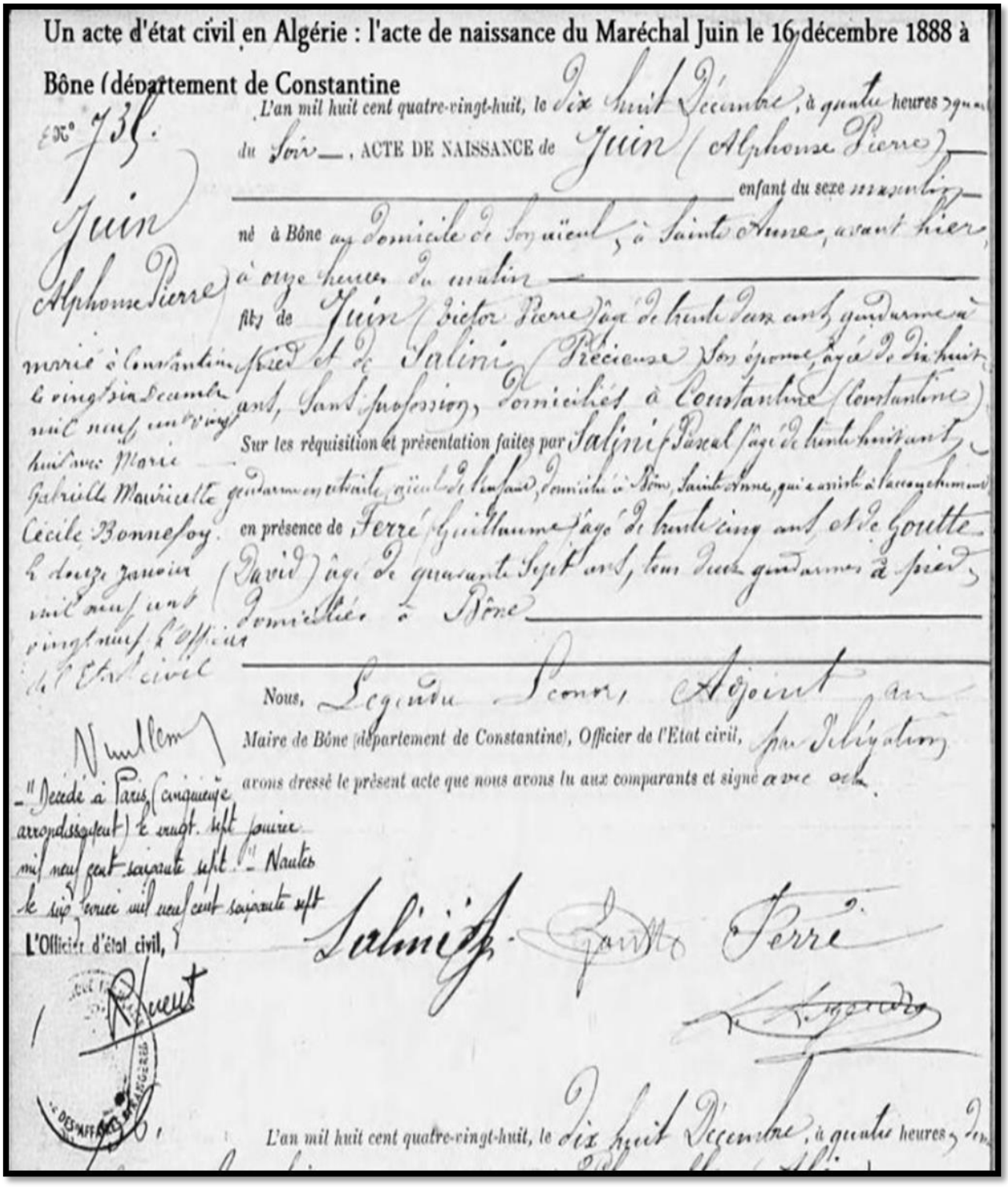

Un acte d'état civil en Algérie : l'acte de naissance du Maréchal Juin le 16 décembre 1888 à Bône (département de Constantine

L'an mil huit cent quatre-vingt-huit, le dix huit Décembre, à quatre heures du Soir, ACTE DE NAISSANCE de Juin (Alphonse Pierre) enfant du sexe masculin né à Bône au domicile de son aïeul, à Sainte Anne, avant hier à onze heures du matin fils de Juin (Victor Pierre) âgé de trente deux ans, gendarme à pied et de Salini (Précieuse) son épouse, âgée de dix huit ans, sans profession, domiciliés à Constantine (Constantine) Sur les réquisition et présentation faites par Salini (Pascal) âgé de trente huit ans, gendarme en retraite, aïeul de l'enfant, domicilié à Bône, Sainte Anne, qui a assisté à l'accouchement en présence de Ferré (Guillaume) âgé de trente cinq ans et de Goutte (David) âgé de quarante sept ans, tous deux gendarmes à pied, domiciliés à Bône

Nous, Legendre Adjoint au Maire de Bône (département de Constantine), Officier de l'Etat civil, par délégation avons dressé le présent acte que nous avons lu aux comparants et signé avec eux.

Juin Alphonse Pierre marié à Constantine le vingt six décembre mil neuf cent vingt huit avec Marie Gabrielle Mauricette Cécile Bonnefoy le douze janvier mil neuf cent vingt neuf à l'officier de l'Etat civil

Nul lem

Décédé à Paris (cinquième arrondissement) le vingt sept janvier mil neuf cent soixante sept Nautes le six février mil neuf cent soixante sept

L'Officier d'état civil,

Salini Ferré Legendre

L'an mil huit cent quatre-vingt-huit, le dix huit Décembre, à quatre heures du

D'après le registre des naissances : CADN :2MD1091

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	01
الفصل الاول : التنظيمات الإدارية الفرنسية و إشكالية الإلحاق	
المبحث الأول: مبررات الغزو والاحتلال وسياسة المصادرة للإدارة السابقة	07
المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية والسياسية والدينية والديموغرافية	07
I-الأسباب الاقتصادية	07
1- الرأسمالية الفرنسية ومسألة الجزائر	07
2- دور التجارة في مقاولة الغزو الفرنسي للجزائر	08
3- الثروات الجزائرية و المسألة الاقتصادية	09
4- الخزينة الجزائرية و الأزمة الاقتصادية الفرنسية	09
II- الأسباب السياسة	12
III- الأسباب العسكرية	14
IV - الأسباب الدينية	15
V - الأسباب الاجتماعية و الديموغرافية	17
المطلب الثاني: الحكم الفرنسي في الجزائر و بداية الإدارة الاستعمارية	19
I- الحكم العسكري1830 -1871 :	19
II- الأدوات السلطة المحلية للحكم العسكري	20
1-مركزية الحاكم العام	20
2- المكاتب العربية	21
3-التنظيم الإقليمي و تقسيم الجزائر جغرافيا	23
أ-الاقاليم	24
ب-العمالات و البلديات	24
ج- سلطة المكاتب البلدية	27
III - السلطة السياسية و الحكام لعسكريون	27
1- في عهد النظام الملكي	27
2- عهد الجمهورية الثانية 1848-1852	32
3- عهد الإمبراطور نابليون الثالث 1852-1858	34
4- عهد وزارة الجزائر والمستعمرات 1858-1860	35
5- إدارة الجزائر في عهد وزارة المستعمرات	36
IV-: اختلاف وجهات النظر بين العسكريين و المدنيين في حكم الجزائر	39
1 - :تصادم المصالح و االرغبة في الاستقلال	39
2 - الأهالي في معادلة الصراع بين الإدارة والمعمرين	40
المطلب الثالث: مشروع المملكة العربية كنظام حكم ناعم ورأسملة الاستيطان	42
I- نابليون وفكرة السلطة الناعمة في الجزائر	42
II -المملكة العربية و فكرة السلطة الأهلية	42
III- السان سيمونيون Les Saint-simoniens وفكرة المملكة العربية	44

فهرس المحتويات

IV- السلطة الأهلية و محاولة إعادة بناء جنسية عربية	47
V- إجراءات نابليون لتجسيد فكرة السلطة العربية	49
المبحث الثاني : الاحتلال وسياسة المصادرة للإدارة السابقة.	52
المطلب الاول: مشاريع الإدارة الفرنسية في الجزائر	52
I- المشروع الأول الإبقاء على الإدارة السابقة	52
II- إنشاء قوات أهلية	55
III - مشروع نظام الإشراف الإداري غير المباشر	58
IV- المشروع البريطاني للإدارة الجزائر	61
V- موقف الإدارة الاستعمارية من المشاريع المطروحة من قبل الأهالي	67
المطلب الثاني: سياسة فرنسا لفرض نظام حماية على الجزائر	68
I- طبيعة مشروع الحماية او الاحتلال بالوكالة	70
II - التدخل المغربي في المغرب ومحاولة فرض الحماية التونسية	73
III - مشروع أحمد باي وفرنسا لإدارة الجزائر	75
المطلب الثالث: الإدارة الاستعمارية في الجزائر 1830-1871	77
I - مفهوم الإدارة الفرنسية في الجزائر	77
II- الإدارة الجزائرية قبل الاحتلال و في السنوات الأولى للاحتلال	77
III- الإدارة الفرنسية في السنوات الأولى للاحتلال	80
1- تعقيدات 1830-1848	80
2- محاولة خلق نظام عسكري موحد	84
IV- سياسة الجمهورية الثانية لمعالجة التعقيدات الإدارية	85
1- التنظيم الإداري في عهد الإمبراطورية الثانية	87
2- بداية الإدارة المدنية الفرنسية في الجزائر	87
أ- الإدارة المدنية في المدن والبلديات	88
ب- الولايات الثلاث وأمرية 15 أفريل 1845:	90
ج- تنظيم الإقليم جغرافيا إداريا	90
د- التنظيم الاداري للأقسام للمقاطعات	91
المطلب الرابع : المكاتب العربية كتنظيم إداري متقدم	92
I- بدايات ظهور المكاتب العربية	94
II- مفهوم المكاتب العربية وهياكلها	98
1- مفهوم المكاتب العربية	98
2- هيكل المكاتب العربية	98
III - مهام مسؤوليات و سلطة المكاتب العربية	100
1- مهام المكاتب العربية	100
2-مسؤوليات المكاتب العربية	101
IV- سياسة المكاتب العربية	108
V- أهمية ضباط المكاتب العربية في الإدارة الفرنسية	110
VI- المكاتب العربية للعمالات	111

المبحث الثالث: تكريس التنظيم الإداري الفرنسي في للجزائر	112
المطلب الاول :أشخاص الإدارة المدنية وإدارة المقاطعات والعمالات	112
I- العمالة او الولاية	112
1- الوالي ومساعديه	112
2-مهام الوالي وصلاحياته	113
3- مساعدوا الوالي	114
4- ادارة العمالة ضمن سياسة الدمج	118
5.- المجلس العام المصغرle conseil général	118
6- مجلس العمالة	119
7- المجلس العام الأعلى الجزائري: Conseil coloniale	120
8- المجالس الأوربية	120
II- الدوائر: l'Arrondissement	121
المطلب الثاني : أشخاص التنظيم البلدي الفرنسي للجزائر	122
I- بدايات التنظيم البلدي:les premier Jalons	122
II- إدارة المدن و بداية التنظيم	122
III- تشكيل البلديات كاملة الصلاحية	123
1- البلديات المعينة 1830-1847	124
2- بلديات منتخبة 1848-1854.	124
IV- النموذج البلدي الأخير 1866-1868	125
V- إدارة المراكز الحضرية الجديدة	126
1- تنظيم البلديات القبليةl'Organisation Communale Tribale	127
2- القبيلة كخلية إدارية وتطور الإدارة الأهلية 1848-1864	127
3 - التحول من القبيلة إلى دوار 1863-1868	130
المطلب الثالث: التنظيمات الفرنسية الأهلية في الجزائر	131
I- الدائرة قاعدة الإدارة الفرنسية	131
1- دوار البلدية	131
2 - من الدوار إلى البلديات المختلطة	132
3- البلدية الدائرة الفرعية la commune subdivisionnaire	133
II- ظهور البلديات المختلطة كتنظيم اهلي	133
1 - التنظيم البلدي الانتقالي للجزائر سنة 1870.	134
2- البلديات ذات الصلاحية الكاملة	135
3- البلديات المختلطة	137
III- أشخاص البلديات وهياكلها	140
1- رئيس البلدية	140
2- موظف البلدية: أو وكيل البلدية	140
3- ضابط الشرطة القضائية	141
4- قاضي القضاة (قضاة العقوبات والمحاكم)	141

5- اللجنة البلدية	142
6 - نظام الجماعة	143
7- المراكز الاستيطانية	143
8- دوار البلدي	146
المطلب الرابع: معالم السلطة في عهد النظام المدني 1870-1900	148
I - أشخاص النظام المدني الجديد	148
1- الحاكم العام	148
2- المجلس الأعلى للحكومة	149
II- النيابات المالية وسلطتها	149
III- السلطات الادارية للحكم المدني	150
1- السلطة في المجالس العامة	150
2- السلطة في المجالس البلدية ذات الصلاحيات الكاملة	150
3- السلطة في اللجان البلدية الخاصة بالبلديات المختلطة	151
المبحث الرابع: مؤسسات القضاء الفرنسي ولإدارة الاستعمارية	152
المطلب الاول: التنظيم القضائي والعدالة في الجزائر	152
I- المجلس الأعلى للقانون الفرنسي	157
II- المحاكم الإصلاحية (التأديبية)	158
III - المحكمة العليا في الجزائر	158
المطلب الثاني: إلحاق القضاء الإسلامي بالإدارة الفرنسية	159
المطلب الثالث: استقلالية العدالة الإسلامية أو القضاء الإسلامي	161
المطلب الرابع: ممارسات الإدارة الفرنسية وسياسة القمع الإداري القضائي	165
الفصل الثاني: التنظيمات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر	
المبحث الاول : الاستعمار الرأسمالي و بداية النشاط الاستثماري	171
المطلب الاول: مشروع الاستيطان الفرنسي في الجزائر	171
I- سياسة الدفع بالاستيطان الفلاحي المكثف	171
II- الاستيطان ونظام التفرقة العنصرية	173
III- طبيعة الاستيطان وطرقه	174
1- الاستيطان الرسمي 1830-1870	174
2- الاستيطان الحر 1830-1873	178
3- الاستيطان الرأسمالي1851-1889	180
المطلب الثاني: وسائل سلطة الاستيطان الأوربي في الجزائر	182
I- التشريعات العقارية	182
II- الشركات الرأسمالية	186
III- التهجير الأوروبي نحو الجزائر كأداة للاستيطان الفلاحي	189

1-الاستيطان الكثيف او هجرة الالزاسيين و اللوريين	192
2- الشركات و مهامها الاستيطانية الكبرى	193
3- بدايات ظهور المؤسسات الاقتصادية الاستيطانية	195
IV-الاستيطان الأوروبي من خلال الشركة العامة الجزائرية SGA	196
V- الاستيطان الاوربي المالي من خلال الشركة الجينيفية	198
1- تجارب الاستيطان المؤسساتي الأولى	198
2- تجارب الاستيطان البشري	201
3- سياسة الشركة من خلال الاستيطان الاهلي المزدوج	203
4 - الاستيطان الاهلي الجزائري	204
VI- الشركة الجنيفية و سياسة المملكة العربية	207
المطلب الثالث : تأسيس الشركات الاستثمارية الفلاحية الكبرى	209
I- الشركة الانجليزية للهبرة	209
1- ظهور الشركة وتطورها	209
2 - مهام الشركة في مجال الاستيطان	214
II- الشركة الجزائرية	215
1- العلاقة بين الشركة العامة الجزائرية و بنك الجزائر.	223
2- استراتيجية الشركة العامة الجزائرية ونشاطها	225
3- مهام الشركة و مساهمتها في ميدان الاستيطان	225
III- الشركات التعاضدية لتقديم الاعانة	229
المطلب الرابع : الاقتصاد الفلاحي التجاري الاستعماري	229
I- تنظيمات السقي والري الفلاحي في الجزائر	229
1- نظام الري في الجزائر والمشاكل القانونية	232
2- السدود الحواجز و المخازن المائية	234
II- النشاط الاقتصادي الفلاحي	242
1- المجال الزراعي و الغابي	244
أ- المجال الزراعي	242
1- سلب الأراضي وتأسيس المزارع النموذجية	244
2-الزراعة الكولونيالية والاقتصاد النقدي	246
ب- مسألة الغابات والقانون الغابي	249
III- تربية الماشية كنشاط فلاحي تجاري	250
IV- النظام الزراعي التجاري	253
1-زراعة الحبوب واستراتجية الربط الفلاحي	254
2-زراعة القطن كمنتوج صناعي تجاري	254

3 -زراعة التين	258
4-زراعة اشجار الحمضيات	258
5-زراعة الكتان	259
6-زراعة الزيتون و انتاج زيت الزيتون	263
7- صيد المرجان	263
8-زراعة الذرة كمنتوج صناعي تجاري	265
9-زراعة التبغ وصناعته	267
أ)- نشوء وتطوير زراعة التبغ	267
ب)- التجارب و ترتيب نوعية التبغ	270
ج)- صناعة التبغ	271
10- زراعة البطاطا	271
V- زراعة الكروم و صناعة الخمور	272
1-تطور إنتاج الكروم	273
2-انتاج الخمور الاهلية و الاوربية دراسة مقارنة	273
3 -حركية تصدير الخمور	274
IV- الحلفاء كمنتوج فلاحي صناعي	274
المبحث الثاني: الانشطة في المجال الصناعي و التجاري	277
المطلب الاول : المجال الصناعي وظهور قطاع الصناعة الاستغلالية	277
I - المجال الصناعي	277
II- الصناعة الحديدية و المنجمية	278
1) الصناعات الحديدية	278
2)- الصناعات المنجمية	278
III- صناعة الخشب و الفيليين	279
المطلب الثاني- القطاع التجاري و الإلحاق الجمركي	280
I-تطور التجارة الجزائرية و توحيد النظام الجمركي	280
II-الجزائر كمستعمرة استثمارية تجارية رأس مالية	282
III-التجارة الخارجية الجزائرية ونظام الاحتكار الفرنسي	284
IV-هيكل المبادلات التجارية	286
1)- طبيعة المبادلات التجارية و احتكار المبادلات	286
2) - تجارة الصوف	288
3) -تجارة القمح	289
4)- تجارة الخمور	290
V- حركية التجارة	290
1)-قيمة الصادرات و الواردات حسب طبيعة المبادلات	291

2)- الواردات الجزائرية	292
VI- النظام الجمركي في الجزائر	292
المطلب الثالث : غرفة التجارة في الجزائر و دورها الاستعماري	297
I- مفهومها وتطورها	297
II- المنطقة الاقتصادية الجزائرية و الغرف التجارية	298
III- مهام غرف التجارة و انجازاتها في الجزائر	299
المبحث الثالث : المواصلات و الاتصالات في الجزائر و اهميتها الاقتصادية	301
المطلب الاول: المواصلات والاستغلال الاقتصادي	301
I- الموانئ	301
II-حركية الموانئ	303
III -الحركية المينائية بين ميناء الجزائر و بقية الموانئ الغربية والشرقية	304
IV- النقل البحري	305
المطلب الثاني : سكك الحديد وشركات الخطوط	306
I- قطاع المواصلات وتنظيم طرق المواصلات و نظام الاتصالات	306
1 - سكك الحديد	306
2- ظهور نظام سكك الحديد و اهميته	307
3- مشاريع سكك الحديد ومعضلة تحديد أصناف الخطوط	310
II - الشركات الاستثمارية في ميدان السكك الحديد	310
1- شركة باريس ليون المتوسط	312
2-شركة الشرق الجزائري	312
3-شركة عنابة قالمة	313
4-شركة الغرب الجزائري	314
5-الشركة الفرنسية الجزائرية	314
III- مشاريع سكك الحديد للجنوب الكبير	317
المطلب الثالث : سكك الحديد ودورها الاقتصادي	321
I- الشركة الفرنسية الجزائرية و استغلال الحلفاء CFA	322
II سكك الحديد و استغلال الحلفاء	325
المطلب الرابع : الطرق والمسالك ووسائط الاتصال	329
I -الطرق و المسالك البرية	329
II - الاتصالات و التلغراف	333
الفصل الثالث : التنظيمات المالية و النقدية الفرنسية في الجزائر	
المبحث الاول : التنظيم المالي والنقدي للجزائر	337
المطلب الاول : النهب و الاستيطان و التنظيم المالي	337

I–الانشطة البشرية و مصادر الادارة الاستعمارية	337
II– التحول نحو الاقتصاد الرأسمالي	338
III – نهب الخزينة ومصادرة أملاك الدولة	339
IV – الاستيطان المالي و التنظيمات المالية	341
المطلب الثاني : تنظيم الحالة المالية الجزائرية 1834	342
I –تنظيم ميزانية الجزائر	342
II– الحاق الميزانية الجزائرية بالميزانية الفرنسية	346
المطلب الثالث : المنظومة الضريبية ومصادر تمويل مشاريع الاستيطان	347
I– مفهوم الضرائب الاستعمارية و انواعه	347
1– المفهوم العام للضرائب	348
2– الضرائب في الجزائر قبل الغزو والاحتلال	348
II– أنواع الضرائب الاستعمارية	349
III– خصائص الضرائب في النظام الفرنسي	350
المطلب الرابع : النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر	351
I –مفهوم النظام الضريبي الفرنسي	351
II– أسس النظام الضريبي الاستيطاني	352
III –الادارة الفرنسية الضريبية و مبادئ الفصل الضريبي	353
IV– المؤسسات المالية الفرنسية في الجزائر	360
V–التحديات المالية والاقتصادية وظهور بنك الجزائر	363
المبحث الثاني: نظام القرض الجزائري و توسيع سياسة الاقراض الجزائري	365
المطلب الاول: القروض الفلاحية الجزائرية وتطورها	365
I– مؤسسات القرض العقاري الفلاحي	369
1– القرض العقاري الفلاحي ودوره الزراعي	369
2 –القرض العقاري الفرنسي بالجزائرو دوره في السياسة الزراعية	371
3 – القرض العقاري الفلاحي في الجزائر CFAA	375
II– مؤسسة القرض الفلاحي المالي التعاضدي	376
III –القرض الليوني 1878–1881	376
IV– القرض العقاري الجزائري و التونسي	377
المطلب الثاني: البنوك الخاصة الجزائرية	377
I– صندوق التجارة الجزائرية E . Robert et Cie	377
II– البنك الصناعي لافريقيا الشمالية	378
III– المصارف الجزائرية للتداول النقدي	378
1– المصرف الجزائري لتداول النقدي	378
2– صندوق التخليص والتحصيل والتسويق:le Coq et Cie	379
IV – مشاريع مؤسسات القرض لسنوات 1850–1860	381
المطلب الثالث : حركية الاموال في السوق المالية الجزائرية	384

المطلب الرابع : مشروع نابليون الثالث المالي الفلاحي	390
المبحث الثالث : بنك الجزائر و نظام الإصدار النقدي	392
المطلب الأول : تأسيس بنك الجزائر	392
المطلب الثاني : نشاط البنك المالي و السياسي وصراع الإرادات	395
I- نشاط البنك المالي	395
II- نشاط البنك في الجزائر المالي والسياسي	399
III- سياسة القرض المتبعة في البنك	400
1- آلية القرض المتبعة في البنك	402
2- نشاط بنك الجزائر وعملية الدمج المالي	404
3- المدرسة المالية الكلونيالية وتوسيع نشاط البنك	406
IV- نشاط البنك في ظل الحكم المدني	407
المطلب الثالث: الصعوبات التي واجهت البنك وصراعه مع الادارة الفرنسية	410
I- التحديات والمخاطر التي واجهت البنك	412
II- البنك في مواجهة الازمة الكارثية 1867	415
1- موقف وتصرفات بنك الجزائر خلال أزمنة 1867	415
2 - الازمة الاقتصادية وتأثيراتها على الحياة المالية في الجزائر	418
III-ازمة البنك الجزائر وقضية الدمج المالي النقدي	420
IV- التحقيق المالي عام 1865 وتمديد امتياز بنك الجزائر	422
المطلب الرابع: النظام التجاري وغرفه التجارة ودورها المالي	425
المبحث الرابع : الشركات الاقتصادية المالية ومؤسسات القرض المالي	426
المطلب الاول :الشركة العامة لتعزيز التنمية التجارية والصناعة في فرنسا	426
المطلب الثاني :الشركة المرسيلية للقرض الصناعي و التجاري و الودائع	428
المطلب الثالث : الشركات البنكية للقرض الفلاحي و الصناعي	429
I - بنك باركليز الفرنسي المحدودBARCLAYS BANK FRANCE LIMITED	429
II- البنك الصناعي لافريقيا الشمالية	430
III- مؤسسات القرض الريفي الفلاحي	430
1-القرض الفلاحي او القروض الريفية	430
2-الصناديق الجهوية	432
IV- بنوك القرض و مؤسسات الاعمال	432
1-القرض الجزائري	432
2-البنوك الشعبية المتخصصة	432
أ-القرض التعاضدي الجزائري	432
ب-القرض الشعبي الجزائري	432
ج - مؤسسة القرض الفندقي الجزائري	433
د- القرض التعاضدي للصناعة الكتان و الأصواف	433

هـ البنك الشعبي للمتيجة	433
ل- شركة المساهمة للقرض العقاري للجزائر العاصمة	433
3-صناديق القرض البلدي	434
الفصل الرابع: انعكاسات التنظيمات الإدارية والاقتصادية على الجزائريين وردود الفعل المختلفة	
المبحث الأول :تحويل البنية المجالية وتفكيك البُنى الاجتماعية للمجتمعات التقليدية	438
المطلب الاول :تغيير نمط العمران و المجال الحضري و الريفي	438
I- تغيير سوسيولوجية العالم الريفي	438
II- الثنائية المجالية وفرنسة المحيط بشريا	440
III- تحويل نمط البداوة و حياة الترحال و الرحل	444
IV- الإخلال بالنظام البيئي و المجال الحيوي	445
المطلب الثاني : تفكيك بنية الأوقاف الجزائرية وبداية سياسة الضم لاملاك العمومية	447
I - مقدمات التفكيك للبنى المجالية	447
II- الاوقاف و سياسة التفقير الفرنسية	448
III- قوانين تنظيم ومصادرة مؤسسات الأوقاف	452
المطلب الثالث: رأسمالة الريف و نشوء الصراع الطبقي الاجتماعي في الجزائر	455
I- نشوء القطاع التقليدي الاهلي	455
II- تكريس الطبقية الاجتماعية وصراع الاقطاب	457
III- انقسام المجتمع الى طبقات و بداية الصراع الطبقي	458
IV- البرجوازية الأوربية والمحلية وصراع الطبقات	460
1-بروز الطبقة الوسطى	460
2-ظهور طبقة الخماسة وخلق هوية جديدة للفلاح الجزائري	461
V- نهيار نظام القبيلة والزعامة القبلية	463
المبحث الثاني : الاستيطان الفرنسي وتغيير البنية الديموغرافية للجزائر	465
المطلب الاول : قانون الحالة المدنية ومحاولة تفكيك بنية الاسرة	465
I- طبيعة القانون و اهدافه	465
II- تطور نظام الالقاب وبروز مسالة العقار	466
III- قوانين الأراضي و شهادة الميلاد في الجزائر	468
IV-عملية إضفاء طابع الملكية الفردية على الجزائريين وصراع الهويتين	470
1- نظام الحالة المدنية و خلق الهوية الجديدة	470
2- مخاطر نظام الالقاب على الهوية الوطنية	471
المطلب الثاني :الاستيطان الأوربي و تغيير طابع الملكية العقارية	474
I- الإستيطان الفرنسي بالجزائر وصناعة جزائر أوربية	474
1- سياسة المصادرة وظهور المشاكل العقارية	474
2- القوانين الاستيطانية والبحث عن هوية جديدة	475
II-. إنشاء مصلحة أملاك الدولة	480
III- ظهور الملكية العقارية العرشية	482
IV- الأزمة الاستيطان و الثنائية الفرنسية –الجزائرية	484

V-الاستيطان العمالي الصناعي	485
المطلب الثالث: الإبادة العرقية و تغيير بنيات المجتمع كنتيجة للاستيطان الفرنسي على المجتمع الجزائري	488
I - الإبادة العرقية كسياسة لإفراغ الجزائر من العنصر المحلي	488
II- الهجرة والتهجير	489
III-. التفقير و تراجع الجانب المعيشي	492
IV-اختلال الجانب الديموغرافي الاجتماعي الجزائري	494
V- ضرب الشخصية والهوية وسياسة التحطيم و اعادة التكوين	497
IV- تفكيك البُنى الاجتماعية و المجتمعات التقليدية	500
المطلب الرابع - تغيير المورفولجية الاجتماعية للجزائر	503
المبحث الثالث : الأزمات الاقتصادية والاجتماعية و إفقار طبقة الفلاحين الجزائريين	506
المطلب الاول: الأزمات وتدهور نمط المعيشة الفلاحي الأهلي	506
I- تدهور نمط المعيشة الفلاحي الغابي وظهور مسالة الغابات	506
II - الأزمة الفلاحية و المجاعات 1860-1870	508
III- تأزم الوضعية الاجتماعية و انهيار المجتمع القبلي	510
1 - انهيار المنظومة الاجتماعية التقليدية	510
2- الجانب المعيشي سياسة التفقير وتجويع الشعب	511
IV - تطور الاستعمار و ازدهار الاستيطان وبداية مصادرة الحق	512
V-السياسة السكانية فرنسة و تنصير المجتمع و المحيط	514
VII-انتشار الأمراض و التجارب العلمية على الجزائريين	516
المطلب الثاني :تفكيك الاقتصاد الاهلي الجزائري و هيمنة الاقتصاد النقدي	517
I- سعي فرنسا الى الاثراء	517
II- سياسة التفقير عن طريق النظام الربوي و الضريبي	519
1- النظام الربوي	519
2- النظام الضريبي	520
III- فقدان التوازن الاقتصادي المحلي لفائدة الاستعمار	520
المطلب الثالث :استئثار المعمرين بالسلطة في الجزائر ومحاولات الانفصال	521
I- هيمنة العنصرية و سياسة الاستحواذ على السلطة	521
II- الصراع بين المستوطنين و الادارة الفرنسية و ظهور الحكم المدني	522
III - تطور السياسة الاستعمارية وبداية النزاع الفرنسي فرنسي حول ادارة الجزائر	524
IV- سقوط الامبراطورية وتنظيم الجزائر 1871	525
المبحث الرابع :السياسة العنصرية وظهور اسطورة البربرية الفرنسية	526
المطلب الاول : سياسة الأجناس كمشروع استعماري فرنسي	526
المطلب الثاني : تبلور الأسطورة البربرية الى الادماج الكلي	527
المطلب الثالث : سياسة الادارة الفرنسية تجاه الساكنة الاثنية بالجزائر	528
خاتمة	531
الملاحق	536

بيبليوغرافيا البحث	569
فهرس الموضوعات والمحتويات	648
فهرس الجداول	661
فهرس الرسوم البيانية	664
فهرس الخرائط	665

فهرس الجداول و المخططات والرسوم البيانية و الخرائط

فهرس الجداول والمخططات والرسوم البيانية والخرائط

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01 : تقديرات ثروة خزينة الدولة الجزائرية عام 1830	10
الجدول رقم 02 تطور السكان في فرنسا مما يفسر ازدياد الحاجيات الفرنسية	19
الجدول رقم 03 : يوضح انتقال الأراضي للمعمرين خلال سنوات 1850-1900	51
جدول رقم 04 : يوضح التقسيمات الإقليمية و المساحات حسب التقسيم الجغرافي	88
الجدول رقم 05 لتوزيع المستوطنين حسب بعض المناطق والنسبة المئوية للتركز	89
الجدول رقم06: يوضح تزايد البلديات ذات النمط الأوربي بين سنوات 1878-1921	135
جدول رقم07 : يوضح تزايد الهجرة الاستيطانية الأوربية والفرنسية خلال سنوات 1840-1870	172
جدول رقم08 حركية السفن و التجارة وعائدات الموانئ مقارنة بعدد السكان الاوربيين	174
جدول رقم09 : أشغال ذات مصلحة عامة أنجزت من قبل الحكومة لفائدة الشركة العامة	198
جدول رقم10 : يوضح طبيعة الملكيات الفلاحية في الجزائر وعدد الملاك	200
جدول رقم11 يوضح الاستغلال المكثف من قبل الأوربيين للمساحات الممنوحة للشركة	203
جدول رقم 12: حركة تصدير القمح خلال سنوات الأزمة 1867-1870	207
جدول رقم 13: مبالغ القروض و الفوائد المحصلة من القبائل من قبل الشركة الجزائرية	228
جدول رقم 14 يبين حجم المبالغ المالية التي تم ضخها في التجارة من قبل الشركة الجزائرية	228
جدول رقم 15 يحصي توزيع العقار الفلاحي حسب الاقاليم	248
جدول رقم 16: يبين عدد رؤوس الماشية خلال سنوات 1866- 1870	252
جدول رقم 17 يوضح مبيعات الصوف بلكلغرام	252
جدول رقم 18 يوضح ادخال التكنولوجيا الحديثة للقطاع الزراعي الاهلي	253
جدول رقم 19 يكشف التناقض الحاصل بين القطاعين الحديث الاوربي و التقليدي الوطني	254
جدول رقم 20 يبرز تطور انتاج القطن و حركية التصدير خلال سنوات 1865-1874	256
جدول رقم 21 جدول مقارن للانتاج القطن في المستعمرات الفرنسية والجزائر	258
جدول رقم 22 يبرز الانتاج الفلاحي من الفواكه الشتوية (الحمضيات)	258
جدول رقم 23 يمثل كمية الانتاج من الكتان خلال سنوات 1854-1890	261
جدول رقم 24 لتطور الإنتاج الأهلي من الكتان المصدر لفرنسا	261
جدول رقم 25 لواردات فرنسا من الكتان مقارنة بالإنتاج الجزائري المُصدر	261
جدول رقم 26 لواردات فرنسا من بريطانيا خلال سنوات 1820-1850	262
جدول رقم 27 لتطور إنتاج زيت الزيتون الجزائري خلال سنوات 1866-1870	263
جدول رقم 28 لتوزيع زراعة الذرة حسب أقاليم الجزائر و تطوره	264
جدول رقم 29 للمساحات المخصصة لزراعة الذرة و العائد ومردود الهكتار	266
جدول رقم 30 لتطور إنتاج الذرة دراسة مقارنة للقطاع الأهلي و الأوربي	266
جدول رقم 31 لتراجع إنتاج الذرة خلال سنوات 1894-1948	267
جدول رقم 32 للوضعية العامة لزراعة لتبغ (النوعية و المساحة و عدد المزارعين	267

جدول رقم 33 يظهر تطور لعدد المنتجين و كمية الإنتاج	268
جدول رقم34 لتطور إنتاج التبغ الوجه للصناعة و المساحة المخصصة لذلك	271
جدول رقم 35 يبين تطور أنتاج الخمور خلال سنوات 1854-1890	273
جدول رقم 36 يبين استيراد الجزائر للخمور خلال سنوات 1885 -1888	273
جدول رقم 37 يبرز التناقض الحاصل بين قطاعين لمنتوج الكروم حسب المناطق	273
جدول رقم 38 لحركة التصدير للخمور الجزائرية حسب المقاطعات	274
جدول رقم 39 لحركية التجارة تصدير و استيراد للخمور خلال سنوات 1851-1900	274
جدول رقم 40 مقارن لمساحة حقول الحلفاء و الانتاج بالبلدان شمال إفريقيا	275
جدول رقم41 بوضح عدد المؤسسات الفرنسية والعملين في القطاع الصناعي	278
جدول رقم 42 يوضع طبيعة الانشطة الصناعية	279
جدول رقم 43 يكشف ارتفاع الرساميل الفرنسية في الخارج	282
جدول رقم 44 لتطور التجارة الجزائرية 1866-1870 ووضعية الميزان التجاري	284
جدول رقم 45 يبرز ارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية وأهميتها في الاقتصاد الكولونيالي	286
جدول رقم 46 لحجم استيراد الدقيق من فرنسا	286
جدول رقم 47 لتطور استيراد الخضر الجافة	287
جدول رقم 48 لتطور استيراد المنسوجات القطنية	287
جدول رقم 49 يبرز تطور القروض التجارية الممنوحة للتجار منذ عام 1854	288
جدول رقم 50 يمثل مبيعات الصوف وتطور تجارتها خلال سنوات 1866-1870	288
جدول51 رقم لحركية أنتاج القمح و التصدير لهذه المادة	289
جدول رقم 52 يبرز أهمية الحبوب في حركة التصدير خلال سنوات 1867-1870	289
جدول 53 لكمية الخمور المصدرة خلال سنوات 1885-1890	290
جدول رقم 54 لكمية واردات الجزائر من الخمور خلال سنوات 1885-1890	290
جدول رقم 55 لتوزيع الواردات من الخمور حسب الموانئ الأساسية	290
جدول رقم 56 يبرز الاستهلاك المحلي حسب الدول الموردة للجزائر سنة1890	290
جدول رقم 57 يكشف قيمة التجارة الجزائرية حسب الموانئ	291
جدول رقم 58 يوضح بنية الواردات الجزائرية	292
جدول رقم59 يبين قيمة الصادرات و هيكلها	292
جدول رقم 60 حركية الصادرات و الواردات خلال سنوات 1866-1870	294
جدول رقم 61 يبرز رسوم التبادل التجاري بين فرنسا و المستعمرة الجزائر	294
جدول رقم 62 بنية وقيمة الصادرات و والواردات وحركية التبادل التجاري قيمةً	296
جدول رقم 63 يبين حركة التبادل عبر الموانئ الجزائرية مع دول العالم	303
جدول رقم 64 حركة النقل البحري عبر الخطوط و التبادل الداخلي (I وII وIII)	304
جدول رقم 65 أ / يبين الحركة المينائية في الخطوط الغربية	304
جدول رقم 65 / ب، يبين الحركة المينائية في الخطوط الشرقية	304

جدول رقم 66 يبين الحركة المينائية من خلال عدد السفن المنطلقة من الموانئ الجزائرية	305
جدول رقم 67 يبين الحركة المينائية من خلال عدد السفن وحمولة هذه السفن	305
جدول رقم 68 يبين نسب حركة الملاحة حسب المواني‌ء الجزائرية	305
جدول رقم 69 الخطوط سكك الحديد المنجزة من قبل شركة الشرق الجزائري	313
جدول رقم 70 الخطوط سكك الحديد المنجزة من قبل شركة عنابة– قالمة	314
جدول رقم 71 يوضح الوضعية المقارنة لسكك الحديد في مختلف البلدان مقارنة بالجزائر	321
جدول رقم 72. يبرز تطور انتاج الحلفاء رغم الكوارث الطبيعية	327
جدول رقم 73 يبرز تطور انتاج الورق المصدر للخارج	327
جدول رقم 74 يبين احتكار الشركات لانتاج الحلفاء في الجزائر	328
جدول رقم 75 يبين وضعية الطرق البرية و المسالك و توزيعها مجاليا	320
جدول رقم 76 يبين الوضعية الاحصائية للطرق البرية و المسالك	331
جدول رقم 77 للمسافات و خطوط سكك الحديد وسنوات الانجاز	332
جدول رقم 78 يوضح العجز الذي كانت تعانيه الميزانية الفرنسية بسبب حملة الجزائر	344
الجدول رقم 79 يبين الوضعية المالية لفرنسا في الجزائر حسب المقاطعات	345
جدول رقم 80 يبرز حالة ميزان النفقات والمداخيل خلال سنوات 1867–1872	347
جدول رقم 81 الفارق الكبير بين دافعي الضرائب من الجزائريين و الأوربيين	355
جدول رقم 82 معامل الضرائب على الإنتاج و المردود والعائد بالنسبة للمناطق الجغرافية	357
جدول رقم 83 مسار تطور متوسط أسعار الأسهم لبنك الجزائر خلال سنوات 1874–1898	367
جدول رقم 84، يمثل توسع دائرة الاستيطان العمراني والعقاري	368
جدول رقم 85 يوضع عدد القروض المنوحة منذ عام 1861 التغطية المالية	374
جدول رقم 86 يمثل نشاط البنك في حركية التصدير والاستيراد 1870–1872	387
جدول رقم 87 يوضح تراجع التعاملات المالية لبنك الجزائر بفعل الازمة الاقتصادية	391
جدول رقم 88 نشاط تعاملات بنك الجزائر بالاسهم و الارباح المحققة	400
جدول رقم 89 يمثل تطور الارصدة الحساب البنكي او الفوائد المدفوعة	409
جدول رقم 90 : يوضح نشاط البنك وحركية الفوائد المترتبة القروض	409
جدول رقم 91 يبين تطور مبالغ الأرصدة الدائنة لحساب الخزينة لفائدة بنك الجزائر	410
جدول رقم 92 يبين حركية القروض رغم تاثرها بالازمة الاقتصادية	417
جدول رقم 93 بوضح حجم الحسم للبنك الجزائر خلال سنوات 1870 – 1871	417
جدول رقم 94 يبرز تطور ظاهرة الحسوم المالية و نسبها المئوية خلال سنوات الازمة	420
جدول رقم 95 يوضح الكارثة الديموغرافية التي لحقت بالجزائريين اثر ازمة 1867	424
جدول رقم96 يبين المراكز والمحيطات الاستيطانية	441
جدول رقم 97 يبين تعداد المراكز والمحيطات الاستيطانية وتعداد السكان	441
جدول رقم 98 يحصي المساحات المصادرة لبناء المراكز والمحيطات الاستيطانية طبيعة ملكية الأراضي	441
جدول رقم 99 يحصي نوعية المساكن في الجزائر و نسب التمركز البشري فيها	443

جدول رقم 100 تطور الاستيطاني العمراني الرسمي و الخاص	444
جدول رقم 101 يحصي المساحات الغابية و استغلالها	446
جدول رقم 102 يبرز مقارنة بين الزراعة الجزائرية و الكلونيالية	462
جدول رقم103 يوضح تطور المساحات المصادرة لفائدة الاستيطان	470
جدول رقم 104 لتطور أملاك الدولة (ألف هكتار)	482
جدول رقم 105 مجموع أملاك الدولة بالالف هكتار	482
جدول رقم 106 لتوزيع سكان الجزائر حسب المناطق و المقاطعات وتطوره	502
جدول رقم107 لتطور مبيعات العقار الفلاحي خلال سنوات 1877-1909 في اطار تشجيع المبادلات العقارية	502
جدول رقم108 عملية إحصائية للدراسات الانثروبولوجية الفرنسية	504
جدول رقم 109 لتطور عدد المهاجرين نحو الجزائر من فرنسيين وأجانب	504
جدول رقم 110 يوضح التحول في البنى الاجتماعية للمجتمع الريفي الفلاحي الجزائري	506
جدول رقم 111 يكشف عن الكارثة الديموغرافية بفعل العجز الديموغرافي نتيجة المجاعات و الأمراض سنوات 1866-1869	509
جدول رقم 112 يكشف التحول العميق في نمط الحياة الجزائرية و مادتها	513
جدول رقم 113 يبرز مجال تطبيق قانون وارني 1873 بالنسبة للأهالي	513
مخطط لنموذج الري الاسباني المطبق في الجزائر	231
مخطط لنموذج الري الاسباني المطبق في الجزائر	238
مخطط لتصميم سد جديوة	239
مخطط لتصميم سد بني بهدل	240
مخطط لاسلوب الانتاج بعد ظهور الاقطاع الاستيطاني	456
مخطط للانتاج التقليدي في الجزائر	458
مخطط للعلاقات الانتاجية القبلي	464
مخطط لانتاج و العلاقات الاجتماعية الانتاجية في الجزائر	485
رسم بيانيلتطور عدد السفن الايطالية والفرنسية لصيد المرجان	264
رسم بياني لتطور عدد القروض خلال الفترة 1861-1880	374
رسم بياني لتوزيع الاراضي والمساحات المشجرة	479
رسم بياني لتعداد السكان الاوربيون و الفرنسيون خلال سنوات الاستيطان المكثف	495
رسم بياني لتعداد سكان الجزائر خلال سنوات 1851-1911	495
دائرة نسب لتوزيع التركيبة البشرية في المجتمع الفلاحي الجزائري	497
رسم بياني يمثل تطور السكان المسلمين بين سنوات 1856-1872،ووتيرة النمو	501
رسم بياني يوضح تطور عدد الاوربيين خلال سنوات 1841-1850	502

الخرائط	
خريطة رقم 01 لتركز زراعات الكروم خلال السنوات الأولى للاستيطان	179
خريطة رقم 02لتوزيع الاستيطان الفلاحي منذ 1830- 1896	185
خريطة رقم 03 للاستغلالات الكبرى الامتيازات الفلاحية في مقاطعة قسنطينة ص 452	187
خريطة رقم 04الاستثمارات السويسرية في ناحية سطيف –الشركة الجنيفية- ص 474	205
خريطة رقم 05لتنظيم المجال العقاري في الجزائر من خلال سياسة الحصر للقبائل	209
خريطة رقم 06 للاستثمارات شركة الهبرة والمقطع في الغرب الجزائري ص 486	213
خريطة رقم 07 للاستثمارات الشركة الجزائرية بنواحي قسنطينة ص490	216
خريطة رقم 08لتوزيع السدود المنجزة وفي طور الانجاز 1845-1935	235
خريطة رقم 09 طبوغرافية سد بني بهدل	241
خريطة رقم10 لتوزيع محيطات الحلفاء وحقولها	277
خريطة لرقم11 لتوزيع زراعات الحبوب و تمركزها	289
الخريطة رقم 12 لتوزيع الموانئ الجزائرية من حيث النشاط	306
خريطة رقم 13 لخطوط سكك الحديد الى غاية 1919	309
خريطة رقم 14 لاستغلال خطوط سكك الحديد من قبل الشركات الاستثمارية	311
خريطة رقم 15 لنظام المواصلات لسكك الحديد نهاية القرن19	317
خريطة رقم 16 /أ ،لمشروع ربط الجزائر بافريقيا جنوب الصحراء	319
خريطة رقم 16 /ب لمشروع ربط الجزائر بافريقيا جنوب الصحراء الخط العابر للصحراء	320